

## (المجزء الثامن)

من حاشية الامام العلامة الهمام  
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد  
ابن يوسف الرهوفى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى  
أسكنه الله دارالتهانى لمن الامام الخليل  
أبى المودة خليل رحم الله الجميع  
انه قريب سميع

---

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد القريب الاسعد المبارك الميمون  
أبى عبد الله سيدى محمد بن المدنى على كنون سقى الله ثراه بوابل الرحمة  
وأعاد علينا من بركته ما يعم الامة آمين

---

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية بيولا ق مصر المحمية

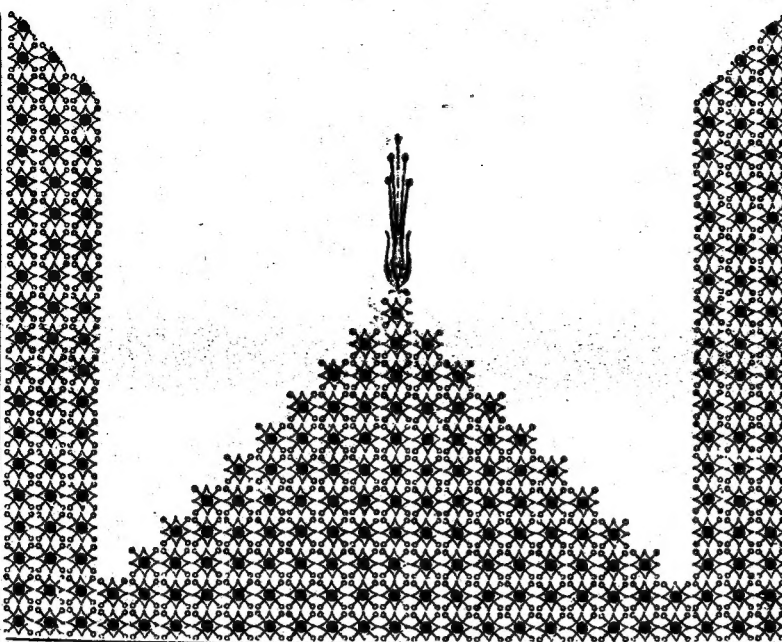
سنة ١٣٠٦

هجرية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(الجنایات)\*

جمع جنایة قال فی التنبیہات وأصل اشتقاقها من اجتناء الثمر باليد واستعمل فی كل ما یكتسب ثم قصر عرفا علی ما یكتسب مما یسوء أو یضر كما أن الجریرة أصلها ما یجره المرء لنفسه من منفعة ثم استعمل فیما یحدثه علی غیره مما لا یوافقہ أو یضره اه یخ ١١ قلت قال مق ویمكن ان ترسم الجنایة اصلا لاجابته التلافی مكلف غیر عربی نفس الانسان معصوم أو عضوه أو اتصالا بجمسه أو معنی قائم به أو جنینیه عمدا أو خطأ بتحقیق أو تهمه فیخرج اتلاف نفس غیر الانسان والمال والجنایة علی العروض فانها لا تقصد بهذا الباب واتلاف اتصال الجسم كناية عن الجرح والمعنی القائم بالجسم كالعقل والسمع والبصر وضیم جنینیه عائد علی الانسان وعمدا أو خطأ منصوبان بالتلافی وبه یعلق بتحقیق والمراد بالتسمیة اللوث اه یخ ونقله عنه خبئی أيضا وقول خبش وانما أتى به المؤلف الى قوله فی الصحیح أول ما یقضى الحدیث أصله لمق قائلا وهذا یدل علی اعتبار أمرها والتمم بشأنها فكذا ینبغی أن یكون الحال فی الدنیا اه وأشار بالضروریات لقول ضیح وحفظ النفوس أحد الخمس الجمع علیها فی كل مسألة وهی النفوس



(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلی الله علی سیدنا ومولانا محمد واهل وصحبه وسلم تسلیما

\*(باب الدماء)\*

هذا شروع من المصنف رحمه الله فی الکلام علی الجنایات ویدأ منها بالدماء لانها أعظمها غیر الردة والعباد بالله قال أبو الحسن ما نصه عیاض أصل اشتقاق الجنایة من اجتناء الثمر بالید فاستعمل فی كل ما یكتسب ثم قصر عرفا علی كل ما یكتسب به من حدث فی مال غیره أو ماله أو نفسه مما یسوء أو یضر كان یدأ و غیرها كما أن الجریرة أصلها ما یجره الانسان من منفعة لنفسه من مال أو غیره ثم استعمل فی كل ما یحدثه علی غیره عموما مما لا یوافقہ أو یضره فی نفسه أو ماله اه منه بلفظه ونحوه فی مق عن التنبیہات وفی یخ قال البساطی وهو باب متسع متبرک ینبغی الالتفات الیه اه وقال مق ووجه جعل هذا الباب باثر الا قضیة والشهادات الاشارة الى أن الذی ینبغی أن یظهر فیہ القاضی هذا النوع من الخصومات لانه أكد الضروریات التي وجبت مراعاتها فی كل مسألة بعد حفظ الدین وهی حفظ النفوس وجاء فی الحدیث الصحیح أول ما یقضى بین الناس يوم القيامة فی الدماء وهذا یدل علی اعتبار أمرها والتمم بشأنها فكذا ینبغی أن یكون الحال فی الدنیا اه منه بلفظه والضروریات التي أشار الیه هی المصرح به فی ضیح ونصه وحفظ النفوس أحد الخمس الجمع علیها فی كل مسألة وهی النفوس والادیان

والاديان والعقول والاعراض والاموال ومنهم من يذكر الانساب عوض الاموال اه ونحوه لابن عرفة كافي ح ويعبر عنها بالكلية الخمس أو الست واليه أشار اللقاني في جوهرة التوحيد بقوله

وحفظ دين ثم نفس مال نسب • ومثلها عقل وعرض قد وجب

وأكد هذا الدين لأن حفظ غيره وسيلة لحفظه فلا يباح الكفر ولا انتهاك المحرمات ومنه ترك الواجبات ولذا شرع قتال الكفار الحريبيين وغيرهم ثم النفوس ثم العقول ثم الانساب ثم الاموال وفي مرتبتها الاعراض ان لم تؤد الأذية فيها الى قطع النسب والا كانت في مرتبة الانساب فله في شرحها قال الشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة وشرع القصاص حفظ للنفوس والقطع في السرقة حفظ للاموال والحد في الزنى حفظ للانساب والحد في المحرم حفظ للعقول والحد في القذف حفظ للاعراض اه وشرع القتل للردة حفظ للدين قال ح عن الساطي وهذا باب متسع متروك ينبغي الالتفات اليه اه وقال مق ولا خفاء بما جاء في الشريعة من تعظيم أمم القتل وماشا كله كقوله تعالى انه من قتل نفسا بغير نفس الآية وقوله ولكم في القصاص الآية ومن يقتل مؤمنا الآية وحديث أي الذنب أعظم ونزول والذين لا يدعون الآية تصديقا للآية من أعظم الزواجر وفي الصحيح ان دماءكم الحديث وعنه صلى الله عليه وسلم من أشر في دم امرئ مسلم الخ وعنه صلى الله عليه وسلم من لقي الله ولم يشرك به شيئا ولم يقتل لقي الله خفيف الظهر والخبير في هذا كثيرة اه وأخرج البخاري وغيره ان زال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما وقال ابن السمعاني في نصيح البرية جاء عند صلى الله عليه وسلم أنه لو اجتمع أهل (٣) السموات والارض على قتل رجل مؤمن واحد

لادخلهم الله النار اه وفي الابرين عن بعض الاولياء ان على كل ذات من بنى آدم ثلثمائة وستة وستين مائة كفا في قتلها بغير حق فان هذا العدد من الملائكة لا يكون لهم شغل الا الدعاء بالعنة على من قتل الذات وأخرجه هم منها بغير حق ودعاء الملائكة مستجاب وان الذات عليهم سبعة من الكرام الحفظة الكاتبين فاذا قتلت بغير

والعقول والاعراض والاموال ومنهم من يذكر الانساب عوض الاموال اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة وقد نقله ح وقول مب وخروج مسلم عن عبد الله بن مسعود الخ كذا فعل تو وكلامهما يقتضي أنه ليس في البخاري ومعلوم ما قد قيل في عزو الحديث لغير الصحيحين وهو قوم ما أو لغير البخاري وهو قوم مع أنه في البخاري ولفظه حديثا عبد الله بن موسى عن الأعشى عن أبي وأثر عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما يقضى بين الناس في الدماء اه منه من كتاب الديات وقول مب عن ابن رشد اختلاف السلف فمن بعدهم من الخلف في قبول توبة القاتل الخ سوى بين القولين ونحوه في ابن عرفة وخ و تو عن ابن رشد وسأله مع أن القول بقبول توبته هو الراجح وعزاه ابن عطية وغيره للجهم وروى ابن عطية واختلف العلماء في قبول الله توبة القاتل لجماعة على أن

حق فأنهم لم لا شغل لهم الانتقال كل مافي صحيفة المقتول من سيئات الى صحيفة القاتل ونقل كل مافي صحيفة القاتل من حسنات الى صحيفة المقتول وهذا شغلهم الى أن يموت القاتل ثم يصير هذا ذكر الهم فيذكرون ما فعل القاتل من السيئات وذكر الملائكة كل مطرفان ذكروا أحاديثه السوء وان ذكره بخبر نزل عليه الخير فلا يزال يذكر المقتول بخبر الخير ونزل عليه ولا يزال يذكر القاتل بشروا الشر ينزل عليه اه وهو يؤيد حديث أحمد وابن ماجه والاصمعي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة لقي الله وهو مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله زاد الاصمعي عن سفيان بن عيينة هو أن يقول أي يعني لا يتم كلمة اقتل ورواه أيضا البيهقي بلفظ من أعان على دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله وفي روح البيان ما نصه وفي الحديث بينما الناس ينتظرون الحساب اذ بعث الله عنقاص النار يتكلم فيقول أول مرت ثلاثين دعاء مع الله الها أخرو عن قتيل بغير حق وبجبار عن يد قلة طهم من الناس كما يلقط الطير الحب ثم يصيرهم في نار جهنم اه وروى ابن حبان بسند حسن مرفوعا زوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق زاد البيهقي والاصمعي ولأن أهل هوانه وأرضه اشتركو في دم مؤمن لادخلهم النار وروى البيهقي مرفوعا زوال الدنيا جميعا أهون على الله من دم سفك بغير حق وروى مسلم وغيره مرفوعا زوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم وروى النسائي والبيهقي مرفوعا قتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة ما نصه وانما كانت الكفارة في الخطا دون العمد لانه أعظم من أن تكفره الكفارة وفي الحديث ومن أظلم ممن هدم بنيان الله لهدم الكعبة ورمي في

لجرح جرحاً أيسر عن سد الله من قتل نفس مؤمنة اه وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيب وما أعظم رجلك وما أعظم حرمك والذي نفس محمد بيده الحرمه المؤمن عنده الله أعظم من حرمك ما له ودمه وروى الترمذى وقال حسن غريب مرفوعاً لو أن أهل السموات وأهل الارض اشتركوا في دم مؤمن لا كبهم الله في النار وروى البيهقي مرفوعاً لواجتمع أهل السماء والارض على قتل امرئ مؤمن لعذبه الله الا أن يفعل ما يشاء ورواه الطبراني بلفظ لو أن أهل السموات والارض اجتمعوا على قتل مسلم لم يكبه الله جيماعاً على وجوههم في النار وروى أبو داود مرفوعاً من قتل مؤمناً فاعتبط بقتله لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ثم نقل عن الغساني ان معنى اغتبط يقتله ان يقتل في الفتنة طائفة من هدى فلا يستغفر الله وروى الطبراني والبيهقي باسناد حسن مرفوعاً لا يقفن أحدكم موقفاً يقتل فيه رجل ظالم فان اللعنة تنزل على من حضر حين لم يدفعو عنه وروى الطبراني بسند جيد مرفوعاً من جرح ظهر مسلم لم يغبر حتى لقي الله وهو عليه غضبان وفي رواية له ظهر المؤمن حتى الابطحة وروى الامام أحمد بسند رجاله رجال الصحيح الا ابن لهيعة مرفوعاً لا يشهد أحدكم قتيلاً له الا أن يكون مظلوماً فتصيبه السخطة وروى الطبراني بسند رجاله كذلك مرفوعاً لا يشهد أحدكم قتيلاً فعسى أن يقتل مظلوماً فتزل السخطة عليهم فتصيبهم معهم وقول مب وخرج مسلم الخ وكذا البخاري في كتاب الديات فكان حقه عزوه للبخاري أو للشيخين بل وغيرهما وروى النسائي مرفوعاً أول ما يحاسب عليه العبد الصلاة وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ولا تنافي لان الصلاة أكد (٤) حقوق الله والقتل أكد حقوق العباد وقول مب منهم من ذهب الى

أنه لا توبة له الخ هذا عزاه ابن رشد لما لا تأخذ من قوله لا تجوز امامته ابن عرفة لا يؤخذ منه ذلك لعدم علم رفع سابق جرأته وقبول التوبة أمر باطن وموجب نصب الامامة أمر ظاهر اه وببحث فيه هونى بأنه يلزم عليه أن كل من ارتكب كبيرة لا تجوز امامته وشهادته اذا تاب والاجماع على خلافه اه وفيه نظر اذ من شرط القياس المساواة

لا تقبل توبته وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر والجمهور على قبول توبته اه منه بلفظه وقول مب عن ابن رشد واختلاف أهل العلم أيضاً في القصاص من النازل هل يكفر عنه انم القتل الخ فقول من قدمنا ذكرهم عن ابن رشد وسئلوا كلهم بتسويته بين القولين وليس ذلك بمسلم قال الشيخ أبو القاسم بن جرى في تفسير آية ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية ما نصه وكذلك حكى ابن رشد الخلاف في القاتل اذا اقتص منه هل يسقط عنه العقاب في الآخرة أم لا والصحيح أنه يسقط عنه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة وبذلك قال جمهور العلماء اه منه بل ينظره قلت بل حكى ابن عطية الاجماع على ذلك من أهل السنة والمعتزلة ونصه وذهبت المعتزلة الى عموم هذه الآية أى قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية وأنهم انحصروا بمجموعها

وأكبر الكبار برء الشريك القتل فهو أشد جرأة على حدود الله وعباده فلا يقام عليه غيره من الكبائر وهذا لقوله والله أعلم سلم ح كلام ابن عرفة اذا لم يحصل ظن رفع جرأة القاتل في شهادته وامامته الا باسلام نفسه للقود والموضوع أنه لم يسلمها اذا لا يشترط توبته اسلامها كلياً في خلافا لهونى أيضاً اذا لو أسلمها وعفى عنه لم علم حينئذ أو غلب على الظن رفع جرأته فتأمله بانصاف والله أعلم وقول مب ومنهم من ذهب الخ هذا هو الرابع وعزاه ابن عطية وغيره للجمهور وقول مب هل يكفر عنه الخ هذا هو الصحيح لحديث من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة وبذلك قال جمهور العلماء قاله ابن جرى في تفسيره بل حكى ابن عطية الاجماع على ذلك من أهل السنة والمعتزلة انظر نصه في الاصل \* (تنبيه) \* اختلاف هل يشترط في صحة توبة القاتل تسليم نفسه للقود أو لا يشترط وهو الصحيح ومذهب الجمهور كما في القلشنى على الرسالة وقال جس في شرح المرشد المعين بعد كلام مانصه وقد علمت مما ذكرنا أن رد المظالم منه ما عوشرط في الصحة كالغصوبات الحاضرة أى لانه لا يتحقق الاقلاع الا بردها ومنه ما هو واجب غير شرط في الصحة كرد الغصوبات التى صارت فى الذمة ولعل الناظم لذلك غير الاسلوب فقال ولستلاف الخ ولم يعطفه على الشروط قال وقد صرح السنوسى في شرح الجزائرى بأن رد الغصوبات التى هى فى الذمة واجب غير شرط وعليه يحمل قول الشيخ زروق في شرح الرسالة رد المظالم فرض ليس بشرط اه وعلى الموجوده يحمل ما فى الذخيرة من قول ابن رشد لان شرط التوبة رد التبايعات ليوافق ما تقدم اذ التوفيق مطلوب ما أمكن اليه سبيل وبه تعلم ما فى اطلاق هونى ان رد التبايعات ليس شرطاً وبني عليه اعتراضه ما فى الذخيرة ثم قال جس عن الشيخ زروق في شرح الوغليسية وفى القتل اختلاف أى هل يتعين



لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ثم قال مانصه قال القاضي أبو محمد وأهل الحق يقولون لهم هذا العموم منكسر غير ماض لوجه من وجهين أحدهما أنتم معنا مجمعون عليه من أن الرجل الذي يشهد عليه أو يقر بالقتل عمدا أو بأثني السطان أو الأولياء فيقام عليه الحد فيقتل قودا فهذا غير متبع في الآخرة والوعيد غير نافذ عليه إجماعا متربكا على الحديث الصحيح من طريق عبادة بن الصامت أنه من عوقب في الدنيا فهو وكفارة له وهذا نقض للعموم اه محل الحاجة منه بالنظر وبذلك كله تعلم ما في اقتصار ابن عرفة وح و تو و مق و مب على كلام ابن رشد والله الموفق \* (تنبيهان \* الاول) عز ابن رشد القول بعدم قبول توبته لما لا أخذ من قوله لا تجوز امامته فقال ابن عرفة مانصه قلت لا يلزم منه عدم قبول توبته لعدم علم رفع سابق جرأته وقبول التوبة أمر باطن وموجب نصب الامامة أمر ظاهرا منه بلفظه ونقله ح وسلم وفيه نظر لانه يلزم عليه ان كل من ارتكب كبيرة غير القتل لا تجوز امامته وشهادته اذا تاب والاجماع على خلافه ولم يشترط الاثمة في قبول التوبة حصول العلم بما ذكره بل غلبة الظن وابن عرفة نفسه ممن يسلم ذلك انظر نصه في عند قوله وزوال العداوة والفسق بما يغلب على الظن فقد نقل عن المازري ان التوبة تقبل بالدلالة على حاله والقرائن على صدقه وسلمه وأي قرينة أقوى من تمكنه نفسه لا ويا وبذلك اللهم ليقبلوه اختيارا منه قبل قدرتهم عليه فاذا عفوا عنه بعد ذلك أو اصطبلحو معه فقد قام أعظم دليل على صدقه في توبته فاقاله أبو الوليد بن رشد رحمه الله هو الصواب لا ما قاله أبو عبد الله بن عرفة وان سلمه ح فتأمل ما ينافي \* (الثاني) قال ابن رشد ومن توبته عرض نفسه على ولي المقتول قودا أو دية أه وسلمه ابن عرفة وح و تو وزاد ح مانصه وقال في الذخيرة عن ابن رشد أيضا في التعليل لعدم قبول توبته لان من شرط التوبة رد التبعات الخ وفيه نظروا ن سلمه القرافي وابن عرفة ومن تبعهما لما نص عليه غير واحد من أن الصحيح ان ذلك ليس شرطا وذلك من الشهرة بمكان وفي كلام الشيخ ميارة في شرح المرشد المعين ما يكفي وفي شرح الرسالة للقاشاني مانصه وان كانت نفسا واجب عليه تسليم نفسه للأولياء ان أكتنه ذلك فان لم يفعل مع الامكان فهل توبته صحيحة أم لا صححها الامام وقال هـ ذمه عصية أخرى يجب عليه أن يتوب منها وهو مذهب الجمهور وقال الغير لا تصح وهو مرجوح اه منه بلفظه وقال الشيخ زروق عند قوله الرسالة ومن التوبة رد المظالم الخ مانصه فأما رد المظالم ففرض ليس بشرط اه منه بلفظه فلم يحسن فيه خلافا والله أعلم (غير حربي) قول مب وهو خلاف ما درج عليه المؤلف الخ حقه أن يجزم بردهما وهما كلام ز لان ما درج عليه المصنف هو المشهور في صحيح عند قول ابن الحاجب في النكاح والمشهور أن كفر الجزية يتسلب الولاية عن المسلمة كغير الخ مانصه وفي قول المصنف كفر الجزية نظر لان المشهور عندنا ان كل كافر تؤخذ منه الجزية الا المرتد فليس لنا كافر لا تؤخذ منه الجزية اه منه بلفظه ودليل المشهور ما في باب الجزية من صحيح البخاري من طريق علي بن عبد الله ان سيدنا عمر لم يكن أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى

الفكين من القصاص أو لا / اتلاف النفس اعظيم قال في شرحه للرسالة وفي منهاج العابدين يمكن نفسه من القود والقصاص في النفس وظاهر الاحاديث بخلافه واليه مال ابن رشد وقال ينبغي أن يعتق ويحمل نفسه على الجهاد ونحوه ليكون كفارة له اه فأنقله ابن عرفة وح و تو من قول ابن رشد ومن توبته عرض نفسه على ولي المقتول قودا أو دية اه يحمل على الوجوب غير الشرطي أو على الكمال ليوافق ما يجرأه الشيخ زروق وبذلك كله تعلم ما في كلام هوني فتأمل ما ينافي والله أعلم (غير حربي) قول مب وهو خلاف ما درج عليه الخ أي وما درج عليه المصنف هناك هو المشهور في النكاح من صحيح ان المشهور عندنا أن كل كافر تؤخذ منه الجزية الا المرتد فليس لنا كافر لا تؤخذ منه الجزية اه ودايه ما في باب الجزية من صحيح البخاري ان سيدنا عمر لم يكن أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى عليه وسلم أخذها من مجوس هجر اه

(أو اسلام) قول ز وهى بمعنى الباء فيه نظيران اللام المقدرة فى الاضافة هى لام الملائوشيه والظاهر أنها هاء ليست على معنى حرف أصل اللام الفظية وقد حكى صاحب التصريح وغيره الخلاف فى اللفظة هل هى على معنى حرف أو لا انظره قلت فى كونها هاء الفظية نظرا ذال الوصف أعنى زائد ليس للعدوث قطعا وقوله ز أو بحريه فى غير مسلم أى فى غير مقتول مسلم أى والقاتل من كافه يقتل بالعدل المسلم لانه أشرف منه كما يأتى ومراده عدم اعتبار زيادة الحريه فى القاتل اذا كان المقتول مسلما ويقتل الرجل بالمرأة كما يأتى بآفاق الأئمة الاربعة والشريف بالشرىف والعدل بالفاسق والصحيح بالاجزم الاعمى المقطوع قاله ابن الحاجب فلا تزل رجولية ولا لشرف أو فضل أو عدالة أو سلامة أعضاء وفى حديث أبى داود وابن ماجه المسامون تكافأ دماؤهم الحديث (بإيمان) قول ز وهو الصحيح (٦) قلت قال فى المراسد

ويتساوى مؤمن ومسلم  
فى الصدق للزوم شرعا فاحكم  
وان تراعى فيه ما لله وما  
كان التغاير به محكما  
(كالقاتل) قلت قول مب والظاهر  
انه تمثيل أى لان المعصوم شامل  
للمعصوم من كل أحد وللمعصوم  
الامن المستحق (وأدب) قول  
ز كما يسقط الادب اخ فيه نظرا لانه  
ان عنى انه لا يمكن مستحق الدم من  
حقه فقد قدمه وان عنى انه جائر  
لكنه يمكن من القصاص فلاس  
بصحيح ولم يقله أبو عمران وانما قاله  
فى الاول كما فى أى الحسن ونصه  
لوعدا عليه ولذا المقتول فقه لا بغير  
اذن الامام فلا شئ عليه الا الادب  
قالوا وهذا اذا كان هناك من ينصفه  
ويمكنه من حقه قال أبو عمران الذى  
يقتل وليه رجل فلا يمكن من أخذ  
حقه عند السلطان فيقتل الولي  
قاتل وليه غيلة أو باحتيال انه

الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر والله أعلم (أو اسلام) قول ز على معنى اللام وهى  
بمعنى الباء الخ فيه نظيران سكت عنه ت و م لان اللام المقدرة فى باب الاضافة  
هى لام الملائوشيه كما هو مقرر فى محله وقال شيخنا ج الظاهر أنها هاء ليست  
على معنى حرف أصل اللام الفظية وما قاله ظاهر وقد حكى صاحب التصريح وغيره  
الخلاف فى الاضافة للفظه هل هى على معنى حرف أو لا والظاهر من جهة المعنى هو  
الثانى فتأمل والله أعلم (وأدب) قول ز كما يسقط الادب مع كون الامام غير عدل  
الخ فيه نظرا لانه ان عنى انه لا يمكن مستحق الدم من حقه فقد تقدم وان عنى انه جائر لكنه  
يمكن من القصاص فلاس بصحيح ولم يقله أبو عمران انما قاله فى الاول قال أبو الحسن عند  
قول المدونة فى كتاب الديات ومن قتل رجلا فعدا عليه أجنى فقتله عد الخ مانصه  
قوله فعدا عليه أجنى فقتله لوعدا عليه ولد المقتول فقتله بغير اذن الامام تقدم فى الجنايات  
أنه لا شئ عليه الا الادب وكذلك يأتى مثله قالوا وهذا اذا كان هناك من ينصفه ويمكنه من  
حقه قال أبو عمران الذى يقتل وليه رجل فلا يمكن من أخذ حقه عند السلطان فيقتل  
الولي قاتل وليه غيلة أو باحتيال أنه لا أدب عليه ولا شئ لانه اذا لم يكن السلطان ينصفه فهو  
ياخذ حق نفسه تعالى كما منه بلفظه ونقله ق و ح وعج بواسطة الشيخ أحد  
بعض اختصار ولم يذكر واحد منهم غير هذا حتى عج فالعجب من ز فى مخالفته فى ذلك  
(وزان أحسن) قول مب عن ابن فرحون فقال ابن القاسم فى المدونة عليه الذية الخ  
وكذا فى جميع ما قفنا عليه من نسخ مب المدونة بالواو قبل النون وكذا فى جميع ما وقفنا  
عليه من نسخ تبصرة ابن فرحون وهو تصحيف والصواب المدنية بالنون قبل الياء هذا  
الذى فى المتن وهو المتعين فان قلت هذا معارض بمثله فيقال بل التصحيف فى نسختنا من  
المتن لاقى نسخة ابن فرحون منه فهذه دعوى لا دليل عليها قلت بل هى دعوى مؤيدة

بديل  
وعج و د (وزان أحسن) قول ز الآن يقول وجدته مع زوجتى الخ قال مقيد به كان الله له وليا وبه حفيبا فى الصحيحين  
والوطان عويرة الجحلى قال يارسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا لا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفى صاحبك قرآن أى والذين يرمون أزواجهم الايات فاذهب فأت بها فتلا عن الخ وفى رواية  
لمسلم انه قال ان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتوه وان سكت سكت على غيظ وقال الفخر الرازى والشيخ زاده عن ابن عباس لما نزل  
بهذين يرمون المحصنات الآية قال عاصم بن عدي ان دخل رجل منايته فرأى رجلا على بطن امرأته فان جابا ربعة رجال يشهدون  
به فقد قضى الرجل حاجته وذهب وان قتله قتل به وان قال وجدت فلانا معا ضرب وان سكت سكت على غيظ اللهم افتح فنزل  
بهذين يرمون أزواجهم الايات وفى صحيح مسلم ان سعد بن عباد الانصارى قال يارسول الله أرايت الرجل يجدمع امرأته رجلا





أقوله صلى الله عليه وسلم قلما أتى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سكت وانقاد ثم قال قوله غيره بصفح بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف وهو جانبه بل أضربه بجده وليس قول سعد هذا رد القول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ذكرنا في الإنسان من طبيعة الغضب التي قد تنصرف وتحملة على المعصية ومخالفة الشرع اه وقال محي الدين النووي قال الماوردي وغيره ليس قوله كالأردا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما معناه الاخبار عن حال نفسه عند رؤية الرجل مع امرأته واستيلاء الغضب عليه بأنه حينئذ يعاجله بالسيف وان كان عاصيا ثم قال قال العلماء أصل الغيرة بفتح الغين المنع والرجل غيور على أهله أي يمنعهم من التعلق بأجنبي ينظر أو حديث أو غيره والغيرة صفة كمال فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن سعدا غيور وأنه أغير منه وأن الله أغير منه صلى الله عليه وسلم وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش فهذا تفسير لما في غيرة الله تعالى أي أنها منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش لكن الغيرة في حق الناس يقارنهم بغير حال الإنسان وانزعاجه وهذا مستحيل في غيرة الله تعالى ثم ذكر أن معنى لا شخص لأحد وأنه إنما قال لا شخص استعارة وأنه قبل معناه لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله تعالى ولا يتصور ذلك منه فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملة سبحانه وتعالى لعباده فانه لا يعاجلهم بالعقوبة بل حذرهم وأبهرهم وكبر ذلك عليهم وأمهأهم فكذلك لا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في غير موضعه فان الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة مع أنه لو عاجلهم كان عدلا منه سبحانه وتعالى قال ومعي ولا شخص أحب إليه العذر الخ ليس أحد أحب إليه الا عذار من الله تعالى فالعذر هنا بمعنى الاعتذار والانداز قبل أخذهم بالعقوبة ولهذا ذابث المرسلين كما قال تعالى وما تكلم معذنين حتى نبعث رسولا والمدحة بكسر الميم هي المدح اه وقال السنوسي عن عياض قيل

(٨)

أحد وقيل المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله الخ وكل هذا رد لقول سعد أنه لم الخ القرطبي القائل بل الأول بعيد والثاني أحسنها وقد جاء في حديث لا أحد وعبر بالشخص مبالغة في تفهيم من يتعذر عليه فهم موجود لا يشبه شيئا خوف أن يقع في النفي والتعطيل كما حكى

بل هو شاهد له ومع ذلك فالصواب أنه على العاقلة ونقل كلام البابجي وغيره يظهر لك صحة جميع ما قلناه في المتن في شرح قول سيدنا على كرم الله وجهه وقد سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله الخ ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته اه مانعه وفي العتبية والموازية عن ابن القاسم قول على "عندي ذلك في النيب والبكر أنه ان جاء بأربعة شهداء أنه وطئهم لم يقتض منه لواحد منهما قال وهو عندي معنى قول على لا يقتل النيب ولا البكر اذا قامت بينة بجازع وذلك أن من حل به مثل هذا يخرج من عقله ولا تكاد يملك نفسه والجاني أحق من حل عليه \* (فرع) \* فان قلنا انه لا يقتل وان كان بكرا فقد قال ابن

القاسم

بإيمان السوداء حين قال لها أين الله قالت في السماء خوف أن تقع في النفي لقصر فهمها عما يجب له

سبحانه من الصفات قلت أنظر كيف اضطر هؤلاء الشيوخ الى التأويل واعتقدوا أن ظاهر الحديث يقتضي إطلاق لفظ الشخص على الله تعالى وكانهم اغتروا بقول النجاة أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ويظهر أن الحديث ليس من هذا الباب لعدم الإضافة فيه أصلا فلغاية ما يقتضي الشركة والمجانسة في المعنى الذي وقع فيه التفضيل وهو الغيرة فتوقل في حقه تعالى على ما يليق به كما سبق أما ان يقتضي ان الموصوف بأفعال التفضيل مجانس للمجروور بمن بعده فلا ولهذا الوقت زيد أجرى من الخيل وأصلب من الحجر لصح من غيرنا ويل اه يخ ونحوه في شرح مختصره المنطقي ونصه لا شك أن هذه تعني لا شخص أغير من الله سألبة كلية والمراد بالغيرة في حقه تعالى لازمها من تحريم للتسور على المحارم وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن انتهكها ثم قال ولا يؤخذ من هذا الحديث إطلاق الشخص على مولانا تبارك وتعالى كما أخذ الزكشي رحمه الله تعالى وهي غفلة سببها الاعتراض بقول النووي ان الموصوف بأفعال التفضيل لا بد أن يكون بعض ما يضاف اليه وذلك خاص بأفعال التفضيل حيث يكون مضافا أما اذا لم يكن مضافا وذكر بعده المفضل عليه مجرور بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل ولا تقل زيد أجرى الخيل وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا تقل يوسف أحسن أخوته والحديث وقع فيه أفعال التفضيل غير مضاف فلا يقتضي المجانسة بين موصوفه وبين المجرور بمن اه يخ قال مب في حاشيته عليه فالحق ان الحديث لا دليل فيه على إطلاق لفظ الشخص على الله تعالى وبهذا صرح أئمة الحديث فقد نقل الحافظ بن حجر عن ابن بطال انه قال أجمعت الامة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لان التوقيف لم يرد به ونقل عن الامام علي أنه قال ليس في حديث لا شخص أغير من الله



الثبت أن الله شخص بل هو كما جاء ما خلق الله أعظم من آية الكرسي فإنه ليس فيه إثبات أن آية الكرسي مخلوقة بل المراد أنها أعظم من المخلوقات وقال ابن بطلال اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد فظهر أن لفظ شخص جاء في موضع أحد فكأنه من تصرف الراوي ثم قال على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وليس الظن من نوع العلم قال ابن حجر وهو مذهب المعتزلة وقد قرر ابن فورق ومنه أخذه ابن بطلال ثم قال ابن فورق وإنما منعنا من اطلاق لفظ الشخص أمور أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع والثاني الاجماع على المنع منه والثالث أن معناه الجسم المؤلف المركب اه فافاد ان اطلاقه على الله تعالى بمنح طريق العقل أيضا لا يهمل الجسمية اه وفي القسطلاني مانص المراد منه وقال ابن دقيق العيد المتزهون لله تعالى اما ما كتون عن التأويل واما مؤولون والثاني يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية وهما من لوازم الغيرة فأطلقت على سبيل الجواز كالملازمة وغيرهما من الاوجه الشائعة في لسان العرب فالمراد الزجر عن الفواحش والتحريم لها والمنع منها وقد بين ذلك بقوله ومن أجل غيرة الله الخ ثم قال قال القرطبي ذكر المدح مقررنا بالغيرة والعذر بينهما السعد على أن لا يعمل بمقتضى غيرة ولا يجعل بل يتأني ويترقب ويتثبت حتى يحصل على وجه الصواب فينبال كمال الثناء والمدح والثواب لا يثاره الحق وقع نفسه وغلبته عند هيجانها وهو نحو قوله الشديد من يملك نفسه عند الغضب فهو حديث صحيح متفق عليه ثم ذكر عن الخطابي وابن فورق والداودي والقرطبي تحفظهم رواية لا لشخص وطعنهم فيها ورد ذلك ثم قال ومن ثم قال الكرماني لا حاجة لتحطئة الرواة النقائص بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات اما التفويض واما التأويل اه وقال في المصابيح هذا ظاهر اذ ليس في هذا اللفظ ما يقتضى اطلاق الشخص (٩) على الله وما هو الا بمثابة قولك لارجل اشجع من الاسد وهذا لا يدل على اطلاق

القاسم في المدنية عليه الذية في البكر وقاله ابن كثة وقال ابن عبد الحكم لاشئ عليه وان كان بكر اذا كان قد اكثرت الشك منه قال ابن مزين وقال غير ابن القاسم دمه هدر في البكر والنيب وقد اهدر عمر رضى الله عنه غير دم في شبه هذا من التعدي وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون يؤدب من قتل من وجب عليه القتل دون الامام وهذا في النيب ويقتل في البكر ثم وجه الاقوال الثلاثة وقال مانصه فرع فاذا قلنا تجب عليه الذية فقد قال ابن القاسم والغيرة وابن كثة ذية الخطا وجه ذلك أن القاتل لما هاجمه من الغضب الذي سببه الزاني يصير في حكم المغلوب الذي لا علم له فكانت جنايته خطأ وحكي

(٣) رهوني (ثامن) أحب وهو هنا يعني الاعذار أي ازالة العذر والحب من الله تعالى ليس بمعنى الميل الى الشيء أو ثبوت غرض له فيه تعالى أن يكون له غرض في شيء أو ميل الى شيء بل هو الغنى بذاته وصفاته الازلية ويستحيل أن يتجدد له كمال أو يتصف بنقص جل وعلا وانما معنى زيادة حبه تعالى للعذر انه فعل منه فعل من زاد حبه له ومعنى زيادة حبه للمدح اثابة للمدح على مدحه اثابة من زاد حبه للمدح كل ذلك بمحض فضله جل وعلا لا لغرض من الاغراض جل مولانا تعالى قوله من أجل ذلك بعث الخ القرطبي اشارة الى أن العذر وهو معنى الاعذار للمكلفين والمقصود تنبيهه وردعه عن الاقدام على قتل من وجد مع امرأته وكأنه يقول له اذا كان سبحانه وتعالى مع شدة غيرة يجب الاعذار ولا يؤخذ احد الا بعد الاعذار فكيف تقدم أنت على قتل من وجدته على تلك الحال قبل الاعذار قال تعالى وما كنا معذبين الآية اه وعلى ابن القاسم له قولان ما نقله عنه عياض وسلمه الآبي والسنوسي وابن الساط وما نقله عنه في المنتقى كافي التبصرة ونصها وفي مختصر الواضحة قال ابن حبيب وسمعت ابن الماجشون يقول وسئل عن رجل وجد رجلا عند زوجته فقاتله فسكر رجله أو جرحه هل عليه قصاص فقال لا وهو جاز لا شيء عليه فيما دون النفس فان قتله كان عليه القود الى آخر ما في مب الآن قوله عنها فقال ابن القاسم في المدونة الخ كذا هو فيها والصواب في المدنية اذ هو الذي في المنتقى وغيره زاد في التبصرة عقبه وقاله ابن كثة وقول مب وقال ابن القاسم الخ كذا بخطه والذي في التبصرة والمنتقى وقال غير ابن القاسم الخ فيحتمل أنه سقطه قصد الماتقدم من نقل عياض زاد في التبصرة عقبه وقد اهدر عمر رضى الله عنه خير مادم في مثل هذا من التعدي وقيل يؤدب كما يؤدب من قتل من وجب عليه القتل دون الامام في النيب ويقتل في البكر اه وقوله عن ابن القاسم أي في المدنية عليه الذية أي على عاقبته كما جرح به في المنتقى وغيره فاني بعض نسخ ز

وعلى عاقبته الخ هو المطابق لذلك دون ما في جملها وعلى قاتله الخ فيه تعلم ما في كلام مب في المتن بعد أن ذكر أن سيدنا علياً كرم الله وجهه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليطع برمته ما نصه وفي العتبية والموازبة عن ابن القاسم قول على عليه السلام في ذلك في الثيب والبكر الخ ثم قال فرغ فان قلنا انه لا يقتل به وان كان بكراً فقد قال ابن القاسم في المدينة عليه السلام في البكر وقال ابن كنانة وقال ابن عبد الحكم الخ ثم قال وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون يؤذي من قتل من وجب عليه القتل دون الامام وهذا في الثيب ويقتل في البكر ثم قال فاذا قلنا تجب عليه الدية فقد قال ابن القاسم والمغيرة وابن كنانة ذية الخطا ووجه ذلك ان القاتل لما هاجمه من الغضب الذي سببه الزاني يصير في حكم المغلوب الذي لاعلم له فكانت جنايته خطأ وحكي ابن مزين عن أصبغ أن الدية في مال القاتل اه فعزوه أولاً المسئلة للعتبية والموازبة يدل على انها ليست في المدونة ولم يذكرها أبو سعيد أصلاً وصرح ابن يونس أيضاً بعزوها لغيرها فقال ومن كتاب محمد قلت فمفسر قول على رضي الله عنه أي المتقدم أدلك في البكر أم في الثيب قال قال مالك لم أسمع فيه شيئاً وقال ابن القاسم وذلك عندي سواء في البكر والثيب ولكن إذا كان بكراً قد يخطأ على عاقبته وان لم يأت بأربعة شهداء فقتل القاتل بكراً كان المقتول أو ثيباً اه وقال النخعي واختاف في الدية إذا كان بكراً فقال ابن القاسم على عاقبته وقال المغيرة لاشئ عليه إذا جاء بأربعة وان لم تشهد بينة أو في ذلك بطح لم يقتل به قال محمد أو ظهر عذر ممثل أن يرى يتقب البيت فيستور عليه فيقتله فقال وجدته مع امرأتي فلا قود عليه قبل ولو كان ذلك فاشيا ظاهراً قد كثر فيه الذكر ولعله تقدم اليه واسترعى عليه ثم وجده في بيته فقتله قال لا أنظنه ينقعه ذلك لخوف ان يكون اختدعه حتى أدخله بيته وقال سحنون إذا نادى به وأشهد عليها امرأته (١٠) أو جاريته ثم قتله بعد ذلك لم يكن عليه شيء وكذلك لو أشهد عليه وهو

ابن مزين عن أصبغ أن الدية في مال القاتل اه محل الحاجة منه بلقطه فعزوه أولاً المسئلة للعتبية والموازبة يدل على انها ليست في الموازبة وهو كذلك لم أجدها في مختصر أي سعيد وابن يونس وقد صرح ابن يونس بعزوها لغيرها فقال قبيل ترجمة جامع القول في الثني من كتاب الرجم والزني ما نصه ومن كتاب محمد قلت فمفسر حديث على رضي الله عنه في الذي وجد مع امرأته رجلاً فقتله ان لم يأت بأربعة شهداء فليطع برمته أدلك في البكر أم في الثيب قال قال مالك لم أسمع فيه شيئاً وقال ابن القاسم وذلك عندي سواء في البكر والثيب أنه إذا أقام أربعة منهم دية ثم سددون أنهم رؤاه معها يطوهم يقتص لواحد

غائب وعلم أن المشهود عليه علم بذلك ثم وجد مقتولاً في بيته وعن ابن القاسم منله إذا قتله وقتل امرأته نفسه وذكر مثل ذلك عن ابن المسيب وربعة قال الشيخ رحمه الله وإذا صح أن يسقط القود بالشككية وان كان بكراً أو برؤيته يتسور الدار والاشهاد عليه لاجل

المغيرة صح ان يسقط القود إذا شهد عدلان انه وجد معهما في لحاف وان لم يعاينا الفرع في الفرج اه ويتسوية منهما بين الزوجة والجارية يرد توقف ز تبعا لعج في البنت والاخت لانهما أخرى من الجارية بل قد يقال انهما أخرى من الزوجة اذ يزول العار عنه عادة بطلاقها ولا يمكنه ذلك فيهما والله أعلم وقول مب كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تدرى الغيرة الخ كذا بخطه والذي في المصباح الرجل غيور وغيران والمرأة غيورا أيضا وغيرى اه ومثله في القاموس والصحاح وقد أخرج الحديث أبو يعلى من حديث عائشة بلقط ان الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه وسنده لا بأس به كافي القسط لاني وعند الزارع عن ابن مسعود رفعه ان الله كتب الغيرة على النساء فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد (فالقود) قلت وهو المراد بقوله تعالى فقد جعلنا لوليها سلطاناً أي تسلطاً بالقصاص على من قتله وقال تعالى ولكم في القصاص حياة قال ناصر الدين البياضوي هو في غاية القسامة والبلاغة من حيث جعل الشيء محل ضده وعرف القصاص ونكر الحياة ليدل على أن في هذا الجنس من الحكم نوعان من الحياة عظيم لا يبلغه الوصف وذلك لان العلم به يردع القاتل عن القتل فيكون سبب حياة لنفسين ولا أنهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد فتشور القسمة بينهم فاذا اقتص من القاتل سلم الباقيون وبصر ذلك سبباً لحياتهم وعلى الاول فيه اضمحار في شرع القصاص والعلم به وعلى الثاني تخصيص أي لان المراد حياة ما سوى المقتص منه وقيل المراد بها الحياة الاخروية فان القاتل اذا اقتص منه في الدنيا لم يواخذ به في الآخرة ولكم في القصاص يحتمل أن يكون ناخبرين لحياة أو أن يكون أحدهما ناخراً والآخر صله له أو حالاً من الضمير المستكن فيه وقرئ في القصاص أي فيما قص عليكم من حكم القتل حياة أو في القرآن حياة القلوب بأولى الالباب ذوى العقول الكاملة ناداهم للتأمل في حكمة القصاص من استبقاء الارواح وحفظ النفوس لعلمكم تتقون في المحافظة على

القصاص والحكم به والأذعان له أو عن القصاص فتبيكفوا عن القتل قال محشي السلك وفي قوله من حيث جعل الشيء الخ ففيه الطباق وهو الجمع بين الضدين والغريبة من حيث جعل الشيء حاصل في ضده ومن جهة أن المظروف إذا حواه الطرف لا يصيبه ما يقوته ولا هو بنفسه يتفرق ويتلاشى كذلك القصاص يحمي الحياة من الآفات ومعناه أن هذا النوع العظيم من الحياة إنما يحصل بشرعية القصاص لا غير وقوله وعرف القصاص أي بلام الجنس الدالة على حقيقة هذا الحكم المشقة على الضرب والجرح والقتل وغير ذلك وقوله نوعاً من الحياة الخ إشارة إلى أن التسكين للنوعية وللتعظيم معاً اه وقال الشيخ زاده قوله من حيث جعل الشيء محمل ضده فإن مقديته شيء لا آخر تستلزم أن يكون تحقق أحدهما رافعا للآخر والقصاص لاستلزامه ارتفاع الحياة ضد لها وقد جعل طرفاً لها تنسبها بالمظروف الحقيقي من حيث أن المظروف إذا حواه الطرف لا يصيبه ما يخل به وبفسده ولا هو يتفرق ويتلاشى بنفسه كذلك القصاص يحمي الحياة من الآفات فكان من هذا الوجه منزلة الطرف ولاشك أن في جعل الضد حامياً للضد اعتباراً في غاية الحسن والغريبة التي هي من نكات البلاغة وطرقها اه فقد ارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم وقال أبو السعود ولكم في القصاص حياة بيان لحسن الحكم المذكور على وجه مبدع لتأنيده غايته حيث جعل الشيء محلاً لفسده إلى آخر ما مر عن البيضاوي قال العلامة ابن زكري وقوله قد لم ذكر القصاص فرياً ثم قال تعالى على أثره ولكم في القصاص حياة لزيادة التأكيد وقوة احضار صورة القصاص فإن الظاهر أصل في ذلك وأقوى واحضارها مقصود في المقام بالذات بحيث ترسم في الذهن وتنقش في النفس ويسائر استحضارها قلب القلب وتكرير الظاهر أصل لهذا المعنى وأحضر ثم انه قدم قوله لكم على ( ١١ ) في القصاص وعلى حياة لان المقام مقام بيان الحكمة

والمصلحة المترتبة على مشروعية القصاص فاعتنى فيه بتقديمها يدل على التنزيه عن الغرض في الاحكام وان المصالح انما هي للمكافئين المخاطبين فأشار بقيل كل شيء إلى أن ترتب المصلحة لا ينافي التمتع الغرض لان هذا المعنى كثيراً ما يقع فيه الاشتباه والالتباس فالله

منهم ما ويركز ولكن اذا كان بكراً فسد به الخطا على عاقبته وان لم يأت بأربعة شهداء قتل القاتل بكراً كان المقتول أو ثيباً وإلى هذا يرجع ابن كثرة في البكر دية الخطا وثبت المخزومي فقال لاشئ على القاتل اذا أتى بأربعة شهداء كان المقتول بكراً أو ثيباً وقاله محمد بن عبد الحكم اذا كان قدماً كثرة الشككية قبل ذلك اه منه بلفظه وذكر النعمي المسئلة في كتاب القذف ونصه وان شهد أربعة بما قالوا أنهم رأوا الفرج في الفرج لم يقتل بثيباً كان المقتول أو بكراً واختلف في الدية اذا كان بكراً فقال ابن القاسم على عاقبته وقال المغيرة لاشئ عليه اذا جاء بأربعة وان لم تشهد بيته وأتى في ذلك ببلطخ لم يقتل به قال

حل وعلا منزعه عن الأغراض في الأفعال والاحكام لكن تنبى على أفعاله وأحكامه حكم ومصالح ترجع إلى الخ لا تلقى والمعنى لكم في الاحكام مصالح لئلا وهذا القدر حاصل من التقديم على حياة وقدم على في القصاص ليكون التنبيه على ذلك سابقاً على كل شيء اه وقال الفخر الرازي اعلم انه سبحانه وتعالى لما أوجب في الآية المقدمة القصاص وكان القصاص من باب الإيلاء توجه فيه سؤال وهو أن يقال كيف يليق بكامل رحمة الإيلاء العبد الضعيف فلاجل دفع هذا السؤال ذكر عقبه حكمة شرع القصاص فقال ولكم الآية ثم قال وفي بقاء من أراد القتل ومن أريد قتله بقاء من يعصب له. الان الفتنة تعظم بسبب القتل فتؤدي إلى الحاربة التي تنتهي إلى قتل عالم من الناس وفي تصور كون القصاص مشروعا زوال كل ذلك وفي زواله حياة الكل ثم قال وقرأ أبو الجوزاء ولكم في القصاص أي فيما قص عليكم من حكم القتل والقصاص وقيل القص القص القرآن أي لكم في القرآن حياة للتلوب كقوله روحاً من أمرنا ويحيي من حيينة والله أعلم ثم قال اتفق علماء البيان على أن هذه الآية في الإيجاز مع جمع المعاني بالغة إلى أعلى الدرجات وذلك لان العرب عبروا عن هذا المعنى بالقاض منها قتل البعض احياء للجميع ومنها أكرهوا القتل ليقول القتل ومنها وهو أجدوها القتل أنى للقتل ولفظ القرآن أقصص بيان التفاوت من وجوه منها ان قوله تعالى في القصاص حياة أخصر ولا مدخل لقوله ولكم لانه زائد على ما قالوا ومنها انه يفيد الردع حتى عن غير القتل فهو أجمع للفوائد ومنها تحتها ظاهراً وتقديراً بخلاف قولهم القتل أنى للقتل فان ظاهراً باطل اذا القتل طلباً بسبب زيادة القتل وانما الثاني له القتل المخصوص وهو القصاص ومنها انه دال على حصول الحياة وهو مقصود أصلي بخلافه فان في القتل مطلوب تبعاً من حيث انه يتضمن حصول الحياة ومنها انه ليس فيه تكرير للفظ القتل بخلافه ومنها ان قولهم المذكور ظاهراً يقتضي كون الشيء سبباً لا تنقضاء نفسه وهو محال بخلاف

الآية لان المذكور نوع من القتل ولم يجعل سبباً مطلقاً للحياة لانه اذا كرت منكراً قبل جعل سبباً للنوع من أنواعها فظهر التفاوت بينهما اهـ ثم قال اما قوله تعالى يا اولي الابواب فالمراد به العقلاء الذين يعرفون العواقب ويعلمون جهات الخوف فاذا ارادوا الاقدام على قتل أعدائهم وعلموا أنهم يطالبون بالقود صار ذلك رادعاً لهم لان العاقل لا يريد اتلاف غيره بما تلافى نفسه فاذا خاف ذلك كان خوفه سبباً للكف والامتناع ثم قال وفي تفسيره عليكم تتقون قولان قول الحسن والاصم أي نفس القتل بخوف القصاص والثاني التقوى من كل الوجوه وليس في الآية تخصيص بالتقوى فعمله على الشكل أولى ومعهم ان الله تعالى انما سبب على العباد الامور الشاقة من القصاص وغيره لاجل أن يتقوا النار باجتناب المعاصي ويكفوا عنها فاذا كان هذا هو المقصود الاصل وجب حمل الكلام عليه اهـ قال الخطيب وهو خطاب له فضل اختصاص بالآية اهـ وقال في التخصيص والايجاز ضربان ايجاز القصص وهو ما ليس بمحذوف نحو ولكم الآية فان معناه كثير ولقطه يسير ولا حذف فيه وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفي للقتل بقوله حروف ما ينظره والنص على المطلوب وما يفيد تنكير حياة من التعظيم لمنعه اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد اهـ والنوعية الخاصة له لانه مقتول والقاتل بالارتداع واطراده وخلوه عن التكرار واستغنائه عن تقدير محذوف أي بخلاف قولهم اذا التقدير فيه القتل قصاصاً أنفي للقتل ظلياً من تركه والمطابقة اهـ وبالغربة كما مر واستقرار الحياة في الموت مباغلة عظيمة وعنه عبر صاحب الايضاح بانه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدن لها بادخال في عليه اهـ ويخلو عما يقتضيه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وبما فيه من تقديم الخبر للاختصاص مباغلة وبالسلاسة من لفظ القتل الموحش وبان (١٣) القصاص مشعر بالمساواة فهو منبئ عن العدل وبأن أفعال مقتضى للاشتراك

محمدان ظهر عنده مثل أن يرى بنفسه البيعة فيسور عليه فيقتله فقال وجدته مع امرأتي فلا قود عليه قيل ولو كان ذلك فاشيا ظاهراً قد كثرت فيه الذكرو لعله تقدم اليه واسترى عليه ثم وجدته في يده فقتله قال لأظنه يتفقه ذلك الخوف أن يكون اخذ عهده حتى أدخله بيته وقال يحزنون اذا نادى به وأشهد عليه بما أمر أنه أوجار يته ثم قتله بعد ذلك لم يكن عليه شيء وكذلك لو أشهد عليه وهو غائب وعلم أن المشهود عليه ظلم بذلك ثم وجد مقتولاً في بيته وعن ابن القاسم مثله اذا قتله وقتل امرأة نفسه وذكراً مثلاً ذلك عن ابن المسيب وربيعة قال الشيخ رحمه الله واذا صح أن يسقط القود بالشككية وان كان بكراً أو برؤيته يسور الدار

فيفيد أن ترك القصاص نافياً للقتل ولكن القصاص أكثر نفعاً له وليس كذلك وبان الآية رادعة حتى عن غير القتل والحياة أي يضاف قصاص الإعضاء قال في الاتقان وقد فضلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى وهو قولهم المذكور بعشرين وجهاً أو أكثر

وقد أشار ابن الاثير الى انكار هذا التفصيل وقال لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلق وانما العلماء والاشهاد

يقدمون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك فذكر في الاتقان ما تقدم وزاد عليه ثم قال في أول الآية ولكم وفيها لطيفة وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص وانهم المراد بحياتهم لا غيرهم لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم اهـ \* (فائدة) \* وقع السؤال عن قوله تعالى فكأنما قتل الناس جميعاً بيان التشبيه في لسان العرب انما يكون بين المتقاربين وقتل نفس واحدة بعيد جداً من قتل جميع الناس قال القرافي وأجيب بان المراد بالنفس امام مفسر أو كما قدم أو في ترجيح بركنه العامة فلمعوم مفسرته كأنه قتل من ينتفع به وهو المراد بالنفس والافالتشبيه مشكل اهـ وقال في الزاوج جعل قتل النفس الواحدة كقتل جميع الناس مباغلة في تعظيم أمر القتل والظلم وتفخيم الشأن أي كأن قتل جميع الناس أمر عظيم القبح عند كل أحد فكذلك قتل الواحد يجب أن يكون كذلك فالمراد مشاركتهم في أصل الاستعظام لا في قدره اذ تشبيه أحد النظمين بالآخر لا يقتضي مساواتهم من كل الوجوه وأيضاً فالناس لو علموا من انسان أنه يريد قتلهم جردوا في دفعه وقتله فكذلك يلزمهم اذا علموا من انسان انه يريد قتل آخر ظلماً ان يجتدوا في دفعه وأيضاً من فعل قتل ظلماً ربح داعية الشر والشهوة والغضب على داعية الطاعة ومن هو كذلك يكون بحيث لو نازعه كل انسان في مطلوبه وقدر على قتله قتله ونية المؤمن في الخيرات خير من عمله كما ورد فكذلك نيته في الشر شر من عمله فمن قتل انساناً ظلماً فكأنما قتل جميع الناس بهذا الاعتبار وقال ابن عباس من قتل نبياً أو اماماً عدلاً فكأنما قتل الناس جميعاً ومن شدد عضداً أحدهما فكأنما أحيا الناس جميعاً وقال مجاهد من قتل نفساً محرمة يصل النار بقتلها كما يصلها قتل الناس جميعاً ومن أحياها أي من سلم من قتلها فكأنما سلم من قتل الناس جميعاً وقال قتادة أعظم الله أجرها وأعظم وزرها



أي من قتل مسلماً ظلماً فكأنما قتل الناس جميعاً في الأثم لأنهم لا يسلمون منه ومن أحياءها وتورع عن قتلها فكأنما أحياء الناس جميعاً في الثواب لسلامتهم منه وقال الحسن فكأنما قتل الناس جميعاً أي أنه يجب عليه من القصاص ما يجب عليه لو قتل المكل ومن أحياءها أي عفا عن مجب عليه فودفكاً نعماً أحياء الناس جميعاً قال سليمان بن علي العنسي يا أبا سعيد أهي لنا كما كانت لبني إسرائيل قال والذي لا اله غيره ما كانت دماء بني إسرائيل أكرم على الله تعالى من دماءنا ومن أحياء النفس تخلية صها من المهلكات كالحرق والغرق والجوع المقرط والجروح السبر والمقرطين اه وقول ز خلافاً لشهيد أي في النفس فقط فقي مق عن ابن عبد السلام قال غير واحد ان هذا الخلاف مقصور على النفس وأما الجراح فيرجع أشهب إلى ابن القاسم فيها ولا خلاف فيها لكن لابن عبد الحكم فيها مثل قول أشهب في النفس اه (ولو قال ان قتلتي الخ) قلت قول ز ان استمر على البراءة أي حتى فرغ من القطع فان رجعت بعد ذلك فلا عبرة برجوعه أمارجوعه قبل فعتبر قطعاً فان حل ما في مابعد الفراغ كان صحيحاً والأفلاقتأمله والله أعلم وقول ز ولو قال ان قتلتي من في ولايتي الخ (١٣) ما ذكره هو أحد قولين في الدراشيريان

أبا الحسن سئل عن عفا عن يقتل موروثه فقتله هل يحرم بذلك الميراث كالمباشر وهل يسقط قيامه بالدم وينتقل الحق إلى غيره فأجاب بأنه ان لم يكن منه إلا العفو فلا يحرم به الميراث أي بخلاف ما إذا وقع منه الأكرام ثم ان قام هذا العافي بطلب الدم فقولان لزوم العفو والثاني لا لاسقاطه حقاً لم يجب اه وسلمه ابن هلال وتعليقه يدل لترجيح ما اقتصر عليه ز والله أعلم (الأن يظهر ارادتها) قول ز بأن يقول بالحضرة الخ أي حضرة العفو وحينه كذا فهمه فوافقه فاعترضه بأن هذا تصريح لظهور قال والاولى التمثيل بقوله مثلاً والله لولا احتياجي وغاية افتقاري ما عفو عنه ولكن الزمان أبلخاني

والاشهاد عليه لاجل الغيرة صح أن يسقط القودا إذا شهد عدلان انه وجد معها في لحاف وان لم يعايناهما الفرج في الفرج اه منه بلفظه (تنبيه) تسوية سحتون بين الزوجة والامة وتسليم اللغمي ذلك لا يفيد تسوية البنت والاخت بم باب أخرى بأن قد يقال ان البنت والاخت أخرى من الزوجة وهذا هو المشاهد في هذه الازمنة اذ يزول عنه العار عادة بطلاق الزوجة ولا يمكنه ذلك في البنت والاخت فتوقف ز تبعاً لعج في ذلك لا وجه له والله أعلم (ولو قال ان قتلتي أبرأتك) قول ز ولو قال ان قتلتي من في ولايتي أبرأتك فقتله قتل به الخ ظاهره ولو كان هذا المبرى هو ولي دم المقتول وفي مسائل الدماء والحدود من الدراشيريان منه وسئل رضى الله عنه أي أبو الحسن عن عفا عن يقتل موروثه فقتل هل يحرم بذلك الميراث كالمباشر وهل يسقط قيامه بالدم بذلك أم لا وينتقل الحق إلى غيره بطلب الدم فكذب بخط يده ان العافي عن يقتل في المستقبل موروثه ان لم يكن منه إلا العفو ولا يحرم به الميراث وان وقع منه الامر وكان المأمور لا يستطيع محالفة بحيث يقاد من الامر فهنا يحرم الميراث ثم ان كان الواقع منه العفو فقام بطلب الدم فقولان لزوم العفو والثاني لا لاسقاطه حقاً لم يجب اه منه بلفظه وسلمه ابن هلال قلت وتعليقه يدل على أن الثاني أرجح فيشبهه بظاهر كلام ز والله أعلم (الأن يظهر ارادتها) قول ز بأن يقول بالحضرة انما عفوت على الدية ظاهراً أن نفس قيامه بالحضرة تتميل لظاهر ارادتها وليس بصحيح سواء أريد بالحضرة أي قرب ذلك من وقت العفو كما يدل عليه قوله بعد في محترزه فان لم يقل ذلك بالحضرة بل بعد طول الخ أو أريد بالحضرة ذكره ذلك حين العفو

للعفو فانما سمعته أو يقال للولي ان قتلته لم تتفع من قتله بشئ والعفو خير لك وأنت ذو عيال أو نحو ذلك اه وفهمه م على أن المراد بالحضرة القرب من وقت العفو وهو المتعين بدليل ما ذكره ز في محترزه ومقتضاه أن قيامه بالقرب تمثيل لظاهر ارادتها وفيه نظير بل لابد من قيام دليل على ارادتها كما أفاده م بقوله أي بقرينة حين العفو وتقدم تمثيل قوله وقال أبو الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح والدليل مثل أن يشهد قوم خرواً أي قطعوا أيهم الصلح في المسئلة ولم يذ كر ذلك حين الشهادة على العفو اه وهل يشترط مع وجود الدليل القيام بالقرب أولا هو محل النزاع كما يفيد كلام م والراجح الاول لان الراجح أن قول مالك مع ابن الماجشون وأصبغ تقييداً لخلاف خلافاً لابي وقد اعترف بأن ابن عبد السلام يحرم بأنه تقييد وان المصنف تبعه في ضيق ولم يعتمد في اعتراضه على نص صريح والظاهر من ضيق ابن عرفة انه فهمه على الوفاق لانه سكت عما حرم به شيخه ابن عبد السلام مع ما علم من شدة مناقشته له في أقل من هذا بل كلام البايع يشهد لابن عبد السلام ومن تبعه وكذا كلام أبي الحسن فانه ذكر قول مالك مع ابن الماجشون وأصبغ باثر كلام المدونة ثم قال قالوا الآن قرينة السكوت هذه المدة تقابل قرينة ارادته العوض فيبقى

كأنه من قو فاعترضه بأن ذلك من التصريح ونصه ز بأن يقول بالحضر الخ هذا  
 تصريح لا ظهور والاولى أن يمثل لاظهار اراذتها بأن يقول مثلاً والله لولا احتياجي وغاية  
 اقتناري ما عفوت عنه ولكن الزمان ألحاني للعفو فانا ساحتها أو يقال للولي ان قتلتها لم  
 تنتفع من قتله بشئ والعفو خير لك وأنت ذو عيال أو نحو ذلك اه منه بلفظه وبأني  
 وجه عدم صحة الاحتمال الاول (فيحلف) قول ز وبأخذ منه دية عمد الخ الصواب  
 حذفه لانه لا يلائم مارتبه المصنف على قوله فيحلف من قوله ويرقى على حقه تأمل (ويرقى  
 على حقه ان امتنع) قول مب وظاهر الباجي انه خلاف لاتقييد الخ سلم كلام طني  
 الذي أشار اليه وقد نقل جس كلام طني بحروفه وسلمه أيضاً وسلم نو كلام ز ولم  
 يلتفت الى اعتراض طني وقد اعترف طني بأن ابن عبد السلام جرم بأن ذلك تقييد  
 وبأن المصنف تبعه على ذلك في ضج ولم يعتد في اعتراضه عليه ما على نص صريح وانما  
 قال بعد ذكره كلامهما مانصه ويظهر من كلام الباجي وغيره أن قول مالك هذا مع ابن  
 الماجشون وأصبح خلاف لقول مالك الذي درج عليه الموقوف ابن عرفة الباجي من قال  
 انما عفوت الى آخر كلام ابن عرفة الا أني قلت قد اعترف بأن كلام الباجي ظاهر فقط  
 وليس في كلام ابن عرفة تصريح أيضاً بأنه فهمه على أنه خلاف للمدونة ونص ابن عرفة  
 وفي دياتهما ان عفوت عن عبد قتل وليك الحر عدا ولم تشترط شيئاً فكلوا عفوت عن الحر ولم  
 تشترط شيئاً ثم تطلب الدية قال مالك لا تشي لك الآن يمين أنك أردت ما عفوت ما عفوت الا  
 لاخذها ثم ذلك لك وكذا في العبد ثم يخبر سيده ومثله في الموطأ الباجي من قال انما عفوت  
 على الدية فروى مطرف ان كان بحضرة ذلك فذلك له وان طال فلا تشي له وقاله ابن  
 الماجشون وأصبح قال مالك ان قال ما عفوت الا على الدية حلف ما أردت كها وأخذ  
 حقه منها ثم رجع مالك فقال لا تشي له الا أن يعلم لما قال وجه وبه قال ابن القاسم وقال ابن  
 القاسم في بعض مجالسه ليس عفوة عن الدم عفوا عن الدية الا أن يرى له وجه اه منه  
 بانظله فتأمل والظاهر من منيع ابن عرفة أنه فهمه على الوفاق لانه لم يعترض كلام شيخه  
 ابن عبد السلام مع ما علم من شدة مناقشته له في أقل من هذا على أني لم أجعل الباجي في  
 المتفق عند قول الموطأ قال مالك في الرجل يعفو عن قتل العمد بعد أن يستحقه ويحب له أنه  
 ليس على القاتل عقل يلزمه الا أن يكون الذي عفاه عنه اشتراط ذلك عند عفوه عنه اه الا  
 مانصه وهذا على ما قال فان الولي اذا أطلق العفو عن دم العمد ثم قال انما عفوت عن الدية  
 فقد روى مطرف عن مالك ان كان ذلك بحضرة ما عفاه فذلك له وان كان قد طال ذلك فلا  
 شئ له وقاله ابن الماجشون وأصبح وقوله فذلك له يريد أن شرطه في ذلك ثابت ويكون  
 بمنزلة من شرط في عفوه مسئلة وان طال ذلك أو قال لم أرد محين العفو لم تكن له مطالبة  
 بالدية وقد لزمه ما أطلق من العفو ولو شرط الدية عند العفو لم يلزمه العفو الا على الوجه  
 الذي شرط اه منه بلفظه وكلامه هذا شاهد لابن عبد السلام والمصنف ومن تبعهما  
 وقد نقل ق كلام ابن عبد السلام هنا وسلمه وكلام أبي الحسن أيضاً فيقيد أنه حمل ذلك  
 على التفسير للمدونة فانه قال مانصه قوله ثم ذلك لك روى مطرف عن مالك في الواضحة أنه

العفو بغير عوض على ظاهره اه  
 وقد نقل من كلام ابن عبد السلام  
 وسلمه وصرح ابن ناجي بأن ذلك  
 تقييد انظر الاصل والله أعلم  
 (فيحلف) قول ز وبأخذ منه دية  
 عمد يعني ان لم يتنع والابني على حقه  
 فهو ملائم لمارتبه عليه المصنف  
 خلافا لهوني فتأمل (أو قطع الخ)  
 جعله ز معطوفاً على مقدرو هو  
 فاسد وعبرة خيتي و بخش  
 فيه معطوف مقدرا الخ وكأنه مبني  
 على توهم أن نسخة المصنف أو من  
 قطع الخ والاف ككلام المصنف ظاهر  
 بلا تقدير أصلاً اذ جملة قطع معطوفة  
 على جملة قتل والدم شامل للنفس  
 والطرف

(حكر كافي الخ) قول مب وحكي عليه الاتفاق أي وهي طريقة له وذلك سلمه أيضا ح و جس وان كانت طريقة الشيعي تحكي الخلاف فانه قال به أن ذكر الخلاف في قتل الحر الكافي بالعبد المسلم (١٥) مانصه واختلف بعد القول انه يقتل به هل الخيار

للسيد أم لا فقال ابن القاسم لاختياره كالحر المقتول وقال أصبغ ومجده أن يأخذ الدية إن شاء لانه مال أنلغه ثم قال والقول أن يقتص من النصراني للعبد بين وحرمة الاسلام أعلى لقول الله تعالى ولعبد مؤمن الآية وأما تخيير السيد فهو الاصل لانه أئلف المال وأن لا يخبر أحسن لان في القصاص رد عالمهم وذباعن المسلمين وحاية وهذا الاصل في تغليب أحد الضررين اه ونقله مق وأبو الحسن وقول مب قال وقد يفرق بان الحر يجبر الخ أي لو قلنا انه يجبر لكان يجبر الخ (من كافي الخ) قلت قول خش وهو وما قبله من عطف الخاص الخ تبع فيه ت قال طفي هذا لا يسمى عطفا اصطلاحا بل هو بيان للجنس اه (ان قصد ضربا) قول ز كمان عامد للقتل الخ قلت قال القرطبي لو انتهت اصابة العائن الى أن يعرف بذلك ويعلم من حاله انه كلما تكلم بشيء تعظيما له أو متعجبا منه أصاب ذلك الشيء وتكرر ذلك منه بحيث يصير ذلك عادة فأنلغه غرمة وان قتل أحدا بعينه عامدا قتل كالساحر القاتل عتد من لا يقتله كفرا وأما عندنا فيقتل بكل حال قتل بسحره أم لا كازنديقي اه وقول ز ومنه من قتل شخصا بالخال قال نو يعني الخال الرباني أي أمده بالسرا لا الهي فلم تطفه ذاتها وفاضت نفسه له

انما يكون له ذلك اذا كان بالفور وأما ان كان بعد طول فلا شيء له وقاله عبد الملك وأصبغ قالوا لان قرينة السكوت هذه المدة تقابل قرينة ارادته العوض فبقى العفو بغير عوض على ظاهره شيخ اه منه بلفظه وصرح بذلك ابن ناجي ونصه وأراد بقوله ثم ذلك لك أي حالة لنص المجموع وفي كتاب ابن المواز نجمة ذكره التونس في كتاب الجراحات والمراد اذا قام بحضرة ذلك فأما ان قام بعد طول فلا شيء له وكذلك روى حطوف عن مالك في الواضحة وقاله ابن المباحسون وأصبغ اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام طفي ومن تبعه والله أعلم (تبيينه) انظر قول ابن عرفة رحمه الله ومثله في الموطا كيف يكون نص المدونة الذي نقله مثل نص الموطا الذي قدمناه فان من تأمله ما أدنى تأمل ظهر له أنهم مالبساجمائلين كما أن من تأمل كلام المدونة ظهر له أنه لا يصح ما أفاده كلام ز من أن اظهرا ارادتهم اهو اقيام بالحضرة وقد تقدم في كلام نو التيسيل لذلك وقال الشيخ أبو الحسن في كتاب الجنائيات مانصه قال الشيخ أبو محمد صالح والدليل مثل أن يشهد قوم خرموا بينهم الصلح في المسئلة ولم يذكروا ذلك حين الاشهاد على العفو اه منه بلفظه فالدليل على مذهب المدونة لا بد منه لانه مصرح به في ما هو ل يشترط مع وجوده القيام بالقرب أولا وهو محل النزاع السابق فتأمل والله أعلم (أقطع يد القاطع) قول ز أقطع معطوف على مقدر الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظير بل فاسد والصلح كلام ظاهر اه من خطه طب الله ثراه وما قاله ظاهر غاية وفساده من وجهين أحدهما أنه فسر الولي أولا بقوله أي عاصب للامقتول الاول الخ وعضوا الذي قدره ليس مستحقا لعاصب المستحق الاول اذا قتل أصلا ثانيه مانصه بقطع النظر عن ذلك لامعنى لكون قطع معطوف على عضو المقدر لا معنى ولا صناعة كما يظهر بيادى الرأى وليس هذا الذي قاله في عجم وانما فيه مانصه والمراد بالولي من له الاستيفاء وهو العاصب في القتل على ماسياني وأما في الجرح فهو من جنى عليه فيمادون نفسه اه منه والمراد بالدم في قول المصنف دم النفس في القتل والجرح فيمادون القتل وعليه فقطع جملة معطوفة على جملة قتل التي هي صلة من وذلك ظاهر والله الموفق (حكر كافي بعبد مسلم) قول مب وحكي عليه الاتفاق الخ سلم رحمه الله هذا الاتفاق كما سلمه ح و جس وهو غير مسلم لقول النخعي في كتاب الديات في الفصل الاول من ترجمة باب في القصاص مانصه ولا يقتص من العبد المسلم للحر النصراني واختلف في القصاص له من النصراني فقال أشهب وعبد الملك في العتبية يقتل به وغلبا حرمة الاسلام وان كان عبدا على حرمة النصراني وان كان حرا وقال سحنون لا يقتل به وقال ابن القاسم عند محمد يقتل به محمد وقال يضرب ولا يقتل به واختلف بعد القول انه يقتل به هل الخيار للسيد أم لا فقال ابن القاسم لاختياره وليس له أن يعفو عن الدية وهو بمنزلة من يقتل الحر فليس الا القتل أو العفو على غير شيء وقال أصبغ ومجده أن يأخذ الدية إن شاء لانه مال أنلغه

وقول خش وأما ان قصد ضرب من يحل له ضربه فأصاب غيره الخ صوابه أن يقول بدل فأصاب غيره الخ فلت فهو خطأ وأخرى لو أصاب غيره بل اذا أصاب غير المقصود بالضرب فلا قصاص ولو كان أصل الضرب على وجه العدوان تأمله

(ولا قسامة الخ) قول ز بل قطع كفضذه أولم يت الخ صوابه ولم يت الخ بالواو كما هو ظاهر (وكطرح غير محسن العوم الخ) قلت اعلم انه اما أن يحسن العوم في نفس الامر أو لا يحسنه فيه وفي كل اما أن يعتقد الطارح أنه يحسنه أو لا يحسنه أو يشك فلهذه ست صور وفي كل اما أن يطرحه على وجه العداوة أو اللعب مثلا فهذه ثلثا عشرة صورة ست على وجه العداوة وست على وجه غيره فان طرحه عداوة وكان لا يحسن العوم في نفس الامر فالقصاص في صورته الثلاث وان كان يحسنه في نفس الامر والطارح عالم بذلك فلا قصاص الا أن يظن انه لا يجوز لشدة برد أو طول مسافة فان كان يعتقد أنه لا يحسنه أو يشك فالظاهر القصاص نظرا لاعتقاده وشكه وان طرحه على وجه اللعب وشبهه فان كان يعلم أي يعتقد أنه لا يحسن العوم اعتقادا مطابقا لما في نفس الامر أو غير مطابق فالقصاص فهاتان صورتان من صور اللعب المست وفي الاربعة الباقية منها الدية وهي ما اذا كان يحسن العوم في نفس الامر أو لا يحسنه والطارح يعتقد أنه (١٦) يحسنه أو يشك ويجعل فتأمل ذلك وتطلب النص فيما استظهرناه والله تعالى

ثم قال في الفصل الذي يليه مائنه والقول أن يقتصر من النصراني للعبد أ بين وحرمة الاسلام أعلى من حرمة الكفر وان كان حر القول الله تعالى ولعبد مؤمن الا يتقوا ما تحبب السيد فهو الاصل لانه أ تلف المال وأن لا يخبر أحسن لان في القصاص ردعهم وذبا عن المسلمين وحماية وهذا الاصل في تغليب أحد الضريين اه منه بلفظه ونقله أيضا ق وأبو الحسن في كتاب الديات والله الموفق (ان أنفذ مقتله أو مات مغمورا) قول ز بل قطع كفضذه أولم يت الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخة بأبو الصواب اسقاط الالف وعطفه بالواو لان المفهوم صورة واحدة والمنطوق صورتان تأمل (واتخذ كلب عقور تقدم لصاحبه) قول ز فان اتخذ جعل لا يجوز له الخ هذا القيد لابن القاسم في المدونة ونص ما لك ومن اتخذ كلبا عقورا فهو ضامن لما أصاب ان تقدم فيه اليه قال ابن القاسم وذلك اذا اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه اليه وان اتخذ بموضع لا يجوز له اتخاذ به كالدور وشبهه او قد علم أنه عقور ضمن ما أصاب اه منه بلفظه قال أبو الحسن علم ما منه قال ابن سهل ضمنه ابن القاسم بأحد وجهين اما أن يتقدم له واما أن يتخذ حيث لا يجوز وقد علم بعقره اه منه بلفظه وقد حكى ابن رشد الاتفاق عليه ونقل كلامه المصنف في باب الشرب من ضيق وسلمه فانه لما ذكر الخلاف في الانذار قال مائنه ابن رشد وهذا الخلاف انما هو اذا اتخذ حيث يجوز له والافهوض من اتفاقا اه منه بلفظه وقول ز عندنا كم أو غيره هو الصواب انظر ما يأتي عند قوله في باب الشرب وكسقوط جدار الخ (مسئلة) قال الابن في شرح مسلم مثل الشيخ أي ابن عرفة عن اتخذ كلبا للعس فأراد جاره قتله قال لذلك لان القول بجواز اتخاذها للعس في الدور على مسلم نقلا عن النووي مائنه

المستعان (تقدم لصاحبه) قول ز عندنا كم أو غيره هو الصواب كما يأتي عند قوله في الشرب وكسقوط جدار الخ وقول ز ويراد فيه قيد الخ هذا القيد لابن القاسم في المدونة قال أبو الحسن ضمنه ابن القاسم اذا تقدم له أو اتخذ حيث لا يجوز أي كالدور وقد علم بعقره اه وقد حكى ابن رشد الاتفاق عليه كافي باب الشرب من ضيق (مسئلة) قال الابن في شرح مسلم مثل الشيخ أي ابن عرفة عن اتخذ كلبا للعس فأراد جاره قتله قال لذلك لان القول بجواز اتخاذها للعس في الدور على مسلم نقلا عن النووي مائنه

واختلف أصحابنا في اقتنائهم للعس في الدور اه الابن واختلف القزوين عندنا في اتخاذها لذلك وأما ما يتخذ هذه عساس الاسواق منها فالظاهر فيه المنع لانها تروى المتكررين الى المساجد والجماعات وانما استؤجروا أن يعسوا بانفسهم وحررت عادة القضاة بالنقد عدم العس في ربطها عند الفجر اه ولما قال في الرسالة ولا يتخذ كلب في الدور في الحضرة ولا في دور البادية الا لزرع أو ماشية الخ قال الشيخ زروق في شرحه واطارها أنه لا يجوز اتخاذ طرسة البيوت والامتنعة وأجاز عروة بن الزبير من الفقهاء السبعة وولده هشام واختلف فيه الشافعية واختلف أهل المذهب هل يتقيد كلب الزرع بمنه فاذا فرغ بصرف أو لا والمأزى على لزوم صرفه وخالفه غيره ويحكي أن الشيخ انه حاط بيته وكان يخاف من الشيعة فربط في موضعه كلبا فقبل له في ذلك فقال لو أدرك مالك زمانا لاتخذ أسدا ضاربا كذا معته من شيخنا أبي عبد الله القزويني رحمه الله تعالى اه وقال الباجي قوله ولا يتخذ كلب الخ يريد الا أن يضطر فيقتضيه حتى يزول المانع وبذلك كره المصنف ولعله حاط من دابة وكان يخاف من نفسه الشيعة فالتخذ لذلك ثم قال واختلف الشافعية هل يجوز اتخاذها طرسة الدور والحوائط

ضعيف



الكبار للضرورة في ذلك أم لا على قولين اه ونحوه للقلشاني ثم قال وقد استمر العمل بتونس باتخاذ العساكين بالاسواق لها فاعلم  
قياس على الرخص اه ويقول عروة قال عطاء والخطابي كما في الشيخ يوسف بن عمر والله أعلم \* (فائدة) \* قال الابن على حديث  
أمسك به ما أخشية أن تخدش مسلما منعه يتمسك به في سد الذرائع ويتمسك به أيضا في منع الرش المؤذى في الاسواق والجواز  
بالخطب في محل الضيق وكثرة الناس واتفق أن زلق جمال بتركية كان في رش فسقطت عليه فأت والضمائم في ذلك انما هو  
على السوء لا على الاثم ويقوم ذلك من كتاب الديات فيمن أمر رجلا بقتل آخر فإنه يقتل به المباشر لا الاثم ويقوم أيضا من كتاب  
الجعل فيمن استؤجر على قتل اه نقله ابن الشاط (وهلك المقصود والافالدية) قول ز تكفر برب بطريق الخ فقلت الظاهر  
أن قوله بطريق محرز لقيد الضرر إذا الغالب أو اللازم هو الضرر في ذلك لاسيما في طرق المدن والقرى وما قاربها وبه تعلم ما في كلام  
مب فتأمل والله أعلم وقد رجع ابن عاشر قوله والافالدية لقصد الضرر أيضا قائلا لا لكن قيد هذا بما إذا كان في موضع لا يجوز له  
فعله فيه انظر ضيحه اه (وكلا كراه) فقلت قال ابن عاشر المراد منه هنا المذكرة بالكسر فقط لانه يتكلم في فصل التسبب اه  
أى وأما المذكرة بالفتح فباشروا بى (وتقديم مسموم) فقلت يدخل فيه ما أفتى به بعض الاشياخ فيمن قدم لا خرطعما مسموما  
فاخبر المتقدم له بذلك فاعمل الجيلة حتى استغفل المتقدم فقدمه فأكلفه فأت فيقتص من المتقدم الثاني قاله من رحمه الله والمفتي  
بذلك هو ابن عرفة كما في نوازل الدمام من المعيار وقول ز ولا أدب على المتقدم الخ الظاهر أنه راجع لما إذا كان غير عالم ولذلك  
سكت عنه نو ومب أما العالم فلا يسع أحد أن يقول فيه ذلك وبه يسقط تنظيره في كلام ز والله أعلم (وكلا مسالك  
للقتل) أى لاجله ظمنا خلافا لجعل ابن عبد السلام اللام لانتهاء الغاية (١٧) ثم اعترضه بأنه خلاف ما في الموطا وغيره وتبعه  
ابن عرفة في ذلك كله فقال بعد ذكر

ضعيف اه منه بلفظه وظاهر كلامه أن الضعيف موجود في المذهب في أبي الحسن  
عقب ما قدمناه عنه مانعه ولم يجوز أحد اتخاذها في الدور الا هشام بن عروة ذكره ابن عبد البر  
اه منه بلفظه (وتقديم مسموم) قول ز ولا أدب على المتقدم الخ فيه نظروا ن سكت  
عنه نو ومب لانه أعان على معصية هي أكبر المعاصي بعد الشرك بالله ففعله معصية  
قطعا فكيف لا يؤدب (وكلا مسالك للقتل) قول ز أى لاجله جعل اللام للتعديل كما  
فعل المصنف في كلام ابن الحاجب وهو الصواب خلافا لجعل ابن عبد السلام اللام لانتهاء  
الغاية ثم اعترضه بأنه خلاف ما في الموطا وغيره وقول ز ويرى الممسك القاتل بيده

(٣) رهونى (ثامن) اه كما ذكره ابن شاس على وجه يفيد كونه مقابلا فقال وكلا مسالك للقتل فاذا أمسك على القاتل للقتل  
فالقصاص عليه ما وشرط أبو عبد الله الخ فلو أراد ابن عرفة أن يكره ابن شاس مع تابعه في التعقب لتساوى كلامهما فقلت  
وأضاف أن سياق ابن عرفة يفيد ما لغ لا ما لمب وأيضا لو أراد ابن عرفة ما لمب لقال وكره ابن الحاجب قيد ابن هرون بقتل  
متعقب وقول ز ويرى الممسك القاتل الخ هو تحقيق ويان لقوله أى لاجله لازما عليه فلا ينافى جعله دليلا على قصد القتل  
ولذا سكتوا عنه وبه يسقط اعتراضه هونى بان الأئمة جعلوه دليلا على قصد القتل لازما عليه قال ابن عبد السلام مانعه وفي  
المدنية يستدل على أنه حبسه للقتل بأن يرى القاتل يطلبه ويهدمه سيف أو رمح قال وان كان حبسه ولم يرعه سيف ولا رمح مشهورا  
فقتله فلا قتل على الحابس وان كان من سببه أو ناحيته لانه يقول ظننت أنه يريد غير القتل اه وهكذا في المتقي وابن عرفة وكذا  
في ضيحه الا أنه صحف المدينة بالمدونة وتبعه جس وقد صرح ابن تونس بعز ذلك للمختصر من قول ابن القاسم للمدونة  
قال في ضيحه ومفهوم للقتل أنه لو أمسك للقتل أنه لا يقتل وهكذا في الموطا وفيه قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل  
فيضربه فيموت مكانه وهو يرى أنه انما يريد الضرب بما يضرب الناس به لا يرى أنه عدل لقتله فانه يقتل القاتل ويعاقب الممسك أشد  
العقوبة ويحبس سنة ونحوه في المجموعة وقال ابن نافع يحبس ويجلد بقدر ما يرى السلطان من ذنبه وما يستريب من أمره دون ناحية  
صاحبه الذي حبسه اه وقال عيسى بن دينار يجلد مائة فقط ابن مزين والقول ما قاله ابن نافع اه ومثله لابن عبد السلام لام وزاد  
وبقول مالك قال الليث وقال الشافعي وأبو حنيفة يقتل القاتل دون الممسك وخروج الدارقطني من حديث ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك وقال على رضي الله عنه للممسك

أنا مسكك في السجن حتى تموت اه فيجعل الحديث عندنا على الامساك لغير القتل والله أعلم (ويقتل الجميع بواحد) قتلت  
قال طئي سواء أراد كل واحد ضربه فقط أو قتله أو اختلقوا ابن عرفة الباجي أي عن ابن الماحشون ان اجتمع نفر على ضرب  
رجل ثم انكشفوا عنه وقدمات قتلاويه وروى ابن القاسم وعلى ان ضربه هذا بسلاح وهذا بعصا وتعدا حتى مات قتلاويه الا ان  
يعلم ان ضرب أحدهم قتله اه ثم ذكر كلام (١٨) عجم وتعبه كافي مب ثم قال وتفرقه بين ما هنا وما تقدم من قوله

ان قصد ضرب الاسلاف فيه اه وفي  
حاشية ح على الرسالة ما نصه فاذا  
قتل بعض أعوان الامام رجلا ظلم  
بأذن الامام فاتفق المذهب على  
قتله مامعا قاله ابن ناجي في شرح  
المدونة اه (والمقالون الخ) قول  
مب عن طئي ولم يكن في ق  
ما يفيد الخ بل ما نقله ق عن ابن  
عرفة أي من قوله يريد أي ابن  
الحاجب قالوا على قتله اه يفيد  
لكن زاد ابن عرفة عقبه ما تقدم في  
نقل طئي عنه آفقا وما ذكره من  
رواية ابن القاسم وعلى بن زياد مثله  
في النوادر كافي مق وقد تعقب  
جس كلام ابن عبد السلام الذي  
نقله مق ومب قائلا لا تقدم  
أن الصواب أنه لا فرق بين تعدد  
الضارب واتحاده اه وابن عبد  
السلام نفسه اعترض من أجل كلام  
ابن الحاجب على أنه لا بد من قصد  
القتل فهو معترف بأن قصد الضرب  
كاف على المذهب ولذلك عبر بقوله  
فينبغي الخ فهو اختيار له من عند  
نفسه وقد استشكل رحمه الله  
أيضا القود في اللطمة بأنه لا يكون  
منها قتل غالبا اه وذلك كله ميل منه  
الى اختيار الساذم مع اعترافه بأنه  
خلاف المشهور وخلاف مذهب

السيف الخ جعل هذا قيد اوليس يصح وان سكتوا عنه لان الائمة جعلوه دليلا على قصد  
القتل لا قيدا زائدا عليه في المتقى مانصه فرع اذا ثبت ذلك في المدينة أنه يستدل على  
انه حبسه للقتل بأن يرى القاتل يطلبه ويده سيف أو رمح فقتله فهذا ان يقتل جميعا وان  
كان حبسه ولم ير معه سيفا ولا رمحا مشهورا فأناله فقتله فلا قتل على الحابس وان كان من  
سببه أو ناحيته لانه يقول ظننت أنه يريد غير القتل اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا  
ونقله أيضا في ضيح لكنه قال وفي المدونة بالواو والنون كذا وجدته في أربع نسخ منه  
وكذا نقله جس وهو تعجيف والصواب ما قدمته عن المتقى المدينة بالنون بعدها  
يا نسب لان المسئلة في المدونة ولذلك ذكرها ابن يونس في ترجمة مسائل من غير المدونة  
مما يتعلق بهذا الكتاب فقلها عن المختصر من قول ابن القاسم والله أعلم وقول مب  
وتعقبه ابن عرفة الخ فهم رحمه الله أن تعقب ابن عرفة على ابن الحاجب من جهة ترك قيد  
ابن شاس المذكور وهو خلاف ما فهم منه غ ونصه فهم في توضيحه ان اللام للتعليل  
فقال مفهومه أنه لو أمسك للقتل لم يقتل به وهو كذلك في الموطأ وأما ابن عبد السلام  
فكانه فهم ان اللام لانتهاء الغاية فقال أطلق ولم يعتبر بزيادة قيد على الامساك فجعله  
مخالفا لما في الموطأ وغيره وتبعه ابن عرفة فقال بعد ذكر نص الموطأ وغيره فاطلاق ابن  
الحاجب ايجاب الامساك القود بلا قيد متعقب اه منه بلفظه قتلت ما فهمه غ هو  
الصواب لان ابن شاس لم يصرح بأن ذلك قيد بل التبادر منه أنه جعله مقابلا ونصه  
وكالامساك للقتل فاذا أمسك على القاتل للقتل فالقصاص عليه حال الاعتدال بشرط  
القاضي أو عبد الله بن هرون البصري من أصحابنا في وجوب القصاص على المسك شرطا  
آخر وهو أن يعلم أنه لو لا المسك لم يقدر على ذلك اه منه بلفظه فاقتر كيف جرم وألجأ  
في الموطأ وغيره ثم نسب زيادة ذلك القيد للبصري وحده وهو عين ما فعله ابن الحاجب اذ قال  
مانصه وكالامساك للقتل وقيل بشرط أن يعلم أنه لو لا هو لم يقدر اه منه بلفظه فان الحاجب  
تابع لابن شاس فافراد ابن عرفة ابن الحاجب بالاعتراض دليل واضح على صحة ما فهمه  
منه غ ويحتمل أن يكون ابن عرفة أشار لما قاله غ ولكونه أخل بقيد ابن القصار فان  
ابن عرفة بعد أن ذكر ما في الموطأ وما للباجي قال عقبه مانصه قتلت قال ابن القصار انما  
يقتل المسك اذا علم أنه يقتله ظلمًا ثم ذكر ما نقلوه عنه وهذا هو الظاهر عندى والله أعلم  
(والمقالون الخ) قول مب عن طئي ولم يكن في ق ما يفيد ما قاله سلمه وهو غير  
مسلم بل ما نقله عن ابن عرفة يفيد وقد راجعت ابن عرفة فوجدت فيه ما نقله عنه بجر وفه

المدونة والموطأ والموازية والمجموعة والواضحة وغيرهما من كتب المذهب وهذا الساذر واه العراقيون وزاد

عن مالك وقالوا به كافي المتقى وغيره من أنهم جعلوا ما قصد فيه الضرب على وجه الغضب من شبه الحمد لكونه مقصودا ومن شبه  
الخطا لكون الآلة التي ضرب بها لا يقتل عملها اه بخ فتبين أن ما قاله شيخ عجم وصوبه طئي وجس هو الحق الذي  
لا شك فيه والله أعلم وقول هوني وعماير كما قاله ابن عبد السلام أن التمالؤ على القتل بوجوب قتل الجميع وان لم يباشر الفعل

وزاد من صلابه مانصه الباجي عن ابن الماحشون ان اجتمع نفر على ضرب رجل ثم انكشفوا عنه وقد مات قتلاويه وروى ابن القاسم وعلى ان ضرب هذا بسلاح وهذا بعصا وتماديا حتى مات قتلايه الا ان يعلم ان ضرب اء اء منهم بلفظه وما ذكره من رواية ابن القاسم وعلى مثله في النوادر ونصه اء قال عنه على بن زياد وكذلك ان ضربه هذا بسلاح وهذا بعصا وتمادوا عليه حتى مات فيقتلون به الا ان يعلم ان ضرب بعضهم قتله وكذلك روى عنه ابن القاسم اء بلفظه على نقل ق وقول م ب قلت وهو قصور قال ابن عبد السلام الخ سلم كلام ابن عبد السلام هذا كما سلمه ق فقال بعد نقله مانصه قلت وما قاله حسن يؤيده ما قدمنا من رواية على عن مالك اء محل الحاجة منه بلفظه وقد نعقب جس كلام ابن عبد السلام هذا فقال عقبه مانصه فانتظر قوله بشرط ان يقصدوا جميعا الى قتله الخ مع ما تقدم لضيح عند قول المصنف ان قصد ضرب باوان بقضيب الا ان ما تقدم فيما اذا كان الضارب واحدا ولكن تقدم ان الصواب لا فرق بينهما اء منه بلفظه وأشار بقوله مع ما تقدم لضيح عن المقدمات من أن المشهور أن من قصد الضرب على غير وجه الادب واللعب يقتص منه وان لم يقصد القتل وان ابن عبد السلام نفسه اعترض على من حل كلام ابن الحاجب على انه لا بد من قصد القتل قلت وما قاله جس حق لاشك فيه فان ابن عبد السلام معترف بأن قصد الضرب كافي بأي شيء كان وان كان غير معتاد للقتل به على المذهب ولذلك عبر بقوله فينبغي الخ فهو اختيار له من عند نفسه وقد بحث في المشهور أيضا فيما اذا كان الضارب واحدا حس بما نقله عنه ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب الجراح ومن تعد ضرب رجل بلطمة أو بكرة أو بيندقة أو بحجر أو بقضيب أو بعصا أو بغير ذلك ففي هذا كله القودان مات من ذلك اء ونصه وما ذكره في الكتاب هو المشهور وروى في الدية مغلفة واستشكل ابن عبد السلام القود في اللطمة بأنه لا يكون منها قتل غالبا قال وكذلك الحاق الضربة بالقصبة بالضربة بالعضا اء منه بلفظه فان ابن عبد السلام مال الى اختيار الشاذ مع اعترافه بأنه خلاف المشهور وخلاف مذهب المدونة والموطأ وغيرهما من كتب أهل المذهب المعتمدة كالموازية والمجموعة والواضحة وغيرها وهذا الشاذ رواه العراقيون عن مالك وقالوا به كافي المستفي وغيره قال في المستفي بعد أن ذكر رواية العراقيين مانصه لان ما يحكم به العراقيون من المالكيين انه شبه العمد ويروونه عن مالك انما هو فيما قصد فيه الضرب على وجه الغضب وانما دخل فيه شبه الخطأ من جهة الالة التي ضرب بها انه لا يقتل بمنه او شبه العمد لانه قصد الضرب على وجه الغضب اء منه بلفظه وقد رأيت كلام الموازية وفي الموطأ مانصه قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ان الرجل اذا ضرب الرجل بعصا أو رماه بحجر أو ضربه عمدا مات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص اء قال في المستفي مانصه ان كل ما تعد به الرجل من ضربة أو بكرة أو لطمة أو رمية بيندقة أو بحجر أو بقضيب أو بعصا أو بغير ذلك فقد قال مالك ان هذا كله عمد قال أشهب ولم يختلف أهل الحجاز في ذلك اء منه بلفظه وقال قبل هذا مانصه وقال مالك في الكنايين

الا واحد في كيف بمن فعل فعلا ليس شأنه أن يقتل اء فيه أن التمالؤ على القتل ليس هو محل النزاع وانما محل التمالؤ على الضرب فالحال الى الموت فتأمل والله أعلم وقال ح في حاشية الرسالة عند قوله او يقتل الجماعة بالواحد في الحاربة والغيلة وان ولي القتل واحد منهم مانصه فرغ أفتى ابن رشد في الذي عسك الرجل للرجل وبقول له اقتل اضرب فيضربه الا تخم حتى يموت أن ولاته يقتسمون عليهم ما يقتلونه ما اء من المسائل الملقطة اء (فان لم يحق الخ) قلت قول ز وأما قول المصنف لاقتل المسلم الخ انما يحسن أو يحتاج له لو كان يعذر هنا بالا كراهة بالقتل فتأمل

(وهل يصح من شريك الخ) قول ز فالجواب أنهم لما ضمنوا الخ قال ج فيه نظر والظاهر أنه لا فرق ولم يظهر لنا وجه ذلك  
نطلب الله الفتح اه قلت الظاهر أن معناه أنهم لما كانوا بضمان ما أنفقاه من الأموال كان فعلهم ما يعتبر في الجملة فكان لهم ما دخل  
في القتل فضعف جانب فعل شريكهما فلذا ترجح (٣٠) فيه القول بعدم القصاص عند المصنف فاقتصر عليه بخلاف السبع

والحري فانهم لما لم يضمنوا ما ذكر  
كان فعلهم ما غير معتبر وكان شريكهما  
استقل بالجناية فلذا لم يترجح عنده  
فيه القول بعدم القصاص وأما  
قول هو في الاشكال انما جاء من  
صنيع المصنف والافاخلاف  
موجود في الجميع كما في ابن عرفة  
وغیره فاعمل المصنف ترجع عنده  
ما اقتصر عليه فيما قبل هذه وتساوى  
عنده القولان في هذه وهذا أقرب  
ما ظهر لي في الجواب اه فقيهه أن  
السؤال انما ورد على صنيع المصنف  
حيث اقتصر في البعض على نفي  
القصاص لترجمه عنده وحكي في  
البعض القولين مع اشتراك المكلف  
في الجميع مع غير مكلف فتأمل والله  
أعلم (وان تصادما) قلت قول  
ز والمكلفان الخ أى مثلا بدليل  
ما بعده فلم يقصره عليه ما خلافا لمب  
واعلم أنه يحصل في غير السفينتين  
أربع صور بثبوت العمد وقهمل  
الحال فيعمل على العمد وفيه ما  
أحكام القود والجزز ولا قصاص  
فيه وأما الضمان فان كان لاسبب  
فيه لاراكب أصلا فاسقاط  
والاخلاف بين ابن عبد السلام  
وابن عرفة والخطا وفيه الدية  
وفي السفينتين خمس صور العمد  
ولا قصاص فيه وانما فيه الدية في  
المال الا في عمد الاغراق فاقصص

كما استظهره ح والخطا وفيه الدية والعجز لخوف كفر وفيه الدية أيضا والعجز الحقيقي ومنه التصادم (عكس)  
لغفلة أو لظلمة وجهل الحال ولا ضمان فيهما وكلاهما أخوذة من المدونة فتأمله وقول ز وسيأتي ما يخالفه أى من أن دية كل  
على عاقلة الآخر وهذا هو المشهور وكفى ضيق ويشبهه قول الجواهر فالحكم فيهما كما في البالغين اذ الصبيان عمدهما خطأ وخطأ



البالغين على عاقلتهم - ما كما يأتي وهذا أولى من اعتراض مب فتأمل والله أعلم (وحملا عليه) قلت قول ز وانما يظهر ذلك الخ أي وحيث جعل على المد فلا يظهر ذلك أي غرته وأثره في اندراج الا في موت أحدهما الخ لاني موتهم مامعالفوات محل القود بخلاف ما لو جعل على الخطا ظهرت فائدته أي غرته حتى في موتهم مامعالفوات - مه مب على معنى أنهم ما لو مامعالفوات المستوى حكمهم ماعلى المد أو الخطا فاعترضه وليس عراد لز كيف والمصنف يقول بآثره والا فدية كل الخ فتأمل والله أعلم (عكس السفينتين) قول مب ابن يونس يريد في أموالهم الخ كذا هو في ابن عرفة وح عنه وابن يونس انما ذكر ذلك في كتاب الرواحل في المسئلة المشار لها بقول المصنف في باب الاجارة عطف على ما لا ضمنا فيه ونوفى غرقت سفينته بفعل سائق ونصه ولو علم أن النوفى يقدر على أن يصرفها أي عن الاصطدام فلم يفعل ضمن ثم قال واذا غرقت السفينة من النوتية فان صنعوا ما يجوز لهم لم يضمنوا وان تعدوا ضمنوا ما هلك فيهما من الناس والحولة ابن يونس يريد الخ فاعل ابن عرفة رأى أن المسئلتين سواء في المعنى فذكر ما قاله ابن يونس في احدهما في الاخرى والله أعلم قلت بل (٣١) الظاهر أنه فهم رجوع قوله يريد الخ للمسئلتين

معوا وانما يحسن ترجى هو في لو أفرد ابن يونس كلاما من المسئلتين بموضع فتأمل وقول مب كما في ح الخ وقد تبعه خش وز أولا فجعله هدرًا ثم هو ما جعله عدم القصد بمعنى الخطا ونبأ على ذلك أنه لا فرق حينئذ بين حملها على المد أو الخطا في الضمان وكذا السؤال والجواب وقد علمت أن عدم القصد هنا انما هو بمعنى العجز الحقيقي فانشأ عنه فهدر بخلاف المد ففيه الضمان والله أعلم وقول مب قال ح وهو مشكل الخ أي حله على العموم والاطلاق مشكل لانه يقتضى الخ فاستظهر ح وجوب القصاص انما هو في قصد الاغراق وعده وهو ظاهر وقياسه على طرح من لا يحسن العموم واضح

(عكس السفينتين) قول مب ابن يونس يريد في أموالهم الخ هكذا هو في ح عن ابن عرفة وهكذا هو في ابن عرفة نفسه ولم أجد هذا الكلام لابن يونس في هذه المسئلة لانه في كتاب الديات ولا في كتاب الرواحل وانما وجدته في كتاب الرواحل عقب كلام المدونة في مسئلة أخرى المشار اليها بقول المصنف هناك كنوفى غرقت سفينته الخ وفي هذه نقله عنه أبو الحسن وابن ناجي ونص ابن يونس في كتاب الرواحل وأما اصطدام السفينتين فلا شيء عليهما اذا كان أمر انما يلزم الربح لا يقدر على دفعه وان علم أن النوفى يقدر على أن يصرفها فلم يفعل ضمن واذا كان في رأس القرس الخ كلامه الذي اعترض به ابن عرفة على ابن عبد السلام وقال عقبه والسفينة لا يزعمها شيء والربح هو الغالب فهذا فرق ما بينهما واذا غرقت السفينة من النوتية فان صنعوا ما يجوز لهم من المزاول فيهما لم يضمنوا وان تعدوا واغرقوا في مرأوعلاج ضمنوا ما هلك فيهما من الناس والحولة محمد بن يونس يريد في أموالهم وقيل ان الدية على عواقلهم اه منه بالنظره ويأتي نصه في كتاب الديات فاعل ابن عرفة رحمه الله رأى أن المسئلتين في المعنى سواء فذكر ما قاله ابن يونس في احدهما في الاخرى والله أعلم (أو ظلة) قول ز والمال في مالهم والدية على عواقلهم في خوف كظلمة هذا بناء منه على التقدير الثاني في كلامه الذي عزا لبعض من أن ظلمة معطوف على غرق ولكن قوله والفرق أنهم في الثاني مخطئون الخ لا يلتزم معه لانها في المعنى سواء لكونهم قادرين على الصرف فيهما معا وانما لم يفعلوا خوفا منهم على أنفسهم من الفرق في الاول ومن وقوعهم في الظلمة في الثاني بل قد يقال الثاني أولى بذلك من الاول لان

وليس استظهاره وقياسه في عدم مطلق التصادم كما فهم هو في فاعترض عليه في استظهاره بانه خلاف ظواهر النصوص وفي قياسه بانه في المقيس عليه فعل الجاني بالجاني عليه فعلا يعوت منه عادة بخلاف المقيس لاحتمال سلامة كل منهما أو احدهما وفيه ما قد علمت والله أعلم (الالعجز الحقيقي) قول مب عن ابن عرفة يريد بقول المدونة الخ قلت أي يرد عمومه وشمله لما اذا كان ابتداء جوحه بسبب فعل راكبه به وقوله وبقولها أي في كتاب الرواحل ان كان في رأس القرس اعترام الخ قال في القاموس اعترام القرس مر جاحما اه وفي الرسالة والسائق والقائد والراكب ضامنون لما أوطأت الدابة وما كان منها من غير فعلهم أو هي واقفة لغير شيء فعل بها فذلك هدر اه قال جس في شرحها يعني ان الدابة اذا أوطأت شيئا أي صدمته أو رخصته فالتفتة أو رخصته فان كان فعلها لذلك بسبب منهم كضرب أو نخس كانوا ضامنين وان كان بغير سبب منهم فهدر رأى لاضمان عليهم فيه الحديث خرج الشيخان فعل العجز اجبارا أي هدر والعجز الحيوان الغير الناطق الشاذل اذا كان يصيح السائق والقائد في الطريق فقال ما لا لا يتقنه ذلك وقيل يتقنه صياحه وقد فهم مما ذكرنا ان التفصيل المذكور يجري في السائرة وفي الواقعة ويستثنى من ذلك

المربوطة في الطريق أي التي اتخذناها من بطريق فانها اذا اصابته شيئا كان ضامنا كافي ح اه وانظر ضيح وقول مب  
من غير سبب را كبه فلا ضمان عليه زاد ابن عرفة وان فعل به غير موأجم به فذلك على الفاعل والسفينة الرمح هي الغالبة فهذا هو  
الفرق بينهما قلت فهذا كالتص على أن ما تلف بسبب الجرح هو من را كبه مطلقا إلا أن يعلم انه من غيره خلاف قوله ما تلف  
بالجرح ولم يقدر على صرفه انه لا ضمان فيه فتأمله اه \* (فرع) قال الشيخ زروق والقلشاني قال ابن المواز ومن انفلت دابته  
فتأدى رجلا يحبسها له فضررت به فلت فلا شيء عليه وهذا من فعل الجحاة إلا أن يكون المأمور صيبا أو عبدا فان دية الحر على  
عاقلة وقيمة العبد في ماله ابن حبيب عن مطرف وعبد الملك وأصبغ عن ابن القاسم ما أنف الفلوق يتبع أمه جبار لا على راكب  
ولا فائد وحكي ابن المواز عن أصحابنا من هلك بنفوره دابته من نائم ولو على الطريق جبار إلا أن يكون من حركته واختلف اذا طارت  
حصاة من تحت حافر هاففت عين انسان أو كسرت آنية فقال أبو عمر الأسدي يضمن الراكب وقال ابن زرب هدر ابن عرفة وقال  
بعضهم ان طارت بطرف حافرها ضمن وان طارت بوسطه أي من تحته لم يضمن اه وقول مب الذي لابن عاشر انه راجع للسفينة  
الخ نص ابن عاشر قوله الالجز حقيقي هذا عام (٢٢) في مسئلة السفينتين وما قبلها خلاف ما يظهر من كلام هذا الشارح

الوقوف في الظلمة انما خافوا منه لاجل الغرق وقد يقعون في الظلمة ولا يحصل الغرق وانما  
يضمن الغرق الذي ذكره على تقريره الاول ومع ذلك ففيه نظر من جهة النقل كما ستره ولم  
ينبه مب على هذا وانما قال فيه تطرل على عواقلهم مطلقا وظاهر قوله مطلقا أن  
ذلك على الاحتمالين معا وصرح نو بمساواة خوف الوقوع في ظلمة بخوف الغرق وأنه  
اختلف في أهمل الدية عليهم أو على عواقلهم وجزم في اصطدامهما الظلمة بأن الدية على  
عواقلهم وصرح في ضيح بالضمان في اصطدامهما الظلمة لكن لم يتعرض صريحا لكون  
الدية عليهم أو على عواقلهم قائلا انه المنقول وكأنه أشار بذلك والله أعلم لما في الجواهر ونصها  
ولو كان الملاحون قادرين على صرفها فلم يصرفوها ضمنوا وسواء كان ذلك لغیر عذر أو لعذر  
من خوفهم على أنفسهم الغرق أو غيره أو من أجل الظلمة وهم لوراءهم قد روعا على صرفها  
أو غير ذلك اه منها بلفظها وبأني ما في ذلك وقول مب فني ابن يونس قال مالك  
الخ نقل كلام ابن يونس بواسطة نقل ك كما صرح به آخر أسلمه وفيه نظر من وجوه  
أحدها أنه يوهم أن ذلك كله من كلام المدونة لأن قوله قال مالك الخ هو من نقله عن المدونة  
وليس الأمر كذلك ثانيها أنه يوهم انه صرح في المدونة بما ذكره من قوله إلا أن في ذلك  
غرقهم وهلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقلهم الخ وليس كذلك ولذلك قال أبو الحسن  
عند قولها آخر كتاب الديات ولو أن سفينة صدمت سفينة أخرى فكسرتهم فغرق أهلها

قف على ضيح اه ونص ضيح  
عند قول ابن الحاجب فلما اصطدم  
سفينتان فلا ضمان بشرط الجزع عن  
الصرف والمعتبر الجزع حقيقة  
لا خوف غرق أو ظلمة اه قوله بشرط  
الجزع يوهم أن هذا ليس بشرط في  
الفارسين وليس كذلك فان الفارسين  
إذا جرح فرسا هما ولم يقدر أحدهما  
صرفهما فكان من ذلك تلف فانه  
لا ضمان في ذلك وانما يختلف  
الفارسان من السفينتين ان الفارسين  
إذا جهل أمرهما في قدرتهما على  
الصرف جلا على الاختيار  
والسفينتين بالعكس اه وقال  
طفي زاد الالجز حقيقي وان كان  
يفهم سقوط الضمان فيه بالاولى من

قوله عكس السفينتين لاخراج خوف الغرق والظلمة وانه لا يعتبر في الجزع مطلق العذر بل الجزع الحقيقي وهو الذي  
لا قدرة معه أصلا فهو راجع أيضا لما تضمنه قوله عكس السفينتين من أن فيه ما لضمان في غير جهل الحال وان كان مفهوما من  
منطوقه بالأحرى واعتبر خش وز رجوعه لمنطوقه فلذلك قال انه فاسد وأما قول مب ويكون كلام المصنف جارا على  
ما استظهره الخ أي موافقة المفهوم تفقها ته رجحه الله وعليه فلا يرجع قوله عكس السفينتين لقوله فالتقود بل يكون خاصا بقوله  
وجلا عليه أي عكس السفينتين فلا يحملان عليه مع كون التقود فيه ما أي عند قصد الاغراق الالجز حقيقي فلا تقود وهو بعيد جدا  
مع إيهامه عموم التقود في قصد مطلق تصادم السفينتين وهذا لم يقله ح ولا غيره بل ظواهر النصوص انه لا تقود في ذلك باعترا ف  
ح حتى أنكسر مق وجود القول بالتقود فيه وسأله طفي وانما استظهره ح في خصوص قصد الاغراق كما تقدم فتأمل  
ذلك كله منصفنا والله تعالى التوفيق (لا تخوف الخ) قلت قال ابن عاشر أن هذا البيان أن هذين الفرعين ليسا من الجزع الحقيقي  
الذي لا يجب معه قصاص ولا دية واذ لم يكن كذلك فهم من الخطا إلا أن في قوله والافدية الخ اه وقول ز أو كان اصطدامهما  
بسبب ظلمة مبني على عطف أو ظلمة على خوف وكذا قوله والفرق انه في الثاني مخطوون الخ ونحوه لابن شاس ونصه ولو كان

الملاحون قادرين على صرفها فلم يصرفوها ضمنوا وسواء كان ذلك لعذر أو لغير عذر من خوفهم على أنفسهم الغرق أو غيره أو من أجل الظلمة وهم لوراء وهم قد روعوا على صرفها وغير ذلك اه وفي ضيق اصطدامهم لظلمة لا يسقط الضمان عنهم كصطدمين في البر لظلمة اه على نقل طقي ومافي ضيق مثله لابن عبد السلام وذلك كله مخالف لما نقله أبو الحسن عن المجموعة من التصريح بشي الضمان في التصادم لأجل الظلمة كالغفلة وهو نصر في النوادر وقد نقله مق فقها مسلما كانه المذهب وقول ابن يونس ولكن لو غلبتهم الريح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء صريح في مساواة الغفلة لعدم (٣٣) القدرة في عدم الضمان مع أن الغافل معه ضرب من التفريط فذو الظلمة أخرى منه

فان كان ذلك من ربح غلبتهم أو من شيء لا يستطيعون حبسها فلا شيء عليهم وان كانوا قادرين على أن يصرفوها فلم يفعلوا ضمنوا اه مانصه قوله وان كانوا قادرين على أن يصرفوها فلم يفعلوا ضمنوا ظاهره وان كان في ذلك هلاكهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم به لئلا يغيرهم ابن يونس قال ابن المواز قال ابن القاسم ولو قدر روعي حبسها الآن في ذلك هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنونهم الاموال في أموالهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغير غرضهم ولكن لو غلبتهم الريح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء اه منه بلفظه ثلثها أنه يؤهم مع ذلك انه من قول مالك وليس كذلك كما رأيت به وستره وهذا البحث لا يلزم ق لانه صرح بعزوه لابن القاسم في جميع النسخ التي وقفنا عليها وكذلك في نقل نو فهذا التعقب خاص برب رابعها أنه يؤهم أن قوله وكذلك لولم يروهم في ظلمة الليل وهم لوراء وهم لقد روعوا على صرفها فلم يضمنوا وهو من كلام ابن يونس وليس كذلك ولذلك لم يذكروا عنه أبو الحسن بل ذكره عن غيره بعكس ذلك فقال متصلا بما قدمناه عنه مانصه قال في المجموعة أولم يروهم في ظلمة الليل أولم يروهم فلم يقدروا على صرفها كذا نصها في النوادر اه منه بلفظه وكلام ابن يونس في أصله سالم من هذه الابحاث كلها قال في أواخر كتاب الديات مانصه قال مالك في السفينتين تصطدمان فغرق أحدهما بما فيهما فلا شيء في ذلك على أحد لان الريح تغلبهم الآن يعلم انه لو أراد النوبة صرفها قدروا فانهم يضمنون والا فلا شيء عليهم ابن المواز قال ابن القاسم ولو قدر روعي حبسها الآن في ذلك هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنونهم الاموال في أموالهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغير غرضهم ولكن لو غلبتهم الريح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء اه منه بلفظه فانت تراه لم يذكروا معازله ق من قوله وكذلك لولم يروهم في ظلمة الليل الخ وقد نقل الباجي كلام ابن القاسم ولم يذكروا ذلك أيضا ونصه ولو اصطدمت سفينتان فغرق أحدهما بما فيهما في المجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لا شيء في ذلك على أحد لان الريح تغلبهم قال مالك الآن يعلم ان النوبة قادرين على صرفها فانهم يضمنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدر روعي صرفها على وجه يؤدى الى هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنون الاموال في أموالهم اه منه بلفظه وكان تلك الزيادة مشككة بنقلها هي مشككة معني لان آخر كلامه صريح

فان كان ذلك من ربح غلبتهم أو من شيء لا يستطيعون حبسها فلا شيء عليهم وان كانوا قادرين على أن يصرفوها فلم يفعلوا ضمنوا اه مانصه قوله وان كانوا قادرين على أن يصرفوها فلم يفعلوا ظاهره وان كان في ذلك هلاكهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم به لئلا يغيرهم ابن يونس قال ابن المواز قال ابن القاسم ولو قدر روعي حبسها الآن في ذلك هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنونهم الاموال في أموالهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغير غرضهم ولكن لو غلبتهم الريح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء اه منه بلفظه ثلثها أنه يؤهم مع ذلك انه من قول مالك وليس كذلك كما رأيت به وستره وهذا البحث لا يلزم ق لانه صرح بعزوه لابن القاسم في جميع النسخ التي وقفنا عليها وكذلك في نقل نو فهذا التعقب خاص برب رابعها أنه يؤهم أن قوله وكذلك لولم يروهم في ظلمة الليل وهم لوراء وهم لقد روعوا على صرفها فلم يضمنوا وهو من كلام ابن يونس وليس كذلك ولذلك لم يذكروا عنه أبو الحسن بل ذكره عن غيره بعكس ذلك فقال متصلا بما قدمناه عنه مانصه قال في المجموعة أولم يروهم في ظلمة الليل أولم يروهم فلم يقدروا على صرفها كذا نصها في النوادر اه منه بلفظه وكلام ابن يونس في أصله سالم من هذه الابحاث كلها قال في أواخر كتاب الديات مانصه قال مالك في السفينتين تصطدمان فغرق أحدهما بما فيهما فلا شيء في ذلك على أحد لان الريح تغلبهم الآن يعلم انه لو أراد النوبة صرفها قدروا فانهم يضمنون والا فلا شيء عليهم ابن المواز قال ابن القاسم ولو قدر روعي حبسها الآن في ذلك هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنونهم الاموال في أموالهم وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغير غرضهم ولكن لو غلبتهم الريح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء اه منه بلفظه فانت تراه لم يذكروا معازله ق من قوله وكذلك لولم يروهم في ظلمة الليل الخ وقد نقل الباجي كلام ابن القاسم ولم يذكروا ذلك أيضا ونصه ولو اصطدمت سفينتان فغرق أحدهما بما فيهما في المجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لا شيء في ذلك على أحد لان الريح تغلبهم قال مالك الآن يعلم ان النوبة قادرين على صرفها فانهم يضمنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدر روعي صرفها على وجه يؤدى الى هلاكهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم دياتهم ويضمنون الاموال في أموالهم اه منه بلفظه وكان تلك الزيادة مشككة بنقلها هي مشككة معني لان آخر كلامه صريح

ومفسر اله فخر زاه والله أعلم (والافدية كل الخ) قلت قول ز ودم المتعمد فيه الدية الخ على هذا والسؤال أولو يمكن أن يجاب بانه انما يكون دمه هـ درا اذا قتله مستحق دمه لان قتله غيره حقيقة أو حكما كما هنا لانه لما كانت الدية في قتله خطأ على العاقلة والجاني كواحد منها فكان القاتل غير المستحق فتأمله والله أعلم (والاقدام الاقوى) قلت قول ز ولم يدبر الخ لو قال ودري الخ واياه مقصوده فسبق القلم منه أو من غيره والله أعلم (ولا يسقط القتل الخ) قلت قال ابن عاشر عند المساواة متعلق بالقتل أى ولا يسقط قود القتل الواقع في وقت المساواة بسبب زوالها بعد موت القاتل اه

في أن حكم الغفلة مساو لعدم القدرة في نفي الضمان وكيف يحكم للغافل بعدم الضمان  
أصله لا ويحكم على ذي الظلمة بالضمان مع أن الغافل معه ضرب من التفريط ليس مع ذي  
الظلمة فلو عكس الحكم فيها ما كان له وجه فذو الظلمة أخرى نفي الضمان وإن نقل  
بالأحرورية فلا أقل من المساواة وقد استشكلت الضمان في الظلمة وأجاب طي  
بقوله مانصه وما ذكره من الأشكال يرد بأن اصطدامهما بسبب فعل أهلها وما عديم الشعور  
للظلمة لا يخرجها عن الضمان كالخطأ منه بلقطه وما قاله من الجواب لا يخلص من الأشكال  
الأذا كان يقول بذلك في الغفلة مع أن ابن القاسم مصرح بنفي الضمان فيها حتى على نقل  
ق نفسه وقد رأيت في نقل أبي الحسن عن المجموعة النصريح بنفي الضمان في الظلمة وإنها  
مساوية للغفلة وما عزا للنوادر هو كذلك فيها وقد نقله ق وساقه فقها مسلما كأنه المذهب  
ونصه قال في النوادر ومن كذب ابن المواز والمجموعة ابن القاسم عن مالك في اصطدام  
السفينتين فتغرق أحدهما لا شيء فيه لأن الريح تغلبهم إلا أن يعلم أن النوتية بقدر  
على صرفها فيضمنون قال ابن المواز قال ابن القاسم ولو قد روى على حبسها فلم يفعلوا لأن فيه  
هلاكمهم فالدية على عواقبهم والأموال في أموالهم ولو غلبتهم الزمهم فلو قال في المجموعة  
أولم يروهم في ظلمة الليل أو رأوهم فلم يبق يدروا على صرفها لم يكن عليهم شيء اه منه بلقطه  
وهذا كله تعلم صحة ما قلناه وتعلم أن جزم ضريح بالضمان في الظلمة تعالى بن شاس وتسايم  
طي وت و م ب ذلك فيه نظر لخالفته لنص ابن القاسم في المجموعة الذي سلمه أبو محمد  
وأبو الحسن وغيرهما وخالفته ما نقله ابن يونس عن ابن القاسم وساقه كأنه المذهب في الغفلة  
فالظلمة أخرى بذلك أو مساوية كما ينه قبل وهو حلي لا يتوقف في صحته من معه قلامه ظفر  
من الانصاف والدرء على نو و م ب أشد لتسليمهما نقل ق بأنه لا شيء في الغفلة وفي  
الظلمة الضمان وليس ذلك في كلام الجواهر ومن تبعها بل المفهوم من كلامها أنه لا فرق  
بينها وأن الضمان فيها مع ما مع ذلك ففيه نظر لخالفته للنصوص والله الموفق وقول  
ز عن ح وهو مشكل الخ قد سلم كلام ح هذا كما سلمه غير واحد حتى قال م ب  
فيما مر عند قوله عكس السفينتين إلا ليجز الخ أن ما قاله ابن عاشر من رجوعه للسفينتين  
والتصادمين أولى مما قاله ز من أنه لا يصح رجوعه للسفينتين قائم لا ويكون كلام  
المصنف جاريا على ما استظهره ح في السفينتين من القود عند القصد اه وفيه ما لا يخفى  
على كل متأمل أدنى تأمل أما جملة على ظاهر اللفظ فواضح السقوط إذ كيف يجزى  
المصنف على استظهاره والمصنف متقدم عليه بأعصار مع أن ح معترف بأن ما قاله  
بحث له مخالف لظواهر النصوص وقد رأيت النصوص السابقة المخالفة لبحث ح  
ولذلك أنكر ق وجود القول بالقصاص في اصطدام السفينتين عمدا وسلم ذلك طي  
وانما بحث معه بالنسبة لاصطدام الفارسين فأنظره وقياس ح ذلك على طرح من  
لا يحسن العوم ووضع مثقل فيه نظر ظاهر وإن سلموه لأن المقيس عليه فعل الجاني فيه بالجنى  
عليه ما يعوت به عادة قطعاً واصطدام السفينتين ليس كذلك لاحتمال سلامة كل من  
السفينتين حين الاصطدام أو سلامة سفينته من لم يقصد وغرق سفينته القاصد وقد

(وضمن وقت الخ) قلت خاصله ان ما لا قصاص فيه المعترف فيه حال المتسبب فقط وقول ز وكذا الاقصاص في الجرح عند ابن القاسم الخ فيه نظير بل القصاص في الجرح باتفاق ولا قود في النفس باتفاق أيضا ابن الحاجب ولو قطعت يد الحر المسلم ثم ارتد ثم مات فالقصاص في القطع ولا قود باتفاق فيهما اه (والفاعل) قلت يدخل فيه قول ابن الحاجب وتقطع الايدي بالواحدة كانه نفس اه أى مع التماثل كما يفهم من قول المصنف (وان تميزت جنايات فلا تمالوا) وقد زاد عجم عقب ما نقله عنه مب مانصه وذكر أحد انه يفعل مع كل واحد مثل ما فعل الجميع حيث تمالوا على ذلك وان لم يباشروا فعل كل محل اه وهذا هو الجارى على القياس ولا وجه لما قاله الايبارى فضلا أن يكون هو الصحيح انظر (٢٥) الاصل والله أعلم (الانفاص الخ) قلت على هذا امر في الرسالة فقال ولا قصاص بين حر

أصرح ابن القاسم بأنه لا شيء عليهم اذا وقع ذلك منهم لغتله وكذا الظلمة على ما هو الصواب فيه حسب ما رأيت ولو وجب القصاص في العمد لوجب الدية في هذا فأمه باضاف فإفعله ز هو الصواب لا ما فعله ابن عاشر والله الموفق (وضمن وقت الاصابة والموت) قول ز كذا فهم عجم عنه فهم ذلك من قول ابن عرفة مانصه ولو جرح مسلم لم يما فارتد الجروح ثم نزافيه فمات فاجتمع الناس على أن لا قود لانه صار الى ما حل دمه فيه قلت وقتة قدم لا شهب أن القصاص في الجرح ثابت اه منه بلفظه ونقله عجم بالمعنى وقال عقبه مانصه فقله أن لا قود أى في النفس وكذلك الجرح عند ابن القاسم بدليل قوله وقال أشهب الخ اه منه بلفظه وهو غير صحيح لان قول ابن عرفة قلت وقتة قدم لا شهب الخ أشار به الى ما ذكره قبل يسير ونصه الشيخ لابن سحنون قال ابن القاسم ان أسلم النصراني بعد أن جرح فمات فففيه ذبته حر مسلم في مال الجاني حالة أشهب انما عليه دية نصراني انما أنظر لو قت الضربة لا لا ترى لو قطع مسلم يدم مسلم ثم ارتد المقتووعة يده فمات مرتدا أو قتل أن القصاص في قطع اليد ثبت على الجاني وليس لورثته أن يقتلوه على الجاني فيقتلوه لان الموت كان وهو مرتد اه منه بلفظه فاحتجاج أشهب على ابن القاسم بما ذكر يفيد أن ابن القاسم يسلم له ذلك وانه قائل به اذ لا يحتج على الخصم بما لا يسلمه مع أن ابن الحاجب صرح بالاتفاق ونصه ولو قطعت يد الحر المسلم ثم ارتد ثم مات فالقصاص في القطع ولا قود باتفاق فيهما ضميم أى لو قطع رجل يدم مسلم ثم ارتد المقتووعة يده ونزاجرحه حتى مات وجب القصاص في القطع لحصول التكافؤ ولا قصاص في النفس لانه صار الى ما حل دمه فيه وقوله فيهما يعود على القوانين ويحتمل أن يعود على القطع وعدم القود لان القولين يتفقان في الامر بن وهذا بيان لقوله فاما القصاص فبالحالين معا اه منه بلفظه ونقله جس أيضا والله أعلم (وان تميزت جنايات فلا تمالوا) قول مب وهكذا في عجم ونصه الخ مثله لتو وكل منهما مسلم ما قاله الايبارى وقال شيخنا ج فيه منظر والجارى على القياس أن يقلع لكل واحد كذا عينيه لانهم مع التماثل كأن كل واحد قلع

وعبد في جرح ولا بين مسلم لم وكان فر اه وهو أحد أقوال خمسة ذكرها ابن الحاجب فقال والامر في الفعل والفاعل والمنفعل كالقتل الامن يقتضيه في القتل من الناقص لشرفه فلا يقتل له منه في الاطراف على المشهور وكما لو قطع العبد أو الكافر الحر المسلم لم يروى المسلم مخبر يروى يجتهد السلطان وروى توقف فيه وقيل الصحيح وجوب القوداه ضميم وما شهره المصنف قال الاستاذ هو ظاهر المذهب وقال ابن نافع وابن عبد الحكم المسلم بالخيار ان شاء اقتص وان شاء أخذ الدية وجعلها المصنف رواية ثم قال والرواية بالتوقف رواها أشهب في القتيبة وقوله وقيل الصحيح الخ هكذا قال الاستاذ عن الأصحاب قال وهو كما قالوا لتأييده بالعمومات كقوله تعالى والجروح قصاص وكقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تتكافأ

(٤) رهوفى (نامن) دماؤهم ولان في عدم القصاص من الكافر اغراء لهم على المسلمين وتاول جماعة ما رواه ابن عبد الحكم من اجتماع السلطان على وجوب القود وروى ابن القصار عن مالك القصاص اه وقال ابن عبد السلام هذا القول اختاره غير واحد من المتأخرين لتأييده بالعمومات كالاتية والحديث المتقدم انتهى وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة عن ابن عرفة فلو قطع كافر أو عبد حر أسلم فطرق الباجى مشهور مذهب مالك لا قصاص وتلزم الدية وروى القاضي القصاص قال وهو القياس ولا بن نافع الخيار بين القصاص والعقل وهو أحسن ولا بن عبد الحكم نحوه انتهى ومثله في القلتانى وزاد قال ابن شاس في رواية يجتهد السلطان قال أصحابنا بتحصيل هذه الرواية وجوب القود قالوا وهو الصحيح قال الاستاذ أبو بكر وهذا كما قالوا اه (أوضحت الخ) قلت قول ز خبره مبتدأ مع موصول الخ قد قرر أن حذف الموصول وابقاء صاعته قليلة لا الأولى انه



صفة شارحة وفي المصباح أوضحت الشجة في الرأس كسفت العظم فهي موضحة اه وفيه أيضا وثجة دائمية التي يخرج دمها ولا يسيل فان سال فهي الدائمة اه وفيه أيضا حرص القصار الثوب حرصا من باب مضرب وقتل شقه ومنه قيل للشجة تشق الجلد حارصة اه وفيه أيضا والسحق بكسر السين القشرة الرقيقة فوق عظم الرأس اذا بلغت الشجة سميت سمعا قافا وقال الأزهرى أيضا هي جلدة رقيقة فوق خف الرأس اذا انتهت الشجة اليها سميت سمعا قافا وكل جلدة رقيقة تشبهها تسمى سمعا قافا أيضا اه والتخف أعلا الدماغ كافي مختصر العين وفي المصباح أيضا وضعت اللحم بضعا من باب تنفع شقته ومنه الباضعة وهي الشجة التي تشق اللحم ولا تبلغ العظم (٣٦) ولا يسيل منها دم فان سال فهي الدائمة اه وفيه أيضا والمتلاحة من

عينه معا اه. قلت وما قاله رضى الله عنه واضح وفي قول عجم فتأمل اه إشارة الى البحث فيمع انه لم يقتصر على ما نقله عنه بل زاد بعده مانصه ود كرأخذ خلاف هذا واناه يفعل مع كل واحد مثل ما فعل الجميع حيث تم الوأعلى ذلك وان لم يباشروا فعل كل محل اه محل الحاجة منه بلفظه ولا وجه لما قاله الا يارى فضلا عن أن يكون هو الصحيح فانه لا يسيل ما عزا له المدونة من أن القصار على قطع يد واحدة موجب للقصاص من المباشرين وغيره وهو حقيق بالتسليم ومثل ما في المدونة في الموازية والمجموعة وغيرهما وقد قال ابن عرفة مانصه مقتضى المذهب انه مما ثبت تعاقبهما على القطع وجب القطع ولو حبسه أحدهما لم يعلم انه يقطعه قطعا وقد شبهما في المدونة باجماعهما على القتل وقال في كتاب المحاربين ان ولي بعض الجماعة قتل رجل وباقيهم عون له قتلوا به قصاصا اه منه بلفظه فمشله الا يارى داخله في هذا قطعا لأن كل واحد منهم مباشر في عين وعمالى في الأخرى فاذا كفت المعالاة وحدها في قلع عين أو قطع يد مثلا فاذا انضم اليها مباشرة في قلع عين أو قطع يد أخرى كانت أخرى في أن توجب القصاص ولئن لم تسلم الأخرى فلا أقل من المساواة في تسليم تو ومب رحمهما الله واقتصارهما من كلام عجم على ما ذكره ما لا يخفى والله أعلم (كضربة السوط) قول ز والضرب بالعصا كاللطمه على المشهور كما في الشارح الخ ما عزا للشارح أصله في ضيق نقلا عن ابن عبد السلام وسيله وهو مشكل مع ما وجهه القصاص في السوط فانه قال عند قول ابن الحاجب وفي ضربة السوط القود على المشهور ولا قصاص في اللطمه اه مانصه المشهور ومذهب المدونة والشاذ أيضا فيما أنه لا قود فيها كاللطمه والفرق على المشهور بين اللطمه وضربة السوط عسير الآن يقال الأصل انه لا قصاص الا في الجراح لقوله تعالى والجروح قصاص واللطمه لا جرح فيها والخلاف في السوط مبنى على أنه يستلزم الجرح غالبا ولا يستلزمه ابن عبد السلام والمشهور أن الضرب بالعصا لا قود فيه اه منه بلفظه ونقله جس وسيله وفيه نظرا ذلك لو كان وجه المشهور في السوط ما ذكره لكان العصا بذات أولى لاستلزامه للجرح أكثر من استلزام السوط له دليل المشاهدة وقد جرح عند قوله كاللطمه بأن المشهور أنه

الشجاج التي تشق اللحم ولا تصدع العظم ثم تلحم بعد شقها وقال في مجمع البحرين التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السحق اه وفيه أيضا والمطاطة بكسر الميم وبالمد في لغة الخجاز وبالألف في غيرهم هي السحق وقيل القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس ولجه وبه سميت الشجة التي تقطع اللحم وتبلغ هذه القشرة والمطاطة بالألف مع الهاء لغة أيضا واختافوا في الميم هل زائد فتوزنها مفعلة أو أصلية والألف زائدة فوزنها فاعلة ولا يجوز أن تكون الميم والألف أصليتين لفقد فعل بكسر الفاء وفتح اللام اه (كضربة السوط) قول ز على المشهور كما في الشارح الخ أصله لصح عن ابن عبد السلام وهو مشكل كما أشار له ز وان جزم به ح لاستلزام العصا للجرح أكثر من السوط والظاهر القول بأنه لا قود في ضربة السوط أيضا والله أعلم قلته ويؤيده ما في شرح الشفاء للعريشي ونصه حكى ابن القيم عن المذاهب

الأربعة عدم القصاص في الضربة واللطمه وادعى بعضهم عليه الإجماع اه فقد أطلق في الضربة والله أعلم لا (وان منقله) قلت أي ولو كسفته الرأس فهو تجوز وخصه الماني ز وهذا أولى من تصويب مب وفي المصباح ونقلته بالتشديد بمسألة وتكثير ومنه المنقله وهي الشجة التي تخرج منها العظام والأولى أن تكون على صيغة اسم المفعول لأنها محل الإخراج وهكذا ضبطه ابن السكيت ويؤيده قول الأزهرى قال الشافعي وأبو عبيد المنقله التي تنقل منها فرائش العظام وهو مارق منها نصرح بأنها محل التثقيب وهذا لفظ ابن فارس أيضا ويجوز أن يكون على صيغة اسم الفاعل نص عليه الفارابي وتبعه الجوهرى على ارادة نفس الضربة لأنها تكسير العظم وتنقله اه ومحمل ما في مب عن مالك على المنقله التي فيها شيء مقدر كما يأتي

(والا فالعقل) قول ز. انظر تحت الخ. وانظر ضيح فقد ذكر في ذلك خلافاً ليدكر ابن رشد وابن عرفة ما اقتصر عليه  
أصلاً انظر الاصل (من الدواء) \* قلت لا يفهم له بل وكذا الواطارة عند الضرب قبل استعمال الدواء فلو حذفه المصنف كما  
حذفه في الرسالة فقال والمنقلة ما طار فراشها من العظم ولم يصل الى الدماغ وتقدم كلام المصباح وقال ابن عرفة ما طار فراشها من  
العظم أي ما يطير قراش العظم منها قال أبو عبيدة والقراش ما يطير من عظام الرأس وقيل فراش العظم قشورته تكون على  
العظم دون اللحم اه وقال الشيخ زروق المنقلة هي التي يحتاج في اصلاحها الى اخراج بعض عظمها اه وقال القاشاني عن  
الجوهري هي الشجة التي تنقل العظم أي تكسر حتى يخرج منها فراش العظم ثم قال وهي التي كسرت العظم فيحتاج الى اخراج  
بعض عظمها لاصلاحها قال ونظمت أسماء الجراح على ما ذكره في التنبيهات فقط  
وللجراح عند أهل المعرفة \* أسماء ينوها بالصفة أولها حارصة بحاء \* مهله والصاد بالسواء  
وهي التي حرصت الجلد بها \* شقته حتى قطرت منه الدما (٣٧) كذا اسمها دامية ودامعه \* وقيل لا بل يسبقان الباضعة  
وأن الأولى دامية وتلوه

حارصة والدامعه من بعدها  
وأهل العين بلقظ الدامعه  
والرابعة من بعدهن الباضعة  
وهي التي بضعت الأعمه مهما  
تزقنه مهما تلاجها  
وبعدها الملطاة وهي ما قرب  
من عظم رأس ليس في هذي نصب  
سوى اجتهاد حاكم في الخطأ  
وهذه السمحاق عند ملا  
وبعدها الموضحة الشهيرة  
وحكمها بالسنة المنيرة  
وهي التي أوضحت العظم ولم  
تشمع فاعرف حكمها كإرسام  
وبعدها شامة وهي التي  
هشمت العظم وبعدها التي  
تنقل العظم اسمها المنقلة  
وبعدها المأمومة المسكولة

لا قود في ضربة العصار ولم يعزه لاحد ولم يذكر فقا وقال أبو الحسن عند قول المدونة في كتاب  
الديات مالك ولا قود في اللطامة قال ابن القاسم وفي ضربة السوط القود قال مكنون  
وروى عن مالك أنه لا قود فيه كاللطامة وفيه الادب اه مانعه قوله ولا قود في اللطامة  
الشيخ لانهم اعنوده لا تنضبط وبينها عسده تفاوت كثير وفيه الادب ابن القاسم الخ الشيخ  
فراى ضربة السوط تنضبط وتماثل وفي رواية عن مالك رآها غير مقابلة كاللطامة فهذا  
سبب الخلاف هل تنضبط أم لا اه منه بلقظه ونقل ابن عرفة كلام المدونة وقال متصلاً  
به مانعه الشيخ عن المجموعة قال أشهب لا قود في اللطامة ولا في الضربة بالسوط والعصا  
أو بشئ من الأشياء ان لم يكن جرح لأنه لا يعرف حد تلك الضربة والضرب من الناس  
يختلف اه منه بلقظه وبه يعلم أن القول بأنه لا قود في ضربة السوط هو الظاهر وأن ما  
وجه به في ضيح المشهور فيه تطرع تسليمه أن المشهور أنه لا قود في ضربة العصا والله  
الموفق (والا فالعقل) قول ز وأما خطأ بالنقص فلا يرجع ليقص له من بقية حقه  
الخ حالته على تت تقتضى أن تت جزم بذلك من غير إشارة الى خلاف في ذلك  
وليس كذلك فإنه في كبره بعد أن ذكر ذلك عن ضيح وتبعه الشارح قال مالك اه تذكرو  
خلافاً انظر اه منه ونص ضيح وأما خطأ بالنقصان في المجموعة عن ابن القاسم  
لا يرجع فيقتصر له من بقية حقه الخ لأنه قد اجتمعه وكذلك الاصبع يخطى فيها بأغلة ولا  
يقاد مرتين وعنه في الموازية والعنينة ان علم بحضرة ذلك قبل أن يبرأ ويثبت اللحم أم ذلك  
عليه والافات ولا شئ له في تمام ذلك ولادية وقال أصبغ ان قصر يسيراً فلا يقاد وان كان

وهي التي تبلغ أم الرأس \* هذا الصحيح من خلاف الناس والحاكمة قد نفذت للجوف \* فامنع قصاصاً فيهما للجوف  
وامنعه في المنقلة والهاشمة \* على خلاف الناس فاشكرنا ظم  
والله أعلم (وأمة الخ) \* قلت قال في المصباح وأمة شجوه والامة بالمد اسم فاعل وبعض العرب يقول مأمومة لان فيها معنى  
المفعولية في الاصل وجمع الأولى أوام كدابة ودواب وجمع الثانية على لفظه مأمومات وهي التي تصل الى أم الدماغ وهي أشد  
الشجاج قال ابن السكيت وصاحبها يصعق أي يغشى عليه لصوت الرعد ولرغاة الابل ولا يطيق البروز في الشمس وقال ابن  
الاعرابي الامة بالفتح الشجة أي مقصورا والامة بالكسر النعمة والامة بالضم العامة والجمع فيها جميعاً أم لا غير وعلى هذا فيكون  
المنفعة وأما مقصور من الممدودة وصاحبها مأموم وأميم وأم الدماغ الجلدة التي تجتمع اه وفيه أيضاً ومغته دماغان باب نفع  
كسرت عظام دماغه فالشجة دماغه وهي التي تخسف الدماغ ولا حياة معها اه (وشق الخ) قول ز فكان على المصنف أن  
يقول وهدب الخ \* قلت يجاب عنه بأنه مجاز مرسل

كثيرا فان كان في فوره اقتصر له تمام حقه وان كان يردوا أخذ الدواء فلا يرجع اليه برأ  
 أو لم يبرأ ويكون في الباقي العتق كان هو ولي القصاص أو من جعله اليه السلطان اه منه  
 يلفظه في اقتصار ز على ما ذكره نظر مع أن ابن رشد وابن عرفة لم يذكرا ما اقتصر  
 عليه أصلا ونص ابن عرفة وسمع أصبغ ابن القاسم أن قصر من اقتصر من موضة عن  
 الحق وعلم ذلك بالحضرة قبل البرونيات اللحم أتم ذلك والافلا تمام ولا عقل له لانه قد اجتمعت  
 أصبغ لا يجيبني قوله جملة وأرى أن نقص يسيرا جدا قال القول ما قال وان كان كثيرا  
 متناحشا فان كان في حرارته وده أتم القصاص وان كان يردوا أخذ الدواء لم يمتعه لاني  
 أخاف أن يكون متلفا أو عذابا ويكون الباقي علة لا يطل كمن يقتصر فيما تراه ويبرأ  
 المقتصر منه وان كان هو المقتصر لنفسه ضمن قال ابن رشد قول أصبغ حسن هو تفسير  
 لقول ابن القاسم فاقصر فيه على ثلاثة أقسام يسيرا جدا كالعشر لا يتم ولا يأخذ فيه شيئا  
 ولو بالقرب قبل أن يردوا يأخذ الدواء كما قال أصبغ في اليسير جدا ويسير كالربع ومادون  
 الثلث ان كان قبل أن يأخذ الدواء وينت اللحم اقتصر له منه تمام حقه وان أخذ الدواء  
 لم يقتصر له تمام حقه ولا نفي له فيه كما قاله ابن القاسم وان كان كثيرا كالثالث فافوق اقتصر  
 له منه تمام حقه ان كان قبل أن يردوا يأخذ الدواء وان كان بعد أن أخذ الجرح الدواء  
 عتق له تمام حقه كما قال أصبغ قلت ظاهر قول أصبغ لا يجيبني قوله جملة ان قوله عنده  
 خلاف لا تفسير اه منه يلفظه وبه تعلم ما في اقتصار ز على ما ذكره والله الموفق  
 \* (تنبيهان • الاول) \* بحث ابن عرفة مع ابن رشد فيما قاله من أن قول أصبغ تفسير  
 لقول ابن القاسم مبني على أن مراد ابن رشد أن أصبغ جعل قوله تفسير القول ابن القاسم  
 وليس ذلك صريحا في كلام ابن رشد ولا ظاهرا أو الظاهر أن ابن رشد إنما أراد أن اجمال ابن  
 القاسم ليس عنده على إطلاقه بل يفسر بما قاله أصبغ وان كان أصبغ لم يجعله بل قوله  
 تفسير له فتأمل له والله أعلم \* (الثاني) \* قول ابن رشد في اليسير جدا لا يتم ولا يأخذ فيه  
 شيئا كما قال أصبغ الخ كذا وجدته في نسختين من ابن عرفة وهو نحو ما تقدم لضيغ عن  
 أصبغ ولكن كلام أصبغ في سماعه لا يلتزم مع ما عرّفه له لقوله وأرى أن قصر يسيرا جدا  
 فالقول ما قال ان كان هكذا في أصل سماعه لان الضمير في قوله ما قال يعود لابن القاسم  
 وابن القاسم لم يقل انه لا يتم بالقرب بل كلامه صريح في الاتمام اذ الشان لم يكن في الكلام  
 تصحيف ففيم قالوه نظار ظاهر ويعد كونه تصحيفا أو يمينه تصريحه بأن الاقسام ثلاثة اذ  
 لا يستقيم أن تكون ثلاثة الا بدلا فتأمل له والله أعلم (وفيها أخاف في رض الاثنين أن يتلف)  
 قول ز وفاعل أخاف الامام الخ لوجه له هذا التردد بل هو ابن القاسم قطعا لانه الذي  
 في المدونة ونصها قبل فان أخرجهما أو رضى ما عدا قال قال مالك في الاثنين القصاص  
 ولا أدري ما قول مالك في الرض الأتي أخاف أن يكون رضى سماعه استلغا فان كان متلفا فلا  
 قود فيه اه منها يلفظها ومثله لابن يونس عنها مع زيادة التصريح بابن القاسم ونصه  
 قيل لابن القاسم فان أخرجهما الى آخر ما قدمناه عنهما فاجرب وفي بعض نسخ ز  
 على الضواب وعليها فلا بحث مع والله أعلم (والافدية تمام بذهب) قول ز والظاهر

(وفيها أخاف الخ) قاله ابن القاسم  
 كما في المدونة وابن يونس عنها فالتردد  
 في ذلك قصور والله أعلم (والافدية  
 ما يذهب) قول ز والظاهر أنه  
 لو كانت الجناية الخ أصله للعج  
 واعترضه ج وهو مشكل فقها  
 وتصورا فتأمل له قلت مراد ع  
 ز والله أعلم أنه ضرب الجاني ولم  
 يجرح جهلا مثلا فحصل المقتصد  
 من ذهاب المنفعة وبقي للمجني عليه  
 على الجاني أرش الجرح (بسمبوى  
 الخ) قلت وتقدم منه وهو وهو  
 ما اذا قطعت ظمنا في قوله واستحق  
 رلى الخ

انه لو كانت الجناية جرحا ليج وسكت عنه نو ومب واعترضه شيخنا ج  
 من جهة الفقه وهو عندى مشكل فقهها وتصورتا تأمله (وتقطع اليد الناقصة اصبعها الخ)  
 هذا هو المشهور من أقوال أربعة \* (تنبيه) \* في ق هنا ما نصه ابن رشد ان لم يقطع  
 من أصابع الخافى الا اصبع واحدة فليس المعنى عليه الا القود ولا يغرمه عقل اصبعه  
 الناقصة لم يختلف فيها قول ابن القاسم اه فسله وهو غير مسلم في ابن عرفة ما نصه في  
 لزوم القود في ناقص اصبع واحدة دون غرم عقلها أو معه ثالثا يخبر في القود دونه وأخذ  
 كل العقل ورابعها ان كانت الناقصة الا بهام بعين العقل للمشهور ورؤية محمد ونقله عن  
 ابن القاسم من قول ابن الماجشون اه منه بل نظمه ونحوه في ضحج الا انه لم يذكر  
 الرابع (ولا يجوز بكوع لذي مرفق وان رضيا) قول مب عن غ وفي هذا النظر  
 نظر هذا قاله غ هنا في شفاء القليل ولم يجوز بذلك في تكميل التقييد وانما قال وانظر هل  
 في النظر نظر والله تعالى أبصر اه منه بل نظمه وهو خلاف ما في من قصره كلام ابن  
 عرفة ان قال ما نصه وانظر عما يشرح ما أخذ الامام ابن عرفة اذا عفا الجرح عن نصف الجرح  
 في المجموعة والعقبة عن مضمون ان أمكن القود من نصفه أقيد منه اه قلت قد نقل ابن  
 عرفة مسئلة مضمون هذه باتم مما نقلها ق ونصه وان عفا الجرح عن نصف الجرح  
 فله مضمون في المجموعة والعقبة ان أمكن القود من نصفه أقيد منه وان تعذر فالجرح مخير  
 في اجازة ذلك وبغرم نصف القود والاقيل للجرح اما ان تقتص له أو تعفو وقال أشهب  
 يجزى على عقل النصف اه منه بل نظمه ومع ذلك فلا حجة فيه لابن عرفة خلافا لق  
 لوضح الفارق فان من جرح جرحه أعلمت ان مثلا اذا عفا عن نصفه فاقص باغله في محل  
 الجرح هو فاعل عين ما أبيع له في محله المخصوص وعفوه عن الاغلة الاخرى لا يصير فاعلا  
 غير ما أبيع له وانما هو بمنزلة من قطع يده معا فاقص من احدها ما وعفى عن الاخرى  
 ومن قطع من المرفق وأراد ان يقطع من الكوع هو فاعل القطع في غير محله الذي أبيع له  
 وصانع غير ما أبيع له قطعا ولا شك ان ذلك المحل قد ثبت له العصمة من المقطوع من المرفق  
 كما ثبت لسائر أعضاء القاطع غير يده فلا تنقل اليه كالاتقال من اليمنى الى اليسرى أو من  
 يدا رجل ونحو ذلك فافترقا ولذلك والله أعلم يرجع ابن عرفة عن ذلك في درسه كما قاله  
 ابن ناجي في شرح المدونة فانه ذكر كلام ابن عرفة واحتجاجه الاول وقال ما نصه وذكر  
 الوجه الثاني وأطال فيه وهو يرجع الى ما فوفقه وقال في درسه على ما بلغنى لا يقال  
 بارتكاب أخف الضررين لان محل الكوع محترم فلا يسوغ الاذن في قطعه اه منه  
 بل نظمه ونقله نو أيضا في الرواية وسلمه أبو محمد وغيره هو الصواب ووجهه هو الظاهر  
 بلا ريب والله أعلم به تعلم ما في نقل جس لكلام ق ونسليمه اياه (وتؤخذ العين  
 السليمة بالصفة خلقه) ظاهره ولو كانت الضعف كثيرا وهو الذي عزاه ابن رشد لبعض  
 أهل النظر في تخليصه قول عيسى ولكنه رده أنه غير صحيح وقوله ابن عرفة ونصه ولا ين  
 رشد في رسم القطع ان من سمع عيسى قال لبعض أهل النظر تخليص قول عيسى في العين  
 الناقصة نصاب ان نقصت يسمو ولو كثر في اصابه باقية اعد القود وان نقصت بجناية

(وتقطع اليد الناقصة الخ) هذا  
 هو المشهور من أقوال أربعة كما في  
 ابن عرفة وما في من أنه لم  
 يختلف فيه قول ابن القاسم بحمل  
 على قوله المشهور عنه فلا يخالف  
 ما روى عنه من التخير في القود دون  
 غرم وأخذ كل العقل وبه يسقط  
 بحث هو في مع ق في ذلك والله  
 أعلم (ولو اجمعا) قلت أى خلافا  
 لمن يقول فيه بعين العقل انظر  
 ابن الحاجب (ولا يجوز بكوع  
 الخ) قول مب عن غ وفي  
 هذا النظر نظر أى لان الكوع  
 معصوم فلا تنقل اليه كالاتقال  
 من اليمنى الى اليسرى وليس كمنزلة  
 مضمون من عفا عن نصف الجرح  
 أقيد له من نصفه ان أمكن خلافا  
 لق لاتحاد المحل فيها ولذلك والله  
 أعلم يرجع ابن عرفة عن ذلك في درسه  
 فائسلا لا يقال بارتكاب أخف  
 الضررين لان محل الكوع محترم  
 فلا يسوغ الاذن في قطعه اه نقله  
 ابن ناجي نو عنه والله أعلم  
 (بالضعفة) ظاهره ولو كان الضعف  
 كثيرا وبه قال بعض أهل النظر ابن  
 رشد وهو غير صحيح بل ان نقصت  
 كثيرا ولو يسمو قاله عقل اه  
 وقوله ابن عرفة وطى انظر هنا  
 ومب عند قوله الآتى وكذا  
 المحنى عليها الخ



(والافحسابه) ظاهره وان لم يكن أخذها عقلا وهو قول المالك لكنه مرجوح والراجح تقييده بما يأتي كما اشار له ز و م ب والله أعلم (وان قلعت سن الخ) قلت (٣٠) قول ز أو اضطربت جد الخ عطف على قلعت نحوه لت عند قول

فكذلك ان قل وان كثر فالعقل ابن رشد ليس هذا بصحيح ان نقصت كثيرا ولو بسماوى  
فالعقل اه منه بلفظه ونقله طفي معترضا به قول ت ظاهره كان النقص فاحشا  
أو يسيرا وهو أحد قولى مالك فقال عقبه انظر هذا الذى عزاه للمالك فأتى لم أره ثم ذكر كلام  
ابن عرفة السابق وقال انظر كيف رد قول من قال بالقود فى النقص الكثير السفاوى  
وعبر عنه بأنه غير صحيح ولم ينسبه الا لبعض أهل النظر ولو كان للمالك لعزاه له فأتاه وما قاله  
ظاهر وقد حصل ابن رشد المسئلة تحصيل احسانا ونقل كلامه من هنا مختصرا وأبو الحسن  
فى ترجمة دية لسان الاخرس من كتاب الجراح ونصه ذكر ابن رشد مسئلة العين فى البيان ثم  
قال تحصيل القول فى هذه المسئلة أن العين الناقصة اذا أصيبت عمدا فان كان النقصان  
منها يسيرا كان فيها القصاص الا أن يصطلحوا على شئ الا أن يكون المجنى عليه أعور فيكون  
بالتخيار بين أن يقتص أو يأخذ عقل مابق بقدر ما نقص من عينه ان كان نقص منها الربع  
كان له ثلاثة أرباع ألف دينار وان كان كثيرا لم يكن فيها الا ما بقى من عقلها اسواء كان  
النقصان منها بجناية أو بأمر من السماء وانما يفتقر ذلك اذا أصيبت خطأ فان أصيبت  
خطا والنقص فيها بأمر من السماء كان فيما جيع الدية كان النقصان فيها يسيرا أو كثيرا الا  
أن يكون النقصان قد أتى على أكثرها فلا يكون فيها الا ما بقى من عقلها وان أصيبت خطأ  
والنقصان فيها بجناية عمدا أو خطأ فى ذلك ثلاثة أقوال أحدها ان فيها ما بقى من عقلها  
وهو أحد قولى مالك فى المدونة والثانى أن فيها العقل كاملا وهو قول ابن نافع على قياس  
قولهم فى السن اذا اسودت ان فيها العقل كاملا فان طرحت بعد ذلك كان فيها أيضا العقل  
كاملا والقول الثالث الفرق بين أن يقتص للنقصان ان كان عمدا أو يأخذ دية ان كان  
خطا وبين أن لا يقتص لذلك ولا يأخذ دية فيكون له العقل كاملا فان اقتص لذلك  
أو أخذ له عقلا لم يكن له الا ما بقى من العقل صح من رسم القطعان من سماع عيسى من كتاب  
الحنائيات الاول اه منه بلفظه وبه تعلم ان كلام المصنف وشرح ز له غير واف بالمسئلة  
(والافحسابه) قول م ب اخلال ما هنا بالشرط الا تى ما هنا موافق لما صدر به ابن  
رشد وعزاه لاحد قولى مالك لكن جملة هنا على ظاهره بوجوب الاضطراب فى كلامه فيعين  
تقييده هنا بما يأتي مع أن ما يأتي هو الراجح قال طفي اذ هو قول مالك المرجوع اليه كما  
فى المدونة اه قلت ولانه الذى رجحه ابن يونس فانه قال بعد أن ذكر كلام المدونة وغيرها  
ما نصه محمد بن يونس وأحسن ذلك عندنا وهو وجه ما قال مالك ومذهب ابن القاسم  
وأشهب وان كان لأشهب فيه اختلاف أن العين اذا أصيبت خطأ وقد كان أصابها قبل  
ذلك شئ نقص بصرفها فان كان من جناية أخذها عقلا لحوسب به قل أو كثر اه محل  
الحاجة منه بلفظه (ولم يساوهن عاصب) قول ز وبقي عليه شرط ثالث وهو أن  
ثبت القتل بينة الخ فيه نظر لان هذا قول آخر مقابل للمذهب اليه المصنف الذى هو

المصنف الا تى وان ثبتت لكبير  
قبل أخذ عقلها أخذ منه وفيه نظر لان  
المضطربة جدا اذا ثبتت لا عقل لها  
كافى ح و ع ج فيما يأتي انظر  
طفي غمة ويأتى لخش و ز  
عند قوله وباضطرابه اجدا أن ذلك  
ما لم تثبت والافلاش فيها الا لأدب  
فى العمدة والله أعلم (وبحالف الثالث)  
قلت لو قال ويحلف قد رارته  
(واتظر غائب الخ) قول م ب  
اذ يعده الخ قلت عبارة ح هي  
ما نصه اذ يعده أن يقول أحدها  
يخذه الخ وهي أبلغ مما فى م ب  
والله أعلم (ومبرسم) قلت قال  
فى المصباح البرسم داء معروف  
وفى بعض كتب الطب أنه ورم حار  
يعرض للجباب الذى بين الكبد  
والمعى ثم يتصل بالدماغ ويسمى الرجل  
بالبناء للمفعول ويقال باللام وهو  
مبرسم ومبلسم اه بخ (ولم يساوهن  
عاصب) قلت قول ز كم الخ  
أى أو أب أو أخ أو جدمع بنات الخ  
وقوله فلا دخول لهن الخ ابن  
الحاجب وعلى المشهور لا تدخل  
بنات على ابن ولا أخت على أخ مثلها  
ولا أخت على أم ولا أم على بنت اه  
ضيق وضابط دخول النساء  
بعضهن على بعض أنك تقدرهن  
ذكورا فاذا صح دخولهن فى الذكورة  
دخلن فى الأنوثة والافلاوذ كر  
الخمى فى دخول الام على البنات

قولين الاول ما ذكره المصنف والثانى رواه ابن القاسم عن مالك لا تسقط الام الا مع الاب والولد الذكرا اه منه بلفظه مذهب  
وقول ز وبقي عليه شرط الخ فيه نظر لان هذا مقابل للمذهب المدونة الذى جرى عليه المصنف فى قوله ولكل القتل الخ أى ولو  
ثبت بقسامة خلافا لما فى سماع عيسى ان ثبت بقسامة تسقط النساء كما فى ضيق وابن عرفة قلت لا يتوجه هذا الاعتراض الا لو

قال ز وأما بقسامة فلا حق لهن  
أصلا فمكون حينئذ لمخالفة المذهب  
المدونة فكلام مب هنا أحسن  
من كلام هوني فتأمل والله أعلم  
(ولوله النظر الخ) ابن عرفة الشيخ  
في المجموعة والموازاة لابن القاسم  
لوبيذ الجارح دية الجرح فأبي  
الوصي الا القود فان كان من النظر  
أخذ المال أكرهه السلطان على  
ذلك اه وقول ز كذا فهم ابن  
رشد الخ تبعه مب على ذلك  
وفيه نظر كما يأتي (اللعسر) قول  
مب وهو الموافق لمذهبهم الخ  
فيه نظر ونص ابن رشد قول ابن  
القاسم أجرى على أصل أشهب  
وقول أشهب أجرى على أصل ابن  
القاسم وذلك أن ابن القاسم يرى  
أن الواجب في العمد انما هو القصاص  
فأخذ الولي الدية هنا على غير أصله  
فكيف لا يأخذ أقل منها وأشهب  
القائل بالتخيير للمعنى عليه ينبغي  
أن لا يصلح هنا الأعلى كمال الدية اه  
على نقل مق وليس فيه ما نسب له  
مب تبعا لز وقال في ضيق  
والتبادر للذهن على قول ابن القاسم  
أن يكون للولي المصلحة على أقل من  
الدية وعلى قول أشهب أن لا يكون  
له المصلحة على أقل منها لقدرة على  
تحصيلها كاملة وهكذا أشار إليه ابن  
رشدان كل واحد لم يجز على أصله  
اه بخ وكلام المدونة والعتبية  
وغيرهما يدل على أن ذلك عند ابن  
القاسم انما هو برضا الجاني وقيل  
صرح بذلك مق هنا لتعبرهم  
بالصلح وهو لا يكون الا برضا من  
الجاني

مذهب المدونة في ابن عرفة ما نصه وفي المقدمات ان كان الاولياء بنات وأخوة وأخوات  
وعصبة ففي كون الاحق بالقود من قام به ولا عفو الا باجتماعهم ولو ثبت الدم بقسامة  
أو ان ثبت بينة والاسقط النساء ثالثا ان ثبت بينة فالنساء أحق بالقود والعفو لقر بهن  
وان ثبت بقسامة فالاول لابن القاسم فيها وسامع عيسى ورواية الاخوين اهمه بلفظه  
ونحوه في ضيق عن عياض والله أعلم (اللعسر) قول مب وهو الموافق لمذهبهم  
ابن رشد من كلام ابن القاسم الخ فيه نظر اذ لم يفهم ابن رشد ما عزاه وكلام المدونة  
والعتبية وغيرهما يدل على أن ذلك عند ابن القاسم انما هو برضا الجاني لتعبرهم بالصلح  
وهو لا يكون الا برضا من الجاني وفي ابن عرفة ما نصه الشيخ في المجموعة والموازاة لابن  
القاسم لوبيذ الجارح دية الجرح فأبي الوصي الا القود فان كان من النظر أخذ المال  
أكرهه السلطان على ذلك اه منه بلفظه فانظر قوله لوبيذ الخ تجده نصا فيما قلناه وقد  
صرح مق بما قلناه أيضا فانه نقل عن النوادر عن المجموعة وكتاب ابن المواز ما نصه قال مالك  
لا يصلح وان رأى الصلح الاعلى الدية في ملاء القاتل فان لم يكن مليأه الصلح على دونها ولو  
صلح في ملأه على دونها لم يجز وطول القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشئ اه ثم قال  
بعد بقرب ما نصه وقال محنون في المجموعة ناقض أشهب أصله في هذا الا أنه يرى اذا طلب  
منه الدية في دم العمد فليس له أن يأتي بذلك فكيف يحط من الدية وقد كان للصبي أن يأخذ  
هم الوكيل بالغا اه وأشار ابن رشد الى مثل قول محنون فقال قول ابن القاسم أجرى على  
أصل أشهب وقول أشهب أجرى على أصل ابن القاسم وذلك ان ابن القاسم يرى أن الواجب  
في دم العمد انما هو القصاص فأخذ الولي الدية هنا على غير أصله فكيف لا يأخذ أقل منها  
وأشهب القائل بأن الواجب تخيير الجاني عليه بين القصاص والزامة الدية كاملة فيبقى أن  
لا يصلح هنا الاعلى كمال الدية قلت ولم ير ابن القاسم على أصله فان هذا الصلح هنا انما هو  
برضا الجاني فلا يكون عليه الامارضى به وانما ينسب اليه الخروج عن أصله لو قال ان ذلك  
يلزم الجاني ان لم يررض لكنه لم يقله اه منه بلفظه فلم يقل ابن رشدان ابن القاسم خالف  
أصله لما قاله مب بل لما بينه في كلامه المتقدم في كلام مق وقد بين ذلك في ضيق  
أيضا ونصه والتبادر للذهن على قول ابن القاسم الذي يرى أن الواجب في العمد انما هو  
القصاص أن يكون للولي المصلحة على أقل من الدية وعلى قول أشهب الذي يرى أن  
الواجب التخيير بين القتل وأخذ الدية أن لا يكون للولي المصلحة على أقل من الدية لقدرة  
الولي على تحصيل الدية وهكذا أشار إليه ابن رشدان كل واحد لم يجز على أصله اه منه بلفظه  
وبذلك كله تم ما في كلام مب حتى بنى على فهمه ان هذه تستثنى من قوله فالقود  
عنا والكمال لله تعالى \* (تنبيه) \* قول مب قلت ولم ير ابن القاسم على أصله الخ  
قال شيخنا ج فيه نظر تأمله اه قلت وجه النظر ظاهر يعلم مما تقدم من كلام ابن رشد  
ومن كلام ضيق وأيضا ابن القاسم وان كان لا يلزم الجاني أولا فقد ألزمه اياها آخر  
لقوله انه يجز بعد الصلح بأقل منها على اتمامها كما هو مصرح عنه في العتبية أنظر نصها في  
ق مع أنه لم يلزم ذلك حين الصلح ولا كان مطالبه قبله أولا على مذهبه فاعتراض ابن رشد

(ونهي) قلت ظاهره كالدونة الوجوب لتعبيره بالفعل وقول ز وظاهر المصنف التخيير يعني في قوله وللحاكم الخ فان جعلت لامه للاختصاص الخ واعتراض هوني قوله وظاهر المصنف التخيير فائلا لا معنى لقوله فان جعلت اللام للاختصاص الخ منبى على رجوع كلام ز المذكور لقول المصنف ونهى الخ وليس بمراد ز قطعاً تأمله والله أعلم (وأخر لبرد الخ) قول ز وهذا في غير المحارب الخ قلت قد يقال ان موته وان كان أحد حدوده مناف لاختيار الامام المبني على الاحتكام في المصلحة على انه حيث اختاره الامام لما فيه من المصلحة تعين ولم يبق القتل أحد حدوده فما أفضى الى قتله بمنع حينئذ فتأمل (والحامل الخ) قلت قول ز على طرف الخ لودحه لانه هو ما بعد المبالغة وقول المصنف لا بدعواها أي بخلاف ما يأتي في الرد من قوله واستبرئت بحضرة وقوله وحسب أي النفس التي وجب عليها القصاص وأخرت لاضر من الامور من كبر أو جعل قاله القيسي لكن مع وجود النفقة كما مر لمب عن ح (والمرضع الخ) قول ز وتخرجوا ز الخ بل تؤخر وجوبها الى وجود مرضع وقبولها أو انقضاء مدة الرضاع ففي مفهوم الغاية تفصيل تأمله (والمواالاتي الاطراف الخ) قلت قال عجب لو قال وافرقت القصاص في الاطراف ان خيف بجمعه لكان أظهر اه وقول ز بدى باحدهما بالقرعة الخ لعله فيما اذا لم يعلم السابق منهما والافلا ظاهر تقديم من وجب له الحق أولاً والله أعلم (لا بدخول الحرم) قلت قول مب عن عياض وقيل انها منسوخة الخ هذا قريب من القول الاول وما نقله مب عن (٣٣) حاشية العارفي كرفها في كتاب القرائض وأظهر منه قول الشيخ زروق

في شرح الوعائيسية ما نصه وان قام عليه أي على صاحب الحال حق شرعي فالقائم به نائب عن الله مالم يكن الحامل عليه هوى فان القائم عليه يتضرر لان جانب الحق عظيم من تعرض له تستكف نفسه بتلك الا أن يكون بحق في حق ولا أحد غير من الله اه وقال في شرح الحكم وكما معه كعبد السيد يضرب ولد سيده بأذنه يؤذيه ولا يحترقه فان دخله هوى عادت الكرة عليه وان

متجه وتسليم المصنف له وابن عرفة وغيرهما هو الصواب والله أعلم (ونهى عن العيب) قول ز وظاهر المصنف التخيير الخ فيه نظر بل ظاهر المصنف كظاهر المدونة لتعبيره بالفعل وقوله فان جعلت اللام للاختصاص الخ كلام صدر من غير تأمل فلا معنى لتأمله (والمرضع لوجود مرضع) قول ز وتخرجوا ز الخ صحيح بل تأخيرها لوجود المرضع واجب على كل حال فالصواب لو قال ومفهوم الغاية قيسه تفصيل وهو أنها لا تؤخر بعد وجودها ان قبلها والاخرت الى قبولها أو انقضاء مدة الرضاع تأمل (وسقط ان عفا رجلاً كالباقي) قول مب فيكون احترز بما اذا اجتمع ذكور واناث انظر ما معناه والذي في مق هو ما نصه يعني ان القصاص يسقط اذا عفا رجل من رجال هم المستحقون للام وهذا معنى قوله كالباقي أي اذا كان العافي رجلاً كان الباقي رجلاً ويريد بالرجل في العافي والباقي الجنس اعم من أن يكون كل منهما واحداً أو أكثر ومراعاة التشبيه في

كان انكاره بحق ومن هذا الوجه وقع ما وقع لكثير عن ينكر بحق على بعض المنتسبين لمن وقع في باطل اه الرجولية (وسقط ان عفا الخ) قلت قول ز في الدرجة واستحقاق الدم أي والموضوع الرجولية كما هو صريحه قبل ويهتدى بعد قيسه بل الظاهر انه أتم بياناً لما لم يلق وقول مب عن مق كالباقي في كونه ذكراً أي كأن جميع من بقي من له حق رجل وقوله فيكون احتراز الخ أي فلا يسقط حينئذ بعفو رجل من الرجال كما تقدم ويأتي أيضاً في قوله وفي رجال ونساء الخ ولا وجه لقوله هوني انظر ما معناه وقول مب انما يرث الجد الخ أي مع الاخوة كما هو موضوع ز فلا يرثه يرث السادس مع الابن أو ابنة (والبنت أولى الخ) قلت قول ز ولا شيء للاخت أي حيث عفت البنت بمجاناة وهذا حديث لم يكن معها الابنت واحدة وعفت أو بنات وعفون كلهن في فور واحد اه والظاهر انه ان عفت واحدة سقطت ينظر الخ كما يأتي له قريباً ويجزم نو والله أعلم (وان عفت بنت الخ) قلت هذا في الحقيقة مفهوماً الامر من معافي قوله كان حرناً وثبت الخ أي فان لم يحرن وثبت بينة أو اقرار لم يكن لبطل القتل بل ان اتفقن على القتل أو على العفو فواضح والانتظار الخ كما فلا شوهم مخالفة بين ما هنا ومفهوم ما سبق خلافاً ز وقول ز لا يكون للنساء كلام الخ بل مفهوم وثبت بقسامته أنه ان ثبت بغيرها وقد حرن الميراث كان لهن الاستقلال فلا بد لفظه كلام باستقلال لكن هذا المفهوم لا يلقى له مجاها فتأمل وقول ز أو مع أخوات قال نو أي اذا عفت بنت من بنات كبنات مع أخوات فنظر الخ كما لاجل اختلاف البنات فان اتفقن فلا عبرة باختلاف الاخوات اه بخ وقول ز العدل أو جماعة المسلمين الخ هذا الحكم عام في كل محل توقف الحكم فيه على نظر الخ كما فلا بد أن يكون عدلاً والجماعة المسلمين قاله القيسي

(وفي رجال ونساء الخ) قلت قول ز وهذا اذا ثبت الدم بقسامة شامل لما اذا حزن الميراث كبت وأخت وعاصب ولما اذا لم يحزنه كبتات وعاصب الا انه لا مفهوم للقسامة في هذه وقول ز وهذه مكررة الخ اي في الجملة وعبرة خش سابقا فقيم انواع تكراروه وظاهره يسقط بحث متب ويبحث هوني مع ز ومب فتأمل والله أعلم (ومهما أسقط الخ) قلت قول ز سقطت لوقد الخ فيه نظر لان هذا علم مما قبله (كاره ولو سقطا) قول ز حتى تعفو البنات والاخوات الخ لوقال حتى يعفو بعض البنات وأحد الاخوين قلت والظاهر انه انما يتوقف على عفو بعض البنات فقط لانه قد ملك حصه وهي من فريق الذكور فتأمل له والله أعلم (كبيع الدين) قلت زيادة ز بالدين سبع فيها ابن الحاجب ونصه ولو صالح في الخطا اعتبر بيع الدين بالدين لانه مال اه ابن محجله السلام يعني ولو وقع الصلح عن دية الخطا عوثر فتعتبر السلامة من (٣٣) بيع الدين بالدين اه ضيق وانما يظهر بيع الدين بالدين اذا كان المصالح الجاني أي

الرجولية وتساوى مرتبة الاستحقاق على ان التنبيه على تساوى مرتبتهما لا يحتاج اليه مع ما تقدم من قوله والاستيذان للغاصب كالو لا موجب أن يريد كما لو عفا الباقي بعد عفو الاول فان له نصيبه من الدية اذا عفا عليه ولا يقال المعتبر عفو الاول وكلا الوجهين منصوصان اه منه بانه وقول مب انما يوثق الجداً تنص من الثلث الخ يعني في موضوع كلام ز وانما ورث مع جنس الاخوة لا مطلقا لانه منقوض بانه مع ابن أو ابن ابن والله أعلم (وفي رجال ونساء الخ) قول ز وهو مذهب المدونة وهذا اذا ثبت بقسامة الخ جزم بأن هذه مكررة مع قوله وللنساء ورث الخ جواباً عن هذا مذهب المدونة ثم جعل يقول وهذا اذا ثبت الدم بقسامة وهو مبني على ما تقدم له من أن ذلك تقييد لوقد تقدم انه غير صحيح بل هو قوله مقابل لمذهب المدونة ففي سكوت ز ومب عنه نظر وقول مب خلافا لما في ز من قصره كلام المصنف على الثاني فيه نظر ظاهر ولو قال على الاول بدل قوله على الثاني لسلم من ذلك لان ز صرح بأن هذه مكررة مع قوله وللنساء ان ورث الخ وقد شرح تلكه هناك بقوله كم مع ثبات الخ فكيف يصح ما قاله من أن ز قصر كلام المصنف على الثاني وكأنه غره قول ز وهذا اذا ثبت الدم بقسامة ولم يتنبه لما قلناه من أن ز بنى ذلك على مذهبه في المسئلة الاولى فتأمل (ولو سقطا من نفسه) قول ز ولا يسقط القصاص حتى تعفو البنات والاخوات الخ صوابه حتى يعفو بعض البنات وأحد الاخوين كما قاله هو نفسه قبل ويفهم منه عفو الجميع بالآخرى (كعكسه) قول ز كصالحهم عنه فيمضي فيما ينوبهم الخ يعني صلحهم عنه وعن أنفسهم بدليل قوله فيمضي فيما ينوبهم وإذا كان هذا امره فيجب الجزم بما قاله ولا يحتاج الى قوله فيما يظهر كما جزم بذلك فيما قبله وعزاه لظاهر المدونة فلا فرق بينهما في المعنى والله أعلم (فان عفا فوصية) قول ز وان كان له مال غيره الخ المناسب أن يقدم هذا على قوله فان خرجت منه الخ تأمل (ورجع الجاني فيما أخذ منه) قول ز فليس له شيء مما وقع به الصلح الخ تمسكه في هذا بظاهر كلام

(هـ) رهوني (ثامن) لما اشتغل عليه من الخفاء فتأمل فانه حسن وقول ز فيه نظر الخ هو بحث بارد فتأمل (وتدخل الوصايا فيه) قلت هو كقول ابن الحاجب ويدخل ثلثها فيمن أوصى بعد سببها أو بثلثه قبله أو بشي اذا عاش بعدها لم يكن التغيير ولم يغير اه وكان ز يحوم عليه بجمله بعد ما ضيأ أي والموضوع اعناه الوصية قبل السبب وأما بعده فلا توهم فيه حتى يحتاج للتخصيص عليه وذلك كما ظاهر خلافا لمب فتأمل والله أعلم (بخلاف العمد الخ) قلت قال ابن الحاجب بخلاف العمد فانه لا مدخل للوصية فيه وان كان يورث كاله ويغرم الدين منه اه ابن رشد لان السنة أحكمت ذلك في الدية وان كانت ليست بمال للمقتول الموروث قاله ابن دحون وهو صحيح اه نقله ح وبه يرد اعتراض مب على ز ويشهد أيضا ز ما فيه وفي خش عن ابن رشد وأصله في ح وزاد لانهم مال لم يكن له وانما قال ما لم أعلم من حاله وبه لم تكن من ماله اه وكذا ما في ح عن معاصي عيسى من أنه لو أوصى

أن تقبل الدية لم تدخل الوصايا فيها على المشهور لا احتمال أن لا يرضى القاتل اهـ بخـ فكان الأولى لمب أن يسلم كلام ز ويحجب  
عن الاقتضاء المذكور بما ذكرتموه والله أعلم (وان عفا عن جرحه الخ) قلت قال أبو الحسن ان عفا عن الجرح لا غير  
فلا اشكال أو عنه وعما تراهي اليه من نفس (٣٤) أو غيره فلا اشكال وان قال عفو فقط فهو محمول على ما وجب له في الحال

وهو الجرح اهـ نقـ له ح وقول  
ز وظاهر قوله هناك الخ فيه نظر  
ولو سلم فالتمسك به قصور لنص  
المدونة في كتاب الصلح على أن الأولياء  
إذا لم يقسموا كان لهم ما وقع به الصلح  
(وتلوم له الخ) قول ز فان اقتصر  
الحاكم بعد التسليم الخ الملائم  
لهذا انه اذا قبله الولي من غير تلوم أن  
يكون في ماله بالأحرى وبه تعلم ان  
صوابه أن يقول في نظيره بعد فهل  
تكون الدية في ماله أو يقتصر منه  
والله أعلم (وقتل بما قتل الخ) قال  
أبو النضر عياض في باب من قتل  
نفسه بشئ عذب به في النار من  
أكاله وفي حديث الباب دليل بالمالك  
ومن وافقه على أنه يقتل بما قتل به  
محمددا أو غيره خلافا لابي حنيفة  
اقتداء بفعل الله تعالى لقاتل نفسه  
في الآخرة وبحكم النبي صلى الله  
عليه وسلم في اليهودي الذي رضى  
رأس الجارية بين حجرين فأمر برض  
رأسه بين حجرين وبحكمه في العربيين  
لان العقوبات والحدود ان وضعت  
للزجر ومقابلة الفعل بالفعل  
والغلظ على أهل العدا والشر اهـ  
قال الابي عقبه قلت لا يحتج به في  
المسئلة لانه قياس على فعل الله تعالى  
ولا يصح لان أفعال الله سبحانه غير  
معلمة وانما القياس على أحكامه

المصنف فيه نظر وان سكت عنه تو ومب وقد كتب عليه شيخنا ج انه قصور لمخالفته  
لنص المدونة وهو كما قال طيب الله تراه فقيها في كتاب الصلح ما نصه ومن قطعت يده  
عمدا فصالح القاطع على مال أخذه ثم زافها فقات فلا وليا له أن يقسموا ويقتلوا ويردوا  
المال ويطلبوا الصلح وان أبو أن يقسموا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع اليد وكذلك  
لو كانت موضحة خطأ فلهم أن يقسموا ويحققوا الدية على العاقلة ويرجع الجاني  
فياخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع اليد لا وليا حين نكحوا عن  
القسمه قد عادت نفسها فاقبلوني وردوا المال فليس ذلك له ولو لم يكن صالح فقال ذلك  
و شاء الأولياء قطع اليد ولا يقسمون وذلك لهم وان شاءوا قسموا وقتلوا اهـ منها بلفظها  
(وتلوم له في منته الغاية) قول ز وانظر اذا قبله الولي من غير تلوم فهل كذلك على  
عاقلة الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه قوله على عاقلة العجب كيف يتوهم هذا وهو  
قد جزم فيما اذا قدم الشهم وبعد التلوم أنهم في مال الولي اهـ من خطه وما قاله رضى الله  
عنه في غاية الوضوح ففي سكوت تو ومب عما قاله ز ما لا يخفى والله أعلم (وقتل بما  
قتل به) قول ز لعموم قوله تعالى وان عاقبتهم الخ بهذا استدلال الباجي وغيره و زاد  
الباجي الاستدلال بالحديث والقياس فانظره في المنتقى ان شئت \* (فائدة \* فتنبيه) \*  
قال أبو الفضل عياض في باب من قتل نفسه بشئ عذب به في النار من أكاله عند حديثه  
على قوله صلى الله عليه وسلم من قتل نفسه بمحدثه فحديده في يده يتوهم جاني بطنه في نار  
جهنم خالد المحلدا فيم أبدأ ومن شرب سما فقتل نفسه فهو يتحسساه في نار جهنم خالد المحلدا  
فيها أبدا ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالد المحلدا فيها أبدا اهـ  
مانصه وفيه دليل لمالك ومن قال بقوله على أن القصاص من القاتل بما قتل به محمددا كان  
أو غير محمد خلافا لابي حنيفة اقتداء بفعل الله تعالى لقاتل نفسه في الآخرة وبحكم النبي  
صلى الله عليه وسلم في اليهودي الذي رضى رأس الجارية بين حجرين فأمر برض رأسه بين  
حجرين وبحكمه في العربيين لان العقوبات والحدود وضعت للزجر ومقابلة الفعل  
بالفعل والتغلظ على أهل العدا والشر اهـ منه بلفظه ونقوله الابي في الكلام الا كمال  
بالمعنى وقال عقبه مانصه قلت لا يحتج به في المسئلة لانه قياس على فعل الله تعالى ولا يصح  
لان أفعال الله سبحانه غير معلمة وانما القياس على أحكامه اهـ منه بلفظه و راجع  
ما قدمناه عند قوله في التماس وحسب لثبوت عسره عن المعيار عن ابن عرفة وتأمله مع هذا  
هل هو موافق له أو يمتنع ما نوع مخالفة والله أعلم (وهل والسلم) قول ز لا يقتل به  
ولكن يجتهد الامام فيما يقتله صوابه ولكن يقتله بالسيف وقد سكت مب عما قاله ز

اهـ (وهل والسلم) قول ز لا يقتل به ولكن يجتهد الخ صوابه ولكن يقتله بالسيف كما صرح به أصبغ ونقله عنه مع  
أبو الحسن وأقره وتأويل ابن أبي زيد موافق له كما في ابن عرفة ونصه وسمع عبد الملك ابن القاسم من قتل رجلا بتغريق أو سم قتل بمثل  
ذلك ابن رشد ونص قوله في السلم وتأويلها الشيخ فقال يعني يوجب القود بغير السلم وهو بعيد كما قبل أصبغ قول مالك فيه اهـ  
وقوله هو نصها أي في الامهات ونصها رأيت من سقى سم رجلا فقتله أ يقتل به عند مالك قال نعم قلت كيف يقتل به قال على قنبر



مع أنه صرح بأن التأويل الاول لابي محمد بن أبي زيد وقد نقل ابن عرفة عن ابن رشد أن  
 تأويل ابن أبي زيد موافق لتأويل أصبغ في الواضحة قول مالك وأصبغ قد صرح بأنه  
 يقتل بالسيف كما نقله أبو الحسن عنه وأقره \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف أنه على  
 التأويل الاول لا يجوز قتله بالسم بحال ويتعين قتله بغيره وهو ظاهر كلام شروحه أيضا  
 وهو الذي فهمه ابن عرفة من كلام ابن رشد فيما نسب لابي محمد ونصه وسمع عبد الملك ابن  
 القاسم من قتل رجلا بتغريق أو سم قتل عثل ذلك ابن رشد هونص قولها في السم وتأويلها  
 الشيخ فقال يعني يوجب القود بغير السم وهو بعيد كتأويل أصبغ قول مالك فيه اه منه  
 بلفظه وفي ضريح مانصه فحملها في البيان على أنه يقاد به ويكون رأى الامام راجعا  
 الى قتله بالسم وكثرته وهو ظاهر لفظ الامام وظاهر الواضحة وتأويلها ابن أبي زيد على غير  
 ظاهرها فقال يعني يجب القود بغير السم وهذا المعنى المشار اليه نحوه لابي عمران اه منه  
 بلفظه ونقله جس وقوله وهو موافق لما لابن عرفة وظاهر المصنف هنا ولكنه خلاف  
 لما يقيد به كلام أبي الحسن ونصه قوله ومن سقى رجلا سمًا فقتله فانه يقتص منه بقدر ما يرى  
 الامام في الامهات قلت أرايت من سقى سمًا رجلا فقتله أيقبل به عند مالك قال نعم قلت  
 كيف يقتل به قال على قدر ما يرى الامام قال بعض الشيوخ أيقبل به أى بالرجل وحكى ذلك  
 عن أبي محمد في نوادره وقوله على قدر ما يرى الامام أى بالسيف ان رأى ذلك أو بالسم ان رأى  
 ذلك وقال بعضهم الضمير في قوله أيقبل به عائد على السم معناه أيقتل بالسم وقوله على  
 قدر ما يرى الامام يعنى بالنظر الى قتله بالسم وكثرته لان من الناس من يسرع موته باليسير  
 من السم فلا يكتر منه ومنهم من لا يموت الا بالكثير منه قالوا وهو ظاهر ما في سماع عبد  
 الملك بن الحسن من ابن القاسم قال فيه سألت عن الذى يغرق رجلا فيم لا ترى أن يقتل  
 بتلك القتل قال نعم قلت فالذى يقتل بالسم هو عندك مثله قال نعم قال ابن رشد قوله هو  
 عندك مثله يريد أنه يقاد منه بالسم كما يقاد منه في التغريق وهو نص قوله في المدونة انه يقاد  
 منه بالسم اذا قتله بالسم وقد تأول ابن أبي زيد هذه المسئلة وجعلها على غير ظاهرها فقال  
 يعنى يوجب القود بغير السم وهو من التأويل البعيد وكذلك حمل أصبغ قول مالك في  
 الواضحة على غير ظاهره لانه حكى عنه أنه قال يقتل من سقى السم غير أنه لا يقاد من ساقى  
 السم بالسم ولا من حرق رجلا بالنار يقتل بالنار لانهم من المثل ولكن يقتل بالسيف فقوله  
 أصبغ خلاف لقول ابن القاسم وروايته عن مالك في القود بالنار وبالسم صرح من الديات  
 الثانى الشيخ وقد تقدم للباجى أنه قال المشهور أنه يقاد بالنار ثم قال أبو عمران قوله في السم  
 انه يقتل بقدر ما يرى الامام يحتمل أن يسقى السم كما سقى ويحتمل أن يجعل ذلك الى الامام ان  
 رأى قتله بالسيف فعل ذلك لان القتل بالسم يختلف من الناس من يسرع موته ومنهم من  
 يبطى تعاليق اه منه بلفظه فحمله عن بعض الشيوخ صريح في أنه على التأويل  
 الاول له أن يقتل بالسم أو بالسيف وهو ظاهر ما نقله عن أبي عمران فيكون تأويلنا  
 مخالفًا لتأويل ابن رشد أنه يجب القود بغير السم على ما تقدم في نقل ابن عرفة وضح  
 وهو أيضا ظاهر نقل أبي الحسن عن ابن رشد قتل الله أعلم \* (تنبيه) \* انظر تسليم ابن

ما يرى الامام اه أو المراد كنهها  
 أو الظاهر عند الفقهاء نص فلا  
 يخالف قول ضيح انه ظاهرها ولا  
 قول أبي عمران في قول التهذيب انه  
 يقتل بقدر ما يرى الامام اه يحتمل  
 أن يسقى السم كما سقى ويحتمل أن  
 يجعل ذلك الى الامام ان رأى قتله  
 بالسيف فعل لان القتل بالسم  
 يختلف من الناس من يسرع موته  
 ومنهم من يبطى اه وبه يسقط  
 تنظير هونى في كلام ابن رشد مع  
 كلام ضيح وأبي عمران وما لابي  
 عمران تأويل ثالث مخالف لتأويل  
 ابن أبي زيد انه يجب قتله بغير السم  
 يجعل الضمير في أيقبل به للرجل  
 لا للسم والله أعلم

عرفة قول ابن رشد ان القتل بالسهم هو نص المدونة مع قول ضريح انه ظاهرها وانظر ايضا  
 تسليم أبي الحسن قول ابن رشد مع تسليمه قول أبي عمران بجعل الخ ولو كان كلامه انصا  
 ما قبل التأويل والله أعلم (تأويلان) قد علمت أن الاول منهما منصوص خارجها لا يصح  
 ونحوه لابن حبيب كما نقله ابن يونس ونصه قال ابن حبيب ولا يقام من ساقى السهم بالسهم  
 بخلاف العصا والخنق اه منه بلفظه وصرح ابن ناجي بأن الثاني كذلك ولكنه لم يعين  
 قائله وفي ابن عرفة ما نصه ابن العربي من قتل بشئ قتل به الا في المعصية كالخمر واللاواط  
 والنار والسهم وقيل يقتل بهما ١ قل مقتضى قوله ان المشهور عدم القتل به ما وقد  
 تقدم خلافه اه منه بلفظه وقول ز ويحتمد عطف على مقدر كما ذكرنا الذي ذكره  
 أولاً أن المعطوف محذوف ويحتمد واقع بعد لكن فهو مخالف لما ذكرنا لا يوافق له  
 (لم يقصد مثله) قول ز كما اقتصر عليه الشارح ومق الخ مانسبه لمق هو كذلك  
 فيه واستدل له بما في النوادر عن أصبغ وهو الصواب نقلاً عن أبي أمانه لا فلان الأئمة  
 لم يذكروا ذلك الا فيما قبل المبالغة في التلقين مانصه والرابع يتعقبه قتل الجروح أو غيره  
 فيجب حينئذ القود في النفس فيسقط حكم الجرح الا أن يكون قصداً للتشيل بالمقتول  
 فيجرح ثم يقتل اه منه بلفظه وقال ابن يونس عقب قول المدونة وان قطع يديه ثم  
 رجليه ثم ضرب عنقه فانه يقتل ولا تقطع يده ولا رجلاه اه مانصه محمد بن يونس يريد  
 الا أن يفعل به على وجه التعذيب والمثله به فيصنع به كذلك والا فالقتل يأتي على كل  
 قصاص اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً ثم قال ابن يونس مانصه قال مالك  
 وان قطع يدرجل وفقاً عين آخر وقتل آخر فالقتل يأتي على ذلك كله قال أشهب فلن عفا  
 عن دمه فللمجروح قصاص جرحه اه منه بلفظه ونحوه لابي الحسن وقال اللغمي  
 مانصه وان قطع هو يداً آخر خطأ جل على عاقلة ديت وان قطعها عمد لم يقتص منه قال  
 مالك والقتل يأتي على ذلك والقياس أن يقتص صاحب اليد من يده وتبقى النفس لاولياء  
 المقتول اه منه بلفظه فلم يذكر في هذا خلافاً ولا قيداً وما قاله انه القياس لم يقيده  
 بقصد المثلثة وذكر فيما اذا كان المفعول به واحداً لثلاثة أقوال واختار ما عند المصنف  
 ونقله ابن عرفة مختصراً وقوله ونصه اللغمي ان قطع يديه ورجليه ثم تركه فمات ولم يكن  
 أراد قتله قتل عند مالك ولم تقطع أطرافه وان أراد قتله ففعل ذلك ثم قتله بالقور قتل عند ابن  
 القاسم ولم يقطع وقال أشهب يقطع ثم يقتل وقاله مالك ان أراد بذلك المثلثة وهو أحسن اه  
 منه بلفظه وقال الباجي في المتنق مانصه مستله ولو أن القاتل قطع يدي رجل ورجليه ثم  
 قتله فقد قال عيسى في المدينة بقاد منه كذلك قال القاضي أبو محمد وهذا قول أبي حنيفة  
 والشافعي قال وأما مالك فيرى القتل يجي على جميع ذلك وكان يسكر أن تقطع يديه ثم  
 يقتل والذي قلت هو رأي حماد على الظالم قال أصبغ اذا كان القاتل لم يرد قطع يديه  
 للعبث أو لالام فانه يقتل فقط وان كان أراد ذلك فعل به مثله وقال ابن مزين تفسيره أن  
 القاتل أخذ المقتول فقطع يديه ثم رجليه على وجه التعذيب والتطويل عليه فهذا الذي  
 ينبغي أن يفعل به مثله فاما ان أصابه بذلك على وجه المقاتلة في النائرة فيمضيه يريده قتله

(تأويلان) الاول منهما منصوص خارج المدونة لا يصح وابن حبيب  
 وصرح ابن ناجي بأن الثاني كذلك وقال ابن عرفة ابن العربي من قتل  
 بشئ قتل به الا في المعصية كالخمر  
 واللاواط والنار والسهم وقيل يقتل  
 بهما ١ قلت مقتضاه ان المشهور  
 عدم القتل به ما وقد تقدم خلافه  
 اه وقول ز أو يحتمد عطف على  
 مقدر رأى وهو يقتل به كما قدمه وذكر  
 لكن فيه انما هو لبيان المعنى  
 لا الاعراب فلا يقدح في العطف  
 المذكور على انما انفسهم من أدوات  
 العطف وبه تعلم ما في كلام هوني  
 (كذي عضوين) ١ قلت قال ابن  
 عاشر الكافي نائب فاعل ضرب اه  
 (لم يقصد مثله) قول ز خاص  
 الخ هذا هو الصواب نقلاً عن الأئمة  
 الا في المبالغة ونص  
 التلقين الا أن يكون قصداً للتشيل  
 بالمقتول فيجرح ثم يقتل اه ومثله  
 لابن يونس واللغمي وابن عرفة  
 والباجي ومعنى لان قصداً للمثلة  
 فسر ابن مزين بقطع أعضاء المقتول  
 على وجه التعذيب والتطويل  
 عليه نقله الباجي وهذا انما يأتي  
 في المقتول نفسه فقط وبه تعلم ما في  
 كلام مب والله أعلم

( كالا صابع في اليد ) قول ز انظر ابن عرفة يقتضي انه تعرض لقصد المسئلة وليس كذلك ونصه قال ابن القاسم وان قطع أصابع يدرجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق قلت لابن رشد في سماع أصبع من قطع أصابع كف رجل ثم كفها قطعت أصابعه ثم كفها فآخرى في رجلين اهـ \* قلت وكأن ز فهم منه انه جل ما في سماع أصبع على قصد المسئلة اذ هو الا ترى على قول مالك وأصبع في اجتماع القطع والقتل وفيه قد تظهر الاحروية يبادى الرأى وان كان قصد المسئلة والتعذيب انما يتحقق مع اتحاد المعنوي به كما مر ويدل لكون ابن عرفة حمله على قصد المسئلة انه نقل باثره عن اللخمي انه لو قطع أصابعه ثم يده فان قطع يده بنية حدثت كفى قطع يده عنهم ما وان كان بنية قطع الجميع على وجه العذاب جرى على قولى ابن القاسم أى بالاندراج وأشهب أى بعدمه وان كان أشهب يقول بعدمه في اجتماع القطع والقتل ( ٣٧ ) وان لم يقصد المسئلة ويوافقه مالك فيما اذا قصد هاول ذلك

والله أعلم سلم ابن عرفة عزوه اللخمي لأشهب ويدل لذلك ان اللخمي لما ذكر قول ابن القاسم في قطع غيره مر يد اقله ثم قتله بالفور انه يقتل ولا يقطع قال وقال أشهب يقطع ثم يقتل وقاله مالك ان أراد بذلك المسئلة وهو أحسن اهـ وبه يسقط تصويب هونى أشهب بمالك قائلا لانه القائل بالتفصيل لأشهب اهـ \* ( تنبيه ) \* قال ابن عرفة ان كلام اللخمي ظاهره ان لا اكتفاء بالقتل عن القطع فمالهم ان لم يرد المسئلة لابن القاسم وأشهب ومالك وظاهره في اليد قصر الخلاف على ارادة المسئلة اهـ والمتبادر منه انه تحصيل لكلام اللخمي لا تورك عليه بان المسئلة متساويتان وان ما جرى في احدهما يجرى في الاخرى كما في هونى والالقال عقبه وليس كذلك وعليه فلا خلاف في الاندراج في اليد مع عدم قصد

فيصيب يديه بما يرى انه انما أراد بالضرب الاول والثاني القتل دون التعذيب والتطويل فليس في هذا الا القتل \* ( مسئلة ) \* ولو فارق رجل أعينا عدا و قطع أيديا وقتل فان القتل يأتي على ذلك كله قاله عيسى في المدينة وقال أبو حنيفة يقاد منه في ذلك كله والدليل على ما ن قوله أن القصاص بدل النفس فدخلت الأعضاء فيه تبعاً للنفس قال فان عفا ولي القتل على دية أو غيرها فاهل الجراح على حقهم من القود في جراحهم وهو عندى بمنزلة ما لو قتل رجلين فعناولى أحدهما لكان لولى الآخر القتل والله أعلم وأحكم اهـ منه بلفظه ومن تأمل هذه النقول وكان معه قلامة ظفر من الانصاف تبين له صحة ما قلناه وأمامه عني فلان قصد التعذيب والتطويل بالوجه المبين في كلام الأئمة انما يأتي في الجروح المقتول لافيهما اذا كان المقتول غير الجروح وبذلك تعلم ما في كلام مب و اعتماده على ظاهر كلام ضيح والله الموفق ( كالا صابع في اليد ) قول ز ان لم يقصد المسئلة والالم تدرج في الصورتين الخ يقتضي ان ابن عرفة تعرض لشرط قصد المسئلة وسوى بين الصورتين وليس كذلك ونص ابن عرفة وفيها ومن قطع يدرجل و فعا عين آخر وقتل آخر فالقتل يأتي على ذلك كله ورواه ابن القاسم وابن وهب في المجموعة اللخمي القياس أن يقتصر لذى اليد وتبقى النفس لاولياء القتل قال أشهب ان عفا عن دمه أقيدم من جراحه قال ابن القاسم وان قطع أصابع يدرجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق قلت لابن رشد في سماع أصبع من قطع أصابع كف رجل ثم كفها قطعت أصابعه ثم كفها فآخرى في رجلين اهـ محل الحاجة منه بلفظه فأتت تراهم لم يتعرض لقصد المسئلة ولا عدمها \* ( تنبيهان \* الاول ) \* قال ابن عرفة متصلا بما قدمنا عنه وهو من تمام كلام اللخمي مانصه ولو قطع أصابعه ثم يده فان قطع يده بنية حدثت كفى قطع يده عنهم ما وان كان بنية قطع الجميع على وجه العذاب جرى على قولى ابن القاسم وأشهب قلت ظاهر قوله

المسئلة ومع قصدها ليس فيه الا قول ابن القاسم وقول أشهب وهو حينئذ عين قول مالك لا تحصاره فيه وكلام المصنف الذى هو ككلام المدونة وغيرها لا يخالفه لانه ليس فيه حكاية خلاف وانما فيه ان الاصابع تدرج في اليد ان لم يقصد مسئلة أى وفاقا فان قصدها لم تدرج أى عند مالك وأشهب خلافا لابن القاسم وبذلك كله تعلم ما في كلام هونى فتأمل و قول مب فلا شك في عدم القصاص الخ انما يظهر بالنسبة لقوله أو صالح وأما ان اقتص منه أو لا ثم جنى على الكف عمدا فالظاهر القصاص للممثلة كما يأتي عند قوله والساعد والله أعلم ( ودية الخ ) \* قلت قال في المصباح و دما يديه دية اذا أعطاه المال الذى هو بدل النفس ثم قال ثم سعى ذلك المال دية تسمية بالمصدر اهـ وقول ز من الودى الخ قال في القاموس وأودى هلك والودى كفتى الهلاك اهـ ابن عرفة هو ما يجب بقتل ادى حر عن دمه أو يجبر حرمه مقدرا تشرعا لا بالاجتماع اهـ وهو غير منعكس لعدم شموله لدية المنافع الآن يقال انه أطلق الجرح على ما قابل النفس كما فعل المصنف والله أعلم

(خلفة) بوزن كلمة وقول ز من أي نوع من هذه الثلاثة الخ لوقال من هذين أي الحققة والجذعة أو أزيد الخ وهو شرح لقوله بلا حدس وفي المصباح الخلفة بكسر اللام هي (٣٨) الحامل من الابل اه وهذا أحسن من قول هو في الصواب حذف قوله

من أي نوع الخ فتأمله وقول ز فيقتص له منه فيه الخ بهذا جزم مق مستدلا عليه بكلام النوادر وهو الذي نقله الباجي عن المجموعة وعن ابن القاسم وأشهب في الموازية وبه يرد ما لب والله أعلم (والمعربي) قلت قال بعضهم لعل هذا فيما سلف وأما اليوم فهم أهل ورق اه (والمترد) قول ز ولاشهب أيضا الخ مثله لابن القاسم أيضا كما صرح به اللغوي ثم ذكر قول سحنون لاديه له في عمد ولا خطأ وقال متصلا به وقد كان ابن أبي سلة يقول يقتل ولا يستتاب وهو أحسن لأنه كان رولا نمته اه وقول ز هو الذي اقتصر عليه المصنف الخ فيه نظر لأنه لم يتعرض هنالك للدية أصلا ولا تلازم بين ثبوت الأدب ولزوم الدية أو عدم لزومها والله أعلم (وفي الجنين الخ) قول ز كضربها فالقته ثم قتلها خطأ الخ صوابه كضربها خطأ فالقته ثم ماتت كافي المسدونة أبو الحسن لأنه ضربة واحدة اه وبه يرد قول ز أو ضربات في فور قلت قد يقال انها في فور كالضربة الواحدة والله أعلم وقول ز لا على الحاكم الخ لعله لعدم الاتصاف منه ونص الابي سئل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله عن رجل أدخل على امرأة خادمة ظالم فاختلطت فاسقطت فأنقذ انه تلزمه الغرة اه والظاهر أن المراد أنه دخل بهم معه

أولان في الاكتفاء بالقتل عن القطع ثالثا ان لم يرد المثل له لابن القاسم وأشهب ومالك وظاهر قوله في اليد قصر الخلاف على ارادة المثل اه منه بلفظه قلت اعترضه هذا مبني على تسليم أن مسئلة الجرح والقتل ومسئلة القطع من المرفق والقطع دونه متساويتان من كل الوجوه وهو ظاهر صنيع المصنف تبعا لظاهر المسدونة وغيرها فيجري في كل واحدة منهما ما جري في الأخرى وفي كلام اللغوي قطر من وجه آخر أعفله ابن عرفة مع ظهوره وهو أن قوله جري على قول ابن القاسم وأشهب صوابه ومالك بدل أشهب لأن مالك هو القائل بالتفصيل لأشهب تأمل كلامه نفسه بين لك صحة ما قلته والله الموفق (الثاني) \* قول ابن عرفة في كلامه الذي قدمناه قبل التنبيه الاول فأجرى في رجلين فيه نظر مع تسليمه أن المسئلتين سواء حتى اعترض على اللغوي لأنه لا تلازم بين ذلك ولذلك اختلف قول عيسى في المسئلتين حسبا قدمناه عن الباجي ولان قصد المثل له والتعذيب انما يظهر مع اتحاد المفعول بهما حسبا مراعاة ليل فانه نقله عن ابن رشد في سماع أصبغ امامي على قول أشهب أو يقيد بقصد المسئلة كما قيد به ابن يونس وغيره المسدونة والله أعلم (وأربعين خلفة) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام كافي القاموس والمصباح فهو بوزن لينة ونبعة ونحوهما وقول ز من أي نوع من هذه الثلاثة الخ الصواب حذفه ويقتصر على قوله أي حوامل تأمل (بلا حديثين) قول م ب والذي يظهر من كلام غيره انه لا يقتص منه الا في القتل فيه نظربل ما قاله ز هو الصواب وبه جزم مق ونصه ومثله في الجرح لو وضع اصبعه في عينه فأخرجها فانه يقاد منه في هذه الحال ثم قال بعد كلام مانصه قال في النوادر ومن المجموعة والتعليق في الجراح كالنفس وان نقل عنه غير ذلك والثابت من قوله ما عليه اصحابه ان فيها التغليف ان كان كفعل المدحى فيما صغر منه أو عظم الالام الذي لاشك فيه فانه يقتص منه اه منه بلفظه وفي المنتقى مانصه وذلك ان قتل الأب ابنه يكون على ضربين أحدهما أن يفعل به فعلا يتبين أنه يقصد الى قتله مثل أن يضجعه في مذبحه أو يشق بطنه وهو الذي يسميه الفقهاء قتل الغيلة ثم ذكر الضرب الآخر وقال فاما قتل الغيلة فذهب مالك أنه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به بوجه وبه قال أبو حنيفة والشافعي ثم قال بعد كلام فرع واذ قلنا بقول مالك في قتل الغيلة فان جرحه على هذا الوجه ففي المجموعة أن الجراح تجري في ذلك مجرى القتل وذلك ان أخذ سكيناً فقطع به يده أو أذنه أو أضجه فادخل اصبعه في عينه فقتلها فان هذا يقاد به قال ابن القاسم وأشهب في الموازية اه منه بلفظه (تنبيه) \* قوله قاله ابن القاسم وأشهب كذا وجدته في النسخة التي بيدي من المنتقى لم أجده في الوقت غير ما يظهر لي أن الواو سقطت منه وأصله وقاله ابن القاسم الخ لان ما قبله من قول عن المجموعة فتأمله (والمترد) قول ز ولاشهب أيضا دية الدين الذي ارتد اليه نحو في ضيق وابن عرفة وهو يوههم أن ابن القاسم لم يختلف قوله في ذلك كما اختلف قول أشهب وهو خلاف ما صرح به اللغوي ونصه ولا

فالجيع مباشر ونما سكنت عن الاعوان لانه لا يقدر على الاتصاف منهم فالأوجب عليه غرم الجميع قصاص لاحتضه فقط لانهم كالحمار بين ونحوهم من قدر عليه منهم غرم الجميع على الراجح أما ان دخل الاعوان فقط فان كانوا يخافون منه

قصاص أيضا على قاتل المرتد واختلف في دينه فقال ابن القاسم عند محمد علي قاتله دية  
الدين الذي ارتد اليه ان ارتد الى النصرانية فدية نصراني وان ارتد الى المجوسية فدية  
مجوسي وقال في كتاب ابن سحنون عقله عقل المجوسي في المد والخطا في القتل والجرح  
رجع الى الاسلام أو قتل على رده وذكر عن أشهب وأصبغ وقال سحنون في كتاب  
العقبة لادية له في عمد ولا خطا وقد كان ابن أبي سلمة يقول يقتل ولا يستتاب وهو أحسن  
لانه كافر ولا ذمة له اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز وهذا الثالث هو الذي اقتصر  
عليه المصنف الخ قال شيخنا ج فيه نظر لان المصنف أول الباب انما ذكر أنه يؤدب  
لاقتيانه على الامام ولم يتعرض للدية بنى ولا اثبات ١٠ قلت وما قاله رضي الله عنه ظاهر  
وانما يتيم ما قاله ز لو كان القاتلون بالدية يقولون بسقوط الادب وليس كذلك والله أعلم  
(نقدا) قول ز وتحملها وان لم تبلغ الثلث فيما اذا كانت تسع لادية الخ سكت عنه  
نق و م ب و كتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر والظاهر أنه غير صحيح لان كل واحدة  
جناية مغايرة للاخرى اه ١١ قلت أما اذا كان ذلك بضربة واحدة فما قاله ز مسلم لقول  
المدونة في كتاب الحج الثالث مانصه ولو ضرب بطن امرأة خطأ فأقت جنيتم ميتا ثم ماتت  
بعده كان في الجنين عشرين سنة أمه وفي المرأة الدية كاملة تحمل ذلك كله العاقلة اه منها  
بلفظها كذا وجدته في نسخة منهم او كذا نقله عجم عنها باثبات لفظه كله ووجدته في  
نسخة باسقاطها وهي ساقطة أيضا في النسخة التي بيدي من ابن يونس ونصه واذا ضرب  
محررم بطن عتزم من الأطباء فأقت جنيتم ميتا وسلمت الأم فعليه في الجنين عشرين سنة أمه ولو  
ماتت العترة بعد ذلك كان عليه في الجنين عشرين سنة أمه وفي العترة الجزاء كاملا كقول مالك  
فحين ضرب بطن امرأة خطأ فأقت جنيتم ميتا ثم ماتت بعده كان في الجنين عشرين سنة أمه  
وفي المرأة الدية كاملة تحمل ذلك العاقلة اه منه بلفظه وعلى كل حال فهو يفيد  
ما قلناه لكن على اثبات لفظه كله يكون نصافي ذلك وعلى اسقاطها يكون ظاهرا وأما  
بضربات في فور فلم أر من ذكره ولم يذكره عجم بل مانقه عن أبي الحسن يفيد خلافه فانه  
قال عقب نقله كلام المدونة مانصه قال أبو الحسن في قولها ولو ضرب رجل الخ مانصه  
لانه بضربة واحدة وان كانت الغرة لا تحملها العاقلة لكن لما انضمت الى الدية كان لها  
حكمها وهذه ليست في كتاب الديات ولم تقع في الكتاب الا هنا اه وهو يفيد ما ذكرنا من  
أن الغرة تحملها العاقلة وان لم تبلغ الثلث كما بينا اه منه بلفظه (عبدأ وولي سنة الخ)  
قول ز كما في الابي على مسلم نص الابي وسئل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله عن رجل أدخل  
على امرأة خادمة ظالم فاختلطت فأسقطت فأفتي أنه تلزمه الغرة فعلى هذا فليس الضرب  
شرطا في وجوب الغرة اه منه بلفظه وبحث شيخنا ج في هذا بقوله مانصه فيه نظر  
لانه اذا كان الاعوان يخافون منه فعلى الجميع والافعلهم فقط اه من خطه رضي الله عنه  
وهو مبني على أن الرجل لم يدخل معهم والظاهر أن المراد بقوله أدخل الخ أنه دخل بهم  
معه فالجميع مباشرين وانما سكت عن الاعوان لانه لا يقدر على الاتصاف منهم غالبا كما  
هو مشاهد وأوجب عليه عرم الجميع لاحصائه معهم لانهم كالحاربين ونحوهم من أن من قدر

فعلى الجميع والافعلهم فقط والله  
أعلم ١٢ قلت وفي الرسالة وكل واحد  
من الصور ضامن لجميع ما سلبوه  
من الاموال اه وسيأتي قول  
المصنف وغرم كل عن الجميع مطلقا  
وفي حاشية ح على الرسالة عند  
قولها والنفر يقتلون رجلا فانهم  
يقتلون به مانصه فاذا قتل بعض  
أعوان الامام رجلا ظالما باذن الامام  
فاتفق المذهب على قتله ما معاقلة  
ابن ناجي في شرح المدونة اه وقول  
بغير اذن الحاكم اذا كان بغير اذنه  
فلا خصوصية للظالم



(والنصرية) قول ز أو الجوسية أي التي أسلم عليها زوجها قلت قول ز وكذا الحكم لو كان من مائة الزنى وكذا من زنا أسلم الخ كتب عليه مب بخطه انظر هل الحكم بإسلامه لا سلام من خلق من مائة في الزنى صحيح كما ذكره أئمة لا وبحث عنه ولا بداه (حجة لأنه يحكي الخ) قلت قال الطرطوشي الاعتبار في وجوب غرته حياته وفي كمال دينته حياته اه و قول ز لمخالفته للجنين الكبير لو أسقط لنظ الجنين (حكومة) قلت أي محكوم به أو اجتهاد وكلاهما صحيح وقد فسرهما خش هنا بالاول وعند قوله فلا تقدر بالثاني والظاهر أن قوله اذا برئ متعلق بحكومة ومن الدية متعلق بمثل الذي قدره ز أي بمائل ثلاث النسبة من الدية ولا حاجة لعله حالا وهذا امر امن قال انه متعلق بنسبة أي على تقدير مضاف أو مطلق نسبته وان كانت الاولى من قيمته سالما وهذه من دينته والخطب في ذلك كما سئل والله أعلم (ان لم تتصل) قلت هو راجع لما يفهم بالآخرى مما قبل الكاف هذا امر اد طفي بدليل عزوه وبه يسقط بحث مب معه (٤٠) فتأمل والله أعلم (والافلا) قول ز بان وصلنا الى ام الخ صوابه بان وصل

عليه منهم يغرم الجميع على الراجح كما سيأتي هناك والله أعلم (والنصرية) قول ز أو الجوسية قال شيخنا ج يريد التي أسلم عليها زوجها والله أعلم (ولومات عاجلا) قول ز لمخالفته للجنين الكبير الصواب اسقاط الجنين ويقول لمخالفته الكبير تأمل (والافلا) قول ز بان وصلنا الى أم الدماغ فيه نظر وصوابه بان وصل ما ينضم الى أم الدماغ وكذا قوله بعد وفي الامتين أن يقضي الى أم الدماغ صوابه أن يقضي ما ينضم تأمل (أو الشوى) قول ز ففي تفسير الشارح الشوى بجودة الرأس الخ حافس به الشارح به جزم اللغوي فانه قال أثناء تعديد ما فيه الدية مانصه وفي الشوى وهي جلدة الرأس اه ومثله في ق عن ابن الماجشون ونحوه في ضج عن اللغوي وزاد وقاله عبد الملك اه وقول ز عن الشيخ أحمد فأجاب بعض شيوخنا الخ قال شيخنا ج في هذا الجواب الاول نظر والصواب الثاني قلت والثاني غير مسلم أيضا التسليم قول ز فان ذهب بعضهم فاجب صوابه اذ لا يتأتى فلا تمع هذا الجواب وبه تعلم ما في قول مب والمراد بالشوى الجنس فيصدق بالواحدة لانه سلم قول ز فان ذهب بعضهم فاجب صوابه فالتعين حل المصنف على ما حمله عليه الشارح وق وأصله في ضج كما رأيت والله أعلم (ومارن الانف) القاموس المارن الانف أو طرفه أو مالان منه اه منه وعلى الاخير اقتصر في المصباح ونصه المارن مادون قصبه الانف وهو مالان منه والجمع وارن اه منه والاول غير مراد هنا قطعاً على المشهور ومذهب المدونة وعلى ما اقتصر عليه في المصباح اقتصر اللغوي ونصه الدية تجب عندما لا في الانف اذا قطع من المارن وهو مالان منه دون العظم اه منه بلفظه وفي ابن يونس مانصه قال محمد وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنف استوصل بالعظم بالدية كاملة

ما بينهما وكذا قوله بعد أن يقضي للدماغ صوابه أن يقضي ما ينضم الى أم الدماغ (أو السمع) قلت هو كما للسمع قوة ترتب في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات قال والبصر قوة مترتبة في العصبين المجوفين اللتين يتلاقيان فيصترقان الى العينين يدرك بهما الالوان والاشكال قال والذوق قوة منبثة الى آخر ما في ز ثم قال وأصول الطعوم تسعة الحرافة والمرارة والمالوحة والجوضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة اه وقول ز في اللمس هو قوة الخ تحو في المطول وفيه أيضا ان الشم قوة تنبث في زائدة مقدم الدماغ الشبهتين بحلمة الثدي وسياق لز عند قوله الا المنفعة بعلها تعريف السمع والشم بنحو ذلك ولب هذا ان التعريف بما ذكرنا هو لافلا سفة فانظره والله أعلم (أو الشوى) قلت قول مب وقضى فيصدق بالواحدة أي وهي مراد المصنف فلو قال أو السواة بالافراد لا جاد ومن فسر الشوى بجودة الرأس كاللغوي وابن الماجشون والشارح فقد تسامح حيث فسر الجمع بمعنى المفرد لانه المراد به يسقط الاشكال من أصله ويثبت ما في كلام هوني والله أعلم (أو عين الاعور) قلت قال الفيشي هومن ذهب جميع بصرا إحدى عينيه وأما لو ذهب بعض إحدى عينيه فليس باعور اه (كل زوج) قلت قال الفيشي و خيتي أي مما فيه جال ومنفعة وأما ما فيه جال دون منفعة كالحاجين والهديين فليس فيه الاحكومة اه وقول ز والفرق أن نور الخ بل الفرق أن المنفعة تكمل بأحدى العينين بخلاف إحدى اليدين ومارن الانف هو مالان منه كما في المصباح واللغوي وقال ابن يونس قال محمد قد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنف قطع مارنه وهو الارنبه بالدية كاملة وقاله علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز والشيخة السبعة التابعون رضي الله عنهم أجمعين اه ويلزم منه وجوبها فيما لان منه بالآخرى

ذلك ولب هذا ان التعريف بما ذكرنا هو لافلا سفة فانظره والله أعلم (أو الشوى) قلت قول مب وقضى فيصدق بالواحدة أي وهي مراد المصنف فلو قال أو السواة بالافراد لا جاد ومن فسر الشوى بجودة الرأس كاللغوي وابن الماجشون والشارح فقد تسامح حيث فسر الجمع بمعنى المفرد لانه المراد به يسقط الاشكال من أصله ويثبت ما في كلام هوني والله أعلم (أو عين الاعور) قلت قال الفيشي هومن ذهب جميع بصرا إحدى عينيه وأما لو ذهب بعض إحدى عينيه فليس باعور اه (كل زوج) قلت قال الفيشي و خيتي أي مما فيه جال ومنفعة وأما ما فيه جال دون منفعة كالحاجين والهديين فليس فيه الاحكومة اه وقول ز والفرق أن نور الخ بل الفرق أن المنفعة تكمل بأحدى العينين بخلاف إحدى اليدين ومارن الانف هو مالان منه كما في المصباح واللغوي وقال ابن يونس قال محمد قد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنف قطع مارنه وهو الارنبه بالدية كاملة وقاله علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز والشيخة السبعة التابعون رضي الله عنهم أجمعين اه ويلزم منه وجوبها فيما لان منه بالآخرى

(وفي ذكر العنين قولان) قول مب أو عاجز والشيخ الكبير الخ هذا كله هو الحالة السادسة كما أشار له مب وقوله وبه  
تصحيح ما في أعراض طفي الخ أي وإن كان قد استدلل على رد ما لتت بكلام اللغمي لكنه فهمه على غير وجهه فلم يخلاف  
عند اللغمي في الشيخ الكبير مخرج لا مخصوص والذي يجب اعتماده فيه وجوب الدية كاملة لأنه الذي اقتصر عليه غير واحد  
انظر الاصل والله أعلم (وفي شفرى الخ) قلت قول ز وفي أحدهما نصفه (٤١) فحوزه لمق قابلا هو مقتضى المصنف

(أو حلتهم - ما الخ) قلت كما قال في

المصباح الحلم الفراد الضخم وقيل  
لرأس الشدى وهي اللعنة الناتئة  
حلمة على التشبيه بقدرها اه وقول  
ز ويكسر أى كفى القاموس وقوله

والتذكير أشهره قال يذ كره في

القاموس والمصباح وقوله وجعه الخ

زاد في المصباح وربما جع على ثداء

كسهم وسهم وقول ز شرط

في الخطين أى كفى المدونة وغيرها

(واستوفى الخ) قلت قال اللغشي

ويحبس الجاني في العمد اه لكن

مع وجود الثقة كما مر لمب عن

ح (والانتظر) قلت هذا كما

في الفيدنى راجع للسفن فقط وأما

الصغيرة فبالإياس من عود العضو

تؤخذ الدية اه وقول ز فان

فتت فلا كلام الخ صحيح وقوله

والانتب انتظر سنة أى أو الأياس

فأيهما حصل أولا انتظر الآخر كما

بينه على الأثر وبه يسقط اعتراض

مب عليه فتأمل اه وقول مب

على حد قول البردة الخ أى فى كون

النفي غير مراد وان كان ما فى البردة

من باب الاطناب بالتكرير كفى قوله

تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من

بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا

وقضى فى أنف قطع ماله وهى الإوبة بالدية أيضا كاملة وقاله على بن أبى طالب رضى الله  
عنه وعمر بن عبد العزيز والمشخة السبعة التابعون رضى الله عنهم أجمعين اه منه بلفظه  
وقد نقل أبو الحسن كلامهم ماعا ولا خفاء وان وجوب الدية فيه على ما فى ابن يونس يستلزم  
وجوبه فيه على ما فى اللغمي بالآخرى بخلاف العكس والله أعلم (وفي ذكر العنين قولان)  
قول مب وبدن لم ما فى اعتراض طفي الخ لا يتم اعتراضه على طفي بمجرد كلام  
الذخيرة لاند استدلل على رد ما قاله ت ت بكلام اللغمي وكلام الذخيرة لا يكون حجة على  
اللغمي وخص طفي ت ت والشيخ الكبير ظاهر عطنه على ما قبله أنه من تمام التقسيم  
وانه من القسم المختلف فيه وليس كذلك إذا التقسيم تم قبل ذلك وهو خارج عنه فان اللغمي  
لما ذكر الاقسام الستة وختمها بقوله أو عاجز عنه قال ما منه قال ابن حبيب فى الذكر الذى  
لا يأتى به النساء الدية كاملة وكذلك الشيخ الكبير اه وكذلك نقله ابن عرفة عنه اه منه بلفظه  
لكن ما نه - مه طفي من كلام اللغمي غير - لم فالصواب ما فهمه منه صاحب الذخيرة  
وغيره وقد راجعت كلام اللغمي فى أصله وتعلمته غاية التأمل فظهر لى منه أن الصواب  
ما فهمه منه الناس لكن الخلاف عنده فيه مخرج لا مخصوص والله أعلم \* (تنبيه)  
الذى يجب اعتماده فى ذكر الشيخ الكبير وجوب الدية كاملة وإن قلنا انه فى كلام اللغمي  
من القسم المختلف فيه لان الخلاف عنده فيه مخرج لا مخصوص ولان غير واحد من الأئمة اقتصر  
عليه كالشيخ أبى محمد فى نوادره نقله مق وسلمه ونصه وفى النوادر قال ابن حبيب ان عطاء  
قال فى ذكر النوى لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك فى ذكر الشيخ الكبير الذى ضعف عن  
النساء وقاله مطرف وابن الماجشون عن مالك اه منه بلفظه وكان الوليد الباجى فى  
المنبى ونصه مسئلة وفى ذكر الذى لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك فى ذكر الشيخ الكبير  
الذى ضعف عن النساء واما ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك قال مالك  
فى الموازية ليس استرخا ذكر الكبير بمنزلة الجنابة عليه أو أمر ينزل به من السماء وفى  
الموازية والمجموعة قال أصحاب مالك عنه ان الأمر المجمع عليه أن ليس فى ذكر الخصى قال  
فى المجموعة وهو عيب قطعت حشفته الا الاجتهاد أو ما لو قطعت أتيهاه وبقي ذكره فنيه  
الدية اه منه بلفظه (كأنقود والانتظر) قول ز فان مات قبل الإياس ومضى سنة لم  
يقتص من الجاني الخ سكت عنه مب واعترضه تو بأنه خلاف ظاهر قول المصنف  
وورثان مات وخلاف ظاهر كلام ابن الماجب قلت بل هو خلاف صريح المدونة

(٦) رهونى (ثامن) ان ربك من بعدها يغفور رحيم وقوله أيعدكم انكم اذا متم الآية بخلاف كلام المصنف وقول ز فان

مات قبل الإياس الخ بخلاف ظاهر قول المصنف وورثان مات وخلاف صريح كلام المدونة الذى فى خش هنا قال أبو الحسن

لان ما يترب من اعادته الهية ما قد زال فوجب القصاص اه ونقل ذلك ابن عرفة عن المدونة رجماع عيسى ولم يحك غيره وليس من

القصاص بالشك خلافا لز تبعنا لعج لان موجب القصاص محقق والشك انما كان فى المانع أى عودها وهو غير مؤثر والله أعلم

\* (فرع) قال اللغمي لو مات الجاني وقف الأمر حتى يتطرق فان لم تعد أخذت الدية فى الخطأ ولا شئ فى العمد لان المقصص منه ذهب اه

(وفي عود السن أصغر بحسابها)  
 هذا في العمد والخطا معا كما يؤخذ  
 من اطلاق المصنف و ز ومن  
 صريح كلام المدونة الذي في خش  
 ولذلك وثب العقل في العمد خشية  
 أن تثبت الخطأ فان ثبت فيه  
 ما لا ينتفع به فالقصاص كافي ضيق  
 وفي كلام هوني نظروا لله أعلم  
 (وجرب العقل الخ) قلت قول  
 ز بجمله في خلوات الخ لو قال  
 يا ستغفاله في خلوات الخ لكان  
 صوابا اذ لو جعل فيه الحاقم كما  
 لا يخفى وقول ز جل في العمد على  
 الاول الخ مقتضى ابن عرفة أن  
 العلة تجري في الخطا أيضا وذلك أنه  
 لما نقل قول مالك وابن القاسم في  
 مدعى ذهاب الجميع أنه يصدق  
 بهين لان الظالم الخ قال يريد بالظالم  
 ما يصدق على العمد والمفرط اه  
 والله أعلم وقول مب فان قوم  
 باربعين الخ أي لان نصفها للذات  
 ونصفها للتمييز الباقي وهو ربع  
 من ثمانين وقول مب عن ابن  
 عرفة أصعبوه فهمه أي على  
 المبتهدين لا غير والله أعلم (والبصر  
 باغلاق الخ) قلت الظاهر أنه  
 لا فرق بين الاغلاق والشداغة  
 وعرفا لو قال المصنف والبصر كذلك  
 لكان أشمل (المقر) قلت قال في  
 المصباح مقرمقرا فهو مقر من باب  
 تعب صار مرأ قال الاصمعي المقر  
 الصبر وقال ابن قتيبة شبه الصبر  
 وأمقر مقار الغلة وابن عمر حاض  
 اه (وكذا الجني عليها) قول مب  
 لا قصاص اذا ذهب الحناية الخ بل

ونصفها فان لم تعد له ثم احتى مات الصبي اقتصر منه وليس فيه عقل وهي بمنزلة ما لم يثبت  
 اه منها بلفظها قال أبو الحسن عقبه ما نصه لان ما يترقب من اعادته اهيته اقد زال  
 فوجب القصاص اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي ونقل ذلك ابن عرفة عن المدونة وسماع  
 عيسى ولم يحد غيره ونصه وفيه ماع سماع عيسى طرح سن الصغير بوجوب وقف عقلها ان  
 ثبتت رد ولا قود في العمد وان لم تثبت أو مات قبل نياتهم اقله عقل في الخطا والقود في العمد  
 اه منه بلفظه ووجهه ظاهر غاية وليس من القصاص بالشك كما زعمه نو تبعا لعج  
 لان موجب القصاص محقق والشك انما كان في المانع وهو عودها والشك في المانع غير  
 مؤثر والله أعلم (فرع) قال اللغوي ما نصه ولومات الجاني وقف الامر حتى ينظر هل  
 يعود أم لا فان لم يعد أخذ في الخطا ولا شيء في العمد لان مقتضى منه ذهب بمنزلة  
 القصاص في النفس فيموت القاتل اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وابن ناجي وسلماء وهو  
 ظاهر والله أعلم (وفي عود السن أصغر بحسابه) لم يشرح ز هذا على ما ينبغي اذ لم يبين  
 هل حوفي الخطا أو في العمد وفيه ما لم يقيد في العمد بشئ ويعلم ذلك من كلام ابن الحاجب  
 و ضيق ابن الحاجب فان عادت أصغر في حسابها فيهما ضيق أي عادت سن الصغير  
 أصغر منها ما بين قلعت أخذ من الجاني بحساب ما نقص فيه مما في العمد والخطا  
 وهو مقيس في العمد بأن يعود ما ينتفع به وأما ان عاد ما لا ينتفع به فانه يقتصر أشار إلى  
 ذلك اللغوي وصرح به غيره اه منه بلفظه (وجرب العقل بالخلوات) قول مب  
 عن ابن عرفة قلعه اصعبوه فهمه الخ زاد ابن عرفة متصلا به ما نصه ونقرر توجيه  
 ما قاله انه لما كانت قيمة عقله ثمانين وجب أن يسقط منها عن الجاني ما بقي من عقله ولما  
 كانت قيمته بنقص عقله وهو من حيث اتصافه بالتمييز المفروض أربعين وهذه الاربعون  
 ليست قيمة التمييز فقط بل قيمته مع ذاته حية عربية عنه وليست من العقل فوجب اسقاطها  
 مما هو قيمة لها مع التمييز ليس في مناب التمييز فقط وقيمه كذلك عشرون فوجب اسقاطها من  
 قيمته مع تمييز التي هي أربعون الباقي عشرون وهو قيمة التمييز الباقي من عدمه عقله فيسقط  
 من قيمة عقله التي هي ثمانون الباقي ستون هي من الثمانين ثلاثة ارباعها فيلزم ثلاثة ارباع  
 الدية اه منه بلفظه ثم ذكر متصلا به ما نقله عنه مب من قوله والجاري الخ ونقل  
 غ في تكميله كلام ابن عرفة برمتهم وفهم منه انه أراد صعوبة فهمه على ابن عبد السلام  
 وابن حرون فانه قال عقبه ما نصه وليس في فهم كلام اللغوي كبير صعوبة ولقد طالعته  
 قبل الوقوف على كلام ابن عرفة فانه قد ح لي بأدنى تأمل أن الاربعين مفضوضة نصفها  
 للذات ونصفها للتمييز فاذا أسقطنا مناب التمييز من الثمانين بقي ستون وهي ثلاثة  
 ارباعها فلما نقلت ذلك لاهل المجلس على هذا الوجه وفيهم أذكاء لم يتوقف أحد منهم  
 في فهمه فبالك بالاثمة والله المستعان اه منه بلفظه قلت كانه رحمه الله فهمه أن  
 مراد ابن عرفة صعوبة فهمه على شيخه المذكورين والظاهر أنه انما أراد صعوبة فهمه  
 على المبتهدين بمعنى انه ما تركه في شرحه ما لصعوبة فهمه على من يطالع شرحه  
 من المبتهدين والله أعلم (وكذا الجني عليها الخ) قول مب بل الظاهر انه لا قصاص

ذهاب الكثير كافي في سقوط القصاص كما تقدم عند قوله ونؤخذ العين السليمة بالضعيفة الخ

وقول ز فالظاهر أن له بحساب ما بقى الخ به - ذا جزم أبو الحسن وجل عليه المدونة ونصه على قولها فان أخذها على ما لا الخ أى كان متمكنا من الاخذ وان لم يأخذ كما اذا أخذ ولم يكن متمكنا منه فهو كالم لا يأخذ اه وقول ز وهذه داخلة في منطوق المصنف الخ صحيح خلافا لهونى سواء رجعت الاشارة في كلام ز لما قبله عليه من قوله فان كان له مذراخ أول مرة الثالثة أمأ قوله فان كان له مذراخ فهو داخل في منطوق المصنف سواء أبقيناه على ظاهره أو أولناه إذ يصدق عليه انه لم يأخذ عقلا وانه لم يكتبه أخذه وأما الصورة الثالثة فداخلة في المنطوق ان أبقيناه على ظاهره وفي المنهومان أولناه وذلك كما ظاهره والله أعلم (وان لم يمنع النطق الخ) قول ز فان منع ما نطعه أو بعضه صوابه اسقاط أو قلت وفي بعض نسخ ز فان منع قطعه النطق أو بعضه الخ وهى واضحة (وفي كل سن خمس) قول ز لانه يقتضى أن على صاحب الذهب الخ أى مثلا وكذا النضة والابل وبه يسقط قول هونى ليس فساد هذا الضبط خاها بالذهب بل يشمل الفضة والابل أيضا (ورد في عود البصر الخ) قول ز بحكم حاكم أم لا أى على قول ابن النسيم في المدونة خلافا لأشبه فان عادى العمد قبل القصاص سقط كما يشعر به كلام ز وقول ز فيما يظهر قصور فقد صرح غير واحد بذلك انظر الاصل

إذا ذهبت الجناية الاولى جعل المنفعة الخ لا يتوقف سقوط القصاص على ذهاب حل المنفعة بل ذهاب الكثير كفى في سقوطه راجع ما قدمنا عند قوله وتؤخذ العين السليمة بالضحية الخ وقول ز فالظاهر أن له بحساب ما بقى الخ جزم به أبو الحسن وجل عليه قول المدونة فان أخذها عقلا الخ ان قال ما نصه أى كان متمكنا من الاخذ وان لم يأخذ كما اذا أخذ وان لم يكن متمكنا منه فهو كالم لا يأخذ اه منه بل نطقه وقول ز وهذه داخلة في منطوق المصنف اذا أبى كلام المصنف على ظاهره كما هو ظاهر صنيعة فليست بداخلة فيه ثم اذا تقرر على ما نأول عليه أبو الحسن كلام المدونة صح ما قاله (وان لم يمنع النطق ما قطعه) قول ز بان منع ما نطعه أو بعضه صوابه اسقاط أو تأمل (وفي كل سن خمس) قول ز ولا يصح ضمها لانه يقتضى ان على صاحب الذهب الخ ليس فساد هذا الضبط خاصا بالذهب بل يشمل الفضة والابل أيضا تأمل (ورد في عود البصر) قول ز أخذه بحكم حاكم أم لا صحيح على قول ابن القاسم في المدونة خلافا لأشبه (ومنفعة اللب) قول ز فان كانت الجناية عمدا واقتصر من الخافى الخ سكت عما اذا عاذ ذلك قبل القصاص فلم يصرح بحكمه ولكن في كلامه اشعار بأنه يسقط التصاص وهو كذلك قال اللغمي ما نصه ولو ضرب رجل الاذن أو العين فصم أو عوى ثم عاد اليه سمعه أو بصره لم يكن له أن يقتص في العمد ولا دية في الخطا وان كان فيه مادية سمحة بخلاف السن لانه لم يذهب سمعه ولا بصره في الحقيقة ولو ذهب ما عاد وانما يحكمه ذلك على أنه عرض للاذن سد لوما أشبه ذلك وفي العين ما حال بين نفوذ نور العين فاذا ذهب العرض سمع هذا وأبصر هذا بما كان خافيه من أول وكذلك العقل فاذا ذهب ثم عاد لم يكن فيه قصاص في العمد ولا دية في الخطا واختلف اذا أخذ عقل العين قبل أن يعود نورها ثم عاد فقال ابن القاسم في المدونة رد ما أخذ وقال أشبه في كتاب محمد لا يرد ذلك واعمل ذلك بقبضه امام عادل اه منه بل نطقه وقول ز فان عاد ما ذكر للجاني لم يقتص منه فيما يظهر انظر قوله فيما يظهر مع نصريح غير واحد بذلك وقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد واللفظ عن الموازية وقوله ولم يحكم خلافا في السن والاذن فانه لما ذكر عن ابن رشد الاقوال الثلاثة في عود الجاني ان الخطا قبل الحكم قال عنه متصلا به ما نصه ولا خلاف بينهم في القود فيه ما ولو عاد الهية ثم ما فان اقتصر بعد أن عاد الهية ثم ما فعادت أذن المنتص منه فذلك وان لم تعد فلا شئ له وان عادت سن المستفاد منه ولم تكن عادت سن الاول ولا أذنه غرم العقل قاله أشبه في الموازية ثم قال وذ كراى اللغمي عن محمد اذا عادت سن الجاني وأذنه ولم يعودا من المجنى عليه مثل ما ذكر ابن رشد اه محل الحاجة منه بل نطقه ونص كلام اللغمي قال محمد ولو رد ذلك المستفاد منه في الاذن والسن فثبت ولم تثبت للاول رأيت لصاحب السن والاذن عتلهما ولم أره أن يقتصر منه ثانيا لان حق الاول كان شيئين وجود الالم وذهاب ذلك الشئ وقد كان وجود الالم له بالقطع فان قطع ثانية كان قد وجد الالم مرتين فجعل له الدية دون معاودة القصاص والقياس أن يكون له أن يقطعه ثانية لان وجود الالم تسع والعمد وجود الشين والمثله بذهاب ذلك منه كالاول ولان من حق الاول أن

(تأويلان) الاول لعبد الحق والثاني لابن رشد كما في ضريح وهو الاربع انظر الاصل والله أعلم (لا الاسنان) قلت قول ز  
ومحل الاسنان متحد الخ فيه نظر والظاهر ما لا كيد له قول ابن عرفة وفي ضريحه بان اتحاد محلها الخ أى ولو كان الفك مكان محلا  
واحدا لم يحتج بقوله بان اتحاد محلها والله أعلم (بلا اعتراف) قول مب قيل في مال المقر وحده أى بقسامة أو بدونهما قولان لما لك  
ومحلها الخ لابن رشد انما أخر موت المقتول والافلا قسامة بانفاقهما او قول مب قاله الشارح الخ قلت وأصله لابن عبد السلام  
الا أنه قال وأكثر هذه الأقوال تستقر أمن ألفاظ المدونة اه ثم قال عند قول ابن الحاجب ومن أقرب بقتل خطأ فان كان كاشخ  
أو صديق ملاطف لم يصدق لانه يتم باغنا ورثته (٤٤) وان كان بعيدا أو كان عدلا فالدية على العاقلة بقسامة فان لم يبقه هو

بمنعه إعادة ذلك ليكون بين الناس تمثلا به كالاول وإذا كان له منعه وكان متعديا في إعادة  
ذلك كان له ازالة ما تعدي فيه اه محل الخسامة بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا (وفى  
الاذن ان ثبت تأويلان) قال مق لم أقف عليه ما ولفظ التهذيب صالح له ما اه  
قلت الاول لعبد الحق في النكت والثاني لابن رشد في البيان كما في ضريح ونصه وقوله  
بخلاف الاذن أى فلا علة له ان عادت له يمينها وهكذا فرق ابن القاسم في سماع يحيى  
قال في الرواية المذكورة وان كان في ثبوت الاذن ضعف فله بحسب ما نقص من قوتها  
قبيل فما الشرح قال الاذن اذ اردت استمسكت وجرى فيها الدم والسن لا يجرى فيها الدم  
وقال أشهب لاني له اذا ثبتت سنه كغير الجراحات الاربع وزاد في البيان قالنا بالقضاء له  
بالعقل في الاذن والسن قال وهو مذهب المدونة وذهب صاحب النكت الى أن مذهب  
المدونة التفصيل كما في قول ابن القاسم في رواية يحيى لا كما قال في البيان اه محل الحاجة  
منه بلفظه وقد نقل أبو الحسن كلام ابن رشد الذي لخصه في ضريح بعد أن نقل عن  
ابن يونس ما يقيد أنه محل المدونة على ما حملها عليه صاحب النكت وجعل رواية يحيى  
تفسيرا وقد جزم ابن ناجي بحمل المدونة على ما في سماع يحيى وعزاه لابن يونس ونصه قوله  
ولورد السن في الخطا فثبتت كان له العقل المسئلة تخصيصه السن يقتضى أنه اذا أزيلت  
الاذن في الخطا فتردت وعادت له يمينه فانه لادية فيها وهو كذلك قاله في سماع يحيى حكا  
ابن يونس وأراد بعض الشيوخ أن يخرج فيها خلافا اه منه بلفظه وهذا مع جزم ابن  
الحاجب به يفسد أن الثاني في كلام المصنف أربع ويرجحه أيضا أنه ظاهر المدونة مع  
تصريح ابن القاسم به في سماع يحيى فلا وجه للعدول عن ظاهره مع تصريحه في غيرهما  
بواقفه فلما اقتصر عليه المصنف لاجاد والله أعلم (بلا اعتراف) قول مب وفى ضريح عن  
الجلاب أن مذهب المدونة أنهم على العاقلة فيه نظر اذ ليس في الجلاب عز وذلك للمدونة  
ولا في ضريح ذلك عنه وانما أمراده والله أعلم أن الرواية الاولى في الجلاب أى على ترتيبه في  
ضريح هى مذهب المدونة ونص الجلاب وان أقر أنه قتله خطأ ففيه أربع روايات احدها

فلا نرى لهم اه مانصه غالب ظنى  
أن الرواية في المدونة اختلفت في  
ذكر العدة الله وعدمها بل أحققه  
وانما الغالب على الظن في العطف  
هل هو بالواو أو بأو من قوله أو كان  
عدلا وكل ذلك طلب لاستثناء التهمة  
لالتحقيق بشرط الشهادة وذكر الخ  
والملائم لغلبة التهمة فيه ما في  
اتهم عليه من القرابة والاصحاب  
والجيران الحق به ما في الحكم  
والله أعلم اه وفى ضريح عن ديات  
المدونة ان الدية على العاقلة اذا  
كانت ثمة ما دونها ولم يحق أن يرشق  
وعبر المصنف عن ذلك بالعدة  
وحكى ابن الجلاب في هذه أربع  
روايات الاولى وهى مذهب المدونة  
الذى ذكره المصنف الثانية أهل  
في ماله بقسامة الثالثة انما ساقطة  
الرابعة انما ساقطة الامانة في  
فضها عليه وعلى عاقلة فيلزمه  
اه وبه تعلم أن حق مب لوحذف  
قوله عن الجلاب اذ مراد ضريح  
ان الاولى في الجلاب هى مذهب

المدونة لانه في الجلاب عزاه الله والله أعلم وقول ز كما أصح سمعوا الخ فيه نظر لان اصلاحه كما يشهد  
غ فيما أتى انما هو في مسئلة قيام شاهد واحد على اقرار القاتل هل يوجب القسامة مطلقا أو لا مطلقا أو يوجبها في العمد فقط  
وعليه أصلها سمعوا وعلى اصلاحه اختصرها ابن يونس وأبو سعيد وهو الاظهر عند ابن رشد وبه يظهر لك ان محل مذهبها اذا ثبت  
اعترافه بشاهدين خلافا للشارح كما هو في شامله وقول مب فانظر ذلك الخ اشارة الى التورك على المصنف وحاصل كلامهم  
أن ما ذهب عليه المصنف هو أحد قولى مالك في كتاب الصلح من المدونة وما درج عليه ابن الحاجب هو قوله الآخر في كتاب الصلح  
أيضا وعليه اقتصر في دياتهم اه وقول ابن القاسم وأشهب وروايتهم ما وعليه حمل الاكثر المدونة وهو نص قول مالك في كتاب محمد  
والجموعة قال مق وهذا هو الذى كان ينبغي للمصنف أن ينسب به اه



(و بدى بالديوان) قلت قال القيسي و ختي أي بأهل ديوان اقليم واحد لاديوان أهل مملكة واحدة لان المملكة الواحدة قد يكون لها دواوين متعددة كمملكة بني عثمان فأهل مصر كلهم أهل ديوان واحد وهكذا وسيأتي ولادخول لبدوى مع حضري ولاشأى مع مصرى مطلقا قال ختي وظاهر المصنف ولو كانوا من قبائل شتى وهو كذلك في العتبية وذكر مق أن ظاهر المدونة أن أهل الديوان لا يحملون الدية الا اذا كانوا من قبيلة الجاني والمعدن الاول اه وبه يتضح لآ أن صواب ز أن يقول ان أهل الديوان عاقلة الخ وعبارة ابن الحاجب هي مانصه وهي العصبية وألحق بالعصبية أهل الديوان لعله التناصر ضيح هكذا قال مالك ان العاقلة هي العصبية ابن الجلاب قريوا أو بعدوا ابن عبد البر وكانت الدية في الجاهلية تحمّلها العاقلة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام وكانوا يعاقلون بالنصرة بخري العمل على ذلك (٤٥) حتى جعل عمر الديوان وقوله وألحق بالعصبية

يحمل في حل العقل من حيث الجملة ويحمل انهم يدخلون معهم في الحل والاول هو المراد لان ظاهر كلام مالك وأشهب وأصبغ أن الديوان مقدم على العصبية وسيصرح المصنف بذلك او قال ابن عبد السلام وقوله وألحق بالعصبية الخ يحتمل أن يريد بذلك أن أهل الديوان ممن يؤدى الدية من حيث الجملة لا أنهم يؤدونها مع العصبية ويحتمل أن يريد أنهم مع العصبية سواء لا يتقدم عليهم العصبية ثم قال وظاهر كلام مالك وأشهب وأصبغ من أهل المذهب أن الديوان مقدم على العصبية وهو باق على الاحتمال الاول اه ثم قال ابن الحاجب ويبدأ بأهل الديوان فان اضطر الى معونة أعانهم عصبته فان لم يكن من ديوان فعصبته اه ضيح أي يبدأ بأهل الديوان وان كانوا قبائل شتى وهكذا في الموازية والعتبية قال في البيان وهو خلاف

أنه لا شئ عليه ولا على عاقلة والآخرى أنه يقسم ولاية المقتول مع قول القاتل ويستحقون الدية على عاقلة والثالثة أن الدية كلها واجبة عليه في ماله والرابعة أن الدية تنقض عليه فما أصابه غرمه وما أصاب العاقلة سقط عنها اه منه بالنظر ونقله في ضيح بالمعنى ولم يرتب الروايات كترتيبه والله أعلم وقول ز كما صلح يحضون المدونة عليه سكنت عنه نو ومب مع أنه غير صحيح سري له ذلك من فهمه كلام غ على غير وجهه انظر ما أتى عند قوله أو اقرار القاتل في الخطا وقول مب فانظر ذلك مع كلام المصنف اشارة الى أنه كان ينبغي للمصنف أن يعتمد على ما اعتمد ابن الحاجب وهو صواب اذا حصل كلام الأئمة أن ما ذهب عليه المصنف هو أحد قول مالك في كتاب الصلح من المدونة وما درج عليه ابن الحاجب هو أحد قوليه في كتاب الصلح أيضا وعليه اقتصر في كتاب الديات من المدونة وهو قول ابن القاسم وأشهب وروايتهم ما وعليه حمل الاكثر المدونة وهو نص قول مالك في كتاب محمد والمجموعة قال مق وهذا هو الذي كان ينبغي للمصنف أن يعتني به اه منه بلفظه وقول ز وكلام المصنف لا يخالفه لان معنى قوله الخ هذا الجواب يبيّنه البحث عن المصنف وقول مب قيل الجنانية في مال المقتول وحده ظاهره بلاقسامته وهو أحد قول مالك في المسئلة وقيل عليه بقسامته وهو مالك أيضا وقد أطلق غير واحد الخلاف وقيد ابن رشد بما اذا تأخر موت المقتول أما اذا مات من حينه فلا قسامته باتفاقهما والله أعلم (وبدى بالديوان) قول ز ثم ان أهل الديوان عصبية صوابه عاقلة (والا فالذي ذودينه الخ) قول ز خلافا لما يقيد به كلام ق الخ سكنت عنه مب هنا ولكنه قدم عند قوله ان كان الجاني مسلما ما يرقه وان ما يقيد به كلام ق والذي يقيد به كلام غيره وبه قرره بب و طنى فانظر هناك ولا تغتر بسكونه عنه هنا فالصواب ما لبب و طنى وقول ز بضم الكاف الخ استدلل به بما افتقه له كلام

ظاهر المدونة ان العقل انما هو على القبائل وقد علمت ما في مب عن طنى وقال ابن عرفة الشيخ عن الموازية العاقلة عشيرة الرجل وقومه وفي الموطنات عقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر قيل ان يكون ديوان وانما كان الديوان في زمن عمر فليس لاحد ان يعقل عنه غير قومه ومواليه اه (ثم بهم الخ) قلت قول مب قاله ابن الحاجب قال في ضيح هكذا ذكر ابن شاس وهو راجع الى اللغة وحكي الجوهرى ما حكاه المصنف اه وقول مب وهذا الذي في القاموس هو ايضا الذي في تفسير الجلال الحلي والمصباح وزاد عقب قوله ثم فصيحة مانصه فالشعب هو النسب الاول كعدنان والقبيلة ما انقسم فيه أنساب الشعب والعمار ما انقسم فيه أنساب القبيلة والبطن ما انقسم فيه أنساب القبيلة وقريش الى قوله والعيان فصيحة انتهى وجهت في قوله شعب قبيلتنا عمارة بطنتها \* فخذوا له فصيلته

وقال ح هذا الترتيب هو المعروف ثم ذكر ما في ضيق عن الصحاح وقال عقبه فقدم الفصل قال في الذخيرة خالف غيره مع انه قال في باب النون ان النصيلة للرجل رهطه الاقربون اه (ثم بيت المال) قلت قال ابن عرفة عن الخمي ان كانت له عاقلة قليلة لم يكن فيها ما يحمل لثمتهم حمل عليهم ما يحملونه والباقي على بيت المال اه (ان كان الجاني مسلما الخ) قلت قول ز وهو شرط في بيت المال أي وفي جميع ما ذكر قبله بدليل قوله بعد وهذا الذي قررنا عليه كلامه هو ما فهمته الخ وقول ز ودل على الجاني الخ اذا كان الجاني يدخل مع العاقلة على أشهر الروايتين الذي مشى عليه المصنف يدخل مع بيت المال قطعا فتأمل اه (فائدة) في ق عن ابن سحنون ويضم عقل افرريقية بعضهم لبعض من اطرابلس الى طنبنة اه ومثله لابن عرفة قائلا كثيرا ما يصحف بعض جهلة المدرسين والكتبة طنبنة بطنجة قال وذكر لي ان طنبنة قرب بجاية اه مخ وقال غ في تكميله عقب كلام ابن عرفة وذكر البكري ان طنبنة مدينة كبيرة مما افتتح موسى ابن نصير بلغ سبعمائة من القبرون الى سجلماسة مدينة اكبر منها فوحى أن بينهما وبين القبرون سبعة أيام زاد التوريزي وهي خراب في عصر نال أن يسبها اوبها اثار ورسم بناء باقية الى اليوم فيما أخبرني به وأما طنجة ففي اقتباس الانوار هي مدينة قديمة على ساحل البحر الشامي تقارب المجاز في عدة افرريقية قال البكري تعرف بالبربرية بولبي على شاطئ بحر الزقاق وهي البيضاء القديمة المذكورة في التواريخ وهي اخر حدود افرريقية في الغرب وقيل ان عمل طنجة مسيرة شهر في مثله وهي دار المملكة بالغرب وان بعض ملوكها كان في عسكره ثلاثون ميلا وغلب عليها الرمل وانتقلت العمارة فوقها قال في تاريخ الطبري انتكها وقتل رجالها عقبه بن نافع اه وفي اقتباس الانوار توفي ادريس ابن ادريس بولبي على مسافة يوم من فاس وولبي هذا هو المسمى اليوم (٤٦) بقصر فرعون وقد ظهر لك انهم كانوا يطلقون هذا الاسم على هذا الموضع

والله تعالى أعلم اه  
قلت وقال في جندوة الاقتباس  
مانصه وسار ادريس ومولاه راشد  
حتى نزل المدينة طنجة وهي يومئذ  
قاعدة بلاد المغرب وأم مدنها به اذ لم  
يكن بالمغرب مدينة أعظم منها ولا  
أقدم فاقام بها أياما ثم رجع حتى  
نزل مدينة بولبي اه المراد منه وقال

الافقية فقطع انه المصحح به في كذب اللغة في المصباح مانصه والكورة الصقع وتطلق على  
المدينة والجمع كور مثل غرفة وغرف اه منه بلفظه \* (فائدة) في ق مانصه ابن  
سحنون ويضم عقل افرريقية بعضهم لبعض من اطرابلس الى طنبنة اه وهذا نقله ابن  
عرفة عن ابن يونس عن ابن سحنون وقال عقبه مانصه قلت كثيرا ما تصحف الطلبة وبعض  
جهلة المدرسين والكتبة لفظ طنبنة فيقولون طنجة بنون بعد الطاء وجيم والذي قيدها  
ووجدناها في النسخة العتيقة طنبنة بيا موحدة من أسفل بعد الطاء بنون بعد هاو ذكر لي أنها  
قرب بجاية اه منه بلفظه ولم يتعرض لضبطها ووجدت بطرحة بخط ثقة مانصه بضم طاء

في الرحلة الناصرية - حكى بعض المؤرخين عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم رضي الله عنه أنه قال كانت افرريقية من مهجلة  
اطرابلس الى طنجة ظلا واحدا وقرى متصلة عامرة فاخربت الكاهنة أي التي كانت قد ملكت افرريقية جميع ذلك لما رأته أن العرب  
انما يطلبون من افرريقية المدائن فقالت للبربر لا نرى لكم الا خراب افرريقية حتى يأس العرب منها ويقتل جمعهم فيها اه واهل ان  
افريقية أطلقها الفقهام والمحدثون والمؤرخون تارة على ما بين طنجة واطرابلس فيدخل فيها زرهون وفاس وغيرها وهذا هو الاصل  
بحسب الوضع وقد ورد مر فوا افرريقية مفرقة لاهلها غير مجمعة ماؤها فاس لا يشربها أحد من الناس الاختلاف كلمتهم رواه أهل  
السيرة في غير ما موضع ومنه تظهر بركة مولانا ادريس في تسخير القلوب القاسية له واجتماعها عليه وطاعته له فيما أراد قال ابن أبي  
زيد ارتدت البربر من المغرب اثني عشرة مرة ولم تستقر كلمة الاسلام فيهم الا بعد ولا ية موسى بن نصير فابعدته في مولانا ادريس  
اذ هو الذي أتى بعده ووجدهم مرتدين الا القليل وقد قال الولي الصالح موسى بن عبد الله الزياتي استفتح المغرب صحابي وتابعيان  
عقبه بن نافع وموسى بن نصير والامام ادريس لكن لم يستقر اسلام أهل المغرب الا من ادريس اه مخ وعقبه بن نافع الفهرى القرشي  
ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك عد بعضهم في الصحابة ولا معاوية على افرريقية ووجهه اليها في عشرة الاف من المسلمين  
فانتكها وقتل من بها من النصارى حتى أتى أكثرهم ثم قال اني أرى افرريقية اذا دخلها امام تحرم أهلها بالاسلام واذا خرج رجع  
كل من أجاب دين الله فهل لكم يا معشر المسلمين ان تتخذوا مدينة تكون لنا عزا لا بد في القبرون وقبره رضي الله عنه بالسيط الذي  
تحت جبل أوراس الذي قتل به وهو مشهور بزازو الصحاح انه غير صحابي كافي الاستيعاب وان ادريس من تابعي التابعين وتارة أطلقوا  
افريقية على أرض القبرون تغليباً لاهلها فاعده ملك افرريقية التي من طنجة الى اطرابلس كما غلب لفظ الشام على دمشق وان كانت

الشام بلاد واسعة وهذا اطلاق غالب الفقهاء المتأخرين كشرح المدونة وبين القبروان وثونس مائة ميل وتوفي مولانا ادريس  
الاكبر في نيف وسبعين ومائة وأما ولده ادريس فقد توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين وهو ابن ثلاث أوست وأثمان وثلاثين سنة بعد أن  
جمع من تلسان الى فاس ولم يزل بها الى أن توفي بها ودفن بمسجد الشرفاء كذا في الانيس وهو الصحيح نقلوا وكتبنا خلافا لقول البرنسي  
وتبعه ابن غازي توفي بمدينة ويلي من بلد زرهون ودفن الى جانب قبر أبيه برابطة وايلي وكان سبب وفاته انه أكل عنباً فشق بحجة  
فمات من حينه رحمة الله عليه اه انظر الادراك فيس وقال مق عند قوله ولاد دخول لبدوى مع حضري الخ مانصه وخدم مصر من  
اسوان الى الاسكندرية وقال سحنون بضم عقل أهل افرريقية بعضهم الى بعض من اطرابلس الى طنبه ثم قال مق وطنبه بطاء  
مهملة مضمومة وبعدها باء موحدة ساكنة بعدها نون بعدها هاء التانيث ثم ذكر ما تقدم عن شيخه ابن عرفة وقال عقبه يؤيد هذا  
الضبط ما ذكره الشيخ في نوادره عن ابن سحنون عن أبيه أن من قال كل امرأة تزوجها من افرريقية طالق فذلك يلزمه في كل من  
تزوج من أول عمل افرريقية الى آخر عمل طنبه اه وأما ادعاء التحفيف ففيه نظر وقد قال صاحب المسالك حداف افرريقية طولاً من  
برقة شرقاً الى مدينة طنجة الخضراء واسم طنجة مرطانية وعرضها من البحر (٤٧) الى الرمال التي هي أول بلاد السودان ثم قال

عند ذكر طنجة هي على شاطئ  
البحر المعروف بالزقاق وهي آخر  
حدود افرريقية بالمغرب وحين ذكر  
الطريق من القبروان الى قلعة أي  
طويل ذكر طنبه على نحو اثني  
عشر ميلاً من القبروان ومن طنبه  
الى مدينة مقرة بفتح الميم والراء هو  
يشبه ما ذكر الشيخ انه اقرب بجاية  
لان مقرة قريب منها أيضاً فاذا عرفت  
هذا لم يعد أن يكون طنجة صواباً  
لأنه لا يبعد أن يكون اقليم افرريقية  
من المدن فيكون سحنون ذكر  
مبدأ مدن افرريقية في الطول وهي  
اطرابلس لانها على برقة ومنتهى

مهملة وستكون الباء بعدها نون ونسبه لمق ولم أجد ذلك في النسخة التي بيدي من مق  
ولم يتعرض غ في تكميله لضبطها وانما قال عقب نقله كلام ابن عرفة مانصه وذكر  
البكري ان طنبه مدينة كبيرة مما افتتح موسى بن نصير بلغ سبعين الف نسمة وانه ليس من  
القبروان الى مملكة مدينة أكبر منها وحكي ان بينها وبين القبروان سبعة أيام زاد  
التوزري وهي خراب في عصرنا لا يس بها وبها آثار ورسم بنا بقية الى اليوم فيما  
أخبرت به وأما طنجة ففي اقتباس الانوار هي مدينة قديمة على ساحل البحر الثاني تقارب  
الجزائر عدوة افرريقية قال البكري تعرف بالبرية بوليلى على شاطئ بحر الزقاق وهي  
البيضاء القديمة المذكورة في التواريخ وهي آخر حدود افرريقية في الغرب وقيل ان  
عمل طنجة مسيرة شهر في مده وهي دار المملكة بالمغرب وان بعض ملوكها كان في عسكره  
ثلاثون ميلاً وغلب عليها الرمل واتقلت العمارة فوقها قال في تاريخ الطبري افتتحها  
وقتل رجالها عقبه بن نافع اه وفي اقتباس الانوار توفي ادريس ابن ادريس بوليلى على  
مسافة يوم من فاس ووليلى هذا المسمى اليوم بقصر فرعون وقد ظهر لك أنهم كانوا يطلقون  
هذا الاسم على هذا الموضع وعلى طنجة والله تعالى أعلم اه منه بلفظه (لان قدم غائب)

وهي طنجة من المشرق الى المغرب وأما طنبه فتكاد تكون وسطاً الاقليم افرريقية فكيف يحسن ان تجعل غاية مع نصوصهم الدالة  
على ان الاقليم الواحد يجمع كما في اعطاء الدينة كصر الذي هو من البحر الى اسوان فالاقرب دعوى الصواب فيما ادعى فيه التحفيف  
ودعوى التحفيف فيما ظن أنه الصواب والله أعلم ويمكن الجمع بينهما ماوجه بعيد وهو أن يجعل طنبه نهاية افرريقية عرضاً  
وطنبه نهايتها طولاً أو تكون طنبه في زمن سحنون نهاية افرريقية بحسب العمالة والمملكة وأما بحسب الاقليم فيكاد ذكر  
البكري فتأمل اه (لان قدم غائب) قول ز ولو قصد القرار صوابه ولو لم يقصد القرار (وللرائد سنة) قول ز هل يكون  
لذلك الزائد سنة الخ غير ظاهر لان الكماله لا تزيد على ثلاث فكيف يزيد غيرها (كعدم الخ) قلت قول ز ولا يشبه تعدد  
الجنات الخ أي لانه معنى ولا يشبه المعنى بالذات وقول ز أي لانه ما الخ فيه نظر اذا تشبه انما هو في التحميم في ثلاث لافي  
غيره ذا (وعلى القاتل الخ) قول ز ونوم امرأته على ولدها الخ قلت كذا في المدونة ونصها واذا نامت امرأة على ولدها  
فقتله فدية على عاقلته وتعاقب ربة اه وقال المشد الى عند قولها واذا وجد قيل في محله قوم أودارهم ولا يدري من قتله لم يؤخذ  
به أحد ويطلب دمه ولا يكون في بيت المال ولا غيره اه مانصه سئل ابن عبد السلام عن نام مع زوجته في فراش واحد فاصبح  
الولدين مامتا لا يدري أيهما رقد عليه فقال لم أر فيها نصاً وعندى انه قد رقت لشجنا أي ابن عرفة فقرأ بكم فيها قال رأى ابنه

عبد السلام ويؤخذ من قولها هنا اه نقله ح أي فتقيد المدونة بما اذا ثبت في يومها او يوم الاب عليه والله اعلم واحترز بالحر  
من العبد لان الله تعالى قال فتحرير رقبة والعبد لا يصح منه ذلك اذ لا ولا لحر قاله في ضح لکن يتأني منه الصوم من ولم أقف  
على اشتراط وصف الحرية في القاتل لغير المصنف ومتبوعه اه ثم قال في ضح وظاهر الآية وجوبها على قاتل العبد لانه  
مؤمن وهو ظاهر قول أشهب فليعتق اه ويجاب للمشهور بانه يخرج بقوله تعالى ودية الخ كما أشاره من انظره ابن الجلاب  
ومن لم يستطع الصوم انظر القدرة ولا يجوز له الاطعام اه (وان صبياً أو مجنوناً) قلت قال ابن الحاجب نه ما لابن شاس وتجب  
الكفارة في مال الصبي والمجنون اه ويحتاج لنص على وجوبه في مالهما كما أشاره ابن عرفة ومحصل بحث ابن عبد السلام  
الذي أقره المصنف في ضح والشارح و غ هنا أن أحدهما في الكفارة هنا من خطاب التكليف قطعاً فليكن شقها الآخر  
كذلك لا يكافهم طفي ان خطابي التكليف والوضع لا يجتمعان في شيء واحد فاعترضه (وقائل نفسه) قلت قال ابن عاشر عطف  
على مثله أي لانه نفسه ويصح خفضه عطفاً على القاتل اه ابن عرفة قوله تعالى فمن لم يجد فصيام الخ يخرج قاتل نفسه لامتناع  
تصور هذا الجزم من الكفارة فيه واذا بطل الجزم بطل الكل اه (وعمد) قلت قال في ضح المذهب استحبابه في العمدة والشافعي  
يوجبها فيه ويرى انها اذا وجبت في الخطأ فوجوبها في العمد أولى والخلاف كالخلاف في البين الغموس اه ابن عبد السلام  
واستحسان مالك الكفارة فيه مشعر بأن القاتل عنده في المشيئة وان كان له ما يدل على خلاف ذلك على ما نقله ابن رشد انه لا يصلي  
خلقه وان تاب اه ونقله في ضح بعد أن قال اختلف الصحابة ومن بعدهم في قبول توبة القاتل والله أعلم (وعليه مطلقاً الخ) أي  
ولو عبداً كما في ق عن المدونة خلافاً لقول أصبغ والمغيرة لا حبس على عبداً ولا أمة قلت لعل الصواب ولا امرأة ثم وجدت في ابن  
ناجي ولا امرأة وعزاه لأصبغ والمغيرة وقول (٣٨) هو أن المرأة لا تسجن حتى عند أصبغ غفلة عنه وعما في ضح وقال

قول ز فتضرب عليه ولو قصد الفرار صوابه ولو لم يقصد الفرار تأمل (وعليه مطلقاً جلد  
مائة وحبس سنة) هكذا في بعض النسخ والذي في ق ومق ومعج جلد مائة ثم حبس  
سنة وهي الصواب أيكون المصنف ذاهباً على قول ابن القاسم الذي اقتصر عليه غير واحد  
وقد ذكر الباجي القولين وعز القول بالتحجير لأشهب في الموازية ونقل كلامه في ضح

ابن عرفة الباجي عن ابن القاسم  
وأشهب من اعترف بالقتل فعفى  
عنه جلد وحبس قال أشهب  
كسائر الحدود التي لله تعالى لا تسقط  
بالتوبة ابن عرفة مقتضى قوله

كسائر الحدود وسقوط الحبس عن المرأة كالتغريب في الزنى اه وهو يقتضي أن الباجي لم ينقل عن أشهب بالمعنى  
التصريح بحبس المرأة وهو كذلك خلافاً له وفي وانما نقل عنه التصريح بحبس العبد ولا تلازم بينهما فافتأمله والله أعلم وقال  
ابن الحاجب ومن عفى عنه في العمد يضرب مائة ويحبس سنة وان كان امرأة أو رقيقاً على الأشهر وكذلك من أقسم عليهم فقتل  
أحدهم اه ابن عبد السلام خرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب الى آخر ما عند ماب ثم قال فجعل أهل المذهب هذا الحديث  
أصلاً في قاتل العمد اذا تعذر القصاص منه لموجب ما ان يفعل به ما ذكره المصنف اه ومثله في ضح وزاد ومقابل الأشهر لا صبغ  
قال لا يحبس العبد ولا المرأة ولكن يجلدان اه وعند ابن ناجي ومحى اسمه من بيت مال المسلمين الحديث وقوله من أقسم عليهم  
لو قال على أحدهم فقتل اطابق المشهور الا في قول المصنف والقود في العمد من واحد يعين لها الا ان يؤزل بان معناه توجهت  
القصاص بسببهم أو أقسم عليهم بالقوة لقدرة الاولياء على الحلف على كل واحد منهم على البدل ابن عبد السلام قال الباجي ولو كان  
العمد قبل القصاص وقبل أن يحقق الولي الدم كشف عن ذلك الحالك فما كان يحق عليه فيه الدم بالقصاص أو بالبيعة جلد مائة  
وسجن عاماً وما لا يوجب ذلك لا يكون فيه ضرب ولا سجن لانه حق لله تعالى فلا يسقطه الاولياء ولو وجبت للاولياء القصاص  
فقد كوا وخلف المدعى عليهم وبرأ قال محمد على المدعى عليه الجلد والسجن قال ولم يخالف فيه الا ابن عبد الحكم فانه قال اذ  
نكلوا فلا جلد ولا سجن وجهورهم على تعميم هذا الحكم في كل مقتول واختار ابن حبيب ورواه عن مالك انما ذلك في  
المسلم عبداً كان أو حراً أو ما غير المسلم فانما يجب فيه الادب المؤلم اه منه بلقطه ومثله في ضح وزاد ما نه واختلف في اللطخ  
فأوجب فيه أشهب ضرب مائة وسجن سنة وفي الواضحة عن مالك اذا وقعت التهمة على أحد ولم يتحقق ما تجب به القصاص  
ولا قتل فان ذلك لا يجب به جلد ولا سجن سنة ولا أن يطال سجنه السنين الكثيرة اه منه بلقطه وقال ح قال ابن رشد في نوازه  
اذا كان اللوث منهم ودغير عدول وتعرف جرحهم أو تورهم فيهم الجرحه فلا اختلاف في انه لا يجب على المشهود عليه بشهادتهم

ضرب مائة وسجن عام وانما يجب عليه بشهادتهم السجن الطويل رجاء أن يوحده عليه في سنة عادلة وأما أن كانوا مجهولين لا يعرفون بجرحة ولا عدالة فيجب عليه الضرب والسجن ان عني عنه قبل القسامة أو بعدها على القول بوجوب القسامة في ذلك ولا يجب عليه ضرب مائة وسجن عام على القول بسقوط القسامة مع ذلك وقد اختلف في ذلك قول مالك وأما إذا شهد شاهد عدل أي على معانة القتل فلا اختلاف في المذهب في وجوب القسامة بذلك ولا في وجوب ضربه مائة وسجنه عامان غنا عنه الأولياء قبل القسامة أو بعدها ولا يجوز أن يضرب المدعي عليه الدم بالثمة وانما يجب حبسهم إذا كان ممن يليق به التهمة الشهر ونحوه رجاء أن تقوم عليه بينة وان قويت عليه التهمة بما يشبه عليه مما لم يتحقق تحقيقا يوجب القسامة حبس الحبس الطويل قال ابن حبيب حتى تبين براءته بما يشبه عليه أو بآتي عليه السنون الكثيرة قال مالك ولقد كان الرجل يحبس في الدم باللطخ والشبهة حتى إن أهله ليتمنونه الموت من طول السجن فان لم يتم وكان مجهول الحال حبس اليوم واليومين والثلاثة وان لم يتم وكان معروفا بالصالح لم يحبس ولو بوما واحدا اهـ (تنبيه) قال من الضمير في قول المصنف وعليه عائد على قاتل العمد اذا عني عنه أو درى عنه القتل شبهة وهذا لم يذكره المصنف الا انه لا يخفى على من وصل في الفقه الى هذا الحل قال ولا يصح عوده على القاتل قبله لانه في الخطأ ليس على القاتل خطأ جلد ولا حبس كما قال في المدونة وغيره وليس في قتل الخطأ حبس ولا تعزير اهـ وفي الرسالة ومن عني عنه في القتل ضرب مائة وسجن عاما اهـ قال القلشاني والشيخ زروق قال القاتل كها في مضي بذلك عمل الصحابة رضي الله عنهم اهـ وقول زجر الى قوله أو امرأة زاد ابن عمر رشيد أو مولى عليه وذلك في المقتول عام (٤٩) أيضا (وحبس سنة) كذا في بعض النسخ

والذي في ق و م و عجم  
حبس سنة وهو الصواب ليكون  
المصنف ماشيا على قول ابن القاسم  
الذي اقتصر عليه غير واحد كالبي  
محمد في نوادره كما في م و ابن رشد  
كما في ح عن ابن عرفة وأبي الحسن  
في شرح المدونة قلت قال ابن  
عبد السلام قال أشهب ان شأبا  
بالجلد والسجن ذلك واسع وظاهر  
قول ابن القاسم في العتية انه يبدأ

بالمعنى وذكر ابن عرفة أيضا وزاد ابن رشد لم يحسن الاما في السماع انظر نصه في ح  
قلت وعلى قول ابن القاسم اقتصر الشيخ أبو محمد في نوادره على ما نقله عنه من وعليه  
اقتصر أبو الحسن في شرح المدونة (تنبيهان \* الاول) \* لا تحبس في السنة المدة التي  
حبس فيها الاختبار أمره حتى على قول أشهب في المستقي مانصه قال عبد الملك يقيد مادام  
اللطخ الذي سجن فيه فاذا الرمه جلد مائة وتوجه عليه الحكم أزيل عنه الحديد وسجن سنة  
فاقتضى ذلك أن السنة انما تكون بعد تحقيق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل  
ذلك لاستبراء أمره والنظر فيه فليس من هذا الحبس في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما  
يختص به من التقييد اهـ منه بلفظه قلت ما ذكره من أنه لا يعمل في الحديد في السنة  
ظاهرة أنه متفق عليه ولكن جزم في المقصد المحمود بخلافه ونصه ولا يقسم الأولياء الاعلى

(٧) رهوني (ثامن) بالجلد لانه قال يؤتف حبس سنة من يوم جلد ولا يحسب بما مضى قال ابن القاسم يكون  
أول عام الحبس من يوم جلد قال عبد الملك يقيد مادام اللطخ الذي سجن فيه فاذا الرمه جلد مائة وتوجه عليه الحكم عليه أزيل عنه  
الحديد وسجن سنة اهـ منه بلفظه ومثله في ضج وما ذكره عن عبد الملك نقله عنه في المستقي أيضا وقال عقبه مانصه فاقتضى  
ذلك أن السنة انما تكون بعد تحقيق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل ذلك لاستبراء أمره والنظر فيه فليس من هذا الحبس  
في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما يختص به من التقييد اهـ وما في الوثائق المجموعة والمقصد المجود والميتية من انه يسجن  
السنة بالحديد تعقبه ابن رشد كما نقله ابن عات في طرده وسلمه بل نقل عن الاستغناء ما يشهد له وفي ذلك قلت

ومن سجن في الدم وهو ينتظر \* به القصاص فيقيد لا ضرر بعكس من سقط عنه القتل \* لا بد أن يرأل عنه الكبل  
ويبدأ العام له يوم جلد \* هذا المرجح لديهم فاعقد

وقول ميب قال أبو عمران سألت الخ وكذا سئل أبو عمران عن ذلك كما في تكميل غ وأبي الحسن فقال الى السقوط محتجبان به  
حقيقة القياس لانه حق لله ليس لا دمي فيه شيء اهـ ولا تنافي بين كون أبي عمران سائلا مرة ومسئولا أخرى كما هو واضح ولذلك  
نقله مامعا غ في تكميله وسلمهما وقال ابن عرفة ومقتضى قول أشهب كسائر الحدود التي لله تعالى ان يرجع المقر عن اقراره  
سقط عنه الضرب والسجن وبه وقع الحكم بمونس في أواخر القرن السابع اهـ وبسقوط ذلك صرح ابن عات عن الاستغناء  
كما في تكميل غ وقد كنت قلت في ذلك



وكل راجع عن الاقرار \* يتعنه في حق سبب الاضرار كالشرب والزنى وكالا حسان \* سرقة وقتل غيلة غدياني  
ضرب وسجين ان عفا الولي \* فرجع المقرياذكي

\* (تنبية) تقدم في نقل ح عن ابن رشد ان الموجب للضرب والسجين هو ثبوت اللوث وجوب القسامة دون وقوعها وبدا في  
أبو الحسن قائلا قاله غير واحد وحكي عليه ابن رشد الاتفاق اه وقال ابن الخياط هو ثبوت القتل وبه اتفق ابن عرفة والبرزلي  
قائلا ودليل المدونة يشهد له يعني قولها كافي ق و مق من ثبت عليه انه قتل عدائينة أو اقرار أو بقسامة فعني عنه لو سقط  
قتله الخ فان مفهومه انه اذا لم يثبت القتل لا يجب ضرب ولا سجين والحق ما لابن رشد لانه المنصوص والمصرح به في مسائل منها  
مسئلة قول المصنف أو نكول المدعي على ذي اللوث وحلفه وقد تقدم في نقل ابن عبد السلام وضح انه لم يختلف فيها أصحاب  
مالك الا ابن عبد الحكم وهي مسئلة حتى عند ابن عرفة والبرزلي مع ضعف اللوث فيها ومعارضته بنكول المدعي وحلف المدعي  
عليه ونص ابن عرفة ولو نكل الاولياء عن القسامة خلف المدعي عليهم وبروا قال محمد فعلى المدعي عليه الضرب والسجين  
وقاله أصحاب مالك الا ابن عبد الحكم قال لا ضرب عليه ولا سجين ان حلف خسين يمينا اه أى لصعب اللوث حينئذ ومفهومه  
انه ان لم يحلف خسين يمينا لم يحلف ابن عبد الحكم ولذلك حكي ابن رشد الاتفاق فيه كما مر ومنها ما دللنا في محمد في نوادره فحين دعي  
على نفر فأخذ أحدهم فسجن وتغيب الباقيون فاصطلح الاولياء مع المسجون ولم يقسموا انه يضرب مائة ويسجن سنة وقد نقله  
ابن عرفة وضح فقها مسلما ومنها (٥٠) مسئلة قديم اللوث على جماعة فأقسم الاولياء على واحد ان على غيرهم لم

واحد وان وقعت التسمية على جماعة ولهم أن يختاروا من شاء منهم فان فعلوا قتلوه  
بوضرب السلطان الاخرين مائة قاتلة وسجنهم بالحديد سنة اه منه بلفظه ونحوه لا متبسط  
ففي اختصار ابن هرون مانصه ولو دعي رجل بجرحة عمد اعجل جماعة لم يكن الاولياء ان مات  
أن يقسموا الا على واحد ويستقيمون منه ويضرب الاخرين مائة مائة ويسجنون عاما  
مكبلين هذا هو المشهور من المذهب وبه العمل وقال المغيرة في المجموعة يقتلون كاهم في العمد  
اذا أقسم الاولياء عليهم هم وقال أشهب يقسمون عليهم أو على بعضهم ثم يختارون من  
أحبوا قتلوه اه منه بلفظه وأصله في الوثائق المجموعة ولكن تعقبه أبو الوليد بن رشد حسبا  
نقله ابن غات في طرده وسلمه بل نقل عن الاستغنا ما يشهد له ونصه أو يسجنون عاما اذا مات  
المقتول مطلقة من غير حديد ثم قال فان كان جرحا أو مريضا سجنوا بمحدد في الحديد

يقسموا عليه ضرب مائة وسجن  
عام كما صرح به المتبسط وابن غات  
وصاحب المقصد المحمود وابن  
الحاجب كما تقدم وقال ابن يونس  
فحين قربت اليه امرأته طعاما فأكله  
فتقيأ معاه فأنشدها أن به امرأته  
وخالفه لانه ثم مات ان ولاته  
يقسمون على احدها ما يقتل  
ولا يتنفع المرأة قولها خالتي اتني  
به وتضرب الاخرى مائة وتسجن

عاما اه ومنها مسئلة من قال ضربني فلان خطأ وفلان عدما أو قامت بينة ثم تأخر الموت قال ابن يونس  
فيها عن ابن القاسم فان شاء ولاته أقسموا على المتعد وقتلوه ولا شيء على الاخر وان شاءوا أقسموا على الخطي وكانت الديعة على عاقلة  
وبرئ الاخر ابن المواز ويضرب مائة ويسجن سنة قال الا أن يعلم أن ضربة أحدهم الا يموت من مثلها فلا يكون عليه شيء ابن  
يونس وهذا اتفاق اه ومنها مسئلة قول العبد قتلني فلان التي ذكرها اللغمي والباحي وغيرهما فقال ابن القاسم يحلف المدعي  
عليه يمينا واحدة أى لانه مال ويبرأ فان نكل غرم قيمته وضرب مائة وسجن عاما أى ردعا عن الدماء وقال أشهب يحلف الحر خسين  
يمينا ويبرأ فان نكل حلف سيده واستحق قيمته ويضرب المدعي عليه مائة ويسجن عاما وسوا حلف أو نكل وقال عبد الملك يحلف  
الحر يمينا واحدة ان كان يعرف بينهما عداوة بعد أن يسجن ويكشف عن أمره فان نكل ضرب أدبا وكذلك العبد وليس يضرب  
المائة ويسجن سنة الا من ملك قتله فعني عنه أو ملكت عليه القسامة فثبت عليه العين اه ابن عرفة ابن زرقون اختلف  
قول ابن الماجشون قال مرة هذا ومرة يضرب مائة ويسجن عاما في قتل المسلم ولو كان عبدا اه ونحوه في ضريح وهذا  
يدل على أنهم متفقون أن ثبوت اللوث بوجوب ضرب مائة وسجن عام انظر الاصل وفي مق عن النوادر بعد أن ذكر قول ابن  
عبد الحكم في مسئلة المصنف مانصه وخالفه أصحابه فقالوا كل من حقت عليه القسامة فنكل عنها أو عني عنه لم يمسس السجين وجادل  
مائة قاله مالك وابن القاسم وأشهب وعبد الملك وأصبغ اه وكذا اذا صار القاتل وارثا كما قاله الشيخ يوسف بن عمرو يشمله قول ابن  
عرفة والقاتل يرتفع عنه القصاص او يمتنع يضرب مائة ويحبس عاما اه وكذا قول المدونة فعني عنه أو سقط قتله الخ وبالله تعالى  
التوفيق (في محل اللوث) قلت هذا متعلق بقتل على حذف مضاف ومحل مصدر أى سببا اذا قتل الخ مع حلول أى حصول اللوث

وهي رواية أبي زيد عن ابن الماجشون قال لا بد للمسجون في الدم من الحديد حتى يرى  
ما كان من أمره فان سقط عنه الدم بعقو أو قسامه على غيره أطلقه الاثام من الحديد  
وضربه مائة وسجنه عام مستقبل من غير حديد من الاستغناء وعند قوله محددين أي  
مكيولين نظرة هذا خطأ لا يكبل بالحديد الا من اتهم بدم ويتنظر به القتل وأما هؤلاء فان  
الدم قد ارتفع عنهم فلا ينبغي أن يحبسوا في الحديد من التعقب اه منها بلفظها وهذا  
التعقب وارد على من تبعه كالسبي وصاحب المقصد المحمود وما قدمناه عن البابي شاهد  
لهذا التعقب والله أعلم \* (الثاني) في ابن عرفة مانصه البابي عن ابن القاسم وأشهب  
من اعترف بأنه قتل فعفى عنه جلد وحسن قال أشهب كسائر الحدود التي لله تعالى لا تسقط  
بالتوبة ولا صبيغ في الموازية لا حبس على عبد ولا أمة ويجلдан وقاله المغيرة قلت قول  
أشهب كسائر الحدود مقتضاه سقوط الحبس عن المرأة كالغريب في الزنى اه منه بلفظه  
وفيه نظر لانه يقتضي أن البابي لم ينقل عن أشهب ما هو نص في مخالفة ما قاله أصبغ  
والمغيرة وإنما يؤخذ من نقله عنه ما وافق قوله ما وليس كذلك ونص البابي في منتقاه  
والعبد اذا قتل حراً أو حرقة فلم يقتل فليجلد وليس يجب قتله أشهب في العتبية والموازية  
وقال أصبغ في الموازية ليس على عبد ولا أمة حبس سنة وعليه ما جلد مائة سواء أسلموا  
أو فروا وقاله المغيرة اه منه بلفظه فترك ابن عرفة هذا النص الصريح وأخذ من كلامه  
خلافه مع ذلك الاخذ ليس بمسلم اذا لصح قياس الحبس على التعريب لفقد العلة التي  
لأجلها سقط التعريب عن المرأة في السجن ولذلك تسجن المرأة هنا حتى عند أصبغ  
والمغيرة فتأمل به بانصاف وقول ميب قول زحراً وعبد الخ كذا في المدونة وغيرها  
نسبته للمدونة صحيحة وانظر نصها في قول فـ لا يعترض ما عزاها بما قدمناه من كلام  
البابي وعزوه ذلك لأشهب في العتبية والموازية المقتضى أنه ليس في المدونة وقول ميب  
في الفرع قال أبو عمران سألت أبا محمد عن أقرب قتل عمد الخ ما عزاها للوأنغي كذا هو  
في حاشيته وكذا نقله عنه غ في تكميله وأقر مع أنه ذكر قبيل ذلك يسير أن المسؤل  
والمائل الى السقوط هو أبو عمران ومثله لابي الحسن في شرح المدونة ونصه وسئل أبو  
عمران عن أقرب قتل عمد فعفى عنه ثم نزع عن اقراره هل يسقط عنه التعزير فترجح فيها  
ونحاه الى أنه يسقط عنه قال وذلك حقيقة القياس لانه حق لله ليس لا دعى فيه شيء اه  
منه بلفظه وقد جزم ابن عرفة بسقوط ذلك عنه فقال متصلاً بما قدمناه عنه أنفاً مانصه  
ومقتضاه ان رجوع المقر عن اقراره يسقط عنه الضرب والسجن وبه وقع الحكم بتونس  
في أواخر القرن السابع على ما أخبرني به بعض شيوخنا اه منه بلفظه ونقله غ في  
تكميله وقال عقبه مانصه وقد نقش له شيخه ابن عبد السلام فكتب وذلك أن ابن عبد  
السلام قال أجرى بعضهم هذه العقوبة مجزئة مجزئة بعضهم لم يجزها ذلك المجزئ ومن  
اجزاء هذا النوع من العقوبة مجزئة مجزئة الحدود ما قاله بعضهم اذا أقر القاتل عمد فعفى عنه  
فأراد القاضي سجنه وضربه فرجع عن اقراره فانه يسقط عنه الضرب والسجن كما تسقط  
الحدود المقر بها اذا رجع عنها المقر وأغفل ابن عرفة تردد أبي عمران فيها وميله الى السقوط

محتجاً بأنه حقيقة القياس لانه حق لله تعالى ليس لا دعى فيه شيء وأغفل أيضاً تصريح ابن  
عاب عن الاستغناء عن الابهرى بأن من اتهم بقتل نفس فأخذ فاعترف بلائحة فسيح ثم  
أخرج للقتل فقال انما اعترفت خوفاً من الضرب وأعوذ بالله أن أقتله لم يقبل قوله إلا أن  
يأتى بأمر معروف لان الاقرار قد لزمه كزوم الاقرار بالدين لان الدم حق لا دعى كالدين  
ولا يقبل رجوعه فيه ولو عفا عنه لم يكن عليه سجن سنة وجلد مائة ثم قال وفى  
كاش شيخ شيوخنا أى زيد الجاديرى عن شيخ الجماعة أبى مهدى بن علال أن أحد  
بنى مرين أقر بالقتل فى أيام السلطان أبى عنان فصالح السلطان الاولياء عنه فقال  
القاضى بى له أن نضربه مائة ونسجنه عاماً فقبل للمقرر أنكر فأنكر فتركه القاضى وكان  
شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القورى متهماً بذكر نازلة أبى عنان هذه وقال الواوئغى  
سوى فى ضرب المائة بين الحر والعبد ولم يشطرها للعبد لانها عقوبة وهما فى العقوبة سواء  
ثم ذكر عن أبى عمران أنه قال سألت أبا محمد عن أقر بقتل عدو فغنى عنه ثم رجع عن اقراره  
فهل يسقط الضرب والحبس عنه وكيف به - ذاق المقر بالزنى لو رجع بعد تمام الضرب  
هل يسقط عنه التغريب فترج فيها ورحا الى سقوطه لانه حق لله تعالى اه منه بلفظه  
وانظر عدم معارضته ما جزم به أولاً لما نقله عن الواوئغى ا خرامع أنه ليس بينهما الا ما قد  
رأيت وقد وافق فيما جزم به أولاً ما لابي الحسن وأغفل مب ذلك والجمع بينهما ممكن  
بأن يكون أبو عمران سئل فأجاب بما نقله عنه أبو الحسن وجزم به غ أولاً وسأل أبو عمران أبا  
محمد فأجابه بما نقله الواوئغى ويؤيد ذلك أن سؤال أبى عمران أبا محمد فيه زيادة ليست فى سؤال  
الغير أبا عمران فتأمله \* (تنبيهه) \* كلام ابن غازى صريح فى أن ما فى الطر عن الاستغناء  
من قوله ولو عفا عنه الخ هو من نقله عن الابهرى والذي فى الطر بعد نقله ما ذكره عن  
الابهرى زيادة لفظة محمد بعد قوله كالدين ولا يقبل رجوعه فيه فقال متصلاً به مانصه محمد  
ولو عفا عنه لم يكن عليه سجن سنة وجلد مائة من الاستغناء اه منها بلفظها وزيادة هذه  
اللفظة تمنع من الجزم بأنه عن الابهرى فتأمله والله أعلم \* (فائدة) \* قال ابن عرفة مانصه  
روى الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلاً قتل عبده متعمداً فجاءه  
النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ونفاه سنة ومحا اسمه من المسامين ولم يقربه وأمره أن  
يعتق رقبة عبد الحق فى اسناده اسمعيل بن عياش وهو ضعيف فى غير الشاميين وهذا  
الاسناد حجازى ورواه اسحق بن عبد الله بن أبى قرة عن ابراهيم عن عبد الله بن حنين عن  
أبيه عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الرقبة واسحق بن أبى قرة متروك ذكر  
حديثه الدارقطنى ولا يصح فى هذا شئ وتعقب ابن القطان قوله وهذا الاسناد حجازى بأنه  
شامى لانه فى اسناده الدارقطنى حدثنا اسمعيل بن عياش عن الاوزاعى عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده الحديث قال بعض الشيوخ المتأخرين على المالكي حفظ هذا الحديث  
بتصحيح ابن القطان اياه فانه حجة للمذهب اه منه بلفظه (أونكول المدعى لذى اللوث  
وحلقه) قول ز وأولى لونسكل الخ الاولوية ظاهرة جداً \* (تنبيهه) \* فى الدر المنثور  
مانصه وسئل رحمه الله عن رجل دعى على رجل ومات فترك أخواً ختافاً وتاخر

الضرب والحبس فان بعض الطلبة قال لا يضرب لان الدم لم يثبت بعد ورأيت أبا الوليد  
 حكي الاتفاق فيما اذا وجب اللوث بعدل وعفا الاولياء قبل القسامة أن يضرب مائة  
 ويحبس عاما الجواب بحكم دم العدي يظل يعفو ولا نه أو بعضهم قبل القسامة وقد وجبت  
 بلوث أن على المدعي عليه القتل ضرب مائة وسجن عام قاله غير واحد وحكي عليه ابن رشد  
 الاتفاق كما ذكرتم اه محل الحاجة من جوابه فكذب عليه ابن هلال مانصه قال ابن  
 الحاج فان قام له لوث يوجب القسامة فلم يقسم الولاة فهل يجب عليه ضرب مائة وسجن  
 سنة فكان يظهر لي أنه لا يجب ذلك عليه وذهب ابن رشد الى أنه اذا وجبت القسامة فلم  
 يقسم الولاة فإنه يضرب مائة وسجن سنة مثل ما اذا أقسموا ثم ترك القتل لعفو أو غيره وانما  
 يراعى وجوب القسامة دون وقوعها قلنا فالشيخ رحمه الله أفق بما ذهب اليه ابن رشد  
 وبعض الطلبة أفق بما ذهب اليه ابن الحاج البرزلي ودليل المدونة يشهد لابن الحاج قال  
 وكانت وقعت بالقيروان فاحتجبت به على سقوط عقوبة من صولح قبل القسامة قال  
 وأفتى شيخنا الامام فيها بخبره اه وقول ابن رشد هذا وقع له رحمه الله في نوازه اه محل  
 الحاجة منه بلفظه قلنا أشار البرزلي بقوله ودليل المدونة يشهد لابن الحاج الى قولها في  
 كتاب الديات ومن ثبت عليه أنه قتل رجلا عمدا بينة أو باقراره أو بقسامة فعفى عنه الخ  
 فانه رتب ذلك على ثبوت القتل ففهو ماله ان لم يثبت لا يجب ضرب ولا سجن وحاصل  
 هذا الخلاف هل الموجب للضرب والسجن ثبوت القتل أو ثبوت اللوث فان الحاج قال  
 بالاول وبه أفق بعض الطلبة وبه أفق ابن عرفة والبرزلي وأخذ من المدونة وسلمه العلامة  
 ابن هلال وابن رشد قال بالثاني وبه أفق الشيخ أبو الحسن وعزاه لغير واحد وان ابن رشد  
 حكي عليه الاتفاق ونصه في أجوبته وأما اذا شهد شاهد عدل على معاينة القتل فلا  
 اختلاف في المذهب في وجوب القسامة بذلك ولا في وجوب ضرب مائة وسجن سنة ان  
 عفى عنه قبل القسامة أو بعدها اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله غ بتمامه في  
 تكميل التقييد عند نص المدونة السابق وسلمه ولم يعقبه بشيء لكنه قال بعد ذلك عند  
 قول المدونة واذا قتل مسلم كافرا عمدا ضرب مائة وسجن عاما مانصه تقدم الكلام على  
 الضرب والسجن وفتوى ابن رشد في ذلك وفي نوازل ابن الحاج ان قام له لوث يوجب  
 القسامة فلم يقدم الولاة فهل يجب عليه ضرب مائة وسجن سنة وكانه يظهر لي أنه لا يجب  
 ذلك عليه وذهب ابن رشد الى أنه اذا وجبت القسامة فلم يقسم الولاة فإنه يضرب مائة  
 وسجن سنة كما اذا أقسموا ثم ترك القتل لعفو أو غيره وانما يراعى وجوب القسامة دون  
 وقوعها فتدبره اه منه بلفظه قلنا ما قاله أبو الوليد بن رشد وأبو الحسن هو الحق  
 والصواب لا ما قاله ابن الحاج وان أفق به ابن عرفة والبرزلي وزعم أن دليله في الكتاب لان  
 ما قاله ابن رشد منصوص المتقدمين والمتأخرين مصرح به في غير ما كتاب وذلك في مسائل  
 منها مستلة المصنف هذه فانها صريحة فيما قاله ابن رشد ان لم يثبت فيها القتل وانما ثبت فيها  
 اللوث مع ضعفه بشكول الاولياء وحلف المدعي عليه خمسين عينا فكيف مع قيام اللوث  
 من غير معارض يضعفه ومستلة المصنف هذه مسلمة حتى عند ابن عرفة والبرزلي وابن

هلال وقد استشهد ق لها بكلام الباجي وما عزاه له هو كذلك في المتقي إلا أنه اختصره  
 ونص المتقي ولو نكل ولادة الدم عن القسامة وقد وجبت لهم زاد أبو زيد عن ابن القاسم  
 يحلف المدعي عليهم وبرؤا فقد قال ابن المواز فعلى المدعي عليه الجلد والسجن قال ولم  
 يختلف فيه أصحاب مالك إلا ابن عبد الحكم فإنه قال إذا نكلوا فلا جلد ولا سجن ويحلف  
 كل من ادعى عليه القتل خمسين يمينا ويسلم من الضرب والسجن ومن لم يحلف حبس أبدا  
 حتى يحلف وجه القول الأول أن العقوبة قد ثبتت بما أوجب القسامة فالضرب والسجن  
 حتى لله قال عبد الملك بن الماجشون والقتل حتى للأولياء فإن أسقط الأولياء حقهم  
 بالنكول من القصاص لم يملكوا السقاط حتى الله كالأعقوا وأعفا السلطان عن الجلد فقط  
 قال عبد الملك أنه لا يملك ذلك وجه القول الثاني أن القتل لم يثبت قبله فيجب عليه عقوبته  
 ونكول الأولياء يطل ما دعوهم من القتل فلا تجب به عقوبة سجن ولا ضرب اه منه بلفظه  
 وهو شاهد لما قلناه صريح في ذلك وقد نقل ابن عرفة هذا فقها مسلما ونصه ولو نكل الأولياء  
 عن القسامة حلف المدعي عليهم وبرؤا قال محمد فعلى المدعي عليه الضرب والسجن  
 وقاله أصحاب مالك إلا ابن عبد الحكم قال لا ضرب عليه ولا سجن إن حلف خمسين يمينا  
 وإن لم يحلف حبس أبدا حتى يحلف اه منه بلفظه وكان أبو الوليد بن رشد فهم أن خلاف  
 ابن عبد الحكم لا يجري في صورة العقو ونحوه التي لم يقع من المدعي عليه فيها حلفه خمسين  
 يمينا ورأى أن الموجب لسقوط الضرب والسجن عنده هو حلفه لضعف الدعوى معه  
 ومعارضة اللوث بسكول الأولياء وحلف المدعي عليهم فلذلك حكم الاتفاق حسبما مر  
 عنه وسلمه أبو الحسن ويدل على ذلك حكمه عليه إذا نكل بالسجن أبدا بسقوط السجن  
 سنة فتأمل ما نضاف وإن كان توجيه الباجي السابق مخالفاً لظاهر ما لا بن رشد ومنها  
 ما نقله الشيخ أبو محمد في نوادره عن ابن حبيب عن أصبغ وساقه فقها مسلما كانه المذهب  
 فيما إذا دعي على نفر فأخذ أحدهم فسجن وتغيب الباقي فاصطلح الأولياء مع المسجون  
 ولم يقسموا أنه يضرب مائة ويسجن سنة فهذا نص صريح في أن الموجب للضرب والسجن  
 هو اللوث لا ثبوت القتل وقد نقله المصنف في ضيق وابن عرفة فقها مسلما ويأتي لفظ  
 ابن عرفة عند قوله من واحد يعين لها وهو نص صريح أيضا في خصوص مسئلة الصلح التي  
 أفتى فيها ابن عرفة بسقوطها وسلم له ذلك البرزلي وابن هلال والكمال لله ومنها مسئلة قيام  
 اللوث على جماعة فأقسم الأولياء على واحد أن على غير من لم يقسموا عليه ضرب مائة وسجن  
 سنة وقد تقدم التصريح بذلك في كلام المقصد المحمود والسيطي وطرار بن عات من غير ذكر  
 خلاف فيه راجع ذلك فيما مر في التنبيه الأول عند قوله وعليه مطلقا جلد مائة وحبس سنة  
 ومن جرئيات هذه ما نقله ابن يونس عن كلاب ابن حبيب عن أصبغ وساقه فقها مسلما ولم  
 يحك فيه خلافا ونصه قال أصبغ فحين قربت إليه امرأته طعاما فاكله فتقيأ مكانه أمعاها  
 فلما يقن بالموت من ساعته أشهد أن به امرأته وخالتها فلانة ثم مات فأقرت امرأته أن ذلك  
 الطعام أنما أنتباه خالتها هذه في ذلك القسامة وقوله امرأتى وخالتها يكتفى وإن لم يقل  
 ومنه أموت كما يكتفى بذلك في الجرح وضربة السيف والعصا وإن لم يقل منهما أموت وكما

يكتفي بقوله فلان قتلني وان لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرب بايقسم على قوله  
ويقتل به وقاله مالك وجميع أصحابه في العمد والخطا يقسم ولا نه لفلان ضربه ومن ضربه  
مات أو له ماضيه أو أن فلانا قتله أن سمى قتلا ولا يحتاج إلى كشف كيف قتله أو كيف  
ضربه فإذا ثبت قول الذي تقيماً معاً بنشاهدتين فليقسم ولا نه على إحدى المرأتين وتقتل  
ولا ينفع المرأة قولها خالتي أتتني به وتضرب الأخرى مائة وتحبس عاماً أه منه بلفظه ومنها  
مسئلة من دعي على شخص ثم على آخر ولم يكن أبرأ غير الأول على أحد قولي أصبغ ان  
للأولياء أن يقسموا على أحدهما فيقتل ويضرب الأخرى مائة ويسجن سنة ودلالة هذه  
على ما قلناه أحرورية لأن اللوث الذي أوجب فيه إماماً كضعيف لبطالته عند ابن القاسم  
واشبه وأصبغ في قوله الآخر وهو مختار ابن حبيب كما استراه عند قوله الاتي قريبا  
أو مسخوطاً على ورع ومنها مسئلة من قال ضربي فلان خطأ أو فلان عمداً أو قامت بينه  
بان أحدهما ضربه عمداً والآخر خطأ ثم تأخر الموت قال ابن يونس فيما عن ابن القاسم  
مانصه فان شاء ولأنه أقسموا على المتعمد وقتلوه ولا شيء على الآخر وان شاء أقسموا على  
الخطي وكانت الدية على عاقلته وبرئ الآخر ابن الموارز ويضرب مائة ويسجن سنة قال  
الآن يعلم أن ضربه أحدهما لا يموت من مثلهما فلا يكون عليه شيء محمدين يونس وهذا  
وفاق أه محل الحاجة منه بلفظه ومنها مسئلة قول العبد قتلني فلان التي ذكرها الباجي  
واللحمي وغيرهما ونص اللحمي فان كان العبد هو المقتول وقال قتلني فلان لم يكن لسيده  
أن يحلف مع قوله ويستحق قيمته ان كان المدعي عليه حراً ولا انقصا ان كان المدعي عليه  
عبداً ولكن ترد اليمين على المدعي عليه ان كان حراً واختلاف كم يحلف وفي ضربه ويسجن  
فقال ابن القاسم يحلف المدعي عليه عينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فان نكل  
غرم قيمته وضرب مائة ويسجن عاماً وقال أشهب يحلف الحر خمسين يمينا وبرأ فان نكل  
حلف سيده واستحق قيمته ويضرب المدعي عليه مائة ويسجن عاماً وسواء حلف أو نكل  
وقال عبد الملك يحلف الحر يمينا واحدة ان كان يعرف بينهما عداوة بعد أن يسجن ويكشف  
عن أمره فان نكل ضرب أدبا وكذلك العبد وليس يضرب المائة ويسجن سنة الا من  
ملك قتله فعفى عنه أو ملكه عليه القسامة فردت عليه اليمين أه منه بلفظه الا يسيرا  
جدامنه فيما العني ونحوه الباجي وزاد مانصه ووجه قول أشهب حلف خمسين يمينا أنه  
مسئلته في دم مسلم محترم عليه سفكه ولا يبرأ من ذلك الا بخمسين يمينا كقتل الحر خطأ  
ووجه قول ابن القاسم انه مال فلم يجب فيه الا يمين واحدة تبرئ من الدعوى كالديون وانما  
يضرب مائة ويسجن عاماً ردعاً عن الدماء أه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وقال عقبه  
مانصه ابن زرقون اختلف قول عبد الملك بن الماجشون قال مرة هذا ومرة يضرب مائة  
ويسجن عاماً في قتل المسلم ولو كان عبداً أه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه في ضيغ  
وهذا يدل على أنهم متفقون أن ثبوت اللوث يوجب ضرب مائة ويسجن عاماً ولا شك أن من  
وقف على هذه النصوص من ذكرى أو بليد تبين له أن الحق مع أبي الوليد وانما أطلت بحلب  
هذه النصوص كلها لا تصار البرزى وابن هلال لابن الحاج مع غفلتهم ما عنهما قسماً كدان



(كان يقول الخ) ولا بد أن يكون المدعى عليه معروفاً عند الشاهدين وأخرى عند المدعى كما قد يشعر به تعبير المصنف بكتابه العلم وهو فلان فإن لم يكن معروفاً عندهما ولم يصفه المدعى وصفاً كافياً فلا عبرة بالتدعية وإن تعلق ولأنه بشخص وعينه فإن وصفه فجزم ج بأنه لا عمل على ذلك أيضاً واستدل بما نقله أن بعض القرويين سئل عن دى على فلان ووصفه وحلاه فتوحدت تلك الصفة في البلدهل ينقسم عليه كإقيل في الحقوق أو تبطل التدعية لعظمها والاختلاف في عمل التدعية من أصلها فأجاب بأنه لا يقبل قوله ولم يعلم الأصحاب فيه قولاً اه وفي نوازل (٥٦) ابن رشد أنه إذا لم يكن أشهاد المدعى بالتدعية على عين المدعى عليه وانما

وصفه للشهود فلا بد أن يثبت عند القاضي على هذا المدعى عليه القتل أنه المتصف بتلك الصفات ليس في المحل من تصفها سواء حينئذ تجب للولي القسامة اه بخ كثير وقول ز ومن تماديه على إقراره إلى قوله بطل الدم هذا هو الراجح المعول به ولو اعتذر بعذر وظاهر الفيد والتبعية لحش وز أنه لا أيمان على المدعى عليه حينئذ ولا يصح وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في أجوبة من أنه إذا بطلت التدعية فيما ذكر صار المدعى عليه في حكم من قويت عليه التهمة بالدم ولم توجد عليه بينة فوجب أن يبطال سجنه الدهر الطويل ثم إن لم تظهر برأته استخلف خمسين عينا وخلى سبيله اه ولا بد أيضاً من تحقق إقرار المدعى احترازاً من شكه ومن عدم تناقض كلامه احترازاً من قوله لا أعرفه ثم قال فلان قال في اختصار المتبعية ومن تمام الشهادة أن يشهد عدولان الجريح لم يبق من جرحه في علمهم إلى أن توفي وبعد ذلك تكون القسامة اه وقد تنظمت ذلك كله مع ما يأتي بقولي

يشدهنا البيت الشهير إذا قالت حذام فصدقوها الخ والعلم كله للمولى الكبير (كان يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان) هذا ظاهر إن كان فلان المدعى عليه معروفاً عند الشاهدين وإن لم يكن معروفاً عندهما ولم يصفه المدعى وصفاً كافياً فلا عبرة بالتدعية وإن تعلق ولأنه بشخص وعينه فإن حلاه ووصفه فجزم شيخنا ج بأنه لا عمل على ذلك وكتب على هذا المحل مانصه وسئل بعض القرويين عن قال دى عند فلان ووصفه وحلاه فتوحدت تلك الصفة في البلدهل ينقسم عليه كإقيل في الحقوق أم تبطل الدماء لعظمها ولا اختلاف في أعمال التدعية من أصلها فأجاب بأنه لا يقبل قوله ولم يعلم الأصحاب فيه قولاً اه من خطه طبيب الله تراه قلت في نوازل ابن رشد مانصه وكتب إليه رضي الله عنه قاضي كورة جيان حر سها لله في رجل جرح برحاً ومات منه فدى على رجل وقال في تدعيته عليه أن مصيبته بالجرح الذي به على سبيل العمد الذي فيه القصاص عبد الرحمن المعروف بابن عدى من ساكني قرية أنيس السفلى من قرى جيان وثبت التدعية على نفسه اعند موت المدعى من جرحه المذكور ورثته وإن أحق الناس بالقيام بدمه أخوه شقيقه وأبوه وأقر المدعى عليه أنه عبد الرحمن بن عدى وأنكر القتل وقال القاضي أنه أعذر إليه في جميع ما ثبت فجزم عن المدفع في شئ منه وأنه وجب من وثقه إلى القرية المذكورة ليجت وبكشف هل به من يسمى باسمه ويتسبب بنسبه فأوجد أحداً غيره فأجاب آدم الله بوقية على ذلك بأن قال نصفت ياسيدي أعزك الله بطاعتك وأمدك بتوفيقه ومعونه سؤالات هذا ونسخ العقود فوقه الثابتة أصولها عندك على ما ذكرته ووقفت على ذلك كله وإذا لم يكن أشهاد المدعى بالتدعية على عين المدعى عليه وانما قال للشهود الذين أشهدهم بذلك أن مصيبته بمصابه والمأخوذ بدمه عبد الرحمن المعروف بابن عدى من ساكني قرية فلانة فلا بد أن يثبت عندك على هذا المدعى عليه القتل أنه عبد الرحمن المعروف بابن عدى ليس من ساكني القرية المذكورة فمن يسمى بعبد الرحمن بن عدى سواء وقد تضمن العقد المنتسخ آخر المورخ ببيع الأول من غابنا هذا إقراره على نفسه بأنه عبد الرحمن بن عدى وليس فيه من إقراره تصريح بأنه من سكان القرية فإذا كان ثبت عندك أنه من سكانها وأنه أقر بذلك على نفسه إقراراً صريحاً وقال الذي وجهته للبحث عن ذلك أنه لم يجسد من سكان القرية من يسمى بذلك الاسم ويتسبب إلى ذلك التسبب سواء وجب

وشرطوا الصحة بالتدعية • كون المدعى بالغا ذاك حيه وعاقلاً ومسلماً مستقراً • على مقالته وذات جرح يرى لابي وليس في كلامه تناقض • سماع عدلين بالاتعارض معرفة من هو المدعى • عليه أو يوصف وصفاتاً ما ثم الشهادة بثنى البرء • في علمهم إلى هجوم القبا ولا يحيد عن وجود الأثر • من جرح أو ضرب أو سؤددري (٣) • (فرع) • فإن بادر بعض الأولياء بقتل المدعى عليه قبل القسامة فقتل به أم لا انظر الأصل (أذبحه) قول ز وأولى أنه ماراً بجديده الخ أي إذا قبلت القسامة الموجبة للقود من الأب فأحرى الموجبة للدية المغلظة فتأمل وانظر غ

لابي المقتول وأخيه الاستيقاد منه اذ قد أعذر اليه في جميع ما ثبت عليه فحجز عن المدفع في  
شيئ منه بعد القسامة عليه بأن يقسم اخصين عينا ترده عليهم ما عينا عينا انه هو الذي قتله  
يقول الاب في عينه بقطع الحق قائما مستقبل القبلة اثر صلاة العصر يوم الجمعة على ما مضى  
عليه عمل القضاة بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة لقد جرح هذا ويشير اليه ابني  
فلانا الجرح الذي أصابه به ومات منه على سبيل العمد بغير حق وكذلك يقسم الاخ الا أنه  
يقول لقد قتل أخي فلانا فاذا استكملا اخصين عينا على هذه الصفة أسلم اليهم افاستقادا  
منه بالسيف قتلا مجهر ا على ما أحكمه الشرع من القصاص في القتل والله أسأله التوفيق  
لنا ولك والسبيل الى ما فيه الخلاص برحمة اه منها بلفظها \* (فرع \* وتنبية) \* كتب  
شيخنا مانصه وسئل بعض القرويين أيضا عن قال ذي عنه فلان فيادر بهض الاولياء  
فقتله قبل القسامة هل يقتل أو يكون ان بقى أن يقسموا اليه القطر فاجاب بان قال نعم  
يقتل به لان القسامة انما تكون ليستحق الدم لا ينفيه ويحققه اه من المعيار اه من خطه  
رضي الله عنه قلت انظره مع ما في نوازل ابن رشد فقيم امتصلا بما قدمناه عنه مانصه  
جوابك رضي الله عنك في رجل قتل بين أربعة نفر ولا يدري من قتله منهم ولم يحضر قتله  
حاشي امرأه واحدة قبرا اثنان اثنين من الاربعة وتنازع الاثنان في قتله فكل واحد منهما  
يقول لصاحبه أنت قتله فأخذهما الى الوالي فسجنهما بنظره ووسرح الباقيين ثم ان أخا المقتول  
رصد أحد اللذين برأهما أصحابه فقتله ودعى عليه وثبت التسمية بشاهد من عدلين عند  
القاضي فقام والده يطلب دمه على قاتله فقام والد المقتول الاول وزعم أن دم ولده المقتول  
أولا عنده هذا المقتول آخر أو أتى بشهادة المرأة على موته بين الاربعة نفر المذكورين خلفه  
القاضي خسين عينا كما يجب فهل ترى ذلك جائزا أم لا بين لنا ذلك موقفا معا ان شاء الله  
فاجاب أيده الله بمأنصه تصفحت السؤال ووقفت عليه وما أحكم به القاضي من تحليف  
والد المقتول الاول خسين عينا مع شهادة المرأة خطأ من الحكم وانما وجه الحكم في ذلك  
على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في أن اللوث لا يكون الا بالشاهد العليل أن  
يقسم أولياء المقتول الثاني لما ثبت من تدميته على قاتله ويقتلونه وأما على مذهب من رأى  
أن شهادة المرأة الواحدة لو نافي قسم والد المقتول الاول مع آخر من ولاته خسين عينا لهو  
قتل وليهما فيستحقون بذلك دمه ويطلب قيام من قام من ولاته طالب بالالتسمية وبالله  
التوفيق اه منها بلفظه (أو مسخوطا على ورع) قول ز فان قال قتلني فلان ثم  
قال بل فلان بطل الدم الخ هذا هو الراجح والممول به في المقيد مانصه ومن أحكام ابن  
مغيث واذا اضطرب قول الجريح فرمى رجلا ثم رمى آخر فعند ابن القاسم وأشهب وأصبغ  
لا يقبل منه في الاول ولا في الاخير وبهذا جرى الحكم عند الشيوخ وقال ابن المباحشون  
بؤخذ باخر قوله وان رجعا الى طلب الاول وقوله مقبول اه منه بلفظه ونحوه  
للمتبطي وصاحب المعين وزادوا اللفظ للمتبطي على اختصار ابن هرون مانصه قال أصبغ  
فان قال في فلان ليس في غيره فلا سبيل الى من رمى بعده فان لم يقتل ليس في غيره فالاول  
والاخير سواء يقسم الولاة على أحدهما ان شاء أو يقتل ويجلد الاخر مائة ويحبس سنة

(ان كان جرح) عول المصنف على عزو المييطى هذا العتيبة من رواية عيسى عن ابن القاسم وعز امقاله لاصبح ثم قال وبما تقدم عن ابن القاسم العمل وبه الحكم كذا نقل عنه ق. وزاد في اختصار المييطية بعد ذكره قول اصبغ قال بعض الشيوخ وهو قول مالك الخ وقد تعقب مق عزو المييطى ماله مصنف لابن القاسم قائلا وانما هو في العتيبة من قول ابن كانة والذي فيها عن ابن القاسم من رواية أبي زيد أنه يقبل ثم قال مق في آخر كلامه فقد ظهر لك من الانتقال أن ما عول عليه المصنف هو لابن كانة وان مالكا وابن القاسم وأصبغ قالوا بالقسامة مع عدم الاثر كما يقسم مع الشاهد فكلام المصنف ومن وافقه انما هو فتوى عذهب ابن كانة واختيار اللخمي وابن رشد والرابع من النقل كما رأيت ومن النظر القسامة وان لم يكن اثر وهو ظاهر المدونة والاولى لاهل الكي المقلد لان نقله القسامة اعمال (٥٨) هذه التسمية اهـ بخ وأغفل مق قول الباجي يكتفي بقوله فلان قتلني

وان لم يكن اثر جرح ولا ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة رواه ابن حبيب عن مالك وجميع اصحابه في العمد والخطا وكذلك قول سقاني سما فيكون فيه القسامة ولا يبالى تقياً منه أو لم يتيقأ اهـ ونحوه لابن يونس لكن قد رأيت قول المييطى ان ماله مصنف به العمل وسلمه غير واحد وعبارة أبي الحسن هي مانصه قالوا وعليه العمل اهـ ثم على اعمال التسمية البيضاء فانما ذلك بعد موت المدعى في ايجاب قتل المدعى عليه بالقسامة وأما في حياته فلا يسجن المدعى عليه لانه يهتم على أنه اراه سجنه بدعواه قاله ابن رشد ونقله ضيق وغيره وقول ز أوسم الخ أي أو أثر سم وهذا الاشكال فيه ومفهومه ان لم يكن به أثر سم لا يعمل بقوله وهو الجارى على قول ابن كانة ومختار المحققين والمعمول به \* (فرع) \* فان دعى وقال ان فلانا ضربني يوم كذا ومن ضربه أموت

واختار ابن حبيب الاول اهـ منه بلفظه وظاهر ذلك ولو اعتذر بعذر وهو كذلك وظاهر ذلك أيضاً أنه لا إيمان على المدعى عليه ولا سجن وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في أجوبة ونصها وسئل رضي الله عنه من مدينة اشبيلية عن رجل دعى على رجل فشهد من شهود عقد التسمية جماعة أنه دعى قبل ذلك على رجل آخر سماه وأنه لم يسأل عن ذلك قال انما كنت قلت ذلك لاني خشيت أن يرجع الى هذا فبتم على وقد هذا المعنى على جماعة منهم بالفاظ مختلفة ومعمان متفقة فأجاب أيده الله بأن قال تصفحت سؤالك هذا وما انتسخت فوقيه ووقفت على ذلك كله وما تقيد من شهادة الشهود الذين قيدت نصوص شهادتهم بطل التسمية على يحيى بن ابراهيم وبسقط القيام بها ان كانوا عدولا لان شهادتهم قد اجعت على أنه قد دعى أولاً على غيره وفي تدميته على غيره ابراهه ولا يصدق في قوله انه خاف أن يتم عليه لانه كن أبرأ رجلا من حق ثم قام يطلبه به وقال انما أبرأته لوجه كذا بما يعتذره ولانه أيضاً لا عذر له في التسمية على برى لم يبق عليه لحوفه على نفسه ممن حتى فلما أقر على نفسه بأنه لم ينزع أو لاعن التسمية على برى اتم منه أنه لم ينزع آخرها عن التسمية على يحيى بن ابراهيم وهو يرى لان المقتول انما قبل قوله في التسمية وان كان غير عدل من أجل أن الفاق يتوب عند الموت فلا يهتم أن يتقلد بدمه برياً اتم منه أنه لم ينزع عن مثل ذلك آخر اهـ الذي أقول به على قياس قول ابن القاسم في سماخ يحيى من كتاب الديات وغيره ومذهب مالك الذي نعت قد سمعته واذا بطلت التسمية صار المدعى عليه في حكم من قويت عليه التهمة بالدم ولم توجد عليه بينة ووجب أن يطال سجنه وقد حكى مالك رضي الله عنه أن الرجل كان يحبس في الدم بالطع والشبهة حتى ان أهله يمتنون له الموت من طول حبسه فان طال سجنه الدهر الطويل ولم تظهر برأته استخلف خمسين عينا وخلى سبيله والله سائله وحسيبه وهو ولي التوفيق اهـ منها بلفظها (ان كان جرح) عول المصنف في هذا والله أعلم على كلام المييطى لانه عزاه للعتيبة من رواية عيسى عن ابن

وشهدت بينة أن المدعى عليه كان ذلك اليوم يلد بعيد لا يصل منه الى موضع المدعى في تلك المدة سقطت القاسم التسمية وتبين كذب المدعى ابن رشد وأما الذي تقوم عليه البينة بعناية الضرب فالمشهور أن ذلك أعمل من شهادة من شهد له انه كان في ذلك اليوم في غير ذلك البلد فله أبو الحسن انظر الاصل والله أعلم (أو أطلق الخ) قول ز مع فاعل صاحب الخ صوابه مع صاحبها وهو فاعل أطلق تأمله وقول ز أو قيل له من جرحك الخ جزم غير واحد في هذه بما جزم به ز من البطلان وقول ز ان المعطوف بلا محذوف الخ انظر كيف يصح ما قاله مع شرطه م أن يكون المعطوف بلام مفردا قلت ليس افراد معطوف لامة فاعليه بل هو أحد أقوال ثانياً يجوز أن تعطف لاجل مطلقا وهو ظاهر المعنى ان لم يشترط فيه افراد معطوفها وعليه صاحب النهاية وثالثها يجوز في ذات المحل ورابعها يجوز في المضارعة فقط على قله وعليه الرضى وأجاز الكسائي والقراء أن

القاسم وعز ما قبله لا يصح ثم قال وبما تقدم من قول ابن القاسم العمل وبه الحكم كذا نقله عنه ق وزاد في اختصار المنيطة بعد ذكره قول أصبغ قال بعض الشيوخ وهو قول مالك واحتج بقول مالك في المواطن القسامة تجب بوجهين بقول القليل دعي عند فلان قال فقد جعلها تجب بقول الميت دعي عند فلان ولم يذكر جرحاً ولا أثر ضرب اه منه بلقطه وانضم الى هذا أن ما قال انه قول ابن القاسم هو اختيار المحققين كابن رشد والشمي وعبد الحميد الصانغ حتى حلف بالميت الى مكة أن لا يقول فيها بقول مالك وقد تعقب مق عز والميتي ذلك لابن القاسم فقال عقب نقله كلامه مانصه قلت ما ذكر من أنما رواية عيسى عن ابن القاسم لم أقف عليه في العتبية وإنما هو في العتبية من قول ابن كثة والذي فيها عن ابن القاسم من رواية أبي زيد خلاف هذا وأنه يقبل ثم قال في آخر كلامه مانصه فقد ظهر لك من الانتقال ان القائل انه لا يقسم مع قول الميت الا ان كان جرحاً أو أثر ضرب هو ابن كثة وأن مالكاً وابن القاسم وأصبغ قالوا بالقسامة مع عدم الأثر كما يقسم مع الشاهد فكلام المصنف ومن وافقه من الموثقين إنما هو فتوى بذهب ابن كثة واختيار اللغمي وابن رشد والراجح من النقل كإريت ومن النظر بعد تسليم أصل القسامة مع قول الميت القسامة وإن لم يكن أثر وهو ظاهر المدونة والاولى للمالك المقلد لا نقله غيره المتصرف باختباره في أقوال أصحابه الفتيان أعمال هذه التسمية والله أعلم اه منه بلقطه قلت أغفل مق كلام الباسجي مع أنه أقوى في الدلالة لما قاله من جميع الانتقال التي ذكرها ونصه ويكتفي بقوله فلان قتلى وإن لم يكن أثر جرح ولا ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة رواه ابن حبيب عن مالك وجميع أصحابه في العمد والخطا وكذلك لو قال سقاني - مما فيكون فيه القسامة ولا يلاى تقياً منه أو لم تقياً اه محل الحاجة منه بلقطه ونحوه لابن بونس وتقدم لفظه عند قوله أو نكول المدعي على ذي الاوث الخ لكن قد رأيت قول المنيطي ان ما اعتمد المصنف به القضاء والحكم وسلم له غيره واحداً بل كلام أبي الحسن يقيده أنه لم يقر بذلك المنيطي فإنه قال بعد قول المدونة في كتاب الديات وإذا قال المقتول دعي عند فلان الخ ظاهره كان فيه أثر جرح أم لا وقيل لا يقبل قوله الا أن يكون به أثر جرح قالوا وعليه العمل اه منه بلقطه \* (فرع) \* على القول بأعمال التسمية البيضاء قال ابن رشد في آخر سماع عيسى من كتاب الديات إنما جعل بعد موت المدعي في إيجاب قتل المدعي عليه بالقسامة وأما في حياته فلا يسجن المدعي عليه لأنه يتم على أنه أراد سجنه بدعواه اه نقله ابن عرفة والفظلة وأبو الحسن والمصنف في ضيق ومق وقبله وفي نهاية المنيطي بعد أن عقد في ذلك وثيقة مانصه بيان قال غير واحد من الموثقين ولا يجب على المدعي عليه بهذه التسمية - سجن ولا شيء إذا لم يكن بالمدعي أثر جرح ولا ضرب الا أن يموت المدعي قبل أن يظهر برؤه فليس سجن المدعي عليه حينئذ قال ابن عبد البر في تاريخه وقد كان يحيى بن يحيى يرى السجن على من دعي عليه ويقتى به حتى نزل ذلك به فرجع عن فتواه اه منها بلقطها \* (تنبيه \* وفرع) \* قال أبو الحسن بعد ما قدمناه عنه بقريب مانصه وانظر لو كان هذا المدعي عليه مع شهود يلدناه في اليوم الذي قتل فيه المدعي لا يرى أن يبلغ الماتم من ذلك

يكون لاتصار الادة بالرفع عطفاً على  
لاتكلف نفس والله أعلم وقد نظمت  
ذلك تقريراً للفظه تعالى  
وامنع وجوز عطف لا للجمال  
أو في مضارع وذات المحل

أول مشهور وأما الثاني

٣ فلانها بغير مين

ثالثها الرضى ثم الرابع

ذكره شيخ شيوخنا الجامع

أعني به الشيخ الطيب ابن كيران

رحمه الله تعالى (أو نكولاً) قلت

أى كلاً أو بعضاً كما يفيد ما يأتي

للمصنف وآخر كلام ز هنا وان

كان المتبادر من أول كلامه هنا ما

عزاه له مب من أنه حمله على نكول

الكل فتأمله والله أعلم وقول

مب ثالثها هذا أى الحلف لاخذ

حقه من الدية وقوله وتورعاً حلف من

بقي أى وقتل هكذا نقله أبو علي في

حاشية التحفة ولعله سقط هنا من

قلم مب والله أعلم (أو كشاً)

(الخ) قول ز كما يأنها أى كإيمان

المكمله للنصاب في كونه ساعى

طبق شهادة الشاهد (ان ثبت

الموت) تقدم أن قوله ثم يأنها الموت

لا يرجع لاقرار المقتول بالجرح

والضرب ولا لاقرار بالقتل

وحينئذ فلا بد من رجوع هذا

لجميع وبه تعلم ما في كلام ز

والله أعلم

الموضع الى الموضع الذي قتل فيه المدي من ليلته ويرجع قال ابن رشد ولا اختلاف في سقوطها بالشهادة للمدي عليه بان كان ذلك اليوم في غير ذلك البلد ثم قال وأما الذي تقوم عليه البينة أو معاينة الضرب فالمشهور من المذهب أن ذلك أعمل من شهادة من شهد له أنه كان في ذلك اليوم في غير ذلك البلد وهو قول ابن الماحشون وسحنون وأصبغ وذهب اسمعيل القاضي الى أن الشهادة تبطل بذلك وهو قول ابن عبد الحكم يريد والله أعلم إذا كانت مثلها في العدة أو أعدل منها صح من كتاب الديات الثاني من سماع يحيى اه منه بلفظه قلت سلم أبو الحسن قوله لا اختلاف في سقوطها أو غفل ما لم يسطى في نهايته ونصها وإذا شهدت البينة أن المدي عليه كان ذلك اليوم ببلد بعيد لا يصل منه في تلك المدة الى موضع المدي سقطت التدمية وتبين كذب المدي وكانت الشهادة أعمل قاله ابن القاسم وعبد الملك ونحوه لابن نافع وأصبغ في شرح ابن من روى فيه لا يصح إذا ثبتت التدمية بالبينة وكافأنا أن بينة التدمية أولى الآن يكون المشهود عليه علم لا يخفى مكانه قال عيسى وإذا سقطت التدمية عنه كان عليه أن يفدي نفسه بخمسين عينا وروى سحنون عن ابن القاسم فبين شهد عليه بدم وأنه قتل فلانا بموضع كذا في يوم كذا وقام المشهود عليه ببينة أن المدي عليه كان معهم يوم قتل القاتل ببلد نائية عن الموضع الذي قتل فيه فقال إذا حق الحق لادله فلا يخرج من شهادة الشهود إلا بجرحة والشاهد العدل لا يخرج بأن الذي شهد به لم يكن ولا يخرج إلا بما يكون به غير عدل من الفسوق والاسفاه وقاله عبد الملك وأصبغ وابن المواز ونحوه لسحنون في المنتخبة قال سحنون الآن يشهد مثل أهل الموسم وجماعتهم أنه أقام لهم الحج ذلك اليوم أو أهل مصر أنه صلى بهم العيد ذلك اليوم فيبطل القتل لأن أهل الموسم لا يجتمعون على الغلط ولا يشبه عليهم وقديش به على الشاعدين بأكثر من ذلك وقال اسمعيل القاضي تبطل الشهادة بالقتل وهو مذهب محمد بن عبد الحكم اه منها بلفظها \* (تنبيهه) \* قوله وروى سحنون عن ابن القاسم فبين شهد عليه بدم وأنه قتل فلانا الخ كذا وجدته في نسخة من نهاية الميطى وكذا اختصره في المعين وهو الصواب واختصره ابن هرون بقوله وروى سحنون عن ابن القاسم أن شهادة التدمية أولى لأن العدل لا تبطل شهادته الخ كذا وجدته في جميع ما وقعت عليه من نسخة وهي خمسة وهو سمع منه رحمه الله أو سبق قلم أو تخفيف وقع في نسخة من النهاية ولم يتأمل فيما يؤدي اليه كلامه من الخيانة لما قاله أو لا في التدمية فتأمل وهو كلام ابن رشد المتقدم أنقاموا في ما وجدته في نسخة من النهاية وهي قديمة حسنة وموافقة أيضا لاختصار المعين والله الموفق وقول ز أو سمع معطوف على ضرب أي أو أثر سم وهذا الاشكال فيه ومفهومه أن لم يكن أثر سم لا يعمل بقوله وهو مخالف لما قدمناه قبل من نقل البابي ولما في ابن يونس ونصه قال ابن حبيب إذا قال الرجل فلان سقاني سمًا وقد تقيأ منه أولم يتقيأ فأت منه ففيه القسامة اه منه بلفظه لكن الجاري على قول ابن كثة ومختار المحققين والمعمول به هو ما أفاده كلام ز بل كلام الميطى ربما يوهم أنه لا يعمل بذلك عند ابن كثة ومن وافقه مطلقا ونص نهايته وإذا قال المدي سقاني

فلان سمانه أموت فلت فان ولاته يقسمون على ذلك ويقتلون المدعى عليه وقال ابن  
 كثة وغيره لا قسامة الا في الضرب المشهود عليه أو الاثر البين من الضرب والجرح  
 اه منها بلفظها فتأمله \* (تنبيه) \* يقتل من قدم لاخره ما قاتلته ولو كان الميت  
 هو الذي قدمه لا آخره أو لا في نوازل الدماء من المعيار مانصه وسئل ابن عرفة عن قدم  
 لرجل طعما وجعل السم فيما يلي الرجل وقد علم الرجل بذلك فاستغفل صاحب الطعام  
 وأدار موضعه لمباين يديه فأكل فأتى فأجاب بأنه يقتل به اه منه بلفظه (لان خالفوا)  
 قول ز فقال لا أعرفه ثم قال فلان أو قال فلان أو فلان على وجه الشك ظاهره أن ما  
 حكاه عن قت من الاتفاق راجع للمستلثين معا ولم أره الا في الثانية منهم ما أو اما الاولى  
 فخرج فيها غير واحد بالبطلان كما قاله لكتهم لم يصرحوا فيها بالاتفاق فسنى المقصد المحمود  
 مانصه ولو أن رجلا جرح فقيل له من جرحك فقال لا أدري غلبني السكر وظلام الليل ثم  
 سئل بعد يوم أو يومين فقال فلان جرحني لم يقبل قوله قاله عيسى عن ابن وهب ولو قال  
 فلان أو فلان شك في أحدهما بطلت التسمية اه منه بلفظه وفي حاشية الواو نعى مانصه  
 قال ابن رشد في جماع أشهب من طلاق السنة في الرجل يدعى على رجل فشهد عليه أنه قال  
 لا أدري من جرحني ان قوله يبطل اه منها بلفظها ونحوه في ح عن الناكهاني وقال  
 أبو الحسن عند قول المدونة في كتاب الديات وإذا قال المقتول دعى عند فلان الخ مانصه  
 لو قال في فلان أو فلان على الشك منه في أحدهما فلا اختلاف في أن التسمية تبطل ولم  
 يكن للاولياء أن يقسموا على واحد منهما اه منه بلفظه وقول ز وبما قررنا علم أن  
 المعطوف بلا محذوف الخ انظر كيف يصح ما قاله مع شرطهم أن يكون المعطوف بلا مفردا  
 (يقسم لمن ضربه مات) قول ز وأما مع الشاهد الخ سكت عن كيفية القسامة مع  
 قول المقتول فلان ضربني أو جرحني وتقدم في كلام ابن يونس أنه يجمع بين الامرين  
 وكذا يؤخذ من كلام ابن رشد فراجعهما متأملا وبهذا جزم مب والله أعلم (أوبأقرار  
 المقتول عمدا) قول ز وأما بأقراره بالقتل فلا بد من شاهدين كما مر قال نو قوله كما  
 مر يعني في المثال الاول وعبارته - بره وأما الشهادة على قوله قتلني فلان فنص الرواية فيها  
 انه لا بد من شاهدين كما في ضريح وابن عرفة اه منه بلفظه وفيه تسليم لما جزم به ز من  
 أن قوله قتلني فلان لا بد فيه من اثنين وقوله جرحني أو ضربني يكفي فيه الواحد وقد اختلف  
 بذلك كثير من مفتي العصر فافتوا به وفيه نظر والصواب ما نقله مب عن المسناوي من  
 أنه لا فرق بينهم ما وان في كل منهما قولين وأن الرابع منهما أنه لا بد من الاثنين وان التفرقة لم  
 يقل بها أحد وما نسب مب لمق صحيح فانه قال بعد أن قال مانصه فظهر من هذه الاقوال  
 ان قول الاكثر لا يقسم على قول الميت الا بشاهدين فكان حق المصنف أن يفتي به اه منه  
 بلفظه وقد صرح أبو علي بأن ما اعتقده المصنف خلاف المذهب وجوز حل كلام المصنف  
 على قول الاكثر فقال بعد أن صرح بأن المذهب أن قول الميت لا يثبت الا بعد دليلين مطلقا  
 لا بعد واحد مانصه وعليه فقول المصنف أو أقرار المقتول هو عطف على قوله يجرح أي  
 كشاهدين يجرح أو بأقرار المقتول الخ وبهذا العطف خرج العدل الواحد عن اقرار

(أوبأقرار المقتول) قول ز  
 والفرق كما في الشارح الخ هذا  
 الفرق أصله لابن عبد السلام وبحث  
 معه من بانه انما ذكره عياض  
 وعبد الحق في اقرار القاتل وفيه  
 يظهر ذلك لا في اقرار المقتول وبجمله  
 ظاهر والله أعلم



(أو اقرار القاتل الخ) قول ز كما  
أصلح سحنون الخ هو تخليط لاشك  
فيه وليس في غ ماعزاه واعلم  
أن لنا مسئلتين احدهما ثبتت  
اقرار القاتل في الخطا بعدلين  
والثانية ثبوته بعدل واحد وهذه  
الثانية هي محل اصلاح سحنون  
وعليها تكلم غ وأما الاولى فلا  
اصلاح فيها أصلاً ولم يقل غ فيها  
ان ما في الديات من المدونة غير معول  
عليه فانظره قال في الاصل بعد  
انتقال فاذا تأملت هذه الانتقال كلها  
وتأملت كلام غ ظهر لك صحة ما  
قلناه من أن ز خلط مسئلة باخرى  
وذكر اصلاح سحنون في غير محله  
ونسب لغ ما لم يقله والعجب من  
سكوت نو و م ب عن ذلك مع  
أنهم ما ذكروا بعض كلام غ وحاصل  
ما تقدم أن الاقرار بالقتل خطأ  
ان كان بشاهد واحد فقط فهو محل  
اصلاح سحنون وان كان بشاهدين  
فليس محله وفيه ستة أقوال وان  
رواية ابن القاسم وأشهب وقولهما  
ومذهب المدونة في كتاب الديات أنها  
على العاقلة بقسامة وتأول الأكثر  
ذلك على أن المقرر كواحد منهم  
وتقدم عند قوله بلا اعتراف عن  
مق أن ما في كتاب الديات هو الذي  
كان ينبغي للمصنف أن يفتي به ولم  
يقبل غ انه ضعيف كما عزاه له ز  
بل نقله عن الذخيرة ثم أيده بما في  
كتاب الديات فثبت ذلك على هذا  
التحصيل والتحرير والعلم كله للعلی  
الكبير

المقتول انه غير لوث وأطلق في اقرار المقتول ليشمل قوله دعي عند فلان أو قتلني فلان أو  
جرحتني هذا الجرح مثلاً فلان أو ضربني فلان وهذا أثر ضربه فهذه الصور كلها تثبت من  
الميت بعدلين لا بعدل واحد اه محل الحاجة منه بلفظه وهو بعيد جداً من كلام المصنف  
وقد تكلف الاجوبة عن ذلك فانظره وقول ز والفرق كما في الشارح أن قول الميت في  
الخطا جار مجرى الشهادة الخ هذا الفرق أصله لابن عبد السلام وبحث فيه مق بقوله  
ما نصه هذا الفرق الذي ذكره ابن عبد السلام انما ذكره عياض وعبد الحق في اقرار القاتل  
وفيه يظهر ذلك لافي اقرار المقتول وبجسمة ظاهر والله أعلم (أو اقرار القاتل في الخطا فقط)  
قول ز كما أصلح عليه سحنون المدونة الخ هذا تخليط لاشك فيه وليس في غ ماعزاه  
له والله أعلم واعلم أن لنا مسئلتين احدهما ثبتت اقرار القاتل بالخطا بشاهدين عدلين  
والثانية ثبوته بشاهد واحد والثانية هي محل اصلاح سحنون وعليها تكلم غ وأما  
الاولى فلا اصلاح فيها أصلاً ولم يقل غ فيها ان ما في الديات من المدونة غير معول عليه  
ونص غ قوله أو اقرار القاتل في العمد فقط بشاهد كذا في بعض النسخ في العمد وهو  
الصواب وأما النسخة التي فيها في الخطا خطأ صراح وهذا التفصيل الذي اقتصر عليه هنا  
هو الاظهر عند ابن رشد فقد بين المسئلة في رسم المكاتب من سماع يحيى ثم حصل فيها  
ثلاثة أقوال أحدها ايجاب القسامة مع الشاهد الواحد على اقرار القاتل بالقتل عمداً أو  
خطأ والثاني أنه لا قسامة في ذلك لافي العمد ولا في الخطا والثالث الفرق بين العمد والخطا  
والى هذا ذهب سحنون وعليه أصلح ما في المدونة وهو الاظهر اذ قد قيل ان اقرار القاتل  
بالقتل خطأ ليس بلوث يوجب القسامة فكيف اذا لم يثبت قوله وانما شاهده واحد  
وما عزاه الشارح للذخيرة عن ابن زرب وهم انما فهم اعناه نظراً لرأى بركة توجب القسامة منها  
اعتراف القاتل غير المتهم بالخطا يريد اذا ثبت الاعتراف بعدلين كقوله في ديات المدونة ومن  
أقر بقتل خطأ فان اتهم أنه أراد اغناء ولد المقتول كالاخ والصادق لم يصدق وبه يظهر لك  
أن ما في الشامل ليس بصحيح اه منه بلفظه وأشار الى قول الشامل وكشاهد على اقرار  
قاتل في خطا دون تهمه باعنا ورثته كما سبق اه منه بلفظه ووجه عدم صحته أن  
ما ذكره انما محله في الشاهدين لافي الشاهد الواحد وهو صريح فيما قلناه وما ذكره عن  
سماع يحيى ذكره أيضاً ابن عرفة وسلم ونصه وقال ابن رشد في السماع المذكور ويختلف  
في القسامة مع الشاهد الواحد على اقرار القاتل بالقتل عمداً قال أشهب في ذلك القسامة  
ولابن القاسم في الموازية لا قسامة ومثله في آخر سماع سحنون وهو ظاهر المدونة وأصلح  
سحنون ما فيه ما ورد له الى قول أشهب لان ابن القاسم قال فيها وهذا عندى مخالف للعدم زاد  
سحنون في ذلك عدم الخطا على وجه التفسير وهو خلاف نصه في الموازية في اقراره بالقتل  
عمداً واذا قاله في العمد أخرى في الخطا واختلف قوله أيضاً في القسامة مع الشاهد الواحد  
على اقرار القاتل بقتل خطأ في سماع سحنون واذا قاله في الخطا أخرى أن يقوله في العمد  
ففي ايجاب القسامة فيها ثالثاً الفرق بين العمد والخطا واليه ذهب سحنون وعليه أصلح  
المدونة وهو أظهر الاقوال اه منه بلفظه قلت وعلى اصلاح سحنون اختصر المدونة

ابن يونس وأبو سعيد ونص ابن يونس عن المدونة وإن شهد شاهد على اقرار القاتل أنه قتله  
 خطأ فلا يثبت ذلك من اقراره إلا بشاهدين فيقسمون حينئذئذ هما ويستحقون الدية على  
 العاقلة اه منه بلفظه ونحوه في تهذيب أبي سعيد قال أبو الحسن مانصه قوله خطأ  
 في الامهات عمد أو خطأ عياض كذا في كتاب ابن عتاب وسقط قوله عمد من كتاب ابن سهل  
 وابن المرباط وغيرهما وليد كره ابن أبي زمنين ثم قال ولو أن رجلا شهد على رجل أنه أقر  
 لقتل ابن بكذا ثم حلف المقر مع شاهد واستحق حقه وهذا عندي بخلاف الدم دم الخطأ  
 وهذا رأي كذا في كتاب ابن عتاب وأوقف في كتاب غيره قوله دم الخطأ قالوا لصحون زاد  
 هذه اللفظة قال بعض شيوخنا فيخرج من الكتاب في المسئلة في العمد قولان أحدهما  
 على ظاهر الكتاب أنه لا يقاد منه بشهادة الواحد على الاقرار وهي مينة مع زيادة صحون  
 فيها الممد أول المسئلة وأسقطنا نقطة الخطأ من آخرها وهذا الشبه في كتاب محمد ومذهب  
 صحون فيها في الكتاب على زيادة دم الخطأ أنه يقاد منه في العمد بقسامة وانما لا يودي بها  
 ولا يقسم بها في الخطأ على العاقلة وكذا ذكره عنه بعض الرواة مفسرا الوجه الصحيح  
 القسامة معه لأنه شاهد على اقراره بحق لغيره والقولان في الخطأ بذلك لابن القاسم في  
 المسئلة في العنينة في سماع صحون وقد رجع الى أنه لا يقسم مع الشاهد الواحد على  
 اقراره بعد أن قال يقسم والصحيح مذهب في المدونة هنا أنه لا يقسم لأنه شاهد واحد  
 على شهادة شاهد ومثله لا يوجب الحكم ومعناه أنه مات ولو كان حيا بعد جاحدا لحلف  
 في ابطال الشهادة على شهادته واقاراره لأنه مكذب لها لأنه كالشاهد على العاقلة عياض  
 صح قال عبد الحق وإذا جعل حكمه حكم الشاهد فأنما يصح ما ذكر إذا قال  
 للشاهدين شهدا على وأما ان لم يقل ذلك فلا يشهدان اه منه بلفظه فأنت ترى الخلاف  
 والاصلاح انما هو في شهادة الواحد على اقرار القاتل لا في شهادة عدلين لان المدونة  
 صرح في شهادتهما بأنه يقسم معها وكلام المدونة هذا هو في ترجمة ما أصاب النائم  
 والناثمة من كتاب الدييات وقال فيها قبل هذا في ترجمة المجوسي يضرب بطن مسلمة من كتاب  
 الدييات أيضا مانصه ومن أقر بقتل خطأ فان اتهم انه أراد اغناما مولد المقتول كالاخ والصديق  
 لم يصدق وان كان من الاباء صدق ان كان ثقة مأمونا ولم يخف أن يرشى على ذلك ثم  
 تكون الدية على عاقلة بقسامة ولا تجب عليه باقراره اه منها بلفظها ونحوه لابن  
 يونس عن المدونة قال أبو الحسن عقب كلامها هذا مانصه ذكر هذه المسئلة في كتاب  
 الجنائيات وهذا رأي في الجنائية به ادليا وهما قصدا وتقدمت في الصلح ولم يشترط أن يكون  
 المقر عدلا مأمونا لا يتهم وانما ذكر هناك الخلاف فقال اختلف عن مالك في الاقرار بالقتل  
 ثم ذكر المسئلة فقف على قوله هنا ان الاقرار بالقتل خطأ بأنه على العاقلة فشرط فيه أن  
 يكون المقر عدلا مأمونا وأما على القول بأنه في ماله فلا تشترط عدالة قال ابن رشد اختلف  
 قول مالك في كتاب الصلح مرة جعل الاقرار بالقتل لو تابو وجب الدية على العاقلة بقسامة  
 مات قعصا أو كانت له حياة ومعنى ذلك اذ لم يتهم كما قال هنا ومرة قال الدية عليه في ماله  
 بقسامة ومرة قال بغير قسامة ولم يفرق بين أن يكون له حياة أم لا والخلاف في وجوب

القسامة انما يتصور عندي اذا كانت له حياة وماذا كان موته فقصا ولم تكن له حياة فانما  
تجب عليه الدية في ماله بغير قسامة هذا الذي ينبغي أن تحمل عليه الرواية لانه جعل الدية  
عليه في ماله لما جاء أن العاقلة لا تتحمل الاعتراف فاقراره انما هو على نفسه والاختلاف في  
وجوب القسامة اذا كانت له حياة كالاختلاف في اقرار القاتل عما ان كان للمقتول حياة  
مقدمات صح اه منه بلفظه وقوله موته فقصا هو بفتح القاف ثم عين مهملة ساكنة ثم  
صاد مهملة ومغنا ممت مكانه كافي القاموس ونصه ومات فقصا أصابته ضربة أو رمية  
فمات مكانه اه منه بلفظه وقد حصل ابن عرفة ما في المسئلة من الخلاف اذا كان الاقرار  
بشاهدين فقال مانصه الشيخ في الموازية روى ابن وهب أن ابن عباس وغيره من الصحابة  
والتابعين قالوا العاقلة لا تتحمل عدا ولا عهدا ٢ ولا صلحا ولا اعترافا وبه قال مالك الأئمة في  
الاعتراف برجماعه كشاهد على العاقلة توجب القسامة وفي صلحها اختلاف عن مالك في  
الاقرار بالقتل خطأ فقبل على المقر في ماله وقبل على العاقلة بقسامة في رواية ابن القاسم  
وأشهب وفي دياتهم او من أقر بقتل خطأ فان اتهم أنه أراد اغناء ولد المقتول كالأخ والصديق  
لم يصدق وان كان من الأبا بعد صدق ان كان ثقة مأمونا ولم يحتج أن يرشى على ذلك ابن رشد  
في رسم العتق من سماع عيسى من قال قتل فلانا خطأ في كونه لو تأو بوجوب القسامة والدية  
على العاقلة ان لم يتم -م على ارادة اغناء ولد المقتول وكون الدية في ماله بغير قسامة مثالها  
بقسامة قال هذا ان كانت للمقتول حياة وان لم تكن له حياة فلا قسامة اتفاقا هذا الذي  
يجب أن يحمل عليه قولها في الصلح عياض على رواية الاشياخ لفظ مالك هنا يحصل ثلاث  
روايات أولها الدية في ماله وحده دون قسامة وقاله المغير وابن الماجشون الثانية على  
العاقلة بقسامة مات بقتلة أو بعد حياة قاله ابن القاسم وأشهب وزويده وظاهر ما هنا أنه  
لا شيء على الجاني منها وتأولها بعض أصحابنا على مالك في المسئلة وان قول مالك في غير  
المدونة هو كواحد منهم هو على الاستحسان وما هنا في الديات بينة والثالثة ظاهر قول  
مالك هنا لا شيء عليه منها الا بقسامة فتأوله بعض شيوخنا على أن عليه جميعها وقاله ابن  
لبابة وقبل معناه أنه كواحد من العاقلة ان أقسم الزمهم ما لزمهم وهو رواية ابن المواز وابن  
عبدوس وهوتاويل أكثر الشيوخ فيكون قولارابعا والخامس لا يلزمه الا ما كان يلزمه  
مع العاقلة ولا شيء عليها ولا قسامة قاله ابن دينار وحكاه سحنون عن آخرين من أصحابنا لم  
يسمهم وذكره ابن الجلاب عن رواية ابن وهب وسادسها القواقراره واه عبيد الوهاب  
وحكاه ابن ميسر عن ابن وهب وابن القاسم ونقل ابن رشد الخلاف في القسامة انما  
هو ان كانت له حياة يفتنه اه منه بلفظه فاذا تأملت هذه الانتقال كلها وتأملت كلام  
غ الذي قدمناه ظهر لك صحة ما قلناه من أن ز خلط مسئلة بأخرى وذ كر اصلاح  
سحنون في غير محله ونسب لغ ما لم يقله والعجب من سكوت قوم وب عن ذلك مع  
أنهم -ماذ كر بعض كلام غ وحاصل ما تقدم أن الاقرار بالقتل خطأ ان كان بشاهد  
واحد فقط فهو محل اصلاح سحنون وان كان بشاهدين فليس من محله وفيه ستة أقوال  
وأن رواية ابن القاسم وأشهب وقولهم او مذهب المدونة في كتاب الديات أنها على العاقلة

٢ قوله ولا عهدا في نسخة ولا عهدا

بقسامة وتناول الاكثر ذلك على أن المقر كواحد منهم وتقدم عنه بقوله بلا اعتراف عن  
مق أن ما في كتاب الديات هو الذي كان ينبغي للمصنف أن يفتي به فراجعه ولم يقل غ  
انه ضعيف كما عزاه له ز بل نقله عن الذخيرة ثم أيده بما في كتاب الديات حسبما تقدم في  
كلامه فشد يدك على هذا التخصص والتحرير والعلم كله للعلي الكبير \* (تنبيهان  
الاول) \* ما عزاه عياض لبعضهم من تأويل بعض أصحابه قول مالك في كتاب الصلح انه  
لا شيء على المقر مع العاقلة وأن قوله في غير المدونة هو كواحد منهم على الاستحسان وإن لم  
يتعقبوه فيه تطرأ بل تفسير قوله بقوله أولى من حمله على الخلاف وكيف يعقل أن يكون  
كأحدهم حيث يجب عليهم الدية بغير اعترافه ولا يلزمه معهم شيء حيث يجب عليهم  
باعتباره مع وجود الخلاف القوي بأنه عليه وحده هذا مما لا يعقل أصلاً فتأمل بانصاف  
والله أعلم \* (الثاني) \* ما تقدم في نقل أبي الحسن عن المقدمات وابن عرفة عن البيان من  
أنه لا قسامة اتفاقاً إن لم تكن للمقتول حياة ظاهر كلام البيان أنه لا قسامة مطلقاً ولكن  
كلام المقدمات يستروح منه أن معناه أن اختلاف قول مالك أنه عليه بقسامة أو دونها  
محله إذا تأخر موته ولا فيكون عليه بلا قسامة وأما على القول بأنه على العاقلة فلا بد من  
القسامة مات من حينه أو تأخر موته وعلى هذا فالجواب الذي قدمناه عن المصنف عند  
قوله بلا اعتراف لا يتم مع ما بعده والله أعلم (وكالعدل في معانية القتل) قول ز ثم  
المرأتان العدلتان كالعدل الخ صحيح على ما في ابن سلون من نوازل ابن الحاج ونصه ولا  
اختلاف أن المرأتين العدلتين بقسم معهما اه من عدة نسخ منه ولكن فيه نظر فإن  
الخلاف في ذلك شهر في تنصير اللغى مانصه ويستحق بشاهد والقسامة إذا كان عدلاً  
فالشاهد ههنا لوث واختلف عن مالك أن لم يكن عدلاً فقال في المدونة لا يقسم معه وقال  
في كتاب محمد يقسم معه والاول أحسن ولا يراق دم مسلم بغير عدل واختلف في شهادة  
النساء بانفرادهن هل يكون لو نافق قال مرة ليس بلوث وقال مرة يقسم على امرأتين ثم  
قال وأرى أن يقسم مع شهادة امرأتين عدلتين لأنهما توجبان من اللطخ ما يوجبها الشاهد  
العدل اه منه بلفظه وفي ترجمة جامع القول في شهادة النساء من كتاب الشهادات الاول  
من ابن يونس مانصه ومن غير المدونة قال سحنون واختلف قول ابن القاسم في شهادتهن  
في القصاص فيما دون النفس وثبت على أنه لا تجوز ولا يجزئ وأصلها أنها تجوز فيما يجوز  
فيه الشاهد واليمين قبل لسحنون فانت تجيز الشاهد في قتل المدمع القسامة ولا تجزئ فيه  
المرأتين مع القسامة قال لا يشبه ههنا وبين واحدة والقسامة تخسون عينا ثم قال محمد  
ابن يونس وأجاز في كتاب محمد شهادة امرأتين في قتل المدمع ولم يجز ذلك في المدونة اه منه  
بلفظه وقال في ترجمة في القسامة وما يوجبها الخ من كتاب الديات مانصه واختلف قوله  
في اللوث فقال في المدونة هو الشاهد العدل الذي يرى أنه حاضر الأمر ولا يقسم مع شهادة  
المسحوظ ولا النساء ولا العبيد ولا الصبيان قال وإنما يقسم مع الشاهد العدل وبه أخذ  
ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ثم قال قال ابن عبد الحكم ولا شهادة للنساء في قتل  
المدون لا يكون لطننا محمد يريد في امرأة واحدة وأما امرأتان فيقسم مع شهادتهما

(وكالعدل الخ) قول ز والمرأتان  
العدلتان كالعدل الخ صحيح على  
ما في ابن سلون وغيره انظر المنيبية  
والتبصرة وهوى (ولو شهد اثنتان  
الخ) قول ز وينبغي أن تكون  
الدية على عاقلة الجميع الخ قال  
ج فيه نظروا الذي يظهر أن الجميع  
مطالب باليمين المدعى عليهم بالقتل  
خطأ وعواقلهم لا المدعى عليهم فقط  
اه وهو ظاهر أن كان المدعى عليهم  
أغنياء بحيث يلزمهم العقل والا  
فاليمين على العواقل فقط ولا خفاء  
أن المدعى عليهم يحلفون على البيت  
وأما العواقل إذا قلنا يجب عليهم  
اليمين فأنما يحلفون على نفي العلم  
والله أعلم اه

كاتعدلتين ويقتل بذلك قاله ابن القاسم اه منه بلفظه ونحوه للميتطى في نهايته  
 وذكره ابن فرحون مختصرا في الباب السادس والعشرين ونصه واختلف العلماء في تعيين  
 ما يقبل من ذلك فمن مالک رحمه الله ان اللوث هو الشاهد العدل على معانة القتل ووجه  
 ذلك انه يقوى جهة المدعين وله تأثير في نقل اليمين الى جهة المدعين واخذ ابن القاسم بما  
 قاله مالک ووافق ابن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن المواز عن ابن القاسم أن شهادة  
 المرأتين لو ثبت يوجب القسامة ولا يوجب ذلك شهادة امرأة واحدة اه منها بلفظه وقال  
 في المين مانصه اختلف في اللوث في قتل المدفوع مالک في المدونة هو الشاهد العدل  
 الذي يرى أنه حاضر الامر ولا يقسم مع شهادة المسخوط ولا النساء ولا العبيد ولا الصبيان  
 وبهذا أخذ ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم قال ابن حبيب وروى ابن وهب عن  
 مالک أن شهادة النساء لو ثبت يوجب القسامة والله أعلم (وليس منه وجوده بقرينة قوم)  
 قول ز فلا يرد قضية عبد الله بن سهل الخ قال في ضيق مانصه واختار بعض شيوخنا  
 أن يكون لو ما في مثل قصة حويصة ومحبيصة وهو وجود مسلم يلد الكفر وأنه لا ينبغي أن  
 يختلف في ذلك اه منه بلفظه وقال الابي في شرح مسلم مانصه ابن رشد ولو وقع مثل  
 قضية الانصاري في زماننا لوجب الحكم به ولم يصح أن يتعدى الى غيره قلت وكان شيخنا أبو  
 عبد الله يحكي أنه اتفق في داره أن جاءت طفلتان تسرقان القمح من المسترق فزاق بهما  
 القرمود فسقطتا فماتا قال وكنت غائبا بالموضع المسمى بالجيزة وانتشر الخبر فرفع  
 مؤدى الامر الى القاضي أبي اسحق بن عبد الرزيع فأمر باخراجهما وأهدر دمهما ما اه  
 منه بلفظه قلت في الاقتناع مانصه والامعة مجمعة على أن لا فرق بين اليهود وسائر  
 المشركين يعتزلون فيوجد مسلم مقتول بين ظهرائهم في أن القسامة واجبة اه منه  
 بلفظه (أو على من نكل بالقسامة) قول ز هذا هو الظاهر وفي دويني الخ قال شيخنا  
 ج فيه نظروا الذي يظهر أن الجميع مطالب باليمين المدعى عليهم بالقتل خطأ وعواقلهم  
 لا المدعى عليهم فقط اه وما قاله ظاهر ان كان المدعى عليهم أغنيا بحيث يلزمهم العقل والا  
 فالمطالب باليمين العاقل فقط ولا خفاء أن المدعى عليهم محلفون على البت وأما العاقل  
 اذا قلنا تجب عليهم اليمين فاعلم محلفون على نفي العلم والله أعلم (فهل لاقسامته ولا قود)  
 قول م عن طنى بل الذي حمل عليه عياض والابي قول المدونة لاقسامته الخ  
 هذا هو الذي يجب التعويل عليه لانه المصرح به في الموطا وسلمه الباجي ولم يحك فيه  
 خلافا وهو الذي نقله ابن يونس عن مالک نصا ولم يحك خلافاه ويأتى نصه قريبا ونص  
 الموطا قال مالک في جماعة من الناس اقتتلوا وانكسروا بينهم قتل أو جريح  
 لا يدري من فعل ذلك به ان أحسن ما سمع في ذلك أن فيه العقل وأن عقله على القوم الذين  
 نازعوه وان كان القتل أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا قال في  
 المشتق مانصه وهذا كما قال ان من قتل بين الفئتين في النائرة تكون بينهم فان كل فرقة  
 تضمن ما أصيب من الاخرى وذلك اذا لم يعلم من قتله ووجه ذلك أن الظاهر أن قتل كل  
 فرقة انما قتلتها الفرقة الاخرى ولا قصاص فيه لتعذر معرفة قاتله وعدم اتفاق الطائفة

(فهل لاقسامته الخ) قول م  
 عن طنى ان فيه الدية على الفئة  
 التي نازعته الخ هو الذي يجب  
 التعويل عليه لانه المصرح به في  
 الموطا وسلمه الباجي ولم يحك فيه  
 خلافا وهو الذي نقله ابن يونس عن  
 مالک نصا ولم يحك خلافاه وقول  
 م وهو تأويل الاصل الخ  
 وصح الرجاء بانته المشهور وبه  
 أفق العلامة الابي حين سأله  
 الخليفة أبو فارس الحفصى حجا  
 في كمال الأكمال ونقل كلامه في  
 الدر النثير

(أو أن تجرد الخ) قول ز وقيد في

البيان الشاهد الخ اعلم ان كلام ابن رشد صريح في أن الشاهدان كان من طائفة المقتول فلا قسامة قطعاً وان كان من طائفة القاتل فلا قسامة أيضاً الاعلى القول بان الشاهد غير العدل لوث وهذا هو عين مانسبه ز له في المعنى وبه تعلم مافي كلام مب ان حاصله أن الشاهدان كان من إحدى الطائفتين فهو محل التأويلات والمذهب أنه لوث وان كان من غيرهما فهو لوث بلا كلام وان شهد عدلان فنبوت قطعاً وكيف يعقل ذلك لاسيما في الشهادة من طائفة المقتول مع ما هو معلوم ضرورة أن الغداوة بأضعف من هذا بمراتب مانع من صحة الشهادة وليس في ضريح ولا في ابن عرفة ما عزا لهما وانما نشأله هذا الوهم والله أعلم من فهمه كلام ابن رشد على غير وجهه فان ابن رشد لما نقل عن ابن المواز تخطئة ابن القاسم في قوله الاول انه لا قسامة مع الشاهد الواحد العدل أجاب عن ذلك بأنه يحتمل أن يكون ابن القاسم أراد الشاهد من إحدى الطائفتين ومراعاة ما ثبتها في القول الآخر الذي وافق عليه الجماعة ان الشاهد من غير الطائفتين فليس قوله الاول بخطا ولا بخلاف لقوله الثاني كلفهم ابن المواز وكلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة صريح فيما قاله ز وقد اختصره مب كما قال ومع ذلك فلم يستوفه فقد زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه من قوله وقول أنه مب مانص لان كونه بين الصفيين لم يزد عوا الا قوة وزاد بعد قوله من طائفة المدعي متصلاً به مانص لانه لا يجيز شهادة أحد من إحدى الطائفتين على أحد من الأخرى ثم قال الآن يكون له شاهد على ذلك من غير الطائفتين وأما مع شاهد من طائفة القاتل فيجوز ذلك على الخلاف في القسامة مع الشاهد غير العدل وأما مع شاهد من طائفة المقتول فلا اشكال في عدم القسامة معه وقد قال محمد قول ابن القاسم لا قسامة فيمن قتل بين الصفيين بقول المقتول ولا بشاهد على القتل انه خطأ لانه جل قوله على ظاهره من أن القسامة لا تكون فيمن قتل بين الصفيين بحال وان كان الشاهد الذي يشهد على القتل من غير الطائفتين وتأويل قوله أولى من تخطئته اه منه بلقطه وقد نقل أبو الحسن أيضاً كلام ابن رشد هذا وصلة فقال عند قول المدونة في كتاب الديات وليس فيمن قتل بين الصفيين قسامة مانصه عياض معناه انه لم يدع على أحد ولا

الأخرى على قتله فلم يبق الا الدية ولم يحج في ذلك الى قسامة لان القاتل لا يتعين اه محل الحاجة منه بلقطه والله الموفق وقول مب وهو تأويل الاكثر الخ صرح الر جرجي بأنه المشهور وروى في نصه قريبا وبه أفتى العلامة الاي حين سألته الخليفة أبو فارس عبد العزيز ابن الخليفة أبي العباس الحفصي حسمافي الخال الا كماله وقد نقل كلامه في الدر النثر فأنظره ان شئت (أو ان تجرد عن تدمية وشاهد) قول مب فيه نظر بل غير صحيح إذ الذي في البيان ولم يجزم به تقييد الخلاف بكون الشاهد من طائفة المدعي الخ فيه نظر ظاهر بل ما قاله ز هو الصحيح لان كلام ابن رشد صريح في أن الشاهدان كان من طائفة المقتول فلا قسامة معه قطعاً وان كان من طائفة القاتل فلا قسامة معه الاعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد الذي ليس بعدل وهذا هو عين مانسبه ز في المعنى وكيف يعقل ما قاله مب من أن الشاهدان كان من طائفة القاتل أو طائفة القاتل فهو محل الخلاف والتأويلات التي عند المصنف وان كان من غيرهما فلوث بلا كلام وقوله بعد ويقتد محل الخلاف أيضاً بالشاهد الواحد كما يدل عليه كلام المصنف وأما لو شهد عدلان فالقود بلا خلاف وقال قبل ان تأويل الاكثر أنه لوث وقال بعد عند قوله تأويلات أنه المذهب فما هذا الا وهم منه رحمه الله اذ كيف يعقل أن يقال ان المذهب أن شهادة الشاهد من طائفة المقتول لوث بوجوب القسامة والقود به ما هو شهادة الشاهد من غير طائفة القاتل بل خلاف ومن المعلوم ضرورة أن الغداوة بأضعف من هذه بمراتب مانعة من صحة الشهادة وقبولها فكيف بهذه وليس في ضريح ولا في ابن عرفة ما عزا لهما وانما نشأله هذا الوهم والله أعلم من فهمه كلام ابن رشد على غير وجهه فان ابن رشد لما نقل عن ابن المواز تخطئة ابن القاسم في قوله الاول انه لا قسامة مع الشاهد الواحد العدل أجاب عن ذلك بأنه يحتمل أن يكون ابن القاسم أراد الشاهد من إحدى الطائفتين ومراعاة ما ثبتها في القول الآخر الذي وافق عليه الجماعة ان الشاهد من غير الطائفتين فليس قوله الاول بخطا ولا بخلاف لقوله الثاني كلفهم ابن المواز وكلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة صريح فيما قاله ز وقد اختصره مب كما قال ومع ذلك فلم يستوفه فقد زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه من قوله وقول أنه مب مانص لان كونه بين الصفيين لم يزد عوا الا قوة وزاد بعد قوله من طائفة المدعي متصلاً به مانص لانه لا يجيز شهادة أحد من إحدى الطائفتين على أحد من الأخرى ثم قال الآن يكون له شاهد على ذلك من غير الطائفتين وأما مع شاهد من طائفة القاتل فيجوز ذلك على الخلاف في القسامة مع الشاهد غير العدل وأما مع شاهد من طائفة المقتول فلا اشكال في عدم القسامة معه وقد قال محمد قول ابن القاسم لا قسامة فيمن قتل بين الصفيين بقول المقتول ولا بشاهد على القتل انه خطأ لانه جل قوله على ظاهره من أن القسامة لا تكون فيمن قتل بين الصفيين بحال وان كان الشاهد الذي يشهد على القتل من غير الطائفتين وتأويل قوله أولى من تخطئته اه منه بلقطه وقد نقل أبو الحسن أيضاً كلام ابن رشد هذا وصلة فقال عند قول المدونة في كتاب الديات وليس فيمن قتل بين الصفيين قسامة مانصه عياض معناه انه لم يدع على أحد ولا

أحد الطائفتين على أحد من الأخرى ثم قال الآن يكون له شاهد على ذلك من غير الطائفتين انظر الاصل والله أعلم



قام شاهد على من قتله ولا أى صف قتله وفي كتاب محمد ولو يكن فيه الدية على الفئة التي نازعته وحملوه على التفسير ثم ذكر أنه اختلف هل فيه قسامة أم لا على أربعة أقوال ثم قال ما نصه وذكر ابن رشد في البيان أقوالاً أحدها أنه لا قسامة فيه بتدمية لأنهم تقاتلوا على دخل وعداوة وقيل لا قسامة لا بقول المقتول ولا بشاهد على القتل وهو قول ابن القاسم من رواية سمعون في رسم الجواب من سماع عيسى وقيل إن دعى أو شهد شاهد واحد بالقتل فالقسامة فيه وهو قول ابن القاسم من رواية عيسى عنه في رسم الجواب المذكور وقول مطرف وابن المباحسون وأصبح في الواضحة وقول أشهب في المجموعة قال ابن المواز وإلى هذا يرجع ابن القاسم بعد أن كان يقول لا قسامة فيمن قتل بين الصنفين بدعوى المقتول ولا بشاهد ويحتمل أن يريد بقوله ولا بشاهد إذا كان الشاهد من طائفة المدعى لأنه لا تجوز شهادة أحد من إحدى الطائفتين على أحد من الطائفة الأخرى لأنه يبعد أن تبطل القسامة مع شاهد من غير الطائفتين وأما مع شاهد من طائفة القاتل فيجوز ذلك على الاختلاف في القسامة مع الشاهد الذي ليس بعدل وأما مع شاهد من طائفة المقتول فلا إشكال أن القسامة لا تكون معه وقد قال ابن المواز في قول ابن القاسم أنه لا قسامة فيمن قتل بين الصنفين بقول الميت ولا بشاهد على القتل أنه خطأ لأنه حمل قوله على ظاهره من أن القسامة لا تكون فيمن قتل بين الصنفين بحال وإن كان الشاهد الذي شهد على القتل من غير الطائفتين وتأويل قوله أولى من تخطئته صح من كتاب الديان الأول من البيان من رسم الشجرة من سماع ابن القاسم أنه منه بلفظه ومن تأمله أدنى تأمل تبين له صحة ما قلناه وقد ذكر ابن يونس واللخمي والرجاسي هذا الخلاف الذي ذكره ابن رشد ولم يقل أحد منهم إن خاص بالشاهد من إحدى الطائفتين بل كلامهم يفيء خلاف ذلك ونص ابن يونس قال مالك أي في المدونة وليس فيمن قتل بين الصنفين قسامة قال سمعون في العتبية عن ابن القاسم لا قسامة فيه وإن شهد شاهد على قتله أو على إقراره قال محمد بن جعفر ابن القاسم عن هذا إلى أنه يقتل بالقسامة من ادعى عليه المقتول وهو قول مالك وابن عبيد الحكم وأشهب وأصبح وكذلك إن شهد شاهد على قتله بعينه وقال مالك في الجماعة يقتلون فيكشفون عن قتيل أو يرجح لا يدرى من فعل ذلك إن فيه العقل على الذين نازعوا أصحابه فتضمن كل فرقة ما أصابت من الفرقة الأخرى وإن كان القاتل أو الجريح من غير الفريقين فقتله على الفريقين جميعاً ولا قسامة في ذلك ولا قود قال أشهب وهذا إذا لم يثبت دمه عند أحد بعينه قال ابن القاسم وهو قول مالك أنه لا قسامة في هذا يعني بدعوى الأولياء إن فلا ناقتله وأما لو قال الميت فلان قتلني أو قام شاهد أن فلا ناقتله لكانت فيه القسامة قال أشهب وكذلك لو قام شاهد أن فلا ناقتله فلان بين الصنفين لقتل أهله بلفظه ونص اللخمي وإن كاتباً بعينين ولم يثبت القتل بينة ولم يكن الأشاهد واحد على القتل أو قال القاتل قتلني فلان أو وجدوه قتيلاً هل يكون ذلك لو نابوا عن الأولياء القاتل القسامة والقصاص أو يكون فيه الدية على الطائفة التي نازعته من غير قسامة فقال في الكتاب لا قسامة فيمن قتل بين الصنفين قال مالك في كتاب محمد أنه فيه الدية على الفئة التي

(وان تأولوا الخ) قول ز وهو  
 النظر في الدليل السعي الخ انظر  
 من فسرهم هذا والذي في جمع  
 الجوامع هو مانصه والتأويل حمل  
 الظاهر على المحتمل المرجوح فان  
 حمل الدليل فصحح أولما يظن دليلا  
 فناسد أو لا شيء فلعب لا تأويل  
 اه وسلمه شراحه ومحشوه انظره في  
 محبت الظاهر والمقول وقول مب  
 وانظر اذا قتل أحد الخ سكت عما  
 اذا قتل أحد من إحدى الطائفتين  
 الباغيتين معا فظاهر مانه لا يقتل  
 فيه أحد من الطائفة المنازعة  
 لطائفتيه أي ولا يقتل الا قاتله ان  
 علم أو من أقسم عليه لان استظهاره  
 فيما اذا كان المقتول من الدافعة فان  
 كان هذا مراده فصحح ما أفاده  
 كلامه لكن يرد عليه أنه لا فرق بين  
 الصورتين والعلة التي علل بها  
 القصاص وهي قوله لانهم متماثلون  
 على ما فيهام وجوده في الصورتين  
 وان كان مراده أن ذلك فرض مثال  
 فقط وان الحكم في الصورتين سواء  
 فيما استظهره مخالف لانصوص  
 الصريحة كنص الباجي وابن يونس  
 وغيرهما وقد حكى الجرجاني  
 الاتفاق على نفي القصاص أي من  
 جميع الطائفة المنازعة لطائفتيه  
 وعبارته تشمل الصورتين وان كان  
 موضوع كلامه أو لا في الفرقتين  
 الباغيتين معا انظر الاصل والله أعلم

قاتلته في أموالهم وكذلك الجراح عقل الجراحة على القنعة التي نازعتم فان كان القتل  
 أو الجرح من غير الفريقين كان عقله على الفريقين جميعا وقال ابن القاسم اذا قال المقتول  
 دعي عند فلان لم يقتل به ولم يقسم معه ولو شهد شاهد لم يجز وأجاز القسامة في موضع آخر  
 في هذين الموضوعين جميعا وقال ابن الجلاب وعن مالك رواية أخرى ان وجوده مقتولا  
 بينهم اوجب القسامة قال الشيخ رحمه الله ولا وجه لمنع القسامة مع الشاهد العبد اذا  
 كان الشاهد من غير الفريقين وليس ذلك بمنزلة اذا قال قتلني فلان من غير شاهد لانها  
 دعوى منه وقد يرحى بذلك غير قاتله لان الكل أعداء له وقد اختلف في هذا الاصل اذا ادعى  
 القتل على عدوه فمنع للثمة التي بينهم ما وأجيز لان تهمة القاتل من العدو أقوى منها على غيره  
 اه منه بلانظه ونقله من أبيضاوي كلام الجرجاني قريبا ان شاء الله وقد وقع لسيدى  
 نحو ما وقع لمب لكنه لم يذكر كلام ابن عرفة ولا أشار اليه والله الموفق \* (تنبيه)  
 نقل من كلام ابن رشد في رسم الشجرة وقال بعده مانصه وهو كلام حسن على عادته رحمه  
 الله في الايمان بحسن التحريرات وكلامه هذا كله ملخص مما جاب الشيخ في النوادر من  
 الروايات الأنا في تحريجه القسامة مع شاهد من طائفة القاتل على القسامة مع الشاهد  
 غير العبد نظر افان في غير العدل المقيس عليه مانعاه وهو الفسق وفي الفرع المقيس ذلك  
 وزيادة الدفع عن نفسه لاسماعيل على ما في كتاب محمد من أن دية على القنعة التي نازعته وأنهم  
 جلوه على التفسير لكلام ابن القاسم ولا يتم التخرج لاختصاص الفرع بوصف يصح أن  
 يكون مانعاً من القسامة ليس بوجوده في الاصل وحاصله وجوده معارض في الفرع واتفاؤه  
 من شروط صحة القياس وفيه شيء آخر وهو أن التخرج انما يكون مع اتحاد القاتل في  
 الفرعين على ما تقرّر وابن القاسم لا يقول بالقسامة مع غير العدل كما تقدم عنه في المدونة  
 اه منه بلانظه وهو كلام حسن وعلم منه انه فهم كلام ابن رشد على ما قلناه من أنه لا خلاف  
 في الغاء شهادة الشاهد من طائفة المقتول وكذا من طائفة القاتل الاتحزب بجا على قول شاذ  
 مع كون القياس غير مسلم فواقف لتو ومب رحمه الله هنا قد علمت ما فيه والله الموفق  
 \* (تنبيه) قول من على ما في كتاب محمد يوهّم أنه لم يوجد الا في كتاب محمد وقد رأيت  
 النصوص الصريحة بذلك عن الموطأ وغيره فلو حذف قوله على ما في كتاب محمد لسلم من ذلك  
 والله أعلم (وان تأولوا فهدر) قول ز لا التأويل المصطلح عليه عند المتكلمين وهو  
 النظر في الدليل الخ انظر من فسر التأويل في الاصطلاح بما قاله والذي في جمع الجوامع  
 هو مانصه والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فان حمل الدليل فصحح أولما يظن  
 دليلا فناسد أو لا شيء فلعب لا تأويل اه وسلمه شراحه ومحشوه (كراجعة على دافعة)  
 قول مب وانظر اذا قتل واحد من الجماعة الدافعة الخ سكت عما اذا قتل واحد من لامن  
 إحدى الطائفتين الباغيتين معا فظاهر مانه لا يقتل فيه أحد من الطائفة المنازعة لطائفتيه  
 لان موقعه واستظهاره فيما اذا كان المقتول من الطائفة الدافعة فان كان هذا مراده  
 فصحح ما أفاده كلامه لكن يرد عليه أنه لا فرق بين الصورتين والعلة التي علل بها القصاص  
 وهي قوله لانهم متماثلون على ما فيهام وجوده في الصورتين وان كان مراده أن ذلك فرض

(متوالية) قلت قال خيتي  
 أي نوال أيمان كل واحد من  
 الخالفين في نفسها وليس المراد  
 نوال الخالفين أيضاً فيما بينهم بأن  
 يحلف كل واحد أثر الآخر لأنه  
 شيئاً أنه يستأني بالصغير وقد يقال  
 أنه لا يذنب قال ولكن في العمد  
 يحلف هذا عينا وهذا عينا حتى تتم  
 أيمان القسامة ولا يحلف واحد  
 جميع ما ينوبه قبل أن يحلف أصحابه  
 لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل  
 الدم وهو معنى قوله لم يحلفونها  
 مردودة عليهم وأما في الخطا فيحلف  
 الواحد جميع ما ينوبه قبل أن  
 يحلف أصحابه لأن من نكل منهم  
 لا يبطل على أصحابه شيئاً اهـ وقول  
 ز لصون الدماء صوابه لصون  
 الأيمان وقول مب بخالف  
 ما ذكره مق الخ ليس في مق  
 ما يخالفه بل فيه ما هو صريح في  
 موافقته وقوله لا للدية الخ غفلة  
 عملت عند قوله أو نكلوا في كلام  
 ابن رشد من التصدير بطلان الدم  
 والدية وعزوه لابن القاسم وابن  
 الماجشون وهو الراجح ولذا حمل  
 عليه أبو الحسن كلام المدونة وعليه  
 اختصر غيره واحد كابن هرون  
 وصاحب المعين وقول ز كعشرة  
 أميال الخ بـل كعشرة أيام كافي  
 النقل وقوله أي كالثلاث الخ بـل  
 كالعشرة انظر الأصل

مثال فقط وإن كان الحكم في صورتين سواء فما استظهره مخالف للنصوص الصريحة  
 كقص الباجي وابن نونس السابقين وغيرهما وقد حكى الجراحى الاتفاق على نفي  
 القصاص وعبارته تشمل صورتين وإن كان موضوع كلامه أولاً في الفرقتين  
 البايعتين معاونه فإن كان الصنفان من أهل العصبة فافتراق عن قبيل أو جريح فإن  
 كان من غير الصنفين كالخارج يمين ما فإن علم قاتله أو جارحه بينة أو بقوله دعي عند فلان  
 اقتصر منه في القتل يعني في البينة بلا قسامة وفي الثاني بقسامة ويثبت الجرح بشاهد  
 وعين وإن لم يعلم القاتل والجراح فدينته على الفريقين وكذا إذا لم يعلم من أي الفريقين هو  
 وإن كان من أحد الفريقين فإن علم قاتله أو جارحه بشاهدين فالقود قولاً واحداً فإن علم  
 بشاهد أو قول القبيل دعي عند فلان فالذهب على قولين أحدهما أنه يقسم مع ذلك  
 وهو مشهور المذهب وهو قول مالك وأكثر أصحابه وهو أحد قول مالك وابن القاسم  
 الثاني أنه لا يقسم مع ما ذكر وعمل عدم قبول قوله دعي عند فلان بالعداوة وليس  
 بشئ لأنه يكثر على قاعدة القسامة بالبطلان لوجود ذلك في كل من قال دعي عند فلان  
 وذكر ابن وهب عن مالك أن النائرة دليل يحلف معه المخرج ويقص إذا ثبت بينة  
 قال أصبغ وزلت حكم فيها ابن القاسم بهذا فإن ثبت النائرة بشاهد فلا يحلف مع  
 الشاهد على القتل ويحلف المدعي عليه ويبرأ وإن لم يعلم قاتله فدية وعلى الطائفة المنازعة  
 لطائفته في أموالهم واختلف هل ذلك بقسامة أم لا مشهور المذهب بلا قسامة وهو قوله  
 في المدونة والثاني بقسامة وانفقوا على أنه لا يقتل جميع الطائفة المنازعة لأنهم لم يتفقوا  
 على قتله وانما يقتل الجماعة بالتالموعلى القتل وأما من قتل في الصف فائماً يقتل به المباشر  
 وربما يكون فيهم من لا يريد قتل ذلك الرجل أما الدية وأما المودة بينه وبينه ووجه  
 القول باتقاء القسامة أن القتل ربما قتله طائفته وان من غير قصد فإن أقر أحد بقتل  
 رجل من غير طائفته فالأولياء مخبرون في قتله باقراره أو أخذ دية من طائفة المقر وان  
 زحفت طائفة للآخرى فإن قدرت المطلوبة على الانتصار بالسلطان ولم يفعلوا فهم  
 كالزاحفة وان لم يقدروا كما إذا عاجلهم فلينادوهم فإن أبوا فالسيف وهي ذلك لادية  
 عليهم وأما إذا تأوت الطائفتان فلا قود ولا دية ولا قسامة والانفس والأموال هدر إذا  
 بقي المال بأيديهم مـ فبرأ إلى ربه اهـ بلفظه على نقل العلامة ابن عبد الصادق في شرحه وهو  
 نص فيما قلناه ونقله بقسامة لما اشتمل عليه من التحرير والفوائد والله الموفق (متوالية)  
 قول مب لكن قوله فنذهب أيمان من حلف باطلا يخالف ما ذكره مق عند قوله  
 بعد بخلاف غيره ولو بعد والخ لم أرفى مق بالحمل المذكور ما يخالف ذلك بل فيه ما هو  
 صريح في موافقته وقوله الآن يكون مراده باطلا بالنسبة للقود لا للدية غفلة منه رجه  
 الله عن كلام ابن رشد الذي قدمه بواسطة نقل ابن عرفة عند قوله أو نكلوا فإن هذا الذي  
 تأوله هو قول أشهب والذي صدر به ابن رشد وعزاه لابن القاسم وابن الماجشون هو  
 بطلان الدم والدية وهو الراجح ولذلك حمل عليه أبو الحسن المدونة مع نقله كلام ابن رشد في  
 المقدمات الذي اختصره ابن عرفة وذكر المتطعي أيضاً مـ بل ما ذكره ابن رشد ونص أبي

الحسن قوله فان نكل واحدا من ولادة الدم الذين يجوز لهم العقوان عضو فلا سبيل للقتل  
يريد ولا الى الدية شيخ اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن يونس بعد ان نقل عن المدونة  
مثل ما تقدم مانصه قال محمد فرق مالك بين نكل بين الاولياء عن القسامة قبل القسامة  
أو بعد ان يحلف جماعتهم فقال ان نكل منهم من له العقوب قبل القسامة فلا قسامة لبقيتهم  
ولادم ولادية ويحلف المدعي عليه خمسين عينا ان لم يجد من عصيته من يحلف معه ويحبس  
سنة ويضرب مائة وان نكل بعد عين جماعتهم لم يسقط حظ من بقي من الدية ونكل هذا  
كعقوه وقاله أصحابه المديون والمصريون الأشهب فقال ذلك سواء نكل قبل القسامة  
أو بعدها ولم يبق حظه من الدية اذا حلفوا خمسين عينا ورواه عن مالك اه منه بلفظه  
وقله من أيضا وعلى القول بالبطالان اقتصر غير واحد كابن هرون في اختصار المنيبية  
وصاحب المعين ولم يذكر القولين الاولين مع أن المنبسط ذكر الاقوال الثلاثة وانما عولا  
والله أعلم على ما قاله قبل حكاية الخلاف بنحو وصف ورقة ونصه قال فضل قال يعي بن  
مزين ومعنى ترديد الايمان في القسامة في دم العمد اذا رددت على ولادة الدم أن يحلف كل منهم  
عينا عينا فاذا حلفوا كلهم حلفوا أيضا عينا عينا فهذا معنى ترديد الايمان في القسامة في  
العمد ولا يحلف كل واحد منهم بدأ ما ينوبه من الايمان قبل أن يحلف صاحبه لان العمد  
اذا نكل واحد بطل الدم وانما يحلف كل واحد ما ينوبه قبل أن يحلف صاحبه في الخطالان  
من نكل منهم لا يبطل على أصحابه ايمانهم التي حلفوا على معنى نفسه ونحو هذا رأيت  
لابن الهندي والعباسي اه من نهايته بلفظها واختصره ابن هرون بلفظ ونحو هذا ذكره  
ابن الهندي والفتازي اه منه بلفظه وبذلك تعلم ما في كلام مب والله الموفق (وان  
أعجى أو غائباً) قول ز أي ولو بعدت كعشرة أميال تسع فيه عجم فانه قال عقب نقله  
كلام الرسالة مانصه قوله أعمالها أي ولو عشرة أميال وقول أبي الحسن في شرحها ولو  
عشرة أيام خلاف النقول وقوله ولا يجلب لغيرها الا من الاميال اليسيرة كالثلثة  
وما قاربها اه منه بلفظه ولا أدري ما هذه النقول التي زعم انها خلاف ما قاله أبو  
الحسن بل النقول شاهدة لابي الحسن قال ابن يونس في ترجمة جامع الدعوى والايمان  
من كتاب الشهادة الثاني مانصه فأما القسامة فانه يحلف فيها أهل مكة في مسجددها  
وأهل عمل المدينة وبيت المقدس يجلبون الى مسجددها قبل فلو كانوا على عشرة  
أيام قال لم أرو وقف مالك عليه ولا شك أن أهل مكة يجلبون الى مسجددها حيث كانوا  
وكذلك المدينة وبيت المقدس ولا يجلبون الى سائر البلدان الا مثل عشرة أميال  
ونحوها اه منه بلفظه وقال في ترجمة ايمان القسامة ومن يحلفها الخ من كتاب الديات  
مانصه قال مالك ويجلب من بأرض المدينة ومكة وبيت المقدس اليها وان كانوا على  
عشرة أيام ولا يجلب الى غيرها من البلدان الا من مثل عشرة أميال اه منه بلفظه وقوله  
أيضا من وقال اللخمي مانصه قال مالك يجلب الى مكة والمدينة وبيت المقدس وأما  
غيرها فيستخلفون في مواضعهم الا أن يكونوا قرييا من المصر عشرة أميال ونحوها  
اه منه بلفظه ونقله أيضا ابن عرفة وسلمه وفي آخر فوازل الدعاوى والايمان من المعيار

مانصه وفي مختصر الواضحة ولا يجلب الحالف في الايمان الى غير موضعه الا في القسامة فان  
مال كمال ويجلب الى مكة والمدينة وبيت المقدس من كان من أعمالها أو مأهل الآفاق  
فيستحلفون في مواضعهم الآن يكونوا قريبا من المصر نحو العشرة أميال ونحو ذلك قال  
مالا فأرى أن يجلبوا الى المصر فيحلفون في المسجد اه منه بلفظه وفي تبصرة ابن فرحون  
مانصه ويؤتى الى المساجد الثلاثة من عشرة أيام والى سائر الامصار من عشرة أميال  
اه منها بلفظها وقال ابن ناجي في شرح الرسالة مانصه قوله ولا يجلب لغيرها الا من  
الاميال اليسيرة قال التادلي اختلف في الاميال اليسيرة فقبل ثلاثة أميال وقيل يريد  
وقيل عشرة أميال اه منه بلفظه وبه تعلم ما في كلام عج ومن تبعه وفي سكوت نو  
و مب عن ذلك ما لا يخفى والله الموفق (والافعلى الجميع) ظاهر كلام المصنف و ز  
و عج وخش ان حالف الجميع متمم فلو طاع أحدهم بحلفها لم يكف وكلام ابن يونس  
صريح في أن محل ذلك اذ لم يتطوع أحدهم بحلفها والالم تكمل على غيره فانه قال في أثناء  
كلامه على مسئلة مانصه وتحلف كل أخت خمس أيمان وتبقى عيّن تحلفها احدى  
الاختين فان تشاح حلفت كل واحدة ست أيمان محمد بن يونس ويحتمل اذا تشاح فحين  
يحلف اليمين الباقية أن يقرع بينهما فماني وقعت عليه حلفها ثم قال بعد كلام مانصه وانما  
جبرنا السهم الباقى على احدى الاختين ولم نجبره على الام لان كسر الام ثلث وكسر كل  
أخت خمسة أنساع فهو أكثر فاذا طاعت احداهما جبر عليها والاجبر على كل واحدة  
منهما لان ما قد تساوتاه منه بلفظه وقال أبو الحسن عند قول المدونة في كتاب الديات  
نظر من يقع له أكثر تلك اليمين فنجبر عليه مانصه انظر لو كان الكسر متساويا قال عبد  
الحق عن بعض الاندلسيين اذا كان حظ الورثة سواء في الدية وانكسرت عليهم عين اقترعوا  
عليها فن وقعت عليه القرعة جبرت عليه وكذلك رأيت لبعض مشايخنا قال عبد الحق  
ورأيت في كتاب ابن الجلاب البصري اذا كان الكسر متساويا جبرت اليمين عليهم كلهم  
ويحتمل أن تجبر على واحد منهم الشيخ اما بالقرعة واما تطوع بها اه منه بلفظه ١٠ قلت  
مراده بعض الاندلسيين والله أعلم ابن أبي زمنين فان المتيطى في نهايته نقله عنه وسلمه  
ونصها قال محمد بن أبي زمنين وان كان حظ الورثة كلهم سواء في الدية فانكسرت يمين  
عليهم اقترعوا عليها فن وقعت عليه القرعة جبرت عليه وكذلك رأيت لبعض مشايخنا اه  
منها بلفظها ونقله مق أيضا ونصه وانما تنكمل على الجميع ان تساوا في الكسر فقال ابن  
الجلاب واذا كان الكسر متساويا جبرت اليمين عليهم كلهم ويحتمل أن تجبر على واحد منهم  
اه قلت ويحتمل أن تجبر على واحد منهم له ليرد بالقرعة كما حكى المتيطى عن ابن أبي زمنين  
اه منه بلفظه ثم ذكر كلام المتيطى وقد أعفوا كلهم كلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة وسلمه  
ونصه وان انكسرت بأجر متساوية ففي وجوب تنكميلها على كل ذى كسر وحلف  
كل منهم مناه من قسم عدها السالم عن الكسر وباقيه يقال لهم عيّن وانكم عدد ايجلف  
بقدر عدد الباقي لابن القاسم وابن رشد عن أشهب ابن رشد مثل أن يكون الورثة ثلاثة  
اخوة فيجب على كل واحد منهم ست عشرة عيّنا وثلاثين فقال ابن القاسم يجبر على كل

(والافعلى الجميع) ظاهره انه لو طاع  
واحد بحلفها ولا تكمل حينئذ  
على غيره انظر الاصل

واحد منهم الكسر الذي صار في حظه فيحلف كل واحد منهم سبع عشرة عينا وقال  
 أشهب يحلف كل واحد منهم ست عشرة عينا ويقال لهم عينو اثنين منكم يحلفان عينا عينا  
 فان تشاؤا فحين يحلف ما بقي فرأيت لابن كانه لا يجبر الامام واحد منهم ويقال لهم  
 لا تعطوا شيئا الا ان تحلفوا بقبلة الايمان وبشبهه ان يقول أشهب مثل هذا أو يقرع بينهم  
 فيها وقال بعض أهل النظر وساقه على قول ابن القاسم ولا يصح الاعلى قول أشهب اه منه  
 بل نظمه ولعل بعض أهل النظر الذي أتهمه هو ابن أبي زمين وقد علمت أن المتبسط وغيره  
 قبله والله أعلم (ولا يحلف في العهد أقل الخ) قول مب وفيه نظر اذا كثرة خسون رجلا  
 الخ موافق في المعنى لقول ز فيما يأتي فان زادوا على تحسين لا يزداد عليهم الخ ولكن الظاهر  
 أنه لا يبنى على المذهب والذى درج عليه المصنف بقوله واجتري باثنين طاعما من أكثر وانما  
 يبنى على مقابله وهو قول أشهب وعبد الملك في ابن يونس بعد أن ذكر هذا الخلاف عن  
 ابن المواز منصفه وهذا أي قول ابن القاسم أحسن من قول أشهب وكما يحلف الخمسون  
 عن يني والكبير عن الصغير فكذلك يحلف الاثنان عن بقيتهم اه منه بلفظه فهو يفيد  
 أن حلف الخمسين عن يني كحلف الاثنان عن الباقي والله أعلم (ووزعت) قول ز  
 وتدخل القرعة عند المشاحة أصله لعج وانظر من قاله وعبارة الأئمة تفيد أن حلف  
 الجميع هو الاصل كما تقدم في نقل ابن يونس عن ابن المواز ونقل النوادر أقوى في الدلالة  
 على ذلك ونصها ومن كتاب ابن المواز ان كان الاوليا في العهد سوا في العدد كالاخوة أو  
 الاولاد أكثر من خمسين أو أقل فذهب ابن القاسم أن يمين رجلين منهم خمسين عينا ينما  
 سواء يجوز وينوب عن يني ولا يحلف أقل من رجلين ثم القتل الى جميعهم أو العقوم  
 حلف ومن لم يحلف اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل مق ويدل على ذلك أيضا  
 أن ابن رشد حكى في المقدمات الخلاف في الاجتزاء بالخمسين من أكثر نقله عنه ابن عرفة  
 ومق وسلماه وبنى لفظهما على الاثرو به تعلم أن قول ز ولا يزداد عليهم افيه نظران حل  
 على ظاهره وان حل على أن معناه أن القاتل اذا طلب الزيادة عليها لا يجاب لذلك صح  
 ولكنه بعيد من صديعه لان القاتل لا يجاب للزيادة اذا طاع اثنان من أكثر فتأمل (واجتري  
 باثنين طاعا) قال مق مانصه وظاهر كلام المصنف أنه يجتزأ باثنين من أكثر منهم ما  
 سواء كان عدد الاوليا خمسين أو أكثر أو أقل ومثله نقل ابن شاس وهو ظاهر ما نقل في  
 النوادر من قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز وصوبه ابن المواز وحكي فيه خلافا وظاهر  
 ما نقل في المقدمات أن الاجتزاء باثنين من أكثر منهم ما على خلاف فيه انما هو اذا لم يكونوا  
 أكثر من خمسين وأما ان كانوا أكثر من خمسين فلا بد من حلف خمسين عينا عينا وهل  
 يجتزأ بالخمسين من أكثر منهم قولان وهو أيضا ظاهر ما نقل في النوادر من قول غير ابن  
 القاسم في المجموعة وكتاب ابن المواز اه منه ثم نقل ما أشار اليه من كلام النوادر والمقدمات  
 وقال في آخر ما نقله عن المقدمات مانصه ورأيت لابن القاسم في كتاب مجهول أنه لا بد أن  
 يحلف جميعهم وان زادوا على الخمسين والالم يستحقوا الدم اه منه بلفظه \* (تنبيه) \*  
 قول مق عن ابن رشد ورأيت لابن القاسم في كتاب مجهول الخ كذا وجدته فيه وهو

(ولا يحلف في العهد أقل الخ) قول  
 مب اذا كثرة خسون الخ الظاهر  
 أنه انما يبنى على مقابل قوله واجتري  
 باثنين طاعا الخ في ابن يونس ما يفيد  
 ان حلف الخمسين عن يني كحلف  
 اثنين عن الباقي والله أعلم (ووزعت)  
 قول ز لا يزداد عليهم الخ فيه نظر  
 وقوله وتدخل القرعة الخ أصله لعج  
 وانظر من قاله وعبارة الأئمة تفيد أن  
 حلف الجميع هو الاصل (واجتري  
 الخ) أي ولا كلام للقاتل وظاهره  
 الاجتزاء باثنين سواء كان عدد  
 الاوليا خمسين أو أقل أو أكثر ومثله  
 نقل ابن شاس وهو ظاهر ما نقل في  
 النوادر من قول ابن القاسم في كتاب  
 ابن المواز وصوبه ابن المواز وحكي  
 فيه خلافا انظر الاصل



خلاف ما لابن عرفة ونصه فان طاع اثنان يحمل الحسب جاز عند ابن القاسم وقال المغيرة  
 وأشهب وابن الماجشون انه لا بد ان يحلفوا كلهم ومن لم يحلف منهم فهو كسكوله وان زاد  
 عددهم على خمسين فاتفقوا انه ان حلف منهم خمسون أجزأهم ورايت لابن الماجشون  
 أنه لا بد ان يحلف كل واحد منهم عينا يميننا والالم يستحقوا الدم في كتاب مجهول اه منه  
 بلفظه فنسب ذلك لابن الماجشون لابن القاسم ولابن الماجشون عزاه ابن فرحون في  
 تبصرته ونصها ولو كان عددهم أكثر من خمسين اجتزأ منهم بخمسين على مذهب ابن  
 القاسم وأشهب وعن ابن الماجشون أنهم يحلفون كلهم عينا يميننا اه منها بلفظها والله  
 أعلم (ومن نكل حبس حتى يحلف) قول ز فان طال أزيد من سنة ضرب مائة وأطلق  
 كافي الجلاب فيه نظر من وجوه أحدها ان الجلاب لم يحد الطول بعزاه له ثانياه ان  
 الجلاب لم يقتصر على ضرب مائة بل زاد مع ذلك حبس سنة ونص الجلاب فان نكل  
 المدعون الدم عن القسامة وردت الايمان على المدعى عليهم فنسكوا حبسوا حتى يحلفوا  
 فان طال حبسهم تركوا على كل واحد جلد مائة وحبس سنة اه منه بلفظه ثالثها ان  
 حله كلام المصنف على ما للجلاب خلاف ظاهره وخلاف مختاره في ضيق وقذبه على هذا  
 تو ومب قال الاول فالاولى حل كلامه عليه اه وقال الثاني وعليه ينبغي أن يحمل  
 كلامه هنا اه قلت بل يجب حل كلامه على ذلك لانه الراجح كادلت عليه النقول قال في  
 المدونة مانصه فاذا حلف خمسين يميناً برى وان نكل حبس حتى يحلف ثم قالت قال مالك  
 والمتهم بالدم اذا ردت عليه اليمين لا يبرأ حتى يحلف خمسين يميناً ويحبس حتى يحلفها اه منها  
 بلفظها قال أبو الحسن مانصه وظاهر قوله حبس حتى يحلف أنه يحبس أبداً وقيل بنفس  
 النكول يلزمه العقل وقيل اذا طال سجنه أطلق اه منه بلفظه وعلى ما في المدونة اقتصر  
 ابن يونس وزاد انه قول مالك وأصحابه ونصه قال مالك واذا وجبت القسامة بقول الميت أو  
 بشاهد على القتل فردت الايمان على المدعى عليه فانه يحلف هو وولاه أنه ما قتله فان نكل  
 ههنا حبس حتى يحلف أو يقر فان أقر قتل وهذا قول مالك وأصحابه اه منه بلفظه وفي  
 المتقى مانصه فرع فاذا قلنا انه يحبس الى أن يحلف فان حبس وطال حبسه فقد روى  
 القاضي أبو محمد يخلو سبيله وفي العتبية والموازية يحبس حتى يحلف قال ابن المواز فقد  
 اتفقوا على هذا ان نكل سجن أبداً حتى يحلف اه منه بلفظه وقال الخمي مانصه واختلف  
 اذا نكل فقال مالك وابن القاسم يسجن حتى يحلف وقال أشهب اذا نكل سجن عليه دية  
 المقتول وأرى أن يكون الاول با بالخيار فان أحبوا حبس أبداً حتى يحلف أو يأخذوه بالدية  
 ويضرب مائة ويحبس عاما اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً بعد نقله كلام الموازية ولم  
 يزد على ذلك شيئاً فهو لا جماعة لم يذكروا ما حل ز عليه كلام المصنف ولم يذكروا أيضاً  
 المتبقي ولا صاحب المعين ونص المتبقي في نهايته واختلف اذا نكل عن اليمين فقال ابن  
 القاسم يسجن أبداً حتى يحلف وقال أشهب ان طال سجنه وأيس أن يقر أو يحلف كانت  
 عليه الدية في ماله اه منها بلفظها \* (تنبيهات الاول) قال نو بعد ذكره كلام ز

(ومن نكل حبس الخ) قول ز  
 عن الجلاب فان طال أزيد من سنة  
 الخ فيه نظر من وجوه أحدها ان  
 الجلاب لم يحد الطول الثاني انه  
 لم يقتصر على ضرب مائة بل زاد  
 حبس سنة وقد ذكر خش نصه  
 الثالث ان حمل المصنف على  
 ما للجلاب خلاف ظاهره وخلاف  
 مختاره في ضيق وقول مب عن  
 ضيق لان من طلب منه أمر الخ  
 يرد عليه مسئلة الطلاق المتقدمة  
 في قوله في الشهادة فان نكل حبس  
 فان طال أى كسنة دين وقول  
 مب وعليه ينبغي الخ بل يجب  
 لانه الراجح كادلت عليه النقول انظر  
 الاصل

مانصه هذا أحد أقوال ثلاثة ابن الحاجب الخ وهو يوهم أن مانقله من كلام ابن الحاجب  
 و ضيغ فيه التمهيد الذي ذكره ز وليس كذلك لكن في كلام ضيغ ما يشهد  
 لذلك فإنه قال عند قول ابن الحاجب فان نكل فتلاثة الحبس حتى يحلف خمسين عيناؤه  
 أن يستعين والدية والحبس حتى يحلف أو يطول اه مانصه أي فان نكل المدعى عليه على  
 القول بتوجيه اليمين عليه في المسئلة ثلاثة أقوال تصورهما من كلامه ظاهر وأظهرها  
 الاول لان من طلب منه أمر يجهن بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب وقوله  
 في القول الثاني والدية أي في ماله والقول الثالث جار على مسائل الطلاق والعقاه منه  
 بلفظه فقد صرح بأن الطول هنا كالطول في الطلاق والعق ونحوه يؤخذ من كلام  
 أبي الحسن فإنه قال متصلا بما قدمناه عنه أنهما مانصه الشيخ وهذه أشبه شي بمسئلة  
 المرأة تقيم على زوجها شاهد بالطلاق اه منه بلفظه \* (الثاني) \* سلم جس و تو  
 و مب كلام ضيغ السابق وهو مشكل من وجهين أحدهما ان تعليله المذكور  
 يقتضي أن ذلك مطرد مسلم في كل مسئلة مسئلة وليس كذلك فان مسئلة الطلاق التي  
 أشار إليها الخ لا في فيها شهر وقد ذهب هو نفسه فيها على خلاف هذا اذ قال في باب  
 الشهادات فان نكل حبس فان طال دين اه ثانيهما ان كلامه هذا صريح في أن النكول  
 هنا وهناك حكمهما واحد فيجري في كل ما جرى في الاخر فيجري على قول أشبه هنا  
 أنه يلزمه هناك الطلاق بالنكول وهو كذلك وهو مصرح به عن أشبه وقد نقله  
 المتبسط وغيره في ترجمة باب التداخي في الطلاق الخ من اختصار ابن هرون مانصه وان  
 نكل عن اليمين ففيها أربعة أقوال أحدها أنها تطلق عليه رواه ابن أبي مريم عن مالك وبه  
 قال أشبه اه محل الحاجة منه بلفظه واذا سلم أنهم ما سواه فيستوجه على المصنف اعتراض  
 بأنه تناقض كلامه في مختصره اذ ذهب هنا على قول وهناك على قول وليس ذلك من عادته  
 بل عادته أن يقتصر على الراجح أو يشير اليهما معان استويا عنده في الترجيح كما هو معلوم  
 وكلام المعين يفيد أن ما اعتمد المصنف في الشهادات خلاف المعتمد فإنه قال في الفصل  
 الثاني عشر من ترجمة باب ما جاء في الطلاق مانصه فان نكل الزوج عن اليمين ففي المذهب  
 أربع روايات أحدها أنه يحبس أبا حتى يحلف أو يطلق والى هذا يرجع مالك قال  
 بعض الموثقين زوهم هذه الرواية القضاء وقال بعضهم يسجن عاما فان حلف والأطلق  
 ودين اه منه بلفظه لكن ما ذكره عن بعض الموثقين مخالف لما في اختصار ابن هرون فإنه  
 قال بعد ما قدمناه عنه يسير مانصه فرع فاذا قلنا يحبس ففيه ثلاثة أقوال عن مالك  
 أحدها أنه يسجن أبدا أو يحلف والثاني اذا طال سجنه دين وترك والطول في هذا القول  
 موكل الى اجتهاد الامام والثالث أنه يسجن عاما فان حلف والدين وترك وبه القضاء اه  
 منه بلفظه ولولا أن المصنف في توضيحه علل ما قاله هنا بما ذكره لا يمكن أن يجاب عن هذا بأن  
 الدماء أعظم من الفروج ولذلك قالوا في القول الثالث هنا أنه اذا أطلق بعد الطول بضرب  
 مائة ويسجن سنة ولم يقل أحد بذلك في الطلاق اذا أطلق بعد الطول ولو حل كلام المصنف  
 هنا على ما حله عليه ز سلم من هذا ولكن يرد عليه أنه مخالف ان ذلك لكلام الأئمة السابق

فأما له والله أعلم \* (الثالث) \* ظاهر كلام اللخمي وغير واحد أنه على قول أشهب بلزوم  
 الدية في ماله تلزمة عاجلا بلا سجن وقد تقدم التصريح بلزوم العقل له عاجلا في كلام  
 أبي الحسن وهو خلاف ما تقدم عن المتطفي ونحو ماله في المعين ونصه اختلف اذا نكل  
 فقال ابن القاسم بسجن أبا حنيفة بخلاف وقال أشهب ان طال سجنه ويئس منه أن  
 يقتل أو يخلف كانت الدية في ماله اه منه بلفظه (بلا استعانة) قول مبه هو قول  
 مطرف الخ لما نقله ابن عرفة عن ابن رشد قال عقبه مانصه قلت ذكره ابن حارث رواية له  
 والشيخ قولاه ورواية اه منه بلفظه ونقله غ وقد تأول أبو الحسن المدونة فحملها  
 على خلاف ظاهرها ونصه قوله فاذا حلف بسجنين يميناً يرى ان لم يجد من يخلف  
 من ولائهم معه اه منه بلفظه وقد نبه عليه في ضريح ولكنه قال قبل ذلك مانصه الاول  
 نفي الاستعانة ابن عبد السلام هو مذهب المدونة فسلم جزم ابن عبد السلام بأنه مذهبها  
 وقال بعد ذلك القولين الآخرين مانصه الاول أظهر ولا يخفى وجهه اه ووجهه  
 هو ما في ح عن ابن رشد والله أعلم (من واحد يعين لها) قول زوكذا اذا جلاوا صخرة عظيمة  
 الخ ما عراه للشارح عن النص مشبه في ابن عرفة فانه قال عن ابن حارث مانصه اختلفوا  
 في ثلاثة جلاوا صخرة رموها على رجل فقتلوا به او قام بذلك شاهد واحد فقال ابن القاسم  
 لا يقسم الاعلى رجل واحد وقال سحنون على جميعهم اه ثم قال وعلى الاول يقسمون  
 لما مات من شربة لا من ضربهم قاله محمد وابن عبد دوس وابن حبيب عن ابن القاسم اه منه  
 بلفظه \* (تنبيه) \* ظاهر كلام ز أن الحكم ما ذكره ولو كانوا الا يقدرون على حملها  
 الا باجتماعهم وهو ظاهر ما تقدم عن ابن عرفة وظاهر ما نقله له عن ابن عرفة عن الشيخ أبي  
 محمد عن ابن القاسم وأشهب في الموازية والمجموعة من قوله ليس لا ويا أنه ان يقسموا ويقتلوا  
 الاعلى واحد اه منه بلانظم ولم يقيد ابن عرفة بشئ وهو أيضا ظاهر المدونة ولم يقيد  
 ابن يونس بشئ ولكن في ضريح وقيد ابن رشد هذا الخلاف بأن يحتمل موته ان يكون  
 عن أحدهم وان لم يحتمل ذلك كما لو رموا عليه صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فلا خلاف  
 انهم يقسمون عليهم مكلهم ثم يقتلون من شاؤا منهم اه منه بلفظه ونقله جس وسامه  
 وكلام ابن رشد هذا هو في معاصي عيسى من كتاب الديات والمصنفات له بالمعنى وقد نقله  
 أبو الحسن بلفظه عن رد قول المدونة في كتاب الديات أو جلاوا صخرة ففرضوا بها رأسه وعاش  
 بعد ذلك أياما أو كل وشرب ثم مات فالورثة أن يقسموا على واحد أيمهم شاؤوا أو يقتلوا اه  
 ونصه وذكر ابن رشد الخلاف هل يقسمون على جميعهم ثم يقتلون من شاؤا أو يقسمون  
 على واحد بعينه ثم قال وهذا الاختلاف إنما هو اذا احتمل أن يكون مات من فعل بعضهم  
 دون بعض فأما اذا لم يحتمل ذلك مثل أن يلقوا عليه صخرة وهم جماعة تعاونوا على رفعها  
 اذا لا يقدر بعضهم على ذلك فلا اختلاف عندي أنهم يقسمون عليهم مكلهم ثم يقتلون من شاؤا  
 منهم وان كان ظاهر ما في المدونة أنهم لا يقسمون الاعلى واحد منهم م فلا ينبغي أن يحتمل  
 على ظاهره لا ند بعيد وقد قيل انهم يقتلون مكلهم بالقسم اذا كان القتل على هذا الوجه  
 وهو قول سحنون وقد كان من مضى يقتلون بالقسم النذر جميعا حتى كان معاوية بن

(من واحد يعين لها) قول ز كافي  
 الشارح الخ مثله في ابن عرفة وقول  
 مبه ظاهر ق انه خلاف الخ  
 قد يقال ان ظاهر ق انه تقسيم  
 والا قال مثلا وانظر خلاف هذا  
 لابن رشد الخ ولكن الظاهر أنه  
 خلاف المشهور وليس الممسك مع  
 القتال باعظم جرما من الذين جلاوا  
 صخرة وطرحوها على شخص ولا سيما  
 ان كانوا الا يقدرون على حملها الا  
 باجتماعهم وقد نقل كلام ابن رشد  
 هذا عند قوله فيما مر قتلني فلان  
 وقال عقبه وهو قريب انظره ولا بد  
 والله أعلم

أبي سفيان أو عبد الملك فصار لا يحكم بالقسامة الاعلى واحد فرأى ذلك مالك وأصحابه وقع  
هـذا في كتاب ابن مكنون وفي الموطأ ما يرتد ذلك وهو قول مالك ولم يعلم قسامة كانت قبل  
الاعلى رجل واحد صحى من سماع عيسى من كتاب الدييات الاول اه منه بافظه وهو يشيد  
أن ابن رشد انما قال ذلك من عند نفسه تفقهه الآن من قبله صرحوا بذلك ولم يمتدوا فيه  
كأقواله هـ عبارة ضيغ ومع ذلك فلم تفهم قول ابن رشد اذ احتمل أن يكون مات من فعل  
بعضهم مع أن الموضوع أنهم حملوها عليهم فالقوها عليه فالموت انما وقع من الصخرة  
الملتقاة عليه من جميعهم في صورتين ولذا والله أعلم لم يقيد الشيخ أبو محمد ولا غيره من  
قدمنا ذكرهم ذلك بشئ وكذا أطلق اللغوى أيضا ونصه قال ابن القاسم في ثلاثة نفر حملوا  
صخرة فضر بها رجل ضرب واحدة فمات به ذلك أياما كل وشرب وتكلم  
ثم مات منهم لا يقسمون الاعلى واحد ثم قال وأنكر ذلك مكنون ورأى أنه إذا كان الضرب  
واحدا كالذين حملوا صخرة فالقسامة على جميعهم والعدو الخاطئ ذلك سواء ثم قال قال  
الشيخ رحمه الله أما إذا كان الضرب واحدا حملوا صخرة فماتوا به أو سقطت من أيديهم  
وكان خطأ ومات فانهم لا يقسمون المات من تلك الضربة ويقص في العلم من جميعهم  
وفي الخطأ على عواقبهم كلهم اه منه بافظه وقول ابن رشد وان كان ظاهر المدونة الخ  
قد علمت أنه ظاهر غيرهما فلا خصوصية لها بذلك وقوله حتى كان معاوية بن أبي سفيان  
أو عبد الملك الخ في ابن عرفة مانصه ولا بن عبدوس ان المغيرة يقول تقتل الجماعة بالقسامة  
وكذلك كان في الزمن الاول حتى كانت أيام معاوية وعلى اه منه بافظه وقوله وفي الموطأ  
ما يرتد ذلك مثل ما في الموطأ نقله ابن يونس وسأله ونصه قال في المجموعة ولم يعلم قط قسامة  
كانت الاعلى واحد اه منه بافظه وقول مب ظاهر في أنه خلاف المشهور الخ قد  
يقال ان ظاهر في أنه تقييد والاول فالاول من لاوا تظن خلاف هذا ابن رشد ولكن الظاهر  
أنه خلاف المشهور وليس الممسك مع القاتل باعظم جرمان الثلاثة الذين حملوا صخرة  
وطرحوها على شخص ولا سيما ان كانوا لا يقدر على حملها الا باجتماعهم وقد نقل ح  
كلام ابن رشد هذا فيما مر عند قوله قتلنى فلان الخ وقال عقبه مانصه وهو غريب اه ثم  
نقل عن ابن الحاج أن الخلاف والاقوال الثلاثة التي في التدمية على متعدد هي جارية  
في مسئلة الامسالة نفسها راجعه ولا بد وهو يفيد ما قلناه والله أعلم (فرع) اذا فرغنا  
على المشهور فلم يحضر من قام عليهم اللوث الا واحد في ابن عرفة مانصه الشيخ لابن  
حبيب عن أصبغ من روى بدمه نقرأ فأخذ أحدهم فسجن وتغيب الباقيون وطلب الاولياء  
إبقائه حتى يجردوا من غاب فيختار من يقسمون عليه وقال المسجون اما أقسمتم على والا  
أطلقتموني فذللك له ويستأني به قدر ما يطلبون ويرجى الظفر بهم ويتلوم لهم في ذلك فان  
تم التلوم ولم يجردوا قيل للولاء أقسموا على هذا واقتلوه ثم ليس لكم على من وجدتم من  
الباقيين الا ضرب مائة وبعين سنة وأن يحلف خمسين عينا فان نكل سجن حتى يحلف قال  
ولهم صلح المسجون على مال ثم لهم القسامة على من شأوا من الباقيين وبعين المصالح  
سنة بعد ضربه مائة اه منه بافظه ومثله في ضيغ عن أصبغ أيضا والله تعالى أعلم



قوله تعالى واولى الامر منكم هل المراد بهم العلماء العاملون يعلمهم أو هم أمراء الحق وهم الحكام العاملون بأمر الله تعالى وأمر السنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما نصه وجع المصنف بين التفسيرين لأنه لا بد من طاعة العلماء والأمر بذلك تحصل حراسة الدين وسياسة الدنيا ولو جوب طاعة أولى الأمر شروط أشار لها في المراسد بقوله

شروطه التي اتفقا فاذكروا \* حر مكلف وعدل ذكرها وقس رثى سالم الادراك \* والنطق بحكي ذلك كل حاكي وزد على ذلك للجمهور \* وصف الشجاعة مع التدبير والاجتهاد في القروع والاصول \* وبسط تفريع الامامة يطول قال الشيخ يوسف بن عمر بن توفرت فيسه الشروط المعتبرة وجبت طاعته ظاهر او باطنا ومن أطاعه بظاهره دون باطنه فهو عاص قال وأما ولاية الجور فلا تجب طاعتهم إلا أن يخاف منهم القتال والتزاع تجب طاعتهم اه وقال في روح البيان وأما أمر الجور فبمعزل من استحقاق العطف على الله والرسول وجوب الطاعة فانهم الاصول المتغلبة لا خذهم أموال الناس بالقهر والغلبة اه وقال في شرح المراسد بعد نقله ما تقدم عن الشيخ يوسف وقال بعض شراح نظم الضرير على قوله ولا تحل طاعة الامام الخ بشير الى أن طاعة الامام انما تكون في المعروف فان أمر بمنكر فلا طاعته وهذه قوله ارتضاها أبو الحجاج هنا وقد قيل بخلافها لقوله عليه السلام اسمع وأطع وان جلد ظهرك وأخذ مالك فتحصل لنا في هذه المسئلة قولان أحدهما ما اختاره الامام هنا الحديث لا طاعة لمخلوق الخ والقول الآخر وجوب السمع والطاعة لما أقام الصلاة وجاهد المالك ثم قال وقال الامام أبو الحجاج بعد هذا باب تحرير القيام على الإمام فاذا حرم القيام عليه فكيف يقول قبل ذلك لا طاعته له فهذا ظاهر التعارض الآن يجمع بين الدليلين بأنه ان ظلمك فلا تحل يدك من بيعته وطاعته وان أمرك أن تظلم فلا تطعه (٧٩) بقلبك ولا بقلبك إلا أن يكرهك على ما أمرك

به بما هو أعظم كالأمر بالقتل على شرب الخمر فطغيه بالفعل دون القلب اه وهذا كله يقتضي تقييد قول المصنف خالف الامام بالعدل خلافا لقول هوني ولو جازرا وان كان ما قاله هو ظاهر المصنف فتأمل والله أعلم وقول مب وهو

فهو شهيد وقدر ويتاعن جماعة من أهل العلم انهم رأوا قتال اللصوص ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم هذا مذهب ابن عمر والحسن البصري وقادة ومالك والشافعي وأحمد واسحق والنعمان قال أبو بكر وهذا يقول عوام أهل العلم ان الرجل أن يقاتل عن نفسه وماله اذا أراد ظلم الناس لا لغيره التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص منها وقتا من وقت ولا حال من حال الا السلطان فان جماعة أهل العلم كالجمعة عين على أن من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله الا بالخروج عن السلطان ومحاربه أنه لا يجاربه ولا يخرج عليه لا لخيار

صريح ما يأتي أي عند قوله فللعادل الخ فيه نظر لان ضمير فادفعه انما يعود على الظالم القائم كما هو صريح سياقه لا على الظالم المقوم عليه كما فهمه مب والله أعلم وقول ابن عرفة في غير معصية يشمل المكروه فتجب طاعته فيه وقال القرطبي في شرح قوله صلى الله عليه وسلم انما الطاعة في المعروف يعني به ما ليس بمنكر ولا معصية فلو أمر بمكروه فلا يظهر جواز مخالفته تمسكا بالحديث لان المكروه منكر إلا أن يخاف على نفسه منه فله أن يعتزل اه بخ وليس في وجوب طاعته في المنسذوب والمباح وكذا في المكروه على ما لابن عرفة تقديم أمره على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لان وجوب طاعته فيما ليس بمعصية بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم وقال السيوطي في شرح سنن أبي داود على حديث انما الطاعة في المعروف قال الخطابي هذا يدل على أن طاعة الولاية لا تجب الا في المعروف وأما غيره فلا طاعة فيه قال السيوطي أمر الامام تابع فان أمر بواجب وجبت طاعته أو عند ذنب لم تجب وان أمر بمباح لم يجب ولم يندب أو بمكروه كرهت طاعته فيه أو بمحرام حرمت ومن الجهال الآن من يظن أن طاعة الامام واجبة في كل شيء يأمر به وهذا جهل يؤدي الى الكفر فان من رأى تقديم أمر السلطان على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الشرع كفر ومن رأى أن أمر السلطان بمحرام أو بمكروه يحل فضلا عن أن يوجهه كفر اه نقله شارح المراسد وسيله والله أعلم وقال محيي الدين النووي رحمه الله تعالى في حلية الابرار وشعار الاخبار ومما يتأكد النهي عنه والتعذير منه ما يقوله العوام وأشباههم في هذه المكوس التي تؤخذ من بيع وشراء ونحوها فانهم يقولون هذا حق السلطان أو عليك حق السلطان ونحو ذلك من العبارات المشتهرة على تسميته حقا ولا زما ونحو ذلك وهذا من أشد المنكرات وأشنع المستحذات حتى قد قال بعض العلماء من سمى هذا حقا فهو كافر خارج عن ملة الاسلام والعصم انه لا يكره الا اذا اعتقد حقا مع علمه بأنه ظلم فالصواب أن يقال فيه المكس أو ضريبة السلطان أو نحو ذلك من العبارات وبالله التوفيق وأما المعصية فلا تحل طاعة أحد فيها الحديث الامام أحمد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ مَرْفُوعًا إِلَى الطَّائِفَةِ فِي مَعْصَةِ الْخَلِيقِ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَزْرٍ عَلَى الْمَرْءِ السَّامِعِ وَالطَّاعَةِ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ إِلَّا أَنْ يُوْثَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْمَعُ وَلَا طَاعَةَ قَالَ الْأَنْبِيُّ وَهُوَ مُخَصَّصٌ لِعُمُومٍ غَيْرِهِ لِأَنْ أَخْبَارَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَتَضَادُّ هـ وَقَالَ الضَّرِيرُ وَلَا تَحُلْ طَاعَةَ الْأِمَامِ فِي أَمْرٍ بِالظُّلْمِ وَالْحَرَامِ وَهَذَا مَعَ الطُّوعِ وَالِاقْفَاعِ تَفْصِيلٌ قَالَ فِي نَوَازِلِ مَحْنُونَ مِنْ كِتَابِ الْغُصْبِ سَمِعْتُ مَحْنُونَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْعُمَّالِ أَوْ كَرِهَ جَلَاءُ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ آخِرٍ يُخْرِجُ مِنْهُ مَتَاعَهُ فَعَقَلَ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ ثُمَّ عَزَلَ ذَلِكَ الْعَامِلُ فَهَلْ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ أَنْ يَتَّبِعَ عَمَالَهُ أَيْمَهُمَا شَاءَ قَالَ نَعَمْ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْمَكْرِهِ رَجَعَ عَلَى مَكْرِهِ فَإِنْ عَزَلَ الْأَمْرَ الْغَاصِبُ وَغَلَبَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ كَانَ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يَغْرِمَهُ لِأَنَّهُ الْمَأْخُوذُ بِهِ إِذَا جَاءَ صَاحِبُهُ ابْنُ رَشْدِهِ هَذَا كَمَا قَالَ لِأَنَّ الْأَكْرَاهَ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لِلْخَلْقِ كَالْقَتْلِ وَالْغُصْبِ لَا يَصِحُّ بِأَجَاعٍ وَغَايِبٍ صَحِيحٌ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ لِلْخَلْقِ مِنْ الْأَقْوَالِ أَيْ كَالنُّطْقِ بِالْكَفْرِ بِاتِّفَاقٍ وَمِنْ الْأَفْعَالِ أَيْ كَشْرِبِ الْخَمْرِ وَأَكْلِ الْخَنَازِيرِ وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ عَلَى خِلَافِ هـ وَالْإِجَاعُ مُخْدَوَشٌ فِيهِ مَعْنَى ضَعْفٍ وَابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ نَقْلِ الْخَلْقِ فِيهِ انْطَرَحَ آخِرُ بَابِ الْقَضَاءِ وَتَقَدَّمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَمَّا الْكَفَرُ وَسُيِّئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَذَفَ الْمُسْلِمَ فَأَمَّا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ كَالْمَرْأَةِ لَا تَجِدُ مَا يَسْتَرْقِيهَا إِلَّا مَنْ يَرْنِي بِهَا أَوْ صَبْرُهُ أَجَلَ الْقَتْلِ الْمُسْلِمَ وَقَطْعُهُ وَأَنْ يَرْنِي هـ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يُلْزَمُ الْمَكْرَهُ طَلَاقٌ وَلَا عِتْقٌ وَلَا عَيْنٌ وَلَا شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَبِلَزْمِهِ مَا كَانَ مِنْ حَقِّ النَّاسِ وَلَا تَجُوزُ لَهُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ كَالْأَكْرَاهِ عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ أَوْ أَخْذِ مَالِهِ نَقَلَ ابْنُ حَزْنٍ وَفِي ح عَنْ مَعْنَى الْحُكْمِ وَمِنْ هَذَا دَبَقْتُ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا أَوْ يَقْطَعَ يَدَهُ أَوْ يَأْخُذَ مَالَهُ أَوْ يَرْنِي بِأَمْرٍ أَنَّهُ أَوْ يَبِيعُ مَتَاعَ رَجُلٍ فَلَا يَسْعُهُ ذَلِكَ وَأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَنْ عَصَى وَقَعَ بِهِ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ وَغَيْرُ مَا أَنْفَكْتُ وَيَحْتَدَانِ زَنًى وَيَضْرِبُ أَنْ ضَرْبٍ وَيَأْتُمُ هـ (تَقْيِيمٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ خَاتِمَةُ يَدْخُلُ عَقْدُ الْإِمَامَةِ تَبَايُزُ لَوْ بِهِ مَقْصُودُ الْإِمَامَةِ كَالرَّدِّ وَالْجُنُونِ الْمَطْبُوقِ وَصِرُورَتِهِ أَسِيرَ الْإِبْرَاجِيِّ خِلَاصَهُ وَكَذَا بِالْمَرْضِ الَّذِي يَنْسِيهِ الْعُلُومُ وَالْعَمَلُ وَالصَّهْمُ وَالْخَرَسُ وَكَذَا بِجُلْعِهِ نَفْسَهُ الْعَجْزُ عَنْ الْقِيَامِ بِصَالِحِ الْمَسْلُومِينَ (٨٠) وَأَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا بِلِ اسْتِشْعَارِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ خَلْعُ الْحَسَنِ نَفْسَهُ وَأَمَّا

الدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على ما يكون منهم من الجور وقد تقرر ذلك منها الله منها بالفظها وقال الحافظ بن حجر في فتح الباري في باب من قاتل دون ماله من كتاب المظالم انه قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع كما ذكر إذا

حقيقة وعن محمد واثباته البكي وبالجملة السبب المتفق عليه كل ما يختل معه مقصود الامامة رأس العارفين اريد  
في خواشيه على البكي يدخل فيه العجز عن القيام بالمصالح وينبغي اعتباره من حيث كونه نسباً وضافة بحيث يوجد قدرته  
نيوياً وأما ان لم يوجد الا العجز منه أو مثله فلا يعزل لعدم الفائدة ثم ذلك كله ان لم تكن شوكة يؤدي عزله والخروج عليه بسببها الى  
أشد فساداً ولا فلا يخرج عليه اذ لا ادنى المضرتين كما تقدم اه قال الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى لان من  
القواعد المجمع عليها وقيل حديث اذا اجتمع ضرران ارتكبت أخفهما وأخرى أن لا يجوز مجرد الخروج من غير تولية ونصب لاحد مع  
حصول فتنة اه وفي المواقف وشرحه وللامة خلع الامام وعزله السبب بوجبه مشل أن يوجد منه ماوجب اختلال أموال  
المسلمين واتسكاس أمور الدين كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلاؤها وان أدى خلعه الى الفتنة أحتمل أدنى المضرتين اه  
وقال السبكي وأما الفسق فالذي عليه الجمهور انه لا يعزل به لان ذلك قد تشأ عنه فتنة هي أعظم من فسقه وذهب الشافعي في القديم  
الى انه يعزل به واقصر عليه الماوردي في الاحكام السلطانية اه قال رأس العارفين تبين لك الخلاف في عزله بالفسق وقد  
تقدم الاتفاق على شرط العدالة فانه يرشدك الى شرطيتيها في الاستدلال في الدوام والاتفاق على عزله بطرق الفسق والمفروض  
الخلاف والارجح عدم الانعزال به السعدي شرح العقائد النسفية المسطور في كتب الشافعية أن القاضي يعزل بالفسق بخلاف  
الامام والفرق ان في عزله وجوب نصب غيره اثاره الفتنة للمسلمين الشوكة بخلاف القاضي اه وقال عياض أحاديث مسلم  
كلها حجة في منع الخروج على أئمة الجور وفي لزوم طاعتهم وقال أيضاً جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام  
انه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويفه زاد أبو حامد وتوضيح  
صدورهم اه وقال العلامة ابن زكري في شرح النصيحة ما نصه واختلف في الخروج على الفاسق قال الأبي لا يتعدي عتته  
أو لا وان حدث الفسق فجمهور أهل السنة انه لا يخلع ولا يجب القيام عليه للاحاديث كحديث أطعمهم وإن أكلوا مالكم وضربوا

عنك ما أقاموا الصلاة وحديث صلوا خلف كل بر وفاجر وحديث ولا تنازع الأمر أهله وحكى ابن مجاهد الإجماع على أنه لا يقام عليه ورتب قيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على غيبة وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدرا الأول على الحجاج وتاولوا حديث ولا تنازع الأمر أهله بأنه في أئمة العدل وأجاب الجمهور بأن القيام على الحجاج لم يكن مجرد الفسق بل لما غيّر من الشرع وظاهر من الكفر ويبيعه الأحرار وتفضيله الخليفة على النبي وقوله المشهور المنكر في ذلك وقيل كان الخلاف في ذلك أولاً ثم وقع الاتفاق على أنه لا يقام إلا المراد منه اه ثم قال ابن زكري ويقتضيه من كلام ابن عرفة في شامله أنه انما يقام على الكافر اتفاقاً والقاسق على أحد القولين فيهما نطت القدرة عليه وأما إذا تحقق المحز فانه لا يجب على الأول ويحرم على الثاني ويجب على المسلم أن يهاجر من أرضه إلى غيرهما وقد صرح بهذا الأئبي وفي شرح المقاصد ومن صار اماماً بالقهر والغلبة ينزع لسان يقهره آخره ويغلبه اه وقول مب وأما بعهد الامام الخ في تفسير سورة الاحقاف من صحيح البخاري عن يوسف بن ماهك أنه قال كان مروان على الحجاز استعمله معاوية فخطب فخل يذكركم زيد بن معاوية السبي يبايع له بعداً به فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً فقال خذوه فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه الخ وفي رواية الاسماعيلي فإراد معاوية أن يستخلف يزيد فكتب إلى مروان بذلك فجمع الناس فخطبهم فذكركم زيد ودعوا إلى بيعته وقال إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رايًا حسناً وأن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر فقال عبد الرحمن ما عي الأهرقليّة وللإسماعيلي أيضاً فقال مروان سنة أبي بكر وعمر فقال عبد الرحمن سنة هرقل وقبصر وعند أبي يعلى وابن أبي حاتم فقال أي عبد الرحمن هرقلية إن أبابكر والله ما جعلها في أحد من ولده ولا من أهل بيته وما جعلها معاوية إلا كرامة لولده وابن المنذر أجمعتم بها هرقلية يتابعون لابنائكم اه فيجب أن يكون العهد بمحب الأصلح للإسلام وأهله وبالله تعالى التوفيق وقول مب وأما بتغلبه الخ قال رأس العارفين في حواشيه على البكي لان التغلب (٨١) والشوكة يتطرق منها ضرر ومفسدة أشد فيجب

ارتكاب الاخف ويتجنب الاشد  
وتعتقد بالتغلب ولا يجوز الخروج  
عليه لما يتطرق منه الفتنة والفساد  
وقيل سلطان غشوم خير من فتنة  
تدوم وقال أيضاً ان كان الامام ذا  
قهر ولو كنهه محل بالمراد أي من تنفيذ

أريد ظلماً من غير تفصيل الآن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجتمعين على استثناء  
السلطان للإشارة الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه اه منه بلفظه وقال  
ق في سنن المهتدين مانصه قال ابن العربي في سراجيه في حديث الدين النصيحة أما  
النصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أوجه منها تعظيمه وطاعته والرضا بحكمه قال  
وأما النصح للسلطان فهو نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجب له ما يجب لرسول الله

(١١) رهوني (ثامن) الاحكام وحفظ حدود الاسلام وانتصاف المظلوم من الظالم اعدم اعتناؤه بذلك من فسقه ويجرى فيه حكم القاسق ثم قال والتغلب اغيا يكون مع القدرة والشوكة اه يخ من شرح المراسد وقول مب وأهل الحل والعقد الخ قال اليفرنى واختلاف في أقل من تتعقده على غائية أقوال أحدها إلى الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وامام الحرمين انهم اتفقوا على صلح له باع قدر رجل واحد من أهل الحل والعقد اذا كان عالماً بالكتاب والسنة موصوفاً بالعدل والورع والمعرفة اذا عقدها من هذا وصفه وجب على الناس طاعته والافتلا تتعقله ثم ذكر بقية الأقوال ثم قال وأصح هذه المذاهب مذهب الأشعري اه وقول مب وكونه قرشيًا قال في شرح المراسد مانصه وعند ابن خلدون القرشية متعقلة المعنى لا تعبدية قال لان القرشي هو الذي تجتمع له الكرامة بخلاف ما إذا ولي غيره ونحوه عند ابن العربي الخاتمي بل فسرهما تفسيراً معنوياً اه وما ذكره مب من شروط الامامة هو نص أبي المعالي في اللمع وزاد عقبه فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة تلقاها الخلف عن السلف وفيها ما تكمل به هداية المسترشدين ويقع به الاتباع في أصول الدين اه وقال في ارشاده ومن شرائطه أن يكون مهتدياً إلى مصالح الأمور وضبطها ذات النجدة في تجهيز الجيوش وسد الثغور ذارأي مصيب في النظر للمسلمين لا تزوعه هوادة نفس وخور طبيعة عن ضرب الرقاب والتسكيل المستوحى الحدود ويجمع ما ذكرناه الكفاية وهي مشروطة بجماعا قال ومن شرائطه الورع والعدالة وكيف يتصدى للامامة من ترد شهادته اه \* (فائدة) \* قال في شرح المراسد قال الحافظ الجلال السيوطي رحمه الله في شرح الترمذي على حديث من أهان سلطان الله في الأرض أهان الله قال ابن الخازن في كتاب نزهاة الاخيار في شرح محاسن الاخبار المراد منه أن الله نصب السلطان لينفذ أوامره فإذا أكرمه الانسان أكرم من نصبه فيكرمه الله وبالعكس وأهانته في ترك أوامره في الطاعات وأكرامه في مسارعة أمره في طاعة الله وقيل من نظر إليه بعين الاكرام والتعظيم فذلك علامة تعظيم الله تعالى والله

يكرمه بذلك وكذا الكلام في الاهانة وفيه دليل على تحريم قتال السلطان العادل والخروج عليه اه وفي الجامع الصغير له من حديث أحمد في مسنده عن ثوبان والطبراني في الكبير عن النعمان بن بشير عن فروعا استقيموا القريش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم أييدوا خضراءهم يعني دماءهم وسوادهم والدم العدد الكثير اه قلت قال المناوي في شرحه أي استقيموا لهم بالطاعة ما أقاموا على الدين وحكموا فيكم بحكمه ثم قال ثم أييدوا أهل كوا خضراءهم أي سوادهم ودماءهم يعني اقتلوا جواهرهم وفرقوا جمعهم وللحديث تمة وهي فان لم تفعلوا فكونوا حرائن أشقياء تأكلون من كد أيديكم وورع المواقف لحسنه ولعله لا اعتضاده اه منه بلفظه وقال العزري أي استقيموا لهم بالطاعة مدة استقامتهم على الاحكام الشرعية فان خالفوا الاحكام الشرعية فضعوا الخأي أي هبوا القتالهم اه وأخرج ابن عدي في كامله وبعه الذهبي في ميزانه ان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بعد المنبر يوم الجمعة فقال في خطبته أيها الناس ان المال مالنا والفقى فيتناقش شئنا أعطينا ومن شئنا منعنا فلم يجبه أحد فلما كان في الجمعة الثانية قال مثل ذلك فلم يجبه أحد فلما كانت الجمعة الثالثة قال مثل مقالته فقام اليه رجل فقال كلا يا معاوية ان المال مالنا والفقى فيتناقش من حال يننا وبينه حاكنا اه الى الله باسيا فافترل معاوية فارسل الى الرجل فادخل عليه فقال القوم هلك الرجل ففتح معاوية الابواب فدخل عليه الناس فوجدوا الرجل معه على السرير فقال معاوية ان هذا أحياني أحياء الله تعالى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستكون أئمة بعدى يقولون فلا يرد عليهم قولهم تتأخون في النار كاتبة فاحم القرية واني تكلمت أول جمعة فلم يرد علي أحد فكتبت أن أكون منهم ثم تكلمت الثانية فلم يرد علي أحد فقلت في نفسي اني من القوم ثم تكلمت الجمعة الثالثة فقام هذا الرجل فرد علي فأحياني أحياء الله فرحوت أن يخرجني الله منهم فاعطاه وأجازه وقال الشيخ جس وفي الاحياء (٨٣) اعلم أن السلطان به قوام الدين فلا ينبغي ان يستحقروا ان كان ظالما فاسقا

قال الله عليه وسلم من التعظيم والحرمة والطاعة وينبغي على النبي صلى الله عليه وسلم لا بجرمة زائدة لكن لعله حادثة بأوجه منها الصبر على أذامه ويدعي له عند فساد بصلاحه وفيه اذا غفل وقال الطرطوشي في مزاجه يعطى السلطان ما طلب من الظلم ولا ينازع في ذلك قال أبو عمر في تهذيبه ذهبت طائفة من المعتزلة وعامة الخوارج الى منازعته في ذلك قال وأما أهل الحق وهم أهل السنة والآثر فقالوا الصبر على طاعته أولى وأوجب وأحرى

قال عمرو بن العاص رضي الله عنه امام غشوم خير من قسنة تدوم وقال النبي صلى الله عليه وسلم سيكون عليكم أمراء يفسدون وما يصلح الله تعالى بهم أم أكثر فان أحسنوا فلهم الاجر وعليكم الشكر

وان أساءوا فلهم الوزر وعليكم الصبر وقال سهل رحمه الله من أنكر امامة السلطان فهو زنديق ومن دعاه السلطان فلم يجبه فهو مبتدع ومن أتاه بغير دعوة فهو جاهل وسئل أي الناس خير فقال السلطان فقيل كآري ان شر الناس السلطان فقال سهل ان الله سبحانه في كل يوم نظرتين نظرة الى سلامة أموال المسلمين ونظرة الى سلامة أبنائهم فيطلع في محبته فيعقره ذنوبه وكان يقول الخشب السود المعلقة على أبوابهم خير من سبعين فاصا أي واعظا بصون اه وفي الدباج عن قرعوس بن العباس الثقفي القرطبي قال سمعت مالكا والنوري يقولان سلطان جائر سبعين سنة خير من سابعة ساعة من نهارة اه وفي سراج المولود عن الفضيل جورستين سنة خير من هرج سنة وفيه عن علي كرم الله وجهه امام عادل خير من مطر وبل وأسد حطوم خير من سلطان ظالم وسلطان ظالم خير من قسنة تدوم وقال سهل أيضا الخليفة ان كان غير صالح فهو من الابدال واذا كان صالحا فهو القطب الذي تدور عليه الدنيا تلهي القوت فأتلا يعني ابدال المولود اه وكذا يعني قطانية للملك وأحسن من هذا كله ما في قواعد الشيخ زروق ان الامام أحد بن خنبل كان يقول السلطان اذا كان صالحا فهو أحسن من صالح الامة وان كان فاسقا فاصالح الامة خير منه وهو قول عدل قاله في زهرة الحادي وقال الازيري في شرح البردة عند قولها محمد سيده الكونين والنقلين الخ مانعه لا يلتفت لقول من قال ان الرجل اذا استخلف كتب له الحسنات وغفر له عن السيئات فقد سأل المنصور مالك عن هذه المسئلة فقال له يا أبا عبد الله بلغني ان الخليفة اذا استخلف كتب له الحسنات وغفر له عن السيئات فقال له مالك يا أمير المؤمنين أيهم أفضل نبي خليفة أو خليفة غير نبي فقال له المنصور من اجتمع له النبوة والخلافة أفضل قال له مالك فقد قال الله تعالى لنبيه داود عليه السلام يا داود انا جعلتك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله فجاء بالدليل على أن الخليفة كغيره وكيف لا وعمر بن الخطاب يقول لو هلكت شاة بشرط الفرات لظننت ان الله سائل عنها عمر وروي أن عمر بن عبد العزيز

لما بوع بالخلافة اكثر من البكاء حتى خنقته العبرة فقبل له في ذلك فقال كيف لا يبكي وليس على وجه الارض اليوم واحد الاوله على حق اه . مخ . وقال في سراج الملوك دخل ابن شهاب على الوليد بن عبد الملك فقال يا ابن شهاب ما حديث يحدثنا به اهل الشام قال وما هو يا امير المؤمنين قال حدثونا ان الله تبارك وتعالى اذا استرعى عبد رعية كتب عليه الحسنات ولم يكتب عليه السيئات قال كذبوا يا امير المؤمنين اني خليفة اقرب الى الله تعالى ام خليفة ليس نبي قال بل نبي خليفة قال فانا احدثك يا امير المؤمنين بما لا تشك فيه قال الله تعالى لنبيه داود يا داود انا جعلناك خليفة الى الحباب يا امير المؤمنين فهذا وعيد الله لنبي خليفة فاطنك بخليفة غيري فقال الوليد ان الناس ليغرو تناعن ديننا اه ثم قال فيه جاء في التفسير أي عن ابن عباس من اتناع الهوى أن يحضر الخصمان بين يديك فتود أن يكون الحق للذي لك منه خاصة اه وتقدم في باب القضاء حديث عدل يوم واحد أفضل من عبادة ستين سنة وجور ساعة في حكم أشد من معاصي ستين سنة وفي سراج الملوك مانعه وليس فوق السلطان العادل منزلة الانبياء مرسل أو ملك مقرب كذلك ليس دون رتبة السلطان الشرير الجائر رتبة لشرير لان شره يعم كأن خير الاول يعم وكأن بالسلطان العادل تصلح البلاد والعباد وتنال الزلني الى الله تعالى والقوز بجحنة المأوى كذلك بالسلطان الجائر تفسد البلاد والعباد وتعرف المعاصي والآثام وتورث دار البوار انظر غمامه في الباب الخامس منه ثم قال فيه فحقيق على كل رعية أن ترغب الى الله تعالى في اصلاح السلطان وأن تبدل له نصحه وبصالح دعائها فان في صلاح العباد والبلاد في فساد فساد العباد والبلاد وكان العلماء يقولون اذا استقامت لكم أمور السلطان فاكثروا حمد الله تعالى وشكروه وان جاءكم منه ما تكرهون فوجهوه الى ما تستوجبونه بذنوبكم وتستحقونه بآثامكم اه وروى الطبراني في الكبير والوسط واسناد الكبير حسن عن ابن عباس قال قال عليه الصلاة والسلام يوم من امام عادل أفضل من عبادة ستين سنة ( ٨٣ ) وحديث قام في الارض بحقه أرخى فيها من مطر

قال عياض وأحدث مسلم كلها حجة على ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم أطعمهم وان أخذوا مالك وضربوا ظهره وكذلك نقل ابن المناصف عن مالك والشافعي وأي حنفية وأحمد وجاءت من أهل العلم أن الرجل أن يقاتل عن نفسه وماله اذا أريد ظلمه قال ابن المنذر الا السلطان ان لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله الا بالخروج على السلطان فانه لا يخرج للاخبار التي فيها الامر بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم وترك قتالهم اه منه

أربعين صباحا ومن سراج ابن العربي وعن الفضيل وابن المبارك كلمة بدعيه من الجود والابتار على أنفسهم للامة قالوا كانت لنا دعوة مستجابة لجعلناها في السلطان يعين لما فيه من صلاح العامة

واستقامة الامر وسلامة ذات الدين ومن الطرطوش عن سلف هذه الامه لو كانت عندنا دعوة مستجابة لجعلناها في السلطان وعن الفضيل لو نظرت بيت المال لاخذت من حلاله وصنعت منه أطيب الطعام ثم دعوت الصالحين وأهل الفضل والاخيار والابرار فاذا فرغوا قلت لهم تعالوا ندع ربنا أن يوفق ملوكنا وسائر من يلي علينا وجعل اليه أمرنا اه وفي النصيحة الزروقية وقد أوحى الله الى بعض الانبياء أن الله لا اله الا أنا ملك الملوك قلوب الملوك يسدى فن أطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة فلا تشغلوا أنفسكم بسبهم ودعوني أعظفهم عليكم وقال سفيان من دعا الظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه اه وقال العلامة ابن زكري في شرحه ما عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضى الله عنه قال بت ليلة في هم من أمر المسلمين من قتل الزك هـ لا أدعو عليهم أم لا فرأيت أستاذي رحمه الله يقول قوم أجعل لهم فاصبروا واشكروا وارضوا وسلوا وفوضوا وتوكلوا واتقوا واحسنوا ولا تنهوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين أقدير اغير الله تريدون أم حكما غير حكمه تلتسون ومن أحسن من الله حكم القوم يوقنون قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يؤذون ويظلمون وما أقل استجبالهم ودعاهم على الظالمين لعرفتهم لرب العالمين وان دعاهم داع فبائن الله لا عن ضيق وسخط لقضاء الله اه وقوله وقال سفيان الخ ذكره في الاحياء في كتاب آداب الكسب على أنه حديث قال العراقي في تحريجه لم أجدهم رفوعا وانما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت من قول الحسن ونص الاحياء ما دعاؤه للظالم فلا يحل الا أن يقول أصلح الله أو وفقك الله للخيرات أو طول الله عمره في طاعته وما يجرى هذا المجرى وأما الدعاء بالحراسة وطول البقاء واسباغ النعمة وما في معناه فغير جائز قال صلى الله عليه وسلم من دعا لظالم الخ اه ومعناه ظاهر فان بقاء الظالم مادام متصفا بالظلم مستلزم لوقوع المعصية اه قلت الذي وجدته في آخر كتاب آداب الكسب من الاحياء هو مانعه وقد جاء في الخبر من دعا لظالم الخ وفي الحديث ان الله غضب اذا مدح الفاسق وفي حديث آخر من

أكرم فاسقا فقد أعان على هدم الاسلام اه و قول النصيحة وقد اوحى الله الخ مثل في سراج الملوك عن مالك بن دينار قال لا وجدت في بعض الكتب يقول الله تعالى اني أنا الله ملك الملوك الخ الا انه قال ولكن توبوا الى أعطفهم عليكم وفيها أيضا وقال صلى الله عليه وسلم ما سب قوم أميزهم الا حر مواخير اه وفي الجامع الصغير والكبير لا تسبوا السلطان فانه في الله في أرضه خرجه البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح قال المناوي والعزري في الله أي ظله بأي يه اليه كل مظلوم وسنده ضعيف اه وقال الحفني في الله أي ظله أي كلفل بجامع الاستراحة بكل اه وفي ق قال أبو عمر في تهيد في قوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة لله ولأئمة المسلمين قال ان أوجب ما يكون هذا على من واكهم وجالسهم وكل من أمكنه نصح السلطان لزمه ذلك قال مالك وذلك اذا رجا أن يسمع قال أبو عمر والادعاء لهم فانهم كانوا يهون عن سب الامراء ثم نقل بسنده كان الاكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن سب الامراء اه وفي الجامع الصغير من حديث ابن الجار عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا لا تشغلوا قلوبكم بسب الملوك ولكن تقرؤوا الى الله تعالى بالدعاء لهم يعطف الله قلوبهم عليكم وفيه أيضا من حديث الطبراني في الكبير عن أبي أمامة مرفوعا لا تسبوا الأئمة وادعوا اليهم بالصالح فان صلاحهم لكم صلاح قال المناوي والعزري أي لا تسبوا الامام الاعظم ونوابه وان جاروا ودعوا الخ اذهبهم حراسة الدين وسياسة الدنيا واسناده حسن اه وقال أبو المواهب الشيخ العارفي الرباني سيدي عبد الوهاب الشعرائي في لواحق الانوار القدسية والعهود المحمدية مانصه وقد سمعت سيدي عليا الخواص يقول لم يزل الحق تعالى ناظر الى هذه الامة المحمدية بعين الرعاية والحفظ من الآفات ظاهرا وباطنا وانما سلب عليهم الحكم بالجور والظلم ليجبر تعالى خلال ما فرطوا فيه من العبادات وربما كانت البلايا والحن في حقهم أنفع لهم من الصدقات والخيرات وأكثر أجرا وثقل في موازينهم اه \* (فائدة) \* قال أبو عمر في تهيد كتب ابن مروان (٨٤) لعبد الله بن عمر أن بايع الخجاج قال لان فيك خصالا تصلح معها الخلافة وهي

بلفظه وأما قوله وهو صريح ما يأتي لابن عرفة على سحنون فأشار به الى ما نقله عنه عند قوله فللعادل قتالهم من قوله مانصه الآن يريد بنفسك ومالك فادفعه عنهم الخ فهو غنلة منسرحه الله لان الضمير في قول سحنون فادفعه للظالم القائم على الامام الظالم لا للامام الظالم نفسه وذلك ظاهر بأدنى تأمل والله الموفق (فرقة خالفت الامام) أي مطلقا والعدالة انما هي شرط في جواز قتالهم ولذلك أطلق هنا وقد بعدد \* (فائدة) \* في سنن

الجل والغيرة والى جأوه ابن عمر سمعنا وأطعنا غفرنا لك ربنا واليك المصير اللهم ان ابن مروان يعيرني بالجل والغيرة والى فلو وليت وأعطيت الناس حقوقهم وقسمت بينهم فيهم أي حاجة لهم حينئذ الى

مالي فيجأوني ولو أني جلست اليهم بحاسنهم فقضيت لهم حوائجهم لم يبق لهم حاجة في شيء فيعرفون غيري وما من قرأ كتاب الله ووعظ به يعني اه نقله في وسلمه ومعلوم ان أقوال الحساد المنية على مجرد الحسد لا أثر لها في نقص المحسود بل هي في الحقيقة دالة على كماله وان أقوال الناقصين في الكاملين شاهدة بكاملهم كما قيل واذا أتيتك مذمتي من ناقص \* فهي الشهادة لي بأني كامل

فلا يلزم من وصف عبد الملك ابن عرب بذلك وعدم انكار ابن عمر رضي الله عنه لذلك أن يكون كذلك في الواقع فان سخاهم رضي الله عنه وزهده أشهر من أن يذكر وفي العتبية ان ابن عمر كان له غلام وبرذون فقال يوما للغلام كيف أصبحت فقال أصبح الناس كلهم بخير الا أنا وانت وهذا البرذون فقال له اذهب فأنت حر ابن رشد هذا كما جاء عنه انه كاتب غلاما له باز بعين ألف درهم فأدى خمسة عشر ألفا من عله على حمله فقال له انسان أمجنون أنت أنت ههنا تعذب نفسك وابن عمر يشترى الرقيق عينا وشمالا وبعتهم ارجع اليه فقل قد عجزت فجاء اليه بصحيفته فقال يا أبا عبد الرحمن قد عجزت فهذه صحيفتي احمها فقال لا والله ولكن احمها أنت ان شئت فجاءها ففاقت عينا عبد الله بن عمر ثم قال اذهب فأنت حر فقال أصلحك الله أحسن الى ابني قال هما حران قال أصلحك الله أحسن الى أي ولدي قال هما حران فأعتقهم خستهم جميعا في مقعده وقعت هذه الحكاية عنه في المكاتب من المدونة وروى انه انتهى عددهم ألف رأس وانه حبس ألف رأس واعمر الف عمره ووج ستين حجة اه وفي الاصابة للعافظ بن حجر ان أصحاب نجيدة الحر وروى مروا بابل لابن عمر فاستاقوها فخاء الراعي فقال له احتسب الابل وأخبره الخبر قال فكيف تركوك قال انقلت منهم لانك أحب الي منهم فاستخلفه خلف فقال اني احتسبتك معها فاعتقه فقبل له بعد ذلك هل لك في ناقتك الفلانية تباع في السوق فاراد أن يذهب اليها ثم قال قد كنت احتسبت الابل فلاي فعل أطلب الناقة وانه اعتق جارية كان يحبها وقال سمعت الله يقول

لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان عبد الله بن جعفر أعطاه في نافع سبعة آلاف درهم أو ألف دينار فقل له ماذا تنتظر فقال ما هو خير من ذلك هو حر وأن حمزة بن عبد الله بن عمر قال لو أن طعاما كثيرا كان عند ابن عمر لما شبع منه بعد أن يجده أهلا وان ابن عمر مر براع فقال هل من حمزة فقال انما هي لمولاي فقال له قل له ان الذئب أكلها فقال فأين الله فاشترأ ابن عمر والغنم وأعتقه ووهبها له وأن ابن مسعود رضي الله عنه قال ان أملك شباب قرش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر وفي الاستيعاب عن جابر بن عبد الله ما منأ أحد الامالت به الدنيا ومال به ما خلا عمر وابنه عبد الله اه ومثله في الاصابة وبالله التوفيق (لمنع حق) من زكاة أو حكم من أحكام الشريعة قاله ح (فللعدل الخ) قلت قال في شرح المراسد مانصه ابن عبد السلام بجواز عانة الأئخف ظلما على الأثقل كالنهيك للاموال والبضائع على المنتهك للدماء اه ووزانه جواز عانة الأئخف مفسدة متطرفة على الأشد ثم قال ويجوز الدفع عن الأئخف ضررا ومفسدة القتال معه لا دفع ما هو أشد انظر آخر الجهاد من ابن عرفة و طخ رحمه الله تعالى اه فخرم بما قاله عز الدين وعليه نقول المصنف فله عدل أي ولو بالاضافة (٨٥) لغيره فتأمل والله أعلم (كالكفار) قول ز خلاف

ما عند ابن بشير قلت بل ما عند ابن بشير هو الذي جرم به ابن جري في قوانينه ولم يحك فيه خلافا وقد ذكر في ديباجاته أنه اذا سككت عن حكاية الخلاف في مسئلة فذلك في الاكثر مؤذن بعدمه فيها اه وقول ز ومثل الباغية الخوارج ابن يونس افترض الله قتال الخوارج ثم قال بعد كلام وان كانوا يظلمون الوالي الظالم فلا يجوز لك الدفع عنه ولا القيام عليه ولا يسعك الوقوف عن أهل العدل كان هو القائم أو المقوم عليه قال عياض المحرر المأمون الى محاربة بعض بلاد مصر وقال للعارث بن مسكين ما تقول في خروجنا هذا قال أخبرني ابن القاسم عن مالك أن الرشيد سأل عن قتال أهل دهل فقال ان كانوا جوا الظلم

المهتدين لق مانصه ومثل سهل بن عبد الله التستري أي الناس خير قال السلطان قيل كذا ترى أن شر الناس السلطان قال مهلا ان الله في كل يوم نظرتين نظرة الى سلامة أموال الناس ونظرة الى سلامة أبقارهم فيطلع الله في صحيفة السلطان فيغفر له والخشبات المعلقة على أبوابهم خير من سبعين واعطا يعظون ومن سراج ابن العربي روى عن الفضيل وابن المبارك كلمة بديعة من الجود والابتكار على أنفسهم بالامانة لانهم ما قالوا كانت لنا دعوة مستجابة لعلناها في السلطان يعينان لما فيهم من صلاح العامة واستقامة الامر وسلامة ذات البين ومن الطرطوشي عن الفضيل لو ظفرت بيت المال لاخذت من حلاله وصنعت منه أطيب طعام ودعوت الصالحين وأهل الفضل من الاخيار والابرار فاذا فرغوا قلت لهم تعالوا نذهب بنا أن يوفق ملوكنا وسائر من يلي علينا وجعل اليه امرنا اه منها بلفظها وفي الديباج لما عرّف بقرعوس بن العباس بن قرعوس النقي القرطبي مانصه قال قرعوس هذا سمعت مالكا والنوري يقولان سلطان جائر سبعين سنة خير من سائبة ساعة من نهار اه منه بلفظه وقرعوس بالقاف والراء والعين والسين المهماتين بينهما واو ولم يتعرض لضبطه وقد ذكر له في القاموس وزنين ولكن لمعنى آخر ونصه القرعوس كقرعوس وزينور الجبل الذي له سنان اه منه بلفظه فلهل هذا منقول من أحد الوزنين ويحتمل غير ذلك والله أعلم (لمنع حق أو خلع) قول ز لا حدس ثمين اعتبر مفهوما العلة فلذلك قصر على هذين الشيئين وعليه فالحد غير جامع لخروج الصورة المتقدمة عن القرطبي وغيره وتصويب مب مال المصنف

السلطان فلا يحل قتالهم وفي تفسير القرطبي عند قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة لا ينبغي للناس أن يتسارعوا الى نصره مظهر العدل وان كان الاول فاسق لان كل من يطلب الملك يظهر من نفسه الصلاح حتى يتمكن فيه ودخل خلاف ما أظهر اه من ق وفي النصيحة الكافية وقال صلى الله عليه وسلم الكلام في الفتنة دم يقطر اه وفي الجامع الصغير اياكم والفتن فان وقع اللسان فيها مثل وقع السيف رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال المناوي باسناد ضعيف ووجهه أن وقع اللسان يجر الى وقع السيف اخر اه وفي ق وسأل ابن نصر مالكا عن الفتنة بالاندلس وكيفية المخرج منها اذا خاف الانسان على نفسه فقال مالكا ما أمانا فأتاكم في هذا بشي فاعاد الرجل الكلام عليه وقال اني رسول من خلقي اليك فقال له مالكا كف عن الكلام في هذا ومله وأمالك ناصح ولا تجب فيه ولا بن محرز في تبصرته من شارك في عزل انسان وتولية غيره ولم يأمن سفلت دم مسلم فقد شارك في سفلت دمه ان سفلت ونقل ابن رشد والمتطبي وغيرهما من شارك في قتل مسلم ولو بشر كلمة لقي الله يوم القيامة وبين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله قال ابن العربي قوله وأن لا تنازع الامر أهله يعني من ملكه لا من يستحقه فان الامر فيمن يملكه أكثر منه فممن يستحقه فالصبر على ذلك أولى من التعرض



واستشهد له بما لابن عرفة عن مضمون تقدم ما فيه \* (تنبيه \* وفائدة) \* في ق عن  
 أبي عمر مائه وكتب ابن مروان الى عبد الله بن عمر أن بائع الجعاج قال لان فيك خصالا  
 لا تصلح معها الخلافة وهي الضل الخ وهذا الكلام باطل لا يسع أهل الفضل ذكره بلسانه  
 فآخرى أن يسطره أحد منهم في الكتب بيناته الآن يفعل ذلك لينبئه على بطلانه  
 وليس في جواب ابن عمر رضي الله عنه المذكور هنا في ق تقرير لما قاله عبد الملك  
 ابن مروان بل ذلك لتواضعه رضي الله عنه والافساده وزهده في الدنيا واعراضه عنها  
 أشهر من أن يستدل عليه بدليل وها أنا ذا كرنبذ من ذلك ففي رسم أوصى من سماع  
 عيسى من كتاب الجامع مائه فيما يحكي من فضائل عبد الله بن عمر قال وذكر عن حفص  
 ابن عمر أيضا أن عبد الله بن عمر كان له غلام قد سماه برذون يحطب عليه ويسقي عليه الماء  
 ويركب عليه ابن عمر في حاجة أن نأته قال فدخل الغلام يوما فقال يا فلان كيف أصبحت  
 فقال أصبح الناس كلهم بخيرا أنا وأنت وهذا البرذون قال فقال له اذهب فأنت حرافقة  
 قال القاضي هذا كما جاء عنه أنه كتب غلامه يقال له شرفا باريين ألف درهم فخرج الى  
 الكوفة فكان يعمل على حرله حتى أدى خمسة عشر ألفا فجاءه انسان فقال له أئجئون أنت  
 أنت ههنا تعذب نفسك وعبد الله بن عمر يشتري الرقيق عينا وشمالا ويعتقهم ارجع اليه  
 فقل قد عجزت فجاء اليه بصحيفته فقال يا أبا عبد الرحمن قد عجزت فهذه صحيفتي المحمها فقال  
 لا والله ولكن المحمها أنت ان شئت فحماها ففاضت عينا عبد الله بن عمر ثم قال اذهب فأنت  
 حر فقال أصلحك الله أحسن الى ابني قال هما حران قال أصلحك الله أحسن الى أي  
 ولدي قال هما حران فاعتقهم خمسة جميعا في مقعده وقعت هذه الحكاية عنه في المكاتب  
 من المدونة وروى عنه انه انتهى عدد من أعتق من العبيد ألف رأس وانه حبس ألف فرس  
 واعتزل ألف عمرة ورجستين حجة اه منه بلقطه وقال الحافظ بن حجر في الاصابة مائه  
 أخرج السراج في تاريخه وأبو نعيم من طريقه بسند صحيح عن ميمون بن مهران قال مر  
 أصحاب نجدة الحروري بابل لابن عمر فاستأقواها فجاء الراعي فقال يا أبا عبد الرحمن احتسب  
 الابل وأخبره الخبر قال فكيف تركوك قال اتفقت منهم لأنك أحب الي منهم فاستخلفه  
 خلف فقال اني أحتسبك معها فاعتقه فقيل له بعد ذلك هل لك في ناقتك القلانية تباع في  
 السوق فأراد أن يذهب اليها ثم قال قد كنت احتسبت الابل فلاي فعل أطلب الناقة ومن  
 طريق عبد الله بن أبي عمير قال أعتق عبد الله بن عمر جارية كان يحبها وقال سمعت الله  
 يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ثم قال وأخرج البيهقي من طريق عاصم بن محمد  
 العمري عن أبيه قال أعطى عبد الله بن جعفر في نافع لعبد الله بن عمر سبعة آلاف درهم  
 أو ألف دينار فقيل له ماذا تنتظر فقال ما هو خير من ذلك هو حر ثم قال وقال عبد الرزاق  
 أخبرنا معمر عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر قال لو أن طعما كثيرا كان عند ابن عمر لما  
 شبع منه بعد أن يجده أهلا ثم قال وعند البيهقي من طريق يزيد بن أسلم مر ابن عمر براع  
 فقال هل من جزرة ليس ههنا بها قال يقول له ان الذئب أكلها قال فأتى الله فاشترى ابن  
 عمر الراعي والغنم وأعتقه ووهبها له وقال في الاصابة أيضا قبل هذا مائه وفي الزهد لاجد

لأفساد ذات البين اه وقد سلم كلام  
 المصنف ح وق وغ وغيرهم  
 خلافا لطني ومب والله أعلم  
 (ولا ترفع رؤسهم بأرماع) قلت  
 ما قرره به تت ومن تبعه هو ظاهر  
 المصنف أو صريحه وهو حافظ حجة  
 فلا يعدل عنه لمجرد كون ابن بشر لم  
 يذكره بل ولو وجد نص بخلافه  
 الآن يوجد اتفاق أو ترجيح فتأمل  
 والله أعلم (واستعين بسلاحهم الى  
 غيره) أي كغير السلاح من سائر  
 أموالهم وهذا نص ما في النوادر عن  
 ابن حبيب وابن الماجشون ولم يذكر  
 غيره فهو المذهب ويقع في نسخ  
 بمالهم وهو عندى تعصيف والله  
 سبحانه أعلم اه من غ (وان  
 آمنوا الخ) قلت وأما مع عدم  
 الامن من عودهم فقال الابن قال  
 مالك ان خيف عودتهم قتل جر مجهم  
 واتبع منهم زههم وقتل أسراهم  
 وسببت أموالهم يعني مع فرض كون  
 الامام عدلا أو أخف فسقا قاله في  
 شرح المراسد (أناف نفسا) في  
 وقت دفعة عن نفسه والاضمن كما  
 في حق عن النوادر

\* (الردة) \* أعاذنا الله وإياكم جميع المسلمين منها (بصرى الخ) قال من كل نصريح بخلاف ما علم كونه من الدين ضرورة فهو صريح بكفره وهو شامل لمثال ز (أولفظ يتضمنه) قلت مثال ز الأول مبنى على تكفير المجسمة وفيه خلاف شهرنا نظر الفرق في الفرق ١٤ ومثله انكار صفات المعاني أما انكار (٨٧) المعنوية فكفر بلا خلاف (وسحر) قول ز

عن ع ج وليس منه ما يفعل للعطف الخ هو أحد قولين وليس هو على إطلاقه في أجوبة سيدى عبد القادر القاسمى مانصه أما ما ذكر مما يستعمل بين الزوجين فقال ابن أبى زيد أرجو خفة الكتابة بما لا يستنكر من قرآن أو غيرهما بين الزوجين من اعراض أو خصومة قال البرزى وفي الطرر خلافه وهذا كله حيث لا يدخل ضرر على العقل تشويش أو فساداً ما إذا كان ذلك فهو حرام من غير خلاف اه (أه) شك الخ) قلت قول ز وهو لمن

من طريق ابراهيم التضى قال قال عبد الله يعنى ابن مسعود ان مالكاً شاب قرئش لنفسه عن الدين عبد الله بن عمر وأجرجه أو الطاهر والذهلى في فوائده من طريق ابن عون عن ابراهيم التضى عن الاسود بن عبد الله بعناه فوصله اه منها بلفظها وقال أبو عريى الاستيعاب مانصه قال جابر بن عبد الله ما من أحد الا مالت به الدنيا ومال بها ما خلا عر وابنه عبد الله اه منه بلفظه وذ كر نحوه الحافظ بن حجر في الاصابة ونسبه لابي سعيد بن الاعرابى بسند صحيح قال وهو في الغيلا نيات والمهامليات عن سالم بن أبى الجعد عن جابر اه منها بلفظها فواجباً كيف ينسب الى الجمل من هذه نبذة يسيرة من ما ذكره الحسنة الشهيرة (ولم يضمن متأول ألتف) قول ز حال بغيه ظاهره ولو ألتفه في غيرة وقت دفعه عن نفسه وليس كذلك ففي النوادر مانصه ولا قود في الجراح في هو لا موماً أصابهم في دفعهم عن أنفسهم فهدر الا أن تكون منهم غارة وفساد على غير وجه دفع ظلم ولا امتناع فيلزمهم فيه القود والقصاص والمال اه منه بلفظه على نقل من وأبى على والله سبحانه أعلم

#### (باب الردة) \*

أعاذنا الله وجميع المسلمين منها قول مب في تمثيله بهذا الصريح قطار الخ يشهد لما قاله ز من أن قوله عزيرابن الله من الصريح قول من مانصه وبالجملة كل نصريح بخلاف ما علم كونه من الدين ضرورة فهو صريح بكفره منه بلفظه (وسحر) قول ز وليس منه ما يفعل للعطف الخ هذا أحد قولين ثم ليس هو على إطلاقه في أجوبة سيدى عبد القادر القاسمى أنه سئل هل يجوز لمن كانت زوجته مكر وهمة أن يستعمل لها العطف والالفة لاجل الضرورة أو لا يجوز كما قال بعض الأئمة لأن ذلك يؤدي الى انقلاب الطبيعة فأجاب بما نصه أما ما ذكر مما يستعمل بين الزوجين فقال أبو محمد بن أبى زيد أرجو خفة الكتابة بما لا يستنكر من قرآن أو غيرهما بين الزوجين من اعراض أو خصومة ولا شطط في ذلك قال البرزى وفي الطرر خلافه وهذا كله حيث لا يدخل ضرر على العقل تشويش أو فساد وأما اذا كان ذلك فهو حرام من غير خلاف اه منها بلفظها (أو بتناسخ الارواح) قول ز وما قاله في المحلين الى أن تصل اللجنة والتاريخ الخ لت ما قاله قت هو الذى في ح بأبسط منه وقوله ويمكن الجمع بينه الخ لم يظهر لى وجهه فتأمل (لا بأمانه الله كافر) قول ز ووجه ما للعللى أن فيه تنفى الموت على ذلك لا اخبار بأنه كذلك قال شيخنا ج قال شيخنا الذى يظهر أن من تنفى الكفر كافر لانه لا يتناهى حتى يكون كافر اه من خطه طيب

بالعرب أو بسقوط العبادات عن بعض الاولياء أو مجرد عرفاً كثر من القرآن أو زاده أو غيره أو قال ليس عجز اه بخ (لا بأمانه الله كافر) قول ز فيه تنفى الموت الخ قال ج عن شيخه الذى يظهر أن من تنفى الكفر كافر لانه لا يتناهى حتى يكون كافر اه وقول ز لانه رضى بما يختاره الخ قال ج الظاهر أن هذا لا يكون كافر أو لم يرضه لانه لو رضى به لم ادع عليه وكأنه ادع عليه بالعقوبة وغيره بالمزوم عن اللازم اه وهو ظاهر ان لم يقل له ذلك مكافاة على احسان والله أعلم

الله تراه وقول ز فيكفر لانه رضى الخ قال شيخنا الظاهر أن هذا لا يكون كافرا ولم يرضه  
لانه لو رضى لم ادع عليه به وكأنه دعا عليه بالعقوبة وعبر بالزوم عن اللازم ❀ قلت هو  
ظاهر ان قال له ذلك في خصومة بينهما وفي صنعه شيئا معيبا غيظا عليه وأما على غير ذلك  
كدعائه له مكافأة على احسان أحسنه اليه فلا فتأمله (وفصلت الشهادة فيه) قول ز  
كشاهد عليه أنه قال لم يكلم الله موسى تكليما الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر  
لان المعنى لم يتفق ❀ قلت نظر شيخنا الى مدلول الجملتين وضعوا لاشك أنه كما قال والجواب  
عن ز أنه أراد اتفاق المعنى باعتبار المال لان ما ألهما واحد وهو تكذيب القرآن والله  
أعلم (واستبرئت بحجة) قول ز أو مطلقة طلاقا رجعا الخ قال شيخنا ج انظر تقييده  
بالرجعي فالظاهر أنه لا وجه له انتهى ❀ قلت بل تعليل ز بقوله خشية جملها بردة تقييده  
المذكور لوجود تلك العلة في البائن أيضا (والافقي) قول ز ولا ترثه زوجته صوابه  
ولا ترثه وورثته بدل زوجته وكذا قوله بعد ذلك لا ترثه زوجته تأمل (كاخذه جناية عليه)  
قول ز وما هنا بالنسبة لما دونها لا منافاة بين ما هنا وما هناك ولا معارضة أصلا اذا ما سبق  
بين به قدرتيه وما هنا بين به من يأخذها (وان تاب غاله له) قول مب فاشبه المحارب  
صوابه فاشبه الحربى بدل المحارب تأمل ❀ (تنبيه) ❀ جزم المصنف فيما اذا قتل أو مات على  
ردته بأن ماله في وفيا اذا رجع للاسلام بأن ماله له وذكرك و مب وغيرهما الخلاف  
في هذا ولم يذكر واخلافا في الاول وذلك يدل على أنه متفق عليه وصرح بذلك في ضيغ  
ونصه وان لم يتب بل قتل على ردته غاله في بالاتفاق اه ووقع للميت في نهايته مانصه  
واختلف الرواة عن مالك اذا قتل على ردته وهو غير راجع عن ذلك لمن يكون ميراثه فروى  
ابن القاسم عنه أنه قال ميراثه لورثته وعليه أكثر أصحابه وروى ابن نافع عنه أنه قال ميراثه  
لجماعة المسلمين اه منها بلقطها ونحوه في اختصار ابن هرون وهذا يوجب الاعتراف  
على المصنف في توضيحه لحكاية الاتفاق وفي مختصره هنا وفي باب القراض لاعتماده على  
رواية ابن نافع وتر كدرواية ابن القاسم التي عليها أكثر أصحاب الامام لكن هذا الذي قاله  
الميت في تبعه عليه ابن هرون ليس علم لمخالفته لما في المدونة في غير موضع وغيره من  
كتب أهل المذهب قال في أواخر كتاب النكاح الثالث من المدونة مانصه وان قتل المرتد  
لم ترثه ورثته من المسلمين ولا من أهل الدين الذي ارتد اليه وميراثه للمسلمين اه منها بلقطها  
ومثله في ابن يونس عنها وقال في أواخر كتاب الولا والموارث من المدونة أيضا مانصه  
فان رجع الى الاسلام كان أولى بماله وان مات على ردته كان ماله للمسلمين ولا يرثه ورثته  
المسلمون ولا النصاري اه منها بلقطها ومثله في ابن يونس عنها وزاد ماله مانصه وقاله  
على بن أبي طالب وغيره وذكر بعض القراض ولم أروه أن مسذهب على وابن مسعود أن  
ميراث المرتد لورثته المسلمين وبه قال ابن المسيب وعطاء الشعبي والاوزاعي اه منه بلقطه  
ونقله أبو الحسن عند نصها السابق عن كتاب الولاء وقال ابن يونس في كتاب القراض  
مانصه واختلف في ميراث المرتد فذهب ربيعة ومالك والشافعي الى أن ماله للمسلمين اذا  
مات أو قتل مرتدا وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه جعل ماله لورثته المسلمين

(وفصلت الخ) قول ز المتفق  
المعنى أى ولو باعتبار المال  
كتكذيب القرآن في مثاله  
(واستبرئت) أى من يظن جملها  
ولو مطلقة طلاقا بئنا كما يفيد  
تعليل ز ❀ قلت وانظر قول ز  
لان ما عداها تعبد مع قول المصنف  
والجميع للاستبراء وكان مراده أنه  
كالتعبد فتأمله والله أعلم (والافقي)  
أى اتفاقا كما في ضيغ وما حكاها  
الميت في من الخلاف هو في  
عهده انظر الاصل عند قوله وان  
تاب غاله له وقول ز ولا ترثه  
زوجته أى مثله لا ولو قال ورثته  
وكذا يقال فيما بعد (كاخذه الخ)  
قول ز وما هنا بالنسبة الخ  
لا معارضة بين ما هنا وما هناك أصلا  
اذا ما سبق بينه قدرتيه وما هنا  
بين به من يأخذها (وان تاب الخ)  
قول مب فاشبه مال المحارب  
أى الحربى ولو عبر به كان أولى

وقال به ابن المسيب وغيره وسواء في هذين القولين كان ماله هذا مما اكتسبه قبل رده أو بعد وقال آخرون أما ما اكتسبه قبل رده فهو لورثته من المسلمين وأما ما اكتسبه بعد رده فهو لجماعة المسلمين وقال آخرون إن كان ورثته على دينه للذي ارتد إليه فهم يرثونه دون ورثته من المسلمين واتفقوا أنه لا يرث هومن مات من ورثته من المسلمين اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا مختصرا وسلمه ولم يحك غيره وتتبع النصوص بهذا بطول بناجدا وفيما ذكرناه كفاية لمولانا نسخ اختصار المتيطة اتفقت على هذا لا يمكن أن يقال إن في النسخة التي بيدي من النهاية تصحيحا مع أنها جيدة عتيقة ورواية ابن طغف انما ذكرها في النوادر في الزنديق فانه بعد أن ذكر عن كتاب ابن الموان أن ابن القاسم قال بلغني عن مالك أنه رأى أن يورث الزنديق يورثه الاسلام وذلك ما في كتاب ابن حنبل ومن في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم قال مانصه وروى ابن نافع عن مالك في العتبية وكتاب ابن الموان ميراث الزنديق للمسلمين يسلك بماله مالك دمه ثم قال في النوادر بعد كلام قال حنبل قال لي عبد الملك سبيل ماله سبيل دمه وماله للمسلمين وهو قول أشهب والمغيرة أقول اه بلفظه على نقل مق ولا يمكن جعل كلام المتيطة على هذا لانه صريح في الرد ولا نه ذكره في ترجمة ما جاء في المرتدين ثم ذكر الخلاف في الزنديق في ترجمة ما جاء فيمن يظهر الاسلام ويسر دينه غير من نصه ومن أظهر الاسلام وأسر اليهودية أو النصرانية أو الزندقة أو دين من الأديان غير الاسلام فان أتى تابا قبلت توبته وان أخذ على دين سواه قتل ولم يستتب وقاله مالك وابن القاسم واختلف في ميراثه هل هو لورثته أو لجماعة المسلمين قال أبو محمد يعني الذي يسر الزندقة فلم تقبل منه التوبة ألحقه بكفر ما يشهد به عليه فيقتل وأما المتقاضي على غيبه فلا اختلاف أنه لا يورث ومن عبد شمس أو قرا أو حمر أو غير ذلك فانه يقتل ولا يستتاب اذا كان في ذلك مظهر للاسلام مسرا بما أخذ عليه لانه لا تعرف توبته ويرثه ورثته من المسلمين لانه مقر بالاسلام وبأحكامه فهو كلنا فحين الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بكفرهم وورثهم ورثتهم من المسلمين اه محل الحاجة منه بلفظه وقد اختصر ابن هرون كلاميه معاذ كراول في ترجمة باب الردة والثاني في ترجمة فصل فمن يظهر الاسلام ويسر الكفر ولم ينه على ما في كلامه الاول والله الموفق (وأدب من تشهد الخ) قول مب فيه نظربل اذا علم بها ثم رجع بعد مر تد الخ نحوه لتو وكتب شيخنا ج على قول ز بعد علم بها حال اسلامه مانصه الظاهر أن هذا حكمه حكم من التزمها وبذلك صح مق ثم رأيت جواب السيد عبد القادر القاسمي بعد جواب تقدم قبله الحمد لله الجواب أعلاه صحيح اذا لا تكون الردة الا بعد الاسلام المعتد به شرعا ولا يعتد به الا بعد النطق بالشهادتين والتزام الاحكام قال ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر وتقرر به بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما وفي الشامل ومن تشهدتم اسلامه ان رضى بالشرايع والافلا ولا يكون مر تدابر جوعه وأدب كن لم يوقف عليها ان تشهد ثم رجع على المشهور وبه الحكم والعمل وقيل ان لم يبق قتل اه وهو قاض بأنه لا يكفي في تقرر

(وأدب من تشهد الخ) قول مب بل اذا علم بها أو تشهد الخ مثله لتو وج وهو الصواب خلافا للسيد عبد القادر القاسمي في أجوبته من أنه لا يدمع العلم بالدعائم من التزامها ونصه لا تكون الردة الا بعد الاسلام المعتد به شرعا ولا يعتد به الا بعد النطق بالشهادتين والتزام الاحكام اه ثم استدلل بتعريف ابن عرفة للردة المتقدم وبقول الشامل من تشهدتم اسلامه ان رضى بالشرايع والافلا اه ولا دليل له فيه ما لان دخوله في الاسلام بعد علمه بدعائمه التزام لها قطعاً قلت يتعين جعل كلامه على ما دل عليه كلامهم ما دليل استدلل به بان يجعل قولوا التزام الاحكام شاملا للالتزام الضمني فالاعتراض في الحقيقة انما هو على من جعله على خصوص الالتزام التصريحي وغفل عن شمول كلامه ودليله وللضمني فتأمله والظاهر جعل كلام ز على ذلك أيضا فيسقط البحث معه لاسيما والتوفيق بين كلام الشيوخ مطلوب ما يمكن اليه سبيل وبالجملة فان حل الالتزام على ما يشمل الضمني صح كلام الجميع والاليم يصح كلام الجميع وحله على ذلك في كلام البعض دون البعض تحكم وتحامل فتأمل والله أعلم

الاسلام النطق مع العلم بالدعائم حتى يقع الالتزام اه والله أعلم اه من خطه طيب الله ثراه  
 ولكن يقول لئلا عند اقراءه الظاهر ما قاله من ولم تنتهم معنى لما قاله سيدي عبد القادر  
 في قتل وما جزم به من واقعه وقوب واستظهره شيخنا ج هو الصواب ولا شاهد  
 لسيدي عبد القادر القاسمي في كلام ابن عرفة لان قوله مع التزام احكامهم ما صادق بهذه  
 الصورة لان دخوله في الاسلام بعد علمه بدعائمه ان رضى التزامه لهما قطعاً وكذا الاشهاد له  
 في كلام الشامل لان قوله ان رضى بالشرايع صادق بهذه الصورة كما لا يخفى وما في الشامل  
 ملخص من ضيغ وما في ضيغ نقله عن الميضي مختصر او قد نقل ابن عرفة كلام الميضي  
 أيضاً مختصراً ونقل من أول الباب كلام الميضي وأحال عليه هنا فهو لم يخف عليه كلام  
 الميضي الذي لخصه صاحب الشامل حتى يكون حجة عليه وقد أسقط في ضيغ من كلام  
 الميضي ما هو شاهد لما قاله من ونص الميضي في نهايته فاذا أجاب الى الاسلام حجة  
 واحدة وتشهد بشهادته الحق وأقر برسالته محمد صلى الله عليه وسلم وقف على شرايع الاسلام  
 وحده وده من وضوء وصلاة وزكاة وصوم شهر رمضان ورج البيت ان استطاع اليه سبيلاً  
 فان أجاب الى ذلك كله ثم اسلامه وقبل منه ايمانه فان أبي عن التزام ذلك لم يقبل منه اسلام  
 ولم يكره على التمسك بها ولم يجبر على الاسلام وترك على دينه ولا بعد مرتد ابتركة التزام شرايع  
 الشريعة ولا يتعرض له وكان الله عز وجل غنيا عنه وكذلك ينبغي أن يوقف عند دخوله  
 في الاسلام ونعريفه بالدعائم التي بنى الاسلام عليها وهي التي تقدم ذكرها على فراغه  
 وحدوده فصلا فصلاح حتى يكون من ذلك كله على بصيرة مما دخل فيه ثم قال واذ لم يوقف  
 هذا الاسلامي على شرايع الاسلام حين أسلم ولم يغتسل ولا صلى حتى يرجع عن الاسلام  
 فالمشهور من المذهب انه يشدد عليه ويؤدب فان تمادى على ردة ترك لعنة الله ولم يقتل  
 لان الاسلام قول وعمل وقاله مالك وابن القاسم وغيرهما وبه أخذ ابن عبد الحكم وعليه  
 العمل وبه القضاء وقال أصبغ في كتاب ابن حبيب سوانرجع عن اسلامه عن قرب أو بعد  
 ولو طرفة عين اذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم رجع قتل بعد استتابته وان لم  
 يصل ولا صام اه منها بلقطها فانظر قوله حتى يكون من ذلك كله على بصيرة الخ تجده  
 شاهد الماقلناه ان كان عالماً بالثبات قبل هو عند دخوله في الاسلام على بصيرة مما دخل  
 فيه قطعاً وقد أسقط في ضيغ هذه الزيادة ولا ينبغي اسقاطها وقد أتى ابن هرون في  
 اختصاره من من في نقله عن الميضي والله سبحانه أعلم \* (تنبيه) \* في كلام الميضي  
 شيء بحسب الظاهر وهو أن كلامه الاول يفسد أنه ان أوقف على الدعائم فرجع لاجل ذلك  
 لا يؤدب أصلاً وكلامه الاخير صريح في أنه اذا لم يوقف عليها ثم رجع أنه يشدد عليه ويؤدب  
 والظاهر من صنيع من أنه لم يعتبر ما أفاده كلام الميضي أولاً وانه رد ما قاله اخر المقالة  
 وألغاه قال في قوله وأدب من تشدد ولم يوقف على الدعائم يعني أن الكافر اذا شهد بشهادة  
 الاسلام ولم يكن وقف على الدعائم التي بنى الاسلام عليها ثم لما وقف عليها أصعب عليه  
 التزامها واراد عما تشهد به من شهادة الاسلام وقال ما علمت أنه يلزم من مع التشهد هذه  
 الاشياء فانه يؤدب ويشدد عليه لكي يرجع الى الاسلام فان لم يرجع لم يقتل وعذر يجبه له

أولادعائهم الاسلام ثم شرح قوله كساحر ذي الخ تم قال أما القرع الاول فقد تقدم نقله عن  
 المصطفى في أول الباب اه منه بلفظه وحزم تت بالادب في هذا ايضا لأنه جعلهما  
 فرعين وسوى بينهما فقال في كبره عز وجل بابل كلام المصنف مانصه وأدب من تشهد أي نطق  
 بالشهادتين ولم يوقف على بقية الدعاء الصلاة والصوم والزكاة والحج ثم رجع وكذلك لو وقف  
 عليها فاقبى من التزامها ورجع اه ثم ذكر كلام المصطفى مختصرا فكتب عليه ابن عاشر  
 مانصه قوله وكذلك لو وقف عليها فاقبى الخ هذا كلام غير سديد بل عن هذه احترز بقوله ولم  
 يوقف على الدعاء والحاصل انه ان كان سبب رجوعه الايقاف على الاركان لم يؤدب وان  
 كان رجوعه لامن سببها فانه يؤدب فق على ضيق فان هذا والله أعلم حاصل كلام المصطفى  
 فيه اه قال جمن عقب نقله متصلا به مانصه وفي مق ان كلام المصنف اشارة لكلام  
 المصطفى ولكن سبكه لكلام المصنف فيه مخالفة لكلام المصطفى فالتحريم ما قاله ابن عاشر  
 رحمه الله اه منه بلفظه قلت قوله وان كان رجوعه لامن سببها ان أراد لامن سبب انه وقع  
 ذلك منه قبل علمه بها فحتمل وان أراد بعد علمه بها ولكن لم يرجع لاجلها بل لسبب آخر وأما  
 هي فقد رضى بها فهذا فيه نظر لان هذا يكون من تداعيا قطعوا والذي يظهر في الجمع بين كلامي  
 المصطفى أن كلامه الاول فيوقف عليها عند اسلامه وكلامه الاخير فيما اذا تأخر ذلك  
 ويستروح ذلك من قوله في المقابل سببها يرجع عن اسلامه عن قرب أو بعد ولو طرفة عين  
 فتأمل والله أعلم (ووصية) انظر ما يأتي في باب الوصية عند قوله وبطلت بردة وقول ز  
 وقيد ابن كثة الخ كذا في عجم وفيه نظر وصوابه ابن الكاتب فما لعجم ومن تبعه  
 غلط معنى ونقلا سامعني فلان ابن كثة لا يقيد ما في المدونة لان موته سابق على تأليف  
 محنن للمدونة بازمنة وأما نقلا فلان الذي في ابن يونس وضيق وح و مق هو ابن  
 الكاتب لابن كثة والله أعلم (لاطلافا) قول ز فان ارتد معان رجعا للاسلام فانه  
 يجوز له أن يتزوجها الخ مثله في ح فان لا مانصه قاله ابن القاسم ونقله عنه القمى ونقله  
 المصنف في ضيق ونصر عليه في الشامل اه منه بلفظه قلت كلام ابن الحاجب يقتضي  
 انه متفق عليه لانه ساقه مساق الاحتجاج به لمصلحة فقال ولذا لو ارتدت الميتة معه حلت  
 اه وسيله في ضيق فقال في شرحه مانصه ولاجل ان أثر الطلاق فيما لو ارتدت الميتة  
 ومطلقة ما عانهم رجعا الى الاسلام لحلت لمطلقها لان أثر الطلاق قد يبطل بالردة اه منه بلفظه  
 وفي ابن عرقه عن عياض مانصه ولو ارتد اجمعان أسلموا بأن يتناكحاهم على قول  
 ابن القاسم اه منه بلفظه ومثله في مق وزاد بعد كلام مانصه وما تقدم في كلام القاضي  
 من ان الزوجين لو ارتد بعد الطلاق الثلاث لحلت باسلامهما من دون زوج نقله ابن محرز  
 عن محمد بن عبد الحكم وعز غيره بأنه لا يشاء من طلق ثلاثا التراجع من غير زوج الاقل  
 ذلك قلت وقد يقال التهمة في ذلك لما كانت بعيدة لم تعبر لعظم ارتكاب الكفر عند  
 المسلم لغرض دينوي كذا في المدونة من أن ارتداد المريض يمنع ميراث الزوجة وغيرها  
 ولا يهتم أحد بالردة على منع الميراث اه منه بلفظه قلت أغفلوا كاهم بالامتناع في

(ووصية) انظر ما سبق في الوصية  
 عند قوله وبطلت بردة قلت وقول  
 ز فهي تسقط الطهار المنجز واليمين  
 به وكذا روى الخ على هذا تؤقت  
 المدونة وتؤقت أيضا على انه لا يسقط  
 الا ما كان بيمين حنث فيه أم لا  
 فلو كان لزمه مجرد طهار لم يحنث فيه  
 لم يسقطه ارتداده وهذا هو ظاهر  
 المصنف على النسخة الاولى والله  
 أعلم وقول ز وقيد ابن كثة الخ  
 الذي في ابن يونس وضيق وح  
 و مق ابن الكاتب وهو الصواب  
 لان ابن كثة مات قبل تأليف محنن  
 المدونة بازمنة (لاطلافا) قول ز  
 فان ارتد معان رجعا للاسلام فانه  
 انظر الاصل (وردة محلل) قلت  
 هو بالرفع مبتدأ محذوف الخبر كافي  
 مق ونسخة غ لاردة وهو عطف  
 على المستتر في ان سقطت (بخلاف  
 ردة المرأة) قلت قال ابن عاشر  
 وجهه العبارة بخلاف ردة محالة



(فلا يجبر الخ) قول ز فلا غربة  
 اتخ فيه نظراً للمدونة أخذ منها  
 القولان فالاصح الرابع المشهور هو  
 أحد قولين فيما حكى ضيغ وقول ز  
 ويخص الرابع بإسلام ابن كافر الخ  
 أي وأما لو أسلم أبوه أيضاً فانه متفق  
 على اعتبار إسلامه أو يتساوى  
 فيه القولان وهذا هو المتبادر من  
 كلامه لا مافي هوني وتو لكن  
 برّد الاتفاق كلام المدونة الذي في  
 شش خناتة أمه (ولاسلام سايه  
 الخ) قول ز فعلم من هذا الخ  
 انظر مب ولا بد عند قوله في  
 الجنائز وان صغيراً وقد وقول ز  
 وأما بكار الخ **قلت** الكبار هم الذين  
 عقلا ودينهم والصغار الذين لم يعقلوه  
 (أو عرض) **قلت** قول ز الإشارة  
 البعيدة أي الكثرة الوسائط كبحان  
 الكلب وهزل الفصيل وقوله  
 والمراد الإشارة بخفاء أي مع قلته  
 الوسائط كعريض الوسادة أو القفا  
 وأما غير خفاء فالإيعاء والإشارة  
 (قتل ولم يستتب) قال أبو العباس  
 المولوي إن أردت تحقيق هذا الفرع  
 فعليك بأواخر تأليف الإمام ابن حجر  
 الهيتمي المسمى بالاعلام بقواطع  
 الإسلام فقد نقل حجج المالكية في  
 عدم قبول توبة السب واعترضها  
 كلها وزيفها ورجح مذهب الشافعية  
 بقبول توبته قالوا وما نسب صاحب  
 الشفاء للشافعية مما يخالف ذلك  
 غلط وانما هي قوله مرجوحه فبين  
 سببه بصيغة القذف اه وقول ز  
 لانه حينئذ ممد الخ أي بالسب  
 المستمر هو عليه وهو مراد ع  
 بقوله لانه بالسب كفر فلا يخالف قول المصنف هنا بعلال المذهب حداً خلافاً لقول هوني انه مخالف له

نهيته ونصها قال ابن عبد الحكم ولما ردت الزوجة ثم رجعاً إلى الإسلام حلت له  
 زوجته المبتونة قال الشيخ أبو عمران وما ذكره ابن عبد الحكم هو مذهب ابن القاسم وبجميع  
 أصحابه اه منها بلفظها (فلا يجبر بقتل ان استنع) قول ز والرابع اعتباره لبكن  
 حيث عزأ أحمد هذا للمدونة فلا غربة الخ فيه نظراً للمدونة أخذ منها القولان  
 فالاصح الرابع المشهور من قول ابن القاسم هو أحد قولين في المدونة لأنه خلاف  
 مذهبها قال في ضيغ عند قول ابن الحاجب وبجميعهم بإسلام المميز على الاصح مانصه  
 على الاصح ذكر ابن شاس في اللقيط انه ظاهر المذهب وذكر في البديان في باب الجنائز انه  
 مشهور قول ابن القاسم لان المعرفة بالله تعالى تصح من المميز ومقابل الاصح لابن القاسم  
 أيضاً ويحتمل انه لا يحكم له بحكم الإسلام وان عقده وأجاب اليه ما يبلغ اه ثم نقل  
 عن المدونة عن مالك مانصه ومن أسلم وله ولد لم ير أهق من أبناء ثلاثة عشر عاماً وشبه ذلك ثم  
 مات الأب ووقف المال إلى بلوغ الولد فان أسلم ورث والام يرث وكان المال للمسلمين ولو أسلم  
 الولد قبل احتلامه لم يتحمل أخذ ذلك حتى يحتمل لان ذلك ليس بإسلام لا ترى انه لو أسلم ثم  
 رجع إلى النصرانية أكرهه على الإسلام ولم يقتل اه وقال بعده خليل انظر قوله في المدونة  
 لو أسلم الولد قبل احتلامه لم يتحمل الخ خلاف ما صححه المصنف من الحكم بإسلام المميز  
 لكن قد أخذ غير واحد القولين من المدونة وعلى الحكم بإسلامه الميراث لانه لو رجع  
 إلى النصرانية أجبر بالضرب حتى يسلم أو يموت اه منه بلفظه وقول ز ويختص الرابع  
 بإسلام ابن كافر باق على كفره يحتمل وهو المتبادر منه انه أراد انه اذا أسلم أبوه فاسلم هو فالرابع  
 فيه انه لا يعتمد بإسلامه لان الرابع مخصوص بابن كافر باق على كفره وعلى هذا فهمه تو  
 فاعترضه بقوله مانصه اذا اعتبر اسلام ابن باق أبوه على كفره كيف لا يعتبر اسلام ابن مع أبيه  
 اه منه بلفظه ويحتمل انه أراد أن محل الخلاف والترجيح هو ما ذكره وأما اسلام ابن  
 أسلم أبوه فليس من محل الترجيح بل هو معتبر قطعاً وهو غير صحيح أيضاً ونص المدونة السابق  
 يرد في كلامه نظراً على كل من الاحتمالين وان سكت عنه مب والله أعلم (ولاسلام  
 سايه) قول ز فعلم من هذا التقرير أن ما هنا الخ انظر ما لب عند قوله في الجنائز  
 وان صغيراً ارتد ولا بد (قتل ولم يستتب حداً) قول ز واعلم ان له حالتين الخ ليس في كلام  
 ح عن المشدالي ولا عن غيره هذا التفصيل وانما ذكره عجم من عند نفسه فهم عليه  
 كلام ابن عرفة فقال بعد نقله كلام المشدالي مانصه ثم ان كلام ابن عرفة يجب حله على ما اذا  
 حصل منه بين السب والردة رجوع للإسلام ليتصور منه ارتداد لانه بالسب كفر وأما اذا  
 لم يحصل منه رجوع بينهم ما يجب قتله اه منه بلفظه وفيه نظر ظاهر لان قوله لانه بالسب  
 كفر مصادم لقول المصنف حداً والمصنف في ذلك تابع لاهل المذهب ولذلك قال مق  
 مانصه قوله وان سب نبيا الخ هذا الفصل إلى آخر الباب لا يتعين في مسائله أن تكون من  
 الردة لان القتل فيه كما ذكرنا انما يكون حداً لا كفر لكن لما احتل مرتكب شي في هذه  
 الامور أن يكون معقداً بقلبه شيئاً مما جرى على لسانه وذلك عين الكفر أشبهت هذه  
 المسائل مسائل الردة فألحقها بها في بابها اه منه بلفظه فعلم من ذلك أن التفصيل غير

صحيح لبنائه على شيء مخالف لكلام الأئمة الصريح ولا تغتر بسكوت قوم وب عنه  
والله أعلم وقول ز واستظهر تأليذه المشد إلى الخ نسبة ذلك للمشد إلى مصرح به في  
كلام ح وغيره ولكنه مشكل لأن الواو في ذكر في حاشيته مثل ما ذكره عن المشد إلى  
فقيهها عند قول المدونة أو آخر كتاب النكاح الثالث إذا ارتد ثم راجع الإسلام وضع عنه  
كل حق لله المستلزم مانعه مثل شيخنا أبو عبد الله عن وقع في الجنب العالي بما يستحق  
به القتل فلم يقتل به حتى ارتد ثم راجع الإسلام فهل يسقط قتله أولا فقال الذي عندي أنه  
يسقط وهو ظاهر المدونة لأنه لم يستثن إلا القتل ولو كان ثم غيره لم يكره قلت قال عياض  
عن ابن القاسم ومحمد عن مالك أن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل إلا أن يسلم الكافر  
فظاهر تخصيصه بالكافر يدل أن المسلم لا يسقط عنه القتل ولو أسلم وذكر بعده هل الحق  
لله أولا دعي قلت فهذا مناط الحكم فالمدونة حينئذ تقتضي القتل لأنه حق لا دعي  
كالقتل أو سقطه لأنه الله اه منها بلفظها ولا يخاف أن حاشية الواو هي السابقة  
ويعد أن يكون المشد إلى لم يطلع على كلام الواو في وانه وقع له هو نفسه مثل ما وقع  
للوأو في المشد إلى قصد بحاشيته تكملة حاشية الواو في وكيف يسقط أن يكملها أولا  
يطلع على ما فيها قال أبو العباس باب في كفاية المحتاج مانعه عيسى بن صالح بن يحيى بن محمد  
أبو مهدي الواو في صاحب حاشية المدونة أخذ عن الإمام ابن عرفة ثم حج وأخذ عن  
السراج البلقيني وناصر الدين التنبسي وغيرهما ورجع لبلاده وحاشيته المذكورة في غاية  
الحسن والتحقيق يدل على علومه تبيينه منقولا ومعقولا ورجاله في درجته في الفنون كان  
حيًا أوائل القرن التاسع ولم أقف على تاريخ وفاته وفيها أيضا مانعه محمد بن أبي القاسم بن  
محمد بن عبد الصمد الجبائي علامتها أو صاحبها ومقتضاها عرف بالمشد إلى بفتح الميم وشد الدال  
نسبة لقبيلة من زواوة الفقيه العلامة المحقق النظار الصالح الورع الزاهد أخذ عن أبيه بل  
ترقى معه في بعض شيوخه وكان اماما كبيرا مقدما على أهل عصره في الفقه وغيره ذوا جادة  
عند صاحب تونس كل علاقة الواو في على البرادي ولست أدرك ما صرح ابن عرفة فيه في  
مختصره بعدم وجوده وتتبع ما في البيان والتحصيل بغير مظان وحاذى به ابن الحاجب وكان  
يضر به المثل حيث يقال أن يد أن تكون مثل أبي عبد الله المشد إلى رأيت من أرخه  
يضع وستين وثمانمائة صح من الصحاوي يعني أرخ موته وفي الوفيات أنه توفي في عام ست  
وستين وثمانمائة ببغاية اه قلت أما تكملة حاشية عيسى الواو في في غاية التحقيق  
تدل على صحة علمه اه محل الحاجة منها بلفظها \* (تنبيه) \* نسب القاضي القرافي  
حاشية الواو في على التهذيب لمحمد بن أحمد بن عثمان بن عمر الواو في وقال أنها في غاية الجودة  
وتعقبه أبو العباس باب في كفاية المحتاج بقوله مانعه قلت محشى المدونة هو أبو مهدي  
عيسى بن صالح الواو في كفاي أول تكملة المشد إلى وهو من أصحاب ابن عرفة حج عام ثلاث  
وثمانمائة ورجع للغرب وصاحب الترجمة يعني محمد بن أحمد بن أبي المشرق حتى مات فاعلمه  
اه منها بلفظها \* (ملاحظة) \* قال الإمام الأبي في شرح مسلم في باب من قال لأخيه كافر  
من كتاب الإيمان عند تكملة على قوله صلى الله عليه وسلم ومن دعا رجلا بالكفر أو قال

فتأمله وقول ز تأليذه المشد إلى  
الخ وكذا في الواو في قبله انظر  
الأصل في ذلك وفي مسئلة المبكس  
القائل لشخص أنا عدوك وعدوك  
نبيك (بله الخ) قلت قول ز  
ويحتمل أنه سب هذا هو ظاهر  
قول المصنف أو أضاف له  
ما لا يجوز عليه \* (تنبيه) \* انظر هل  
يجب على العدل إذا علم من صدرت  
منه ردة أو سب رفع ذلك للقاضي  
والجاري على أصول المذهب أنه  
لا يجب في الردة إذا تاب والأوجب  
فإن تأخر لغير عذر جرح بذلك بخلاف  
تأخره في رجل سب شره بلفظ  
شنيع لأنه أمر انقضى كفاي البرزلي  
ويتردد النظر في السب واقعه أعلم

عدو الله وليس كذلك الا صار عليه مانعه قوله أو قال عدو الله قلت الحديث نص في أن  
 نسبة الرجل غيره الى عدو الله تعالى تكفيره وكذلك نسبته الى ذلك وهو دليل قوله تعالى  
 من كان عدو الله وملائكته الا يتوكلت نزات مستله سنة أربع وعشرين وسبعمائة بنونس  
 في رجل يدعى القبطان قال لرجل في أشاغزاعهم ما أناعدوك وعدونيك فعمل فيها مجلس  
 عن أمر خليفة الوقت الامام الاكل أبي العباس ابن الامراء الرشدين فافق الشيخ  
 أبو عبد الله الغرياني بأنه من تدبستاب وأخذ كفره من الآية وهو أخذ حسن واستنابته  
 من قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم الآية وقال غيره من أهل المجلس انما كفر  
 كفر تنقيص فلا يستتاب واستدلوا بجزئيات بأني ذكرها ولم يكن شيخ الوقت وظاهرة العصر  
 أبو عبد الله بن عرفة حضر هذا المجلس لكن رفع اليه فرج كونه منه صاوبلغة عن أبي رجحت  
 كونه من تدوا وكأقرا ناعليه العام المحصل للفخر وبقيت منه أوراق فدخلت عليه أسأله قراءة  
 الاوراق التي بقيت من المحصل فقال اذن العلم لم يجد دفعا خلا احدا بقراءته من حاجة وكنيت  
 أحسب أن عندي من يحيي دين الله من بعدى قلت وماذا قال سمعت أنك صوبت قول  
 الغرياني فقلت لم أنصب للترجيح ولكن لم يظهر لي أن الرجل منقوص ولا وجه للجزئيات التي  
 احتج بها عليه فدخل فأخرج الشفاء وناوله من قرأتك الجزئيات الثلاث الاولى حديث  
 سبت امرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يكفى عدوني فقتلت الثانية ان خالد  
 ابن الوليد قتل مالك بن نويرة لقوله من رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحبكم الثالثة  
 فتوى ابن عتاب بقتل العشار الذي قال أتواشك الى نيك وان أسأت أوجهلت فقد أساء  
 وجهل نيك ثم قال في الجواب والحديث نص في القضية وقول صاحبكم وقوله أشك الى  
 نيك كل منهما أخف من قول أناعدوك وعدونيك قلت الحديث انما هو نص في أن كل  
 ساب عدو ولاشك فيهما وانما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تشكس كنهها ولا  
 يتضح أن قوله أناعدوك وعدونيك تنقيص بل ربما أشعر بترجيح المقول له ذلك لانا لا نجد  
 الوضعا يجعلون لا تقسم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أناعدو الامير والامير عدوى وما  
 يقصد بذلك الارتفاع نفسه لانه في ذمتهم يعادى الامير وأما قتل مالك بن نويرة فذلك  
 مذهب صحابي لا يحتاج به على الصحيح مع أن عمرو بن مالك من بيت المال ورأى أن قتله غير  
 صواب وأما قتل ابن عتاب فانما أفق بقتل من قال الكلمات الثلاث ولاشك في كون  
 الاخبرتين تنقيصا والقبطان أنتم وافقتم على انه ليس بزديق ولم يتضح لي كونه منقضا  
 فالتحقيق فيه انه مرتد فوافق على صحة الجواب عن الجزئيات المسد كورات بما ذكر وقال  
 ان يظهر لك ما قال غيرك فارجع اليه وان لم يظهر فلا يحل لك أن ترجع فقلت لم يظهر لي  
 الا ما قلت لكم وكان القاضي حكم بقتل القبطان فاعذر اليه فمجز فقتل اه منه بلقطة وأعاد  
 المسئلة في موضع آخر وادمانه وكان شيخنا بعد ذلك يقول لم أقت بقتله وانما أفتيت  
 بامضاء حكم القاضي اه منه بلقطة وذكر المسئلة أبو القاسم البرزلي في نوازه ونقل  
 كلامه مختصر التلميذ أبو العباس حاولوا في اختصاره لنوافل البرزلي ونفسه مسئلة وقعت  
 وهي انه كما أتاشجر مع رجل فقال له المكاس أناعدوك وعدونيك وشهد عليه من قبل

وأعذر إليه فلم يكن عنده مدفع فكان القاضي ممن رأى قتله وقاله شيخنا الامام وخالف في ذلك الفقيه أبو عبد الله الغرياني وقال مطلق العداوة لا يوجب تحتيم القتل وقصاراء ردة فيستتاب وسمعت أنه قيد فيها والظاهر أنه ان قال قبل ذلك لم يظهر المثل هذا في عدم حفظ لسانه فهو ردة على الاظهر من المذهب وان لم يظهر منه الا في هذه المرة فهي علامة على خبث سريرة فيكون ردة اه منه بلفظه قلنا ما قاله الغرياني والابي هو الظاهر وما أجاب به الاي هو في غاية الوضوح وليس قوله هو وعد ولتني في الدلالة على التوقيص بأشدم من قوله هو كاذب بل التوقيص في قوله هو كاذب بين لاشك فيه ومع ذلك فقد قال ابن القاسم ان قائله يستتاب وعليه درج المصنف وغيره وليس التوقيص في مسئلة القبطان بين كالا اعلام بالكذب ولو لم يقع ذلك منه في حال محاورته لخصمه لاحتمال أن لا يكون فيه كفر ولا توقيص أصلا لاحتمال أن يكون قصده اخباره به عن نفسه بارتكابه أنواع المعاصي والبدع وميله عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وطريقته وغير عن ذلك بعداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان من علامة محبته صلى الله عليه وسلم اتباعه واذا اتقت المحبة باتباعه علامتها ضدها ومن المعلوم المقرر أن الحدود تدبر بالشبهات ولا سيما الدماء كما أن من المعلوم المقرر في هذا الباب بعينه أن القول بالاحتمال لا يوجب القتل فاذا انضم الى ذلك مراعاة الخلاف بين الأئمة في قبول التوبة من الساب ازداد ذلك وضوحا وقد كتب العلامة الحافظ الثقة أبو العباس الملو على قول المصنف هنا قتل ولم يستتب مانصه اذا اردت تحريره هذا الفرع فعليك بأواخر تأليف الامام ابن حجر الهيتمي المسمى بالاعلام بقواطع الاسلام فقد نقل حجج المالكية في عدم قبول توبة الساب واعترضها كلها وزيفها ورجح مذهب الشافعية بقبول توبته قائلا ومانسبه صاحب الشفاء للشافعية مما يخالف ذلك غلط وانما هي قوله من جرحه فمن سبه بصيغة القذف اه من خطه وفيه دليل على أنه ارتضى كلام ابن حجر والله اعلم (أو تنبأ) ليس الضمير فيه عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم كما يوهمه كلام ز واما الضمير لشخص ادعى ذلك والمعنى أن الانسان اذا ادعى انه نبي يوحى اليه فحكمه ما ذكرنا نظر غ و ق و ق وقد علل ذلك بقوله لان من ادعى من هذه الامة أنه نبي فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم فيما نواتر عنه وأخبر به القرآن وأجمعت هذه الامة أنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* انظر هل يجب على من سمع أحدا يلقظ بما يوجب ردة أو سب من العدول رفع ذلك للقاضي لم أر من تعرض لذلك والجاري على أصول المذهب وقواعده انه اذا رأى منه ما يدل على توبته من ذلك أنه لا يجب في الردة قطعا وانما يتردد النظر في السب وأما اذا لم يظهر منه ما يدل على التوبة فلا يتوقف في وجوب الرفع فان تأخر رفعه لغير عذر بطلت شهادته ولا يجزى في ذلك ما ذكره البرزلي في نوازه وذكره الشيخ ح لوف في اختصارها ونصه أفتى سيدي عيسى والمؤلف في رجل سب شريفا بلفظ شنيع أن تأخر شهادة الشهود وغير قادر في شهادتهم لانه أمر انقضى فلا ينزل منزلة المستدام من الامر قال وهو قول ابن عتاب في هذه المسئلة اه منه بلفظه ووجه عدم جريانه في ذلك ظاهر فتأمل

(أو تنبأ) أي ادعى النبوة كما في غ وغيره قلنا وسواء ادعاه لنفسه أو لغيره أو لهذه وقول ز وهذا غير قوله الخ غير متوهم فالصواب اسقاطه (أو بنى هاشم) قلنا لو قال أبو بنى آدم أو بنى اسرائيل كما يأتي

(لاحدذريته في آباءه صلى الله عليه وسلم الخ) قلت قال غ أشار به لقول الشافعي وقد يضيّق القول في نحو هذا القول لها شمي لعن الله بني هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال لرجل من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم قولاً قبيحاً في آباءه أو من نسله أو ولده على علم منه أنه من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن قرينة في المسألتين تقتضي تخصيص بعض آباءه وإخراج النبي صلى الله عليه وسلم ممن سبهم منه وقد رأيت لأبي موسى بن مناس فيمن قال لرجل لعنك الله إلى آدم أنه لم يتب عن ذلك قتل اه فالضمير في ذريته للرسول صلى الله عليه وسلم والضمير في آباءه لا لفظ أحد ولو قال وفي قبيح الآباء أحد ذريته لكان أئين وسقط من بعض النسخ في آباءه فنقله كذلك في الشامل وهو حالة للمسئلة عن وجهها وليس في كلام عياض نصريح بتشديد الأدب على هذا القائل دون قتل كما نقله المصنف بل لما ذكر عياض الأدب في لعن العرب وبني إسرائيل وبني آدم وفي آباء ألف كذا قال ولوء لم أنه قصد سب من في آباءه من الأنبياء على علم لقتل ثم قال وقد يضيّق القول في مثل هذا الخ أي قد يضيّق قول المتكلم بهذا الخ حتى لا يقبل التأويل وليس يعني أنه يضيّق عليه في الأدب ومن هنا يظهر ترك أن تسوية المصنف بين لعن العرب ولعن بني هاشم فيها نظر ولا يخفى أنه لا يظن يضيّق في عبارة عياض ثلاثي مبنى للفاعل اه \* (تنبيه) مما يندرج في كلام المصنف أن يقال لاحدهم أن نسبه ظني لا قطعي ونحو ذلك من المقالات لأنه وإن كان كل نسب كذلك بحسب التجويز العقلي فهو مقطوع به بحسب الظاهر وعليه ترتب الأحكام الشرعية ولا منافاة بين كون الشيء مقطوعاً به شرعاً ومظنوناً عقلاً ولذا ورد عن غير واحد من أئمة الشرفاء أنه إذا خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام بقوله يا ولدي سر بذلك غاية السرور وأعان بأنه حصل له الاطمئنان بحجة نسبته إليه قال الشيخ مس وهذا التجويز العقلي (٩٦) هو والله أعلم بحمل ما نقله ابن عرفة عن شيخه ابن عبد السلام كما في البرزلي من

(وفي قبيح لاحد ذريته عليه الصلاة والسلام) هذه نسخة عج و ز و خ ش مع أن غ نبه على أن هذه النسخة فيها حالة المسئلة عن وجهها والصواب النسخة التي فيها زيادة في آباءه فأنظره \* (تنبيه) وفائدة \* مما يندرج تحت هذه الكلية أن يقال لاحدهم أن نسبه ظني ونحو ذلك من العبارات وقد سألتني عن هذه المسئلة بعض أذكيا السادات الشرفاء العلويين من أعيان علماء مدينة مكناسة الزيتون فأجبتهم بحسب وسعي وأردت أن أثبت هنا السؤال والجواب خشية الضياع وتيمناً بالفائدة ونص السؤال بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا سيدنا ضاقت الصدور من أهل

أنه كان يقول نسب له سبعة مائة عام ثبت في هذا الزمان ضعيف اه قلت وأما قول العلامة المقرئ رحمه الله بعض مشاهير الشرفاء في مجلس حضره الملك أبي عنان المريني وقد جرى بينهما كلام أما شرفي فحقق بالعلم الذي أناأ به ولا يرتاب فيه أحد وأما شرفك فظنون ومن لنا بحجته

منذ أزيد من سبعة مائة عام فراه شرف الدنيا ومنزلتها وراسمها كما يفصح عنه قوله الذي أناأ به ولا يرتاب فيه الصدور أحد أي لحصوله عياناً فلا يندخله حتى التجويز العقلي الذي يدخل نسب غير المعصوم فلا يرد عليه ما أورده عليه مس وسله هوني من أن شرف العلم انما هو من حيث ثمرته وقبوله عند الله وذلك ليس بمظنون فضلا عن كونه مقطوعاً به اذ هذا غير خافي على من هو دون الامام المقرئ عبراتب قطعاً فكيف يخفى عليه حتى يعترض عليه به والسياق لا يقتضيه بل المقام يباه قتاله منصفاً على ان حسن الظن المطلوب في حق عوام الناس فضلا عن خواصهم فضلا عن مطلق علماءهم فضلا عن خواصهم مثل الامام المقرئ المشهود له بالعلم والديانة كما اعترف به مس نفسه وكافي ترجمته من تكميل الديباج وتأليفه شاهدة له بذلك أيضاً ويجب حمل ما صدر منه على أنه ليس ملحق نفسه بل لحفظ حرمة العلم والتنبية على منزلتها في الدين خوف الاستخفاف بها الموجب كما يأتي للكفر والعباد بالله تعالى لا سيما ان حصل ما يؤذن بالاستهانة والاستخفاف كما هو شأن أرباب النفوس سيما عند هيجان الغضب وفوراته والشاهد يري ما لا يراه الغائب فيكون ذلك من باب النصيحة الواجبة مع استغارة لنفسه واحتقاره لها وتحققه ان الشرف في الحقيقة انما هو لمنصب العلم الشريف لاله والاظهر أنهم امة صادرة في حال الغضب والفاظ الغضب تقع على غير الحقيقة غالباً كما قاله في قول ابن عباس في حق نوف البكالى رضى الله عنهما كذب عدو الله وما حل عليه قول ابن عبد السلام المذكور وقول الامام المقرئ ان القرشية اليوم ظنية من التجويز العقلي فيه للبحث بحال قاله أحد تلامذته أبو عبد الله التماق قال هوني وهو ظاهر ان المتبادر منه خلافه اه والظاهر انه أشار لنحو ما نقله جلال الدين السيوطي في كتابه شطور الاعلام في مباني الايمان والاسلام عن شيخه شيخ الاسلام البلقيني من أن العدل في هذه الازمنة يندر وجوده وأنه كان يقول من نحو ثلثة ستمئذ

وجود عقد صحيح في نكاح على مقتضى النص فيما جاء لانكاح الابولى وشاهدى عدل اه (كان انتسب له) أشار لقول عياض  
 روى أبو مصعب عن مالك من انتسب الى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بضرب ضرب باوجيهما ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر  
 نوبته لانه استخفاف بحق الرسول صلى الله عليه وسلم اه قال الشهاب وقد كثر هذا في زماننا هذا وتساهل الناس فيه ودخلوا في  
 هذا النسب الطاهر وادعاه كثير من الاشرار وتسارع القضاة بذلك الى اثبات الانساب وجعلوا له علامة كاقبل

جعلوا لالبناء الرسول علامة \* ان العلامه شأن من لم يشهر

نور النبوة في كريم وجوههم \* يغنى الشريف عن الطراز الاخضر

اه (أو احتل الى قوله أو عاق عاتق عن القتل) أشار لقوله في الشافعي فاما من لم تتم الشهادة عليه وانما شهد عليه الواحد أو اللغيف  
 من الناس أو ثبت قوله لكن احتل ولم يكن صريحا فهذا يدركه القتل ويتسلط اجتهاد الامام بقدر شهرته وقوة الشهادة عليه  
 وضعفها وكثرة السامع عنه وصورة حاله من التهمة في الدين والنزب بالسفاهة والمجون فن قوى أمره إذا قفه من شديد النكال من  
 التضييق بالسجن والسب في القيود الى الغاية التي هي منتهى طاقته مما لا يعمه القيام لضرورته ولا يعده عن صلاته وهو وحكم كل  
 من وجب عليه القتل لكن وقف عن قتله لمعنى أوجه وتر بص به لا شككال أو عاتق اقتضاه أمره وحالات الشدة في نكاله تخفف  
 بحسب اختلاف حاله اه وفي كثير من نسخ هذا المختصر فعاق عن القتل بعطفه بالقاء واضمار الفاعل أى فعاق الاحتمال أو كون  
 الشاهد واحداً أو قيفاً فهي على هذا ثلاث مسائل فقط قاله غ \* ختم الله لنا بالحسنى قال الامام ابن حجر الهيثمي رحمه  
 الله تعالى في الزواجر عن التكبر ومن التنبهات الاكيدة ذكر حلة (٩٧) من أنواع الشرك لكثرة وقوعها في الناس  
 وعلى السنة العامة من غير أن

الصدور وعزت الاقلام من الائمة الاعلام من مسئلة ضاق منها النطاق وداؤها قديم  
 قديم الاتفاق ولم يقبض الله من يزيل عنها الحجاب ويرفع عنها الجلباب فصارت في  
 الاسواق يلجج بها من فاق وأفاق وهي قولهم ان الشرف ظنى لا ظهري واستدلوا على ذلك  
 بقول العارف بالله ابن مشيش في صلاته وقالوا لو كان النسب قطعيا ماسا له لان هذا من  
 تحصيل الحاصل ولم يجدوا له محملا الا هذا أو تآلف الولي الصالح أبي سعيد لما خاض معه ابن  
 رجون في المسئلة فآلف في ذلك وبكلام العلامة المقرئ المذكور في ترجمته في تكميل  
 الديباج وهذا كما ما فهمته ولا وجدت رائحة لفهمه نحن نشهد قطعاً بأن فلان بن فلان بن

يعلموا أنها كذلك ومعرفة ذلك أمر  
 مهم جداً فان من ارتكب مكفراً  
 تحبط جميع أعماله ويجب عليه  
 قضاء الواجب منها عند جماعة من  
 الائمة كالى حنيفة وقد توسع أصحابه  
 في المكفرات وعدوا منها جلا  
 مستكثرة جداً بالغوا في ذلك

(١٣) رهوني (ثامن) أكثر من بقية أئمة المذهب مع قولهم بأن الردة تحبط الاعمال وبأن من ارتد بآب منه زوجته  
 وحرمت عليه فع هذا التشديد العظيم بالغوا في الاتساع في المكفرات فتعين على كل ذي مسكة أن يعرف ما قالوه حتى يجتنبه  
 ولا يقع فيه فيحبط عمله ويلزمه قضاؤه وتبين زوجته عند هؤلاء الائمة بل عند الشافعي رضى الله عنه ان الردة وان لم تحبط العمل لكنها  
 تحبط ثوابه فلم يبق الخلاف بينه وبين غيره الا في القضاء فقط والا كثرون وان لم يقلدوهم لكن الاستبراء للدين والنفس المأمورية  
 يوجب الاحتياط ومراعاة الخلاف ما أمكن سيما في مثل هذا الباب الضيق الشديد الخرج في الدنيا والآخرة بل لأشد منه  
 ولذلك استوفيت جميع ما قالوه مما هو معتد وغير معتد عندهم وما قاله غيرهم من بقية المذاهب في كتاب الاعلام بما يقطع  
 الاسلام أشبهنا الى جملة من ذلك ومن أراد الا حاطة بجميع تلك الفروع فعليه بالكتاب المذكور \* فن أنواع الكفر أن يعزم  
 الانسان عليه في زمن بعيد أو قريب أو يعاقبه باللسان أو القلب على شيء ولو محالاً عقلياً فيما يظهر في كفر حالاً أو برة مقدمة  
 أو برة عمل أو برة لفظ بما يدل عليه سواء صدر عن اعتقاد أو عناد أو استمراء كأن يعة قد قدم العالم أو ينفي ما هو ثابت لله تعالى بالاجماع  
 المعلوم من الدين بالضرورة كإنكار أصل نوحه وعلمه أو قدرته أو كونه بعلم الجزئي أو اثبات ما هو منفي عنه كذلك كاللون أو انه متصل  
 بالعالم أو خارج عنه على ما في ذلك من نزاع وتقصيل حاصله أن النقص ما أن يعة قد انصف الله عز وجل وتبارك وتعالى عنه به  
 صريحاً أو لازماً فالاول كفر اجاعاً والثاني فيه خلاف الاصح انه غير كفر فعلم ان نوحاً والجسم أو الجوهرى لا يكفر بما يلزم من مقالته  
 من النقص الا ان اعتقده أو صرح به قال والقول بالجهة كفر عند كثير من العلماء وكان يسجد لخلق كالشمس ان لم تدل قرينة  
 ظاهرة على عذره وبأنى هذا القيد في كثير من المسائل الآتية وفي معنى ذلك كل من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من



كافروا كان مصرحاً بالاسلام كالمشي الى الكنائس مع أهلها بزعمهم من الزنا نبر وغبرها أو يلقي ورقة فيها شيء من قرآن أو علم شرعي أو فيها اسم الله تعالى بل أو اسم نبي أو ملك في نجاسة قال بعضهم أو قد رطاه رأو يبلطخ ذلك أو مسجد انجس ولو معفو عنه أو يشك في نبوة نبي أجمع عليها أو في انزال الكتاب لذلك كالكتب الاربعة أو صحف ابراهيم صلى الله عليه وسلم أو في آية من القرآن مجمع عليها كالمعوذتين أو في تكفير كل قاتل قولا يتوصل به الى تضليل الأئمة أو تكفير الصحابة أو في مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو في صفة الحج أو هيئته المعروفة وكذا الصلاة والصوم أو في حكم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كتحريم المكس ومشروع عية السنن كصلاة العيد أو استحل محرماً كذلك كالصلاة بغير وضوء وكذا مسلم أو كافر ذي بلا مسوغ شرعي بالنسبة لاعتقاده أو حرم حلالا كالبيع والنكاح أو يقول عن نبينا صلى الله عليه وسلم انه كان أسود أو قو في قبل أن يلتقي أو ليس بقرشي أو عربي أو أنسى لان وصفه بغير صفة تكذيب له أو يؤخذ منه أن كل صفة أجمعوا على ثبوتها لا يكون انكارها كفراً أو قال الولي أفضل من النبي أو أنه يوحى اليه أو لم يدع نبوة أو يدخل الجنة قبل موته أو يستخف أو يستزى به صلى الله عليه وسلم أو بشيء من أفعاله كلعس الاصابع قال وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله عنه من قال له عند صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصه صلى الله عليه وسلم أو يرضى بالكفر ولو ضمه كان يشير على كافر بأن لا يسلم وإن لم يستشره أو يقول له لفتى كلمة الاسلام فيؤخر كان يقول خطيب اصبر حتى أفرغ من خطبتي أو يقول لمسلم بكافر بلاناو بل لانه سمي الاسلام كفراً أو يستخر باسم الله تعالى أو ينيه كان يصغره أو بأمره أو ينيه أو وعده أو وعيده كان يقول لو أمرني بكذا لم أفعله أو لو جعل القبلة هنا ما صليت اليها أو لو أعطاني الجنة ما دخلتها استخفافاً أو عناداً أو لو أخذني بترك الصلاة مع ما بي من (٩٨) الشدة والمرض ظلمي أو قال ظالم لظلموه القائل هذا الظلم بتقدير الله أنا أفعل

بغير تقدير الله أو لو شهد عندى ملك أو نبي ما صدقته أو لو كان فلان نبيا ما أمنت به أو أن كان ما قاله النسبي صدقاً نجونا أو كفر مكنه لان فيه تنقيص المرتبة النبوة أو قيل له قلم أظفارك فإنه سنة فقال لا أفعل وإن كان سنة استمزأه أو قال لا حول ولا قوة الا بالله لا تغنى من جوع

ومثله في ذلك سائر الأذكار كما هو ظاهر أو المؤذن يكذب أو صوته كالجرس وأراد تشبيهه بناقوس من الكفر أو الاستخفاف بالاذان أو سمى الله على محرم كخمر استمزأه أولاً أخاف القيامة استمزأه أيضاً وقال عن الله انه لا يتبع السارق ناسباً العجز اليه أو تشبه بالعلماء أو الوعاظ أو المعلمين على هيئة مزرية بمحضرة جماعة حتى يضحكوا أو يلعجوا استخفافاً أو قال قصعة تريد خمر من العلم استخفافاً أيضاً وقال من اشتد مرضه أو مات ولده ان شئت توفي مسلماً أو كافراً وإن أخذت ولدي ثيابي لم تفعله أو قيل له يا كافر فقال نعم ناوياً غير مجرد الاجابة أو غنى كذرائع اسلاما حتى يعطى دراهم مثلاً أو غنى حل ما لم يحل في زمن قط كالقتل أو الزنى أو الظلم أو نسب الله تعالى الى قصور في التحريم أو ليس زى كافر ميلادينه أو قال اليهود خير من المسلمين أو قال لمن شئت كبير ابرجك الله لا تنقل له هكذا قاصدا انه غنى عن الرحمة أو أجل من أن يقال له ذلك أو قال قن لأصلي فان الثواب يكون لمولاي على نظريه وواضح جهل أكثر الأرقاب مما في ذلك من محظور فليس الكلام فيهم بل في عالم بالحكم الشرعي وحينئذ فلا نظر فيه أو قيل له ما الايمان فقال لأدري استخفافاً أو قال لزوجه أنت أحب الى من الله ورسول الله وأراد محبة التعظيم لا الميل كما أشار اليه شراح البخاري أو أنكر صحبة أبي بكر أو قذف عائشة رضي الله عنهم لانه مكذب للقرآن بخلاف غيرهما أو قال انه يتحقق فعل نفسه لا بالمعنى الذي تقول المعتزلة أو قال أنا الله ولو ما زحاً ولأدري حقه بحمد اللواجبات أو قال الله يعلم اني فعلت كذا وهو كاذب فيه لتسببه الله سبحانه الى الجهل أو قال استخفافاً شيعت من القرآن أو الصلاة أو الذكراً ونحو ذلك أو أى شيء المحشر أو وجههم أو أى شيء عملت وقد ارتكبت معصية أو أى شيء أعمل يجلس العلم وقد أمر بحضوره أو لعنة الله على كل عالم ان لم يرد الاستغراق والالم بشرط استخفافاً لشموله الانبياء والملائكة أو ألقى فتوى عالم أو قال أى شيء هذا الشبرع وقصد الاستخفاف أو قال في حق فقيه هذا هو شيء

من

مستحقنا العلم أو قال الروح قدّم أو قال إذا ظهرت الروح بمتزالت العبودية وعنى بذلك رفع الأحكام وأنه فنى من صفاته الناسوتية الى اللاهوتية أو أن صفاته تبدلت بصفات الحق وأنه يراه عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهاً وأنه يحل في صورة حسنة أو أنه أسقط عنه التكليف أو قال لغيره مدع العبادات الظاهرة الشأن في عمل الاسرار أو سماع الغناء من الدين وأنه يؤثر في القلوب أكثر من القرآن أو العبد يصل الى الله تعالى من غير طريق العبودية أو الروح من نور الله فإذا اتصل النور بالنور اتحد وبقيت فروع أخرى كثيرة بينهم مع بسط الكلام عليها وعلى جميع ما مر بقيوده وما فيه من الخلاف والبحث ومع استيفاء جميع ما في هذا الباب على المذاهب الأربعة بل واستيفاء جميع ما قبله كقوله على الأقوال الضعيفة في كتابي المذكور وهو كتاب حافل لا يستغنى طالب علم عنه ومتران من قال لا أخيه المسلم يا كافر كفر بشرطه وكذا من قال مطرنا بنحيم كذا يريد أن النجم تأثيراً ثم قال وأما قول المرجئة لا يضر مع الإيمان ذنب فهو من افتراءهم على الله تعالى وما ورد مما قد يؤيده لم يرد به ظاهره بل دلل نصوصاً أخر قاطع برهانها وأوضح بيانها فيجب على كل مسلم أن يعتقد أن جماعة من عصاة المؤمنين يدخلون النار كما أن انكار ذلك كفر أذهو صريح في تكذيب النصوص القطعية الدالة على ذلك ونقل امام الحرمين عن الأصوليين أن من نطق بكلمة الردة وزعم أنه أضمر تورية كفر ظاهراً وباطناً أقرهم على ذلك ومن حصل له وسوسة فتردد في الإيمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لنقص أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا أثم بل هو من الشيطان يستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه هذا كذا ابن عبد السلام وغيره اه وبالله تعالى التوفيق وفي العقائد التسفية مانصه ولا يصل العبد مادام عاقلاً بالغالى حيث يسقط عنه الامر والنهي والنصوص تحمل على ظواهرها والعبد ملء بها الى معان (٩٩) يدعيها أهل الباطن الحاد بكفر ورد النصوص

كفروا واستحل المعصية كفر والاستهانة بها كفر والاستهزاء بالشرعة كفر والبأس من الله تعالى كفر والامن من مكر الله كفر وتصديق الكاهن بما يخبره عن الغيب كفر اه قال سعد الدين في شرحها ذهب بعض الاباحيين الى أن العبد اذا بلغ غاية المحبة وصفا

من قبل في سنة حتى تحدث السنة وأطلقت الاعنة فكثبت لكم به لتعين الجواب عليكم جبراً ولا سيما وهذه خدمة لجانبه صلى الله عليه وسلم الواجب تعظيمه دنياً وأخرى فلقد كان الشيخ المناورى رضى الله عنه يدافع عن نسب أهل البيت فكم من نسب حامل شهره وشيده وآزره حتى انه من شدة اعتناؤه ذكر في غودشرفاء سجل مائة مالم يتنبه له علماءهم من القطع بين القاسم والنفس الزكية ولم يذكروا حتى عمن العلامة لما ذكر نسبهم مع كثرة اطلاعه وأنت والحمد لله ممن ينفعهم بالاقلام القاطعة رقاب القرائنة والطعام ورزقت والحمد لله الحظ الاوفر من محبتهم حشر الله وأصولك وفروعك وعشارك في

قلبه واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الامر والنهي ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر وبعضهم الى أنه يسقط عنه العبادات الظاهرة وتكون عبادته التفكير وهذا كفر وضلال فان أكل الناس في المحبة والإيمان هم الانبياء خصوصاً حبيب الله تعالى مع أن التكليف في حقهم أتم وأكمل ثم قال وذكر الامام السرخسي رحمه الله تعالى في كتاب الخيض انه لو استحل وطأ امرأته الخائض يكفر وفي النوادر عن محمد رحمه الله انه لا يكفر وهو الصحيح اه قال السكالي في حواشيه قوله وهو الصحيح محل نظر بل ينبغي أن يكون الصحيح الاول لان التحريم مجمع عليه ثابت بنص الكتاب معلوم من الدين بالضرورة اه ثم قال السعدو كذا أى يكفر لو ضحك على وجه الرضا ممن تكلم بالكفر وكذا الوجه اس على مكان مرتفع وحوله جماعة يسألونه مسائل ويضحك ويضحكون ويضربونه بالسائد يكفرون جميعاً وكذا الواو امر رجلاً أن يكفر بالله أو عزم على أن يأمره بكفر وكذا الواو فتى لا امرأة بالكفر لتبين من زوجها وكذا اذا صلى لغير القبلة أو بغير طهارة متعمداً يكفرون وافق ذلك القبلة وكذا الواو أطلق كلمة الكفر استخفافاً لا اعتقاداً الى غير ذلك من الفروع اه وقال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه شطور الاعلام في مباني الإيمان والاسلام مانصه ومن تمام شعاره أى الاسلام المحافظة على محبة العلماء فان بغض العلماء كفر عند الجمهور لما صرح من عادى الى وليا فقد أذنته بالمخاربة وان لم تكن العلماء أولياء الله سبحانه فليس لله سبحانه ولي اه منه بل افظه وقال العارف بالله تعالى أبو المواهب الشعراني رحمه الله تعالى من أخل بواجب حقوق العلماء فقد خان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وذلك كفر وقدمال الى ذلك من كفر من قال هذه عيمة العالم بالتصغير اه وفي شرح الطريقة المحمدية عن محبي الدين بن العربي ان معاداة الأولياء والعلماء العالمين كفر عند الجمهور اه وبالله تعالى التوفيق والهداية لا قوم طريق

زمرتهم وفي تلك القولة وصحة على الحرائر اللاتي لارضين باسم الفاحشة فضلا عن الوقوع  
 فيها أو جبننا عن هذا هل فيه تعرض فيجب الحد فكثيرا ما تقع المفاجرة بين رجل شريف  
 النسب يعرفه المشاجرة وغيره فيقول على جهة الازدراء الله يثبت نسبته ولا يحمله على  
 هذا الانتقمه وفي هذا ما لا يخفى من التعريض بحرائر المسلمين وتارة يقول تلك القولة  
 من غير منازعة ثم يقال بين يديه فلان شريف فيقول الله يثبت نسبته لا تعرف أولادها  
 كلام حق ويريدون به الازدراء وخطاب العامة ومقالاتهم لا تحفك فاشترى بك من النبي  
 صلى الله عليه وسلم بتحقيق المقال في هذه المسئلة وهذا شهر حرام وعرض حرام فاجح باثمه  
 الحلال وحرم الحرام وان وقع في السؤال ابهام فقم لنا من عندك تفصيل الاقسام  
 وتصدق علينا ان الله يجزى المتصدقين جعلك الله قدوة قوم آخر دعواهم أن الحمد لله رب  
 العالمين في أوائل المحرم عام ثمانية وعشرين ومائتين وألف ونص الجواب الحمد لله جدا  
 يوافي ما تزايد من نعمه والشكر له على ما أولانا من فضله وكرمه وأسأله والصلاة والسلام  
 على رسوله وحبيبه ومصطفاه سيدنا محمد الذي سبقت له العناية عند الله فكان أشرف  
 مخلوقاته في أرضه وسماه ولعن الله في كتابه دنيا وأخرى من آذاه وعلى آله الطاهرين ذوى  
 القدر الذى لا يدرك سناؤه وسنائه الذى أوجب الله تعظيمه ومنع أن يحوم أحد بنه نقيص  
 حول جمه وعلى أصحابه وتابعيه وكل مهتديهم وبعد فاني أيها السيد الشريف الجليل  
 والفقير العالم الاديب النبيه النبيل قد وفقت على سؤالك المكتوب بتمامه وحضك على  
 الجواب بما يكون في عين كل حاسد قذاه فاعلم وفقني الله وإياك لكل ما يحبه ويرضاه أن  
 المسئلة قد تسلكم عليها كما في كريم علمكم غير واحد من الأئمة الاعلام وحققوها بما لا يفي  
 فيها لاحد من بعدهم كلام وفي تقييد العالم الصالح سعيد أحمد بن على السوسى المسمى  
 بوصله الزاني ما فيه لكل منصف ماشى وكفى وإذا تسلكم عليها أمثالهم من المتبحرين في  
 على الباطن والظاهر فاذا عسى أن يقوله أمثالي عن لاشعوره بالاول وهو في الاخير قاصر  
 لكن لما علمت من سلامة طويته وحسن اعتقاده وصفا محبتك في وخالص ودادك  
 رأيت اسعافك مما يجب على وتينا كد فافنع بجوابي فانه جهد مقل جاد بالذى وجد فاقول  
 مستعين بالله ومتوكلا عليه ومتبرئا من الحول والقوة اليه هذا القيل قد ثبت عن غير  
 واحد من الأئمة الاعلام وقد ورد عن غير واحد من الأئمة عن يمتسب الى هذا النسب  
 الطاهر أنهم اذا راوا في المنام نبيا عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام وخطبهم بقوله يا ولدى  
 سر وابدلك غاية السرور وأظهروا الفرح به غاية الظهور وأعلنوا بأنهم حصل لهم  
 الاطمئنان بأنه قد صحت نسبتهم اليه ومع ذلك فرادهم أن ذلك باعتبارهم في نفس الامر  
 للتجوير العقلي فان الاجماع قد عدل على أن اقرار بعض التسا ليس يستحيل عقلا  
 وليس مراده أن ذلك في الظاهر وأنه منطوق باعتبار الاحكام الشرعية بل هم  
 جازمون بأن النسب ثابت لهم وغيرهم قطع باعتبارها ولا غرابة في كون ما استند  
 اليه الحكم ظننا والحكم نفسه وما ترتب عليه قطعيا فان الاجماع منه قد عدل أن ما لم يصل  
 الى حد التواتر والاستفاضة من أنواع الاخبار والشهادات انما يفيد الظن وان كانت

أفراده تتفاوت بالقوة والضعف ومع ذلك فقد جعلوا الأحكام المبنية عليهم وما تفرع عنها  
قطعية فأراقوا بذلك الدماء مع عظمها وأباحوا بها القروج مع وجوب الاحتياط لمراعاة  
حرمته فمن ادعى عليه أنه قتل مكافئاً عدواً أو أضافاً أنكر فشهد عليه عدلان بذلك فلم يجد  
مدفعاً مع غماديه على إنكاره قتل به مع تجويز العقل احتمال تزوير الشاهدين أو غلطهما  
أو نحو ذلك ونصوا في المشهور من المذهب على أنه لو عارض شهادتهم ما شهد به من هو أقوى  
منهم ما عدلوا وأكثر منهم ما عدلوا بأن شهدوا بأنه كان معهم يوم مات المشهود به وتبيلد بعيد  
لا يمكن أن يصل منه عادة إلى بلد القتل لم يثبت بذلك عنه القصاص الآن يكثر واحداً  
ومثله بأن يشهد أهل عرفته أنه أقام لهم الموقف أو أهل مصر أنه صلى بهم العيد ومع ذلك  
فلا يجوز لأحد أن يقول إن الحاكم بذلك مخطئ ولا أن ولي الدم الذي تولى القتل مسمي  
وكذا من ادعى نكاح امرأته فأنكرته فشهد له عدلان بحجرت عن رد شهادتهما فحكم له بأنها  
زوجه فانه يقطع في الظاهر بأنها زوجه وأنه يساح له الاستمتاع بها كما يساح له في المقرة  
المصدقة للشاهدين وأنهم ما يتوارثان بذلك وبأن ما ينشأ بينهما من الأولاد ملحق به ما مع  
تجويز العقل على شاهدي النكاح فهو ما تقدم وكذا إن ادعت امرأة على زوجها أنه  
طلقها أو أمة على سيدها أنه أعقها فأنكر ذلك وقام لكل واحدة منهم شاهدان بحجرت عن  
الطعن فيهما فحكم عليهم بالطلاق والعقوبة فان الشرع يمكن ما من التزويج ويقطع في  
الظاهر بأباحته ما رزوجه ما مع تجويز العقل على الشاهدين ما ذكره وتكون المطلقة ذات  
زوج في نفس الأمر والمعقبة ذات سيد كذلك إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة وليس  
التجويز العقلي فيها بأضعف منه في هذه المسئلة فنأطلق القول بأن النسب ظني غير  
مصيب وإن حاز من العلم والفضل أو فريضاً فان الشرع ألغى هذا التجويز العقلي ورتب  
الأحكام الشرعية القطعية على ظاهر الأمر فأباح للاب ووصيه بشرطه جبر البكر على  
النكاح دون مشاورة وأباحها بذلك للأزواج مع عدم رضاها وظهارها الكراهية لذلك  
وسوغ خلوة الرجال بالنساء المحارم وأوجب عليهم التواصل وحرم عليهم القطيعة  
والهجران ورتب على ذلك الوعيد العظيم في الأحاديث الصحيحة ومحكم القرآن فقال جل  
من قائل فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أركانكم أولئك الذين  
لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم كاحرم على كل شخص أن يتسبب إلى غير نسبه الظاهر كان  
من مطلق الناس أو من أهل البيت الطاهر ورتب على ذلك الوعيد الشديد في أصح الصحيح  
من حديث سعد وأبي بكر مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادعى إلى غير أبيه  
وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام وفيه من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كافر ثم المعان بهذا القول المطلق المواجه  
بغيره عند التكليم مع أقدامه على ذلك الأمر العظيم قد ذكر في نفسه ما لا يحل له أن يذكر  
وطعن في نسبه وعرض بأمه وهو لا يشعر فان قائل ذلك لم يخصه بأهل البيت بل هو عنده  
عام في كل حي من بني آدم وكل ميت الأمن ثبت له العصمة أو شهد له المعصوم فناله في أهل  
البيت لزمه أن يقوله في غيرهم بالآخرى لأن نفي ذلك عن أهل البيت أحق وأولى لعلمهم بهم

وسمومرتهم وقد عهد ذلك من القرشيات في الجاهلية فكيف بالهاشميات منهن فكيف  
 بالفاطميات في الاسلام فقد ثبت من قول هند بنت عتبة حين نزل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بأبيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية على النساء أترى الحرمة يا رسول الله وأما  
 قول الشيخ ابن مشيش رضي الله عنه فقد قال الامام العارف بالله العلامة أبو زيد سيدي  
 عبد الرحمن بن محمد القاسمي ان مراده طلب الثبات على الدين فان النسب الطيبي مشروط  
 بالدين وهو غيب انظر كلامه في شرح النصيحة للامام ابن زكري وقد وقفت على جواب في  
 المسئلة لشيخ بعض شيوخنا العلامة المحقق أبي عبد الله سيدي محمد المسناوي فانه سئل  
 بما نصه بعد صدر الافتتاح جوابكم عن مسئلة وهي أن رجلا يدعى المعرفة والفقه تحدث  
 مع الناس قائلا لهم بعد انجرار الكلام الى ساداتنا الاشراف ان الزمان قد طال وليس على  
 الفروج أقفال والنساء غير مؤتمنات كأنه يجنب الى أن من ثبت له هذا النسب الطاهر والمجد  
 الذاريط عن فيه ولا يتحقق له نسب بل وقد صرح بذلك فهل يجب نفيه عن هذه المقالة  
 الشنعاء وان عاد عوقب أو بعاقب من أول مرة أو لا ينهي ولا يزجر أجنبنا ما جورا مشكورا  
 فأجاب بما نصه اعلم أن ما ذكره المذكور على تقدير صحته لا يختص بكافي واصله الزاني للفقيه  
 الصالح أبي العباس أحمد بن علي السنوسي الأبوسعيد رجه الله بالشرف بل هو عام في  
 جميع ولد آدم ما عدا المعصوم فان نسبته محقة فالمشكك في نسبته من ثبت شرفه شرعا  
 بموجبه لما ذكر من أنه ليس على فروج النساء أقفال يلزمه ذلك في نفسه وان يشك في نسبته  
 النابتة لآبائه لا حتمال أن تكون أمه قد بعثت فيكون لغير رشدة والاحتمال المذكور طال  
 الزمان أو قصر فان احتج لنفسه بأن الولد للفراش وبان الأم من أهل التزاهم والصون الذين  
 لا تطرق لهم التهمة قيل هذا مشترك الإلزام بينك وبين من نطقن عليه فان صح جوابك  
 صح لغيرك أيضا من باب لا فارق ثم اعلم ثانيا أن القول المذكور وان كان محتملا في نفسه  
 وجائزا في حد ذاته لا يقدح في حق من ثبتت له جناب النبوة نسبته شرعا واستفاضت بين  
 الناس شهرته نقلا وسمعا لان غاية ذلك التجويز العقلي لان تكون النسبة غير ثابتة مدعيها  
 وحائزها شرعا باعتبار الواقع ونفس الامر وأنها ظنية أو شكية لعدم ما يفيد اليقين والقطع  
 وبصير التجويز المذكور في محل المنع لا اعتبار ما جاء به الشرع من اجراء الاحكام على  
 مقتضى الظاهر وترك البواطن موكولة الى عالم السرائر فان النسبة باعتبارها محكوم  
 قطعها عند ثبوت موجبها وسببها فيعامل حائزها بما يقتضيه حاله الرفيع كما يعامل  
 منقصه بالادب الوجيع لاسيما ان اضاف الى ذلك ثبوت القرائن العاضدة والدلائل  
 الشاهدة التي تلج لها الابواب ويرتفع معها تخالج الظنون وخطرات الارتباب كما يوجد  
 في مشاهير الاشراف السالمين من معتبر الاختلاف وبذلك تتفاوت الانساب من حيث هي  
 في القوة مع اتحاد المنسوب اليه وكان الشرف مراتب كما هو منصوص عليه فنه الجلي  
 والابجلى والحقى والاخفى وبحسب ذلك يتفاوت فيه الاعتقاد ويختلف اطمئنان  
 النفس اليه وثلوج الفؤاد وقد قسم الفقهاء كما في التبصرة مستند شهادة السماع الى  
 ما يفيد العلم وهو التواتر كالسماع بأن مكة موجودة والى ما يفيد ظنا قويا يقرب من القطع

وهو الاستفاضة كالسماع بأن نافعا مولى ابن عمر وأن عبد الرحمن صاحب مالك هو ابن  
القاسم وإلى ما يفيد مطلق الظن وهو شهادة السماع التي يقصد الفقهاء الكلام عليها وهذا  
التجوز العقلي الذي ذكرناه والله أعلم بحمل ما نقله ابن عرفة عن شيخه القاضي ابن عبد  
السلام كما في نوازل البرزلي من أنه كان يقول نسب له سبعة عام ثبت في هذا الزمان ضعيف  
وحمل ما نقله صاحب كفاية المحتاج عن القاضي أبي عبد الله المقرئ في حكايته مع مزوار  
الشرفاء بنقاس وقتئذ وأظنه السيد محمد بن عمران جد السادات العمرانيين بنقاس من قوله  
في مجلس الملك أبي عنان المتزني وقد جرى بينهما كلام أما شرفي فحقق بالعلم الذي أنا بشه ولا  
يرتاب فيه أحد وأما شرفك فظنون من لنا بصحته منذ أريد من سبعة عام وما نقله عنه أيضا  
من التصريح في مجلس آخر لأبي عنان بأن القرشية اليوم ظنية في حكاية ذكرها فانظرها  
فيه إن شئت وانما سجلنا كلام الشيخين المذكورين على ما ذكرنا لأنه لا ينبغي أن يظن  
بهم ما خلافة من التشكك في الانساب الثابتة شرعا والقدر في ذويه إفا من مقامهما علما  
وديانة أجل من ذلك على أن الحق أن فيما صدر عن القاضي المقرئ الشريف المذكور  
جفوة وخشونة لا تناسب مقامه العلي ومنصبه الديني لحصوله حال المواجهة وعلى وجه  
المغاضبة في ذلك المقام المشغل على الخاص والعام من أهل الدولة ووجوه المملكة وذلك بما  
يذيب نفوس الكبراء من الغل وتستهون دونة ضرب السيوف وطعن الاسل مع ما فيه  
من تركية النفس المنهية عنها على أنه يتوجه عليه من البحث أن يقال له إن شرف العلم إنما  
هو من حيث ثمرته وقبوله عند الله وإثباته عليه وحصوله لعل الدرجة به لديه وذلك أمر  
مغيب عنا فليس هو بمنظرون فضلا عن كونه مقطوعا به لاحتمال شقاؤه وصاحبه والعياذ بالله  
قال في لطائف المنن ولا يغرنك اتقاع البادي به والحاضر فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل  
الفاجر والحاصل أن زلة عالم كبير يضل بها عالم كثير فالله يغفر له والعجب ممن يذكرها  
له على أنهم المناقب وهي من أشنع المنال وإذا تقرر هذا فنقول أنه لا ينبغي إطلاق  
ذلك المقال بل لا يتوغل ذكره وإن فرض صحها بحال لوجوه أولها إن عامة الناس  
وغالبهم إذا سمعوه يمجرونه على ظاهره ويفهمونه على ما يتبادر منه ويظنون أن الظنية المشار  
إليها هي باعتبار الشرع مع أنها في حق ثابت النسب إنما هي باعتبار ما ذكرنا من العقل  
الذي لا اعتداده في هذا المحل ولا التفات إليه بحكم الشرع بخلافه والمعدوم شرعا كالمعدوم  
حسا وإذا فهموه على الوجه المذكور لم يكن للشريف عندهم كبير قدر ولا رفيع منزلة  
فيه ما لو به بضد ما أمر الشرع أن يعامل به من المبرة والاكرام والتوقير والاحترام فيقعرون  
في الهلكة ثانيها أن فيه اذية لا أصلى الله عليه وسلم توهين سبب وصلته به وطريق  
نسبتهم إليه لاسيما إذا وجهوا به كما يقع من بعض الناس عند المغاضبة لهم غضا من  
على رتبته ومنزلاتهم وفعالته فرفعهم عليه ومن يتهم وفي اذيتهم اذية له عليه السلام  
وهي ملعون صاحبها نص القرآن وفي الحديث يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويغضب  
لرضاك أخرجه أبو سعيد عبد الملك في شرف النبوة وابن السني قال ابن حجر الهيتمي في  
الصواعق المحرقة فن آذى واحدا من ولدها فقد تعرض لهذا الخطر العظيم لأنه أعضبها



وفي الحديث أيضا قاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ثالثها ما فيه من تطرق  
الهمة واساءة الظن الى المحصنات الغافلات المؤمنات لاسيما من عرف منهن بالصون  
والعفاف والنزاهة عن دنس الاطراف والبعد من مظان الريب وطهارة الساحة من  
العيب واساءة الظن بالمسلم من غير وجود ما يقتضيها احرام لاسيما ما كان في جانبه عليه  
السلام واذا ثبت منع المقال للوجوه المينة نهي قائله عنه ولم يعز من أول مرة ان عذر  
بجهل فان كان عالما أو عاد بعد النهي عز ربه درا الاجتهاد قال في المختصر وعزرا الامام  
لمعصية الله تعالى أو لحق آدمي حبسا ولو ماو بالاقامة وزرع العمامة وضربا بسوط أو  
غيره وان زاد على الحد أو أتى على النفس والله تعالى أعلم وكتب محمد بن أحمد المسناوي كان  
الله اه وهو كلام بلغ الغاية في التحرير والحسن تستلذه النفس وتصفى اليه من كل  
منصف الاذن وان كان بعض تلامذته بحث معه فيه ولم يبال بما في ذلك من سوء الادب مع  
أن سوءه مع الاشياخ موجب للعطب ولولا خشية أن يقف عليه واقف فيظن أنه أصاب  
في الاعتراض لا عرضت عن ذكره كل الاعراض فرأيت ذكره والتنبية عليه أولى وان  
كنت في الحقيقة لست بذلك أهلا ونص ما قاله قال محمد بن أحمد التقي غفر الله له كأن  
شيخنا الجيب بمجعله حفظه الله في تشييعه على الامام المقرئ في مقالته المذكورة لزار  
الاشرف لم يطلع على ما للامام السيوطي رحمه الله في تقييده المسمى بنزول الرحمة في  
التحدث بالنعمة قال فيه ان الاصل الغالب هو أن يضم الانسان نفسه ولا يثني عليها  
واستثنى العلماء من ذلك مواضع فالواي حسن الثناء فم اعلى نفسه بذكر محاسنه فذكر من  
ذلك التحدث بالنعمة عليه ثم قال ومنها اذا لم ينصف أو نوزع أو كان بين قوم لا يعرفون مقامه  
واستدلوا بذلك بأبي بكر الصديق رضي الله عنه لاولي الخلافة خطب فقال أما بعد أيها الناس  
فاني قد وليت عليكم ولست بخيركم فخرى على قاعدة التواضع ثم بلغه عن بعض الناس  
كلام فخطب فقال ألسنت أحق الناس بها ألسنت أول من أسلم ألسنت صاحب كذا ألسنت  
صاحب كذا أخرجه الترمذي وابن حبان في صحيحه فحدث بمناقبه وأثنى على نفسه بمحاسنه  
عندما تكلم بعضهم في مبياعته وأخرج ابن عساكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه  
أتاه رجل فآثني عليه فاطراه وكان قد بلغه عنه قبل ذلك شيء فقال له علي رضي الله عنه أنا  
فوق ما في نفسك ثم نقل أربعة آثار عن علي رضي الله عنه من نحو ذلك ثم عن غيره أيضا ثم قال  
وفائق العلماء في تحدثهم بمثل هذا لا تحصى فمن ذلك أن قاضي القضاة تاج الدين السبكي  
وشى به أعداؤه للسلطان الملك الاشرف شعبان بن حسين فكتب اليه السبكي ورقة  
بالجواب عما قاله أعداؤه وقال في آخرها وأنا اليوم مجتهد الدين على الاطلاق لا يستطيع  
أحد أن يرد علي هذه الكلمة وحكي القاضي تاج الدين السبكي عن والده الشيخ تقي الدين  
أنه طلب من خازن كتب المدرسة الظاهرية أن يعيره من الخزانة كتابا يمنع عليه فغضب  
السبكي وقال مثلي ما يحتاج الى كتب هذه الخزانة بل كتب هذه الخزانة محتاجة الى  
مثلي يحررها فاستكر الخازن منه هذه الكلمة وذهب وشكا الى الشيخ قطب الدين  
السنباطي وهو شيخ المدرسة المذكورة فقال السنباطي اسكت فان الرجل مارأى مثل

نفسه اه كلام السيوطي فعلى مثل ما ذكر اعتمد الامام المقرئ وبذلك اقتدى فهمى من  
 أعظم المناقب ومن اطاع على تأليفه وعلى ترجمة التعريف به علم أنه يحق له ادعاء تلك  
 المراتب ولا يخاف على هضم الخصم عند خاص الحاضرين وعامهم بما يشين مكانته لقرض  
 أنه من وارا الاشراف اذ ذلك فلا يخشى عليه وجهه ما ذكر عن الامامين على التجوز العقلي  
 المذكور فيه مجال للبحث لا يسع الآن والله أعلم فليستأمل ﴿﴾ قلت ما قاله من كلام المقرئ  
 في حمله على ما حمله عليه الشيخ المسناوى للبحث مجال ظاهر لان المتبادر من كلامه خلافه  
 لكن ليس ذلك بجواب عن الامام المقرئ بل هو مما يقوى الاعتراض عليه فافرمه وقع  
 فيه وعاد اليه وما عد ذلك من كلامه فيه نظر يظهر بأدنى تأمل لكل ذى بصر أما  
 استدلاله لتصويب ما فعله المقرئ وقاله بما صدر من أبي بكر من تلك المقالة فردود من  
 وجوه أحدها أن ما صدر من أبي بكر رضى الله عنه لم يصدر منه لحق نفسه بل صدر منه  
 للمصلحة العامة ودفع المفسدة العظيمة الطامة لان الطعن في امارته بعد انعقادها يؤدى  
 الى الخوف على تشييت الكلمة بعد اجتماعها وفي ذلك أعظم ضرر بأموال الدنيا والدين  
 مع أنه كان وقع الاختلاف بقرب من ذلك الحين حين اجتمع الانصار في سقيفة بني ساعدة  
 وقالوا لاله اخرج مننا أمير ومنكم أمير حسبا ذلك في أصح الصحيح وكسب السيرة منهم  
 ثانيا أن أبا بكر رضى الله عنه لو سلمنا تسليمنا جديليا أنه فعل ذلك اتصارت نفسه لا يخاف  
 عليه ما خافه المسناوى على المقرئ لما ورد في حقه على الخصوص والعموم مما هو مشهور  
 كآراء على علم ومعلوم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وانه قد الاجماع على أنه أفضل  
 الناس في الدنيا والاخرة بعد النبيين والمرسلين فليس فيه لسنى نزاع ثالثا ان أبا بكر لم  
 يواجه أحد ما عينا العتاب بل سلك مسلك النبي صلى الله عليه وسلم فأصاب اذ كان صلى الله  
 عليه وسلم لا يواجه أحد ما عينا العتاب صريح وانما يقول ما بال أقوام الخ ونحو ذلك كما في أصح  
 الصحيح رابعها انه على تسليم أنه صدر منه ذلك لمعين واجبه به تخصيصا فليس في ذلك  
 ما أظهر به عيبا فيه وتنقيصا ولو فرضنا أن فيه ذلك فليس فيه أنه واجبه به أحد من أقاربه  
 صلى الله عليه وسلم ومعاذ الله أن يفوه بذلك في جانبهم أو يتكلم كيف وهو يقول كما في  
 أصح الصحيح والذي نفسى بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الى أن أصل من  
 أهلى وقرابتي وأما استدلاله بما للسيدنا على فان فرضنا أن ذلك وقع وهو خليفة فردود  
 أيضا بالوجه الاول الذى رده استدلاله بما لابي بكر وبسائر الوجوه وان فرضنا أنه وقع  
 قبل ذلك فردود بالوجه الثانى للاجماع على أنه أحد الخلفاء الراشدين المهديين الذين هم  
 أفضل هذه الامة ولما ورد في حقه وفضيلته من الأدلة الصريحة والاحاديث الكثيرة  
 الصحيحة من بين خاص وعام مما يسهل أو يتعذر حصره بالاقلام ويكتفى في ذلك من العام  
 قوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم حسبا  
 في أصح الصحيح لعل الله اطالع على أهل بدر الحديث اذ لا خلاف أنه من أهل بيعة الرضوان  
 ومن أهل بدر ويكتفى في ذلك من الخاص ما في أصح الصحيح من اخبار النبي صلى الله عليه  
 وسلم بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

دعاه وفاطمة والحسن والحسين حين نزل عليه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت الآية فأدخلهم معه في كساء فقال هؤلاء أهل بيتي وقرأ الآية ومر دوداً يضرب لوجه الثالث والرابع وأما احتجاجه بكلام السبكيين الامامين فردوا لوجه الرابع وقوله ومن اطلع على تأليفه الخ لا حاجة اليه لان شيخه الذي اعترض هو عليه معترف بذلك اذ قد وصفه بقوله عالم كبير ويقول قبل ان مقامهما عالما وديانة الخ بقوله لا تناسب مقامه العلي ومنصبه الذي ومع ذلك فبقوله يشتمه عليه النكير اذ العلماء أحق الناس بتعظيم أهل البيت وتحمل أذلالهم ومقابله اساءتهم بالاحسان فكيف بمن كان من العلماء عظيم القدر كبير الشأن وقوله فهي من أعظم المناقب كلام بعد من أعجب العجائب وقوله ولا يخاف على هضم الخصم الخ انكار للمشاهد بالعيان فلا يختلف في رده اثنان اذ مخاطبته من وار الاشراف بذلك المجلس الشهير من عالم كبير فخر من غير أن يقع عليه من الحاضرين نكير من أعظم ما يكبر ويشق على النفوس وانكار هذا انكار للعسوس هذا الولم تعد تلك المقالة ذلك المجلس الخطير كيف وقد تعدته وطارت كل مطير ووصلت المشارق والمغارب ودوت في الدواوين وعدت لقائهم من المناقب وأشار الامام المستاوى والله أعلم بقوله زلة عالم الخ الى ما في نوازل الجامع من المعيار ففيه بعد أن ذكر عن أبي اسحق الشاطبي أنهم قالوا زلة العالم مضروب لها الطبل مانصه قال أبو عمر شبه العلماء زلة العالم بانكسار السفينة لانها اذا غرقت غرق معها خلق كثير وقال ابن عباس ويل للاتباع من عثرة العالم ثم قال وقال أبو اسحق نسته عظم شر عازلة العالم وتصير حقيرة كبيرة من حيث كانت أفعاله واقواله جارية في العادة على مجرى الاقتداء حملت زلته عنه قولاً كانت أو فعلاً لانه موضع منار يهتدى به فان علم كون زلته زلة صغيرة في عين الناس جسر عليها الناس تأسيابه ووثوقهم وافية رخصة علم بها ولم يعلموها هم تحسبنا للظن به وان جهل كونها زلة فأحرى أن تحمل عنه عجل الشرع وذلك كله راجع عليه اه منه بلفظه واحتججه بحديث فاطمة بضعة مني الخ موافق لاستدلال غير واحد به وهو حديث صحيح وعن استدلال به الامام سيدي أبو عبد الله الشريف في جواب له في نوازل الجامع من المعيار وزاد مانصه وباطل أن يكون المراد بهذا الاخبار مجرد البضعة فانه أمر مشترك بين فاطمة وبين سائر بنات النبي صلى الله عليه وسلم لافرية فيه لبعضهن على بعض بل هو ثابت لسائر البنات من آباءهن لا خصوصية فيه لفاطمة ولا فرية واذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام الحسن والحسين مقام ولد الصلب ثبت لهما ما ثبت لولد الصلب ثم يورث عنهما ذلك فثبت لذريتهما من الشرف ما ثبت بسبب النسب وهو أعلى درجات الشرف اه منه بلفظه وقوله عن الهيمتي فن آذى واحداً من ولدها فقد تعرض لهذا الخطر العظيم لانه أغضبها ظاهر الاشكال فيه ويستأنس لذلك بما ذكره الامام الشهير السيد السمهودي رضى الله عنه في جواب العلامة سيدي محمد بن أبي الكبير مانصه الحمد لله من ثبت شرفهم فالشرع الكريم يوجب اقرارهم على ما عرف لاسلافهم من النسب فلا يحل لاحد انتهاك حرمتهم ولا التعرض للطعن في نسبتهم وان جفوا أو عصوا أو أبدوا من سوء الاخلاق ما أبدوا فان

أهل التجرب نصوا على أن سبب صلاح الأحوال بحوالاتهم وسبب الخلل بإهمالهم  
ومعاداتهم وأبداءهم من أذايتهم فقد روى الامام السهري صاحب خلاصة الوفاء  
عن الشيخ العابد أبي محمد الفارسي وكان بالمدينة المنورة سنة سبع عشرة وثمانمائة قال  
كنت أبغض أشرف المدينة المنورة النبوية لما لهم من التعصب على أهل السنة  
وما يتظاهرون به من البدع فرأيت في النوم فاطمة رضي الله عنها وهي تطوف بالبيت  
فسلمت عليها فلم تجبني فتشفت وتذلل لها وسألتها عن ذنبي فأنشدني

حاشي بني فاطمة كلهم \* من خسة في العرض أو من خنا  
وانما الايام في غدرها \* وفعلها السوء أسأت لنا  
فتب الى الله فمن يفتقر \* ذنبا بنا من مما جـنى  
إذا أسامن ولدى واحد \* يجعل كل السب عددا لنا

انتهى فيجب على من نهج منهج اذابة لاحد من الشرفاء التوبة والندم والاقلاع عما  
اقتربه من ذنبه الاعظم بعد أن يؤخذ على يديه ويصاب من أنواع النكال والآذية  
الشديدة عليه اه بلفظه فيما عجب بهذا التلميذ كيف يعترض على شيخه الذي شهد له  
الاكابر بالامامة والتحقيق ويستحسن ما سلكه المقرئ من ذلك الطريق اذ كان اللائق  
بجلالته أن لا يخاطب ذلك الشريف ولا سيما في ذلك الحل الاجباري فيه ولو فرضنا أنه ابتداء  
وخاطبه بما يؤيده فان الكتاب والسنة محشونان بمدح من كنهم الغيظ وعقاعن الناس  
ودفع اسامتهم بالاحسان وقد سئل الفضيل بن عياض رضي الله عنه عن الفتوة فقال  
الصفح عن عثرات الاخوان هذا مع مطلق الناس فكيف مع قرابة من \* لولاه لم تخرج الدنيا  
من العدم \* ولم يصل لاحد خير دنوى ولا آخرى الاعلى يديه فان الله أعطى وهو قسم  
ولو استشعر المقرئ رحمه الله هذا المعنى حين مقالته تلك الماصد منه ماصد ولما استطال  
بعلمه على كبير الاشراف وافخر ولتذكر ما فعله امامه امام الأئمة مالك بن أنس مع الامير  
العلوي الذي ضرب به الضرب الذي تخلى به عن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتبس  
واستمر على ذلك بقية عمره ما فاه تلك المقالة وألزمه الخرس فانه رضي الله عنه لما قال له  
الخليفة أقيده منه قال معاذ الله والله ما رفع عن جني سوط الا جعلته في حل منه حياء  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المعيار عن الشيخ أبي الحسن القاسبي رضي الله عنه  
ان مراعاة آفاره صلى الله عليه وسلم بالمودة وملاحظتهم بعين الرضا والتكريم والمبرة  
والتعظيم ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع قال بعض الأئمة بعد أن ذكره ما نصه أما الكتاب  
فقوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجر الا المودة في القربى بناء على أن المراد بذلك آفاره  
عليه الصلاة والسلام وهو المشهور ومن أقوال أربعة في تفسير الآية ألا ترى ان الله أوصى  
أمة نبيه الشريف بمودة قرابته فأسنأها قرابة أفصح بها الكتاب وما أعظمها ذخيرة فان  
عمل بمقتضاها من ذوى الالباب وقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل  
البيت ويظهركم تطهيرا وأما السنة فكثيرا ما ورد فيها من الاحاديث النبوية مما يوجب  
القيام بحقوق أهل البيت الشريف تنظري محلها وأما الاجماع فقد دنا قدم من لدن

موت النبي صلى الله عليه وسلم خلفا عن سلف على تعظيم آله صلى الله عليه وسلم لا يخالف  
 في ذلك ولا يستنكف عنه مؤمن خالص الايمان الامن مرق من الدين مروق منهم من  
 الرمية وقدرى غائبان لا ينبغي لاحد الخوض فيه - ماناغبة الولاية وغاية الشرف كإروى  
 أيضا أن المعارض للكلام في هاتين الغائبتين يخاف منه على سوء الخاتمة وعليه فيجتم على  
 كل مؤمن خالص الايمان أن يحجم ولا يشقصهم ويتواضع لهم ولا يتكبر عليهم ويحجمهم  
 ويعظمهم ويحسن صحتهم وعشرتهم ومجاورتهم ولا يواليهم - الامام أمر الشرع الكريم  
 مع أهل البيت النبوي من المبرة والاكرام والتوقير والاخترام رعياما أشبه أعلامه وفرا را  
 من الدخول في الحديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم من أبغض أهل البيت بعنه الله يوم  
 القيامة هو ديا الى غير ذلك من الاحاديث النبوية ومن جلتها ما قاله عياض وسب آل النبي  
 صلى الله عليه وسلم وتقصصهم حرام ملعون فاعله اه محل الحاجة منه بلفظه وقد ورد  
 عن الامام مالك رضي الله عنه انه كان يعظم من انتسب الى هذا النسب الظاهر مع مجزؤه عن  
 اثباته بما يثبت به شرعا في الظاهر ويعمل ذلك بالخوف أن يكون ما قاله بمجرد الدعوى  
 كذلك في نفس الامر فلو اقتدى به الامام المقرى رجه الله في ذلك ماشافه ذلك الشريف في  
 ذلك المجلس تلك اللفظة البشعة ولا قهره بها هناك مع أن ضررهم لم يختص به بل عم جميع  
 أهل البيت الحلي منهم والميت وشمل جميعهم المتأخرين منهم والسابق ثم لم ينقطع بل  
 ما زالت تمتلي به الى الآن من الجهلة الاشداء بل وتسود به عن لم يتأمله حق التأمل الاوراق  
 ويعد لقائه من المناقب ان هذا لمن أعظم المصائب فالواجب اليوم المنع من اطلاق هذا  
 الكلام ونبأ كد على كل مسلم انكاره على قائله بالقلب على العوام وبالسنان على الأئمة  
 الاعلام وباليدين على الامراء والحكام وقد قال العلامة سيدي محمد بن أحمد القسمطيني في  
 جواب له مانصه وانتصار الامراء لتلك الامور مما يعود بصالح الخاصة والجمهور لقوله  
 تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر بل التمسك في ذلك بظاهر الشرع  
 المطاع فيه غنمة وكفاية فقد قال الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه أمرت ان  
 أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وهذا القدر هو حظ الحكم من المستله وما وراء ذلك  
 تخريص وظنون وتسويع على الغيب يقضى لنفسك مرتكبه وعدم الاستعداد بالقضية  
 والتجرو على منصبه صلى الله عليه وسلم فنهو ذباله من ذلك نسأله تعالى التوفيق الى سواء  
 الطريق اه وعلم من جميع ما تقدم أن الصواب مع الشيخ لا مع التلميذ فلو أوجب عن الامام  
 المقرى واعتذر بأن ذلك منه فلتحتم من ذى مرواة عن رسولك لكن كلام العلامة المستناوى  
 يقتضى انه لا حد على قائل ذلك لانه فصل في الادب فقط فظاهره انه لا حد عليه ولو فهم من  
 قائله التعريض بنفى نسب معين أو بنسبة معينة كأم المقول له ذلك للزنى وقد وقع في كلام  
 غيره التصريح بأن ذلك قذف ومن لازمه إقامة الحد على القاذف وظاهره مطلقا والذي  
 يتعين المصير اليه انه ان لم يثبت التعريض على الوجه الذى قدمناه فالحكم ما قاله الامام  
 المستناوى وان ثبت ذلك فالحكم حد قاذفها هو معلوم من أن تعريض غير الاب يوجب  
 الحد الزوج بوجه فقيه قولان ومن نص على أنه قذف وأطلق الامام العالم العامل

الصالح الناصح سيدى أبو القاسم بن نجوى فى أثناء جواب له طويل عن سؤال سأل عنه الولي  
الصالح سيدى عمر بن عبد الوهاب الحسنى العلى نقله الشريف العلى فى نوازله وسلمه فانه  
قال بعد كلام مانصه وإذا تأملت المنقول فيه عن المدونة من قوله قيل له أنشهد الساعة أنك  
ابن القاسم ولا تعرف أباك ولا تعرف أنك ابنه إلا بالسماع قال نعم يقطع بهذه الشهادة  
ويثبت بها النسب ويرث ويحجر الولاء وقول ابن رشد بعده ويشهد الشاهد فيه على القطع  
فيقول تشهد أن فلانا هو ابن فلان إلى آخر كلامه يتضح لك أن النسب قطعى لا ظنى فيكون  
فلان بن فلان لمن عرف الأب والام والزوجة بينهما ما صحه هو أمر قطعى يشهد به على  
سبيل القطع وكذا يشهد بالقطع على البنوة والقراءة بالسماع المتواتر وانظر قول ابن رشد  
أثر ما تقدم لا خلاف أن هذه الأربعة تجوز فيها الشهادة على القطع من جهة السماع قال  
الاستاذ أبو عيسى بن لب فى جواب نقله شارح التحفة الخلاف المذكور أنما هو إذا  
شهد وأبجصول السماع فقط أما إذا تضمنت الشهادة التحقيق والقطع فيثبت النسب  
ويجب الميراث ولا عين فى ذلك على أحدها وقول من قال ظنى مردود لما فيه من سوء الظن  
بالمسلمات المحصنات ويلزم قائله القذف لهن وأيضا فالقطع بالنسب شرعى لا نهائى الحق  
الشارع الولد بأبيه فكونه أينا لم يقطع به فى الشرع ولم يجوز لنا الشارع قهرهم غير  
ذلك وأوجب على من نفاه الحد فلا اعتبارا فى الامور الشرعية والاحكام الظاهرة  
بقول من قال انه ظنى وقد قال الامعة رضى الله عنهم فمن حازن سامة طويلة مثل انه  
قرشى فعلى من نفاه الحد وقد روى مسلم فى صحيحه أربع فى أمى من أمر الجاهلية  
الفقر بالاحساب والطعن فى الانساب الحديث وفى حديث آخر قال صلى الله  
عليه وسلم لا ينال شفاعتى طعان ولا ععان ولا نعام ولا يستدل على أنه ظنى بحديث مجز  
المدلجى الناظر الى قدم زيد بن حارثة وولده أسامة ولقوله ان هذا الأقدام بعضهم من بعض  
وسرور النبى صلى الله عليه وسلم بقوله لان أسامة كان لاحقا بشراش زيد وهو ولده من غير  
منازع له وكان الكفار يطعنون فى نسبه للتباين بين لون أسامة وأبيه فى السواد والبياض  
فلما غطى رأسهم ما وبت أقدامهم ما وألحق مجززا أسامة بزيد كان ذلك ابطال الطعن الكفار  
بسبب اعترافهم بحكم القيافة وكونهم أى الكفار كانوا مذعنين عالمين بحكم القيافة فسر  
النبى صلى الله عليه وسلم لاخبار القائف بابطال قول الكفار حتى يعلم الكفار ذلك ويقنعوا  
عن قوله هم ويرجعوا عن طعنهم هم وليس سرور بمجرد الاخلاق لان الخاف به محقق حكم  
مشروع لا يمكن غيره وانما السرور الواقع منه صلى الله عليه وسلم لا بطل قول الكفار  
الطاعنين بالحنة التى يسلمونها ويدينون بها ويعتقدونها ولا يبق لهم سبيل الى الطعن وما  
يدل على القطع بالنسب قول شارح المختصر عند قوله وان أقر عدلان بثالث ثبت النسب  
مرادهم بالاقراء الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون بالظن ولا يشترط فيه  
العدالة والشهادة لا تكون الا بتاويش شرط فيها العدالة والنسب لا يثبت بالظن ويدل على  
القطع بالنسب أيضا دعاء الناس يوم القيامة بأبائهم وترجمه الامام البخارى باب يدعى  
الناس بأبائهم يوم القيامة واستدل عليه بالحديث الذى رواه بسنده عن رواه أن رسول



الله صلى الله عليه وسلم قال ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة يقال هذه غدرة فلان بن  
 فلان قال ابن حجر تضمن الحديث انه ينسب الى آية في الموقف الاعظم قال ابن بطال  
 في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يدعون يوم القيامة الاباءهاتهم ستر على آباءهم قال  
 والدعاء بالآباء أشد بالتعريف وأبلغ في التمييز وفي الحديث جواز الحكم بظواهر الأمور  
 ٥١ وقال ابن حجر في باب تحويل الاسم وقد ورد الأمر بتحسين الاسماء وذلك فيما أخرجه  
 أبو داود وصححه وابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه أنكم تدعون يوم القيامة  
 بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم ورجاله ثقات إلا أن في سنده انقطاعا  
 واستغنى البخاري عن هذا الحديث لما لم يكن على شرطه بحديث ابن عمر رضي الله عنه في  
 الغادر ولا يستدل أيضا على أنه ظني بحديث عائشة رضي الله عنها في شأن ابن وليلة زمعة  
 حيث قال فيه صلى الله عليه وسلم هولاء يا عبد بن زمعة واحسبي منه يا سودة لان الاخ  
 لا يحبب منه قال ابن حجر أجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لانه وإن حكم  
 بأنه أخوه القوله في الطرق الصحيحة هو أخوك يا عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لا يهيه فهو أخو  
 سودة لا يهيه لكن لما رأى الشبه بينهما بعينه أمره بالاحتياط وأشار الخطابي الى  
 أن في ذلك مزية لامهات المؤمنين لان لهم في ذلك ما ليس لغيرهن قال والشبه يعتبر في  
 بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه قال القرطبي بعد أن قرأ أمر  
 سودة بالاحتياط للاختياط ووقى الشبهات ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ الحجاب في حق  
 أمهات المؤمنين كما قال أنعميا وإن أفتاحين نهاهما عن رؤية الاعشى مع قوله لقاطمة  
 بنت قيس اعتدى عند ابن أم مكتوم فأنعمي فلعن المراد بالامر بالاحتياط عدم الاجتماع  
 به في الخلقة قال ابن حزم لا يجزى على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليه ما صله ترجمه  
 قال ابن دقيق العيد الأمر بالاحتياط لمشكل لانه يناقض الاخلاق فتعين أنه للاحتياط  
 لا لوجوب حكم شرعي وليس فيه الاترك مباح مع ثبوت الحرمة ٥٢ كلام ابن حجر مختصرا  
 فقد علم أن الأمر بالاحتياط اما للاحتياط واما خصوصية لامهات المؤمنين لتغليظ عليهن  
 في الحجاب أما في غير حقهن فلا وأيضا فان ابن وليلة زمعة وقع التداعي فيه واستطاع عتبة  
 له مع الشبهة وكان قبل الاسلام يلحق الولد بدعاء الزاني له مع القافة قال الخطابي ربه  
 القرطبي وغيرهما كان الجاهلية يقتنون الامام ويضربون عليهم الضرائب فيكتبون  
 بالفجور وكانوا يلحقون النسب بالنساء إذا ادعوا الولد وكانت زمعة أمة وكان يلزمها فظهر بها  
 حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد الى أخيه سعد أن يستلحقه فقال  
 سعد هو ابن أخي علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية وقال عبد هو أخي علي ما استقر  
 عليه الحكم في الاسلام فابطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية انتهى وقال ابن حجر  
 الذي يظهر أنها كانت مستفسرة لزمعة فاتفق ان عتبة زنى بها وكانت طريفة الجاهلية في  
 ذلك ان السيد اذا استلحقه لحقه وان نفاه اتقى عنه وإن ادعاه غيره كان مر ذلك الى السيد  
 أو القافة ومما ليدل على القطع كون النسب يثبت بالشهادة القطعية دون عين ولو كانت  
 الشهادة ناشئة عن ظن لوجب اليقين كما وجب في الشهادة بالعدم وضرب الزوجين قال في

ضح وضابطه كل ينة شهدت بظاها فيستظهر بين الطالب على باطن الامر اه والله  
 أعلم وبالله التوفيق اه منها بلقطها من آخر ترجمة مسائل الهبة وما معها هذا ما تيسر  
 كتبه لحجكم المذهب الحقير الذليل وفيه كفاية لمن يقنع بالقليل وحسبنا الله ونعم الوكيل  
 قاله وكتبه عبيد بن عبد الله بن محمد بن أحمد الحاج وفقه الله عنه اه \* (تنبيهان \* الاول) \*  
 الاستدلال السابق بحديث من أبغض أهل البيت بعنه الله يوم القيامة هو وديا يقتضي  
 صحته أو حسنه وقد ذكره ابن حجر الهيتمي بلفظ من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم  
 القيامة هو وديا وان شهد أن لا اله الا الله وقال ابن الجوزي وغيره قالوا هو موضوع ونقله  
 العلامة ابن زكري في شرح النصيحة وسلمه فانظره ان شئت \* (الثاني) \* الاستدلال على  
 وجوب مراعاة قاربه صلى الله عليه وسلم بآية انما يريد الله ليزهد عنكم الرجس أهل  
 البيت الآية ليس بواضح ان أريد دلالة المطابقة أو التضمن وكذا ان أريد دلالة الالتزام  
 على مذهب المناطقة وانما يتم على مذهب الأصوليين والبيانين فالاستدلال بهذا الذي  
 قدمناه عن بعض الأئمة مبني على هذا والله أعلم فلا بحث في كلامه من هذه الحثية لكن  
 ذكره الخلاف في تفسير الآية الاولى دون هذين هو انه لم يختلف المفسرون في هذه وليس  
 كذلك بل اختلفوا في خمسة أقوال أحدها ان المراد بأهل البيت أزواج النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثانياً ان المراد بهم على وفاطمة وابناهما الحسن والحسين خاصة ثالثاً ان  
 المراد بهم أزواجه وهؤلاء الاربعة رابعاً ان المراد بهم النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 وفاطمة وابناهما خامساً ان المراد بهم أزواجه وأقاربه الذين تحرم عليهم الصدقة  
 فدخل في ذلك جميع بني هاشم بخلاف وبني المطلب على الخلاف المعلوم ورجح هذا  
 القول غير واحد منهم ابن جري لتصديره وحكايته غيره بقبول مع نصر يحذف الاول  
 وأيد ابن كثير دخول أزواجه صلى الله عليه وسلم بأنه سب النزول وهو داخل قطعاً اما  
 وحده واما مع غيره وهو الاصح واستدل لدخول الأقارب بأحاديث جلها ثم قال مانصه  
 والحاصل ان أهل بيت السكني داخلون في الآية لانهم هم المخاطبون بها ولما كان أهل  
 بيت النسب تخفى اراادتهم منها بين صلى الله عليه وسلم بما فعله مع ما مر ان المراد بأهل البيت  
 هنامن يعم أهل بيت سكنه كزواجه وأهل بيت نسبه وهم جميع بني هاشم والمطلب اه  
 محل الحاجة منه بلفظه على نقل الشيخ ابن زكري ورجح غير واحد الثاني بالعز وكان  
 عطية بعزوه للجمهور وابن حجر الهيتمي بعزوه لا كثر المفسرين واختار ابن عطية من عند  
 نفسه الثالث ورجح الجلال المحلى الاول باقتضاره عليه فكتب عليه محسبه العلامة  
 العارف بالله سيدي عبد الرحمن الفاسي مانصه قلت تفسير أهل البيت هنا بنساء النبي  
 صلى الله عليه وسلم هو قول ابن عباس وعكرمة ومقاتل وهو الذي عول عليه صاحب نوادر  
 الاصول بدليل ما قبله وما بعده من السياق فيهن وقال ليزهد عنكم ولم يقل عنكن لقوله  
 أهل قالوا هل مد كرفسها هن وان كن انا بناسم التذكير وتحتل الآية العموم بدليل  
 التذكير وهو حجة الجهمور على أن نساءه لا يخرجن من ذلك البتة لان أصل الخطاب فيهن  
 وان شمل فاطمة وفيها وبعلمها الحديث ورد في ذلك وان جعله الترمذي الخاف بما وردت فيه

الآية لأنه وردت به الآية فراجعها اه منه بلفظه (فائدة وتنبية) استدلال الامام ابن  
 العربي الخاتمي بهذه الآية على ان اقارب النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذبون على المعاصي  
 فيعتقد في كل مؤمن منهم عاص انه لا يلحق به الوعيد في الآخرة قائلا ما نصه فعلى الحكم  
 بالارادة التي لا تبدل أحكامها اه وتبعه على ذلك غير واحد من الأئمة الاعلام كالشيخ  
 زروق في نصيحته وقواعده واعترضه الامام العلامة النظار أبو عبد الله سيدي محمد بن قاسم  
 القصار بما نصه قول القائل ان اهل البيت يعتقدون ان الله لا يعاقبهم ان أراد تغليب الرجا في  
 حق من علم من الله تعالى أنه منهم على الخوف فحق وان أراد بالاعتقاد الحزم المطابق بأنهم  
 لا يعاقبون فقد ابتدع وخالف اهل السنة فان قيل ورد به ظواهر قيل ورداً كثر منها وأوضح  
 في حق فاعلى طاعات حتى قال المبتدعة المرحمة لا يعاقب مؤمن وأبي اهل السنة وأعدى  
 عدو لاهل البيت من يوهمهم ذلك بل يذكركم فحوى ضاعف له العذاب ضعفين وأن كثيراً  
 من تلك الظواهر قد لا تشملهم فمن اعتقد ذلك منهم أو من غيرهم فهو مبتدع بل مذهب  
 اهل السنة أنهم في المشيئة اه وسلم له ذلك غير واحد من الأئمة المتبحرين في علمي الظاهر  
 والباطن منهم تليذه العلامة العارف بالله أبو زيد القاسمي المتقدم ذكره آنفاً فكتب عليه  
 مانسه قف على قوله في حق من علم الله تعالى أنه منهم فانه تنبيه على أنه لا يقطع به في معين  
 ولا يقطع به أحد لنفسه ولو الامن كون شرطه الوفاة على الاسلام وهو غيب وهكذا ينبغي  
 أن يكون الاعتقاد في كل فضيلة وعد عليها في العقبي فان شرط ذلك الايمان عند الله وهو  
 غيب غير مقطوع به لاحد الامن ميره النص على أن من تحقق قبضة الحق لا يسكن لوعده  
 وبه تفهم قول سيدي عبد السلام والحق في نسبه فان الطيني مشروط بالدين وهو غيب  
 وكذا ما ورد في قبول الطاعات والدعاء واذا خاره فاعلم هو في علم الله تعالى منه خاتمة الايمان  
 ونفذت بذلك ارادته ومشيتته وأما أحد في خاصته فلا يصح له الحزم والقطع بذلك لنفسه  
 ولا غيره وقد قال سيدي أبو الحسن وقد أبهت الامر علينا الرجوع ونحاف وذلك سر  
 العبودية وبذلك تنقطع الآمال الامن الله ويتحقق الرجا والاعتماد عليه لاهل الاسباب  
 فاعرفه اه فكتب عقبه العلامة ابن زكري مانسه وهذا هو الموافق لقواعد اهل السنة  
 لكن يشكل عليه ان الآية صرحت بأن الله تعالى أراد اذهاب الرجس بمعنى الآثم كما  
 قال المفسرون عنهم وما أراد الله مقطوع بوقوعه وهو معنى قول ابن العربي فعلى الحكم  
 بالارادة التي لا تبدل أحكامها وحمل أبو اسحق الشاطبي الارادة في الآية على الامرية  
 وهي انما تستلزم الرضا بالمراد لا وجوبه ووقوعه وفيه أنه لا خصوصية حينئذ لاهل  
 البيت بذلك مع أن الآية جاءت لبيان من يتهم وخصوصيتهم وقال المناوي لما تكلم على  
 حديث أبي داود وعدني ربي في اهل بيتي من أقر منهم بالتوحيد ولي بالبلاغ أن لا يعذبهم  
 أي اذا قاموا بأركان الدين وتحلوا بالدين اه والجواب والله أعلم أن المراد بأهل البيت في  
 الآية فاطمة وبعلمها وابنائها أو نساء النبي صلى الله عليه وسلم وأهمل على الاقوال الثلاثة  
 المقدمة فالكلام مع ابن العربي في التعميم اه منه بلفظه فكتب عليه شيخنا ج  
 ما يحصل ان هذا الجواب يرد عليه أنه نقل قبل هذا كلام ابن كثير المقيّد بترجيح التأويل

الخامس وسلم وهذا الجواب لا يلائمه وما قاله طيب الله ثراه واضح قلت وجود الخلاف السابق مع ترجيح من رجع غير ما رجحه ابن كثير يلائم قاعدة أهل السنة فلا يمدحهم اترجى من رجع التأويل الخامس وما قاله الشيخ القصار ورد التصريح به عن الامام مالك في كلامه الذي حكاه عنه غير واحد منهم في هنا ونصه ولما نال جعفر من مالك ما نال حتى حمل مالك رضي الله عنه الى داره مغشياً عليه دخل الناس على مالك فأفاق وقال أشهدكم اني جعلت جعفر ابي حل فسمعت عن ذلك فقال خفت أن أموت فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فأستحي منه أن يدخل بعض آل النار بسببي انظر بقية وفي رسم البرز من سمع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه قال مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه لا يسكن الناس على شيء الا لأجل الامأ حل الله في كتابه ولا أحرم الا ما حرم الله في كتابه يا فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلموا ما عنده الله فاني لا أغني عنكم من الله شيئاً قال القاضي بشبه بصدقة هذا الحديث من قوله لا لأجل الامأ حل الله الخ قوله عز وجل تبيا نالك كل شيء وقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء الا أن منه نصاً جلياً ومجماً متشابهاً خفياً فيبين النبي صلى الله عليه وسلم ما جله الله في كتابه من الحلال والحرام وجميع الاحكام كما أمره الله تعالى في كتابه حيث يقول وأترنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون وانما نادى صلى الله عليه وسلم ابنته فاطمة وعمة صفية بما ناداهما به كما أمره الله عز وجل بقوله وأندر عشيرتك الاقربين وقد اختلف في تعيين عشيرته الاقربين الذين أمره الله تعالى بمناذاتهم في هذه الآية وجعل لهم حقاً في التي وخس الغنيمة وحرم عليهم الصدقة على سبعة أقوال قد ذكرناها محصلة معينة في مسئلة أفردناها بذكر ذلك وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفي قول الامام رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي مات فيه اشارة الى أن نداء النبي صلى الله عليه وسلم للسيدة فاطمة ومن سمى معها في حديث الصحيحين وغيرهما بما ناداهم به من نحو ما في هذا الحديث لم يقع فيه نسخ والله أعلم \* (تنبيهان الاول) ذكر الامام ابن زكري حديث أبي داود السابق وان ما ذكر من تأويل المناوي له ما يوافق به قاعدة أهل السنة فيه نظر لانه يقتضي انه صالح للاحتجاج به لهجته أو حسنه وإمس كذلك فقد قال المناوي فيه مانصه قال الذهبي منكر اه منه بلفظه وقول ابن زكري عن المناوي وتحلوا بالدين كذا في النسخة التي يسدى منه والني في المناوي وتحلوا بالثقوى اه منه بلفظه وقد ذكر في الجامع الصغير أيضاً حديثاً آخر يوافق ما قاله ابن العربي ففيه سألت ربي أن لا يدخل أحد من أهل بيتي النار فأعطانيها أبو القاسم بن بشران في أماليه عن عمران بن حصين اه فقال المناوي في شرحه مانصه (أحداه) من أهل بيتي فاطمة وعلي وابناهما ووزوجا توفي رواية فأعطاني ذلك (ابن بشران) بكسر الموحدة التحيية وسكون المنجمة (عمران بن حصين) تصغير حصن باسناد ضعيف اه منه بلفظه ومع تصريحه بضعه فقد تأوله بما رأيته والله أعلم \* (الثاني) ما تقدم عن ق من أن الذي ضرب الامام هو جعفر هو الاشتهر بكافي الديلاج وهو جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله

عنهم وهذا لا ينافي ما قدمناه في جوابنا من أن الذي ضرب مال كفاطمي لان جعفر اهذا  
وان كان عباسيا من جهة أبيه فهو فاطمي من جهة أمه فان أمه هي أم الحسن بنت جعفر  
ابن حسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والله أعلم وقد طولنا هنا بعض  
الطول لكنه طول لشدة الحاجة اليه تستحسنه العقول وتشهد بأنه ليس من الفضول  
(أو حيايا) قول ز عن عج بل كلام الالكال يفيد عدم كفر من كفر الاربعة الخ  
سلم كلام عج وهو غير مسلم فان عج نقل كلام القرطبي والالكال كان نقلهما ح وفهم  
كلام الالكال على خلاف ما فهمه ح ليس على ما ينبغي وفيه نظر بل ما فهمه منه ح هو  
الحق والصواب وينقل كلامه ما يظهر لك صحة ما قلناه ونص ح قال القرطبي في شرح  
مسلم لا خلاف في وجوب احترام الصحابة وتحريم سبهم ولا يختلف في أن من قال  
كأنواع كفر أو ضلال كافر يقتل لانه أنكره لومامن الشرع فقد كذب الله ورسوله  
وكذلك الحكم فيمن كفر أحد الخلفاء الاربعة أو ضلهم وهل حكمه حكم المرتد يستتاب  
أو الزنديق فلا يستتاب ويقتل على كل حال هذا مما يختلف فيه اه ثم قال مانصه وقال في  
الالكال وسب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتقصيهم أو واحد منهم من الكبار  
المحرمات ولقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك وذكر أن من آذاه آذى الله تعالى  
وانه لا يقبل منه صرف ولا عدل واختلف العلماء ما يجب عليه فعند مالك ومشهور مذهبه  
انما فيه الاجتهاد بقدر قوله والمقول فيه وليس له في النفي حق وأما من قال فيهم انهم كانوا  
على ضلالة وكفر فيقتل وحكي عن صحنون مثل هذا فيمن قال في الأئمة الاربعة وينكل في  
غيرهم وحكي عنه يقتل في الجميع كقول مالك اه فيفهم منه أن قول مالك ان من قال في  
أحد من الصحابة ولو كان غير الأئمة الاربعة انه على ضلالة وكفر يقتل وانظر الشفاء وقد  
حكي فيه الخلاف حتى فيمن كفر عليا وعثمان والذي جزم به ابن عبد السلام الشافعي في  
أماله انه لا يكفر بذلك اه منه بلفظه ونقل عج كلام القرطبي وكلام الالكال من  
قوله واختلف العلماء الخ وقال عقبه مانصه وقوله وحكي عن صحنون يفيد أنه مقابل  
لما قبله وان الرابع عدم قتل من كفر الخلفاء الاربعة ويفهم منه عدم قتل من كفر  
أحدهم بالاولى خلاف ما تقدم عن القرطبي ثم قال اذا علمت هذا فقول ح بعده نقله  
كلام كل من القرطبي والالكال المتقدمين مانصه فيفهم منه الخ ليس على ما ينبغي لانه  
يوهم بل يفيد اعتماد هذا وليس كذلك على أنه ليس في كلام الالكال أن مالك يقول  
يكفر من كفر أي واحد من الصحابة أو قوله وحكي عنه يقتل في الجميع كقول مالك معناه  
أن من كفر الجميع يقتل كما قدمناه عن مالك لأن المراد كل واحد كما فهمه اه محل الحاجة  
منه بلفظه وفيه نظر من وجوه أحدها ان فهمه كلام الالكال على الخلاف لكلام  
القرطبي يخالف القاعدة التي ذكرناها في غير ما موضع من أن التوفيق بين كلام الأئمة  
مطلوب ما أمكن اليه سبيل بخلاف فهم ح ولو لم يكن له موافق على ذلك كيف  
ويصنع العلامة الابي في الكال الالكال وافقه فانه نقل كلامي الالكال والقرطبي ولم  
يعارض بينهما ولا قال ان ما قاله القرطبي خلاف الرابع ثانيا اننا لو سلمنا تسليمنا جديا

أن مافي الا كمال خلاف لما في القرطبي فلا نسلم أن ما للقرطبي خلاف الراجح اذ لم يذكر  
لذلك دليلا من كلام أهل المذهب فان أخذ ترجيحهم من عزوه لثالث المالك وأحد قولي  
محمون وعزوه مقابلة لأحد قولي محمون فقط فجوابه أن القرطبي جزم بما ذكره وساقه  
كانه المذهب ولم يحكم فيه خلافا وذلك أقوى في الترجيح من ذكر القولين معا مع ذكر  
ما يشعر بترجيح أحدهما ثالثا فان فهمه قول الا كمال وحكي عنه يقتل في الجميع على أن  
معناه أن من كفر جريحهم يقتل لأن المراد بكل واحد كفهمة ح مخالف لما في الخارج  
لأن هذا الذي نفاه هو الثابت عن محمون في قوله الثاني كانه نقله عنه ابن يونس ولم يحكم عنه  
ولا عن غيره خلافا بل ساقه كانه المذهب ونصه قلت لمحزون فان شتم ملكا من  
الملائكة قال عليه القتل وان قال أن جبريل أخطأ استتيب فان تاب والقتل قلت  
فان شتم أحد من الصحابة أبابكر أو عرو أو عليا أو معاوية أو عرو بن العاص قال أمان  
قال كالأعلى ضلالا وكفرقتل وان شتمهم بغير هذا كما يشتم رأيت أن يسكن نكالا شديدا  
أه منه بلفظه وبما مل ذلك كله مع الانصاف نعم صحة ما قلناه والعلم كله لله

## \*(باب الزنا)\*

قال في ضيغ ولا خلاف في تحريمه كتابا وسنة واجما على كل ملة أه منه بلفظه  
وقول مب عن عياض فن مذهب به إلى أنه فعل من اثنين الخ مثله في ح عن أبي  
الحسن عن عياض ومثله في ضيغ عن عياض ونقله عنه جس وسلوه كاهم وانظره  
مع مافي كتب اللغة في المصباح مانصه زني بزني مفعول وهو زان والجمع زناة مثل  
قاض وقضاة وزناة وزناة مثل قاتل ومقاتله وقتلا ومنهم من يجعل المقصور  
والممدود لغتين في التسلائي ويقول المقصور لغة الجاز والممدود لغة نجد أه منه بلفظه  
وفي القاموس مانصه زني بزني وزناة بكسرهما وزاني مزناة وزناة بضمها أه منه بلفظه  
وفي الصحاح الزنا يدوي يقصر والقصر لاهل الحجاز قال الله تعالى ولا تقربوا الزنى والمسد  
لاهل نجد أه منه بلفظه فتأمل ذلك كله مع كلام عياض الذي سلمه من ذكرنا والله أعلم  
(فرج آدمي) قول ز الآن يعني أي من ذكره وقوله فلا اشكال فيه نظر لانه قد يحيض  
مع الامتناع فيبقى الاشكال (وهل وان أبت في مرة تأويلان) قول مب ظاهر كلام  
ضيغ وابن عبد السلام بل صريحه أن التأويلين ليسا على المدونة الخ أصله اطلق وقد  
سلمه جس و نو كما سلمه مب مع أن كلام ح لمن تأمله أدنى تأمل فيه الجواب عن  
المصنف وحاصله أن عبد الحق فهم كلام أصبغ على ذلك وفهم مع ذلك أنه مذهب المدونة  
فجعلها على خلاف ظاهرها وغيره فهم المدونة على ظاهرها فجعل مذهبها خلاف ما لأصبغ  
فتعبر المصنف بالتأويلين جار على اصطلاحه وعندى أن ما أفاده كلام ح هو  
الذي يقيده كلام ضيغ لمن تأمله حق التأمل وأنصف لمانسب به طي ومن  
تبعه وقول مب واعترض طي مافي ضيغ وح الخ نص طي وفيه نظر  
لانه لم يتكلم في المدونة على لفظ البتة اذا كانت منفردة عن الثلاث ولا يعلم حكمها



الامن قولها في كتاب الطلاق وان قال لها أنت طالق البتة فهي ثلاث وفيه بعد  
اذلا يلزم من لزوم الثلاث فيما أن تكون كهي في جميع الاحكام وقد قال ابن عرفة  
الخلاف في البتات أشهر منه في لفظ الثلاث في دفعة اه منه بلفظه وقد سلمه جس و نو  
كاسلمه مب ولم ينهوا على ما في عند قوله أو مبتوتة ونصه من المدونة من تزوج  
خامسة أو امرأة طلقها اثلا ناقبل أن تنكح زوجا غيره أو أخته من الرضاة أو النسب  
أو شيئا من ذوات المحارم عليه عامدا عارفا بالتحريم أقيم عليه الحد ولم يلحق به الولد قال وان  
تزوج امرأة في عدتها عالما بالتحريم لم يحسد وعوقب وكذلك نكح امرأته المبتوتة  
لا يحسد كان عالما أو جاهلا للاختلاف فيها أو أمان كانت مطلقة ثلاثا فان كان عالما حد  
لأنه لم يختلف فيه وان كان جاهلا لم يحسد اه منه بلفظه فظاهره وأصرح به أن قوله  
وكذلك نكح امرأته المبتوتة لا يحسد هو من تمام كلام المدونة فان كان عزوا لها صحها  
كان نصافي رد ما قاله طفي من أنه لم ينكح عليها في المدونة فيقال عليه بل نكحها عليها  
فيها وأصرح فيها بعكس ما عزا في ضج و ح لظاهرها وان كان عزوه لها غير صحيح  
فالتعقب عليه أشد من ضج و ح مع أنه لم يعترضه والتعقب على الناقلين لكلام  
طفي مسلمين له أشد لان الواقف على كلامه وعلى كلام ق يقع في حيرة اذ لا يدري مع  
من الحق أم مع طفي أو مع ق لكن الحق في الخارج ما قاله طفي فان ق اختصر  
كلام ابن يونس فوقع فيما وقع فيه لان ابن يونس نقل ذلك عن الواضحة لاعن المدونة ولعدم  
وجود ذلك فيه الم يذكره أبو سعيد وانما قال مانصه ومن تزوج خمسة أو امرأة طلقها اثلا  
البتة قبل أن تنكح زوجا غيره أو أخته من الرضاة أو النسب أو شيئا من ذوات  
المحارم عليه عامدا عارفا بالتحريم أقيم عليه الحد ولم يلحق به الولد اذ لا يجمع الحد وشيات  
النسب وان تزوج امرأة في عدتها أو على عمتها أو خالتها أو نكح نكاح متعة لم يحسد في ذلك  
وعوقب اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله البتة زيادة الشيخ انظر لم يذكره  
في كلمة أو في كلمات متفرقات وظاهره سواء اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ابن يونس  
قال ابن القاسم ومن تزوج خمسة أو امرأة طلقها اثلا ناقبل أن تنكح زوجا غيره أو أخته  
من الرضاة أو النسب أو شيئا من ذوات المحارم عليه عارفا بالتحريم أقيم عليه الحد ولم يلحق  
به الولد اذ لا يجمع الحد وشيات النسب يريدون عذر بالجهالة به ومنه يجهل ذلك قال أصبغ  
مثل الاعجمي وشبهه فلا حد عليه قال وان تزوج امرأة على أختها أو على عمتها أو خالتها  
أو نكح نكاح متعة عالما بالتحريم لم يحسد في ذلك وعوقب قال في كتاب ابن حبيب والعالم  
أشد عقوبة من الجاهل ويلحق به الولد وكذلك نكح امرأته المبتوتة لا يحسد عالما كان أو  
جاهلا للاختلاف فيها أو أمان كانت مطلقة ثلاثا فان كان عالما حد لأنه لم يختلف فيه وان  
كان جاهلا لم يحسد استحسانا اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا فقوله وكذلك نكح امرأته  
المبتوتة الخ هو من كلام الواضحة لامن كلام المدونة كما هو منه كلام ق ومن الواضحة  
نقله أبو محمد كما يأتي على الأثر عن ابن عرفة والله الموفق وقول ز وكذا ان أبنتها بعد البناء  
في مرات ووطئها في العدة بعد قد أم لاسوى بين الصور الثلاث في وجوب الحد وظاهره في

ظاهرة كابن الحاجب وان عذر بجهل  
وتعقبه ابن عرفة قلت لان سلم أن  
ظاهر ز ما ذكرناه رد قول المصنف  
الأن يجهل الخ لهذا وغيره فتأمل  
وظاهر كلامهم أن من تزوج مطلقة  
ثلاثا ناقبل زوج يحسد ولو كانت له شبهة  
كاستناده بزعمه الى قول قاتل وقال  
الابن في شرح مسلم انفق لرجل في  
المغرب يبغي البخاري كان يحفظ  
البخاري أنه طلق زوجته طلقين  
ثم خلعها ثم تزوجها دون زوج قيم  
عليه فاحتج انه عمل على قول الشافعي  
ان الخلع فسخ بغير طلاق فقبل له  
اعمال ذلك عنده اذ وقع بلفظ الخلع  
وأنت خالعتها بلفظ الطلاق واختلف  
الفقهاء حينئذ في رجه ولم يرجم لانه  
فعل بشبهة النكاح اه بخ وقد ذكر  
هذه المسئلة في المعيار وانه اختلف  
فيها أبو الحسن الصغير وسيدى  
ابراهيم السريفي فقال الاول يلزمه  
الضرب الوجيع والتخفيف في السجن  
ولا يرجم ثم أطال في الاستدلال على  
ذلك وشنع الثاني عليه وقال برجه  
وبالغ في الاحتجاج لذلك وكتب  
للسلطان أبي سعيد عثمان المريخي  
يحضه على نصر الحق فانظره قبيل  
نوازل الرضاة وبالله تعالى التوفيق

الاولين وان عذر بجهالة وهو ظاهر ابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة بقوله مانصه قلت  
 ظاهره ولم يعذر بدعوى الجهالة خلاف ما يأتي من قولها الآن بقيده بقوله به هذا أو  
 بجهل الحكم اه وأشار بقوله ما يأتي الخ الى قوله قريسا مانصه وفي القذف منها ولو طلقها  
 بعد البناء ثلاثا ثم وطئها في العدة لم يحد وان عذر بالجهالة ١ قلت ظاهره أوقع الثلاث  
 مرة أو متفرقات وقال الشيخ عن الواضحة من نكح امرأته المبتوتة لم يحد كان عالما  
 أو جاهلا للاختلاف فيها وأما ان كانت مطلقة ثلاثا فان كان عالما أحد لانه لم يختلف فيه  
 وان كان جاهلا لم يحد وهذا استحسان والقياس حده ولا بد عذر ٢ قلت الخلاف في البتة  
 أشهر منه في لفظ الثلاث دفعة اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم -م أن من تزوج  
 مطلقة ثلاثا قبل زوج يحد ولو كانت له شبهة كاستناده برزعه الى قول قائل وقال الابن في  
 كتاب الطهارة من شرح مسلم حين تكلم على بول الاعرابي في المسجد فقام الصحابة وصاحوا  
 به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه الحديث مانصه فان قات لو كان البول في  
 المسجد منكر لم ينههم عن تغييره بقوله دعوه قلت أجاب المازري ان ذلك خشية أن يقوم  
 على تلك الحال فينجس محلا آخر أولانه اذا قام انقطع بوله فينادى بالحقنة عياض أولانهم  
 أغلظوا في التغيير وحقهم الرق لا سيما في التغيير على الجاهل ويدل على هذا الوجه أنه زاد  
 في البخاري في آخر الحديث انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين قلت وقد اختلف بالحديث  
 من لا يقههم فقدم تونس أول المائة الثامنة من المغرب رجل يسمى البخاري كان يحفظ  
 البخاري فبرق في طريقه فبال في المسجد فأشهره الناس فاحتج بالحديث وهو جهل  
 وكان اتفق له في المغرب أن يطلق زوجته طلقين ثم خالها ثم تزوجها دون زوج فقيم عليه  
 فاحتج بأن قال عمت في ذلك على قول الشافعي القائل ان الخلع فسخ بغير طلاق قال فيها  
 الاطلاقتان فقبل له ان الخلع فسخ بغير طلاق اذا وقع بلفظ الخلع وأنت خالعتما بلفظ  
 الطلاق والشافعي لا يقول في هذا انه فسخ بغير طلاق واختلف الفقهاء حينئذ في رجه ولم  
 يرجم لانه فعل بشبهة النكاح اه منه بلفظه ٣ قلت قد ذكر مسئلة هذا الرجل هذه الحافظ  
 الوائسري في نوازل الطلاق ومامها من معياره قبل نوازل الرضاع بخونثي كراس  
 كبير ومحصله أنه اختلف فيه الفقهاء الجليلان أبو الحسن الصغير وسيدى ابراهيم  
 السريفي فقال الاول مانصه وأما ما يلزمه في بيده فالضرب الوجيع والتخليد في السجن  
 ولا يرجم ثم استدلل لما قاله وأطال في ذلك وشنع الثاني عليه في ذلك وقال برجه وبالغ في  
 الاحتجاج على ما قاله وأدى به الحال ان كتب للسلطان أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن  
 عبد الحق المري يحضه على نصر الحق فأنظر ذلك تستفد منه فوائد فاعتار كنهه لظوله  
 (أو مملوكة لا تعتق عليه) قول ز حال كونه عالما بالتحريم الخ هكذا في سماع عيسى  
 وحكي عليه ابن رشد الاتفاق وسله ابن عرفة وقول ز ويلحق به الولد وتباع عليه فيه  
 الجحاف وإيهام فان بيعها عليه محله اذا لم تحمل والاعجل عتقها في ابن عرفة مانصه وسمع  
 عيسى ابن القاسم كل من وطئ امرأة بملك عين عن تحريم عليه ولا تعتق عليه من عمة أو خالة  
 أو بنت أخت فلا حد عليه في شيء من ذلك وان علم أنهم محرمات عليه لانه يجوز له بيعهن

(أو مملوكة لا تعتق) قول ز حال  
 كونه عالما الخ هكذا في سماع عيسى  
 وحكي عليه ابن رشد الاتفاق وسله  
 ابن عرفة ووجهه ان ملكه لهن  
 ثابت يعين ويستخدم وذلك شبهة  
 تدفع عنه الحد والله أعلم وقول ز  
 وتباع عليه الخ أي ان لم تحمل والاعجل  
 عتقها كافي ابن عرفة انظر الاصل  
 (تأويلان) حقه كافي ز قولان  
 الاول لا يصح فقط والثاني للاموازية  
 ونقله في النكح عن بعض شيوخه  
 وفي ق عن ابن العربي عزوه لابن  
 القاسم أيضا وبه يعلم أنه أقوى والله  
 أعلم

واستخدامهم الآن يحملن فيلحق به الولد ويجعل عتقهن ومن وطئ شيأمنهن عامدا عالما  
بجرمة ذلك عوقب نكالا ويعلن عليه ابن رشد هذه مسئلة صحيحة على ما في المدونة وغيرها  
لاختلاف في شيء منها الا في تجميل عتق من حملت منه منهن من الناس من قال يستخدمهن  
ولا يعتقن عليه وقع ذلك في رسم القضاة من جماع عيسى من كتاب الاستبراء اه منه  
بلفظه ونقله ق مختصر الاختصار اجمعا وهو ما فتأمل له بين ذلك \* (تنبيه) قال  
شيخنا ج لا يخفى أنه مشكل اذا كان عالما بالتحريم فانظر وجهه وقد أشكل علينا غاية  
الاشكال اه من خطه رضى الله عنه قلت قد أشار في الرواية لجواب الاشكال وهو أنهن  
شملهن عموم اللفظ في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم وملكنه لهن ثابت مستقر يعين  
ويستخدم من استخدام الجانب ويورثن عنه وذلك شبهة تدفع عنه الحد فتأمل والله أعلم  
(تأويلان) قول ز حقه قولان صواب لكن ظاهره أن القولين على حد سواء والنقل  
يفيد أن الثاني أقوى لأن الأول لا صبح فقط والثاني هو الذي في الموازية ونقله في النكت  
عن بعض شيوخه وفي ق عن ابن العربي عزوه لابن القاسم ناصم مقتصر عليه مسلم اه  
كأنه المذهب فانظره (أو كامة مححلة) قول ز حكمها كالحللة في جميع وجوهها  
مثله في ضج ونحوه في ابن عرفة عن الباسج عن الموازية وكتاب ابن سحنون ولم يحكم  
خلافه (أو يهرب وان في الحد) قول مب عن طي لم أر هذا التفصيل في الهروب  
لغير الشارح الخ يوههم أن طي سلم كلام المصنف ولم يشرأ بحث فيه أصلا وليس كذلك  
لأنه زاد ما نصه وانظر نسبة النووي في شرح مسلم والقسطاني في شرح البخاري لما لا أن  
الهارب لا يقال بل يتبع ويرجم وقد نقل الابي كلام النووي وأقره ولم يذ كر حكم الهارب  
في المدونة ولا في ابن عرفة ولا في ضج ولا ابن عبد السلام الآن المصنف حافظ اه قلت  
كلام الباسج في المتن في صريح في أن الهروب والرجوع سواء فانه لما ذكر اختلاف في  
قبول رجوعه قبل الشروع في إقامة الحد عليه ولم يعتد عن اقراره أو لا قال ما نصه مسئلة  
وهذا اذا رجع قبل ابتداء إقامة الحد عليه فان شرع في إقامة الحد عليه ثم رجع فقد  
روى ابن المواز عن ابن القاسم ان نزاع بعد أن جلد أكثر الحد أقيبل وان لم يرجع بعد روقال  
أشهب وعبد الملك يقال ما لم يضرب أكثر الحد فيتم عليه وجه القول الاول ما روى في  
حديث ما عزأته لما أذلقته الحجارة فترفرماه بظلف جل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم هلا تر كته فيتوب فيتوب الله عليه وبهذا احتج ابن عبد الحكم اه محل الحاجة منه  
بلفظه فالاحتجاج على قبول الرجوع المذكور بحديث الهروب المذكور صريح في أن  
حكمه ما سواه ونحوه في ضج فانه قال بعد أن ذكر قول ابن القاسم ما نصه قيل وهو  
قول جماعة العلماء وقد هرب ما عزلنا رجم فأتبعوه فقال لهم ردوني الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تر كتموه له - له يتوب فيتوب  
الله عليه اه \* (تنبيهان \* الاول) قال جس بعد نقله كلام ضج هذا وكلام طي  
السابق ما نصه وانظر قوله ولا في ضج مع ما تقدم في كلام ضج اه منه وبجمله معه  
ظاهر والله أعلم \* (الثاني) استدق لقول المصنف أو يهرب الخ بكلام أبي عمر الذي

(أو كامة مححلة الخ) قول ز  
حكمها كالحللة الخ مثله في ضج  
ونحوه في ابن عرفة عن الباسج عن  
الموازية وكتاب ابن سحنون ولم يحكم  
خلافه (أو يهرب الخ) قول مب  
عن طي لم أر هذا التفصيل الخ زاد  
طي ما نصه وانظر نسبة النووي  
في شرح مسلم والقسطاني في شرح  
البخاري لما لا أن الهارب لا يقال  
بل يتبع ويرجم وقد نقل الابي  
كلام النووي وأقره ولم يذ كر حكم  
الهارب في المدونة ولا في ابن عرفة  
ولا في ضج ولا في ابن عبد السلام  
الآن المصنف حافظ اه لكن كلام  
الباسج في المتن في صريح في أن  
الهروب والرجوع سواء ونحوه في  
ضج خلافا للقول طي انه في  
ضج لم يذ كر حكم الهارب انظر  
الاصل وبه تعلم ان شرح ق لكلام  
المصنف بكلام أبي عمر الذي هو في  
الرجوع صحيح اذ حكمه ما سواه  
خلافا لمن اعترضه

(فلا يسقط الخ) قول مب فيه نظر اذا لا يخفى على الاقارب الخ مبقى على أن البكر هي التي لم تتزوج كما عند أهل اللغة و ز  
انما سرفها بن لم تزل بكارتها أو زالت بغير وطء كما عند الفقهاء راجع ما مر عند قوله الآن يقول عذرا وفي بكر تردد (ولم يعرف الخ)  
قول ز ان شروط الاحصان عشرة الخ بل تسعة فقط لان الاجابة والوطء شي واحد (وان عبيدين الخ) قول ز ألا ترى انها  
تقام الخ في هذا الدليل نظر اذا لا تلازم بينهما ألا ترى ان الزنى والشرب يسقطان عن الكافر اذا أسلم (وتوخر الخ) قول مب وقد  
مضى لما نه هو وأربعون الخ يؤخذ تأخير هذا المسامح التأخير لاضى (١١٩) أربعين يوما الماء الزنى بالاحرى فتأمل \* (فائدة) \*

يفهم من كلام اللغوى المذكور جواز  
افساد المني قبل أربعين يوما كما أشار  
له ق قال وقد قال عياض رأى  
بعضهم أنه ليس للنطفة حرمة ولا حكم  
الولد في الاربعين يوما وخالفه غيره في  
هذا ولم يربا حة افساد المني ولا تسبب  
اخرجه بعد حصوله في الرحم بوجه  
قرب أو بعد بخلاف العزل اه وقال  
اللغوى وأجاز في المدونة اذا زنت  
من شهرين أن ترجم اذا نظر لها  
النساء وكان لاجلهم وليس بالبين  
لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بكونه  
نطفة أربعين ثم علقه واذا كان  
كذلك أمكن أن يكون في الشهرين  
علقه ولا يجوز حينئذ أن يعمل علا  
يؤدى الى اسقاطه كما لا يجوز للمرأة  
أن تشرب ما قطر حبه اه ولما نقله  
غ في تكميله قال فقتضاه ان للمرأة  
أن تشرب في الاربعين الاولى  
ما يسقطه ومنعه ابن العربي في  
القبس فقال للولد ثلاثة أحوال حال  
قبل الوجود ينقطع فيها بالعزل وهو  
جائز وحال بعد قبض الرحم على  
المني فلا يجوز لاحد التعرض له  
بالقطع من التولد كما يفعله سفلة  
التجار في سقى الخدم عند استمسك

نقله هنا فكتب عليه أبو العباس الملوى مانصه لا يحسن شرح المصنف بكلام أبي عمران  
كلامه في الرجوع لافي الهروب ولذا قال طي انه لم يقف على من ذكر حكم الهارب الا أن  
المصنف حافظ اه قلت أما مجتمعة مع ق فظاهر وأما تسليمه ما لطفى ففيه نظر لما  
رأيت والله الموفق (فلا يسقط بشهادة أربع نسوة بكارتها) قول مب فيه نظر اذا لا يخفى  
على الاقارب والجيران أن المرأة لم تتزوج قط فحواه لتو وفي نظرها ما نظر لان ز لم يفسر  
البكر بانها من لم تتزوج بل فسرهاب قوله من لم تزل بكارتها وبن زالت بغير وطء اه فكيف  
يرد عليه بما ذكره وان كان في المصباح فسرهاب قوله مانصه والبكر خلاف الثيب رجلا  
كان أو امرأة وهو الذي لم يتزوج اه منه بلفظه فعلى هذا التفسير يصح ما قاله من  
النظر لافى تفسير ز فلو بحثنا معناه بان تفسيره البكر لا يوافق ما مر عن المصباح ولا مافى  
القاموس والصباح ونص القاموس والبكر العذراء اه منه بلفظه ونص الصحاح البكر  
العذراء والجمع ابكار والمصدر البكارة اه منه بلفظه لكان لذلك وجه ومع ذلك  
فاصطلاح الفقهاء على خلاف ذلك راجع ما لهم عند قول المصنف في فصل خيار النكاح  
الآن يقول عذراء وفي بكر تردد والله الموفق (ولم يعرف بداية البينة الخ) قول ز ان  
شروط الاحصان عشرة الخ الظاهر ان تسعة فقط لان الاصابة والوطء شي واحد (وان  
عبيدين وكافرين) قول ز ألا ترى انها تقام على المسلم اذا اتاه الخ سكت عنه نو و مب  
وكتب عليه شيخنا مانصه في هذا الدليل نظر ظاهرا اه وهو كما قال اذا لا تلازم بينهما ألا  
ترى ان الزنى والشرب يقام حد كل منهما على المسلم اذا اتاه هو ما ساقطان على الكافر اذا  
أسلم بعد أن فعلهما في حال كفره (وتوخر المتزوجة بحيضة) قول مب فكيف لا توخر  
لاحتمال الحمل كما توخر لومضى لما الزنى الخ ما قاله ظاهر بل يؤخذ تأخيرها لهذا الماء  
من التأخير لاضى أربعين يوما من ماء الزنى بالاحرى فتأمل \* (فائدة) \* لما ذكر مق كلام  
اللغوى هذا قال بعده مانصه انظر قوله للزوج ان يسقط حقه في الماء الذي فيها هل هو  
فرع جواز افساد المني قبل أربعين يوما وسيأتى له في آخر هذه المسئلة ما يرشح هذا وكذلك  
أيضا في العدة قبل قوله يجب الاستبراء وقد قال عياض رأى بعضهم أنه ليس للنطفة حرمة  
ولا حكم الولد في الاربعين يوما وخالفه غيره في هذا ولم يربا حة افساد المني ولا تسبب  
اخرجه بعد حصوله في الرحم بوجه قرب أو بعد بخلاف العزل قبل حصوله في الرحم اه

الطمث الادوية التي ترخيه فيسيل المني معه فتسقط الولادة وحال بعد انحلاله قبل ان ينفع فيه الروح وهو أشد في المنع والتحريم  
فأما اذا نفع فهو قتل نفس بلا خلاف اه وأغفله ابن عرفة واقتصر على كلام اللغوى ولم يبحث فيه اه وفي المعيار من جواب  
لمؤلفه المنصوص لا تمتنع من الله عنهم المنع من استعمال ما يبرد الرحم أو يستخرج ما في داخله من المني وعليه المخلصون والنظار  
ثم قال بعد نقله كلام ابن العربي المتقدم وانفرد اللغوى فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل الاربعين يوما ووافق الجماعة  
فيما نوقها اه

(والسيد الخ) قول ز ثلاث يمثل التام برقية هم الخ انما ينظر هذا لو كان يستند لعله في ذلك (أولانه يسكت) ضج وردبانه  
لوم يكن وطهم لم نسكت اه \* (خاتمة) \* ختم الله تعالى لنا بالخصي وجعلنا من أهل المقر الاسنى بمنه وفضله وكرمه امين كنت  
سئلت قبل هذا عن حديث ان ولد الزنى لا يدخل الجنة فأجبت بأنه لا يصح في ذلك كله شئ كما قاله ابن الجوزي في موضوعاته نعم أخرج  
الامام أحمد وأبوداود والبيهقي والحاكم باسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولد الزنى شر  
الثلثة أى هو وأبواه لان الحد قد بقاء عليه ما فيه حص ذنبهما وهذا لا يدري ما يفعل به أى هل تخص ذنوبه أم لا وقيل انما ورد في  
معين موسوم بالشرو والنفاق أو فمين قالت له أمه لست لا ييك فقتلها قاله المناوى وقوله أو فمين قالت له أمه الخ هو قول الحسن كما  
في سنن البيهقي عنه وأخرج الطبراني والبيهقي (١٣٠) باسناد حسن أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ولد الزنى شر الثلثة  
اذا عمل بمل أبويه قال المناوى أى  
وزاد عليهما بالمواظبة عليه اه  
ومثل حديث ابن عباس هذا في  
مسند أحمد عن عائشة مرفوعا  
بلفظه كما في العزري ثم رأيت في ح  
عند قوله وان بنين ولد زنى عن ابن  
رشد في البيان بعد أن ذكر حديث  
أبي هريرة وولد الزنى شر الثلثة  
وحديث لا يدخل الجنة ولد زنية  
وحديث انه عليه الصلاة والسلام  
سئل عن عتقه فقال لا خير فيه  
نعلان يعان فيه ما أحب الى من  
عتق ولد الزنى مانصه وليست  
الاحاديث على ظاهرها فالاول انما  
قاله في رجل بعينه كان يؤذيه وبذلك  
فسرته عائشة رضي الله عنها لما  
بلغها ما حدث به أبو هريرة وقالت  
رحم الله أباهريرة أساء معها فأساء  
اجابة وقد سئل ابن عمر عن ذلك  
فقال بل هو خير الثلثة قد أعتقه  
عمرو لو كان خبيثا ما فعل وهو كما قال

نص عياض اه كلام ق وأشار بقوله وسياق في آخر المسئلة الخ الى قوله اخرا  
الغمي وأجاز في المدونة اذا زنت منذ شهرين ان ترجم اذا تطلها النساء وقلنا لا حمل بها  
وليس بالبين لانه صلى الله عليه وسلم أخبر بكونه نطفة أربعين يوما ثم علقه واذا كان كذلك  
أمكن أن يكون في الشهرين علقه ولا يجوز حينئذ أن يعمل إلا يؤدى الى اسقاطه كما لا يجوز  
للمرأة أن تشرب ما تطرحه به حينئذ ولما نقل غ في تكميله كلام الغمي هذا قال  
عقبه مانصه فقتضاه أن للمرأة أن تشرب في الاربعين الاولى ما يسقطه ومنعه ابن العربي  
في القبس فقال في باب العزل للولد ثلاثة أحوال حال قبل الوجود ينقطع فيها بالعزل وهو  
جائز وحال بعد قبض الرحم على المنى فلا يجوز لاحد التعرض له بالقسط من التولد كما يفعله  
سفهاء التجار في سقى الخدم عند استسالك الطمث الادوية التي ترخيه فيسيل المنى معه  
فتنقطع الولادة وحال بعد انحلاله قبل أن ينفتح فيه الروح وهو أشد من الاولين في المنع  
والتحريم لما فيه من الاثر ان السقط لينظر محبطينا على باب الجنة يقول لأدخل حتى يدخل  
أوى فاما اذا تنفتح فيه الروح فهو قتل نفس بالاخلاق وأغفل ابن عرفة واقتصر على كلام  
الغمي ولم يبحث فيه وسئل عز الدين بن عبد السلام الشافعي هل يسوغ للمرأة استعمال  
أدوية تمنعها من الحمل فأجاب ليس لها أن تستعمل ما يفسد القوة التي يتأق بها الحمل وقد  
وقع للغمي آخر كتاب العدد مثل ما قاله هنا وتكلمنا عليه هناك وبالله التوفيق اه منه  
بلفظه وفي المعيار من جواب لمولفه أثناء أجوبته عن الاسئلة الخالدية مانصه المنصوص  
لا تمسأ رضوان الله عليهم المنع من استعمال ما يبرد الرحم أو يستخرج ما في داخل الرحم من  
المنى وعليه المحصلون والنظار قال القاضي أبو بكر بن العربي فذكر كلامه المتقدم وقال  
بعده مانصه وانفرد الغمي فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل الاربعين يوما  
ووافق الجماعة فيما فوقها اه منه بلفظه (وأقامه الحاكم والسيد) قول ز ثلاث  
يمثل الناس برقية هم الخ ليس هذا التوجيه بظاهر وان نقله عن أبي الحسن لانه انما ينظر

لانه في نفسه لا يؤاخذ بما اقترفه أبواه وقد قيل في معناه انه حديث عن شر الثلثة أبواه والشیطان لانه  
في نفسه شر والاول أولى لانه مروى عن عائشة وأما الحديث الثاني فالعنى فيه من كثر منه الزنى حتى نسب اليه كما ينسب الى الشئ  
من كثر منه فيقال للمتحققين بالدنيا العاملين لها أبناء الدنيا ولن كثر منه السفرا بن السيدل وعلى هذا يحمل الحديث الثالث اه  
مختصرا اه قلت وأثر عائشة أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق عروة ان عائشة بلغها حديث أبي هريرة فقالت رحم الله  
أباهريرة أساء معها فأساء اجابة لم يكن الحديث هكذا انما كان رجل من المنافقين يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من  
يعذرنى من فلان فقيل يا رسول الله انه مع ما به ولد زنى فقال هو شر الثلثة والله تعالى يقول ولا ترزروا زورا أخرى اه وقوله وقد  
قبل في معناه الخ لعله يشير الى قول من قال ان أصل الحديث هو شر الثلثة يعنى الاب فقوله الناس الولد شر الثلثة اه ذكره

العزيزي ثم قال ح ان الحديث الاول رواه ابو داود وتاؤه الخطابي بما ذكره ابن رشد عن عائشة رضي الله عنها وقال  
عبد الوهاب ان المراد به أن أبويه كل منهما ينسب إلى أبوين وهو لا ينسب إلى أب وقيل في تأويله انه شر الثلاثة اذا عمل أبويه  
وقال السهيلي المراد انه اذا علمته أمه انه ولد زنى أو علم ذلك بقريضة حال وجب عليه أن يكف عن الميراث عن نسب اليه ولا يطلع  
على عوراتهم والا كان شر الثلاثة قال وقد تكرر الحديث على وجوه هذا أقرب إلى الصواب وفي النوادر عن ابن مسعود انما قيل  
شرهم في الدنيا لو كان شرهم عند الله ما انتظر بامه أن تضع وقال عمرأ كرموا ولد الزنى وأحسنوا اليه وقال أيضا أعتقوا أولاد  
الزنى وأحسنوا اليهم واستوصوا بهم وقال ابن عباس هو عبد من عبيد الله أن أحسن جوزي وإن أساء عوقب وقال الشافعي  
ولد الزنى خير الثلاثة اذا اتقى الله تعالى فقيل له انه قيل انه شر الثلاثة فقال هذان شي قاله كعب لو كان شر الثلاثة لم ينتظر بامه ولادته  
والحديث الثاني رواه النسائي وابن حبان وأبو نعيم في الحلية وأعله الدارقطني بان مجاهد لم يسمع من أبي هريرة وزعم ابن طاهر  
وابن الجوزي انه موضوع قال الحافظ السخاوي وليس بجيد قال وقال شيخنا يعني ابن حجر وقد فسره العلماء على تقدير صحته  
بان معناه اذا عمل بعمل أبويه واتفقوا انه لا يحمل على ظاهره وقيل المراد من يواطى عليه كما يقال للشهود بنو الصحف وللشجعان  
بنو الحرب ولا ولد المسلمين بنو الاسلام والحديث الثالث رواه ابن ماجه في كتاب العتق من سننه بلفظ سئل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن ولد الزنى فقال نعلان أجاهد فيهم ما خیر من أن أعتق ولد الزنى وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عرين الخطاب رضي الله  
عنه انه كان يقول لان أحمل على نعلان في سبيل الله أحب إلى من أن أعتق ولد الزنى اه وذكر العزيزي عن بعضهم ان الحديث  
الاول انما ورد فيمن أسلم أبوه ولم يسلم هو وهو في سنن البيهقي الا انه مرسل وقال خيتي في الحديث الثاني أعله الدارقطني بانه ورد من  
رواية مجاهد عن أبي هريرة ولم يسمع مجاهد منه وأيضا يعارضه ما رواه الحاكم وصححه مرفوعا ولد الزنى ليس عليه من وزر أبويه شيء  
وقوله تعالى ولا تزرأية اه وجرم أبوا الحسن في شرح المدونة بأن معناه (١٢١) من كثر منه الزنى كما يقال لمن كثر منه الحذر  
ابن الحذر قال ومثله كثير اه وقال

ذلك لو كان السيد يستند لعله وقد علمت انه لا يستند اليه فيما جعل له اقامته فتأمله  
(أولانه يسكت) ذكر المصنف هذا الجواب هنا مع قوله في توضيحه بعد ان ذكره ما نصه

الشيخ ابى الخفاجي في ريجانة الالباء  
ذكر شيخ الشيوخ علي بن الخزرجي

(١٦) رهوني (ثامن) في كتابه نيل المنى في الكلام على أولاد الزنى حديث لا يدخل الجنة ابن زانية وقال فيه ان ولد الزنى  
في أصله خيت وهو في نفسه خيت وذلك الخيت يدل على سلب الايمان منه وكذا الملوط وذو الابنة المستقر على ذلك أقول في  
الثاني المصنوعة للسيوطي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولد زنى ولا ولده ولا ولده وفي رواية  
فرخ الزنى لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا نثي من نسله الى سبعة آباء قيل هذا لا يصح وفي الحلية له رواية وقال عبد الرزاق  
عن ابن التيمي قال لى أبو بكر وكان عندنا مثل وهب عندكم انه قرأ في بعض الكتب ان ولد الزنى لا يدخل الجنة الى سبعة آباء خفف  
عن هذه الامة فجعلها الى خمسة آباء وسأل بعضهم أبا الخير الطالقاني عن هذا في جمع من الفقهاء فقال هذا لا يصح لقوله تعالى ولا تزرأية  
الاية وذكروا بعضهم في معناه انه اذا عمل عمل أصله وارثك الفاحشة لا يدخل الجنة وزيفه بانه لا يختص بولد الزنى بل حال ولد  
الرشدة مثله ثم فتح الله على جوابا شافيا لا أدري هل سبقت اليه أولا فقلت انه لا يدخل الجنة بعمل أصله بخلاف ولد الرشدة فإنه  
اذا مات طفلا وأبواه مؤمنان ألحق بهم ما وبلغ درجته ما يصلحهم كما قال تعالى واتبعهم ذريتهم بإيمان فولد الزنى لا يدخل الجنة  
بعمل أبويه أما الزانى فنفسه منقطع منه وأما الزانية فشؤمها منع من وصول بركة عملها اليه اه وقد يقال انه نخب طينته ونظفته  
وفساد بذر يقدر الله ويكتب شقاوته في الازل بخلاف ولد الرشدة ولا يعد في هذا كونه من الاخبار بالمغيبات اه وقال خيتي  
عند قوله وولد زنى وقال الرافي في تاريخ قزو بن رأيت الامام الطالقاني سأله بعض الفضلاء بالمدرس النظامية عن حديث ولد  
الزنى لا يدخل الجنة وهناك جمع من الفقهاء فقال بعضهم هذا لا يصح وقد قال تعالى ولا تزرأية وقال بعضهم اذا عمل بعمل أبويه  
وزيفه بان هذا لا يختص بولد الزنى ثم فتح الله على تجواب شاف فقلت معناه لا يدخل الجنة بعمل أصله الى آخر ما تقدم الا أنه قال  
فشؤم زناها وان صلت يمنع من وصول بركة صلاحها اليه ثم قال خيتي وقال أبو سليمان الخطابي في تأويل حديث  
أبي هريرة فقد كرم ما تقدم عن المناوي ثم ذكر التأويل بانه محمول كما مر ثم قال وزيفه الخطابي وقال انه مظنون لا تعرف صحته والذي  
في الحديث انما هو ولد الزنى الخ وقال أهل العلم انه شر الثلاثة أصلا وعنصر او نسب وذلك لانه خلق من ماء الزنى وهو ماء خيت

والعرق دساس فلا يؤمن من تأثر الخبث فيه وأن يذب في عروقه فيجعله على الشر ويدعو إلى الخبث وقد قضى بفساد الأصل على فساد الفرع في آية ما كان أبوك أمراً سوءاً وما كانت أمك يغيها أهـ وانسبه لأهل العلم بنسبه العزيزي لبعضهم قائلوا وقد روى العرق دساس فلا يؤمن من ذلك أن يؤثر الخبث فيه الخ وقال في روح البيان والغالب أن النطفة إذا خبثت خبث الولد الثاني منها ومن غمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولد الزنى ولا ولده ولا ولده ولا ولد له وفي الحديث لا تزال أمتي بخير ما لم يقش فيهم ولد الزنى فإذا فشا فيهم ولد الزنى أو السكران يعهم الله بعدا به وفي حديث آخر ولد الزنى شر الثلاثة قال الرهاوي في شرح المنار هذا في مولود خاص لا نافذ نشاهد ولد الزنى أصلح من ولد الرشدة في أمر الدين والدنيا ويستحق جميع الكرامات من قبول شهادته وعبادته وصحة قضاؤه وامامتة وغير ذلك فالحديث ليس على عمومته أهـ يقول الفقهاء إذا كان الرضاع يغير الطباع فإن من ارتضع أمراً أغفل الغالب عليه أخلاقها من خير وشر فأنظرك بالزنى ولا عبرة بالصالح الظاهر والكرامات الصورية وفي الحديث ولدت من نكاح لامن سفاح وكذا سائر الأنبياء عليهم السلام بجميع الأولياء الكرام قدس الله أمرهم فالزنى أقبح من الكفر من وجهه فإن الله يخرج الحي من الميت أي المؤمن من الكافر بخلاف الرشيد من الزاني فولد الزنى لا يصلح للولاية الحقيقية وإن كان صالحاً للولاية الصورية أهـ منه بلفظه والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(القدف)\*

المتبسط حرم الله أعراض المسلمين كما حرم دماءهم في كتابه وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال فإذا به المسلم في عرضه قسمان أحدهما ذكره إياه بما فيه مما يكره سماعه (١٣٣) فإن كان في مغيبه فهو الغيبة وليس فيها إلا التمدد والاستغفار والتحلل من

المغتاب وإن كان ذلك في حضوره واجهته له على جهة التقيص له فهو البهتان وفيه ما للأدب على حال القائل والمقول له بالاجتماع وثانيهما أن ينسب إليه القاحشة وهو القدف الذي لعن الله فاعله وبتوعدة عليه بالوعيد العظيم بقوله إن الذين يرمون المحصنات الآية يريد بالمحصنات العفاف والتفاف بالغاقيات

وربما أنه لو لم يكن وطئها لم تنسكت أهـ منه بلفظه وتقهله جس وسله وهو بحث ظاهر والله أعلم

\*(باب القدف)\*

المتبسط حرم الله أعراض المسلمين كما حرم دماءهم وأموالهم في كتابه وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال فإذا به المسلم في أعراضهم قسمين أحدهما أن يذكر الرجل أخاه المسلم بما فيه مما يكره سماعه فإن كان ذلك في مغيبه فهي الغيبة التي حرم الله تعالى على عباده حيث قال ولا يغتب بعضكم بعضاً الآية وليس في ذلك إلا التمدد

عن القواحش والفجور ولم يفتن لها ولا عرفن بها فقد فتن مما لا يختلف فيه أنه من الكبائر الموبقات روى عن والا النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قدف المحصنات يحبط عمل مائة سنة وهذا أعند غير واحد ما لم يتب أو يحد والاعتراف عنه الاعمته وعادله ثواب العمل أهـ ثم قال ويدخل تحت المحصنات الرجال لأنهم ما كان لا تزني امرأة رجل أكنى عز وجل بذكرهن عن المحصنات وهذا أمر متفق أي مجمع عليه أن قدف المحصن كقدف المحصنة في وجوب الحد أهـ وجعله موضوع الغيبة والبهتان واحداً صحيح لا مخالفة فيه أصلاً الحديث أن كان فيه ما تقول فقد اغتبهه وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته خلافاً لهو في أذليس في كل منهما محصر فالبهتان يشمله ما بل مقتضى كلام الشيخ جس في شرح المرشد أن ما أنكره هو في هو المتفق على كونه بهتاناً ونصه فإن لم يكن أي ما ذكر فيه في غيبته موجوداً فيه فقبيل هو غيبة أيضاً وقيل بهتان لأن من ذكر في إنسان ما لم يفعل أو جبهه ذلك بهتاناً من حيث أنه لا يعلم فعله من نفسه كأن من قال له ما فيه في وجهه أو جبهه ذلك بهتاناً من حيث أنه لم يطلع عليه واعتقد في المطلع أنه لا يفضحه أهـ ووضح أن مراده بقوله ويدخل تحت المحصنات الخ بحسب المعنى لا اللفظ فهو كقول ابن عطية وقدف الرجال داخل في حكم الآية بالمعنى والحديث المذكور أن ثبت يحمل على المبالغة في التحذير والله سبحانه وتعالى أعلم وقول مب عن ح والمحبوب الخ يجب عنه بخروجه بقوله برني اذهو وطه الخ وهو مغيب الحشفة وذلك لا يتصور من المحبوب وقوله واعترض أيضاً الخ نسبني على قراءة أو قطع بالحروف فيه نظروا الصواب رفعه عطفاً على نسبة الخ فتأمل (حرامسماً) قول ز إلا أن يكون أبواهم من مسلمين فهذا الخ هذا هو المعتمد وقوله وكذا أن كان أبواه الخ هو أحد قولين مرجحين كما يشير له كلام مب ولم يتكلم في المدونة على ما إذا كانت الأم فقط حرة مسلمة وقال اللغوي قياس قول ابن القاسم لأحد عليه لأنه قداف للاب وعلى القول الآخر يحد لأنه قداف لها أهـ انظر الأصل



والاستغفار والتحلل من المغتاب وأما ان قال ذلك في حضوره ومواجهته له على جهة  
التنقيص له والغصص منه فهو البهتان وفيه الادب على حال القائل والمقول له بالاجتهاد  
وأما الوجه الثاني وهو أن ينسب اليه التناحش للملجبة على فاعلها الحد حد الزنى فهو  
القذف الذى حرمه الله على عباده وعن فاعله في الدنيا والآخرة وتوعد عليه بالوعيد  
العظيم حيث يقول ان الذين يرون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة  
ولهم عذاب عظيم يريد بالمحصنات العفاف وبالغافلات عن الفواحش والتجور ولم يفتن  
لها ولا عرفن بهما فقتل المحصنات مما لا يختلف أهل العلم ان ذلك من الكبائر والموبقات  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قذف المحصنات يحبط عمل مائة سنة وهذا  
عند غير واحد من المؤرخين ما لم يتب أو يحد فاذا أخذ منه الحد أو تاب غفر ذلك عنه  
اللعنة والابعاد وعاد اليه ثواب العمل اه محل الحاجة من نهايته بلفظها ثم قال بعد  
بقریب مانصه ويدخل تحت المحصنات الرجال والنساء لانها كان لا تزنى امرأة  
الابر جل اكتفى عز وجل بذكر المحصنات عن المحصنين وهذا امر متفق عليه لا خلاف  
بين أحد من المسلمين أن قذف المحصن كقذف المحصنة في وجوب الحد اه منها بلفظها  
\* (تنبيهان الاول) \* اختصر ابن هرون كلام الميسرى هذا لوسله وفيه امر ان أحدهما  
انه جعل موضوع الغيبة والبهتان واحدا وفرق بينهما بالغيبة والمواجهة وذلك خلاف  
ما هو مصرح به في الحديث الصحيح الذى أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما من  
قوله صلى الله عليه وسلم ان كان فيه ما تقول فقلنا غيبته وان لم يكن فيه ما تقول فقلنا بهتته  
قال في المشرق مانصه قوله فقد بهتته بفتح الباء والهاء وتخفيفها وتشديد ها خطأ ومعناه  
قلت فيه البهتان وهو الباطل وقيل قلت فيه من الباطل ما حيرته به يقال بهت فلان  
فلان بهت اذا تحير في كذبه وقيل بهتته واجهته بهتة فعل وفي الحديث الاخر ان  
اليهود قوم بهت بضم الباء والهاء وان تسألهم عن يهتوني أى يهايمون يقول الباطل في  
الوجه والبهت يكون في الوجه والظهر اه فتم بلفظها وفي النهاية مانصه والبهت  
الكذب والافتراء ومنه حديث ابن سلام رضى الله عنه في ذكر اليهود انهم قوم بهت وهو  
جمع بهوت من بناء المبالغة في البهت مثل صدور وصبر ثم يسكن تخفيفا ومنها بلفظها وهذا  
هو الذى في كتب اللغة أيضا في الصحاح مانصه بهتته بهتتا وبهتتا فهو بهتات أى قال  
عليه ما لم يفعله فهو مبهوت اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه بهتته كعهتته وبهتتا وبهتتا  
قال عليه ما لم يفعله اه منه بلفظه وشاهد ذلك كله في قول الله تعالى والذين يؤذون  
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الآية \* فانهم ما ان قوله ويدخل تحت المحصنات  
الرجال والنساء الخ يؤهم دخول الرجال تحت مدلول اللفظ ولا يصح ذلك الا أن يشترط في  
الكلام حذف موصوف وكلام ابن عطية سالم من هذا الابهام ونصه وقذف الرجال داخل  
في حكم الآية بالمعنى واجماع الامة على ذلك وهذا نحو نصه تعالى على لحم الخنزير ودخول  
شحمه وغضاريفه ونحو ذلك بالمعنى وبالاجماع وحكى الزهراوى ان المعنى الانفس المحصنات  
فهى تعم بلفظها الرجال والنساء اه منه بلفظه \* (التنبيه الثاني) \* الحديث الذى تقدم

في كلام المتبسط لم أقف على من أخرجه ولم يذكر في الجامع الصغير واحتجاج المتبسط به  
يدل على صحته أو حسنه وقول المتبسط عن غير واحد من الموثقين وعاد إليه ثواب العمل  
يدل على أنهم جملوه على ظاهره وذلك لا يوافق مذهب أهل السنة أن السيئات لا تحبط  
الحسنات وإنما يحبطها الكفر فالحديث أن ثبت يقول على أن المراد المبالغة في التحذير  
من ارتكاب ذلك والتشديد فيه حتى لا يقرب به أحد كما في نظائره وظاهره غير مراد والله أعلم  
(بنقي نسب) قول ز لكن إن كان بنقي نسب اشترط فيه الحرية والاسلام الخ ظاهره  
أنه إذا نقي نسب العبد لا يحد ولو كان أبواه حرين وهذا عزاء اللعني لاشبه ونصه وذكر  
سحنون عن أنسب أنه قال لا حد على من قطع نسب عبد وإن كان أبواه حرين لأنه يصح  
عنده أن يكون ذلك لأنهم أنتم به وزعمت أنهم أولادته فلا يكون قذفاً لو أحدهما أه منه  
بلفظه وبه حرم بعد حين قسم المسئلة إلى ثمانية أقسام لكنه صرح بعد بأنه خلاف مذهب  
المدونة ونص المدونة ومن قال لعبد وأبواه حران مسلمان لست لا يحد لسيده الحد  
وكذلك أن قال له يا ابن الزانية أو يا ابن الزاني ثم قالت وإن قال لعبد لست لا يحد وأبوه  
مسلم وأمه كافرة أو أمة فقد وقف فيها مالك قال ابن القاسم وأنا أرى أن يحد له لأنه حمل  
أباه على غير أمه أه قال أبو الحسن مائنه الشيخ وإنما وقف فيها لأنه يحتمل أن يكون زنى  
أمه وهي أمة أو كافرة فلا حد ويحتمل أن يكون زنى أباه وهو حر مسلم فيجب الحد فلما  
تعارض هذان الاحتمالان وقف قوله قال ابن القاسم الخ وقال عبد الملك وأشبه لاحد  
عليه لأنه إنما زنى الام ولا حرمة لأمه أه منه بلفظه وهذا الخلاف مبني على الخلاف  
فما يقصده قاطع النسب قال اللعني مائنه وقد اختلف في الوجه الذي يقصده  
القاطع للنسب ما هو قليل ذلك لأن الام زنت وألحقته بهذا الاب وقيل لأن الاب زنى به مع  
غيره هذه التي يقال إنهم أولادته وقيل إن ذلك من غير زنى من هذين ويحتمل أن تكون أنت به  
ولم تلده ثم قال وإن كان الاحسن من هذه الاقاويل قول من قال إن اقطاعه من قبل الام  
لأنه مقصد الناس أنهم يرون الفساد في ذلك من قبل الام ولو كان هناك سماع أن أمه كانت  
تعذرت عليها الولادة وانما جاءت به وقال ذلك أردت لم يحد إذا كان الولد عبداً أه منه  
بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وأبو الحسن أيضاً وصرح باستحسانه هنا صرح قبل  
بأنه الصحيح ونصه وإن كان الابوان حرين حد لقذف الام خاصة فإن عفت لم يكن للاب في  
ذلك مقال وهذا هو الصحيح من المذهب فتحصل أن المعتمد فيما إذا كان أبواه حرين مسلمين هو  
الحد وتعارض الترجيحان فيما إذا كان أبوه فقط حر ام مسلمان فيترجح حده لكونه مذهب ابن  
القاسم في المدونة وعدم حده لكونه قول عبد الملك وأشبه في أحد قوليه وقول اللعني  
فيه أنه الصحيح من المذهب والاحسن من الاقاويل وبذلك كله تعلم ما في كلام ز هنا مع  
أنه تقدم له قبل قريباً في المسئلة قبل ههنا ما يخاف ظاهر ما قاله هنا والله أعلم (فرع) \*  
لم يتكلم في المدونة على ما إذا كانت الام فقط حرة مسلمة ولم أر من ذكر فيها نصاً وإنما  
ذكرها اللعني تخريجاً على الخلاف السابق فقال متصلاً بما قدمناه عنه من قوله فلا يكون  
قذفاً لو أحدهما مائنه ويختلف إذا كانت الام حرة مسلمة والاب عبداً فقياس قول

(بنقي نسب) قول ز اشترط فيه  
الحرية والاسلام أى فلا حد في  
قذف عبده مسلم إلا أن يكون أبواه  
حرين مسلمين أو أبوه فقط كذلك كما  
قدمه الزرقاني وبه يندفع قول هو في  
ظاهره مطلقاً فانظره والله أعلم

(ولان بند) قول ز ضعيفه نظر بل هو متفق عليه كافي مب وقول مب ومعلوم ان قول ابن رشد ادخل فيه ان محل القاعدة في قوليه الا في نقله ما كما هنا وكلام ح يفيد ان ما للخمى هو مراد المصنف وانه الراجح قلت والمتبوه هو من طرح عند الولادة واللقيط من طرح بعد ذلك كافي تو والله أعلم (باله) قول ز حد على ما يظهر نص على حده للخمى ونقله في ضيح انظره قلت وقال غ أى ملتسبا باله فهو في موضع الحال من ضمير كلف فيكون نصا على الاحتراز من جبه قبل التكليف اه (أو محمولا) كلام مب يوهم انه في ضيح اقتصر على قول أشهب (١٣٥) أو روجه وليس كذلك بل ذكر متصلابا في

مب عته قول مالك في العتبية في الغريب يقال له يا ابن الزانية أرى أن يضرب الحد وقول ابن رشد وهذا أين لأن أم المسلم الحر محمولة على الاسلام والحرية حتى يعلم خلافه اه ثم قال وهذا أظهر مما قاله أشهب لاننا منعناهم التوارث لجهلنا بالنسب لم لا نعلم أولاد زنى والمثهور أن نأوى المحولة يتوارثان أشقاء اه \* (تنبيه) \* قال في ضيح عن البيان وانما يحد اذا قال له يا ابن الزانية اذا كانت أمه قد ماتت أو بعيدة الغيبة فلا يحد لها الا بعد الاعذار اه أى والا فلا يحد الخ فهو مرتب على المفهوم فتأمله لكن ظاهر المدونة انه ليس لولد المقدوف ولا غيره قيام في غيبته ولو بعد مدت بخلاف موته كما يأتي انظر الاصل قلت وقول مب والنموذ لو أبدله باللقيط وقول ز على قول ابن رشد في المنبوذ لا على قول للخمى الخ لو حذفه واقتصر على ما قبله اذ لا يصح قياس هذا على المنبوذ الذي الغالب عليه كونه ابن زنى على ان الخلاف في

ابن القاسم لاحد عليه لانه قاذف للاب وعلى القول الاخر يحد لانه قاذف لها اه محل الحاجة منه بلانظره ونقله أبو الحسن وابن عرفة أيضا \* (تنبيه) \* قول أبي الحسن يحتمل أن يكون زنى يقرأ بالتشديد في المواضع الثلاثة ومصدره تزيعة كزكى تركبة ومعناه نسبة للزنى كفى الصحاح والمصباح وغيرهما (ولان بند) قول ز وقول مالك في العتبية الخ غير صحيح وقد أشار مب الرد به بقوله آخر اوبه تعلم ما في الخ وبجكاة الاتفاق على انه لاحد عليه في قول القائل له يا ابن الزانى أو يا ابن الزانية فتأمله وقول مب ومعلوم ان قول ابن رشد هو المقدم الخ نحوه لتو ونصه ومن قواعدهم اذا تعارض كلام ابن رشد والللخمى قدم الأول اه وفيما قاله نظر لان تلك القاعدة انما هي في قوايها لا في نقلها كما هو معلوم مع علته وأما في نقله ما فلا والدرك على تو أشد لانه صرح قبل بأن ما للخمى منقول لامن رأيه اذ قال ما نصه واعلم أن من قال للمتبوه ذبا بن زنى أو لا باله فذلك للخمى عن مالك في الميسوط وعن ابن حبيب في الواضحة وعياض عن ابن القاسم انه لاحد عليه وعلى هذا جرى المؤلف وقال ابن رشد عليه الحد لاحتمال أن يكون رشده وان كان قد نبذ اه فكيف يقال بعده هذا ما قبل فقول مب بفذلكن هذا يقتضى ترجيح قول اللخمى من القولين السابقين يقال عليه وهو كذلك مع أنه ليس من قوله فقط وانظر ح فانه يفيد أن ما للخمى هو مراد المصنف وانه الراجح والله أعلم (باله) قول ز فان قيد زمانه بما قبل قطعها حد على ما يظهر انظر قوله على ما يظهر مع قول اللخمى وان كان جبا به بعد بلوغه حد اه منه بلقطه ونقله أيضا في ضيح فتأمله تجده ناصيا فيما توقف فيه (أو محمولا) قول مب وفي ضيح المحمول بالحام والميم السبى ولا حد على من نقاه الخ كلامه يوهم انه في ضيح اقتصر على قول أشهب أو روجه وانه لم يذكر كلام ابن رشد وليس كذلك ونص ضيح وفي بعض النسخ المحمول بالحام والميم ليحترز من المسبيين فانه لاحد على من نقاه من أبيه أو قال يا ولد زنى قاله أشهب قال لان المحولين لا تثبت أنسابهم ولا يتوارثون بهم اوسئل في العتبية عن الرجل الغريب يقال له يا ابن الزانية وهو لا يعرف قال مالك أرى أن يضرب الحد اذا كان رجلا مسلما وقد قدم الرجل البلد فيقيم به اسنين من أهل خراسان فيقذفه الرجل ويقال له أقم البيعة ان أملك حررة أو مسلمة

المجهول منصوص كما تقدم آتاف كان على ز أن يقول على قول مالك الذي اختاره ابن رشد لا على قول أشهب وقد تقدم لمب قول ابن عاشر في اللقيط والنص انه يحد قاذفه بذلك اه فأحرى قاذفه بانه ولد زنى فتأمله والله أعلم \* (تنبيه) \* قال غ مانصه أو محمولا كذا في النسخ ونسب بانه معطوف على قوله ان بند أى أو كان محمولا ولا يحد ذلك ما فيه والذي عندي انه تعصيف وأن صوابه أو مفعولا كأنه قال كأن بلغت الصبية الوطأ أو همى القاذف الصبي مفعولا فهو كقوله في ضيح الظاهر انه انما يشترط البلوغ في اللواط اذا كان فاعلا أو ما اذا كان مفعولا وهذا أولى من الصبية بذلك وقاله الشيخ أبو محمد صالح وغيره اه وهو ما تلقاه من تقاييد أئمتنا القاسمين اه

مالك ما أرى ذلك عليه ولكن أرى أن يضرب من قذفه والنظام هو الذي يحمل عليه قال  
 في البيان وهذا بين لأن أم المسلم الحر محمولة على الاسلام والحرية حتى يعلم خلاف ذلك  
 وانما يحدد اذا قال له يا ابن الزانية اذا كانت أمه قد ماتت أو غائبة بعيدة الغيبة فلا يحدد لها  
 الا بعد الا عذار اه وعهد أظهر مما قاله أشهب لانما منعناهم التوارث بلهنا بانسابهم  
 لانهم أولاد زنى والمشهور أن نواحي المحولة يتوارثون أشقاء اه منه بلفظه فأى بحث  
 يتوجه عليه وكلامه محرر حسن بسن والله الموفق \* (تنبيهان الأول) \* قوله أقم البينة  
 ان أمك حرة أو مسلمة كذا وجدته في أربع نسخ والظاهر أن لفظة أو زائدة وإن أصله حرة  
 مسلمة ويدل عليه قول ابن رشد في شرحه محمولة على الاسلام والحرية فتأمل وقوله بعيدة  
 الغيبة فلا يحدد كذا وجدته أيضا في أربع نسخ وله سقط منه شيء والأصل والله أعلم فان  
 كانت قرية الغيبة فلا يحدد الخ ويحتمل أن يكون مر تباعلي مفهوم الحصر تأمل والله  
 أعلم \* (الثاني) \* ما جزم به ابن رشد من مساواة الغيبة البعيدة للموت خلاف ظاهر المدونة  
 فانما الماذ كرت مسئلة الموت قالت وأما الغائب فليس لولده ولا لغيره القيام بقذفه إلا أن  
 يموت ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو وصيه القيام به وإذا قذف ميتة أو غائبة فقام  
 بحدها ولد أو ولد ولد أو أخ أو أخت أو جد أو عم أو أب فأما في الموت فيمكن من ذلك وأما في  
 الغيبة فلا اه منها بلفظها ومثله في ابن يونس عنها وزاد ما نصه محمد بن يونس قال ابن  
 القاسم لا يقوم بذلك ولد ولا غيره وان طال الغيبة وقاله أصبغ وقد قيل لولده القيام في  
 الغيبة البعيدة ويحد لهم وليس لهم ذلك في القرية ويكتب الى المقذوفه وذ كر ابن حبيب  
 عن أصبغ عن ابن القاسم لا يقوم للغائب أحد من قرابته الا الولد في أبيه وأمه وقال محمد  
 عن مالك وابن القاسم اذا دعاه رجلان فرفعا ذلك الى الامام فلا ينتظر في ذلك ويحدد اه  
 منه بلفظه ونقل أبو الحسن بعضه عند نصها السابق ومثله لابن باجي وكلامهم يدل على  
 أنهم فهم هو المدونة على ظاهرها فتأمل وظاهر كلام النخعي أنه فهم المدونة على ظاهرها  
 أيضا فانه قال مانصه واذا قذف غائب قريب الغيبة لم يقيم بحد ولولا غيره واختلف اذا  
 كان بعيد الغيبة فقال ابن القاسم في كتاب محمد لا يقوم بحد ولولا غيره قال محمد وقيل  
 ذلك لولده وقال ابن حبيب ذلك للولد في أبيه وأمه وليس ذلك لغيره من الاقارب واختلف  
 بعد القول انه لا يحدد هل يسجن حتى يقدم الغائب فقال ابن الماجشون في المبسوط  
 يسجن حتى يأتي من له عفو أو قيام بالحد وظاهر المدونة انه لا يعرض له بشي لا من حد  
 ولا من غيره ثم قال وان لا يعرض له أحسن لان كثيرا من الناس يقعون عن آداب مثل ذلك  
 ولا يتصف واذا كان ذلك آخر الامر حتى يقدم المقذوف بنفسه اه منه بلفظه ونقل  
 ابن عرفة كلام المدونة وبعض كلام النخعي وقال عقب ذلك مانصه قلت في سرقته  
 ولو سمع الامام رجلا يقذف رجلا ومعه من ثبتت شهادته عليه أقام الامام عليه الحد اه  
 منه بلفظه وكانه رحمه الله قصد المعارضة بين كلامها وقد قال أبو الحسن عقب نص  
 سرقته امانصه ظاهره كان المقذوف حاضر أو غائبا فهي معارضة للتي قبلها وقيل معنى هذه  
 انه حاضر وفي كتاب أبي اسحق في كتاب القذف معناه انه رفعه وسئل أبو عمران عن هذه

المسئلة فقال انما يقوم بالقذف صاحب القذف ليلبغه الامام فاذا سمع الامام ذلك القذف  
فما يحتاج الى من يلغيه فمقتل له كيف معنى المسئلة فسكت عنها بعد استنهاض من الطلبة  
مرارا اه منه بلفظه واختار متى أولتا ويل أبي عمران فأتانا منصه والعفو بعد  
بلوغ الامام لا يصح فلم يبق الا الحد واحتمل كون القاذف يريد ستره فيقبل عفو بعد بلوغ  
الامام على القول بذلك احتمال بعيد لا يترك له حياية عرض المؤمن بالحد المحقق فيها نص  
الكتاب ثم قال آخر وتاويل من تأول مسئلة تسمع الامام بحضور المقدوف غير بعيد  
لوقولها في كتاب الاقضية وان سمع السلطان قذفا فان كان معه شهود لم يجوز فيه عفو الطالب  
الا أن يريد ستر المسئلة وقوة هذا الكلام تدل على حضور المقدوف اه منه بلفظه  
قلت يريد بقوله حضور المقدوف حضوره عند القذف أو بعده وهذا التأويل نقله في  
المقدمات عن محمد ونقله ابن عرفة وسلمه ونصه ووقع في المدونة فيمن قذف رجلا عند الامام  
وهو غائب أنه يقيم عليه الحد اذا كان معه شهود فقال محمد عنه اذا جاءه المقدوف وقام  
بحقه على أحد قولى مالك ولا بن حبيب عن ابن القاسم وغيره يقيم عليه وان كان المقدوف  
غائبا وهذا على قول مالك الآخر اه منه بلفظه والله أعلم وقول ز لاعلى قول النخعي  
الخ فيه نظر كما قاله شيخنا اذا لا يصح قياس هذه على ما قاله النخعي في المنبذ لفقده العلة التي  
علل بها سقوط الحد في المنبذ وهي كونه ولد زنى فالبايع انه تقدم فيهما اتفاقا الخلاف في  
هذه منصوص وأن الرأى وجوب الحد والله أعلم (أو عترض غير أب) قول م ب قلت  
التعليل بالبعد عن التهمة فيقدم ما قاله ع ع الخ قلت ما قاله ع ع صحيح لا يتوقف فيه  
ويشهد له تصريح غير واحد بالاحتجاج بسقوط القصاص في المتن بعد ذكره سقوط  
الحد في تعريض الاب مانصه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك وهذا كما قلنا انه  
لا يقتل به على وجهه لو قتل به الاجنبى اقتل اه منه بلفظه وفي ابن عرفة مانصه وقال ابن محرز  
في كتاب اللعان من عترض لولده بالقذف لم يحد بعده عن التهمة في ولده ولذا لم يقتل به الا أن  
يتبين عمده وعزاه الشيخ في القذف لابن الماجشون ومالك اه منه بلفظه والحد  
مساو لا ب في سقوط القصاص كما هو مصرح به في المدونة وغيرها فتعليه المذكور  
فيبدأ أن مرادهم بالولد ما يشمل الولد نسيه وولد الولد وما يقطع النزاع كلام المدونة وأبي  
الحسن عليهما في صريح القذف ونصها ومن قذف ولده أو ولداً بنته أو ولداً بنته فقد استنقل  
مالك أن يحد لولده وقال ليس ذلك من البر قال ابن القاسم وأنا نرى ان قام على حقه أن يحد  
له ويجوز في ذلك عفو عند الامام وكذلك ولد الولد لا يقاد من أب أو جد في نفس أو جارية  
وتغلط عليهم الدية الا في العمد البين مثل أن يضجعه فيسذجه أو يشق جوفه اه منها  
بلفظها أبو الحسن مانصه انظر قوله أو ولداً بنته جعل الحد من قبل الام كالحكم من قبل الاب  
لانه كالاب يحرم عليه ما نكح وانظر ما تقدم له يارض في بعض الروايات فيمن يقوم بحق  
المقدوف الميت ذكر الحد لاب وفي بعض الروايات والام وما في مختصر أبي محمد وانظر  
ما تقدم في كتاب القذف في الاب بطلأمة ولده لا يحد وكذلك الحد زاد ابن يونس من قبل  
الاب والام لانه كالاب في رفع القود وتغليظ الدية انظرها وفي كتاب القصاص وكذلك الاجداد

(أو عترض) قلت قول ز وفي  
النسب الخ مثله للشارح قال  
ابن عاشر وتأمله مع انه يسرى للزوجة  
وقول م ب فيقدم ما قاله ع ع الخ  
ما قاله ع ع صحيح لا يتوقف فيه  
ويشهد له تصريح غير واحد  
بالاحتجاج بسقوط القصاص والحد  
مساو لا ب فيه كما هو مصرح به في  
المدونة وغيرها وما يقطع النزاع  
كلام المدونة وأبي الحسن عليهما في  
صريح القذف فلو وقف طئي  
على ذلك ما عترض على ع ع انظر  
الاصل والله أعلم

من قبل الاب والام أحب الى أن لا يطعموا لانهم كالأباجع في هذا كله الجدم من قبل  
الام كالجد من قبل الاب وهما كالاب اه منه بلفظه فلو وقف طفي على هذا الما اعترض  
على عجم والله أعلم (ولو كرر لواحدا وجماعة) قول مب عن ابن عرفة وانما هي في  
الجماعة حسب ما يقتضى تسليم وجود القول الثالث في قذف الجماعة وهو مخالف  
لقوله عن ضيغ ولم أقف على القول الثالث اه وقد سككت مب عن كلامهم ما مع  
تعارضهما قلت وكلام ابن عرفة يجب رد ما قاله في ضيغ لان ذلك هو الموجود في  
كلامه الذي أحال عليه بقوله حسب ما مر لانه أشار به لقوله قبل بقرين وفيها ما لا من  
قذف أنا سأتى في مجالس فخذ واحد منهم حتى يجيعهم وان لم يعلم بهم حين حده النعمي  
وقال المغيرة وابن دينار ان اجتمعوا وقاموا به حدلهم حدا واحدا وان اختلفوا فكل واحد  
حده وذكر ابن شعبان قولنا لانه يحد بعد من ربحى كان القذف مقترقا وفي كلمة واحدة  
وقال ابن رشد في رسم العارية من مماع عيسى خالف المغيرة جميع أصحاب مالك وقوله هو  
القياس اه محل الحاجة منه بل نظمه فقصوده ان الاقوال الثلاثة في الجماعة لكن لا على  
الوجه الذي ذكره ابن الحاجب بل على الوجه الذي مر له فتأمل و يشهد لانكار وجود  
الثالث في كلام ابن الحاجب ان المتبطل لم يره الا لابن أبي ليلى فانه قال مانصه وهذا  
موضع اختلاف أهل العلم فيه على ثلاثة أقوال أحدها قول مالك ومن قال بقوله ان عليه  
حدا واحدا قذفهم في كلمة واحدة أو مقترقين في مجالس شتى وهو مذهب أبي حنيفة فاذا  
قذف الرجل جماعة فخذ واحد منهم فذلك الحد لكل قذف تقدم قام طالبوه أو لم يقوموا عند  
مالك وأصحابه حاشي المغيرة فانه قال ان قام طالبوهم مقترقين حد لكل واحد منهم ثم قال  
والثاني قول الشافعي ان عليه الحد لكل واحد منهم قذفهم في كلمة واحدة أو مقترقين في  
مجالس شتى والثالث قول ابن أبي ليلى التفرقة بين أن يقذفهم في كلمة واحدة أو في مجالس  
شتى اه من نهايته بلفظها (تنبيهات \* الأول) قول المصنف ولو كرره لواحدا يفيد وجود  
الخلافا فيه لتعبيره بالواحد المشار به الراد لالا خلافا المذهبي مع انه أنكر ذلك على ابن الحاجب كما  
أنكره ابن عرفة وغيره وهو حقيق بالانكار بل كلام المتبطل وغيره يفيد أنه لا قائل بذلك  
حتى خارج المذهب فلو قال المصنف الحد او كرره ولو لجماعة سلم من ذلك (الثاني) في  
ابن يونس مانصه قال أصبغ وقد جلد النبي صلى الله عليه وسلم الذين خاضوا في أمر عائشة  
رضي الله عنها كل واحد حدا واحدا ولو كان على ما قاله المخالف لحد لكل واحد منهم حدا  
لعائشة رضي الله عنها وحدا عن الذي رموه بها اه منه بلفظه فسلم ابن يونس هذا  
الاستدلال وقد بحث فيه النعمي فقال بعد ذكره الاقوال الثلاثة المتقدمة في كلام ابن عرفة  
مانصه واحتج من نصر القول الأول بحديث الافك وصفوان وهم حسان ومسطح والذي  
تولى كبره وهو عبد الله بن أبي ابن سلول أنهم حدوا واحدا واحدا وليس السؤال الان واحدا  
لان القذف في حديث الافك شئ واحد والكذب على عائشة رضي الله عنها كذب على  
صفوان والكذب على صفوان كذب على عائشة ولو قذف رجل رجلا بامرأة سماها  
وطوب بالخرج فحجز الحد حدا واحدا بغير خلاف لان يحجز عن الرجل يحجز عن المرأة فاذا

حد لاحده ما ارتفعت المعرفة عنه وعن الآخر ولو اعترف بالكذب لاحدهما كان اعترافا  
للاخر وليس كذلك اذا قذف رجلا ولم يسم المرأة أو قذف امرأة ولم يسم الرجل الذي  
رماها به لان عجزه عن احدهما ليس عجزا عن الآخر ولا حد له حد الآخر وكذلك الجماعة  
اذا قذفهم وحد لاحدهم لا ترتفع المعرفة عن الآخرين ولا يقال انه حد لهم وأرى ان يحد  
لكل واحد حد او سواء قد فقه اياهم معاً ومفترقا وكان قيامهم معاً أو مفترقا اه منه بلفظه  
\*(الثالث)\* قال المتيطي متصلا بما قدمناه عنه آتفا مانصه وقال عثمان البتي ان قذف  
جماعة حد لكل واحد منهم وان قال لرجل زيت بفلانة حد حد او احد او لم يحد للمرأة وهو  
قول لا يعضده قياس ولا نظر اذا لفرق بين ان يقول فلان وفلان زانسان أو يقول زني فلان  
بفلانة اه منه بلفظه وهو غفلة منه عن كلام اللغوي المتقدم لذكر الفرق بين الصورتين  
وحكاية الاتفاق على ما قاله البتي فتأمل والله أعلم (ونصته على العبد) قول زولو حرا قال  
تو الصواب اسقاط هذا الاغيا اذا لم يحل له اه وهو واضح والله أعلم وما اقتصر عليه  
المصنف هنا عليه اقتصر ابن الحاجب قال في ضيق وفي كتاب ابن شعبان على العبد غانون  
واختاره اللغوي اه ونص اللغوي ويحد العبد اذا قذف واختلف في عدد ذلك فقال مالك  
وابن القاسم يحد أربعين على النصف من حد الحر وقال ابن شعبان يحد عثمانين وهو أبين  
لان الحد مبني على حرمة المذوف وهو حق لا دعي فلا ينقص منه العبد اذا انتهك حرمة  
الحر اه منه بلفظه وفي نهاية المتيطي مانصه وحد العبد في القذف على النصف من حد  
الاحرار هذا قول مالك وفقهاء الامصار وأكثروا فقهاء الروي ذلك عن جماعة الخلفاء  
أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وروى عن ابن مسعود أن العبد يحد في القذف عثمانين ثم قال  
قال بعض الشيوخ ولعمرى ان من أوجب على العبد في القذف عثمانين جلدة كما تجب على  
الحر له أو أشبهه بالقياس الآن جل أهل العلم على أن على العبد في القذف أربعين قياسا على  
حد الزنى وهو قول الراشدين المهديين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي  
وسنة خلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليهم بالنواجذ اه محل الحاجة منها  
بلفظها (أو لعمرى ما أنت بجر) قول مب وفيه نظر ظاهر لان بحث مق في ثبوت  
أصل الحكم الخ فيه نظر لان ثبوت الحكم تابع لثبوت علمته ونفيه تابع لنفيها وقوله  
بل ما أنت بجر من قبيل التلويح والكنية لتعدد الانتقال الخ وجهه والله أعلم أن مدلول  
لست بجر وضعائي الحرية عنه ومن نفيها ينتقل الى أنه عبد بخلاف قوله أنت عبد فمدلول  
اللفظ وضعائي العبودية له ومع ذلك ففيه نظر وان قاله العلامة ابن زكري وسله جس  
أيضا معبر عنه ببعض شيوخنا اذا لا يتبادر الى الذهن في عرف الاستعمال لكل سامع لست  
بجر الاثبات العبودية للمخاطب من غير احتياج الى انتقال الذهن من شيء الى شيء آخر  
ولئن سلم ذلك تسليم جديليا في لست بجر مع أنت عبد فلا يسلم في لست بجر مع أنت مولى  
لان الانتقال في أنت مولى أشد وأبعد اذ ينتقل فيه من الولاة الى العتق ومن العتق الى  
العبودية والرق فتأمل بانصاف وهذا الامام ابن عرفة مع ما علم من شدة مناقشته لابن  
شاس وابن الحاجب وشارحيه فيما هو أدنى من هذا لم يتعقب كلامهم هنا في هذه المسئلة

(أو لعمرى ما أنت بجر) قلت قول  
مب عن مق مع صحة تسلط  
الرقبة الخ صريح في أن بجره في  
ترجيح الحكم وعنه أجاب ابن عاشر  
وجوابه ظاهر على أن ثبوت الحكم  
تابع لثبوت علمته ونفيه تابع  
لنفيها وقول مب لتعدد الانتقال  
أى لان مدلول است بجر وضعائي  
الحرية وينتقل منه الى أنه عبد وفيه  
نظر لانه صار حقيقة عرفية في اثبات  
العبودية أيضا على ان الانتقال  
وضعا في أنت مولى أشد وأبعد اذ  
ينتقل فيه من الولاة الى العتق ومنه  
الى الرق وقد سلم ابن عرفة كلام ابن  
الحاجب وشارحيه في هذه المسئلة  
مع ما علم من شدة مناقشته لهم فيما  
هو أدنى من هذا والله أعلم



(أولد زني) قول ز وعوقب له فيه نظر (١٣٠) ظاهر كان الواجب الحد فقط (لا ان نسب) قلت قول مب كافي الرسالة

اي في آخرها ونصها وقال عليه الصلاة والسلام في رجل تعلم أنساب الناس علم لا يتفع وجهاله لانضرا ه (أو قال مولى الخ) قول ز فيحد أي ان كان عربيا كافي مب عن ضيغ وفيما شرح به ق هنا نظر انظر الاصل (أو قال لجماعة الخ) قول مب عن الموازية ولو قام به جماعةهم ولو ادعى الخ سقط قبل قوله ولو ادعى مانصه فقد قيل لا يحد ولو ادعى الخ كذا في نقل ابن عرفة والباي و ابن رشد وغيرهم وقد وجه ابن رشد القول بعدم حده ان قام به جميعهم بعد أن استبعده بأن الحد انما هو لا سقاط المعرفة عن المقدوف والمعرفة لا تلحق بواحد منهم بعينه فيحده ولا لجمعهم اذ لم يقذف الا واحد منهم اه وقول ز مقيد بالكثرة الخ وجهه ظاهر وان قال هو في انه لم يرم قيسه بذلك والظاهر ان ما نقله الباي عن العتبية والواحدة عن ابن القاسم مسن أن من قال لذي زوجتين يزوج الزانية فعقت احدها لم يحلف انه ما أراد الا التي عقت ويبرأ والا حد لا لقائمة اه يشهد لتقييد ز اذ لا فرق عرفا بين ما ذكره وبين قوله احدها ما زانية واحتمال كون الجنسية بعيد لغية باباء العرب فلا يلتفت اليه خلافا لهو في ولذلك والله أعلم تردد الباي في كونه وفاقا وصدره قائلان الاثنيتين وما قرب منهما في سيرة المعين أو خلافا ونقل ابن عرفة ما في العتبية وقال عقبه عن ابن رشد وكذلك لو ماتت احدها

ولم يتعرض لها أصلا وفي ذلك دليل على أنه رأى صحة ما قاله والله أعلم (أو ولد زني) قول ز فان لم يعف حد لأمه وعوقب له سكت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر ظاهر بل هو فاسد لان الواجب الحد فقط انحد مع حد الأم فلا يعاقب اه من خطه رضي الله عنه وهو واضح جلي والله أعلم (أو قال مولى غيره الخ) قول ز حر الاصل ظاهره كان عربيا أولا وقوله الا أن يكون في الكلام دلالة على الحرية في النسب الخ ظاهره سواء كان الحر بالاصالة عربيا أم لا مع أنه في ضيغ انما قاله فيما اذا كان عربيا فانه قال عند قول ابن الحاسب ولو قال ابن عم أو مولى عربي أناخير منك فقولان مانصه أي لو قال ابن عم لابن عمه أناخير منك أو قال ذلك مولى عربي فقولان ذكرهما ابن شعبان واختار الوجوب فيهما ما والا قرب خلافه لان الافضية قد تكون في الدين أو في الخلق أو في المجموع الى غير ذلك الا أن يدل البساط على ارادة النسب اه منه بلفظه ونحوه للشارح الا أنه قال والاظهر خلافه بدل قول ضيغ والا قرب خلافه في تفسير ز الغير بالحر بالاصالة من غير تقييد بأنه عربي مع تقييده بما ذكره محالفة لكلام الناس وقد قال جس بعده نقله كلام ضيغ والشارح مانصه وان كان مراده بالغير من ليس من العرب ولكنه حر بالاصالة فلم أر من أجرى فيه القولين وانما فيه الادب فقط طلب النص في ذلك اه منه بلفظه وهو واضح والله أعلم \* (تنبيه) \* شرح ق كلام المصنف بقوله مانصه ابن شعبان ان قال مولى لغيره أناخير منك حد اه ولم يزد على هذا شيئا وفيه ثلاثة أمور أحدها أنه فهم كلام المصنف على أنه أراد أن ذلك مما يجب فيه الحد وهذا وان جوزته الشارح احتمالا لا ياباه صنيع المصنف بدليل ما قبله وما بعده فما جزم به ز تبعا لت وعج وغيرهما هو الصواب ثانيها أنه يقيد أن ابن شعبان قال ذلك بالنظر مولى لغيره وليس كذلك كما استراه ثالثها أنه يوهم أن ابن شعبان جزم بذلك ولم يحك فيه خلافا وهو خلاف ما تقدم في ضيغ والشارح عنه وخلاف ما في ابن عرفة أيضا ونصه وفي زاهي ابن شعبان ان قال مولى لعربي أناخير منك حد وقاله الزهري وكذلك لو كانا ابني عم قاله أحدهما لصاحبه وفي هاتين المسئلتين اختلاف وهذا أقول اه منه بلفظه (أو قال لجماعة أحدكم زان) قول مب ونصها من قال لجماعة أحدكم زان أو ابن زانية لم يحد اذ لا يعرف من أراد وان قام به جماعةهم فقد قيل لا يحد ولو ادعى أحدهم أنه أراد لم يقبل منه الا بالبيان أنه أراد اه منه بلفظه فاسقط منه مب فقد قيل وأتى به على صيغة الجزم وتبع في ذلك والله أعلم ق مع أن اثباته هو الواقع في نقل الأئمة كالباي وابن رشد وغير واحد وقد أثبت مب نفسه في كلام ابن رشد الذي نقله بواسطة ابن عرفة ثم في اقتصار مب من كلام ابن عرفة على ما ذكره ما يوهم ان ابن عرفة لم يقبل عن ابن رشد توجيه ذلك مع استبعاده وليس كذلك وقد نقل أبو الحسن كلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة مختصرا فقال عند قول المدونة في كتاب القذف ومن قذف جماعة في مجلس الخ مانصه قال ابن رشد قال ابن الموازي قال لجماعة أحدكم زان أو ابن زانية فلا يحد اذ لا يعرف من أراد وان قام به جماعةهم فقيل لا حد عليه ولو قام به أحدهم فادعى أنه أراد لم يقبل منه الا بالبيان

(وفي يا ابن الخ) لو قال وفي كائن الخ لكان أشمل \* (فرع) \* سئل ابن عرفة (١٣١) رحمه الله عن طالب علم تزوج شريفة فوكت

بينهما منازعة فقبيل له على جهة النصح تفعل هذا بشريفة من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي شريفة النسب وأنا شريف الحساب أنا أحسن منها وأنى أحسن من أيها وجدى أحسن من جدّها وبلدى أحسن من بلد هاتقان عليه وكيل المرأة وأثبت عليه ذلك فسئل عما أراد بمقاتلته فقال إن أنى كان خطيبا وجدى كذلك بخلاف أمها وجدها فهل يقبل منه هذا التمسك وماذا يلزمه فأجاب مقتضى المذهب عندى أن يؤدب بقدر جرأته واعتياده لمثل ذلك ولا يجب قتله بدليل قولها ومن قال لرجل يا ابن الاقطع حد الآن يكون في أبائه أقطع وتقرير القياس في هذا أن قوله يا ابن الاقطع موجب ظاهره حد قائله لا شتمه على قطع نسب المقول له فالغنى مالك الإجابة ذلك لاحتمال صدق اللفظ على أب لا يوجب صدقه عليه تلك العقوبة فكذا قوله جدى أحسن من جدك موجب ظاهره قتل قائله لا شتمه على التقيص الموجب لذلك فيجب الغاء الإجابة ذلك لاحتمال صدق لفظه على جد لا يوجب صدقه عليه قتله والاحتمال في النازلة ظاهر بما يندبه وخطابة جده دون جدّها أن كان في قوله ذلك صادقا ودليل أدبه واضح فلا نيل به والله تعالى أعلم اه ونقله غ في تكميله (وان قالت بك الخ) \* قلت ألغزبان عاشرفي هذه المسئلة بقوله

انه أراداه قال ابن رشد قول ابن المواز كله ظاهر الاما احكام من أنه لا يحدون قام به جماعتهم فهو بعيد لانه يعلم انه قد قاله لاحدهم فلا حجة له اذا قام به جميعهم ووجهه على ما فيه من البعد انه لما كان المقدوف لا يعرف من هو منهم لم يحد لان الحد انما هو لاسقاط المعزة عن المقدوف والمعرفة لا تلحق واحدا منهم بعينه فيحدله ولا لجميعهم اذ لم يحدف الا واحدا منهم وأما اذا قام به أحدهم فمن حجة أن يقول لم أرد الاسوال ممن لم يحدف من البيان من كتاب القذف اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وعزا لرسم العارية من سماع عيسى ولم يذكر الكتاب كما أن أبا الحسن ذكر الكتاب ولم يذكر الرسم وبكلامهما حصلت معرفة الجميع وقول ز مع انه مقيد بالكثر الخ فيه نظر اذ لم أر من قيده بذلك فان أشار الى كلام الباجي قال الباجي لم يجزم بأنه تقييد ومع ذلك فتري ما فيه \* (تنبيه) \* استشكل الباجي هذه المسئلة لما نقله عن العتبية والواضحة وتزدد هل يجمع بينهما أو هو اختلاف في المتنى مانصه مسئلة ومن قال لرجل يا زوج الزانية وتحت امرأ أنان فعتت احدهما وقامت الاخرى تطالبه في العتبية والواضحة عن ابن القاسم يحلف ما أراد الا التي عفت ويبرأ فان نكل حد ومعنى ذلك ان عذو المقدوف قبل القيام لازمه وجاز عليه فلما عفت احدها ما عتته سقط حقها من ذلك ولما قامت الثانية وكان اللفظ محتملا انه أرادها حلف انه ما أرادها فان لم يحلف حد للتي قامت فان حلف ثبت قذفه للتي عفت فسقط عنه الحد \* (فرع) \* وقوله في هذه المسئلة ان احدها اذا قامت وقد عفت الاخرى حلف لها والاحد قال ابن المواز في القاتل لجماعة أحدكم زان فان قام أحدهم فادعى انه أراداه لم يقبل منه الا بالبيان يريدانه أراداه وان قام جميعهم فقد قيل لا يحداهم بحمل أن الجماعة في مسئلة ابن المواز خرجوا أكثرهم عن حد التعيين وان الاثنين في العتبية وما قرب من ذلك في حيز المعين ويحتمل أن يكون اختلافا في القولين والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه وقد نقل ابن عرفة ما في العتبية وعزا لسماع عيسى وقال عقبه مانصه ابن رشد وكذلك لو كانت احدها ما قدمنا وتقامت الحجة بحدها لكان القول قوله مع عينه انه انما أراد المستة اه منه بلفظه ثم ذكر كلام الباجي مختصرا وسلم \* قلت لامعارضه بين المسئلتين فلا يحتاج الى رد هما للوفاق ولا الى ابقائهما على الخلاف لظهور الفارق وهو أن ما في الموازية صريح في أنه انما جرى أحدهم ولا يشمل لفظه غير الواحد قطعا وليس مسئلة العتبية والواضحة كذلك لان أل في الزانية تحتمل أن يراد بها الجنس لا الوحدة وعلى الاحتمال الاول فهو قاذف للزوجين معا ولم يحتمل اللفظ على ارادة الجنس فيحداهما لان الاحتمال الاخر شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ولما كانت ارادة الجنس أو الوحدة أمر لا يعرف الا من قبله لان محل الارادة القلب ولا اطلاع لغيره عليه صدق فيها مع عينه ووجب عليه الحد بنكوله لانه دليل على انه أرادها ما وحدها أو مع الاخرى فتأ له بانصاف فانه دقيق ويدل لما قلناه ان أبا الوليد بن رشد لم يعارض بينهما مع ذكرهما ياهما معاني موضع واحد وهو سماع عيسى والله أعلم (وفي يا ابن النصراني الخ) لو أدخل المصنف كافا فقال وفي كائن النصراني الخ لكان أحسن لتدخل الاقفاط التي في المدونة كلها وغيرها \* (لطيفة) \* قال الواوغي

يا فتهاحر فان حدانكبا \* وأوجبا حدين فاقضوا العجبا

عند قول المدونة ومن قال لرجل يا ابن الاقطع أو المقعد أو الاعرج أو الاجرأ أو الازرق أو الاصهب أو الادم فان لم يكن من أحد أبائه كذلك جلد الحدا مائه أثبت ههنا جوابين رأيتهمما الشيخنا أبي عبد الله بن عرفة يتأسي بهما اللبيب الفاضل الجواب الاول سئل عن رجل من طلبة العلم تزوج شريفة من جهة الاب مشهورة بالنسب بالشرف فوقع بينه وبينها نازعة فقبل له على جهة النصح تفعل هذا بشريفة من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الزوج هي شريفة النسب وأنا شريف الحسب أنا أحسن منها وأبي أحسن من أبيها وجدى أحسن من جد هاو بلدى أحسن من بلد ها فقام عليه وكيلى المرأة وأقام بينة بمقاتته واعترف في مجلس الحكم بذلك انه قاله فسئل عما أراد بمقاتته فقال ان أبى كان خطيبا وجدى كذلك وأبوها وجد ها ليس كذلك فهل يقبل منه هذا التفسير أم لا وماذا يلزمه فأجاب لا أعرف هذه المسئلة منصوصة ومقتضى المذهب عندي أن يؤدب القاتل بقدر حرأته واعتياده لمثل ذلك ولا يجب قتله ودليل عدم وجوب القتل عليه قائم من المدونة من قوله في كتاب القذف ومن قال لرجل يا ابن الاقطع حدى إلا أن يكون في أبائه أقطع وتقرير القياس في هذا أن قوله يا ابن الاقطع موجب ظاهره حد قاتله لاشتماله على قطع نسب المقول له فالغنى مالك الإجابة ذلك لاحتمال صدق اللفظ على أب لا يجب صدقه عليه تلك العقوبة فكذا قول القاتل المذكور حدى أحسن من جدك موجب ظاهره قتل قاتله لاشتماله على التنقيص الموجب لذلك فيجب الغاء الإجابة ذلك لاحتمال صدق لفظه على جد لا يجب صدقه عليه قتله والاحتمال في النازلة ظاهر بما بينه من خطابة جده دون جد ها ان كان في قوله ذلك صادقا ودليل أدبه واضح فلا نظيل به والله تعالى أعلم اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله ولم أذكر الجواب الثاني لعدم مناسبتة لهذا الموضع والله أعلم (أو أنا عفيف) قول مب أى قال ذلك لامرأة الخ خصه بذلك ورد ما قاله ز لان المصنف لم يذ كر عينا مع أنه في قول ذلك للرجل لا يسقط عنه الحد الامع عينه فان أراد أن قول ذلك للمرأة لا يجب عليه عينا فولا واحد فليس يعلم لوجود الخلاف فيها وان أراد على الراجح فقط فربما يؤخذ ذلك من كلام اللغوى ونصه وان لم يذ كر الفرج وقال انى لعفيف أو ما انت بعفيف أو عفيفة فافترق الجواب فان قال ذلك لرجل حلف أنه لم يرد قذفا ولم يحد وهو قول مالك وعبد الملك واختلاف اذا قال ذلك لامرأة فقال انى لعفيف أو يا عفيفة فقال مالك بعاق ولا يحد وقال عبد الملك في كتاب ابن حبيب يحد وان قال ذلك لرجل حد الا أن يدعى أنه أراد عفيف المكسب والمطعم والمال فيحلف ولا حد عليه وينكح قال لان المرأة لا تعرض لها بالعاقف الا في الفرج والرجل يعرض له بذلك في غير وجهه في المال واللسان والفرج قال الشيخ رحمه الله ان كان قبل الرجل ظنة في الفرج لم يصدق انه أراد غيره فان كان قبل المرأة ظنة في الفرج وعلم منها بذادة اللسان وقلة تصون في حالها أو تهنم بسرقة صدق انه أراد ذلك اه منه بلفظه ونقل في ضيغ جله فتصديره بالاول وعزومه لملك من غير ذ كر عيين يفيد رجحانه لكنه معارض باقوى منه فان الباجى لم يذ كر هذا القول أصلا فانه قال مائه ومن قال لامرأة في مشاعة

وأجابه من قال

هما وقيت الفحش نلت الادبا

قبيل ختم القذف كان بعدا  
(أو أنا عليمق) النقول تدل على أن  
الراجح أن المرأة كالرجل فيما ذكره  
مب فيحمل المصنف على ظاهره  
من الشمول مع تقييده بخلاف قائله  
انه ما أراد به قذفا والاحد انظر  
الاصل

اني لعفيف عليه الحد ولو قاله رجل فعليه الحد الا ان يدعى أنه أراد به عفيفا في المكسب  
 والمطم فيحلف ولا حد عليه وينكح لان المرأة لا تعرض لها بذكر العفاف في المكسب  
 والرجل يعرض له بذلك اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مسما له ولم يعرج على كلام  
 اللغمي بحال وكذا ق ثم قال الباجي مانصه مسئله ومن قال لرجل يا ابن العفيفة فقد  
 قال ابن وهب بلغني عن مالك يحلف ما أراد القذف ويعاقب وقال أصبغ ان قاله على وجه  
 المشاعة حداه منه بلفظه ونحوه نقله ابن عرفة عن أي محمد بن أبي زيد بنوصه الشيخ زروى  
 ابن وهب من قال لرجل يا ابن العفيفة حلف ما أراد قذفا وعوقب أصبغ ان كان على وجه  
 المشاعة حداه منه بلفظه ونحوه لابن نونس مع زيادة ونوصه ابن وهب وبلغني عن مالك  
 فحين قال لرجل يا ابن العفيفة انه يحلف ما أراد القذف ويعاقب وقال أصبغ ان قاله على  
 وجه المشاعة فعليه الحد ابن حبيب وقاله مطرف وابن الماجشون اه منه بلفظه وهذه  
 النقول كلها تدل على أن الرابع في المرأة مساواتها للرجل في أن من قال لها ذلك يحد الا  
 أن يحلف فكلام المصنف مشكل على ما حله عليه ز لانه يوجب سقوطه من غير عين وليس  
 كذلك لاتفاق كلام اللغمي وغيره على أنه لا يسقط عنه الا اذا حلف ومشكل أيضا على  
 ما حله عليه م ب لانه يوجب أنه يسقط الحد على من قال ذلك لها بالاحلف وقد علمت أن  
 الرابع خلافه ولا يوجب أنه يحد من قاله للرجل ولا يسقط عنه الحد بالعين وقد علمت من  
 النقول السابقة خلافه فالاولى عندى حله على ظاهره من شموله للرجل والمرأة مع تقييده  
 بحلف قائله أنه ما أراد به قذفا والاحد قائله والله أعلم (كوارثه) قول ز المقتدوف  
 قبل موته أطلق في هذا وهو مقيد بما اذا لم يكن مضى من طول الزمان في حياة المقتدوف  
 ما يرى انه قد ترك حقه كافي المدونة وغيرها ونص المدونة ومن خاص في قذف فئات قبل  
 ايقاع البينة فلورثته القيام بذلك ويحد لهم القاذف ان أو ايسنة ولو لم يقيم المقتدوف بقذفه  
 حتى مضت سنة أو أقل أو أكثر ولم يسمع منه عفو ثم مات فقام بذلك وارثه فان لم يرض من  
 طول الزمان ما يعديه المقتدوف تاركاً فلورثته القيام وان مضى من طول الزمان ما يرى أنه  
 تارك فلا قيام لهم فاما لو قام المقتدوف نفسه بعد طول الزمان لحلف بالله ما كان تاركاً لذلك  
 ولا كان وقوفه الا أن يقوم بحجة ان يده الله وحده بخلاف ورثته اه ونحوه لابن نونس عن  
 المدونة قال ابن ناجي في شرحها مانصه وما ذكره في الطول هو المشهور وقال أشهب لهم  
 ان يقولوا اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عند قولها فان مضى من طول الزمان الح  
 مانصه انظر لم يجعل للورثة أن يحلفوا انهم لا يعلمون أن موروثهم ترك ذلك فيقوم منها أن  
 عين التهمة فيما عدا الاموال لا تورث اه منه بلفظه وقد ذكر اللغمي الفرق بين ذلك بقوله  
 مانصه وهم في ذلك بخلاف ديون ميثم لان شأن الديون أن لا تترك والاعراض كثير من  
 الناس لا يطلبها ولا يستحسن ذكرها ولا يحب أن يتحدث عنه بانه شتم فاذا لم يذكر ذلك حتى  
 مات حل فيه على العادة الجارية من كثير من الناس اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو  
 الحسن باللفظ وابن ناجي بالمعنى وسلماه (تنبيهات الاول) \* ظاهر كلام المدونة السابق  
 أن المقتدوف نفسه اذا قام بعد الطول يحلف ولو كان أشهب في كتاب أنه على حقه وهو

(كوارثه) قول ز قبل موته أى  
 ما لم يكن مضى من طول الزمان في  
 حياة المقتدوف ما يرى انه قد ترك  
 حقه كافي المدونة وغيرها أى وليس  
 للورثة أن يحلفوا انهم لا يعلمون ان  
 مورثهم ترك ذلك فيقوم منها أن  
 عين التهمة فيما عدا الاقوال لا تورث  
 قائله أبو الحسن وقال اللغمي وهم  
 في ذلك بخلاف ديون ميثم لان  
 شأن الديون أن لا تترك والاعراض  
 كثير من الناس لا يطلبها  
 ولا يستحسن ذكرها ولا يحب أن  
 يتحدث عنه فانه شتم فيحمل على  
 العادة الجارية من كثير من الناس  
 اه وظاهر المدونة ان للمقتدوف  
 نفسه القيام ولو بعد طول بعد أن  
 يحلف ما كان تاركاً لذلك

خلاف ظاهر الموازية في المستقي مانصه وللمقدوف أن يكتب به كتابا أنه متى شاء قام به قال  
مالك وإني لا كرهه ومعنى ذلك عندى قبل أن يبلغ الامام وأما إذا بلغ الامام فإن الامام يقيم  
الحد ولا يؤخر وقد رأيت لمالك نحوه هذا وقال هذا شبه العفو اه منه بلفظه (الثاني) \*  
ظاهر المدونة أن له القيام بعد الطول ولو سكت المدة المسقط للقيام بالدين والذي يدل  
عليه كلام اللغوى المتقدم أن محل ذلك إذا لم تحض المدة المذكورة والا فلا قيام له فتأمل ولم  
أر من تعرض لهذا صرحا بعد البحث عنه والله أعلم (الثالث) \* في ح مانصه فرع ولولم  
يعلم المقدوف بقذفه حتى مات قام بذلك وارثه الخ كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخه  
يعلم من العلم وكذا نقله عنه جس وهو تصحيف لاشك فيه وأصله له يقيم من القيام كما في  
المدونة وغيره ولا يلائمه ما بعده والله أعلم (والعفو قبل الامام) قول مب عن  
ابن عرفة اللغوى ان مات المقدوف الخ ما عزا لابن عرفة هو كذلك فيه وقوله ونحوه في  
ضج صحيح ومثل ما لم افي ق عن اللغوى وكلامهم اختصروهم وضج أشد ولكن  
اختصارهم اياه لا خلل فيه ونص اللغوى وان مات المقدوف فلا يخلو من ثلاثة اما أن  
يكون عفا قبل موته فلا يكون لورثته قيام أو يوصى بالقيام بحقه فيقام به فلا يكون لورثته  
عفو أو لا يقول شيئا فان ذلك الى أوليائه وهم بالخيار بين القيام أو العفو اه منه بلفظه  
فالجواب من غفلة ز عن هذا مع انه مذكور في ق وان كان تابعا لعج اذ قال مانصه  
قوله والعفو قبل الامام أى ما لم يكن وارثا قام بقذف موروثه اه منه بلفظه ولقد أحسن  
خش في عدم متابعتها فلم يذكر هذا الاستثناء أصلا (وبعده ان أراد ستر) قول ز  
ويستثنى من قوله ان أراد ستر اما اذا كان القاذف أمه أو أباه أو جده فله العفو وان لم يرد  
سترا هذا الاستثناء مبني على ما ذهب اليه المصنف وأما على المشهور ومذهب المدونة من  
انه ليس له حدهم فلا استثناء وقد صرح ح بذلك أول الباب فقال مانصه وعلى القول  
بأنه يحذف ذنوبه ويقتل فانه يجوز عفوهم ولو بلغ الامام قال اللغوى ولا اختلاف في  
ذلك اه ونص اللغوى ولم يختلف المذهب ان عفو الابن عن أبيه جائز وان بلغ الامام اه  
منه بلفظه (فرع) \* قال في المستقي مانصه مسئلة وأما القاذف يعطى المقدوف  
دينارا على أن يعفو عنه في العتية من رواية أشهب عن مالك لا يجوز ذلك ويجوز لأحد  
ووجه ذلك أنه حق يتعلق به حق لله تعالى فلا يسقط بمال كالقطع في السرقة اه منه بلفظه  
وفي اختصار الشيخ حاولوا لئلا زال شيخه البرزلى مانصه مسئلة وفيه من صالح رجاله عن  
قذف على شقص لم يجوز لان الحدود ادغافها العفو واقامتها ولا شفاعا في ذلك انظر بقیة افي  
اه منه بلفظه (تنبيه) \* قول أبي الوليد الباجي ووجه ذلك أنه حق يتعلق به حق لله تعالى  
الخ فيه اشكال لانه ان أراد يتعلق حق الله به انه ليس للمقدوف اسقاطه فهو قول أشهب  
والمذهب كما عات خلافه وان أراد يتعلق حق الله مع كونه حقا للمقدوف فهو منقوض  
بالقتل الذي هو أعظم من القذف بكثير وبذلك رد اللغوى على أشهب ونصه وقال أشهب  
في مدونه فممن عناه عن قاذفه ثم أبى بعد زمان وأراد أن يحده أن ذلك له قال لانه حدهم  
حدود الله تعالى قال الشيخ رحمه الله قول مالك ان ذلك حق للمقدوف أحسن وليس

(والعفو) أى مجانا لا بعوض فلا  
يجوز ويرتويح القاذف كما في  
المستقي وغيره عن مالك لانه حق  
يتعلق به حق لله تعالى فلا يسقط  
بمال كالقطع في السرقة اه أى  
بخلاف القصاص لا يلوته للمال  
في قول أشهب وغيره فيمالوعفا  
أحد الأولياء فهو يدل من المال  
بخلاف القذف ولذا لا يسقط بعفو  
البعض فتأمل والله أعلم (ان أراد  
سترا) قول ز ويستثنى منه الخ  
أى بناء على ما للمصنف كما هو واضح  
(مسئلة) \* قال في المدونة اذا  
عفا المقدوف على انه متى شاء قام  
بحده فذلك لانه مات كان لولده  
القيام به اه بخ أى اذا رضى  
القاذف بالتأخير والله تعالى أعلم

قلت في كل اسم على فعل ككتف ثلاث لغات نظمها بقولي

وكل اسم جاء على وزن فعل \* فكسر فائه وفتحها قبل مع تسكين عينه فان تكن \* حلقية فزدهما كسرا زكن  
ذكر ذاتي شرحه على الشذور \* نجل هشام الموضح الامور

وقد أخرج الشيخان وأحمد والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا (١٣٥) لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده

ويسرق الخبل فتقطع يده قال

الاعشى كانوا يرون أنه بيضة الحديد

وان من الخبال ما يساوي دراهم

اه وأخرج الشيخان والاربعة ان

قريشا همهم شأن الخنز ومية التي

سرفت فقالوا من يكلم فيهار رسول

الله صلى الله عليه وسلم قالوا ومن

يجترى عليه الأسماء بن زيد حب

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فكلمه أسماء فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم يا أسماء أنشفعي

حدم من حدود الله تعالى ثم قام

نخطب فقال انما هلك الذين كانوا

من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم

الشر يتركوه واذا سرق فيهم

الضعيف أقاموا عليه الحد وايم الله

لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطع

يدها اه وحاشا هارضى الله عنهم ان

ذلك وأخرج ابن ماجه بسند رواه

ثقات مرفوعا أقموا حدود الله

تعالى في القرب والبعيد ولا تأخذكم

في الله لومة لائم وأخرج الامام

أحمد وابن حبان في صحيحه مرفوعا

اقامة حد بارض خير لاهاها من مطر

أربعين صباحا ومثله لابن ماجه وله

أيضا مرفوعا اقامة حد من حدود

الله تعالى خير من مطر أربعين ليلة

في بلاد الله وأخرج الطبراني بسند

حسن مرفوعا يوم من امام عادل أفضل من عبادة ستين سنة وحديثا في الارض بحقه أركى فيها من مطر أربعين عاما وأخرج

أبو داود واللفظه والطبراني بسند جيد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا من حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى فقد

ضاد الله عز وجل ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردة الخبال

حتى يخرج مما قال ومن أعان على خصومة بظلم فقد ساء بغضب من الله ورواه الحاكم مختصرا ومطولا وقال في كل منها ما صح

تعدى القاذف في قذفه أعظم من تعديه على قتله ولا خلاف أن له أن يعفوعن قتله  
اه منه بلقطه وهذا مما يزيد الاشكال قوة فتأمل اه قلت والظاهر في الفرق بين الصلح  
عن القصاص وعن القذف مع اشتراكهما في أن المستحقهما اسقاطهما بما يجانبا فيسقطان  
أن القصاص أقرب الى المال من القذف ولا سيما على قول أشهب وروايته عن مالك أن  
لاولياء المقتول جبر القاتل على الدية وهو قول الشافعي وغير واحد من الأئمة والموافق  
للحديث المتفق عليه ولأنه يؤول للمال على المشهور ومن قول مالك وابن القاسم انه لا يجبر  
القاتل على الدية في كثير من المسائل ولان الدم اذا استحقه متعد يسقط بعفو بعضهم  
ويؤل حق غيره الى المال فيعطى نصيبه من الدية والقذف اذا استحقه متعد لا يسقط  
بعفو بعضهم بل يكون له القيام به فلم يؤل الى المال في حال من الاحوال وقد قال الباكي  
نفسه قبل ما قدمناه عنه بقريب مستدل المسئلة ما نصه لان حد القذف مبني على انه  
لا يجوز عفو بعض القاعين به بخلاف ولادة الدم لان هذا ليس بدلائل المال والدم بدل من  
المال فيؤل بعض من قام بالدم اليه اذا عفا بعضهم اه منه بلقطه فتأمل بانضاف  
\*(تنبيهان \* الاول) ما تقدم من أن قول أشهب في مدونه أن للعافي القيام بالقذف  
بعد عفوهم مقابل محله اذا وقع العفو مطلقا لا مقيدا في اختصار الشيخ حبلولونوازل  
البرزلى ما نصه مسئلة وفيها اذا عفا المقتوف على انه متى شاء قام بحده وكتب بذلك كتابا  
وأشبهه به فذلك له متى قام به فان مات كان لولده القيام به قال شيخنا معناه اذا رضى  
القاذف بالتأخير اه منه بلقطه والله سبحانه أعلم والضمير في قوله وفيها والله أعلم للمدونة  
لان المسئلة مذكورة فيها وقد تردد أبو الحسن في فهمها فأنظره \*(الثاني) ما عراه اللخمى  
لاشبه عزاه ابن بونس لروايته مع زيادة ونصه وروى أشهب عن مالك انه متى قام به بعد  
ذلك العفو حله إلا أن يكون أراد استرا وقاله ابن شهاب وابن وهب وقال أصح قول مالك  
وابن القاسم أحب الينا وهو قول الناس ان عفوهم قبل بلوغ الامام يسقط عنه الحد  
اه منه بلقطه والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب السرقة)\*

قول مب وأورد على طرده الخ من أورد ذلك مع مع زيادة ونصه ولا يطرد لصدقه  
على العبد يسرق من مال سيده وكذا من فيه بقية رق مع أنه لا يقطع لا يقال يخرج بقوله  
لا شبهة له فيه فان العبد لا شبهة له في مال سيده ولصدقه أيضا على من لا يقطع لكونه سرق

الاسناد والردغة بفتح الراء وسكون الدال وفتحها الوحل والنجبال عصارة أهل النار وعرقهم كما جاء منسرفا في صحيح مسلم وغيره وروى الطبراني مرفوعا أي ما راجل حال شفاعته دون حدم من حدود الله لم ينزل في غضب الله حتى ينزع وأيام راجل شد غضبا على مسلم في خصومة لا علم له بها فقد عاند الله حقه وحرص على سخطه وعليه لعنة الله تتابع إلى يوم القيامة وأيام راجل أشاع على رجل مسلم بكلمة وهو منها يرى يشينه بها في الدنيا كان حقا على الله تعالى أن يذنيه يوم القيامة في النار حتى يأتي بنفاذ ما قال وروى الطبراني أيضا مرفوعا من حالت شفاعته دون حدم من حدود الله تعالى فقد ضاد الله تعالى في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أن حق أو باطل فهو في سخط الله حتى ينزع ومن مشى مع قوم يرى أنه شاهد وليس بشاهد فهو كشاهد زور ومن يحلم كاذبا كاف ان يعقد بين طرفي شعبة وسباب المسلم فسوق وقتاله كفرو في المواطن الزبير بن العوام رضي الله عنه إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع وروى الامام أحمد ومسلم والنسائي عن علي كرم الله وجهه مرفوعا لعن الله من لعن والديه ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محذرا لعن الله من غير منار الارض \* (تنبيه) \* روى الامام أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه مرفوعا وأبو داود الطيالسي والامام أحمد وأبو يعلى في مسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته قليل وكيف يسرق منها يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها ولا خشوعها وروى الطبراني من حديث أبي هريرة وعبد الله بن مغفل والبخاري في الادب المفرد من حديث عمران بن حصين قال الطيبي جعل جنس السرقة نوعين متعارف وغير متعارف وهو ما يمتنع من الطمأنينة والخشوع ثم جعل غير المتعارف أسوأ من المتعارف لان السارق اذا أخذ مال الغير قد يفتقع به في (١٣٦) الدنيا ويستحل صاحبه أو يحسد فينجون من عقاب الآخرة وهذا سرق حق

نفسه من الثواب وأبدل منه العقاب في الآخرة اه قال ابن حجر الهيتمي وصح أيضا سرق الناس الذي يسرق صلاته قبل يا رسول الله كيف يسرق صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها ولا يخجل الناس من يخجل بالسلام وروى الامام أحمد بسناد جيد مرفوعا

من موضع أذن له في دخوله وكذلك سائر الخيانات كالضيف يسرق من بيت من الدار لم يؤذن له في دخوله ولا يخرجهم أيضا قوله لا شبهة له فيه لانهم لا شبهة لهم في المال اه منه بلفظه وقول مب ويحجب عن الاول بأنه لما أذن له في دخول الموضع الخ على تسليمه لا يصلح جوابا عن الاول والاخر في كلام مق وقول مب وعن الثاني بأن الخمر غير مال فيه نظر بل هو مال للذي ولذلك سلم جس ومب وتو اراده وزاد تو التصريح بقوله فوروده ظاهر اه منه بلفظه ولولم تكن مالا للذي صاحبه يبيعها أو أخذ منها ولا يقضى على السارق بفقر قيمتها على المشهور ومذهب المسكونة فقيها ولا قطع في سرقة خمر أو نبيذ

لا ينظر الله إلى عبدا لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده وماترون في الشارب والزاني والسارق وذلك قبل ان ينزل أو فيهم الحدود قالوا الله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وفي المواطن مرفوعا ماترون في الشارب والسارق والزاني وذلك قبل أن ينزل فيهم قالوا الله ورسوله أعلم الحديث وروى ما نعه ذون الكبار فيكم قالوا الشرك والزنا والسرقة وشرب الخمر قال هن بكارت وفيهن عقوبات وأسوأ السرقة الخ قال الباجي خصهم مالا لان الاخلال غالبا انما يقع بهم ما وسما سرقة على معنى انه خيانة فيما اتقن على أدائه اه ونقل الشافعي والزحافى مقالة للساجع الرباني من ولى القضاء ولم يفتقر فهو سارق فحاذر وحاذر وبالله تعالى التوفيق وقول مب وأورد على طرده من أخذ الخ وكذا سائر الخيانات كالضيف يسرق من بيت من الدار لم يؤذن له في دخوله اذ لا شبهة لهم في المال كافي مق وما أجاب به مب عنه غير ظاهر والله أعلم وكذا يرد عليه من فيه ريق يسرق من مال سيده اذ لا شبهة له فيه كما صرح به مق والاسير لا يقطع وان أخذ ما آمن عليه قال مق ولا أدري لم أخرج الاسير من أخذ مال الحربى مع أن الاسير وغيره في ذلك سواء اه وقول مب بان الخمر ليس بمال فيه نظر بدليل انه يصح له بيعها ويقضى على السارق بمثلها بفقر قيمتها على المشهور ومذهب المدونة كافي الاصل وقول مب عن عياض أخذ مال الغير حق الخ اعلم ان الجزولى قسم ذلك الى ما كان بغير رضايه وجهه له عشرة أوجه والى ما كان برضاه وجهه ثمانية عشر وجهها ذكر جميعها الجزولى ونظم ذلك الشيخ ميارة بقوله

وأخذ مال الغير ما بالرضا \* من ربه أو لا وذا عشر أيضا غصبا تعديا خرا به ترى \* سرقة وخلصه ولا مترا ثم اقتطعا ودلالة علم \* بذكره به خيانة وسهم ثم خديعة وغشوا والذي \* مع الرضا فست عشرة احتذى



وهي الربايم القمار والزشا \* وتغن الجاه وكلب لا تشا حلوان كاهن ومهر للبغي \* وعن القرد وسنور بغي  
عليهما وأجر حجام كذا \* ما يأخذ القاضي وشاهد خذا وعن الصورة آلة اللعب \* نائحة كذا الوصف مذ طلب  
ثم بدأ خلافة زيد الغرر \* خلافة والكل يرى بشرر اذ كلها أصل الى الحرام \* والخلف قل في أجرة الحجام  
نقل ذاتي شرحه الجزولي \* ذو العلم بالفروع والاصول عام له الله بلطفه الخفي \* بفضله ولم يزل بنا حتى

قال والاقطاع أي الميمن الكاذبة والدلالة أي أخذ مال الغير بالاستدلال عليه بصحبة أو نحوه ان علم طيب نفس صاحب المال \*  
بذلك فهو حلال وان علم أن نفسه لا تطيب به أو جهل فهو حرام وكذا ما يؤخذ على وجه الحياة ومعنى بغي عليه ما ظلم بالبيع تكميلا  
للبيت وآلة اللعب الملاهي كالعود ونحوه وأشرت بقولي يرى بشرر للتقريع عن هذه الاشياء وحتى أي مكرم اه والتمار أجرة  
اللعب الاما أبيع شرعا كالمسابقة بشر وطها وفي الحديث كل لهو يلهو المؤمن حرام الا لهو بفروسه وسهمه وكبه وفي شرح  
الوغيضية ان عن الحجام ما يأخذ من نفسه على المحرمات كالوشم ونحوه وأن من أكل المال بالباطل ما يأخذ المداح والمغني ونحوهما اه  
وما يأخذ القاضي أي على نفس القضاء وكذا ما يأخذ المفتي على نفس الفتوى وقد حكي المازري الاجماع على تحريم ذلك وكذا  
أخذ الشاهد على العمل فوق ما يستحقه فهو حرام اجماعا الا ان أخذوا من حبس عليهم أو بيت مال مستقيم وفي أخذ الشاهد  
قدر ما يستحقه قولنا والمنع هو مقتضى قوله تعالى وأقيموا الشهادة لله كونه اقوامين بالقسط شهد الله قال الرجا في مناهج  
التحصيل فالذين يأخذون الاجرة على ذلك شهادتهم ساقطة لانهم لم يقيموا لله بل الشاهد ساع لنفسه ومغتم لنفسه اه والاباحة  
هي مقتضى ظاهر قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وحكي الطبري (١٣٧) الاجماع عليهم اوفيه نظرو وقال ابن عطية التنزه  
عن ذلك واحتساب علمه عند الله

أوخنازيروان كان لذي سرقه مسلم أو ذي الآن للذي المعاهد قيمته على المسلم وكذلك على  
الذي اذا حكمه نايهم اه منها بلقطها ونحوه لابن يونس عنها وزاد مانعه قال عبد الملك  
لا قيمة فيما حرم الله وعليه الادب اه منه بلقطه \* (تنبيه) \* قول مق وكذلك سائر  
الخيان كذا وجدته فيه وهو بضم الخاء المحجمة وتشديد المشاة التحتية جمع خائن من الخيانة  
والقياس خوان بالواو لان عينه واو وجمع ما كان كذلك بالياء شاذ كما صرح به في الالفية  
بقوله \* ونحو نيام شذوذته نعى \* فيتوقف جمعه على ذلك على السماع ولم يذكره في القاموس

(١٨) رهوني (ثامن) في الآية معنى الجزاء والمعاوضة كقوله تعالى وأحسن كما أحسن الله اليك اه وقد نظمت ذلك بقولي  
ومنعوا الاجرة لتحمل \* اجماعا ان زادت على العمل

وقوله كذا الوصف قد طلب الخ نظمه بانفراد من قال وحرم الاخذ لا يكره \* في آخذ كالمعلم والفقرصن  
وذيلته بقولي وكالعدالة أو القضاء \* أو الامامة والاهتداء أو التعلم أو التعليم \* أو الانتماء للنسب الكسرم

وقوله زيد الغرر الخ أي على الست عشرة والخلافة كان يرسم على سلعة أكثر مما اشترها به وقوله وكذا ما يؤخذ على وجهه  
الحياة نظمه من قال وحرم القبول من معط حيا \* وطلب منه على ما اتقيا

وقول مب والخيانة كل ما كان الخ يندرج فيها بحمد الامانة أو ما يؤدى اليه كان يرى البائع للمشتري شيئا ويعطيه دونه وكان  
التهم مندرج في الغصب والغيلة في الخديعة فاذا لم يذكرهما الجزولي وذكرهما الاقطاع والدلالة والغش والله أعلم وقول مب

والتعدي ما أخذ الخ وقال بعضهم هو التصرف فيما لا يؤذن فيه مما تحت يده وتناوله بوجه من الامانة اه وتقديم للمصنف  
والتعدي جان على بعض غالب افرجعه والله أعلم (تقطع البني) قلت قول ز بسبب عموم قوله تعالى الخ بقتضى ان الآية من

قبيل العام الذي أريد به الخصوص وفيه نظر اذ ليس فيها صيغة عموم أصلا والحق أنهم من قبيل الظاهر المؤول لان اليد ظاهر في  
العضو الى المنكسب والقطع ظاهر في الابانة وابانة الشارع من الكوع دليل على أن المراد خلاف الظاهر وقال بعض الخفية انها

من قبيل الجمل الميمن لان السيد تطلق على السيد الى الكوع والى المرفق والى المنكسب والقطع يطلق على الابانة وعلى الجرح  
والله أعلم (أولا) لو أسقطه ما ضره انه وليان الواقع قاله تو وبه تعلم ما في قول ز ومفهوم أقوال الخ

(فالقود الخ) قول مب اعترض مق الخ زاد مق انه لا يؤخذ ما له صنف من مفهوم قول التهذيب فغلط القاطع الخ لان الغلط في الامهات انما وقع في السؤال ولا مفهوم له ثم قال ثم لو سلمنا ان له هنا مفهوم ما كان غايته انه ان قطعت عمدا لم يجزه عن الحدو يكون ثبوت القود فيها باعتبار الاصل (١٣٨) لا بالمفهوم ولكن لاعتماد على مثل هذا ولا استلزام في الفتوى

لمقدد النصوص ولا يتخلو عن تعقب اه وفيه نظر اذ لم يتقرر التهذيب بذلك بل مثل ما فيه لابن يونس والتمحي وابن عرفة والبايى وقد سلمه أبو الحسن وهم أدرى بما في الامهات على ان المسئلة وقعت في غير المدونة أيضا كالواضحة والمدنية والنوادر وأصول الفتوى لابن حارث وغيرها مقدمة بالخطا ولم تقع جواب سؤال ولذا قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب تابع لابن شاس ولو قطع الجلال أو الامام اليسرى عمدا فله القصاص والحد بان هو دليل قولها مع غيرها اه وقد قال عبد الملك في الخطا انه لا يجزئ وليس خطأ الامام بالذي يزيل القطع عن العضو الذي أوجبه الله فيه وتكون دينها في مال المخطئ واليه رجع مالك اه وسلمه ابن يونس والتمحي وغيرهما وهو يقيدان العلة عند من قال بالاجزاء هي الخطا وأنه مقصود وقال ابن نافع ان سرق ثمانية تقطع رجله اليسرى واحتج له عيسى بأن اجزاء قطع اليسرى أولا انما كان على وجه الخطا فلا ينبغي أن يتم موافقة الخطا في القطع الثاني اه نقله الباسي وفي هذا الحصر أقوى دليل على أن الخطا مقصود وظاهر

الابا والواقطر والله أعلم (فالقود والحد بان) قول ز فكذلك ان كان في البدان كان في الرجل فليس كذلك فانفع الخ انظر ما معناه فاني لم أفهم له معنى يصح ولم يذكره عج ولا خش وقال تو مانصه وقول ز فلن دفع الاعتراض الخ ما ذكره من الدفع غير ظاهر فان قول المصنف أو البيان الواقع فقط فلو أسقطه ماضره اه منه بلفظه وقول مب اعترض مق هذا الخ سلم اعتراض مق هذا كما سلمه طني وجس ولم يعرج عليه تو بل سلم كلام المصنف وكذا ات وقد قال مق انه لا يؤخذ ما له صنف من مفهوم قول التهذيب فغلط القاطع الخ لان الغلط في الامهات انما وقع في السؤال فنقل كلامها وقال عقبه فانت ترى وصف الخطا انما وقع في السؤال ومن شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون على تقدير سؤال فاحرى على تحقيقه ثم لو سلمنا أن له هنا مفهوم وما كان غايته انه ان قطعت عمدا لم يجزه عن الحدو يكون ثبوت القود فيها باعتبار الاصل لا بالمفهوم ولكن لاعتماد على مثل هذا ولا استلزام في الفتوى لمقدد النصوص ولا يتخلو عن تعقب اه منه بلفظه قال عج عقب نقله مانصه وفي هذا مخالفة لكلام ابن عرفة قال في ابن الحاجب ولو قطع الجلال أو الامام اليسرى عمدا فله القصاص والحد بان وخطا يجزئ ابن عرفة تتبع ابن شاس في ذلك وهو دليل قولها مع غيرها اه وعلى ما لمق فمضى قول ابن عرفة دليل قولها أي في التهذيب لافي الام كما علمت اه منه بلفظه قلت ليس في النسخ التي وقفنا عليها من ق عن ابن عرفة ما ذكره عنه وهي عدة مظنون بها الصحة ولكن نسبة ذلك لابن عرفة صحيحة ونصه وقول ابن الحاجب تابع لابن شاس ولو قطع الجلال أو الامام اليسرى عمدا فله القصاص والحد بان هو دليل قولها مع غيرها ان أمر الامام بقطع يد السارق فقطع يسراه غلطا أجزأه ولا شيء على القاطع التعمي وقال ابن الماجشون لا يجزئه وتقطع يمينه وعقل شماله في مال الساطان ان كان المخطئ وفي مال القاطع ان كان هو المخطئ واليه رجع مالك قلت وكذا نقله الشيخ عنه وهو بين قصور قول ابن حارث اتفقوا في السارق يخطأه فتقطع يسراه أن القطع ماض لا تنقطع يمينه اه منه بلفظه ولفظ كلام التعمي وقال مالك اذا أخطأ الامام فقطع شماله مع وجود اليمنى أجزأه ولم تقطع يمينه وقال عبد الملك لا يجزئه قال وليس خطأ الامام بالذي يزيل القطع عن العضو الذي أوجبه الله فيه وتقطع اليمنى ويكون عقل الشمال في مال السلطان ان كان هو الذي أخطأ وفي مال القاطع دون عاقلته ان كان هو الذي أخطأ واليه رجع مالك اه منه بلفظه ومثله لابن يونس بأتم منه ونصه ومن المدونة واذا أمر القاضي بقطع يد السارق فغلط القاطع فقطع يسراه أجزأه ولا يقطع يمينه ولا شيء على القاطع محمد

كلام التعمي أن الاحتجاج المذكور من كلام ابن نافع وقد نقله ابن عرفة ومق نفسه ثم لا اشكال ابن في ثبوت القود في العمدوان كان المباشر من امام أو مأموره ما ذكرنا في الجمله لان غايته أنه كاطبيب اذا تعمد بقتص منه كامر للمصنف تبع الادل المذهب وفي المدونة وان أقر القاضي أنه رجم أو قطع الايدي أو جلد تعمد اللجور أقيد منه اه ومثله في نصوص المتقدمين والمتأخرين من أهل المذهب وبه تعلم سقوط اعتراض مق وأن في كلامه نظرا من وجوه والله تعالى أعلم

ابن يونس قال أشهب وقدرى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابن حبيب وقاله  
مطرف عن مالك ولا شيء على القاطع ولا على الإمام وقال ابن الماجشون ليس خطأ الإمام  
والقاطع مما ينزل على اليد التي أمر الله تعالى به ولي قطع عين السارق ويكون عقل يسراه  
في مال الإمام خاصة إن كان هو المخطئ أو في مال القاطع دون عاقلته إن كان هو المخطئ ابن  
حبيب وبالأول أقول وإلى ذهب المصريون أنه منه بلفظه وفي المتنق ما نصه ولو أخطأ  
الذي قطعه فقطع يده اليسرى أو لا فقد قال مالك يجوز ذلك عنه فإن سرق ثانية فقد قال  
ابن القاسم في المدونة تقطع رجله اليمنى وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع تقطع رجله اليسرى  
واحتج عيسى بقول ابن نافع بأن اجراء قطع اليسرى أو لا إنما كان على وجه الخطأ لا  
ينبغي أن يتمد الواقعة الخطأ في القطع الثاني والله أعلم أنه منه بلفظه فإذا تأملت هذه  
النصوص كلها علمت ما في اعتراض مق وظاهر اللسان في كلامه نظر من وجوه أحدها  
أن كلامه يوهم انفرد التهذيب بما عزا له وليس كذلك بل مثل ما في التهذيب لابن يونس  
والنعمي وغيرهما ولذلك والله أعلم لم يتعقب أبو الحسن كلام التهذيب بل سلمه وهم أدري بما  
في الامهات ثانياً أن المسئلة غير مقصورة على المدونة فقد وقعت في غيرها كالواضحة  
والمدينة والنوادر وأصول الفتوى لابن حارث وغيرهما وهي في ذلك كما مقتدة بالخطأ ولم تقع  
في هذه الكتب في جواب سؤال مقيد حتى يقال فيه ما قاله مق وقول ابن الماجشون  
الذي سلمه الشيخ أبو محمد بن أبي زيد وابن يونس والنعمي وغيرهم وليس خطأ الإمام بالذي  
ينزل القطع الخ يقيد أن العلة عند من قال بالاجراء ومنهم الإمام في قوله الأول هي وقوع  
ذلك على وجه الخطأ وذلك يدل على أن ذلك مقصود وهو محتمل لأن يكون سمع التعليل من  
الإمام أو فهمه عنه وهو أدري بقصد إمامه مع نصر يحبه بأن الإمام رجع عن الاجراء  
للاحتجاج الذي احتج به فتأمل وكذا ما نقله الساجي من احتجاج عيسى لابن نافع بقوله فإن  
اجراء قطع اليسرى أو لا إنما كان على وجه الخطأ الخ فأنظر هذا الحصر ما أقواه في الدلالة  
لعمدة ما قلناه وقد ذكر الاحتجاج المذكور لكن بغیر صيغة الحصر وظاهره أنه  
من كلام ابن نافع ونصه وإذا قطعت اليسرى في سرقة ثم سرق ثانية فعلى قول ابن القاسم  
تقطع رجله اليمنى وقال ابن نافع تقطع رجله اليسرى قال وقد كان قطع اليد اليسرى خطأ  
فلا تترك الرجل اليسرى على الهداه منه بلفظه ونقله مق نفسه ولم يتنبه له ونقله  
أيضاً ابن عرفة وقال عقبه ما نصه قلت ما حكاها النعمي اجراء على قول ابن القاسم ذكره  
ابن حارث عنه من رواية يحيى عنه أنه منه بلفظه ثالثاً ما نقله لكن لا اعتماد على مثل هذا  
ولا استلزام في الفتوى الخ لم يتضح لي كل الوضوح ما قصده والمتبادر منه أن المتن لا يعتمد  
في فتواه على ما دلت أصول المذهب عليه ولا يعتمد في كل مسئلة الأعلى ما وقف فيه على  
نص فيه بخصوصه لأنه معترف بأن ثبوت القودفين تعمد قطع يسرى السارق مع وجود  
عناء من فاض أو من أدن له القاضي في ذلك هو الأصل ثم جعل يقول لكن لا اعتماد على  
مثل هذا الخ فان عني أنه لا يفتى في شيء إلا بما كان فيه نص بعينه وتخصه ولا أظنه يريد  
ذلك لاستحالة فلا يخفى ما فيه وإن عني الإعياء يكون فيه نص نوعه فهذه المسئلة من هذا

(وخطأً جزئاً) قول ز ولو تبدل السارق الخ هذا هو أحد قولين كافي عج وكلام اللغمي يفيد أنه رجح مقابله ويرجحه أيضاً المعاملة بنقيض المقصود والله أعلم وقول ز (١٤٠) لان البداءة بالمين واجبة أى والا لجزأ في العمد أيضاً ولم يجب فيه

القول (طفل) قلت لو أبدل بمن يخدع (أو ربع دينار الخ) قلت قال في المقدمات يجب القطع في النصاب بالخرجه من الحرز سرقه واحداً من واحد أو جماعة من جماعة أو واحد من جماعة أو جماعة من واحد اذا تعاونوا في اخرجه لما جثم على التعاون في ذلك ثم قال ولا اختلاف أحفظه في سرقة الواحد ما يجب فيه القطع من الجماعة المشتركة أنه يقطع اه قال وهذا فيما يكون مشتركاً وما اذا سرق من حرزين قدر نصاب فلا قطع عليه كافي النوادر عن عبد الملك ثم قال في النوادر وروى عن مالك في غرائر السوق مجتمعة للببيع فسرق رجل من كل غرارة شيئاً حتى اجتمع له ما يقطع في مثله أنه لا يقطع حتى يسرق من غرارة ما يجب فيه القطع لان كل غرارة حرز لما فيها وشاور الامر فيها من حضر من العلماء فافتوا أن عليه القطع وأفتى مالك بما ذكرنا فراجعوا اليه فكان أول من رجع اليه ربيعة اه وذكر القصة في المدارك وقال ان هذه المسئلة مما عرف بها فضل مالك اه (أو جرح لتعليمه) قول ز بعد ذلك كذا في أكثر النسخ ووقع في نسخة هوني بعد دبعه فقال صوابه بعد تذكيره ليوافق نص المدونة الذي في خبش هنا وقوله أو جرح أى غير كلب بدليل ما يأتي له (أو شره صبي) قلت أى ولو ناب الكلب أقل من نصاب اذا كان المجموع نصاباً لانه لا عبرة بشركة تذكيره غير الكلب قال مق ولا عذر له بأنه لم ينه البعض نصاب لان الصبي كالعدم فكانت هو المنقر بسرقته وفي المدونة واذا سرق رجل مع صبي صغير أو مجنون ما قيمته ثلاثة دراهم قطع الرجل اه وقال اللغمي بعد أن ذكر اشتراك ذي الشبهة وغیره وأنه

القبيل وليس فيها بداءة تسليم ان القود فيها ثابتة بالاصالة ما يتوهم معه انه ليس مستحقه ايقاعه فان توهم ذلك من جهة الاذن في الاقدام على القطع في الجملة فالتقاضى ان باشر القطع ما اذن له في الجملة من الشارع وما مؤموره ما اذن له منه لم يصح ذلك لان الطبيب اذا تعمد يقتص منه كما قاله المصنف فيما مر تبعا لاهل المذهب مع أن الاذن فيه أقوى لانه من المجنى عليه وبرضاه واختياره مع اعطائه على ذلك أجرة غالباً وان توهم ذلك من أجل انه من قبل الحكم فيقتصر عليهم فهو مردود بنصوص المتقدمين والمتأخرين من أهل المذهب كقول المدونة وان أقر القاضي انه رجح أو قطع الايدي أو جلد نعمة الجوراً فيقدم منه اه فاعتراض مق ساقط لا يلتفت اليه وان سلمه من قدمنا ذكرهم واعتمدوا عليه والله الموفق (وخطأً جزئاً) قول ز ولو تبدل السارق انظر ما مستنده في ترجيح هذا مع أن عج انما قال مانصه والمسئلة فيها قولان ولم أر ترجيح أحدهما على الآخر اه قلت كلام اللغمي يفيد أنه رجح مقابله ما اقتصر عليه ز ونصه وقال في كتاب محمد اذا داس السارق باليسرى حتى قطعت أجزأه وعلى ما عند ابن حبيب لا يجوز له فعل القول انه يجوز له تكون البداءة بالمين مستحبة وعلى القول انه لا يجوز له هو مستحق وهو أحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالمين ومجمل ذلك على وجه البيان لما في القرآن حتى يقع دليل على خلافه اه منه بلفظه ويرجحه أيضاً قاعدة المعاملة بنقيض المقصود والله اعلم \* (فائدة \* وتنبه) \* نقل مق كلام اللغمي هذا وقال عقبه مانصه قلت حله فعله صلى الله عليه وسلم على البيان بناء على ان الآية مجملة ومختار المحققين من الأصوليين انه ليس بمجملة واذا لم يتعين كونه بياناً لم يبق الاستدلال بال مجرد الفعل وقد علمت ما فيه اه قلت مراد اللغمي بالبيان معناه لغة لا في اصطلاح اهـ لـ الاصول وقد وقع نحو ذلك في عبارة المحقق المحلى كما ستراه وقوله لم يبق الاستدلال بال مجرد الفعل فيه نظر قال المحقق المحلى عند قول جمع الجوامع المجمل ما لم تنضح دلالة فلا اجبال في آية السرقة اه مانصه وهى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما لاقى اليد ولا في القطع وحالف بعض الحنفية قال لان اليد تنطق على العضو الى الكوع والى المرفق والى المنكب والقطع يطلق على الابانة والجرح يقال لمن جرح يده بالسكين قطعها ولا تظهر ولو احدى من ذلك وابانة الشارع من الكوع مبنية لذلك قلنا لا نسلم عدم الظهور ولو احدى فان اليد تظاهر في العضو الى المنكب والقطع ظاهر في الابانة وابانة الشارع من الكوع تبين أن المراد من الكل ذلك البعض اه منه بلفظه وقد سلم كلامه المحقق ابن أبي شريف الا انه أشار الى أن غير عبارته أظهر ونصه قوله في الجواب وابانة الشارع من الكوع الخ يتحصل منه ان الآية من قبيل الظاهر والمؤول لان قبيل المجمل والمبين فلو قال وابانة الشارع من العضو دليل على ان المراد خلاف الظاهر اه منه بلفظه (أو جرح لتعليمه) قول ز الا ان كانت قيمة جلده بعد دبعه نصاباً الخ صوابه بعد

ما يأتي له (أو شره صبي) قلت أى ولو ناب الكلب أقل من نصاب اذا كان المجموع نصاباً لانه لا عبرة بشركة تذكيره غير الكلب قال مق ولا عذر له بأنه لم ينه البعض نصاب لان الصبي كالعدم فكانت هو المنقر بسرقته وفي المدونة واذا سرق رجل مع صبي صغير أو مجنون ما قيمته ثلاثة دراهم قطع الرجل اه وقال اللغمي بعد أن ذكر اشتراك ذي الشبهة وغیره وأنه

لا قطع فيه واشترك ذى الاذن وغيره وأنه لا قطع فيه أيضا مانصه وان كان صبي وبالغ ومجنون وصحيح قطع البالغ والصحيح لان درأ  
الحد عنهم مالم يس اشته في المال ولا لان اذنه اذن بل لانهم ما غير مجاطين فكان الاخرى انهم قد سرقة وخرج بها وحدها أو أمر  
الصبي والمجنون بحملها وخرجها بجهة او هي نصاب لان الصبي والمجنون مصرف ولو خرج كل بسرقة ولم يأمره الاخرى بقطع البالغ  
الصحيح الا ان خرج وحده نصاب اه وبه تعلم ما في كلام ابن عاشر الذي نقله مب في التنبيه وسلمه فتأمل والله أعلم (ملك غير)  
قلت قول ز بناء على أن الملك لا واقف أى حتى في المساجد وقوله (١٤١) لاعلى ما لا قرأ فى أى من استثناء المساجد

(ولو كذبه ربه) قول ز ويقي  
المسروق الخ قلت بلغزبه فيقال  
ما يخص قطعت يده في ملكه  
(محترم) قول مب وهو مقتضى  
قول ضج الخ وهو أيضا مقتضى  
كلام ضج الذى نقله عقب هذا  
ومقتضى توجيه المدونة الذى في  
ز عدم القطع فى الكلب وانما قطع  
فى جلد الميتة اعتبارا بما فيه من  
الصنعة كما مر ابن رشد وفيه نظر  
لان الصنعة مستهلكة فيه لا يمكن  
أن تنفصل منه فتملك فالقيام أن  
لا يقطع فيه على حال ولو قيل انه  
لا يقطع على مذهب من يجزيه  
لكان لذلك وجه اه والله أعلم (أو  
طنسور الخ) قلت هو المعروف  
عندنا بالعود وقول ز بعد كسره  
بالفعل الخ يعنى أنه لا بد من كسره  
ان كان موجودا ولا يجوز تقديره  
على هيئة اذهى من المنكر كقهر  
المسلم لا بد من اراقتا فان فقدت  
عينه اعتبرت خنفا فقيمه بتقدير  
كسره وبه تعلم ما في كلام مب قال  
فى ضج واختلف قول ابن القاسم

تذ كيتـه بدل قوله دبغه ليوافق قول المدونة وأما سباع الوحش التى لا تؤكل لحومها اذا  
سرقها فان كانت قيمة جلودها اذا ذكيت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لان لصاحبها بيع  
جلودها اه منها بلفظها (محترم) قول مب فدل على أن المحترم هو الذى يملك ويبيع  
لاشك أن كلام ضج يفيد ذلك ويدل عليه كما يدل عليه أيضا ما ذكره عنه فيما يأتى قريبا  
عند قوله بخلاف لجهان فقيد ويدل عليه أيضا قول المدونة ومن سرق كلبا صاددا أو غير  
صائد لم يقطع لان النبي صلى الله عليه وسلم حرم عنه اه قال أبو الحسن مانصه كانه يقول  
ما ذون فيه أو غير ما ذون ثم قال أبو محمد وقال أنهب بقطع فى كلب الصيد والمائسة الشيخ  
وكذلك كلب الزرع انظر فعند ذهاب القطع فيما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه وعند ابن القاسم  
القطع فيما يجوز تملكه وبيعه اه منه بلفظه ومع ذلك فهو مشكل مع القطع فى جلد الميتة  
بعد دبغه على المشهور ومذهب المدونة لان المشهور وهو مذهبها أيضا أنه لا يظهر بالدباغ  
ولا يباع ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه شرط فى المدونة فى القطع أن يكون مافيه من الصنعة  
ثلاثة دراهم فاعلى فالقطع لمافيه من الصنعة لاذاته ومع ذلك ففيه نظر وقد قال أبو الوليد  
ابن رشد فى رسم أوصى من سماع عيسى من كلب القطع فى السرقة بعد أن ذكر أن عيسى  
روى عن ابن القاسم مثل ما فى المدونة مانصه وفيه نظر لان الصنعة مستهلكة فيه لا يمكن  
أن تنفصل منه فتملك ألا ترى انه لا يجوز على قوله وروايته عن مالك من أنه لا يظهر بالدباغ  
الاتباع ببيعه أصلا ولو لقيمة مافيه من الصنعة فكان القياس على القول بأنه لا يباع ان  
لا يقطع فيه على حال ولو قيل انه لا يقطع على مذهب من يجزيه لكان لذلك وجه اه منه  
بلفظه على نقل أبي الحسن والله أعلم (ولا كلب مطلقا) لم يدخل ز فى الاطلاق كان فى عنقه  
شئ أم لا وقد قال أبو الحسن عقب كلام المدونة مانصه ابن يونس قال ابن حبيب وان كان فى  
عنقه قلادة تساوى ثلاثة دراهم وقد رآها السارق قطع اه منه بلفظه ونقل مق كلام  
ابن يونس أيضا ولم يقيده بشئ والظاهر تقييد قوله وقد رآها السارق بما اذا لم تقرر عادة  
بجعل القلادة فى عنق ذلك النوع من الكلاب والا فلا يتوقف القطع على علم السارق بها  
قياسا على ما قيل فممن سرق شيئا فوجد فيه دراهم فتأمل والله أعلم (بخلاف لجهان فقير)  
قول مب مشهور مبنى على ضعيف فيه نظر راجع ما قد منه عند قوله فى الاضحية الا

فى الدف والكبر فروى أصبغ عنه فى الواضحة يقوم مكسورا وفى العتبية يقوم صحيحا وهو أظهر لانه لا خلاف فى جواز الدف فى  
العرس وهو الغر بال نعم اختلف فى الكبر فعلى القولين فيه وهما مبنيان على هـ ذا الخلاف اه (ولا كلب مطلقا) أى خلافا  
لاشبه فى المأذون فيه فعند القطع فيما يجوز تملكه ابن يونس قال ابن حبيب وان كان فى عنقه قلادة تساوى نصابا وقد رآها  
السارق قطع اه والظاهر أن محل التقييد برؤيته لما اذا لم تجر عادة بجعل القلادة ذلك النوع من الكلاب والا قطع وان لم يعلم  
بما قياسا على قوله أو الثوب فارما (بخلاف لجهان الخ) قول مب مبنى على ضعيف فيه تطرأ جاع ما مر فى الاضحية عند قوله  
الاتصاف عليه من تمام الملك قلت قال ابن عاشر لم يتضح لى هذا التقييد كما ينبغي اذ بيت المال لا يظهر فيه تمام الملك لا يجد بخصه

بل هو لجميع المسلمين والسارق أحدهم ولا يمكن أن يقال إن الشريك غير تام الملك بل هو مالك لنصيبه فقط وماعدانصيبه لأملاك  
له فيه وظاهر عبارة المصنف أن من سرق من عبد غيره لا يقطع وليس كذلك أهـ ولهذا والله أعلم جعلهما ز شرطاً واحداً يخرج  
به ماله فيه شرك والاب ونحوه ولو اقتصر المصنف على الثاني كما فعل ابن عرفة لكان أحسن فتأمل (فوق حقه نصاً) قول ز  
ان كان مقوماً الخ قلت وكذا ان كان المثل أصنافاً يقطع ان زاد على حقه من ذلك المصنف المسروق نصاً وهو ظاهر من تقرير  
ز تأمله (الاجد) قلت قال ابن عاشر الظاهر أنه بالجر عطف على تام الملك بتقدير مضاف أى لا مسروق الجدا أهـ وقول مب  
عن ضيح ولا خلاف في قطع باي القربايق يعني لا خلاف في المذهب والافقـ قال أبو حنيفة لا يقطع كل ذي رحم كافي القوانين  
وقول مب وقد تبين به الخ حيث تبين بكلامه (١٤٣) فلا يحسن التورط عليه به وانما هو إشارة منه رحمه الله الى عدم الاعتداد

بالمخلاف في الجدلاب لشذوذه  
وأيضاً فقد قال أنهب ان الجدلاب  
كالآخر في جميع الاحكام فلذا اعتنى  
به والله أعلم (من حرز شله الخ)  
قلت قال الطرطوشي أشار صلى  
الله عليه وسلم الى اعتبار الحرز في  
حديث الجرين ولم يبين صفته ووكله  
الى اجتهد العلماء ليعظم أجرهم  
والقاعدة أن كل ما لم ينص على  
ضبطه يرجع فيه للعادة فحرز كل شيء  
بحسبه عادة أهـ انظر تحت وفي الموطن  
مر فوعا لا قطع في عمر معلق ولا في  
حريسة جبل فاذا أواه المراح والجرين  
فالقطع فيما بلغ عن الجن أهـ (وان  
لم يخرج هو) قول ز الثاني أنهم الحال  
قلت على هذا صاحب الكشف  
والجمهور وقول ز نحو زيد يقوم  
هو التحقيق ان الاستتار في نحو هذا  
واجب والمبرز تأكيده للمستتر انظر  
ضح (أو يجزى) قلت قال  
في المصباح هو البدر جمع جرن

لمتصدق عليه (الاجد ولولام) قول مب وقد تبين منه ان الخلاف في الجد مطلقا خلاف  
ظاهر المصنف نحوه لمق قال عـ بعد ذكره مانصه وقد يجاب بأن لوفى كلام المصنف  
ليست إشارة للخلاف بل لدفع التوهم والمصنف يستعملها كذلك قليلاً أهـ قلت والظاهر  
في الجواب عن المصنف أنه انما اعتنى بالجدلاب لأنه أضعف من الجدلاب لانفراده بأنه قد  
قبل فيه أنه كالأجنبي في جميع الاحكام قال أبو الحسن عند قول المدونة في كتاب السرقة  
وكذلك الاجداد من قبل الام والاب مانصه قال مصنفون في الشرح تغلط الدية على الجد  
أبي الام وقال أنهب يحكم عليه بجميع أحكام الأجنبي أهـ منه بلفظه (أو ساحة دار  
الأجنبي الخ) قول ز وعلى الرابع في الأجنبي الخ سلمه ز ومب بسكوته مانصه وقال  
شيخنا ج انظر من رحمه وقد صدر ابن يونس بأنه لا يقطع ثم ذكر القول بالقطع انظر  
ق أهـ قلت لاشك ان كلام ابن يونس يفيد درجته مقابل ما رحمه ز وان ما رحمه ز  
خلاف مذهب المدونة ونصه فان كان السارق من غير السكان فإنه لا يقطع حتى يخرج  
من جميع الدار وسوا مسرق من البيت أو من الساحة وقاله مصنفون وقال ابن الموازي في هذا  
انه يقطع اذا أخرجه من البيت الى الساحة أهـ محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة  
وأبو الحسن وق وسلمو وقد ذكر ابن يونس المسئلة أيضاً قبل ذلك وأتى بكلام مصنفون  
تفسير للمدونة ولم يذكر مقابله ونصه قال ابن القاسم أى في المدونة واذا كانت الدار مشتركة  
مأذوناً فيها لمحمد بن يونس يريد سكانها ويوتها محجورة على الناس كالفنادق قال مالك فان  
السارق اذا أخرج المتاع من بيتها قطع وان أخذ في الدار لانه قد صيره الى غير حرزه محمد  
ابن يونس يريد لانه قد صيره الى موضع لو سرق هو منه لم يقطع قال مصنفون وذلك اذا كان  
السارق من سكانها والام يقطع حتى يخرج من باب الدار محمد بن يونس الى موضع لو سرق  
هو منه لم يقطع لانه صيره الى موضع ليس بحرز لسارقه أهـ منه بلفظه وهذا هو الذي

كبريد ورد أهـ (أو ساحة دار) قول ز وعلى الرابع في الأجنبي الخ يشهد له كلام المقدمات فانه يفيد انه فهم اختاره  
المدونة على الوفاق للموازية وقد نقله في ضيح مقتصر عليه وذكر في الشامل محصله بقوله ولو سرق أجنبي من قاعته كتب  
وأخرجه عنها أو من يوتها وأخرجه بقاعته اقطع على الاصح أهـ وهو ظاهر الموطن وكلام المتقي يفيد ان المذهب كله عليه لكن  
كلام ابن يونس يفيد أن مقابله هو الرابع وانه مذهب المدونة وقد نقله أبو الحسن وابن عرفة وق وسلموه وهو الذي اختاره النعمي  
قائلاً لان السكان يقصدون التحفظ عن معهم في الدار بباب البيت ومن الأجنبي بباب البيت وياب الدار أهـ قلت والظاهر  
انه أخرج وهو ظاهر اطلاق المصنف في قوله أو ساحة الخ أى سواء سرق منها أو من يوتها ومفهومه لاجنبى ان الجار لا تكون  
الساحة حرزاً له أى الا فيما شابه ان يوضع فيها وان البيت حرز له مطلقاً وقد قلت في ذلك  
والدار يسكنها ذوو تعدد \* حرزها لهم يوتها تعدد \* وحرز غير الساكنين الساحة \* كغيرهم فيما لو وضعه مع صاحبه

اختاره للغمي فانه ذكر القولين وقال عقب قول مكنون مانصه وهو احسن من قول محمد لان السكان يقصدون التحفظ عن معهم في الدار يباب البيت ومن الاجنبي يباب البيت ويباب الدار فلا يقطع حتى يخرج السرقة عن آخرها اهـ منه بلفظه لكن كلام ابن رشد في المقدمات يفيد انه فهم المدونة على الوفاق لما في الموازية مع تصدير بهذا القول وقد نقله المصنف في ضيح مقتصر عليه ونصه عن المقدمات واختلف ان سرق الاجنبي من بيت من بيوت الدار واخذ ما في قاعها او سرق ما وضع في قاعها كالتوب ويؤخذ خارجها على أربعة أقوال فقبل يقطع فيها ما وهو نص الموازية وهو ظاهر المدونة في الوجه الاول وهو نص ماله فيها في الوجه الثاني وقبل لا يقطع فيها وقبل يقطع في الوجه الاول دون الثاني وقبل بعكسه وعليه حمل عبدالحق المدونة اهـ منه بلفظه وقال الرباعي مانصه واختلف ان سرق الاجنبي من بيت من البيوت أي بيوت الدار شيئا وأخذ في قاعها قبل أن يخرج به من الدار أو سرق من القاعة ما نشر فيها من ثوب أو غيره هل يقطع أولا لا يقطع على أربعة أقوال كلها متأولة على المدونة أحدها انه يقطع في الوجهين جميعا وهو نص قول ابن الموازي في كتابه وهو تأويل بعض الاندلسيين اهـ بلفظه على نقل عجم مقتصر من كلام الرباعي على هذا ثم ذكر عن الشارح عن ابن رشد فحوا ما تقدم من ضيح عنه قلنا وقد ذكر في الشامل محصل كلام ابن رشد وزاد التصريح بأنه الاصح ونصه ولو سرق أجنبي من قاعها كتوب وأخرجه عنها أو من بيوتها وأخرجه لقاعتها قطع على الاصح وثالثها الا في الاولى ورباعها عكسه اهـ منه بلفظه وهذا هو ظاهر الموطا وكلام الباسي في المتن يفيد أن المذهب كله عليه ونص الموطا قال مالك الامر عندنا انه اذا كانت دار رجل مغلفة عليه ليس معه فيها غيره فانه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك أن الدار رزومان كان معه في الدار ساكن غيره وكان كل انسان منهم يغلط عليه بابه وكانت حرز الهم جميعا فن سرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فنخرج به الى الدار فقد أخرجه من حرزه الى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع اهـ قال في المتن مانصه ان كان سكن الدار جماعة كل واحد من قريديسكناه ويغلقه عن الآخر فان كل مسكن منها حرز قائم بنفسه فن سرق من مسكن منها فانه يقطع اذا أخرج السرقة منه وان أخفى الدار وهذا معنى قول مالك في الموازية وغيرها اهـ محل الحاجة منه بلفظه فعلم مما سبق ان لكل من القولين مرجحا فلا بدرك على زواقه أعلم (كالسفينه) قول ز بحضرة رب يقطع من سرق منها بحضرة رب المتاع الخ صوابه يقطع من سرق منها ماتحت صاحبها وما كان بحضرة صاحبها ولم يكن تحتها مثلا فانه لا يقطع فيه الاجنبي حتى يخرج به من السفينة كما اذا سرق ما ليس معه صاحبها أصلا قال شيخنا لان حضرة ربه انما تعتبر فيما ليس بجزءه كما قال ابن عاشر اهـ وما قاله ظاهر وقد نقل في ماب كلام ابن عاشر فيما يأتي عند قوله أو كل شيء بحضرة صاحبها وسلماء مع سكوتها عما قاله ز هنا والله الموفق قال أبو الحسن عند قول المدونة ومن سرق من سفينة قطع مانصه معناه ان السارق من غير أهل السفينة وأما أهل السفينة يسرق بعضهم من بعض فلا قطع عليه وهي كالحرز

(كالسفينه) قول ز بحضرة رب المتاع الخ صوابه ماتحت صاحب المتاع والا فلا يقطع الاجنبي حتى يخرج به من السفينة كما اذا سرق ما ليس معه صاحبها أصلا لان حضرة ربه انما تعتبر فيما ليس بجزءه لان حرز الاحضار انما يعتبر عند فقد حرز الامكنة كما يأتي لمب عن ابن عاشر وقول ز وان سرق من الخن قطع وان لم يخرج به الخ ظاهر انه متفق عليه ولكن نصريح الاثمة بان السفينة كالدار يدل على أن الخلاف السابق فيمن سرق من البيت وأخفى الساحة وهو ليس من سكانها يجري هنا وصرح بذلك النعمي وظاهر ابن يونس انه اذا لم يخرج من المركب لا يقطع وان سرق من موضع يغلط انظر الاصل والله أعلم



الواحد قاله ابن المواز الا ان تكون ذات مقاصير فيسرق أحدهم من مقصود بعض فيقطع  
قال ان السفينة مشتركة بين الركاب حكم السرقة منها حكم السرقة من الدار المشتركة بين  
السكان قال في سماع عيسى في رسم أوصى من كان منهم على متاعه قد أحرز متاعه فسرق  
بعضهم من بعض فانه يقطع وان قام عنه فسرق لم يقطع اه منه بلفظه وقد سلم ابن  
رشد كلام السماع هذا ونقل كلامه ابن عرفة و ق وسماه ونص ابن عرفة وسماع عيسى  
ابن القاسم ان سرق بعض أهل السفينة من بعض وكل انسان منهم أحرز متاعه تحتته قال  
زعم مالك ان من سرق منه وهو عليه قطع وان سرق منه وقد قام عنه لم يقطع ابن رشد حكم  
السرقة منها بين أهلها حكم السرقة من محن الدار المشتركة بين السكان فيما ان سرق  
بعض الركاب فيمن متاع بعض وهو على متاعه قطع وان لم يخرج بمسرق عن السفينة  
وان سرق أجني متاعا وصاحبه عليه قطع ولو أخذ قبل خروجه من السفينة على  
اختلاف وان سرق وصاحب المتاع ليس على متاعه لم يقطع اتفاقا وان خرج بمافي  
السفينة قطع وان لم يكن صاحب المتاع على متاعه اه منه بلفظه وقوله لم يقطع اتفاقا  
يعني اذا لم يخرج منها كما يدل عليه ما بعده وقد صرح به مق في نقله كلام ابن رشد ونصه  
وان سرق ما لم يجلس عليه صاحبه ولم يخرج به من السفينة قطع اتفاقا اه منه بلفظه وقول ز  
وان سرق من المحرز زاد عج ونحوه وقد عات ما قاله مب في معناه وفي هامش نسخة  
أبي العباس المولى من خش بخط يده ما نصه وهو موضع في السفينة وهو المسمى بالعنبر  
اه من خطه وما جزمه ز من انه يقطع من سرق منه بجزم عج وخش ولم يذكر  
فيه خلافا فظاهر كلامهم انه متفق فيه على القطع اذا لم يخرج به من السفينة ولكن  
تصريح الائمة بأن السفينة كالدريدل على ان الخلاف السابق فين سرق من البيت وأخذ  
في الساحة وهو ليس من سكانها يجري هنا وصرح بذلك اللخمي ونصه ومن سرق منها من  
غيرهم قطع اذا برز من السفينة ويختلف اذا سرق من أحد المواضع التي تغلق فعلى قول  
محمد يقطع اذا برز من حرزه وان لم يخرج من السفينة وعلى قول سحنون لا يقطع حتى  
يخرجه منها اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن يونس انه لا يقطع حتى يخرج به من السفينة  
لانه أطلق ونصه قال مالك وأما أهل السفينة يسرق بعضهم من بعض فلا قطع عليه كالمحرز  
الواحد الا ان يسرق منه أحد من غير أهل السفينة مستترا فليقطع اذا خرج من المركب  
وكذلك في المدونة وبعد هذا ايعاب القول اه منه بلفظه من ترجمة في السرقة في السفر  
وأشار بقوله وبعد هذا الخ الى قوله في ترجمة في سرقة السفينة أو منها الخ ما نصه قال  
ابن القاسم أي في المدونة ومن سرق من سفينة قطع اذا أخرج ذلك من المركب اه محل  
الحاجة منه بلفظه فظاهر كلامه مع عاتنه اذا لم يخرج من المركب لا يقطع وان سرق من  
موضع يغلق ويؤيد جملة على ظاهره أنه حمل المدونة في السرقة من بيت من بيوت الدار  
المشتركة على انه لا يقطع حتى يخرج من ساحتها حسب ما مر والله أعلم (أوسفينة عرساة)  
قول مب فقول ز تبع الفقيشي وتفصيل اللخمي ضعيف غير ظاهر الخ مثل ما لهذين  
نخش وما قاله وظاهر لان اللخمي جزم بالقطع اذا كانت بالمري حيث السفن وحكى القولين

(أوسفينة عرساة) قول مب غير  
ظاهر الخ فيه نظر لان اللخمي  
جزم بالقطع اذا كانت بالمري وحكى  
القولين فيما اذا أرسيت في غير قرية  
من غير ترجيح فأشار الفقيشي الى  
أن تسويته بين القولين فيها نظر  
بل تفصيل أشبه ضعيف فتأمل  
قلت والظاهر ما لب فان اللخمي  
أشار لترجيح الاول بتصديقه  
وعزوه لابن القاسم فلو قال الفقيشي  
وتفصيل أشبه ضعيف كما أشار له  
اللخمي لا جادة أمه

(أوكل شيء الخ) قول مب عن  
 ضج والثاني الانسان لماعليه أو  
 معه وهو يقظان أو نائم الخ الذي  
 في تبصرة اللغوى هو مانصه والثاني  
 الانسان فن سرق منه شيئا لماعليه  
 أو معه وهو يقظان أو نائم أو من شيء  
 يحرسه قطع الخ وهو موافق لما في  
 الموازية وكلام أبي الحسن يفيد  
 ان مافيهما ومثله في العتبية تفسير  
 للمدونة وانه لم يحملها على ظاهر  
 ما في هذا وكذا كلام ابن رشد  
 والبايجي وابن أبي زيد وابن عرفة  
 وقول اللغوى أو معه أى معية  
 خاصة بان يكون جالساً عليه أو  
 متوسداً له مثلاً ليصح الاتفاق وليغير  
 قوله أو من شيء يحرسه الباجي  
 والفرق أن ما كان تحت رأسه يحرسه  
 غالب النائم واليقظان لانه إذا أخذ  
 من تحت رأسه يستيقظ به وأما  
 ما كان بين يديه فلا يحرسه الا  
 اليقظان والحارس تأثير في القطع

فما إذا أريدت في غير قربة من غير ترجيح بل سوى بين قول ابن القاسم وأشهب فأشار والى  
 أن تسوية بين القولين فيها نظر بل قول أشهب وتفصيله ضعيف فتأمل (أوكل شيء بحضرة  
 صاحبه) قول مب نحو في ضج ونصه اللغوى الخ ما عراه لضيغ عن اللغوى هو كذلك  
 فيه لكنه مخالف لما في تبصرة اللغوى ونصها والثاني الانسان فن سرق منه شيئا لماعليه أو  
 معه وهو يقظان أو نائم أو من شيء يحرسه قطع ولا خلاف في هذين الوجهين اه منها لفظها  
 فأنت تراه آخر قوله أو من شيء يحرسه عن قوله وهو يقظان أو نائم ولم يقدمه عليه كافي نقل  
 ضج عنه وقد نقله جس عن ضج كما نقله عنه مب وكذلك وجدته في ضج وعليه  
 فلا معارضة بين كلام اللغوى وبين ما في ق عن الموازية لكن قول اللغوى أو معه  
 مراد به والله أعلم معية خاصة وهي أن يكون جالساً عليه أو متوسداً له تحت رأسه مثلاً  
 ليصح الاتفاق الذي ذكره وليغير قوله بعده متصل به أو من شيء يحرسه فتأمل وقول مب  
 وعليه ما في الموازية مقابل فيه منظر بل كلام أبي الحسن يفيد أنه المذهب ونصه قوله  
 كالداية بباب المسجد أو في السوق ان كان معهما من يسكها قطع سارقها ظاهره كان صغيراً  
 أو كبيراً منتبهاً أو نائماً قال في سماع أشهب وابن نافع في الصبي يكون على الدابة بباب  
 المسجد فيأتي سارق فيقطع الركابين قال أراه سارقاً وأرى عليه القطع ان كان الغلام  
 منتبهاً وان كان راقداً فإنه يشبه أن لا يكون عليه قطع وما أدري واني أراه أن يشبه الدابة  
 لا يكون معها أحد فسرق فلا أرى عليه قطعاً وليس كذلك في الدابة التي تربط في حرزها  
 ابن رشد لم يعتبر كون الصبي على الدابة لكونه نائماً وفي المدونة في كتاب اللقطة في السارق  
 يسرق من الدار ويترك الباب مفتوحاً فيسرق منها غيره أن السارق الاول ضامن لما أخذ  
 الثاني ان لم يكن فيها أحد وان كان فيها أحد فلا ضمان عليه كان نائماً لا وافر في الصبي  
 يكون على الدابة بين أن يكون نائماً أو غير نائم وانما فرق بين الموضعين لان القطع حدم  
 الحدود الذي يحكم فيه أن يدرأ بالشبهات وتضمن المال ليس من هذا الباب والمعنى فيه أنه  
 تلف بسببين أحدهما ترك السارق الباب مفتوحاً والثاني نوم الساكن في الدار عن غلقه  
 فلا يدخل الاختلاف في هذه المسئلة من مسئلة المدونة لما ذكرنا من أن الحد يدرأ بالشبهات  
 ويشبه أن يدخل في مسئلة المدونة من هذه فيوجب الضمان فيما أخذ من الدار  
 على الذي فتح الباب وترك مفتوحاً ان كان الساكن نائماً لان النائم في حال نومه كليلة من  
 البيان اه منه بلفظه ومن تأمله وأنصف ظهر له أن ما في العتبية عنده تفسير لما في  
 المدونة وأنه لم يحمل المدونة على ظاهرها وكلام ابن رشد الذي نقله يفيد ذلك لانه لم يعارض  
 بين كلام المدونة في هذه المسئلة وبين ما في العتبية وانما عارض بين ما في العتبية وبين ما في  
 المدونة في اللقطة وفرق بينهما بما عاذا كروبي أن يدخل الخلاف في مسئلة العتبية من مسئلة  
 المدونة في كتاب اللقطة وفي ذلك أعظم دليل على أن ظاهر المدونة في هذه المسئلة غير معتبر  
 عنده وأن ما في العتبية الموافق لما في الموازية في المعنى عنده مسلم وقد نقل أبو الوليد الباجي  
 ما في العتبية ونسبه اليها وإلى الموازية وساقه فقهها مسلماً كأنه المذهب ولم يذكر له مقابلاً  
 وهو يدل على أنه فهم المدونة على غير ظاهرها فإنه قال في ترجمة الذي يسرق أمتعة الناس

مائه مسئلة ولو كان لصبي دابة عند باب المسجد فسرق رجل ركابها فسرقها  
 أشهب عن مالك في العتبية والموازية ان لم يكن الصبي ناعما كان مستيقظا فعلى سارقها  
 القطع وان كان ناعما فيشبهه أن لا قطع عليه وقال أشهب ان كان ناعما فلا قطع على  
 السارق اه محل الحاجة منه بلفظه وقد ذكر قبل هذا مسئلة الموازية التي نقلها مب  
 عن ق عن الموازية وساقها فقهها مسلما كأنهم المذهب ولم يحكم فيها خلافا فانه قال عند قول  
 الموطاف قد قدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد فتوسد رداءه فجاءه سارق فأخذ رداءه  
 الحديث مائه قوله فتوسد رداءه فسرق في الموازية فيمن سرق رداءه في المسجد ولم يكن  
 تحت رأسه وكان قرييما منه يقطع ان كان منتبها وكان العليين بين يديه وحيث يكونان منه  
 فقبل له قد قطع في رداءه صفوان وهو نائم فقال ذلك كان تحت رأسه وقاله عبد الملك في النعيلين  
 وفي ثوب النائم يسرق يرد من تحت رأسه ففرق بين النائم فيما لا يكون تحت رأسه وانما هو  
 بين يديه وعلى حسب ما يكون من يحرسه ويقال انه بين يديه ومعه وأما ما كان تحت رأسه  
 فيقطع في النائم واليقظان والفرق بينهما ان ما كان تحت رأسه يحرسه غالبا النائم واليقظان  
 لانه اذا أخذ من تحت رأسه يستيقظ به وأما ما كان بين يديه فلا يحرسه الا اليقظان والحارس  
 تأثير في القطع والله أعلم اه منه بلفظه وقد نقل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد مافي الموازية  
 وساقه أيضا فقهها مسلما ونقله عنه ابن عرفة وسلمه مقتصر عليه ولم يحكم فيه خلافا ونصه  
 الشيخ قال في الموازية من سرق رداءه من المسجد ولم يكن تحت رأسه وهو قريب منه قطع  
 سارقه ان كان منتبها وكان العليين بين يديه وحيث يكونان من المنتبه قلت قد قطع في رداءه  
 صفوان وهو نائم قال كان تحت رأسه اه منه بلفظه وهذا كله نعلم مافي كلام مب  
 والله الموفق وقول مب بل صرح بذلك أبو الحسن نقلا عن الغمى الخ ما نقله أبو الحسن  
 عن الغمى هو كذلك في بصرة بذلك اللفظ وقد صرح بذلك في العتبية وغيرها ونقله ابن  
 يونس ونصه ومن العتبية قال عيسى عن ابن القاسم وحريسة الجبل كل شيء يسرق للرمي  
 من بعيد أو بقرعة أو شاة أو دابة أو غير ذلك ليس على من سرق منها شيء قيل قال اعي يجوع غنمه  
 ويخرجها من المرعى فيسوقها على الطريق ويحجي بها الى مراحيها قد سرق منها شاة قال  
 على من سرق منها ما يساوي ربع دينار القطع وقال ابن حبيب عن أصبغ لا يقطع الا أن  
 يسرقها بعد أن أدخلها وخالطت البيوت وهو يسوقها فانه يقطع فوجه الاول فلانها  
 خرجت من المرعى فليست بحريسة جبل التي ورد فيها في القطع ووجه الثاني قوله حتى  
 يؤرم المراح وهذه لم يؤرمها مراح بعد قال ابن حبيب وكذلك اذا ساقها من مراحيها الى  
 مسرحها فسرق منها رجل قبل أن يخرج من بيوت القرية فانه يقطع اه منه بلفظه ثم  
 نقل من كتاب ابن المواز مائه ومن ربط دابة في مراح ينقل اليها العلف فسرق فان كان  
 عندها حارس قطع والا فلا كان في ليل أو نهار ما لم تكن مطلقة ترمى وقال بعده مائه محمد  
 ابن يونس قول محمد ما لم تكن مطلقة ترمى يريد وهي بعيدة عن صاحبها وأما لو كانت بقرب  
 صاحبها فانه يقطع وكذلك في المستخرجة في هذا اه منه بلفظه وقول مب وقد علمت  
 من كلام أبي الحسن في الغنم ان محل الخلاف فيها اذا سرق وهي سائرة الخ ظاهره ان

والله أعلم اه وقول مب بل  
 صرح بذلك أبو الحسن الخ صرح  
 به أيضا في العتبية وغيرها ونقله ابن  
 يونس ونصه في المنتقى وقول مب  
 عن الغمى وان كان معها احبها  
 مثله في المنتقى لكن بقيت بما  
 اذا كان بعيدا منها كما في ابن يونس  
 قلت وعليه فلا استثناء فتأمل  
 والله أعلم وقول مب محل  
 الخلاف فيها اذا سرق وهي سائرة  
 أي ما يدخل بها بيوت القرية  
 قال قطع بلا خلاف وكذا ان سرق  
 منها قبل أن يخرج من بيوت القرية  
 كما في ابن يونس وقول مب بشهادة  
 توجيه الغمى الخ أي ولما افتت ل كلام  
 ابن يونس المتقدم عن أبي الحسن  
 ومثله للغمى انظر الاصل والله أعلم

(أو أزال الخ) **قلت** أي أزاله خفية على وجه السرقة والبلاط كسحاب ما كسبت به الأرض من حمار أو رخام أو غيره وقوله أو حصره أي المسمرة فيه الخيط بعضهم إلى بعض وإن من المسجد الحرام الذي لأبوابه وكذا سلاسل قناديله المسمرة فيه وكسوة الكعبة وحليها الذي في بابها وفي جدارها من خارج كالذي على الحجر الأسود واختلف في غير المسمر فيه من ذلك كقناديل موضوعة في نرياتها أو حصر موضوعة في مواضعها أو أمان من سرق من بيت مغلق في (١٤٧) المسجد فإنه لا يقطع حتى يخرج بالمسروق

من البيت المغلق وقوله أو بسطه أي سواء كانت وقفاً أو لرجل يسطها الخلويس ويتركها فيه لئلا ينهار كما في الجواهر انظر ح (أو حمام الخ) قول ز وإن أخذ قبل خروجه منه أي حيث كان معها حارس وكذا قوله بآثره فإنه لا يقطع إن أخرج الخ اذهب الذي في ق عن ابن رشد وكذا في ضيق عنه كما في ميب وأما مق فلم أجد ذلك فيه الآن ز اقتصر في الأول على أحد القولين فيه وكان حقه أن يؤخر هذا كله عن قوله أو بحارس الخ ومثل ما مع الحارس ما كان في موضع مخصوص من الحمام وأما ما كان في غير موضع مخصوص منه فلا يقطع فيه حتى يخرج به منه فتأمل وبه تعلم ما في كلام هوني والله أعلم (أو حل الخ) **قلت** الظاهر أنه لا احتياط ولا حذف أصلاً في كلام المصنف لأن قوله أو حل تضمن الإكراه وقوله أو خذنه تضمن الطوع والتميز فتأمل (أو أخرج الخ) قول ميب يمكن حمله على المسئلة الخامسة الخ فيه بعد الأذن حينئذ لا عام كاذن العالم والطيب ولا خاص كالاذن للضيف ونحوه فتأمل (ولان اختلس) **قلت** قال في المصباح خلست

الخلاص في ذلك ولودخل بها بيوت القرية وهو ظاهر كلام التذمي ولكن لا يقول على هذا الظاهر لما رأته في كلام ابن يونس من أنه إذا دخل بها بيوت القرية يقطع وليس من محل الخلاف ونحوه للباجي في المنتقى ونصه وإذا جمع الراعي غنمه فساها إلى المراح فسرق منها في طريقها عليه القطع وروى ابن حبيب عن أصبغ في الذي يسوق غنمه من مراحها إلى مسرحها فيسرق منها أحد قبل أن يخرج من بيوت القرية عليه القطع وكذلك إذا ردها من مسرحها إلى مراحها فيسرق منها بعد أن دخلت القرية فيها القطع وإن لم تدخل المراح اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ميب عن أبي الحسن عن النعمي لم يقطع وإن كان معها صاحبها مثله في المنتقى ونصه قال ابن القاسم حريسة الجبل كل شيء يسرح للرعي من بعير أو بقرة أو غير ذلك من الدواب لا يقطع على من سرق منها وإن كان أصحابها عندها اه منه بلفظه وظاهره كان بعيداً منها أو قريباً وهو خلاف ما تقدم عن ابن يونس من قوله يريد وهي بعيدة الخ فعلى هذا يجب التعويل لا على الإطلاق والله أعلم وقول ميب ووقع في بعض نسخ ضيق ما يخالف ذلك الخ ما عزا له بعض نسخ ضيق هو الذي وجدته في أربع نسخ منه وكذلك نقله عنه جس فائلاً كذا في نسختين من ضيق اه ولا شك أنه تصحيف تخالفت لما في ابن يونس وتبصرة النعمي وغيرهما ونص ابن يونس هو الذي في ميب عن أبي الحسن عنه بجرؤفه ونص النعمي وقال مالك في الغسال ينشر متاعاً على البحر فيسرق منه وهو يغسل آخر أنه لا يقطع فيها على سارقها وهي تشبه الغنم في المرمى وأطن ذلك لما كانت العادة أن الناس يشنون فيما بين ذلك المتاع فيصرون بذلك كالامناء على التصرف فيما بينها فيرجع إلى الخيانة اه منه بلفظه والله أعلم (أو أخرج قناديله) قول ز لا بلاطه القاسوس البلاط كسحاب الأرض المستوية المسماة بالحجارة التي تفرش في الدار وكل أرض فرشت بها أو بالأجر اه منه بلفظه (أو حمام) قول ز وإن أخذ قبل خروجه منه الخ ظاهره وإن أخذ من غير موضع مخصوص ولا يصح حمله على ظاهره لأن ابن رشد شبه الحمام بالدار المشتركة ونقله عنه ابن عرفة وسلمه ونصه وأمان من دخول السرقة فأخذ قبل أن يخرج من الحمام فيجربى على الخلاف في الاجنبى يسرق من بيوت الدار المشتركة بين الساكنين فيؤخذ في الدار قبل أن يخرج اه منه بلفظه وقد تقدم أن محل الخلاف في السرقة من البيوت وأمان من ساحتها فلا خلاف أنه لا يقطع إذا أخذ قبل الخروج من الدار فإن قيد كلام ز بالسرقة من موضع مخصوص كان ما اقتصر عليه أحد مرشحين كما مر والله أعلم (أو أخرج في ذي الأذن العام لمحلة) قول ميب قلت يمكن حمل المصنف على

الشيء خلص من باب ضرب الخطفته بسرعة على غنله واختلسته كذلك والخلسة بالفتح المرة والخلسة بالضم ما يجلس ومنه لا يقطع في الخلسة اه (أو هرب الخ) **قلت** فلو قاتل عليها داخل الحرف فهو محارب كما يأتي للمصنف في الحراية (أو تمر معلق) **قلت** قول خش وكان ينبغي أن يقول في رؤس الشجر الخ هو غفلة منه رجسه الله عن حديث الموطأ مرفوعاً لا يقطع في تمر معلق الخ ونحوه لابن داود والترمذي والنسائي وبذلك عبر في الرسالة فقال ولا يقطع في تمر معلق ولا في الجمار في النخل ولا في الغنم الراعية الخ

(والأبعد حصده) قول ز لم أرا القول بعد القطع في الزرع في الجرين الخ مراده في غير الجرين لانه الموضوع هنا وعليه يتنزل كلامه بعده وكلام مب فسقطت لفظة غير من قبله أو قلم الناسخ قطعاً وأما حمله على ظاهره كما فعل هوني فاعترض عليه وعلى مب خروج عن الموضوع هنا والله أعلم (ولان نقب) قول ز فان كان معه ولونا غافلاً ضمان الخ ابن رشد وفي المدونة في كتاب اللقطة في السارق يسرق من الدار ويترك الباب مفتوحاً فيسرق فيها غيره أن السارق الاول ضامن لما أخذ - هذا الثاني ان لم يكن فيها أحد وان كان فيها أحد فلا ضمان عليه كان غافلاً لا ثم قال ابن رشد ويشبهه أن يؤخذ الضمان من العتبية اذا كان السارق غافلاً لانه في حال نومه كليت اه بخ على نقل أبي الحسن (الارقيق لسيدته) قلت أي ولورضى بقطعه لانه لا يوافق على اتلاف المال الا حيث أمره الشرع به قاله ح وفي الموطأ (١٤٨) جاء رجل بسلام الى عمر فقال اقطع يده فانه سرق امرأة لا مرأتى فقال عمر

المسئلة الخامسة الخ لا يخفى ما في هذا الجمل اذ ليس في المسئلة اذن عام ولا خاص بالمعنى الذي فسروه ما به أن الاول كاذن العالم والطبيب والثاني كالاذن للضيف ونحوه فتأمل له (والأبعد حصده الخ) قول ز اذ لم أرا القول بعد القطع في الزرع بعد حصده ولو كدس في الجرين الخ فيه نظر من وجهين أحدهما أنه ليس في كلام المصنف ما يفيد أن الاقوال الثلاثة شاملة لما كان في الجرين بل مراده قصرها على ما لم يصل للجرين لانه قد قدم السرقة من الجرين وجرم فيها بالقطع ثم ذكر هنا حكم ما لم يصل الى الجرين فذكر أن فيها الاقوال الثلاثة ثانيهما أنه يفيد أن حمله على ما حمله عليه هو لا يرد عليه البحث المذكور على تسليم أن كلام المصنف شامل لما وضع في الجرين تسليم ما جددنا مع أنه وارد عليه اذ ليس في التمر بعد وضعه في الجرين قول بأنه لا قطع فيه فهو مساو للزرع في ذلك كما كان جوابه فهو جواب الشيخ أحمد ولا يجاب عنه بأن يكون أشار الى خلاف أشهب في الجرين المشار اليه بقول ضيع وهل لا يقطع في الجرين الا ان يكون قريبان البيوت أو يقطع مطلقاً قولنا اه لان خلاف أشهب عام في التمر والزرع كما هو صريح كلام ابن يونس ونصه قال ابن القاسم واذا جع في الجرين الحب أو التمر وغاب عنه وليس عليه باب ولا حائط ولا غلق قطع من سرق منه وقال محمد بن أشهب اذا كان الجرين في صحراء ولا حارس عليه ولا غلق فلا قطع على من سرق منه قال ابن القاسم عليه القطع فوجه قول ابن القاسم فلمعوم الحديث ووجه قول أشهب فلان الغالب من الجرين أن لا يكون في الصحراء وانما يكون بحضرة الحوائط والقنادين فكانت بحضرة أهله فهم كالحراس عليه وفيه ورود الحديث وهو كالمطامير تكون بحضرة أهلها وبالصحراء أن ذلك منتزق في ذلك هذا اه منه بلفظه فلما اعترضه مب بهذا الاجاد أو ما اعترضه بقوله انه قصور فقيه نظر وهو غفلة نشأت عن عدم تأمله كلام ز لان ز انما نفي وجود القول فيه بعدم القطع فيه

لا قطع عليه هو خادكم أخذ متاعكم زاد في رواية قيمتها ستون درهما (ونبت) أي القطع أو الحذف والسرقة وذكرها على معنى الأخذ أو على حذف مضاف أي قطعها أو حدها ونحوه انظر مق (أو عين القنيل) أي باسمه أو بإحضاره كما أشار له ز خلافاً لقصره هوني على الثاني (وان رد الخ) قول ز على متهم الخ أي وأما غير المتهم ومجهول الحال فلا قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرة كالسرقة والجور لا تسمع على من لا يلبق به ذلك اتفاقاً اه ويؤيد المدعى كما قاله المصنف في الغصب \* (فائدة) روى أبو داود والنسائي عن أزهر بن عبد الله الحزازى رضى الله عنه أن قوماً من الكلابيين سرق لهم متاع فاتهم موأنا من الحاككة فأمرهم النعمان بن بشير صاحب النسي صلى الله عليه وسلم فحبسهم أياماً ثم خلى سبيلهم فألوا النعمان فقالوا خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان فقال لهم النعمان ما شئتم ان شئتم أن أضربهم فان خرج متاعكم فذلك بعد

والأخذت لهم من ظهرهم مثل ما أخذت من ظهرهم فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله اه وروى النسائي عن أسيد بن حضير رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى انه اذا وجد السرقة في يد الرجل غير المتهم فان شاء أخذ بها اشترها وان شاء اتبع سارقه وقضى بذلك أبو بكر وعمر (ووجب رد المال) أي بعينه ان كان قائماً مطلقاً أو مثله ان فات على ما فصله المصنف كما أشار له ز ولا تدافع في كلامه خلافاً لهوني وقد روى النسائي عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه يرفع له لا يفرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه الحد (الموجب) قلت لو قال ببله قدرها وقول ز وأما حد القذف الخ مثله في المدونة قال أبو الحسن ظاهره وان كان المقدوف هو المقتول وانه يحد ثم يقتل

\*(الحرابة)\* ❦ قلت قال ابن الحاجب كل فعل يقصد به أخذ المال على وجه تعدر الاستغاثة معه عادم من رجل أو امرأ أو حر أو عبد أو مسلم أو ذمي أو مستأمن ومخيفها أى الطريق وإن لم يقتل وإن لم يأخذ مالا أو ما يؤخذ بخضرة الخروج كذلك وإن لم يخف السبيل اه وان تعبير الغوث أحسن منه بالاستغاثة لأن المساوب يستغيث ويحتمل مغنيها لا فهو لا تتعدر عليه الاستغاثة قاله ح وقد يحاب بان المراد الاستغاثة النافعة فقول المصنف لمنع سبيل أى غير الحربى وقوله مسلم أو غيره لو أبدله بمصوم أو محترم وقوله يتعدر معه الغوث أى التخليص والمنع بان يفعل به ذلك فى الخلوات بحيث يتعدر معه التخليص منه وفى المدونة وأما الصبيان فلا يكونون محاربين حتى يحملوا أى يبالغوا (السيكران) ❦ قلت قال فى القاموس السيكران وتضم الكاف نبت أو الصواب بالسين وروهم الجوهرى أو الصواب الشوكران اه ووقد أغفله هوفى وغيره ويؤخذ منه أن الفتح أفصح ولذلك اقتصر عليه مقى وفسره بما يسكر من نبت أو غيره يشرب أو كل لانه المراد هنا وان كان فى القاموس قال أيضا نبت كضمران نبت الى آخر ما فى ز والله أعلم وفى شرح تكميل المنهج عن غ ان النجى هو المسمى بكسكط يجمين معه وودتين اه (قائل لياخذ المال) قول ز فلا يكون محاربا الخ فحوفه ضيغ وابن عرفة وأصله للغمى أى كفى ضيغ وغ (١٤٩) وقال الباجى اذا سرق المتاع ليل فطلبه ربه منه فكافره عليه بالسلاح أو بالعصا حتى خرج به أو لم يخرج حتى كثر عليه الناس فى كتاب ابن ميمون هو محارب وذلك يقتضى أنه لا يراعى فى الحرابة احرار المتاع من الحرز اه ونحوه لابن أبى زيد ونقله ابن عرفة عنه ونقل نحوه مق عن النوادر وفى المعيار أنشاء جواب لفقيره الجزأ ترى عبد الله بن دامل ما نصه

بعد وضعه فى الجرين وما نقله عن أبى الحسن عن البان ليس فيه ما يرد عليه بل هو شاهد له فتأمله بانصاف والله أعلم (أو عين القتل) قول ز كز يد مثلا وكذا اذا أخرجه الخ ظاهره أن قوله كز يد هو مراد المصنف وأن قوله وكذا اذا أخرجه مشبهة وليس كذلك بل هذا الثانى هو مراد المصنف قطعاً (ان أيسر اليه الخ) قول ز وهذا قوله ووجب رد المال بخالف لقوله آخر افعوله ووجب رد المال أى مثله الخ فى كلامه تدافع فتأمله بانصاف والصواب ما قاله آخر أو الله سبحانه أعلم

#### \*(باب الحرابة)\*

(كسفى السيكران) قول ز بضم الكاف الخ صوابه بضم الكاف وفتحها لقول القاموس ما نصه سيكران كضمران اه وقال فى فصل الضاد من باب الراء ما نصه والضمران والضومران من ريمان البرأ والريمان النارسى اه وهو وان لم يصرح بضبطه فقد صرح به فى المصباح ونصه والضمران الريمان النارسى والضومران بالواو لغة والميم تضم وتفتح فيهما اه منه بلفظه (قائل لياخذ المال) قول ز واحتز بقوله لياخذ المال عمالوا أخذه الخ لاشك أن هذا مراد المصنف وسعده فيه كما يفيد كلام ضيغ هو كلام اللغوى وزاد عزوه لغيره ونصه ولو أخذ السارق المال فالأوزع فيه قاتل حتى يخرج به

المغرب محاربون لا تباينهم بالسلاح اه ❦ قلت وقال ابن الحاجب والسارق بالليل أو النهر فى دار أو زقاق مكبرة تمنع الاستغاثة محارب اه (فيقاتل الخ) ❦ قلت نقل ابن عاشر نص ابن الحاجب الذى فى مب هنا ثم قال ولا خفاء أن هذا فى حق الامام أو نائبه وأما غيره فليس أى فى قوله وجاز دفع مائل الخ اذ لا يجوز الاقدام على عقوبة المحاربين اقتضاها بمجرد وصف الحرابة بل ان تعرض المحارب لاحد جاز دفعه كما يأتى اه وهو ظاهر وهو الذى يفهم مما نقله مب عن ضيغ وزاد فيه ما نصه ابن عبد السلام وظاهر قول أهل المذهب انه لا ضرورة له على جهاد الكفار وقال ابن سبعين جهاد المحاربين أفضل من جهاد الكفار اه ثم قال ابن عاشر ولو اكتفى المصنف بالقتال عن القتل كما قاله غ ماصح له عطف بتم والحق أن القتل دون علب بقى على المصنف لان قوله فيقاتل الخ قبل القدرة عليه والظاهر أن المراد بالصلب ربطه بالخشبة لانتهمر به بالمسامير المضروبة فى يديه ورجليه كما يفعل فى زماننا اه وقول مب صرح به ابن رشد الخ وهو ظاهر قول المدونة وينبغى ان يدعى اللص الى التقوى فان أبى قاتل ابن ناجى هذا هو المشهور وقال مالك وعبد الملك وميمون لا يدعون لان الدعوة لا تريد لهم الا الشهادة وحرأة اه وقول ز عن ت الذى اختاره الامام باجتهاده وحجبه حتى يقيم عليه هذا فرض المسئلة عند اللغوى وابن عرفة والباجى وهو حينئذ واضح وليس فيه ما يقتضى تحييره فى صلبه خلافا لزو هوفى واختلاف هل يصلى عليه وهل يعاد بالخشبة بعد الصلاة عليه انظر ضيغ

فنص الخمي وغيره على أنه سارق لان قتاله حينئذ لا يدفع عن نفسه اه ونص الخمي  
والذين ينزلون اليوم على الناس فيأخذون المال سراو ينجون سراق وان علم به بعد ان أخذ  
المتاع وخرج به فقاتل حتى نجابه سارق أيضا لان قتاله حينئذ لا يدفع عن نفسه وان علم به  
قبل أن يأخذ المتاع فقاتل حتى أخذه كان محاربا وعند عبد الملك ليس بمحارب اه منه  
بلفظه ونقله ابن عرفة بزيادة ونصه ومن علم به بعد أن أخذ المتاع وخرج فقاتل حتى نجابه  
سارق لان قتاله حينئذ لا يدفع عن نفسه وان علم به قبل أخذ المتاع فقاتل حتى أخذه فهو  
محارب عند مالك وعند عبد الملك ليس بمحارب اه منه بلفظه فزاد عند مالك ولم أجد  
ذلك في التبصرة في النسخة التي بيدي منها وحكاية قول عبد الملك في القسم الآخر تفيد  
أن ما قاله لا خلاف فيه لكن أبو الوليد الباجي في مستقاه لم يذكر هذا الذي اعتمده المصنف  
تبع الخمي بل اقتصر على خلافه ونصه مسئلة وان سرق السارق المتاع ليللا فطلب رب  
المال المتاع منه فكابره عليه بالسلاح أو بالسكين أو بالعصا حتى خرج به أو لم يخرج  
حتى كثر عليه الناس ففي كتاب ابن مكنون هو محارب وذلك يقتضي انه لا يراعى في الحرارة  
اخراج المتاع من الحرز اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه للشيخ ابن أبي زيد ونقله عنه  
ابن عرفة ونصه الشيخ عن مكنون في السارق ليللا يأخذ المتاع فيطلب رب الدار نزعه منه  
فيكابر بسيف أو عصا حتى خرج به أو لم يخرج وكثر عليه الناس ولم يسلمه محارب اه منه  
بلفظه ونقل نحوه مق عن النوادر ونصه ومن كتاب ابن مكنون قال مكنون في  
السارق ليللا يأخذ متاعا فيطلب رب الدار نزعه المتاع منه فكابره عليه بسيف أو سكين أو  
عصا حتى يخرج به أو لم يخرج وكثر عليه الناس ولم يسلمه قال هذا محارب اه منه بلفظه  
وفي نوازل الدماء والحدود من المعيار أثناء جواب لفتية الجزائر وقاضيه أي عبد الله سيمدي  
محمد بن دامل مانصه وان كان يدخل الى المنزل بالعصا أو بالحديد بحيث لو فطن به صاحب  
المنزل قاتله فحكمه حكم المحارب اه منه بلفظه وفي مسائل الجنائيات من الدرر المكنونة  
من جواب لبعضهم مانصه الحمد لله سراق اليوم انما هم محاربون لانهم انما يخرجون  
بالسلاح ومن عارضهم قتلوه فلا بأس أن يضرب أحدهم مائة سوط وقد قال مالك يضرب  
المحارب في أول ما أخذ اذ لم يقتل ولم يأخذ ما لا تطل اقامته ولا اشهر أمره اه محل  
الحاجة منه بلفظه او يأتي قرية فحواه في كلام ابن ناجي عن أبي عمران والله أعلم (بعد  
المناشدة) قول ز وهي مستحبة قاله ح أي نقلا عن ابن رشد وما قال ابن رشد هو ظاهر  
المدونة وعلى ظاهرها حملها ابن رشد والله أعلم وتبعه على ذلك غير واحد قال ابن ناجي عند  
قولها وينبغي أن يدعى اللص الى التقوى فان أبي قاتل مانصه ينبغي على أبيهم او ما ذكره  
هو المشهور وقال مالك وعبد الملك ومكنون لا يدعون لان الدعوى لا تزيدهم الا اشلاء  
وجرة قال أبو عمران وسراق المغرب محاربون لا تباينهم بالسلاح وأخذ بعض شيوخنا من  
قولها قول ابن الموازي المطلقة ثلاثا ولا يثبت لها ان لها قتله ان أممت اه منه بلفظه  
(تنبيه) قول ابن ناجي وقال مالك وعبد الملك الخ كذا وجدته فيه ولم أر من عزاه للمالك  
غيره والذي في ضريح هو مانصه المشهور أنهم يدعون مالك في الموازية ينشده الله ثلاثا



وقال عبد الملك وسجنون لا يدعوه وليبادر لقتله اه ونحوه لابن عرفة ونفسه وفي دعوى  
 اللص الى التقوى قبل قتله ان امكن قولان بجهاد هاجع الشيخ عن رواية كتاب ابن سجنون  
 وابن المباحسون معه اه منه بلفظه ولم ينسبه في المتن الا لعبد الملك ونصه قال مالك  
 ويناشده الله ثلاثا فان عاجله قاتله وقال عبد الملك لا يدعوه وليبادر الى قتله ووجه  
 قول مالك انه يوعظ ويدكر فعسى أن يتوب وينصرف عما هو عليه فيكون ذلك  
 أولى من معالجته بالمقاتلة التي ربما أدت الى قتل أحدهما أو ربما غلب المحارب فاستأصل  
 النفس والمال ووجه قول عبد الملك انه قد استحق حكم الحراية بخروجه فالصواب اذا  
 وثق بالظهور عليه أن يهاجل مدافعتة والقتل له اه منه بلفظه والله أعلم (فيصل ثم  
 يقتل) قول ز عن قت فلا صلبه الخ ظاهره التخيير ولذلك استشكله ز مع قوله  
 بعده لانه بقية حده واستشكله ظاهر وعبارة ابن عرفة كعبارة تت لكنه لم يذكر  
 قوله لانه بقية حده ونفسه محمد ولو حبسه لصلبه فبات في الحبس لم يصلبه ولو قتله  
 انسان في الحبس فلا امام صلبه اه منه بلفظه وقول ز وعبارة الشارح عن محمد سائلة  
 الخ عبارة الشارح عن محمد موافقة في المعنى لعبارة ضيح عنه ونصه محمد ولو حبسه  
 الامام ليقتله ثم مات في الحبس لم يصلبه في الحبس ولو قتله انسان في الحبس فان الامام يصلبه  
 اه منه بلفظه وعبارة اللخمي عن محمد كعبارة ضيح ونصه محمد ولو حبسه لصلبه ثم مات  
 في الحبس لم يصلبه ولو قتله انسان في السجن فان الامام يصلبه اه منه بلفظه ونقله ابن  
 عرفة ولفظه عنه هو ما قدمناه فعبارة عنه غير عبارة اللخمي وعبارة الباجي في المتن  
 أقوى في الدلالة على نفي التخيير من ذلك كله ونصه فرع ولو حبسه الامام لصلبه فبات في  
 السجن فانه لا يصلبه ولو قتله أحد في السجن أو قتله الامام فليصلبه ووجه ذلك انه اذا مات  
 حنيفاً فانه فقد فأت العقوبة فيه فلا معنى لصلبه لانه انما هو صفة من صفة القتل  
 أو تشييع القتل بعد وقوعه فاذا فأت القتل بالموت سقطت صفته وتوابعه وانما يصلب  
 ليظهر قتله وليس ليقتل فينظر اليه فيزدجر به واذا مات فلا معنى لصلبه ليس على هذا الحال لانها  
 حال كل نفس وأما اذا قتل في السجن فقد وجد القتل فثبت توابعه اه منه بلفظه فانظر  
 قوله فليصلبه مع تعليله وتعليله موافق لما عزمه اللخمي للمذهب ونصه وظاهر القرآن أن  
 الصلب حد قائم بنفسه كالنفي والمذهب انه مضاف الى القتل وليس يقتل ولا يصلب ووقع  
 المسالك في بعض المواضع انه قال يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينيق مثل ظاهر القرآن اه منه  
 بلفظه ونقله ابن عرفة عنه وسلمه والله أعلم \* (تمة) قال في ضيح وهل يصلى عليه أم على  
 مذهب من رأى أنه يقتل ثم يصلب فيصلى عليه قبل الصلب واختلف في الصلاة عليه على  
 مذهب من رأى أنه يقتل على الخشبة فقال ابن المباحسون في الواضحة لا ينزل من على  
 الخشبة حتى تأكله الكلاب والسباع ولا تبرأ أحد من أهله ولا من غيرهم ينزله ليدفنه ولا  
 يصلى عليه وقال أصبغ لا بأس أن يخلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصاون عليه ويدفونه  
 ولا ابن المباحسون في الثمانية يصف خلف الخشبة ويصلى عليه وهو مصابوب خلاف  
 ظاهر قوله في الواضحة وقال سجنون اذا قتل على الخشبة أنزل عنها وصلى عليه واختار قوله

(أوباعانة) قول ز عن ابن الحاجب  
وأما من لم يتسبب الخ هو شاهد  
لقوله ولا تسبب فيه الخ فهو في محله  
خلافا لقول هوني الصواب تأخير  
عن قوله ولو جاء تابا ليكون شرحا له  
اه نعم قال في ضيغ ووافق  
أشهب ابن القاسم إذا أخذوا قبل  
التوبة خلافا له انما هو في خصوص  
غير المتسبب التائب قبل القدرة  
عليه اه بخ ونحوه للباجي وابن  
عرفة عنه فيجوز أن المصنف أشار  
لرده بقوله (ولو جاء تابا) أي فلولي  
المقتول قتل الجميع خلافا لأشهب  
وقال ابن عاشر عقب ما في م ب عنه  
من كلام مق وأعل مراد المصنف  
ما فاه ابن الحاجب بقوله ويسقط  
حد الحرابة بالتوبة قبل الظفر لا بعده  
اه ثم ذكر ما في م ب عنه وزاد أنه  
يمنع من محله على ذلك حكاية الخلاف  
اه وقد يجاب بان لو مجرد دفع التوهم  
وبه تعلم ما كلام هوني والله أعلم  
(ونذب لذي التدبير الخ) قلت ما في  
ز عن القرافي أي في دخيره وقواعده  
هو الذي يفيد كلام ابن رشد كافي  
خبي وضح وقد عبر ابن الحاجب  
في هذا بالتعيين لا بالنذب والله أعلم  
(وغرم كل الخ) قلت قال في المدونة  
واذا ولي أحدهم أخذ المال وكان  
الباقون له قوة ثم اقتسمه واقتاب  
أحدهم ممن لم يأخذ المال فانه يضمن  
جميع المال ما أخذ في سهمه وما أخذ  
أصحابه اه وقول ز نابه شيء أم لا  
أي الآن يكون غير بالغ فلا يلزمه  
الاما أخذ كافي جواب لابن رشد  
مذكور في المعيار

هل يعاد اليها ليرتدع بذلك أهل الفساد أم لا على قولين هكذا نقله صاحب المقدمات ونقل  
ابن عبد السلام عنه انه اختلف قوله اذا مات هل ينزل من ساعته ويدفع الى أهله للصلاة  
عليه والدفن أو اذا صلا عليه يعيده الامام الى الخشبة اليومين والثلاثة ليرتدع به أهل  
الفساد فانظر اه منه بلفظه قلت غاير بين النقلين لان ظاهر نقل المقدمات انه اذا أعيد  
للخشبة لا ينزل عنها وظاهر نقل ابن عبد السلام أنه ينزل عنها بعد اليومين والثلاثة ونقل  
ابن عبد السلام موافق لنقل الغمي وذه وقال سحنون في كتابه انه اذا قتل وصلب أنزل  
من ساعته فدفع الى أهله للصلاة عليه ولدقته وقال أيضا ان رأى الامام أن يقيه اليومين  
والثلاثة لما رأى من تشويه أهل الفساد فذلك له ولكن ينزله فيفسله أهله ويكفن ويصلى  
عليه ثم ان رأى اعادته الى الخشبة فعل اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة أيضا مختصرا ومثله  
في مق \* (تنبيه) \* قول الغمي من تشويه أهل الفساد كذا وجدته في النسخة التي بيدي  
من تبصرته تشويه باورواها بينهم مشاة تحية ووجدته في نقل ابن عرفة عنه تشديد بين  
مهمتين بينهم مشاة تحية كذا في نسختين منه والله أعلم (أوباعانة) قول ز وأما من لم  
يتسبب فقال ابن القاسم يقتل وقال أشهب الخ الصواب تأخير هذا الكلام الى قوله ولو جاء  
تابا فيشرح به كلام المصنف لان قول ابن القاسم هو الذي اعتمد المصنف وقول أشهب  
هو الذي رده بل والله أعلم (ولو جاء تابا) قول م ب قال مق وليس بصحيح لان المحارب  
اذا جاء تابا بالخ سلم هو وان عاشر رحمه الله كلام مق وهو غير مسلم وقوله ولعل مراد  
خليل بقوله ولو جاء تابا أي بعد القدرة عليه الخ فيه نظر ظاهر اذ لا يقال جاء تابا لمن تاب  
بعد القدرة عليه وبه دان أخذ - نفع أن التوبة بعد ذلك لا فائدة لها ولا تستفاد ولان  
المصنف أشار بأول رد الخلاف المذهبي فيحتاج الى وجود القول المردود اليه على محله على  
ما حله عليه والصواب ان قول المصنف وبالقول يجب قتله مراده به بذلك بسقط تخيير  
الامام فهو وكقوله عند قول ابن الحاجب ويتعم قتله اذا قتل ولو غير كف اه مانعه يعني  
ان الامام انما يخيره في علي ما تقدم اذا لم يكن قتل وأما ان قتل ولو غير كف كالمقتل كافرا  
أو عبدا فيصم قتله لتناهي فسادهم وهذا هو المشهور وقال أبو مصعب بل له فيه التخيير  
أيضا اه منه بلفظه وقوله ولو جاء تابا أي قبل القدرة عليه وهو مباغلة في قوله أو باعانة  
ومراده الاعانة بالتقوية فان ولي المقتول اذا اراد القصاص بعد توهمهم قبل القدرة عليهم  
فله قتل الجميع عند ابن القاسم خلافا لأشهب وأشار المصنف بذلك الى قوله في توضيحه عند  
قول ابن الحاجب وأما من لم يتسبب فقال ابن القاسم يقتل وقال أشهب يضرب مائة  
ويحبس سنة مانصه اي لم يتسبب في قتله ولكن التقوى به حاصل ووافق أشهب ابن القاسم  
اذا أخذوا قبل التوبة قال وأما ان تابوا قبل أن يقدر عليهم فقد سقط عنهم حكم الحرابة  
ولا يقتل منهم الا من ولي القتل أو من أعان عليه أو من أسكنه وهو يعلم انه يريد قتله  
ولكن يضرب كل واحد منهم مائة ويحبس عاما اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة نقلا عن  
الباجي ونص الباجي في المستقى في الموازية عن مالك وابن القاسم وأشهب اذا ولي أحد  
المحاربين قتل رجل من يقطعون عليه ولم يعاونه أحد ممن أصحابه قتلوا أجمعون ولا عفو فيهم

(واتبع كالسارق) قول مب هو الذي نص عليه ابن رشد الخ أي في شرح المسئلة الثانية من رسم استأذن من سماع عيسى من كتاب الغصب وظاهره أنه لا خلاف فيه وقال ابن يونس قال مطرف وإذا أخذوا حذمن المغيرين ضمن جميع ما أغاروا عليه لأن بعضهم قوى ببعض كالسراق والمحاربين ولو أخذوا كلهم أملياء لم يضمن كل واحد الامنيون به وقاله ابن المباحشون وأصبح اه (أو بشهادة رجلين الخ) قلت تقدم هذا في قوله في الشهادات والقافلة (١٥٣) بعضهم لبعض في حراية وقوله لا لا تقسم ما

لو قال بدله لا لأصله ما أفهم منه به شهادته لقصره ولنفسه بالاولى وقوله ولو شهد اثنان الخ حاصله الاكتفاء فيها بشهادة السماع وقد تقدمت للمصنف مع نظائرها وسقط حذمها الخ) قلت قول ز والفرق الخ فرق خبتي بأن الله تعالى قال في الحراية الا الذين نابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يقل ذلك في السارق اه أي لم يقبل بصيغة الاستثناء وأصله لابن غازي فائلا وقيس على المحارب المرتد بجامع الاعلان وقيس على السارق الزنديق بجامع الاستتار وبسببها في المقدمات اه

\*(الشرب)\*

قلت في الجامع الصغير كل مسكر خروكل مسكر حرام الامام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر قال المناوى وفيه رد على الخنفية في قولهم الخمر ماء عنب أسكر فغيره حلال طاهر اه وفي الجامع أيضا كل مسكر حرام الامام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أنس موسى والامام أحمد والنسائي عن أنس والامام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر والامام أحمد والنسائي وابن ماجه

لامام وللولي قال ابن القاسم ولو نابوا كلهم فان الولي قتلهم أجمعين وله هم قتل من شأوا والعفو عن شأوا على دية أو دون دية وقال أشهب ان نابوا قبل القدرة عليهم سقط عنهم حدا الحراية ولم يقتل منهم الامن ولي القتل أو أعان عليه أو أمسك لمن يعلم انه يريد قتله ولا يقتل الآخرون ويضرب كل واحد منهم مائة ويحبس عاما اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مق ومن تبعه والله الموفق (واتبع كالسارق) قول مب هو الذي نص عليه ابن رشد في سماع عيسى الخ كلام ابن رشد الذي أشار اليه هو في شرح المسئلة الثانية من رسم استأذن من سماع عيسى من كتاب الغصب ونص ذلك كله قال ابن القاسم قال مالك ولو أن رجلا أقر بغصب عبد رجل زعم انه غصبه هو ورجلان سماهما معه وصدقه صاحب العبد أنهم غصبوه ثلاثتهم قال عليه غرم قيمته كله ولم يتظر الى من غصبه معه الا أن يكونا يقران كأقر أو تقوم عليهم بينة فأما اذا لم يقر أو لم تقم عليهم بينة فهو ضامن للجميع العبد ولو أقر جميعهم أو قامت عليهم بينة فوجد بعضهم معدمين وبعضهم أملياء قلته يتخذ جميع قيمته من المني ويطلب هو أصحابه قال القاضي هذه مسئلة صحيحة بينة لاشك فيها ولا موضع للقول لأن القوم اذا اجتمعوا في الغصب أو السرقة أو الحراية فكل واحد منهم ضامن للجميع ما أخذوه لأن بعضهم قوى ببعض فهم كالقوم يجتمعون على قتل الرجل فيقتل جميعهم به وان ولي القتل أحدهم وقد قال عمر بن الخطاب لو قال عليه أهل صنعاء لقتلتم به جميعا والله التوفيق اه منه بلفظه فظاهره أنه لا خلاف فيه وقد نقله ابن يونس عن الأخوين وأصبح وسلمه ولم يحك غيره ذكره في ترجمة غضب الجماعة الخ من كتاب الغصب ونصه قال مطرف وإذا أخذوا حذمن المغيرين ضمن جميع ما أغاروا عليه لأن بعضهم قوى ببعض كالسراق والمحاربين ولو أخذوا كلهم أملياء لم يضمن كل واحد الامانيون به وقاله ابن المباحشون وأصبح اه منه بلفظه والله أعلم

\*(باب الشرب)\*

ابن عرفة روى النسائي بسنده عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره رواه الشيخ في الدين في المأمة ولم يتعقبه وقال ورد ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جماعة منهم جابر وعائشة وأخرجهما أبو داود وفي الاول داود بن بكير بن أبي القرات وقال أبو حاتم ليس بالهين وأخرج الثاني ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عثمان وزعم ابن القطان انه لا يعرف حاله اه منه بلفظه قلت في الجامع الصغير ما نوه

(٢٠) رهوني (ثامن) عن أبي هريرة وابن ماجه عن ابن مسعود قال المناوى وهو متواتر كقوله المؤلف أي السيوطي وما ذكره مب عن المدونة هو لفظ حديث مرفوع راوه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقوله وخرج أبو داود الخ وكذا الترمذي كافي الجامع الصغير باسناد صحيح كافي المناوى والفرق بالتحريك مكال يسع ستة عشر رطلا وبالسكر يسع مائة وعشرين رطلا وقوله عليه الصلاة والسلام عمل الكف الخ عبارة عن القليل والكثير لا التحديد وهذا يطل قول من قال الخمر لا تكون الامن الغضب قاله المناوى

(وضرورة) قول ز لان شربه لحوق الخ مثله لمق وقوله وان حرم الخ تنكيت على مق في بئانه عدم الحسد على الجواز لان الخلاف شبهة فالحرمة المختلف فيها استلزم الحد قطعاً ووقع في نسخة هوني من ز عقب قوله وضرورة مانصه لاشربه لغصة الخ فاعترضه بانه تكرار مع قوله لاشربه لاساعة فأنظره (أو الحرمة الخ) قول ز فان قيل لم يقدر الخ مبنى على ما شرح به المصنف فيما مر أماً على ما ارتضاه صيب هناك فلا فرق بين الموضوعين فراجعهم ولعل ميب سكت عن كلام ز هناك لانه لا على ما قدمه هناك والله أعلم (ولو حقيقياً الخ) رد بلو صوب الباجي كافي ق عدم الحد في المجتهد الا ان يسكر منه ابن عرفة ومقلد مبيحه مثله واختاره النجاشي اه وقال ابن الحاجب والصحيح انه لا حد على المجتهد يرى حل النبيذ ومثله اه ضيح صححه غير واحد من المتأخرين لاننا قلنا كل مجتهد (١٥٤) مصيب فواضح وان كان المصيب واحداً فلا أقل من أن يكون ذلك شبهة

اه والحق ما قاله مالك وأصحابه من وجوب الحد لضعف مدركه حله لخالفته للكتاب والسنة والاجماع والقياس كما يؤخذ من كلام الباجي نفسه وقول ز من زيب لا مفهوم له فان النبيذ المباح عند الحنفية هو ما اتخذ من غير العنب والنخل أو منهما وطبخ حتى ذهب ثلثاه فيجوز عندهم منه القدر الذي لا يسكر بالفعل بخلاف المتخذ من العنب والنخل ولم يطبخ حتى ذهب ثلثاه فيحرم عندهم أيضاً وان قل وقول ز وأما الخمر فحرام عنده أيضاً أى ما لم يطبخ حتى ذهب ثلثاه والاختلاف عندهم في ذلك قلت قد قال أصحاب أبي حنيفة مقالة ذات شدوذ ضعية اه ان كل ما أسكر من غير النخل والكريم فهو نبيذ وحل الا اذا أسكر بالفعل كذا مطبوع منهما الى أن نفدا

كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكف منه حرام أبو داود والترمذي عن عائشة قال المناوى في شرحه مانصه الفرق بالتحريك ميكال يسع ستة عشر رطلاً وبالسكون يسع مائة وعشرين رطلاً الكف منه حرام عبارة عن التكثير والتقليل لا التصديد وهذا يطل قول من قال الخمر لا تسكون الا من العنب أبو داود والترمذي عن عائشة باسناد صحيح اه منه بلفظه (وضرورة) قول ز لاشربه لغصة كلامه يقتضى ان شربه لغصة مغاير لاشربه لاساعة الذي فسر به العذر قبل وليس كذلك بل هما بمعنى واحد فالصواب لو اقتصر على تفسير الضرورة بقوله بعد ولو شربه لخوف موت من جوع أو عطش وبذلك فسرهما مق الا انه لم يذكر العطش ونصه وقوله وضرورة عطف على عذراى وبلا ضرورة وهو يخرج المضطر الى شرب الخمر خوف الموت من الجوع على ما قال ابن عبيد السلام ان التحقيق في ذلك الجواز كما قال بعض المتأخرين اه منه بلفظه قلت بل هو مخرج للمضطر حتى على القول بعدم جواز ذلك له لان كلام المصنف في شروط وجوب الحد لافي جواز الاقدام على ذلك ولا يلزم القائل بعدم الجواز أن يقول بوجوب الحد لان القول بجواز ذلك شبهة تدفع الحد ولو لم يكن قويا فكيف مع قوته وبه تعلم ما في قول ز ان كانت الحرمة لاستلزم الحد الخ لان الحرمة المختلف فيها لا تستلزم كما هنا فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو الحرمة لقرب عهد) قول ز فان قيل لم يعذر هنا الخ هذا مبنى على ما شرح به كلام المصنف فيما مر وقد مر لمب هناك ارتضاء ما شرح به طي معترضا ما شرح به ز وغيره وسكت عن كلام ز هناك أنه لا فرق بين الموضوعين على ما ارتضاه هناك والحكم فيهما سواء وقد سكت تو هناك ما قاله ز مع تسليمه كلام طي هناك أيضاً في ذلك ما لا يخفى (ولو حقيقياً بشرب النبيذ) رد بلو قول الباجي في المنتقى الصواب أنه لا حد عليه الا أن يسكر كما قاله في ضيح ونص المنتقى ومن تأول في المسكر من غير

ثلثاه والثلث منه قديمي \* وغير ذلك الخ لردهم بحق وهو خلاف سائر الأدلة \* في الشرع فاحذره ولا تلتفت \* وأوجب الحد لكل مسكر \* من أى نوعه ولو لم يسكر \* (تبينه) \* في الوطآن عمر بن الخطاب رضى الله عنه شك اليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها فقال لهم اشربوا العسل فقالوا لا يصلح لنا الا هذا الشراب فقال له رجل هل لك أن نجعل لك منه شيئاً لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان فأثوابه عمر فأدخل فيه اصبعه ثم رفع يده فقبها يتطقط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل وأمرهم أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أحللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم انى لأحل لهم شيئاً حرمتهم عليه ولا أحرعهم عليه شيئاً أحلتهم اه قال في المنتقى معنى قوله حتى ذهب منه الثلثان انه ذهب منه المائبة التي تحدث افساده ويسرع بها تغيره وبقيت عسلية منطاسة وانما خص ذلك بنهاب ثلثيه لان هذه كانت صفة عصير عندهم وقدر روى ابن المواز في طبخ العصير لا أحد يذهب ثلثيه وانما أنظر الى السكر قال أشهب

الجرأته حلال ولا عذره في ذلك وعليه الحد رواه ابن الموزان عن مالك وأصحابه ولعل هذا انما هو فيمن ليس من أهل الاجتهاد وأما من كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب أن لا حد عليه إلا أن يسكر منه وقد جالس مالك سفيان الثوري وغيره من الأئمة ممن كان يرى شرب النبيذ مباحا فقام على أحد منهم حد اولادهم اليه مع اقرارهم بشربه وتظاهرهم ومناظرتهم فيه وقد روى عن مالك أنه قال ما ورد علينا مشرق مثل سفيان الثوري أما انه آخر ما فارقتني على أن لا يشرب النبيذ وهذا يقتضي أنه لم يفارقه قبل ذلك على هذا لكن لما تكررت مناظرته له فيه وتبين له وجه الصواب فيما قاله مالك اعتقد أنه لا يعاود شربه اه منه بلقطه ونقل في صحيح بعضه عند قول ابن الحاجب والصحيح أنه لا حد على المجتهد يرى حل النبيذ ومقاده وزاد مانصه وصحح هذا القول غير واحد من المتأخرين لانا اذا قلنا كل مجتهد مصيب فواضح وان كان المصيب واحدا فلا أقل أن يكون ذلك شبهة وأورد على قول مالك بحده أنه قد نفي الحد على المتزوج بلاولي وأجيب بأن مقسدة النكاح يمكن تلافيها بالاصلاح ورده الى العقد الصحيح كغير هذه الصورة من النكاح الفاسد ولا يمكن ذلك في الاثر به فلا بد من الزجر عنها وهو الحد وفيه نظرا اه منه بلقطه ونقله جس وقال عقبه مانصه القول بحده مشكل غاية اه منه بلقطه قلت انما فرق الامام وأصحابه بين النكاح بغيرولي وبين شرب النبيذ ونحوه لضعف قول أبي حنيفة جدا في الثاني بخلاف الاول وقد وقع في كلام البايع نفسه ما يشهد لما قلناه وفيه أن ماصوبه غير صواب وأن الحق ما قاله مالك وأصحابه فانه قال بعد ما قدمناه عنه يسير عند قول الموطأ قال مالك السنة عندنا أن كل من شرب شرابا مسكرا فسكر أو لم يسكر فقد وجب عليه الحد اه مانصه وهذا كما قال ان من شرب مسكرا أي نوع كان من الانواع المسكرة من عنب كانت أو من غير عنب مطبوخا كان أو غير مطبوخ فليلا شرب منه أو كثيرا فقد وجب عليه الحد مسكرا أو لم يسكر هذا مذهب أهل المدينة مالك وغيره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ما خرج من النخل والكرم فقليله وكثيره حرام مالم يطبخ وطبخه أن يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وما عدا ما يخرج من النخل والكرم فهو حلال من غير طبخ إلا أن المسكر منه محرم وهذه المسئلة قد كان أصحاب أبي حنيفة يجحدونها ولا يرون المناظرة فيها ويقولون ان السائل عنها انما يذهب الى التشنيع والتوبيخ وذلك أنه أطول الامد ووصول الالة اليهم وتكررها عليهم تبين لهم ما فيها إلا أنهم مع ذلك يدفون في كتبهم بالفاظ ليس فيها ذلك التصريح ويتأولونها على أوجه تحفف أمرها عندهم ولنا في هذه المسئلة طريقتان أحدهما اثبات اسم الخمر لكل مسكر والثاني اثبات تحريم كل شراب مسكرا فاما الاول فان مذهب مالك والشافعي أن اسم الخمر يقع على كل شراب مسكر من عنب كان أو من غيره وقال أبو حنيفة انما الخمر اسم المسكر من عنب العنب مالم يطبخ والطبخ المذكور والدليل على ما نقله ما روى عن ابن عمر أنه قال خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والخمصة والشعير والعسل والخمر ما خسر العقل فوجه الدليل من هذا الخبر أن عمر بن الخطاب قال ان الخمر يكون من

وان نقص تسعة أعشاره بذلك وإذا لم يسكر فسواء ذهب ثلثه أو ربعه أو أكثر أو أقل فإذا اعتبر السلامة من أن يسكر استغنى عن سائر الاوصاف ثم قال وأدخل عمارا صبيعه ليختبر ثخاته وهي التي تمنع التغير وقوله يذهب أي لثخاته ولو كان رقيقا في حرككم الشراب لم يبيع اصبعه منه شي ويجعل بقطر ما يتعلق به امنه وقوله هذا الطلاء يريد أنه يسمى بذلك على معنى التشبيه وهو في قوام العسل ولا يمكن شرب مثله إلا أن يخرج بالماء فلا يخاف على مثله التغير ولو أمسك أعواما قال وقد روى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يرزق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع أن يخرج منه اه بخ ومنه يعلم أن ما شاع على ألسنة كثير من أن ما شئت طبخه من العصبير انما في شربه الضرر ولا نفع فيه غير صحيح ويعلم منه أيضا ما في مدحهم لما خف طبخه فلم يذهب مائته وبنافسون في ذلك جدا حتى أدى الى شربهم المسكر مع اعتقادهم حليته انظر الاصل والله أعلم (عائون الخ) قلت قال في المسائل الملقوطة قال مطرف وكان مالك يرى اذا أخذ المسكر ان في الاسواق والجماعت قد آذى الناس وروعههم بسيف نهره أو حجارة رماها وان لم يضرب أحد أن تعظم عقوبته بعد الحد فيضرب الحسين وأكرمها على قدر جرمة اه

هذه الخمسة أشياء وعبر عن الخطاب من أهل اللسان فلو افترضنا هذا القول لاحتج بقوله فكيف وقد خطب بذلك بحضرة قريش والعرب والعجم وسائر المسلمين فلم ينكر ذلك عليه فثبت أنه اجماع ووجه آخر وهو أنه قال والخمر ما خمر العقل فكل ما خمر العقل فانه يسمى الخمر وأنه بذلك تسمى خمر والدليل على أن كل مسكر حرام وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انموا الخمر والميسر والانصاب والازلام الى قوله فهل أنتم منتهون فلنا من الآية أدلة فيمن أواهنا الى خمسة وقال متصلا بملك مانصه ودليلنا من السنن تسارواه أبو داود عن أبي الثورات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام ودليلنا من جهة القياس أن هذا شراب فيه شدة مطربة فوجب أن يكون قلبه حراما أصله عصير العنب والله أعلم أنه منه بلقظه فانظر كيف جعل قول أبي حنيفة مخالفا للكتاب والسنة والاجماع والقياس وانظر ما قاله عن أصحاب أبي حنيفة وما وجه به ما حكاه عنهم يتبين لك صحة ما قلناه وقال أيضا في المنتقى عند قول الموطأ عن عائشة رضي الله عنها سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر حرام ما نصه فسألوه عن البتع وهو شراب العسل وذلك أنه نزل تحريم الخمر وعلو تحريمها بنص الكتاب فسألوه عما يقع عليه هذا الاسم ليعلموا أن الذي ورد من ذلك محمول على عمومه أو مخصوص ببعض ما يتناوله اللفظ فان قيل لو كان اسم الخمر يقع على البتع وغيره من الاثربة لما سألت العرب اذا سمعت تحريم الخمر عن البتع لان البتع هو الخمر فاجاب عنه من وجهين أحدهما أنه يحتمل أن يسأل عن ذلك من لم يبلغه تحريم الخمر وان بلغه تحريم النبيذ أو بلغه تحريم الخمر باسم خاص مثل أن يبلغه تحريم خمر العنب أو تحريم خمر التمر والنوع الثاني أن يكون نوع من الخمر غالبا على بلد من البلاد فيكون خمر التمر غالبا على بلد ما وخمر العنب غالبا على بلد آخر وخمر الذرة أغلب في بلد آخر فيه يكون لفظ الخمر اذا أطلق في ذلك البلد كان أظهر فيها هو الأغلب عندهم لكثرة استعمال هذا الاسم فيه دون غيره مما هو معدوم عندهم فيسأل كل بلد عن غيره مما هو الأغلب عندهم لتجوير أن يكون الحكم مقصورا على ما هو الأغلب عندهم ثم ذكر وجهين آخرين ثم قال وقد روى عن أبي موسى أنه سأل عن ذلك فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقلت يا رسول الله انهم أشربة يقال لها البتع والمززر قال وما البتع قلت شراب يكون من العسل والمززر يكون من الشعير فقال كل مسكر حرام

**\* فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر حرام وقد سئل عن البتع دليل على أنه أجاب عن جنس الشراب لا عن مقدار ما حرم منه ثم قال فلما كان السؤال عن البتع يقتضي السؤال عن جميعه ثبت أنه سؤال عن جنسه وجوابه صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر حرام يقتضي الجواب عن أجناس الشراب ليكون مقابلا للسؤال ولأنه صلى الله عليه وسلم علق الحكم على الجنس فقال كل شراب أسكر حرام فكان ذلك جوابا عنه وعن غيره ولو أراد الاخبار عن أبعاضه وأن بعض مقاديره حرام وبعضه أحلال لقال كل مقدار أسكر حرام أو لقال كل ما أسكر منه حرام ولا ستغنى عن اعادته لفظ الشراب لانه لا خلاف أن

اسم الشراب واقع على الجنس دون بعض مقاديره فاذا علق الحكم بالجنس ولم يعلقه  
بالقدر كان الظاهر انه أراد به الجنس دون القدر والله أعلم اه منه بلفظه فانت تراهم سلم  
ان حديث عائشة هذا حجة على أبي حنيفة واذا سلم ذلك فهي حجة قوية قاطعة للتراجع لان  
هذا الحديث متفق على صحته واردة عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق صحاح في  
الجامع الصغير كل مسكر حرام الامام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن  
ماجه عن أبي موسى والامام أحمد والنسائي عن أنس والامام أحمد وأبو داود والنسائي  
وابن ماجه عن ابن عمر والامام أحمد والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة وابن ماجه  
عن ابن مسعود كل مسكر خمر وكل مسكر حرام الامام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر اه منه بلفظه قال المناوي عقب الحديث الاول  
مانصه قال المؤلف هو متواتر وقال عقب قوله في الحديث الثاني كل مسكر خمر مانصه  
أي مخامر الله قل ومفطيه يعني الخمر اسم لكل ما يوجب جديقه الاسكار والشرع أن يحدث  
الاسماء بعد أن لم تكن كاله وضع الاحكام كذلك أو أنه كالخمر في الحرمة وفيه رد على أبي  
حنيفة في قوله الخمر ما عنب أسكر فغيره حلال طاهر اه منه بلفظه وبأي أ يضار  
البابج على أبي حنيفة فيما طبع من العصور حتى ذهب ثلثاه الذي هو مسلوع عنده للنيبذ  
وما في معناه بأنه مخالف إجماع الصحابة رضي الله عنهم ومن تأمل ذلك كله وأنصف بين  
له صحة ما قلناه وعلم صحة قول ز وانما عندنا للنيبذ لضعف مدرك حله اه وقول  
ز وأما الخمر فحرام عنده أيضا وان لم يسكر ظاهره ولو طبع حتى ذهب ثلثاه وليس كذلك  
بل هذا حكمه عنده حكم النبيذ كما مروى في كلام البابج \* (فائدة \* وتنبية) \*  
حاصل مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أن ما يسكر من عصير العنب والنخل ولم  
يطبخ أو طبخ فلم يذهب ثلثاه فهو حرام قليل وكثيره ويجوز شربه مطلقا قليلا كان أو كثيرا  
أسكر أم لا وما كان من غير عصير العنب والنخل أو منه ما وطبخ حتى ذهب ثلثاه وهو يسكر  
فالقليل الذي لا يسكر حلال فلا حرج على من شربه وما يسكر حرام ويجوز شربه حتى نقل  
عنه أنه قال اذا شرب منه تسعة أجزا ولا يسكر ويسكر اذا أتم العشرة فالعاشرة هو المحرم  
هذا لفظ الشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة عنه وقد نقل هذا في مسنده عن ابراهيم أراه  
التحفي حسان نقله عنه بعض خواص الاحبة من السادات الاشراف من أعيان علماء  
العصر بما ناولني بخط يده وشافهني بأنه نقله من كتاب أبي حنيفة المسمى عند أبي حنيفة  
ولفظه أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الرجل يشرب النبيذ حتى يسكر منه قال  
القدح الاخير الذي سكر منه هو الحرام اه من خطه وقد ذكر عنه بعض أحاديث وبعض  
آثار عن بعض الصحابة وعن بعض التابعين تؤيد مذهبهم ولكن من تأملها وجدها لا تقوم  
لهبها حجة فمن ذلك ما رواه عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حرمت  
الخمر لعينها القليل منها والكثير والمسكر من كل شراب اه وهذا الحديث على تقدير صحته  
معارض بأقوى منه من الأحاديث التي قدمناها وغيرها وقد مر أنها متواترة ومنه أقوله  
عن علقمة قلنا ابن مسعود وامرنا تشرب النبيذ والامسة تقتدى بذلك فقال ابن مسعود



رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب النبيذ ولولا أني رأيته يشرب ما شربته اه وهذا  
 لا شاهد فيه أما لا فعلى تقدير صحته ليس فيه تصريح بأن النبيذ الذي رأيته يشربه يسكر كثيره  
 وعلى تقدير أنه كذلك فهو معارض بحديث ابن مسعود وغيره من الأحاديث التي قدمناها  
 ومنها قوله عن سيدنا عمر أنه قال لا يقطع لحوم هذه الأبل في بطوننا إلا النبيذ الشديد وهذا  
 لا شاهد فيه على تقدير صحته اذ ليس فيه أنه أراد النبيذ المسكر ولا يؤخذ ذلك من قوله  
 الشديد لا احتمال أن المراد بشدة قوة فقط لان النبيذ منه القوي والضعيف والمتوسط  
 لا اختلافه بقله الماء الذي يذفيه الزبيب مثلاً وكثرة وتوسطه مع قصر مدة بقاء الزبيب مثلاً  
 في الماء وطولها وتوسطها وعلى تسليم أنه أراد المسكر فهو معارض بحديثه الصحيح المتفق  
 على صحته الذي خطب به على المنبر بحضرة الناس حتى صار ذلك اجماعاً كما تقدم في كلام  
 الباجي ومنها قوله عن جاد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى بأعرابي قد سكر  
 فطلبه عذراً فلما أعياه قال فاحبسوه فان صحاباً جلدوه ودعا عمر عاصبه عليه فكسره ثم  
 شرب وسقى جلساءه ثم قال هكذا فاكسروه بالماء اذا غلبكم شيطاناه قال وكان يحب  
 الشراب الشديد اه وهذا لا شاهد فيه أيضاً لان هذا الذي سكر به لم يبين هل كان مما يسمى  
 خمر عند أبي حنيفة أو مما لا يسمى عنده خمر كالنبيذ وما طبخ حتى ذهب ثلثاه من عصير  
 العنب والتخل فان كان الاول كان حجة على أبي حنيفة فيما قاله في الخمر مما وافق فيه غيره  
 وأجمع عليه الناس اذ لا يسوغ عند أبي حنيفة ولا عند غيره شرب الخمر الذي صلب فيه شيء  
 من الماء أما اذا بقي فيه بعد الصب النشوة المطربة فلا إشكال وكذا ان زالت منه لاجتماعهم  
 على ان الخمر نجس ولا يجوز شرب النجاسة باجماع وانما يبقى الكلام في حد شاربه كما يأتي لز  
 عند قوله لا دوام وقد حكى الائمة مالكية وغيرهم الاجماع على أن الماء اذا حلت فيه نجاسة  
 يسيرة غير لونه أو طعمه انه نجس ولو كان أكثر منها باضعاف مضاعفة فكيف اذا وضع يسير  
 من الماء في الخمر الغالبة على الماعوان كان الثاني كان مخالفاً لما صح عن سيدنا عمر من أن  
 الخمر عند ما خامر العقل كان من عنب أو غيره كما هو صريح حديثه الذي خطب به على  
 الناس كما في البخاري وغيره فالنبيذ عنده وعصير العنب الذي لم يطبخ سواء فلا يستقيم  
 للحنفية الاحتجاج على مذهبهم بهذا الاثر الذي روه عنه كما لا يستقيم لهم الاستدلال بأثره  
 هذا على ما قالوه من أن ما طبخ حتى ذهب ثلثاه ليس بخمر لان هذا النوع داخل في حديثه  
 المتفق على صحته الذي خطب به حتى صار اجماعاً ومخالفاً أيضاً لما ورد عنه فيما طبخ من  
 العصير بخصوصه في الموطأ ما نصه مالك عن داود بن الجصين عن واقد بن عمر بن سعد بن  
 معاذ أنه أخبره عن محمود بن ليلى الانصاري أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه اليه أهل  
 الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر بن الخطاب اشربوا  
 العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجل من أهل الارض هل لنا أن نجعل لك من هذا  
 الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأقواه عمر بن  
 الخطاب فأدخل فيه عراصبه ثم رفع يده فصبها في تظط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء  
 الأبل فأمرهم عمر أن يشربوه فقال له عبادة بن الصامت أحللتها والله فقال عمر كلا والله

اللهم اني لأحل لهم شياً حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً حلالته لهم اه منه باقظه قال  
 في المنتقى مانصه قوله شكوا اليه أهل الشام وباء الارض وثقلها يريد أنهم شكوا اليه من  
 ذلك ما أوججهم إلى شرب شراب زيل عنهم وباء الارض وبيعده عنهم ثقلها وأمرها  
 المعتادة عندهم وقد اعتادوا بشرب وأخبروا عنه أنه لا يصلحهم الا ذلك يريد أن أبدانهم  
 لا تألف غيره فأمرهم عمر أن يشربوا العسل وذلك أنه لم يكن علم أن يتخذ من العصير ما يبق  
 ويسلم من الشدة المطربة وعلم أن العسل يبقى المدة الطويلة فعبدل بهم إليه ليقتنوه فتي  
 أرادوا شربه فخطوه بالماء فقالوا أنه لا يصلحنا العسل وهذا يقتضي أنه لم ينج لهم شرب ذلك  
 الشراب المسكر للتداوى وقد تقدم ذكره ولما توقف عمر رضي الله عنه عن إجابتهم إلى  
 ما أرادوه من شرب شراب العنب لاعتقادهم أنه لا يمكن ادخاره قال رجل من أهل الارض  
 يريد عن شئنا قومنا هل لنا أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر لعلمه بذلك أنه يمكن  
 أن يدخر ولا يتغير ويتوصل إلى ذلك بصناعة قد علمها قال له عمر نعم فإنه انما منعهم منه  
 لما علم من التغيير وتغير عنه من بقاءه دون أن يفسد وقوله فطبخه حتى ذهب منه  
 الثلثان معنى ذلك أنه ذهب منه المائية التي تحدث افساده ويسرع بها تغيره وبقيت  
 عسلته خاصة وانما خص ذلك بذهاب الثلثين وبقاء الثلث لان هذه كانت صفة عصير  
 ذلك العنب في ذلك البلد وقدرى ابن الموازي طبع العصير لا أحد بذهاب ثلثيه وانما  
 أنظر إلى السكر قال أشهب وان نقص تسعة أعشاره بذلك قال ابن المواز وليس ذهاب  
 الثلثين في كل بلد ولا من كل عصر فاما الموضع المختص بذلك فلا بأس به وقال ابن حبيب  
 من تحفظ في خاصته فعمل الطبخ فلا يعمله الا باجتماع وجهين أن يذهب ثلثاه ويوقن أنه  
 لا يسكر فاما أحد الوصفين من أنه لا يسكر فصحيح ولا يحتاج إلى سواء لانه اذا لم يسكر فسواء  
 ذهب ثلثه أو ربعه أو أكثر أو أقل ثم قال ويحتز بتيقن سلامته من الفساد في سائر البلاد  
 واذا اعتبر السلامة من أن يسكر استغنى عن سائر الاوصاف وجعل أبو حنيفة ذهاب  
 الثلثين حدافى جواز شرب ما يبق وان كان يسكر من كثيره والدليل على ما نقوله أن هذا  
 شراب فيه شدة مطربة فوجب أن يكون قليلاً حراماً أصل ذلك الشئ وقوله فأتوا به عمر بن  
 الخطاب فأدخل فيه اصبعه ثم رفع يده فقبها فتمطط اختبار من عمر رضي الله عنه لما أخبره  
 به واشراف عليه بالمشاهدة والمباشرة واعتناء بأمور المسلمين ومصالح دينهم وديارهم  
 فأدخل اصبعه ليختبر نخاسته وهى التي تمنع التغيير ثم رفع اصبعه التي أدخلها في الطلاء  
 فقبها فتمطط الطلاء لثخاسته ولو كان رقيقاً في حكم الشراب لم يتبع يده ولا اصبعه منه شئ  
 ولعل يقطر ما يتعلق باصبعه منه ان كان تعلق منه شئ موقول عمر هذا الطلاء يريد أنه  
 يسمى بالطلاء على معنى التشبيه بذلك ولذلك قال هذا مثل طلاء الابل في ثخاسته وبعده من  
 التغيير ثم أمرهم بشر به ولوراعى أبو حنيفة أن يعود إلى مثل هذا من القوام والنخاسته لما  
 أباح للناس الا شرب ما يؤمن فساداً فان هذا في قوام العسل ولا يمكن شرب مثله الا أن  
 يمزج بالماء فلا يخاف على مثل هذا التغيير بدأوا ما ما كان من عصير يذهب ثلثاه ويبقى  
 ثلثه رقيقاً يسرع إليه التغيير ويطرأ عليه الفساد فليس لمحكم هذا الذي قد صار في قوام

العسل الذي لا يتغير ولو أمسك أعواما ولو كان ذهاب الثلثين منه - يجرى على كل حال ما  
احتاج عمران براه ويختبره ويدخل أصبعه فيه ويرفعه ليعلم بذلك ثخائته ولقال للذي قال  
له هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب ما لا يسكر أنا أعلم بذلك منك اطبخه حتى يذهب منه  
الثلثان ولا يراعي أن يسكر أم لا ولما قال له افعل علم أنه إنما أقربه بأن يعمل منه ما لا يسكر وأنه  
اختبر صدقه وعلم صحة قوله بما شاهد من ثخائته وأنه في قوام طلاء الابل ثم أظهر تصديق قول  
الصانع واجابته الى ما سأل بأن يكون على مثل هذه الصفة التي ادعى أنها لا تسكر في أباح  
شرب ما يسكر من ذلك يذهب الثلثين فقط - بخلاف اجماع الصحابة لانهم بين قائلين قائل  
يقول بمثل قول عمران اذ لم تسكر لما عادت اليه من القوام انه مباح علمها واتخاذها قائل  
أنكر على عمر رضي الله عنه اباحتهم مع ذلك كله خوفا من الزريرة باجته الى شرب المسكر  
منه اذن أباح شرب المسكر منها على ما أفتى به أبو حنيفة فقد خالف اجماعهم وقد روى  
أن علي بن أبي طالب كان يرزق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع أن يخرج منه  
اه محل الحاجة منه بلفظه (تنبيه) بتأمل كلام الموطأ هذا والباقي يعلم أن ما شاع على  
السنة كثير من الناس أن ما شئت وطبخه من العصير انما في شربه الضرر ولا تقع فيه  
للأبدان غير صحيح وبتأمل ذلك أيضا يعلم ما في مدحهم لما خفف طبخه فلم يذهب ما ينبت  
ويتنافسون في ذلك جدا حتى أدى ذلك الى فساد عظيم وضرر في الدين جسيم فعظمت  
رغبة النساء في ذلك والرجال وآل الى شربهم المسكر مع اعتقادهم أنه حلال وقد شاع على  
السنة كثير أن مستندهم في ذلك ومعتقدهم على فتوى شيخنا ج فانه مثل بماله  
جوابكم عن شرب الصامت الماطوخ الذي فيه قوة يحس به من شربه بحيث يجد في  
نفسه سرورا وكثرة الكلام وسخانة في جوفه فقط هل ذلك مما يلزم تحريمه أم لا فأجاب  
بقوله حقيقة المسكر هو ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح كافي ضيق وغيره  
وعليه ان كان العصير المذكور ان ترك بلاماء وشرب يفعل ما يفعله الخمر فلا اشكال في  
كونه خراوان كان انما يسخن ويحصل فرحا الا أنه لا يغيب العقل فليس بمسكر وكثير من  
المعاجين تفرح وكذا الزعفران وعند الفرح يحدث كثرة الكلام لان المهموم كثير  
الصمت فاذا لم يقع تغيب للعقل فليس بمسكر والله أعلم وكتب محمد بن الحسن الجندی  
الحسنی لطف الله به امين اه فتأمل كيف يكون هذا حجة لهم وهو قد صرح أولا  
ووسطا وآخر بأن ما يسكر منه خمر فلا يحل شربه فأعرضوا عن ذلك وتمسكوا بقوله وكثير  
من المعاجين تفرح الخ وليس في السؤال ولا في الجواب أن كثرة الكلام الذي يحدث  
عند شربه هو من الكلام الساقط الذي يشبه الهذيان ولا يصدر من صاحبه حيث  
لا يشرب ذلك الشراب ويستحي بعد أن أخبر بأنه صدر منه من صدره منه فليس في  
جواب شيخنا ج ما يؤخذ منه شيء من ذلك ومع ذلك فقد حدثني الثقة عن الفقيه  
المحدث الصالح سيدي الصادق بن ريشون الحسنی أنه كان ينكر هذا الجواب على شيخنا  
ولا يقول به وما ذلك والله أعلم الا أنه رأى أنه يناق في ما بين عليه مذهب مالك رضي الله عنه  
من سد الذرائع مع أنه عالم كبير فتكون فتواه سببا لباحة شرب المسكر فهو كقول عبادة

(لادواء) قول ز والصحيح المنع والحد منه لعج عن شرح الارشاد قال ونقله في الجوهر أيضا وهذا اذا كان يسكرو والافلاحد من غير نزاع اه أي مع ثبوت المنع وقول ز وانظر اذا خلط بجماع الخ أي هل فيه حد أم لا والظاهر سقوطه وثبوت التعزير لثبوت الحرمة (ولوطلاء) مق صوابه طلاء قلت وقول ز فالطليح بالنجاسة بقصد التداءى حرام الخ هذا هو المشهور وكافي ضيح وغيره وأما في باطن الحد فالاشتاق على منعه انظر ما قدمناه عند قوله وينتفع بمتنجس لا نجس وقال المصنف في جامعہ والتدأى بسائر النجاسات من غير شرب جائز وفي الخبر قولان اه وفي ق عن مالك التدأى من القرحة بالبول أخف من التدأى فيها بالخمر ابن رشد لما جاء في الخبر أنها رجس ولم يأت في البول الا انه نجس ابن شعبان لا يمتلج بالمسكروان غسل بالماء ولا يدأى به دبر الدواب اه (والحدود الخ) قلت قال المشاوي سميت (١٦١) حدود الانها تمنع من المعاودة لمثل ذلك فالحد بمعنى المنع ومن ثم سمى البواب حدا اذا أولاه مقدر محدوداه وقول خش

عن المدونة صفة الضرب الى قوله للادب هو لفظ المدونة كافي ق ومثله لابن عرفة عنها ثم قال ولا ي زيد عن ابن القاسم ان ضرب على ظهر بالدره أجزأ أو ما هو بالبين اه وكلام ح عن ابن رشد في بيان المذهب أنه وفاق لها بمحملها على الدرّة اللطيفة التي لا تؤلم ولا توجع والافن الدرر ما هو أوجع من الكثير من السباط فلا يجمع عليه حدان اه وقول خش عن محمد لا يتولى ضرب الحد الى قوله وتخلى له يدها مثله في ق عنه (بظهره وكفقيه) قلت في ح عن العتيبة ان مالكا سئل عن عذاب اللصوص بالدهن وبهذه الخنافس التي تحمل على بطونهم فم فقال لا يحل هذا وانما هو السوط والسجن ان لم يجدي في ظهره مضر بافالسجن قيل له أرايت ان لم يجد في ظهره مضر بأترى

ابن الصامت رضي الله عنه لسيدنا عمر رضي الله عنه أحاطها والله ومن تأمل جميع ما قدمناه من الاحاديث وكلام الأئمة وكان معه قلامه فظفر من الانصاف تين له حكمة جميع ما قلناه والعلم كله لله (لادواء) قول ز والصحيح المنع والحد الخ مثله لعج عن شرح الارشاد وزاد عقبه ما نصه ونقله في الجوهر أيضا وهذا اذا كان يسكرو والافلاحد من غير نزاع اه منه وهو ظاهر ويقيم من نفسه الحد فقط أن المنع ثابت وهو كذلك بلا اشكال وقول ز وانظر لو خلط بجماع حتى زالت منه الشدة الخ توقفه انما هو في الحد وأما حرمة شربه فلا اشكال فيها وقد تقدم في أول الكتاب وينتفع بمتنجس لا نجس في غير مسجد وآدى والظاهر فيما نظرفيه هو السقوط فلا حد على شارب له ولكنه يعزر ان فعله معصية فان قلت تقدم لز وغيره عند قوله وان قل أنه يحد من غمس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه فاتباع ريقه ولا شك أن ما يتعلق بالابرة من الخمر أقل مما خلط بالماء منها بكثير قلت ما يتعلق بالابرة يخرج من وضعها على اللسان بخلاف ما خلط بالماء قبل أن يجعل بالفم حتى ذهب منه الشدة المطربة فانما هو ماء متنجس لا عين النجاسة ولذلك ناقشوا المصنف في قوله وحكمه كغيره فراجع كلامهم هنا يظهرك حكمة ما قلناه والله أعلم (ولوطلاء) ظاهر كلام ز أن طلاء في كلام المصنف المراد به الحد وأبين منه في الدلالة على ذلك كلام عجم وخش وما فهمه ومنه هو المتبادر منه وسلموه له وزود هذه اللفظة مصدر امع أن مق اعترضه بأنه ان أراد به الحد بمعنى دهن الجسد به فهو موافق للنقل ولكنه مخالف للغة لقول الجوهرى طليته بالدهن وغيره طليا اه وان أراد به التدأى بالنوع المسمى من المسكر بالطلاء فانه لم يقف على الخلاف فيه هكذا وما قاله ظاهر وقد راجعت الصحاح والقاموس والمصباح والمشارق والنهاية فما وجدت ما يوافق المصنف على أن اللفظة مصدر والله أعلم (وعزرا الامام) قول ز ووالد الصغير فقط احترز به من والد الكبير فليس له أن يؤدب ولده وعول ز في ذلك على ما لا برشاس وابن

(٢١) رهوني (ثامن) ان يسطخ فيضرب في آتية فقال لا والله ما أرى ذلك وانما عليك ما عليك ابن رشد هذا بين لانه لا يصح أن يعاقب أحد فماتلزمه فيه العقوبة الا بالجلد أو السجن الذي جاء به القرآن وأما تعذيب أحد بما سوى ذلك من العذاب فلا يحل ولا يجوز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعذب في الآخرة الذين يعذبون الناس في الدنيا اه والحديث رواه مسلم وفي مختصر الوفاق ولا يطخ أحد على بطنه في أدب ولا غيره اه (والمرأة لما في الضرب) أي لامن الثوب والثوبين كافي ح لان كشف الخمار عورة (وعزرا الامام الخ) قلت قال ق مانصه من المدونة أما النكال والتعزير فيجوز فيه العفو والشفاعة وان بلغ الامام ثم ذكر عن فروق القرافي ما في مب عنه الا أن عبارته في السادس هي مانصه بخلاف التعزير فان البسر يسقط لعدم تأثيره والكثير يسقط لعدم موجبه اه وقال في الاكمال بعد أن ذكر أن الشفاعة للمؤمنين جائزة فيما لاحد فيه عند السلطان وغيره كالة العفو عنه ابتداء مانصه وهذا فبين كانت منه الغلظة والزلة وفي أهل السترو والعفاف وأما المصرون على

فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا تجوز الشفاعة لامثالهم ولا ترك السلطان عقوبتهم ليزجر راعن ذلك وليردع غيرهم بما يفعل بهم وقد جاء الوعيد في الشفاعة في الحدود اه و قول ز أو والد الصغرى لا والد الكبير كما في ابن شاس وابن الحاجب وقيل له ابن عرفة وقال في ضج عقبه وظاهر قول مالك في الذي شتمه خاله أو عمه لا أرى عليه في ذلك شيء إذا كان على وجه الادب ان للاب ونحوه تأديب الكبير وقد طعن أبو بكر في خاصرة عائشة رضي الله عنها وكذا مخاطبته لعبد الرحمن في حديث الزيدان اه والظاهر الجمع بينهما يحمل هذا على ذي القدر بحيث لا يؤدي الى جسارة وعلى الشتم ونحوه كما يشهد له كلام الامام والاستدلال بفعل أبي بكر رضي الله عنه وحمل ما لابن شاس على غير ذلك والله أعلم وفي شرح المدونة لابن ناجي يتغلف الادب بالزمان والمكان فن عصى الله في الكعبة أو مكة أو الحرم أو غيره اه وفي المسائل الملقوطة وتلزم العقوبة من حي الظلمة وذبح عنهم ومن دفع عن شخص وجب عليه حق ومن يحصى قطاع الطريق أو سارقا ونحوه فان من يحميه ويمنعه معاصي الله تعالى وتجب عقوبته حتى يحضره ان كان عنده وينزجر عن ذلك الا ان يكون احضاره الى من يظلمه أو يأخذ ماله أو يتجاوز فيه ما أمر به شرعاً فلهذا لا يحضره ولكن يتخلى عنه ويرتدع عن حمايته والدفع عنه اه ومنه ويؤدب من حلق شاربه ومن طلق ثلاثاً في كلمة واحدة ومن قام بشكبة باطل ليندفع بذلك أهل الباطل والدلدل كما في أحكام ابن سهل وفي ق من تغاضر مع امرأه أجنبية أو تضاحك معها ضرب عشرين سوطاً والمرأة كذلك ومن حبس امرأته ضرب (١٦٣) أربعين وان طاوغة هي فكذلك وان قبلها ضرب خمسين وهي كذلك ان طاوغة وعنه وإذا شهد على رجل أنه

يؤذي الناس بلسانه حبس ثلاثة أيام ويؤدب على قدر جرمه وان زاد شره أمر بالكف عن الجيران والايعة عليه داره أو أكرت عليه وأفتى بعض الفقهاء في الذي يؤذي الناس في المسجد بالخراجه منه اه عياض وحلف رجل بالطلاق في مجلس سمعون فأمر سمعون بصفع فقاه اه وفي ذلك قلت وصح عن سمعون انه أمر بصفع شخص في فقاه قد صدر

الحاجب اذ قال ويؤدب الاب والمعلم باذنه الصغير لا الكبير اه وقد نقل ابن عرفة كلام ابن شاس وقيل له ولم يعترض كلام ابن الحاجب ونص ابن عرفة ابن شاس الاب يؤدب ابنه الصغير دون الكبير ومعلم باذنه ١ قلت لان ترك تأديبه يكسبه فساداً اه منه بالنظر لكن في ضج عقب كلام ابن الحاجب السابق مانصه هكذا قال ابن شاس وظاهر قول مالك في الذي شتمه خاله أو عمه أو جده لا أرى عليه في ذلك شيئاً إذا كان على وجه الادب لان للاب ونحوه تأديب الكبير وقد طعن أبو بكر رضي الله عنه في خاصرة عائشة رضي الله عنها وأمره صلى الله عليه وسلم في حجرها وكذا مخاطبته لعبد الرحمن في حديث الضيفان اه منه بالفظه (لمعصية الله تعالى) أي اذا فعله معتقداً أنه معصية وان كان في نفس الامر ليس كذلك كن شرب مثلاً ما يعتد حرمته فتبين أنه حلال (وضرب بسوط أو غيره) قول ز بخلاف الحد كما مر أي في كلامه عند قوله بسوط وضرب معتدلين اذ قال هناك فلا يجوز ضرب في حد بضيض ولا شرار ولا درة الخ سكت

عنه

منه اليين بالطلاق حضرته \* فهو قدوة لمن شافعلته

(لمعصية الله) أي في الظاهر وان كانت في نفس الامر ليست كذلك كن فعل ما يعتد حرمته فتبينت حليته \* (تبيينه) \* ظاهر المصنف انه لأدب في المكروه وقال ح بعد ذلك خلاف فيه والظاهر انه لا معارضة وان من واطب على ترك المسنون أو على فعل المكروه فهو الذي يؤدب ويجرح ومن كان ذلك منه مرة لم يؤدب والله أعلم اه (حساباً ولوما) ١ قلت قول ز ولان الأول وان كان مقبلاً الخ سبق قلم ومراده كثيراً كما هو واضح نعم هذا غير معروف في المذكور المعروف فيه ما في (وبالاقامة) ١ قلت قول ز والمراد به الوقوف الخ أي بأمر الامام ولا حاجة لتصويب مب عليه على أن التعزير في الحقيقة اغما هو بالوقوف الذي هو أثر الايقاف وبأشئ عنه فتأمله (وضرب بسوط الخ) قول ز أو فيما لحاكم نقضه أي لشذوذ الخلاف لضعف مدركه وقول ز وانظر هذا النقل الخ هو نقل صحيح ذكره غير واحد منهم ق عند قوله فان مضى المختلف فيه بالثمن ونحوه له في سنن المهتدين ١ قلت وقد تقدم ذلك لز نفسه جازماً به أول باب الجهاد والظاهر أن التعزير كذلك بل هو أحرى لأنه أشد وفي سنن المهتدين عن مجي الدين النووي مانصه وليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه اذا لم يخالف نص القرآن أو السنة أو الاجماع اه وهو نص صريح فيما نظريه د وبه تعلم سقوط قول ز فلعلم محله الخ وتسليم هوني له فانه لا لوجزم به لكان أحسن اه وانه لا يجب على القاضي الحكم بقول مقلده الاعلى من قلده مقلده حتى لو واطب على مكروه عنده أو ارتكب

مختلفا فيه في مذهبه والراجح تحريره لعزومه وبه تعلم ما في كلام هوني \* (فرع) \* سئل ابن وهب عن الوصي يحد في التركة الشطر بنح هل له أن يبيعها قال لا بل يكسرها ويبيعها خطبا قيل له بأمر السلطان أو بغير أمره قال ان كان السلطان ممن قد سمع العلم والاحاديث بغير أمره والافيا أمره ان كان خائفا ممن ناحيته لجهالة تبعاجها فيها قال ابن رشد بعد أن ذكر خلاف عيسى بن دينار ما نصه والصواب كراهة اللعب بها وكسرها والادب على اللعب بها اقباسا على (١٦٣) ما فعله عبد الله بن عمر في الترداه \* (تنبيه) \* في

المعيار من جواب لمؤلفه ما نصه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتعلقان بالايجاب أو حرام عند المحققين اه وليس بظاهر ان قلنا انه يؤدب على فعل المكروه لانهما أخف من التأديب مع ان قول الابي اختلف في وجوب التغيير لمخالفة المندوب اه يفيد أنه لا خلاف ان ذلك مطلوب وقد تكرر النهي عن المكروه في زمن الصحابة فن بعدهم كأمه صلى الله عليه وسلم أن يقال لمن يشد الضالة في المسجد لا ردها الله عليه وكقول ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب على الصلاة بعد صلاة العصر كانكار أي سعيد الخدري على مروان تقديم الخطبة على صلاة العيد وكقول عمر لرافعين أصواتهم ما في المسجد لولا أنكم أغريتم لا وجعتم كما ضربا وكانكاره على عثمان تأخره يوم الجمعة واقتصراره على الوضوء وكقوله لعبد الرحمن بن عوف حين لبس وهو محرم ثوبا مصبوغا بما يكره للمعمر انكم أئمة يقتدى بكم وكضربه رضي الله عنه بالدرية من أضحج شاة الذبح وجعل يحد شفرته وقال له لا تحدتها أولا كافي ح عن سماع أشهب وفي

عنه قو وب وفيه نظر فان ابن عرفة بعد أن نقل عن المدونة من مل ما عند ز قال بعده ما نصه ولا يجزئ عن ابن القاسم ان ضرب على ظهره بالدرية أجزأ ما هو بالبين اه منه بلنظرة ونقله ح وزاد بعده ان ابن رشد في رسم العتق من سماع عيسى قال ان ما في سماع أبي زيد يحمل على التفسير لانه وان كان الواجب أن تضرب الحدود بالسياط كما قاله مالك فلا يجب أن يعاد عليه الضرب بالسياط اذا ضرب بالدرية الا أن تكون الدرة التي ضرب بها الطيفة لا تؤلم انظره ان شئت وهو يفيد أن هذا هو المذهب وان كان ابن يونس نقل كلام المدونة ولم يقيده بشئ ولم يذكر ما في العتبية بحال وكذا أبو الحسن وقد أغفل كلام ابن رشد وليس ذلك من عادته والله أعلم وقول ز عن أحمد أو فيما للحاكم نقضه أي لكون الخلاف شاذا للضعف مدركه ولذلك عقبه ز بقوله أي يوافق ذلك قوله ولو حقيقا يشرب النبيذ واستدلال ز بكلام المصنف المذكور أخرى لأنه اذا كان لا يسقط الحد مع أن الحدود تدرأ بالشبهات فالتعزير أخرى تأمل وقول ز وانظر هذا النقل الخ هو نقل صحيح ذكره غير واحد منهم ق عند قول المختصر في آخر البيوع الفاسدة فان فات مضى المختلف فيه بالثمن ونحوه له في سنن المهدي ونصه قال عياض في أول الاكمال لا ينبغي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يحمل الناس على اجتهاده ومذهبه وانما يغير منه ما اجتمع على احداثه وانكاره ورشح هذا المحي الدين النووي مرجحا لكلام عياض قائلا ما اختلف فيه فلا انكار وليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه اذالم يخالف نص القرآن أو السنة أو الاجماع اه منه بلفظه وزاد في شرح المختصر متصلا به ما نصه وقال القرافي وعز الدين ابن عبد السلام من أتى شيئا مختلفا فيه يعتقد تحريره أنكر عليه لانها كالحرمة وان اعتقد تحليله لم ينكر عليه الا أن يكون مدرك الحمل ضعيفا ينقض الحكم مثله ابطلا في الشرع اه منه بلفظه فهو شاهد لنقل أحمد فان حل على أن المراد المجتهد أو من قلده فهو واضح والافه ومشكل غاية لان في المذهب مسائل صرحوا فيها بالادب مع شهرة الخلاف فيها بل قد تقدم التأديب في المكروه وذكره ح فقال بعده ذكره الخلاف ما نصه فالظاهر انه لامعارضة وان من واطب على ترك السنن وعلى فعل المكروه فهو الذي يؤدب ويبحر ومن كان ذلك منه مرة لم يؤدب والله أعلم اه منه بلفظه وقال الامام المازري في أول كتاب الايمان من المعلم أنشاء كلام له ما نصه والتمادي على ترك سائر السنن مذموم يوجب الادب عند بعض أهل العلم اه محل الحاجة منه بلنظرة وفي المسئلة الرابعة من سماع عبد الملك بن الحسن من كتاب الوصايا ما نصه وسألت ابن وهب عن الوصي

المعيار نفسه وغيره عن المدخل وردت السنة ان من اكرام الميت تحمیل الصلاة عليه ودفنه وقد كان بعض العلماء يحافظ على هذه السنة فيقدم الصلاة عليه على الخطبة ويأمر أهله بالخروج الى دفته فجاءه الله خيرا عن نفسه على محافظته على السنة فلو كان العلماء ماشين على ما مشى عليه هذا السيد انسدت هذه الثمة التي وقعت وهي ان من أحدث شيئا سكنت عنه فتزايد الامر لذلك فأناله وأنا اليه راجعون اه وقول مب في حريسة الجبل أي محروسة بالجبل أو مسروقة من الجبل من حرس بمعنى سرق

يحدث في تركه الميت الشطرنج هل ترى له أن يبيعها قال لا يبيعها قلت فما يصنع بها قال  
يكسرها ويبيعها حطباً قلت بأمر السلطان أم ترى أن يفعل ذلك بغير أمر السلطان قال  
إن كان السلطان ممن قد سمع العلم والاحاديث فأرى أن يفعل ذلك بغير أمره وإن كان ممن  
لم يسمع العلم والاحاديث ولا يعرفه وكان خائفاً ممن ناحيته لجهالة ما جاء فيه فلا أرى أن  
يفعل ذلك إلا بأمره اه فتكلم عليه أبو الوليد بن رشد بكلام طويل وقال في آخره ما نصه  
والعيسى بن دينار في كتاب الجدار أنه سئل عن الرجل يملك فيوجد في تركته شطرنج ونرد  
وعظام يلعب بها هل ترى للإمام أن يأمر بكسرها قال لا أرى ذلك عليه وأرى له أن يدها  
قيل فإن كان عليه دين هل يبيعها في دينه قال لا ولم يرد ذلك في العود والمزمار ورأى أن تكسر  
على كل حال وانما قال عيسى بن دينار ذلك لما روى من ترخيص من رخص في اللعب  
بالشطرنج على غير قمار من العلماء والصواب كراهة اللعب بها وكسرها والادب على اللعب  
بها قياساً على ما فعله عبد الله بن عمر في الترد اه منه بلفظه وجواب الاشكال ما قاله ز  
من أن محل ذلك انما هو مجرد الامر والنهي الخ لكنه لم يجز به وانما قال فله الخ فلو  
جزم به لكان أحسن \* (تنبيه) في المعيار من جواب لمؤلفه ما نصه والامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر لا يتعلقان بالأوجاب أو حرام عند المحققين اه وقد يظهر ما قاله على  
انه لا أدب في فعل المكروه وترك السنن وأما على انه يؤدب على ذلك فلا لأن الامر والنهي  
باللسان أخف من التأديب مع أن كلام العلامة الأبي يفيد أنه لا خلاف أن ذلك مطلوب  
فانه انما حكى الخلاف في الوجوب فقط ويأتى لفظه على الاثر وقد وقع النهي عن المكروه  
وتكرره في زمن الصحابة في بعدهم ففي الصحيحين أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه أنكر  
على مروان تقديمه الخطبة على الصلاة في العيد قال في الاكمال ما نصه وقوله لا تؤن بخير مما  
أعلم تصریح بالحق وإن لم يكن في الواجبات اه منه بلفظه ونقله الأبي في اكمال الاكمال  
وقال عقبه ما نصه قلت اختلف في وجوب التغيير لمخالفة المنهوب اه منه بلفظه وقد  
أمر النبي صلى الله عليه وسلم حسبي في أصح الصحيح أن يقال لمن ينشد الضالة في المسجد  
لأردها الله عليكم وفي الصحيحين وغيرهما أن سيدنا عمر قال لسيده عثمان رضى الله عنهما  
حين تأخروا يوم الجمعة ساعة هذه ثم قال له نأية أو الوضوء أيضاً وفي الصحيحين أيضاً عن ابن  
عباس رضى الله عنهما ما كنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب على الصلاة بعد صلاة  
العصر وفيه ما أضاف قول سيدنا عمر للرجلين اللذين كانا يرفعان أصواتهما في المسجد لولا  
أنكما غريبان لا وجعتكما ضرباً وفي الصحيح أيضاً قول سيدنا عمر لسيده ناعبد الرحمن بن  
عوف رضى الله عنهما ما عندك لبسه وهو محرم يوماً صبه وغابما يكره للمعمر لبسه ولا يحرم انكم  
أئمة يقتدى بكم وفي المعيار نفسه عن المدخل ما نصه وردت السنة أن من أكرام الميت  
تجيب الصلاة عليه ودفنه وقد كان بعض العلماء رحمه الله تعالى يحافظ على السنة إذا جازوا  
بالميت إلى المسجد صلى عليه قبل الخطبة ويأمر أهله أن يخرجوا إلى دفنه فجزاه الله خيراً  
عن نفسه على محافظته على السنة فلو كان العلماء ماشين على ما مشى عليه هذا السيد  
انسدت هذه الثمة التي وقعت وهي أن من أحدث شيئاً سكت عنه فترأى الأمر لذلك فأن الله

كافى النهاية وقول ز وسكت عن  
التعزير بالنفي الخ ﴿﴾ قلت قال ابن  
عرفة وكانت القضية يلدنا يتقون  
من ظهر عليه الضرب على الخطوط  
بعد تأديبه بحسب اجتهادهم إلى  
بلاد المشرق فتعقبوا عليهم في ذلك  
وقالوا لهم فعدكم هذا كن أراح  
نفسهم من معتدى بمحله بارساله إلى  
غيره من المسلمين فأجابوهم بأن المنفى  
لا قدرته على خطوط من وصل  
اليهم لعدم ممارسته خطوطهم اه  
وفي حكاية الأبي لهذه الحكاية  
فأجيبوا بأن مفسدته ليست محقة  
الوقوف عندكم فانه لا يعرف  
شهودكم ولا خطوطكم إلا بعد مدة  
وعمر وقد لا يجزى اليها فلم تبعث اليكم  
بمفسدة محقة اه وقول ز مبنى  
على اختيار من قال بذلك الخ كتب  
عليه من بخطه ما نصه اللهم  
لاتسامح من ينقل مثل هذه الأقوال  
اه (وان زاد على الحد) ﴿﴾ قلت في  
ق ما نصه ابن عرفة المشهور صحة  
الزيادة على الحد باجتهاد الامام  
لعظم جرم الخائن ضرب عمر مائة  
لمن نقش على خاتمه وقال أشهب  
في مؤدب الصبيان أن زاد على أكثر  
من ثلاثة أسواط اقتص منه اه



(رضن ماسرى) أى اذا اجتهدوا خطأ فان لم يخطئوا فلا ضمان قال فى النوادر عن ابن حبيب عن أصبغ وروى ابن وهب عن يحيى ابن سعيد كل حاكم بين المسلمين بما كان من عقوبتهم من موت عن حد أو أدب فهدروما كان من ظلم بين فالقود فى عده والعقوبى خطئه قال أصبغ وهو قوائى وجماعة علمائنا على نقل مق ومثله فى طرأين عات وفى النوادر أيضاً عن ابن حبيب عن مطرف أئى هشام بن عبد الله الخزرجى قاضى المدينة وهو من صالحى قضائهم ابرجل خيبت يعرف باتساع الصبيان لصق بعلام فى زحام الناس حتى أفضى فبعث به الى مالك فقال أترى أن أقتله قال لا ولكن تعاقبه عقوبة موجبة قال كم قال ذلك اليك فأمر به هشام فجلد أربعمائة سوط وألقى فى السجن فالبث أن مات فذكر ذلك للمالك فما استذكره ولا رأى أنه أخطأ وذكر الحنكابة العتبى عن مطرف أيضاً قاله مق وقال فى البيان والعقوبات على الجرائم عند مالك على قدر اجتهاد الوالى وعظم جرم الخانى وان تجاوز الحد وقد أمر مالك صاحب الشرطة فى الذى وجد مع صبي فى سطح وقد جرده وضمه (١٦٥) الى صدره وغلق على نفسه معه فلم يشكوا فى المكروه بعينه أن يضربه ضرباً مبرحاً ويسجنه حتى تظهر توبته وتبين فسجنه أياماً قبل أن يضربه فكان أبوه يسترد الى مالك ويقول اتق الله يا مالك فما خلقت النار باطلاً فيقول له أجل وان الذى ألقى عليه ابنك لمن الباطل ثم ضربه صاحب الشرطة أربعمائة سوط فانتفخ فمات فمات كبر ذلك ما أن ولا بالى به فقيس له يا أبا عبد الله ان هذا من العقوبة لكثير فقال هذا بما أجرم وما رأيت أنه أمسه من العقوبة الا بما أجزم اه على نقل غ فى تكميله والخاص ان التعزير جائز بالاجتهاد مطلقاً وان أثر على النفس ولا ضمان فيما نشأ عنه الا ان تبين الخطأ كفى مق وابن عاشر و توق وقد نصوا على ان تأديب الزوج زوجته على وجه يجوز له اذا نشأ عنه الموت لا ضمان

وانا اليه راجعون اه منه بلفظه وقد نقل كلام المدخل هذا غير واحد من شراح المختصر وسلموه كما سلمه صاحب المعيار وبه تعلم ما فى كلامه المتقدم والله الموفق وقول م ب وما روى عنه صلى الله عليه وسلم فى حريسة الجبل الخ قال فى النهاية ما نصه لا قطع فى حريسة الجبل أى ليس فيما يحرس بالجبل اذا سرق قطع لانه ليس بحرر زوال حريسة فعليه بمعنى مفعولة أى أن لها من يحرسها ويحفظها ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها يقال حرس يحرس حرساً اذا سرق فهو حارس أى ليس فيما يسرق من الجبل قطع ومنه الحديث انه سئل عن حريسة الجبل فقال فيها غرم مثليها وجملة انكالا فاذا أواها المراح فقها القطع اه منها بالنظها (رضن ماسرى) قول م ب ثم قال والنظاها ان مراد ابن الحاجب الخ سلم كلام طنى وقال توبعد أن ذكره مانصه وهو غير ظاهر أيضاً ويبحث ابن عبد السلام قائمه ب كاهو بين وأقرب منه أن يقال التعزير جائز بالاجتهاد مطلقاً وان زاد على الحد أو ألقى على النفس وقوله ورضن ماسرى فيما اذا تبين خطؤه كضربه أربعمائة فمات منها ثم تبين انه لا يستحق ذلك فيضمن ديتة ولا ترد مسئلة الامام لانه لم تبين فيها خطأ كما أشار له مق ويستروح من تقرير الطحيني والله أعلم اه منه بلفظه قلت وهذا هو الحق الذى لا يحيد عنه وعليه عول سيدى عبد الواحد بن عاشر ونصه ابن مرزوق معناه اذا اجتهدوا خطأ فيضمن وكأنه عنده والله أعلم عناية الخطا والعبد فى أموال الناس سواء والضمان على هذا الاى فى أن لا اثم فيه لان الشخص يقتل اخطأ ولا اثم عليه ويعطى ديتة قال ابن مرزوق ولا يصح أن يقال معنى كلامه أن الامام اذا عزر باجتهاده ولم يظهر خطؤه فتولد من تأديبه هلاك أن يضمن لان هذا يناقض قوله أو ألقى على النفس اه منه بالنظها وما نسب له لى هو كذلك فيسه وزاد بعد ذلك مانصه ولا يحمل كلام ابن الحاجب

فيه والحاكم مثله أو أخرى وبذلك كله تعلم ما فى كلام م ب تبعاً لطفى فتأمل والله أعلم قلت وقول م ب كان بعضهم الخ هو شيخ الجماعة أبو مهدي عيسى بن علال كفى غ وقبل البيت

ما حيله المرء والاقدار جارية \* عليه والحكم جارياً بها الراى  
ان حقه اللطف لم يمسسه من بلل \* ولم يبال بتكليف والقاء  
وان يـمكن قدر الله بغير قسه \* فهو الغريق وان ألقى بصحراء

(كطييب الخ) قول ز فيضمن موجب فعله عليه لا على عاقلة كذا فى بعض نسخه بلا وهو موافق لما ذكره أخيراً وفى نسخة م ب منه وعلى عاقلة بالواو بدل لا وقول ز فلا ضمان عليه الخ أى الآن يكون السلطان قد تقدم اليهم أن لا يقدموا على شئ مما فيه الضرر كفى ضيق وق عن ابن رشد ونقله م ب

الاعلى هذا المعنى والا كان مخالفاً للثقل لان فعل الامام اذا كان على الصواب فيما يجتهد فيه  
 أو على الوجه الذي حدله فيما لا يجتهد فيه ثم نشأ عنه تلف لاضمان فيه كما ترى وقد بان أن  
 كلام ابن الحاجب مخالف لما نقلنا عن مالك من انتهاء التعزير الى الموت في الحكاية المذكورة  
 وتطيرها في العتبية أيضاً في رجل خلاصي وجرده من ثيابه اه منه بلفظه وأشار به قوله في  
 الحكاية المذكورة الى ما قدمه قبل هذا ونصه وفيها أي في النوادر من كتاب ابن حبيب  
 قال مطرف أي هشام بن عبد الله الخزومي قاضي المدينة وهو من صالحى قضائها برجل  
 خيمت يعرف باتباع الصبيان لصوبه للام في زحام الناس حتى أفضى فبعث به هشام الى  
 مالك فقال أترى أن أقتله قال لا ولكن تعاقبه عقوبة موجعة قال كم قال ذلك اليك  
 فأمر به هشام فجلد أربع مائة سوط وألقى في السجن فالبث أن مات فذكر ذلك لمالك فما  
 استنكره ولا رأى أنه أخطأ وذكر الحكاية العتبية عن مطرف أيضاً اه منه بلفظه ثم قال  
 بعد ذلك مانصه أما ضمان الامام والطبيب في خطئهما على الجملة فقال في القطع في  
 السرقة من المدونة وما بلغ من خطأ الامام ثلث الدية فأكثر فعلى عاقلته مثل خطأ الطبيب  
 والمعلم والخاتن ثم قال وأما ان خطأهما لا يكون الامع مخالفة وجهه الصواب فيما شرع  
 له ما فعله فقال في آخر **ك**ام الدماء من النوادر قال ابن حبيب قال أصبغ وروى  
 ابن وهب عن يحيى بن سعيد كل حاكم بين المسلمين من أمير أو قاض أو صاحب شرطة فما  
 كان من عقوباتهم من موت عن حد أو أدب فهو هدر وما كان من ظلم بين القواد في عهده  
 والعقل في خطئه قال قال أصبغ وهو قولنا وجماعة علماءنا من أتى على يديه من حد  
 أقامه أو قصاص أو أدب أو غيره كاجازته شهادة نصراني أو عبداً أو مسخوط ولم يعلم الابد  
 القصاص والحد فلا شئ عليه لانه مجتهد ولم يتعمد ظماناً ولا كان منها خطأ اه محل الحاجة  
 منه بلفظه وكفى به شاهد لما قاله وجمعة لابن عاشر و تو في متابعتهم اه لقول أصبغ  
 هذا قولنا وجماعة أصحابنا وقد سلم له ذلك ابن حبيب ولم يحك خلافة أصلاً مع معرفته  
 بأقوال مالك وأصحابه ومخالطته لكثير منهم وسماعه منهم وقد سلم له ما ذلك الشيخ أبو محمد  
 ابن أبي زيد في نوادره وأنى به فقهاً مسلماً ولم يذكر خلافة ولوعلى سبيل الشذوذ فلم يكن  
 لهؤلاء الأئمة متابع على ذلك لكان كافياً كيف وقد تبعه ما على ذلك غير واحد ممن يعقد  
 عليه في ترجمة باب في كراهية ولاية القضاء ومجالساة الامراء من طرارين عات مانصه ابن  
 حبيب عن أصبغ وروى ابن وهب عن يحيى بن سعيد قال كل من ولي الحكم بين المسلمين  
 من أمير أو قاض أو صاحب شرطة مسلط اليد فكل ما كان في عقوباتهم من موت وكان  
 في حد من حدود الله تعالى أو أدب بحق فهو هدر وما أتى من ظلم بين مشهور ومتعمداً فعليه  
 القود في عهده والعقل في خطئه أصبغ وهو قول جماعة علماءنا وكذلك ما تعمد من اتلاف  
 مال بلا حق ولا شبهة فذلك في ماله يأخذ به المظالم من شاعته أو من المحكوم به من  
 الاستغناء اه منها بلانظها وقال أبو الوليد بن رشد في رسم مساجد القبائل من مسمع ابن  
 القاسم من كتاب الحدود مانصه والعقوبات على الجرائم عند مالك على قدر اجتهاد الوالى  
 وعظم جرم الجاني وان تجاوز الحد وقد أمر مالك صاحب الشرطة في الذى وجد مع صبي في

(وكتا جيج الخ) قول ز قاله تت الخ بل هو مصرح به في المدونة كما في ضريح وغيره اللخمى ان لم يكن وقت ارسال الهاريج  
جفرت أو كانت ربيع فتغيرت الى الناحية التي أحرقت فلاشي عليه (١٦٧) نقله أبو الحسن \* (فرع) \* قال أبو الحسن

قال أبو عمران ولو كان قرب أرضه  
أرض لا يؤمن أن تصل النار اليها  
فاطلق النار فخرجت من أرضه  
وترامت الى الأرض التي يخاف  
عليها أنه لا ضمان عليه اذا وصلت  
الى أرض يؤمن عليها ولو كان أصل  
اطلاقه تعديا على جاره اللاصق به  
تعالق الشيخ قال ابن كثة فمين  
أرسل ناراً في حائط رجل فاحرقته  
وأحرقت حائطاً آخر لرجل آخر أنه  
انما يضمن ما يشر بالعداء ولا يضمن  
الحائط الآخر والظاهر لرجل مال ابن  
كثانة على أن الآخر بعيد عما يشر  
أحرقه يؤمن وصول النار اليه منه  
والا كان شاذاً لانه اذا ضمن في ارسال  
النار في أرض نفسه فأحرى في أرض  
غيره تعدياً كما لمه قلنا والظاهر  
أيضاً لرجل مال أبي عمران على أن النار  
ترامت أولاً الى الأرض التي يؤمن  
عليها ثم رجعت الى التي يخاف عليها  
والا كان مثلاً كذا فتأمل والله أعلم  
وقول ز واطلاق العطف على  
اليوم الخ أي اسناداً اليه وقوله  
صنفه مضاف الى يوم أي مضاف  
اليوم كما هو ظاهر والخطب في هذا  
سهل وقول ز في مكان بعيد  
أي على ثلاثة أميال كما في أبي  
الحسن عن بعض المتأخرين وقوله  
فلا ضمان عليه حينئذ أي كافي  
المدونة الا ان تكون الاعشاب  
متصلة فالضمان وان بعدت كما نقله  
اللخمى عن الشيوخ انظر ضريح

سطح وقد جرده وضمه الى صدره وغلق على نفسه معه فلم يشكوا في المكروه بعينه أن  
يضر به ضرر مباشر أو يسجنه بجناط أو يسلح حتى تظهر توبته وتبين فسجنه صاحب  
الشرطة أما قبل أن يضر به فكان أبوه يختلف الى مالك ويتردد اليه ويقول اتق الله  
يا مالك فما خلقت النار باطلا فيقول له مالك ان ائني عليه بنسك لمن الباطل ثم  
ضر به صاحب الشرطة أربع مائة سوط فانتفخ فمات فمأ كبر ذلك مالك ولا يالي به فقيل  
له يا أبا عبد الله ان هذا من الادب والعقوبة لكثير فقال هذا بما أجرم وما رأيت أنه أمسه  
من العقوبة الا بما أجزم اه منه بلفظه على نقل غ في تكميله عند قول المدونة في  
كتاب القذف ومن قال لابن الملاعة لست لا ييك الخ وقد خفيت هذه النصوص القاطعة  
والجج البينة الساطعة على طئي ومب كما خفيت أيضاً على جس فنظر في كلام ابن  
عاشر ولا تنظر فيه والكل لله تعالى ومما يشهد لما قاله مق ومن تبعه أيضاً مانص عليه  
غير واحد من أن تأديب الزوج زوجته على وجه يجوز له اذا نشأ عنه الموت لا ضمان فيه  
وتأديب الحكماء بهذا أولى لانه أكد من تأديب الزوج لوجوبه على الحكماء بخلاف الزوج  
والله أعلم (وكتا جيج نار) قول ز والدية على عاقلته قاله تت انظر نسبه لت وهو  
مصرح به في المدونة ونصها ومن أرسل في أرضه ما أو ناراً فأرسل الى أرض جاره فأفسد  
زرعه فان كانت أرض جاره بعيدة يؤمن أن يصل ذلك اليها فقامت النار بريح أو غيرها  
فأحرقت فلاشي عليه وان لم يؤمن وصول ذلك اليها فحرقها فهو ضامن وكذلك الماء  
وما قتل النار من نفس فعلى عاقلته مرسلا انتهى منها بلفظه من كتاب حريم الآبار ونقله  
المصنف في ضريح وغيره قال أبو الحسن مانصه قال بعض المتأخرين وحد البعيد ثلاثة  
أميال ثم قال مانصه اللخمى ان لم يكن وقت ارسال الهاريج جفرت أو كانت ربيع فتغيرت الى  
الناحية التي أحرقت فلاشي عليه وان كانت الریح الى تلك الأرض ضمن لان الشأن في  
الريح أنها تحمل النار وان بعدت الآن تكون بعيدة جدا اللخمى قال الشيوخ وكذلك  
اذا كانت الاعشاب متصلة فانه ضامن وان بعدت اه منه بلفظه \* (تنبيهان الأول) \*  
قال أبو الحسن ائرقواها السابق وان لم يؤمن وصول ذلك الخ مانصه قال أبو عمران ولو  
كان قرب أرضه أرض لا يؤمن أن تصل النار اليها فاطلاق النار فخرجت من أرضه وترامت  
الى الأرض التي يخاف عليها أنه لا ضمان عليه اذا وصلت الى أرض يؤمن عليها ولو كان  
أصل اطلاقه تعدياً على جاره اللاصق به تعالق الشيخ قال ابن كثة فمين أرسل ناراً في  
حائط رجل فاحرقته وأحرقت حائطاً آخر لرجل آخر أنه انما يضمن ما يشر بالعداء ولا  
يضمن الحائط الآخر اه منه بلفظه قلنا ظاهر قول ابن كثة ولا يضمن الآخر أنه  
لا يضمنه ولو كان لا يؤمن عليه والظاهر لرجله على أنه بعيد مما يشر أحرقه يؤمن من وصول  
النار اليه مما يشر أحرقه فان حل على ظاهره كان شاذاً ومخالفاً للنص المدونة وغيره لانه  
اذا ضمن في ارسال النار نفسه فأحرى اذا أرسلها في أرض غيره ظالم وعدواناً فتم له والله

فان جهل حال موقد النار فهو محمول على أنه فعل ما لا يوجب ضمانه كما في المعيار والدرر المسكونة ونوازل الشريف وعليه اليقين  
انه مافرط ولا تعدي المعتاد في تناول النار كيفية وزمانا انظر الاصل

أعلم \* (الثاني) \* إذا جهل حال موقد النار فهو محمول على أنه فعل ما لا يوجب ضمانه في  
 أو آخر نوازل الاجارة من المعيار مانصه وشتت عن دخل مجبحة له ولغيره لقطع العسل  
 فلما أخذ في القطع سمع زفير النار وراءه وعلم أنها سقطت من ناره التي دخل بها المجبحة فلم  
 يتنبأ له الاخذ في اطنائها حتى أكلت المجبحة وما حواها من الدور فهل ترون الضمان عليه  
 كشرارة الحداد أو يعذر بالغلبة عليه - لكونها غالبية عليه - ولأن المجبحة لا تدخل الابه  
 فأجبت بمانصه الحمد لله تعالى وحده الجواب والله سبحانه ولي التوفيق بفضل ان متوسط  
 المجبحة وموقد النار اليها القطع ما تعين له في اجباحه من العسل ان كان دخوله اليها في وقت  
 هذه الرياح وسكونها وتناول النار على الوجه المعتاد فلا ضمان عليه وان دخل المجبحة وقت  
 هبوب الرياح أو تناول النار على غير المعتاد من تناولها فضمن ما احترق مع هذا الوجه  
 لازم بالله وذمته لتفريطه وتغريه والظالم أ - ق بالجل عليه وان جهلت حاله من تفريط  
 أو فعل المعتاد المألوف عند جبرانه في المجبحة فلا ضمان عليه لما أصابت النار من المجبحة  
 والدور لانه فعل ما للعادة أن يفعل التحالون والناس مثله وقصارى أمره أن يستظهر عليه  
 باليمين بالله في مقطع الحق انه ما فترط ولا تعدى المعتاد في تناول النار كيفية وزمانا ثم لا ضمان  
 عليه اذا اصل عدم العدا بمبراة الذمة فلا تعبر بالشك والاحتمال نعم ان قامت بينة مرضية  
 العدا مقبولة الشهاده عليه في هذا الوجه بالتفريط والعدا وعجز عن الدفع فيها فالضمان  
 بلا اشكال والله سبحانه أعلم وبه التوفيق وكتب مسلما عليكم عبد الله تعالى أحمد بن يحيى  
 ابن محمد بن علي الوائش ربي وفقه الله اه منه بلفظه وفي مسائل الجنائيات من الدرر  
 المكنونة مانصه وسئل امام المغرب سيدي سعيد العقباي عن رجل رعى نارا في موضع  
 قصده حريق ما فيه من العشب لينتفع به بالحرث فيما يأتي وزروع الناس على وجه  
 الارض فخرت النار نحو الميادين أو أكل فأحرق زرعاً لا قوام فهل عليه غرمه أم لا فأجاب  
 الحمد لله يقف على الموضع الذي رميت فيه النار وعلى الموضع الذي أكلت فيه - الزرع  
 ويتظرون فان ظهر لهم بأن ارسال النار في ذلك الموضع تغري بذلك الزرع لقرب الموضع  
 أو لريح كانت في ذلك الوقت يخاف أن تحمل النار لذلك الزرع فهو ضامن والافلا ضمان  
 عليه والقول قوله في بعد المكان وفي عدم الريح حتى يشهد الناس بخلاف ذلك  
 والله تعالى أعلم اه منها بلفظها وفي نوازل الشريف من جواب سيدي محمد ميارة  
 مانصه فيغرم اذا ثبت بينة عادلة انه أوقدها في يوم ذي ريح عاصفة وان لم يثبت فلا غرم  
 عليه والله أعلم وكتب عبد الله محمد بن أحمد ميارة وعقبه للفقهاء المفتي سيدي محمد بن سودة  
 الجواب أعلاه صحيح يجب العمل به لموافقة نصوص المذهب المالكي اه منها بلفظها  
 \* (تنبيه) \* قال الشريف عقب ما تقدم مانصه قلت صريح الجيب انه لا غرم على  
 مرسى النار اذا لم يثبت انه أوقدها في يوم ذي ريح وانظر هل عليه عيى انه أوقدها في يوم  
 لا ريح فيه أم لا وفي جواب لامام المغرب سيدي سعيد العقباي القول قوله في بعد المكان  
 وفي عدم الريح حتى يشهد بخلاف ذلك والله أعلم اه فيظهر وجوب اليمين اه منها  
 بلفظها وقوله فيظهر الخ أي أقوله القول قوله للقاعدة الاغلبية وذلك غنله منه رحمه الله

(وسقوط جدار مال الخ) قلت مفهومة أنه ان سقط قبل ميلانه فلا ضمان قاله مق وفي المدونة والحائط المخوف اذا أشهد على ربه ثم عطب به أحد فرب ضامن وإن لم يشهد به عليه لم يضمن وإن كان مخوفاً اه نقله ح و مق وقول ز عن كروينبغي التعويل عليه فيجب كإفاده ابن رشد انظر نصه في ح أو الاصل وقوله ز اذ ليس لهم الهدم قال في النوادر ولو أمرهم السلطان بالهدم والبناء فلا شيء عليهم اه وفي المدونة فان غاب ربها رفع أمره الى الامام اه قال في النوادر فيما مر به ينفق عليه من نقضه ان لم يجد له مالاً ولا يتقدم الى ولي المحجور فان لم يفعل حتى سقط ضمن في ماله دون مال المحجور اذا أمكن الهدم فتركة اه قال ح والظاهر أن وكيل الغائب اذا تقدم اليه فلم يفعل يضمن قياساً على الجائر والله أعلم (أو عضة) قلت قال في مانصه المازري عن بعض شيوخه المحققين انما ضمنه من ضمنه لا مكانه النزاع (١٦٩) برفق وحملوا الحديث في مسلم لاديه على

هذا اه ونحوه في ح عن ضج ونقل القرطبي في شرح مسلم عن بعض أصحابنا مثله وهو مراد المصنف بلا شك فكان على ز الحزم به والله أعلم (أو نظار الخ) قلت قال في الجواهر ولو نظروا الى حريم انسان من كوة أو صير أي شوباب لم يجوز أن يقصد عينه بمرآة أو غيرها وفيه القودان فعل ويجب تقديم الانذار في كل دفع وإن كان الباب مفتوحاً فإولى ان لا يجوز قصد عينه اه ونحوه في الذخيرة انظر ح (والافلا) قلت رجعه ق لقوله وأئذ صاحبه (وجاز دفع صائل) مالم يكن هو الامام أو نائبه فلا يجوز دفعه الا أن يكفر صريحاً (وقصد قتله الخ) قلت في ق قال ابن القاسم لا يتبع المحارب اذا لم يكن قتل وقال سجنون يتبع قيل له فلو أن اصاعرض لي فضرته بشئ فأسقطته

عن كلام المعيار السابق والله أعلم (وكسقوط جدار مال) قول ز ينبغي التعويل عليه الخ بل يجب التعويل عليه لما أفاده كلام ابن رشد الذي نقله المصنف في ضج مختصراً وابن عرفة كذلك وسلامه وكلام ابن رشد هو في سماع يحيى من كتاب السلطان ففي أول رسم من سماع يحيى من كتاب السلطان مانصه قيل لابن القاسم فان شكك اليه ما يخاف من ان يهدم الجدار قال نعم يضمن كل ما أصاب الجدار بعد الشككية اليه والبيان له قال يحيى وإن لم يكن ذلك بسلطان فانه ضامن اذا تقدم اليه وأشهد عليه قال محمد بن رشد وقول يحيى انه ضامن لما أفسد الحائط ان انهدم بعد التقدم اليه والشاهد عليه وإن لم يكن ذلك بسلطان مفسر لقول ابن القاسم ومثل ما في المدونة وقد قيل انه لا ضمان عليه الا فيما أفسد بانهدامه بعد أن قضى عليه السلطان به مدة فضرط في ذلك وهو قول عبد الملك وقول ابن وهب في سماع زونان بعد هذا من هذا الكتاب وقد قيل انه ضامن لما أصاب اذا تركه بعد أن بلغ حداً كان يجب عليه هدمه وان لم يتقدم اليه في ذلك ولا أشهد عليه وهو قول أشهب وسجنون اه منه بالقطعة وكلام المدونة هو في آخر كتاب الديات ونصها والحائط المخوف اذا أشهد على ربه ثم عطب تحته أحد فهو ضامن وإن لم يشهدوا عليه لم يضمن وإن كان مخوفاً اه منها بالقطعة ونحوه لابن يونس عنهم زيادة بيان ونصه قال مالك والحائط المسائل المخوف اذا أشهد على ربه ثم عطب به أحد فرب ضامن قال ابن القاسم وإن لم يشهدوا عليه لم يضمن وإن كان مخوفاً اه منه بالقطعة (وجاز دفع صائل الخ) هذا مقيد بما اذا لم يكن فاعل ذلك الامام أو نائبه والا فيجب أن يسلم له ما طلب راجع ما قدمناه أول الباغية (فقيته على الرجاء والخوف) قول مب وربما يستروح له من كلام ضج أن الرجاء هو قول مطرف انظر من أين يستروح ذلك من كلام ضج نعم كلام ابن سائون يفيد أن قول مطرف هو الرجاء في الجميع ونصه في الواضحة قال ابن حبيب سألت مطرفاً عما

(٢٢) رهوني (ثامن) أترى أن أجهز عليه قال نعم فأعلمته بقول ابن القاسم انه لا يجوز عليه فلم ير مشأوا وقال قد حل حين نصب الحرب اه وقال ابن العربي لا يقصد المصول عليه القتل انما ينبغي أن يقصد الدفع فان أدى الى القتل فذلك الآن يعلم انه لا يتدفع الا بالقتل بخلاف قصد قتله ابتداء اه وقوله الا ان يعلم انه لا يتدفع الا به بخلاف الخ ينبغي أن ينبغى في كلامه لوجوب اذ مفهومة انه اذا لم يعلم لا يجوز وهذا عين ما للمصنف خلافاً لطفي فتأمل (لا جرح الخ) قلت قال ابن العربي كافي ق لو قدر المصول عليه على الهروب من غير ضرر لم يحقه لم يجز له الدفع بالجرح فان لم يقدر فله دفعه بما يقدر ابن عرفة هذا كقول ابن رشد وغيره اذا تعارض ضرران ارتكب أخفهما اه وفي البيان روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقى ضرران نفي الاصغر الاكبر اه وفي المنهج لا كبر الضررين نفي الاصغر (فقيته الخ) هذا حيث لم يبدل صلاحه والا فقيته ناجز أعيناً أيضاً ولا يجوز أن يؤخذ عنه طعام خلافاً لابن سلون ومن وافقه لان المثل اذا جهل قدره فالواجب فيه قيمته لانه لا يملك في الشئ في التماس كتحقيق

أفسد من الزرع أخضر كيف يقوم فقال لي سمعت مالكاً يقول يقوم على الرجاء أن يتم  
والخوف أن لا يتم فيغرم الماسد القيمة لصاحب الزرع ولا يستأنى بالزرع أن ينبت كما يصنع  
بسن الصغير قال ابن حبيب قلت لمطرف فان عاد الزرع بعده هذا الحكم لهيئته وإلى  
حالاته الأولى أتمضى القيمة لصاحب الزرع قال نعم لانه حكم قد نفذ ومضى قال ابن حبيب  
قلت لمطرف فلو لم يحكم به حتى عاد لهيئته فقال اذا نسقط القيمة التي وضعت ولا يكون على  
المفسد شيء الا الادب من السلطان بقدر تعديده وافساده الا أن يكون ما أفسد من ذلك كان  
يرعى وينتفع به فيكون عليه قيمته ناجز على منفعته وليس قيمته على الرجاء والخوف مع  
الادب له في ذلك كله قال ابن حبيب فسألت عن ذلك أصبغ فقال لي عن ابن القاسم عن  
مالك في صدر المسئلة مثل قول مطرف قال لي أصبغ واذا عاد لهيئته قبل الحكم فهو عندي  
مثله ويقوم على الرجاء والخوف بنت أم لم ينبت كان ذلك قبل الحكم أو بعده قال ابن حبيب  
وقول مطرف فيه أحب الي وبه أقول وهو الحق ان شاء الله اه منه بلفظه فتأمل تجد  
يفيد أن الراجح قول مطرف في الفرعين جميعاً (تنبيهات \* الاول) \* انظر لمن يكون الزرع  
على قول مطرف والمتبادر من كلامهم انه لصاحب المشية وصرح بذلك في المقصد المحمود  
وبأني لفظه قريباً ان شاء الله \* (الثاني) \* قول ابن سلون عن الواضحة الا أن يكون  
ما أفسد من ذلك كان يرعى الخ نحوه لابن عرفة عن ابن حبيب عن مطرف وقد بين في المقصد  
المحمود صورة ذلك ونصه ثم ينظر الى الزرع فان كان المرعى منه أوراقه دون سوقه وأصوله  
وربى خلفه رجاء ظاهر فائماً يقوم ما يسوى قصيلاً على صفته وان كان لا يرعى خلفه قوم  
على ما تقدم في السجل من الرجاء والخوف فان ظهرت له بعد ذلك خلة فهي لرب المشية  
لان القيمة كمن الزرع لوجازيعة اه منه بلفظه \* (الثالث) \* قال ابن سلون قبل  
هذا بقرب ما نصه فان كان الزرع أخضر يقوم على الرجاء أن يتم وأخذ صاحبه قيمته دراهم  
ولا يجوز أن يأخذ فيه طعاماً ثم قال وان كان الزرع قديس واستحصد فيلزم أن يدفع  
مكيلته طعاماً في الحب ومكيلة التبن تبنان كان استهلك التبن اه منه بلفظه قال شيخنا ج  
فيه نظر بل الصواب أن يقوم بالدرهم كما قالوا في استهلاك صبرة مجهولة العدد من المشي  
أن عليه قيمة دراهم لانه لو غرم مثله بما كانت احداهما أكثر من الأخرى فيؤدى الى  
المفاضلة اه قلت نحو ما لابن سلون في المقصد المحمود الا أنه جعل ذلك جائزاً لا محتملاً كما هو  
ظاهر كلام ابن سلون ونص المقصد المحمود ان كان قديس واستحصد أو كان محصوداً  
فيجوز تقويمه بالدين وبمكيلته من الطعام بعد أن يختبر بالحرص اه منه بلفظه وكان ابن  
سلون اعاد فيما قاله على ما نقله قبل ذلك عن الاستغناء ونصه وفي الاستغناء ان على رجل  
نار الرماد وغيره بقرب فدان رجل أو أندره فاحترق الزرع فان ضمانه على الحزروا التقدير  
للفشاقير وغرم التبن على الحزروا التوسط من ذلك بعد أن يحلف صاحب الزرع على  
عدد الفشاقير التي كانت في أندره لان القول قوله الا أن يأتي بما لا يشبه اه منه بلفظه  
فظاهره أنه يغرمه حباومع ذلك فلا يجوز التعويل عليه وان كان غير واحد ممن تصدى  
للقسوى ممن عاصروا يعقدون كلام ابن سلون بل يجب التعويل على ما قاله شيخنا للقاعدة

التفاضل والله أعلم وقول مب  
ان الراجح هو قول مطرف في الجميع  
الخ يفيد ذلك أيضاً كلام ابن سلون  
انظره \* (تنبيه) \* قال في المقصد  
المحمود ثم ينظر أحر الزرع فان كان  
المرعى منه أوراقه دون سوقه  
وأصوله وربى خلفه رجاء ظاهراً  
فائماً يقوم ما يسوى قصيلاً على  
صفته وان كان لا يرعى خلفه قوم  
على الرجاء والخوف فان ظهرت له  
بعد ذلك خلة فهي لرب المشية  
لان القيمة كمن الزرع لوجازيعة  
اه وفي ابن سلون عن ابن حبيب  
عن مطرف انه اذا عاد لهيئته قبل  
الحكم سقطت القيمة الا ان كان يرعى  
وينتفع به فيكون عليه قيمته ناجزاً  
على منفعته وليس قيمته على الرجاء  
والخوف اه ونحوه لابن عرفة  
(لأنهار الخ) \* قلت في ق مانصه  
ابن سلون واذا عمدت بهيمة على  
أخرى وقتلتها فلا شيء في ذلك أبو  
عمرو وكذلك اذا انفلت ليلاً أو نهراً  
فركت على نائم فخرخته وقتلته  
لان جرح العجماء جبار \* (تنبيه) \*  
قال الباسي من المواضع ضرب  
تنفرد به المزارع والحوائط ليس  
بمكان مسرح هذا لا يجوز ارسال  
المواشي فيه وما أفسدت فيه ليلاً  
أو نهراً فعلى أربابها وضرب ثان  
جرت عادة الناس بارسال مواشيهم  
فيه ليلاً أو نهراً فاحذر رجل فيه  
زرعاً لا ضمان فيه على أهل المواشي  
ليلاً أو نهراً

(والافعل الراعي) قلت وفي ق عن ابن الحاج ويحتمل أن يكون الضمان على ربه لان الراعي أجبر بحلف ماضيع ولا فرط  
 ويغرم بالمباشية اه وعلى المالمصنف فلو خاف فوات وقت الصلاة فانه يصلي ويغرم كافي أو اخر طر را بنات عن يحيى بن عمر  
 ونقله مقي هناوسله \* (فرع) \* اذا أخذ الماشية من وجدها في ملكه فهلكت أو تعيت فهو ضامن كافي سماع عبد الملك عن  
 ابن وهب وأشهب انظره في الاصل ونقله في التسهيل والتيسير في ذكر ما أغضله خليل من أحكام المغارسة والتوليج والتصيير  
 وقال عقبه وقال في المذهب ولو أخرج من زرعه ماشية فغطت فان (١٧١) ساقها وسوقا عينا كاشلانه عليها الكلاب ورسمه

بالخجارة أو غير ذلك ضمن ما عطب  
 وان أخرجهما برقي فلا شيء عليه  
 اه وقال مقي في اختصار الحاوي  
 وسئل ابن أبي زيد عن وجد في الزرع  
 دابة مقيدة فخلها فذهب وضاعت  
 أو ذهب بها لداره فهلكت فأجاب  
 انه ضامن في الوجهين الا أن يعلم  
 أهل القرية ان فاعل ذلك من عادته  
 بحسن الدواب أو حبسها أو أنهم على  
 ذلك حرسوه اه أي جعلوه حارسا  
 لان آتيانه بالمباشية حينئذ انما هو  
 باذن سابق من ربه الاذن بعضهم  
 لبعض في ذلك وليس تعديا ثم كلام  
 أبي محمد انما هو في سقوط الضمان  
 وأما الاقدام على ذلك فالمتعين منه  
 على الوجه الذي يقع في هذه الازمنة  
 لما يحصل لها من الضرر بالجوع  
 والعطش ومن التوله لا ولادها ان  
 حبست هي فقط أو ولادها فقط  
 وقول ز وصوب ابن عرفة الاول  
 الخ وقال أبو علي في فصل القيام  
 بالضرر من حاشية التحفة انه الرابع  
 ان حدث بعد زرع الزارع مثلاً  
 لان تقدم عليه لدخول محبته على  
 الضرر اه ومثله في نوازل الشريف

المقررة في المذهب المسلمة عند أهله هي أن المثل اذا جهل قدره فالواجب فيه قيمته لا مثله  
 واستدلال شيخنا ج بمسئلة الصبرة واضم وهو من القياس الجلي لان الصبرة يمكن حرزها  
 ولذلك يجوز بيعها اذا توفرت شروط الجراف بلا خلاف بخلاف الزرع في الفساقير  
 ونحوها ولا يشك منصف أن غرم مثله تحزير مؤد للثقل في التماثل بينهما ما ومن القواعد  
 المقررة في المذهب التي لا نعلم فيها خلافاً أن الشك في التماثل في الربويات كتحقق التفاضل  
 فلا يصح ما قاله ابن سلون والله أعلم (والافعل الراعي) قول ز وصوب ابن عرفة  
 الاول الخ صوب أبو علي أنه الرابع ويأتي لفظه \* (تنبيه) \* أطلق غير واحد الخلاف  
 في ذلك وفي أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي بعد ذكره هذا الخلاف مانصه وهذا اذا  
 كانت هذه الاشياء حادثة وأما اذا تقدمت فليس بضرر والله أعلم اه منها بلانظها ونقله  
 الشريف الشافعي في نوازل في مسائل الغصب والتعدي وسله وقال أبو علي في  
 فصل القيام بالضرر من حاشية التحفة مانصه والرابع وهو الذي يقتضي به هو المنع من اتخاذ  
 الحمام ونحوه ان كان يضر بالناس وهو قول مطرف وقول ابن القاسم في ذلك مرجوح  
 وهذا ان اتخذ بعد زرع الزارع مثلاً أو ما ان تقدم اتخاذ الحمام مثلاً فاجام رجل فزرع  
 بازائه فانه لا كلام له لدخوله على الضرر اه منها بلانظها وقول ز ما حصل في فلوها  
 قال في القاموس الفلوق بالكسر وكعدو وسما الجش والمرفطه أو بلغا السنة اه منه  
 وفيه أيضاً الجش كالتع ولد الحمار اه وفيه أيضاً والمهر بالضم ولد الفرس أو أول ما ينتج به  
 اه منه بلانظها \* (فرع) \* (الاول) \* قال في آخر طر را بنات مانصه ولبيح بن عمر في  
 رجل كان مع غنم بين زرع وخاف فوت وقت الصلاة فانه يصلي ويغرم قيمة الزرع ان أقصدته  
 الغنم اه منها بلانظها ونقله مقي هناوسله والله أعلم \* (الثاني) \* اذا أخذ الماشية من  
 وجدها في ملكه فهلكت أو تعيت فهو ضامن في سماع عبد الملك بن الحسن من كتاب  
 السلطان من العتبية مانصه قال وسألت ابن وهب عن رجل وجد في زرعه بقرتين  
 فساقهما الى داره فأدخلهما داره فلما كان من جوف الليل خر قاده أو خر قارب الدار  
 فخرجهما ففقرتهم ما السباع فهل يضمنهما الذي ساقهما الى داره أو ان كانا في داره وعقرهما  
 السبع الذي في الدار يضمنهما صاحب الدار قال أراه ضامنا اذا عقر أو أصيبا في الامر  
 الذي سببه وأصله منه ولم يكن له سوقهما أو حبسهما في داره وانما آتيان السلطان ان

عن أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي قلت وقول ز وقول ت وابن حبيب خلاف الخ اعتراضه على تنه  
 لان ابن حبيب ذكر القولين ثم قال وقول مطرف أحب الى وبه أقول اه انظر ابن سلون وقول ز لعدم لزوم التخي اذ من  
 سبق الخ قال الجلال السيوطي في أولياته أول ما ظهر من الظلم في أمة محمد صلى الله عليه وسلم قولهم تنع عن الطريق ويقال ان ذلك  
 حدث في زمن عثمان رضي الله عنه ذكره الثعالبي اه وقول ز فلوها أي ولدها وهو بزنة عدو وحمل كافي المصباح زاد في  
 القاموس وكسره والله أعلم



\*(العق)\*

قلت قال ح بعد نقله كلام الصحاح والقاموس والمشارك والتنبهات وغيرها  
فكصل انه بكسر العين وفتحها والعقاق والعاقفة (١٧٤) بفكها فقط وان عتق يعق كضرب يضرب ولا يقال عتق بضم

العين فهو عتيق قال في التنبهات  
ولا يقال عاتق وعوانق الا ان يراد  
مستقبل امره فيقال عاتق غدا اه  
واما عتق الشيء بالضم عتاقه فعناه  
قدم وصار عتيقا قال في الصحاح  
وكذلك عتق يعق كدخل يدخل  
فهو عاتق اه وقول ز وهو لغته  
الكرم الخ وفي الذخيرة هو لغته الخلوص  
ومنه عتاق الخيل والطير أي خالصها  
والبيت العتيق الخ وقيل سمى  
عتيقا لانه أول بيت وضع للناس  
وقال مق ومعنى العتق لغة وشرعا  
مقتارب فان حقيقة طرداع الملك  
من الرقيق اه وبهذا عرفه عياض  
وابن راشد والقرا في قال ح  
وليس بمائع وقال مق المراد بالملك  
والرقيق ما كان كذلك في نفس  
الامر فيخرج استحقاقه بحرية  
وكذا دفع الملك عن الاسير المسلم  
بفدائه وكذا دفعه عن العبد جونه  
لان الميت لا يملك وأل في الملك للعنفس  
أو للحقيقة فلا يرد على طرده رفع  
الملك المخصوص عن العبد ببيع  
أو هبة أو نحوه اذ لم يرتفع عنه جنس  
الملك أو حقيقة واذ اخطت علما  
بهذا الحد فوأن قد وجد علم أنه  
أخصر حد ذكرهنا وأبينه وحده  
شخصا ابن عرفة بقوله رفع ملك الخ  
قائلا وقول ابن عبد السلام استغنى  
ابن الحاجب عن تعريف حقيقة  
شهرته عند العامة والخاصة يرد

كان السلطان قريبا والاستنها إلى صاحبهم أو ردهما عن زرعه فاذا ترك ذلك وساقهما  
إلى داره وربطهم أو حبسهما فأراه متعديا وأرى عليه ضمائمهما أن أصيبا في ذلك وقال  
أشهب هو ضامن لهما أبدا حتى يرجعه إلى صاحبهما ما تافى داره أو عقر خارجا من داره قال  
محمد بن رشد قول أشهب مثل قول ابن وهب فلو قال قال أشهب مثله لكان أحسن  
والمسئلة كلها بينة الا قوله انما له اتيان السلطان ان كان السلطان قريبا فعناه ان كان  
الا تذي والري في الدليل أو في النصارى موضع لا يصح اهمال الانعام والمواشي فيه دون راع  
يذودها وأما ان كان ذلك بالنهار في موضع لا يصح اهمال المواشي اهل مال مواشيهم فيه دون رعاة  
يرعونهم فليس له اتيان السلطان ولا رفع الامر اليه اه محل الحاجة منه بلغة ونقله  
مؤلف المغارسة ومما عني الشرح بالمعنى وزاد عقبه مانصه وقال في المذهب ولو أخرج  
من زرعه ماشية فعطبت فان ساقها سوقا غنما كشلائه عليها الكلاب ورميته بالحجارة  
أو غير ذلك ضمن ما عطب وان أخرجهما برفق فلا شيء عليه اه وقال الامام ابن مرزوق في  
اختصاره الخاوي على الفتاوى ومثل ابن أبي زيد عن وجد في الزرع دابة مقيمة دخلها  
فذهبت وضاعت أو ذهب به بالداره فهلك فاجاب انه ضامن في الوجهين الا أن يعلم أهل  
التربية أن فاعل ذلك من عادته يحسن الدواب أو حبسها وأنهم على ذلك حرسوه فلا شيء  
عليه اه وقوله على ذلك حرسوه أي جعلوه حارسا وكلامه هذا في حكم الفحص لكن  
تعميله يدل على تعميم الحكم فيه وفي غيره من أهل الزرع وبه يقدّم ما تقدم من كلام غيره في  
المسئلة لان عادة بعض البلدان لاسمها بلدنا هذه التي لاحكم فيها أن يأتي صاحب الزرع  
بالدواب التي يجدها في زرعه وليدته الى أن يأتي ربه أو يتركها معه في ذلك والله الموفق اه  
منه بلغة قلت قوله لكن تعميله يدل على تعميم الحكم الخ ان عني أنه انضم الى  
عادتهم تلك اذن جميعهم بعضهم لبعض في ذلك فما قاله مسلم وان عني أن مجرد كون عادتهم  
تلك كاف فغير مسلم لان الشيخ أباعلم يسقط عنه الضمان بمجرد العادة بل بذلك وبقوله  
وأنهم على ذلك حرسوه ووجه سقوط الضمان اذ ذلك ظاهر لان اتيانه بالماشية اذ ذلك انما  
هو باذن سابق من ربه وليس تعديا فتأمل بانصاف \*(تنبيه)\* كلام أبي محمد دامها هو  
باعتبار سقوط الضمان وأما جواز ذلك فلم يتعرض له والمتعين منع ذلك على الوجه الذي  
يقع في هذه الارض لما يحصل للماشية من الضرر بالجوع والعطش ومن التوله اذا كان  
لها أو لا دخلت هي فقط أو أولادها فقط والله سبحانه أعلم

\*(باب العتق)\*

قال مق مانصه ووجه تأخير أحكام العبيد الى هنا وجعلها متصلة بالوصايا والفرائض  
وجوه الاول أن الجنائيات التي فرغ منها موجبة للآثم الذي هو دخول النار ويجب أن

بان ذلك من حيث وجودها لا من حيث ادراك حقيقة تابل كثير من المدرسين يجهل حقيقة  
ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه والله أعلم عن اهتهدى اه وقد ظهر لك تضمن الحد الذي ذكرناه لجميع القيود التي ذكرنا زيادة  
مع اختصاصه ووضوحه وبه يتبين صحة قول ابن عبد السلام في شهرة حقيقة تابل وانه انما أراد من حيث التصور لا الوجود اذ انصور

معنى الحد الذي ذكرناه لا يخرج عنه من له أدنى مسكة في غير الحقائق وان كان بعسر التعبير عن ذلك التصور على كثيره وقول  
 مب وأورد عليه الخ قال ح وكذلك يصدق حده على وقف الرقيق على مقابل المنه والقاتل بان ملك الواقف ارتفع عن  
 الموقوف ولو قال رفع الملك الحقيقي الكائن لمسلم عن آدمي حتى من غير محجير منفعة لمسلم فيما يظهر من جميع ما يرد عليه وتكون  
 اللام في الملك الحقيقية والله أعلم وقوله عن آدمي حتى يؤخذ منه صحة عتق من في السياق قال في المسائل الملقوطة وهو الظاهر لانه لو  
 عاش لم يعد رقيقا فيترتب عليه أحكام الحرية ويصلي عليه في صف الاحرار ويجزى ولا يعتقه ولو قذفه أحد في تلك الحال أو أجهز عليه  
 حكمه حكم الحر اه وهو من أعظم القربات قال تعالى فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فكذلك رتبة وقال في ضيق وبدل على  
 عظيم قدره ما في الصحيح من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد ولد له الا أن يجده مملوكا فيشتريه  
 فيعتقه وكانت الود للمساكين سببا لوجود الولد وذلك من أعظم النعم فالذي يشبه ذلك إخراج الولد لولد له من عدم الرقي الى وجود الحرية  
 لان الرقيق كالمعدوم وربما كان العدم خيرا منه اه ونحوه لابن العربي في قوله تعالى وقل رب ارحمهما الاية قال في اللباب ولو جوبه  
 عشرة أسباب الصيغة والكتابة والتدبير والايلا والامثلة والسرابة والقربة (١٧٣) ويضاف الى ذلك اليقين بالعتق والندربة  
 وقتل الخطا والظهار وكفارة العين

ان اختار العتق فتكون اثني عشر  
 اه ونحوه في التنبيهات وزاد كثرة  
 الفطر في رمضان قال مق ووجه  
 تأخير أحكام العبيد وجعلها  
 متصلة بالوصايا والقراض ان  
 الجنابات التي فرغ منها موجبة  
 لدخول النار والعق أقوى أسباب  
 السعي في الخلاص منها لما ورد  
 فيه وايضا فان رغبة غالب الناس  
 في العتق انما تكون عند اياهم  
 من الحياة وقربهم من الموت لان  
 حرمهم في المال شديد لا يسهل في  
 إخراجهم حال العمة الا الصابرون  
 ولما فرغ من جميع ما يحتاج اليه  
 من الاحكام عبادات ومعاملات

يسعى في الخلاص منها والعق أقوى الأسباب في ذلك لما ورد فيه الثاني أن رغبة غالب  
 الناس في العتق وشوابه انما تكون عند اياهم من الحياة وقربهم من الموت لان حب  
 الانسان في المال شديد لا يسهل في إخراجهم حال العمة الا الصابرون ولما فرغ من جميع  
 ما يحتاج اليه من الاحكام عبادات ومعاملات حال العمة لم يبق الا ذكر ما يحتاج اليه عند  
 الموت اه منه بلفظه وقال المصطفى في نهايته اعلم وفقنا الله وبالله ان العتق عمل من  
 الاعمال ومن احدى القرب التي يتقرب بها الى الله تعالى قال الله سبحانه فاما متابعه - دواما  
 فدا حتى تضع الحرب أوزارها والحق العتاقة ثم قال وهو مندوب اليه لقوله تعالى وانهم - لو  
 اخبر الاية وعتق الذكر ان أفضل من عتق الاناث لان الرجل الى العتق أحوج وكثير من  
 الاناث من لا يرغب في العتق وترى أن كونها مملوكة أمة أحسن لها وان عتقت ضاعت  
 وأعلى الرقاب غنا أعظمها أجر القول النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل أي الرقاب أفضل  
 قال أعلاها غنا اه منها بلفظها وما جزم به من أن عتق الذكر ان أفضل من عتق الاناث  
 سببه اليه اللغوى وزاد الاستدلال بالحديث ونصه وأخرج النسائي أيعا رجل مسلم  
 أعتق امرأتين مسلمتين فهما فكاكه من النار عظمين منهما باعظم وأيا امرأة مسلمة أعتقت  
 امرأة مسلمة فهي فكاكه من النار عظمين عظمها باعظم ثم قال والذكر ان أفضل للحديث ويحتمل  
 أن يكون ذلك لان الغالب أن الطاعة فيهم أوجد وفي الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم

حال العمة لم يبق الا ذكر ما يحتاج اليه عند الموت اه وقول مب روى مسلم الخ بل رواء البخاري أيضا كافي ح عن  
 الذخيرة وعزاه في الجامع الصغير لهم اولا لترمذي وما عزاه مب للصحيحين هو الذي عزاه ح و ضح لمسلم فقط قال في اللباب  
 وحكمة مشروعيته هي التنبيه على شرف الادنى وتكرمه فان الرق اذلال له والترغيب في مكارم الاخلاق وتعاظم أسباب النجاة  
 من النار اه (مكلف) قلت خرج به الصبي ولو علقه بين خفت فيما بعد بلوغه كان باذن وليه أم لا قاله في المقدمات وغيره وفي  
 المدونة وان قال صبي كل مملوك لي حر اذا احتلت فاحتمل فلا شيء عليه اه وكذا ان فعل المعلق عليه في حال جنونه أو حلف ليفعلن  
 كذا الى أجل كذا فاضى الاجل وهو مجنون لانه مضى الاجل وهو في حال لا تعتق فيه العين وقال أصبغ في هذا انه حاث قاله أبو  
 الحسن وقول مب عن ح يرد على كونه الخ زاد ح الا ان يقال المؤلف مني على القول بانهم غير مخاطبين بفروع  
 الشرعية فقد صحح فيخرج الكافر بكلف اه (بلا جرح) قلت قول ز فهو غير محجور عليه في عتقها أشار به الى جواب  
 قول ابن عرفة قول ابن الحاجب بالاجرم فهو مرد عتق السفينة أم ولده وفي المدونة انه جائز اه وقول مب عن ابن عرفة الا ان  
 يرد أركانه الحسبة الخ قال ح ومن المعلوم انهم لم يردوا غيرها وانظر لم آخر هذا الاعتبار الى هنا وهلا أوردته من أول الزكاة

اطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء ولان الرجل الى العتق أحوج والرق فيه أنسكى  
وكثير من الاناث لا ترغب في العتق فان عتقت ضاعت اه منه بلفظه وذكر الحديث  
ابن رشد في مقدماته وقد ذكره الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب من حديث أبي أمامة  
وغيره ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعا امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما كان  
فككا كده من النار يجزئ بكل عضو منه عضوا منه وأيعا امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين  
كأنفكا كده من النار يجزئ بكل عضو من عضويهما ورواه الترمذى وقال حديث  
حسن صحيح ورواه ابن ماجه من حديث كعب بن مرة ورواه أحمد وأبو داود من حديث  
كعب بن مرة أو مرة بن كعب السلمي وزاد فيه وأيعا امرأ مسلمة أعتقت امرأ مسلمة  
كانت فككا كده من النار يجزئ بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها اه منه بلفظه  
\* (تنبيهان \* الأول) \* ظاهر كلام اللخمي والمتبسطى ان عتق الذكرا أفضل مطلقا وفي  
ابن سلون عن أجوبة ابن رشد أنه سئل في عتق الاما والعبيد أيهما أفضل فقال اختلف  
العلماء في ذلك فذهب منهم من قال ان عتق الاكثر منهم غنا أعظم في الاجرد كرا كان أو أثنى لان  
النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أعلاها غنا وأقلها غنا عند أهلها ولم  
يخص ذكرهم من أثنى قال وأما اذا استوى الذكرا والأثنى فالذكرا أفضل كما ان عتق الافضل  
في الدين من العبدين أو الامتين أفضل وهذا الاختلاف فيه وانما اختلف في الافضل من  
عتق الكافر أو المسلم ان كان الكافر أكثر غنا فقل ان عتق الاكثر غنا أفضل وان كان  
كافر العموم الحديث وقيل ان عتق المسلم أفضل وان الحديث انما معناه مع استواء الرقاب  
وكذلك الافضل من عتق الكفار من كان منهم أكثر غنا قال وان استوا في الأثمان فالذى  
أقول به ان عتق الاثنى منهم أفضل لان عتقها يحل للمسلمين نكاحها ولا منفعة في عتق  
الكافر للذكرا اه منه بلفظه ونقله ح هنا ولم يرد عليه وقد أجعل في الخلاف وبينه في  
المقدمات فقال فيها مانصبه وقد اختلف في هذا التفصيل هل هو على عمومته في جميع  
الرقاب مسلمين كانوا أو كفارا أو انما ذلك عند استوائهم في الكفر أو الاسلام فروى زياد  
عن مالك انه قال أفضل الرقاب أعلاها غنا وأقلها غنا أو أباى يهوديا كان  
أو نصرانيا أو ولد زنى وقال أصبح عتق المسلم أفضل من عتق الكافر وان كان أقل غنا منه  
وانما يكون الأعلى غنا أفضل عند استوائهم في الكفر والاسلام اه منها بلفظه ومثله  
للمتبسطى في نهايته وزاد عقب رواية زياد مانصبه ونحوه في كتاب ابن حبيب عن مالك اه منه  
بلفظه وذكر اللخمي القولين وعزا الاول لمالك عند ابن حبيب والثاني لأصبح وزاد عقبه  
مانصبه وهو بين قياسا على عتق الواجب في قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة اه منه بلفظه  
فكلام الاجوبة مخالف لظاهر كلام اللخمي والمتبسطى في شيئين فتأمل كلامهم بين ذلك  
\* (الثاني) \* ظاهر قول ابن رشد في الاجوبة كما ان عتق الافضل في الدين الخ انه أفضل  
ولو كان الاخر أعلى غنا ولم يقيسه ابن سلون ولا الخطاب بشئ والمتعبد على أنهم  
استويا غنا لحكاية الاتفاق ولا يصح ذلك الا بالقياس المذكور لانه اذا قال مالك في رواية  
زياد وكتاب ابن حبيب ان عتق الكافر اذا كان أعلى غنا أفضل من عتق المسلم فكيف

والصيد اه وهل يتبعها مالها أم لا  
ثالثها يفرق بين اليسير والكثير  
انظر ح \* (فرع) \* قال في  
العتبية لو قال لم يملكه أبيه ان  
ملكته فانت حرة أو أمه وملكه  
لم يلزمه عتق ان كان يوم قاله سفيها  
والا لزمه ابن رشد والمشهور انه  
محمول في حياة أبيه على السفة  
اه ونقله أبو الحسن (ولغير عمده)  
أي باذن الامام بعد اثبات موجبات  
ذلك عنده انظر ح

(الأن يعلم أو يطول) قول مب الطول وحده كاف الخ صحيح لان القرب لا بد معه من العلم فلو كان الطول كذلك لكان مساويا له مع ان النقول مصرحة بخلافه ويكفي في ذلك ما في مب هنا عن ضج وابن عرفة أي عن الباقي ونحوه لابن يونس وقول مب والعلة اما كونه مظنة العلم الخ كلام الباقي يفيد أن العلة الاولى لابن القاسم والثانية لا يصح وحينئذ اقتضاء كلام مب من أن ما قاله طعي صحيح بالنسبة للعلة الاولى التي هي المعتمد تناقض ما قدمه من أن الطول وحده كاف والذي يظهر من كلام ابن يونس أن العلة عند الامام وابن القاسم في الطول المفسر بما في مب ما يلحق الثامن من الضرر بردعته بعد أن وقع ما وقع من نحو توريثه واجازة شهادته وامامته في الجمعة وبهذه العلة يسلم لمب ما قاله وأما على ما علل به فالعلة هي سكوت الغرماء بعد علمهم الثابت بالبينة أو المستدل عليه بالطول المفسر بما تقدم فقلت والطول مظنة العلم لاحتماله وما كان من باب المظنة لا يشترط فيه تحقق المثبت ويلزم منه حصول الضرر بردعته (١٧٥) فالتعليل به غير مخالف للتعليل بكونه مظنة العلم

لتلازمه ما والنكات لا تتراحم فتأمله وقول مب هل يمنع الرد الخ هذا هو الذي تدل عليه النقول كما قدمه عن ابن عاشر أي ولو قال سكت لظني أن الدين لا يحيط بما له كافي نقول هوئي والله أعلم (رقيقا) فقلت قال في ضج وفي مسلم انه عليه الصلاة والسلام مثل أي الرقاب أفضل فقال أنفسيها عند أهلها أو أكثرها ثمنا واختلف اذا كان الكافر أو على غنا فقال مالك عتقه أفضل للحديث المذكور وقال أصبغ بل المسلم أفضل فيه ل وهو الاقرب اه وقال اللخمي قول أصبغ أي بين قياسا على العتق الواجب اه فقلت ومراعاة حمل المطلق على المقيد في الحديثين المتقدمين لمب والله أعلم المستطوع وعتق الذكر أفضل لانه إلى العتق أحوج

لا يقول ذلك في المسلمين مع اشتراكهما في الاسلام وتفاوتهما فيه فتأمله والله أعلم (الأن يعلم أو يطول) قول مب لان النقل يدل على ان الطول وحده كاف الخ صحيح لان العلم وحده كاف في القرب فلو كان الطول لا يفيد وحده لكان مساويا للقرب مع ان النقول مصرحة بخلاف ذلك ويكفي في ذلك كلام ضج الذي عند مب هنا وكلام ابن عرفة الذي أشار اليه بقوله ومثله عند ابن عرفة وقد نقله ابن عرفة عن الباقي ونصه الباقي في المشتق وان أمسك الغرماء عن القيام في ذلك بعد العتق قال ابن عبد الحكم ان قام الغرماء بعد ثلاث سنين وأربع وهو في البلد وقالوا لم نعلم فذلك لهم كانوا رجالا أو نساء حتى تقوم بينة انهم علموا أو ما في أكثر من أربع سنين فلم يقبل منهم وقال مالك في الموازية استحسن انه اذا طال الزمان حتى يوارث الاحرار وجازت شهادته ونحوه قال ابن القاسم يريد أن يشترط بالحرية ويثبت له أحكامها بالموازية وقبول الشهادة ولم يمنع من ذلك الغرماء فان ذلك محمول على الرضا بعتقه وقال أصبغ ان ذلك انما هو في التطاول الذي لعلة أنت على السيد فيه أو فانتيسر ولوتيقن بشهادة قاطعة انه لم يزل عديما متصل العدم مع غيبة الغرماء ومن غير علمهم فانه يرد عتقه ولو ولد له سبعون ولدا اه منه باقاه ونحوه لابن يونس ونصه قال في العتبية فان تصدق أو عتق ثم قام غرماء في ذلك بعد حين فان أقاموا البينة انه حين تصدق لا وفاء عنده فيماتون ابن القاسم فلهم رد ذلك اذ لم يكونوا علموا بالصدقة وان كان في الصدقة فضل عن دينهم لم يرد الفضل وأما في العتق فلا يرد ان طال زمانه ووارث الاحرار وجازت شهادته ابن المواز قال مالك ويرد مانصه في قوله وان طال الزمان اذا قامت البينة انه تصدق وعليه هذا الدين ولا وفاء له فيماترى البينة الآن لا يسير في خلال ذلك فلا

وكثير من الاناث من لا ترغب فيه وترى ان كونها ملوكا أحسن لها وان أعتقت ضاعت اه وأصله اللخمي مستدلا بالحديث الآتي وعزه للنسائي ثم قال ويحتمل ان ذلك لكون الطاعة فيه أو جذاع الباقي في الحديث اطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء اه وفي الجامع الصغير أي امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما فهو فكا كه من النار يجزئ بكل عظم منها عظمها منه وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة فهي فكا كه من النار يجزئ بكل عظم منها عظمها منه وأيما امرأتين مسلمتين فهما فكا كه من النار يجزئ بكل عظمين منهما عظمها منه الطبراني عن عبد الرحمن بن عوف وأبو داود وابن ماجه والطبراني عن حمزة بن كعب والترمذي عن أي امانة قال المناوي وقال أي الترمذي حسن فعتق الذكري بعد عتق الانثيين ولهذا كان أكثر عتقاء النبي صلى الله عليه وسلم ذكورا اه وقال في ضج بعد أن ذكر أن الترمذي صححه مانصه ولعل هذا لان دية المرأة على النصف من دية الرجل اه وذكر الحديث أيضا المنذري في الترغيب وزاد عزوه للامام أحمد وابن الترمذي قال فيه حسن صحيح اه وقال ابن رشد كافي ح اختلاف العلماء في عتق الامه والعبيد أي ما أفضل ففهم من قال ان عتق الاكثر غنا أعظم في الإبراء الحديث أي حديث مسلم المتقدم ولم يخص

يردوان أعدم بعد ذلك قبل قيام الغرماء وأما العتق فاستحسن ان لا يرد بعد طول الزمان اذا لم يقم الغرماء حتى وارث الاحرار وحرته له وعليه حدودهم وجازت شهادته قال ابن القاسم وذلك اذا طال جدا مما يجرى فيه مجارى الاحرار فيما ذكرنا قال أصبح وذلك في التطاول الذي له أنت على السيد فيه أوقات أفادفع أوفاء الدين وينزل أمر الغرماء على انهم علوا بطول الزمان فلا يصدقون انهم لم يعلموا ولو استوفى بشهادة قاطعة انه لم يزل عديا متصل العدم في غيبة الغرماء وعلى غير علمهم رد عتقه ولو ولد له سبعون ولدا وقال ابن عبد الحكم ان قاموا بعد ثلاث سنين أو أربع وهم في البلد وقالوا لم نعلم ذلك اليهم كانوا رجالا أو نساء حتى تقوم بنسب انهم علوا أو ما في أكثر من الاربع فلا يقبل منهم اه منه بلقطه وقول مب والهله اما كونه مظنة العلم والرضا واحتمال أن يكون أفاد ما لا يخ هذا هو الذي ينبغي كلام الباجي الذي قدمناه ويقيده أن العله الاولى لابن القاسم والثانية لا يصح وقول مب غير صحيح بالنسبة للعله الثانية يقيده أن ما قاله طفي صحيح بالنسبة للعله الاولى وقد علمت ان ابن القاسم لم يفيكون ذلك هو المصلحة فيناقض قوله أولا لان النقل يدل على ان الطول وحده كاف والذي يظهر من كلام ابن يونس ان العله عند الامام وابن القاسم في الطول المفسر بما تقدم ما يلحق الناس من الضرر برده عتقه بعد أن وقع ما وقع من توريته واجازة شهادته ونحو ذلك كالماتمة في الجملة وبهذه العله يعلم لب ما قاله وأما على العله التي عال بها فالواجب لبطلان قيام الغرماء هو علمهم وسكوتهم ثم العلم تارة ثبت بالبينه وتارة ليستدل عليه بطول الزمان مع ما ذكر من ورائته وما ذكر معها وقول مب ويبقى النظر في العلم وحده هل يمنع الراد الخ ما تقدم من القول يدل على انه يمنع الرد وذلك مأخوذ من غير ما وضع من كلام الباجي وابن يونس فليست أم وبديل على ذلك أيضا قول الباجي بعد ما قدمناه عنه متصلا به مانصه فرع ولو قال الغريم في ثلاث سنين وأربع علمت بعتقه ولم أنكره لما اعتقدت أن الدين لا يحيط بماله فقد قال ابن عبد الحكم لا يتفقه ذلك وينفذ عتقه وقال أصبح عن ابن وهب لا يرد الدين هذا الغريم فان كان معه غريم غيره رد ذلك الغريم ودخل معه هذا قال أصبح بل يرد لهذا الغريم وحده اه منه بلقطه ونق له ابن عرفة مختصر او قال عقبه مانصه قلت قول ابن وهب بعيد اه منه بلقطه وقد اقتصر على ما لابن عبد الحكم غير واحد منهم ابن يونس فقال متصلا بما قدمناه عنه أنفا مانصه ولو قال الغريم علمت بعتقه ولم أعلم ان عليه من الدين ما يغتفر قله وله مال ظاهر لم يتفقه والعتق ماض ولا حجة لمن علم في رضى من عتقه ويتفقه من عتقه بقدر دين من علم من قدر دين من لم يعلم بالخص اه منه بلقطه ومنهم الشيخ أبو محمد بن أبي زيد في نوادره نقله عنه من مقتصر عليه مسلمة فانتظره فانتصار من اقتصر على انه لا يقبل منه اعتذاره بيقيد انه اذا لم يعتذر أحرى وحكاية من حكى الخلاف في ذلك كالباجي يقيده أنه لا خلاف في ذلك اذا لم يعتذر وأي دليل أقوى من هذا الصحة ما قاله غ ومن تبعه فتأمل بانصاف والعجب من من رحمه الله سلم كلام النوادر هذا مع جزمه أولا في شرح كلام المصنف بقوله مانصه الا أن يعلم أو يطول أي انما يكون للغريم الرد اذا لم يعلم بالعتق أو علم به وقام بالقرب

ذكر من أنى وأما اذا استويا فعتق الذ كرا أفضل كما أن عتق الافضل في الدين أفضل وهذا الاختلاف فيه واذا اختلف في عتق المسلم والكافر الاكثر غنما منه ثم قال واذا استوى الكفار في الاثمان فعتق الاثني منهم أفضل لانه يحل للمسلمين لكاهها ولا منفعة في عتق الذكر منهم اه \* (تنبيه) قال المسطى متصلا بما مر عنه مانصه وأعلى الرقاب غنا أعظمها أجر الحديث له وهو اشارة منه الى تقييد تفضيل هتيق الذ كرا والمتبادر منه أيضا ان التفضيل انما هو بين مسلمين لا بين مسلمة وكافر وكلام اللخمي صريح في هذا خلافا لقول هوني ظاهرهما ان الذ كرا أفضل مطلقا

(لم يتعلق به الخ) قول ز وإذا كان معسرا الخ كلام ز صريح في هذا (١٧٧) قلت والتبديل بالراهن والمدين المعسرين

صحح في نفسه الآية يلزم عليه التكرار مع مفهوم بلا جرح (وعتق على البائع الخ) قول ز وقال مرید ثرائه الخ أشار به إلى أن المشتري في كلام المصنف معناه مرید الاشتراء كما صرح به بعد وليس فيه ما يوهم أنه لا بد أن يكون أراد شراءه حين التعليق خلافا لهو في (وبالاشتراء الفاسد الخ) ابن عرفة وفيها من قال لعبدان اشتريتهن أو ملكتهن فأن حر فباعه بعهما فاسدا عتق عليه بقبضته ورد الثمن ابن رشد وعلى القول الخ فقهه مب على أنه راجع لأن اشتريتهن أيضا والتظاهر رجوعه لأن ملكتهن فقط أبو الحسن وأخذ المازري من كلامها المذكور أن البيع الفاسد ينقل الملك الشيخ وينفصل عنه بأن الحرية تكون مع شبهة الملك كالمالك أه وما يأتي لب عن الخمي على ما فيه أغما هو في التعليق على الملك لا على الشراء فإنه يطلق لغة وعرفا على الفاسد كالصحيح كسائر الحقائق الشرعية كما

صرح به ابن عرفة وغيره فيقع الخنث به لاسيما والخنث يقع بأدنى سبب وبأقل ما ينطلق عليه اللفظ كما في مق وفي كلام الخمي نفسه على مسئلة الاشتراء ما يشهد له لانه بعد أن عز الابن القاسم وأشهد أنه يعتق بالاشتراء الفاسد خلافا لمحتون ذكر أن من محل القولين مالواش تراء بمن مجهول وهو من

وأما ان علم بالعتق وطال الزمان والغريم ساكت لم يتكلم فإنه لا رد له ويمضي العتق ولم يبين المؤلف حد الطول المانع من الرد ثم ذكر عن النوادر عن كتاب محمد بن حنيفة تقدم عن ابن القاسم وأصبح في كلام من قدمنا ذكرهم فتأمل والله أعلم (لم يتعلق به حق لازم) قول ز ككون ربه مدينا أو رهنه وهو معسر فيهما انظر توقف مب في مراد ز وتوقفه في كون الراهن موسرا أو معسرا مع نص صريح ز بقوله وهو معسر والله الموفق (وعتق على البائع ان علق الخ) قول ز وقال مرید ثرائه الخ صوابه وقال شخص ان اشتريته الخ لانه يوهم أنه لا بد أن يكون مرید اشتراءه حين قال ان اشتريته فهو حر وليس كذلك (وبالاشتراء الفاسد في ان اشتريته) قول مب كذا في المدونة فقال ابن رشد وعلى القول بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك الخ كلامه يفيد أن ابن رشد صرح بأنه قال ذلك في مسئلة ان اشتريته فهو حر وليس كذلك ونص ابن عرفة وفيها من قال لعبدان اشتريتهن أو ملكتهن فأن حر فباعه بعهما فاسدا عتق عليه بقبضته ورد الثمن قال ابن رشد وعلى القول ان البيع الفاسد لا ينقل الملك لا حث عليه قاله مالك في رسم باع من مباع عيسى أه منه بلفظه فقهه مب على أنه راجع لقوله ان اشتريتهن ولقوله أو ملكتهن والتظاهر أنه انما يرجع لما يليه فقط وقد أخذ المازري من كلام المذونة المذكور أن البيع الفاسد ينقل الملك نقلا أبو الحسن وقال عقبه ما نصه وينفصل عن هذا أن الحرية تكون مع الملك وتكون مع شبهة الملك وهذه شبهة أه منه بلفظه وقول مب وانظر ما يأتي عن الخمي الخ في استدلاله بكلام الخمي الآتي نظرا من وجوه أحدها أن كلام الخمي قد أسقط منه الطنجي ما لا يصح اسقاطه ولا حجة فيه مع الزيادة التي أسقطها الطنجي كما استراه هناك ان شاء الله فانيها أنه مع ذلك معترض كما يأتي ان شاء الله ثالثها ان كلام الخمي على تقدير سلامته لا يصح الرد به على ز لان كلام الخمي في العتق المعلق على الملك وكلام ز في العتق المعلق على الشراء فلا يجري ما قاله الخمي هناك في المعلق على الشراء لما تقدم عن ابن رشد والمازري وما أشار اليه من كلام الخمي أغما هو فيما يتعلق به العتق على الملك لا فيما علق على الشراء لان الشراء يطلق لغة وعرفا على الفاسد كما يطلق على الصحيح وقد صرح الامام ابن عرفة وغيره بأن الحقائق الشرعية تطلق على صحيحها وفاسدها وإذا كان الحكم كذلك في الشراء فقد حثت المشتري ومن المعلوم المقرر أن الخنث يقع بأدنى سبب وقد صرح بهذا مق ونصه وقال بعضهم يقوم منه ان البيع الفاسد يصح التفويت فيه قبل القبض قلت وهي مسئلة ذات قولين الآن في أخذ من هذه المسئلة نظر الان هذه المسئلة من الايمان والخنث فيها يقع بأقل ما ينطلق عليه اللفظ أو محل الخلاف ما يكون التفويت فيه بالا اختيارا بالحكم أه منه بلفظه ولهذا والله أعلم لم يقيد الخمي مسئلة الاشتراء هنا بما سيأتي له بل في كلامه هنا ما هو شاهد له ونصه وان قال وان اشتريت فلان فهو حر فاشترته شراء صحى عتق عليه ويختلف ان كان البيع فاسدا فقال ابن القاسم وأشهد يعتق وقال مهنون لا يعتق ثم قال وان قال ان باعني بقبضته فهو حر فقال رضيت

(٣٣) رهوني (ثامن) المجمع على فساده كافي الاقناع (وان بعد عيینه) قلت قول ز وان حدث الولد أي حدث الحل به الخ وقوله فلا يعتق ما ولد أو حدث الحل به الخ لو أبدا أو أبى أو بالواو ويكون نفس الولد أو حذف ولو مع أو لكان صوابا

(وهو حق عضو) قول مب ويعني ابن رشد الخ فيه نظير بل انما يعني انه ماض خلاف ما يقتضيه لا يجوز من رده كما يفيد كلامه انظر في ح عند قوله وبالحكم جميعه الخ والله أعلم (الا لاجل) قلت قال ح من أوصى في جوارله أن يحبس سبعين سنة ثم يعتق قال مالك هو غير جائز وينظر السلطان فان رأى بيعه يعن أو عتقه عن عتق ابن رشد وجه نظره الامام في ذلك أن من كانت يعلم انها لا تعيش سبعين سنة مثل بنت الاربعين فأكرهاها فاتباع لان العتق لا يدركها فهو كمن أوصى بعتقها بعد موتها ومن كان يمكن أن تعيش ذلك كبنت العشرين فأقل جعل عتقها اذا لا يجوز أن تباع ولعل العتق يدركها ولا ان تحبس سبعين سنة لما في ذلك من الضرر عليهم بالقصد السيد الى ذلك في ظاهر أمره فهذا معنى قول مالك لأن السلطان يعمل به هو اه (وان جلت الخ) قلت قول ز فيحرم وطوؤها يعني اذا كان (١٧٨) قدمها في الطهر الذي قال لها فيه ذلك لانه يجز عليه الطلاق بمجرد

القول المذكور فان لم يكن مسها فيه فله وطؤها ويجز عليه الطلاق وبه تعلم ما في كلام مب والله أعلم (ان لم يكن نارسولين) قلت المتعين ان الاحتمال الثاني عند ز داخل في منطوق وان جعل عتقه لاثنتين الخ غير انه قيد جعلهما وكيلين بما اذا وصل لاقبله وقول ز وأما على ما ذكره د الخ ما ذكره د هو عين ما فهمه البساطي وقول ز ولان لاحدهما عتقه الخ صوابه حذف الواو تأمله والله أعلم (وأخ) أو أخت مطلقا قول ز أو مختلفين يعني اذا كان الاخ متعدد اخلافا لقول هوني لامعنى له وقول مب عن طخ لا يعتق اذا لا ينقل الخ فيه بتراذ الذي في نص اللخمي لا يعتق اذا كان في يدي بئانه وهكذا نقله أبو الحسن وعليه فرع قوله اذا لا ينقل الخ ومع ذلك فقد اعترضه أبو الحسن بانه انما يجزى على قول

بيعه منه بقيته كان على القولين في البيع الفاسد لان شراؤه بقيته فاسد ثم قال ولو قال هو حر من مالي ان رضى صاحبه أو بقيته فرضى صاحبه كان حرا على أحد القولين في البيع الفاسد لانه لم يكن سمي ثمنًا وما وقع في هذه المسائل من الاختلاف راجع الى ما ذكرنا لك اه منه بلفظه فأنت تراه صرح بجريان القولين في البيع الفاسد بجهل عنه وهو من الجمع على فساد قال الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتابه الاقناع في مسائل الاجماع ما نصه وأجمعوا ان من باع سلعة بثمن مجهول غير معلوم ولا مسمى ولا عين فأنه ان البيع فاسد اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن الحق ما قاله ز لا ما قاله مب والله أعلم (وعتق عضو) قول مب ويعني ابن رشد ليس عدم الجواز على حقيقة من التحريم الخ فيه نظرا ذليس كلام ابن رشد في الحرمة والكراهة بل من جهة ان قوله لا يجوز يقتضي رد العتق وأجاب عنه بتأويل كلامه انظر كلامه في ح عند قوله بعد هذا وبالحكم جميعه ان أعتق جزأ وتأمله والله أعلم (وأخ أو أخت مطلقا) قول ز شقيقين أو لام أو لأب أو مختلفين مثله في خش والصواب اسقاط قوله ما أو مختلفين اذ لا معنى له وقول مب عن الطنجي عن اللخمي يحصل كلام ابن القاسم على انه اختلف في فساد الجمع على فساد لا يعتق الخ أسقط من كلام اللخمي ما اسقاطه مضر ونص اللخمي وقال ابن القاسم في كتاب ابن حبيب فممن اشترى أباه اشترا حراما لم يفسخ وعتق عليه ساعتئذ كالأب اذ عتق عبدا بئانه بها فاسد انهم قال بعد كلام ومجمل قول ابن القاسم في البيع الفاسد على انه مختلف في فساد فان كان مجمعا عليه لم يعتق اذا كان في يدي بئانه لان الجمع على فساد لا ينقل ملكا ولا ضمنا وليس كذلك اذا أعتقه المشتري لان البائع سلطه على ايقاع العتق فأوقعه وهذا لم يقع عتقا وانما يقع حكما اذا ملكه فهو لم يملكه بم هذا الشراء اه منه بلفظه وهكذا نقله أبو الحسن في أول كتاب العتق الثاني فهو انما في لزوم العتق في الجمع على فساد اذا كان

باقيا

مختون والمشهور أن البيع الفاسد ينقل الملك مع القوات كيف كان اه وفي كلام

اللخمي أيضا ان تأويله قول ابن القاسم على ذلك خلاف مفاد كلامه وقد نقل ابن يونس نص ابن حبيب المذكور كرمثل ما لعبد الحق ولم يقيد ذلك بشئ ويؤيد الاطلاق قولهم كالأب اذ عتق عبد الخ اذ لا فرق في هذا بين المختلف فيه والجمع عليه بل قوله سم وفيه القيمة خاص بالجمع عليه اذ المختلف فيه يعنى بالثمن كما مر للمصنف ويرد أيضا تقييد اللخمي بمثله شراؤه لعبد نفسه فانه قد مر انه يعتقه ولو لجمع على فساد فلتكن هذه المسئلة كذلك اذ لا موجب للعتق فيها الا الملك فان اعتبر الاستبراء بالجمع على فساد ففهم ما وان ألغى ففيهما والا كان تحكما تأمله وقول اللخمي وانما يقع حكما اذا ملكه الخ جوابه قول أبي الحسن كما مر وشبهة الملك كملك اه وبه جزم مني قائلا فكأنه ما حصل الملك حصل العتق فكذلك أيضا ما حصلت شبهة الملك حصل العتق والله أعلم



باقيا بيد البائع وعليه فرع قوله ولا ضمانا لا مطلقا كما يقيد به نقل الطحاوي عنه الذي سلمه  
 مب ومع ذلك فقد اعترضه أبو الحسن فقال عقبه مانصه وما قاله انما يجري على ما قاله  
 سحنون والمشهور أن البيع الفاسد ينقل الملك مع القوات كيف كان وقد نص عليه في  
 الجزء الاول من العتق اه محل الحاجة منه بلفظه قلنا وفي كلام النخعي نظر من وجهين  
 آخرين أحدهما أن تأويله قول ابن القاسم على ذلك خلاف مفاد كلامه وقد نقل ابن  
 يونس ذلك عن ابن القاسم وأشهب والآخرين وأصبح ولم يقيد كلامهم بشئ بل في كلامه  
 ونقله عنهم ما يوجب إبقاءه على ظاهره ونص ابن يونس ابن حبيب قال مطرف وابن  
 الماجشون وإذا اشتراه يعا حراما لم يفسخ شراؤه وقد عتق عليه ساعة اشتراه كما لو بدأ  
 عتق عبدا ابتاعه يعا فاسدا فهو قوت وفيه القيمة وقاله ابن القاسم وأصبح محمد بن يونس  
 فإن لم يكن دفع الثمن ولا مال له غيره فليبيع منه بالقل من القيمة أو الثمن لأن القيمة ان كانت  
 أقل فهي التي وجبت له بفساد البيع فإذا أعطيها لم يظلمه وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فلم  
 تلزمه إلا بعد العتق فالرائد على الثمن كدين طرأ بعد العتق فيتبع به في ذمته وقاله ابن القاسم  
 وأشهب في كتاب ابن المواز اه منه بلفظه فاطلق في قوله أو لا يعا حراما ولم يقيد به  
 بالمتخلف فيه ثم أيد ذلك الإطلاق تأييدا بقوله كما لو ابتدأ عتق عبدا ابتاعه يعا فاسدا الخ إذا  
 فرق في المشبه به بين المختلف فيه والمجمع عليه فيكون المشبه كذلك ثم أيد ذلك بالتأويل  
 وفيه القيمة لأن الذي فيه القيمة هو المجمع على فساده كما أشار له المصنف في البيوع الفاسدة  
 بقوله فان فات مضى المختلف فيه بالثمن الخ وإن كانت تلك القاعة غلبة وقد سلم ذلك  
 كله ابن يونس وفرع عليه قوله فان لم يكن دفع الثمن الخ منصر حاق به في التي وجبت له  
 بفساد البيع فتأمله بإتصاف ثانیهما أن قوله وانما يقع حكما إذا ملكه فهو لم يملكه بهذا  
 الشراء فقدم جوابه في قول أبي الحسن وشبهة الملك كالمالك وبه جزم مق ولم يعزه لاحد  
 ونصه قوله كان اشترى نفسه فاسدا يعني أن لزوم عتق العبد بالاشراء الفاسد في ان اشترى  
 كزومه فيما اذا اشترى العبد نفسه من سيده شراء فاسدا وكما أنه بنفس قبوله البيع يعتق  
 وإن كان البيع فاسدا شبهة المالك وهو لا يصح له أن يملك نفسه كذلك يعتق على المشتري  
 المعلق وإن كان الشراء فاسدا والجاسع ان كلامهما لا يصح له الملك الصحيح ولا يستمر له وإن  
 كان هذا في نفسه وذلك فيمن علق العتق فيه ومعه ما حصل الملك له ما حصل العتق  
 فكذلك أيضا ما حصلت شبهة الملك حصل العتق وتلخيص القياس أن تقول في المعلق  
 حصلت شبهة الملك فيعتق عليه كما لو حصل الملك الصحيح أم لا للمشتري نفسه شراء فاسدا  
 والجاسع لزوم العتق بالملك الصحيح اه محل الحاجة منه بلفظه قلنا ومثله شراء  
 العبد نفسه ترد قيدا للنخعي المذكور لأنه لا موجب لعتقه إلا ملكه نفسه بالاشراء كما أنه  
 لا موجب لعتق الأب ونحوه إلا ملكه مشتريه أياه وشراء العبد نفسه من سيده موجب  
 لعتقه في البيع الفاسد المجمع عليه فيكون شراء قريبه أياه كذلك لا يكون علمهما واحدة ولم  
 يذكر ابن يونس خلافا في أن شراء العبد نفسه من سيده بخمر أو خنزير يلزم به العتق وانما  
 ذكر الخلاف هل يتبعه سيده بقيمته أو لا وقد نقل كلامه ح وسلم ولم يحك غيره وهذا

(ان علم المعطى) ❦ قلت قال ق مانصه وهذا الشرط في المدونة اذا كان الموهوب له عليه دين اه وقال الشارح هذا انما ذكره فيما اذا اعطيه وعليه دين اه أى ومنهم المصنف نفسه في الفلس حيث قال ولو ورث أباه يبيع لا وهب له ان علم واهبه انه يعتق عليه اه وقال مق ليس في نصوص المتقدمين ما يفيد اعتبار هذا الشرط بل ظاهرها انه يعتق على المعطى بالفتح سواء علم المعطى بالكسر أم لا قبل المعطى أم لا وأطال في ذلك بما حاصله عدم اعتبار هذا القيد ونحوه الخ كفى مب وحاصل مانقله ح عن البيان انه بعد ذكره مسألة من أعطى الكل ومسألة من أعطى الشقص وانه يعتق في الاولى قبل أو لم يقبل وفي الثانية يعتق الشقص ولا يكمل عليه الا ان قبل قال ووجهه انه لما أعطاه وقد علم انه يعتق عليه اذا ملكه ولم يكن على يقين من قبوله اياه حمل على انه أراد عقده عنه فكان الولاء له قبله أو لم يقبله اه قال طنى وهو تلج بعيد في غير محل النزاع ولا يؤخذ من توجيه قول كون ذلك قيدا له وسلمه جس لمب أى لانه توجيه لكون الولاء للمعطى في صورة ما اذا لم يقبل وقد علم المعطى وانس فيه تعرض لغير هذه الصورة وقد قال ح نفسه وأما مفهوم هذا القيد فلم أر من صرح به لا ابن رشد ولا غيره اه فالحق انه اذا لم يعلم المعطى يعتق حيث لا دين وان لم يقبل المعطى لجبره شرعا على القبول اذا لا كفة عليه فيه مع تشوف الشارع لحرية الاجانب فكيف يجبره الاقارب وان كان القياس اذا لم يقبل أن يرجع (١٨٠) رقيقا وان علم المعطى كانه في البيان عن التونسي مصرح بان نص

المدونة أنه يعتق عليه في الوصية وان لم يقبل وأما عزاه ابن القصار لكافة الفقهاء من أنه في الوصية بالخيار بين أن يقبله فيه يعتق عليه وبين أن لا يقبله فله طريقتان أخرى أو المراد كافة الفقهاء خارج المذهب اذ ظاهره ولو علم الموصى وهو خلاف نص المدونة وغيرها كما تقدم وبه تعلم ما في استظهاره هونى ما استظهره نو من أن كلام ابن رشد شاهد للمصنف وأنه اذا لم يعلم الواهب ولم يقبل الموهوب له فلا يعتق ويرده أيضا قول ابن يونس كفى مب

وحده كاف في رد ما قاله اللغوى وبه تعلم ما في وقوف مب مع كلام الطنجي والله الموفق (ان علم المعطى) قول مب ثم ذكر من كلام ابن رشد ما لا دليل له فيه الخ تبع في هذا طنى وقد سلم جس أيضا كلام طنى ونقل نو كلام طنى مختصرا وقال بعده مانصه والظاهر ما قاله ح وان كلام ابن رشد هذا شاهد للمصنف وان كان في توجيه ثبوت الولاء للموهوب لان الولاء لازم للاعتق ولا يثبت الا بعد ثبوتها واذا كان لا يثبت الا مع علم المعطى كما اقتضاه كلام ابن رشد فاعتق كذلك فاذا لم يعلم الواهب بالعتق ولم يقبل الموهوب له الهبة فلا يعتق وهو معنى ما قاله المؤلف فتأمل ذلك فانه ظاهر والله أعلم اه منه بلفظه ❦ قلت وما قاله هو الظاهر ومانقله ح هنا عن ابن رشد ظاهره انه من كلام ابن رشد نفسه مع انه صرح بعزوه لابي اسحق التونسي لكنه قبله وسلمه فهو قائل به في المسئلة الثالثة من رسم المكاتب من سماع يحيى مانصه قال وسألت عن الرجل يتصدق في صحته على الرجل عن اذا ملكه اعتق عليه فلا يقبل صدقته ما يكون حال العبد ففسد يكون حرا على سيده الذى تصدق به ويكون ولاؤه ولا يجبر المتصدق عليه على أخذه قال القاضى

والمدة أنه يعتق عليه في الوصية وان لم يقبل وأما عزاه ابن القصار لكافة الفقهاء من أنه في الوصية بالخيار بين أن يقبله فيه يعتق عليه وبين أن لا يقبله فله طريقتان أخرى أو المراد كافة الفقهاء خارج المذهب اذ ظاهره ولو علم الموصى وهو خلاف نص المدونة وغيرها كما تقدم وبه تعلم ما في استظهاره هونى ما استظهره نو من أن كلام ابن رشد شاهد للمصنف وأنه اذا لم يعلم الواهب ولم يقبل الموهوب له فلا يعتق ويرده أيضا قول ابن يونس كفى مب

وسلمه هونى نفسه أنه اذا لم يعلم الخ فان ظاهره وان لم يقبل بل هو كالصريح من قوله كلامه واذا كان يباع في الدين حيث لا علم ولا قبول كان عتقه حينئذ أحق وأحرى فتأمل والله أعلم (ولو لم يقبل) ❦ قلت قال طنى هو مبالغة في قوله وان بهية الخ زاد على أصبغ في الصدقة وجعله في الوصية عتقا وان لم يقبل (وبالحكم ان عدا الخ) ❦ قلت قال ابن جري في قوانينه من مثل بعبد عمدا مسألة يئنه عوق وعتق عليه وليست الجراح بمنزلة الا ان صار ذاشين فاحش ومن حلف أن يضرب عبده مائة سوط مجل عتقه قبل الضرب عند أصبغ لا عند ابن الماجشون واتفقا على العتق في الزيادة على المائة ولا يعتق بالمثلة الاب بالحكم وقال أشهب بالمثلة يصير حرا او قال قوم لا يعتق بالمثلة اه فقول ز من خواص العتق على المشهور لو قال على غير المشهور رأى قول أشهب انه يحصل العتق بمجرد المثلة من غير توقف على حكم ولا اختيار الرقيق بخلاف الطلاق فانه لا يحصل بمجردهما وان قصد بهما كما يفيد آخر كلامه وهذا لا ينافي أن لها التطبيق بالضرر خلافا لمب والله أعلم (لا غيره) أى ان لم يتفاحش والا كان مسألة كفى المدونة (ان اعتق حرا) ❦ قلت هذا يغنى عن قوله وان حصل عتق باختياره لا يارث لان معنى أعتق أنشاء عتقا وما كان يارث لم ينشأ ذكره مجرد التاكيد والايضاح وقول خش أو عضوا كيد يغنى عنه قوله سابقا وعتق عضو وانما ذكره هنا لينبه على أنه لا بد فيه من الحكم وجمع ابن الحاجب بينهما ونصه ومن أعتق حرا أو عضوا من عبده سري أو ما أحسن قول القائل يارب أعضاء السجود عتقتهما \* من عبدا إلخ وأنت الواقى والعتق يسرى بالغنى يا ذا الغنى \* فامتن على الثاني بعنى الباقي

رضى الله عنه قوله اذا لم يقبل انه يكون حرا على سيده الذى تصدق به ويكون الولاية خلاف  
 نص قوله في المدونة في الذى يوصى به ان يعتق عليه والثالث يحمله انه يعتق عليه قبل اولم  
 يقبل ويكون الولاية قال أبو اسحق التونسي وكان القياس اذا لم يقبل أن يرجع رقيقا لورثة  
 الموصى في الوصية أو المتصدق به في الصدقة ووجه ما ذهب إليه ان الموصى أو المتصدق  
 انما ملكه كل واحد منهم ما اياه ان شاء فكان كالموكل له بعد عتقه كذلك ان شئت فقال لا قبل  
 انه رقيق ووجه ما في المدونة أن المتصدق والموصى لما علم كل واحد منهما انه يعتق عليه  
 اذا ملكه ولم يكن على يقين من قبوله اياه حل على انه أراد عتقه عنه فكان الولاية قبل اولم  
 يقبل ووجه هذه الروايات لما علم انه يعتق عليه فأوصى له به أو وهبه اياه أو تصدق به عليه  
 فقد قصد الى عتقه فكانت له قبله والافه وح والقولان في الولاية اذا لم يقبل في رسم  
 القطعان من سماع عيسى من كتاب العتق اهـ . منه بلفظه فهذا الامام أبو اسحق التونسي  
 النظار صرح بأن القياس أن يرجع رقيقا اذا لم يقبل وفهم ما في المدونة والعتبية على أنه انما  
 لزمه العتق لعلمه بأنه يعتق عليه وسلم له الامام أبو الوليد بن رشد واعتد كلامه وهما أدري  
 بما في الكتابين فكلامهما هذا شاهد للمصنف منطوقا وموافقا لما قاله في المعنى  
 ما لابن يونس وعبد الحق وغيرهما فيمن وهب لمدين من يعتق عليه أنه ان علم الواهب أنه  
 من يعتق عليه فإنه يعتق ولا يباع في الدين لان الواهب لما علم أنه يعتق عليه فكانت له فجز  
 عتقه وقد نسب أبو الحسن بن القصار لكافة الفقهاء ما أفاده كلام أبي اسحق وابن رشد  
 وهو مختار أبي الحسن النخعي ونصه واختلف اذا أوصى له بجميعه والثالث يحمله فلم يقبل  
 فقيل هو عتيق ولا خيار في ذلك لمن أوصى له به وقال مالك في كتاب محمد ان قبله فهو ح  
 وقال ابن القصار هو فيه بالخيار بين أن يقبله فيعتق عليه وبين أن لا يقبل الوصية قال  
 وهو قول كافة الفقهاء وفرق أصبغ في كتاب محمد بين الوصية والصدقة فجعله في الوصية  
 عتيقا وان لم يقبله قال وأما الصدقة فلا يعتق إلا أن يقبله كان كله أو بعضه قال محمد  
 الصدقة والوصية واحد والصدقة أكد قال الشيخ الاصل في العطايا الهبة والصدقة  
 والوصية أن المعطى بالخيار بين القبول والترك ولا فرق بين من يعتق على المعطى وغيره  
 فان قيل على العبد في ذلك ضرر قيل ولذلك كان الصواب أن يقال اذا كان العبد راغباً في  
 العتق ولا ترد تلك العطية إلا أن الواهب والمتصدق وورثة الموصى يقولون قد عاده هذا  
 البناء وقد رد العطية ولا يكون أعلى رتبة من العبد يجعل له العتق في نفسه فبرء ولا يقبل  
 فلم يختلف المذهب أنه رقيق اهـ منه بلفظه فقد دخل الامام في قول ابن القصار وهو قول  
 كافة الفقهاء كما يعلم مما قاله ح أول شرح مع كونه مفهوم كلامه في الموازية كما مر فان  
 حل هذا النقل على أن المتصدق أو الموصى غير عالم بأنه يعتق على المتصدق عليه أو الموصى  
 له به فكفى به شاهد للمصنف وان حل على اطلاقه كان شاهد للمصنف باعتبار مفهومه  
 ولا يضره مخالفة لمنطوقه والصواب حله على ما اذا لم يكن عالما لوافق ما في المدونة والعتبية  
 وتقييد أبي اسحق وابن رشد السابق مع موافقة ما لابن يونس وعبد الحق ومن وافقهما في  
 مسئلة المدين وقد علمت أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب مهم ما يمكن اليه سبيل فتحصل

(ان دفع الخ) قلت قول مب دفع القيمة ليس بشرط الخ هو لفظ ابن عاشر بتمامه فلو قال قاله بدل انظر وقوله لنفس الحكم بمعنى أنه لا يحكم عليه بالعق بالفعل الابد الدفع وقوله وصرف ما بعده للعق بمعنى أنه لا يكمل عليه الا ان توفرت تلك الشروط وحاصله أنه لا ينفذ عليه الحكم الابد الدفع ويجبر عليه ولا يجوز للعالم الاقدام على الحكم عليه بالتكميل الا ان توفرت شروطه وقول مب عن طئي لكن المذهب (١٨٣) الخ يشهد له قول ابن يونس قال سحنون أجمع أصحابنا أن من أعتق جزأني

أن ما قاله المصنف هو الصواب وأن الحق مع تو في رده ما لطي واستظهره ما الخ والله أعلم (وولأوله) قول مب فان قريبه يعتق مطلقا الخ قد مر آنفا ما فيه (أو وسم وجهه بنار الخ) قول ز ومذهب المدونة أنه مثله يعني اذا تفاخس في غير الوجه هذا هو الذي في المدونة (ان دفع القيمة) قول مب عن طئي والمذهب عدم توقف العتق على دفع القيمة الخ يشهد له كلام ابن يونس ونصه قال سحنون أجمع أصحابنا أن من أعتق شقة صالة في عبد أنه بتقويم الامام عليه حر بغير احدثان حكم اه منه بلفظه لكن كلام القرطبي يشهد له مصنف ومن وافقه وقد نقله العلامة الابي وسله فانه قال عند قوله في صحيح مسلم وأعطى شركاه حصصهم ما نصه القرطبي ظاهره أن العتق بعد التقويم والاعطاء معا فلو وجد التقويم دون اعطاء لم يكمل العتق الا بجمعها وهو ظاهر حكاية الاصحاح عن المذهب غير أن سحنون قال أجمع أصحابنا أن من أعتق شركا له في عبد أنه بتقويم الامام حر فظاهره أنه بالتقويم حر وان لم يكن اعطاء فيه بعد اه محل الحاجة منه بلفظه وأما الاستدلال طئي بكلام المدونة الذي ذكره فليس بين لان العطف فيها بالواو وهي لا ترتب ولا نه لو حلت على ظاهرها لاقتضى كلامها أن نصيب الاجنبي يعتق على الابن بمجرد الشراء من غير توقف على حكم ومن غير نظر الى كونه موسرا أو معسرا وليس كذلك نعم في المدونة ما يشهد لما قاله ونصه او اذا أعتق أحد الشر يكتن نصيبه وهو ملي ثم أعتق شر يكتن نصيبه عتق باقي حصته عليه لانه قد ألتف نصيبه بعققة لبعضه ولا يقوم على الاول الا اذا قيم عليه والعبد غير تالف الا ترى انه لو مات العبد قبل التقويم لم يلزم المعتقد الاول شيء اه منه بلفظه فانظر قواها قبل التقويم ففهم انه لو مات بعد التقويم للزومه العتق ويأتى عن ابن رشد قريبا نحو هذا وبه يعلم انه لا يقول على ما للقرطبي وان سلمه الا بى والله أعلم (تنبيه) مفهوم قول المدونة وهو ملي انه لو كان معسرا لم يلزم الثاني الاماعتق وقد صرح به في الجلاب ونصه وان كان عبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه منه وهو معسر ثم أعتق الآخر بعض نصيبه وهو موسر لم يكمل عليه عتق نصيبه منه اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند نصها السابق وقال عقبه ما نصه انظر قوله لم يكمل عليه هل لانه لم يبتدى فسادا للغمي قول ابن الجلاب تفسير يدل عليه قوله في الكتاب وهو ملي اه منه بلفظه (وعجل في ثلث مريض أمن) قول مب ونحوه في خش وقال بعضهم الخ كأنه لم يقف على نص في ذلك والمسئلة منصوصة في المدونة

عبد أنه بتقويم الامام عليه حر بغير احدثان حكم اه وكذا قول المدونة واذا أعتق أحد الشر يكتن نصيبه وهو ملي ثم أعتق شر يكتن نصيبه نصيبه عتق باقي حصته عليه لانه قد ألتف نصيبه بعققة لبعضه ولا يقوم على الاول الا اذا قيم عليه والعبد غير تالف الا ترى انه لو مات العبد قبل التقويم لم يلزم المعتقد الاول شيء اه ففهم قبل التقويم انه لو مات بعد لزمه العتق ونحوه لابن رشد وكذا قول طئي عن المدونة وضمت للاجنبي الخ شاهد أيضا لذلك خلافا لهو في لان الغالب في الواو هو الترتيب حتى قيل انها حقيقة فيه لكثرة استعمالها فيه مجاز في غيره وعليه قطرب وهشام والربيع ونعاب وتليذه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر والدينوري والفرما والكسائي وابن درستويه وفي التسميل وتفرد الواو بكون متبها في الحكم محتملا للمعية بربحان وللتأخير بكثرة وللتقدم بقوله وبذلك كله تعلم أن ما للمصنف ومتبوعيه لا يقول عليه وان جرى عليه القرطبي وسله الابي وقولها وعتق عليك أي جميعه نصفه

بالقربة بمجرد الاتباع ونصفه بالسراية بالحكم بشرط اليسار لانه لما أتباعه باختياره كان بمنزلة من أنشأ العتق بخلاف من ملكه بارث ومفهوم قولها المتقدم وهو ملي ان الاول لو كان معسرا لم يلزم الثاني الاماعتق وصرح به في الجلاب وقال أبو الحسن عن اللغمي انه تفسير يدل عليه قولها وهو ملي أي لانه حينئذ لم يبتدى فسادا وبه يقيده ما يأتي لخش و ز (وعجل في ثلث الخ) كان مب لم يقف على قول المدونة واذا أعتق أحد الشر يكتن نصيبه فلم يقوم عليه حتى مرض قوما عليه حصه شر يكتن في الثالث وكذلك من أعتق نصف عبده في صحته فلم يستتم عليه حتى مرض فليعتق ببقية في

وغيرها

وغيرها ونص المدونة وإذا أعتق أحد الشريكين حصته من عبد في صحته فلم يقوم عليه حتى مرض قومنا عليه حصته شريك في الثلث وكذلك من أعتق نصف عبده في صحته فلم يسهم عليه حتى مرض فيعتق ببقية في ثلثه قال غيره فيهما لا يقوم باقية في الثلث إذا لا يدخل حكم الصحة على حكم المرض أه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك وإذا أعتق أحد الشريكين حصته من عبد في صحته فلم يقوم عليه حتى مرض قومنا عليه حصته شريك في الثلث وكذلك من أعتق نصف عبده في صحته فلم يستتم عليه حتى مرض فليعتق ببقية في ثلثه ابن المواز وقال ابن القاسم وأشهب قال أصبح وإذا لم يعلم به حتى مرض فليحكم الآن عليه بالتقويم ويوقف المال لحياته أو موته ويتخذ الحكم عليه في ذلك فإن صح لزمنه تلك القيمة وإن مات أخرجت القيمة من ثلثه أو ما حل من الثلث منها ويبدأ على الوصايا وما أعتق أولاً من رأس المال وقال عبد الله بن عبد الحكم لا يقوم في مرضه وليوقف أبداً وإن أضر ذلك بأشراكه حتى يموت فيعتق ما بقي من ثلثه أو يصح في رأس ماله الآن يعتق معه الشريك قال مالك والموت والغلس سواء والموت أبين ومن المدونة قال غيره فيها لا يقوم في الثلث نصيب صاحبه ولا يعتق عليه ما بقي من عبده لأن عتقه كان في الصحة فلا يدخل حكم الصحة على حكم المرض كالمات أو فليس أه منه بلفظه ونقل أبو الحسن بعضه وزاد مانصه وما قاله أصبح تفسير لقول ابن القاسم وإنما قال يقوم وتوقف القيمة هر وبما أن يفوت التقويم بموته إذا لا يقوم أذهوميت أه منه بلفظه وقال ابن أبي زئيم في منتخبه مانصه قال سحنون قلت لابن القاسم فإن أعتقت شقصافي عبداً وأصحيح فلم يقوم على حتى مرضت فقال يقوم عليك في الثلث وقال غيره لا يقوم عليه أه منه بلفظه وقال الباجي في المنتقى مانصه فإن عثر على ذلك في مرضه فقد قال مالك من رواية عيسى عن ابن القاسم عنه فحين أعتق بعض عبده أو نصيباً من عبده لغيره باقية أعتقه في صحته فعلم بذلك في مرضه فإنه يقوم عليه باقية في ثلثه وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك فحين أعتق بعض عبده في صحته وقيم عليه وهو مريض فإنه إن صح عتق عليه كله وإن مات فالباقي في ثلثه وخالفه ابن الماجشون فقال إن قيم عليه في مرضه فلا يقوم عليه إن مات ثم قال مانصه فرع فإذا قلنا إنه يتم على المريض العتق فقد روى ابن المواز عن أصبح إذا أعتق شقصام عبداً لغيره باقية فلم يقوم عليه حتى مرض يحكم بالتقويم الآن ويوقف المال حتى يعتق ما حل من ثلث القيمة التي كانت في المرض إن مات مبدأ على جميع الوصايا وما عتق أولاً من رأس ماله وإن صح لزمنه القيمة ورواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك وقال ابن عبد الحكم لا يقوم في مرضه وليوقف أبداً حتى يموت فيعتق ما بقي في ثلثه أو يصح فيكون من رأس ماله الآن يعتق الشريك أه منه بلفظه وقال اللخمي في تبصرته مانصه واختلف أيضاً أن قيم عليه في المرض فقال مالك وابن القاسم في المدونة يعتق الباقي في ثلثه فإن لم يعلم بذلك حتى مات لم يعتق منه إلا ما كان عتق قال سحنون وقال بعض الرواة إذا لم يستكمل عليه نصيب صاحبه حتى مرض لم يستكمل وبقي الباقي رقيقاً وسواء كان جميعه له أو كان شركة بينه

ثلثه قال غيره أي غير مالك فيه ما لا يقوم باقية في الثلث إذا لا يدخل حكم الصحة على حكم المرض أه أي كالمات أو فليس أه منها بلفظه لا يونس عنها وزاد عتق القول الأول عن ابن المواز وقاله ابن القاسم وأشهب قال أصبح فإن صح لزمنه تلك القيمة وإن مات أخرجت القيمة من ثلثه أو ما حل من الثلث منها ويبدأ على الوصايا وما أعتق أولاً من رأس المال أه أبو الحسن وما قاله أصبح تفسير لقول ابن القاسم وإنما قال يقوم وتوقف القيمة هر وبما أن يفوت التقويم بموته إذا لا يفوت أذهوميت أه وفي المنتقى إن ما قاله أصبح رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك أه وأما ما في خش وز فهو أحد أقوال ثلاثة ذكرها اللخمي فيما إذا كان المرض بقور العتق وكلامه يفيد أنه مخرج فقط وصدر بأنه في الثلث والثالث أنه ساقط قال وان تراخي الاستكمال عن العتق حتى مرض لم يعتق الباقي من رأس المال واختلف هل يكون في الثلث أه وما في مب عن بعضهم انما ذكره في المقدمات قولاً رابعاً مع تأخيرهم ولم يرج عليه أحد ابن رشد واتفقوا أنه إذا لم يعتق على ذلك حتى مات أنه لا يعتق عليه بعد الموت بقية نصيبه ولا يقوم عليه حظ شريكه لأن رأس المال ولأن الثلث وهذا كله إذا طال ذلك أه

وبين غيره وقال عبد الملك المرض والموت في هذا سواء ولا يجعل في ثلثه قال وانما يكون في ثلثه ما أحدثه في المرض وأما إذا كان في الصحة وجاء المرض وفطر في ذلك شريكه صار بمنزلة من وهب أو تصدق على صحيح فلم يقبض حتى مرض ولا يقبض بعد المرض الآن يصح وان مات بطلت كذلك العتق قال الشيخ ان تراخي الاستكمال عن العتق حتى مرض لم يعتق الباقي من رأس المال واختلف هل يكون في الثلث وان كان المرض بفور العتق كان في الاستكمال ثلاثة أقوال هل يكون في الثلث أو من رأس المال أو ساقط لا يكون في ثلث ولا رأس مال فعلى قول مالك عند ابن حبيب يعتق من رأس المال وسواء كان العتق في عبد جعيه له أو شركة بينه وبين غيره وعلى قول أشهب يستكمل من رأس المال إذا كان شركة بخلاف أن يكون جعيه له وعلى قول الغبري المدونة لا يكون من ثلث ولا رأس مال اه منه بلفظه وقال ابن رشد في شرح المسئلة الثانية من رسم العتق من سماع القرينين من كتاب العتق مانصه وتحصيل القول في هذه المسئلة أن نقول اختلف في الرجل يعتق شقصا من عبده أو من عبدينه وبين شريكه في صحته ثم مرض قبل أن يعتق عليه بقية عبده أو قبل أن يقوم عليه حظ شريكه فعثر على ذلك في مرضه على ثلاثة أقوال أحدها قول ابن القاسم في المدونة انه يعتق عليه عبده ويقوم عليه حظ شريكه في الثلث قبل الموت في المرض وقبل بل يحكم بالتقويم في المرض ولا يقوم حتى يموت فان مات عتق في ثلثه ما بقي من نصيبه أو ما حمل الثلث منه ويقوم فيه حظ شريكه أو ما حمل الثلث منه وهو قول أصبغ والنظر يوجب أن لا يجعل تقويم نصيب الشريك في المرض الا برضاء اذ لا يدري هل يخرج من الثلث أم لا فمن حجتة أن لا يقوم نصيبه الا الى عتق متيقن وقبل انه يقوم في المرض ولا ينفذ عتقه حتى يموت فان مات جعلت تلك القيمة في ثلثه فان لم يحملها الثلث نفذ من ذلك ما حمل الثلث وما لم يحمل الثلث بقي رقيقا للورثة أو للشريك الذي لم يعتق والقول الثاني وهو قول بعض الرواة في المدونة انه لا يعتق عليه في الثلث بقية عبده ولا يقوم فيه حظ شريكه والقول الثالث قول ابن الماجشون في الواضحة انه يقوم عليه في الثلث حظ شريكه على ما ذكرناه من الاختلاف في تعجيل التقويم وتأخيره ولا يعتق عليه فيه بقية عبده وانفقوا انه اذا لم يعثر على ذلك حتى مات أنه لا يعتق عليه بعد الموت بقية نصيبه ولا يقوم عليه حظ شريكه لامن رأس المال ولامن الثلث وهذا كله اذا طال ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في المقدمات مانصه واختلف اذا لم يعثر على ذلك حتى مرض أو مات فقبل انه لا يقوم عليه بعد الموت ولا في المرض قاله بعض رواة مالك في المدونة وقيل انه يقوم عليه في المرض ويعتق عليه فيه وقيل انه انما يقوم عليه بعد الموت في الثلث وقيل انه ان كان له مال مأمون قوم عليه في مرضه وان لم يكن له مال مأمون لم يقوم عليه الا بعد موته اه محل الحاجة منها بلفظها وتأمل هذه النقول كلها تعلم ان ما قاله زوخس خلاف الرابع وخلاف مذهب مالك وابن القاسم في المدونة وخلاف قول مالك في العتية والواضحة وخلاف قول ابن القاسم وأشهب في الموازية وخلاف قول أصبغ وانه لم ينقله أحد عن

قد مناذ كرههم من الحفاظ الا للغمي على وجه يفيد أنه ضعيف بل يفيد أنه يخرج فقط وما  
 نقله مب عن بعضهم هو الراجح في كلام المقدمات وقد أخره ولم يعزه لاحد ولم يذكروا  
 البيان ولا عرج عليه أحد من قدمنا ذكرهم والراجح هو قول مالك وابن القاسم في المدونة  
 وغيرهما مع جعل ما لا يصح تفسيراً كما جزم به أبو الحسن واقتضاء كلام البابي والله الموفق  
 (وقوم كاسلاً) قول مب فظاهر للغمي أن الثالث تقييد الخ قد جزم أبو الحسن  
 بذلك فإنه قال عند قول المدونة ومن أعتق شركاً له في عبد باذن شريكه أو بغير إذنه وهو مليء  
 قوم عليه نصيب صاحبه بقيته يوم القضاء اه مانصه لعموم الحديث لأن ظاهره كان باذن  
 شريكه أم لا لأنه يتعلق بذلك حق العبد وحق الله إلا أن كان باذنه قوم على أن نصفه حر لأنه  
 رضى بإدخال ذلك العيب في نصيبه وإن كان بغير إذنه يقوم عليه على أنه عبد كله لأنه لم يرض  
 دخول العيب الذي هو الحرية قاله اللخمي وابن يونس إلا أنه ليس في الأمر بغير إذنه وليس فيه  
 يوم القضاء اه منه بلفظه ومأنسبه للغمي هو كذلك فيه وأما ابن يونس فلم أجد ذلك فيه  
 في النسخة التي بيدي من عند نص المدونة هذا أولاً في بقية المواضع التي يأتي ذكرها والله  
 أعلم وقول مب وأعلم أن المصنف اعتمد القول الأول كما تقدم عن أبي عمران ما قاله صحيح  
 كما يفيد كلامه في ضج عند قول ابن الحاجب ويقوم العبد كاملاً بغير عتق على الأصح  
 لا بما يني ونصه إذا قلنا أن العبد يقوم على المعتق فإنه يقوم جميعه على أنه رقيق كله وأكده  
 ذلك بقوله بغير عتق وحكي أبو عمران اتفاق الأصحاب عليه اه محمل الحاجة منه بلفظه  
 وما فهمه من كلام أبي عمران هو الذي فهمه منه ابن عرفة ونصه وصفة تقوم حظ المتسك  
 أن يقوم كل العبد أو يأخذ المتسك من جميع قيمته الجزئية الذي له في العبد قاله أبو عمران  
 آخر كتاب العتق الأول زاد ابن شاس عنه وهو الذي اتفق عليه أصحابنا قال وقيل يقوم نصفه  
 على أن نصفه الآخر حر وليس بالجيد قلت وهو ظاهر بعض ما في المدونة من ذلك قولها  
 ان ابتعت أنت وأجنبي أبالك في صفقة جاز البيع وعتق عليك وضعت للأجنبي قيمة نصيبه  
 اه منه بلفظه قلت كلام ابن شاس الذي أشار إليه ابن عرفة يفيد أن ما فهمه من كلام  
 أبي عمران ليس صريحاً فيه وإنما هو ظاهر فقط ونص ابن شاس الفرع الثاني أن المعتق  
 يقوم كاملاً لا عتق فيه وقيل يقوم نصفه على أن نصفه الآخر حر قال الشيخ أبو عمران  
 وليس بالجيد قال والذي اتفق عليه أصحابنا أنه إنما يقوم على أن جميعه مملوك اه منه بلفظه  
 فانت تراه لم يصرح بأنه يقوم جميعه وإنما صرح بأنه يقوم على أن جميعه مملوك ولا يخفى  
 ما بين العبارتين من الفرق لأن قوله يقوم على أن جميعه مملوك محتمل لأمريين أحدهما  
 وهو ظاهر اللفظ أن يقال ما قيمة جميع هذا الشخص على أن جميعه مملوك ثانيهما أن يقال  
 ما قيمة نصف المتسك بالرق على أن جميعه مملوك وهذا وإن كان خلاف ظاهر اللفظ لكنه  
 يترجح بمقابلته إياه بقوله وقيل يقوم نصفه على أن نصفه الآخر حر فتمسكه وكذا عبارات ابن  
 الحاجب تقبل هذا وكذا كلام القرطبي في شرح مسلم قبله أيضاً ونصه ظاهر وقوله صلى الله  
 عليه وسلم قوم عليه أنه يقوم كاملاً لا عتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على أن  
 بعضه حر والأول أصح لأن سبب التقوم جناية المعتق بتقويته نصيب شريكه فيقوم على

(وقوم كاسلاً الخ) قول مب ان  
 الثالث تقييد للأول بكونه تقييداً  
 جزم أبو الحسن وعزاه للغمي وابن  
 يونس وما فهم المصنف عليه كلام  
 أبي عمران مثله لابن عرفة وهو  
 ظاهر قول ابن شاس وابن الحاجب  
 والقرطبي في شرح مسلم ويقوم  
 العبد كاملاً بغير عتق على الأصح  
 لكن نص ابن شاس عنه والذي  
 اتفق عليه أصحابنا أنه إنما يقوم  
 على أن جميعه مملوك اه وهو  
 ظاهر فقط فيما فهمه المصنف وابن  
 عرفة ومحتمل لتقوم نصه فقط  
 على أن جميعه مملوك ويرجح بمقابلته  
 بقول أحمد بن خالد فتأمله وقول  
 مب ورأيت ابن ناجي الخ نص  
 ابن ناجي واختلاف هل يقوم نصيب  
 الشريك وهو المثلث هو راء ويقوم  
 جميع العبد وهو قول التونسي اه  
 ومثله للقلشاني فائلاً وهو الذي  
 يقال فيه هل يغرم لشريكه قيمة  
 نصفه أو نصف قيمته اه وهو  
 صريح في أن المراد على أن نصفه  
 الآخر رقيق لا حر كما عند مب  
 وهذا الذي شمره ابن ناجي وغيره  
 هو ظاهر الرسالة والموازاة والعقبة  
 والمدونة في مواضع وغيرهما من  
 كتب المذهب وبه جزم البابي وابن  
 رشد وصرح في البيان بأنه مذهب  
 المدونة لكن ما لا يصنف قوى  
 أيضاً فقد أتى به اللخمي فقها مسلماً  
 كأنه المذهب وعليه قول المتيطي  
 انظر الأصل والله أعلم



ما كان عليه يوم الحناية كالحكم في سائر الجنائيات المقومة اه بافظه على نقل العلامة الابي  
 وقول مب ورأيت ابن ناجي في شرح الرسالة ذكر أن القول الثاني هو المشهور الخ فيه  
 نظر لان الثاني في كلامه هو أنه يقوم نصيب المتسلك على أن نصيب المعتق حر وليس ذلك  
 مصرحاً به في كلام ابن ناجي ولا هو ظاهر كلامه ونصه واختلف هل يقوم عليه نصيب  
 الشريك وهو المشهور أو يقوم بجميع العبد وهو قول التونسي في ذلك قولان اه منه  
 بلفظه ونحوه للقلبياني ونصه هل يقوم عليه نصيب الشريك خاصة وهو المشهور ومذهب  
 الرسالة أو يقوم بجميع العبد وهو قول التونسي وظاهر الحديث السابق وهو الذي يقول  
 فيه بعضهم هل يغرم لشريكه في العبد قيمة نصفه أو نصف قيمته قولان والمشهور قيمة النصف  
 لان نصف القيمة والغالب أن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف للرغبة في شراء كل العبد  
 وعدمها في شراء بعضه اه منه بلفظه وهو نص في أنه يقوم على أن يجده عبيداً على كلا  
 القولين لا على أن نصفه الآخر حر على المشهور كما فهمه مب وما مشروعه هو ظاهر الرسالة  
 والموازية والعينية والمدونة في مواضع وغيرها من كتب المذهب وبطلانها يتضح لذلك  
 ونص الرسالة وان كان معه لغيره شريكه يقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم يقام عليه وعق  
 اه منها بلفظها ونص الموازية روى أشهب عن مالك في عبد لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر  
 سدسه فاعتق صاحب السدس والثلث حصته تمام ما قبله يقوم عليه ما باقية بقدر ما لكل  
 واحد منهما كالشفعة في اختلاف الانصاء اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل ابن يونس  
 ونص العتبية في رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب العتق وسئل عن عبد كان بين اثنين  
 فقال أحدهما للغلام قد وهبتك نصيب منك فقال أرايت لو كان لأحدهما فقال قد وهبتك  
 لنفسك فكانت يقول هو عتيق قال ابن القاسم وهو رأي ووجه ما سمعت من مالك أنه إذا  
 وهب له شقاً عتق عليه ويقوم عليه ما بقي لان ولأوله قال القاضي هذا مثل ما في المدونة  
 من أن الرجل إذا قال لعبد قد وهبتك نفسك أنه حر قبل ذلك العبد أو لم يقبل وأنه إذا  
 وهبه نصفه عتق عليه كله وكذلك إذا وهبه نصيبه منه عتق وقوم ما بقي اه محل الحاجة منه  
 بلفظه ونص المدونة قال ابن القاسم قال مالك وإذا أعتق المملوك شقاً له في عبد فليس لشريكه  
 أن يتمايك نصيبه أو يعتقه الى أجل انما له أن يعتق بشلا أو يقوم على شريكه فان أعتق  
 حصته الى أجل أو دبر أو كاتب فسخ ما صنع وقوم نصيبه على شريكه إلا أن يتسله فان كان  
 الاول ملياً بقيمة نصف المعتق الى أجل قوم ذلك عليه وبقي ربع العبد معتقاً الى أجل اه وفيها  
 أيضاً ما نصه ولو أن عبداً بين رجلين أعتقه أحدهما على مال أخذه من العبد فان أراد وجه  
 العتاق عتق عليه كله وغرم حصته شريكه ورد المال الى العبد اه قال أبو الحسن عقبه  
 مانصه الشيخ في الامهات في رواية وقوم عليه حصته شريكه وفي رواية أخرى وغرم قيمة  
 حصته شريكه ومعنى وقوم عليه حصته شريكه أنه يتظر ما قيمة حصته شريكه يوم أعتق  
 فيغرمها له الآن لأنه الآن يقوم هذا معنى المسئلة اه منه بلفظه وفيها أيضاً ما نصه  
 ومن أعتق شركاه في عبد باذن شريكه الى آخر كلامهما الذي قلناه عند قوله ان دفعت  
 القيمة وفيه بعده بقرين مانصه وان كان ملياً بقيمة بعض النصيب قوم عليه بقدر ما معه

اه وفيما بعده بقرب مانصه ولو اعتق معه أي دون شريكهما الثالث قوم عليه ما ان كانا  
 مليتين وان كان أحدهما ملياً والآخر معسراً قوم جميعاً بآقيه على الموسر اه وفيما أيضاً  
 بعده بقرب واذا اعتق أحد الشريكين حصته من عبد في صحته فلم يقوم عليه حتى مرض  
 قومنا عليه حصته شريكه في الثلث اه وفيما بعده ذلك أيضاً مانصه وان كان العبد كافراً لم  
 يقوم على الذمي حصته المسلم ثم قالت وهذا قول مالك وقال غيره تقوم عليه حصته المسلم اه  
 وفيما بعده هذا بقرب مانصه قال مالك واذا اعتق المريض شقصاله في عبد أو أوشترى  
 نصف عبد فأعتقه بثلثا فان كان له مال مأمون من دور وأرضين قوم عليه نصيب صاحبه  
 الآن وعق كاه اه من التذيب وابن بونس جملها بلفظ التذيب وبعضها بلفظ اختصار  
 ابن بونس وفي التفريع مانصه قال مالك وان كان بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه وهو  
 موسر قوم عليه نصيب شريكه وكل عتقه اه منه بلفظه وفي التلقين مانصه ولا يعتق  
 نصيب شريكه بالسراية ولكن بعد أن يقوم عليه وتدفع القيمة إلى الشريك وتكون  
 القيمة يوم الحكم اه منه بلفظه وفي المقصد المحمود ومن اعتق شركاه في عبد خير شريكه  
 فاما اعتق سهمه واما قومه على المعتق ان كان موسراً يوم الحكم اه منه بلفظه وبهذا  
 جزم الباجي وحل عليه الحديث ونصه وقوله فان كان له مال يبلغ عن العبد يريد حصته  
 الاشرار منه قوم قيمة عدل ومعنى ذلك أن يكون له مال يبلغ قيمة ما بقي من العبد اه وقال  
 قبل هذا مانصه قوله من اعتق شركاه في عبد لفظ عام في كل معتق فان كان العبد مسلماً  
 لمسلمين فاعتق أحدهما حصته قوم عليه الباقي على ما يأتي بعده هذا ثم قال العبد المسلم  
 لنصرانيين يعتق أحدهما حصته يقوم على المعتق حصته شريكه ثم قال وان كان العبد  
 نصرانياً لمسلم ونصرانياً فاعتق حصته المسلم قومت عليه حصته النصراني اه منه بلفظه  
 فانت ترى هذه الظواهر كلها قد أتت على وتيرة واحدة وما كان كذلك من الظواهر فهو  
 مقصود في منزل منزلة النصوص الصريحة سيما قد مناعن الاثمة في غير هذا الموضع وقد  
 جزم أبو الوليد بن رشد بأن الذي يقوم هو نصيب الشريك وتقدم كلامي في القراض وتقدم  
 أن اعتراض ابن عرفة عليه في ذلك غير صواب وان سلمه طي ومب وغيرهما وقد  
 صرح في البيان بأن ذلك مذهب المدونة في سماع عبد الملك بن الحسن الملقب بزوان  
 من كتاب الصدقات والهبات مانصه ومثله عن قال نصف غلامى صدقة على فلان ونصفه  
 حر قال يقوم كاه فيعتق ويكون على المعتق نصف قيمته يدفعها إلى المتصدق عليه قال  
 القاضي وقوله في هذه الرواية أنه يقوم كله فيعتق ويكون على المعتق نصف قيمته هو الذي  
 يأتي على أصل مالك وظاهر الحديث أن العبد يقوم كله فيكون على المعتق شريكه نصف  
 قيمته وذلك خلاف قول ابن القاسم في سماع يحيى من كتاب العتق ان النصف المتصدق به  
 هو الذي يقوم على المعتق ومثله في كتاب الجنائيات من المدونة وهو قول غير ابن القاسم في  
 كتاب أمهات الاولاد من المدونة وليس المعتق كالواطي لان الواطي وطى حقه وحق غيره  
 والمعتق لم يحدث على أشرا كشيء اه منه بلفظه وهذا كاه شاهد دللتهم بالفاكهاني  
 وابن ناجي والقلساني ومخالف للمصنف لكن المصنف له قوة أيضاً وقد أتى به القمى

فقطها مسلما كانه المذهب ونصه قال محمد يقوم على أنه عبد لا عتق فيه يريد لان العتق عيب في باقي العبد وهو أدخل ذلك العيب فعليه قيمة نصيب صاحبه سالما قبل ذلك العيب ويقوم كم يساوي لو بيع جميعه لان بيع الجملة أثن وان أعتق باذن الشريك لم يكن له سوى القيمة يوم الحكم على أن نصيبه حر اه منه بلفظه وعلى هذا قول المتبطين في وثيقته ونص المحتاج اليه منها ولم يثبت ذلك عند وفقه الله أحضر لتقويم المملوك المنعوت فلان بن فلان وفلان بن فلان وهما من أهل الثقة والبصر يقيم الاملاك فأمرهما بتقويم المملوك المذكور فقه وماله قيمة عدل وسداد وشهدا عنده أن قيمة جميعه على السداد في ذلك والعدل كذا وكذا فقبل وفقه الله شهدا ثم ما هذه وأجازها معرفته به ما وثبت به ما عنده ما شهد به واستغنى عن الاعذار فيهما ما كان هو الوجه لهما وأمر فلانا أن يدفع الى فلان نصف قيمة هذا العبد على ما قومه بمأذ كرفي هذا الكتاب فدفن فلان الى فلان كذا وكذا ثم حصته في العبد المذكور وهو نصفه وقبض فلان هذه العدة منه وأبرأه منها وثبت قبضها منه عند الفقيه القاضي أبي فلان بما وجب أن يثبت به وأعذرا له في ذلك فلم يكن عنده فيه مدفع وصار بذلك العبد فلان حرا عتقا على فلان بن فلان مبتلا عتقه ولاؤه فلا سبيل لاحد عليه غير سبيل الولاء اه محل الحاجة منه من نهايته بلفظها (ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما) قول ز ما لم يرض الآخر هو ظاهر ان كان اختار التقويم وان كان اختار العتق فان كان وعده فقط فظاهر أيضا على المشهور في الوعد من أنه لا يلزم الوفا به ان لم يقع به توريط وأما ان كان أوقع العتق بالفعل فلا يصح الرجوع للتقويم ولورضى العتق تأمل (وان ادعى المعتق عيبه الخ) قول مب هكذا افرض المسئلة في ضيق الخ هكذا هي مفروضة في العتبية أيضا في أول رسم العتق من سماع القرينين من كآب العتق مانصه وسئل عن أعتق شركا له في عبد فلما أرادوا أن يقوموا عليه قال انه سارق أبى وشريكي يعلم ذلك فاستخافوه قال ليس ذلك على شريكه ولكن يسئل شريكه عما ذكر فان أقر له بذلك فذلك وان أنكر لم يكن عليه عيب ويقوم على المعتق صحيا سالما قال القاضي مثل هذا حكى ابن حبيب عن ابن القاسم أنه يقوم صحيا سالما لا عيب فيه ولا يحلف بدعواه الا أن يقيم شاهدا قال أصبغ ثم رجع فقال بل يحلف وبه أقول انه يحلف قال القاضي ولا وجه لاسقاط اليمين عنه اذا حقق عليه الدعوى الا أنه لم يجعل شركتهما في العبد شبهة وخطئة تجب اليمين وقد رأيت عن محمد بن يحيى بن عمر ابن لبابة أنه روى عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم أنهما اخلطوا وعليه اليمين قال وقال لي محمد بن عبد الحكم عليه اليمين وأتى خطئة أي من هذا أو ما اذا لم يحقق عليه الدعوى فينبغي أن يجري الخلاف في حقوق اليمين في ذلك على الاختلاف في حقوق اليمين النعمة اه محل الحاجة منه بلفظه (ولم يجز اشتراؤه من يعتق على ولد الخ) قول مب نقله طئي الخ مانقله طئي عن عياض هو في لزوم عتقهم وعدمه لا في انعقاد البيع وعدمه ففي الاستدلال به لذلك نظرا لان كلام ز ليس في لزوم العتق بل في انعقاد البيع وعدمه وقد وقع في كلام عياض النصيص على الامر من معافهم أنهم ماستثنان ذكر ذلك في أول

(ولا ينتقل الخ) قول ز ما لم يرض الآخر أي الا أن يكون قد أوقع العتق بالفعل فلا يصح الرجوع عنه للتقويم ولورضى الآخر (وان ادعى المعتق الخ) فرضه في العتبية وضح فيما اذا ادعى عليه العلم والظاهر انه لا مفهوم له كما اشار له مب عن ابن عرفة (وان احتج الخ) قلت أجاب بعضهم عما لت بقوله

وما ذاك الا عمد أعتق عبده

فلو كان حقا سيد الم يسع به

وأحسن منه قولنا

جوابه عبده نصيب

أعتقه باذن يالبيت

ذكره خليلنا الحبيب

أو آخر الاعتاق بأربب

(ولم يجز اشتراؤه من الخ) قول مب

هذا على ما لابن يونس الخ أي لا يبنى

الاعليه هذا مفاده وهو صحيح على

أنه يؤخذ تزجج مقابله من تصدير

عياض به وعزوه لمذهب مالك وابن

القاسم اذ يلزم من عتقهم انعقاد

البيع وعنايه فلا استدلال بكلام

عياض المذكور على انعقاد البيع

وعدمه كافي صحيح خلافا لهو في

وان كان عياض أفرد الخلاف في

الانعقاد وعدمه بالذكر أيضا

وظاهره أن محله انما هو اذا اشتراه

مع علمه والله أعلم

(ولا عبد الخ) قول ز دون مافي العتق الثاني الخ ما اقتصر عليه ابن المواز عزام المال وهو الذي استحسنه أصبح كافي التنيها  
وقول ز فاذنه له في التجارة الخ لو حذفه واقتصر على قوله فله انتزاع ماله تأمله (ولا رجوع له الخ) قلت قول ز زاد عقب  
غرمه الخ حاشي غ من الزيادة في قول المصنف وانما قال بعد (١٨٩) تقرره على ما ينبغي وقوله لو قال ولا رجوع

له على العتيق لم يرده الاخير اما نصه  
وقد ظهر لك ان المصنف أحسن في  
سياق هذه المسئلة وأجاد ما شاء  
فعل من قال لم يحسن سياقهم  
ثبت في نسخة كنعنة في اه (ان  
استثنى ماله والارق) قلت قول  
ز وانظر الى قوله لنفسه الخ مراده  
لنفسك كما هو صريح ما بعده فسيقه  
أو النسخ القلم وقوله وأعتقه أي  
وهو مدين وقوله وليس كسئلته الخ  
يقضي انه لا يراد العتق فيها للدين  
وهو خلاف ما قدمه تبع القول  
المدة وكذا يباع العتيق في  
ثمة الا ان في بيع بعضه بالنهن  
فيعتق بقبته اه وليس في غ غيره  
واذا كان العتق المشترط براد الدين  
فغيره أخرى فكان حقه أن يحزم  
بأنه ما سوا في رد العتق للدين وهذا  
أولى وأوضح مما هو في فأنظره  
والله أعلم (أو يقول ثلث كل)  
قول ز وان اتحد المعنى فيه فأنظر  
اذا واتحد المعنى لاتحد الحكم فيها  
مع أن المصنف ذكرهما بحكمين  
مختلفين (أو شهد بالبت الخ) قلت  
قال غ البت في هذه مقابل  
السماع في التي بعدها وهذا شامل  
لولا ما بالنسب لقوله في التي بعدها  
انه مولاه أو وارثه فقوله ولا يجز  
بذلك الولايريد ولا يثبت النسب اه  
(أو اتان انهم الخ) قلت قول ز

كتاب العتق من تنبيهاته وقد ترك طي منه ما لا ينبغي تركه لشدة الحاجة اليه لاشتماله على  
ترجيح أحد القولين مع تنصيصه على مسئلة الانعتاق فانه زاد متصلا بما نقله عنه من قوله  
والى هذا انما ابن يونس وعبد الحق ما نصه وهي في كتاب ابن يونس أكمل وأفسر وما قاله  
الخمى أبين وأقرب وحجته أنه لو أعتق عن نفسه لم يلزمه ولا تجع فيه اذ لو أعتق الوكيل أو  
المأذون أو المقارض عبدا أصحاب المال أو ما اشتروهم من مالهم لم يعتقوا وانما أعتقناهم في  
الوجوه التي أعتقناهم عليهم لشبهة التصرف في المال وإطلاق اليد فيه وشبهة الاب في ابنه  
الصغير فلا يفرق وكذلك اختلفوا هل يعتق على مذهب مالك وابن القاسم فيهم الشراء على  
ابنه مع علم أم لا وتأول بعضهم أن مذهبه أن لا يعتق من قوله في مسئلة المديان اذا اشترى  
من يعتق عليه البيع مردود وما على قولهم في الوكيل والمقارض فالبيع ماض وانما  
اختلف هل يعتق عليه ما أوتى رقية الهما وأما أنهب فقد نص أنه لا ينقض ويباع عليه  
مخافة بلوغ الولد فيعتق عليه واعترض هذا بعض شيوخنا وقال لا يلزمه عتقه وان باع لان  
غيره اشتراه وليس هذا بشي فحق نعتقه عليه بالمرث فكيف جعل تقدم اه من تنبيهاته  
بلفظها وظاهره أن الخلاف في الانعتاق وعدمه محله اذا اشتراه مع علمه وكلامه يدل أيضا  
على أن المختار عنده هو الانعتاق ودبه تعلم مافي كلام ز فتأمله واقفه أعلم (ولا عبد لم يؤذن  
له) قول ز وان اقتصر عليه ابن المواز ما اقتصر عليه ابن المواز عزام المال وهو الذي  
استحسنه أصبح كافي التنيها ونصها وقوله في العبد المأذون اذا اشترى من يعتق على  
سيده أنه يعتق عليه قال ابن القاسم وذلك اذا اشتراه وهو لا يعلم ببت هذا في الكتاب  
الاول وبينه هنا وأطلق في الثاني عتقه وحل محضون أن معنى ذلك أنه اشتراه باذن سيده  
وقد اختلف في مراعاة علمه وفي كتاب الرهون في بعض الروايات يعتقون علم أولم يعلم وفي  
الوكالات والقراض مراعاة العلم من غيره واستحسن أصبح قول ابن القاسم انهم يعتقون  
علم أولم يعلم اه منها بلفظها وما عزاه لبعض روايات كتاب الرهون خلاف ما نقله ابن يونس  
ونصه قال في كتاب الرهن وان اشتراه وهو يعلم بهم لم يجز ذلك على سيده اذ ليس له أن  
يتلف مال سيده اه منه بلفظه وقول ز على الاول فالفرق بين المأذون وبين الوكيل  
الخ صوابه حذف قوله فاذنه له في التجارة يشعل شراقربه ويقتصر على قوله عبد السيد  
فله انتزاع ماله الخ فتأمله (ان استثنى ماله والارق) قول ز وانظر اذا دفع له المال الخ  
هذا الكلام غير محرر لان قوله فهل يرد عتقه ان كان موضوعه أنه معسر وهو المناسب لقوله  
فهو قد أعتقه وهو معسر فلا وجه للتوقف في رد عتقه ولا لقوله وليس كسئلته اشترى  
لعتقني وان كان موضوعه انه لمي فلا يناسب قوله فقد أعتقه وهو مدين وقوله ويظهر من  
غ ليس في غ شي من ذلك فأنظره (أو يقول ثلث كل) قول ز فاشار الى تعدد

وأجيب الى قوله سمعنا من شهده أي أقوله ولو عبر به كان أولى وبه يوافق مافي ضج ومافهم عليه مب فاعترضه بعيد جدا ثم  
ما أجابه خش فيه خروج عن الموضوع كما هو ظاهر والله أعلم وقول مب عن ابن الحاجب كان أي ما شهد به من السماع  
كشاهد واحد أي بالعتق فيقضي له به وبعد الاستيناء فيه عين ولا يجز بذلك الولا انظر ضج

(لم يجز ولم يقوم عليه) قول مب هو في نص المدونة يعني قولها فان وقع العبد الذي أقر الوارث أن أباه أعتقه في سهمه عتق كله بالقضاء كالأشترى عبادته في عتقه أو ورثه عتق عليه اه وظاهره أنه اغتبا عتق عليه إذا ملك جميعه وهو صريح قول ابن المواز ولو لم يملك مضافه وكل وارث مضافه فليستورع عن خدمته في يومه وروى أصبغ عن ابن القاسم نحوه وفي العتبية وكتاب ابن حبيب أنه ان ملكه يوماً أو ملك بعضه عتق عليه مالم يملك منه ولم يجز له ملكه قاله مالك نقله ابن يونس ثم قال ظاهر العتبية أنه إذا قسم الورثة فوقع له بعض ذلك العبد أنه يعتق عليه مالم يملك منه لأنه مقر أنه حر فلا يجوز له استخداً منه وهو قول حسن وهو خلاف المدونة وكتاب محمد ولا يعتق عليه حصته منه قبل القسم (١٩٠) إذ قد لا يصير له منه في المقاسمة شيء لأن له أخذ عوضه وذلك جائز له اه

(والأكثر على نفسه) قول ز ولا يرجع بقيته الخ أي أنه عمل بمقتضى شهادته فيما عليه لا فيما له ولأن القيمة مسببة عن العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فكذا ما تسبب عنه فلذا لم يخلف مع الآخر لاخذ القيمة والله أعلم

#### \* (التدبير) \*

قول مب عن ابن عرفة من ثلث مال كبد بعد الخ سقط منه لفظة بعد موته كفي خش وغيره وخرج به المبطل في المرض فإنه يجمل عتقه إذا حمله ثلث ماله المأمون فان كان غير مأمون أخر لموته وهذا يرد على منع التعريف إلا أن يجاب بأن القيود في الحدود تفيد الحصر فكانت قال لا يعتق إلا بعد موته وهذا يعتق في حياته أيضاً ان صح أو كان له مال مأمون قاله تو وقول مب ونقضه ابن عرفة الخ قلت ولذا عدل إلى قوله بعقد لازم مخرجا بعقد أم الولد وبالزم الوصية بالعتق وظاهره أنهم ما مشتر كان في الجنس ومثله للعبريني ويأتي رده قال ابن

الصيغة وان اتحد المعنى تأمل هذا الكلام فاني لم أفهمه والحق أنه غير صحيح إذ لو اتحد المعنى لاتحد الحكم فيه مأمع أن المصنف ذكرهما بحكمين مختلفين تأمل (وان شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق الخ) قول مب بل جميع ما ذكره في نص المدونة ونص المدونة فان وقع العبد الذي أقر الوارث أن أباه أعتقه في سهمه عتق كله بالقضاء كالأشترى عبادته في عتقه أو ورثه عتق عليه اه منها بالفظها على اختصار أبي سعيد ونحوه لابن يونس عن المدونة ونحوه لابن أبي زمنين في المنتخب \* (تبيينه) \* ظاهر كلام المدونة أنه اغتبا عتق عليه إذا ملك جميعه وهو أحد قولين منصوصين خارجهما في ابن يونس أثره كلام المدونة مانصه قال ابن المواز ولو لم يملكه كله ولكن ملك مضافه وكل وارث مضافه فليستورع عن خدمته في يومه وروى أصبغ عن ابن القاسم نحوه وفي العتبية وكتاب ابن حبيب لا تجوز شهادة أحد الورثة أن الميت أعتق هذا ولا يعتق منه شيء إلا أنه ان ملكه يوماً أو ملك بعضه عتق عليه مالم يملك منه ولم يجز له ملكه قاله مالك ثم قال بعد كلام مانصه محمد بن يونس ظاهر العتبية أنه إذا قسم الورثة فوقع له بعض ذلك العبد أنه يعتق عليه مالم يملك منه لأنه مقر أنه حر فلا يجوز له استخداً منه وهو قول حسن وهو خلاف المدونة وكتاب محمد ولا يعتق عليه حصته منه قبل القسم إذ قد لا يصير له منه في المقاسمة شيء لأن له أخذ عوضه وذلك جائز له اه منه بالنظر (والأكثر على نفسه كعسره) قول ز ولا يرجع بقيته لا قراره بنسبه الخ انظر لما يقال أنه يخلف مع الشاهد الآخر ويستحق القيمة إذا التزاع اغما هو في المال ويمكن أن يقال لما كانت القيمة مسببة عن العتق والعتق مسبب عن شهادة عتق شهادته في عتقه فيما عليه لا فيما له وأيضاً العتق لا يثبت إلا بعدلين وما تسبب عنه كذلك والله أعلم

#### \* (باب التدبير) \*

قول مب عن ابن عرفة عقد يوجب عتق مملوك من ثلث مال كبد بعد لازم الذي في ابن عرفة زيادة بعد موته قبل قوله بعقد لازم كذا وجدته فيه وكذا في خش عنه وذكر أنه

جرى في قوائمه وليس للسيد الرجوع في التدبير بخلاف الوصية بالعتق فله الرجوع فيها وسوى الشافعي وابن حنبل بينهما في جواز الرجوع اه وعز الشافعي في ميزانه للشافعي أيضاً أنه يجوز بيع المدبر على الإطلاق أي في حياة السيد كبد موته وعليه دين انظره وقال الأبي في شرح مسلم على حديث جابر ان رجلاً أعتق غلامه له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بمائة درهم فدفعها إليه مانصه عياض مذهب الكافة من الحجازيين والشاميين والكوفيين ان التدبير عتق لازم ليس لاحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما رده وذهب الشافعي وأحمد وجماعة من السلف وروى عن عائشة أنه ليس به عقد لازم وان للمدبر أن يرجع فيه ويبيعه لحقته حاجة أم لا وعن

الحسن وعطاء ان لحقته حاجة فله ان يرجع فيه **قلت** ماروى عن عائشة هو ما ذكره الطيبي انها باعت مدبرة محرمة فامر ثابن اخيه ان يبيعهما من الاعراب ممن يسي مملكتها المازري واحتج الشافعي ومن معه بظاهر الحديث وبالقياس على الموصى بعقده وتأول أصحابنا الحديث على انه يبيع في الدين ولذلك تولى صلى الله عليه وسلم بيعه ولكن جاء في النسائي وأبي داود فاحتاج مولاه فأمر ببيعه فباعه بثمانمائة درهم فقال له عليه السلام أنفقها على عيالك فانما الصدقة عن ظهر غنى وفي الترمذي فأتى ولم يترك مالا غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم وهذا كله يمنع تأويل أصحابنا عياض وفي النسائي وأبي داود أيضا اذا كان أحدكم فقيرا فليبدل بنفسه فان فضل فعلى عياله وهذا كله غير مانع من التأويل (١٩١) لان قضاء دينه وما أخذ من ذلك في نفقة عياله من البداءة بنفسه وأما رواية

الترمذي انه مات فقد ذكرها غيره وغلط راويها أئمة الحديث وقيل انه كان تديبرا معلقا مثل ان مات من مرضى فأتى مدبر وهذا كالوصية يرجع فيه واسم التدبير يقع عليه لانه عتق عن دبر من عمر الميت وله انما رد مملكان من سفهه اذ لم يكن له مال غيره قالوا وهو أصل في رد فعل السفية وهذا عندى بعيد اذ لو كان كذلك لم يصرف اليه النبي صلى الله عليه وسلم عنه ولا مكنه منه والاشبه انما فعل ذلك نظرا له اذ لم يترك لنفسه مالا ويكون حجة في منع الصدقة بكل المال وقد تقدم ما في مسلم من انه لم يكن له مال غيره ففسخ ذلك عليه فكافس صدقة أبي لبابة بجميع ماله وقال يكفيلك من ذلك الثلث له وقال الابي أيضا والفرق بينهما وبين الوصية انه عتق لازم الا أن يظهر ما يرد والوصية ليست بعقوبة لازم فلموصى أن يرجع فيها انتهى وانظر ما يأتي لم عند قوله لا على وصية (تعليق مكلف) قول مب عن ابن عرفة وان جعل على صحته

أخرج بذلك ما تله المريض من العتق في مرضه الذي مات منه وقبوه لتو مع زيادة ونصه وقوله بعد موته أخرج به العتق الملتزم في المرض المبطل فيه وهذا ظاهر ان حله الثلث وكان المال مأموئا أو صرح من ذلك المرض وأما اذا ابتله وكان المال غير مأموئا ومات من مرضه فان الحد صادق على هذه الصورة فيبطل منه بها وقد يجاب بأن القيود في الحدود تنفذ الحصر وكأنه قال لا يعتق الا بعد موته أى وهذا يعتق في حياته فليست أملا اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (تعليق مكلف) قول مب أى لان الكلام في التدبير لا في الوصية الخ قديين عجب عله ما قاله فانه قال عقب كلام ابن عرفة مانصه قلت فيه نظرا قد اعتبر في مفهوم التدبير الزوم بحيث خلا منه لم يكن تدبرا أصلا فقول ابن الحاجب انه يتقدم المميز غير ظاهر سواء أريد بقوله يتقدم أو يصح اه منه بلفظه **قلت** يمنع من صحة جواب ابن عرفة قول ابن الحاجب فينفذ من الصغير ولا يتقدم من السفية لانا ان حملنا قوله يتقدم على معنى يصح ويكون وصية أشكل قوله ولا يتقدم من السفية لان السفية تصح وصيته كما تصح وصية الصغير المميز كما هو مصرح به في المدونة وغيرها وقد صرح مب **آه** بأنه من السفية وصية وأنه أخرى بذلك من المميز مع تسليمه تفريق ابن الحاجب بينهما فالحق أن كلام ابن الحاجب مشكل على كل حال فتأمل والله أعلم وقول ز كذا ينبغي يحتمل انه راجع لجميع ما تقدم من الصور الاربع وهو لزومه للسكران بحرام طافحا أم لا وللسكران بحلال اذ لم يكن طافحا فان كان طافحا فلا يلزمه وقد اعترض مب ما قاله من لزومه للسكران بحرام اذا كان طافحا واعترضه صحيح وسكت عما أفاده كلام ز من لزومه للسكران بحلال اذ لم يكن طافحا مع أنه ليس بصحيح اذ هذا لا يلزمه عتق ولا طلاق ولا غيره ما وقد صرح بأنه كالجنون غير واحد وفي كلام ح في التسمية الثاني عند قوله صدر البيوع وشرط عاقده تميز الخ ما يكفي ولا يصح أن يحمل ذلك على انه في الطافح فقط كما قاله ز هنالاه يلزم عليه مساواته للسكران بحرام لا على طريقة القاضيين ابن رشد والباجي ولا على طريقة ابن شمعان واللحمى وابن بشير اذا الطافح بحرام كالجنون اتفاقا على طريقة الاولين وعلى المشهور على طريقة الآخرين وتوجيه ابن بشير القولين في الطافح بحرام

الى قوله فيصح أى بالنسبة لقوله فينفذ من المميز يبق الدرك حينئذ على قوله لا من السفية هذا مراده خلافا لهوني ونظر عجب للتدبير الحقيقي فقال عقب كلام ابن عرفة فيه نظرا قد اعتبر في مفهوم التدبير الزوم بحيث خلا منه لم يكن تدبرا أصلا فقول ابن الحاجب يتقدم المميز غير ظاهر سواء الخ والله أعلم وقول خش قال المؤلف الاقرب لزومه الخ مقتضاها انه لانص فيه واعترضه طفي بقول المدونة وعتق السكران وتديبره جائزا اذا كان غير مولى عليه اه وقول ز ولطاف الخ بل الطافح بحرام كالجنون اتفاقا على طريقة ابن رشد والباجي وعلى المشهور على طريقة غيرهما وقول ز لا بحلال فلا يلزم الطافح الخ وكذا غيره لان السكران بحلال كالجنون كما صرح به غير واحد راجع ح و مب صدر البيوع عند قوله وشرط عاقده تميز الخ

(وان زوجة الخ) ابن نونس ومن العتبية قال ابن القاسم وان دبرت ذات الزوج ثلث جاريتهما تدير جميعها وقد قال مالك اذا دبرت أمته وليس لها غير هاذلك جائز ولا قول للزوج لانه لم يخرج من يدها شي بخلاف عتقها وقال سحنون ومطرف وابن الماجشون لا يجوز ذلك الا باذن زوجها اه ونحوه في مق عن النوادر قائلا كان حق المصنف ان ينبه على الخلاف بلولقوته وقول مب فيجاب عنه بجعله حالا الخ أي (١٩٣) ويكون نصا على المتوهم وبه يسقط تظير هوني فيه باقتضائه ان الرشيد

يدل على أن الطافح مجال لا يلزمه شي بانفاق الطريقتين قال أبو الحسن عند قول المدونة في كتاب العتق الثاني وعتق السكران وتديره جائز اذا كان غير مولى عليه اه مانصه وهذا اذا كان نشوان وأما اذا كان طافحا فكي أبو الوليد الاجماع انه لا يلزمه شي وحكي ابن بشير في الطافح قولين تسييم ما هل النظر الى تعديده أو الى عدم فهمه اه منه بلفظه فتأمل ذلك بانصاف \* (تنبيه) \* بكلام المدونة هذا اعترض طفي على ابن عبد السلام وضح ومن تبعهما كالشارح وت ما يفيد كلامهم من أن تدبير السكران لانص فيه وانما هو مقيس على عتقه والله أعلم (وان زوجة في زائد الثالث) ابن نونس ومن العتبية قال ابن القاسم وان دبرت ذات الزوج ثلث جاريتهما تدير جميعها وقد قال مالك اذا دبرت أمته وليس لها غير هاذلك جائز ولا قول للزوج لانه لم يخرج من يدها شي بخلاف عتقها وهذا كالوصية في هذا المعنى وقال سحنون ومطرف وابن الماجشون لا يجوز ذلك الا باذن زوجها اه منه بلفظه ونحوه في مق عن النوادر وزاد عن مانصه وكذلك في كتاب ابن سحنون عن عبد الملك وسحنون اه ثم قال وكان حق المصنف أن ينبه على الخلاف في هذه المسئلة لقوته فيأتي بالوجدان اه منه بلفظه وهو أحسن وأتم مما قاله مب فتأمله واول مب ويجاب عنه بجعله حالا الخ فيه نظر اذا السعد وغيره انما يجوزون الحالية في نحو هذا التركيب حيث يصح المعنى معها وهذا لا يصح لان ذلك يقتضي أن المكلف الرشيد الذي يصح تدبيره محصور في الزوجة التي دبرت ما زاد على ثلثها ولا يخفى ما في ذلك ولذلك صرح مب بأنه اغيا ونصه قوله وان زوجة الخ اغيا أي ان الرشيد يلزم تدبيره وان كانت المدبرة الرشيدة زوجة دبرت عبد الها هو أكثر من ثلث مالها اه منه بلفظه وقول ز ولهافيه قليل الخدمة صوابه ولهافيه جميع خدمته كافي نص المدونة وغيرها وقد وقع في غير باب من هذا المختصر في عدة مواضع ما يفيد ذلك وقد شرح ز نفسه قول المصنف الاتي قريبا وله حكم الرق بقوله والمدبر له حكم الرق في خدمته الخ فانه هنا سبق قلم أو سموم منه رجاء الله في سكوت تو ومب عنه ما لا يخفى وفي بعض نسخه ولهافيه الخدمة الخ وعليها فلا بحث معه والله الموفق (لاعلى وصية) قول مب قال بعض لم يتعرض من رأيت من الشيوخ للفرق بين التدبير والوصية الخ أنهم هذا البعض وقال جس هنا مانصه تنبيه لم يتعرض الشراح لما يحصل به التمييز بين حقيقتي التدبير والوصية وانما فرقوا بينهما بالازم وعدمه والتفريق بينهما بذلك فرع معرفة حقيقة

المدبر محصور في الزوجة التي دبرت ما زاد على الثلث وقول ز ولها فيه الخدمة الخ هكذا في بعض نسخه وهو الصواب دون ما في بعضها ولهافيه قليل الخدمة والله أعلم (لاعلى وصية) قول مب قال بعض هو جس ناقلا الفرق للمذكور من خطبته مس وقوله لما ذكره صاحب المغيار الخ حاصله ان مق الجذ قال ان الفرق بين الوصية والتدبير من قسم العسير لا يكاد يظهر بينهما ما فرق معنوي سالم من الانتقاد والاعتراض وليس الا الفرق بالحكم وان الغبر يني جعل التدبير من باب الوصية الملتزم فيها عدم الرجوع وان الشريف التلسانی رد عليه بان جعل التدبير والوصية جنسا واحدا ناشئ عن عدم فهم كلام أئمة المذهب في ذلك ثم نقل من كلام ابن سحنون ما معناه ان التدبير عقد ناجز حال في عين العبد الى آخر ما في مب ثم قال وقد فسر ابن رشد هذا المعنى وشرحه أحسن تفسير وأتم شرح فقال الفرق الى آخر ما في مب ثم قال وفي المدونة أيضا ما يشهد لمغايرتها في الجنس قال سحنون فيها قلت لان القاسم أي شي هذا التدبير في قول مالك

قال هو ايجاب أوجه السيد على نفسه والايجاب عند مالك لازم ثم قال وأما الوصية فقال في المدونة انها عدة والعدة كل ليست بايجاب والتدبير ايجاب والايجاب ليس بعدة ولا جل ان التدبير عقد ناجز في عين العبد استتبع الاولاد بخلاف الوصية وقد حكى ابن القصار الاجماع على استتباع الاولاد في التدبير دون الوصية وأجبت بذلك على لزوم التدبير وكان شيوخنا يقولون ان عتق المدبر وضع خدمة كان عتق المكاتب وضع مال وذلك لقوة عقد العتق فيها وفي المدونة ما يشهد لما ذكره قال مس وقال شيخ شيوخنا أبو محمد عبد الواحد بن عائش في كلام أبي عبد الله الشريف هذا انه يقرر بحسن في تحقيق معنى التدبير وقيده عن الوصية بعتقه اه



(بدرتك الخ) قول ز كلاً أرجع الخ يوهم انه راجع لما يليه والصواب ما نلخس (أوحى عن دبر مني) قلت قول مب وانظر هل ينصرف لها الخ المناسب لسياقه أن يقول له أي للتدبير على أن (١٩٣) هذا تقدم في مفهوم ان لم يرده فان كان مراده

أن صريح التدبير هل ينصرف لها أي الوصية بالنية فخه أن لو قال قول ز فان قرن به ما يدل على الوصية الخ وانظر هل الخ\* (تنبيه)\* لم يتكلم المصنف على الركن الثالث وهو المذبر بالفتح لدلالة كلامه عليه وهو كل من فيه شائبة رق من عبد أو أمة صغيراً أو كبيراً أو حلاً قاله في ضحج (كوله مذبر الخ) قول ز وأما ما حلت به قبل تدبيراً يه الخ قلت فاذا ولدته لستة أشهر فأكثر من يوم التدبير حل على أنها حلت به بعده وان ولدته لأقل كان رقاً لسيده انظر ضحج (وللسيد نزع ماله الخ) قلت قال في القوانين لا يجوز للسيد أن يبيع سدره خلافاً للشافعي ويجوز له وطه مدبرته عند الجمهور بخلاف المكتبة اه وفي الرسالة وله وطوها أي المسدرة ان كانت أمة ولا يباطل المعققة الى أجل وفي هذا قلت

وكل من جه أقل حرية

فوطوها حرمة بالملكية

الا المدبرة فالجمهور

على جوازها فلا محذور

لانه لا ين يدها الا خيراً اذ قد نصير به

أم ولد وهو أقوى لها حرمة وقال

ابن ناجي في شرح الرسالة وما ذكره

من أنه لا يجوز بيعه هو المشهور

مطلقاً وفي نوازل ابن الحاج عمن

ابن عبد البر كان ابن لياقة يفتي ببيعه

اذا تخلف على مولاه وحدث أحدنا بقصة لا ترضى كما روى عن عائشة رضي الله عنها وأول

ابن رشد فعل عائشة انها أرادت قتلها بالسم رأى فرأت بطلان تدبيرها بذلك لارادة تهويل العتق فحرمتها منه كحرمة القاتل الميراث

وقال الشافعي وغيره التدبير وصية يجوز به بكل حال اه ونحوه لا لشافعي وزاد قال ابن يونس روى محمد اذا فسدت المدبرة

كل واحد منهم ما اذا لزوم وعدمه من الاحكام وقد وجدت بخط شيخنا العلامة المحقق أي عبد الله سيدى محمد بن أحمد المستاوى قدس الله تعالى روحه ما نصه الحمد لله ذكر أو القاسم الغبرني في بعض أجوبته المذكرة في نوازل الوصايا من المعيار ما حاصله ان التدبير من باب الوصية الملتزم فيها عدم الرجوع ووجه ذلك بما وقف عليه فيه وقال ابن مرزوق الجذقي مراجعته الغبرني المذكرة ان الفرق بين الوصية والتدبير من قسم العسير لا يكاد يظهر بينهم ما فرق معنوى سالم من الاتقاد والاعتراض وليس الا الفرق بالحكم والله أعلم وقال العلامة المحقق أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشريف التلمساني في رد جواب الغبرني جعل التدبير والوصية جنساً واحداً ناشئ عن عدم فهم كلام أئمة المذهب في ذلك ثم نقل من كلام محمد بن سحنون ما معناه ان التدبير عقد ناجز حال في عين العبد ونازل فيه تراخي حكمه عنه الى الموت فصار كالعتق الى أجل الا أنه يخرج من الثلث وأما الموصى بعقه فلم يحل فيه عتق ولا تزل فيه الا ما يعقده الموصى اليه بعد الموت فيكونه موصى بعقه صفقة فعل للسيد هذا امر اد محمد بن سحنون بقوله في الموصى بعقه هذه صفقة افعل السيد وقولهم مدبر اسم لعين العبد قال وقد فسر القاضي أبو الوليد بن رشد هذا المعنى وشرحه أحسن تفسير وأتم شرح فقال الفرق بين الوصية والتدبير ان التدبير عقد أو جبه السيد على نفسه في حياته الى أجل آت لا محالة فوجب أن لا يكون له الرجوع فيه بقول ولا فعل كالعتق الى أجل لان العتق عليه عند الموت وحل الثلث بعقد السيد له العتق والموصى بعقه لم يعقد السيد له عقد عتق في حياته وانما أمر أن يعتق عنه بعد وفاته فالعتق انما يقع عليه بعد موت الموصى كن وكل رجل لا يبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك بما شأ من قول أو فعل ما لم يعقد الوكيل ما أمر به اه وبه يفهم على التمام كلام ابن سحنون المذكرة كور وفي المدونة أيضاً ما شهد لمغايرته ما في الجنس قال سحنون فيها قلت لابن القاسم أي شيء هذا التدبير في قول مالك قال هو ايجاب أو جبه السيد على نفسه والايجاب عند مالك لازم ثم قال وأما الوصية فقال في المدونة انها عقد والعدة ليست بايجاب والتدبير ايجاب والايجاب ليس بعدة ولا جل أن التدبير عقد ناجز في عين العبد استنبع الاول بخلاف الوصية وقد حكى ابن القصار الاجماع على استنباع الاول في التدبير دون الوصية واحتج بذلك على لزوم التدبير وكان شيوخنا يقولون ان عتق المسدبر وضع خدمة كما ان عتق المكاتب وضع مال وذلك لقوة عقد العتق فيهما وفي المدونة ما يشهد لما ذكره انظر الخامسة في المعيار وقال شيخ شيوخنا أبو محمد عبد الواحد بن عاتق في كلام أي عبد الله الشريف هذا انه تحرير حسن في تحقيق معنى التدبير وتمييزه عن الموصى بعقه اه من خط شيخنا المذكرة كور رحمه الله اه منه بلفظه (بدرتك وأنت مدبر الخ) قول ز كلاً أرجع أولاً غير الخ يوهم انه راجع لما يليه وليس بمراد الصواب

(٣٥) رهوني (ثامن)

اذا تخلف على مولاه وحدث أحدنا بقصة لا ترضى كما روى عن عائشة رضي الله عنها وأول ابن رشد فعل عائشة انها أرادت قتلها بالسم رأى فرأت بطلان تدبيرها بذلك لارادة تهويل العتق فحرمتها منه كحرمة القاتل الميراث وقال الشافعي وغيره التدبير وصية يجوز به بكل حال اه ونحوه لا لشافعي وزاد قال ابن يونس روى محمد اذا فسدت المدبرة

وأكثر الأباقي فلا تباع وإن رضيت وإن كان يبدل بها غير ما هو والتؤدب على ذنوبها اه وفي ح عن ابن المواز أن عمر رضي الله عنه طلب رد المدبرة التي باعتمها عائشة رضي الله عنها فلم يجد لها ذنبا أخذ الثمن فجعل في جارية فدبرها اه وبالله تعالى التوفيق (وخير الوارث الخ) قول ز وقول بعد أسلامه الخ وهم منه رحمه الله نشأ له من فهمه كلام الجواهر على غير وجهه ونصهاروى أشهب أنه إذا جنى المدبر الصغير الذي لأعمل (١٩٤) له لم يسلم حتى يبلغ الخدمة فإن مات قبل ذلك سقط حق المجنى عليه اه

ما نخش فأنظره (خير الوارث في أسلام مارق أو فكه) قول ز وقول بعد أسلامه تحرز عما لو مات سيده قبل أسلامه وقد أنه فأنه لا شيء للمجنى عليه الخ سكت عنه مب واعترضه نو قائل أنه لو فهم ذلك برد الضمير لغيره فماده ولا شك أنه فهم فأنظره ومما رده الضمير الواقع في كلام الجواهر إذا قال ما نصه روى أشهب أنه إذا جنى المدبر الصغير الذي لأعمل له لم يسلم حتى يبلغ الخدمة فإن مات قبل ذلك سقط حق المجنى عليه اه ولا شك أن الضمير في قوله مات عائدة على الصغير الجاني كما قال نو قلت وكلام ابن يونس صريح في ذلك ونصه قال ابن المواز إذا جنى المدبر وهو صغير لأعمل عنده ولا كسب له فلا شيء عليه ولا على سيده حتى يبلغ العمل وبطيقه وإذا مات هذا المدبر قبل بلوغه ذلك سقط حق المخرج وكذلك المدبرة التي لأعمل عندها ولا صنعة اه منه بلقطه فالصواب حذف ذلك القيد وإبقاء المصنف على ظاهره لأن حق المجنى عليه يتعلق بحق الجاني بنص الحديث واتفاق الأئمة فكيف يسقط بموت السيد والله أعلم (والإيسع فان حضر الغائب أو أيسر المعدم الخ) قال مق ما نصه فقول المصنف والإيسع عبارة قلقه جسد وبسط العبارة الجيدة أن يقول والاعتق منه ثلث الحاضر ورق الباقي فان باع الورثة مارق منه لأنفسهم أو كان على ميتهم دين برد المدبر كله أو بعضه فباعوه بذلك ثم اقتضى من الدين المذكور شيء فان بيعه رد حيث كان أمان من المشتري من الورثة لأنفسهم أو بمن وهبوه أو تصدقوا به عليه أو من المشتري منهم لقضاء الدين أو بمن اشتري من كل من المشتريين المذكورين وان بعدوه هذا هو المراد بقوله حيث كان اه منه بلقطه وقول ز ثم حصل بعد حضور الغائب أو أيسر المعدم ما ينفي بالقيمة الخ عبارة غير وافية بالقصود ولفظ د انظر ما الحكم إذا كانت قيمته مثلا عشرة وبيع بأكثر وكان ما حضر أو أيسر به المعدم أغاي عشر فقط هل يعتق جميعه ويتبع المشتري بأثمه أو يراعى الثمن وينبغي الأول اه منه بلقطه ومما رده والله أعلم أنه إذا حله الثلث بالنظر إلى ما حضر أو أيسر به المعدم باعتبار قيمته ولم يحمله باعتبار ما يسع به هل يعتق أم لا ومثال ذلك إذا كان على السيد عشرة ولم يخلف غير هذا المدبر وكان له دين على غائب أو معدم فبيع العبد لأجل الدين عليه لكن لرغبة المشتري فيه اشتراه بعشرين ثم أيسر المعدم أو قدم الغائب فقبض من ذلك ثلاثون فعشرة في مقابلة الدين وتبقى عشرون والعبد يساوي عشرة فقد حله الثلث بالنظر إلى القيمة وأما بالنظر إلى ما يسع به فلم يحمله كله لكن يبعه كله في هذه الصورة أو لا انما يصح إذا لم يوجد من يشتري منه بعضه الموفى بالدين والإيسع منه الأذلك والله أعلم \* (تنبيه) في ق هنا عن

فتوههم ز أن ضمير مات راجع للسيد وأغاي هو والصغير الجاني كما هو صريح قول ابن يونس وإذا مات هذا المدبر قبل بلوغه العمل سقط حق المخرج اه فالصواب حذف ذلك القيد لأن حق المجنى عليه يتعلق بعين الجاني فلا يسقط بموت السيد والله أعلم (والإيسع بأرض الخ) مق هذه عبارة قلقه وبسط العبارة الجيدة أن يقول والاعتق منه ثلث الحاضر ورق الباقي فان باع الورثة مارق منه لا يقسم أو كان على ميتهم دين برد المدبر كله أو بعضه فباعوه لذلك ثم اقتضى من الدين المذكور شيء فان بيعه رد حيث كان أمان من المشتري من الورثة لأنفسهم أو بمن وهبوه أو تصدقوا به عليه أو من المشتري منهم لقضاء الدين أو بمن اشتري من كل من المشتريين المذكورين وان بعدوه هذا هو المراد بقوله حيث كان اه قلت ولا يخفى ما فيه من الاطناب المنافي لغرض المصنف من الاختصار ومادرج عليه المصنف هو قول مالك وأصحابه كافي المنتقى وغيره خلافا لقول ابن القاسم في العتبية أنه إذا خرج عن أيديهم يبيع يكون للورثة ولا شيء للمدبر فيه وإن قال

اللمخى فيه أنه أقيس والله أعلم وقول ز عن د أو أيسر المعدم أي أو بعد أن أيسر المعدم وقوله اللخمى ما ينفي بالقيمة هو فاعل حصل وهو العشرة في مثاله وحاصله أنه إذا حله ثلث الحاصل بالنظر إلى قيمته دون ثمنه الذي يسع به فهل يراعى القيمة أو الثمن كالمكان عليه عشرة ولم يترك إلا هذا المدبر وله دين على غائب أو معدم فقوم المدبر بعشرة وبيع للدين بعشرين حيث لم يوجد من يشتري منه قدر الدين فقط ثم قبض من الدين الذي له ثلاثون

(ماخدم نظيره) قول رأى مقداره الخ يعني مقداره من المدة ان شهر افراسهم مثلا بدليل قوله قبل سواء تساوى الخ لا مقداره من المقبوض لما فاته لقوله المذكور وحينئذ فلا قلق ولا ايهام في عبارته خلافا لهوفى رحمه الله (بقتل سيده) قول ز وأما ولعل عتق عبده الخ هذا نقله ح عن أبى الحسن عن يحنون فقهما - ما والله تعالى التوفيق

\* (الكتابة) \* قلت قول ابن عرفة هي عتق الخ عبره عنها لانهم اتول اليه غالباهو مجاز قرينته قوله موقوف الخ وبه يرتصوب مق وان سلمه مب وغيره وقول خش مشتقة الخ أصله لعياض في تنبيهاته وزاد وقبل من الكتاب الذى يكتبونه بينهم قال وكانت الكتابة في الجاهلية فافرها الاسلام (١٩٥) اه وقوله مشتقة من الاجل أى من الكتاب

بمعنى الاجل الخ وعلى أنها من الكتاب بمعنى الارزام فهي مفاعلة لان السيد أنزم نفسه العتق والعبد المال فكل منهم ما كتاب ومكاتب كفى المصباح وقوله وكتبة انما ذكره فى القاموس والمصباح من مصادر كتب والذى رأته فى نسخة عتيقة جدا من التسنينات وكتابة وقد صرح ز فى شرح الموطأ بان كاف الكتابة تفتح وتكسر وفى المصباح قال الازهرى وتسميت الكتابة كتابة فى الاسلام وفيه دليل على أن هذا الاطلاق ليس عربيا وشذ الزنجنى بجعل الكتابة والكتابة بمعنى واحد ولا يكاد يوجد لغيره ذلك ويجوز أنه أراد الكتاب فطعن القلم بزيادة الهاء اه وقول خش والاخر فيها اللندب أى خلافا

لقول الظاهرية للوجوب ووافقهم عطاء وعسرو بن دينار ومسروق والضحاك وعكرمة واختاره ابن جرير وقيل للاباحية فى الموطأ قال مالك وقد سمعت بعض أهل العلم اذا قيل له ان الله تبارك وتعالى

اللعنى مانصه واختلف اذا خرج عن أيديهم يبيع فقال ابن القاسم فى العتبية يكون للورثة ولا شئ للمدبر فيه وقال عيسى وأصبغ يعتق منه حيث كان وهو ظاهر المدونة والاول أقيس اه وما نقله عن اللعنى هو كذلك فى تبصرته لكن فى اقتصار ق عليه نظر لانه يؤهم أن ما للمصنف مرجوح أو هو أحد متساويين وليس كذلك فى المشتق مانصه والذى قاله عيسى هو قول مالك وأصحابه اه منه بلفظه وهو فى النوادر باتمه ونصه والذى قاله عيسى هو المعروف عن مالك وأصحابه فى كل ديوان ذكرناه قال يحنون وهو قول أصحابنا وزكر ابن حبيب المسئلة كلها عن أصبغ عن ابن القاسم مثل ما ذكر عيسى وقاله أصبغ وابن حبيب اه بلفظه على نقل مق وقد أشار فى ضيق الى كلام النوادر فقال بعد ذكره قول عيسى وأصبغ مانصه الشيخ أبو محمد - هذا هو المعروف عن مالك وأصحابه اه منه بلفظه وقد أغفل ابن عرفة كلام المشتق والنوادر واقتصر على كلام اللعنى والله الموفق (ماخدم نظيره) قول ز أخذ السيد نظيره أى مقداره من الموقوف الخ عبارة فيها قلق لانها تقتضى لمن تأملها أنه اذا كان خراج أول شهر من السنة الثانية عشرة مثلا وخراج أول شهر من السنة الاولى عشرين أنه انما يأخذ عشرة وليس كذلك بل يأخذ العشرين كلها تأمل (وبطل التدبير بقتل سيده عدا) قول ز كذا قررنا نظرية ذلك الى تقرير مجهول من قرره وهو موضح به فى ح نقلا عن أبى الحسن عن يحنون وساقه فقهما - ما فانتظره والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* (باب الكتابة) \*

مق أولاها باب التدبير لانها اعقد لازم مثله ولكونها معاوضة آخرها عنه فان قلت كان حقه أن يقدم الكلام فى أمهات الاولاد عليها لان شائبة العتق فيهن أقوى لانهم من رأس المال ولا يردها الدين ولا ترق بجمال والمكاتب قد يعجز فقير بسل كان على مقتضى هذا أن يقدم على التدبير قلت انما آخرهن لان العتق فيهن جبرى وفيما سواهن اكتسابى ولذا اشترك العتق والتدبير والكتابة فى أن كلامها مندوب اليه ولم يثبت اللندب

يقول فكاتبوهم الآية يتلوها اذا حلتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض قال مالك وانما ذلك أمر أذن الله فيه الناس وليس بواجب عليهم اه (أهل التبرع) قلت قول مب ولا مانع من استحباب ذلك فى حقهم الخ هذا مما يقرر ايراد عجم وأصله الخ لانهم ليسوا من أهل التبرع وقد يجاب بمثل ما أجابه مب عما قبله فتأمل والله أعلم (وحظ جزء آخر) قلت قول ز جبالا قول الشافعى أى والاكثر وقوله على ما فهمه الأئمة الخ وبذلك فسرهم مالك فى المدونة والموطأ فيها قال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول فى الآية ان ذلك ان يكاتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شيأ مسمى قال مالك فهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم وأدركت عمل الناس عليه عندنا وقد بلغنى أن عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم

ثم وضع عنده من آخر كتابه خمسة الاف درهم اه وقول ز أوتيز الخ أي ويرد عليه ما ورد على الحالية من انه يقتضى أنه مندوب واحد (والمأخوذ منها الجبر) قلت هذا ضعيف ولو قوى عند المصنف كلام ابن رشد لاقتصر على قوله ولم يجبر العبد عليها (بكتابك الخ) قلت قال ح بعد نقول (١٩٦) فالخاصل منها ان الكتابة تكون باللفظ أو بما يقوم مقامه وأنه لا يشترط أن

يقول له سيده اذا أدبت فانت حر أى خلافا للشافعى قال لانه يحتمل ارادة الكتابة بالقلم حتى يصرح بالخارجة أو يتوبها وأن من يشترط التحميم يكفي عنده التحميم الواحد والله أعلم اه وقول ز وبعتك نفسك الظاهر تحميل العتق في هذا وتقديم كان اشترى نفسه فاسدا وكذا أنت معتق على كذا وقد قال ابن الحاجب ولو قال أنت حر على ألف عتق في الحال والالف في ذمته اه وسأيت مثله للمصنف وظاهرها الخ) قلت قول ز اشتراط لزوم الخ صوابه اشتراط أى لزوم التحميم لا اشتراط صحة الخ وقول ز وأل في التحميم الخ كأنه اشتبه عليه التحميم بالتحميم (وجاز) قلت أى وجاز العوض حال كونه ما تبسبغز أى خفيف بدليل لا لولو ويصح عود الضمير للعقد وقول ز والا لم تجز أى اتفاقا كما في المقدمات (ورجع لكتابة المثل) قول مب قلت يشهد للمصنف الخ أصله لابن عرفة ومراده أن كلام من الكتابة والاستراء المذكور سبب في العتق وان كان العتق في الثاني ناجزا فكأنتم العتق فيه مع فساد الشراء تم الكتابة الفاسدة ولما تم العتق ترتب عليه غرم قيمة الرقبة لقواتها به ولما تم الكتابة ترتب

في اتخاذ أم الولد فلما اشتركت الابواب الثلاثة في القرية وصل بعضها ببعض وقدم الاقوى فالاقوى اه منه بلفظه وفي التنبيهات مانصه الكتابة مشروعة مندوب اليها وكانت في الجاهلية فأقرها الاسلام وهى العتق على أداء مال منجم واختلقوا هل تكون حاله وهى مشتقة من الاجل المضروب لنجومها والكتابة هو الاجل فيها قال الله تعالى ولها كتاب معلوم أى أجل مقدور ومنه قيل كاتب عبده أى وافقه على ذلك وقد يكون من الايجاب والازوم لازام هذا العبد والتزامه ما جعل عليه من المال قال الله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أى أوجبها وقيل من الكتاب الذى يكتبونه بينهم في عقه ذلك ويقال فيها كتابة وكاب وكتابة قال الله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيديكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا اه منها بلفظها قلت ولا يخفى ما في قوله وهى مشتقة من الاجل الخ من التسامح لان الاشتقاق ردرافظ لا آخر ولو مجازا المناسبة بينهم فى المعنى والحروف الاصلية كما لا يخفى اذ المقيس من المصادر التى ذكرها الكاتب هو الثانى والثالث دون الاول فهو سماعى والله أعلم (ورجع لكتابة المثل) قول مب قلت يشهد للمصنف وابن الحاجب في كخمير قول المدونة الخ نسبة هذا نفسه تقتضى أنه لم يطلع على ذلك لاحد قبله مع أن ابن عرفة قد سبقه الى ذلك ونصه قال ابن الحاجب واذا لم يصح تملكه كالنمر رجوع بالقيمة ولا يفسخ لفساد العوض ابن عبد السلام يريد ان فانت الكتابة بالاداء مضت وان لم تنف لم تفسخ وعقد الكتابة فوت كن اشترى عبدا فاسدا وكتبه انه يحكم بقيمه قلت الاقرب تفسيره بقوله فى كتاب العتق الثانى واذا اشترى العبد نفسه من سيده شراء فاسدا فقد تم عتقه ولا يتبعه سيده بقيمه ولا غيرها الا أن يبيعه نفسه بجمهر أو تخير فيكون عليه قيمة رقبة وقال غيره هو حر ولا شئ عليه اه منه بلفظه فاعل مب لم يطلع عليه ومع ذلك ففي صحة قياس الكتابة على شراء العبد نفسه وقفة لان الشراء يوجب تحمير العتق بمجرد فى الصحيح فالحق فاسده بجمعه لما تقدم من أن شبه الملك كالمالك وغاية الكتابة الفاسدة ان تلحق بجمعتها وصحتها الاوجب تحمير العتق بمجرد وقوعها اجاعا فبأى شئ تلحق فاسدتها ثم على تسليم صحة القياس تسليمها جديا فانما يسقط التعقب بذلك عن ابن الحاجب لاعتق المصنف لان المصنف أوجب في ذلك كتابة المثل لقيمة الرقبة فى كلام مب نظر على كل حال والله أعلم وقول ز فيما اذا كانت به من كافرين ثم أسلم الخ قصر كلام المصنف على هذا يسقط عنه تعقب مق فانه قد سلم صحة كلام المصنف اذا وقعت الكتابة وهما معا كافران وانما بحث في صحته اذا حمل على ظاهره لان النصوص انما وردت في الكافرين ففى ابن يونس مانصه ومن العتبية قال محتون فى النصرانى يكتب عبده النصرانى بمائة قسط من خمر ثم أسلم المكاتب بعد أن ودى نصف الخمر قال على المكاتب نصف قيمة نفسه عبدا فانا أو يكون

عليها غرم قيمتها وهى كتابة المثل وبه يسقط قول هونى في قياس الكتابة على البيع المذكور وقفة عليه

لانه يوجب تحمير العتق بمجرد اختلافها وعلى تسليمها فانما فيها عليه قيمة الرقبة والله أعلم وقول ز فيما اذا كانت به من كافرين الخ قصر المصنف على هذا البسقط عنه تعقب مق بان النصوص انما وردت في الكافرين

وقول مب انظر من أين له الخ هذا التفصيل ذكره عج قائلا انه أخذ من كلام مق وهو كما قال لكن كلام ضريح صريح في انه حمل كلام ابن الحاجب على اطلاقه وهو الذي قصد في مختصره والله أعلم (ومكتبة ولي الخ) قول ز فان انفردت في أحدهما وجب الخ ظاهر فيما اذا انفردت في الترتك لا فيما اذا انفردت في الفعل (١٩٧) لانه لا يجب عليه تسمية المال الا اذا كان تركه

يؤدي الى ضياع كباقي مثالا فتأمله والله أعلم قلت وقول ز عن الشارح لوقال من لكان أحسن الخ هذا هو الظاهر لا ما لمب اذ لا تظهر بألفية هنا وما ذكره المجاوي انما هو تصحيح لاستعمال ما فلا يفيد أحسنه هنا وقول ز عن عج ولم نره لاحد الخ أي لم يذكروا أن مما تستعمل فيه ما منزل منزلة غير العاقل وهو كذلك لكن حقه ان يذكروه في البيضاوي في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم انه عبر عن النساء بالقله عقلمن نظير أو ما ملكت أيمانكم اه وبه تعلم ما في كلام ز وقول ز اما على حد ما قيل في الآية أي من ان المراد الصفة أي أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والشابة والنسبية والجميلة وأضدادهن وهذا هو المسوغ لاطلاق ما على البارئ تعالى في نحو والسما وما بناها أي والقدير المرید الحكيم الذي بناها وحاصله ان ما وقعت على الذات بقيد معنى فيها وذلك المعنى هو الغرض الاصل والذات مقصودة بالغرض فغلب حكم الصفة الغير العاقلة على الذات لذلك جئ بهما (وان بلا مال وكسب) قول ز ولكن لا بد من القدرة الخ هذا نقله أبو الحسن عن ابن يونس ويشعر به

عليه نصف كتابة مثله في قوته على السعاية وكذلك لو كان انما أسلم السيد الجواب واحد اه منه بلفظه قال أبو الوليد بن رشد في شرح كلام العتبية هذا ما نصه وليس على التخيير بل هما قولان قال مرة يكون عليه نصف كتابة مثله وهو قول ابن الماجشون ومرة قال عليه نصف قيمة رقبته والاول أظهر اه منه بلفظه على نقل ضريح وهو يدل على أن الراجح من القولين ما ذهب عليه المصنف لا ما ذهب اليه ابن الحاجب ويرجح أيضا اقتصار ابن حبيب على قول ابن الماجشون فان ابن يونس قال متصلا بما قدمناه عنه أنقأ ما نصه وذكر ابن حبيب مثله عن ابن الماجشون الا انه قال يكون عليه حصص ما بقي من كتابة مثله ان ثلث ثلث وان ربع فربع اه منه بلفظه وقول مب انظر من أين له هذا التفصيل قلت تبع فيه عج وقد صرح عج بأنه أخذ ذلك من كلام مق ولا شك أن كلام مق يقيده ما قاله فانه لما نقل كلام ابن يونس السابق قال ما نصه ان كان هذا مستنده ما أي ابن الحاجب والمصنف فقد لا يسلم لهما جعل هذا قاعدة كلية فان هذه الكتابة عقدت أولا في الكفر ثم لما أسلم المكاتب كان له باسلامه حق فيما عقد فيه من الحرية على وجه يسوغ لهم أولا لاسيما ان قلنا انهم غير مخاطبين فلا يلزم من عدم فسخ هذا العدم المانع من عقدها أولا عدم فسخ الكتابة الواقعة بالحرين المسلمين وهو ظاهر اه منه بلفظه ولكن كلام المصنف في ضريح صريح في انه حمل كلام ابن الحاجب على اطلاقه وهو الذي قصد في مختصره فتقيده مخالف لذلك والله أعلم (ومكتبة ولي ما مجبوره) قول ز فان انفردت في أحدهما وجب الخ هو مسلم فيما اذا تعينت المصلحة في الترتك وانفردت فيه وأما اذا انفردت في الفعل فان عني ان تركها يؤدي الى ضياع العبد نفسه أو الامة لا باقية مثالا فسلم والا فغير مسلم سواء قلنا ان الكتابة عتق ولا اشكال أو قلنا انها بيع لان الولي لا يجب عليه تسمية مال مجبوره وانما يجب عليه حفظه فتأمل والله أعلم (وصغير وان بلا مال وكسب) قول ز ولكن لا بد من القدرة على الفعل هذا نقله مق عن بعضهم عن ابن يونس وقال عقبه ما نصه ولم أفهم عليه في كتاب ابن يونس اه منه بلفظه ولعله أراد بالبعض أبا الحسن فانه قال عند قول المدونة ولا بأس بكتابة الصغير ومن لا حرفة له الخ ما نصه محمد بن يونس يريد لكن يقدر على السؤال والعمل صح منه اه بلفظه ولكن لم أجده في ابن يونس في النسخة التي بيدي منه ولكن في كلام المدونة الذي ذكره ما يشعر بذلك فانه نقل عنها ما نصه قال ابن القاسم لا بأس بكتابة الصغير لان مالكا قال لا بأس بكتابة من لا حرفة له وان كان يسأل ويتصدق عليه وقال أشهب وسحنون لا يكتاب الصغير لان عثمان بن عفان قال لا تكتبنوا الصغير اكسب لانكم متى كفته سرق الا أن تفوت كتابته بالاداء أو يكون يده ما يؤدي منه فيؤخذ من يده ولا يترك يده فينتلقه بسفقه ويرجع رقا اه منه بلفظه فتأمل بين لك وجه ما قلناه ولكن كلام الباجي

قول المدونة قال ابن القاسم لا بأس بكتابة الصغير لان مالكا قال لا بأس بكتابة من لا حرفة له وان كان يسأل ويتصدق عليه اه لكن توجيهه الباجي له بقوله لان من جاز ان تراعه ماله مع تمام رقه جازت مكاتبته كالكبير اه يدل على أن ذلك ليس بشرط ويقيد أيضا أن الباطني وابن ملون لم يقيسدا بنسب والله أعلم

يفيد أن ذلك ليس بشرط فانه قال بعد أن ذكر قول ابن القاسم وأشبه ما نصه وجه قول  
ابن القاسم أن من جاز اتزاع ماله مع تمام رقه جازت مكاتبته كالكبراه منه بلقطه فتأمل  
وقد ذكر الميضي وابن سملون الخلاف ولم يقيداه بشئ ونص الميضي واختلف في كتابة  
الصغير فأجازها مالك في كتاب المكاتب من المدونة وذكر أبو الحسن بن القصار عن مالك  
في ذلك قولين الجواز والمنع وقال أشهب في المدونة وكتاب محمد لا تجوز كتابة الصغير وتفسخ  
الآن تقوت بالأدلة ويكون له مال تؤدى منه فتؤخذ منه ويعتق اه من غايته بلقطها  
(وبيع كتابة أوجرت) قول ز ولا يكتفى قرب غيبته كما في الدين لأن ذاته مبيعة الخ هكذا  
في عجم عن ابن عرفة وسلمه وكذا نقله خش وسلمه أيضا وفيه نظر بل هو سبق قلم من  
الامام ابن عرفة وأوسهم ومنه رحمه الله وان سلمه عجم وز وخش وتو ومب  
بسكوتهم عنه إذا حصل له أن يبيع الكتابة لو فرضنا تخضعه لجازع مع غيبة المكاتب إذا كانت  
غيبته قريبة كما يجوز بيع الدين الحقيقي مع غيبة المدين القرية وانما اشترط حضور  
المكاتب هناك لان بيعها قد يؤول الى بيع ذاته وهو معكوس قطعا لان بيع الدين لا يجوز مع  
غيبة المدين القريبة وكذا الكتابة بالنظر اليها انفسها وبيع ذات العبد لو تخضع يجوز  
مع غيبته القريبة برؤية سابقة لا بتغير بعدها أو بصفة مع اشتراط النقد ويجوز بيعه بعد  
غيبته بالنقد وهذا أمر مصرح به في المدونة وغيرها مسلم لانزاع فيه حتى عند ابن عرفة  
نفسه فصدور ذلك منه انما هو لما ذكرناه والله أعلم فالعجب من تسليم من ذكرنا له  
مع ظهور عدم صحته وقدمي المصنف في باب التدبير التصريح بأنه لا يباع دين على غائب  
قريب الغيبة وينتظر قدومه وسلموه كلهم وهو حقيق بالتسليم لتصريح المتقدمين  
والتأخرين بأن من شرط صحة بيع الدين حضور المدين واققراره وذلك مصرح به في  
الكتب المتداولة نظما ونثرا والكمال لله تعالى وقول ز عن ابن عرفة أن قول ابن  
عبد السلام لا يشترط حضوره واققراره الخ المتبادر من كلام ابن عبد السلام هذا انه أراد أن  
هذا هو الحكم عنده في ذلك لانه بحث منه في ذلك وقد تبعه على ذلك في ضيغ فقال عند  
قول ابن الحاجب ويشترط في بيعها ما يشترط في بيع الدين اه مانصه ولا يريد المصنف والله  
أعلم انه مثل بيع الدين من أجنبي في كل الوجوه حتى يشترط حضور المكاتب واققراره  
كما يشترط في المديان فان القرر من هذا الوجه ومن غير ما وجه مغتفر في بيع الكتابة اه ونقله  
جس وسلمه وهو غير مسلم بل الذي نقله هو الذي أراد ابن الحاجب لانه المنصوص لاهل  
المذهب في نهاية الميضي مانصه ويجوز بيع كتابة المكاتب أو ما بقي منها عند مالك وعليه  
العمل ثم قال مانصه ولا يكون هذا البيع الابحضة للمكاتب واعترافه وسواء أذن في  
ذلك أو لم يأذن ولا يجوز للسيد بيعها الا بما يجوز له بيع الدين اه منها بلقطها فغيبته هذا  
عن ابن عبد السلام والمصنف مع سعة حفظهما غريب والله الموفق وقول ز فان اطاع  
المشتري على عيب بالمكاتب فينبغي أن ينظر الخ انظر تعبيره فينبغي وتوقفه في رد الغلة مع  
ان المسئلة منصوصة عند ابن يونس وغيره ونص ابن يونس وروى لنا عن أبي بكر بن عبد  
الرحمن فحين اشترى كتابة مكاتب ثم وجد به عيبا قال ينتظره فان أدى كتابته فلا رجوع

(وبيع كتابة أوجرت) قلت قول  
ز عن ابن عرفة لا بد من حضوره  
ولا يكتفى قرب غيبته كما في الدين أى  
كأنه في بيع الدين لا بد من حضور  
المدين ولا يكتفى قرب غيبته فهو  
تشبيه تام بما قبله ولذا سلمه عجم  
وأبناعه وتو ومب وقوله  
لأن ذاته مبيعة الخ بيان لما زادت  
به هذه المسئلة على مسئلة بيع  
الدين فهو علاوة فقط ولوزاد فيه  
واو الحال ولأن ذاته الخ سلم من  
ابهام ان المراد كما يكتفى أى قرب  
الغيبه في الدين كما هو مسمى هوى  
فاعترضه وتبع في للتوضيح ما لابن  
عبد السلام وتظير ابن عرفة فيه  
صحيح في نهاية الميضي ولا يكون  
هذا البيع الابحضة للمكاتب  
واعترافه اه وقول ز فينظر  
فان أدى الخ هذا الى قوله ولم يكن  
ذلك كالغلة هونص ابن يونس عن  
أبي بكر بن عبد الرحمن ثم قال ابن  
يونس وقال غيره انه كالغلة وله رده  
وان لم يجز لحجته انه اذا عجز يرق له ثم  
لا يرد معه ما قبض من كتابته ثم قال  
والاول أئين لانه انما اشترى الكتابة  
والرقبة قد نصح له أولا تصح  
وما يكون أولا يكون فلا حكم له  
اه ونقله ابن عرفة وأقره

(لأنهم) قول مب علل في ضيح

الخ نص ضيح ولا يجوز بيع نجم منها لأنه غرران عجز بعد اقتضاء ذلك النجم أخذ ما ينوبه من الرقبة إلى غير ذلك وهذا إذا كان نجما معينا أو أما غير المعين كنجم من ثلاثة أو أربعة فالمنصوص الجواز وهو يرجع إلى بيع الجزء منها اه ومقتضاه منع المعين مطلقا كما قاله طفي وهو الذي يقيد به كلامهم والغرر الذي ذكره لازم في المعين ولو علم قدره ونسبته لما تقر من أن الديون المؤجلة معتبرة بقيمة الأبعادها فما يقابلها من رقبة المكاتب مجهول إذا تعرف نسبتها الأبعاد التقويم فتأمل له وقال اللغمي ولا يباع نجم بعينه لأنه غرران عجز بعد اقتضاء ذلك النجم أخذ المال والرقبة اه ونحوه لابن يونس والباقي وابن رشد وأطلق المنع في النجم في الموطأ والتفريع والتلقين والجواهر وسعهم المصنف وابن الحاجب فقال تباع الكتابة لأنهم منها وفي بيع جزء منها قولان اه والله أعلم (فان وفي الخ) قلت قول مب عن مق لدورانه بين متساويين الخ لو قال لان الغالب انه يؤدي فالمسح بحسبه انما هو الكتابة وأما الرقبة فخاصة عند العجز غير مقصودة وانا طة الاحكام بالغالب شائعة لا تنكر لكانوا واحدا والله أعلم مق وحكي عن ربيعة وعبد العزيز بن أبي سلمة وأبي حنيفة والشافعي منع بيع الكتابة ومال إليه بعض شيوخ المذهب لما فيها من الغرر من وجوه كثيرة اه

للمشتري بشي لأنه قد حصل له ما اشترى وان عجز فرق فله رده بالعيب ويرد معه جميع ما أخذ من كاتمه ولم يكن ذلك كالغلة ثم قال وقال غيره ليس عليه أن يرد شيئا مما قبض من الكتابة لان ذلك كالغلة قال وله رده وان لم يعجز لخطئه انه اذا عجز يرق له ثم لا يرد معه ما ردم من كاتمه ثم قال محمد بن يونس والاول أبين لأنه انما اشترى الكتابة والرقبة قد تصح له أو لا تصح وما يكون أو لا يكون فلا حكم له اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وأقره ولم يرد عليه شيئا (لأنهم) قول مب قلت علل في ضيح المنع الخ فيه نظرم من وجوه أحدها ان استدلاله بما نقله عن ضيح لصحة ما قاله زوت ورد ما قاله طفي غير مسلم لان المصنف لم يقتصر على التعليل الذي ذكره عنه بل زاد بعده ما هو صريح في أن العلة غير مقصورة على لفظه كما ستراف كلامه ان شاء الله ثانيا النالوسلما تسليما جديليا أنه في ضيح اقتصر على تلك العلة فانما يؤخذ منه ما ذكره على تسليم أن الجهالة تنفي معرفة النجم المعين ومعرفة ما عداه من النجوم وهو غير مسلم بل الجهالة حاصلة اذ ذلك كاتمه مق ونصه فان قلت لم لا ينسب النجم من جميع الكتابة فيرجع إلى شرائعها فيجوز قلت النجوم لا تنضبط اذله ما أن يتفقا على أي نجم شاؤا فلا تعرف نسبة النجم الأبعد التقويم وذلك بيع آخر مؤتلف فيما يقال النجم من رقبة المكاتب مجهول عند عقد البيع في النجم فلم يعجز بخلاف الاجراء فانهم ما علموه من أول على أن هذا النجم الذي أراد المصنف هو المعين كما شرعنا به كلامه وأما لو كانت الكتابة أربعة أنجم مثلا فاشترى نجما منها فالمنصوص في هذا الجواز لأنه يرجع إلى الجزء اه منه بلفظه وما قاله ظاهر لما تقر في غير ما موضع من أن الديون المؤجلة معتبرة بقيمة الأبعاد فتأمل منه نصنا ثالثا النالوسلما تسليما جديليا أن تعليل ضيح يقيد بما ذكره من صحة ما قاله زوت وأنه لا فرق بين الجزء المعين والمبهم وانما المدار على معرفة النجوم كلها واعدادها فغاية ذلك أن يكون مأخوذا منه بالمفهوم مع أنه قد صرح بما هو شاهد لظفي من الفرق بينهما فكيف يترك كلامه الصريح ويعمل بما يخالفه مما أخذ منه بالمفهوم فانه قال عند قول ابن الحاجب نعم تباع الكتابة لأنهم منها وفي بيع جزء منها قولان اه مانصه ولا يجوز بيع نجم منها لأنه غرران عجز بعد اقتضاء ذلك النجم أخذ ما ينوبه من الرقبة إلى غير ذلك وهذا إذا كان نجما معينا أو أما غير المعين كنجم من ثلاثة أو أربعة فالمنصوص الجواز وهو يرجع إلى بيع الجزء منها اه منه بلفظه رابعها النالوسلما تسليما جديليا أن كلام ضيح يقيد ما ذكره فلا نسلم أن ذلك حجة على طفي لان كلام المتقدمين والمتأخرين شاهد لظفي وقد بحثت عن نص أو ظاهر يشهد لصحة ما قاله زوت فجاوخته بل وجدت خلافا له لان من أهل المذهب من أطلق القول بمنع النجم ولم يفرق بين معين ومبهم ومنهم من فرق بينهما ما غنم أطلق الامام في الموطأ ونصه ولا يجوز بيع نجم من نجوم المكاتب وذلك أنه غرر اه منه بلفظه ومنهم ابن الجلاب في تقريره ونصه ولا يجوز بيع نجم من نجوم المكاتب وعنه في بيع الجزء من كتابته روايتان أحدها جوازه والاخرى منعه اه منه بلفظه ومنهم القاضي عبد الوهاب في تلقينه ونصه ولا يجوز بيع نجم منها وفي



وقول مب هما روايتان عن ابن القاسم (٣٠٠) أي وعن أشهب أيضا. وقول مب عن ابن رشد والقياس الخ هو ترجيح

له من جهة النظر وهو الرابع من جهة النقل أيضا لانه قول مالك وأصبع كافي ابن يونس (ومكاتبته بلا محابة) قلت ظاهره كان الحاجب والغنى والمدونة مطلقا وعليه فهم مق قول ابن القاسم انها كالبيع وحل قوله انها كالعتق على ما اذا حل في قيد ذلك في الموازية بان يحمله الثلث وعليه جرى ابن يونس فيما نقله عنه ضيغ وابن عرفة كافي مب وبه يتضم كلامه والاف هو مشكل لان أوله يقتضي الاطلاق ونقله عن ضيغ عن ابن يونس صريح في التقييد فتأمله وقوله فيه عمل عتق العبد في حال السيد كذا يحطه رحمه الله وهو سبق قلم والذي في ضيغ عنه في حياة السيد ونص ابن يونس قال ابن القاسم وان كاتبه في مرضه وقبض الكتابة قال في كتاب محمد والثلث يحمله ثم مات قال فيه وفي المدونة فان لم يحياه جاز ذلك وكان حر الاسبيل للورثة عليه بمنزلة بيع المريض ثم قال وانما يفتقر الحكم عند ابن القاسم في أن يحيا أم لانه اذا لم يحيا وحله الثلث عمل عتق العبد في حياة السيد الى آخر ما عند مب ونقله أبو الحسن أيضا قائلا واطلاقهم الكتابة من ناحية البيع انما هو في صورة خاصة اه وقول مب عن ضيغ عن عبد الحق نجعل في الثلث قيمة الرقبة كلها الخ ثم هو لابن يونس عن بعض القرويين وسلمه كما سلمه أبو الحسن أيضا أي لانه حينئذ بمنزلة ما لو وصى بكتابة المثل ان جعله

بيع الخ خلاف اه منه بلفظه ومنهم ابن شاس في جواهره ونصه ولا يجوز بيع نجح من نجومه او في بيع الجز من منهار وايتان احداهما المنع والاخرى الجواز اه منه بلفظه ومنهم ابن الحاجب وتقدم نصه وعن قيسد أبو الوليد البايع في منتهاه فاه قال عند نصن الموطن السابق مانصه قوله ولا يحل بيع نجح من نجوم المكاتب يريد نجما معيننا لما فيه من الغرر لانه ان كان النجيم الذي باعه أول النجيم فقبضه ثم عجز المكاتب رقبته وبطل حكم ذلك النجيم وان اشترى الثاني ربحا عجز العبد قبله فلا يدرى ما يصير اليه وأما ان اشترى نجما غير معين فانه يجوز قاله مالك وابن القاسم وأشهب في العتبية لان بيعه نجما غير معين يرجع الى بيع جز من الكتابة وذلك جائز على رواية الاجازة وهي الاظهر من قول أصحابنا وأما رواية المنع من بيع الجز فيجب أن لا يجوز بيع نجح غير معين والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه ومنهم ابن يونس ونصه وأجاز ابن القاسم وأشهب في العتبية بيع ما على المكاتب أو جز منه أو نجح بغير عينه اه منه بلفظه ومنهم الغنى ونصه ولا يباع نجح بعينه لانه غرر ان عجز بعد اقتضاء ذلك النجيم أخذ المال والرقبة اه منه بلفظه ومنهم ابن رشد في رسم نذر من سمع ابن القاسم من كتاب المكاتب وقد نقل كلامه ابن عرفة مختصرا ومنهم المصنف في ضيغ وقد تقدم كلامه ومنهم صاحب الشامل ونصه جاز بيعها وكذا جزؤها على الاصح كنجح غير معين على المنصوص والامنع اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب وأن الحق ما قاله طي والله أعلم \* (تنبيه) ما قدمناه عن ضيغ من قوله لانه غرر ان عجز بعد اقتضاء الخ كذا وجدته في أربع نسخ عتاق منه بلفظه بعد وكذا نقله عنه جس ونقله مب ان عجز عن اقتضاء الخ بلفظه عن الذي هو خرف جرو هو تخفيف والصواب بعد بالباء والعين والدال الذي هو ظرف ويدل عليه كلام الغنى الذي قدمناه فتأمل والله الموفق (والارق للمشتري) قول مب ابن عاشر ولا يخفى ما فيه الخ سلم ما قاله ابن عاشر وهو ظاهر لكن كلامه يوهم أن مق لم يذكر الامعا زله وليس كذلك بل قال مق في آخر كلامه مانصه وحكي عن ربيعة وعبد العزيز بن أبي سلمة وأبي حنيفة والشافعي منع بيع الكتابة ومال اليه بعض شيوخ المذهب لما فيها من الغرر من وجوه كثيرة اه منه بلفظه وقول مب وهما روايتان عن ابن القاسم الخ وهما روايتان عن أشهب أيضا وقوله عن ابن رشد والقياس أن لافرق الخ هو ترجيح له من جهة النظر وهو الرابع أيضا من جهة النقل لانه قول مالك وأصبع في ترجمة الوصية بالكتابة من كتاب المكاتب الثاني من ابن يونس مانصه قال ابن المواز قال مالك ومن وهب لرجل وهو صحيح كتابة مكاتبه فحجز فهو رقيق للذي وهب له الكتابة وان وهب له نصفها رقبته نصفه ان عجز وكذلك سائر الاجزاء وقاله أشهب وأصبع ورواه موسى بن معاوية عن ابن القاسم في العتبية وروى عنه أبو يزيد انه ان عجز كانت رقبته للمعطي ونحوه عن أشهب اه منه بلفظه (ومكاتبته بلا محابة والاف في ثلثه) قول مب والحاصل كاذ كرا لغمي ان لابن القاسم قولين فيما اذا قبضها ولم يحيا الخ سلم كلام الغنى وقد بحث فيه مق قائلا مانصه وعندى انه لم يختلف قوله وانهم امسثلتان فان كاتبه بغير محابة مضت وان زادت على الثلث لانه جعلها كالبيع

وبيعه بغير محابة ماض ولو زاد المبيع على الثلث وان كاتبه بحياة حينئذ تنظر الى الثلث  
 اه منه بلفظه <sup>في</sup> قات فيه نظر ظاهر فان القول الذي أثبت له اللغوى ثبت عنه ولم يحك ابن  
 يونس عنه غيره وجهه ل قوله في الموازية تفسير الماله في المدونة ونصر ابن يونس قال ابن  
 القاسم وان كاتبه في مرضه وقبض الكتابة قال في كتاب محمد والثلث يحمله ثم مات قال  
 فيه وفي المدونة فان لم يحياه جاز ذلك وكان حرا لاسبيل للورثة عليه بمنزلة بيع المريض ثم  
 قال بعد كلام مانصه محمد بن يونس وانما يقترب الحكم عند ابن القاسم في أن يحايي أم لا  
 لانه اذا لم يحايي وجهه الثلث يحل عتق العبد في حياة السيد ويضى فعله كما مضى بيعه ان لم  
 يحايي واذا حايي وجهه الثلث أيضا لم يكن بدمن ايقافه الى بعد الموت لان المحابة وصية وان لم  
 يحمله الثلث في الوجهين خير الورثة بين اجازة ما فعل الموصي أو يردوا الى المكاتب ما قبض  
 منه ويعتقوا يحمل الثلث منه بماله مثلا اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وقال عقبه مانصه  
 الشيخ فمات شبه كتابة المريض بيعه على قول ابن القاسم الا في صورة وهي التي ذكر ابن  
 يونس بقوله وانما يقترب الحكم عند ابن القاسم المسئلة وذلك بثلاثة شروط أن يقبض  
 السيد الكتابة في الحياة الثاني أن يحمله الثلث الثالث ان لا يحايي الشيخ واطلاقهم  
 الكتابة من ناحية البيع انما هو في صورة خاصة اه منه بلفظه وكلام ابن يونس هذا  
 وتسلم أبي الحسن له يفيد أن ما اعتمد المصنف مرجوح وكاتبه والله أعلم لم يقف على  
 كلامهم ما هذا ويدل على ذلك انه لم يعرج عليه في ضيق بحال وانما قال عند قول ابن  
 الحاجب ومكاتبه المريض قيل كالبائع وقيل بخير الورثة في امضاء أو عتق ما حمله الثلث  
 منه وقيل ان كانت محابة اه مانصه معنى كونها كالبائع أنها ان لم تكن محابة مضت كالبيع  
 وان كانت فيها محابة فالمحابة في الثلث وهو قول ابن القاسم في المدونة ففيها وان كاتب  
 عبده في مرضه وقبض الكتابة ثم مات السيد فان لم يحياه جاز ذلك كبيعته ومحاباته في البيع  
 في ثلثه وظاهر قوله ان لم تكن فيها محابة امضاء الكتابة وان لم يحملها الثلث وهو ظاهر  
 قول اللغوى وقيد ذلك في الموازية بأن يحمله الثلث اه محل الحاجة منه بلفظه وقد علمت  
 ان ابن يونس جعل ما في الموازية تفسير لما في المدونة ولم يحك عن ابن القاسم غير ذلك وسلمه  
 أبو الحسن والله أعلم وقول مب قال عبد الحق عن بعض شيوخه الخ فحوله لابن يونس  
 عن بعض القرويين وسلمه ونقل أبو الحسن كلام ابن يونس وسلمه أيضا وقول مب قد  
 علمت مما تقدم أن هذا التحجير غير صحيح الخ المتبادر منه انه قصد به التعقب على زولا وجه  
 للتعقب عليه لانه قد نبه على ان ما قاله منق والشارح مخالف للنقل فتأمل له والله أعلم  
 (ويرجع ان لم يعتق على الدافع) قول مب عن غ الاولي أن يكون لفظ يرجع مبني  
 للمفعول الخ انظر أين النائب عن الناعل وقوله أو سيد يريدا مات العبد وترك مالا  
 فاعتقوا منه تأمل (وهم وان زمن أحد هم حلا مطلقا) قول ز وأما الزمن منهم يوم  
 العقد فلا شيء عليه أصالة ولا حالة كما مر قريبا لم يمر له ذلك في الزمن ولكن مر له ذلك في  
 موافقه في المعنى وأشار بذلك لقوله سابقا فان انعقدت على صغيرهم لا يقدر على  
 الكسب لم يتبع بشي الخ والله أعلم (فان رد ثم عجز والخ) قول ز فان أدى أي عنهم

الثلث والحاصل ان الحكم عند  
 غير ابن القاسم حكم العتق في المرض  
 في الصور الاربع واستثنى ابن  
 القاسم الاولي فجعلها باعوا هل  
 مطلقا فيكون تقييد الموازية  
 بحمل الثلث خلافا أو يقيدها فيها  
 فيكون وفاقا فتأمل له والله أعلم (وهم  
 وان زمن الخ) قول ز كما مر أي  
 في نظيره وهو الصغير (ويرجع الخ)  
 انظر على ضبط غ أين النائب عن  
 الفاعل وقول مب أو سيد يعني  
 اذا مات العبد وترك مالا فاعتقوا  
 منه كما يأتي للمصنف (فان رد ثم عجزوا  
 الخ) قول ز قبل عتقه أي  
 الناشئ عن عجزهم وبعد أن أعتقه  
 سيده أو لا وقوله عن أبي حفص  
 والصواب الاول الذي لان عرفة  
 ان موضوع تصويبه هو ما اذا أدوا  
 وعتقوا والظاهر أن الشرعين سواء  
 فتأمل واقصا رالباجي على مقابل  
 ما صوبه أبو حفص وتوجيهه بأنه لم  
 يتم عتقه لحق الغير فكان بمنزلة من  
 أعتق وهو محجور يفيد ترجيحه  
 وكذا قول ابن يونس لو كان يرجع  
 بشي كان يسقط عنه وهو في  
 الكتابة لكن في مكاتبها ما أخذ  
 منه كالفله اه وما صوبه أبو حفص  
 أظهر لان عتق السيد أولا لم يطل  
 وانما وقف لحق الغير فاذا سقط لزمه  
 بالانشاء السابق كعتق من أحاط  
 الدين بحاله فرد ثم حصل له مال

رقية العبد بينهما عز الخ لا يخالف  
قول ز سواء قبض الخ خلافا  
لهو في لان فاعل قبض هو أحد  
الشريكين فقط كما هو ظاهر سياقه  
فتأمل (كان فاطعه الخ) ❦ قلت  
قول ز وشبه في الرجوع أي في  
مطلقه فهو تشبيه غير تام بل في  
الجملة كما ينه بقوله (فان عز الخ)  
على انه لو لم يبينه لكان غاية أمره انه  
تشبيه غير تام من غير بيان وكمل  
من نظيره بوبه بسقط نظير مب  
وقول ز والموضوع أن الآذن الخ  
يعني موضوع التصوير بالنصف  
لاموضوع المصنف كما فهمه هو في  
فاعترضه بقوله ما فضل (ولارجوع  
له على الآذن الخ) ❦ قلت لما ذكر أن  
الرجوع من جانب الآذن على  
المقاطع تفصيلا ذكره هنا انه  
لارجوع أصلا من جانب المقاطع  
على الآذن في جميع الصور كما ينه  
عليه بالمبالغة ولا يحتاج لما تكلفوه  
هنا ولا إلى السؤال والجواب الأول  
كان المقام واحدا وقد علمت انهما  
مقامان مقام رجوع الآذن على  
المقاطع وفيه تفصيل ومقام رجوع  
المقاطع على الآذن وهو ما ينه عليه  
هنا بعموم النفي فتأمل والله أعلم  
(وسفر لا يحل الخ) قول ز لا بعيد  
يحل الخ صوابه وان لم يحل الخ كما  
يأتي له وهو الموافق للنقل ❦ قلت  
وفي المدونة لو شرط عليه السيدانه  
ان نسكح أو سافر بغير اذنه فحو  
كاتبه يده لم يكن له محوها ان فعل  
المكاتب شيئا من ذلك وليرفع ذلك  
إلى السلطان قال ربيعة للسيد فسح الكتابة في بعيد السفر بحكم الامام وان نسكح فرق بينهما وانترع ما أعطى اه فيه

شيئا قبل عتقه الخ أي قبل عتقه الناشئ عن عجزهم ولكنه بعد أن أعتقه السيد أولا والله  
أعلم وقول ز قال أبو حفص العطار والصواب الأول الخ جعل موضوع تصويب  
أبي حفص عجزهم وهو خلاف ما لابن عرفة فانه جعل موضوعه إذا أدوا وعتقوا ونصه قال  
أي الباقي ولابن حبيب عن أصبغ من أعتقه سيده وأبى ذلك أشرا كما فادى معهم حتى  
عتقوا لم يرجع على سيده بما أدى قلت وقال أبو حفص العطار في رجوعه عليه قولان  
والصواب الرجوع عليه اه منه بلفظه وكلام الباقي موضوعه أيضا الاداء ونصه في  
أعتقه سيده وأبى ذلك أشرا كما فادى معهم حتى عتقوا فانه لا يرجع على سيده بما أدى  
عن نفسه رواه ابن حبيب عن أصبغ اه منه بلفظه ونقل ابن يونس عن ابن حبيب  
الفرعين معا ونصه قال ابن حبيب قال أصبغ وإذا أعتق السيد أحد المكاتبين فلم يجز  
الباقيون ذلك فسمي معهم وأدى بعض الكتابة ثم عجزوا وعتق الذي كان أعتق السيد فلا  
يرجع على سيده بما كان أدى اليه بعد عتقه وذلك كالفله وكذلك لو أدى معهم حتى عتقوا  
لم يرجع على سيده بما أدى بعد عتقه مما كان يتوبه الآن يكون له فضل فيرجع به على  
أصحابه محمد بن يونس لو وجب أن يرجع على سيده بشئ مما أدى بعد عتقه لكان بسقط  
ذلك عنه وهو في الكتابة ولكن السيد لما رد فعله بقي العبد مكاتبا على حاله فما أخذ منه  
كالفله محمد بن يونس وليحي بن عرمث كلام أصبغ اه محل الحاجة منه بلفظه والظاهر  
من هذا ان المستثنين في المعنى سواء فيجوز اختيار أبي حفص فيهم ما فيصح ما قاله ز لكن  
كلام ابن يونس يفيد أن الراجح خلاف ما رجحه أبو حفص كما أن كلام الباقي يفيد ذلك لانه  
اقتصر على ما لابن حبيب عن أصبغ وساقه كانه المذهب وزاد مع ذلك توجيهه فقال متصلا  
بما قدمناه عنه ما نصه ووجه ذلك ان ما وجهه اليه سيده من العتق لم يتم لما تعلق به من  
حق أصحابه لان ذلك لم يكن حقا للسيد وكان بمنزلة من أعتق عبد الغير أو أعتقه وهو محجور  
عليه في عتقه اه منه بلفظه ومع ذلك فالظاهر عندي ما صوبه أبو حفص وقياس أي  
الولي ذلك على من أعتق مال غيره أو على من أعتق وهو محجور عليه لا يخفى ما ينه لان  
العتق الواقع من السيد أو لم يحكم بإبطاله وانما هو موقوف لحق غيره فاذا زال عنه  
بالاداء نفس العتق ولزمه فيه بالانشاء السابق لا باستئناف عتق آخر ونظير هذا عتق من  
أحاط الدين بماله فلم يجزه الغرماء ثم حصل له مال فتأمل (ومكاتبة شريكين الخ) قول مب  
تبع تت في هذا ومعناه الخ فيه نظر ظاهر اذ كيف يصح جوابه بقوله ان رقية العبد  
بينهم ما ان عجز مع قول ز مع رقية العبد سواء قبض الكتابة كلها أو بعضها فاعترض طي  
حق لا توهم فيه (فان عز خيرا المقاطع الخ) قول ز والموضوع ان الآذن لم يقبض شيئا الخ  
فيه نظر وكلام المصنف يشمل صورتين بل هو ظاهر في الثانية لقوله ما فضل الخ تأمل  
(ولارجوع له على الآذن وان قبض الاكثر) قول ز وجعلها بالمبالغة فاسد الخ لافساد  
فيه وان شمل قبض الاقل لانه انما في رجوع المقاطع على الآذن فيما قبض ولا شك انه في  
كل من شق التغيير لم يرجع المقاطع على الآذن وهذا أحسن من جواب طي وأولى من  
جواب ز وان ارتضاء مب والله أعلم (وسفر لا يحل فيه نسكح) قول ز لا بعيد يحل

(وله تجيز نفسه الخ) قال في المدونة  
 وإذا كان ذامال ظاهر فليس له تجيز  
 نفسه ولن يظهر له مال فذلك له  
 دون السلطان ويعضى ذلك وكذلك  
 أن يحجز نفسه قبل محل النجم بالايام  
 أو الشهر اه فمثل الحلول قربه  
 وقول ز كاهما بدليل الخ مراده  
 التخصيص هنا لدفع التكرار فقط  
 بدليل ما يأتي له من أن يحجزه عن  
 البعض كالشكل للمغايرة الحكم كما  
 فهم هو في فاعترض بأنه لا فرق  
 بين الحجز عن الكل والبعض كما  
 صرح به مق والمنيطي وقول  
 ز لكن عول في الخ ان كان الرمز  
 للقائي كما هو مصرح به في بعض نسخ  
 خش فلنظروا لئن انه كذلك اذ  
 الناقل أمين وجهه هوني للمواق  
 فاعترضه بأنه كيف يقال انه عول  
 عليه وهو انما نقله بين كلام اللغوي  
 وكلام ابن الحاجب الموافقين  
 للمصنف وقد أشار مق للاعتراض  
 على المصنف بمخالفته لظاهر المدونة  
 وأصرح ابن رشد ثم أجاب عنه بأنه  
 تبع ابن عبد السلام ووجهه ظاهر  
 اه وظاهر كلام المتسطي شاهد  
 للمصنف أيضا ونقل ابن عرفة عن  
 اللغوي نص صريح في ذلك والله  
 أعلم وقول ز في مفهوم ان اتفقا  
 تفصيل بل على ما لا ينشأ لمفهوم  
 له ومفهوم وله أن السيد ليس له  
 التجيز الا بالحكم فتأمل

فيه نجم الخ كذا في جميع ما وقفت عليه من نفسه وهو تصحيح أو سبق قلم والصواب  
 أن يقول لا يبعد وان لم يحل فيه الخ ليوافق المنصوص وليوافق ما شرح هو نفسه قول  
 المصنف بهذا الاسطر بعد والله أعلم (وله تجيز نفسه) قول ز بعد حلول الكتابة  
 ظاهره انه لا يكتفي قرب حلولها وليس كذلك قال في المدونة مانصه وإذا كان المكاتب ذامال  
 ظاهر فليس له تجيز نفسه وان لم يظهر له مال فذلك له دون السلطان ويعضى ذلك وكذلك  
 اذا يحجز نفسه قبل محل النجم بالايام أو الشهر اه منها بلفظها ونقله مق أيضا ونحوه  
 لابن يونس ونصه قال في المدونة وكذا ان يحجز نفسه قبل محل النجم بشهر فله ذلك اه منه  
 بلفظه وقول ز بعد حلول الكتابة كاهما بدليل قوله كان يحجز عن شيء فيه نظروا لا محله  
 فيما احتج به بل هو حجة عليه وقد شرح هو نفسه قوله كان يحجز عن شيء بقوله من النجوم  
 فترك لان يحجزه عن البعض كنجمة عن جميع نجومها وقال عند قوله وفسخ الخا كم ان محل  
 ذلك في مسئلة يحجزه عن أدامشي اذا أتي المكاتب من التجيز فان رضى به ولا مال له ظاهر لم  
 يحتاج لما حكم فكلما مصرح في أن حكم يحجزه عن الكتابة كاهما بعد حلولها وحكم يحجزه عن  
 نجم من نجومها بعد حلوله سواء وقد صرح بذلك مق ونصه قوله كان يحجز عن شيء أو غاب  
 الخ أي يترك التجيز نفسه كما يترك ان يحجز عن أدامشي من نجوم الكتابة عند حلوله أو غاب  
 عند محل النجم ولا مال له موجود وقوله وفسخ الخا كم يريد والمكاتب لا يريد التجيز في  
 الصورتين بخلاف الذي يريد تجيز نفسه بشرطه فان التجيز يكون باتفاقه مع سيده دون  
 الخا كم ومعلوم أن مراد المصنف هنا أن المكاتب لم يرد التجيز لانه لو أراد في هاتين  
 الصورتين والقرض أن لا مال له كانت هي المسئلة الاولى فيكون كلامه متناقضا  
 اه محل الحاجة منه بلفظه وما قاله متعين وقد صرح المتسطي بالتسوية بينهما وعقد في  
 ذلك وثيقة ونصه فاذا لم يكن للمكاتب مال ظاهر وأراد تجيز نفسه واتفق هو وسيده على  
 ذلك فانك تعقد فيه أشهاد فلان مكاتب فلان الذي جنسه كذا ونعتة كذا على نفسه شهداه  
 هذا العقد في صحته وجوازه انه لا مال له يؤدي منه كتابة أو النجوم التي حلت عليه منها وانه  
 عاجز عن أدائها وعن السعي فيها وانه للحجز هذا رجع رقيقا لسيده لا كتابة له لنفسها بحجزه  
 وقلة مقدرة شهده على اشهاد فلان المنعوت من اشده على نفسه وهو بالحالة الموصوفة  
 عنه في هذا الكتاب وعرفه ولا يعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا في علمه فان أسقطت هذا  
 استغثت عن ذكره ثم تقول بمن أشهد سيده فلان بن فلان أنه رضى بعجزه هذا وصدق فيه  
 وذلك في شهر كذا من سنة كذا بيان واذا مطلق المكاتب سيده بما حل عليه من نجومه  
 وذهب الى تسويقه وأراد السيد تجيزه وبأي هو من ذلك رقبه الى السلطان اه محل  
 الحاجة اليه من ثيابه بلفظها والله أعلم وقول ز لكن عول في على ما لا ينشأ الخ  
 فيه نظروا لئن ق نقل أولا كلام اللغوي وظاهر موافق للمصنف ثم نقل كلام ابن رشد ثم  
 نقل كلام ابن الحاجب الموافق للمصنف فكيف يقال بعد هذا انه عول على ما لا ينشأ  
 فتأمل وقد أشار مق للاعتراض على المصنف ثم أجاب عنه ونصه وما شرط فيه من  
 اتفاقه ما يخالف لظاهرها وبه صرح ابن رشد فذكر كلامه ثم قال اي ابن عبد السلام

(ولو ظهر له مال) قول ز أخفاه عن السيد الظاهر أن المبالغة انما هي على هذا دون ما بعده لانه يتوهم حينئذ انه لا يتم تجيزه معامله له بتقيض قصده ويدل لهذا ان (٣.٤) اللغوى انما ذكر ذلك في الاخفاء ووجه عدم معاملته بتقيض المقصود بمراعاة

ما أفاده ظاهر كلام فنقل كلامه وقال بعد ما نصه ولعل كلام ابن عبد السلام أيضا من معتمدات المصنف ووجه ظاهر اه منه بلفظه قلت ظاهر كلام المصنف المتقدم شاءد للمصنف ونقل ابن عرفة عن اللغوى نص صريح في ذلك ونصه اللغوى ان أراد السيد حل الكتابة وأنى المكاتب أو اراده المكاتب وأنى السيد فالقول قول المتمسك واختلف ان رضى معايا الفسخ فقال مالك ان كان له مال ظاهر لم يكن له مال ذلك وان لم يكن له مال ظاهر كان ذلك له مال محال الحاجة منه بلفظه (فريق ولو ظهر له مال) قول ز أخفاه عن السيد أولم يعلم به الظاهر ان المبالغة انما هي على الاول لانه لما ذهب المصنف أو لا على انه لا يجوز التجيز اذا كان له مال ظاهر ولو رضى لما في ذلك من حق الله تعالى يتوهم انه اذا خفي المال لا يتم تجيزه معامله له بتقيض مقصوده ولا شك ان ما اعتمد المصنف أولا هو المعتمد به العمل أيضا ففي نهاية المسطى ما نصه هذا قول مالك وابن القاسم في المدونة وغيره اياه بالحكم وعليه العمل وقال في اختصار ابن هرون له أن يعجز نفسه وان كان له مال ظاهر وبه أخذ ابن وهب في موطنه وقاله ابن كثة وابن نافع في كتاب ابن جبيب ثم قال وقال سحنون ليس له تجيز نفسه وان لم يكن له مال الا عند السلطان اه منه بلفظها ويدل لما قلناه كلام اللغوى فانه انما ذكر ذلك في الاخفاء ووجه عدم معاملته بتقيض المقصود بمراعاة الخلاف ونصه ومنعه من ذلك في القول الثاني ابتداء ومضاه بعد الوقوع اذا فعل لا ثم بين انه كان قادرا وانه كتم ما له مراعاة للخلاف في ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه (تنبيهان \* الاول) \* تعبير المصنف بلويفية سيد أنه ردها قولاً في المذهب ولم يذ كر ذلك في ضريح ولا رأينا من ذكره وقد قال مق ما نصه هذا الخلاف المشار اليه بالاولم أنه منصوصا هكذا اه منه بلفظه ونقله ابن عاشر وسلمه ونقل جس و نو كلام ابن عاشر وسلمه وهو ظاهر والله أعلم \* (الثاني) \* قال جس ما نصه قال ابن عاشر قوله له تجيز نفسه ان اتفقا حاصل ما عند مق ههنا المكاتب اذا لم يظهر له مال فلا يتوقف تجيزه على موافقة سيده وكلام المختصر يقتضى توقف التجيز على رضاه ثم قال جس وانظر قوله ان المنصوص ان المكاتب لا يتوقف تجيزه على موافقة سيده فانه خلاف ما يظهر من نقل ق عن اللغوى وعن ابن رشد من انه متوقف على ذلك اه منه بلفظه وفيه نظر من وجهين أحدهما انه سلم ما أفاده كلام ابن عاشر من أن مق لم يذ كر شيئا الاعتراضه على المصنف بما ذكر وليس بمسلم لانه قد رجع اخر احسب ما في كلامه ثانيا ما ان ما نصه لمق من انه نقل عن ابن رشد ما يشهد للمصنف بخالف لما فيه بل نقله عن ابن رشد صريح في مخالفة ما قاله المصنف فلعل نسخته من مق وقع فيها تصحيف والله أعلم (وتلوم لمن يرجوه) قول ز وأما الغائب فلا يتلوم له الخ ما قاله هو ظاهر نقل ق عن ابن شامس لكنه صرح مق بانه يتلوم للغائب أيضا ونصه وقوله وتلوم الخ أى ان فسخ الحاكم الكتابة في صورتين لا يكون الا بعد التلوم لمن يرجوه طريان مال وهذا في العاشر الحاضر أبين منه في الغائب

الخلاف وقول ز ورد بالاول قول الخ هذا ظاهر المصنف لكن قال مق هذا الخلاف المشار له بالاولم أنه منصوصا هكذا اه وسلمه ابن عاشر وغيره (وتلوم لمن يرجوه) قول ز قاله د الخ وهو ظاهر نقل ق عن ابن شامس لكن صرح مق بانه يتلوم للغائب أيضا وكذا المتطبی ونصه فان كان المكاتب غائبا خلت عليه نجومه لم يكن للسيد تجيزه الا بالسلطان فان حاول تجيزه عندم كانه اثبات ملكة له ومكاتبته اياه ومغيبه عنه وانه لم يخلف شيئا تؤدى منه كتابته في علم الشهود بذلك فاذا ثبت ذلك كما عنده حلفه انه لم يصل اليه شيء من الكتابة المذكورة فاذا حلف تلوم السلطان عليه كما يتلوم على الحاضر ثم يعجزه ويحكم عليه اه ثم ان مفهوم لمن يرجوه أن غيره لا يتلوم له وقد مر في باب النفقة وفي التسليم لمن لا يرجو وصححه وعدمه ناويلان وصرح في ضريح بعد ذكره التأويلين ههنا عن أبي الحسن بان هذين التأويلين هما اللذان في النفقة فانظر ما وجه تصديره ههنا به وتصريحه بتصحيحه وتركه ههنا بالكيفية قلت قد يجاب بانه اقتصر ههنا على محل الوفاق والله أعلم (كالقطاعة) قلت قال في الذخيرة الفعالة بالفتح للنجايا الخلقية كالشجاعة وبالكسر للصنائع كالنجارة والخياطة وبالضم لما

يطرح كالغزالة والزباله وهذه الاستعمالات أكثرية والقطاعة نوع من التجارة فالكسر فيها أنسب اه وفي اللامية  
فعالة لتصل والفعالة دغ \* لحرفة أو ولاية ولا تهلا ولا فرق

(وفسخت ان مات الخ) قلت في ح عن المدونة انه ان أدى كتابته في مرضه جازت وصيته في ثلاث مائتي من ماله فان مات قبل دفعها أو أمر بدفعها فلم تصل للسيد حتى مات وأوصى فلا وصيته له (وان وجد العوض معيبا الخ) قلت قال غ هذه من مشكلات هذا المختصر وما زلت أتمنى أن أقف على شرح مثل هذه المشكلة من كلام شيخ شوخنا العلامة أبي عبد الله مق والشيخ البساطي والشيخ حلولو لم أجد إلى ذلك سبيلا لان هذه الشروح لم تصل لهذه البلاد الا ليدين هو بناضين وقد كتب لي بعض الثقات كلام الامام أبي عبد الله مق عليها بالنظر الى تمشية (٢٠٥) لفظها دون نقولها فاذ كررناه بطوله فائلا فيه

كذا وجدنا في بعض النسخ فان كان معطوفا على ان مات ويكون المعنى ان الكتابة تفسخ أيضا ان وجد الخ فهو مخالف للمذهب فان النصوص متضادة على خلافه فلوقال لان وجد الخ وله كذا كان وجعلت الواو مكان لا أو قال لا يعيب عوض أو استحقيقه ثم قال ورأيت في بعض النسخ وان وجد الى آخر ما عزا به نسخة مق قال وهذا الكلام أقرب الى الاستقامة وموافقة النقل الا ان قوله ففقهه ليس كذلك بل انما يرجع في الموصوف بالمثل كما تقرر في العيب والاستحقاق ولان عوض الكتابة لما كان في الذمة أشبه المسلم فيه وهو اذا ظهر به عيب يرجع بمثله لانه غير معين وقوله ان شبهة له هو شرط في مضي العتق وأما من لا شبهة له في العوض أي بان سرقه أو غصبه أو كان مودعا عنده أي ولا مال له فان عتقه لا يعضى لانه لا يعتق بالباطل كما قال مالك ويعود مكاتبنا أه بخ كنسير وقول المصنف كعين أي في ملك الغير وأما في ملكه فلا شيء للسيد عليه

ولا فرق فان التلوم في هذا الباب لمن يرجي من غائب أو غيره من شأن الحاكم أه منه بلفظه قلت وما قاله متعين فقد صرح بذلك المصنف في نهايته ونصها فان كان المكاتب غائبا خلت عليه نجومه لم يكن للسيد فحيزه الا بالسلطان فان حاول فحيزه عند السلطان كانه اثبات ملكه كما تقدم ومكاتبته أياه على النجوم التي كاتب عليها ومغيبه عنه وان لم يخلف شيئا أدى منه كتابته في علم الشهود بذلك فاذا ثبت ذلك كله عنده حلقه انه لم يصل اليه شيء من الكتابة المذكورة فاذا حلف تلوم السلطان عليه كما تلوم على الحاضر ثم يجوز ويحكم بذلك أه منها بلفظها (تنبيه) مفهوم قول المصنف هنا ان رجوه أن غيره لا تلومه وقد مر له في باب النفقة وفي التلوم لمن لا يرجي وصحح وعدمه تأويلان مع انه قال هنا في صحيح بعد ذكره التأويلين في هذه المسئلة عن أبي الحسن مانصه وهذان التأويلان هما اللذان في كتاب النكاح الثاني في المعسر بالنفقة حيث قال ويختلف التلوم فيمن يرجي ومن لا يرجي له أه منه بلفظه فانظر ما وجه تصديره هناك به ونصريحه بتعجيله وتركه هنا بالكلية مع تسليحه ما قاله أبو الحسن والله أعلم (وان وجد العوض معيبا) قول مب قلت كلام المدونة توافق ما لمق الخ صواب وقد نقل ابن يونس كلام المدونة الذي استدلل به ونكاه عليه بكلام لا يبقى معه في ذلك اشكال وصرح بأن ما فيها من قول مالك ونصه قال مالك واذا أدى المكاتب كتابته وعليه دين فأراد غرماؤه أن يأخذوا من السيد ما قبض منه فان علم ان مادفع من أموالهم فلم يأخذ من السيد قال ابن القاسم ويرجع زقاير يد مكاتبنا محمد بن يونس هذا من قوله يدل على أنه ان دفع الى سيده شيئا تقدمت له فيه شبهة ملك أنه يرد عتقه ويرجع مكاتبنا خلاف ماله بعد هذا قال مالك وان لم يعلم انه من أموالهم لم يرجعوا على السيد بشي من ذلك محمد بن يونس اختلف في معنى قوله فان علم ان مادفع من أموالهم هل يريد أموالهم بعينها أو دفع وقد استغرق الدين ما كان بيده والذي أرى انه ان دفع وهو مستغرق الذمة فلم يردده وان لم يكن أعيان أموالهم لانها أموالهم أو ما تولد عنها ثم قال مانصه وقال أشهب وابن نافع عن مالك في مكاتب فاطم سيدة فمباقي عليه على عبد دفعه اليه فاعترف مسروقا فأخذ منه فليرجع السيد على المكاتب بقيمة العبد ثم قال قال ابن القاسم وغيره ان غرسه بشي لم يتقدم له فيه شبهة ملك فهذا الذي لا يجوز له ويرد عتقه ويرجع مكاتبنا قال وأما ما كان بيده ملكا وله فيه شبهة لطول ملكه لم يستحق ذلك

لانه رضى به وقت حريته قاله خني ثم قال ولو قال المصنف وان وجد العوض معيبا أو استحق رجوع بمثله ان كان موصوفا والا فبعوضه ان أيسر وله فيما دفع شبهة والارجع لحاله قبل العتق لاني بالمسئلة على الوجه المرتضى مع الايضاح وقول مب عن صحيح قال في المدونة الخ أي عن مالك كما في ابن يونس فائلا اختلف في معنى قوله فان علم ان مادفع الخ هل يريد أموالهم بعينها أو دفع وقد استغرق الدين ما كان بيده وهذا الذي أرى لانها أموالهم أو ما تولد عنها ثم قال وانما لم يكن هذا كمن أخذ عن دينه عرضا فاستحق فانه يرجع دينه لان الكتابة ليست بدين ثابت فاشبهت النكاح وانما لم يعرض يستحق فانه يرجع ببقية أه بخ انظر ح وأبضا فوجه ما لمق ظاهر لان معاملته ببقية من صدقه فيرجع الى ما كان عليه قبل جارية في الامر من معافاته له والله أعلم

مضى عتقه ورجع عليه بقيته فان لم يكن له مال اتبع به ديناً محمد بن يونس ان قيل لم يرجع  
بقيمة الكتابة التي قاطعه عليها كمن اخذ من دينه عرضاً ثم استحق أنه يرجع به دينه. قيل  
الكتابة ليست بدين ثابت لانها تارة تصح وتارة لا تصح فاشبهت ما لا عوض له مع الموم من  
خلع أو نكاح بعرض يستحق فانه يرجع بقيته فكذلك هذا اه منه بلفظه ومن  
تأمله وأنصف ظهر له أنه لا فرق بين الموصوف والمعين في التفصيل المذكور ووجهه أيضاً  
ظاهر لان معاملته بنقيض قصده فيرجع الى ما كان عليه قبلاً جارية في الامر بن معا  
فتأمل به انصاف \* (تنبيه) \* ذكر ح بعض كلام ابن يونس السابق وقال بعده مانصه  
قال الشيخ أبو الحسن الصغير فعل ابن يونس ما تقدم لهذا العبد من حمله الذي دفع  
الى السيد شبهة وان كان أموال غرمائه ووجهه له الخمي ليس بشبهة لتسلط الغرماء على  
ذلك فحمله ابن يونس على الخلاف ووجهه الخمي على الوفاق اه منه بلفظه \* قلت وعلى  
ما حله عليه ابن يونس حله ابن رشد والراجح وهو الظاهر وقد نقل ح كلام ابن رشد  
قبل كلام أبي الحسن يسير جداً وكلام الرجاء بعده يسير جداً ولم ينسبه على ذلك والله  
أعلم (واستثناء جملها) قول ز في بطنها من زوجها لا مفهوم له وكذا ما في بطنها من  
غصب أو زنى والله أعلم (وهل قنأ أو مكاتباً أو بلان) قال متى بعد أن قال مانصه  
فأنت ترى تأويل سحنون وأبي عمران واللغمي على المدونة انما هو تقويمه عبدان قتل ولم  
أر من تأويل علمي أنه يقوم مكاتباً كما حكى المصنف ثم قال فلو قال المصنف روايتان عوض  
تأويلين كان أولى اه منه بلفظه \* قلت قد عزا ق الاول للغمي والثاني لابن رشد  
وتبع في ذلك والله أعلم ابن عرفة ونصه اللغمي ان قتل المكاتب قوم عبد الا الكتابة فيه لان  
عقد العتق سقط حكمه بالقتل وقاله ابن القاسم في المدونة ثم قال وسمع أشهب على قاتل  
المكاتب قيمته بما عليه من الكتابة ابن رشد يريد أنه يقوم على أنه مكاتب عليه من كتابته  
بقيمة كذا وكذا على ما يعرف من قدرته على تكسب المال دون اعتبار ما له لانه يتيق  
أسبده وهذا معنى قول مالك في المدونة ثم قال بعد كلام مانصه في كون الواجب فيه قيمته  
عبد أو مكاتباً معتبراً فيه قدرته على الاداء وقد رما عليه من الكتابة قاله اه ذامع لغو  
اعتبار ما عليه للغمي عن ابن القاسم فيها وسمع أشهب وابن رشد عن قول مالك فيها  
ورابعها للغمي الا كثر من قيمته عبد أو مكاتب اه منه بلفظه وقد صرح بالتأويلين  
في ضيغ فقال عند قول ابن الحاجب ولو قتل فللسيد القيمة على أنه مكاتب اه مانصه  
هذه احدي الروايتين عن مالك وهو مذهب المدونة عند أبي عمران وغيره قال فيها وعلى  
قاتل المكاتب قيمته عبد امكاف في قوة مثله على الاداء وضعفه قيل لابي عمران لم قال يقوم  
مكاتباً على قدر أدائه ولم يقل يقوم عبد ا قال من أجل أن الكتابة زيادة فيه لانه زاد فيه من  
أجل اجتهاده في خروج من الرق وروي عن مالك وهو مذهب المدونة عند جماعة أنه  
يقوم عبد لان الكتابة تبطل بقتله بخلاف الجناية عليه فيمادون النفس فانه يلزم فيه  
الارش على أنه مكاتب لان حكم الكتابة باق لم يطل بقاء ذاته اه منه بلفظه واختصره  
في الشامل بقوله مانصه وللسيد قيمته ان قتل وهل قنأ أو مكاتباً روايتان وهما تأويلان

(واستثناء جملها) ولو من زنى \* قلت  
وكذا يلقي شرطه عليه انه ان شرب  
خمر اعد رقيقاً كما في ح عن النكت  
انظره (تأويلان) الاول للغمي  
فأثلاً لان عقد العتق سقط حكمه  
بالقتل والثاني لابن رشد كما في ق  
وأصله لابن عرفة وهما أيضاً  
روايتان عن مالك كما في ضيغ  
والشامل واقتصر أبو الحسن على  
الثاني فأثلاً معناه حر كثر الخراج  
بصلح لان يكاتب قيل لابي عمران  
لم قال يقوم مكاتباً ولم يقل عبداً  
قال من أجل أن الكتابة زيادة فيه  
لانه زاد فيه من أجل اجتهاده في  
خروجه من الرق اه وبه تعلم ما في  
انكار متى ومن تبعه التأويل  
الثاني فأثلاً فلو قال روايتان والله أعلم



اه منه بلفظه وقد اقتصر أبو الحسن على التأويل الذي أنكره مق فقال في كتاب  
 الجنايات عند قوله أو على قاتل المكاتب قيمته عبد مكاتب الخ ما نصه قوله عبد مكاتب هذا  
 نعم مدح لانعت ذم وبخس أي حركته الخراج يكاتب الشيخ أي يصلح لان يكاتب قيل  
 لابي عمران لم قال يقوم مكاتب على قدر أدائه ولم يقل يقوم عبد اقال من أجل أن الكتابة  
 تزيد فيه لأنه يتصدق عليه من أجل أنه يجتهد في خروجه من الرق فيرتفع في ثمنه من أجل  
 هذا قال بقى اه منه بلفظه وهو تعلم ما في كلام مق على أن مانسبه لابي عمران مخالف لما  
 نسب له أبو الحسن والمصنف ومن العجب أنه نقل كلام التعاليق الذي نقله أبو الحسن  
 والمصنف ثم نسب له ما هو مصرح بخلافه والظاهر أن سبب ذلك تحريف وقع له في نسخة  
 من التعاليق فإنه قال مانسبه في التعاليق لابي عمران في قوله عبد مكاتب أن مكاتبانعت  
 مدح لانعت ذم وبخس أي قن كثير الخراج يعني يصلح لان يكاتب قيل له فلم قال يقوم  
 مكاتب الى آخر ما تقدم من أبي الحسن عن التعاليق فقوله قن كذا هو في النسخة التي بيدي  
 من مق وهو خلاف ما قدمناه عن أبي الحسن ثم لا يلزم قوله مع ما بعده فأنسبه بالنسب  
 \* (تنبيهان الأول) \* في المدونة ما هو شاهد لتأويل اللغوي ومن وافقه ففيها في كتاب  
 الجنايات قبل ما قدمناه عنها بنحو ورقة كبيرة ونصف مانسبه وان اغتصب أمة نفسها أو أم  
 ولدا ومكاتبه أو مدبرة فليقتصمها ذلك فلا شيء عليه الا الحد وان نقصت غرم ما نقصها  
 وكان ذلك للسيد الا في المكاتبه فان سيدها يأخذ ويقاصها به في آخر نجومها وانما يقوم  
 من ذكرنا من فيه علقه في الجنايات عليه قيمة عبد اه منها بانظها فقامله \* (الثاني) \*  
 نقل جس كلام ضيق السابق وقال عقبه مانسبه فصول قول المصنف تأويلان أن  
 يقول روايتان قاله مق اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في ذلك مع أنه غفل عما في ذ  
 الموافق لما في ضيق والله الموفق (والاداء) قول ز بين كاجرم به ابن عرفة نص  
 ابن عرفة قال ابن شاس ان اختلف السيد والسيد في أصل الكتابة والاداء فالقول قول  
 السيد قلت ولا يمين عليه في الاولى لعروض تكريرها ويجوز في الثانية اه منه بلفظه  
 ونقله ق ببعض اختصار وقول ز وذكره الشيخ تبعه ابن عبد السلام بصيغة ينبغي  
 الخ قد تبع في ضيق ابن عبد السلام في ذلك أيضا وكانهم لم يطلعوا على كلام المبطل  
 فإنه قال في نهايته مانسبه واذا لم يشترط السيد في الكتابة التصديق في الاداء دون يمين تلمزمه  
 وادعى المكاتب الاداء اليه وأنكره السيد فان اليمين تجب على السيد في ذلك وله ردها على  
 المكاتب ثم قال وباشرط ما قدمناه أي من أنه مصدق في الاقتضاء يكون القول فيه قول  
 السيد دون يمين اه منها بلفظها (والاجل) قول ز أو قدره يشمل مسئلة المدونة  
 وهي قولها قال ابن القاسم وان اتفقا أن الكتابة خمسون وقال المكاتب نجمة على في  
 عشرة أنجم كل نجم خمسة وقال السيد بل في خمسة أنجم في كل نجم عشرة صدق المكاتب  
 اه منها بلفظها وقد أطلق ز هنا وقيد القدر بقوله ان أشبه الخ وذلك يوهم أنه لا يقيد  
 هنا بالنسبة وليس كذلك ففي ابن عرفة مانسبه وفيها ان اتفقا في القدر واختلفا في كثرة  
 النجوم صدق العبد اللغوي ما لم يأت في قدر النجوم لا يشبه اه منه بلفظه \* (فرع) \*

(والاداء) قول ز كاجرم به ابن  
 عرفة كما في ق وبه جزم المبطل  
 أيضا فائلا لأن يشترط السيد  
 أنه مصدق في الاقتضاء فيكون  
 القول له دون يمين اه (لا القود)  
 فان أتي بالينة قضى بينة السيد  
 لانها شهدت بالا كذا قاله في المدونة  
 (والاجل) قول ز أو قدره كما في  
 المدونة وقيدها اللغوي بالشبه كما في  
 ابن عرفة \* (فرع) \* قال في المدونة  
 فان أتي بالينة قضيت بأعدلها  
 وان تكافأنا كما كن لا يمين لهما ابن  
 يونس وقاله أشبه قال أبو الحسن  
 عن أبي اسحق لأنه تكاذب اذا كان  
 في مجلس واحد

(رجعوا بالفضلة) قال ابن يونس قال أنشبه فان لم يعرفهم جعله في مكاتين أو في رقاب وقال مضمون اري أن يوقف المال بسيد  
أبدا وهو كاللقطة يريد في الأيقاف لاني المدونة لان هذا عرف أصحابه بخلاف اللقطة فاوقفت سنة وهذا كالودعة يغيب صاحبها  
ولا يعرف له خبر فقد قيل انه يعرف ويتصدق بها اه ونقله أبو الحسن أيضا وقول ز ونحوه ما في صغيرة قول ق الخ أي عن  
المدونة ومثله لابن يونس وابن رشد عنها وقول م ب فرغ قال الجزولي الخ ونحو قول أبي الحسن عن النخعي وان عرف من أي  
الاموال هي كانت لصاحبها كان هو المعطى أو لا أو آخر اه وقوله وان لم يعلم الخ أي بال دفع أحدهما أو كان خلطهما معلى هذا  
حل النخعي قول المدونة وليرد عليهم الفضلة بالخصص كما في أبي الحسن وقوله وقال الجزولي أيضا الخ قال أبو الحسن بهدأ أن  
من أعطى ز كان لغيره أي فلم يفهم هل ردها وكذا ابن السبيل ليحمل به فلم يحمل مانصه وعلى هذا من أعطى مالا ليقراء عليه فلم  
يقراء فانه يرد ثم ذكر قصة التادلي مع والده حيث أعطاه مالا ليقراء عليه فلم يجدي نفسه غرض والده فرده اليه فذهب به والده الى أبي  
يعزى فدعاه وقال له فتح الله لك المدونة كما (٢٠٨) فقهاه المضمون فكان من أمر التادلي ما كان وفي سماع ابن القاسم من

قال في المدونة متصلا بما سبق مانصه فان أتيا بالبينة قضيت بأعدلهما وان تكافأ ناصدق  
المكاتب وكانا كن لا يئنه لهما وقال غيره يقضي بينة السيد لانها زادت ألا ترى لو قال  
السيد الكتابة أف درهم وقال المكاتب تسعة صدق المكاتب وان أتيا بينة قضى  
بينة السيد لانها شهدت بالاكتر اه منها بلقطها ونحوه لابن يونس عنها وزاد بعد قولها  
وكانا كن لا يئنه لهما مانصه وقاله أنشبه وقال غيره الخ وقال بعده مانصه محمد بن يونس  
وهذا الذي احتج به الغير من اختلافهما في عدد المال الكتابة خاصة لا يخالفه فيه ابن  
القاسم ولا يلزمه به في مسئلة اختلافهما في عدد النجوم حجة لان كل بينة فيه ما قد زادت بينة  
المكاتب زادت عدد النجوم فانتفع بالتأخير وبقله ما يقع لكل نجم وبينة السيد زادت  
بكثرة ما يقع لكل نجم وبقله النجوم فيجب عند تكافؤهما أن تسقطا واما اختلافهما في  
عدد المال خاصة في بينة السيد قد انفردت بالزيادة فلذلك قضى بها والله التوفيق اه منه  
بلقطه وقال أبو الحسن عقب نصها السابق مانصه قال أبو اسحق وقول ابن القاسم أعدل  
لان هذا تكاذب اذا كان في مجلس واحد ثم نقل كلام ابن يونس وزاد عقبه مانصه الشيخ  
وجعل أبو اسحق الزيادة في الكثرة معنوية لان الكتابة اذا كانت خسين على عشرة أنجم  
تساوي عشرين واذا كانت على خمسة أنجم تساوي ثلاثين فكان السيد يقول كاتبك  
بثلاثين والعبد يقول بعشرين فهذه الزيادة التي أراد اه منه بلقطه (رجعوا بالفضلة)  
وعلى السيدان عجزوا (افلا) قول ز ونحوه ما في صغيرة قول ق ولوا عانوه بصدقة الخ  
ما في ق نقله عن المدونة وهو كذلك فيها ومثله في ابن يونس عنها اوضح بعزوه للمدونة

أخرج لسائل شيئا فوجهه قد انصرف  
لا يا كله وليتصدق به أي لانه انما  
قصد الصدقة وأما من أعطى زكاة  
فلم يأكلها حتى استغنى فانه لا يردّها  
لانه أخذها بوجه جائز اه قلت  
وفي جواب للشيخ الاكبر والعارف  
الاشهر سيدي عبد القادر القاسمي  
قله جس رجهما الله تعالى في  
شرح تصوف المرشد المعين مانصه  
كل ما يأخذونه أي الذين يزعمون  
أنهم يمدحون النبي صلى الله عليه  
وسلم من أي الباطنيين الذين  
يزعمون ان الاحوال حركتهم وان  
الاشواق أقلقتهم وهم ليسوا من  
ذلك في شيء وانما ذلك طبيعة تحركت  
فالتبس عليهم حركة الطبع بحركة  
الحال هو محض الرياء لانهم انما  
يعطونهم ذلك لما حصل لهم من ذلك

من رقة طباعهم وما رقت الابا صواتهم المطربة وملاهم الملهية ولم ترق ذكر الله عز وجل  
ولا محبة في الاخرة فانهم لو خدثوا باصوات غير مطربة ولا بشي من تلك الملاهي لما وجدوا من ذلك أثر في قلوبهم ولا حرك فيهم  
شيأ فهو من ثمن الغناء الذي لا يجوز اه وفي خاتمة شرح المرشد نقل عن عالم عصره وسيد أهل وقته الورع الزاهد العارف سيدي أبي  
العباس أحمد بن علي السوسني اليوسعي رجه الله تعالى مانصه واعلم أن أضر الاسباب الخارقة للمروءة الانهمالك في طلب الرزق  
والافراط فيه حتى لا يشعر بنفسه في أي باب هو وما يأتك من ذلك قد فرغ منه قبل بروزك الى هذا الوجود وان أشبع وأقطع  
ما يوتى في طلبه من تلك الابواب اكتسابه بالدين وأكاديات التقى وليس من المتقين وسبق لي يوم تسلي السرائر ولا ناصر له من  
المتصيرين ونسأل الله متره يوم اسباب متره على المذنبين آمين قال الغزالي واحذر أن تعطى بالدين وذلك أن يعطيك الله بآثاره بآثاره  
تق فتأكل بالدين ولكن شرط حله أن لا يكون في باطنك ما لو اطعم عليه المعطى لا تمتنع من العطاء فلا فرق بين ما يأخذ بالتصوف  
والتقوى وهو ليس متصفا به باطنا وبين من يزعم انه علوي يعطى وهو كاذب وكل ذلك حرام عند أولي البصائر وان أفق الفقيه

أبو الوليد بن رشد في رسم طلق ابن حبيب من كتاب الجامع ونصه ولو أعانوه بما أعانوه به  
ليستعين بأداء كتابته لأعلى وجهه أن يفكوه من الرق ولكن على وجه الصدقة عليه  
سكان له من ذلك ما فضل عن أداء كتابته وأوقاعته وكان لسيد جيع ذلك أن يحزن أداء  
كتابته قاله في المدونة اه منه بلفظه وقول مب قال ح قال الجزولي فان دفع  
اليه اثنان الخ نحوه نقله أبو الحسن عن الخمي جازما ولم يحل غيره فانه قال عند قول  
المدونة وليد عليه الفضلة بالخصص الخمي وهذا اذا لم يدركهم هي أو كان قد خلط المال  
وان عرف من أي الاموال هي كانت لصاحبها كان هو المعطى أولا أو آخر اه منه بلفظه  
وقوله وقال الجزولي أيضا وكذا من دفع اليه مال لكونه صالحا الخ نحوه في المعنى لابي  
الحسن فانه قال مانصه يؤخذ من ههنا من أخرج مالا في مفاداة أسرى فباؤا أو افتكوا  
بغيره أنه يرجع اليه وسئل عنها ابن زرب فقال بعض من حضر مجلسه فجعله في أسرى  
آخرين فقال ابن زرب لا يرجع اليه وليست هذه مثل تلك وأشار الى ما في سماع ابن  
القاسم من كتاب الهبات والصدقات في وقف يبايه سائل فخرج له درهما أو كسرة  
فوجده قد انصرف قال لا يا كاهل وليست صدقة وهذا بخلاف من أعطى زكاة فلم يأكلها  
حتى استغنى فانه يأكلها لانه أخذها بوجه جائز ولو أعطى بغير وجهها وان أعطيها ابن  
السبيل ليحمل بها فلم يتحمل فانه يردّها وعلى هذا من أعطى مالا ليقراء عليه فلم يقرأ أنه يردّه  
الشيخ ووجدت فيما قيد عن الشيخ أبي محمد صالح رحمه الله عن الحافظ التادلي رحمه الله أن  
والده أعضاء مالا ليقراء عليه فلم يحذف نفسه غرض والده فرد المال الى والده وقال لم أجده  
الغرض الذي قصدت قال فأخذ والده بيده وحمله الى ولي من الاولاد كبر بعضهم انه أبو  
يعزى فدعاه وقال له فتح الله لك المدونة كما فتحها لسنكون فكان من التادلي ما كان اه  
منه بلفظه \* (فرغ) \* اذالم يوجد صاحب حيث يؤمر بالرد له فأشاره في ههنا بقوله  
وانظر ان لم يعرفوا كما لو لم يعرف صاحب الودعة ففرق بين الايقاف في ههنا واللقطة اه  
وكلامه بوجه أنه لا خلاف في ايقافه وليس كذلك في ابن بونس مانصه قال أشهبان  
عرفهم رد عليهم وان لم يعرفهم جعله في مكاتبين أو في رقاب قال سنكون ولست أرى ذلك  
وأرى ان لم يعرفهم أن يوقف المال بيدهم أبدأ وهو كاللقطة يريد في الايقاف لافي المدة لانه  
قد قال يوقف أبدأ وفارق اللقطة في هذا لان ههنا عرف أصحابه واللقطة لا يعرف صاحبها  
فأوقفت سنة كما في الحديث وهذا كالودعة يغيب صاحبها ولا يعرف له خير فقد قيل انه  
يعمر بصدقة بها ولا يقتصر في ايقافها على سنة اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا  
(والافعل الوارث الاجازة) قول ز مثله غيره ان انفتحت النجوم الخ انظر رأي شحم منها  
يقوم فان قيمتها مختلفة وان استوت اعدادها فاذا قوم الاول كانت قيمته أكثر ثم كذلك  
والظاهر أنه يعتبر أقلها قيمة وان كان هو الآخر لتسوف الشارع للحرية والله أعلم (لزم  
العتق والمال) قول ز فكانه اعتقه واستثناء الخ انما يظهر ههنا اذا كان له حين  
الشراء مثل ما ساء السيد فاكثر ولا يظهر فيما سوى ذلك فتأمل والله سبحانه أعلم

بالحل بناء على الظاهر اه وكذلك  
على هذا من تصدر في الامامة  
والشهادة وهو يعلم الجرحة في نفسه  
أو تصدر للفتيا أو القضاء وهو لم  
يقم بمباشرة الحكمما وعلى هذا  
القياس والله أعلم ولم يكتب الكاتب  
ههنا على قبرته بل لتقوم حجة الله  
وما لنا الا له مقام معلوم عنده التستر  
به عن الناس اللهم يسر علينا  
أحسن الخراج اه وراجع ما قدمناه  
صدر البيوع وبالله تعالى التوفيق  
(وان أوصى له بنجم الخ) قو  
مثله غيره ان انفتحت الخ الظاهر  
يقوم حينئذ النجم المتوسط لا الاول  
لكثرة قيمته لقرب أجله ولا الاخير  
لقله قيمته اذالمعتبر في الديون المؤجلة  
قيمته الأعدادها خلافا لاستظهار  
هوني انه يعتبر أقلها قيمة اذ فيه  
ضرر على الورثة فتأمل والله أعلم  
(لزم العتق والمال) قول ز فكانه  
أعتقه واستثناء الخ ظاهر اذا كان  
ملكه حين القول والافليس بظاهر  
قلت بل هو ظاهر أيضا ويكون  
معناه انه استغنى خدمته بكون  
خراجه فيها ذلك فتأمل وبالله تعالى  
التوفيق

قال في (٣١٠) المصباح قيل أصل أم أمهة ولذا تجمع على أمهات وأجيب بزيادة الهاء

\* (باب أم الولد) \*

وان الأصل أمات قال ابن جني دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف وكثير في الناس أمهات وفي غيرهم أمات للفرق والوجه ما أورده في البارع أن فيها أربع لغات أم بضم الهمزة وكسرها وأمة وأمهة فالأمهات والأمات لغتان ليست احداهما أصلا للآخرى ولا حاجة الى دعوى حذف ولا زيادة اه وبه تعلم ان ما اقتصر عليه مب وغيره خلاف المرتضى وقول مب عن ابن عرفة هي المخرجهما الخ زاد ابن عرفة فتخرج المستحقة حاملا من زوج لانه غير مالك وتدخل المستحقة حاملا من مالك وتدخل قيمتهما بدلهما وتخرج أمة العبد بعق سيدة جلهما منه لانه غير جبري اه مق لو أبدل جلهما بولدها لصدق على أم الولد لانه لا يثبت لها حكم أمومة الولد الا بعد الوضع لا قبله لاحتمال أن لا يكون ما ظهر رجلا وهو مع ذلك غير مطرد لدخول من أعتقها مالها بعد الولادة منه فانها بعد العتق لا تسمى أم ولولدها لها حكمها اه بخ وأجاب جس و نو عن الاول بان الوضع انما هو شرط في ترتيب بعض الاحكام فقط وهي أم ولد قبله وقد صرح ابن رشد والجزولي بان المشهور فيمن مات سيدها وهي حامل انما تعتق في الحال قبل وضعها اه وبأن ذلك لز بل حكى ابن يونس والمسيطي عن محنن الاجماع على منع بيعها قبل الوضع بعده **قلت** وفي القوانين مانصه في وطي أمته فمليت صارت له أم ولدا الخ

\* (باب أم الولد) \*

قول مب وأصل الام أمهة الخ كذا في ضج و ح و جس و نو مقتصرين عليه مسلمين له مع أن كلام المصباح يفيد أن هذا خلاف المرتضى ونصه وأم الشيء أصله الولادة وقيل أصلها أمهة ولها هذا تجمع على أمهات وأجيب بزيادة الهاء وان الأصل أمات قال ابن جني دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف وكثير في الناس أمهات وفي غير الناس أمات للفرق والوجه ما أورده في البارع أن فيها أربع لغات أم بضم الهمزة وكسرها وأمة وأمهة فالأمهات والأمات لغتان ليست احداهما أصلا للآخرى ولا حاجة الى دعوى حذف ولا زيادة اه منه بلفظه وقول مب ابن عرفة أم الولد هي المخرجهما الخ لم يذكروا محترز ذلك القيود مع ان ابن عرفة ذكر ذلك فزاد متصلا بما نقله عنه مانصه فتخرج المستحقة حاملا من زوج لانه غير مالك وتدخل المستحقة حاملا من مالك على أخذ قيمتهما بدلهما وتخرج أمة العبد بعق سيدة جلهما منه لانه غير جبري اه منه بلفظه **قلت** سكوت مب عن حد ابن عرفة هذا يفيد أنه مسلم عنده وقد صله عجم وخش أيضا وتعبه مق بقوله مانصه قلت هذا الحد لا جامع ولا مانع اذ لا يصدق على شيء من أفراد الحدود لان حكم أمومة الولد لا يثبت للامة الا بعد الوضع وأما مجرد الحمل وقبل الوضع كما هو ظاهر لفظه فلا لاحتمال أن لا يكون ما ظهر رجلا فلو قال ولدها بدل جلهما كان أشبه وهو مع ذلك غير مطرد لدخول من أعتقها مالها بعد الولادة منه فانها بعد العتق لا تسمى أم ولد ولالها احكمها اه محل الحاجة منه بلفظه وقد أجاب عن اعتراضه الاول جس و نو ولم يجيبا عن الثاني ونص نو وقد يجاب بالان لم ذلك بل هي أم ولد قبل الوضع أيضا والوضع شرط في ترتيب الاحكام فقط بل بعضها لا يتوقف عليه كبيعها فليست أسهل بانصاف وقد صرح الجزولي وابن رشد بان المشهور فيمن مات سيدها وهي حامل انما تعتق في الحال قبل وضعها اه منه بلفظه ونحوه لجس وهو ظاهر وما ذكره من منع بيعها قبل الوضع أمر مسلم في ابن عرفة مانصه والمذهب منع بيع أم الولد حكمه غير واحد اجماعا ومنع بعضهم بثبوته وكذا بيعها حاملا من سيدها حكى البردعي في احتجابه على بعض الحنفية الاجماع على منع بيعها وقدح فيه بعض فقهاء تونس على قول من يجزئ بيع الحامل واستثناء جنيها واخبرني بعض من لقيت من الثقات الحفاظ انه وقف على حاشية في رسالة ابن أبي زيد بخط من يعتد به امضاء بيعها عن علي بن زياد اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه فاما الاجماع على منع بيع أم الولد فمنوع كما حكى عن بعضهم وقد ذكر فيها ابن رشد في المقدمات أربعة أقوال بل مذاهب ثم قال وأما قول ابن عرفة أخبرني بعض من لقيت فرأته أبو عبد الله السطى القاسمي كذا وفتت عليه مقيداعه وأغرب مما حكاه عنه ما في فصل استحباب الحال من كتاب أحكام القصول في أحكام الاصول لابي الوليد سليمان بن خلف الباجي عن داود الظاهري وأتباعه ومحمد بن محنن وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي من جواز الاقدام على بيع أم الولد فإين الاتفاق فضلا عن الاجماع هذا بعد الوضع وأما في حال العلق فقد سلم المتأخران وغيرهما الاجماع لولا نقض بعض

فقهاء تونس اه منه بلفظه قلت تسليمه انتقض الاجماع بالتخريج المذكور عجب  
بالنسبة الى جلالته مالان التخريج انما هو قياس فكيف ينقض الاجماع بقياس هذا  
البعض ومن المعالوم المقرر ان القياس المصادم للاجماع فاسد وابن عرفة من يقول بذلك  
وكذا غ فتأمل له والله الموفق ومن حكى الاجماع على الامرين معا وساق الثاني دليلا  
على الاول ابن يونس نقلا عن سمعون وسلمه ونصه قال سمعون وقد قام من اجماع الصحابة  
بالمدينة في منع بيع امهات الاولاد ما لا يسع خلافه وقضى به عمر رضي الله عنه بعد المشورة  
وهو رأى على في ذلك وحكم عثمان رضي الله عنه بمثله واتصل ذلك وتأكد عند العلماء في  
كل زمان وما ذكر ان عليا رضي الله عنه رجوع عن ذلك فلم يثبت ولو ثبت لكان رأيه مع عمر  
وعثمان والمهاجرين والانصار أولى وهو أثبت في الرواية ولا يعرف ولا يعلم أنه جرى بيعهن  
حكم امام وعلى ذلك علماء الامصار في القرن الثاني والثالث ولم يختلف أحد انهم اذا حملت  
فلا يجوز بيعها فاذا وضعت فهي على الاصل في منع بيعها لا تنتقل عنه الا بدليل اه منه  
من أول ترجمة من كتاب امهات الاولاد وقال بعد هذا في ترجمة أم الولد كاتب الخ من كتاب  
امهات الاولاد ايضا مانصه وقد تقدم في الباب الاول الحجة في منع بيع امهات الاولاد بالسنة  
والاجماع اه منه بلفظه ونقل المصطفى في نهايته كلام سمعون المتقدم في نقل ابن يونس  
وزاد مانصه قال سمعون ولما كشف عن امرهن عبد الملك بن مروان أخبره ابن شهاب  
عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبعن في الدين ولا يعتقن في ثلث قال  
سمعون ولو كان ما ذكر من بيعهن جائزافي عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما تظاهر  
الخليفتان والمهاجرون والانصار على خلاف ذلك ولم يكن يخفى على جلالته م لا سيما بعد  
المشاورة والاجتماع اه منها بلفظها ثم قال بعد هذا بقريب مانصه وقد كان بين الصحابة  
رضى الله عنهم اختلاف في ذلك الى أن فخص عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن امرهن  
وبحث عنه فاحتج هو بعد أن كان يقول فيماروى عنه بجواز بيعهن ومن حضره من بقية  
العشرة ومن المهاجرين والانصار على أنهم متعة لساداتهم ما عاشوا ثم يخرجون من بعدهم  
أحرار من رؤس أموالهم فانهقد الاجماع على هذا من حينئذ واستقر الامر عليه الى أيام  
عبد الملك بن مروان الا ما يذكرون من رجوع على بن أبي طالب رضي الله عنه أيام خلافته  
الى اجازة بيعهن في الدين ثم اضطرب في امرهن فخص عبد الملك فأخبره الزهري عن سعيد  
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمضى ما وصف عنه وروى عنه أن المسور بن  
مخرمة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبعن في دين ولا يعتقن في ثلث فأقر ذلك  
وكتب به الى البلدان ومن الفقهاء من يدعى الاجماع في هذه المسئلة ولا يصح ما روى من  
رجوع على بن أبي طالب رضي الله عنه وهذا على ما ذهب اليه ابن القصار وغيره ممن تابعه  
على ان الاجماع لا ينعقد الا بانقراض العصر وأما على مذهب غيرهم من أنه لا يشترط  
انقراض العصر فلا ينخرم الاجماع المنعقد أيام خلافة عمر بن الخطاب برجوع على أيام  
خلافته وقد روى ما يدل على أنه يرجع عن رجوعه الى ما كان انعقد عليه الاجماع فتجدد  
بذلك الاجماع في زمانه وذلك قول عبدة الساماني في حديثه روى الشعبي عن عبدة

المنجز عتقها التبعدي الحرية اليها  
أو بانها تسمى أم ولد في اصطلاح  
الفقهاء كما قد يفيد قولهم عدة أم  
الولد بعد وفاة سيدها حيضة والله  
الموفق وقول ابن عرفة من وطئ  
مالكها ان جعل متعلقا بالحر كما هو  
صريح خش أو لا خرجت به حتى  
الصورة الثالثة عنده وبقي قوله  
جبر عليه لجرد الشرح والبيان  
وان جعل متعلقا بجملة ما على أنه  
نعت له أي الثاني منه خرجت  
حينئذ تلك الصورة بما بعده وهو  
صريح ابن عرفة فتأمل

السلماني قال خطبنا على بن أبي طالب رضي الله عنه فقال رأى أبو بكر رأى وأرى عمر رأى  
عشق أمهات الاولاد حتى مضى السبيل ما ثم رأى عثمان ذلك ثم رأيت أنا بعد بيعهن في  
الدين قال عبدة فقلت اعلى رأيك ورأى عمرو وعثمان في الجماعة أحب اليك من رأيك  
بانفرادك في الفرقة فقبل مني وصدقني وهذا من على رضي الله عنه اجماع منهم مع سائر  
الصحاب على المنع من بيعهن في غير الدين ثم رجع عما انفرد به من جواز بيعهن في الدين  
الى ما أجمع عليه مع الصحابة بقبوله لقول عبدة ونصديقه له والى جواز بيعهن في الدين  
وغيره ذهب داود القياشي والرافضة وأهل الظاهر واحتج من نصر مذهبه بقوله عز وجل  
وأحل الله البيع وحرم الربا وما روى عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع أمهات  
الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم نهانا  
عمر عن بيعهن وهذا كله لا حجة لهم فيه أما الآية التي احتجوا بظاهرها من القرآن فانها  
عوم بخصص بما ذكرناه من الأدلة وأما حديث جابر فانه ضعيف عند أهل النقل وقد  
روى عنه من طريقه ما عارضه فلاهل العلم في بيع أمهات الاولاد ثلاثة أقوال أحدها  
قول مالك وكافة العلماء والشافعي قول أهل الظاهر انها اتباع في الدين وغيره ولا تعتق من  
رأس المال ولا من الثلث والشافعي مثله في مواضع من كتبه ثم قطع في أربعة عشر موضعا  
من كتبه انهن لا يبعن في دين ولا غير من مثل قول مالك وجهور العلماء والثالث انها  
لا تباع الا في الدين وهو القول الذي رجع اليه على بن أبي طالب رضي الله عنه على ما بيناه  
وما روى عن ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير انها تعتق من نصيب ولدها قول رابع  
في المسئلة اه منها بلانظها وتقلته بطوله لما اشتمل عليه من القوائد والتجيزات والاقوال  
الاربعة التي ذكرها هي التي أشار إليها بقوله السابق وقد ذكر فيها ابن رشد  
في المقدمات أربعة مذاهب وما أفاده كلام المتبسط من أن تلك الاقوال لا تقدر في صحة  
الاجماع هو الصواب كما أن ما حكاه أبو عبد الله المتبسط عن بعض الخوارج عن علي بن زياد  
وأبو الوليد الباجي عن ابن سحنون والداودي كذلك لان هؤلاء كلهم مجروحون بالاجماع  
المنعقد قبلهم ولذلك ذكر الحافظ بن حجر في فتح الباري الخلاف وان القائلين بالمنع تعاقوا  
بأحاديث أصحها حديثان وذكرهما وذكر الجواب عن الاستدلال بهما قال آخر ما نصه  
ولم يستند الشافعي الى القول بالمنع الا الى عمر فقلته تقليد العمر قال بعض أصحابه لان  
عمر لما نهى عنه فانه صار اجماعا يعني فلا عبرة بنحو الخلاف بعد ذلك ولا يتعين معرفة  
مستند الاجماع اه منه بلفظه ونقله العلامة القسطلاني في شرح البخاري وزاد ما نصه  
واذا قلنا بالذهب انه لا يجوز بيع أم الولد فتضي قاض يجوز به في الروايات عن اصحاب  
كافي الروضة انه يقض قضاؤه وما كان فيه من خلاف فقد انقطع وصار مجمعا على منعه اه  
منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام غ والله أعلم \* (تنبيه وقائدة) \* قال غ  
في تكميله مانصه واما البردعي المذکور هنا فهو أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي باسكان  
الراء الخراساني الحنفي تلميذ أبي علي الدقاق ذكره ابن سيد الناس الاندلسي وغيره وأما قول  
ابن عرفة في احتجاجه على بعض الحنفية فعهدته عليه وانما ذكره غير واحد ناظر

الظاهرى في أم الولد فقال الظاهري أجمعنا على بيعها قبل العلق فن ادعى خلاف ذلك فعليه  
الدليل فقال له البردعي ما يؤمنك بأنه مقابل بأقوى منه وهو أنا أجمعنا أنه الاتباع حين العلق  
فن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل فانقطع الظاهري ففهم من يقول ان هذا الظاهري  
هو داود بن علي الاصهاني القياسي وهذا هو الذي في المقدمات ومنهم من يقول انه ابنه  
أبو بكر واشترى داود بالقياسي نسبة للقياس الذي يتيقنه كما قالوا ان نفقات القدر قد رتبة وذكر  
القاضي ابن خلكان ان داود كان يحضر مجلسه أربع مائة صاحب طب اسنان أخضر وذو كرا بن  
سيد الناس ان البردعي سار الى الحج فلما وصل الى بغداد وجد داود في مجلسه وهو يقول  
أجمعنا على أن يبيع أم الولد قبل حملها جاز فكذلك بعد وضعها أخذنا بحكم الاستصحاب  
فقال له البردعي أجمعنا على أن يبيعها حاله العلق لا يجوز فكذلك بعده أخذنا بالاستصحاب  
فانقطع قال فخرجت وأنا أستخير الله تعالى في الإقامة لنشر العلم وترك الحج لغيره مذهب  
داود على غيره فزأيت في المنام في تلك الليلة قارئاً قرأ ما لا زال يذيعه جفاً وأما ما ينفع  
الناس في كس في الأرض فلما استيقظت اذا بصارخ ألا أن داود قد مات فجلست للناس  
وتركت الحج وقد ظن الزناني وغيره ان المناظر هنا هو البرادعي المالكي صاحب التهذيب  
واختلاف طبقتهما كاف في رده ويقع في كثير من نسخ المقدمات البرادعي بالالف فمطرق  
منه هذا الوهم والصواب ما ذكرنا ان شاء الله تعالى اه منه بلفظه وأما الجواب عن اراد  
مق الثاني فلم تعرض له جس ولا نو ولا رأيت أحد اذ كره ويمكن أن يجاب عنه  
بان قول ابن عرفة الحرج لها يشعر بان الحرية مقصورة عليه لم تعد اليها فان تعدت اليها  
لم تسم أم ولد أو يقال لان سلم أن تبيع سيدها عتقها يمنع من تسميتها أم ولد كما أن عتقها من  
رأس المال بعد موت سيدها لا يمنع من تسميتها بأم ولد في اصطلاح الفقهاء وما  
قدمناه من كلام الأئمة يفيده ذلك كما يفيد أيضاً قول أئمة المذهب عدة أم الولد بعد وفاة  
سيدها حيضة وهذا الجواب أولى فتأمل بانصاف والله أعلم (ولايين ان أنكره) قول  
ز لانها دعوى عتق الخ قال اللخمى مانصه أما انكاره الوط فلم يختلف المذهب أن  
القول قوله رائدة كانت أو من الوخش قال محمد ولايين عليه لانها بمنزلة من ادعى العتق  
وأرى أن يحلف اذا كانت من العلى لان العادة تشهد لها وتصدق وله تشترى ومن ادعى  
غير ذلك من الرجال فقصداً في بما لا يشبهه وليس كالعتق لان العتق نادر والوط غالب ولو  
قيل انه لا يصدق في العلى اذا طال مقامها كان وجهها ولو علم من السيد ماله الى مثل ذلك  
الجنس من الوخش لا حلف زادي بعض النسخ ولو كانت سوداء اه من تكميل غ وسلمه  
ونقله ابن عرفة أيضاً مختصراً وقبله ونصه اللخمى أرى أن يحلف ان كانت رائدة لتصديق  
العادة لها ولو قيل لا يصدق في العلى اذا طال مقامها كان وجهه ولو علم من السيد ماله  
لمثل ذلك الجنس من الوخش لا حلف اه منه بلفظه قللت أما اذا تقررت عادة أهـ ل  
بلده بالتسري من مثله لملها تقرر الاتراع فيه فلا ينبغي أن يبعد ما قاله اللخمى مقابلاً ولا  
مخالفاً لعدة وكل دعوى لا تثبت الا بعد دليلين فلايين بعجدها لانها اذا لم تجرد بل  
عضدها الشاهد العرفي وهو كالشاهد الحقيقي على المشهور وكالشاهدين على مقابله وانما

(ولايين ان أنكره) أى ولورائعه  
خلاف اللخمى قائل بالتصديق العادة  
لها وينبغي ان لا يعدم مقابلاً فيما اذا  
تقررت العادة بالتسري في بلده من  
مثله لملها تقرر الاتراع فيه لان  
الشاهد العرفي الحقيقي على المشهور  
وقيل كالشاهدين قللت وفيه نظر  
اذغاية أمره حينئذ ان يكون بمنزلة  
من قام عليه شاهد على اقراره بالوط  
وامرأة على الولادة ويأتى انه لايين  
عليه على الرابع نعم يظهر ذلك اذا  
ثبتت الولادة فتأمل والله أعلم وقول  
ز وتوجه عليه اليين أى على نفي  
الولادة في الصورة الاولى وعلى نفي  
الوط في الثالث بعدها والرابع في  
الثالث من الرابع سقوط اليين كما  
يفيده ابن عرفة وابن يونس  
والمبطل قائل ولايين حتى ثبت  
أحد الطرفين وقول مب  
وذكرهما ابن عرفة عنها وكذا ابن  
يونس وقول ز ومقتضى قوله  
الخ فيه نظر لان دعواها الولادة هنا  
مجردة



يتوقف في ذلك إذا كان يقع من بعض أمثاله مع مثلها وسواء ادعته على صالح أو طالح أو  
 مجبه أو حال لأنها انما ادعت عليه أمرامباحا بالسكاب والسنة والاجماع وقد فعله سيد  
 الاولين والآخرين وكان موجودا في عهده وعهد أصحابه كثيرا وليس في حديث الصحيحين  
 وغيرهما ما يدل على ذم فاعله وهو قوله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام أن تلد  
 الاميرة بنتا أو ربه القول الاثمة ان الحديث مسوق للعلامات التي قرب الساعة فدل على  
 حدوث قدر زائد على مجرد التسري والله أعلم وقول ز وتوجهه عليه السلام في صور الخ  
 ظاهره أن اليمين في الضرور كلها على نفي الوطء وليس كذلك بل اليمين في الصورة الاولى على نفي  
 الولادة فقط لان الوطء ثابت باقراره به بعدلين فلاوجه لليمين على نفيه مع ثبوته بعدلين  
 وقول ميب وذ كرها من عرفه عنها الخ ذ كرها عنهما أيضا ابن يونس ونصه قال وان  
 أقامت شاهدا واحدا على اقرار السيد بالوطء وامرأتين على الولادة حلف السيد كما يحلف  
 في العتق وكذلك ان أقامت شاهدين على اقراره بالوطء وامرأة على الولادة فليحلف لان الو  
 أقامت امرأتين بذلك ثبتت الشهادة محمد بن يونس قال بعض شيوخنا القرويين فان  
 نكل عن اليمين دخله اختلاف قول مالك اذا أقامت شاهدا على العتق وأبي أن يحلف  
 اه منه بلفظه وفي التهذيب مانصه وان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وامرأة  
 على الولادة أحلفته اه منه بلفظه وقول ز وشهد شاهد على اقراره بالوطء وامرأة على  
 الولادة فيه نظر لان الراجح في هذه سقوط اليمين في ابن يونس مانصه قال غيره فأما لو أقامت  
 شاهدا على اقراره بالوطء وامرأة على الولادة فلا يمين على السيد وقد قيل يلزمه اليمين اه  
 منه بلفظه وقال المبسوط في نهاية مائنه ولو أقامت شاهدا على اقراره بالوطء وامرأة  
 على الولادة فلا يمين على السيد وقد قيل تفرقه اليمين على اختلاف الروايات في ذلك في المدونة  
 وقد وقع في بعض روايات المدونة اذا أقامت شاهد على الوطء وامرأة على الولادة وفي  
 بعضها شاهدين على الوطء وامرأة على الولادة أحلفته قال بعض الشيوخ وهذا أصح من  
 الرواية الاولى ولا يمين حتى يثبت أحد الطرفين كمن شهد عليه شاهد باليمين وآخر بالحنث  
 فلا يمين عليه اه منه بلفظه \* (فائدة) \* قال في ترجمة في أنه لا تنقيصة على من كان ابن  
 أم ولد من رسم العشور من سماع عيسى من كتاب الجامع مانصه قال ابن القاسم بلغني أن  
 القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعلى بن حسين بن علي  
 ابن أبي طالب كانوا بنى أمهات الاولاد قال القاضي اغماز كرا بن القاسم هذا ليسين أن  
 هذا ليس مما يعاب به أحد وهو بين قال الله عز وجل ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال  
 عمر بن الخطاب كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروءته خلقه وروى أن أبا الدرداء توفي  
 له أخ لا يبه وترك أخاه لأمه فتكبح امرأته فغضب أبو الدرداء حين سمع ذلك فأقبل اليها  
 فوقف عليها فقال أنكحت ابن الأمة فرد ذلك عليا فقالت أصلحك الله انه كان أخا زوجي  
 وكان أحق بي بضعتي وولدي فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل اليه حتى  
 وقف ثم شرب على منكبته فقال يا أبا الدرداء يا ابن ماء السماء طف الصاع طف الصاع  
 طف الصاع وتطفيف الصاع هو تقصيره عن الامتلاء ومنه قوله عز وجل ويل للمطففين

\* (فائدة) \* قال في سماع عيسى  
 من كتاب الجامع قال ابن  
 القاسم بلغني ان القاسم بن محمد بن  
 أبي بكر الصديق وسالم بن عبد الله  
 ابن عمر بن الخطاب وعلى ابن حسين  
 ابن علي بن أبي طالب كانوا بنى أمهات  
 الاولاد ابن رشد اغماز كرها هذا  
 ليسين ان هذا ليس مما يعاب به أحد  
 وهو بين قال الله عز وجل ان  
 أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عمر  
 ابن الخطاب كرم المؤمن تقواه ودينه  
 حسبه ومروءته خلقه ثم ذكر  
 حديث خيارهم في الجاهلية خيارهم  
 في الاسلام اذا فقهوا وقال عقبه  
 ففيه دليل على انهم اذا لم يفقهوا  
 كان من فقه ممن دونهم أرفع وفي  
 هذا علوم مرتبة أهل النخبة على من  
 سواهم وقد قال صلى الله عليه وسلم  
 فيما روى عنه ليس لاحد على أحد  
 فضل الا بدين أو عمل صالح الحديث  
 وبالله التوفيق اه

(كان استبرأ الخ) قول ز ويصدق في الاستبراء الخ بهذا جزم ابن الحاجب أي وكذا المصنف هنا وهو ظاهر المدونة ونص الموازية وقيل يمين انظر ضريح وظاهره كالمدونة قبول دعواه الاستبراء ولو بعد انكاره الوطء وقال حمديس ينبغي على أصله ان لا تقبل لحجده الوطء وقول مب هذا فيما اذا أقر بالوطء الخ هو بيان لموضوع ز لا قيد له ابن يونس أما لو أنكر وطأها أصلاً فما هنا اتحاد الأمة إذ لا يمين عليه عند أحد من علماءنا فاعلم ذلك اه (ان ثبت الخ) قلت مؤدى جعل هذا قيداً في ان أقرأ وفي عتقت أو معطوفاً بحذف حرف واحد وحينئذ فلا وجه لادعاء حذف حرف العطف وان كان حذفه لا يختص بالشعر خلافاً لما في خش تبعاً للمعنى قال المحقق الرضوي قد تحذف الواو من دون المعطوف (٢١٥) قال أبو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم سم قلت أي وقلت

وقال أبو عبيد هو ان يقرب من الامتلاء ولما عني في الحديث لما انتقص أخا أخيه لا يمينه بأنه ابن أمة كان في ذلك وصفه لنفسه بالكمال من جهة النسب فرد النبي صلى الله عليه وسلم بأن أعلمه بتساويه معه ومع الناس جميعاً في النقصان بقوله طف الصاع طف الصاع وان تباينوا في النقصان بقدر أعمالهم المحمودة اذ لا يدرك أحد نفسه درجة الكمال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذ افقهوا فني هذا دليل على أنهم اذ لم يفقهوا كان من فقه عن دونهم أرفع منهم وفي هذا علو مرتبة أهل الفقه على من سواهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه ليس لاحد على أحد فضل الا بدین أو عمل صالح الحديث وبالله التوفيق اه منه بلفظه (تبيينه) \* قوله في الحديث طف الصاع لم يتعرض ابن رشد لضبطه هل هو فعل أمر أو مصدر وكلام ابن الاثير يقتضي أنه مصدر لكن في حديث آخر ونصه كلکم بنو آدم طف الصاع ليس لاحد على أحد فضل الا بالتقوى أي قریب بعضکم من بعض يقال هذا طف المکال وطفافه وطفافه أي ما قریب من مثله وقيل هو ما علا فوق رأسه ويقال أيضاً على طفاف بالضم والمعنى كالکم في الانتساب الى أب واحد بنزلة واحدة في النقص والتفاضل عن غاية التمام وشبههم في نقصانهم بالمکيل الذي لم يبلغ أن يعلا المکیار ثم أعلمهم أن التفاضل ليس بالنسب ولكن بالتقوى اه من نهايته بلفظه (والالحق به ولولا كثره) قول ز ويصدق في الاستبراء بدون يمين بهذا جزم ابن الحاجب فقال في ضريح مانصه ظاهر المدونة كما ذكر سقوط اليمين وهو قول مالك وفضل الموازية وأثره عبد الملك ومطرف وعيسى السنين ورواه أشهب عن مالك وقال ابن مسلمة يخلف ان اتهم وان نكل الحق به الولد ولم ترد اليمين وقال المغيرة في أول قوله لا ينتفي بالاستبراء جملة ولا يبرأ منه الى خمس سنين ومال اليه اللحنى مستدلاً بأن النفي بالاستبراء ضعيف لان الحامل تحييض عندنا الا أن تكون الأمة ممن يظن بها الفساد فيخرج القول بالاستبراء وان كانت معروفمة بالعفاف والصيانة لم ينصف به اه ونقل ابن يونس عن ابن سحنون مانصه وروى عبد الملك أن مالكا قال اذا استبرئت ثلاث حيض حلف وبرئ اه منه بلفظه وقول مب

وحكي أبو زيد أكلت سمكاً بالناقرة اه وفي التمهيل قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه اه وقول خش فيه اجال بل فيه ليس في المفهوم وقوله بار تكاب قول الخ الباقية به بمعنى مع وقوله مع ما فيه من الاجال صوابه الذي هو الاجال بل اللبس في المفهوم وحاصل ما أجيب به عنه أن معنى ان أقرأ ان ثبت اقراره اما باستمراره عليه أو بقيام البينة عليه وقوله ان ثبت الخ قيد فيه أو في عتقت ومنطوقه مسلم وفي مفهومه تفصيل وهو انه ان لم تثبت الولادة ولا أثرها فان كان مسماً قراً على اقراره والولد موجود ولو علقه أو ميتاً كفى وكان كالمطوق وان كان معسوماً أو ثبت اقراره بينة ولو كان الولد موجوداً فلا وهكذا صواب خش وعليه اقتصر ز وصرح عج بأنه المعتمد وهو أحد قولي مالك في المدونة كما صرح به المصنف ويفيده ما نقله مب عن ابن عرفة وجزم ابن يونس بأنه مذهب ابن القاسم ونصه قال

سحنون في كتابه الجارية مصدقة في الولادة اذا أقر سيدها بالوطء ويلزمه ما ولدت الا أن يدعى استبراء ابن يونس سوى سحنون بين اقراره الا بالوطء وبين أن تقوم عليه بذلك بينة وهو شكرو وهو القياس وقرق ابن القاسم يمينه ما وذلك أنه اذا أقر الا بالوطء فهو مقر أنه أودع الأمة الولد فهي مصدقة ان هذه ودعتك فاذا أنكرك أن يكون أو دعه شيئاً فلا تصدق الا بما رأتين على الولادة فيه فتم الشهادةتان من كلتا الناحيتين اه وكلام المصنف وسلمه غ في تكميله يفيد أن المعتمد أن وجود الولد معها كاف وان قامت عليه باقراره بينة والظاهر أنه لا يقاوم الا لكونه مذهب ابن القاسم وتوجيه ابن يونس له وبه رد اعتراض التفرقة وتصويب القول بالتسوية بينهم ما فتأمله والله أعلم (كادعاهما سقط الخ) قلت لو زاد عقب قوله علقه فوق أو أثره لاغناء عن هذا مع كونه أوضح

(عققت الخ) أي ولدت أمه وأولادها في مرضه (٢١٦) لان الأبيلا دليس يتبرع كإباني لمب عن مق (أو ولد من وطء شبهة)

هذا فيما إذا أقر بالوطء واستبرأ الخ هذا هو موضوع كلام ز فلا يحتاج الى تقييد  
لكن ز لم يتعرض لما إذا لم يقر بالوطء فلو قال مب ومفهوما انه اذا لم يقر بالوطء لم يكن  
أحسن وقد بين عبدالحق وابن يونس عنه ذلك ونص ابن يونس قال أمالوا أنكر وطأها أصلا  
فهنا تجد الأمة إذا لم يقر عليه عند أحد من علماءنا فاعلم ذلك اهمنه بلفظه (ولو بامرأتين)  
قول مب خلاف ظاهر كلام ابن عرفة الخ قد نقل عن ابن عرفة على الاثر ان المالك  
في المدونة في ذلك قولين فإما قصر عليه ز هو أحد قولي المالك في المدونة وقد جزم ابن  
يونس بأنه مذهب ابن القاسم فإنه قال بعد ذلك كره كلام المدونة الذي نقله ابن عرفة عنها  
مانصه قال يحسنون في كتاب ابنه لا أقول به هذا والجارية مصدقة في الولادة إذا أقر سيدها  
بالوطء ويلزم ما ولدت الآن يدعى استبراء محمد بن يونس سوى يحسنون بين اقراره الآن  
بالوطء وبين أن تقوم عليه بذلك ينة وهو ينكر وهو القياس وفرق ابن القاسم بينهما وذلك  
انه اذا أقر الآن بالوطء فهو مقرأه أو دعى الأمة الولد فهي مصدقة أن هذه وديعتك فاذا أنكر  
أن يكون أو دعىها شيئا فلا تصدق الابا امرأتين على الولادة فيه فتمت الشهادة ان من كلتا  
الناحيتين اه منه بلفظه وقد صرح عجم بأن التفصيل هو المعتمد ولكن كلام  
المسيطر يقيدان المعتمد خلافه فإنه نقل القولين عن المدونة وقال مانصه هذه المسئلة  
معتضة من وجهين أحدهما اذا ثبت اقراره بالوطء بشاهدين فلم رأى الاحتياج الى  
امرأتين على الولادة مع حضور الولد والوجه الآخر انه قبل قوله في دعوى الاستبراء بعد  
انكاره الوطء قال حمديس ينبغي على أصله ان لا يقبل قوله في الاستبراء بخوده الوطء ثم قال  
مانصه قال بعض الشيوخ أما اذا أنكر الوطء وقامت به عليه ينة وأنت بولد فالصواب أن  
ذلك بمنزلة اقراره بالوطء تصدق في الحاق الولد به وتكون به أم ولد وان لم تقم ينة على الولادة  
ثم قال ومن الناس من يفرق بين أن يقر بالوطء أو ينكر وتقوم عليه البيينة فيقول انه اذا  
أنكره وقامت به عليه البيينة لم تصدق الأمة في الولادة وان كان الولد قائما حتى تقيم امرأتين  
على الولادة على ظاهر ما وقع في كتاب الشهادات وفي هذا الكتاب من قوله فهذا اذا أقامته  
كانت أم ولد وثبت نسب ولدها ان كان معها ولد وهذا ليس بصحيح لانه ليس في قوله ان نسب  
الولد ثبت اذا أقامت امرأتين على الولادة ما ينفي ان تصدق في ذلك اذا لم تكن لها ينة على  
الولادة اه منه بلفظه وأشار اليه غ في تكميله وسلمه فقال عقب كلام المدونة مانصه  
المسيطر انها اعتبرت من وجهين أحدهما انه اذا ثبت اقراره بالوطء بشاهدين فلم اذا  
احتاج الى المرأتين على الولادة مع حضور الولد والثاني قبل قوله في الاستبراء مع انكاره الوطء  
قال حمديس وينبغي على أصله أن لا يقبل قوله اه منه بلفظه وبهذا كله تعلم أن اعتراض  
مب على ز صواب وان تبع ز قول عجم ان التفصيل هو المعتمد والله أعلم (عققت  
من رأس المال) قول ز عند ابن القاسم وقاله ابن الماجشون ويحسنون الخ أدخل  
بالتصريح بأن الاول هو المشهور مع أنه مصرح به هنا في ح نقلا عن ابن رشد والجزولي  
والله أعلم (أو ولد من وطء شبهة) قول مب هذا التقرير تبع فيه غ وهو الصواب  
الخ في كلامه هذا شبه تدافع فليست أم ولد والصواب ما أفاده كلام مق لا ما قرره غ ويدل

ما أفاده مق هو الصواب بدليل  
نص المدونة وغيره في واطئ أمة  
مكاتبه وأمة ولده لان شبهة الغلط  
وشبهة أقوى من شبهة هذين لانهما  
دونه وأيضا ما عللوا به شراء الزوجة  
موجود هنا وهو انه عتق عليه وهو في  
بطن أمه بل هذه أحرى منها لانه في  
تلك قدمه الرق أولا بخلاف هذه  
ابن عرفة كل أمة عتق ولدها على  
واطئها بأبوتها واستقر ملكه اياها  
قبل ولادتها فهي أم ولده والقيمة  
على الواطئ غلط يوم الوطء على  
المعروف فاذا أغرم قيمتها فقد ملكها  
قبل ولادتها اه وترجم الشيخ في  
توادره باب ما تكون به الأمة أم ولد  
من وطء الشبهة من احلال أو غلط  
قد كرفيهان أو الدامر وأمة بعنها  
لهن من أمره بشرأ أمة فبان انها غير  
التي اشتراها له فهي له أم ولد اه  
قلت وعلى هذا فيقرر المصنف  
على ظاهره وان المعنى لا يولد أي  
مولود سبق الشراء من وطء شبهة  
وان تكرر مع ما قبله فان التكرار  
أخف بكثير من مخالفة النصوص  
ويكون كلامه هنا كقول ابن  
الحاجب ولونكع أمة أو وطئها  
بشبهة نسكاح فولدت منه ثم اشتراها  
لم تكن له بذلك أم ولد حينئذ  
يكون الاستثناء في قوله الأمة  
مكاتبه أو ولده منقطع فلا يلزم فيه  
قبدا ما قبله ويكون قوله كاشترأ  
زوجته حقيقة أو حكما فيدخل فيه  
الموطوءة بشبهة المشتراة حاملا  
وبذلك كله تعلم ما في تصويب مب  
ما لمع مع انه بنفسه تطرفه بما لمع

عليه فتأمل والله أعلم (وان مات فلوارثه) أي مثل غيرهما من العبيد يعتق بعد ان وجبت له جناية فذلك لسيده ووجه مقابلة ان لها حرمة ليست لغيرها كذا في ابن يونس (ومصيبها ان يبعث الخ) قلت قال الشعرائي في ميزانه اتفق الأئمة الاربعة على أن أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن وهو مذهب الساف والخلاف من فقهاء الامصار وقال داود يجوز بيعهن وبه قال بعض الصحابة وفي تكميل غ عن كتاب أحكام الفصول في أحكام الاصول لابي الوليد (٢١٧)

لداود وأتباعه ومحمد بن سحنون وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي وقال ابن جري في قوانينه ولا يجوز بيعهن عند الجمهور وروفاة العمرو عثمان رضى الله عنهم وأجازة الظاهرية وفاقا لابي بكر وعلى رضى الله عنهم اه وما عزا له على خلاف ما عزا له ابن يونس الحسن سحنون من المنع قائلا وما ذكر أن عليا رجع عن ذلك فلم يثبت ولو ثبت لكان رأيه مع عمرو وعثمان والمهاجرين والانصار أولى وهو أثبت في الرواية اه ومثله للمصطفى في نهايته ثم قال وقد كان بين الصحابة رضى الله عنهم اختلاف في ذلك الى أن فخص عمر عن أمرهن فاجتهد بعد أن كان يقول بجواز بيعهن فرأى هو ومن حضر من بقية العشرة ومن المهاجرين والانصار أنهم بعد موت ساداتهم من أحرار من رأس المال فانهقد الاجماع على ذلك الا ما يذكر من رجوع على رضى الله عنه أيام خلافته الى اجازة بيعهن في الدين ثم قال ومن الفقهاء من يدعى الاجماع ولا يصح ما روى من رجوع على رضى الله عنه ثم قال وقد روى ما يدل على انه رجع عن رجوعه الى ما كان انه قد عليه الاجماع فتجدد

لما قاله متى نص المدونة وغيره في واطى أمة مكاتبه وأمة ولده لان شبهة الغالط ونحوه أقوى من شبهة هذين اذ هما آثمان في الاقدام على الوطء والغالط ونحوه ليس باشم وأيضاً العلة التي عللوا بها شراء الزوجة موجودة في الغالط ونحوه قال المصطفى في نهايته مانصه واختلف قول مالك فيمن تزوج أمة ثم اشتراها وهي حامل منه هل تكون بذلك الحمل أم ولد لانه عتق عليه وهو في بطنها وهو مذهب ابن القاسم وأكثر أصحاب مالك وحرمة قال انها لا تكون به أم ولد لان الرق قد مسه في بطن أمه وهو مذهب أشهب اه منه بلفظه اه وهو يدل أنها تكون به أم ولد في صورة النزاع باتفاقهما فاقامله وفي ابن يونس مانصه وأما السنة في أم الولد أن تلد منك وأنت تملكها وليس لغيرك رق في حملها فغن اتباع زوجته لم تكن أم ولد بما ولدت منه قبل الشراء إلا أن يتاعها حاملا فتكون بذلك الحمل أم ولد لان ما ولده قبل الشراء رق للبائع وما كانت به حاملا فهو وللمشتري وهو حر عليه فبالولد الحر تكون أم ولد اه منه بلفظه وقال بعده بقريب عن ابن المواز مانصه ولا تكون أم ولد الا لمن ملك رقبتهما في بطنها حتى يعتق الجنين علمه لا على غيره اه منه بلفظه وكلام متى يفيد أن المسئلة بعينها منصوصة في النوادر فانه ذكر بعض كلام النوادر وقال بعده مانصه وحاصل ما استقرت من نصه ونص غيره من أهل المذهب أن وطء الشبهة يوجب أمومة الولد وما ليس فيه شبهة لا يوجب اه منه بلفظه وبكلام النوادر رد ابن عرفة على ابن عبد السلام فانه قال في باب الضحية أثناء كلامه على من ذبح أضحية غيره غلطا مانصه واحتج محمد أيضا بالقياس على ثبوت حكم أم الولد للائمة بما ولده قبل استحقاتها بما مضاه مستحقها يبعها قال ابن عبد السلام ويرد بما تقدم لانه لو وطئ جارية غيره غلطا لم تكن له أم ولد ان حملت واختار بها أخذ القيمة قلت قوله لا تكون به أم ولد وهم بل تكون به أم ولد لان كل أمة عتق ولدها على واطئها بالوبة واستقر ملكه اياها قبل ولادته فهي أم ولده والقيمة على الواطئ غلطا يوم الوطء على المعروف فاذا اغرم قيمته فاقدم ملكها قبل ولادتها وترجم الشيخ في نوادره باب ما تكون به الامه أم ولد من وطء الشبهة من احلال أو غلط فذكر فيها ان أولادهم وأمة بعنهم من أمرهم بشرأمة فبان أنها غير التي اشتراها له اه أم ولد اه منه بلفظه ونقله نو وبذلك كله تعلم ما في كلام غ ومن تبعه والله الموفق (وان مات فلوارثه) ابن يونس وان جنى على أم الولد فلم يقبض السيددية ما جنى عليها حتى مات سيدها فقال ابن القاسم اختلف قول مالك في ذلك فقال أولان ذلك لورثة السيد مثل غيرهما من العبيد يعتق بعد ان وجبت له جناية ان ذلك لسيده ثم قال هو لسيده ثم قال هو

(٢٨) رهوني (ثامن) بذلك الاجماع في زمانه روى الشعبي عن عبيدة السلماني خطيبا على رضى الله عنه فقال رأى أبو بكر وعمر عتق أمهات الاولاد حتى مضى السيلهما ثم رأى عثمان ذلك ثم رأيت أبا عبد الله يعهن في الدين قال عبيدة فقلت له رأيك ورأى عمرو وعثمان في الجماعة أحب اليك بالانفراد في الفرقة فقبل مني وصدقني وهذا من على رضى الله عنه اجماع منهم مع سائر الصحابة على المنع من بيعهن في غير الدين ثم رجع عما انفرد به من جواز بيعهن في الدين الى ما أجمع عليه

مع الصحابة بقبوله لقول عبدة اه ويؤخذ منه ان كل من خالف في ذلك فهو محجوج بالاجماع المنع عنه قبله وقد قال الحافظ بن حجر في فتح الباري مانسه قال بعض أصحاب الشافعي ان عز لما نسي عن بيعهن فانه وصار اجماعا يعني فلا عبرة به ودور الخلاف بعد ذلك ولا يمتنع معرفة مستند الاجماع اه وقال القسطلاني فاذا قضى قاض بالحوازي في الروايات عن الاصحاب انه ينقض وما كان فيه من خلاف فقد انقطع وصار مجمعا على منعه اه وبه يعلم ما في قول غ في تكمله ان الاجماع على المنع ممنوع للحكاية ابن رشد وغيره الخلاف وليس كانه كان الله وكل من خالف بعد الاجماع \* فهو محجوج به بلا نزاع

اذخره محرم باتفاق \* لآية التغليظ في الشقاق ولحديث أمي لا يجتمع \* على ضلال فانسع لا يتبدع (تنبيه) \* قال ابن هرون في اختصار المسبى احتج داود على أبي سعيد البردي بأن قال اتفقنا على جواز بيع أم الولد قبل العلوق فنزعم أن بيعها بعد الولادة لا يجوز فعليه الدليل فعارضه البردي بأن قال اتفقنا على منع بيعها حاملا فنزعم أن جواز البيع اذا وضعت فعليه الدليل فانقطع داود اه والبردي باسكان الراهم أحد بن الحسين الخراساني الخنفي تلميذ أبي علي الدقاق ذكره ابن سديد الناس الاندلسي وغيره كما في تكميل غ ووهم (٢١٨) من ظنه البرادي المالكي صاحب التهذيب وقول ابن عرفة ان البردي احتج على بعض الحنفية

لام الولد لان لها حرمة ليست لغيرها وقوله الاول هو القياس ولكن استحسننا قوله الذي رجع اليه واتبعاه فيه ورأينا اه أعجب اليه ان يكون لام الولد وكذلك لو لم تمت ولكنه أعتقها قبل أن يأخذ ما جنى عليها فانه يكون لها فاه مالك وهو استحسن اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن ومق وهو موافق لنقل ابن عرفة عنه في المعنى فبحث مب مع ضج و ز واضح والله أعلم (وان أقر مريض بالادخال) قول ز بخلاف الولادة فان شأنها الانتشار الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخه وكذا هو في عج فاقله عن ابن يونس كما فعل ز وهو غير صحيح اذ لا يظهر الفرق بمذاكر والذي لابن يونس هو مانسه ويحتمل أن يكون الفرق بين هذا وبين الذي يقول ولدت معنى أن الولادة شأنها الاسرار في غالب الحال والعنق في الغالب فيه الا شهادة والاشهاد فلما لم يعلم منه هذا العنق الا بقوله في المرض قويت ريبه وطرح قوله وكان أشد ريبه من صاحب الامه والله أعلم اه منه بلفظه فقوله ان الولادة شأنها الاسرار كذا هو فيه بالسبب المسمى له ورأين بينهما ما انف مصدر أسرو به يتم الفرق ويتضح المعنى وبه تعلم ما في سكوت تو وب على كلام ز والله الموفق وقول مب لكن رجوعه للمسئلتين هو ظاهر ما تقدم عن ابن زرقون الخ لادليل له في كلام ابن زرقون لرد ما قاله مق لان ابن زرقون انما سوي بينهما اذا أقر في مرضه بانهم ما وقعانه في حال صحته ولم يتعرض لما اذا أسندهما للمرض لا منطوقا

عهدته عليه والذي عند غير واحد انه ناظر الظاهري آبادا وبن علي الاصفهاني المشتهر بالقياسي نسبة للقياس لثبته له كما قالوا النفاة القدر قدريه وقدح بعض التونسيين فيما حكاها البردي من الاجماع على قول من يجيز بيع الحامل واستثناء جثثهم ما وفيه نظر وان سلمه ابن عرفة و غ لان التخرج انما هو قياس ومن المعلوم المقرر فساده اذا صادم الاجماع وأما ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال كنا نبيع أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم

ثم انما عمر عن بيعهن فهو ضعيف عند أهل النقل وقد روى عنه من طريقه ما عارضه قاله في النهاية ولعل ما روى ولا عن جابر هو مستند ابن جزي في نسبه لابي بكر الجواز خلاف ما نسب له المسبى وابن هرون في اختصاره والله أعلم (وان أقر مريض الخ) قول مب عن ابن زرقون الاول لا يتقد الخ زاد ابن رشد الا أن يقول في العنق أمضوا عتقه فيعتق في الثالث وقوله الثالث في أمهات الاولاد الخ صريح في انه منصوص حتى في العنق وكلام ابن رشد في كتاب النكاح يفيد انه مخرج فقط فيسه وقد رد ابن عرفة تخريجه وقوله لا فرق بين العنق مظنة البيئونة الملزومة لظهوره بخلاف الايراد لكن من حفظ حجة على غيره لاسيما وقد قبل ما لابن زرقون ابن عرفة تنسبه والمصنف في ضج قائلا ونحوه لابن رشد وحكي سابقا ان ورث بولده ففقد من الثلث والام يتقد أصلا اه وواضح أن التخرج مع وجود النص غفله عنه وكذا رد التخرج أهو على فرض عدم النص أو في نص لم يذكر فيه الا الايراد فتأمل به تعلم ما في رد هوني ما لابن زرقون بما يفيد ابن رشد والله أعلم وقول ز فان شأن الانتشار الخ الذي في ابن يونس أن شأن الاسرار في غالب الحال والعنق في الغالب فيه الا شهادة والاشهاد الخ وهو ظاهر وقول مب هو ظاهر ما تقدم عن ابن زرقون الخ فيسه نظرا لانه انما سوي بينهما اذا أقر في مرضه انهم ما وقعانه في صحته ولم يتعرض لما اذا أسندهما للمرض في قلت

فلو قال المصنف وان أقر مريض بآبائه مطلقا وبعتق في صحته صدق (٢١٩) ان ورثه وولد كان أخصرا وأوضح فتأمل والله أعلم (فالقافة) قلت قال السيد

الشريف الجرجاني في تعريفاً بالقافة هو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره الى أعضاء المولود اه وفي الصحاح هو الذي يعرف الآثار تقول قفت أثره اذا اتبعته مثل قفوت أثره اه وفي القاموس هو من يعرف الآثار وقاف أثره تبعه كقفاه اه وفي المصباح قاف الرجل الاثرفوا من باب قال تبعه فهو قائف والجمع قافة مثل كافر وكفرة اه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب (ولو كان الخ) قول ز وذكر مق الخ وكذا غ ولم يذكر في ضيغ في ذلك خلافاً والله أعلم (فان أشركتم ما قسم) قلت قول ز والنصف الاخر تنوعه عليه قال نو انظره وقد مر أنه غايه يقوم على من أنشأ العتق اه زاد خش وكذا نصيب العبد من الامه الخ وهو غير ظاهر أيضاً (ووارثاه الخ) قول ز فان كانت تعرفه الخ زاد ابن عرفة عن اللغوي وان لم تعرفه فان قالت هو ابن اللعي لحقه وان قالت لا شيء لهذا الحي فيه فقال أصبغ لحق بالميت وان ما قبل النظر فيه كان ابناهما وخالفه ابن المباحثون في الوجهين فقال ان قالت لا شيء لهذا الحي فيه بقى لأب له وكذا ان ما قبل النظر فيه بقى لأب له اه منه بلفظه (تبينه) ظاهر كلامهم انهما اذا ماتا معا انه لا يثبت الى القافة ولو كانت تعرفهما معا قبل الموت معرفة تامة ولم يظهر فرق بين موت أحدهما وبين موتهما فظاهر أن يقيد كلامهم بما اذا لم تعرفهما والادعية لذلك ويحتمل أن يقال اذا مات أحدهما فقط فلنظر للعي منه ما وشاهدتها له حال تأملها في صفة الولد وصفة الحي تأثير وقوة بخلاف موت مامعا والله أعلم (خاتمة) تشمل على مسائل (الاولى) قال ابن تونس في أول ترجمة من كتاب أمهات الاولاد ما نصه فصل قال ابن القاسم عن مالك في العتبية واذا مات سيد أم الولد ويدها حي أو متاع فهو لها الا الامر المستنكر وكذلك ما كان لها من ثياب اذا عرف انها اذا كانت تلبسها وتسمة مع بها في حياة سيدها فهي لها وان لم تكن لها ميتة على أصل عطية وقال عنه أشهب أما الحي والنياب والقراش فذلك لها وان ادعت متاع البيت فأرى أن تكلف البيعة ان ذلك كان أمر مستنكرا وأمان كان الشيء اليسير مثل التاف من الحي والقراش والحاف والنياب على ظهرها فذلك لها ورواه

لهما وان كان ذلك من متاع النساء بخلاف الحرية قال وما يبدىها من متاع وهبه لها سيدها  
فليس لهم أخذها منه بلفظه وقال المتبسط في نهايته مانصه فان لم يشهد لها السيد بشئ  
محمل ولا ملخص فادعت بعدم موتها متاع ميتة فانها تكاف البيئة على ذلك وليست كالحرية وان  
كان الذي ادعت فيه من متاع النساء اذا كان أمرا مستنكرا أو أمانا كان الشيء اليسير مثل  
التافه من الحلي والفراس والحقاق والسياب على ظهرها فذلك له أو رواه ابن القاسم عن مالك  
قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول في أم الولد اذا عاك سيدها وله احلى ومتاع أترأه لها قال  
نعم الا ان يكون الشيء المستنكر وقال مالك في ثياب أم الولد اذا كانت تستمتع بهما وان لم يكن  
لها شهوة على عطية من سيدها لها ويعرف انها كانت تلبسها فأراد لها اه منها بلفظها  
\*(الثانية)\* قال ابن يونس متصلا بما قدمناه عنه مانصه قال عنه ابن القاسم واذا أوصى  
عند موته ان هي أقامت على ولده فادعوا لها ما كان لها من حلى وكسوة وان لم تقم وتزوجت  
نخذوه ليس ذلك له وذلك لها حين مات وليس له في مرضه انتزاع ما كان أعطاها لها وكذلك  
المديرة اه منه بلفظه وقال المتبسط في نهايته مانصه قال ابن القاسم عن مالك وان أوصى  
السيد عند موته انها أقامت على ولده أو أحسنت النظر لهم فادعوا لها ما كان لها من حلى  
وكسوة وان لم تقم وتزوجت نخذوا ذلك منها فليس ذلك له وذلك لها حين مات وليس له في  
مرضه انتزاع ما كان أعطاها اه منها بلفظها \*(الثالثة)\* قال المتبسط متصلا بكلامه هذا  
مانصه وأمانا أوصى لها بوصية على أن لا تنكح فان نكحت رجع ما أوصى لها به الى ورثته  
فذلك جائز فان نكحت رجع الى ورثته ما كان أوصى لها به اه منه بلفظه \*(تنبيه)\* انظر  
هل ينزع منها ذلك بمجرد العقد الصحيح أو حتى يدخل بها الزوج لم أر في ذلك نصا صريحا  
وظاهر كلام المتبسط هو الثاني فانه قال بعد أن عقد وثيقة بأشياء الوارث الشرط المذكور  
مانصه وأعذر وفقه الله في ذلك الى فلانة اه منه بلفظه فادعت مدفعها أجلاها  
من أجله أجالا وسع عليها قيمها وتوهم عليها بعد انصرافها استقصا لحجتها واستبلاغا في الاعذار  
اليها فلم تاته بشئ يوجب لها انظر او بان له عجزها فمجزها وشاور في ذلك من وجبت مشورته  
من أهل العلم فقالوا نرى والله الموفق للصواب برحمته اذ قد ثبت عندك الشرط المذكور  
ولا مدفع لفلانة فيسهل وانما ادخلت بزوجه ان تلزمها الشرط المذكور وتحكم عليها  
بصرفها ما أوصى به سيدها اليها الى الورثة يقتسمونه على فراغهم فأخذ بذلك من قولهم  
وأنفذه وحكم على فلانة بصرف ما قبضته اه منه بلفظه \*(فرع)\* فان ادعت انها فوتت  
ما كانت قبضته من ذلك وانما عديعة كلفت اثبات ذلك كدائر الديون وقد عقد المتبسط  
في ذلك وثيقة وقال في اثباتها مانصه فشاور وفقه الله في ذلك من رضى من أهل العلم فقالوا  
نرى والله الموفق للصواب أن تحلف فلانة في المسجد الجامع بالله الذي لا اله الا هو وما لها مال  
تعلمه ظاهر ولا باطن وان أفاد الله عليها التستيجل بادا ذلك فأخذ بذلك من قولهم وأمرها  
بالحلف المذكور فثبت عنده انها حلفت بالواجب عليها بمحضه فلان واقتضاؤه ليمينها  
وأعذر اليه في ذلك فلم يكن عنده مدفع وجعل فلانة في نظرة الله تعالى اه محل الحاجة منه  
بلفظه \*(الرابعة)\* قال المتبسط مانصه ولا م الولد أن تحوز زينة نفسها ما تصدق به سيدها عليها

ابن القاسم عن مالك ثم قال المتبسط  
وقال مالك في ثياب أم الولد اذا كانت  
تستمتع بهما وان لم يكن لها شهوة على  
عطية من سيدها لها ويعرف انها  
كانت تلبسها فأراد لها اه ونحوه  
لابن يونس \*(الثانية)\* قال  
المتبسط قال ابن القاسم عن مالك  
وان أوصى عند موته انها أقامت  
على ولده وأحسنت النظر لهم  
فادعوا لها ما كان لها من حلى  
وكسوة وان لم تقم وتزوجت نخذوا  
ذلك منها فليس ذلك له وذلك لها  
حين مات وليس له في مرضه انتزاع  
ما كان أعطاها اه ومنه لابن  
يونس وزاد وكذلك المديرة اه فان  
أوصى لها بوصية على أن لا تنكح  
منه عمل به فان نكحت رجع  
ميراثا قاله المتبسط وقد قلت في  
ذلك كله

وكل ما دعت أم الولد

من حلى أو ثياب فيما باليد

فهو لها ما لم يكن مستنكرا

فهو للوارث اذا ضررا

أما اذا أثبتت شيئا عطية

وحوزها كان لها بالملكية

ولو وصى بنزعه في مرضه

منه اذا هي لم تنق بغرضه

أما اذا وصى لها بوصية

بشرط شئ فاعلم بالشرطية

ذكر ذلك المتبسط في نهايته

نقله الرهوني في حاشيته



وقاله ابن القاسم في رواية يحيى وعليه العمل وبه القضاء ثم قال وقد قيل ان للسيد ان يقبض  
 لها ويؤكل من يقبض لها واحتج قائل هذا بالفاظ وقعت في كتاب الحبس من المدونة وغيرها  
 ان الرجل تجوز حيازته لمن يلى امره ويجوز عليه قضاؤه قال فأم الولد يجوز امره عليها قال  
 بعض الشيوخ واذا كان الامر على هـ فلا أحد أجوزاً من اعلى أحد من السيد على  
 عبده وأم ولده اذ له أن يجبر عليه ما وأن يتزعم أموالهما فتجبره عليه ما أقوى من تجبر الاب  
 على ابنه والوصى على يتيمة فوجب أن تكون حيازته ما وهب لهما أجوز من حيازته لما  
 وهب لابنهما أو يتيمة فهذا وجه ما يدل عليه ظاهر ما في المدونة ووجه رواية يحيى ان جواز  
 انتزاع المال تضعيف في الحيازة لا تقوية لانه لما تصدق على أم ولده أو على عبده ثم أمسك  
 ذلك عند نفسه ولم يدفعه اليه ما أشبه الانتزاع والاسترجاع اذ لم يسلم ذلك لهما وما غير  
 سقيم من وأما الاب والوصى فانما منعهما أن يسلما ما وهبا لمن الى نظرهما كونه سقيماً فرواية  
 يحيى أظهر فمكان أبو عمر الاشبيلى يستحب العمل بما قال من أحد بدليل المدونة مضى عنده  
 ولم يرده اهـ منه بلفظه (الخامسة) قال المييطى أيضاً ما نزهه اختلاف اذ قال العاقد فيما  
 يعقده السيد لام ولده من صدقة أو أقرار أو غير ذلك أنه تصدق أو أقر ولاته ولم يقل أم ولده  
 هل يوجب لها ذلك الحرية أم لا فقيل ذلك اعتراف من السيد لها بحريتها وتكون بذلك  
 حرة لا ملك عليها ولا سبيل له اليها لان لفظ الموالى لا يقع أبداً على المعتق قال ابن الهندي  
 وقيل ان تسميتها بمولاة غير تام وأنه لا يوجب لها ذلك حرية وما تقدم أظهر وأشهر وعليه  
 العمل وفي مسائل ابن زرب سألها أبو الاصمغ الحشاعن امرأة جاهلة انه قد علم في وثيقة  
 ذكر فيها في مملوكه لها مولاتهم انقامت عليها بهذا اللفظ تزعم أنها حرة وزعمت السيدة  
 انها لم تعرف الفرق بين المولاة والمملوكه وظنت ان المولاة هي المملوكه فقال القاضي  
 نزلت عندنا هذه المسئلة فافتي أبو ابراهيم اللؤلؤى بانهم ساتخرج حرة قال وبه أقول وان من  
 قال في مملوكه مولاى وان قد علمت بذلك ينفق في وثيقة أو غيرها فان المقول له ذلك يخرج  
 حراً وكان أهل المجلس اختلفوا فيها فقال القاضي بالحرية ولم يعذر الجاهل في هذا بجهله  
 قال أبو الاصمغ بن سهل ويدل على ما ذهب اليه ما في سماع عيسى اهـ محل الحاجة منه بلانظه  
 \* (تنبيه \* وقائدة) قول المييطى عن مسائل ابن زرب فافتي أبو ابراهيم اللؤلؤى كذا  
 وجدته في نسخة عتيقة من نهايته لم أجد في الوقت غيرها والذى في النسخ التى وقفت عليها  
 من اختصار ابن هريرة للمييطية فافتي أبو ابراهيم واللؤلؤى بواو العطف وهو الصواب  
 لان اللؤلؤى غير أبي ابراهيم قطعاً وكانا متعاصرين قال في الديباج في ترجمة من اسمه اسحق  
 من الطبقة الخامسة مانزه اسحق بن ابراهيم بن مسرة أبو ابراهيم التميمي مولا لهم ثم قال  
 كان خيراً فاضلاً نبوراً مجتهداً عابداً من أهل العلم والفهم والعقل والدين المتين والزهد  
 والتقشف والبعد من السلطان لا تأخذه في الله لومة لائم حافظاً للفة على مذهب مالك  
 وأصحابه متقدماً فيه صدر في الفتوى من الرافضين في العلم وله كتاب النصاب المشهور  
 وكتاب معالم الطهارة والصلاة وكان الحكيم أمير المؤمنين معظماً له وكان قليل الهيبة  
 للمملوك متصرفاً مع الحق حينما تصرف وتوفي بطيلة تلي له الجمعة في رجب لعشرين

\* (فرع) \* قال المييطى اختلف  
 اذا قال العاقد تصدق السيد أو أقر  
 من المولاته ولم يقل لام ولده هل  
 يوجب لها ذلك الحرية أو لا قال  
 الأول أظهر وأشهر وعليه العمل  
 ثم ذكر عن مسائل ابن زرب أن من  
 ثبت عليه انه قال في مملوكه مولاى  
 خرج المقول له حراً ولا يعذر الجاهل  
 في هذا بجهله الفرق بين المولى  
 والمملوك وفي هذا قلت  
 من قال مولاى لمملوكه عتق  
 عليه عالمها وجه الانطق  
 ذكره المييطى في النهاية  
 مرجحاً له الى النهاية

منه سنة اثنتين وقيل أربع وخسين وثلاثمائة وسنة خمس وسبعون سنة ١٥ منه بلفظه  
ملخصا وفي الديباج أيضا ما نصه محمد بن أحمد ويقال أحمد بن عبد الله الأموي المعروف  
باللؤلؤي صناعة أبيه قرطبي ألقبه أهل زمانه بدموت ابن أمين أخذ من جميع العلوم  
الإسلامية بنصيب وافر كان إماما في الفقه على مذهب مالك مقدما في الفتيا على أصحابه  
لم يرل مشاورا في أيام أحمد بن يحيى إلى أن توفي قال اسمعيل بن اسحق كان اللؤلؤي أحفظ  
أهل زمانه بمذهب مالك وعليه كان مدار طلاب العلم في زمانه وعليه تفقه محمد بن زرب  
القاضي ثم قال وتوفي الأولي سنة خمس وثلاثمائة وقيل سنة إحدى وخسين ١٥ منه  
بلفظه ملخصا والله سبحانه أعلم

• (فصل في الولاية) •

هكذا في الشروح الاح فان فيه بابا وقد صرح مق بأنه فصل موجهه له بقوله ووجهه  
ما فعل أن العتق وما آل اليه من عقود العتق سبب في الولاية فأخذ كره عن جميع تلك  
الابواب لاستراكتها في سببها وعقبها بذكره كإخفاء السبب عن السبب وتعقيبها به  
ولذا جعله فصلا لا بابا شعارا بأنه ناشئ عما تقدم والولاية والولاية بفتح الواو في مامن العتق  
والنسب وأصل الولي القرب والولاية بالكسر الامارة والولاية بالكسر الترتيب وقيل يقال  
فيه ما بالوجهين معا ١٥ منه بلنظفه وما ذكره من الفرق فحوفي ح ونصه الولاية  
بالفتح عمود من الولاية بالفتح بمعنى القرب وأصله من الولي وأما من الولاية والتقويم  
فبكسر الواو وقيل بالوجهين فيه ١٥ وما حكاه بقيل في الاول عليه اقتصصر في المصباح  
ونصه والولاية بالفتح والكسر النصرة ١٥ وقول ح وأصله من الولي هو بفتح الواو وسكون  
اللام كما أفاده صنيع القاموس وصرح به في المصباح ونصه الولي مشل فاس القرب ١٥  
منه بلفظه وقول م ب عن ابن عرفة رواد أبو يعلى الموصلي ثم ابن حبان نحوه لتو عن  
ابن عرفة وهو كذلك في ابن عرفة وكلامهم يفيد أن الحديث صالح للاحتجاج به وقد نسبته  
في الجامع للطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى والحاكم والبيهقي عن ابن عرفة قال المناوي في  
شرح ما نصه لجمعة بضم اللام كلمة النسب أي اشتراكه واشتراكه كالسدى والجمعة في النسخ  
لا يباع ولا يوهب فهو منزلة القرابة كما لا يمكن الانفصال عنها لا يمكن الانفصال عنه  
الطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى وفيه كذاب والحاكم والبيهقي عن ابن عمر قال لهما كره  
صحيح وورده الذهبي وشنع عليه ١٥ منه بلنظفه • (تنبيه) • حزم المناوي بأن الجمعة  
بضم اللام وفي النهاية لابن الأثير ما نصه وفي الحديث الولاية لجمعة كلمة النسب وفي رواية  
كلمة الثوب قد اختلف في ضم الجمعة وفتحها فقيس في النسب بالضم وفي الثوب بالفتح  
والضم وقيل في الثوب بالفتح وحده وقيل النسب والثوب بالفتح فأما بالضم فما يصاد به  
الصيد ومعنى الحديث المخاطبة في الولاية وأنها تجري مجرى النسب في المسيرات كما تحالط  
الجمعة سد الثوب حتى يصير كالثوب الواحد لما بينهما من المداخل الشديدة ١٥ منها  
بلفظها وفي القاموس ما نصه والجمعة بالضم القرابة وما سدى به بين سدا في الثوب وما

كذا في جل الشروح ووجهه مق  
بأنه مسبب عن العتق وما آل اليه  
ولذلك أخره عنه وفي ح باب  
قلت وخواص العتق كافي  
ابن الحاجب وابن شامس ستة  
السراية والعتق بالقرابة وبالثلثة  
والحجر على المريض في زائد الثالث  
والقرعة والولاية موهي من الولي بفتح  
فسكون أي القرب والولاية لغة  
معان كنت جمعتها في قولي  
معاني مولى أحد وعشرون

مالك رب ناصر والا قربون  
جار عتيق معتق وعبد  
حليف صاحب والابن عدوا  
عم شريك وابن أخت والتزيل  
ولي تابع محب يائيل  
صهر ومنم ومنم عليه  
كذلك في القاموس فاحفظ ما لديه  
وحديث الولاية لجمعة الخ رواه أيضا  
الحاكم والبيهقي عن ابن عمر  
والطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى  
كافي الجامع الصغير لكن قال  
المناوي صححه لهما كره وورده الذهبي  
وشنع عليه أي اشتراكه واشتراكه  
كالسدى والجمعة في النسخ ١٥ وفي  
المصباح الجمعة بالضم القرابة  
والفتح لغة والولاية لجمعة كلمة النسب  
أي قرابة كقرابة النسب ١٥ قال  
في النهاية وفي رواية كلمة الثوب  
وقول ز وعرفه ابن عرفة الخ  
لعله في بعض طوره وتقاييده لافي  
مختصره وحدوده ومن حفظ جمعة  
على غيره ومن أثبت مقدم على من  
نفي والله أعلم

(وان يبيع الخ) قول ز أو مؤجل ورضى كما مر أي في قوله آخر الكتابة وخير العبد في الالتزام والزدي حر على أن تدفع أو أن تؤدي أو أن أعطيت أو نحو دية يسقط اعتراض مب والله أعلم (أولم (٢٣٣) يعلم سيده الخ) قلت ما قبل المبالغة إذا كان

المعتق لا سيده بل وان كان له سيد لم يعلم بعقده الخ (الأكافر الخ) قول ز أن لم يكن للمسلم قرابة على دينه أي على دين المعتق الكافر هذا مراده قطعاً خلافاً لقرئته هوني فيه نعم يرد ما أورده من أنه لم يجد ما عزا ز لها في التهذيب ولا في اختصار ابن يونس وأنه غير مطابق لقول من الأقوال التي في النوادر وابن يونس وقد قال مق مائنه وأما ما له ان مات كافر فلا يرثه معتق لا خلافاً للدينين ويرثه ورثته من أهل دينه فان لم يكن له وارث منهم فهو لبيت مال المسلمين كذا ذكره في المدونة وفيه اختلاف انظر ابن يونس والنوادر اه وقيل ان لم يترك ورثته فإله للمولود وقيل لمن طلبه من أهل دينه وقيل ان ترك ورثته فإله للمسلمين وقيل انه لولده الذي على دينه وقيل لولده ووالده وقيل لولده ووالده واخوته قلت فلو قال ز ان لم يكن للمعتق بالفتح قرابة على دينه لطابق ما عزا ابن يونس ومق لها ولعله مراده فسبق القلم منه أو من غيره والله أعلم (كسائبة وكره) قول ز خلافاً لاجازة أصبغ كذا في ما وقعنا عليه من نسخة ووقع في نسخة مب من ز أشهب فاعترضه (وجز ولد المعتق) قلت قول ز ذكره واثنا أشار به الى أن المراد بالولد

يطعمه البازي مما يصيده ويقتح فيه ما اه منه بلفظه وفي المصباح مائنه واللحمة بالضم القرابة والفتح لغة والولاء لغة كحمة النسب أي قرابة كقرابة النسب ولحمة البازي والصقرو هو ما يطعمه اذا صاد بالضم أيضا والفتح لغة اه منه بلفظه (وان يبيع من نفسه) قول ز أو مؤجل ورضى كما مر أي في قول المصنف آخر الكتابة وخير العبد في الالتزام والرد الخ فخاله صحيح فاعتراض مب عليه ساقط اذ ليس في كلام ز ما يفيد أنه أشار الى قول المصنف هناك وأنت حر على أن عليك ألفاً الخ لا تصير محالاً ولا تلويحاً فقام له (الا كافر أعتق مسلماً) قول ز وعكس المصنف مثله كما في المدونة وفيه الخ انظر هذا الذي عزا للمدونة فاني لم أجده فيها في التهذيب ولا في اختصار ابن يونس ومع ذلك فلم نفهم معنى قوله ان لم يكن للمسلم قرابة على دينه اذ لم يبين ما مراده بقوله ان لم يكن للمسلم هل أراد المسلم المبشر للمعتق أو غيره فان أراد غيره فلا معنى له أصلاً وان أراد المبشر للمعتق فلم يعود الضمير من قوله على دينه هل يعود للمسلم المعتق أو للكافر المعتق فان أراد الاول فهو باطل قطعاً بالضرورة وان أراد الثاني ففيه نظر أيضاً اذ لا يوافق قول من الأقوال التي ذكرها أبو محمد في نوادره وابن يونس وقد صرح مق بأن مذهب المدونة أنه يرثه ورثته من أهل دينه ونصه فان قلت مقتضى ما ذكر من أن شرط الولاء حصول التكافؤ بين السيد وعبيده حال العتق أن لا يثبت الولاء للمسلم اذا أعتق كافر اذ لا توارث بينهما مع أنه قال في المدونة واذا أعتق مسلم نصرانياً فله ولأهله قلت لان المسلم يصح له ملك الكافر اذ الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ومعنى قوله فله ولأهله أن أسلم النصراني أو ما يجزله من ولأهله قرابة المسلمين وأما ما له ان مات كافر فلا يرثه معتق لا خلافاً للدينين ويرثه ورثته من أهل دينه فان لم يكن له وارث منهم فهو لبيت مال المسلمين كذا ذكره في المدونة وفيه اختلاف انظر ابن يونس والنوادر اه منحه بلفظه ونص ابن يونس قال ابن القاسم فان أعتق المسلم نصرانياً فله ولأهله ولا يعقل عنه ما جئى هو ولا قومه لأنهم لا يرثونه لا خلافاً للدينين ولكن يعقل عنه المسلمون ويرثونه اذ لم يكن له قرابة يرثونه من أهل دينه ثم نقل بعض كلام ابن المواز وابن ميمون ثم ذكر عن ابن المواز اختلاف الرواية عن مالك في ذلك وقال عقبه مائنه قال ابن القاسم وأنا أرى أن يرثه كل من يرث الرجل من قرابته فان لم يكن له وارث فبيت المال وجزائه على بيت المال وقاله ابن عبد الحكم وأصبغ ثم قال بعد مائنه محمد بن يونس فصار الاختلاف أن لم يترك ورثته ثلاثة أقوال قول ان ماله للمسلمين وثان لمولاه وثالث لمن طلبه من أهل دينه وان ترك ورثته خمسة أقوال قول انه للمسلمين دون ورثته وقول انه لولده الذي على دينه وثالث انه لولده ووالده ورابع انه لولده ووالده واخوته وخامس انه يرثه كل من يرث من القرابة وهو مذهب المدونة اه منحه بلفظه (كسائبة وكره) قول ز خلافاً لاجازة أصبغ كذا في جميع ما وقعنا عليه من نسخة ووقع في نسخة مب لاجازة أشهب بديل أصبغ فاعترضه

الجنس وقوله وأولاده لأبيل الواو باي لكان حسناً ولعله مراده وهذا أحسن مما لمب فتأمله وقول مب ولا يتعداها لأولادها أي إلا أن لا يكون لهم نسب من حر كذا كره بعد وقوله ان كلاً على القيد أي في الاتق وهو مفهوم بالارى من جريانه في أولاد المعتقة نفساً لأنه اذا جرى فيهم فأجرى ولد بنت المعتق فتأمل (ان لم يكن لهم الخ) قول مب وهو مردود بقول المصنف الخ

قلت كان الاولى أن لو حذف من المتن قوله من معتق الجدوا اقتصر على ما قبله لانه هنا يرجع لمعتقه من المسلمين لان من معتق الجد لانه  
سراصلة ومنه يعلم ان قوله الا أن من معتق (٢٢٤) الجد والام أي مثلاً قتلناه (ومعتقهما) أي سواء أعتقه بعد عتقهما كما

واعتراضه ساقط (ومعتقهما) قول ز ثم أعتق العبد أو الامة الخ لا مفهوم لهذا  
الترتيب وكذا اذا سبق عتقه لعبد أو أمته ثم أعتقه سيده قبل رده ذلك ولم يستثن ماله  
وقول ز كذا في أعتق عبيداً مسلماً الخ كذا في جميع ما وقعت عليه من نسخه وقد سلمه  
نحو و مب بسكوته ما عنه وكتب عليه شيخنا ج مانصه صوابه كافر وهو كما قال طيب  
الله تراه وقد وقع في عجم وخش على الصواب وهو كذلك في ضيح عن المدونة فما ز  
غلط معنى ونقل ما عني فلما تقدم من أن الكافر إذا أعتق مسلماً لا ولاء له عليه ولو أسلم  
بعد ذلك فاذا لم يكن له ولاء فكيف يجره لغيره وأما في المدونة خلاف ما عناه في ضيح  
وغيره للمدونة وما عر ولها هو كذلك في ما عني ذلك فقد أخذ من المدونة خلاف هذا القيد  
وما أخذ من المصريح في الموازية وقد نقل في ضيح كلام المدونة ثم نقل كلام الموازية  
وقال عقبه مانصه وهو خلاف المدونة ورجح له محل الحاجة اليه منه وأشار بقوله ورجح  
الى كلام ابن يونس ونصه من المدونة قال ابن القاسم وان قدمت النحرية بأمان فأسلمت  
فولاء للمسلمين فان سبي أبوها بعد ذلك فعتق وأسلم ونبت أنه أبوها بينة مسلمين حر  
ولاؤها لمعتقه اذ لم يملك ولاها أحد برق تقدم فيها أو في أيها اه ثم قال بعد نحو وورقتين  
كبيرتين مانصه قال محضون في الحرية لا يجر الاب ولاها الى معتقه لانه قد نبت للمسلمين  
ثم قال وان كان في المسئلة في كتاب ابن المواز خلاف ما في المدونة والتي في كتاب ابن المواز  
جارية على أصل واحد وهي الحق ان شاء الله وأنا أذكرها بعد ذكر مسئلة المدونة فذكر  
ما في المدونة وقال عقبه مانصه محمد بن يونس فهذا ما في المدونة والذي في كتاب ابن المواز  
قال واذا اعتق النصراني عبد النصرانيا ثم هرب السيد الى دار الحرب ناقض العهد ثم  
سبي فاتباع وأعتق فان عتقه يجر ولاها ما كان أعتق قبل لحوقه بدار الحرب وهذا خلاف  
ما في المدونة وهو كجوابه في مسئلة الحرية وهو الصواب لانهم ما سوا لم يملك ولاها أحد  
اه منه بلقطه ولما ذكر أبو الحسن مسئلة الحرية السابقة قال مانصه وناقضوها بالذي  
أعتق عبد الله نصرانيا ثم أسلم ثم لحق السيد بدار الحرب المسئلة وقرق عبد الحق في النكت  
فقال انما فرق بين ذلك من أجل ان أبا الحرية قد كان الرق مسلطاً عليه الا ان امتناعه  
بنفسه منع من ارقاقه فلما حصل مرفوقاً فكأنه أمر لم يرل عليه لتسلط حكم الرق عليه  
فلذلك حر الولاء والرق غير مسلط على الذي نقض العهد فيما تقدم وملكه انما هو حادث  
بسبب أو جب ذلك فلم يجر ولا عقد تقدم بثبوته لمن استحدث ملكه وأعتقه ابن يونس يحتمل  
أن يكون الفرق عند ابن القاسم أن الذي نقض العهد ملكه مختلف فيه لان أشهب يقول  
هو حر لا يجوز استرقاقه فلما كان ملكه ملكاً مختلفاً فيه ضعف عن حر الولاء والاول متفق  
على ملكه اه منه بلقطه وكلام ابن يونس نقله بالمعنى ولقطه ويحتمل أن يكون الفرق عند ابن  
القاسم أن ملك الحر ملكاً مجمع عليه فاذا أعتق قوي في حر الولاء وذلك الذي نقض العهد  
ملكاً مختلف فيه لان أشهب يقول هو حر لا يجوز استرقاقه وان ولاؤه قائم للمسلمين فلما

فرضه ز أو قبله ولم يعلم السيد  
أو سكت حتى أعتقه ما ولم يستثن  
ماله ما وقول ز كذا في أعتق عبداً  
مسلماً الخ صوابه كافر كافي عجم  
وخش وكافي ضيح وغيره  
عن المدونة لان الكافر المعتق  
للمسلم لا ولاء له عليه أصلاً  
حتى يجره ولا يجره وفي الموازية  
عدم اعتبار القيد المذكور وانه  
يجر ولاها ما أعتقه في حال حرية  
وأخذ أيضاً من قول المدونة قال  
ابن القاسم وان قدمت النحرية  
بأمان فأسلمت فولاء للمسلمين  
فان سبي أبوها بعد ذلك فعتق وأسلم  
ونبت أنه أبوها بينة مسلمين حر  
ولاؤها لمعتقه اذ لم يملك ولاها أحد  
برق تقدم فيها أو في أيها اه أي  
خلاف السخنون قائلين لانه قد نبت  
للمسلمين ابن يونس وما في الموازية  
هو كجوابه في مسئلة الحرية وهو  
الصواب لانهم ما سوا لم يملك ولاها  
أحد اه وقال عبد الحق انما فرق  
بينهما من أجل أن أبا الحرية مذ  
كان الرق مسلطاً عليه الا ان  
امتناعه بنفسه منع من ارقاقه فلما  
حصل مرفوقاً فكأنه أمر لم يرل عليه  
لتسلط حكم الرق عليه فلذلك حر  
الولاء والرق غير مسلط على الذي  
نقض العهد فيما تقدم وملكه انما  
هو حادث بسبب أو جب ذلك فلم يجر  
ولا عقد تقدم بثبوته لمن استحدث  
ملكه أو عتقه ابن يونس ويحتمل

أن يكون الفرق عند ابن القاسم ان الذي نقض العهد ملكه مختلف فيه لان أشهب يقول هو حر لا يجوز  
استرقاقه فلما كان ملكه ملكاً مختلفاً فيه ضعف عن حر الولاء والاول متفق على ملكه اه

(أو استلحق) **قلت** قول ز وعنتقت الام الخ الواو فيه للعالم أي وقد عنتقت الام أي والحال انهم معتقة فلا يحتاج لتصويب  
 مب فتأمله وقول ز أو قبل عتق جده أي ثم عتق بعد ذلك بدليل قوله فان ولده لسيده جده أي معتقه وبه يسقط بحث مب  
 معه (وان شهد الخ) **قلت** ز بل نسبت شهادة السماع لعين صحيح ان حمل على قول ابن الحاجب ولو شهد شاهدان انهم ما لم ير الا  
 يسهان ان فلانا يقول ان فلانا ابن عمه أو مولاه كان كشاهد واحد اه (وقدم عاصب النسب) **قلت** قول ز الوارث لها أي لو  
 كان حياته به على انه عاصبها وبه يسقط قول هوني لو أسقطه لكان أحسن وقول ز عن عج لان أب الجدة لا يرث الخ أي  
 لقوله واحد فروض الجد غير المدلى بآثني فآخرى من أعتقه (ثم عصبته) **قلت** قول ز في هذه المسئلة الخ الصواب لو قال بدله  
 اذالم يكونوا من عصبه المعتقد كما اذا أعتقت الخ وقوله هذا الخبر غير معروف الظاهر أن لو قال لان هذه القاعدة مسلمة ما لم يمنع  
 مانع كما هنا وهو كون عاصب العاصب أجنبيًا من المعتقد ثم وجدت القرأ في ذكره في فروقه ونصه على اختصاره بالقورى روى عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من مات عن حق فلو ارثه وهذا اللفظ ليس على عموم الخ (ثم معتق معتقه) **قلت** قول ز  
 فان لم يكن للمعتق بالفتح عصبه الخ عصبه نكرة في سياق النفي فيم عصبه النسب والاولا أي لم يكن له عصبه نسب ولا معتق  
 ولا عصبه وبه يرتد تصويب مب والله أعلم (ولا ترثه أي الخ) **قلت** (٢٢٥) هذا مفهوم قوله ثم عصبته كان مفهوم ان  
 لم تبشر الخ هو منطوق ما مر من

كان ملكه ملكا محتجًا لفافيه ضعف عن جر الولا والله أعلم اه منه بلفظه **قلت** كلام عبد  
 الحق يقيد أنه ليس في المدونة الا قول واحد بخلاف ابن يونس فانه لم يجز بالفرق فلذلك  
 قال أولوا ويحتل وجرم آخر ابان ما في الموازية موافق لمسئلة الحرية وقال انه الصواب  
 والله أعلم (وان عتق الاب أو اسلحق) قول ز أي أن من كان زوج أمة قال شيخنا  
 ج صوابه معتقه اه وهو ظاهر وقول ز أو قبل عتق جده أي ثم عتق بعد ذلك وبه  
 يسقط بحث مب معه (وقدم عاصب النسب) قول ز الوارث لها أي الذي شأنه أن  
 يرث لآثنه وارث بالفعل لان الفرض انه مات قبلها فلو أسقطها لكان أحسن والله أعلم

**(باب الوصية)**

قال في ضيغ الوصية مستتقة فيما ذكر الازهرى من قولهم وصى الشيء بكذا يصيه اذا  
 وصله به اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه وصيت الشيء بالشيء أصيه من باب وعد وصية  
 اه منه بلفظه اللخمى الاصل في الوصية قول الله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم  
 الموت ان تتركوا خيرا الوصية وقوله سبحانه من بعد وصية يوصى بها أو دين اه منه بلفظه

الاغنيها مع الابناء

كذا عتيقه كوله المعتقه

٣ اذا عن جرنسية منقطعه

ومثلهم أولاد بنت للعتيق \* على الذي حرره أهل التحقيق

**(الوصية)**

(٢٩) زهوني (ثامن)

فتأمله والله تعالى أعلم

**قلت** قال في المصباح وصيت الشيء بالشيء أصيه من باب وعد وصلته ووصيت الى فلان وأوصيت اليه وفي السبعة فن خاف من  
 موص بالخفيف والتثقيب وهو وصى فعيل بمعنى مفعول وأوصيته بولده استعطفته عليه وأوصيته بالصلاة أمرته بها ومنه ذلكم  
 وصاكم به يوصيكم الله في أولادكم وحديث خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاوصي بتقوى الله فيكم الامر بأى لفظ كان نحو  
 اتقوا الله وأطيعوا الله فلفظ الوصية مشترك بين التذكير والاستعفاف وبين الامر أي وبين الوصل اه مجز وكان الموصى وصل  
 خير عقباه بدناه ان حسنت نيته وقد قيل مما خص الله به هذه الامة تصريف المريض في ثلثه تكثير الزاد وأهبة للمعاد وقال في  
 المفيد في ترك خير الوصية زيادة في عله واستدرا كلما فاتته في حياته والراجح آية كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الخ  
 منسوخة بآيات المواريث وبه جزم في الموطأ وكذا الجلال وصرح ابن جري بأنه المشهور والعلامة ابن زكري بأنه الأشهر وقيل انها  
 محكمة وان المراد بها من لا يرث من الابوين لمانع كالنكفر والرق ومن الاقارب الذين لا يرثون وقيل منسوخة في الوالدين ثابتة في  
 الاقارب والخبر مطلق المال وقيل كفاي أبي السعود وغيره المال الكثير وقول ابن عرفة يلزم بموته الخ يرد عليه الوصية التي التزم  
 فيها عدم الرجوع على ما شهره هو بنفسه من انه لا رجوع فيها فهي لازمة قبل الموت فيكون غير جامع وأجاب الرصاع بان في هذا

خلافاً والحد لا اعم من محل الخلاف والاتفاق اه وأظهر منه ان يقال ان الزوم عارض فيها لاجل الالتزام والتعريف انما هو  
 للماهية مع قطع النظر عن عوارضها والالتزام امر زائد على نفس الوصية المعروفة وهو الموجب للزوم قبل الموت فكانه عقد آخر  
 انضم لعقد الوصية والمعرف انما هو الوصية المجردة عن انضمام امر آخر اليها فقام له فانه حسن والله أعلم ثم انه لا اشكال في قوله  
 يوجب حق الخ مع قوله انما يجب بالدين اذ المراد به الدين الذي لم يعرف الامن قوله فتجب الوصية به لتوجيه في ثلثه لمن لا يتم عليه لافي  
 رأس ماله حتى يلزم عليه ان التعريف غير جامع على ان الظاهر انما حينئذ اقرار في فصل فيه بين ان يكون المقر له ممن يتم عليه  
 فيبطل أولاً فيصح من رأس المال على ما مر في (٢٣٦) باب الاقرار واطلاق الوصية عليه مجاز وحينئذ فالقصد خروج من

التعريف لادخوله حتى يكون غير  
 جامع فتأمل والله أعلم وأما الدين  
 الثابت بموجبه فلا يجب الوصية به  
 وهو في رأس المال لثبوته وبه يعلم  
 ما في كلام خش والله أعلم وقول  
 مب على ضربين الخ بل تعرض  
 لها الاحكام الخمسة لما قاله اللغوي  
 وابن رشد وأشار اليه أبو الحسن  
 فتعبر بمعهم كبنائهم مباحة أو مناحة  
 ميت أو لهو محرم في عرس وتكره  
 بذكره أو في مال قليل وتباح عباح  
 كببيع وشراء وينقسم انشاذ الموصي  
 لها قبل موته الى الخمسة المذكورة  
 كما في ختي عن ابن رشد فيكون  
 رجوعه في المنسحب مكرهاً أو  
 خلاف الاولى وعليه يعمل ما لت  
 من ان تنفيذ المنسحب مندوب  
 فيسقط رد مب عليه فيما يأتي  
 وأما انفاذ الوثقة فسيأتي لمب ان  
 تنفيذ الواجب والحرام كهما  
 وتنفيذ المنسحب واجب وكذا  
 المباح على خلاف فيه ولا ينبغي  
 تنفيذ المكروه وصرح ابن جري

(تنبيه \* وفائدة) \* قال اللغوي بعدما تقدم مائنه واختلف في الآية الاولى فقيل  
 المراد بها من لا يرث من الابوين كالعبد والنصراني ومن الاقارب من لا يستحق ميراثاً ولم  
 تنسخ وقيل منسوخة في الوالدين ثابتة في الاقارب وقيل هي منسوخة في الاقارب بآيات  
 الموارث ورجح محمد بن جري الطبري وغيره القول الاول وقال لا يجوز حمل الآية على  
 النسخ مع امكان استعمالها الآية أو سنة أو اجاع اه منه بلفظه قلت على هذا الذي  
 رجحه يفهم من الآية أن الوصية لمن ذكر واجبة بأن يتم بها مع اني لأعلم أحداً قال  
 بذلك صريحاً لكنه لازم لابن جري ومن وافقه كما يؤخذ من كلام ابن عطية فانه لما صدر  
 بالقول الاول وذكر الثاني وعزاه لابن عباس والحسن وقتادة قال مائنه وقال ابن عمر وابن  
 عباس أيضاً وابن زيد الآية كلها منسوخة وبقيت الوصية ندباً ونحو هذا قال مالك رحمه الله  
 اه منه بلفظه وصرح ابن جري بأن هذا هو المشهور ونصه كانت الوصية فرضاً قبل  
 الميراث ثم نسخها آية الموارث مع قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وبقيت الوصية  
 مندوبة لمن لا يرث من الاقربين وقيل معناها الوصية بتوريث الوالدين والاقربين على  
 حسب القرائن فلا تعارض بينهما وبين الموارث ولا نسخ والاوّل أشهر اه منه بلفظه وقد  
 جزم الحافظ الجلال السيوطي في تفسيره بالنسخ فقال عقب الآية مائنه وهذا منسوخ  
 بآية الميراث وحديث لا وصية لوارث رواه الترمذي اه منه بلفظه وسلمه العارف بالله  
 أبو زيد الفاسي في حاشيته وبه تعلم ما في تسليم اللغوي ما قاله ابن جري والله أعلم وبقي  
 البحث مع اللغوي ان الامام جزم في الموطأ بالنسخ ونصه قال يحيى سمعت مالكا يقول في  
 هذه الآية انما منسوخة بقول الله عز وجل ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين نسخها  
 ما تزل من قسمة القرائن في كتاب الله تعالى اه منه بلفظه وقول مب عن ابن عرفة يلزم  
 بموته سلم مع انه يرد عليه الوصية التي التزم فيها عدم الرجوع على ما شهره ابن عرفة نفسه في  
 مختصر الخوفي من أنه لا رجوع فيها الا لاشك انما وصية وهي لازمة قبل الموت فيكون حده  
 غير جامع وقد أشار الرماح الى هذا البحث وأجاب عنه ونصه فان قلت اذا أوصى والتزم

بانه يكره تنفيذه وقول مب عن ضيق وأوجبها الظاهرية وكذا اعطاء الزهري واختاره ابن جري وغيره عدم  
 وقال الجمهور بنديها حتى نسبه ابن عبد البر للاجماع سوى من شذ ومنه للشعرا في ميزانه وفي صحيح البخاري عن ابن عمر مر فوعا  
 ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلة الاو وصيته مكتوبة عنده قال العلامة ابن زكري ومذهب الأئمة الاربعة ان  
 الايصاء مندوب واستدل جماعة بالحديث على الوجوب وأجيب باننا لانسلم دلالة عليه لانه اذا قيل من حق فلان أن يفعل أو أن  
 لا يفعل فالمراد الحزم والاحتياط والمراد هنا انه يتأكد عليه أن لا يغفل عن الموت لانه يحتمل أن ينزل به في كل وقت فلا يغفل عن  
 الوصية وعلى تسليم انه يدل عليه فيجمل على من كان عليه حق لا يعرف الامن قبله كدين وزكاة ورواية ابن عون لا يصلح لامرئ  
 مسلم لم يتابع عليها ولقد قال المنذري انما شاذة رواية التتائي عن ابن عمر ان بيت يدل على تقدير ان هنا اه

(مميز) قال في المدونة ولا تجوز في حال خبله اه أبو الحسن بفتح الخاء والباء هو اختلاط أو فساد في عقل اه وكأنه جعله مقصودا من الخبال بدليل تفسيره في القاموس الخبال كسحاب النقصان اه وقال الدماميني الخبال الفساد والاختلال يقال يدخبله أي مختله معتلة اه وانما جعله على ذلك لانه المتوهم وأما الخبل بالتحريك (٢٣٧) ويضم ويفتح فهو الخنون كافي القاموس

وغيره ولا توهم فيه بل قد لا يتصور وبه تعلم ما في بحث هوني في اقتصار أبي الحسن على التحريك فلو شهد عدلان أنها كانت في حال افتاقه وآخران أنها كانت في حال خباله قدمت الاولى كافي العينية عن ابن القاسم وقاله ابن الهندي وغيره لانها علمت من صحتها ما جهلته الاخرى والاصل والغالب هو الصحة لا المرض ابن رشد القياس أن شهادة الصحة أعل لانها أثبت الحكم وعلمت ما جهلته الاخرى على ما في سماع أبي زيد وما لا يصح في سماعه من كتاب العتق وقد قيل انه ينظر لأعدل البيهقيين فان استويا بطلتا ويخرج في المسئلة قول ثالث ان بينة المرض أعمل اه (وان سفيها) قلت قول مب وقد تقدم أي عند قوله في الجرح وله ابن رشد والراجح انه لا ينفذ فراجع (وهل ان لم يتناقض الخ) قلت مفسريه مب وغيره التخليط يقتضي انه مغاير للتناقض وهو الظاهر وبعضه قوله وأيضاً اذا قال أعطوا الخ خلاف ما قاله أولامن أن التناقض أخص وغاية ما أفاده المصنف بهذا انه اختلاف في تفسير وجه الوصية الواقع في المدونة هل المراد به عام التخليط أو أن لا يوصى بعصية مع الاتفاق على اشتراك كل

عدم الرجوع فان ذلك لازم له من غير موت قلت فيه خلاف والحد للاعم من محل الخلاف والاتفاق اه منه بلفظه (مميز) قول ز غير مميز يحتمل انه مثنى فهو راجع للصغير والسكران ويحتمل انه جمع فيرجع لهما وللجنون اذا كان يتيقأ أحيا نا وهذا أولى وقد قال في المدونة ولا تجوز في حال خبله اه منها بلفظها \* (تنبيه) \* قال أبو الحسن عقب كلام المدونة هذا مانصه بفتح الخاء والباء هو اختلاط في عقل قال وفي مختصر العين ويقال فساد في عقل انظر لو شهد عدلان أن الوصية كانت في حال افتاقه وشهد عدلان أنها كانت في حال خبله ابن الهندي تصدق البينة التي شهدت بأنها كانت في حال افتاقه الشيخ ولا يبعد أن يدخلها الخلاف فيقال هي تها ترا ه منه بلفظه قلت جزمه في الخبل بأنه بفتحسين بحمل يقتضي انه لا يجوز فيه غير ذلك وليس كذلك في المصباح مانصه الخبل بسكون الباء الجنون وشبهه كالعوج والبله والخبل بفتحها أيضا اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه والخبل بالتحريك الجن كالخابل وفساد في القوائم والجنون ويضم ويفتح اه منه بلفظه وقوله ولا يبعد الخ ظاهر قوله فيقال هي تها ترا ه لا ينظر على هذا الى زيادة عدالة وليس كذلك ثم كلامه يفيد انه لم يقف في ذلك على نص مع ان ذلك منصوص راجع ما قدمناه عند قوله في الشهادات وينقل على مستحبة ولما ذكر ابن رشد في سماع أبي زيد من كتاب الوصايا الخامس مسئلة من شهد عليه شاهدان انه أوصى وهو مريض وانه مات من مرضه وشهد آخران انه صح من مرضه قال بعد كلام مانصه وقال أصبغ فيه ان شهادة الصحة أعمل وهو في هذه المسئلة أظهر لانها علمت من صحتها ما جهلته الاخرى ومثمل قول أصبغ لابن القاسم في سماع أبي زيد من كتاب الشهادات في التي أوصت في مرضها فشهد شهودان أنها كانت صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة لانه قال في تلك ان شهادة الصحة أعمل فأحرى أن يقول ذلك في هذه واذا قيل في هذه انه ينظر الى أعدل البيهقيين فأحرى أن يقول ذلك في تلك وقد ساوى أصبغ في سماعه من كتاب العتق بين المسئلتين فيحصل في مجموع المسئلتين ثلاثة أقوال أحدها انه ينظر فيهما الى أعدل البيهقيين والثاني أن شهادة الصحة أعمل فيهما جميعا والثالث ان شهادة الصحة أعمل في هذه وانه ينظر الى أعدل البيهقيين في مسئلة سماع أبي زيد من كتاب الشهادات ويتخرج في مسئلة سماع أبي زيد قول ثالث ان شهادة المرض أعمل ولا يقال ذلك في مسئلة اذا أصبح فيها سوى القولين المذكورين فهذا تحصيل القول في هذه المسئلة اه منه بلفظه (وهل ان لم يتناقض الخ) قول مب عن مق هذا وان ذكره اللغوي ليس في كلامه ما يدل على انه قصد به تفسير كلام المدونة وانما هو رأى راه سلم كلام مق هذا وفيه نظر فان كلام اللغوي ليس فيه ما يدل على ما ذكره ولذلك لما نقل ح قول ضيق فسر اللغوي

من الامرين في كل وصية ولو لم يرشيد فلو حذفه المصنف ماضره اذ لا يترتب عليه حكم شرعي وانما هو اختلاف في تفسير لفظ واقع

في المدونة لا يثبت عليه اختلاف في حكم أصلا فتأمل والله أعلم وقد قلت

ويشترط في فاعل الوصية \* تميزه بالملك والحرية



وفول مب عن مق وانما هو رأى رآه الخ فيه تظن اذ ليس في كلام النعمى ما يدل عليه ولما نقله ح قال وهذا هو التأويل  
لثاني في كلام المصنف اه ونقله جس وسلمه ويشهد له قول أبي الحسن عقب نص الامهات الذي في مب عن مق  
متصلا به مانصه النعمى اذا اصاب وجه الوصية فيوصى بما فيه قرينة تعالى أو صله رحم فاما ان يجعله لمن يستعين به فاما لا يحل  
من شرب أو غيره فلا تعنى الشيخ وهذا خلاف ما فسر به في الامهات قوله اذ لم يكن فيها اختلاط أبو عمران الذي يخط في كلامه ليس  
بجيد العقل مثل ان يذكرفي كلامه ما يبين به انه لم يعرف ما ابتدأ به كلامه أولا اه قلت والنظائر ان المراد بوجه الوصية ما يشمل  
ذلك كله وغيره وان كل واحد ذكر جزئيا من جزئياته على جهة التمثيل فتأمل والله أعلم (الابن خمر الخ) قلت قول ز ووصيته  
من مستغرق الذمة على هذا اقتصر المصنف في جامعته ونصه ولا يجوز وصايا المتسلطين بالظلم المغتر في الذمة ولا عتقهم ولا ثورت  
أموالهم ويسلك بهم اسبيل ما أفاء الله اه ومثله في ابن الجاجب وابن شاس وفي الذخيرة وصية السلاطين الظلمة غير جائزة وعتقهم  
مردود اه وسواء اغترقت ذمتهم بالظلم أو بالمعاملات الفاسدة كما في بعض أجوبة سيدي عبد الله العبدوسي المذكورة  
المعيار والله أعلم وانظر ما مر أول باب الوقف من ان ما حبسه المولى معتقدين انهم ملاك فهو باطل مردود قال ابن وهبان  
ولو وقف السلطان من بيت مالنا \* اصلحة عمت (٢٣٨) يجوز ويؤجر (لمن يصح تملكه) جعله ز ركناء على أن المراد به

عدم الاختلاط بأن يوصى بما فيه قرينة تعالى الخ قال بعده مانصه وعمارة النعمى في  
تبصرته فنقل كلامه ثم قال وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف والاول لابي عمران اه  
فانظره فانت تراهم سلم كلام ضيغ واستشهد له بنقل كلام النعمى في تبصرته ويشهد  
للمصنف ومن تبعه كلام أبي الحسن فانه قال مانصه قوله اذا اصاب وجه الوصية في الامهات  
ما معنى اذا اصاب وجه الوصية فقال هو ان لا يكون فيها اختلاط النعمى اذا اصاب وجه  
الوصية فيوصى بما فيه قرينة تعالى أو صله رحم فاما أن يجعله لمن يستعين به فاما لا يحل  
لا يحل من شرب أو غيره فلا تعنى الشيخ وهذا خلاف ما فسر به في الامهات قوله وذلك ان  
لم يكن فيها اختلاط أبو عمران الذي يخط في كلامه ليس بجيد العقل مثل ان يذكرفي  
كلامه ما يبين به انه لم يعرف ما ابتدأ به كلامه أولا اه منه بالنظره وقد نقل جس كلام  
ضيغ وكلام ح وسلمه ما ولم يعرج على ما لمق بحال والله أعلم (لمن يصح تملكه)  
قول ز وذكر الركن الثاني وهو الموصى له الخ لاختفاء في كونه ركنًا أن ارى بال ركن  
ما يتوقف وجود الماهية عليه لان ارى به الركن الحقيقي تأمل \* (نفسه) \* لا يشترط  
أن يعين الموصى الموصى له في رسم الشر يمكن يكون له مال من سماع ابن القاسم من

ما يتوقف وجود الماهية عليه  
لا الركن الحقيقي كما هو واضح  
ولا يشترط تعيين الموصى له فتصح  
لو قال مثلاً ثنائي يجعله فلان حيث  
أراه الله تعالى ثم ان كان فلان وارثا  
فليس له أن ينفذ شيئا من ذلك الا أن  
يعلم الورثة ويحضرهم وان كان  
غير وارث فليس له أن يأخذه لنفسه  
ولا ولده ولا حامته ولا أن يحابي  
فيه احدا من الناس الا أن يكون  
لذلك وجه يسميه ويذكره ويعرف  
ان الذي أعطى أهل لذلك وليس له  
أن يكتم ما صنع ولا أن يغيبه ولا يعين  
عليه في ذلك وما قدم من ذلك أو

كتاب

طال فليس عليه تجديد ذلك وذكروا الورثة هم أغفلوا ذلك بحضرة ذلك وحدثانه كذا في

سماع ابن القاسم ابن رشد معنى قوله وليس له أن يكتم ما صنع الخ ان ذلك ليس من الحظ له أن يفعل فيه عرض نفسه للثمة فان كتم  
ذلك وغيبه وادعى انه قد نفذ فلا غرم عليه فيه الا أن يتبين كذبه وهو مصدق في ذلك مع عيینه مالم يتبين كذبه الا أن يطول الامد  
فلا يكون عليه عيّن هذا معنى قوله ولا يعين عليه الخ يريد أن القديم يصدق فيه بلا عيّن والحديث يصدق فيه مع عيّن وذكر ابن رشد  
أيضا انه ان أراه الله أن يفرقه في المساكين فصار هو من جملتهم فله ان يأخذ لنفسه مثل ما يعطى غيره على ما قاله في سماع ابن القاسم  
في الذي خرج غازيا فبعث معه بمال ليعطى منه كل منقطع به فاحتاج هو ولم يكن عنده ما يقوى به ان له أن يأخذ منه مثل ما يعطى  
غيره ولا يحابي نفسه وان أراه الله أن يجعله في غير الصدقة أو فيها على من ليس على مثل حاله فليس له أن يأخذ منه وان كان محتاجا  
اه بخ وفي النهاية حامة الانسان خاصته ومن يقرب منه وهو الحميم أيضا اه وقال السيوطي في حاشية الموطأ وحامته أي قرابته  
وخاصته ومن يحزنه ذهابه وموته جمع حميم اه أي اسم جمع له وكثيرا ما يطلق الجمع على اسمه كقوله في المصباح وجع قافل فافلته  
وبه يرتظي هوني فيه بأن فاعله ليس من أوزان جمع التكسير وفي القاموس الحميم كأمير القريب وقد يكون للجمع والمؤنث  
ثم قال والحامة العامة وخاصة الرجل اه فأفاد أن الحميم يستعمل بمعنى المفرد والجمع وان الحامة بمعنى الجمع لا غير فتأمل والله أعلم

كتاب الوصايا الأول مائته وسئل مالك عن رجل أوصى بوصية إلى واثق أو غيره وارث قال  
 ثلثي تجعله حيث أراك الله قال مالك إن كان جعل ذلك إلى واثق له هو فليس له أن ينهذ  
 شيئا من ذلك إلا أن يعلم الورثة ويحضرونهم وإن كان جعل ذلك إلى غيره وارث فانه ليس له أن  
 يأخذه لنفسه ولا ولده ولا حاشته من الناس إلا أن يكون لذلك وجه يسميه ويدكره  
 ويعرف أن الذي أعطى أهل لذلك وليس لغير الوارث أن يكتم ما صنع ولا أن يغيبه ولا يرى  
 عليه عينا في ذلك وليس الحديث في ذلك مثل القديم فاما الأمر القريب اننا نأخذ من ذلك  
 فانه يعلمه وأما ما قدم من ذلك وطال فليس عليه تجديد ذلك وذكره الورثة هم أغفلوا ذلك  
 بحضرة ذلك وحدثانه قال محمد بن رشد هذا كما قال انه اذا فوض تنفيذ الوصية إلى غيره وارث  
 فليس له أن يأخذها لولده ولا حاشته من الناس إلا أن يكون لذلك وجه يعرف فيه صواب  
 فعله لانه يتم في ولده وحاشته من الناس فعليه اذا فعل ذلك أن يعلم الورثة به قال أصبغ إلا  
 أن يكون الورثة صغارا فعليه أن يعلمهم اذا كبروا لأن ذلك من القضاء لنفسه وأما أخذه  
 ذلك لنفسه فعلى ما ذكرته في رسم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل هذا في الذي يوصى  
 إلى المرأة تجعل بقية ثلثه حيث أراها الله وقوله ان ليس له أن يكتم ما صنع ولا يغيبه معناه  
 أن ذلك ليس من الحظ له أن يفعل فيه عرض نفسه للتممة فان كتم ذلك وغيبه وادعى انه قد  
 نفذ فلا غرم عليه فيه إلا أن يتبين كذبه وهو مصدق في ذلك مع عينه ما لم يتبين كذبه إلا أن  
 يطول الامد فلا يكون عليه عيب من هذا معني قوله في الرواية ولا يرى عليه عينا في ذلك وليس  
 الحديث في ذلك مثل القديم يريد أن القديم يصدق فيه باليمين والحديث يصدق فيه مع  
 عينه ووقع في بعض النسخ فانه ليس له أن يأخذه لنفسه ولا ولده ولا أن يحجب في فيه أحدا  
 من الناس وذلك بين في المعنى وقدم في أول مسئلة من السماع القول على بقية  
 المسئلة فلا معنى لاعادة ذلك وبالله التوفيق اه منه باللفظ والذي في رسم سن هو مائته  
 وسئل عن امرأة هلك وأوصت إلى امرأة بوضع ثلثها في مواضع وان تجعل البقية  
 حيث أراها الله فكانت تقسمه ثم إن المرأة احتاجت يعني التي استخلفت فقالت هل ترى  
 أن تأخذ منه شيئا قال لا أرى أن تأخذ منه شيئا ولا تأكله قال محمد بن رشد ان كان  
 أراها الله أن تفرق البقية في المساكين فاحتاجت حتى صارت بمنزلة من تفرق عليهم فلها  
 أن تأخذ لنفسها مثل ما تعطى غيرها على ما قاله في رسم البر من سماع ابن القاسم من  
 كتاب البضائع والوكالات في الذي خرج غازيا فبعت معه بجال يعطى منه كل منقطع به  
 فاحتاج هو ولم يكن عنده ما يقوى به ان له أن يأخذ منه مثل ما يعطى غيره ولا يحجب نفسه  
 وجواز ذلك يخرج على قولين وإن كان أراها الله جعلها في غير الصدقة أو فيها على من  
 ليس على مثل حالها فليس لها أن تأخذ منها وإن كانت محتاجة وبالله التوفيق اه منه  
 مختصر اللفظ \* (فرع) \* قال ابن يونس مائته قال ابن حبيب عن أصبغ فين أوصى  
 أن يجعل ثلثه في أفضل ما يراه وأقر به إلى الله عز وجل سبحانه هل يعتق به رقابا قال ان سال  
 عن ذلك قبل أن يفعل رأيت الصدقة خيرا له وقال مالك الصدقة أفضل من العتق وروى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصدقة شئ عجيب ومع أنه يبقى في العتق ولا لورثته ولو

\* (فرع) \* في ابن يونس قال ابن  
 حبيب عن أصبغ فين أوصى ان  
 يجعل ثلثه في أفضل ما يراه وأقر به  
 إلى الله تعالى هل يعتق به رقابا قال  
 ان سال عن ذلك قبل أن يفعل  
 رأيت الصدقة خيرا له وقال مالك  
 الصدقة أفضل من العتق وروى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 الصدقة شئ عجيب ومع أنه يبقى في  
 العتق ولا لورثته ولو جنى وفعل  
 وأنفذه لم يرد كان عتقا أو غيره  
 اه (كن س يكون) قول من  
 وبه أفق أكثر الأئمة وهو مصرح  
 به في المدونة فهو الراجح وبالله  
 أفق أبو عبد الله بن عبد النور

(ان استهل) قول ز في صورتين أي الحمل الموجود والذي سيجد فان لم يستهل لم يستحق وبطلت في الأولى دون الثانية على الراجح فيه ما من أنه لا يختص بها الأول ان استهل وكان الموصى أراد الإيصاء بجله من يولد لفلان بل لومات الأولى قبل استحقاق القسم فلا شيء له ولا وارثه على الراجح وانه تعلم ان ما قرره عجم انما هو ظاهر في الأولى فقط ويؤخذ من بطلان الوصية فيها بطلانها في قوله ثلث مالي مثلا لأول مولود يولد لفلان بولادته ميتا وبه أفق أبو عبد الله المجاصي نظر اللفظ الموصى واستدل أيضا بقول المصنف في العتق وان أعتق أول ولد لم يعتق الثاني ولومات وفي المدونة ومن قال لامته أول ولد تلدينه حر فولدت ولدين في بطن واحد عتق أولهما ورجا فان خرج الأول ميتا فلا عتق للثاني وقال ابن شهاب يعتق الثاني اذا لقيع على الميت عتق اه ونحوه لابن يونس عنها مصرح بانها من قول مالك فيؤخذ منه البطلان بولادته ميتا (٣٣٠) في المسئلة المذكورة بالاخرى لتشوف الشارع للحرية وظهور ان قصده

جنى وفعل وأنفذه لم يرد كان عتقا أو غيره اه منه بلفظه \* (فائدة \* وتنبه) \* قوله في العتبية لحامته هو بالحاء المهملة والميم المشددة قال الشيخ الامام جلال الدين السيوطي في كتاب الجنائز من حاشيته على الموطأ مانعه وحامته أي قرابته وخاصته ومن يحزنه ذهابه وموته جمع جيم اه منها بلفظها وقوله جمع جيم فيه نظر لان أوزان الجمع المكسر محصورة في أوزان معلومة وليس فاعلة منها فيما أعلم ولانه ليس في الصحاح ولا في القاموس ولا في المشارق ولا في النهاية ان حامة جمع جيم وقد اقتصر في النهاية على أنهم ما بمعنى واحد ونصه حامة الانسان خاصة ومن يقرب منه وهو الجيم أيضا اه منها بلفظها وما اقتصر عليه هو أحد قولين في القاموس ونصه وكأمر الغريب كالحم كهم الجمع أحام وقد يكون الجيم الجمع والمؤنث ثم قال بعد كلام والحامة العامة وخاصة الرجل من أهله وولده وخيار الابل اه منه بلفظه وكلام المتفق موافق في المعنى لكلام النهاية ونصه الحامة الخاصة ومنه قيل جيم فلان أي خاصته اه منه بلفظه (ان استهل) قول ز في صورتين أي اللتين ذكرهما قبل بقوله من حمل فلان موجودا وسبوجا وقوله والا بطلت ظاهره في صورتين معا فاذا حدث حمل آخر وولد حيا لا يكون له شيء في صورتين معا وهو مسلم في الصورة الأولى لانه ظاهر المدونة وغيرهما من كلام المتقدمين والمتأخرين قال في كتاب الوصايا الأولى من المدونة مانعه ومن أوصى لجل امرأه أسقطته بعد موت الموصى فلا شيء له إلا أن يستهل صارخا اه منها بلفظها ونقله ح ومثله لابن يونس عنها وتبع كلامهم في ذلك يطول بنا وقد صرح بذلك النخعي فقال في باب من أوصى لرجل وولده مات بعضهم قبل القسم الخ مانعه وان أوصى لولد فلان ولا ولده له حمل حلت الوصية على أنه ذلك الحمل فان ولد كانت له الوصية فان أسقطته أو ولده ميتا سقطت الوصية ولا شيء لمن يولد بعد اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند قولها ولن قال

حصول ثواب العتق فتقيده بالأولية انما هو للاسراع بمحصله له ومع ذلك فلم يلتفت أئمة المذهب لمخالفة القصصا ظاهر اللفظ وأيضا الولد الثاني في مسئلة التوأمين محقق الملك للمعتق بخلاف الموصى به هنا فانه اتقل ملكه للورثة بولادة الموصى له ميتا والأولية هنا واضحة جلية بخلاف مسئلة التوأمين لانهما في حكم الولد الواحد وأيضا العتق مقدم على الوصية فالمال اذا ضاق الثلث لا يقال تقيده بالأولية انما هو لقصد تعجيل انتفاع والد الموصى له لانا نقول مسئلة العتق كذلك ولم يلتفتوا فيها لذلك فهذه كذلك أو أخرى كما مر والتفسير بان الولد في تلك ان كان في وصية موصى به لا موصى له لا يجدي لانه موصى له أيضا برقبته في المعنى بان لا يبقى لاحد تسلط عليها في كل منهما ان جعلت للثاني وصية أخرى

وهو لم يوص الا بوصية واحدة فأم له على ان ذلك القصد ينتج بطلان الوصية من أصلها ان كان الوالد وارثا كما هو ثانيا الغالب في هذه الوصية لانها حينئذ وصية لوارث وهي باطلة اجماعا وقد نص على بطلانها بهذا القصد أي ان كان أوليا وبالذات صاحب المفيد وغيره كما يأتي عند قوله وصح لعبد ووارثه ان اتحدت قلت والظاهر أن البطلان انما هو عند عدم قيام القرائن الواضحة على انه ينتظر بها الثاني ان لم يستهل الأول والثالث ان لم يستهل الثاني وهكذا ولا اعل عليها كما لو صرح الموصى بذلك اذ القرائن الواضحة كالتمريض وقديف وجه ذابن ما فتي به المجاصي و هو في موافقته بأبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد الفاسي من انه ينتظر من يتزايد ثانيا فتكون له ووافق الامام القدوة سيدي عبد القادر الفاسي قائلا ان ذلك مقصود الموصى ولوسئل عن ذلك حين الوصية لقال به اه قال بعضهم وقد استقرت ذلك من أناس حين الاشهاد عليهم بذلك فاذا قيل لهم فان تزايد الأول ميتا قالوا لمن يتزايد بعده ويحمدون التنبه عليه ولم نعلم أحدا ممن نهته قال ترجع ميراثا اه وان وجد التصريح أو ما يقوم مقامه من

ثلثي لولد فلان وقد علم أنه لولد له الخ و ح هنا وسلماء وأما في الصورة الثانية فقيه  
نظرا ذل لا يجري على الرابع من أنه لا يختص به الأول ان ولد حيا قال أبو الحسن عندئذ ما  
السابق مانصه أبو اسحق ولو قال لولد فلان ولولد له يوم أوصى وهو يعلم ثم ولد له ولد لا ينبغي  
أن يحبس ذلك حتى يكسبر فينتفع به ويوفى لغيره حتى ينتفعوا به لأنه لما لم يكن له ولد يوم  
أوصى فكان الموصى أراد الايصا للجنة من يولد له لان فلا يختص بالانتفاع به بعضهم  
دون بعض حتى ينقضوا فيكون لورثتهم كلهم وقد حكى عن بعض الناس أن أول ولد يولد  
لفلان يأخذ ذلك مثلا ولأول أبين من أبي اسحق صم اه منه بلفظه وما صدر به واختاره  
عليه اقتصار اللحنى وساقه كانه المذهب وقد نقل كلامه أبو الحسن و ح هنا فأعنى  
ذلك عن نقله وهو مصرح به في المدونة وابن يونس عنهما وغير واحد كابن هلال في نوازه  
والله أعلم فكيف تبطل الوصية بولادة الأول ميتا وهو لا يختص به ابل لا يكون له شيء منها  
ان مات قبل استحقاق القسم كما استراه قريبا فقام له بانصاف \* (تبيينه ان \* الاول) \* قول  
أبي اسحق السابق فتكون لورثتهم كلهم هو أحد قولين وبه أفتى أبو عبد الله بن عبد النور كما  
في المعيار وغيره ولكن الرابع خلافه وهو مصرح به في المدونة وقد ذكر مب هذين  
القولين عند قوله آنفا كن سيكون وأشار الى ترجيح ما صرحنا بترجيحه فراجعهم متأملا  
وانظر ما يأتي في القولة المنتصـ له بهذه \* (الثاني) \* يؤخذ مما تقدم من بطلان بولادة  
الحمل الموصى له ميتا بطلان وصية من قال ثلث مالى مثلا لأول مولود يولد له فلان بولادته  
ميتا وبذلك أفتيت حين سئلت عن من مدينه رباط الفتح وقد عارض بعضهم ذلك بأن  
الامام الاباري حاشيته على المختصر نص على خلاف ذلك فراجعته الحاشية المذكورة فلم  
أجد فيها ذلك وذكرا أيضا أنه وجد مقيد مانصه واختلف في مسئلة ثلثت وهى من أوصى  
لأول مولود يولد لفلان فتزايد له ولميت فهل تبطل الوصية أو يتظر لمن يتزايد نانيا  
فتكون له فافتي الفقيه أبو عبد الله سيدى محمد بن أحمد القاسى بالتظار من يتزايد نانيا  
ووافقه الامام القدوة مولانا عبد القادر القاسى وقال انه مقصود الموصى ولو سئل عن  
ذلك حين الوصية لقال به ❦ قلت وقد استقرت ما قاله رحمه الله تعالى من أناس حين  
الاشهاد عليهم بالوصية لمن يتزايد أو لا فاذ قيل لهم فان تزايد الأول ميتا فيقولون لمن يتزايد  
بعده فيحمدون التنبية عليه ولم نعلم أحدا ممن نهته قال ترجع ميراثا وأفتى مفتى الوقت  
وقاضيه الفقيه أبو عبد الله سيدى محمد الجصاصى بطلان الوصية نظرا للفظ الموصى  
واستدل أيضا بقول المصنف في باب العتق وان أعتق أول ولد لم يعتق الثانى ولومات ثم ذكر  
الخلاف المعلوم فيما اذا عارض اللفظ والقصد المذكور فى ح عند قوله في باب الحبس  
وانبع شرطه ان جازم قال وأما الاستدلال بما فى العتق فغير ظاهرا لان القائل أول ولد  
قلده أمته حر ان كان فى وصية فهو موصى به لا موصى له ففى عتق من يدينان وصية أخرى  
وهو لم يوص الا بوصية واحدة والمقيس الكلام فيه فى الموصى له والغالب على الموصى قصد  
انتفاع من أوصى لولده بالوصية ولو أبيت له الوصية ما جاوزها لغيره ووصيته لأول موجود  
استعمال لا خذها والانتفاع بها هذا هو الغالب فى الوجود اه بلفظه ❦ قلت وفيه نظر

القرائن الواضحة فلا اشكال حينئذ  
فى أن قصده جنس الولد المتحقق فى  
أى فرد أو أن تقييده بالاولية انما  
هو لتحجيل المثلث لأول مستهل وانه  
لا يتوقف على انحصار العقب كالمولود  
لم يقيدها ويحصل حينئذ الانتفاع  
لوالد الموصى له تبعاً عما جلا ولو  
بالتصرف فى ذلك أو سقوط النفقة  
عنه مثلاً فقول هو فى ان هذا  
الانتفاع لا يتوقف على التقييد  
بالاولية الخ فيه نظر واضح لانه مع  
التقييد بها تلك الرقبة بأول مستهل  
ومع عدمه لا تلك الا بانحصار العقب  
وكذا قوله ان انتفاع الوالد غير  
محقق ولا مظنون الخ غير ظاهري  
هو مظنون للموصى بلا شك نعم قد  
يختلف نظنه وليس الكلام فيه  
فتأمل والله أعلم

من وجوه أحدها أن الأئمة لم يأن هذا مما تعارض فيه ظاهر اللفظ والقصد وتوجيه ذلك بأن قصد الموصي بالوصية انتفاع ولده بها لا ولد ولده الموصى له وأن تقييده بالاولية انما هو للاستحسان الخ غير مسلم أما أولا فلانه يفتى بطلان الوصية من أصلها وقد نص على بطلانها بذلك القصد صاحب المقيد وغيره انظر نصه عند قوله بعد هذا وصح لعبد وارضه ان اتحد وهو ظاهر جده لانهم مع ذلك القصد وصية لو ارثت وهي باطلة اجماعا وأما ثانيا فلان هذا الانتفاع غير محقق ولا منطوق فقد يعوت الموصى ولده عقب الولادة أو يحصل له ما ينعى به من الانتفاع على تقدير طول حياته من الموانع وأما ثالثا فان هذا الانتفاع على تسليم أنه مقصود وان قصده لا يضر تلميحا جديلا لا يتوقف حصوله ولا استجماله على التقييد بالاولية بل يحصل بدونها فلا يكون للتقييد فائدة لحصول المقصود بدونها وأفعال العتق قلاء نصان عن العتق ثانيا أن قوله وأما الاستدلال بما في العتق فغير ظاهر الخ فيه ان عتق أول مولود وان كان موصى به فالمولود أو الموصى له برقبته في المعنى بأن لا يبق لاحد تسلط عليهم او يثبت له بذلك كل ما يثبت لساير الاجرار بالاصالة ثانيا أن ما فرق به بين الموصى به والموصى له عمل باليد لان الموصى أيضا انما أوصى لأول مولود فأعطاهما لثالثان ان ولد حيا وصية أخرى لم يوص بها الموصى هذا ان ولد الثاني حيا فان ولد أيضا ميتا وقلتم باعطائهم لثالثان ولد حيا والا فللرابع ان ولد حيا وهكذا فذلك أشد في المخالفة لظاهر لفظ الموصى وان قلتم بقصر ذلك على الثاني فان ولد ميتا بطلت الوصية خالفتم لفظ الموصى وقصده الذي زعمتم أنه قصده فأنفتى به المجاصي هو الظاهر ومثله الجمل التي أخذنا منها ما أفتينا به شاهدة له وقياسه على مثله العتق أخرى وما في المختصر هو في المدونة وغيرها ولم يذكر فيها خلافا فاعلمت عن أحد من أهل المذهب ولم يلتفتوا لما ذكر من مخالفة القصد لظاهر اللفظ مع أنه منتهات فيها بالوجه الذي وجه به مسئلة النزاع بل بأين منه بأن يقال ان المعتق قصده حصول ثواب العتق وان يعتق الله بكل عضو من المعتق عضوا منه من النار حتى فرجه بفرجه كما ورد في صحيح الاخبار ومعلوم ان ذلك انما يحصل بعتق الحي فتقيده بالاولية انما هو للاسراع بحصول ذلك له كما قيل به في مسئلة النزاع ومع ذلك فلم يلتفت أئمة المذهب لذلك وصرحوا بالبطلان فيما هو أخص مما في المختصر في العتق ففي كتاب العتق الثاني من المدونة ما نصه ومن قال لامته أول ولد تلدينه حر فولدت ولدين في بطن واحد عتق أولهما خروجا فان خرج الاول ميتا فلا عتق للثاني وقال ابن شهاب بعثني الثاني اذا لا يقع على الميت عتق اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنهما مصرحاً بأنه من قول مالك وزاد ما نصه فان عاشا جميعا فاشكل أيهما الاول عتقا جميعا وشهادة النساء في هذا جائزة قال ابن المواز اذا لم يعرف الاول فالقياس أن يعتق من كل واحد نصفه ويتم عتق باقيه بالسنة فيعتق جميعا اه منه بلفظه ونقوله أو الحسن أيضا وكلامه ظاهر في أنه وقع ذلك مبتلا في الصحة لا على سبيل الوصية لكن الحكم سواء في هذا وان اختلفنا في غير ذلك وانما قلنا ان قياسه أخرى لان الولد الثاني في مسئلة التوأمين محقق الملك للملكة الذي يثل العتق في أول مولود وألزمه نفسه على وجه لا رجوع له فيه أصلا والولد الثاني في مسئلة النزاع

(ووزع بعده) قول ز أو علم أن الإيصاء الخ يعني كما لو قال إذا مت فاعطوا (٣٣٣) أولاد فلان ولدي ما كان يرثه أبوهم لو كان

حيًا أو فأنزلوهم منزله لأنه ظاهر في أن قصده أن يقسموه كل وورثه من أبيهم - وهذا أفق أبو عبد الله المنصوري حسبما في شرح العمليات قائلا وهو الصحيح وبه العمل وبه أفق نو أيضا وقول ز حيث علم الخ فان وقع النزاع في علمه وفي عدمه أو اتفق على جهل حاله فالظاهر جهل على العلم في الوجهين ان كان بينهما وبين فلان من المواصله ما يعلم منه أنه لا يخفى عليه أمره فيكون حينئذ القول لفلان مع يمينه في الوجه الأول وتصح الوصية في الثاني وان لم يكن كذلك فالظاهر أن القول للورثة في الوجه الأول وبطلان الوصية في الوجه الثاني وبشبه ذلك ما يأتي عند قوله وهي ومديران كن بمرض في المعايوم وقول ز واختصت بين وجد حال الوصية الخ هذا أحد قولين ذكرهما في المعيارين أو وصى لولد ولده وعليه اقتصر ابن هلال في نوازه كما نقله في شرح العمليات والراجح خلافه وان ذلك لمن حضر القسم لا يحسب من مات بعد موت الموصي ولا يحرم من ولده أنه لم يسم قوما بآعيانهم كافي المدونة ابن يونس ومذهب ابن القاسم جيد مع موافقته لما لك رحمه الله لأن قوله ثلثي لولد فلان ليس بتعيين للولد فوقع عليه ذلك الاسم يوم القسم فله الوصية كقوله رقبتي أو عبيدي أحرافات بعضهم واشترى غيرهم أن جميع من ترك من العبيد أحرارا إذا حلهم الثلث لأنه

انتقل ملكه للورثة وقد أوقع الموصي اعطاء الموصى به لأول مولود على وجه الوصية التي يجوز له الرجوع فيها باجماع ولان الاولوية في مسألة النزاع جلية واضحة لفظا وحكما وفي مسألة العتق ليست كذلك لان التوأمين في حكم الولد الواحد على ما لا يخفى ولان الشارع متشوف للحرية ولان العتق مقدم على الوصية بالمال اذا اجتمع في وصية وضايق الثلث فتأمل بانضاف واقفه أعلم (ووزع بعده) قول ز أو علم أن الإيصاء المذكور من جهة من يرثه الحمل فيقسم على قدر الميراث مثاله والله أعلم أن يقول الموصي اذا مت فاعطوا أولاد ولدي فلان ما كان يرثه أبوهم لو كان حيًا أو يقول أنزلوا أولاد ولدي فلان منزله لان ذلك دليل على أنه قصد أن يأخذوه على الوجه الذي يأخذونه لو عاش أبوهم حتى مات أبوه فورثه ثم مات فورثوه وكون المنزلة من أولاد الأولاد يقسمون للذكر مثل حظ الانثيين به أفق أبو عبد الله المنصوري حسبما في شرح العمليات ونص المحتاج اليه من جوابه فلهم الثلث يقسمونه بينهم على فرائضهم وهو الصحيح وبه العمل اه منه بلفظه وبهذا أفق نو ونص فتواه الحمد لله وحده مسألة اذا قال الرجل الذي مات ولده وله أولاد غيره أولاد ولدي أبيهم - وأوصى بذلك ومات وكان للولدها الثلث كور واثان فانهم يأخذون ما يجب لأبيهم لو كان حيًا لم يزد على الثلث يقسمونه فيما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذا معنى قوله نزلوهم منزلة أبيهم أي قدر وأباهم حيا فبدأ بذنبيه ثم يأخذونه عنه كما لو أخذوه وهو حي ثم مات عنه وغيره - هذا المعنى له وقوله التزيل وصية صحيح ومرادهم انه يخرج من الثلث وان بقية الورثة يرجعون على الزوجة أو غيرها من ذوى الفروض فترد ما يدها ثم يقسمونه جميعا كأنه المترول يدخل بذلك التزيل على الجميع كما في الوصية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين قاله عبد الله سبحانه التاودي ابن الطالب بن سودة كان الله له أمين اه من خطه بلفظه فهو موافق لما تقدم عن المنصوري وقد سلمه شرح العمليات الثلاثة فتعين التعويل عليه - وأن يشرح به كلام ز كما ذكرنا والله أعلم وقول ز فان لم يعلم بطلت وصيته الخ سكت عما اذا وقع النزاع في علمه وفي عدمه وعما اذا جهل حاله وقال ح مانصه اذا وصى لولد فلان ولا ولده فادعى فلان أن الموصي يعلم ذلك وادعى الورثة أن الموصي يظن أن له ولدا فهل القول قول الوارث أو قول فلان لم أن فيه نصا أيضا والظاهر أن القول قول الورثة فانظر ذلك وانظر أيضا اذا لم يعلم الورثة وفلان ان الموصي كان يعلم ذلك أولا يعلم هل يحمل على العلم أو عدمه اه منه بلفظه قلت الظاهر انه ينظر الى حال الموصي وحال فلان فان كان ما بينهما من المواصله وشدة المداخلة ما يعلم منه انه لا يخفى عليه أمره حمل على العلم بانه لا ولده فيكون القول قول فلان في الوجه الأول مع يمينه ويحمل في الوجه الثاني على العلم فتصح الوصية والا فالظاهر ما قاله ح في الوجه الأول وبطلان الوصية في الوجه الثاني وبشبه ذلك ما يأتي عند قوله وهي ومديران كن بمرض في المعايوم والله أعلم وقول ز واختصت بين وجد حال الوصية الخ هذا أحد قولين ذكرهما في المعيارين أو وصى لولد ولده وقد نقل القولين الشيخ ميسرة في شرح التحفة ونقله ما غيره أيضا وعلى هذا الذي اقتصر عليه ز اقتصر ابن هلال في نوازه ونصه

(٣٠) رهوني (ثامن) لم يعين فراعينا قول الموصي يوم موته فوقع عليه اسم عبده اعتقناه وكذلك ما وقع عليه اسم ولد

أما من أوصى لولد ولده فإنه لا يتحمل من ثلاثة أوجه الأول أن يعلم الموصي أن لولد ولداً الثاني أن يظن أن له ولداً الثالث أن يعلم أنه لا ولد له فالوجه الأول تحمل فيه الوصية على أنهم لذلك الولد سواء اتحد أو تعدد ولا شيء لمن يولد بعد والثاني تسقط فيه الوصية والثالث تحمل الوصية فيه على من سيولد لولد بعد وإن كثروا ثم قال وفي المدونة هذه الأوجه الثلاثة كلها وفي نكت عبد الحق وتبصرة النعمي من هذا أنه بلفظه على نقل العلامة ابن قاسم في شرح العمليات القاسيات **قلت** وما عزا للمدونة من أن فيها الأوجه الثلاثة صحيح لكن الأول منها مذكور فيها بعكس ما ساق ما هنا ونصها ومن قال ثلثي لولد فلان وقد علم أنه لا ولد له جازو ينتظر أي ولده أم لا ويساوى فيه بين الذكر والأنثى وإن لم يعلم أنه لا ولد له فذلك باطل **أه** منها بلفظها أو نحوه لابن يونس عنها وقالت قبل هذا يسير ما نصه ومن أوصى لولد ولده بثلثه ولا يرثونه فذلك جائز قيل فإن مات أحدهم وولد غيره بعد موت الموصي قبل القسمة في المال قال ذلك كقول مالك في الموصى لأخواله وأولادهم أو لواليه قال ابن القاسم أولبني عمه وأولبني فلان بثلثه فذلك لمن حضر القسم لا يحسب من مات بعد موت الموصى ولا يحرم من ولد لأنه لم يسم قوماً بأعيانهم **م** قال ابن القاسم في باب بعد هذا فيمن أوصى بثلثه لموالي فلان فمات بعضهم **م** وولد بعضهم وعتق آخرون قبل القسم ان ذلك لمن حضر القسم كالوصية لولد الولد **أه** منها بلفظها فكل ما صرح به في عكس ما عزا لها فان قلت إنما أشار لقوله بعد هذا بقريب جداً ما نصه **قلت** له فان قال ثلثي لولد فلان وولد ذلك الرجل عشرة ذكور واثان قال الذي سمعته من مالك أنه إذا أوصى بحبس داره أو ثمة أو حائطه على ولد فلان أو على ولد ولده أو على بني فلان فإنه يؤثر أهل الحاجة منهم في السكنى والغلة وأما ان أوصى بثلثه لولد فلان وكانوا عشرة ذكور وأنا نافان ما أوصى لهم به من وصية ناجزة فذلك على عدتهم بالسواء **وأما الوصايا فلا** حفظ قول مالك فيها أولكني أراها بينهم بالسوية قال سحنون وهذه المسئلة أحسن من قوله الذي قال فيمن أوصى لأخواله وأولادهم وقد روى ابن وهب في الأخوال مثل رواية ابن القاسم إلا ان قول عبد الرحمن في هذه المسئلة أحسن وكذلك يقول غيره وليس وصيته لأخواله أو لولد فلان بشئ ناجز كوصيته لهم بغلة أو قوفة تقسم إذا حضرت كل عام فهذا قد علم أنه أراد بها غير معين وهي على مجهول من يأتي فأنما تكون الغلة لمن حضر قسمها كل عام فأما وصيته لأخواله أو لولد فلان بمال ناجز وهم معروفون لقولهم ويعلم عدتهم فكالوصية لقوم معينين وإذا كانت الوصية لقوم مجهولين لا تعرف عدتهم **م** لكثيرهم مثل قوله على بني تميم أو بني زهران أو المساكين فهذا لم يردقوما بأعيانهم لأن ذلك لا يحصى ولا يعرف فأنما يكون ذلك لمن حضر القسم **أه** منها بلفظها فهو قد سلم ما ألزمه سحنون لابن القاسم من التناقض وأخذ من المدونة القولين وتصریح به باختيار القولين الذي أخذ منها **قلت** هذا لا يختص من الاعتراض لأن كلامه بوجههم أن ما عزا له ما صرح به فيها وأنه ليس فيها غيره وأن اعتراض سحنون مسلم وليس الأمر كذلك في جميعها فأما الأولان فلما رأيت من كلامها وأما الثالث فلقول ابن يونس بعد نقله عن المدونة فهو ما قدمناه عنها ما نصه محمد بن يونس ألزم سحنون ابن القاسم تناقضاً بقوله وأما

أو حال يوم القسم فله الوصية وأما إذا عين فلا تعدد الوصية المعين وقد روى أنه ذهب عن مالك في العتبية في امرأة أوصت في مرضها لولد فلان لكل واحد عشرة دنانير فولد لها قبل موتها ولد ومات آخر فلا شيء لمن مات رأماً من ولد فيعطى مع من يعطى وكذلك في كتاب ابن المواز وقال أوصت لهم وهي تعرف عددهم وقال قال أشهب إذا أوصى بثلثه لبني فلان وهم أربعة يعرف عدتهم **م** أولاً يعرفها فمات بعضهم قبل موت الموصى وولد آخرون قال ثلث ثلثي ولده وولد ولا شيء لمن مات ولو سماهم لم يكن للمولود شيء وردت حصته الميت منهم إلى ورثة الموصى أي لأنه مات قبل موت الموصى **أه** وفي تكميل المنهج للشيخ مباركة



الوصايا فانها تقسم بينهم بالسواء محمد بن يونس وليس ذلك منه تناقضا ولا خلافا لما تقدم  
 وانما تكلم في هذه المسئلة على الفرق بين الحبس والوصايا فقال الحبس يؤثر فيه أهل  
 الحاجة ذلك سنته والوصايا يساوي بينهم فيها اذا حضر القسم لانهم استووا في الوصية وهي  
 شئ ناجز يقسم بينهم ولم يتكلم في هذه المسئلة هل يحرم من مات ويعطى لمن ولد ومذهب  
 ابن القاسم جيد مع موافقته لما لاك رحمهم الله وذلك أن قوله ثلثي لولد فلان ليس تعيين  
 للولد فواقع عليه ذلك الاسم يوم القسم فله الوصية كقوله رقيق أحرار وعبيدي أحرار  
 فمات بعضهم واشترى غيرهم أن يجيع من ترك من العبيد أحرارا إذا حملهم الثلث لأنه لم  
 يعين فراعى ما قول الموصي يوم موته فواقع عليه اسم عبده واعتقناه وكذلك ما وقع عليه  
 اسم ولد أو خال يوم القسم فله الوصية وأما إذا عين فلا تعدو الوصية المعين والتعيين كقوله  
 ثلثي لولد فلان هؤلاء أو بسمهم بأسمائهم أو يكون لفلان ولدا فيقول ثلثي لولدي فلان  
 أو لثلاثة أولاد فلان فإذا سمي أو أشار إليهم أو قصد قصد أي علم أنه أراد التعيين فلا تعدوهم  
 الوصية إلى غيرهم وكذلك العتق وقد روي أنه سب عن مالك في العتبية في امرأة أوصت  
 في مرضهم الولد فلانة لكل واحد بعشرة دنانير فولد لها قبل موتها ولد ومات آخر فلا شئ لمن  
 مات وأما من ولد فيعطى مع من يعطى وكذلك في كتاب ابن المواز وقال أوصت لهم وهي  
 تعرف عددهم وقال قال أشهب إذا أوصى بثلاثة لبنى فلان وهم أربعة يعرف عدتهم أو  
 لا يعرف فمات بعضهم قبل موت الموصي وولد آخرون فالثلث لمن بقى وللمولود ولا شئ  
 لمن مات ولو سماهم لم يكن له ولود شئ وردت حصة الميت منهم إلى وريثة الموصي محمد بن  
 يونس لأنه مات قبل موت الموصي قال ابن المواز كل من أوصى لقوم بأعيانهم تعددهم  
 وعلم أنه قصددهم بأعيانهم ولم يكن حبا فالقسم بينهم بالسوية ولا يحرم من مات ولا شئ  
 لمن ولد هذا قول مالك الذي عليه أكثر أصحابه أجمع ومن المجموعة ذكر رواية ابن القاسم  
 في الموصي لولد فلان أو لولد له أو لولد له أو لولد له أن ذلك لمن حضر القسم لا يحرم من ولد ولا شئ لمن  
 مات وكذلك لأخواله وأولادهم وقال أشهب وإذا أوصى لولد ولدرجل أو لمواليه وهم  
 عشرة معروفون فن مات قبل القسم فنصيبه لورثته ولا شئ لمن ولد بخلاف من أوصى  
 للمساكين أو للسبيل أو للأرامل أو بنى غيم وقال مثله عبد الملك وقال إذا كانوا معروفين  
 فيحمل أمره على أنه أراد أعيانهم وقاله سحنون محمد بن يونس هذا مثل ما تقدم لم سحنون  
 في المدونة وهو خلاف لما قدمناه لما لاك وابن القاسم أنه منه بلفظه وقد سبقه الشيخ  
 أبو عمران القاسمي إلى دفع التناقض بما ذكره له أبو الحسن وسلمه ونصه أبو عمران ويفرق  
 بينهم ما أنما أراد في الثانية أن يقسم بينهم بالسوية على من حضر القسم ولا ينظر إلى من  
 مات فيستوى القول في المسئلة في أنه انما يراد في القسم من حضره لكنه يقسم فيما  
 كان حيا على وجه الاجتهاد والحاجة ويقسم في غيره بالسوية والقسم فيها جميعا على  
 من حضر القسم من التعاليق أنه منه بلفظه ثم نقل كلام ابن يونس من قوله وليس ذلك  
 منه تناقضا إلى قوله كقوله رقيق أحرار وسلمه وبه تعلم ما في كلام ابن هلال وأن ما اقتصر  
 عليه ز خلاف الرابع ولذلك صرح الشيخ ميار في تكميل المنهاج بأنه المرتضى ونصه

كل من أوصى لولد ولده \* ومن يزاد فشمول عهده لحاضر كذا لمن بعد وجوده \* والخلف في ولده ولم يزد

هل يدخل الموجود قط أو يشمل \* جميعهم وذات الرضى اذ ينقل

اه فقد صرح بأنه المرتضى انظر الاصل والله أعلم قلت وقد كفي الشرح ان محل الخلاف اذا كان له ولد يوم الوصية أى كما يشترطه قوله هل يدخل الموجود الخ قال فان لم يكن لولده ولد يوم الايصاء أى وعلم بذلك فكذلك لو زاد ومن يزاد مثلاً والله أعلم وبه تعلم صحة جزمه بذلك فتأمله وقول ز فترجع بعده الخ (٢٣٦) لو أسقط قوله للموصى لولته (أو إشارة مفهومة) قلت وأخرى كتابه فلم

وكل من أوصى لولد ولده \* ومن يزاد فشمول عهده

لحاضر كذا لمن بعد وجوده \* والخلف في ولده ولم يزد

هل يدخل الموجود قط أو يشمل \* جميعهم وذات الرضى اذ ينقل

اه منه بلفظه وقول ز فترجع بعده له وصى الخ الصواب حذفه والاقتصار على ما بعده لان الفرض أن الموصى قد مات (وقبول المعين شرط بعد الموت) قول ز فلومات المعين قبل القبول فلوارثته القبول الخ فحوى في خش ومرا دهما أنه مات بعد موت الموصى وما ذكره والمشمور ومذهب المدونة قال في كتاب الوصايا الاول منها ما نصه واذا مات الموصى له بعد موت الموصى فالوصية لورثة الموصى له علم بها أم لا ولهم أن لا يقبلوها كشفعة لهم أو خيار في بيع ورثه اه منها قال غ في تكميله عقبه ما نصه عياض بين من مذهبه في الكتاب أنهم لا يحتاج الى قبول الموصى له قبل موته ولا علمه وأن قبولها بما يورث عنه وذ كر الابررى أنهم انما تكون الورثة اذا قبلها الموصى له حتى لم يقبل سقط حقهم فيها ورجعت لورثة الموصى وقيل انها حق ثبت للميت يورث عنه وليس لورثته رده ولا يحتاجون الى قبول اه منه بلفظه وقول ز مخالف للحوز في الوقف الخ فيه نظراً ما أولاً فلا يلزم لا يحسن المقابلة التي ذكرها بين القبول هنا والحوز في الهبة فان أراد بقوله الحوز في الوقف أى والقبول فليس في كلامه ما يدل عليه وان أراد ما هو ظاهره من انه في الوقف ونحوه انما يكتفى عنه بالحوز وأما القبول فلا بد أن يقع من وليه فلا مخالفة ومنع ذلك فهو مخالف لكلام الأئمة من أنه يصح منه القبول والحوز وأما ثانياً فان ما قاله هناك من أنه لا يصح قبول المحجور مخالف لما يأتي له بعد بقرير عند قوله ولم يخرج رق لاذن في قبول من قوله ومثله الصغير اه وما يأتي له هو الصواب فلا فرق بين الوصية والوقف ونحوه والله أعلم \* (تنبيه الاول) \* ذكر لي بعض الفضلاء من فقهاء نواحي الجزائر أن خش ذكر أن الموصى له اذا مات قبل الموصى فالورثة الموصى له قبولها بعد الموت وأن في نسخة عج التي بيده نحوه وأن ذلك خلاف ما جزم به ابن سلون من البطلان فقلت له على البدنية لا خصوصية لابن سلون بذلك وما عزاه لخش ليس فيه انما فيه مثل ما تقدم عن ز وقد نهي عن اعلى مراده ما أولاً عج في النسخة التي بيدي منحه نحو ما عزا له ونصه ومنه تعلم أنه اذا مات الموصى له في حياة الموصى به قبل رده فان لورثته قبول

تبقى عليه خلافا لمب (وقبول المعين الخ) قول ز مخالف للحوز الخ مقابلته بين القبول والحوز غير حسنة على انه لا فرق بين الوصية والوقف ونحوه في انه يصح القبول والحوز من المحجور وبأنى لز نفسه عند قوله ولم يخرج رق لاذن في قبول أن الصغير مثله وقول ز فلومات المعين الخ أى بعد موت الموصى فلوارثته القبول أى على المشهور ومذهب المدونة ونصها واذا مات الموصى له بعد موت الموصى فالوصية لورثة الموصى له علم بها أم لا ولهم أن لا يقبلوها كشفعة لهم أو خيار في بيع ورثه اه وأما ولي الميت المعين قبل موت الموصى فان الوصية تبطل كافي ابن سلون والمفيد والنهاية وغيرها وفي المدونة وان مات الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية علم الموصى بموته أم لا قال مالك وحاص به لورثة الموصى أهل الوصايا في ضيق الثلث ثم يورث تلك الحصة وأكثر الرواة على أنهم يحاصون بها ان لم يعلم بموته ولا يحاصون بها ان علم وقاله أيضاً مالك اه ونحوه لابن بونس

عنها وزاد قال ابن نافع لانه اذا علم بموته فكانه أقر وصيته لمن بقي من أهل الوصايا وقاله ابن المواز اه وزاد الخمي وقال مالك أيضاً لا يحاصون بها مطلقاً قلت وقد نظمت أصل المسئلة بقول

ويبطل الايصاء بموت الموصى \* حال حياة الموصى نل تخصيصاً أما اذا مات بالقبول \* فيقبل الوراث للحلول

أى لم يلزمهم محله وقول ز ويدفع هذا الخ الظاهر في الجواب أنهم ما قولان مشى أولاً على أحدهما وثانياً على الآخر كما يدل له قول الجواهر اختلف في كيفية التقويم فقبل تقوم الاصول من غير غلات فان خرجت من الثالث تبعها ولا تقوم الغلات وقيل

الوصية اه وأظنه تصحيفا لان بطلان الوصية بموت الموصى له قبل موت الموصى مع العلم  
مسلم منصوص عليه في كتب المتقدمين والمتأخرين المتداولة وغيرها حتى انه مذكور في  
الكتب المتيسرة لصغار الطلبة كشروح الصنعة ولم يذكر في ذلك خلافا انما ذكروا  
الخلاف اذا بطلت بذلك وكان للموصى وصايا آخر فضاقت عن التلث هل تعود لورثة  
الموصى وبخاصة ابواب الوصايا او تكون لارباب الوصايا قال في كتاب الوصايا الثاني  
من المدونة مانصه واذامات الموصى له بعد موت الموصى فالوصية لورثة الموصى له علم بها  
أم لا وان مات قبل موت الموصى بطلت الوصية علم الموصى بعونه أم لا قال مالك وحاص  
بها ورثة الموصى أهل الوصايا في ضيق التلث ثم تورت تلك الحصة وأكثروا رواية علي  
أنهم يحاصون بها أن لم يعلم بعونه ولا يحاصون بها أن علم وقاله أيضا مالك اه منه بلقطه  
ونحوه لابن يونس عن حماد بن مائة قال ابن نافع لانه اذا علم بعونه فكانت أفر وصيته  
لمن بقي من أهل الوصايا وقاله ابن المواز قال سحنون وانما يحاص الورثة أهل الوصايا بوصية  
الموصى له اذا مات قبل الموصى والموصى لا يعلم ان الموصى له مات والا مر أن وصيته لمن  
أوصى له جازة فلما بطلت بموت الموصى له رجع ما كان له الى المال ودخل الورثة مداخله  
لخاصة أهل الوصايا بوصيته لانه هو كذلك كان يحاصهم بوصيته اه منه بلقطه وقد ذكر  
اللعن المسمى وزاد ثانيا فقال مانصه فقال مالك مرة لورثة الموصى أن يحاصوا أهل الوصايا  
بنصيبه علم الموصى بذلك أو لم يعلم وقال أيضا لا يحاصوا به علم أو لم يعلم وقال أيضا ان علم  
لم يحاصوا بنصيبه وان لم يعلم حاصوا به اه منه بلقطه ثم وجه الاقوال الثلاثة بما فيه طول  
وقد صرح بالبطالان صاحب المقيّد ونصه ولا يستحق الموصى له شيئا لا بموت الموصى فان  
مات قبله فلا شيء لورثته اه منه بلقطه ووقع التصريح بالبطالان من غير ذكر خلاف فيه  
في نهاية التيسر ومختصراتهم وغير ذلك من كتب أهل المذهب وجلها يطول بنا جدا وفي  
بعض ما ذكرناه كفاية فكيف بجميعه والله أعلم (الثاني) قال ابن عرفة بعد أن ذكر كلام  
عياض المتقدم في كلام غ مختصر مانصه ومقتضى ابن عبد السلام ان القول الثاني  
لا وجود له في المذهب أو مطاقم انه في التبيينات فعدم اطلاعه عليه قصوره اه قال في  
التكميل عقبه مانصه وما ذكره عن ابن عبد السلام من القصور كل في الحقيقة فان ابن  
رشد قال في المقدمات في الثالث انه على أحد قولي الشافعي ونمايه كلام عياض أن ظاهر  
اطلاقه يقتضي كونه في المذهب ولا يتعين اه منه بلقطه قلت ونفي القصور عن ابن عبد  
السلام عما ذكره انما هو على الاحتمال الاول في كلام ابن عرفة لا على الثاني فتأمل  
(وخبر جارية الوطء) قول مب وسوى أصبغ بن البيه والعق في الخيار أطلق فيما  
نسبه لأصبغ ونحوه للغمي ونصه وقال أصبغ في غناية أبي زيد ذلك لها وان قال أعتقوها  
قال هو عندي بمنزلة قوله يعوها ممن يعتقها وهو أبين لان العقق لم يفسد والضرر في  
الموضعين سواء اه منه بلقطه والذي لابن يونس عن أصبغ هو مانصه وقال أصبغ وكذلك  
لو قال لورثته أعتقوها فقالت لا أحب فهو مثل قوله يعوها ممن يعتقها في القياس ولا كني  
أستحسن ان جعلها التلث أن تعتق وان لم يعوها وكان انما قال يعتق ثلثها أو نصفها فمرد

تقوم الاصول بغلاتها قال التونسي  
وهذا أشبه لان علماء العبد لم يختلف  
فيه انه انما يقوم على هيئته يوم  
التقويم وكذا ولد الامه وفي المدونة  
ما أثر بعد موت الموصى يقوم مع  
الاصول في الثالث فان جعله الثالث  
بثمة كانت الثمرة للموصى له وان  
جعل نصفه يكون له نصف الفضل  
ونصف الثمرة اه وأظهر من منه  
ان يكون قوله وقوم بقوله الخ  
مشهورا مبنيا على ضعف وهو  
أن المال لا بالعقول فتأمل والله أعلم  
(وخبر جارية الوطء) قول مب  
عن اللغمي وسوى أصبغ الخ  
الذي لابن يونس عن أصبغ ان  
تخيرها في العتق انما هو اذا لم يعمل  
الثلث جميعها أو وصى بعق  
بعضها قال هو هذا اذا قال افعلوا  
ولم يقل فهي حرة أو نصفها اذا مات  
والا فلا خيار لها أيضا اه فهو موافق  
للمشهور اذا جعلها الثالث وقال  
أعتقوها كلها فتأمل والله أعلم

ذلك وهي رابعة فالقول قولها وهذا اذا قال افعلا ولم يقل فهي حرة اذا مات أو نصفها أو أما  
اذا قال هذا فلا ينظر الى قولها وينفذ لها الوصية اهـ منه بلفظه فأصبح إذا جعلها الثلث  
وقال أعتقوها كلها موافق للمشهور وإنما خالف إذا لم يحملها الثلث أو قال أعتقوا ثلثها  
ونحوه فتأمل والله أعلم (ولهذا الانتقال) قول مب عن ابن عرفة أو تشهد بيمينه بما اختارت  
وكذا إذا سألها الشهود الخ ما عزا ابن عرفة لابن بونس هو كذلك فيه ونصه قال عنه أبو زيد  
وان اختارت البيع أو العتق ثم رجعت عنه فإن كان في غير ايقاف من السلطان ولا بخصرة  
عبدول ليخبر بها فيشهد وبذلك فالها الرجوع مالم يوقفها القاضي أو تشهد باليمين بما  
اختارت قبل فإن سألها الشهود عن رأيها في نفسها ولم يوقفها للاختيار في أمرها وقطع  
اختيارها قال ذلك عندى سواء أوقفها القطع مافي يدها أو لم يوقفها الاعلى وجهه  
الاختيار فهو سواء ولا رجوع لها اهـ منه بلفظه وهو يفيد أنه المذهب ولكن كلام اللخمي  
يفيد صريحا أنه جعل القول بان الاشهاد مانع من الانتقال مقابلا ونصه واختلف اذا  
اختارت أحدا الامرين ثم أجت الانتقال الى الآخر فقال ابن القاسم في كتاب محمد ذلك لها  
مالم ينفذ فيها الذي اختارته أولا ويكون ذلك بتوقيف من السلطان أو القاضي وقال أصبغ  
في غاية أبي زيد اذا شهد على اختيارها أحد الوجهين لم يكن لها الرجوع الى الآخر وهذا بين  
اهـ منه بلفظه لكنه قد اختاره كرايت فيكون هو الراجح تأمل وقول مب قال عنه  
عيسى وابن عبدوس الخ يوهم أن الصقلي اقتصر على هذا القول وليس كذلك بل زاد  
بعده متصلابه ما نصه وقال ابن وهب بل لها ذلك لان يمهالم ينفذ اهـ منه بلفظه \* (فرع) \*  
قال اللخمي مانصه وان أعتقها الورثة قبل أن تخبر لم يكن ذلك لهم ان أجت البيع اهـ منه  
بلفظه وقال ابن بونس مانصه قال مالك وان أعتقها بعض الورثة قبل أن تخبر فليس  
عتقه بشئ وتباع ان أجت وقاله ابن القاسم اهـ منه بلفظه (وصح لعبدوارثه ان اتحد)  
قول ز ومثل المتحد المتعدد والعبد مشترك بينهم الخ يريدوا العبد مشترك بينهم كشركتهم  
في الارث والا فلا تصح الوصية له \* (تنبيه) \* مما يشبه هذا ما في المقيد ونصه ولا يجوز أن  
يوصى الرجل لغير ابنته مما يخاف أن يكون أراد به ابنته فان كان كبيرافهمومهم وصيته  
مردودة ولا يجوز ولا يحل لاحد أن يوصى لابن ابنته وهو يريد ابنته وكذلك ما كان مثله  
فان أرادها فالثب سائله ففعله ان لم يظهر فيه التوليح نافذ اهـ منه بلفظه ولم يتعرض  
لوجوب اليمين اذ لم يظهر التوليح وفي المتن مانصه ولا يمين على الموصى له ان الوصية ليست  
على وجه التوليح قاله أصبغ ووجه ذلك انها يمين تهمة فيما لا يمكن الاحتراز منه ولا المنع اهـ  
منه بلفظه قلت وتعليقه يفيد انه لو حقق الورثة عليه الدعوى كأن يقولوا له ان الموصى  
صرح بذلك بحضورك مثلنا توجهت عليه اليمين ولم أر أحدا تعرض لذلك وقوا عدا  
المذهب تفيد توجهها في هذا والله أعلم ثم وجدت في نوازل الوصايا من المعيار مانصه ومثل  
الاستاذ أبو سعيد بن اب عن رجل توفي عن زوجة وأربعة أولاد ثلاثة منها والواحد من  
امرأت أخرى وعهد المتوفى بثلثه لام الزوجة المذكورة وقيل ما عهد لها بذلك الاعلى وجهه  
ان تصرفه على حفتها الثلاث فهل تجب عليه ايمين أم لا فاجاب ان قامت شهادة في العهد

(ولهذا الانتقال) قول مب أو  
تشهد بيمينه بما اختارت الخ يفيد  
أنه المذهب وهو الذي اختاره  
اللخمي أيضا وان كان كلامه يفيد  
صريحا أنه جعل القول بان الاشهاد  
مانع من الانتقال مقابلا وقول  
مب فليس لها ذلك اهـ بل زاد ابن  
بونس وقال ابن وهب بل لها ذلك  
لان يمهالم ينفذ اهـ اللخمي فان  
أعتقها الورثة قبل أن تخبر لم يكن  
ذلك لهم ان أجت البيع اهـ  
ونحوه لابن بونس عن مالك وابن  
القاسم (وصح لعبدوارثه الخ) قول  
ز والعبد مشترك بينهم أي  
كشركتهم في الارث والا فلا يصح  
قال في المقيد ولا يجوز أن يوصى  
الرجل لعبد ابنته مما يخاف منه أن  
يكون أراد به ابنته فان كان كبيرافهمو  
مهم وصيته مردودة ولا يجوز  
ولا يحل لاحد أن يوصى لابن ابنته  
وهو يريد ابنته وكذا ما كان مثله فان  
أرادها فالثب سائله ففعله ان لم يظهر  
فيه التوليح نافذ اهـ وهل على  
الموصى له حينئذ عين الظاهر نعم كما  
في المعيار فان ثبت التوليح باسقاط  
الموصى أو باعتراف الموصى له بطلت  
الوصية ورجعت ميراثا انظر الاصل  
\* (تنبيه) \* الذي فيما وقفت عليه  
من نسخ هو في عن المقيد لغير  
ابنته الى كبير الخ وهو تعصيف  
والذي في نسختي من المقيد هو  
عتيقة لعبد ابنته الى كبير الخ وهو  
ظاهر والله أعلم

بالمثل انه كان من العاهد على وجه الصرف على بعض الورثة دون بعض فسخ العهد وصار  
المعهود به ميراثين جميع الورثة والشهادة تكون بسماع واشترط من العاهد أو  
باعتراف المعهود له بذلك وان لم تقم بينة بذلك أحلفت المعهود له ان العهد لم يكن من  
العاهد على وجه الصرف وكان لها ملكة فعل به ما شاءت وسئل أيضا عن الذي يعهد بثلثه  
ليصرفه المعهود له على غيره فأجاب الحكم في المسئلة ابطال العهد ويصرف المعهود به ميراثا  
ان ثبت قصد الصرف من العاهد باعتراف المعهود له بذلك بعد الاعذار اليه وان لم يثبت  
ذلك وادعاه الورثة أو بعضهم دعوى تحقيق أحلف وحيثما يستحقه وان اتهم بذلك  
ولم تحقق عليه الدعوى ففي خلافه قولان على أيمان التهم اه منه بلفظه وفيه أيضا بعد  
هذا يقرب مانصه وسئل القاضي أبو عمرو بن منظور روجه الله عن امرأة عهدت بثلاث  
متخلفة الخالها وتوفيت فقام الورثة يدعون أن ذلك الثلث كان برسم ان يصرفه خالها على  
أمها وانها قربت شهودا شهدتهم بذلك واعترفت لهم أنه يصرفه على أمها فبعد ذلك  
أشهدت شهودا آخرين انها عهدت بثلاث متخلفة الخالها ولم تذكر لهم أنه يصرفه على أمها  
فهل يأسى على المعهود له بالثلاث يمين بسبب التهمة بالشهادة الاولى أم لا يجب  
بينوا نسما يجب في ذلك من الحكم مأجورين فأجاب الجواب بتوفيق الله سبحانه ان  
المعهود له يحلف للتهمة المذكورة بمحوله وان لم يحلف فلا يأخذ الثلث اه منه بلفظه  
(ولقاتل علم الموصى بالسبب والافتاء بيلان) قول ز وشمل كلامه في هذه والتي قبلها  
ما اذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها فان علم بذى السبب صحت الخ فيه نظروا وان سكنت عنه  
تو ومب لانه ان أراد القياس فلا يصح لان الضرب في هذه متأخر عن الوصية فيتهم  
على انه أراد تعجيل قتله ليتوصل لاحد ما أوصى له به ولان كلام ابن يونس يفيد انه اذا لم يعلم  
فهى باطلة والا فقولان ونصه قال ابن القاسم وان قتله عدا فلا وصية له في مال ولادية  
ان مات مكانه وان حي ولم يغير وصيته فقد اختلف في ذلك فقيل ان وصيته تكون في المال  
لان سكوتها عنها كالجزائها فوجب أن تجوز في ماله وقيل قد بطلت حتى يتبدى اجازتها بلفظه  
آخر غير ما تقدم اه منه بلفظه فقوله لان سكوتها الخ يفيد انه عالم وان لم يعلم لم اتفق  
القولان على البطلان وصرح اللخمي بذلك ونصه وان أوصى له ثم قتله عدا ومات بقور  
ذلك أو بعد حياة ولم يعلم انه أصابه سقطت وصيته ولا شيء له في مال ولادية وكذلك ان علم ولم  
تكن الوصية بكتاب واختلف اذا كانت بكتاب فقال محمدان علم فاقصر الوصية على حالها فهي  
جائزة من ماله بمنزلة مال الوصى له بعد الجنابة اه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقل ابن عرفة  
كلام ابن يونس وسلمه مقتصرا عليه والله أعلم \* (فرع) قال ابن يونس مانصه قال أشهب  
في المجموعة وكتاب محمد وان أوصى لمعتوه فقتله المعتوه بعد الوصية فالوصية نافذة اذا التهمة  
عليه وكذلك الصبي وكما لو قتل الصبي أو المعتوه وارثه لورثه والمعتوه أعذرهما اه منه  
بلفظه ونقل ابن عرفة نحوه عن النوار ونصه الشيخ لأشهب في الموازية والمجموعة من  
أوصى لمعتوه فقتله بعد الوصية فنقضت وصيته ولا تهمة عليه وكذلك الصبي والمعتوه أعذرهما  
اه منه بلفظه \* (مسئلة) قال ابن يونس أيضا مانصه ولو وهب لرجل في مرضه هبة فقتله

(ولقاتل الخ) قول ز وشمل  
كلامه ما اذا طرأ القتل الخ فيه  
نظر لان الضرب في هذه متأخر عن  
الوصية فيتهم على انه أراد تعجيل قتله  
ولان كلام ابن يونس يفيد انه اذا  
لم يعلم أى الموصى كالموات مكانه  
فهى باطلة والا فقولان وصرح  
بذلك اللخمي نعم لو كان القاتل معتوها  
أو صيا فالوصية نافذة كالارث اذا  
لاتهممة حينئذ فلو وهب له هبة في  
مرضه فقتله الموهوب له فالهبة  
جائزة من الثلث قبضت أم لا قتله  
عمدا أو خطأ اذا كانت بتلاعش  
أومات ولم تكن وصية لان قتله  
أضر به اذ لو عاش كانت من رأس  
ماله ولو أقر له بدين في مرضه فقتله  
فالدين ثابت ولو كفران كان الدين  
موجب لا فقال ابن عرفة في حمله  
بموته نظرا اه والظاهر عدم حمله  
اكن اذا رضى الورثة بوقف  
التركة كلها أو ضمنوا له ذلك وهم  
أملياء منصفون تأخذهم الاحكام  
والله أعلم انظر الاصل

(وطلت بردة) قلت قول مب وهو ظاهر أي إذا علم الموصي بردته وأقر الوصية والأفان صواب حينئذ بطلانها لأنه انما طاب  
نفسه بوصيته لمسلم لا يرتدوبه ذابوق بين (٣٤٠) القولين والله أعلم وقول مب وفاقا لاصبح الخ الذي في ضيح وابن

الموهوب له قاله بة جازة له من الثلث قتله عدا أو خطأ قبضها أو لم يقبضها إذا كانت بلا عاشر  
أومات ولم تكن وصية لان قتله أغربه إذا عاش كانت من رأس ماله وهي الآن من ثلثه  
ولو أقر له بدین في مرضه فقتله فالدين له ثابت محمد ولو كثر الدين لانه ليس بقتله يثبت له الدين  
اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة مثله عن النوادر وساقه فقها مسلماه وظاهر \* (فرع) قال  
ابن عرفة عنها عقب مسئلة الدين مانصه قلت ان كان الدين مؤجلا في حله بموته نظرا  
اه منه بلفظه قلت الظاهر عدم حله فيسبق الى أجله ولكن اذا رضى الورثة بوقف التركة  
كلها أو بعضها والله ذلك وهم أملاء منصفون تأخذهم الاحكام وانظر اذا أرادوا ان يوقفوا  
من التركة مقدار دينه هل يجابون لذلك أم لا لاحتمال نفي ذلك البعض والله أعلم  
(وطلت بردة) قول مب وقيد في ضيح البطلان بالردة بموته عليه وفاقا لاصبح  
الخ ظاهره ان أصبغ يقول بصحة ما اذا رجع الى الاسلام مطلقا وليس كذلك فان الذي في  
ضح عن أصبغ موافق لما في ز عنه ونصه وأما ان رجع للاسلام فقال أصبغ  
ان كانت مكتوبة جازت والأفلا اه منه بلفظه وما قاله ز هناعن والده من أن قول أصبغ  
ضعيف موافق لما جزم به في الردة وقرره بكلام المصنف هناك من قوله فتسقط ولو رجع  
للاسلام ولم يتعقبه مب هناك وتعقبه هنا وتعقبه نو هناك وهما متدلا بكلام  
في وما قاله في ضيح هنا مخالف لما قاله في باب الردة فانه قال عند قول ابن الحاجب في باب  
الردة وتبطل وصاياه قبل الردة وبه ما ناصه هكذا قال في النكاح الثالث من المدونة  
وقال في أمهات الاولاد وان قبل عن ردته عتقت أم ولده من رأس ماله وعتق مدبره في  
الثالث وسقط وصاياه ابن نونس وعلى قول أشهب لا تبطل وصاياه اذا رجع الى الاسلام  
الآن يرجع عنها أصبغ وان ارتد سقطت فان رجع الى الاسلام ثم مات فان كانت هذه  
الوصايا مكتوبة جازت والأفلا اه منه بلفظه فظاهره أو صريحه انها ثلاثة أقوال وأن  
مالا شهب وأصبغ مقابل المذهب المدونة وقد صرح ابن ناجي بأن قول أصبغ خلاف ظاهر  
المدونة فقال عند قولها في كتاب النكاح الثالث وتسقط وصاياه قبل الردة وبه ما ناصه  
ظاهره وان كانت مكتوبة وقال أصبغ ان رجع الى الاسلام وكانت مكتوبة جازت والا  
فلا اه منه بلفظه وقد أطلق ح هنا وفي باب الردة ولم يقيد كلام المصنف بل كلامه  
يقيد الله حله على ظاهره وهو ظاهر كلام ابن الحاجب أيضا وقد ابقاه في ضيح على  
ظاهره مؤيداه بقوله هكذا في النكاح الثالث الى آخر ما مر عنه والله أعلم (كغيره برأى  
الثالث) الاصل في هذا حديث الموطأ والصحاحين وغيرهما عن سعد بن أبي وقاص قلت  
يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى الحديث قال في المستقي مانصه اتفق العلماء على أن  
له الوصية بالثلث وروى هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس انه قال لو غرض الى  
الى الربع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير أو كبير فحمل قوله

ناجي عن أصبغ موافق لما في ز عنه وهو ضعيف كما في ز عن والده  
وقد صرح ابن ناجي بأنه خلاف  
ظاهر المدونة من انها تبطل ولو كانت  
مكتوبة وبه جزم ز في الردة بقوله  
فتسقط ولو رجع للاسلام ولم يتعقبه  
مب هناك وفي ابن الحاجب وتبطل  
وصاياه قبل الردة بعدها ضيح  
هكذا قال في النكاح الثالث من  
المدونة ثم نقل عن أشهب انه لا تبطل  
وصاياه اذا رجع للاسلام الا أن  
يرجع عنها اه فلا أقوال ثلاثة  
ومالا شهب ومالا صبغ مقابلان  
لمذهب المدونة والله أعلم (وايضا  
بمعنية) قلت قول مب عن  
مس وكافامة ليله المولد الخ  
يشهد له ما في نوازل الوصايا من  
المعيار من جواب الاستاذ أبي اسحق  
الشافعي وما في نوازل الاحباس منه  
من جواب الاستاذ أبي عبد الله  
الخفار انظرهما في تقييدنا المسمى  
بالزجر والاقاع وقول مب ويجعل  
في جدار القبر الخ يجب تقييده بما  
اذا لم يكن عرضة للوطء والمروء عليه  
في الحال أو في المال (ولو ارث  
الخ) قول ز ظهرا ان الله الخ  
قلت أخرجه أبو داود والترمذي  
وصححه وغيرهما عن أبي أمامة قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع  
ان الله قد أعطى الخ وفتح الشافعي

في الام الى انه متواتر وان نازعه القدر الرازي في تواتره ونفعه الاجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره  
وزاد الترمذي في الحديث الولد للفراس والعاهر الخ وحسابهم على الله (برأى الثالث) قال في المائة يستحب له ان يقصر عن الثلث  
بشيء لقوله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير اه فقد جزم بحمل الحديث على استثناء الثلث والتدب الى التقصير عنه

وروى عن عمراته أوصى بالربع **قلت** وزاد في المفيد عقب ما ذكر متصلًا به ما نصه وكان ابن عباس وجماعة من أهل العلم يستحبون الربع في الوصية وكان أبو بكر رضي الله عنه يقول الخمس في الوصية أحب (٣٤١) إلى لأن الله رضي به ما من الغنمة اه وفي

المتقى عنه رضيت في وصيتي بما  
رضى الله به لنفسه من الغنية اه  
\*(قائدة)\* قال في المتقى على ماني  
الصحيحين وغيرهما من قول سعد  
ابن ابي وقاص يارسول الله قد بلغني  
من الوجع ما ترى الحديث فيه  
دليل على جواز اخبار العليل بشدة  
حاله اذا تسبب بذلك الى النظر في  
دينه وكذا يجوز اذا تسبب الى معاناة  
ألمه أو أخبر من يرجو بركة دعائه  
أو من يعلم اشفاقه ثم قال وانما يكره  
ما كان منه على وجه التشكي  
والتسخط وذلك محبط للاجر ومؤثر  
فيه والله أعلم وأحكم اه (وان  
أجيز نعطية) قول مب وتعقبه  
طفي الخبيل الحق ما لضح الاقوله  
انها على قول ابن القصار ومن وافقه  
على الاجازة فالصواب انها متوقفة  
على الاجازة على كل من القولين  
وقول طفي اذ لو كانت كذلك  
ما سموها الى قوله ما عبروا بالاجازة بل  
لما منع من تسميتها اجازة مجاز لانها  
مستبينة عن فعل الموصى ولذلك عبر  
عباض بانها كالعطية أى المجردة  
عن سبب سابق من غير معطيات بدليل  
ذكره المقابل وهو ما لابن القصار  
ومن وافقه وقد وقع في كلام من  
لا يحصى كثرة التعبير بانها عطية أو  
ابتداء عطية وهو المذهب لانه الذي  
رجحه المحققون اما بالاقصا ر عليه  
أو بالتصريح بترجيحه وعليه

والثالث كثير على استكثار الثالث في الوصية والندب الى التقصير عنه وروى عن عمر رضي الله عنه أنه أوصى بالربع وأوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالחס وقال رضى في وصيتي بما رضى الله به لنفسه من الغنيمة اه منه بلفظه وقد جزم في المقيّد بالاستحباب وساقه كانه المذهب ونصه ويستحب له أن يقصر عن الثالث بشئ لقوله صلى الله عليه وسلم الثالث والثالث كثير اه منه بلفظه \* (فائدة) \* قال في المنتقى ما نصه وقوله رضى الله عنه فقلت قد بلغنى من الوجع ما ترى دلائل على جواز اخبار العليل بشدة حاله اذا تسبب بذلك الى النظر في دينه ويجوز ذلك اذا تسبب بذلك الى معاناة ألمه ويجوز أن يخبر بذلك من رجو بركة دعائه ويخبر بذلك من يعلم اشفاقه وقد روى الحرث بن سويد عن عبد الله قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبكي فقلت يا رسول الله انك تقولون وعكأ قال أجل انى أو عكأ كما لو عكأ رجلان منكم وروى القاسم بن محمد أن عائشة قالت واراأه قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أنا واراأه لقد هممت أن أوصى الى أبى بكر وابنه وأعهد واغمايكره ما كان منه على وجه التشكي والتسخط وذلك محبط للاجر أو مؤثر فيه والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه (وان أجيز فعطية) قول مب وتعبه طنى بأن القائل بأنها ابتداء عطية ليست عنده عطية حقيقة الخ سلم رحمه الله تعالى كلام طنى وقد سلمه أيضا جس ولم يتعرض له تو بردوا لقبول وقال شيخنا ج الظاهر ما للضج واعتراض طنى عليه غير صواب قلنا وما قاله طيب الله ثراه حق اذا ما قاله فى ضج لا يعقل سواء الاقوله انها على قول ابن القصار ومن وافقه هي على الاجازة حتى ترد فالصواب ما قاله طنى من انها متوقفة على الاجازة على كل من القولين وما عدا ذلك فالحق ما فى ضج واحتجاجات طنى فى غير ذلك كلها وا هيمة اما قوله اذ لو كان كذلك ما سموها اجازة ففيه انه لا مانع لمن يقول انها ابتداء عطية من تسميتها اجازة مجاز لان فعل الوارث لما كان التحصيل غرض موروثه ولو لا ذلك ما ابتداء هذه العطية لخصوص من أوصى له موروثه غالباً يصح ان تسمى اجازة لانها مسببة عن فعل الموصى ومثل هذا المجاز كثير وأما قوله وقد عسر عياض بأنها كالعطية فلا يخفى ضعفه لان عياضاً انما عسر بذلك لما ذكرناه قبل من أنها متسببة عن فعل موروثهم فكانت يقول هي عطية كالعطية المجردة عن سبب سابق من غير معطى او جل كلامه على هذا متعين لما قبلته هذا القول بالقول المقابل قال العلامة ابن هلال فى الدر الشريمانه عياض التنفيذ كالهبة والعطية وقال ابن العطار وعبد الوهاب ليس فى ذلك ابتداء عطية وانما هو تنفيذ لفعل الملت اه منه بلفظه فكيف يستقيم بعد قوله ليس ذلك ابتداء عطية أن يفهم كلامه على غير هذا الذى قلناه وكيف تحسن المقابلة بين القولين اذ لم يحمل كلامه على ذلك وهذا أمر واضح غاية دون من ولا يصح أن يقال ان الاختلاف فى كلامه لفظي لان اللفظ لا يترقب عليه اختلاف الاحكام والاختلاف هنا

(٣١) رهونی (نامن) فیقتہ رقبول کافالہ عجم وقولہ اذالباطل لایجاز غیر لازم لضعیف اذلیس مرادہ انہافاسدہ لایجوزلاوارث اتفادہا کایقولہ اهل الظاهر ومن واقعہم وانما مرادہ انہما کانت لاتظہر لہا غمرہ الا بالاجازۃ لم یحسن أن یعبیر عنہا بانہا صحیحۃ لایہامہ ان لہا غمرۃ قبیل الاجازۃ وقولہ وانما القاتل بالبطلان الخ معارض بمثلہ فیقال وکذا جعلوا القول بانہا تنفیذ



مصرح به في كلام الأئمة بل قال طي نفسه مانصه قوله فعطية فرعوا عليها افتقارها  
 للعوز في الصحة والملا أو ما المدين بدین محیط فلا اجازته اه على ان الوصلنا تسليما جديا  
 ان مراد عياض ما فهمه منه لم يكن للوقوف مع عبارته والعدول عن عبارة غيره من  
 المتقدمين والمتأخرين وجه فان التعبير بانها عطية أو ابتداء عطية وقع في كلام من  
 لا يحصى كثرة فوقع في العتية من كلام عيسى ويأتي لفظها او وقع ذلك في عبارة الباقي وغيره  
 من الأئمة قال في الجواهر مانصه ثم اختلف بعد تنفيذها باجازتهم هل ذلك تنفيذا لفعل  
 الموصي أو ابتداء عطية منهم والاول هو الذي نقله القضاة الثلاثة عن المذهب أبو الحسن  
 وأبو محمد وأبو الويدور أي أبو الحسن اللحى ان الثاني هو مقتضى قول ابن القاسم اه منها  
 بلفظها وقال ابن الحاجب وفي كونها بالاجازة تنفيذا أو ابتداء عطية منهم قولان اه منه  
 بالنظر وقال ابن سلون ولا تجوز للوارث باتفاق لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية  
 لوارث فان أجازها الورثة فهي جائزة عند جمهور العلماء لان المنع من ذلك لحق الوارث وقال  
 أهل الظاهر لا تجوز وان أجازها الورثة لان المنع من ذلك عبادة غير معقولة المعنى وعلى  
 ما ذهب اليه الجمهور هل تكون اجازتهم امضاء أو عطية مسببة أو تنفقد الى حيازة في  
 ذلك قولان اه منه بلفظه ووقع التعبير بذلك في نقل ابن عرفة عن اللحى وفي نقل المسطي  
 عن الامام وفي الوثائق المجموعة ويأتي نصهما وفي كلام غير واحد قائله وأما قوله  
 ولو كانت باطلة ما عبروا بالاجازة الباطل لا يجاز فقيه أمور أحدهما امر قريبا من بيان  
 وجه تسميتها اجازة ثانيها انه لا يلزم صاحب ضح من قوله اذا الباطل لا يجاز اذ ليس مراده  
 بقوله فلا يحسن أن يقال الوصية تصح انما فاسدة لا يجوز للوارث ان اذها كما هو قول أهل  
 الظاهر ومن وافقهم بل مراده أن الوصية لما كانت لا تظهر لها غيرة الا بالاجازة لم يحسن أن  
 يعبر عنها بانها صحيحة لان التعبير بذلك يوهم ان لها غيرة قبل الاجازة وهذا الذي قاله صحيح  
 واضح لا غبار عليه فقد تقر في أصول الفقه أن صحة العقود ترتب آثارها عليها فني جمع  
 الجوامع وبصحة العقد يترتب أثره اه ولا يخفى أن الوصية عقد وان أثرها ملك الموصي له  
 ما أوصى له به بعد موت الموصي وقوله كما لا يخفى ان هذا الاثر مفقود قبل الاجازة على القول  
 المشهور وعلى مقابله باعتراف طي نفسه فتأمل وان كان واضح لا يحتاج الى تأمل  
 ثالثها أن قوله وانما القائل بالبطالان ابن عبد الحكم وقد جمعه مقابلا فقيهه أمران  
 أحدهما انه معارض بمثله فيقال له وكذلك جعلوا القول بان الاجازة تنفيذا مقابلا للقول بانها  
 ابتداء عطية كما رأيت في كلامهم فما كان جوابكم فهو جوابنا ثانيهما ان عزوه القول  
 بالبطالان لابن عبد الحكم ونسبته ذلك لابن عرفة فيه نظر فان هذا القول انما عزاه ابن  
 عرفة وغيره لعبد الملك بن الماجشون ونص ابن عرفة على نقل ابن قنوج عن عبد الملك  
 ليس لوارث أن يجيز ما زاده الموصي على الثلث لانه عقد فاسد للثني عنه يتخرج مثله في  
 الوصية للوارث اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات وقال عبد الملك ليس للوارث أن يجيز ما زاده  
 الموصي على الثلث لانه عقد فاسد منهى عنه انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وله أن  
 يعطى على الميت ما شاء مما وجب له في ميراثه اه منها بلفظها فقد بان لك مما تقدم أن

مقابلا للقول بانها ابتداء عطية فما  
 كان جوابكم فهو جوابنا على ان ابن  
 عرفة وغيره انما عزوا القول  
 بالبطالان لابن الماجشون لا لابن  
 عبد الحكم وقوله وتعبيرهم  
 بالاجازة ينافية واضح السقوط  
 لانهم وان عبروا بها فقد صرحوا  
 بانها عطية وهي لا بد فيها من القبول  
 اتفاقا وقوله وأيضاً لا فائدة في القبول  
 الخ فيه نظر اذ ليس في كلام ع  
 ان القبول وحده كاف دون القبض  
 بل كلامه وهو ما في ز صريح  
 في انه لا بد من الامرين على ان ما قاله  
 طي معارض بمثله فيقال وأيضا  
 لا فائدة في الحوز العاري عن القبول  
 مع أن القبول الذي في رؤيته واقع  
 في كلام الأئمة وانما لم يصرح به  
 الاكثر واقتصر على الحوز لانه  
 محل الخلاف بين القولين وأما  
 القبول فلا بد منه حتى عند ابن  
 القصار ومن وافقه فتأمل وقول ز  
 ولعل هذا الخلاف اذا لم يعلم الخ  
 فيه نظر بل لا فرق بين أن يعلم أولا  
 والانتقال التي في الاصل شهادة  
 لذلك كله انظره والله أعلم

المذهب كله على ثلاثة أقوال قول عبد الملك وهو من الشذوذ يمكن والقولان المتقدمان في كلام غير واحد ويبقى النظر في أيهما أرى وليس في كلام من قدمنا ما هو صريح في ذلك وإن كان نقل ابن هلال عن عباس يشعر بأن ما ذهب عليه المصنف هو المذهب عنده وهو كذلك لأنه الذي رجحه الأئمة الاعلام المحققون المرجوع اليهم في النوازل والاحكام فتم من رجحه باقتضاره عليه ولم يذكر مقابله ولم يشر اليه ومنهم من رجحه بتصرحه بذلك وتضعيف مقابله وهما أنا نقل لك كلامهم بحرفه وإن كان فيه طول ليظهر الحق فلا يبقى لمصنف ما يقول قال في الثمانية من رسم ان خرجت من سماع عيسى من كتاب الوصايا الثالث مانصه قال ابن القاسم اذا أوصى الرجل بجميع ماله وليس له وارث الا ولد واحد ومات عن ثلثمائة دينار فبلغ ذلك الولد وهو مريض فقال أمضيت ما صنع والدي وثبت مالي صدقة على رجل سمع وليس له مال الا الذي ورث من أبيه قال يكون للذي أوصى له أبوه ثلث الثلثمائة دينار وذلك مائة دينار ثم يرجع في المائة بين فيخاص في ثلثها هو والذي أوصى له الابن ثلث ماله يضرب فيه هذا بما بقي دينار وهذا ثلث المائة قال عيسى انما ذلك اذا كان الابن انما أجاز وهو مريض ثم مات لانها وصية فأما ان كانت اجازته في الصحة ثم مرض فأوصى بثلث ماله فليس ذلك المال له بحال اذا كان قبضه المتصدق به عليه أو لا قبل موت هذا أو مرضه وان لم يقبضه حتى مات أو مرض هذا الابن فلا شيء له لانها صدقة لم تجز قال محمد بن رشد هذه مسئلة بينة صحيحة لان اجازة الابن وصية أبيه باكثر من ثلث ماله بعد موته هبة منه للموصى له ما زاد على الثلث فان كان صحيحا الرمة ذلك ولم يكن له فيه رجوع قال في المدونة وان كان عليه دين كان للغرماء بذلك وان كان مريضا لغات من مرضه كان ذلك في ثلثه على حكم هبة البتل في المرض ثم قال وقول عيسى بن دينار ان اجازته ان كانت في الصحة الخ صحيح بين أن الورثة اذا أجازوا أكثر من الثلث أن الزائد على الثلث لا يجري مجرى الوصية التي لا حيازة فيها وانما يجري مجرى الصدقة ان لم يجز بطل وأشبه لا يراها كالهبة ويراهل قبضها قبل موت المحيز أو لم يقبضها وهو ضعيف وبالله التوفيق اه منه بلفظه وهو وحده كاف وقال المصنف مانصه فان أوصى بأكثر من الثلث فاجاز ذلك الورثة لم يتم ذلك الا بعمارة قبض الموصى ما أوصى له به من ناض أو سلع أو عقار اه ثم قال واختلف اذا أوصى الاب بأكثر من الثلث فاجاز ذلك ابنه وعليه دين فقال ابن القاسم لغرمائه أن يردوا ذلك وقال ابن القصار ذلك تنفذ الوصية الميت لا ابتداء عطية من الوارث قال اللخمي والاول اشهر واختلف اذا كان الوارث لادين عليه فلم يقبض ذلك الموصى له حتى استدان الوارث أو مات فقال مالك غرماء الولد ورثته أحق بها لانها هبة لم تجز وقال أشهب تنفذ الوصية قال اللخمي والاول أحسن اه بلنظفه على اختصار ابن هرون ونص اللخمي واختلف اذا أوصى الاب بأكثر من ثلثه فأجاز الابن وعليه دين فقال ابن القاسم للغرماء أن يردوا ذلك وقال ابن القصار اذا أجاز الوارث ما وصى به الميت من الزيادة على الثلث أو الوصية لوارث كان ذلك تنفيذا للفعل الميت ولم يكن ذلك ابتداء عطية من الوارث والاول أحسن لان الزيادة على الثلث ملك للوارث ولم يجعل

النبي صلى الله عليه وسلم له ميت من تركته الا الثلث واذا كان كذلك كانت الزيادة عطية من الوارث واختلف اذا جاز الوارث ولادين عليه فلم يقبض ذلك الموصى له حتى استدان الوارث أو مات فقبيل غرما ولد وورثته أحق بها لانها هبة منه ولم تجز عنه وقال أشهب فيبدأ الوصية الاب قبل دين الابن والاول أحسن لانها هبة منه فاذا لم تجز عنه حتى فلس سقطت اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة وله مختصر اوسله وقال الميطي مانصه وان كان المتاع أحد وورثته لم يجز له من المحابة قليل ولا كثير لانها وصية لو ارث الا أن يجزها له الورثة فيكون حكمها كحكم العطية منهم ثم يحتاج فيها الى قبض واحتيازه ثم اذهب جميع المحققين من الموثقين وقال غيرهم من الشيوخ لا يحتاج ذلك الى حيازة عن الورثة اذ ليس هم المتدئون للعطية وانما أجازوا شيئا أعطاه غيرهم وفي هذا القول ضعف والله أعلم اه من نهايته بلفظه ونقله ابن عرفة آخر باب الحجر مختصر اوسله ونصه ويجه جائز ومحاباته في ثلثه ان توفي في مرضه وهي لغير وارث فان كانت له بطلت الا أن يجزها له بقية الورثة وفي كونها كابتداء عطية تنفذ لحوز أو مجرد رفع تعقب فلا تنفذ اليه نقلا للميطي عن كل الموثقين وغيرهم وضعفه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح المدونة واختلف في الزائد هل اجازة الوارث تنفذ بقول الميت فلا يحتاج الى حوز أو هو ابتداء هبة فلا بد من الحوز وهو المشهور اه منه بلفظه وفي نوازل الوصايا من المعيار مانصه وسئل الشيخ سيدي أبو الحسن الصغير من مرا كش عن اجازة الورثة هل هي تقرير أو انشاء عطية وما المشهور في ذلك من القولين فأجاب المشهور من القولين انها انشاء عطية لا تقرير فتفتقر لما تنفذ اليه الهبات اه منه بلفظه فقد سلم تشهير أبي الحسن ولذلك اعتمده في غير المعيار من كتبه كايضاح المسالك وغنية المعاصر والتالي ونص الايضاح تنبيهه نص أبو عمران على ان الغرما منع المفسر من اجازة الوصية للوارث وبأكثر من الثلث ولم يحك فيه خلافا وهو بين على القول بان اجازة انشاء عطية وهو المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه وانظره بتمامه في شرح العلامة المنجور للمنهج وقد أشار اليه العلامة سيدي عبد الرحمن بن عبد القادر الرشدي في شرحه لتأليفه في المغارسة وما معها السمي بالتبيين والتشهير الخ ونص الغنية المشهور في اجازة الوارث الوصية برائد الثلث انها ابتداء عطية لا تقرير وكذلك في اجازتهم للوارث وعلى هذا اقتصر المؤلف اه محل الحاجة منها بلفظها ونقل العلامة ابن هلال في الدر النيرة جواب أبي الحسن وأيده بقوله عقبه مانصه قلت هو مقتضى قوله آخر كتاب الوصايا الثاني ومن أوصى بجميع ماله وليس له الا وارث مديان فأجاز ذلك فغرما ثم رد الثلثين وأخذه في دينهم اه منه بلفظه وقال العلامة المنجور عند قول المنهج تقرير او انشاء وفاق وارث مانصه اي اجازة الورثة الوصية للوارث أو الزائد على الثلث فعلى التنفيذ لا يفتقر الى حوز وعلى ابتداء عطية فيفتقر الى الحوز قبل الحجر وهو المشهور اه منه بلفظه وفي المعيار قبيل ما مر عنه يسيرا انشاء جواب لشيخ الشيوخ أبي سعيد بن لب مانصه وأن يحصل القبض في حق من سلم قبل قبوت ذلك بموت الوارث المسلم ومرضه الخوف الذي يتصل به الموت أو بقلسه على أحد القولين في المذهب

في هذا وهو الذي جرى به العمل عند أهل الوثائق فلا يسمع خلافهم فقد قال صاحب  
الوثائق المجموعة في الوصية المجازة أنها كالهبة لا تتم إلا بمعاينة الشهود اه منه بلفظه  
فهؤلاء الأئمة كلهم ذكروا القول بأنهم ابتداء عطية أو تنفيذ وصرحوا بترجيع الأول وقد  
رجحه جماعة غيرهم باختصارهم عليه كالشيخ أبي عمران الفاسي كما مر عن إضاح المسالك  
وكأن فتوح كما مر أنفق ابن لب ونصه في وثائقه المجموعة وإن أوصى لاحد من ورثته  
بطلت وصيته إذا وصية لوارث بالحديث الصحيح ورجعت ميراثا بين جميع ورثة الموصي  
الآن يجوز الورثة الوصية فإن أجازوها نفذت له ويلزمه فيها الحيازة عنهم بمنزلة الصدقة اه  
منها بلفظها من الفصل الذي عقده في ترجمة وثيقة بعده لا ينسخه عهد بعده وقال به في  
ترجمة وثيقة بتجوز وراث الوصية حال فيها الموصي على ثلثه مانصه ووجب أن يضمن عقد  
الاشهاد معاينة الشهود لما دفعه الوارث إلى الموصي له من الزيادة التي أجازها الوارث لأن  
الذي أجاز هو ماله لا مال الموصي ألا ترى أنه لم تنفذ الزيادة إلا بأجازة الوارث فهي كالهبة والهبة  
لا تتم إلا بمعاينة الشهود القبض اه منها بلفظها وقال في وثيقة بيع المريض مانصه وبيع  
المريض وإتياءه جائز ما لم يحجب فإن جازى ومات من مرضه فإن كانت المحاباة لمن لا يرثه  
فمحابة في ثلثه إن حملها الثلث أو ما جاز منها ويرجع ما لم يحمل ميراثا وإن كانت لمن يرثه فلا  
يجوز شي من المحاباة لأنها وصية لوارث الآن يجوزها له الورثة ويحتاج في إجازتهم إلى أن  
يجوز ذلك المجاز له كحوز الهبات والصدقات لأن إجازتهم له هبة منهم له لأنهم مالهم فإن لم  
يجزها رجعت ميراثا ولم تدخل وصيته في شيء مما يرجع ميراثا من أجل المحاباة إلا المدين في  
الصحة اه منها بلفظها ونقل جله ابن الناطم عند قول والده في تحفته وما اشترى المريض  
أو ما باع الخ وكالجزري في مقصده المحمود ونصه ويفتقر التجوز إلى قبض كالهبة اه منه  
بلفظه وكالفاضل الفسائي في وثائقه ونصه فإن زاد على الثلث وقف على إجازة الورثة فإن  
أجازوه فلا إشكال ويمضي الثلث على حكم الوصية لا يحتاج إلى حيازة ولا إلى قبض وما زاد  
على الثلث في حكمه حكم العطايا لا تتم إلا بالقبض على ما تقدم اه منها بلفظها وكصاحب  
التبيين المتقدم المذكور في المتن ونصه وبطل تحبيسهم إن مات الميراث قبل أن يحوزوا ومرض  
مرضه أو فليس أو جرح كهبه وصدقة إلى قوله وتسليم في زائد ثلث في الوصية اه منه بلفظه  
فالعجب من غفلة طي عن هذه النصوص الصريحة القاطعة والحجج الواضحة الساطعة  
والعجب من تساهلهم في كلامه وأعجب من ذلك قول طي وزاد عجم  
في التفريع على العطية افتقارها للقبول ولم أره لغيره الخ وتسليمهم له أيضا إذا قال اه عجم  
لا يعقل سواء وقوله وتعبيرهم بالإجازة يناهيه واضح السقوط لأنهم وإن عبروا بالإجازة  
فقد صرحوا بأنهم أعطية وذلك يدل على أنه لا بد فيها من القبول اتفاقا إذا ذلك هو حكم  
العطايا وقد سلم افتقارها إلى الحوز ثم جعل يقول وأيضا لا فائدة في القبول العاري عن  
القبض حتى يتعلق الحكم به في هذا الاتهام وما ألزمه لعجم غير لازم لأنه ليس في كلام  
عجم أنه أراد أن القبول وحده كاف دون القبض بل كلامه صريح في أنه لا بد من الآخر  
ونصه فهم من قوله فعطية أنه لا بد فيها من قبول الموصي له ولا تتم إلا بالحيازة قبل حصول

مانع للحيز اه منه بلفظه ثم ما قاله معارض عنه فبقية ال وأيضاً لا فائدة في القبض العاري  
عن القبول مع أن القبول الذي نفي رؤيته واقع في كلام الأئمة كقول أبي الحسن المتقدم  
فتفتقر إلى ما تنقصر إليه الهبات فإن ما من صيغ العموم فيدخل في ذلك القبول كما يدخل  
الحوز وفي المقصد المحمود مانصه فان أجاز الورثة المحابة للمبتاع افتقرت إلى قبول وقبض  
كالهبة اه منه بلفظه وفي شرح تأليف المغارسة وما معها عند نصها السابق مانصه يعني  
أن الرجل إذا وصى عند موته بوصية فمما زاد على ذلك لرجل وأجاز ذلك الوارث بعد موت  
الموصي إلا أن الموصي لم يقبل إجازة الوارث إلا بعد أن طرأ على الوارث المحبب ما يمنع من  
تبرعه من موت أو فليس أو جنون فان ما أجازوه عطية مستأنسة فتبطل اه منه بلفظه  
وانما لم يصرح إلا بكثر بالقبول واقتصر على الحوز لانه محل الخلاف بين القوانين  
المدكورين وأما القبول فابن القصار ومن وافقه موافقون للجمهور في أنه لا بد منه  
لانهم يقولون انه يأخذ بوصية الموصي وهم وغيرهم متفقون على ان قبول الموصي له  
لوصية بعد الموصي لا بد منه فلواتفي لم يكن له شيء ولتنبه طفي لهذا الكفاه ولتنبه له  
أيضاً جس و مب ما تبعه والكمال والعلم كله الله وقول ز ولعل هذا الخلاف اذا لم  
يعلم الموصي له بالاجازة الخ قال شيخنا ج فيه نظر ولا فرق بين أن يعلم أم لا اه وهو ظاهر  
والانقال السابقة شاهد له (وان قال ان لم يحيز وافلما كين) قول مب وهو مردود  
بأن النسي لا يقتضي الفساد مطلقاً الخ لم يذكر الدليل على نفي الفساد هنا لكنه موجود  
وهو ما رواه الدارقطني قال ابن عرفة مانصه روى أبو امامة الباهلي قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع ان الله قد أعطى لكل ذي حق  
حقه فلا وصية لوارث الا ان شاء الورثة رواه ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس  
الترمذي وصححه وروى الدارقطني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تجوز الوصية لوارث الا ان شاء الورثة رواه ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس  
وعطاء اه هذا لم يذكر ابن عباس ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن ~~ع~~ كرمة عن ابن  
عباس قال عبد الحق والمقطوع هو المشهور قلت يونس بن راشد هو الجزري قاضي  
حران صدوق قاله الذهبي والمزني اه منه بلفظه وقول مب وان الاشكال قوي  
وأصله لا مصنف الخ ما قاله واضح لكنه سلم ما قاله ز من أن ظاهراً المصنف موافق  
لقول ابن القاسم وفيه أمران أحدهما ان قوله لابن القاسم صوابه لرؤية ابن القاسم  
كما لعج وهو الموافق لانقال أهل المذهب وهذا أمره قريب فان ابن القاسم قائل  
بما رواه ثانياً - ما ان ظاهراً المصنف موافق لرؤية ابن أبي أويس لا لرؤية ابن القاسم  
فظاهره كظاهر المدونة لان قوله وان قال الخ مبالغة فيما قبله الذي من جملته وان أجيز  
فعطية ولذا جزم خش بذلك وعدل عما قال عج وتبعه ز فقال مانصه وان أجازت  
الورثة الوصية فتكون ابتداء عطية منهم اه منه وقد صرح جس بما قلناه ونصه  
وكلام المصنف ككلام المدونة فان أجازوا فعطية اه منه بلفظه وهذا هو الصواب  
اذلا فرق بين الوصية للوارث من غير زيادة وان لم يحيز وافلما كين وبين الوصية له مع

(ولو قال الخ) قول مب ومفهوم  
المدونة الخ أي وهو دليل عدم  
الفساد هنا خلافاً لقول هوني  
انه لم يذكر الدليل على نفي الفساد  
هنا كما يدل على عدم الفساد أيضاً  
ما رواه الدارقطني عن ابن عباس  
مرفوعاً لا تجوز الوصية لوارث الا  
ان شاء الورثة وقول ز وهو قول  
ابن القاسم أي وروايته وظاهر  
المصنف مخالفته وموافقة رواية  
ابن أبي أويس فهو كظاهر المدونة  
لان قوله ولو قال الخ مبالغة فيما  
قبله الذي من جملته وان أجيز فعطية  
كما جزم به خش و جس وهو  
الصواب اذ لا فرق بين الوصية  
للوارث من غير زيادة وان لم يحيزوا  
فلهما كين وبينهما من غير زيادة  
ذلك كما في صحيح قائل لا وجبه  
لردها بعد الاجازة لان الحق لورثته  
وقد أسقطوه اه وعليه فلا اشكال  
وقال في الدر المنثور وهذا كله ان لم  
يحيز الورثة فان أجازوا جاز حكاه في  
النوادر عن أشهب في المجموعة ابن  
عبد البر ورواه ابن أبي أويس عن  
مالك وروى ابن القاسم عنه انها  
مردودة وان أجازوا واستشككت  
روايته هذه لان الحق للورثة وقد  
أسقطوه اه

(وبرجوع فيها) أي ولو حكما كانكار الوصية بعد ما شهد بها عليه لأنه يقول هب أني أوصيت فأنارجع كافي أبي الحسن وقول مب قال وبه كان يفتي شيخنا الخ وبه أيضا أفتى ابن عاشر كافي جس وقال ابن ناجي في شرح المدونة بعد أن ذكر أن ظاهرها في كتاب التخيير والتقليد يفيد أن له الرجوع لقوله أن قال أنت طالق طلاق لا رجوع لي عليك فيها فله الرجعة مانصه وبه أفتى الشيخان أبو عبد الله محمد الشريف وأبو عبد الله محمد القوري وهو الذي كان شيخنا أبو مهدي يرجح لأن الأصل في الوصية الرجوع فيها فكل شرط ينافي الرجوع كان باطلا وفي أول المدير للتونسي ما يفهم منه لزوم (٢٤٧) وبه أفتى الشيخ أبو القاسم الغبريني وحكم قاضي الجماعة بتونس بالقوى

زيادة ذلك كما قاله في ضريح ونصه ولا وجه لرد هب بعد الإجازة لأن الحق لورثته وقد أسقطوه فان قيل بل هو لله قيل يلزم ذلك في الوصية المطابقة للوارث ولم يحكم المصنف ولا غيره خلافا في أمضاءها بالإجازة اهـ بلفظه وهذا مع كونه ظاهرا كلامه هنا بين حله على ما قلناه وهذا ابن عرفة على سعة حفظه لم يذكرك في إجازة الوصية المطابقة للوارث قولا بعدم صحته بالإجازة لا تخير يجاعلي قول شاذ حسبا في كلامه وكلام المفيد يفيد رجحان الصحة ونصه ومن أوصى لوارثه شيء وقال إن لم يحجزه الورثة فهو في المساكين أو في نوع من سبيل الخير فلم يحجزه الورثة كان مردودا مراثما لم يكن في المساكين ولا في تلك السبيل وإن أجاز له الورثة للوارث جاز وروى هذا ابن أبي أويس عن مالك وروى عنه ابن القاسم أنهم مردودة على كل حال أجاز الورثة ذلك أو لم يحجزوا ولا أصحاب مالك في ذلك اضطراب واختلاف اهـ منه بلفظه وكذا يفيد ذلك كلام العلامة ابن هلال في الارشيد ونصه

وهذا كله إن لم يحجز الورثة فان أجاز وأجاز حكاه في النوادر عن أشهب في المجموعة ابن عبد البر ورواه ابن أبي أويس عن مالك وروى ابن القاسم عنه أنهم مردودة وإن أجازوا واستشكلت روايته هذه لأن الحق للورثة وقد أسقطوه اهـ منه بلفظه وبديل على ذلك كلام ابن عرفة فإنه لما ذكر نص المدونة قال متصل به الشيخ عن أشهب في المجموعة أن لا يحجز ذلك الورثة للوارث فيجوز أن يورث في الكافي ورواه ابن أبي أويس عن مالك وروى ابن القاسم عنه أنهم مردودة اهـ منه فظاهره أن الشيخ ابن أبي زيد أفتى بما لا شهب في المجموعة تفسير المأني المدونة وأنه لم يذكرك في ذلك خلافا وكفي بهذا ترجيحها والله أعلم (وبرجوع فيها) أي ولو حكما كانكار الوصية لقول أبي الحسن عنه قد قول المدونة وللموصي أن يغير وصيته ويرجع الخ مانصه ولو أنكار الوصية وشهد بها عليه الشيخ ذلك رجوع لأنه يقول هب أني أوصيت فأنارجع وقد يطلق الرجوع على الإنكار كما قالوا في شهود الأصل مع شهود النقل اهـ منه بلفظه وقول مب ما قاله تت الخ حاصل كلامه أن النقل يختلف عن ابن ناجي في العمل قلت الذي وجدته لابن ناجي في شرح المدونة بعد أن ذكر أن ظاهر كلام المدونة في كتاب التخيير والتقليد يفيد أن له الرجوع لقوله أن قال أنت طالق طلاق لا رجوع لي عليك فله الرجعة هو مانصه وبه أفتى الشيخان أبو عبد الله محمد الشريف وأبو عبد الله محمد القوري لما وصل القسطنطينية مع السلطان أبي عسان وهو

الاولى له الرجوع اهـ فليس فيه تصريح بالعمل الذي في مب ولا بالعمل الذي في ز وحاولوا يقال يؤخذ العمل الثاني من قوله وحكم قاضي تونس الخ لانا نقول العمل لا يثبت بحكم قاض واحد في قضية واحدة ولذلك بحث شرح العمل في قول ناظمه

بالصلح في الوصية التي التزم أن لا رجوع قط فيها قد حكم مع نقله في الشرح أن حكم سيدي علي بن هرون وسيدي عبد الواحد الوائش ربي جرى بالصلح اهـ وعلى تسليم تصريح ابن ناجي بالعمل بالرجوع فلامعارضته بينهما وبين العمل الذي ذكره العبدوسي ومن بعده لا خلاف محلها ما إذا لمنافاة بين عمل تونس بالرجوع وعمل قاس بعدم الرجوع وهو الثابت عندنا في هذه النواحي نعم يعارضه العمل الذي نقله أبو زيد القاسمي في شرحه عن الحميدي من أنه ال عينها فله الرجوع والافلا أي أن نص عليها بعينها في رجوعه عمل به وإن أدرجهما في العموم بأن قال أبطلت كل وصية تقدمت مني لم يعمل برجوعه فيها حتى ينص عليها لكن جس متأخر عن هؤلاء ولم يعول الأعلى عمل العبدوسي ومن تبعه وقال ح في التزامه أنه الراجح والباطل في شرح العمل أنه الذي أفتى به أكثر الشيوخ قلت وقال سيدي العربي القاسمي في جواب له وتكررت به فتوى السراج اهـ وقال سيدي ع

من قال لا أرجع في وصيتي \* لزمه على الأصح المثبت

وقد يبحث فيما تقدم عن ابن ناجي من أن ظاهرها أن له الرجوع لقوله الخ بأن كون الطلاق رجعا أو بائنا من الأوضاع الشرعية فليس لاحد تغييره بالاشتراط الحديث الصحيح كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل بخلاف الوصية في ذلك وأيضا الوصية من قبيل

المال وكل من التزم تبرعاً فيما له فيه التصرف من ماله لزماً فتأمل وقياس  
 خش الوصية التي التزم فيها عدم  
 الرجوع على الوكالة كذلك انما  
 يظهر في وصية النظر لافي وصية  
 المال فان الظاهر قياسها على الهبة  
 وعلى ما تبطل في مرضه فتأمل والله  
 أعلم وفي المعيار من جواب الامام  
 البرجيني مانصه فاذا التزم في الوصية  
 عدم الرجوع صارت من العقود  
 اللازمة كالتيدير اه وفيه ايضاً من  
 جواب ابن البراء انه لا رجوع له قاله  
 المتأخرون من المالكية كالتيدير  
 ومن جواب ابن الصابط له الرجوع  
 في الوصية لانها ليست بايجاب وانما  
 هي وعد بعد الموت ما لم يلتزم عدم  
 الرجوع فتخرج عن حكم الوعد  
 فتلزمه ومن جواب ابن شعيب  
 المنقول لزوم الاتزم والاصل في  
 العقود للزوم فخرج من هذا الاصل  
 الوصية لموجب فاذا التزم عدم  
 الرجوع رجع الى الاصل وخلاف  
 هذا مصادم للاصول اه انظر نوازل  
 الهبات والوصايا منه وفيه ايضاً من  
 المازري حتى عن أبي القاسم الصائغ  
 ان التديبر والوصية سواء ان اشترط  
 في الوصية عدم الرجوع فهي كالتيدير  
 وان اشترط في التديبر الرجوع فهو  
 كالوصية اه فان التزم عدم الرجوع  
 بعد ان عرف باختلاف العلماء فأخذ  
 بقول من يرى للزوم فنقل ابن ناجي  
 عن شيخه البرزلي انه على ما شرط أي  
 قطعاً وعن شيخه أبي مهيدي ان له  
 الرجوع وقد أشيع في الالتزامات  
 الكلام على هذا فأنظره فان التزم

الذي كان شيخنا أبو مهيدي يرجح لان الاصل في الوصية الرجوع فيها فكل شرط ينافي  
 الرجوع كان باطلاً وفي أول المدبر للتونسي ما يفهم منه الزوم وبه أفتى الشيخ أبو القاسم  
 الغبريني وحكم قاضي الجماعة بتونس بالنسبة الاولى له الرجوع ولم يحكم بفنية مفتي تونس  
 اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل له تجده لم يذكر العمل الذي عزاه له البعض الذي أهمه مب  
 وأما العمل الذي نقله عنه الشيخ حلاوة فقد يؤخذ من قوله وحكم قاضي تونس الخ فان كان  
 أخذ ذلك من كلامه هذا فقد لا يسم له ذلك لان العمل لا يثبت بحكم قاض واحد في قضية  
 واحدة ولذلك بحث شرح العمليات في قول ناظمها بالصلح في الوصية التي التزم \* ان  
 لا رجوع فيها الخ مع نقله في الشرح عن القويضي ان حكم سيدي على بن هرون وسيدي  
 عبد الواحد الوائش ريسى جرى بالصلح اه فقد قال العلامة ابن قاسم في شرحه مانصه  
 وأثبت هنا ما وقف عليه ماله تعلق بالنظم ما عدا الحكم بالصلح المشار اليه بالبيت الاول فاني  
 لم أقف فيه الا على نقل الناظم له عن سيدي على بن هرون وسيدي عبد الواحد الوائش ريسى  
 اه ثم على تسليم ان ابن ناجي صرح بأن العمل بالقول بالرجوع فلا معارضة بينهما وبين العمل  
 الذي ذكره العبدوسي ومن بعده خلاف ما يقتضيه كلام مب لاختلاف محل العملين اذ  
 لا منافاة بين عمل تونس بالقول بالرجوع وعمل فاس بالقول بعدم الرجوع فالثابت عندنا في  
 هذه النواحي الذي ذكره العبدوسي وتلميذه القوري لا العمل الذي نقله عن ابن ناجي ثم  
 يعارض العمل الذي ذكره العبدوسي ومن تبعه العمل الذي ذكره أبو زيد الفاسي في شرحه  
 عن الحميدي فانه قال في الشرح أننا مجابون للعلامة سيدي العربي الفاسي مانصه وقيل  
 ان عينها فله الرجوع والا فلا قال قوم من الحفاظ هو الذي اتفق عليه في الفتوى وقد ذكر  
 ذلك في المعيار وقال القاضي الحميدي هو المشهور الذي عليه عمل المتأخرين وخصوصاً  
 أهل فاس اه لكن جس متأخر عن هؤلاء فلم يعول الا على عمل العبدوسي ومن تبعه  
 فانه نقل هنا عن القوري نحو ما نقله عنه مب وزاد متصلاً مانصه وأفتى به أيضاً الشيخ ابن  
 عاتر قائلاً ان هذا القول هو الذي ينبغي اعتماده في المسئلة وقد وجه ذلك بما هو مذكور في  
 بعض أجوبة وقد كتبه على نسخة من المعيار فانظر ذلك وأفتى شيخ شيوخنا شيخ المشايخ  
 سيدي عبد القادر الفاسي بأنه كمال تنازعاً اثنان في قسم بينهما اه منه بلفظه وأشار سيدي  
 العربي الفاسي بقوله ان عينها الخ لما قاله ابن فتوح في وثائقه المجموعة اذا قال شهدوا  
 اني أبطلت كل وصية تقدمت فانها تبطل الا وصية قال لارجع في فيها فلا تبطل حتى ينص  
 عليها اه نقله المصنف في ضيح وصاحب المعيار وح في التزاماته ونقل هذا كلام ضيح  
 فحصل ان الاقوال الثلاثة القول بعدم صحة الرجوع مطلقاً والقول بصحته مطلقاً والقول  
 بالتفصيل كل منها قد يرجح وكل منها قد قيل ان به العمل وأقواها من جهة النقول الاول ولذا  
 قال ح في التزاماته في آخر كلامه مانصه وهذا الكلام كله في هذه المسئلة تفريع على  
 القول المرجوح فان ارجحها للزوم كما تقدم انتهى منها بلفظه وقد أشار اليه العلامة  
 ابن قاسم في شرح العمليات وقال عقبه مانصه قلت وبه أفتى أكثر الشيوخ اه محل  
 الحاجة منه فانظر بقية ان شئت والله أعلم \* (تمت) \* (الاولى) \* اذا قيل في رسم الوصية



عدم الرجوع وزادهم ما رجعت كان تجديداً أي تأكيد الوصية لا وصية فاته (٣٤٩) يلزمه ذلك وهو خارج عن الخلاف كذا

قيل ولكن الخلاف موجود ذكره ابن الخطيب قاله الرضا وباللزم أفق العقباتي كما في المعيار والدرر المكنونة وبه أفق سيدي عبد القادر القاسمي فمن التزم عدم الرجوع وزادهم ما ظهر رسم رجوعي فهو كذب على فظهر رسم رجوعه بعد موته فأن لا وليس هذا من الوصية التي التزم فيها عدم الرجوع التي اختلفت فيها فتاوى المتأخرين لما فيها من الاستعلاء على التعيين اهـ بخ انظر شرح العمل والله أعلم (وكتابه) قال ح قال في الشامل ولا تعود لعجزه على المنصوص وفي ضحج ينبغي اذا عجز المكاتب في حياة السيد أن تعود الوصية فيه كما تعود في المبيع الموصى به على أحد القوانين وهو هنا أولى لان الكتابة لا تنقل الملك اهـ ثم نقل ح ما اقتصر عليه م من كلام ابن عرفة وانما اقتصر عليه تبعاً لخ وإشارة لاستظهاره وان يكون المنصوص في عهدة الشامل اذ لم يحفظه المصنف ولا ابن عرفة ولا غ ولا ح والله أعلم (أو حشوقطن) قول ز حشوا لا يجتمع منه الخ أصله للبساطي وتعقبه عج بأنه استند فيه لما في ضحج أي وهو ما في خش وهو لا يفيد ذلك اهـ وهو ظاهر فاعراض ز عن تعقب شيخه غير سديد (قال ان مت فيما) فلو شهدت بينة انه مات فيها وأخرى بخلافها عمل باعدهما ان شهدت الأولى انها لم تفارق في

انه التزم عدم الرجوع بعد ان عرف باختلاف العلماء في ذلك فأخذ بقول من يرى اللزوم هل يلزم ذلك قطعاً أولاً نقل ابن ناجي في شرح المدونة في ذلك عن شيخه البرزلي انه على ما شرط وعن شيخه أبي مهدي انه الرجوع وقد أشبع ح في التزاماته الكلام في ذلك فانظرها \* (الثانية) قال الرضا ع مانصه فان قلت اذا التزم عدم الرجوع وزادهم ما رجعت كان تجديداً للوصية فانه يلزمه ذلك وهو خارج عن الخلاف قلت كذا قال بهض المشايخ ولكن الخلاف موجود ذكره ابن الخطيب اهـ منه بلا فظهري قلت في المعيار والدرر المكنونة واللفظ للدرر مانصه وسئل شيخنا وسيدينا أبو الفضل العقباتي عن رجل أوصى بثلاث ماله وقال اني ولدا أخاف ان مع أن يحملني على الرجوع فاشهدوا اني ان رجعت عن وصيتي هذه فرجوعي أو كيداً لمضاً الوصية اذ لم أرجع الا جبراً وخوفاً من الولد ومهما رجعت في هذه الوصية فاني غير ملتزم لذلك الرجوع ولا راض به ثم ان ولده سمع فغلب له شاهدان فلم يزل به حتى رجع ثم توفي بعد ذلك يسير هل يعتبر رجوعه أو ان وصيته ثابتة كما قرر وقدم من نو كيداً استمرارها فاجاب الحمد لله رأيت من المتأخرين من حكى في الوصية يلزم فيها الموصى ان لا يرجع فيها قولين هل يلزم أولاً رأيت من فتوى من هو في درجة أشياخنا الزام مقتضى الشرط لبعضهم والغاء لبعضهم والذي أفق به في مسئلة ان اشهاد الموصى بالرجوع عن وصيته لا أثر له في رد الوصية بل تستمر الوصية بحالها التحصن الموصى عن هذا الرجوع أولاً واستعائه فيه وتصر يحه بالتقية من ولده والرجوع الذي برز للوجود هو بصفة الرجوع المسترعى فيه والله الموفق بفضلها وبخو هذا أفق الامام سيدي عبد القادر القاسمي في أجوبته فممن أوصت لاختيار ثلثها وذكرت في وصيتها انه مهما أظهر زوجاً رهما يقتضي رجوعها عن هذه الوصية فهو كذب عليها فلما مات أظهر الزوج رسماً رجوعها عن الوصية المذكورة فاذن في آخر جوابه فليس هذا من الوصية الملتزم فيها عدم الرجوع التي اختلفت فيها فتاوى المتأخرين لما ذكرناه من الاستعلاء في ذلك على التعيين اهـ محل الحاجة منها بلا فظهري لكن هذا يخص من مسئلة الرضا فلا ينافي قوله لكن الخلاف موجود الخ والله أعلم (وكتابه) قول م عن ابن عرفة فان عجز فليس برجوع قد نقل ح كلام ابن عرفة هذا ونقل قبله عن ضحج مانصه ينبغي اذا عجز المكاتب في حياة السيد أن تعود الوصية فيه كما تعود في المبيع الموصى به على أحد القوانين وهو هنا أولى لان الكتابة لا تنقل الملك اهـ وقال في أول كلامه مانصه قال في الشامل ولا تعود لعجزه على المنصوص وقال في آخر كلامه فجز ابن عرفة بانها ليست بقوت مع العجز كما يحسنه الشيخ خليل فتأمل والله أعلم اهـ منه فانظر لم أغفل م هذا ولم ينبه عليه والله أعلم (أو حشوقطن) قول ز حشوا لا يجتمع منه اذا خلاص الادون النصف الخ سكت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج مانصه انظر من قال هذا والذي في ضحج وغيره انه اذا كان في وسادة ونحوها لم يبطل وان كان في كالخيف ونحوها بطلت اهـ وكلام ضحج هو عند قول ابن الحاجب وحشوا القطن ونصه خليل وينبغي

(٣٣)

رهوني (ثامن)

مرضه وأسفره حتى مات فيكون حينئذ تناقضا ولا عمل بشهادة من قال انه قدم أو يرى اذ قد يقدم أو يبرأ ثم يعود مسافراً أو مريضاً فيموت ولا علم للأخرى بقدمه أو برئه قاله ابن يونس

(وان بكاب ولم يخرج) ظاهره كابن الحاجب انما تبطل ولو أشهد على الكتاب وهو قول ابن عبد الحكم واحدى روايتي ابن القاسم  
سحنون وهى أحسن قال فى المتن المشهور ومن قول مالك من رواية ابن القاسم وأشهب ان وصيته نافذة اه وقال ابن يونس وفى  
المجموعة من رواية على عن مالك فين كتب (٢٥٠) وصيته ان مات من مرضى هذا فعاش بعدها شيئا ثم مات ووصيته تلك بيده

ولم يغيرها ولا أحدث غيرها انما نافذة  
جائزة محمد بن يونس اختلف قول  
مالك فى العتبية فذكر القولين ثم  
قال قال فى كتاب ابن المواز لان  
أكثر وصايا الناس عند سفر أو  
مرض ثم يزول ذلك فتبقى وصيته  
موضوعة عنده فيقرأها فهى نافذة  
ثم ذكر استحسان سحنون وفى أبى  
الحسن ان ما فى المجموعة هو من  
رواية أشهب وابن القاسم وعلى  
وابن نافع وقاله أشهب اه وفى  
المتبسط انه الذى اختاره ابن لبابة  
وغیره وقاله ابن شهاب اه قلت  
والظاهر ان هذا أرجح وأقوى مما  
مشى عليه المصنف وانه لا يعادله  
استحسان سحنون له وان كان كل  
من القولين فى المدونة كما فى ابن  
عرفية خلافا لقال هو فى ان  
لكل من القولين مرجحاً وانه  
لا يدرك على المصنف ومتبوعه اه  
فينبغى تقييد ظاهرهما بما لم يشهد  
على الكتاب والاحتج وقد قال ابن  
رشدان هذا أظهر من جهة المعنى  
والله أعلم (أو أخرجه ثم استره)  
قلت قول ز وقال أشيباخ  
عج الخ أعاده ليفيد تقويته  
وتوجيهه ورجوعه عما استظهره  
فليس تكراراً خلافاً لمب فكلام  
ز و مب يفيد ترجيحه خلافاً

لهونى وقد ذكر ز على قوله وهو ظاهر الخ بما يردده وهو كلام أشيباخ عج ولا جزم به فى تحصيله فتأمل  
والله أعلم (أو قال معنى الخ) قول ز فى كانت بكتاب أخرجه وورده بطلت الخ أى باتفاق فى صورها الثلاث وقد اعترض الباسى  
حكاية الخلاف فى ذلك وسلم اعراضه المتبسطى ولما ذكر أبو الحسن قول ابن شبلون فى الماطقة بالبطلان وقول أبى محمد فيها بعدمه  
عقبه بقوله ابن رشد تبطل باتفاق اه وهو أيضاً إشارة لاعتراض حكاية الخلاف فهو موافق للباسى فكيف يرد به عليه ويجعل

حكاية الخلاف طريقة أخرى كما

فعل هوني وكيف يعذ قول أبي  
مجدوحده طريقة مع ان الاعتراض  
في الحقيقة وقع عليه وعلى كل من  
حكى قوله وقد سلم ابن عرفة اتفاق  
ابن رشد بسكونه عنه وسكوت  
السيطي عما حكاه بعد من الخلاف  
اتكال منه على ما قدمه من تسليمه  
اعتراض الباجي له ونسبة غيره ولا  
الاعة للقصوراً حق وأجدر فتأمله  
بإضاف وإنه أعلم وقول ز  
وجهه في البيان بالنظر للمعنى  
فتصح أول اللفظ فتبطل وقول ز  
ومتى كانت بغير كتاب صحت ان  
أطلقت أى ولا ينقضها الاتغيرها  
أو فسحها كما في أبي الحسن فأنلا  
فان قيدت بما وجد صحت أو بما فقد  
بطلت اتفاقاً فيهما وقول ومتى  
كانت بكتاب ولم يخرجها صحت ان  
أطلقت أى بالخلاف كما في أبي  
الحسن ونحوه في أول كلام السيطي  
وذ كر آخر ما يخالفه وهو اشتباه  
لان محل الخلاف انما هو المقيدة  
اذ انقد التقييد كما في أبي الحسن وابن  
عرفة وغيرهما وقول م ب وان  
كان فيها قولان في المدونة الخ بل  
محاهما كما في نقله عن ابن عرفة  
ومثله لابي الحسن انما هو اذالم  
يخرجها من يده وأما اذا أخرجه  
ولم يرد كما هو موضوع ز فلم يذكروا  
فيها خلاف بل صرح أبو الحسن  
بنى الخلاف في ذلك فقال وان  
كانت المكتوبة مقيدة فان جعلها  
يدغيره فهي نافذة بخلاف اه وقال  
في المتقى لم أرفى ذلك خلافاً بين

من يده وأما اذا أخرجه ولم يرد فلم يذكروا فيه خلافاً قال في المتقى مانصه فان كانت الوصية  
على يد غيره فهذه الوصية تنفذ في ثلثة قاله مالك من رواية ابن القاسم وغيره ولم أرفى ذلك  
خلافاً بين أصحابنا وجه ذلك انه اذا ثبت ذلك في كتاب وحسن ذلك بأن وضعه على يد غيره  
ثم أبقى الكتاب بعد البراءة أو القدر على حاله لم يأخذه عن وضعه على يده حتى مات بعد ذلك فانه  
وجه من استدامة الوصية اه منه بلفظه وصرح أبو الحسن بنى الخلاف في ذلك فانه قال  
عند قول المدونة ومن قال لعبد لفظاً بغير كتاب ان مات من مرضى هذا أو في سفرى هذا  
فان خرج من ماله لا يتخلوه هذه الوصية اما ان تكون بلفظ أو بكتاب فان كانت باللفظ فلا  
يخلو ان تكون مطلقة أو مقيدة فان كانت مطلقة فهي نافذة أبداً لا ينقضها الاتغيرها  
أو نسخها وان كانت مقيدة فان مات في ذلك المرض أو في السفر الذى قيد به نفذت  
بلا خلاف وان مات بعد القدر أو البر بطلت بغير خلاف وان كانت بكتاب فلا يخلو أيضاً  
أن تكون مطلقة أو مقيدة فان كانت مطلقة وأقر الكتاب عنده حتى مات أو على يد غيره  
حتى مات فهي ماضية بغير خلاف وان قبضها من يدهم جعلها على يده فقال ابن شبلون  
هي باطلة أبو محمد لا تبطل وترجح في ذلك أبو عمران ابن رشد تبطل باتفاق وان كانت مقيدة  
فان جعلها يد غيره فهي نافذة بخلاف وان أخذها من يدهم جعلها على يده بطلت  
من غير خلاف وان لم يخرجها من يده ومات من مرضه ذلك أو في سفره ذلك جاز باتفاق  
وان مات في غير مرضه ذلك أو في سفره ذلك في المجموعة لالك وفي العتبية لابن القاسم  
فيها قولان أحدهما جوازها والثاني ابطالها والقولان مستخرجان من المدونة وفيها قول  
ثالث في المجموعة رواه عنه أشهب وابن القاسم وعلى وابن نافع انها تنفذ اذا مات من مرض  
آخر أو من سفر آخر وقاله أشهب قال والاستحسان تنفذ وان مات في غير مرض أو سفر  
اه منه بلفظه وهو تحصيل حسن فتأمله تجد فيه ما قلناه \* (تنبيهان الأول) \* لم يذكر  
أبو الحسن ولا ز خلافاً في المطلقة اذا كانت غير مكتوبة انه لا ينقضها الاتغيرها أو نسخها  
وفي طرار بن عات مانصه ابن عبد الغفور نزلت مسئلة امرأ أو صفت في صحف القوم وأشهدت  
رجالاً ولم تكتب ثم عاشت نحو الحسين سنة أو أكثر ثم مرضت فأوصت بثلثها كله لم يجد  
بعينه فمات فاختلف فيما قيل الوصية الأولى لا تجوز اذ لم يكتب كتاب وقيل انها جائزة  
ويخصان \* (فرع) \* رأيت في النوم بأن قيل لى كل وصية لم تنسخ ولا كتب فيها جازت  
بالامكان كما تجوز الأخرى من الاستغناء اه منها بلفظها من ترجمة الشهادة على الوصية  
المطبوعة \* (الثاني) \* ما تقدم عن أبي الحسن من أن المطلقة اذا كانت بكتاب ولم يخرجها  
تمضى بالخلاف ونحوه في أول كلام السيطي ثم ذكر آخر ما يخالفه ونصه فان كانت مطلقة  
فانما نافذة باتفاق سواء كانت بيده أو وضعها على يد غيره وكذلك ان أشهد على وصيته  
ولم يكتبها فان وضعها عنده غيره ثم أخذها فوجدت عنده بعد موته فروى ابن القاسم انها  
لا تنفذ لان اسـ ترجعها دليل ابطالها وقال غيره تنفذ قال الباجي في وثائقه كذا ذكر ابن  
الهندي في المسئلة وهو غلط والصحيح انه اذا استرجع الكتاب تبطل باتفاق وانما اختلف  
قول مالك اذا حبس الكتاب عند نفسه ولم يدفعه لاحد مرة قال لا ينفذ واختاره يحنون

ومررة قال هو جائر واختاره ابن لبابة وغيره وقاله ابن شهاب اه منه بلقطه على اختصار ابن  
هرون قلت سلم الميطي اعتراض البابجي هذا وهو غير مسلم أما انكاره عليه وجود الخلاف  
في بطلان خبر الكتاب في المطلقة فهو وان وافق طريقة ابن رشد كما تقدم في كلام أبي الحسن  
فهو خلاف طريقة غيره حسيما من في كلام أبي الحسن وحكاية ابن رشد الاتفاق هي في  
المقدمات وجرم في البيان بالبطالان ولم يصرح بنفي الخلاف ولم يتعرض ابن عرفة لكلام  
ابن رشد بدولا قبول وجرم بوجود الخلاف المتقدم في كلام أبي الحسن ونصه وفيها من  
كتب وصية عند سفره أو مرضه ووضعه على يدرجل ثم قبضها منه بعد برئه من مرضه  
وقدومه وأقرها بيده حتى مات فشهدت عليه بينة انه اهي الوصية بطلت ولم تنفذ وانما تنفذ  
اذا لم يقبضها منه حتى مات قال ابن أبي زيد هذا ان شرط فيها ان مات من مرضه أو سفره هذا  
ونحوه لابن القاسم في الموازية وقال ابن شبلون ان قبضها ممن جعلها على يديه بطلت وان لم  
يشترط فيها ذلك ولا تركها يدين دفعها اليه حتى مات وهي مهمة أنفذت وذكرها عياض  
قال وترجح فيها أبو عمران اه منه بلقطه ولما ذكر ابن ناجي في شرح المدونة اتفاق ابن رشد  
قال مانصه وهو قصور لقول عياض بل هو تأويل أبي القاسم وغيره على قولها وظاهر قول  
أبي محمد انها تصح وانه انما يصح استرجاع المقيدة لا المطلقة وترجح فيها أبو عمران ومعنى قوله  
وترجح فيها أبو عمران انه قال مرة بالاول ومررة بالثاني اه منه بلقطه وانظر كيف سلم الميطي  
اعتراض البابجي هذا مع انه نقل بعده بأسطر هذا الخلاف فانه ذكر عن المدونة نحوه ما تقدم  
لان عرفة عنها وقال متصلا به مانصه قال الشيخ أبو محمد هذا ان قال ان مات من مرضه  
أو سفره هذا ونحوه عن ابن القاسم في الموازية وقال ابن شبلون اذا استرجعها ممن جعلها  
على يديه بطلت وان لم يشترط فيها ذلك بخلاف ما لو تركها على يده حتى مات ثم قال وسئل  
أبو عمران عن الوصية المطلقة اذا ارتجعها من يدين جعلها على يديه فقال مشككة في الكتاب  
يحمل ان يريد ان يبطل اذا ارتجعها ويحمل ان يريد ان يرد انما جائرة وان التي تبطل بالارتجاع  
هي المقيدة ثم قال ظاهر الكتاب انها باطالة اه منه بلقطه على اختصار ابن هرون والله  
الموفق وأما انكاره عليه الاتفاق على صحة المطلقة اذا بقيت بيده بقوله اختلف قول مالك  
اذا حبس الكتاب عنده الخ ففيه نظر لان محل الخلاف الذي ذكره هو المقيدة وأما  
المطلقة فقد تقدم في كلام أبي الحسن حكاية الاتفاق على صحتها كما قاله ابن الهندي  
وقد تقدم في كلام أبي الحسن التصريح بان محل الخلاف الذي ذكره هو المقيدة  
اذا مات في غير المرض أو السفر الذي قيد به وكذا هو في كلام ابن عرفة وغيره وما قالوه هو  
الصواب ويتضح لك ذلك بنقل كلام العينية بحرفه وفي المسئلة الثالثة من رسم سلعة سماها  
من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه وسئل عن الذي يوصي بالوصية ويكتب  
فيها ان مات في سفره هذا أو من مرضه هذا ثم صح في تركها على حالها ثم يموت بعد ذلك قال ان  
وضعها على يدي رجل رأيت ذلك مجزئا عنه قلت رأيت ان كانت في يته فكانه أنكر ذلك  
ورأيت فيما أرى لا يرى ذلك جازا اذا كانت عنده وان أشهد عليهم الآن يضعها على يدي  
رجل فقلت له انه قد أشهد عليها وهي عنده موضوعة فقال لي كيف ذا يضعها عنده ويجوز

أصحابنا ووجهه انه اذا أثبت ذلك  
في كتاب وحسن ذلك بأن وضعه  
على يد غيره ثم أبقى الكتاب بعد البر  
أو القيدوم على حاله لم يأخذه عن  
وضعه على يده حتى مات بعد ذلك  
فانه وجهه من استدامة الوصية اه  
قلت وكان مب رجحه الله بعد  
ما حنى على قول ز ومتى كانت  
بكتاب وأخرجه الخ توهم التحشية  
على قوله ومتى كانت بكتاب ولم  
يخرجه الخ اذ عليه ينزل قوله وان كان  
فيها قولان الخ وأظهر منه انه قصد  
التحشية على قول ز المذكورين  
معافان أول كلامه ينزل عليهما  
وأخره انما ينزل على قوله ومتى  
كانت بكتاب ولم يخرجه الخ فأنامه  
والله أعلم وفي هذا قلت  
وكل ما كتب من وصية

وأخرجت ولم ترد البتة  
فهى صحيحة وان فقدما

قد قيدت به اتفاقا فاعلم  
وان تكن قد كتبت وأرجعت  
فحكمها البطلان كيف ما أتت  
وان بكتبت لم يفارق وقعت

فصححنا مطلقا كيف أتت  
على خلاف فيها حيث فقدما

ما به قد قيدت مما شهدا  
وان تكن باللفظ قط وقعت

فهى صحيحة اذا ما أطلقت  
أو قيدت بموت مما حصل

فوجد الموت والا بطلا

قال لا كانه يقول لا أرى ذلك قال يحنون جيد من قوله وقد قال مالك في غير هذا الكتاب  
من كتاب باع غلاما بعشر بن دينار قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول في الرجل يوصي  
بالوصية في مرضه أو عند سفره فيقول ان أصابني في سفرى هذا أو في مرضى هذا موت  
بخاري حرة ويوصي بوصايا ثم يصح من ذلك المرض أو يقدم من ذلك السفر ثم يموت  
حينئذ ثم يمرض فيموت فتوجد تلك الوصية بعينها ولم يذكرها ذكر عند موته ولا تغييرا  
ولا اجازة قال مالك أراها اجازة قال يحنون قول مالك في المسئلة الاولى أجود ولا ينبغي  
أن تجوز إلا أن يكون آخر جهام يده وجعلها عند غيره والالم تجز قال ابن رشد قد مضى  
تحصيل القول في هذه المسئلة في أول رسم من هذا السماع فلامعنى لاعادته وبالله  
التوفيق اه منه بلفظه ونص ما في السماع الذي أشار إليه قال ابن القاسم سمعت مالكا  
يقول في رجل أوصى وأشهد في وصيته أنه ان هلك من مرضه ذلك أو فيما بينه وبين سنة  
فكذا وكذا ثم سلم وجاوز الاجل ثم هلك الوصية كلها لم يغيرها انما اجازة ولا يقضها وتاويله  
ذلك قال محمد بن رشد هذا مثل أحد قول مالك في رسم ساعة سماها بعد هذا القول الثاني  
ان الوصية لا تجوز ان أباقها يده ولم يخرجها الى غيره ثم قال وجه القول الاول أن الوصية  
لما لم تكن اتقيدها بمرض بعينه أو سفر بعينه مزية في البر والاجر على غيره وكتب بذلك  
كتابا أقره عند نفسه بعد صحته من مرضه أو قدومه من سفره دل ذلك على أنه أراد ابقاء  
الوصية على حالها ولعله لم يقصد أن يؤول الى تقيدها بذلك السفر والمرض بعينه وانما ذكره  
دون غيره لغالب ظنه أنه يموت فيه ووجه القول الثاني اتباع ما يقتضيه ظاهر اللفظ من  
التقييد فالقول الاول أظهر من جهة المعنى والثاني من جهة اللفظ اه منه بلفظه فانت  
ترى كلام العينية صريحاً في اقتضائه وتوجيهه إلى الوليد القولين فيمسد أن المطلقة صحيحة  
بالتفاق لا تنفاه عنه البطلان في المقيدة وهي قوله اتباع ما يقتضيه ظاهر اللفظ فتسلم  
المسطى وغيره اعتراض الباجي لا يخفى ما فيه فتأمل له بانصاف والله الموفق \* (فرع) \* فان  
شهد شاهدان انه مات من ذلك المرض أو في ذلك السفر وشهد آخران بخلاف ذلك في ابن  
يونس مانصه اذا شهد رجلان أن رجلاً قال ان قلت فعبدى فلان حر ثم شهداهما  
أو غيرهما بقتل وشهد غيرهما أنه مات موتاً قال ينظر الى أحد البينتين فيقضى به أو قال  
يحنون بل يؤخذ بيئته القتل قال وأشهب وكذا لو شهدوا أنه أعقبه ان مات من مرضه  
هذا أو من سفره هذا أو انه مات من ذلك المرض أو السفر وشهد آخران أنه أفاق من المرض  
أو قدم من السفر فليؤخذ بأعدلهما محمد بن يونس هذا ان شهدت البيئتين التي قالت انه مات  
في ذلك المرض أو السفر ثم انهما لم تفارقا في سفره ذلك أو في مرضه ذلك حتى مات في ذلك  
المرض أو السفر فيكون حينئذ تناقض من قوله والا فالشهادة شهادة من قال انه قدم من  
ذلك السفر وبرأ من ذلك المرض اذ قد تقدم ثم يعود مسافراً فيموت واذ قد سبراً ثم يمرض  
فيموت ولا علم للآخرين بقدمه ولا برئه اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قوله قال وأشهب  
كذا وجدته بعطف أشهب على الضمير المستر العائد على يحنون بلا فاصل وقد قال ابن  
مالك وبلا فصل يرد الخ وانما خالف يحنون والله أعلم في الاولى ووافق على الثانية لان

وأقرب من تحصيل ز أن يقال  
صور المطلقة أربع تصح منها ثلاث  
وتبطل واحدة وصور المقيدة بما  
وجده كذلك تصح في ثلاث وتبطل  
في واحدة وصور المقيدة بما فقد  
تبطل منها ثلاث وتصح واحدة  
فتأمل والله أعلم (أبى الخ) وقيل  
ان البناء رجوع وهو قول يحنون  
في سماع أبي زيد قال لأنه أحال العرصة  
عن حالها ووافق يحنون المشهور  
في نوازه (واشتركا) وقيل تكون  
للموصى له بيناتها وعليه جرى  
المصنف في قوله الاتي فلاموصى له  
بزيادته اذا اختلف في ذلك سواء  
كما قاله ابن رشد فعلى المصنف دلالة  
في التفسير بين البناء والمصنف  
ومامعه كما أشار له ابن عاشر و ق  
قلت قد يقال ان المصنف وقف  
على ترجيح الاشتراك في البناء أو  
ترجح عنده لكثرة مؤتته غالباً  
بخلاف غيره والله أعلم

( كايصانه بشي ) يدخل فيه المعين كعبدى فلان والاجزاء كثلث أو ربع مالى ( ثم به ) أى بذلك الشئ بعينه أو بما يشمله كقوله أعطوا زيدا ثلث مالى ثم قال أعطوا عمر جميع مالى لان الجميع فيه الثلث وزيادة قاله أبو علي وأصله لح وفي المدونة ومن أوصى لرجل بماله كله ولا آخر بنصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر بعشرين دينارا أو التركة ستون دينارا فخذ الاول ستة أجزاء والثاني ثلاثة وللثالث اثنين وكذلك الرابع فذلك ثلاثة عشر جزءا يقسم عليها الثلث فيأخذ كل واحد مائتيناه وكذلك ان أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر ربعه ولا آخر سدسه أو بخمسه ( ٢٥٤ ) ولم يحز الورثة فانهم يتخاصون في الثلث من عين ودين وغيره على الاجزاء

وهذا على حساب عول الفرائض سواء قال مالك ما أدركت الناس الاعلى هذا قال سحنون وهذا قول جميع الرواة لا خلاف بينهم فيه اه وفيها أيضا لأوصى لرجل بثلثه ثم لا آخر بجميع ماله لم يعد رجوعا وكان الثلث بينهما على أربعة أسهم اه ومثل ذلك كله لابن يونس عنها ومثله أيضا في سماع أبي زيد وفي سماع يحيى لوقال رجل ثلث مالى في سبيل الله ثم قال بعد ذلك يوم أو يومين يقسم ثلثي ثلثنا فثلثه في المساكين وثلثه في الرقاب وثلثه يحج به عني قال الثلث يقسم نصفين فنصفه في سبيل الله ونصفه النصف أو ثلثا على مائتين في وصيته ابن رشد هذه مسئلة صحيحة يفتى على ما في المدونة وغيرها من أنه اذا أوصى بشئ بعينه لرجل ثم أوصى به بعد ذلك لا آخر أنه يكون بينهما الا أن يكون في الوصية الثانية ما يدل على أنه قد رجع عن الاولى مثل أن يقول الشئ الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان رجلا آخر اه وفي المدونة وان قال العبد الذي أوصيت به لزيد فهو وصية لعمرو فذلك رجوع

لمن شهد بانه مات متمسك بالاصل اذا اصل موت الانسان حثف أنفه ومن شهد بانه قتل ناقل والناقلة مقدمة على المستحقة فتأمله والله أعلم ( كايصانه بشي ) زيد ثم به لعمرو قال أبو علي شئ أنكر التكرات فيدخل في ذلك الايصاع بعين كعبدى مرزوق أو دارى أو نوبى الى غير ذلك من المتعولات وكذلك الاجزاء كثلث مالى وقوله ثم به أى بذلك الشئ بعينه ولا فرق بين أن يكون هو الثاني أو شاه لاله كقوله أعطوا زيدا ثلث مالى ثم قال أعطوا عمرو جميع مالى لان جميع المال فيه الثلث وزيادة وأصله لح ونصه يعنى ان من أوصى لانسان بشئ ثم أوصى به لا آخر فانهم ما يشتركان فيه وكذلك الوأوصى لواحد بثلثه ثم أوصى لا آخر به اشتركا فيه وكذلك لو أوصى لواحد بالثلث ثم لا آخر بالنصف أو بالجميع لاشتركا بنسبة الاجزاء اه منه بلفظه والتصوص مصرحة بما قاله قال في المدونة مانصه ومن أوصى لرجل بماله كله ولا آخر بنصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر بعشرين دينارا أو التركة ستون دينارا فخذ لصاحب الكل ستة أجزاء ولصاحب النصف ثلاثة وأصاحب الثلث اثنين وأصاحب العشر بن ستمين لان العشر بن هي الثلث فذلك ثلاثة عشر جزءا يقسم عليها الثلث فيأخذ كل واحد مائتيناه وكذلك ان أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بسدسه أو بخمسه ولم يحز الورثة فانهم يتخاصون في الثلث من عين ودين وغيره على الاجزاء وهذا على حساب عول الفرائض سواء قال مالك ما أدركت الناس الاعلى هذا قال سحنون وهذا قول جميع الرواة لا خلاف بينهم فيه اه منها بلفظها وفيها أيضا بعد هذا بقرب مانصه ومن أوصى بشئ بعينه من دار أو ثوب أو عبد أو دابة لرجل ثم أوصى بذلك لرجل آخر فهو بينهما وكذلك لو أوصى لرجل بثلثه ثم أوصى لرجل آخر بجميع ماله لم يعد رجوعا وكان الثلث بينهما على أربعة أسهم اه منها بلفظها ومثل ذلك كله لابن يونس عنها وفي سماع أبي زيد عن كآب الوصايا مانصه وسئل عن رجل أوصى فقال لفلان وفلان وفلان ثلثي ولفلان مالى فقال يقسم ثلث ماله على اثني عشر جزءا فيعطى من أوصى له بماله تسعة أجزاء ولكل واحد من الثلاثة سهم سهم قال محمد بن رشد هذا كما قال لان الواجب أن يتخاصوا في الثلث على قدر وصاياهم فيضرب فيه الموصى له بجميع المال ثلاثة أمثال ما يضرب به الموصى لهم بالثلث فيصير له ثلاثة أرباع الثلث وهو ثلاثة من أربعة وللموصى لهم بالثلث ربعه وهو واحد من أربعة لانه لا تقسم عليهم الا بأن تضاعف الى

اه واستشكل جعله رجوعا في هذا ومثله كايصانه ما اذا لم يقل الذى أوصيت به لفلان مع ان هذه الزيادة هراية وان لم يذكرها ان قد علمت وصيته به ألا وقد يجب بانها اذا لم يذكرها فيجتمعل انه نسي الوصية الاولى وان لو ذكر بها الرجوع عنها أو عني الثانية أو جعلها بينهما فاذا زاد ذلك علم انه اذا كرر الاولى فكان رجوعا فعلى هذا الوأوصى به لرجل ثم أوصى به لا آخر في الفور بحيث يعلم عدم التمسك ان كان رجوعا قاله غ في تكمله ونقل الباجي عن الموازية ان مالك قال في مسئلة زيادة الذى أوصيت به ان كان في الوصية الاخيرة ما يناقض الاولى فهي ناقصة قال فلم يصرح بان الثانية ناقصة لما كانت عنده محتملة أو غير

ثلاثة

بينه وانما الرجوع ان يقول هو زيد  
بل لعمر أو صرفته عن زيد الى عمرو  
ولا اعتبار بالنص على ان جميعه  
للموصى به آخر اه وفي قول غ  
فعلى هـ ذا الخ نظر في المستق عن  
المجموعة والموازاة اذا قال عبدى  
لقلان وهو لقلان فهو بينهما فان  
رد الثاني فنصفه للورثة اه وقوله  
فان رد الثاني الخ ظاهره كغيره ولو في  
حياة الموصى مع علمه وهو ظاهر  
المدونة أيضا ونصها ومن رد ما وصى  
له به رجوع ميراثه - بدان يحاص به  
أهل الوصايا مثل أن يوصى لثلاثة  
نفر بعشرة عشرة وثلاثة عشرة فرد  
أحدهم وصيته فلباقى ثلث الثلث  
وهذا قول جميع الرواة لا اختلاف  
بينهم فيه اه لكن قيدها بنونس  
فقال يريدانه رد بعد موت الموصى  
والا كانت مثل موت الموصى له في  
حياة الموصى ويدخلها اختلاف  
قول مالك اه في المدونة وان  
أوصى لقلان بعشرة ولقلان بعشرة  
والثلث عشرة فمات أحدهم في  
حياة الموصى فكان مالك يقول ان  
علم الموصى بموته فالعشرة للباقي وان  
لم يعلم حوصص بينهما فيصير للحي  
خمس وترجع خمسة ميراثا وعليه  
أكثر الرواة ثم قال مالك تكون  
العشرة للباقي مطلقا ثم قال آخر  
زمانه أرى أن يحاص به الباقي مطلقا  
قال ابن القاسم وبه أخذ وقد ذكر  
ابن دينار رأى محمد بن ابراهيم المدني  
ان قوله هذا الاخير هو الذي يعرف  
من قوله قدما اه فرع قال ابن  
نونس عن ابن القاسم وأشهب لو  
أوصى بعبد لوارث ثم أوصى به

ثلاثة بأن تضرب فيه ثلاثة ويأخذ كل واحد منهم سهم من الثلاثة وتضرب ثلاثة فيما  
يبد الموصى له بجميع المال فيصير له تسعة أسهم من اثني عشر كما قال وبالله التوفيق اه منه  
بلفظه وفي رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الوصايا ما نصه قال وان قال رجل في  
وصيته ثلث مالي في سبيل الله ثم قال بعد ذلك بيوم أو يومين يقسم ثلثي أثلاثا فثلثه في  
المساكين وثلثه في الرقاب وثلثه يحج به عني قال الثلث يقسم نصفين فنصفه في سبيل الله  
ويقدم النصف أثلاثا على ما نص في وصيته قال محمد بن رشد هذه مسألة صحيحة بينة على  
ما في المدونة وغيره من أن الرجل اذا أوصى بشئ بعينه لرجل ثم أوصى به بعد ذلك لرجل  
آخر انه يكون بينهما الآن يكون في الوصية الثانية ما يدل على انه قد رجع عن الاولى مثل  
أن يقول الشئ الذي أوصيت به لقلان فهو لقلان رجل آخر اه محل الحاجة منه بلفظه  
وبهذا الحكم اذا كانت الوصية بالمعينات فتقع الخاصة بقيمتها في رسم يشتري الدور  
والمزارع من سماع يحيى المذكور ما نصه وقال في الرجل يوصى بوصايا لرجل بدار  
ولرجل بعبدة ولرجل بمائط وما أشبه هذا من العروض ولم يوص لآخر منهم بدنانير  
ولا بدراهم وضاق الثلث عن الوصايا فلا يجيزها الورثة فيردون الى الخاصة في الثلث أن  
وصاياهم تجعل لكل رجل منهم في الذي أوصى به لهم يتحصون في ثلث مال الميت فيضرب  
كل واحد منهم بقيمة ما أوصى له به فاذا عرف ما ينوبه في الخاصة من قيمة وصيته جعل ذلك له  
في الذي أوصى له خاصة لا ينقل منه الى غيره اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا ان أوصى  
بمعين لبعضهم فقط في المدونة بعد ما قدمناه عنها بقرب ما نصه ومن أوصى بثلث  
ماله وبربع ماله وأوصى بأشياء بمعين القوم نظرا الى قيمة هذه المعينات والى ما أوصى به من  
ثلث وربع فيضربون في ثلث الميت بمبلغ وصاياهم فحاصل اصحاب الاعيان من ذلك  
أخذوه في ذلك وما صار للآخرين كانوا به شركاء مع الورثة وان هلكت الاعيان بطلت  
الوصايا فيها وكان ثلث ما بقي بين اصحاب الثلث والربع يتحصون فيه اهدنها بلفظها ونحوه  
لابن نونس عنها وقول ز أولي بلفظه كقوله الذي أوصيت به لقلان هو لقلان فهو رجوع  
الخ هو نص المدونة ففيها ما نصه وان قال العبد الذي أوصيت به لزيد هو وصية لعمر وذلك  
رجوع اه قال أبو الحسن عقبه ما نصه في الامهات قلت فلو قال العبد الذي أوصيت به  
لزيد هو وصية لمحمد قال أرى هذا نقضا للوصية الاولى وهو لمحمد وقال اذا كان في الوصية  
الاخيرة ما يناقض الاولى فالاخيرة تنقض الاولى اه منه بلفظه ونسب الباب الى المسئلة  
للموازاة والمعونة وأعفل عزوها للمدونة ثم قال وفي الموازية من قال عبدى الذي  
أوصيت به لقلان هو وصية لقلان آخر فقد قال مالك ان كان في الوصية الاخيرة ما يناقض  
الاولى فهي ناقضة فلم يصح بأن الثانية ناقضة لما كانت عنده محتملة أو غير بينة وانما  
الرجوع من الوصية أن يقول هو لزيد بل لعمر أو يقول صرفته عن زيد الى عمرو ولا اعتبار  
بالنص على أن جميعه للموصى له به آخر اه منه بلفظه وكان الرجاء لم يطلع عليه فقال  
في مناهج التصيل ما نصه فان كان في الثانية دليل على نقض الاولى مثل أن يقول العبد  
الذي أوصيت به لزيد هو لعمر وهو لا خلاف اه بلفظه على نقل أبي على وكان أبا على لم يقف



على كلام الباجي والانسبه عليه والله أعلم \* (تنبيه) \* قال في تكميل التقييد مانصه وفي  
 طرقة فاسية انظره جعله رجوعا اذا قال العبد الذي أوصيت به لفلان هو وصية له لان وجعله  
 مشتركا بينهما ما اذا لم يقل الذي أوصيت به فجعل له هذه الزيادة تأثيرا مع أن هذه الزيادة مرادة  
 وان لم يذكرها اذ قد علمت وصيته به أولا إلا أن يقال اذا لم يذكرها فيحتمل أن يكون  
 نسي الوصية الاولى ويمكن حينئذ أنه لو ذكر بها الرجوع عن الاولى وأقر الثانية أو عكس  
 أو جعلها بينهما فاذا قال الذي أوصيت به لفلان علم انه ذكر الاولى فكان رجوعا فعلى  
 هذا الواووصي به لرجل ثم أوصى به لآخر في القور بحيث يعلم عدم النسيان لكان رجوعا  
 فانظر فيه اه منه بلفظه قلت قوله فعلى هذا الخ فيه نظر لانه مخالف لظاهر النصوص  
 في المدونة وغيره والصريح بنقل الباجي في المنتقى ونصه وذكرك في المجموعة والموازية اذا قال  
 عبدى لفلان وهو لفلان فهو بينهما فان رد الثاني فنصفه للورثة اه منه بلفظه \* (تنبيه) \*  
 قوله في المجموعة والموازية فان رد الثاني الخ ظاهره سوا رد في حياة الموصى أو بعده وهو  
 ظاهر المدونة وغيره فاني ابن يونس مانصه ومن المدونة ومن أوصى لرجل بشئ بعينه من  
 دار أو ثوب أو عبد ثم أوصى بذلك لرجل آخر فذلك بينهما ابن عبدوس وقاله ابن القاسم  
 وأشهب وهو قول مالك قال أشهب لانه قد أوصى له به فتساويا وليس ما يسد به في اللفظ  
 يوجب التبدية فان رد أحدهما نصفه فذلك النصف للورثة اه منه بلفظه ونص المدونة  
 ومن رد ما أوصى له به رجوعا ميراثا بعد ان يحاص به أهل الوصايا مثل أن يوصي لثلاثة نفر  
 بعشرة عشرة وثلاثة عشرة فرد أحدهم وصيته فللباقى ثلث الثلث وهذا قول جميع الرواة  
 لا اختلاف بينهم فيه اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها لكنه جعلها على خلاف  
 ظاهرها فقال عقب كلامها مانصه محمد بن يونس يريد أنه رد الوصية بعد موت الموصى فانه  
 لو رد قبل موت الموصى لكانت مثل موت الموصى له قبل موت الموصى ويدخلها اختلاف  
 قول مالك وكذلك في كتاب ابن المواز قال فيه اذا أوصى لرجلين بعشرة عشرة وثلاثة عشرة  
 فرد أحدهما في حياته فان علم بذلك فلا آخر عشرة وان لم يعلم فله خمسة ويورث خمسة قال  
 ابو محمد وانه في المدونة وقد اختلف فيه اقول مالك في شبهة رد قبل موت الموصى بموته  
 قبل موت الموصى فاعرفه فانها جيدة اه منه بلفظه وقوله وهذه في المدونة أى مسئلة  
 موت الموصى له قبل موت الموصى ونص المدونة وان أوصى لفلان بعشرة دراهم ولفلان  
 بعشرة والثلث عشرة فمات أحدهما قبل موت الموصى فكان مالك يقول ان علم الموصى  
 بموته فالعشرة للباقي وان لم يعلم حوصص بينهما فيصير للحي خمسة وترجع الخمسة التي  
 وقعت للميت للورثة الموصى ميراثا وعليه أكثر الرواة ثم قال مالك تكون العشرة للباقي علم  
 الموصى بموته أم لا ثم قال آخر زمانه أرى أن يحاص بها الباقي علم الموصى بموته الآخر أم لا  
 قال ابن القاسم وبه أخذ وقد ذكر ابن دينار أن قوله هذا الأخير هو الذي يعرف من قوله  
 قديما اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه هذا محمد بن ابراهيم بن دينار المدنى من كبار  
 أصحاب مالك ولم يرد عيسى بن دينار الاندلسي لانه متأخر اه منه بلفظه \* (مسئلة) \* قال ابن  
 يونس مانصه قال ابن القاسم وأشهب وان أوصى بعبد لوارث ثم أوصى به لاجنبى فهو بينهما

لاجنبي فهو بينهما ثم ان أجيز حفظ  
 الوارث والارجع ميراثا اه والظاهر  
 ان الحكم كذلك اذا لم يكن له وارث  
 غيره لان الاجنبى انما نابه بالوصية  
 النصف كإناث الوارث بها النصف  
 وكأنه أوصى له بميراثه خلافا  
 لاستظهاره ونى ان العبد كله حينئذ  
 للاجنبي قياسا على مسئلة من أوصى  
 لاجنبى بوصية ولوارثه الذي لم يدع  
 سواه بوصية انه يبدأ الاجنبى في  
 ضيق الثلث من غير حصاص  
 للوارث وكأنه أوصى له بميراثه اه  
 لانهم مفرضة فيما نأب الاجنبى  
 فيسد به في ضيق الثلث وهو انما  
 ينوبه في مسئلة ابن يونس النصف  
 فيسد به أيضا من غير حصاص معه  
 للوارث بالنصف الذى نابه بالوصية  
 لانه نابه بالارث أيضا أصالة فكانت  
 الوصية به كالعدم وكأنه انما أوصى  
 نصف العبد وبالجملة فانأب الوارث  
 المنفرد كأنه غير موصى به فلا  
 يحاصص به مع الوصايا في ضيق  
 الثلث لان الوصية له به تدمر  
 محضاتأمله بالناف وان الله أعلم  
 وقول مب بل مهما كانت إحدى  
 الوصيتين الخ بعد ما عزا هذا في  
 المنتقى لابن القاسم وأشهب في  
 الموازية قال وقال أشهب ايضا ان  
 أوصى بعقده ثم أوصى به لرجل  
 فالعق أولى اه

(ولا برهن) هذا هو المعروف الذي جزم به الحفاظ وما في ابن سلون من ذكره الرهن من أمثلة الرجوع بالفعل فسبق قلم والله أعلم (وتعلمه) قول ز ويرجعون عليه الخ الذي يفيد ابن رشد أن تعليم العبد لا شركة به قولاً واحداً قال لا ليس بعين قائمة (ووطء) أي وان لم يعزل على مقتضى المذهب كما في ضريح خلافتي سيد ابن شاس وابن الحاجب بالعزل ابن عرفة هو خلاف إطلاق ابن كثة وسماع أصبغ اه غ ونحوه لابن عبد السلام والمصنف اه وزاد غ في تكميله وما نسب لسماع أصبغ هو في سماع أبي زيد بن أبي الغمراه والظاهر المتبادر منه إفادة أنه في سماع أبي زيد أيضاً لا التعقب بأنه ليس في سماع أصبغ كما فهم هو في قائله مع أنه في السماعين معانهم انفرد سماع أبي زيد بزيادة فان وقعت حين (٢٥٧) مات خوف كونها طاملاً فقلت فخنايتها

لسيدها ابن رشد لو يتقن أنها غير حامل فالجناية للموصى له اه خلاف مقتضى ابن عرفة ان هذه الزيادة في سماع أصبغ أيضاً وقد أحسن في ضريح فعز السماعين ما تنفعا عليه ولسماع أبي زيد ما انفرد به وكذا فعل ابن يونس والله الموفق \* (تنبيه) قال ابن رشد في شرح سماع أصبغ المذكور مانصه هذا ما لا اختلاف فيه والاصل في هذا أن كل ما يجوز له الرجوع فيه فله ووطؤه وكل ما لا يجوز له الرجوع فيه فليس له ووطؤه الا المدبرة فان وطأها له جائز وليس له أن يرجع فيه للسنة القائمة فيها خاصة وبالله التوفيق اه وقد قلت في هذا

يجوز وطء ذات تدبير فقط من بين ما لا عود فيه لاشطط وكل ما فيه الرجوع يطرد جواز وطئه اتفاقاً فاعتمد وقول ز وقال ابن عبدوس الخ عزوه لابن عبدوس مصرح به

ويرجع أصيب الوارث ميراثاً لأن ما لا أن يجيز له الورثة اه منه بلفظه (تنبيه) قوله إلا أن يجيز له الورثة يدل على أن له وارثاً غيره وانظر إذا لم يكن له وارث غيره هل الحكم كذلك أو يكون العبد كله لاجنبي وهو الظاهر قياساً على ما في المدونة وغيرها ففيها في كتاب الوصايا الثاني مانصه ومن أوصى لاجنبي ووارث تحاصوا عا د حظ الوارث مورثاً لأن ما لا أن يجيز الورثة ولو لم يدع الا هذا الوارث الموصى له لم تحاصص الاجنبي في ضيق الثلث وبدئ بالاجنبي اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنهما مصرحاً بأنه من قول مالك وزاد بعده مانصه ومن كتاب ابن المواز وغيره قال مالك وأصحابه فمن أوصى لوارث وأوصى بوصايا لاجنبيين فان كان مع الوارث وارث من زوجة أو غيرهما فانه يحاصص الاجنبي في الثلث فاصار للوارث الرجوع ميراثاً وان لم يكن معه غيره فلا جنبيين وصاياهم من غير حصص للوارث وكأنه أوصى له ميراثه اه منه بلفظه ونقل في المنتقى مثله عن ابن القاسم وأشهب في الموازية ووجهه بما سبق ومثله في العتبية في رسم القضاء العاشر من سماع أصبغ من كتاب الوصايا الخامس وسلمه ابن رشد ولم يحك فيه خلافاً ويظهر له انه لا فرق بينهما فانظر هل تجدر قوا لله أعلم وقول ز وقال أشهب الحريرة أولى الخ ظاهره ان أشهب ليس له الا هذا القول وليس كذلك فان الباقي في المنتقى بعد أن ذكر القول الاول في كلام ز قال مانصه قال ابن القاسم وأشهب في الموازية وقال أشهب أيضاً ان أوصى بعقده ثم أوصى به لرجل فالعقود أولى اه منه بلفظه (ولا برهن) بهذا جزم في ضريح ان سلم اقتصار ابن الحاجب عليه ولم يحك فيه خلافاً ونقله ابن عرفة عن ابن عبدوس عن ابن القاسم ولم يحك غيره ونحوه في ز زاد وقاله مالك اه وفي المنتقى مانصه ولو أوصى له بعد ثم أجزأه أو وهبه فليس ذلك برجوع وبدئ الرهن من رأس المال قاله مالك وابن القاسم في المجموعة ووجه ذلك أن الاسم باق وصورة الموصى به باقية مع بقائه على ملكه اه منه بلفظه ووقع في ابن سلون مانصه ويصح رجوعه بالقول أو بالفعل كالبيع والرهن والعقود والكتابة اه منه بلفظه وما جزم به في الرهن لا يعول عليه لان الحفاظ لم يذكره أصلاً وجرموا بخلافه والله الموفق (ووطء)

(٣٣) رهوفى (ثامن) في ضريح وفي نقل ابن عرفة عن ابن يونس ونص ابن يونس عنه فالوصى له أحق ببقية المالان حكمهما حكم الامة حتى يتبين حالها اه وهو ظاهر لما علم ان الشك في المانع أى في طر ومبلغ وقال ابن رشد في شرح سماع أبي زيد المتقدم جملها ابن القاسم على الجمل حتى تعلم برائتها منه على أصله في غير ما مسئلة وقد قيل انها محمولة على السلامة من الجمل حتى يعلم انها حلت فعلى هذا تكون الجناية عليها للموصى له وان كان الموصى قد وطئها إلا أن يعلم انها كانت حاملاً منه وهو مذهب مالك في رواية أشهب عنه في الذي يشتري الامة فيطؤها ثم يظهر على عيب فيها فيردها على البائع فتقوت قبل أن تحيض فضمها من البائع إلا أن يعلم انها كانت حاملاً فلم يشتري ويرد عليه ما نقص العيب من عنها وبالله التوفيق اه قلت والظاهر أنه أشار بقوله وقد قيل الخ الى قول ابن عبدوس وترجعه فتأمل والله أعلم

ظاهرة وان لم يعزل وهو كذلك خلافا لقول ابن الحاجب تبعاً لابن شاس والوطء مع العزل  
فقد قال في ضريح مانصه ومقتضى المذهب خلافه اهـ ولذا قال غ اطلاقه مقصود  
وأما قول ابن شاس والوطء مع العزل ليس يرجوع فقال ابن عرفة وهو خلاف اطلاق ابن  
كثانة وسماع أصبغ ونحوه لابن عبد السلام والمصنف اهـ منه \* (تنبيه) قال غ في  
تكميله بعد أن ذكر كلام ابن عرفة مانصه وما نسب لسماع أصبغ هو في سماع أبي زيد  
ابن أبي الغمر اهـ منه فظاهر ما أنه تعقب عليه نسبتها لسماع أصبغ وانما ليست فيه مع أنها  
في السماعين معاً كما رأيت فيهما وكما عزاها لهما معاً المصنف في توضيحه وابن يونس وبأني  
لنظرة ولكن تعقبه عليه متعجب لأن لفظ ابن عرفة قلت وهو مقتضى سماع أصبغ من وطئ  
جارية أوصى به الرجل ليس وطؤه رجوعاً فان وقعت حين مات فوق كونه حاملاً فقلت  
لجنايته السيدها ابن رشد لوثيقين انها غير حامل فالجناية للموصى له الى آخر ما يأتي عن ابن  
رشد فالتعقب عليه نسبة لسماع أصبغ هو قوله فان وقت الخ لان هذا ليس هو فيه  
وانما هو في سماع أبي زيد وكذا كلام ابن رشد الذي ذكره ونص سماع أصبغ وسئل عن  
الرجل يوصى للرجل بجارية له بعد موته هل للموصى أن يطأها قال نعم ويوصى بعقها  
فيطؤها وذلك لانه يرتد ذلك ان شاء قال محمد بن رشد هذا كما قال وهو مما لا اختلاف فيه  
والاصل في هذا ان كل ما يجوز له الرجوع فيه فله وطؤه وكل ما لا يجوز له الرجوع فيه فليس  
له وطؤه الا المدبرة فان وطأها له جائز وليس له أن يرجع فيه للسنة القائمة فيها خاصة وبالله  
التوفيق اهـ منه بلفظه ونص سماع أبي زيد وقال في رجل أوصى له بجارية بعد موته ثم  
وطأها ترى ذلك انتزاعاً قال لا قيل له فان وقعت حين مات خوفاً أن تكون حاملاً فحمل  
عليها رجل فقتله المن تكون جنايتها قال السيدها الذي مات لانه يخاف أن يكون بها حمل  
ولا يكون للموصى له من جنايتها شيء قيل له أرايت لو لم يطأها حتى مات فوكت حتى يجمع  
ماله فمات الذي أوصى له بها أيضاً قال ورثته يقومون مقامه قال محمد بن رشد قوله لانه  
يخاف أن يكون بها حمل يدل على انه انما جعل الجناية عليها للسيدها الموصى بها مخافة أن  
تكون حاملاً منه ولو تيقنت برأته من الحمل لكانت الجناية عليها للموصى له بها وهو معنى  
ما في كتاب الوصايا الثاني من المدونة فحملها ابن القاسم على الحمل حتى تعلم برأته منه على أصله  
في غير ما مسئلة ثم قال وقد قيل انها محمولة على السلامة من الحمل حتى يعلم انها حلت فعلى  
هذا تكون الجناية على الموصى له بها وان كان الموصى قد وطأها الا أن يعلم انها كانت  
حاملاً منه وهو مذهب مالك في رواية أنه سب عنه في الذي يشتري الامه فيطؤها ثم يظهر على  
عيب فيها فغيردها على البائع فتوفت قبل أن تحيض فضاها من البائع المردودة عليه بالعيب  
الا ان يعلم انها كانت حاملاً فتلزم المشتري ويرد عليه ما نقص العيب من ثمنها وبالله التوفيق  
اهـ منه بلفظه فالسماعان متفقان على أن ظاهرهما ان الوطء ليس يرجوع وان لم يكن عزل  
وأما الكلام على الجناية عليها اذا وقعت فلم تعرض له في سماع أصبغ أصلاً ولا ابن رشد  
في شرحه وانما تكلم عليه في سماع أبي زيد وفي شرحه ذكر ابن رشد ما نقله عنه ابن عرفة  
مختصراً في سماع أصبغ ولقد أحسن المصنف في ضريح في سياق المسئلة فعز السماعين

(ابن شوب الخ) هذا هو المعروف  
وقيل تبطل كافي ابن سلون وابن  
الحاجب وضيع عن فرائض الحوفي  
خلاف لابن عبد السلام وابن عرفة  
في انكارهما وجوده \* (فرع)  
قال في المستقى لو أوصى له بجمعين وهو في  
غير ملكه ثم ملكه باى وجه فالوصية  
به نافذة اهـ (بخلاف مثله) قول  
ز كافيده نقل ق صحيح لان  
ق جزم بذلك وسوى بين العبد  
والسيد ونحوهما ولم يقتصر ابن  
عرفة على القولين كافي م ب بل  
زاد ثالثا وهو أنه يتعين بذلك العبد  
دون الدرع ونحوه لانه نقل كلام ابن  
رشد الذي حصل فيه الاقوال الثلاثة  
مختصرا وليس فيه ما يرد ما جزم  
به ز تبعا لق \* (تنبيه) بحث  
ابن رشد في هذا القول الثالث بأن  
القياس يقتضى أن لا فرق اهـ على  
أن ابن يونس انما نقل ذلك في عبد  
بعينه قائلا كافي ق وأما اذالم  
يعين وأجل فاقوع عليه ذلك  
الاسم من تركته فهو للموصى له اهـ  
قلت ولعل م ب أسقطه لذلك  
وزيادة ق وابن يونس في السماع  
لفظة بعينه مقبولة لانها زيادة ثقة  
ومن حفظ قدم على غيره وانما  
اقتصر ابن رشد على عزو المسئلة  
للتوارد مع أنها في العتبية أيضا لانه  
قصد تقوية ما في العتبية المشاهد  
المبصر من المقام بما في التوارد به  
تعلم ما في كلام هو في والله أعلم  
والراجح أن الوصف كالنوبي والصقلي  
تعين خلافا لاشبه انظر ضيح

معاما اتفاقا عليه وعز السماع أبي زيد ما انفرد به وكذا فعل ابن يونس والله الموفق وقول  
ز وقال ابن عبدوس للموصى له الخ ظاهر كلام ابن رشد السابق ان هذا القول ليس  
بمخصوص لانه انما ذكره تخريجا ولكن عزوه لابن عبدوس مصرح به في نقل ابن عرفة عن  
ابن يونس وفي ضيح ونص ابن يونس فصل منه أى من كتاب ابن المواز من المجموعة قال ابن  
القاسم ومن أوصى لرجل بجارية فله وطؤها وليس ذلك برجوع وقاله عنه أصبغ وأبو زيد في  
العتبية وقال عنه أبو زيد فان أوقفت الامة الى آخر ما قدمناه عن السماع وقال عقبه مانصة  
وذكره عنه ابن عبدوس وقال انظر وافي هذا هي انما فيها القيمة والقيمة تدخل في المال  
وتدخل فيها الوصايا والوصى برقبته فأما لو أوصى بها فالموصى له أحق بقيمتها لان حكمها  
حكم الامة حتى يتبين حالها اهـ منه بلفظه وكان شيخنا يقول ما قاله ابن عبدوس هو الظاهر  
قلت وجهه ظاهر لان حالها مانع من نفوذ الوصية فيها وهو مشكوك فيه وقد علم  
ان الشك في المانع ملغى والله أعلم (أو يشوب فباعه ثم اشتراه) ذكر ابن الحاجب وابن سلون  
في ذلك قولين وأسكر ابن عبد السلام وابن عرفة وجود القول بالبطان قائلا مانصة  
لأعرف من نقل القول الثاني وانما نقل الباجي والصقلي والنوادر القول الاول فقط اهـ  
منه بلفظه ولما نقل في ضيح نحوه عن ابن عبد السلام قال عقبه مانصة خليل وفي  
فرائض الحوفي اذا أوصى بشئ معين ثم باعه ثم اشتراه ثم مات وهو في ملكه فان الوصية تبطل  
فيه فهذا قول بطلان الوصية به يصح القولان الاذان ذكرهما المصنف اهـ منه بلفظه  
(\* مسئلة) قال في المستقى بعد أن ذكر مسئلة المصنف هذه مانصة وكذا الوأوصى له بجمعين  
وهو في غير ملكه ثم صار له بابتياح أو هبة أو ميراث فالوصية به نافذة اهـ منه بلفظه (بخلاف  
مثله) قول م ب ابن عرفة لو قال عبدى ولا عبد له الخ كلام ابن عرفة الذى أشار اليه  
نقله عن ابن رشد مختصرا ولم يقتصر ابن عرفة على القولين كما هو م كلام م ب وكلام ابن  
رشد الذى اختصره ابن عرفة هو في شرح آخر مسئلة من رسم القضية الثانية من سماع  
أشهب ونصه فان قال عبدى لفلان ولا عبد له سواء أودرى ولا درع له سواء أوسقى لفلان  
ولا سيف له سواء تخرج ذلك على قوانين أحدهما انه يتعين باضا فاته اليه ولا تنتقل الوصية  
الى غيره ان استبدل به سواء والثاني انه لا يتعين بذلك وتنتقل الوصية الى غيره ان استبدل  
به سواء على اختلافهم فيمن حلف أن لا يستخدم عبد فلان فاستخدمه بعد أن أعتق أو بعد  
أن خرج عن ملك فلان وما أشبه ذلك ومما يعين دخول الاختلاف في ذلك ان ابن أبي زيد  
قد حكى في النوادر من رواية أشهب عن مالك فيمن أوصى لاختيه بسيفه أو بدرعه فيها  
ذلك ثم يخلفه فهو للموصى له كالأوصى له بخائضه فتسكس منه التخلات وبغير فيه  
وديا أو ينبت فيه ودى أو يزرع فيه زرع فذلك له قال وهذا الذى أراد الملت فأما لو أوصى له  
بعبدات العبد فأخلف غيره بخلاف ذلك وظاهر هذه الرواية أنه فرق في ذلك بين العبد  
وبين السيف والدرع ولا فرق في القياس بين ذلك فيتحصل في ذلك على هذا ثلاثة أقوال  
أحدها انه يتعين بذلك العبد والدرع والثاني انه لا يتعين به واحد منهما والثالث انه  
يتعين به العبد ولا يتعين به الدرع والسيف وما أشبه اهـ منه بلفظه واختصره ابن عرفة

اختصارا وافيابه وليس فيه ما يرد ما جزم به ز من أن ذلك ليس من التعيين وقد عزا ز  
ما جزم به الى ما يفيد نقل ق وما قاله صحيح لان ق جزم بذلك وسوى بين العبد والسيف  
وشوهم ونقل عن الرواية انه انما قال ذلك في عبد بعينه وعن ابن يونس انه اذا لم يكن  
بعينه فانه كغيره وما عزا له ابن يونس هو كذلك فيه وكلامه مخالف لما قدمناه عن ابن رشد في  
أمرين أحدهما ان ظاهر كلام ابن رشد أن المسئلة ليست في العتبية لانه انما عزاها لابن  
أبي زيد في النوادر اذ لو كانت في العتبية لما احتاج الى عزوها الى النوادر من غير تنبيه على  
انها فيها ثانياً ما انه جعل كلام النوادر على أن العبد فيها غير معين فجعله خلافا لما قاله في  
السيف ونحوه وبحث في بيان القياس يقتضي ان لا فرق وابن يونس جعل ذلك على أن  
العبد معين ونص ابن يونس ومن العتبية قال أشهب عن مالك فيمن أوصى لرجل بشيأ ثم  
باع بعضهما وأخاف ثياباً أو متاعاً يته فتكسر الصفحة ويذهب الشيء ثم يخلفه فذلك للموصى  
له وكذلك من أوصى لأخيه بسلاحه فيذهب سيفه ودرعه ثم يشتري سيفاً آخر ودرعاً آخر  
فهو للموصى له كالأوصى له بمحاطة فتكسر الخلات وتوت ويغرس فيه ودياً أو ينبت أو  
يزرع فيه زرعا فذلك له وهذا الذي أراد الملت وأما الأوصى له بعبد بعينه فبات العبد خلف  
غيره بخلاف ذلك محمد بن يونس لانه عينه وأما الملت عين وأجل فواقف عليه ذلك الاسم  
من تركته فهو للموصى له اه منه بلفظه وما نسب للعتبية هو أول مسئلة من رسم أوصى من  
سماع أشهب من كتاب الوصايا لكنه نقله مختصراً بالمعنى مع بعض تغيير لانه فرضها في السماع  
في وصيته لابنه ولم يقل فيه في عبد بعينه ونص المحتاج اليه منه وكذلك الذي يقول سلاحي  
لا بني فيذهب سيفه ودرعه ويشتري سيفاً آخر ودرعاً آخر فذلك له ومثل ذلك الذي يقول  
حاطي لفلان فتكسر الخلات وتوت ويغرس فيه ودياً أو ينبت فيه قصب ويزرع فيه زرعاً  
فذلك له وهو الذي أراد الملت فقيه ل له رأيت الذي يقول غلامي انفلان فيوت الغلام  
ويستخلف غيره فقال العبد ليسوا مثل هذا قال محمد بن يونس قوله وكذلك الذي يقول  
سلاحي لا بني الخ معناه فذلك له بالوصية ان أجاز له الورثة لان الوصية لو ارث لا تجوز الا ان  
أجازها له الورثة وقدم في الكلام على هذه المسئلة فوق هذا في آخر الرسم الذي قبل هذا  
فلامعنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه فانظر لم نسب ابن رشد المسئلة للنوادر ولم  
ينسبها للعتبية وهي في ما قد تكلم عليه اهو نفسه وليس بين ما فاصل الا الترجمة بالرسم والله  
أعلم ولا خفاء انه لو كان في الرواية ما عزا له ابن يونس وق من لفظه بعينه لم يخالف في ذلك  
ابن رشد لانه قال قبل ما قدمناه عنه في الرسم الاول مانصه والعبد وما أشبهه من العروض  
والحيوان يتعين بالاشارة اليه باتفاق فاذا قال الرجل ان مت فهذا العبد لانه لان أو هذا  
الدرع لفلان وما أشبهه فهلاك واستفاد غير مكانه أو استبدل به سواء فلا تنقل اليه الوصية  
باتفاق اه منه بلفظه \* (تتم) \* سكت ز عن تعيينه بالصفحة وذ كرفيه ابن رشد بعد  
ما قدمناه عنه أو لا قولين صدر بانه يتعين وعزا له سماع عيسى من ابن القاسم ثم عزا ما به  
لأشهب وعلى كلامه اقتصر ابن عرفة ونصه واختلف هل يتعين العبد بالتسمية والصفحة فسمع  
عيسى ابن القاسم من قال عبدى النوبى أو الصقلى فباعه واشترى غيره نوياً أو صقلياً

أن الوصية تختص بالاول وقال أشهب لا تختص اه منه بلفظه وعز ابن عبد السلام  
وتبعه المصنف في صريح الاول لابن القاسم وروايته ورواية أشهب والثاني لأشهب  
فقط وقال ابن يونس مانعه فاختلف فيه فابن القاسم يقول تسقط الوصية وروى هو  
وأشهب ذلك عن مالك في التي قالت ثوبى الخزاعة قذهب ثوبى وأخلفت مثله انه لا شيء  
للموصى لها فيه وخالف في ذلك أشهب ثم قال بعد بقرب مانعه ولم يأخذ محمد بقول أشهب  
حين جعل المبهم والموصوف بالاسم والصفة سواء ومثله مالك في التي أوصت بثوبى الخز  
يرد هذا اه منه بلفظه فعلم ان الاول هو الرابع والله أعلم (فلاموصى له بزيادته) قول ز  
وكان الفرق قوة تعليمه حتى كانه ذات أخرى الخ سكت عنه ثوبى ومب وقال شيخنا  
ج مانعه لا فرق بينهما لان القائل بالاشتراك هناك وهو أصبغ يقول به هنا أيضا في تفريق  
المصنف بينهما نظر والظاهر الاشتراك في الجميع قلت ما جزم به ز فيما مر وهنا وسله  
من ذكرنا من الشركة في العبد هو الذي يفيد قول ابن عاشر مانعه انظر الفرق بين  
تخصيص الدار مع تاليها وبين بناء العرصة وتعليم العبد اه فهو سلم الشركة في بناء  
العرصة وتعليم العبد وعدمها في تخصيص الدار مع تاليها وانما توقف في الفرق مع أن  
كلام ابن رشد في شرح المسئلة العاشرة من رسم الوصايا والاقضية من سماع أصبغ من  
كتاب الوصايا الخامس يفيد أن تعليم العبد لا شركة به قول واحد اكس ما قاله وفي العتبية  
في المحل المذكور مانعه قال وسمعت ابن وهب وسئل عن رجل أوصى لرجل بمزد وجذبة  
وهي نفخ ثم لها سمن وعسل ومات أثره رجوعا في الوصية قال لا قيل له ان الطعام لا بد لهم  
منه فقال لهم طعام وطعام قد صنعوه وصنعوه واحتج أيضا فقال وكذلك لو أوصى له بعبد  
ثم علمه الكتابة بعشرة دنانير أن هذا ليس برجوع أيضا قال أصبغ ليس هذا برجوع  
ولا تكون له بثلثاتها ولكن يكون شركا فيها بقدرها بقدر اللات بعشرة الثوب يوصى به  
أيض ثم يصبغه والبقعة براحا ثم يبينها قال محمد بن رشد تنظير أصبغ مسئلة الذي يوصى  
بالجذبة ثم يات بمسئلة الذي يوصى بالثوب ثم يصبغه صحح بدخلها من الاختلاف ما دخلها  
قيل انه يكون للموصى له مصبوغا فعلى هذا تكون الجذبة ملتوتة وهو مذهب ابن وهب  
بدليل تنظيره لذلك بالذي يوصى بالعبد لرجل ثم يعلمه الكتابة اذ لا يكون الورثة شركاء فيه  
بقية الكتابة اذ ليست بعين فائمه اه منه بلفظه فانظر كيف ساق مسئلة العبد مساق  
الاحتجاج لمذهب ابن وهب في مسئلة اللات وتعليله ذلك بقوله اذ ليست بعين فائمه فانه  
يفيد مدعكس ما قاله ز ومن وافقه وقول شيخنا والقائل بالاشتراك هنا وهو أصبغ  
يفيد انفراد أصبغ بذلك وهو الذي يفيد كلام المنتقى ونصه فقد قال أصبغ يكون الورثة  
شركاء بقدر اللات وكذلك صبغ الثوب وبناء الدار وقال ابن القاسم وأشهب في المجموعة  
الثوب بصبغه للموصى له قال أشهب وكذلك لو غسله أو كانت دارا فخصم أو زاد فيها  
أو أوصى له بسوين ثم لته وجه قول أصبغ أنه لم يوجد منه وصية بالصبغ والسمن  
فكان باقيا على ملك الموصى وجه قول ابن القاسم وأشهب انه لما كان الاصل موصى به  
ثم أضاف اليه ما لا يستقل بنفسه بل هو محمول فيما أوصى به كان ظاهرا ذلك انه أضافه اليه

(فلاموصى له بزيادته) هذا قول ابن  
القاسم وأشهب في كتاب ابن المواز  
خلاف القول أصبغ يشتركان ومثله  
لسحنون وقاله ابن القاسم أيضا  
وعليه جرى المصنف فيما مر كما  
تقدم وقول ز وكان الفرق  
قوة تعليمه الخ فيه نظر لما مر وقد  
حصل ابن رشد في بناء العرصة وفي  
هدم الدار ثلاثة أقوال تبطل الوصية  
بهما لا تبطل بهما تبطل بالبناء  
دون الهدم وعلى عدم البطلان  
به فهل النقض للورثة أو للموصى  
له وهو قول ابن القاسم في المجموعة  
اه مخ

(وان تقدم) لو غير بلو رد رواية على وقول (٢٦٣) مطرف لاجاد وقول ز فان تساوا يفهما له الخ قال في المنتقى ولو أوصى

لبعشرة دنانير ثم أوصى له بعشرة دنانير فله العددان جميعا وما يجبي ابن بجي عن ابن القاسم وعلى هذا مذهب مالك وأصحابه وحكي أبو محمد في معونه أن له أحدهما أه ونقله في ضيق وابن عرفة وهو لا ينافي ما في الموازية عن مالك أن له أحدهما وفي الشامل ولو أوصى له بتساويين بعشرة وعشرة أخذهما وقيل أحدهما أه وبأخذهما جزم وهو ظاهر المدونة كالفيديو عليه اقتصر ق وعزاه لمالك وابن القاسم وكذا ابن يونس وعزاه للأخوين وروايتهما وعزاه لهما أيضا للخمى وزاد عنهما كاتا بكتاب أو بكتابين ولم يعز مقابله الا لمجد واختاره وان كانتا بكتابين ان يتطرا الى الثانية فان كان فيها زيادات لا قوام حل عليه في هذه مثل تلك وان كان فيها نسخ لبعض ما في الاولى حل عليه في الثانية لانه أراد أن يبين من أثبت ولم ينسخ أه واقصر في البيان والكافي والتفريع والوثائق المجموعة والمعين والارشاد على ان له أحدهما فقط فلكل من القولين مرجح والله أعلم قلت والظاهر أن الاول أرجح وأقوى اذ لا يقاوم الاقتصار على الثاني من غير عزو الاول للمالك وأصحابه مع اقتصار ابن يونس وق وغيرهما عليه ولذلك والله أعلم أعرض في ضيق وابن عرفة عما لابن رشد ومن معه اذا ظن اطلاعهما عليه لسعة حفظهما لاسيما ما في البيان والكافي لانهما أغنياهما كإزعمه هوني فتأمل والله الموفق وقول ز فالعبر الا كثروا تقدم الخ

في الوصية أه منه بلقطه ونحوه في ضيق وعلى ذلك اقتصر ابن عرفة ونصه ومن أوصى بثوب فصبعه أو غسله فقال ابن رشد قيل يكون فيه شريك للورثة بقيمة الصبغ من قيمة الثوب قلت عزاه غير واحد لاصبح ابن رشد وقال ابن القاسم وأشبه بكون له الثوب مصبوغا أه محل الحاجة منه بلقطه قلت لم يتقدم بذلك أصبغ بل قاله سحنون أيضا في نوازله من كتاب الوصايا ونصه قال سحنون فالذي يوصى بالثوب فصبعه أو يكون مصبوغا فيغسله ان ذلك لا يحيل الوصية وأرى الورثة شركاء في الثوب بقيمة الصبغ أه منه بالنظم وقاله ابن القاسم ايضا في ابن يونس مانصه قال عنه أبو زيد وأصبغ في العتية اذا أوصى له بعرة ثم بناها فها شريك كان فيها بقيمة البناء من العرصة وقاله أصبغ وكذلك لو أوصى له بثوب فصبعه أو بسويق قلته كانا فيه شريكين بقدره من قيمة الصبغ واللثة أه منه بلقطه ونص سماع أبي زيد قلت له فان قال عرصتي لعبد الرحمن في مرضه ثم بناها في مرضه أترى ذلك انتراعا قال لا ولكنه يحاص بقيمة العرصة مع أهل الميراث ويضرب أهل الميراث بقيمة البناء وسئل عنها سحنون فقال أرى هذا انقضاء الوصية لانه قد أحال العرصة عن حالها فقد نقض وصيته أه منه بلقطه وما قاله سحنون هنا مخالف لما قاله في نوازله بعدما قد مناعته آتفا ونصه أو تكون دارا مبنية فيها مهادها أو تكون عرصة فيسببها فان الوصية فيه ثابتة ويكون الورثة شركاء فيه مع الموصى له بالبنين قال محمد بن رشد قول سحنون في هذه الرواية في الذي يوصى بالعرصة ثم يبنها ان الوصية فيها ثابتة ويكون الورثة شركاء مع الموصى له بالبنين خلاف قوله في سماع أبي زيد بعد هذا والذي يتحصل في الذي يوصى بالبقعة ثم يبنها أو بالدار ثم يهدمها ثلاثة أقوال أحدها ان الوصية تبطل في الوجهين جميعا والثاني انها لا تبطل في الوجهين جميعا والثالث الفرق بين المسئلتين فتبطل اذا أوصى بالبقعة ثم بناها ولا تبطل اذا أوصى بالدار ثم يهدمها ويختلف على القول بان الوصية بالعرصة لا تبطل يبنها هل تكون للموصى له يبنها أو يكون شريكا مع الورثة بالعرصة ويختلف أيضا على القول بان الوصية بالدار لا تبطل يهدمها هل يكون له النقص مع البقعة أم لا فقول انه لا يكون له النقص وقيل انه يكون له وهو قول ابن القاسم في المجموعة وكذلك يختلف في الثوب يوصى به ثم يصبعه أو يغسله على هذا الاختلاف سواء قيل يكون فيه شريكا مع الورثة بقيمة الصبغ من قيمة الثوب وقيل يكون له الثوب مصبوغا وهو قول ابن القاسم وأشبه في كتاب ابن المواز قال أشبه وكذا لو غسله أو كانت دارا فخصصها أو زاد فيها بناء لانه لم يتغير الاسم عن حاله أه منه بلقطه وقد نقل ابن يونس ما في كتاب ابن المواز قبل ما قدمناه عنه وقول ابن رشد على هذا الاختلاف سواء صريح فيما قاله شيخنا من أن على المصنف در كافي التفريع الذي ذكره وفي كلام ابن عاشر السابق إشارة اليه وقد أشار اليه ق أيضا اذ قال هنا وانظر هذامع ما تقدم عند قوله أبو بنى العرصة أه منه والله الموفق (والا فاكثرها وان تقدم) لوقال المصنف ولوقدم رد رواية على وقول مطرف كافي المنتقى والبيان وغيرهما لاجاد وقول ز فان تساوا يفهما له الخ بهذا جزم ح في شرح كلام



المصنف وعليه اقتصر ق وعزاه لما لك وابن القاسم وبه صدر في الشامل وحكي الآخر  
بقيل ونصه ولو أوصى له بمئة ساوين كعشرة وعشرة أخذهما وقيل أحدهما اه منه  
بلفظه ويشهد لما رجحه ما في المتن ونصه ولو أوصى له بعددين متساويين في الجنس  
والعدد مثل أن يوصى له بعشرة دنائير ثم يوصى له بعشرة دنائير فإن له العددين جميعا رواه  
يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وعلى هذا مذهب مالك وأصحابه وحكي القاضي أبو محمد في  
معونه أن له أحدهما اه منه بلفظه مع اختصار يسير ونقله في ضيق وابن عرفة وقال  
عقبه واللفظ لصح مانصه ابن زرقون انظر قوله هذا قول مالك وأصحابه وفي الموازية  
عن مالك من رواية ابن القاسم أن له أحدهما مثل قول عبد الوهاب اه منه بلفظه  
قلت ما في الموازية لما لك لا ينافي ما قاله الباجي كالا يحنى وقد اقتصر ابن يونس على هذا  
القول وعزاه للاخوين وروايته ما ونصه ومن المجموعة وكاتب ابن حبيب قال عبد الملك  
إذا أوصى له بدنانير ثم أوصى له في وصية أخرى بأكثر من ذلك أو أقل أعطيناها أكثر  
الوصيتين لأنه لما لم يبين أنه يرجع عن الأولى واحتمل أن يكون نسبها أعطيناها أكثرهما  
وأما ان كانت وصية واحدة فسمي له في أحدهما عشرة ثم سمي له في أخرى عشرة أخرى  
فاقل فله المالان جميعا ثم قال بعد مانصه وقاله مطرف في ذلك كله ورواه عن مالك اه  
منه بلفظه وقد عزاه للخمى هذا الاخوين ولم يعز مقابله إلا لمجد ونصه واختلف إذا استوى  
العددان فقال يزيد عشرة ثم أوصى له بعشرة فقال محمد ليس له الا عشرة واحدة وقال  
مطرف وابن الماجشون في كتاب ابن حبيب له الوصيتان كتابا بكتاب أو بكباين وأرى إذا  
أوصى له بعشرة ثم بعشرة بكتاب واحد كان له عشرون ولا يحتمل على أنه أراد نسخ أولى  
الوصيتين بأخرهما وهي مثلها إذا فائدة لذلك إلا بالزيادة وان كانتا في نظري الثانية  
فان كان فيها زيادات لا قوام حمل عليه في هذه مثل تلك وان كان فيها نسخ لبعض ما في الأولى  
حمل عليه في الثانية لأنه أراد أن يبين من أثبت ولم ينسخ اه منه بلفظه وما عزاه الباجي  
للإمام وأصحابه هو ظاهر المدونة عندى وان كان الرجاء عز الظاهرها موافقة لما في  
الموازية وسلمه أبو علي ونصها ومن أوصى بوصية بعد أخرى فان لم تتناقضا أنفذت جميعا وان  
كانت من صنف واحد فزادت أحدهما أنفذت الزائدة فقط وان تناقضا أخذت بالآخر  
وبطلت الأولى اه منها بلفظها فاقامه بين لك وجه ما قلناه لكن اقتصر جماعة على ما عزاه  
الباجي لاه معونة وساقوه كانه المذهب وقد أغفل ذلك ابن عرفة والمصنف في ضيق قال  
ابن رشد في شرح المسئلة الثامنة والعشرين من سماع أبي زيد مانصه قوله انه إذا أوصى  
له بوصيتين أحدهما أكثر من الأخرى أنه يكون له الا أكثر منهما كانت الأولى أو الأخيرة  
هو مثل ما تقدم من قوله في رسم الصلاة من سماع يحيى ومثل قوله في المدونة وغيره  
يختلف في ذلك قوله وكذلك إذا كانت الوصيتان مستويتين تكون له الواحدة منهما اه منه  
بلفظه وقال أبو عمر في الكافي مانصه ومن أوصى لرجل بدنانير متساوية في موضعين ولم  
يذكر ابطال أحدهما ولا جميعا للموصى له فله إحدى التسميتين اه بلفظه على  
نقل أبي علي وقال ابن الجلاب في تفريعه مانصه ومن أوصى لرجل بدنانير متساوية في

صحيح وكذا عكسه في المدونة ومن  
أوصى لرجل بثلاثين ديناراً ثم أوصى  
له بالثلث فله أن يضرب مع أهل  
الوصايا بالأكثر اه ابن يونس قال  
يحنون في المجموعة معناه ان ماله  
كله عين ابن المواز وقاله أصبغ  
قال فان كان عينا وعرضا ضرب  
معهم ثلث العرض وبالا أكثر من  
ثلث العين أو التسمية وقاله عنه  
ابن حبيب قال وان كان كله عرضا  
ضرب معهم بالثلث وبالتسمية وان  
لم يكن معه وصايا فأناله الثلث الا  
أن يجيز الورثة اه ونقله أبو الحسن  
مقيداه كلام المدونة وحكم ما إذا  
أوصى له بجزء ثم بجزء حكيم ما إذا  
أوصى له بعددين من نوع واحد  
كبنى مناهج التحصيل ويؤخذ مما هنا  
وما يأتي حكم نازلة من أوصت أولاً  
بثلث ماله نصفه لمسجد كذا ونصفه  
لاولاد بنتها ثم بعد نحو ثلاث سنين  
أوصت بأن جميع ثلثها لاولاد بنتها  
المذكورتين ولم تصرح برجوع عن  
الأولى ولا قام عليه دليل فافتي بعض  
بأن الثلث كله لاولاد البنيتين وأفتى  
بعض بقسم الثلث بين المسجد  
وأولاد البنيتين على المحاصة قال  
هوني فارس إلى القاضي بسملاني  
عن الصحيح من الفتويين وعن كيفية  
القسمه ان قلتم بحصة الوصيتين  
فأفتيته بحصتهما وبأن ذلك يقسم  
أثلاثاً الثلث للمسجد والثلثان  
لاولاد البنيتين أى فيقسم كالعول  
والله أعلم

موضعين ولم يذ كر ابطال أحدهما ولا جمعهما جميعا للموصى له فله أحدى التسميتين  
 اه منه بلفظه وفي الوثائق المجموعة مانصه وإذا أوصى لرجل بعدة ذناير ثم أوصى له في ثلاث  
 الوصية بعينها بعدة ذناير فإنه يؤخذ له بالاكثر فإن اعتدلتا أخذت الواحدة وبطلت الأخرى  
 انتهى بلفظها على نقل أبي علي وفي المعين مانصه إذا أوصى لرجل بعدة ذناير ثم أوصى له في  
 تلك الوصية بعينها بعدة ذناير أخرى أخذت الأخرى واعتدلتا بطلت الواحدة وأخذت  
 الأخرى اه منه بلفظه وفي الإرشاد مانصه ولو واحد قد اربن متساويين من نوع ولا قرينة  
 على اثباتهما له أحدهما اه منه بلفظه وذ كر الميطي القولين ولم يرجح واحدا منهما وظاهر  
 كلام المفيد كظاهر المدونة أن له العددين معا فتحصل أن لكل قول منهما مبرر بخلافه أعلم  
 وقول ز ولو أوصى لم يجز ثم بعدد فالاعتبار لاكثر صحيح وكذا عكسه كما في المدونة وظاهر  
 ز أن له الاكثر مطلقا وهو ظاهر المدونة في صورة العكس ونصها ومن أوصى لرجل ثلاثين  
 دينار ثم أوصى له تارة أخرى بالثلث فله أن يضرب مع أهل الوصايا بالاكثر اه منها بلفظها  
 ونحوه لابن يونس عن ابن الكعبة قال عقبه مانصه وقال سحنون في المجموعة معناه أن ماله كله  
 عين قال ابن المواز وقاله أصبغ قال وإن كان ماله عينا وعرضا ضرب معهم ثلث العرض  
 وبالاكثر من ثلث العين أو التسمية وقاله عنه ابن حبيب قال وإن كان ماله كله عرضا ضرب  
 مع أهل الوصايا بالثلث وبالتسمية وإن لم يكن معه وصايا فأناله الثلث لأن يجيز الورثة  
 فيعطى الوصيتين اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن مقيداه كلام المدونة السابق والله أعلم  
 \* (تفه) سكت ز عما إذا أوصى لم يجز ثم يجز وحكم ذلك حكم ما إذا أوصى له بعددين  
 من نوع واحد قال الربراجي في مناهج التحصيل مانصه وإن كانت يجزأين فإن كانت  
 بمنزلة مثل أن يوصى له بربع ماله أو بسدسه ثم أوصى له بذلك الجزء مرة أخرى فالجواب  
 فيه كالجواب في فصل المسمى إذا استوى العددين وإن كانت بمختلفين مثل أن يوصى له بالربع  
 ثم بالسدس فهو كما إذا أوصى له بعددين أقل وأكثر اه بلفظه على نقل أبي علي \* (تنبيه) \*  
 يؤخذ مما ذكرناه هنا وعند قوله فيما مر كإصائه بشئ يزيد ثم به لعرو حكم نازلة سئل عنها  
 وقد اختلف فيها المتصددرون للفتوى في بلد النازلة وهي امرأة أوصت أولا بثلث ماله  
 نصفه لمسجد كذا ونصفه لاولاد بنتها فلانة وفلانة ثم بعد نحو ثلاث سنين أوصت بأن  
 جميع ثلثها لاولاد بنتها المذكورين ولم تنص على رجوعها عن الوصية الاولى ولا قام دليل  
 على أنها قصدت الرجوع عنها فافتي بعضهم بأن الثلث كله لاولاد البنيتين ولا شيء للعيس  
 منه وافتي بعضهم بأن الوصيتين عاملتان ويقسم الثلث بين المسجد واولاد البنيت على  
 الخاصة ولكن لم يبينوا مقدار ما يكون للمسجد فأرسل إلى القاضي بذلك البلد يستلني عن  
 الصحيح من الفتويين وعن كيفية القسمة إن قلتم بجهة الوصيتين فأجبته بجهتين ما وبأن ذلك  
 يقسم أسلانا الثلث للمسجد وثلثان لاولاد البنيتين ولا يخفى على المتأمل أخذ ذلك مما  
 أشرنا إليه والله أعلم (وإن أوصى لعبد بثلثه عتق الخ) قديمه مب بما لا مزيد عليه  
 \* (فرع) قال ابن يونس مانصه قال أشهب وإذا أوصى لعبد بثلث ماله وترك ديناً شهديه  
 شاهد واحد فإن العبد يحلف مع الشاهد ويستحق ولو أوصى ابن عبدى حر لم يحلف العبد

(وإن أوصى لعبد ماله) فإن ترك  
 حينئذ ديناً شهديه شاهد واحد  
 حلف معه العبد واستحق ولا يحلف  
 إن أوصى ابن عبدى حر قاله ابن  
 يونس عن أشهب وابن وهب وابن  
 دينار

قال في كتاب محمد لانه كسمية دنانية قدر رقبته فلا يحلف كما يحلف الموصى له بالثلث وكذلك  
من أوصى له دنانية وقال ابن وهب وابن دينار اه منه بلفظه (ان لم يكن له أقارب لاب)  
قول مب لكن تقدم في باب الحبس عن المتيطى ما يفيد ترجيح ما ذهب عليه المصنف  
في باب الحبس الخ في كلامه تناقض لان قوله هذا قول ابن القاسم مع حالته على كلام  
المتيطى متنافيان لان المتيطى انما عزا هذا القول لعيسى وما قدمه هناك عن المتيطى أصله  
لابن رشد في أول رسمن من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول ونصه فهي ثلاثة أقوال  
في المذهب أحدها أنه لا دخول في ذلك لقرايته من قبل النساء بحال وهو قول ابن القاسم  
والثاني أنهم يدخلون في ذلك بكل حال وهو قول مطرف وابن الماجشون وروايتهما عن  
مالك وحكي ابن حبيب انه قول جميع أصحاب مالك والثالث قول عيسى بن دينار انه لا يدخل  
في ذلك قرايته من النساء الا ان لا يتيقن من قرايته من قبل الرجال أحد وأما ان لم تكن له يوم  
أوصى قراية الامن قبل النساء فلا اختلاف في أن الوصية تكون لهم على ما قاله ابن القاسم  
في رسم أسلم بعد هذا وعلى ما قاله أيضا في الواضحة من رواية أصبغ عنه وزاد قال وكذلك  
ان كانوا أقل من الواحد والاثني اه منه بلفظه وقد تبع مب في ذلك طفي وزاد طفي  
مانصه كما يظهر ذلك بتصفح كلام ابن رشد في بابي الحبس والوصية وكلام المؤلف في توضيحه  
في البابين اه منه بلفظه وقد رأيت كلام ابن رشد السابق وقال ابن رشد أيضا في رسم أسلم  
من سماع عيسى من كتاب الوصايا مانصه لا اختلاف في أنه اذا لم يكن له يوم أوصى قراية من  
قبل أبيه أن الوصية تكون لقرايته من قبل أمه وانما اختلف اذا كان له يوم أوصى قراية  
من قبل أبيه هل يدخل معهم قراية من قبل أمه أم لا فذهب ابن القاسم وروايته عن مالك  
انه لا يدخل في ذلك قرايته من قبل الام قال في سماع أبي زيد وان لم يبق من أهل أمه الا  
خال أو خالة فلا شيء لهم اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد بعده  
مانصه ابن زرقون ان أوصى ولا قراية له من قبل أبيه فالوصية لقراية أمه اتفاقا وان كان له  
قراية يوم الوصية من قبل الاب فاختلف فيه على ثلاثة أقوال قال ابن القاسم لا يدخل فيه  
القراية من قبل الام بحال وروى الاخوان دخولهم بكل حال وقال عيسى لا يدخلون  
الا أن لا يتيقن من قراية الاب أحد اه منه بلفظه ونحوه في ضيح وليس فيه غير هذا ولا  
خفاء في أن كلام ابن رشد الاول يفيد رجحان الثاني ويفيد ذلك أيضا كلام الباجي في المستقى  
ونصه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون اذا أوصى لقرايته أولادى رحمه  
أولاهه وأولاهل بيته فان قولنا وقول مالك وأصحابنا أن ذلك لجميع قرايته ورحمه وأهلهم من  
قبل أبيه وأمهم من كل من برته ومن ليس بوارثه اه منه بلفظه وعزا هذا قبل مالك من  
رواية على بن زياد ولا شهب في الواضحة ولا بن حبيب عن الاخوين ولا بن كثة في المجموعة  
والله أعلم (ولا يخص) قول مب وليس راجعا لقوله فيقدم الاخ الخ بل هو راجع  
لاول المسئلة الخ مخالف لما جزم به عجم وخش وابن عاشر من رجوعه لهم ما عاقل  
ابن عاشر بعد كلام مانصه وهذا يدل على ان قوله ولا يخص راجع للمسئلتين قبله اه وسلمه  
جس وماله ولا هو الصواب فقد قال ابن الحاجب مانصه ولا يعطى الاخ الجميع بخلاف

(ان لم يكن له أقارب لاب) قول مب  
هذا قول ابن القاسم أى كما مر عن  
ق وكفى البيان أيضا ولا يلزم منه  
ان لا يكون لابن القاسم موافق  
كهيسى بن دينار ولا قول آخر كفى  
المتيطى فلا تنافي في كلام مب  
خلافًا لهونى وما تقدم لمب عن  
المتيطى أصله لابن رشد ومثله قول  
الباجي فان قولنا وقول مالك وأصحابنا  
ان ذلك لجميع قرايته من قبل أبيه  
وأمه اه (ولا يخص) الصواب  
رجوعه للمسئلةتين قبله كما جزم به  
عجم وخش وابن عاشر وسلمه  
جس خلافا لمب ابن الحاجب  
ولا يعطى الاخ الجميع بخلاف  
الوقف ضيح هكذا نص عليه  
ابن القاسم في العينية في الجد والاخ  
ان الاخ لا يعطى الجميع اه وفسر  
في البيان اختصاصه في الوقف بقوله  
معناه اذا كانت وصيته لسكنى  
الا قرب فالاقرب وأما ان كانت  
وصيته بمجس له غلة لتقسم على  
الا قرب فالاقرب كل عام فيدخل  
الابعد مع الا قرب بالاجتهاد كما اذا  
أوصى بوصية مال لا اقرب فالاقرب  
وبالله تعالى التوفيق اه

لسمخون وهو الرابع كما صرح به  
 مق (ولم يلزم تعميم الخ) قول ز  
 ومن ولده سموت الموصى الخ  
 صوابه ومن لم يسمه الموصى الخ  
 وقوله وان من حضر القسم الخ أى  
 ممن تناوله لفظ الموصى وبه يسقط  
 اعتراض مب **قلت** وقول ز  
 في القسم الثالث ولا شيء لمن مات  
 قبله أى ومن ولده دخل كما في  
 ح و ق عن المدونة (وهل  
 يقسم الخ) **قلت** قول مب وبه  
 يسقط قول ق الخ نص ق  
 ووجهه هذا أن كل مجهول لو انفرد  
 لضربه بالثالث فاذا اجتمعت قسم  
 الثالث على عدد هاء فقد حصل ان  
 هذا القول معزوم وجه بخلاف  
 القول الآخر اه (ثم استوفى)  
 قول ز كما في رواية ابن وهب أى  
 وغيره قال سمخون وعلمه أكثر  
 الرواة وقول ز أبو الحسن وهو  
 أولى أى خلافاً لحمل الغمى قول  
 ابن القاسم بالاستيناء على الخلاف  
 اذ التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب  
 ما أمكن اليه سبيل لاسيما والمتبادر  
 من الایاس هو القوات لا الایاس  
 من يبعه وقول ز أى لا بالایاس  
 يحصل بالقوات الخ أى لا بالایاس  
 من يبعه وكلامه صريح في أن  
 المراد التوفيق بين رواية الایاس  
 ورواية القوات لا بينهما بين رواية  
 سنة الذى حمله ابن رشد على الخلاف  
 وجعل رواية الاستيناء ظاهرة فقط  
 في رواية سنة ولم يتعرض لما بين  
 روايتي الایاس والقوات بل صرح  
 كلامه انه جملهما على الوفاق كما ان

الوقت ضيق هكذا نص عليه ابن القاسم في العتبية في الحد والآخر ان الاخ لا يعطى الجميع  
 اه منه بلفظه وما نسبته للعتبية هو في أول رسم من سماع أصبغ من كتاب الوصايا وسماه  
 ابن رشد لكنه قيد قوله وان كان الذى أوصى به على هذه الوصية انما هو جسد فالأخ أولى  
 وحده ولا يدخل معه غيره بقوله مانصه معناه اذا كانت وصيته لسكنى الأقرب فالأقرب  
 وأما ان كانت وصيته لجسد له غلبة لتقديم على الأقرب فالأقرب كل عام فيدخل الإبعد  
 مع الأقرب بالاجتهاد كما اذا أوصى بوصية مال للأقرب فالأقرب وبالله تعالى التوفيق اه منه  
 بلفظه وأعاد المسئلة في العتبية في سماع أبي زيد ونصه وشمل عن رجل هلاك وترك أبويه  
 وعمه وجده وأخاه وأوصى أن يدفع ثلث ماله الى أخيه الأقرب فالأقرب قال أرى أن  
 يبدأ بأخيه أولاً يعطى أكثر من الجسد وان كان الأخ أبسر من الجسد ثم يعطى الجسد أكثر  
 من العم وان كان أبسر منه ثم يعطى العم قبل ولا ترى أن يدفع الى أخيه كله قال لا الا  
 أن يكون ترك داراً أو حائطاً فيحبسها على أخيه الأقرب فالأقرب قائم تدفع الى أخيه  
 فاذا هلك دفعت الى جده ثم تدفع بعد موت الجسد الى العم قال محمد بن رشد هذه المسئلة قد  
 مضى مثلها في الرسم الأول من سماع أصبغ بزادات على هذه فتكاملنا عليها بما يغنى عن  
 الكلام في هذه وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقل ابن يونس المسئلة عن ابن القاسم في  
 العتبية وكتاب محمد وساق ذلك كله المذهب ولم يحك خلافاً ونقل ابن عرفة ما في سماع أصبغ  
 وكلام ابن رشد عليه مختصر اوسله والله الموفق (وفي ولد صغير وبكر قولان) القول بعدم  
 الدخول لابن المباحشون وبالدخول لسمخون قال شيخنا ج وهو الرابع **قلت** قد صرح  
 بترجيحه مق قائلاً في آخر كلامه فكان من حق الموأف أن يعتبر هذا القدر من الترجيح  
 فيقتصر على مذهب سمخون فيقول وزوجه وصغير وبكر في جيرانه اه منه بلفظه (ولا  
 شيء لوارثه قبل القسم) قول ز ومن ولده سموت الموصى لا يدخل معهم صوابه ومن لم  
 يسمه الموصى لا يدخل معهم لان عبارته توهم انه اذا عينهم وسماهم يدخل معهم من ولد قبل  
 موت الموصى وليس كذلك تأمله وقوله وان من حضر القسم يدخل معهم في جميعها يريد  
 ممن تناوله لفظ الموصى وهو على هذا صحيح فقوله مب غير صحيح بالنسبة للقسم الثاني  
 فيه نظر فتأمله وقوله مب وعلى ما استظهره ابن يونس جرى في تقريره الخ قد قدمنا  
 تحرير المسئلة أول الباب عند قوله لمن تملكه فراجعه والله أعلم (والموصى بشرائه لاعتق  
 يراد لثالث قيمته) قول ز وحمل ذلك ابن يونس على الوفاق أبو الحسن وهو أولى الخ مانسبه  
 لهما هو كذلك فيه ما ونص ابن يونس وروى ابن وهب وغيره عن مالك أن الثمن يوقف  
 ما ربح يبيع العبد الآن يفتوت بعتق أو موت قال سمخون وعليه أكثر الرواة سمخون  
 يونس وهذا وفاق لقول ابن القاسم وكذا روى عنه ابن المواز مثل رواية ابن وهب انه  
 يستأني الى موته أو عتقه بثمنه وثلث ثمنه أو ما حمل منه الثلث وان قبل وقاله محمد وقاله  
 أشهب عن مالك وخالفه وقال لا يستأني به اذا أبى ربه البيع اه منه بلفظه ولما ذكر  
 أبو الحسن قوله وهذا وفاق قال عقبه مانصه وحمله الغمى على الخلاف الشيخ وحمله على  
 الوفاق أولى لما قال في الوصايا الثاني فيحمل عليه ما قال هنا وأيضاً فان فائدة الاستيناء رجا

يسع العبد فيوقف الثمن ما ربحه يبعه اه منه بلفظه قلت وعلى الخلاف جـ له ابن  
 رشدي رسم أول عبدا يتبعه فهو حر في شرح قوله في السماع قلت وترى انتظاره السنة  
 يجوز قال ذلك ونحوه وأكثر أحب إلى ونصه محمد بن رشد هذه مسئلة صحيحة مينة على ما في  
 المدونة وغيره خلا الاختلاف فيها الا في وجه واحد منها وهو اذا أبي سيدة ان يبيعه  
 بمسمى الموصى بتمنه أو بزيادة مثل ثلث غشه على قيمته فقال في هذه الرواية انه  
 يستأنى به سنة ونحو ذلك فان أيس منه رجع الثمن ميراثا ولم يلزم الورثة أن يجعلوه في عتاقه  
 الا أن يشاءوا وهو ظاهر ما في كتاب الوصايا الأول من المدونة أن الثمن يرجع ميراثا بعد  
 الاستئناس لذلك وروى ابن وهب وغيره عن مالك فيه أن المال يوقف ما كان يربح أن يشتري  
 العبد الا أن يفوت بموت أو عتق قال مكنون وعليه أكثر الرواة ومثله في الثاني من الوصايا  
 لابن القاسم لانه قال فيه بعد الاستئناس والاياس من العبد اه منه بلفظه ومع هذا فالظاهر  
 ما لابن يونس وأبي الحسن وقد خالف ابن رشد رحمه الله هنا ما قاله ونقلناه عنه فيما مر من  
 أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل وقد اعترف هو هنا بأن ما في  
 الكتاب الأول ظاهر فقط فكيف لا يرده هذا الظاهر إلى الصريح ثم لا يخفى أن الذي يجب  
 التعويل عليه هو الوقف إلى الأيسر بالموت أو العتق ما على ما لابن يونس ومن وافقه فلا  
 اشكال وأما على ما لابن رشد فلا نه جعل مقابله ظاهرا فقط مع تأييده المصريح به فيما أنه  
 رواية ابن وهب وغيره عن مالك ونقله عن مكنون وعليه أكثر الرواة مع تسليمه ذلك والله  
 أعلم (ثم ورث) ظاهره الارث مطلقا وقد أطلق أيضا في العتبية والمدونة وغير واحد  
 ولم يتعرض ابن رشد لذلك وكذا المصنف في توضيحه ولا ز ولا غيره عن تكلم على هذا  
 المختصر ووقفنا عليه وقال أبو الحسن في كتاب الوصايا الأول ما نصه لم يبين هل هو عتق  
 واجب أو تطوع فقال ابن أبي زمنين معناه تطوع ولو كان واجبا لم يرتفعنا أو يشتري غيره  
 قاله ابن القاسم في الوصايا الثاني في باب الوصية بالحج اه منه بلفظه ونحوه للمستطلي وما  
 أشار إليه ابن أبي زمنين هو قولها بعد أن ذكرت أنه أن أوصى أن يحج عنه معين فأبي أنه يرجع  
 ميراثا ان كان تطوعا وان كان واجبا يحج به غيره مانصه مكن أوصى بشراء عبد ببعينه لاعتق في  
 غير عتق واجب فأبي أنه أن يبيعه فالوصية ترجع ميراثا بعد الاستئناس والاياس من العبد  
 اه منه بلفظها ونحوه في ابن يونس عنها \* (فرع) قال ابن يونس مانصه قال بعض  
 الفقهاء انظر هل يدخل في ذلك الوصايا أو يدفع إلى الورثة كالذي رد الوصية وهو أشبه به اه  
 منه بلفظه ونقله أبو الحسن وسلمه \* (مسئلة) قال أبو الحسن بعد ما قدمناه عنه مانصه  
 قوله ولا يرتفع ميراثا بهذا يحج من أفتى من الشيوخ المتأخرين فيمن أوصى بقتل أسير  
 معين فوجد قدماء أن الوصية ترجع ميراثا وهي مسئلة ذات قولين اه منه بلفظه وقول  
 مب في التنبيه عن ضيغ وكذا الاختلاف في الاعلام اذا قال يبعو عبدى فلان من فلان  
 هكذا في ضيغ من غير عزو ولا ترجيح ونقله جس أيضا ولم يرد عليه كما فعل مب مع  
 أن القول بالاعلام هو الذي جزم به ابن رشد وما فيه غير معزوكاته المذهب وبأني كلامه على

ظاهرة أنه جل عليه روايتي الاستئناس  
 والقوات بدليل رواية الاستئناس  
 والاياس جلالا للمطلق على المقيد  
 وبه تعلم ما في كلام هوني فتأمل  
 بانصاف والله أعلم (ثم ورث) أبو  
 الحسن قال ابن أبي زمنين معناه  
 تطوع ولو كان واجبا لم يرتفع ميراثا  
 ويشترى غيره قاله ابن القاسم اه  
 ونحوه للمستطلي وفي المدونة من  
 أوصى بشراء عبد ببعينه لاعتق في  
 غير عتق عليه واجب فأبي أنه أن  
 يبيعه فالوصية ترجع ميراثا بعد  
 الاستئناس والاياس من العبد اه  
 ونحوه لابن يونس عنها وبه يرد قول  
 هوني ان المدونة أطلقت كالمصنف  
 ابن يونس قال بعض الفقهاء انظر  
 هل يدخل في ذلك الوصايا أو يدفع  
 إلى الورثة كالذي رد الوصية وهو  
 أشبه به وسأله أبو الحسن وبهذه  
 المسئلة يحج من أفتى من الشيوخ  
 فيمن أوصى بقتل أسير معين فوجد  
 قدماء أن الوصية ترجع ميراثا وهي  
 مسئلة ذات قولين قاله أبو الحسن  
 وقول مب وكذا اختلاف الخ  
 الذي جزم به ابن رشد هو القول  
 بالاعلام

الاثر ان شاء الله (ويبيع من أحب الخ) لم يتعرض ز ولا مب لاعلام من أحبه  
العبد وفي ضحج عن ابن أبي زمنين انه لا قيام له بعد الشراء اذا لم يعلموه وقال متصلا به  
ورواه أشهب عن مالك رحمهما قلت رواية أشهب هي في رسم الوصايا الثاني من سماع القرينين  
من كتاب الوصايا الاول ونصه وسمعت يسهل عن أوصى فقال يبعوا غلامي ممن أحب فقال  
أحب أن تبعوني من فلان فباعوه منه بستين ديناراً وهي قيمة العبد ولم يعلموه ما أوصى به  
الميت ثم علم فقال لم تعملوني بما أوصى به الميت ولو أعلمتموني ما اشتريته بهذا الثمن أتري له أن  
يرده فاطرق فيه ما طويلا ثم قال ما أرى له شيئا أغنا قيل للعبد من يحب أن تبعك فقال يبعوني  
من فلان ولا أحب فلانا ولا فلانا فلا أرى له شيئا قال محمد بن زهد لا يصح في الواضحة مثل  
قول مالك وانما قال انما هذا وصية للعبد وأما لو قال يبعوه من فلان فباعوه منه ولم يخبروه  
وكموه ذلك فله الرجوع بثلاث غنة لانها نصوصية للميت الذي اشتراه بخلاف قوله ممن أحب  
وقال ابن نافع في المجموعة ولو أوصى يبيع عبده ممن أحب فأحب العبد من هو وارث الميت  
فلموضع عنه ثلث الثمن وبالله التوفيق اه منه بلفظه \* (فرع) \* قال ابن يونس مانصه  
ولو أحب العبد أن يشتريه رجلا قال أبو محمد هذا أو هذا فليزيدا عليه فن وقع له وضع  
عنه ثلث ذلك الثمن قال أبو محمد أراه يريد أن يتزايد على أن يحط الثلث والافضل يحط وقد  
تطوعا بالزيادة اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* في اختصار المتبعية لابن هرون والمعين مانصه  
وان أحب العبد أن يباع من ابن الميت لم يوضع له شيء اه منها باللفظهما زاد في المعين لانها  
وصية لوارث اه منه بلفظه وفيما قاله نظر لحال فتعلمنا قدمنا من كلام ابن رشد عن ابن  
نافع ولم يحكم غيره ولقوله عن أصبغ انما هذا وصية للعبد الخ ولقتضى قول الامام لا أرى  
له شيئا فأماله بانصاف (واشترانا فلان وأبي بخلاف الخ) هذا قول ابن القاسم في المدونة  
وقال غيره فيه يوقف الثمن حتى يؤيس من العبد فان أيس منه رجع ميراثا ولا فرق بين أن  
يتمتع من يبعه لزيادة أو بخلاف وزاد ابن يونس مانصه صحتون هذا أصح اه ثم وجهه قول  
ابن القاسم فانظره والله أعلم (أو القضاء له فلان في له) قول ز وهذا اذا جعل الثلث  
جميع العبد الخ قال مب هذا القيد ذكره في ضحج في المسئلة الثانية الخ رحمهما قلت  
ذكره ابن يونس عن مالك من رواية ابن القاسم وأشهب فيه ما معاذ ذكره عن مالك من  
رواية أشهب في مسئلة العتق وذكره فيها أيضا عن أشهب وصحتون ونص كلام ابن يونس  
قال ابن القاسم وأشهب عن مالك في الذي أوصى أن يباع عبده رقبة أو قال من فلان أو ممن  
أحب فانه يوضع فيه ثلث غنة ويجبر الورثة على ذلك اذا جعل الثلث اه وقال قبل هذا  
مانصه فروى أشهب عنه في المبيع للعتق أو ممن أحب انه ان جعل الثلث الخ ثم قال وان  
لم يحمله الثلث خير وابن يبعه بوضيعة ثلث غنة والا اعتقوا منه مبلغ ثلث الميت كله اه  
منه بلفظه ثم قال بعد بقرب مانصه قال أشهب وصحتون ليس للمريض أن يوصى يبيع  
عبده ممن يعتقه ان لم يحمله الثلث وان لم يحجب اذا حكم له في الثلثين وليس عليهم بيعه  
بوضيعة ثلث غنة ولا غنة كله لو وجدوا من يشتريه بذلك ولكنهم يخبرون بين يبعه بوضيعة  
ثلث غنة أو يعتقوا منه محمل ثلث الميت بتلا اه منه بلفظه وذكره اللخمي أيضا في مسئلة

(ممن أحب) في ضحج عن ابن أبي  
زمنين انه لا قيام له بعد الشراء اذا  
لم يعلموه ورواه أشهب عن مالك اه  
ابن رشد ومثله لا يصح في الواضحة  
قائلا انما هذا وصية للعبد بخلاف  
يبعوه من فلان فانه وصية للميت  
اشتراه فله الرجوع بثلاث غنة اه  
صح فقوله (بعد النقص) أي ولو  
كان من أحبه العبد وارثا لميت  
كما نقله ابن رشد عن ابن نافع وبه يرد  
ما في اختصار المتبعية والمعين من  
أنه حينئذ وصية لوارث ابن يونس  
فلو أحب هذا أو هذا فليزيدا عليه  
على ان يحط الثلث والافضل يحط وقد  
تطوعا بالزيادة قاله أبو محمد (بخلاف  
بطلت) هذا قول ابن القاسم في  
المدونة وقال غيره فيه يوقف الثمن  
حتى يؤيس من العبد فيرجع ميراثا  
ولا فرق بين ان يتمتع من يبعه لزيادة  
أو بخلاف ابن يونس قال صحتون هذا  
أصح اه (أو القضاء به الخ) قول  
مب ولم يذكره في الاولى الخ قد  
ذكره ابن يونس عن مالك من رواية  
ابن القاسم وأشهب فيه ما معاذ عن  
صحتون وأشهب وروايته في  
مسئلة العتق وذكره اللخمي أيضا  
في مسئلة يبعوه من فلان أو ممن  
أحب انظر نصه وابن يونس في  
الاصل

(لم يصح بعده) قول ز أوفى مرض صح منه الخ صحيح قال في المنتقى (٢٦٩) وهل يلزمهم الميعن انهم ماسكتوا رضا بذلك

قال ابن كثة تلزمهم ووجهه ان صورة السكوت عن التغيير صورة استدامة الرضا اه وهو كلام ابن يونس وضيق و مق يفيد ان هذا هو المذهب خلافا لاستبعاد ابن رشد له ونحوه للرجحان كافي التزامات ح (من يحل مثله) قلت أي يحل ان له الرد أو يجهل لزوم الاجازة كما أشار له ز بذكر الاول في التوطئة والثاني بعده وهو حبس لاتحاد الحكم فيها ويدل له حذف معمول يجهل فانه يفيد الشمول ثم ذكر صفة الميعن في أحدهما ولم يذكرها في الآخر اتكالا على فهمها بما ذكره فلا دليل فيه للخصوص وبه تعلم ما في كلام متب والله أعلم وقول ز وبقي عليه شرط الخ فيه نظر بل تضمنه قوله اجازة وقول متب وخرج ابن الحاج الخ هذا تقدم لز وغيره عند قوله وقبول المعين شرط الخ انه منصوص للمالك (ولو بكسفر) هذا أحد قولي ابن وهب أي كما يفيد قوله ضيق رجوع ابن وهب الخ ولم ينفرد ابن القاسم عقابه وله أيضا قول آخر وعليه جرى المصنف وهو أحد قولي مالك أيضا كافي النهاية والمعين وبه تعلم ما في قوله مق على المصنف بقوله فإين العدول عن مالك وابن القاسم وهما الماران اه مع أن قوله آخر اوضاع هذا الفصل انهم ان أجازوا في الصحة كان لهم الرجوع اه كاف في رد توركه لان المسافر لا يجر عليه أصلا فهو

يعوم من فلان أو بمن أحب ونصه وان لم يحل الثلث الوصية ولم يجز الورثة جعل ثلث الميت في تلك الوصية وان كان أكثر من الحياة فان قال يعو اعبدي من فلان وكان ثلث الميت ثلثي العبد دفع الى الوصي وان كان أكثر من وصيته لانه يقول وصي لي ثلثه وبعث الثلثين بالبيع ولي غرض في ملك جميعه وكذلك قوله يعو بمن أحب ولم يجز الورثة وكان ثلث الميت ثلثي العبد أعتق ثلثه لان العبد يقول انما كان الثلث بشرط ان أصير الى من أحب فاذا لم يجز واسلموا ثلث الميت اه منه بلطفه (بمرض لم يصح بعده) قوله ز أوفى مرض صح منه صحة يمتنع ثم مرض لم يلزم الوارث الخ صحيح وظاهره أنه لا يعين عليهم وفي المنتقى مانصه وهل يلزمهم الميعن انهم ماسكتوا رضا بذلك قال ابن كثة يلزمهم ذلك ووجهه ان صورة السكوت عن التغيير صورة استدامة الرضا فيلزمهم الميعن انهم لم يرضوا به في المرض الثاني اه منه بلطفه وكلامه يفيد أن هذا هو المذهب ويظهر من كلام ابن يونس أيضا انه المذهب لانه ذكر المسئلة وقال عقبها مانصه وقال ابن كثة ولكن يحلفون ماسكتوا عن تغيير ذلك رضاه اه منه بلطفه وقد ساقه في ضيق أيضا على انه تقييد ونصه وكذلك نص عليه ابن القاسم قال لانه صح واستغنى عن اذنه فلا يلزمهم حتى يأذنوا له في المرض الثاني ابن كثة والكنهم يحلفون انهم ماسكتوا رضا بذلك انتهى منه بلطفه وكلام مق يفيد هذا أيضا فانه ذكر كلام ابن يونس مقتصر عليه مساله لكن ابن رشد استبعد فقال في شرح أول مسئلة من رسم أول عبد اتاعه فهو حر من سماع يحيي مانصه وقال ابن كثة بعد أن يحلفوا ماسكتوا الا عن غير رضا ولا يلزمهم ذلك وهو بعيد وبالله التوفيق اه منه بلطفه ونقله ح في التزاماته وقال عقبه مانصه وجعل الرجحان قول ابن كثة مخالف القول ابن القاسم اه منه بلطفه ولكنه أغفل كلام من قدمنا ذكرهم ويد الله مع الجماعة والله أعلم (ولو بكسفر) قول متب هذا قول ابن وهب الخ هو أحد قولي ابن وهب وقوله خلافا لابن القاسم يوهم انفراد ابن القاسم بذلك وانه ليس لابن القاسم غير ما عزمه وليس كذلك في الجميع كما استراه (تنبيه) وقع لق هنا ما لا يليق بجلالته وعلمه من نصبه فانه قال مانصه وسمع ابن القاسم من استاذن وارثه في وصيته بأكثر من ثلثه وهو يريد الغزو والسفر فاذن له فبات الموصى لزم الوارث ما أجازة كالمريض ثم رجع عنه الى أنه لا يلزمه اجازته لانه صحيح أصبغ وهو الصواب ابن رشد وهو قول ابن القاسم في سماع عبد المالك اه كذا في جميع ما وقفت عليه من نصه وكلامه صريح أو كالصريح في أن الذي يرجع هو الامام وان ذلك من مقول ابن القاسم وان ابن القاسم لم يزل نفسه شيئا وليس كذلك في الجميع ولم أر أحدا ممن بعده من أرباب الشروح والخواشي نبه على ما وقع له ونقل كلام السماع وابن رشد عليه يمين لك صحة ما قلناه قال في رسم ندرسة يصومها من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه وسئل مالك عن الرجل يوصي وهو يريد الغزو فيستأذن ورثته في أكثر من ثلثه فبأذنون له أتري ذلك جائزا عليهم ان مات قال نعم فقبل له والذي يريد سفر افيستأذن ورثته فيوصي في أكثر من ثلثه فيموت أتري أن يجوز ذلك عليهم قال نعم وأراه مثل المريض قال ابن القاسم وذلك رأيي قال أصبغ وسمعت ابن

صحيح كما صرح به ابن القاسم في سماع عبد المالك وقول متب عن ضيق رجوع ابن وهب الخ كلام ق صريح في أن الذي



رجع هو الامام وان لفظ ثم يرجع عنه من (٢٧٠) مقول ابن القاسم وان ابن القاسم لم يعزل نفسه شيئا وليس كذلك في الجميع انظر

الاصل\* (تنبيه)\* قال مق في توجيهه المردود بل وامانه لتساوي المرض والسفر في كون كل منهما سببا للوصية اه وواضح ان مراده ان السفر لما كان من اسباب الوصية كالمرض كانت الاجازة عنده كالاجازة عند المرض سواء كان الایضاء صدر قبل حدوث المرض أو السفر أو بعده وليس فيه ما يقتضي ان الوصية التي تلزم اجازتها في المرض مقصورة على الوصية التي وقعت عند سبب كرض أو سفر خلافا لهوني فتاواه والله اعلم قلت وقول ز وأجيب الخ لا محجوج لهذه الاجوبة المتكاثرة فان استثناء شيئين مثلا بأداةين جائز بل انزع وانما الممنوع استثناء شيئين بأداة واحدة قال في التسهيل لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان وهوهم ذلك بدل أو معمول عامل مضمخر خلافا لقوم اه ثم للبحث فيه مجال انظر الدماميني (ولو لم يعلم) قلت قول ز ولا يصح رجوعه للثانية الخ الظاهر صحته كالأوصى لاختيه وله ولد غائب مات ولم ير لم يموتة الا انه لا خلاف في هذا ولا توهم ولذا قال مق كان حق المصنف وصل المبالغة بالمسئلة الاولى ثم قال وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب أشهب ومذهب المدونة انه لا بد من العلم فكانت الفتية ابى قاله ابن عاشر (أو قل الثالث) قلت الظاهر عطفه على جملة تسمى الخ (وعكسه) قلت

الظاهر عطفه على ما قبله فوجه المعبر ماله أي ما ذكر خبر عنهما

وهو يقول في رجل أراد سفر فاذا نزل بعض ورثته في أن يهب له ميراثه منه ففعل ثم مات في سفره ان لهم أن يرجعوا ولم ير مثل المريض وقال لي قد كنت قلت غير هذا ثم رجعت الى هذا قال أصبغ وذلك الصواب وهو مثل الصحيح يستأذن في الطول وهذا أصح قال أصبغ المسافر يصنع في سفره ماشاء ولم ير مثل المريض يرد في حجب ماله عنه ان أراد أن يتسل أو ينشد قال ابن رشد حكيم مالك وابن القاسم في هذه الرواية لما فعله المسافر عند ارادة الغزو أو السفر يحكم المريض فامضيا عليهم ما أذنوا له فيه من الوصية بأكثر من ثلث ماله ان مات في سفره ذلك وذلك من قول ابن القاسم خلاف قوله في سماع عبد الملك ابن الحسن من أن من حضر خروجه الى حج أو غزو أو سفر من الأسفار فأقر بدين زوجته أو ابنة أو ولد أو تصدق على ابنه الصغير بصدقة ان ذلك جائز وان مات في سفره ذلك لانه حكم له بما فعله من ذلك بحكم الصحيح فلم يتمه في اقراره للوارث ولا في صدقته على ابنه مثل قول ابن وهب الذي رجع اليه ثم قال وقول أصبغ مثل قول ابن وهب الذي رجع اليه ومثل قول ابن القاسم في سماع عبد الملك لانه لم يتمه بالسفر وحكم له فيما فعله عند ارادته اياه بحكم الصحة في جميع الاشياء وبالله التوفيق اه منه بلفظه وهكذا نقل كلام السماع أبو الوليد الباجي في المتن في ترجمة الوصية للوارث وابن يونس في ترجمة من أذن له ورثته في مرضه أو صحته أن يوصى بأكثر من ثلثه من كتاب الوصايا الثالث وصاحب الجواهر وابن عرفة فالعجب كيف وقع لق ما ذكر مع اعتماده على هذه الكتب كثيرا ومن غفلة من بعده عن التنبيه عما وقع له وبالله التوفيق\* (تنبيه)\* قال مق مانصه قلت ولم يظهر لي دليل قوي لاختيار المؤلف القسما بقول ابن وهب الا أن يكون اعتمد قول ابن عبد السلام واذا اختلف في المريض فأحرى الصحيح حينئذ فلما منع أن يمنع الا حروية لتساوي المرض والسفر في كون كل منهما سببا للوصية فاذا كان الا زوم هو المشهور مع المرض فليكن كذلك مع السفر لا سيما وقائمه مالك وابن القاسم فأين العدول عنهم ما هو المرآن وضابط هذا الفصل انهم ان أجازوا في الصحة كان لهم الرجوع اه منه بلفظه قلت قوله آخر واضابط هذا الفصل الخ كاف في رد قوله أو لا فليكن كذلك مع السفر لان المسافر لا يحجر عليه كما يحجر على المريض فهو اذا صحح ولذلك جعل ابن رشد قول ابن القاسم في السماع المتقدم خلاف قوله في سماع عبد الملك وهو كما قال لان ابن القاسم صرح في السماع المذكور بأنه صحيح ونص السماع المذكور رسل ابن القاسم عن رجل حضر خروجه الى حج أو غزو أو سفر من الاسفار في كتب وصيته ويشهد عليها ويشهد لامرأته أو لبعض ولده ان لهم عليه من الدين كذا وكذا ويضع ذلك في وصيته أو لا يضع ذلك في الوصية غير أنه يشهد أن عليه من الدين لورثته كذا وكذا ويصدق حينئذ بصدقة بانه على ابن له صغير لم يبلغ الحوزة فيموت في سفره ذلك فهل يجوز للوارث ما قرره به وما تصدق على الصغير قال ابن القاسم ما صنع من ذلك فهو جائز اذا شهد عليه وهو صحيح ولا يشبه هذا المرض لانه صحيح وهو أحق بماله من ورثته ولا يتم على شيء من ماله اذا شهد عليه وليس في السفر تهمة اه منه بلفظه فالمنع لم يخالف قول ابن القاسم بل تبع أحسن قوله ويظهر من كلام المصنف أنه قول

(فأخرجهم) ما نقله مب عن ابن عرفة عن النعمي هو كذلك في تبصرته ونقل في النكت عن بعض القرويين مثله كما في  
عند قوله ثم عتق ظهار ونحوه في المنتقى وقال المنبسطي ثم العتق في الظهار والقتل خطأ فان لم يحملهما الثلث فقال ابن القاسم يقرع  
بينهم ما قال الايباني وهو مذهب المدونة وقيل يبدأ بكفارة القتل وقال بعض القرويين يتحصان فواقع للظهار أطمع به وما وقع  
للقتل شوركة في رقبة اه قلت وعليه في مفهومه تَطَوُّع تفصيل وهو ان الظهار ليس كذلك كما في ضج و ح عن النعمي  
وقتل الخطأ كالتطوع وكان وجهه أنه لا اطعام فيه وفطر رمضان أخرى لانه (٢٧١) على التخيير به تعلم سقوط قول ز هنا

وغيره من الكفارات مثله والله أعلم (أو بعضه) قلت قول ز  
وعتق الباقي أي ثلث الباقي كما في  
خش فهو على حذف مضاف لما  
هو شائع ان الوصية انما هي في  
الثلث وكأنه أشار لذلك بقوله كما علم  
وأما قول خش بعد ولا شيء  
للورثة فيملي في الخ فصوابه فيما  
عتق الخ وهذا أولى مما لمب فتأمل  
والله أعلم (أو بعد من ماله الخ)  
قول مب ان حله الثلث قلت  
لعله سقط قبله من قوله أو قسم الناصح  
شيء والاصل فان لم يبق الا ذلك  
العدد كان له ان حله الثلث وعبرة  
ح فان أوصى له بشاة ومات عن  
خش فله الخمس وان أوصى له بثلاثة  
فله ثلاثة أخماس الغنم فتقوم  
ويأخذ الموصى له ذلك الجزء من  
الغنم سواء كان عدده قدر القدر  
الذي أوصى به الميت أو أكثر وأقل  
بالقرعة هذا قول ابن القاسم لكنه  
لم يراع الجزء يوم الموت مطلقاً بل  
راعا بشرط ان تبقى الغنم الى يوم  
التفسيذ فان لم يبق الا ذلك العدد  
أخذ الموصى له ان حله الثلث ثم

لما لا أيضا ونصه على اختصار ابن هرون وكذلك اختلف اذا أذن للمسافر ورثته في الوصية  
بأكثر من الثلث عند سفره فقال مالك في العتبية يلزمهم ذلك ان مات في سفره كالمرض  
وقال في الموازية لا يلزمهم وبالأول أخذ ابن القاسم وقال ابن وهب كنت أقول يلزمهم  
ثم رجعت الى أنه لا يلزمهم قال أصبغ وهو الصحيح اه منه بلفظه وفي المعين مانصه  
اذا استأذن الصحيح المريد السفر ورثته في الوصية بأكثر من الثلث فأجازوا ذلك فقال مالك  
في العتبية يلزمهم ذلك كالمريض وقال في كتاب محمد لا يلزمهم ذلك وقال ابن وهب  
في العتبية وبالأقول الاول قال ابن القاسم اه منه بلفظه وكلامهم ما صرح فيما قلناه  
على اننا لو سلمنا أنه ليس لمالك الا القول واحد فلا يتوجه الاعتراض على المصنف اذ كم من  
مسئلة المشهور فيها خلاف قول مالك وقوله لتساوى المرض والسفر في كون كل  
منهما سببا للوصية يقتضى أن الوصية التي تلزم اجازتها في المرض مقصورة على الوصية التي  
وقعت عند سبب وليس كذلك بل الاجازة في المرض لازمة كانت الوصية المجازة لسبب من  
مرض أو سفر أو غير سبب كوصية العقيم الذي لا يرثه سفره فالحق ما قاله المصنف ولذلك  
والله أعلم لم يتبع مق من شأنه اتباعه من المحققين كابن عاتر وغيره بل سلوا كلام  
المصنف والله الموفق (والا فخرجهم مكاتب) قول مب انتهى على نقل ابن عرفة  
ما نقله ابن عرفة عن النعمي هو كذلك في تبصرة النعمي وان كان ابن عرفة نقله مختصرا ثم  
كلام عجم يوهم أنه لا فائلا بذلك الا النعمي فاذا حل كلامه على ما ذكرنا رفع الخلاف  
وليس كذلك فقد نقله عبد الحق في النكت عن بعض القرويين ولم يتعقبه انظر نصه في ق  
عند قوله ثم عتق ظهار و قتل ونحوه في المنتقى وأوضح من ذلك كلام المنبسطي ونصه ثم  
العتق في الظهار وقتل النفس خطأ فان لم يحملهما الثلث فقال ابن القاسم يقرع بينهم ما  
قال أبو العباس الايباني وهو مذهب المدونة وقيل يبدأ بكفارة القتل ثم الظهار وقال  
بعض القرويين يتحصان فواقع للظهار أطمع به وما وقع للقتل شوركة به في رقبة انتهى  
بلفظه على اختصار ابن هرون فقد صرح بأن القتل خطأ وان كان ذلك مأخوذا من قوله  
تحصان فأتامله (ثم فطر رمضان) قول ز وهذا اذا أدخله على نفسه صوابه أن يقول  
وهذه بالسنة كما في عبارة غيره والاف كفارة اليمين هو أَدْخَلَهَا على نفسه أيضا والله أعلم

ذكر نص المدونة وكلام أبي الحسن الذي في مب ثم قال فلأوصى له بعشرة من غنمه وهي جنسون ثم تلف منها عشرون فله ثلث  
الثلاثين الباقية وان بقي عشرون فله نصفها وان بقي خمسة عشر فله ثلثاها وان بقي عشرة أخذها ان حل ذلك الثلث فان لم يبق من  
الغنم شيء أو استحققت كلها فلا شيء له نص عليه ابن عرفة ونحوه في ضج اه وقول ز ويجاب بأن قوله بالجزء الخ فيه ان  
ما ذكره عين الحكم لا جواب عنه (فكأسير) قلت قول ز والا فخر رأس المال يتعين عليه كما في عجم اذ لم يمكن من الفى  
وكان موسرا دون غيره (الأن يعترف) أى في مرضه وقول ز أحرأا وما شبه أى كما في ح وابن الحاجب و ضج وابن  
عبد السلام انظر طي (ثم فطر رمضان) قول ز وهذا أدخله الخ مثله كفارة اليمين والتي في عبارة غيره وهذه بالسنة

(ثم المبتل ومدير المرض) قول ز وأما الصدقة والعطية المبتلان فقد تمتان على الوصايا  
الخ ما قاله هو الذي نلخصه ح في تحصيله بعد أن قال كثيرة وقد أغفل ح كلام الباجي  
وهو شاهد لما رجحه فأنه قال في المستقى مانصه ومن تصدق في مرضه بصدقة على رجل بتلها  
له وأوصى بوصايا فقد روى ابن وهب عن مالك في الموازية أن صدقة المبتل مقدمة وقال ابن  
دينار وتقدم أيضاً على الوصية بعنق معين لأن له أن يرجع عنه وقاله في المجموعة المغيرة  
وعبد الملك قال سمعون كانت العطية قبل وصية العتق أو بعده وقال ابن حبيب عن  
ابن الماجشون إذا ابتل في مرضه عطية أو صدقة أو حبس أو وساق عن ابن بوارث صداقا  
فذلك مقدم على عتق الوصية قال الشيخ أبو محمد يدعي عنه وعلى غير ذلك من الوصايا إلا  
العتق المبتل فهو أول وهما أولى من المدير في المرض أه محل الحاجة منه بلفظه  
\* (تنبيه) \* قال ح بعد ذلك كما قدمناه عنه مانصه وانظر الحبس المبتل في المرض هل  
يبدأ على الوصايا بما قال في كتاب ابن رشد في رسم أخذ شرب خمر من سماع ابن القاسم  
من كتاب الحبس إشارة إلى ذلك أه قلت لأوجه التوقف في مساواة الحبس للصدقة  
والهبة في ذلك وكأنه لم يفت على كلام الباجي الذي قدمناه لأنه مصرح فيه بذلك وما أخذ  
من قول ابن دينار لأن له أن يرجع عنه وقد نقل ح نفسه هذا التعليل عن ابن عرفة عن  
ابن دينار وقال ابن يونس مانصه قال ابن وهب عن مالك والصدقة المبتلة تبدأ على الوصايا  
قال ابن دينار وتبدأ على الموصي بعنقه بعينه أذله أن يرجع فيه ولا يرجع في الصدقة  
المبتلة وقاله عبد الملك وسمعون في المجموعة أه منه بلفظه فالحبس المبتل مساو للصدقة  
المبتلة في هذه العلة وذلك مصرح به في المدونة وغيرها قال في أوائل كتاب الصدقة من  
المدونة مانصه وكل صدقة أو هبة أو حبس أو عطية بتلها مريض لرجل بعينه أو  
للمساكين فلم يخرج من يده حتى مات فذلك في ثلثه كوصاياه لأن حكم ذلك وحكم ما عتق  
الايقاف ليصح المريض فيه ثم ذلك أو يموت فيكون في الثلث ثم قال ولا رجوع للمريض  
فيما ابتل بخلاف الوصية أه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنهما مصرحاً بأنه من قول  
ابن القاسم وليذكر في ذلك خلافاً وكذا أبو الحسن وقد نقل ح نفسه كلام المدونة هذا  
عند قوله ممن له تبرعهم أو لم يحل خلافه والله أعلم (ثم الموصي بعنقه معيناً عنده) يصدق  
بالواحد والمتعدد فإن حل الثلث جميعهم فالأمر واضح والافتقد تقدم حكم ذلك في كلام  
المصنف آخر باب العتق \* (فرع) \* قال في رسم الرطب باليابس من سماع ابن القاسم  
من كتاب الوصايا الأول مانصه قال مالك فمن أوصى بعنق بعض رقيقة فمرض بعضهم أنه  
يقوم مريضاً ولا تنتظر به الصحة مخافة أن يموت إذا جاع المال قال محمد بن رشد هذا كما قال لأن  
الميت إذا مات وجب تنفيذ ما أوصى به من العتق وغيره فوجب أن لا يؤخر ذلك من أجل  
مرضه وبالله التوفيق أه منه بلفظه (ثم بعنق لم يعين ثم حجج بالضرورة) قول ز وأعاد مع  
تقدمه قريباً الخ الاشكال حاصل على كل حال على ظاهر المصنف وذلك أنه جعل العتق  
الذي لم يعين مقدماً على حجج غير الصم وروم مساوياً للضرورة وظاهر كلامه أن الوصية بالحج  
مطلقاً مقدمة على معين غير العتق ثم أنه سوى ثانياً بين العتق الذي لم يعين وبين معين غيره

(ثم المبتل الخ) قول ز تقدمان  
على الوصايا الخ هذا هو الذي نلخصه  
ح في تحصيله بعد أن قال كثيرة  
ويشهد له ما في المستقى ووجهه أنه  
لا رجوع له فيما ابتل في مرضه من  
حبس وغيره كما مر ولا وجه لتوقف  
ح في الحبس انظر الأصل والله  
أعلم وقد قلت في ذلك  
لاعود في تبرع المريض  
وهو في ثلثه المقرض  
لذا يبدأ على الوصايا  
الابتنق فاحفظ القضايا  
ولك أن تقول بديل البيت الأول  
لاعود فيما ابتل المريض  
والثلث محدوده مفروض  
(ثم الموصي بعنقه) يصدق بالواحد  
والمتعدد فإن لم يحملهم الثلث فقد  
مر حكم ذلك في كلام المصنف  
آخر العتق فإن مرض بعضهم قوم  
مريضاً ولا ينتظر به الصحة قاله  
مالك (ثم عتق لم يعين) قلت وفي  
مرتبته معين غير العتق فيخصاص  
معه ومع حج الضرورة أيضاً فآخر  
المراتب حج غير الضرورة كافي غ  
وهو ظاهر من المصنف

(وللمريض الخ) قلت قول مب عن ح تصدير ابن عرفة به الخ (٢٧٣) صحيح خلافا لطنى لأن قوله الصقلى قال

محمد الخ من تفتته عنده بدليل  
تجريد من الواو ولو كان عنده  
مقابلا لقرنه بها و كلام ح  
كالصرح في هذا وفي ابن عرفة  
ذكر مقابلا وقول مب وابن  
الماجشون الخ لابن الما جشون  
قولان كافى ضيح أحدهما  
أنه يجوز له اشتراء ابنه خاصة ولو  
بجميع ماله وبرثه وثانيه ماله اشتراء  
الولد وولد الولد خاصة بجميع المال  
كان له ولد آخر أم لا وقول مب  
ما هو ظاهر الخ بل كلام ابن عرفة  
كالصرح في الوفاق وقول مب  
وأيضا ليس في كلام المدونة الخ  
أى ليس فيها ذلك نصوصا محاو لا  
فهو مفهوم قولها ان حمله الثلث  
هذا مراده قطعاً كما هو صريح تسليمه  
حمله على الوفاق وبه تعلم ما في كلام  
هونى ثم حمله على الخلاف ابن  
أبي زيد وابن رشد ومثله لسحنون  
وبعض القسرويين وابن يونس  
والتونسي وعليه اقتصر ابن ناجي  
التمحي ان لم يكن له وارث بحال  
رأيت ان يشتره بجميع المال لان  
الا صوب فحين لا وارث له ان يوصى  
بماله كله اه ونقله ابن ناجي وسلمه  
وان كان مخالفا لما قاله الامام من  
ان ليس له ان يشتره باكثر من ثلثه  
وسلمه ابن رشد والله أعلم وقول  
مب لعدم الحجر عليه في ثلثه الخ  
انما يظهر اذا كان له مال مأمون  
وقد قيد بعضهم المدونة بذلك وفي  
قول ابن رشد وان تلف باقى ماله الخ  
اشارة اليه لان تنظيره بالمريض يتل

فصار العتق اذ المساوي المعين غيره وراجعا عليه وذلك لا يعقل والذي لا يرفع هذا الاشكال  
ان المصنف انما قصد بقوله كعتق لم يعين الخ التنبيه على أمرين لم يفهما من قوله أولاً  
بعق لم يعين أحدهما ان المعين غير العتق في مرتبة واحدة مع عتق لم يعين فيتحاصن عند  
الضيق وهذا صريح في كلامه ويلزم منه ان الحج اذا كان ضرورة في مرتبتها كلها فأنهما  
ان المعين غير العتق مقدم على حج غير الضرورة لانه لما جزم أولاً بتقديم العتق على حج غير  
الضرورة علمنا ان ما في مرتبة العتق مقدم على الحج المذكور والمصنف على هذه التسمية  
جار على أحد قولى مالاً في المدونة انظر ق وبه يتضح كلامه ويسقط ما ذكره زواله  
أعلم (وللمريض اشتراء من يعتق عليه) قول مب قلت لعل ح فهم من كلام ابن عرفة  
ما هو ظاهره من أن قول محمد وابن القاسم وفاق لكلام المدونة وأيضا ليس في كلام المدونة  
مسئله الشرايا اكثر من الثلث والخلاف انما هو فيه الخ اعتراضه الاول والثالث على  
طريق صحيحان وأما اعتراضه هذا ففيه نظر أما ولا نقوله وأيضا ليس في كلام المدونة  
مسئله الشرايا اكثر الخ ان عني أنه ليس فيها نص صريح فاسلم وطى يسلم ذلك وان عني  
انه ليس فيها ما يدل عليه أصلاً فغير مسلم لان مفهوم قولها ان حمله الثلث بقيد أنه لا يجوز  
أكثر من الثلث مطلقاً وقد سلم حمله على الوفاق وكيف يتأتى حمله على الوفاق أو الخلاف  
وهو ليس فيها تأمله وأما ثانياً فإنه قد سلم أن كلام ابن عرفة ظاهر فقط في ذلك مع أن ابن  
عرفة كلامه محتمل لان يكون ذلك وفاقا أو خلافاً ثم على تسليم ما قاله فلا يعادل ذلك  
ما لابن رشد وابن أبي زيد ولو فرضنا انفرادهم بذلك كيف وقد صرح سحنون بالخلاف  
وقد نقل كلامه ابن يونس ثم نقل عن بعض القرويين مثل ما لابن أبي زيد وابن رشد وسلمه  
فانه لما ذكر قول ابن القاسم في العتبية قال مانصه وسئل عنها سحنون فقال اختلف في ذلك  
فذكر عن ابن القاسم مثل ما في المدونة قال وقال ابن وهب اذا اشترى من يعتق عليه وكان  
يجب من يرث المشتري ويرث جميع المال كان ابنه أو غيره فانه يجوز شراؤه اياه بجميع  
ماله أو ما بلغ ويعتق عليه ويرث ما بقي ان بقي شيء وان كان لا يجب وليس يشركه في ميراثه  
فلا يجوز ان يشتره الاب بالثلث ولا يرثه لانه انما يعتق بعد موت المشتري وقد صار المال لغيره  
قال سحنون وقال أشهب لا يجوز له أن يشتره الاب بالثلث كان بمن لا يجب أو لا يجب ولا  
يكون له من الميراث شيء وقال غيره كل من يجوز له استلحاقه جاز له اشتراؤه بجميع ماله  
شركه غيره في الميراث أو لم يشركه لانه لو استلحقه ثبت نسب وميراثه محمد بن يونس وكذا روى  
ابن حبيب عن ابن الما جشون قال ولا يجوز له أن يشترى سوى الابن من الآباء والامهات  
والاخوة والاخوات لانه لا يستلحقهم وهذا قول المدنيين ابن دينار وابن نافع وغيرهم ثم  
قال محمد بن يونس وقال بعض القرويين لا يجوز عند ابن القاسم ان يشتره باكثر من  
ثلثه يريد على مذهبه في المدونة قال ووجه هذا القول كانه يقول انما للميت التصرف  
في ثلثه فاذا اشترى به ابنه جازاه منه بلفظه ونقل ابن ناجي عن أبي اسحق التونسي  
حل المدونة على ما حمله عليه ابن يونس به بعض القرويين ونصه فاختلف هل يجوز أن  
يشتره بجميع ماله أم لا على ثلاثة أقوال فقيس بجوز مجاز ذكره ابن القاسم في العتبية

الخ انما يتم اذا كان المال مأموناً فتماله وانظر الاصل والله أعلم

(وان أوصى بمنفعة الخ) قلت قال أبو عمر هذه المسئلة يسمى أصحاب مال بمسئلة خلع الثلث وخالفهم فيها أبو حنيفة والشافعي وغيرهما وأنكروها على مالك وأجمعوا أن الوصية (٣٧٤) تصح بالموت وقبول الموصى له بعد الموت فكيف تجوز فيها المعاوضة

بثلث لا يبلغ إلى معرفة حقيقته ولا تجوز له معاوضة في الجهولات وكيف يؤخذ من الموصى له ما يملكه بغير رضاه وحجة مالك أن الثلث

موضع الوصايا فكان كالأوصى له عبد جناية فسيده مخير بين فدائه بالارش واسلامه اه وقول مب فالفرق بينهما الخ سلم هذا الفرق وهو انما يتم اذا كانت المحدودة محدودة بحياة الموصى له المعين لان حدث بحياة العبد أو أطلقت على قول ابن القاسم تأمله وقد جزم النخعي في المحدودة بحياة العبد انه يقطع للموصى له في عين العبد ان لم يجيزوا وقول ز أي قيمة المعين الخ قال في الامهات لاني اذا قومت الخدمة والسكنى حبست العبد

والدار عن أربابهم او هم قد يحتاجون الى البيع اه وقال ابن رشد اذ قد يموتون قبل ان ترجع اليهم الرقبة فيكون الميث كانه قد أوصى بالرقبة ولا يحملها الثلث وهذا قول مالك في المدونة لاني اذا قومت الخدمة الخ وان لم يحمل الثلث رقبة الدار واحتج للمخاصمة مع الوصايا فلا يحاص الا بقيمة السكنى على غرضه لانه هو الذي أوصى به لا الرقبة اه انظر طي وقول ز احترازا عن غير المعينة الخ فيه نظر لان غير المحدودة بأمد معلوم اما محدودة

وقيل لا يجوز الا بثلثه قاله أشهب وعليه حل التونسي قولها وقيل ان كان معه وارث فالثاني والا فالاول قاله ابن وهب وأصبح اه منه بلفظه فتصل أن ما عزا طي لابن أبي زيد وابن رشد مثله لسحنون وبعض القرويين وابن يونس وأبي اسحق التونسي وعليه اقتصر ابن ناجي وأن كلام ابن عرفة محتمل وعلى تسليم أنه فهم ما على الوفاق فلا يعادل ذلك كلام هؤلاء الأئمة والله أعلم \* (تنبيه الاول) ابن رشد وان حمله على الخلاف فقدر حج قول ابن الماجشون فانه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين بعد أن ذكره مانصه وقول ابن الماجشون هذا هو القول الذي وقع في أول رسم من سماع عيسى لغير ابن وهب وأشهب من الرواة وهو أظهر الاقوال وأولها بالصواب وبالله التوفيق اه منه بلفظه فما قاله ح وارتضاء مب لا يوافق ما حل عليه الشيوخ المدونة ولا ما رجحه ابن رشد \* (الثاني) قال النخعي مانصه وان لم يكن له وارث بحال رأيت أن يشتريه بجميع المال لان الاصول فيمن لا وارث له أن يوصى بحاله كله اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وسلمه مع أنه يخالف لما قاله الامام في الرسم المار آنفا ونصه قال وسمعه يستل عن حضرته الوفاة ولا وارث له وأوله وورثته ومواليه وله ابن مملوك فلما خشي الموت ابتاع ابنه ثم مات فقال ان استيقن أن ما اشتريه ابني يخرج من الثلث عتق وورث أباه اذا استيقن أن ما اشتراه به يخرج من ثلثه فانه ربما كان الشيء الذي يشتري فيه فلا يدري أيجز ذلك من الثلث أم لا يكون له الديون والاموال الغائبة قال وليس له أن يشتريه بأكثر من ثلثه اه منه بلفظه وسلمه ابن رشد وقول مب هو الذي نقله ابن عرفة عن ابن رشد الخ مانقله ابن عرفة عن ابن رشد هو في شرح المسئلة المتقدمة واحتجاج ابن رشد بقوله اعدم الحجر عليه في ثلثه دون ثلث الخ انما يظهر اذا كان له مال مأمون والا فلا ولذا قال أبو اسحق التونسي وغيره القياس أنه لا يرث وعلى التقيد بكون ماله مأمونا حمل بعضهم المدونة كما قاله أبو الحسن ونصه الشيخ ان كان له مال مأمون فلا إشكال لانه بنفسه الشراء يكون حرا وعليه حمله بعض الشيوخ وأما ان لم يكن له مال مأمون فلا بد من النظر والتقويم فكيف يرث اه منه بلفظه قلت وفي كلام ابن رشد اشارة الى هذا القيد وهو قوله وان تلف ما بقي من ماله قبل موته لم ينتقض بذلك عتقه كالرجل المريض ينتقل عتق عبده في مرضه وله مال مأمون فيجزل عتقه ثم يتلف المال المأمون ان العتق لا يرد اه منه فتظيره وقياسه انما يتم اذا كان المال في مستلزام مأمونا ولكن كلامه قبل وبعد يدل على أن ذلك عنده ليس بقيد والله أعلم (وان أوصى بمنفعة معين أو بماليس فيها الخ) قول مب عن أبي الحسن فالفرق بينهما الخ سلم هذا الفرق وهو انما يتم اذا كانت المحدودة بمدة محدودة بحياة الموصى له المعين وأما ان كانت محدودة بحياة العبد فلا يتم

بجياة الموصى له أو بحياة العبد ان كان المعين عبدا او اما مطلقة وحكمها حكم المحدودة بحياة الموصى له ان كانت وكذا منفعة غير عبدا فان كانت منفعة عبد حكمها حكم المقيدة بحياة العبد على قول ابن القاسم وهو الراجح وحكم المقيدة بحياة الموصى

وكذا اذا كانت مطلقة على قول ابن القاسم فتأمله وقول ز وقوله مدة احتراز عن غير  
 المعينة الخ سكت عنه نو و مب وفيه نظر لان غير المحدودة بأمد معلوم اما محدودة  
 بحياة الموصي له أو بحياة العبدان كان المعين الموصى منفعه عبداً واما مطلقة وحكمها  
 حكم المحدودة بحياة الموصى له ان كانت منفعه غير عبد وان كانت منفعه عبداً فحكمها  
 حكم المقيدة بحياة العبد على قول ابن القاسم وهو الراجح وحكم المقيدة بحياة الموصى له على  
 قول أشهب والنصوص مصرحة بخلاف ما قاله ز فيها تبعاً لاجد قال في كتاب الوصايا  
 الثاني من المدونة مانصه ومن أوصى بخدمة عبده سنة أو سكنى داره سنة وليس له مال غير  
 ما أوصى به أو له مال لا يخرج ما أوصى به من الثلث خيرا الورثة في اجازة ذلك أو القطع بثلاث  
 مال الميت من كل شئ لله وصى له وهو قول الرواة كلهم لأنهم لم يعلم بينهم فيه اختلافاً قال بعده  
 يسير مانصه ومن هلك ولم يدع غير ثلاثة أعبده قيمتهم سواء فأوصى بأحدهم لرجل وبخدمته  
 الآخر لرجل حياته فان لم يجز الورثة أسلموا الثلث فضر به صاحب الرقبة بقيمتها  
 وصاحب الخدمة بقيمتها على غررها على أقل العرين عمر العبد أو عمر الخدم فيقال بكم  
 يتكاري هذا العبد الى انقضاء أقطعه ما عمر الخدم أو العبدان حي الى ذلك فهو لکم وان  
 مات قبل ذلك بطل حقكم فما صار لصاحب الرقبة أخذ فيه ما صار لصاحب الخدمة  
 كل به شريك في سائر التركة بتلا ثم قال فيها قال مالك ومن أوصى بسكنى داره لرجل  
 ولا مال له غيرها قيل للورثة أسلموا له سكنها أو الا فاطعوا بثلاثها بتلا وقاله ابن أبي سلمة  
 وجميع الرواة اه منها بلفظها ونقل ابن يونس عن المدونة جميع ما تقدم في كتاب  
 الوصايا الثاني ونقل عنها في ترجمة الوصية بالخدمة والسكنى والغلة الخ من كتاب الوصايا  
 الاول مانصه قال مالك ومن أوصى لرجل بخدمته عبده أو غلته أو سكنى داره أو غلته  
 حائطه سنة أو عمرى جعل في الثلث قيمة الرقاب فان جملها الثلث نفذت الوصايا قال مالك  
 وان لم يحسم ذلك خيرا الورثة في اجازة ذلك أو القطع للموصى له بثلاث الميت من كل شئ  
 تركه بتلا اه منه بلفظه وقال اللغمي مانصه وان قال بخدمه عبدي فلا ناسنة ولم يحمله  
 الثلث ولم يجز الورثة قطع للموصى له بالثلث شائعاً وان قال له خدمته حياة العبد قطع له في  
 عين العبد بخلاف الاول لان هذا آخر ح العبد جله عن الورثة فأشبهه اذا أوصى برقبته اه  
 منه بلفظه فهذه نصوص صريحة في رد ما قاله ز قيه لاجد وان سكت عنه نو  
 و مب فلا يغتر يسكتهم ما والله الموفق \* (تنبيه) \* حرم اللغمي في المدونة بحياة  
 العبد أنه يقطع للموصى له في عين العبد والجاري على هذا أن الحكم كذلك في المطلقة على  
 قول ابن القاسم مع أن اللغمي قد قال مانصه وان أوصى بخدمته عبداً وأوصى برقبته الآخر  
 لفلان تخاصها هذا بقيمة الخدمة على غررها والآخر بقيمة الرقبة وما ناب الخدم أخذته  
 شائعاً وما ناب الآخر قطع له في العبد اه منه بلفظه فظاهر قوله شائعاً في جميع الثلث  
 مع أن ذلك انما يجزى على قول أشهب فتأمل والله أعلم (و نصيب ابنه أو مثله في الجميع)  
 قول مب عن مق ولم أر مال المصنف فيه الاعتدال الحاجب الخ سلم رحمه الله كلام  
 مق هذا وهو غير مسلم ففي التفریع مانصه ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه وله ابن  
 الخ يعني ان مال كاهن الذي يوافق

له على قول أشهب والنصوص  
 مصرحة بخلاف ما قاله ز فيها  
 تبعاً لاجد انظر الاصل في قلت  
 وخينئذ فلا فرق بين المحدودة بأمد  
 معلوم وغيرها وقول مب بقي  
 ثلاث مسائل الخ ذكرها كلها  
 طفي وقد جمعها بقولي  
 وصايد بن عيينة فوق الثلث  
 من حاضر وفيه ما فأنبت  
 خيار وارث بين الاجازة  
 وبين خلع ثلث ما قدر حازه  
 (ونصيب ابنه الخ) قول ز أو  
 الباقي بعد ذوى القروض الخ  
 اللغمي وان قال مثل نصيب أحد  
 ولدى وله زوجة وأبوان عزل نصيب  
 الزوجة والأبوين ثم نظر الى ما ينوب  
 كل واحد من الباقي فيعطى مثل  
 نصيب أحدهم ثم يجمع نصيب  
 الزوجة والأبوين الى الباقي بعد  
 ما أخذته الموصى له فيقسمونه على  
 فراض الله تعالى اه ونقله ابن  
 عرفة وهو ظاهر وقول مب عن  
 مق لم أر مال المصنف الخ قصور  
 في التفریع لا فرق بين أن يوصى  
 بنصيب ابنه أو بمثل نصيب ابنه اه  
 ومعلوم ان كل ما فيه فهو للمالك  
 حتى ينص على خلافه وصرح في  
 الكافي بعز ذلك للمالك وساقه  
 كانه المذهب ولم يحك خلافه ونحوه  
 في سماع القرنيين من العتبية وهو  
 المأخوذ من كلام القاضي  
 عبد الوهاب في معونه وقد نقله  
 الباجي وسلمه ونحوه لابن يونس  
 وقول مب وبه تعلم بطلان الاتفاق  
 الخ يعني ان مال كاهن الذي يوافق

واحد فقد أوصى له بماله كله فان أجاز له الابن وصيته والا كان له ثلث ماله وان كان له  
ابنان فقد أوصى له بنصف ماله فان أجاز ذلك له ولداه والا كان له الثلث وان كان ثلاثة فقد  
أوصى له بثلث ماله فوصيته جائزة وان كان له أربعة بنين فقد أوصى له بربع ماله ولا  
فصل بين أن يوصي بنصيب ابنه أو بمثل نصيب ابنه اه محل الحاجة منه بلفظه فهذا نص  
صريح فيما قاله المصنف ومتبوعا وقد علمت أن كل ما فيه هو المال حتى ينص على خلافه  
وقد صرح الحافظ أبو عمر في الكافي بعز ذلك للمالك وساقه كآلة المذهب ولم يحك خلافه  
ونصه ولا فرق عند مالك بين أن يوصي بنصيب ابنه أو بمثل نصيب ابنه أو أحد بنيه اه  
بلفظه على نقل أبي علي وفي المسئلة الثالثة من رسم العتق الثاني من سماع القرنين من كتاب  
الوصايا مانصه وقال في رجل أوصى له رجل بما يصيب رجلا من ولده وهم يومئذ خمسة  
فهل بعضهم قبل أن يمالك الرجل والوصية على حاله ان للرجل الذي أوصى له بما يصيب  
رجلا منهم يوم يموت الهالك فان ولد له قبل أن يموت الهالك حتى يكونوا أكثر من عددهم  
يوم أوصى فله ايضا ما يصيب رجلا وان هلكوا الارب الا واحد فهو حينئذ ان أخذ من مثل  
ما يأخذ هذا الرجل من ولده أخذ أكثر من الثلث قال مالك ليس له ذلك ولكن له الثلث  
حينئذ وانما يتطرق في ذلك يوم يموت الموصي فيكون له مضافة رجل يوم مات قال محمد بن  
رشد هذا بين على ما قاله أنه اذا أوصى له بمثل حظ أحد أولاده فاعاله مثل حظ أحد  
يوم وجوب الوصية له قل عددهم أو أكثروا لا يوم أوصى اذ لم يوص له بجزء معلوم ولو أوصى  
له بجزء معلوم لكان له ذلك الجزء من ماله يوم وجوب الوصية له بموته لا ينقص منه ولا يزداد  
عليه هذا مما لا اختلاف فيه لوجهين أحدهما أن القصد من الموصي في ذلك كله مفهوم  
معلوم والثاني أن الموصي محمول على أنه علم بزيادة ماله ونقصانه وينقصان عدد ولده  
وزيادتهم فأقر وصيته في ذلك على حاله ولم يغيرها فوجب أن يعتبر في ذلك كله ما الامر  
عليه يوم الموت لا ما كان عليه يوم الوصية اه منه بلفظه فقول الامام مجيبا عن أوصى  
لرجل بما يصيب رجلا من ولده يكون له مضافة رجل نص في عين النازلة اذ المضافة والنصيب  
بمعنى واحد وقد عرفت المدونة مع لفظة مثل بما عبر به في العتبية بدونه فقال فيها ومن أوصى  
لرجل بمثل مضافة أحد بنيه فان كانوا ثلاثة فله الثلث اه قال أبو الحسن مانصه المضافة  
والنصيب واحد اه منه بلفظه وقد سلم أبو الوليد بن رشد ما في العتبية فأنزل هذا لا خلاف  
فيه ثم في كلامه ما يفيد أن وجود مثل وسقوطها عند الامام سواء لان الرواية ليس فيها  
مثل وهو شرهما بقوله هذا بين على ما قاله أنه اذا أوصى له بمثل حظ أحد أولاده الخ فزاد  
لفظة مثل وفسر المضافة بالخط كما فسرها أبو الحسن بالنصيب والخط والنصيب بمعنى واحد  
فالمعجب من غفلة من عن هذه النصوص الصريحة وهذا هو المأخوذ من كلام القاضي  
عبد الوهاب في معوته وقد نقله أبو الوليد الباجي وسلمه فانما ذكر مذهب مالك في له مثل  
نصيب ابنه قال مانصه وقال أبو حنيفة والشافعي يجعل الموصي له كأنه ابن آخر فله مع  
الابن الواحد النصف ومع الابن الثلث قال القاضي أبو محمد ودليلنا على ما نقوله انه اذا  
قال أوصيت لث بمثل نصيب أحد ابني فقد أحاله على العدد الذي أوصى له به ولا خلاف أن

الفرضيين في اسقاط لفظة مثل  
وهذا وقوف منه مع كلام من تبعنا  
للغنى وقد علمت ما فيه مع ان الذي  
قاله ز قد صرح به أبو الحسن  
وكلام ابن يونس يفيد ذلك لمن تأمله  
وكلام اللغوى الذي احتج به من  
قد تسلك المحققون عليه عن قبل  
من ومن بعده كالصنف في ضيق  
وغ في تكميله وابن هلال في  
درة فشديدك على ما للمصنف  
ومتبوعيه ويكفيك تسليم ق  
وغ وح وعج واتباعه  
وابن عاشر وطفي وغيرهم لكلام  
المصنف لو لم يكن له شاهد من  
النصوص فكيف والنصوص  
الصريحة القاطعة شاهدة له في  
عين النازلة على الخصوص والله أعلم  
(وميجز الخ) قول ز خلاف



نصيب ابنه جميع المال ونصيب أحد ابنيه النصف فيجب أن يكون له ذلك مقدما على  
الميراث اه منه بلفظه ونحوه لابن يونس ويأتي لفظه فان ما وجهه مذهب الامام مع لفظه  
مثل موجود مع اسقاطها بل هو مع اسقاطها أتم وأوضح لما يأتي في كلام العلامة ابن هلال  
وقول مب وبه تعلم بطلان الاتفاق الذي ذكره ز وانه مقلوب يعني أن مال كاهو الذي  
يوافق الفرضيين في اسقاط لفظه مثل وهذا وقوف منه مع كلام مق تبعاً للجمي وقد  
علمت ما فيه مع أن الذي قاله ز قد صرح به أبو الحسن وكلام ابن يونس يقيس بذلك لمن  
تأمله وأنصف فانه لما ذكر مثل ما ذكره المصنف مع لفظه مثل زائدة متصلة به مانصه قال  
اصبح وهذا كله قول مالك ومذهبه وقول ابن القاسم وأشهب قال ابن عبد الحكم وهو  
أصح من قول أهل القرائض محمد بن يونس يريد أن أهل القرائض يقولون إذا وصى بمثل  
نصيب أحد ولديه هم ثلاثة أعطى الموصي له الربع وان كانوا أربعة أعطى الخمس يزيدون  
سهم ما على عددهم وجمعتهم في ذلك أن الموصي انما أراد أن يعطي الموصي له مثل ما يعطي  
أحد ولده سواء لا يفضلهم وأنت اذا كانوا ثلاثة فأعطيتهم الثلث قد فضلتهم عليهم وان  
أعطيتهم الربع فقد ساواهم وأعطى مثل ما صار لكل واحد منهم ووجه ما لا أن الموصي  
انما أوصى له بمثل نصيب أحد ولده وقد علمت أن نصيب أحد ولده الثلث في هذا فكان انما  
أوصى له بالثلث وهو أصوب اه منه بلفظه فقوله وجمعتهم الخ يفيد أن لفظه مثل محي  
الموجبة عندهم لما قاله لانه بها حصل التشبيه الموجب عندهم للمساواة والمماثلة وذلك  
منصرف مع سقوطها قطعاً وقوله ووجه ما لا الخ يفيد أن مال كاهو يقول بذلك مع سقوط لفظه  
مثل بالآخرى لان العلة التي علمت في ذلك أوضح وأجلى فتأمل بانصاف هذا وفي وقوف  
مب رحمه الله مع كلام مق ما لا يخفى فان كلام اللغمي الذي احتج به قد تكلم الحقون  
عليه من قبل مق ومن بعده قال في ضح مانصه وأما اذا قال له نصيب ولدي فنص  
أبو الحسن على ان الفرضيين يوافقون مال كاهو على هذا فلا يتردد بالاتفاق ونحوه لابن  
عبد السلام خليل وقال اللغمي فذكر نصه ثم قال فانظر قوله وكذلك هل أراد التشبيه بالجملة  
الآخر المتفق عليها فيكون عكس كلام أبي الحسن أو أراد التشبيه بالخلاف فيكون موافقا  
لكلام المصنف مناقضا لكلام أبي الحسن أو يكون تشبيها بقول مالك الاول فقط اه  
منه بلفظه وقال المحقق غ في تكميل التقييد مانصه وبه شيخ شيوخنا أبو راشد  
السبتياني في شرح التلمانية على ان ما ذكره اللغمي من الاتفاق في له نصيب أحد ولدي  
خلاف ما ذكره أبو النجاشي من الخلاف في له نصيب أحد الورثة فتأمل اه منه بلفظه وقال  
العلامة ابن هلال في الدر المنثور بعد أن نقل كلام اللغمي مانصه وقوله وكذا ان قال له  
نصيب أحد ولدي ولم يقل مثله خلاف قول الشيخ رحمه الله في التقييد لو قال لفلان نصيب  
أحد بني وهم ثلاثة لكان له الثلث ويوافق الفرضيون مال كاهو هذا بل مقتضى قول  
اللغمي ان مال كاهو الذي يوافق الفرضيين هنا على أنه لا يكون له الربع وقد نبه الشيخ أبو  
الموددة خليل رحمه الله على هذا في ضح فذكر بعض كلامه ثم قال وعلى التشبيه بالجملة  
الآخر المتفق عايم مانصه العلامة الاوحد النبيل أبو عثمان سعيد العقباتي فذكر كلامه

ثم قال قلت والظاهر يادى الرأى قول الشيخ لان قوله لفلان نصيب أحد بنى أنص على أن يكون له مالا أحد بنيه لولم يوص من قوله له مثل نصيب أحدهم الا اذا قلنا بالغاء لفظة مثل فيكون اللفظان حينئذ سواء فان مثل قد تلغى كقولهم مثلك يفعل كذا أو أنا أكرم من ذلك وقد أقيمت على أحد التأويلات في مواضع من التنزيل اه محل الحاجة منه بلفظه **قلت** وما قاله هذا السيد الجليل المحقق النبيل من أن له نصيب أحد ولدى أولى من له مثل نصيبه أو مساو له في غاية الظهور وقد خفي على هؤلاء الأئمة الحفاظ الاعلام ما تقدم من النصوص الصريحة عن الامام مع كونها في الكتب المعتمدة المشهورة وفي بعضها كفاية فكيف يجميعها فستبدل على ماله مصنف ومتبوعه ولا نخرج على ما لمق وان اعتمده مب ولا تقول عليه ويكفيك تسليم ق و غ و ح و ع و ج و ثباعه وابن عاشرو طي وغيرهم لكلام المصنف لولم يكن له شاهد من النصوص فكيف والنصوص الصريحة القاطعة مشاهدة في عين النازلة على الخصوص فستبدل على هذا التحرير فانك لا تجد هكذا عند أحد وهو من منح العلي الكبير فله الحمد على القليل من نعمه والكثير وهو سبحانه العليم الخبير وقول ز والباقي بعد ذوى الفروض صحيح لكنه لم يبين ما يفي به الورثة بينهم بعد أخذ الموصى له نصيبه ويانه أن مأخذه ذو فرض واحد أو متعدد يضم الى مال البنين متسلا فيقسم كأثر المتروك نص عليه اللغى وغيره ونص اللغى وان قال مثل نصيب أحد ولدى له زوجة وأبوان عزل نصيب الزوجة والأبوين ثم نظر الى ما ينوب كل واحد من الباقي فيعطى مثل نصيب أحدهم ثم يجمع نصيب الزوجة والأبوين الى الباقي بعد مأخذه الموصى له فيقسمونه على فرائض الله تعالى اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وسلمه ووجهه ظاهر لمن تأمله والله أعلم (فيهم من فريضتهم) قول ز خلافا لما حمله عليه الحوفي والتاساني الخ فيه نظر وان سلمه نو و مب بسكوته ما عنسه بل ما حمله عليه هو الواقع في كلام أهل المذهب وكلام ابن القاسم المذكور هو في رسمه ولا نقصان عليك من سماع عيسى من كتاب الوصايا الثالث ونصه قال ابن القاسم في رجل قال جز من مالى أو سهم من مالى لفلان فمات أرى أن ينظر من حيث يقوم أصل فريضتهم فيعطى منها ما كان من ستة فسيم من ستة وان كانت من اثني عشر فسيم من اثني عشر وان كانت من أربعة وعشرين فسيم من أربعة وعشرين وان كانت ورثته أولاد فقط فان كان رجل وامرأة أعطى سهمان ثلاثة وان كان رجل وامرأتان فسيم من أربعة وان كان رجلين وامرأتين فسيم من ستة فسيم فعلى هذا فاحسب قولا أو كثروا وان لم يكن له وارث فله سهم من ستة لانه أدنى ما يقوم منه سهم أهل القرائض قال أشهب لهم من ثمانية لاني لم أجدا أحدا من فرض الله له سهم أقل من الثمن قلت فان كانت الفريضة أصلها ستة وهى تربو حتى تنتهى الى عشرة فن عشرة يعطى سهم ما أم من ستة قال من عشرة قال محمد بن رشد انما جعل له ابن القاسم السدس اذا لم يكن له ورثة فيعطيه سهم ما من سهام فريضتهم التى تنقسم عليها ما ورثهم لان السدس أقل سهم مفروض لاهل النسب من الورثة فأعطى الموصى له أقل سهم فرضه الله ان يرث

ما حمله عليه الخ فيه نظر فان ما حمله عليه هو الواقع في كلام أهل المذهب وليذكر والقول بانه يعطى سهمان من أصل الفريضة وهى لا تنقسم من أصلها لاهن ابن القاسم ولا عن غيره فلو كان كلام ابن القاسم محمولا عندهم على ظاهره مأغفاه ولعدوه من جملة الاقوال على أن الوصلنا ما قاله ز من ابقائه على ظاهره لم يحمله المصنف عليه لانه اذا اختلف الراجح كما يعلم بالوقوف على كلام الأئمة فى الأصل والله أعلم

الميت من أهل نسبه وانما رأى أشبه له الثمن لانه أقل سهم فرضه الله لمن يرثه من سبب  
أو نسب وهو الاظهر لان هذا انما يرجع فيما يرى ان الميت أراد وقصده واذا احتمل أن  
يريد الموصى السدس للمعنى الذى رأى ابن القاسم واحتمل أن يريد الثمن للمعنى الذى رأى  
أشبه وجب أن لا يكون له الا الاقل ويسقط الزائد للشك وبالله التوفيق اه منه بلفظه  
فاتظر قوله فيعطيه سهمان من مهام فريضتهم التى تنقسم عليها موارثهم بين لك أنه فهم قول  
ابن القاسم على ما فهمه عليه الخوفى والتلساى وقال فى المتنق مائنه واذا أوصى له يميز  
من ماله أو نصيب أو سهم ولم يعينه ثبت له جزء من ماله مقدر خلافا للشافعى فى قوله يدفع له  
الورثة ما شاؤا ثم قال فرع اذا ثبت ذلك فقال أصبغ وابن المواز له سهم واحد من ماله  
عما انقسمت فريضته عليه من عدد السهام كتر ذلك الجزء أو قل قال القاضى أبو محمد ومن  
أصحابنا من قال انه يعطى الثمن فذكر بقيمة الاقوال الآتية فى نقل ابن عرفة عنه تركته لما  
اشتملت عليه النسخة التى يمدى منه من التصيف ثم قال فرع فاذا قلنا يعطى مثل السهم  
الذى تنقسم عليه الفريضة فكان أصل الفريضة من ستة وهى تعول الى عشرة قال ابن  
القاسم فى العتبية له سهم من عشرة ووجه ذلك انه أقل سهام تلك الفريضة اه منه بلفظه  
ولا يتوقف منصف تأمل فى انه فهم كلام ابن القاسم على ما فهمه عليه من قدمنا ذكرهم  
وكذا غيروهم عن وقفنا على كلامه فى المفيد مائنه ومن أوصى لرجل أو امرأتين سهم  
من ماله نظر الى السهام التى تنقسم عليها تركته بين ورثته فكان للموصى له سهم من مائنه  
انقسمت على ثمانية كان له الثمن قال ابن شعبان يكون له التسع فان لم تعرف سهام الفريضة  
ولا عدد الورثة فله عند ابن القاسم السدس وقال أشبه له الثمن لانه أقل مسمى الله من  
القرائض وقال ابن المباحثون له العشر اه منه بلفظه وقال فى الجواهر مائنه ولو أوصى  
بجزء من ماله أو بسهم أعطى سهمان بما بلغت سهام الفريضة وقيل له الثمن لانه أقل سهم سمى  
الله فى كتابه الكريم وقيل له الاكثر من السدس أو من سهم من سهام الفريضة لان السدس  
أقل السهام فى الاصول لان الثمن انما يستحق بالحجب اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب  
مائنه واذا أوصى بجزء أو سهم فقبل سهم من فريضته وقيل الثمن وقيل السدس وقيل  
الاكثر منها صريح يعنى انه اختلف اذا أوصى بجزء أو سهم على أربعة أقوال الاول لا صبغ  
ان له سهمان تنقسم عليه الفريضة من غير وصية قلت السهام أو كثرت واختاره ابن عبد  
الحكم ومحمد وكرأن عليه جعل أصحاب مالك والثانى لأشبه ان له الثمن لانه أقل سهم ذكر  
الله تعالى من القرائض والقول الثالث أنه يعطى السدس ورأى أنه أقل السهام والثمن انما  
يستحق بالحجب والقول الرابع ان له الاكثر منها أى من السدس وسهم من مهام الفريضة  
ونقص المصنف من هذا القول لان الذى نقل صاحب النوادر وغيره فى المسئلة قولاً بأنه  
يعطى سهمان من مهام الفريضة ما لم يزد على الثلث فيرده الورثة الى الثلث أو ينقص من  
السدس فلا يتقص من السدس اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد نقله ما فى  
سماع عيسى مختصراً مائنه وقال الباجى ان أوصى بجزء من ماله أو نصيب أو سهم ولم  
يعينه فقال أصبغ ومحمد له سهم واحد عما انقسمت عليه فريضته كتر ذلك السهم أو قل

قال عبد الوهاب ومن أحبا ثمن قال يعطى الثمن قال ابن عبد الحكم اختلاف في ذلك  
 قيل يعطى الثمن وقيل يعطى سهمان تنقسم عليه الفريضة قلت السهام أو كثر محمد  
 وهذا أحسن إلى وعليه جماعة أصحاب مالك وقيل يعطى سهمان سهمان الفريضة مالم  
 يزيد على الثلث فسيرده الورثة إلى الثلث أو ينقص من السدس ولم يتعقبه ابن زرقون وأنى  
 بما ذكرنا من سمع عيسى وظاهر كلام ابن رشد أن الخلاف إنما هو إذا لم يكن له وارث  
 وظاهر كلام البابي ونقله عن ذكر أن الخلاف مطلقاً ولو ترك ورثة أه منه بلقطه <sup>قلت</sup>  
 ما عزا لظاهر كلام البابي هو ظاهر كلام غيره من قدمنا كلامهم وهو ظاهر كلام ابن يونس  
 أيضاً فإنه لما نقل سمع عيسى قال مانصه ومن كآب ابن المواز قال ابن عبد الحكم إن  
 أوصى له بجزء من ماله أو بسهم من سهم ماله فقد اختلف فيه فقيل له الثمن لأنه أقل سهم  
 ذكر الله تعالى في الفرائض وقيل يعطى سهمان تنقسم عليه الفريضة قلت السهام  
 أو كثر وقيل يعطى سهمان سهمان الفريضة إن كانت تنقسم على ستة فأقل مالم  
 يجاوز الثلث فيرد إلى الثلث إن لم يجز الورثة فأما إن انقسمت على أكثر من ستة فلا ينقص  
 من السدس لأن ستة أصل ما تقوم منه الفرائض محمد بن يونس وهذا أضعفها قال ابن  
 المواز والذي هو أحب إلى وعليه جل أصحاب مالك واختاره ابن عبد الحكم أن له سهمان  
 تنقسم عليه فريضة قلت السهام أو كثر وقال أشهب إذا أوصى له بسهم من ماله فله  
 سهمان تنقسم عليه فريضة وإن لم يكن للموصى بالسهم الولد واحد فله موصى له المال  
 إن أجاز ذلك الولد والاف الثلث وإن لم يدع غير بنت أو أخت أو من لا يجوز المال ولا معهما من  
 يعرف بعينه ولا يعرف عدده فإن له الثمن استحساناً بعد الأياس من معرفة خبره ولو زيد  
 على الثمن بقدر ما يرى من حاجته رأيه حسناً محل الحاجة منه بلقطه فإذا تأملت  
 هذه النصوص كلها ظهر لك أن هؤلاء الأئمة كلهم حملوا قول ابن القاسم على ما ذكرناه لأنهم  
 لم يذكروا القول بأنه يعطى سهمان من أصل الفريضة وهي لا تنقسم من أصلها إلا عن  
 ابن القاسم ولا عن غيره فلو كان كلام ابن القاسم محمولاً عندهم على ظاهره ما أغفلوه ولعدوه  
 من جملة الأقوال على أن الولد ما قاله ز من إبقائه على ظاهره لم يحمل المصنف عليه لأنه  
 إذ ذاك خلاف الراجح لما رأيت في كلام الأئمة والله الموفق <sup>(تنبيهات \* الأول)</sup> قول  
 ابن عرفة عن البابي وعليه جماعة أصحاب مالك موافق لما رأيت للبابي في المشتق وهو  
 مخالف لقول ضيغ جل أصحاب مالك وما ضيغ هو الذي وجدته في ابن يونس كما قدمته  
 ومعناها مختلفة والله أعلم <sup>(الثاني)</sup> قال ابن عرفة متصلاً بما قدمناه عنه مانصه  
 قلت فيحصل في المسئلة خمسة أقوال الثلاثة التي نقل البابي والقولان اللذان نقلهما  
 ابن رشد المقيدان بأن لا وارث وثالث نقل ابن الحاجب الأكثر من سهمان من الفريضة  
 أو الثمن لو صح كان سادساً وما أراه إلا وهم إلا أن ابن شاس لم يذكره وذكره إلا أكثر من  
 السدس أو سهمان من الفريضة كما ذكره البابي أه منه بلقطه ولعل نسخته من ابن  
 الحاجب وقع فيها تحريف والذي وقفنا عليه في جميع النسخ هو ما تقدم عن ضيغ وشرح  
 عليه وبدل على أنه وقع خلل في نسخة قوله وثالث نقل ابن الحاجب إلا كثر الخ فإن هذا

القول في كلام ابن الحاجب رابع لاثالث والله أعلم \* (الثالث) \* أغفل ابن عرفة وغيره ما في المفيد عن ابن شعبان وما فيه عن ابن الماجشون وعليه فالأقوال سبعة لاجسة فقط والله أعلم (وبنافع عبد الخ) قول مب وزده اللخمى بأنه يصح بقاء الرقبة على ملك ربه اللجنانية الخ قد نقل ابن يونس عن بعض أصحابه أنه قال إن قول ابن القاسم جيد ووجهه بخوم اللخمى وسيله ابن يونس انظر نصه في ق \* (تنبيه) \* محل الخلاف إذا قال لقلان خدمة عبدى ونحوه هذا وأما إذا قال يخدم عبدى فلا نافية في قول ابن القاسم وأشهب على أنه يحمل على حياة الخدم كما أفاده كلام اللخمى وصرح به ابن يونس نقلا عن ابن المراز ومثله في ابن عرفة ونصه محمد بن قالى وصيته يخدم عبدى فلانا ولم يوقت وقتنا فلا اختلاف فيه بين أصحابنا فيما علمت أن ذلك حياة الخدم وهو أن شاء الله قول ابن القاسم وأشهب اه منه بلفظه (وهى ومدبران كان بمرض في المعلوم) قول ز وانظر لو نكل لوجه له هذا التوقف إذا جرى على القواعد المسجلة أنه لا يثنى له إذا نكل وقول ز وأما مدبر الصحة فيدخل في المجهول هذا مراد المصنف ولم يذكر ز هل يدخل فيه ما دخولا واحدا أو يبدأ بالمعلوم وفي ضيق مانصه وحيث حكمنا للمدبر بدخوله فيما لم يعلم الميت به فاختلف هل يدخل فيما لم يعلم به الميت وما لم يعلم دخولا واحدا أو يبدأ بما لم يعلم به فان بقى من المدبر بقية لم يسعها ثلث ما لم يعلم به ثلث ما لم يعلم وتظهر ثمرة هذين القولين عند ضيق الثالث عن الوصايا اه منه بلفظه (وفي سفينة وعبد شهر تافه ما ثم ظهرت السلامة قولان) نحوه قول ابن الحاجب وفي العبد الآبق والبعير الشارد اشهر موتهم ما ثم ظهرت السلامة قولان كغرق السفينة اه ضيق فروى أشهب عن مالك فيه قولين فتره قال لا تدخل فيه الوصايا ومرة قال تدخل اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فانه قال عقب نقله كلام ابن الحاجب مانصه ذكرهما ابن شاس روايتين اه قلت مثل ما هو لا من حل ما في العتبية على الخلاف للشيخ أبي محمد في النوادر وهو خلاف ما جزم به ابن رشد ويأتى لفظه \* (تنبيه) \* قال ابن عرفة متصلا بما قدمناه عنه مانصه وقول ابن عبد السلام الخلاف منصوص في السفينة والمنصوص في الآبق دخول الوصايا فيه فلتقارب الفقه حمل المواقف الصور كلها محلا واحدا يقتضى أن الخلاف في العبدانما هو بالتحريم اعتمادا منه على لفظ اللخمى وهو خلاف نص ابن شاس المتقدم وهو الصواب لنقل الشيخ عن الموازية والمجموعة أن أشهب روى القولين في السفينة والآبق ثم قال قلت ومثله في سماع القرينين أوله اه قلت الذى في سماع القرينين المشار اليه هو مانصه مثل مالك عن نعي له عبد آبق أو ذكر له غرق سفينة ثم مرض فأوصى بثلاث ماله ثم مات وجاء العبد الآبق وسلت السفينة أيدخل ذلك في ثلثه فقال نعم ليس يشبه هذا الذى يكون له مال لم يعلم به قد ينعى للرجل العبد وهو يرجوه وهو يأس منه فهذا يدخل في الثلث وفي كتاب الوصية الصغير من سماع أشهب وابن نافع قال فأما الذى له العبد الآبق والرجل الشارد الذى قد كان له أصله وعلمه فانه إذا رجع رجع في الثلث فقبيل له رأيت الذى يكون له المال الغائب مثل السفينة والعبد فقيل قد غرقت السفينة أو مات العبد حتى يتيقن ذلك فقال

اذا علم انه لم يرد فلا يدخل في الثلث فقل له مثل السفينة يقال له قد غرقت فقال اذا كان  
 هكذا فقم ولم ير أن ذلك يرجع في الثلث اذا جاءت الامته من جهة انه كان منه آيسا وفي  
 رواية عيسى من كتاب المكاتب من سماعة قال ابن القاسم ان كانت قامت عنده البينة  
 وشهد عنده قوم قبل الوصية أو بعد ها ان العبد مات والسفينة غرقت والفرس مات  
 أو بلغه ذلك فطال زمانه وبش منه ثم جاء خبر ذلك من بعد موته انه لم يذبح منه شيء فلا  
 يدخل فيه شيء من الوصايا وهو كالطارئ لم يعلم به وان كان ذلك لشيء بلغه فلم يلبث الا يسيرا  
 حتى مات ولم يشهد عنده أحدهم لا كه الا خبر بلغه فان الوصايا تدخل فيه ولم يذكر في  
 أول المسئلة ابا القاسم العبد وانما ذكره لا كه قلت فالعبد ياتي قال تدخل فيه الوصايا متى  
 ما رجع قال محمد بن رشد في ظواهر الفاظ هذه الروايات اضطراب ولا ينبغي أن يحمل شيء  
 منها على التعارض والاختلاف لانها ترجع كلها عند التحصيل الى ما كان أصله قد علمه فان  
 الوصايا تدخل فيه وان غاب عنه فطال زمانه وبلغه هلا كه حتى كان الغالب عليه اليأس منه  
 من أجل ما بقي له فيه من الرجاء حتى اذا تحقق عنده هلا كه بالشهادة والاستفاضة حتى  
 تحقق ذلك وتيقنه فلم يبق فيه رجاء فلا تدخل الوصايا فيه ان جاء بعد ذلك وان كانت المدة لم  
 تطل ولا فرق في شيء من ذلك كله بين المال الغائب والعبد الا بقى والسفينة الغائبة وبالله  
 التوفيق اه منه بلفظه وقد أغفل المحققون الحفاظ والله أعلم (أو أوصى به لو ارث)  
 قول ز لان اقراره في صحته قد يكون باطلا الخ انظر هل يرد عليه ما في طر ابن جات عن  
 ابن زرب فانه لما ذكر عنه مسئلة المصنف هذه قال متصلا بمناصه ومن أقر لن يجب  
 اقراره له به فكيف المقر له أن يحلف بين القضاء فنسكل عن اليقين فان الوصايا تدخل فيه اذ قد  
 يمكن أن يكون قبضه ذكره عنه ابن مغيث اه منها بلفظها ونحوه في نوازل الوصايا من  
 المعيار عن ابن زرب أيضا وسلمه والظاهر انه لا يرد عليه تأمل وقول ز وأما مدبر الصحة  
 فيدخل في هذين يعني ما بطل من الاقرار وما أوصى به لو ارث ولم يجز ببقية الورثة ودخوله  
 فيما بطل من الاقرار مصرح به في كلام ابن يونس ونصه فان كان المدبر ممن يجوز اقراره له  
 اخذه وان كان ممن لا يجوز اقراره له عزل وورث وكانت الوصايا في ثلث ما بقي محمد بن يونس  
 لانه كذلك أراد أن تكون الوصايا في ثلث ما بقي وان الدين فارغ من رأس المال فلما منع  
 منه للثمة نفذت الوصايا على ما أراد الاصدقاء المنكوحه في المرض والمدبر في الصحة  
 اه منه بلفظه وقول مب فيه نظرا ذ كونه من الوصايا لا يمنع من ذلك الخ سلم كلام  
 طفي وقال تو مانصه هذا البحث متجه ورد طفي له فيه نظرا وقال جس بعد  
 ذكره كلام طفي مانصه وكتب عليه بعضهم قوله والا لما كان الخ ممنوع اذ الفائدة تظهر  
 فيما اذا اجتمع في المعلوم ولا يلزم العكس فاقاله عج هو الظاهر اه منه بلفظه قلت  
 وهذا هو الصواب ويلزم طفي ومب ان يقول لا بدخول فك الاسير فيما لم يعلم به الموصى  
 لدخول المدبر في الصحة فيه مع ان فك الاسير مقدم عليه فان لم يلزم ما هذا الزمهم اما التزامه  
 لعج وان التزامه خالفا للمشهور ومذهب المدونة ففيها في كتاب الوصايا الاول مانصه وكل  
 وصية فلا تدخل الا فيما علم به الميت فأما المدبر في الصحة فيستدخل فيما علم به وما لم يعلم به

من غائب أو حاضر اه منه بالفظها ونحوه لابن يونس عنها ونصه وكل وصية فلا تدخل  
 الا فيما علم به الموصي الا المدبر في الصحة فانه يدخل فيما علم به أو لم يعلم به من غائب أو حاضر  
 اه منه بلفظه قال أبو الحسن مانصه قوله فأما المدبر في الصحة فيدخل الخ عياض  
 ظاهره أن المبتل في المرض والمدبر فيه خلافة لا يدخلان فيما يعلم به وعليه حمل مذهب  
 الكتاب محققو شيوخنا وفي كتاب محمد والعتبية أن المدبر في الصحة والمرض سواء يدخلان  
 فيما علم به وفيما لم يعلم واختلاف في المبتل في المرض في العتبية والمدونة لابن القاسم  
 لا يدخل وكذلك في كتاب محمد وخرج الشيوخ على ما في كتاب محمد والعتبية من دخول  
 المدبر في المرض دخول المبتل لانه أقوى لكن هذا التخصيص مدفاه نص على الفرق  
 بينهم ما يكفي يقاس على كلامه خلاف مانص عليه الشيخ فالمدبر في الصحة لا خلاف أنه  
 يدخل فيما علم به وفيما لم يعلم والصيغة لا خلاف أنها لا تدخل الا فيما علم والمدبر في المرض  
 والمبتل فيه قولان وحكي ابن حارث رواية شاذة عن ابن سحنون عن ابن القاسم عن مالك أن  
 المدبر في الصحة لا يدخل الا فيما علم ابن سحنون وعمل به اصحابه على شذوذها وفي الوصية  
 أيضا قول شاذ أنها تدخل فيما علم وفيما لم يعلم اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ووجه  
 ما في الكتاب أن التدبير عقد لازم علقه بجهول الوصية بالمال عقد جائز انما تفيد الموت  
 فلما لم يغيرها حتى مات دل أنه قصد تعليقها بجهول والفرق بين مدبر الصحة والمرض أن المدبر  
 في الصحة قصد الى عتقه من مجهول ما يكون في ملكه يوم يموت وقد يكون بين تدبيره وموته  
 عشر سنين والذي في المرض يتوقع موته من مرضه ذلك وهو عالم بماله وانما يجوز أن تجري  
 أفعاله فيما علمه اه منه بلفظه وما ذكره من الفرق بين المدبرين سبقه اليه اللغوى ونصه  
 واختلف في المدبر في المرض والذي ثبت عليه ابن القاسم أنه لا يدخل الا فيما علم والفرق  
 بين المدبرين أن الصحيح قصد الى عتقه من مجهول ما يكون في ملكه يوم يموت وقد يكون بين  
 تدبيره وموته العشرات سنة وأكثر والمدبر في المرض يتوقع الموت من مرضه ذلك وهو عالم  
 بماله وانما يقصد أن تجري أفعاله فيما علمه اه منه بلفظه وقد نقل ابن عرفة عن المدونة  
 نحو ما قدمناه عنها واسلمه وقال في ضيق عند قول ابن الحاجب ولا مدخل للوصية فيما  
 لم يعلم به الخ مانصه يعني أن وصايا الميت لا تدخل الا فيما علم به لان الميت لم يرد ما لم يعلم به  
 وهذا هو المعروف اه منه بلفظه وفي المفيد مانصه وان كانت الوصية وهو غير عالم بما  
 طرأ له من ماله فطرأ له من ماله ما لم يعلمه الى أن مات فلا يجوز فيه ثلثه الا المدبر في الصحة فانه  
 يدخل فيما لم يعلم وفيما علم اه محل الحاجة منه بلفظه وتتبع النصوص بذلك يطول بنا  
 وفي بعض ما ذكرناه كفاية فكيف يجميعه فهذه النصوص تدل على أن فك الاسير لا يدخل  
 فيما لم يعلم به الموصي وتعليقهم دخول المدبر في الصحة وحده بما تقدم يفيد ذلك لا تنافي تلك  
 العلة في فك الاسير قطعاً واذا سلم أنه لا يدخل فيما جهل لزم عدم دخوله فيما بطل من  
 الاقرار بالآخرى لأنهم ما شتره كافي أنه كشف الغيب أنهم ما كانا على ملكه يوم مات وورد  
 ما بطل من الاقرار بأنه يوم مات كان جازماً بأنه ملك لغيره لاحق له هو فيه ولا يتوقف منصف  
 في أن ما يجزم الموصي بأنه لملكه عليه أولى بعدم دخول الوصايا فيه مما يجهل ملكه فتأمل



بانصاف وقول ز الا أن يحمل على ما تعين عليه الخ تبع فيه قول عجم مانصه الآن  
 يحمل على فك الاسير الذي تعين عليه حيث لم يمكن من التي وكان موسر ادون غيره فتأمله  
 اه منه بلفظه وفيه نظر لان ما تعين عليه فك من رأس المال لافي الثالث وقد تقدم لز  
 نفسه الجزم بذلك فلا يصح ما قاله والله أعلم (أز يقل أنفذوا لم تنفذ) قول مب  
 قلت والظاهر من جهة المعنى هو الثاني ما استظهره والظاهر ويظهر من كلام أبي  
 الحسن أنه على ذلك فهم كلام عياض لانه قال عقبه مانصه أبو محمد في النوادر والباقي  
 وابن رشد وأما ان كتبها ولم يشهد عليها او وجدت عنده بعد موته فلا يتقدم ما فيها وان كانت  
 بخط يده لاحتمال أن يكون كتبها ليؤامر نفسه فيها ولم يعزم بعد على تنفيذها الشيخ  
 وقول عياض اذا كتبها بخطه وقال ان مات الخ فليس بخلاف ما قال أبو محمد والباقي  
 وابن رشد وكأنهم يقولون الاشهاد أو ما يقوم مقامه اه منه بلفظه فان قوله الاشهاد أو  
 ما يقوم مقامه يدل على أنه فهم كلام عياض على ما ذكرنا اذ لو كان قال ذلك قطعاً لكان  
 اشهاداً لا فائدة له ومما يعين حمله على ذلك قول عياض نفسه فلينفذ اذا عرف أنه  
 خطه كالواشهاد لان قوله كالواشهاد تشبيه فلو فهم على ما فهم في ضيق لكان فيه  
 تشبيه النبي بنفسه لان قوله بلسانه للعدلين أنفذوا ما في هذا الكتاب اشهاد حقيقة فتأمله  
 والله أعلم (ونب فيها تقديم التشهد) قول ز قول الخ انظر تردده في ذلك ومراد  
 المصنف كتاباً ونص المدونة كذا أن يكون صريحاً في ذلك وفي المتنق مانصه وفي المجموعة  
 والعتبية من رواية ابن القاسم عن مالك كان من أدركت يكتبون التشهد قبل ذكر الوصية  
 وما زال ذلك من شأن الناس بالمدينة وأنه ليحجني وأراه حسناً اه منه بلفظه وفي ابن  
 عرفة مانصه وفيه من كتب وصيته فليقدم ذكر التشهد الشيخ روى ابن القاسم في العتبية  
 والموازية والمجموعة قال كان من أدركت يكتبون التشهد قبل ذكر الوصية وما زال ذلك  
 من أمر الناس بالمدينة وأنه ليحجني وأراه حسناً ورواه أشهب اه منه بلفظه وكلام  
 العتبية هو في أول مسألة من رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الأول  
 ونصه قال سحنون أخبرني ابن القاسم قال سئل مالك عن الوصية التي يوصي بها الناس  
 ويتشهدون فيها قبل أن يوصوا قال ذلك يحجني وأراه حسناً وما زال ذلك من شأن الناس  
 والذي أدركتهم عليه أن يكتبوا التشهد قبل أن يوصوا قال مالك في أثر الوصية في التشهد  
 حين قال هو الذي أدركت عليه الناس قال قال أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم ما أدركت  
 عليه الناس بهذه البلدة يعني المدينة فلا شك فيه أنه الحق وروى أشهب في كتاب الوصية  
 الذي فيه الحج والركعة من هذا في التشهد و زاد قال فقبل له فان رجلاً عنده كتاب  
 وصيته وكتب فيها أو من بالقدر خير من غيره - لم يره وقال لا والله لا أراه أفلا كتب  
 والصفريه والاباضية ليس هذا بشئ وقد كتب من مضى وصاياهم فلم يكتب أحد منهم  
 هذا في وصيته قال محمد بن رشد هذا كله بين على ما قاله لان الرشيد في اتباع ويكره في  
 الامور كلها الابتداء فلن يأتي آخر هذه الامة بأهدى مما كان عليه أولها والمدينة دار  
 الهجرة وبها توفي النبي صلى الله عليه وسلم والعصابة خير الامة الذين اختارهم الله للحجة

نبية وتبليغ دينه وإقامته شرعها متوافرون فما علموا به ودرجوا عليه هو الهدى الذى لا ينبغي العدول عنه وبالله التوفيق اه منه بلفظه والنصوص الصريحة فى ذلك غير ما قدمناه كنص اللغوى وغيره كثيرة وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم \* (تنبية) \* قوله فى الرواية لا أراه أفلا كتب والصقرية الخ كذلك وجدته فيها ونحوه لابن يونس ونصه وروى أشهب عن مالك فى العتبية والمجموعة وكتاب محمد بن له ان رجلا كتب فى وصيته أو من بالقدر خير وشمره حلوه ومرة قال ما أرى هذا أفلا كتب أيضا والصقرية والاباضية فد كتب من مضى وصاياهم فلم يكتبوا مثل هذا اه منه بلفظه ونقله من بلفظه ما أرى هذا ويكتب أيضا والصقرية الخ قال بعده مانصه قوله ويكتب أيضا والصقرية والاباضية هكذا وجدته فى نسخة ابن يونس وله وجه لان ما ذكر من بعض القدر الذى يؤمن به وهو وجود هذه الفرق فى النوادر وغيرها ما أرى هذا ألا كتب الصقرية والاباضية والمعنى فيها على الانكار اه منه بلفظه وقد رأيت أن الذى فى ابن يونس موافق لما فى النوادر وغيرها وفى ضيق وروى أشهب ان رجلا كتب فى وصيته أو من بالقدر خير وشمره حلوه ومرة فقال ما أرى هذا الامن الصقرية والاباضية الخ قال جس بعد ان نقله مانصه زاد ابن عرفة ومثله فى سماع ابن القاسم اه وهو يوهم أن ابن عرفة ذكر رواية أشهب بنحو ما ذكرها فى ضيق وليس كذلك وإنما قال ابن عرفة مانصه وروى أشهب أن رجلا كتب فى ذلك أو من بالقدر كله خير وشمره حلوه ومرة قال ما أرى هذا ألا كتب الصقرية والاباضية الخ هذا اللفظ وهو موافق لما وجدناه فى العتبية ومخالف لما فى ضيق فتأمل والاباضية قد تقدم ضبطه ومعناه عند قوله كروى فى فصل الجماعة فراجع الصقرية قال فى القاسم مانصه والصقرية بالضم ويكسر قوم من الحرورية نسبوا الى عبد الله بن صفار ككتان أو الى زياد بن الاصفر أو الى صفرة أو انهم أو انهم أو هم من الذين والمهالبة نسبوا الى آل أبي صفرة اه منه بلفظه (وكتبها عند فلان فصدقه) اقتصر المصنف على قوله فصدقه ومعنى المدونة قال فاتفقوا ما فيها وصدقه لقوله فى ضيق عند قول ابن الحاجب وجعلتها عند فلان فصدقه مانصه هكذا فى المدونة لكنه زاد قبل قوله وصدقه فاتفقوا ورأى المصنف أن قوله صدقه يعنى عن قوله اتفقوا وهو ظاهر ونحوه لابي الحسن وقال فضل فقتل ما يأتى فى نقل أبي الحسن عنه ونصه انظر قوله فاتفقوا فضل ان لم يقل فاتفقوا وإنما قال وصيتى عند فلان فلا يعنى منها شئ حتى يقول فاتفقوا الشيخ وهذا مشكل لان قوله فى الكتاب فصدقه لا فائدة فيه إلا أن يفد ذلك اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي معبرا عنه بالمعربى وسلمه وقول ز وصيته التى كتبها أى بخط يده وعليه فقوله ولو وجد فيها أنها لابن الموضوعه عنده ظاهر ان ثبت ان ذلك خطه وليس فى الكتاب محمول لاربية وهذا التفصيل أصله لعج وصرح خش برجوع الشرط لهذه أيضا ولم يفصل وكذا جس وهو ظاهر ما فى العتبية فى رسم البرزى سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه وسئل مالك عن رجل حضرته الوفاة فقبل له أو ص فقال قد أوصيت وكتب وصيتى ووضعته على يدي فلان

فانفذوا ما فيها فتوفي الرجل وأخرج الذي قال المتوفي انه قد وضعها على يديه الوصية  
وليس فيها شهود الا ما شهد على قوله من ذلك انه قال قد وضعها على يدي فلان فانفذوا  
ما فيها قال مالك أرى ان كان الرجل الذي ذكر أنها عنده عدلاً أن ينفذ ما فيها قال ابن  
القاسم وذلك رأيي قال العتيبي عن سحنون الوصية جائزة عدلاً كان أو غير عدل قال يحيى  
قلت لابن القاسم لم يجوزها مالك ولم يشهد عليها بعينها ولم يشهد عليها الا الذي كانت عنده  
قال اراه بمنزلة الذي يوصي فيقول قد أوصيت بوصايا أعلمت بها فلانها أخبركم اني  
أوصيت به فهي وصيتي فلينفذ ما فيها فيكون ذلك ماضياً بمنزلة الرجل يوصي لرجل  
يدون له عليه فيقول قد كنت أدين فلاناً وفلاناً ما ادعوه قبلي فهم فيه مصدقون فيكون  
ذلك لهم بلايين يستحقون بها على ما ادعوه قال محمد بن رشد اشتراط مالك العدالة في الذي  
قال الميت انه وضع وصيته عنده اذا أخرجها فقال هذه هي وليس عليه اشم وذاك خلاف  
ظاهر ما في المدونة والموازاة في الذي قال كتب وصيتي وجعلتها عند فلان فصدقوا وانفذوا  
ما فيها اذ لم يشترط في ذلك عدالة مثل قول سحنون وقوله هو القياس اذا لاجحة للورثة عليه  
في الثلث فله أن يجعل التصديق فيه الى عدل وغير عدل وقول مالك هنا باشتراط العدالة  
استحسان وقد مضى في رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الشهادات ما فيه بيان هذا  
فقف عليه وقوله في الذي قال كنت أدين فلاناً وفلاناً ما ادعوه قبلي فهم فيه مصدقون ان  
ذلك يكون لهم دون عين يستحقون بها خلاف قوله في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن  
القاسم من كتاب المديان والتفليس في ايجابه اليمين في ذلك واختلاف قوله في هذا على  
الاختلاف في حقوق يمين التهمة اذ لم يسقط الميت عنهم اليمين وانما قال انهم مصدقون ولم  
يقبل يمين أو بغير يمين ولو قال انهم مصدقون بغير يمين لما سقطت اليمين عنهم باسقاطه اياها  
عنهم على ما مضى في رسم أخذ بشرب خمر من سماع ابن القاسم حسباً يشاء والله  
التوفيق اه منه بلفظه فانظر قوله اراه بمنزلة الذي يوصي الخ فانه صريح في أن  
المستثنين سواء وظاهره سواء كانت الوصية بخط الموصي أو لابل ظاهر قوله أو لا وكتبت  
وصيتي الخ هو الاول لكن التفصيل على الوجه الذي ذكرناه أو لا هو الظاهر اذ لا تتم  
مع خطه فتأمل والله أعلم \* (تنبيهات الاول) \* ظاهر كلام ابن رشد هذا أنه لم يقل مالك  
وابن القاسم بعدم اشتراط العدالة نصاً وهو ظاهر كلام التميمي فانه قال مانصه وقال  
أيضاً أي مالك في كتاب محمد فان كان الذي هي يده عدلاً جازت وقال سحنون وكذلك  
ان كان غير عدل وهو أحسن لان الميت أمر أن يصدق مع علمه بحاله ولا ناعلي بقين أنه  
مات عن وصية أمر أن تنفذ اذا لم يقبل قوله اذا كان غير عدل بطلت وصيته اه منه  
بلفظه وهذا هو ظاهر كلام ابن يونس في موضع فانه ذكر نص المدونة وقال عقبه  
مانصه قال في العتبية وغيرها فاما مات الموصي أخرج الرجل وصيته ولا يثبت فيها غير  
البينة على قوله فان كان الذي هي يده عدلاً نفذ ذلك وقاله ابن القاسم وقال سحنون  
تنفذ كان الرجل عدلاً أو غير عدل قال بعض الفقهاء وهو الاشبه لان الميت قد اتقنه  
وأمر أن يقبل قوله اه منه بلفظه وهذا أيضاً هو ظاهر كلام ابن عرفة لانه نقل كلام ابن

رشدا السابق مختصرا ثم قال وفي رواية ابن وهب في المجموعة قال مالك يجوز في الوصايا دون  
 العتق ثم قال قلت وجوازها في العتق هو الجازي على القول بعدم شرطية عدد التمن ذكر  
 أنهم اعنده ورد عافيه هو الجازي على قول مالك وابن القاسم بشرط عدالتهم بلقطه  
 ووقع في ضيق مانصه وقوله صدق قال ابن القاسم بشرط أن يكون عدلا وعنه أيضا  
 يقبل وإن كان غير عدل وهو قول سحنون وقول مالك في الواضحة قيل وهو ظاهر المدونة  
 واختاره التونسي والنعيمي اه محل الحاجة منه بلقطه وقد نقل ابن يونس أيضا ما في  
 الواضحة فقال بعد ما قدمناه عنه بنحو نصف ورقة مانصه ومن كتاب ابن حبيب قلت لأصبخ  
 من قال عند موته على دين وفلان ابني يعلم أصلها عن سمي أن له شيئا فأعطوه فان عندنا  
 عن ابن القاسم أنه كالتشاهد أن كان عدلا لحلف مع المدعي وأخذ فقال أصبخ ما هذا  
 بشي ولا أعرفه من قوله ولكن يصدق من جعل إليه الميث التصديق كان عدلا أو غير  
 عدل كقول مالك فبين قال ووصيتي عند فلان فخرج فيها فأنفذوه أن ذلك نافذ وما  
 امتنعتي مالك عدلا من غير عدل اه منه بلقطه فانظر تسليم ابن يونس كلام أصبخ هذا  
 مع نقله قبله بقرينة ما يجالقه وقد نقل ابن ناجي في شرح المدونة كلام ابن يونس هذا وأقره  
 مع ذكره محصل كلامه الأول معبر عن بعض القرويين الواقع في عبارة ابن يونس بأبي  
 اسحق التونسي والله الموفق \* (الثاني) لم يتعرض عجز وزوخش لاشتراط  
 العدالة ولألعدمه بحال وتعرض له ت فقال طاهر كلام المصنف تصديقه عدلا كان أولا  
 وهو قول مالك فذكر محصل ما مر عن ضيق ولا شك أن ذلك هو ظاهر المصنف وكلامه  
 في ضيق يدل على أن هذا الظاهر عند مفسود والنقول التي قدمناها تدل على أن ذلك  
 هو الراجح أما على ما في ضيق ونقل ابن يونس عن الواضحة فواضح وأما على نقل الآخرين  
 فلترجيح ابن رشد وابن يونس وأبي اسحق والنعيمي له باختيارهم لمع قول ابن رشد أنه ظاهر  
 المدونة والموازبة فتعين حل كلام المصنف على ظاهره والله أعلم \* (الثالث) انظر  
 نسبة ابن رشد لظاهر الموازنة ما ذكر مع ما تقدم من نقل النعيمي عنها وقد سلم ابن عرفة  
 كلام ابن رشد وأغفل كلام النعيمي والله أعلم (ووصي فقط يم) قول مب وهذا  
 تعلم أن كلام طفي هنا غير صحيح أي لانه أول كلام ابن رشد وجهه على غير ظاهره اذ قال  
 مانصه ت قال ابن رشد الوصية والوكالة الخ يعني اذا طال اللفظ فيهما كان يقول  
 وكلتكم على بيع السلعة القلانية بكذا في وقت كذا من فلان أو وصيتك كذلك قصرا  
 في المعنى على تلك القيود وان قصر اللفظ بأن قال وكلتكم على كذا أو وصيتك عليه عم  
 جميع أحواله هذا معنى كلام ابن رشد وليس ههنا مساو بين لان الوصية المطلقة تصح ولذا  
 قال المؤلف ووصي فقط يم ولا تصح الوكالة المطلقة ولذا قال المؤلف لا يجرد وكلتكم اه  
 منه بلقطه وهو حقيق بالرود وورد مثل هذا من أمثاله غريب واعتراه بكلام المؤلف في  
 الباين لا يفيد لان المؤلف انما فرق بينهما للاعتقاد على طريقة ابن بشير وتابعيه وقد  
 صرح غير واحد من الأئمة بأن طريقة قسم مخالفة لطريقة ابن رشد منهم ابن عرفة وقد  
 نقل ق كلامه عند قوله لا يجرد وكلتكم فاعني ذلك عن نقله فراجع ان شئت وبأبي

(ووصي الخ) قول مب وهذا  
 تعلم ان كلام طفي الخ أي لانه  
 تأول كلام ابن رشد وجهه على غير  
 ظاهره وهو حقيق بالرود عليه وصدور  
 مثله من أمثاله غريب وقول  
 مب في شموله الوصية على محاجيره  
 الخ في ح ما يفيد ان الراجح  
 عدم الشمول لانه نقل عن المشد إلى  
 ان صاحب الطرراقتصر عليه ويدل  
 على رجحانه أيضا اقتصار ابن رشد  
 عليه انظر الاصل

نحو على الأثر عن ابن ناجي والله الموفق وقول ر حتى انكاح بناته البالغات باذنهن من  
 غير جبر قطع الخ صحيح وقد صرح في المدونة بالتقييد بذلك ونصها ومن قال اشهدوا أن  
 فلانا وصي ولم يزد على هذا فهو وصيه في جميع الاشياء وانكاح صغار بنيه ومن بلغ من أبكار  
 بناته باذنهن والتيب باذنهن اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها قال ابن ناجي في شرحها  
 مانصه قوله ومن قال اشهدوا الخ ما ذكر أنه وصي في جميع الاشياء لا خلاف فيه ويقوم  
 منها اذا قال وكنتك أنه يكون وكيله على العموم وهو ظاهر قول ابن رشد وقال ابن بشير وابن  
 شاس وابن الحاجب اذا قال وكنتك لم يقدح في يقيده بالتفويض أو بأمر وما ذكر أنه لا يروج  
 بناته الابكار الا باذنهن زاد في ذلك أن الوصية العلية تخصص بالعادة فلا يدخل الخبر الا  
 بالنص لا العادة وعليه عمل القضاة عندنا بأفريقية اه منه بلفظه \* (تبينه وفائدة) \*  
 قال أبو الحسن في شرح كلام المدونة السابق مانصه وانظر قوله فلان وصي هذا مطلق  
 يصدق بفرد واحد وجعله بمنزلة العام لما كانت صلاحيته لكل فرد على حد السواء قال لانه  
 ان خرج أحد الأفراد التي تناولها لا يمكن أن يقال وهذا مثله حتى يبقى اللفظ عارياً عن  
 الفائدة انظر ما قال في السلم وأجاز ابن عباس السلم في الطعام وتلا هذه الآية يا أيها الذين  
 آمنوا اذا تدانتم بين الآيات قال مالك فهذا يجمع الدين كله فاستدل به على العموم وهو  
 مطلق لانه تنكر في سياق الاثبات والتكرار في سياق الاثبات لانهم اه منه بلفظه فيقتل  
 في اعتراضه على الامام رضي الله عنه نظر واستدلال الامام بها صحيح لان التكرار في الآية  
 في سياق الشرط وقد نص الأصوليون على أنها تم عموماً كإياهم وليا وبديلاً اذا وقعت في  
 سياق الشرط انظر المحلى وابن أبي شريف وقول مب والاول أظهر قاله ابن رشد كلام  
 ابن رشد هو في رسم الوصايا والاقتضية وقد وجه قول أصبح بقوله مانصه ووجه قول أصبح  
 أن الموصي انما أوصى له بالجميع فاما قبل الجميع واما رد الجميع ويرأى انه اذا قبل البعض  
 فقد دلزمه بالقبول له النظر فيه والنظر فيه وحده ليس له اذ لم يجعل له النظر الا في الجميع  
 فالزمه الجميع اذ ليس له أن يعرض عليه وصيته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وما وجه  
 به ظاهر وقد اختار ابن يونس نفسه سبباً آخر ونصه محمد بن يونس والذي أرى أن يقول له  
 الامام اما ان تقبل الجميع أو تدع الجميع الآن يرى الامام ان يقره على ما قبله ويقم من  
 يلي وصية الاول فذلك اه منه بلفظه ونقله ح باختصار يسير فتأمل والله أعلم  
 وقول مب فان أطلق في قوله فلان وصي ففي شموله الوصية على محاجبه قولان الخ  
 سوى بين القولين وفي كلام ح ما يفيد أن الرابع عدم الشمول لانه نقل عن المشد إلى أن  
 صاحب الطرراقتصر عليه قلت ويدل على رجحانه أيضاً اقتصار أبي الوليد بن رشد عليه  
 مع كون قائله معروفاً ومقابل له لا يدري قائله فان أبا الحسن وغيره نقلوا القولين عن ابن  
 الهندي وهو لم يعزهما قيمياً فتاوه عنه وما اقتصر عليه في الطرر هو في العتبة من قول هـ  
 ففي نوازلهم كتاب الوصايا الرابع مانصه وسئل هـ عن الرجل يوصي إليه الرجل  
 بماله وولده فتحضر الوصي الوفاة فيوصي إلى رجل بماله وولده أو يقول فلان وصي مسجلاً  
 ولم يذ كر مال الميت ولا ولده الذي كان أوصى به ماله هل يكون الموصي له وصياً فيما كان

هذا فيه وصيا للذي أوصى له فيه فقال لا يكون وصيا الا في مال هذا الميت اذا لم يذ كر في وصيته أنه وصي على ما أوصى به الى فلان قال محمد بن رشد هذا كما قال أنه لا يكون وصيا على ما كان أوصى اليه به من مال الرجل وولده وان أبهم الا يصاف فقال فيه فلان وصي فلم يفسر شيئا لانه انما يحمل على العموم في ماله وولده خاصة لا في مال غيره وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفي نوازل سخنون أيضا بعد ما تقدم بمسئلة واحدة مانصه وعن رجل أوصى الى رجل بالاندلس فقال ان أدر كني موت في سفري هذا فلان وصي وخرج في سفره فلما انتهى الى القيروان مات الموصى ولم يبلغ الموصى اليه خبر موته حتى أدر كنه بالاندلس فأوصى بأهله وماله الى فلان ولم يسم الهالك بالقيروان لانه لم يبلغه خبر موته ولم يعلم به هل يكون هذا الموصى اليه وصيا للميتين جميعا فقال لا يكون الا للذي أوصى اليه قال محمد بن رشد ولو علم بموته لم يكن الموصى اليه وصيا على ما أوصى اليه الا يبين على ما تقدم قبل هذا وبالله التوفيق اه منه بلفظه فهذا حافظ المذهب المعتزلي بنقل الاقوال حتى التخريجات لم يذ كر ما يخالف نص سخنون وكفي به ذم امرحما وان أغفله أبو الحسن والمشداني وح ومنعه والله الموفق وقول مب اذا قال وصي على أولادى فلان وفلان وله أولاد غيرهم الخ لم يقتصر ح على هذا بل صرح بوجود الخلاف في هذه وفي المقيس عليها وهي عتق العبيد لكن يفهم من كلامه امرحما ما اقتصر عليه مب ولها تين المسئلة تين نظائر وقد قدمنا بعضها في فصل تناول مع بيان وجه الراجح فراجع اه هنالك ومن جملة تلك المسائل اذا قال الموصى يخرج عنى ثلث ما خلفه عنه في كفارة أيمان كذا ومنه عن زكاة كذا ومنه للعق كذا وسكت عن باقى الثلث قال في المعين ففى ذلك قولان أحدهما أنه ينقذ في الفقراء والمساكين قال بعض الموثقين وبه جرى العمل والقول الثانى ان البقية ترجع ميراثا اه منه بلفظه ونحوه في اختصار التيسية لابن هرون وزاد متصلا به مانصه قال ابن الهندي وأخبرني محمد بن السليم قاضي قرطبة ان هذه المسئلة نزلت في أيام القاضي محمد بن عبد الله فافتي محمد بن عبد الملك بأن بقية الثلث ترجع ميراثا وخالفه في ذلك أصحابه فحكم القاضي بقولهم واختاره محمد بن السليم اه منه بلفظه وقد صرح أبو زيد القاضي بأن العمل جرى في مسئلة الأولاد وفي مسئلة الصدقة التي استدل بها ابن سهل لما قاله ابن زرب بالعموم فانظره والله أعلم (كوصي حتى يقدم فلان) قول ز فان مات قبل قدومه استمرت الوصية على حالها بهذا جزم في ضيغ ونصه ومفهوم الغاية أن فلانا لومات قبل قدومه لاستمرت الوصية وقاله ابن يونس اه منه بلفظه وابن يونس عبر عن ذلك بلفظ ينبغي ونصه وينبغي ان لومات فلان قبل أن يقدم لكان هذا وصيا لانه انما خلق هذا بقدم الغائب حتى لم يقدم فهو باق على الوصية اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وق ونقل نحوه التيسية عن بعض القرويين وقال عقبه مانصه وقال أشهب في المجموعة ان مات في غيبته فلا وصية للعاشر ويتظر السلطان في ذلك اه من اختصار ابن هرون بلفظه ونحوه في المعين فانه لما ذكر ما لبعض القرويين قال عقبه مانصه تنبيهه وقع في المجموعة لأشهب خلاف هذا اه محل الحاجة به منه بلفظه

(كوصي حتى الخ) قول ز فان مات قبل قدومه استمرت الخ بهذا جزم في ضيغ وعزاه لابن يونس وقد سبقه اليه التونسي وعبد الحق وقال أشهب ان مات في غيبته فلا وصية للعاشر ويتظر السلطان في ذلك وعلى ما لأشهب قول النعمي وهو الظاهر

وقول ز وكذا زوجتي وصيتي الخ  
 بهذا شرح غ المصنف واختاره  
 ح وهكذا المسئلة في المدونة وان  
 كان الحكم في المسئلتين سواء  
 وظاهر المدونة انها تستعمل بنفس  
 العقد وكذا قال عياض بسقط  
 ايضاؤها بالعقد لا بالدخول نقله  
 أبو الحسن وقول ز فاذا عقد لها  
 الخ موافق لما لا يبي الحسن في  
 الايضا وظاهر المصنف انه لا يترفع  
 منها الا بالدخول وقول ز غير  
 غلة على أن لا تتزوج انظر ما معناه  
 وانما قال عجم ثم تزوجت فانها  
 ترد ما أخذته قاله في معين الحكم  
 اه ونحوه للمصنف فالتعين ان قوله  
 غير غلة ليس بصحيح سواء أراد الغلة  
 المستقبل أو الماضية الباقية عندها  
 أو الفائتة باكل ونحوه لانها ان  
 بقيت ردت بعينها وان فوتها ردت  
 مكيلتها ان علمت والاردت قيمتها  
 وهذا حكم غير الغلة أيضا وانما  
 اختلف اذا فوتت ذلك بالبيع هل  
 يرجع عليها بالن أو بالقيمة فان  
 ضاع العرض مثلا وثبت ضياعه  
 باهر من الله لم تضمنه ثم محل الرجوع  
 عليها ما لم يكن الورثة صالحوها انظر  
 الاصل

قلت على ما لا شبهة قول النعمي وساقه كانه المذهب ولكنه قيده ونصه فان قال فلان  
 وصي حتى يقدم الغائب ثم لا يجاوز الغائب من أن يقيم هناك أو يموت أو يقدم فيقبل أولا  
 فقال أشهب في المجموعة ان مات في غيبته فلا وصية للحاضر ويظهر السلطان وكذلك  
 على قوله ان قدم فلم يقبل وهذا الذي يقتضيه مجرد قول الميت الا ان يكون السبب في اقامة  
 الغائب امتناع الحاضر من قبول الوصية فقبل له تكلف ذلك حتى يقدم فلان فان كان  
 ذلك السبب جاز أن يتحدى في جميع الوجوه ان أحب وان كره لم يلزمه لانه انما التزم وقتما  
 اه منه بلفظه وقيل ابن عرفة ما لا يبري نونس ثم مات تقدم عن النعمي وأقره ونقل ابن ناجي في  
 شرح المدونة ما لا يبري نونس وقال عقبه مانصه قلت ما ذكره سيق اليه التوحي  
 وعبد الحق والعجب من ابن عبد السلام وبعض شيوخنا لم يعزوه الا له وهو خلاف قول  
 النعمي في آخر ترجمة التشهد في الوصية اه منه بلفظه قلت وما قاله النعمي هو الظاهر  
 والله أعلم (أو الى أن تتزوج زوجتي) قول ز وكذا زوجتي وصيتي الى أن تتزوج بهذا  
 شرح غ كلام المصنف فنهضة تتزوج بالتام وزوجتي هو الفاعل واختاره ح وهكذا  
 المسئلة في المدونة وان كان الحكم في المسئلتين سواء (فرع) قال أبو الحسن عند  
 قول المدونة وكذا ان أوصى الى زوجته الى أن تتزوج جاز ذلك اه مانصه ظاهره بنفس  
 العقد وكذا قال عياض بسقط ايضاؤها بالعقد لا بالدخول اه منه بلفظه وقول ز  
 وكذا اذا أوصى لها بسكنى أو لام ولده جمعه الزوجة مع أم الولد يوهبهم أن الوصية لهم ما  
 سواء في لزوم ذلك للورثة وليس كذلك لانها للزوجة وصية لو ارتقت توقف على اجازة الورثة  
 كما هو ظاهر وقد نص عليه ابن القاسم في رسم سلف من سماع عيسى من كتاب الوصايا  
 ونصه فان أجاز الورثة للبرأ ما أوصى لها به من السكنى فذلك لها وان لم يجيز واسكن  
 الورثة معها أو أكرهه قال محمد بن رشد في شرح هذا محل مانصه ولا شيء للزوجة في ذلك  
 كله الا أن يجيز لها الورثة فان لم يجيزوها اذ خلوا معها في سكنى الدار اه محل الحاجة منه  
 بلفظه وقول ز فان عقد لها فلا سكنى ولا غلة بعده ظاهرا أنه بمجرد العقد ينزع ذلك منها  
 ولا يتوقف على الدخول وهو موافق لما قدمناه عن أبي الحسن في الايضا وظاهر كلام  
 المصنف انه لا ينزع منها الا بالدخول راجع كلامه الذي قدمناه آخر باب أم الولد في  
 التنبيه عند المسئلة الثالثة وقول ز ونزع جميع ما جعله لها غير غلة الخ انظر ما معني  
 قوله غير غلة فاني لم أفهم ما أراد به ولم يذكره عجم وانما قال مانصه ثم تزوجت فانها ردت  
 ما أخذته قاله في معين الحكم اه منه بلفظه ونص المعين فرع اذا أوصى لام ولده على  
 أن لا تتزوج بوصية وتوفي ونفذت لها الوصية ثم تزوجت فانها ردت ما أخذت اه منه بلفظه  
 وتقدم نحوه عن المصنف آخر باب أم الولد فالتعين أن قوله غير غلة ليس بصحيح سواء أراد  
 الغلة المستقبل أو بعد تزوجها ولا اشكال في عدم صحته أو أراد الغلة التي استغلته قبل  
 التزوج سواء أراد أن يثبت عند ردتها حتى تزوجت فوجبت بعينها أو أراد انهما فوتها  
 بأكل أو بيع أو غير ذلك لانها ان بقيت ردتها بعينها وان فوتتها وعلمت مكيلتها ردت مثلها  
 وان جهلت مكيلتها ردت قيمتها على القاعدة المقررة وهذا حكم غير الغلة من سائر المتولات



(وانزوج موسى الخ) قول ز بخلاف موسى له بدفع الخ أشار به الى فرع ذكره عجم عن الشارح وهو في ضيق وأصله لابن يونس وسياقه انه من كتاب ابن المواز وقد بحثت في الفرق بين (٢٩١) المستثنين فائلا كلام ضيق يفيد أنه لافرق بينهما وأن النكاح يصح والرفع للحاكم أحب الى قاله مالك اه وليس كلام ضيق صريحا في شيء من ذلك والظاهر ما قاله ز تبعا لعجم ويشهد للفرق الذي ذكره في الجملة قول اللخمي وان قال وصي على ماله فكذلك يدخل فيه الولد وان قال على ولدي دخل فيه المال اه ونقله ابن عرفة وسلمه فتأمل والله أعلم (المسلم عدل الخ) قلت قول مب اكنه غير محلي فيه نظرا فان المراد بالعدالة الامانة والرضا فيما يصل اليه وهي بم هذا المعنى تتضمن الرشد ولا تستلزم الديانة فكل أمين فيما ولي عليه نصح وصيته كان ديناً أم لا عدل شهادة أم لا ولا يكون أميناً فيما ولي عليه الا ان كان رشيداً قطعاً والاف هو غير حافظ لماله فكيف يجعل حافظاً للمال غيره وكل من ليس بأمين فيما ولي عليه لا تصح وصيته سواء كان ديناً أم لا وكان مب رحمه الله بنى كلامه على الترادف والتساوي بين الامانة فيما ولي عليه وبين الديانة وليس كذلك بل بينهما عموم وجهي فتأمل والله أعلم وقول ز ويشكل مبالغته على المرأة الخ فيه نظر لانه ان أراد أنها ساقطة التصرف في مالها فكييف جعلت متصرفه في مال المحجور فغير صحيح وان أراد أنها ساقطة التصرف في مال المحجور قبل ان تجعل وصية عليه فهذا بعينه لازم في الوصية للاجنبي الذي ذكره الحرفان الاشكال فتأمل له (وان أراد الا كبريع موسى اشترى للاصغر) أبو الحسن انظر من يلى الشراء هل العبد أو الامام الشيخ انما يلى الشراء الامام قبل ان تجعل وصية عليه فهذا بعينه لازم في الوصية للاجنبي الذي ذكره الحرفان الاشكال فتأمل له (اشترى للاصغر) ويتولى الشراء الامام لا العبد لان الايصاء لم يكمل ومات قبله مب عن ابن عاشر هو كلام ضيق وفي شرح سماع القرنيين مانصه الا أن يكون على الا كبر في ذلك ضرر فيلزم الاصغر البيع وتنقسم الوصية لان الموصي انما أراد ان يكون ناظر الهم ما كان عندهم واستحسن

وانما اختلف اذا فوت ذلك بالبيع قال أبو الحسن عند قول المدونة ومن أسند وصيته الى أم ولده على أن لا تزوج الخ مانصه عبد الحق ولو أوصى لام ولده بعرض على أن لا تزوج فباعته أو وهبته ثم تزوجت فان ما فعلته ماض ويرجع عليها بالقيمة وكذلك قال بعض القرويين وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا اذا باعت ذلك ثم تزوجت فليس عليها الا غرم الثمن لان تصرفها في ذلك كان جائزاً بالبيع وغيره قال ولواضع العرض بأمر من الله لم تضمنه نكت صحيح الشيخ هذا اذا قامت البينة على الضياع منه بلقطه (تنبيه) محل الرجوع اذا لم يكن الورثة صالحوها في أول رسم من سماع القرنيين من كتاب الوصايا مانصه رسول مالك عن أم الولد وصي لها سبدها بدينه ثم تزوج قصاتها الورثة على شيء معلوم فبدعونه اليها فنقدت ثم تزوج أيرجعون عليها بشيء قال لا يرجعون عليها بشيء وقد صالحوها انما ذلك لوز كوها على ما أوصى به سبدها قال محمد بن رشد هذا كما قال انه اذا لم يبق الورثة الوصية لها على حالها وصالحوها عنها على شيء فدعوه بمجلاها فلا رجوع لهم عليها ان تزوجت قبل أن تستنفذ في الاتفاق على نفسها بدفعها اليها كما أنها اذا استنفذت ذلك في الاتفاق على نفسها فلا شيء لها عليهم وان لم تزوج لان الصلح انما كان على اسقاط الشرط في النفقة فلا رجوع لهم عليها ان تزوجت اه منه بلقطه (وان زوج موسى على بيع تركته) قول ز بخلاف موسى له بدفع ميراث بنت صغيرة الخ أشار به الى فرع ذكره عجم عن الشارح وما نقله عن الشارح هو في ضيق وأصله لابن يونس وسياقه أنه من كتاب ابن المواز ونصه وقال ابن القاسم قال مالك فممن أوصى بميراث بنت صغيرة أن يدفع الى فلان أن يرى ان يلى بضعها قال نعم وأراه حسن الرفع الى الامام فنظر فيه اه منه بلقطه وقد بحثت في الفرق بين المستثنين فائلا مانصه كلام ضيق يفيد أنه لافرق بين المستثنين وأن النكاح يصح والرفع للحاكم أحب الى قاله مالك اه وليس كلام ضيق صريحا في شيء من ذلك وعندى أن ما قاله ز تبعا لعجم هو الظاهر ويشهد للفرق الذي ذكره في الجملة قول اللخمي مانصه وان قال وصي على ماله فكذلك يدخل فيه الولد وان قال على ولدي دخل فيه المال اه منه بلقطه ونقله ابن عرفة وسلمه فتأمل والله أعلم (وان أعمى وامرأة) قول ز ويشكل على مبالغته على المرأة الخ هذا الاشكال ساقط من النسخة التي يسدى من عجم كما هو ساقط من خش والصواب اسقاطه لانه مردود بالبدية فهو ساقط من أول مرة لانه ان أراد أنها ساقطة التصرف في مالها واذا كانت كذلك فيشكل جعلها متصرفه في مال المحجور ولا يخفى أنه غير صحيح وان أراد أنها ساقطة التصرف في مال المحجور قبل أن تجعل وصية عليه فهذا بعينه لازم في الوصية للاجنبي الذي ذكره الحرفان الاشكال فتأمل له (وان أراد الا كبريع موسى اشترى للاصغر) أبو الحسن انظر من يلى الشراء هل العبد أو الامام الشيخ انما يلى الشراء الامام قبل ان تجعل وصية عليه فهذا بعينه لازم في الوصية للاجنبي الذي ذكره الحرفان الاشكال فتأمل له (اشترى للاصغر) ويتولى الشراء الامام لا العبد لان الايصاء لم يكمل ومات قبله مب عن ابن عاشر هو كلام ضيق وفي شرح سماع القرنيين مانصه الا أن يكون على الا كبر في ذلك ضرر فيلزم الاصغر البيع وتنقسم الوصية لان الموصي انما أراد ان يكون ناظر الهم ما كان عندهم واستحسن

أصبغ ان كان في موضع اليتامى  
مقيماً أن يبقى على إيصائه ومعنى  
ذلك عندى ان رضى بذلك المشتري  
اه وفي البيان أيضاً قال أشهب  
واذا استخلص للاصغر فكل من  
بلغ أى وملاك أمره اشترى حظه  
لمن بقى حتى يكون أخذ ذلك لمن بقى  
مضرة لهم لكثرة ثمنه وقلة ما لهم من  
منفعته فلا يقوم عليهم ويبقى بينهم  
فاذا شاء الله كسار البيع يبيع كله  
وأقام لهم الامام غيره اه وفي  
البيان أيضاً قال سحنون في المجموعة  
انما يكون العبد ناظر الاصغار اذا  
كانوا كلهم سواء فيما يتكفل لهم  
العبد فيكون على قدر موارثهم  
منه وقوله صحيح اذ قد يكون لاحد  
دون اخوته المال الكثير ورثه عن  
أمه فيحتاج فيه الى نظر زائد على  
اخوته اه (وطروا الفسق بعزله)  
قول ز فلا يعزل بمجرد حصوله  
هذا هو الذى يقبده كلام أهل  
المذهب وصرح به أبو علي هنا  
وقول ز مضى على ما يشيده  
الشارح أى ان كان صواباً والارد  
كما نقله ابن سهل عن أحكام ابن زياد  
ونقله أبو علي وزاد عن ابن سهل  
عزو ذلك لكثيرين انظر الاصل  
(ولا يبيع عبداً) أى أو ماشية كما  
يشيده التعليل كافى العتبية والبيان

لان الإيصاء لم يكمل اه منه بل انظره وقول ز وانظر هل يعزل حينئذ عن الوصية الخ  
تعقبه مب بكلام ابن عاشر وما نقله عن ابن عاشر هو كلام ضيغ وعنه نقله نو  
معترضاه توقف ز وقد نقل جس كلام ضيغ أيضاً وأغفلوا كلهم عزو المسئلة للعتبي  
مع أنهم افيده بزيادة فقيه في شرح المسئلة الرابعة عشر من رسم الوصايا من سماع القرينين  
مانعه الا أن يكون على الا كبرى ذلك ضرر فيلزم الا صغر البيع مع اخوته سم الا كبرى  
وتنسخ الوصية لان الموصى انما أراد أن يكون ناظر لهم ما كان عندهم واستحسن  
أصبغ ان كان المشتري في موضع اليتامى مقيماً أنه يبقى على إيصائه ومعنى ذلك عندى ان  
رضى بذلك المشتري اه منه بل انظره • (فرع) • قال في البيان بعد ما قدمناه عنه يسير  
مانعه قال أشهب واذا استخلص للاصغر لسهمة ما لهم فكل من بلغ يريد وملاك أمره  
اشترى حظه لمن بقى حتى يكون أخذ ذلك لمن بقى مضرة بهم لكثرة ثمنه وقلة ما لهم من  
منفعته فلا يقوم عليهم ويبقى بينهم فاذا شاء الكسار البيع يبيع كله وأقام لهم الامام غيره  
اه منه بل انظره • (تبيينه) • لم أر أحداً ممن تكلم على هذا المحل قيد كلام المصنف بشئ  
ولا يحتاج الى تقييد ان كان المصنف غير واحداً وان كان أكثر فقال في البيان قبيل كلامه  
هذا متصلاً بما نقلناه عنه قبل مانعه وقال سحنون في المجموعة انما يكون العبد ناظر  
للمصغار اذا كانوا كلهم سواء فيما يتكفل لهم العبد فيكون على قدر موارثهم منه وقوله  
صحيح اذ قد يكون لاحد منهم دون اخوته المال الكثير ورثه عن أمه فيحتاج فيه الى نظر  
زائد على اخوته اه منه بل انظره (وطروا الفسق بعزله) قول ز فلا يعزل بمجرد حصوله  
الخ هذا هو الذى يقبده كلام أهل المذهب وصرح به أبو علي هنا في شرحه ونصه وقوله  
وطروا الفسق بعزله أى يوجب على الخاكم عزله وليس المراد أنه يعزل بنفس طروا الفسق  
وقد رأيت ذلك في كلام الكافى وغيره اه منه بل انظره وقول ز فان تصرف بعزله وطروا وقيل  
عزله بالفعل مضى على ما يقبده الشارح أى من أنه لا يعزل بمجرد طروا الفسق وقوله لا على  
مفاد المصنف أى من أنه يعزل بمجرد طروا وكلامه يقتضى أن المسئلة ليست منصوصة مع  
أنها منصوصة بعينها نقلها ابن سهل عن أحكام ابن زياد مقيماً مضى تصرفه ما اذا كان صواباً  
وان كان خطأ رد ونقله عنه أبو علي وسلمه وزاد عن ابن سهل مانعه قال بجميع ذلك ابن  
لبابة ومحمد بن الوليد وخالد بن وهب وسعد بن معاذ وسعيد بن جندب وواحد بن يحيى بن  
عبد العزيز وطاهر بن عبد العزيز وعبد الله بن يحيى ويحيى بن عبيد الله ومحمد بن ابراهيم  
ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وعمر بن عيسى بن لبابة ومحمد بن ابراهيم بن عيسى ومحمد بن  
غالب قال القاضى قولهم فيما باعه من ربع هو مرغوب فيه بغير جزيل من الثمن  
ينقض بيعه ويعلى بالثمن عليه المعنى ويرجع هو به في مال الايتام ان ثبت انه أدخله في  
مصالحهم التى لا بد لهم منها ولا غنى لهم عنها وان لم يردوا هذافه هو خطأ لا يكون بيعه  
اسوأ حالاً ولا أضعف من بيعهم لانفسهم وهم يرجع عليهم بثن ما باعوه وان كان قائماً أو  
ثبت ادخالهم له في مصالحهم التى لا يستغنون عنها اه بل انظره اه كلام أبي علي منه بل انظره  
(ولا يبيع الوصى عبداً يحسن القيام بهم) قال في ضيغ ووجهه أن فى بقائه مصلحة لهم

والوصي انما يتطرب بالمصلحة اه ومن هذا يعلم حكم مسئلة ماشيتهم وقد ذكر ذلك  
 هنا عن الاستغناء وفي رسم مرض من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه قال  
 وسئل مالك عن رجل هلك ولابنه ابل مؤبلة فكانت ابله عند رجل فجاء ولياها الصبي فقالوا  
 نبيع حيوانه فانه صغير والحيوان يتلف والدنانير خيرة فقالت أمه ومن هو منه بسبيل  
 فقرأ ابله ولا تباع ويباع من رقاها ما تكون فيه نفقته قال مالك من الناس من أصل ماله  
 وعقدته ومن يرى الناس أن له فيه الخير والخمالة الماشية أولئك أهل العمد من أهل  
 البادية وليس يؤمر أولئك وهم صغار كلها هلك منهم وترك ولد صغيرا أن يبيعوا ماشيتهم  
 ويتطرب في ذلك فان كانت الابل أمثل للغلام فيما يرى أهل العلم والمعرفة بذلك وكان هو من  
 أهل المواشي الذين يتخذونها أمسكت له وان رأوا غير ذلك فليتبع الذي هو خير للغلام قال  
 محمد بن رشد هذا من وجه النظر لليتيم بين على ما قاله مالك فلا وجه للقول فيه وبالله  
 التوفيق اه منه بلفظه \* (تنبيه وفائدة) \* قال في القاموس الابل بكسر تين  
 وتسكن الباء معروف واحد يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع الجمع آبال وتصغيرها  
 ابيله اه منه بلفظه وقوله ليس بجمع مسلم وأما قوله ولا اسم جمع فهو مخالف لما جزم  
 به في الصحاح من أنه اسم جمع ومثله في المصباح ونصه الابل اسم جمع لا واحد لها من  
 لفظها وهي مؤنثة لان اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه اذا كان لا يعلقل يلزمه  
 التأنيث وتدخله الهاء اذا صغر نحو غنمة وايلة وسمع اسكان الباء للتخفيف ومن التأنيث  
 والاسكان قول أبي العجم

والابل لا تصلى في البستان \* وحثت الابل الى الاوطان

والجمع آبال وأيل وزان عبيد واذا نثي أو جمع فالمراد قطيعان وقطيعات وكذلك أسماء  
 الجوع نحو أغنام وأبقار والابل بناء نادر قال ولم يجئ بكسر الفاء والعين من الاسماء  
 الاحرف ابل وحبر وهو القلق ومن الصفات الاحرف واحد وهي امرأة بلزوي الضمة  
 وبعض الأئمة يذكروا أنها غير ذلك ولم يثبت نقلها عن سيبويه اه منه بلفظه وقوله قال  
 ولم يجئ كذا وجدته في النسخة التي بيدي منه بغير تصريح بالفاعل (١) ومن غير تدرج معاد  
 الضمير والله أعلم \* (تنبيه) \* قوله في الرواية ابل مؤبلة وقع نحووه في الحديث فقال ابن  
 الاثير في النهاية مانصه ومنه حديث ضوال الابل كانت في زمن عراب لا مؤبلة لا يسمها  
 أحد اذا كانت الابل مهملة قيل ابل مؤبلة أراد أنها كانت لكثرتها مجتمعة حيث  
 لا يتعرض اليها اه منها بلفظها وفي المشارق مانصه ابل مؤبلة أي قطعا مقطعا مجموعة  
 او يكون مؤبلة أي مرعية مسرحة للرعي اه منها بلفظها وكلاهما مخالف لما في  
 الصحاح ونصه وابل ابل مثال قبر أي مهملة وان كانت للقنية فهي ابل مؤبلة فان  
 كانت كثيرة قيل ابل أو ابل اه منه بلفظه ونحوه في القاموس ونصه وابل مؤبلة  
 كمعظمة للقنية وكقبر مهملة أو ابل كثيرة اه منه بلفظه والمناسب أن يفسر ما في  
 الرواية بما في الصحاح والقاموس والله أعلم (ولا التركة الابحضة كبير) قول ز  
 فان كان الكبير عابا ولو بعدت غيبته صوابه وبعدت غيبته وعبرة عج أي لا يجوز له

(الابحضة الكبير) أي ولو بعدت  
 غيبته وقول ز ولو بعدت  
 صوابه وبعدت الخ أي لان كان  
 حاضر أو قريب الغيبة

(١) قوله بغير تصريح بالفاعل  
 الذي في نسخة المصباح التي بأيدينا  
 قال سيبويه اه معجبه

يسع شئ من التركة في غيبة الكبير ولو بعدت غيبته الابدال رفع للسلطان اه فالبالغة  
في كلامه صحيحة بخلافها في كلام ز تأمله بين لك وجهه وكلامه مامعا يفيد أنه  
الرفع للسلطان في القريسة والبعيدة فهو مامستويان في الحكم وليس كذلك فلذا قلنا  
صوابه وبعدت غيبته ففي كتاب الوصايا الاول مانصه ولا يبيع الوصي على الاصاغر التركة  
الا بحضرة الا كبار فان كانوا بأرض نائية وذلك حيوان أو عروض رفع ذلك الى الامام  
فأمر من يلي معه البيع للغائب اه منها بافظها ونقله من ق و ق و ح هنا ومثله  
لابن يونس عنها قال ابن ناجي في شرحها مانصه قصد الوجه المشكل اذا رفع أخرى قاله  
غير واحد وما ذكر في الكتاب ويعني مع بعد الغيبة هو المشهور وقال أشبه به يبيع  
الحيوان والعروض في غيبته ولا يرفع ذلك الى السلطان اه منه بلانظنه وقد نقل ح  
هنا عن النوادر مانصه وان كانوا حضورا لمحمد أو قربت غيبته - م فليس له يبيع شئ ولا  
للسلطان وله يبيع ذلك في الغيبة البعيدة اه ولولم يصرحوا بذلك لكان معلوما مما صرحوا  
به وأطبقت كلمتهم في غير ما وضع من أن القريب كالخضر والله أعلم (ولا يقسم على  
غائب بلا حاكم) قول ز فان قسم بلا حاكم ففسادة تبس فيه عج وفيه نظر بل هي  
صحيحة موقوفة على اجازة الغائب وقد تقدم صدر البيوع وملك غيره على رضاه وهذا مثله  
وقد صرح في ضريح بأنه مخير في امضائها اذا قدم ونصه فلا يقسم الوصي ان كان فيهم كبار  
غيب الابوكالة منهم او من الامام وان فعل فهو اذا قدم مخير اه محل الحاجة منه بلانظنه  
ونقله جس هنا وسلمه وهو حقيق بالتسليم ويوافقه في المعنى قول ابن رشد في مسئلة  
رسم الوصايا من سماع القرينين من كتاب الوصايا الاول وهي الام الوصي تقسم فتأخذ  
عنها مانصه أما قسمتها على بنهما وأخذها عنهما فاشهر ورأى ذلك غير جائز لا يجوز الا بأمر  
السلطان فان قاسمت لنفسهما علمهم لم تجز القسمة وكانت منقضة الآن يجوزها السلطان  
اه محل الحاجة منه بلانظنه ونقله ابن عرفة أيضا انظر ح عند قوله آخر القسمة وقسم  
عن صغير أب الخ فتأمله والله أعلم (ولثنين حل على التعاون) قوله حل يدل على أنه اطلاق  
ولم يقيد بشئ اذ لا يقال حل على كذا الا عند الاطلاق فهو موافق لقول ابن شاس واذا  
أوصى الى رجلين فطلقه منزل على التعاون حتى لا يستقل أحدهما بشئ الا اذا صرح  
الموصي بآيات الاستقلال اه منه بلانظنه ولقول ابن الحاجب واذا أوصى لثنين مطلقا  
نزل على التعاون فلا يستقل أحدهما الا بتقييد اه وقول ز وانظر لوجه كل واحد  
على التعميم وكان في زمنين لوجه لهذا التوقف به - د حرمه بأنه اذا أوصى لواحد أو لثلاث  
أوصى لآخر بمن آخره لا يستقل لان ايضاه للاول مستقلا تعميم له قبل ايضائه للآخر  
وقد قال ابن عرفة مانصه وفيها من أوصى لوصيين فليس لاحدهما بيع ولا شراء ولا انكاح  
ولا غيره دون صاحبه الا أن يوكله قلت سواء أوصى اليهم على سبيل المعية والشركة  
زمان أو زمانين والامر في هذا جلي وكذا لو أوصى الى أحدهما أولا ثم أوصى الى الآخر  
كقولها فبين أوصى بشئ معين لزيد ثم أوصى به لعمرو وأنه بينهما اه منه بلانظنه ونقله غ  
في تكميله عند نص المدونة السابق في كلام ابن عرفة وأقره وقال ابن ناجي مانصه

(ولا يقسم على غائب) قول ز  
ففسادة وترد فيه نظير بل صحيحة  
موقوفة على اجازة الغائب وقد  
تقدم صدر البيوع وملك غيره على  
رضاه وهذا مثله وصرح في ضريح  
بأنه اذا قدم مخير في امضائها ووردها  
ويوافقه في المعنى كلام ابن رشد  
(ولثنين الخ) قول ز من غير  
تقييد الخ مأخوذ من قول المصنف  
حل وقوله وانظر لوجه كل واحد  
الخ لا وجه له هذا التوقف بعد  
جرمته بأنه اذا أوصى لواحد أو لثلاث  
ولا آخر في زمن آخره لا يستقل  
لان ايضاه الاول مستقلا تعميم له  
قبل ايضائه للآخر ويدل لما جزم به  
أولا كلام ابن عرفة وابن ناجي

وظاهر الكتاب سواء أوصى اليه ما في زمن واحد أو وصى لاحدهما أو لآخر أو وصى للآخر وهو كذلك لقوله فممن أوصى بشي معين زيد ثم أوصى به لغيره فانه يكون بينهما ما منه بلفظه (ولاحدهما ايضاً) كلام ق يوهم أن ما اقتصر عليه المصنف خلاف الرابع وكلام ابن رشد الذي ذكره هو في نوازل عيسى من كتاب البضائع والوكالات وقد نقله ابن عرفة بأنهم من نقل ق وقد أشار اليه ح عند قوله بعد هذا لا بعدهما فأجل الاقوال ولم يعزها كما فعل ابن عرفة و ق لكنه زاد على ابن رشد زيادة لم يذكرها ونصه قال والاول هو أصح الاقوال وأولها بالصواب اه منه بلفظه وهو يقوى الاعتراض على المصنف ولكن الصواب ما فعله المصنف ففي تبصرة الخمي مانصه وهذا أصل مالك وابن القاسم انه لا يجوز لاحدهما أن ينقرد بالنظر دون غيره في التصرف في الحياة في شي بدون مؤامرة صاحبه وكذلك عند الموت وأما ما أجاز به يحيى بن سعيد لاحد الوصيين أن يوصى غيره دون مرأضة الخمي فليس هو على المذهب اه منها بلفظها وأشار اليه في ضيغ وزاد أن ابن رشد نقله عن مالك وابن القاسم نصاً وقال متصلاً به مانصه وهو ظاهر المذهب اه فلذلك اعتمدناه وفي كتاب الوصايا الاول من المدونة مانصه وان مات الوصي فأوصى الى غيره جاز ذلك وكان وصى الوصي فكان الوصي في النكاح وغيره قال يحيى بن سعيد وان كانا وصيين أو ثلاثة فأوصى أحدهم عند موته بما أوصى به اليه من تلك الوصية الى غير شريك في الوصية جاز ذلك وأباه سحنون اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها وقال متصلاً به مانصه وقال يحيى بن عمر قال سحنون لا يجوز لاحد الوصيين أن يوصى الى أحد وانما ذلك الى الحاكم ان رأى أن يجعل مع الوصيين رجلاً مكان الميت فعمل وان رأى أن يقرهما ولا يجعل معهما غيرهما فعمل وكذلك في العتبية عن سحنون محمد بن يونس ووجه ذلك انه لا يستبد أحد الاوصياء بفعل دون صاحبه وإذا أوصى هو وحده الى غيره صار مستبداً بذلك دون الآخر فلذلك لم يجز اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عند نصها السابق مانصه قول يحيى هذا خلاف يدل عليه ما يأتي في قوله وليس لاحدهما بيع ولا شراء ولا نكاح ولا غيره فالايضا داخل في هذا الغير ابن رشد أباه مالك وابن القاسم وسحنون وانما أتى به دليلاً على قول من يقول ليس للوصي أن يوصى في الامهات قال سحنون ولست أقره بذلك الا أنه يزعم من يزعم أن الوصي لا يوصى بما أوصى به اليه عياض معنى يزعم يمنع ويكف يريد أنه يحجج به عليه اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن نافع عند قول المدونة ومن أوصى الى وصيين فليس لاحدهما بيع ولا شراء ولا نكاح ولا غيره دون صاحبه الا أن يوكله اه مانصه قال أبو ابراهيم ويدخل في قوله ولا غيره الا ايضاً فيؤخذ منه ان قول يحيى بن سعيد المتقدم خلاف اه منه بلفظه وقد سلم ابن عرفة قول الخمي وقول يحيى بن سعيد ليس هو المذهب فانه نقله بعد ذكره كلام ابن رشد وكلام المدونة عن يحيى بن سعيد وأقره وكذا سلمه مق وزاد مانصه وقال ابن عبد السلام الجواز ليحيى بن سعيد وروى عن أشهب والمنع منقول عن مالك وابن القاسم وسحنون ويحيى بن عمر اه منه بلفظه وقال الميطني بعد ان ذكر القوانين مانصه وقال الخمي قول يحيى بن سعيد يجوز ذلك لغير رضا الخمي خلاف انتهى

(ولاحدهما ايضاً) هذا هو الرابع خلاف ما يوهمه ق من أن ما اقتصر عليه المصنف مرجوح وتبعه ح عند قوله فيما يأتي لا بعدهما انظر الاصل (والاضمن) قلت قول ز في كلامه اجمال فيه نظر فان ظاهر المصنف هو الاول لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم

(وتأخيره) قول مب انما يمنع مع المواطة فيه نظرقده قال المصنف في فصل القرض وكعين كرهت اقامتها مع انه لامواطة في ذلك والجواز لخوف الجحود نقله ابن يونس (٢٩٦) ولكنه نقل قبله عن أشهب في المدونة خلافا له ولما ذكر أبو الحسن كلام

ابن يونس الذي فيه الجواز قال الشيخ وهذه المسئلة تعرض بانها سلف جرم منفعة كما قاله سحنون في أحد الشريكين يؤخر الغريم استئلافا له ونقله ابن ناجي وقال عقبه وفيما ذكره نظر لان هذه المنفعة غير محققة وانما هي مشكوك فيها والمنوع انما هو المحقق ولذلك كان المشهور في ذلك هو قول سحنون اه وفي ق عند قول المصنف في القرض أوجر منفعة جواب آخر وهو ان النفع اذا كان دفع مضرة فلا يضر والله أعلم (وفي خسته الخ) قول ز وحذف فيه ما الخ يعني على الاحتمال الاول (ودفع نفقة الخ) قول ز وربما أشعر قوله له الخ هذا يدل على ان قول المصنف له متعلق بمحذوف صفة لنفقة لا متعلق بنفقة كما قاله بعد تأمله قلت الظاهر ان مراده التعلق اللغوي فقوله متعلق بنفقة أى مرتبط به على أنه صفة له \* (فرع) قال في المفيد اذا كان اليتيم بالغا أو دون البلوغ يسير فاقر على نفسه بقبض نفقته فان ذلك يلزمه لانه أقر على نفسه بما لا بد له منه اه \* (فرع آخر) قال أبو الحسن سئل ابن زرب عن الوصى يقول دفعت عن اليتيم العشر والمغارم والجعائل للشرط ونائب العامل فقال ان كان ذلك معروفا بالبلد وادعى ما يشبه ان يؤخذ به عنه

صدق اه ونحوه لمق والمعاير وظاهر قوله صدق انه بغير عين لكن اذا كان المشهور انه لا بد من اليمين على النفقة فهذا احرى والله أعلم (ودفع ماله الخ) قول ز وقول عائشة الخ هذا عزم في البيان والموطأ لعرب الخطاب لا لعائشة (ولا

ولا) صدق اه ونحوه لمق والمعاير وظاهر قوله صدق انه بغير عين لكن اذا كان المشهور انه لا بد من اليمين على النفقة فهذا احرى والله أعلم (ودفع ماله الخ) قول ز وقول عائشة الخ هذا عزم في البيان والموطأ لعرب الخطاب لا لعائشة

(ولا يعمل هوبه) قال تو هكذا في النسخ واول الاستئناف وكذا على اسقاط الواو والظاهر ان تكون الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كانه قيل وهل يعمل هوبه فقال لا يعمل الخ وبه يستغنى عما تكلفه ز اه وما قاله ظاهر والله أعلم وقول ز ولكن ان وقع مضى الخ جعل هذا من تمة القول الذي ذهب عليه المصنف وهذا هو الذي ارتضاه ح خلاف ما أفاده كلام الشارح في وسطه وشامله من أن مضيه بعد الوقوع قول آخر مقابل للمذهب عليه المصنف قال وظاهر كلام ابن عرفة انه موافق له اه وكلام ابن عرفة عندى محتمل وقد نقله ح فليتامل وقد أجمل ز في كيفية امضائه بل المتبادر منه انه يمضى على الوجه الذي دخل عليه اه وأولاً مطلقاً وليس كذلك وقد بينه ابن رشد في كلامه الذي أشار اليه في رسم البرزخ سمع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه وسئل مالك عن الوصى أيقارض بمال يتيمة الذي أوصى اليه به قال نعم لا بأس به ولا ضمان عليه فيه ان هلك ان كان دفعه الى أمين والوصى ينظر لمن يلبسه ومن اليتامى من أموالهم الغنم من أهل البادية فيبيع بها كمالهم ولو باعها أهلاً كلوا منها فيقول الله تعالى وان تحاططوهم فاخوانكم يحاطط طعامه بطعامه وزرع من زرعهم وما شئته بما شئته قال محمد بن رشد هذا كما قال أن اللوصى أن يدفع مال يتيمة مضاربة لانه ينظر له بما ينظر لنفسه وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتجروا بأموال اليتامى لا تأكلوا الزكاة ومثل هذا في الرهون من المدونة أن الوصى يتجر لليتيم بماله أو يقارض له به ويكره له أن يعمل هوبه مضاربة قال في الزكاة من تفسير ابن مزين فان عمل هوبه بقراض مثله جاز ولم يكن عليه فيه ضمان ان تلف وان عمل فيه بأكثر من قراض مثله فغبن اليتيم في ذلك رد الى قراض مثله وضمن المال ان تلف قال يحيى بن براهيم قوله في الضمان ضعيف وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقل ح بعضه (ولا الشراء من التركة) قول ز أى يكرهه كافي المدونة الخ سكت عنه م ب وقال تو مانصه لم يكن في المدونة لفظ الكراهة على ما نقله في ضج و ح لكن محصول كلامه يفيد الكراهة وان لم يكن في لفظها انتهى قلت بسل هو فيها ولكن في كتاب الجعل والاجارة ونصها وكره مالك أن يشتري الوصى من مال يتيمة شيئاً فان فعل أو أجز الوصى نفسه في عمل يتيمة في حجره تعقبه الامام فما كان خيراً لليتيم أمضاه اه منها بلفظها وتو اغتر بقل ضج و ح عنها وهما انما نقلنا كلامهما في كتاب الوصايا الاول وليس فيه لفظ الكراهة وما عزا تو الخ من أن كلامه يفيد أنه فهم الكراهة على بابها صحيح فان ما نقله عن أحكام ابن القرم صريح في ذلك لكنه مخالف لما جزم به ابن ناجي وحمل المدونة عليه فانه قال عقب كلامها مانصه الكراهة على التحريم لقوله تعقبه الامام ولا يخرج فيه الجواز وانه لا يتعقب من قول عبد الوهاب يجوز له الوكيل احتياطاً لليتيم العجز عن الذب عن نفسه اه منه بلفظه وجزم بذلك أيضاً في كتاب الوصايا الاول عند قولها ولا يشتري الوصى لنفسه من تركه الميت شيئاً ولا يلدس أو يوكل من يشتري له فان فعل تعقب ذلك الامام فان كان فيه فضل كان لليتامى والامضى اه ونصه ظاهره على التحريم وهو كذلك وعليه حل قولها في أواخر الدور والارضين قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري شيئاً لنفسه من مال يتيمة وبه العمل

وكلام ز يقتضى ان ابن رشد عزا لعائشة وصرح بحمله على الذب وكلامه في البيان مخالف لذلك الا أن يكون ذكره في غير البيان والله أعلم (لا يعمل هوبه) استئناف بيانى وقول ز ولكن ان وقع مضى الخ جعل هذا من تمة القول الذي مضى عليه المصنف وهذا هو الذي ارتضاه ح خلاف ما أفاده كلام الشارح في وسطه وشامله من ان مضيه بعد الوقوع قول آخر مقابل للمذهب عليه المصنف قال وظاهر كلام ابن عرفة أنه موافق له اه وكلام ابن عرفة محتمل وقد نقله ح فليتامل وليس المراد انه يمضى على الوجه الذي دخل عليه اه وأولاً مطلقاً بل ان عمل به بقراض مثله جاز وان عمل به بأكثر من قراض مثله رد اليه كافي البيان (ولا اشتراء الخ) قول ز أى يكره الخ جزم ابن ناجي بحمل الكراهة على التحريم قال وبه العمل ويشهد له كلام المدونة وابن يونس انظر الاصل



اه منه بلفظه **قلت** ويشهد لما قاله ابن ناجي امران أحدهما ما زاد ابن يونس عنها  
 ونصه قال مالك ولا يشتري الوصي لنفسه من تركه الميت ولا يدلس أو يوكل من يشتري له  
 وكان ينكر ذلك انكارا شديدا قيل له فان فعل قال يتطرق في ذلك فان كان فيه فضل كان  
 لليتامى وان لم يكن فيه فضل ترك في يد الوصي اه منه بلفظه فانظر قوله عنها وكان ينكر  
 ذلك الخ تجده شاهد لما قلناه ثانيا ما قوله فيها متصلا بما قدمناه عنها مانصه وأرخص  
 مالك لوصي سأل عن حجارين من حجار الاعراب في تركه الميت عنهما ثلاثة نانير تسوق بهما  
 الوصي في المدينة والبادية واجتهد فأراد أخذهما لنفسه بما أعطى فأجاز ذلك واستخفه  
 لقلته الثمن اه منها بلفظها فانظر قولها وأرخص الخ وقولها فأجاز ذلك الخ تجده شاهدا  
 لما قلناه وعبارة ابن يونس عنها فأراد أخذها لنفسه بما أعطى فوسع له مالك في ذلك  
 واستخفه لقلته الثمن اه منه بلفظه فتأمل قوله فوسع الخ والله أعلم (لأبعدهما) قول ز  
 أي قبل ثمن مات أو عكسه تسوية بين الصورتين صواب لان ذلك مقصود المصنف كما يدل  
 عليه ظاهر لفظه هنا مع صريح كلامه في ضيق وقال ابن ناجي عند قول المدونة وإذا قبل  
 الوصي الوصية في حياة الموصي فلا رجوع له بعدموته مانصه وأما لو قبل بعد الموت فلا  
 رجوع له بالاتفاق عند الأكثر وقال ابن الحاجب ولا رجوع له بعد الموت والقبول على  
 الاصح وقال ابن هرون لا تعرف فيه خلافا وهو قصور بل قال أبو ابراهيم لا فرق بين قبوله  
 بعد الموت أو قبله طرد القول أشهب فان ما قبله في حياته له في حياته الرجوع عنه لانه لم  
 يقره وعبر عنه ابن عبد السلام ببعضهم وفرق بعض شيوخنا بأن قبوله بعد الموت قبول لما  
 ثبت بالنقل بخلاف قبوله في حياته اه منه بلفظه ومراده ببعض شيوخه ابن عرفة فانه  
 لما ذكر نص ابن الحاجب وكلام ابن هرون السابقين قال مانصه وقال ابن عبد السلام  
 قال بعضهم لا فرق بين قبوله بعد الموت أو قبله ان له الرجوع وهو طرد تعليل أشهب في أن  
 ما قبله في حياته له الرجوع عنه في حياته بقوله لانه لم يقره قلت قبوله في الحياة قبول لما  
 لم يثبت بعدو بعد موته لما ثبت فانفصل وما حكام من قول بعضهم لأعرفه الا قول الشيخ  
 أبي ابراهيم لا فرق بين رجوعه قبل ولا بعد لانه لم يقره اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله  
 وقال بعده مانصه وقد علمت ان مانسبه لابي ابراهيم هو ما قدمنا من نص اللخمي اه منه  
 بلفظه ونص اللخمي وإذا قبل الوصي الوصية في صحة الموصي أو مرضه ثم رجع عنها في  
 حياته كن ذلك اه قال أشهب في كتاب محمد لانه لم يقره وان رجع بعد موت الموصي لم يكن  
 ذلك اه قال أشهب وكذلك إذا قبلها بعد موته أو كان منسبه ما يدل على القبول من البيع  
 والشراء والقضاء والاقتضاء ولا فرق بين رجوعه قبل ولا بعد اذا كان قبوله بعد لانه لم يقره  
 اه منه بلفظه والظاهر أن ما ألزمه لأشهب غير لازم له وان سلمه غير واحد من المحققين لان  
 أشهب لم يقتصر على التعليل بقوله لانه لم يقره كافي نقل اللخمي عنه بل زاد كافي نقل ابن  
 يونس عنه ونصه محمد قال أشهب ولو قبلها في حياته ثم بدوله قبل موته فذلك لانه لم يقره  
 لأن هذا يقدر على الاستبدال قال أشهب ولو قبل الوصية بعد موت الموصي أو جاء منه  
 ما يدل على رضاه من البيع لهم والشراء لما يصلحهم أو الاقتضاء أو القضاء عنهم وغير ذلك

لزمته الوصية اه منه بلنظرة وقد أشار اليه غ في تكميله فقال عن بعض القاسيين  
مانصه لكن زاد ابن يونس عن أشهب بعد قوله لانه لم يغره لان هذا يقدر على الاستبدال فعلى  
هذا لا يلزمه نقض التعمي اه منه بلنظرة ولذلك والله أعلم سلم ابن يونس ما لأشهب والله  
أعلم قلنا وانظر قول ابن هرون لا تعرف فيه خلافا وقول ابن عرفة لا أعرفه الخ وتسلم  
من بعده همام المحققين الحفاظ ذلك مع ما في طر ابن عات فانه كتب على قول ابن فتوح  
في وثائقه المجموعة واذا قبل الوصي الوصية في مرض الموت الذي توفي فيه أو بعد موته  
وتولى النظر ثم أراد أن يفعل فليس ذلك له الخ مانصه قال ابن ورد رحمه الله أما إذا كان قبوله  
في حياة العاهد فلا يحل للقاضي إلا بعد ثبوت عذر يوجب ذلك وأما ان كان قبوله من بعد  
موتة فلا يقاضى أن يعفيه بغير عذر والفرق بينهما شرح بطول وهذه حقيقة الفقه في هذا  
الفصل وسئل رحمه الله إذا حل القاضي الوصي بعد ثبوت له وكان معه شريك في النظر  
هل يعذر الى شريكه فيما ثبت له من العذر فقال إذا كان قبول الوصي في حياة العاهد  
فلا بد من الاعتذار الى شريكه ثم يعمل بحسب ذلك وان كان قبوله بعد موته حيث يكون  
للقاضي أن يعفيه من غير عذر حسبما تقدم فانه لا متكلم اشريكه في ذلك وكيف يعذر اليه  
وبالله التوفيق والعصمة اه منها بلفظها ونقله البرزلي في نوازل وقبلة وزاد أنه ظاهر  
المدونة وذكره الشيخ حلو في اختصاره لنوازل البرزلي مقتصر عليه مسأله وسلم قول  
البرزلي أنه ظاهر المدونة وقد نقل ح هنا كلام البرزلي وسلمه فانظره وما قاله البرزلي من  
أنه ظاهر المدونة حقيق بالتسليم لان قوله واذا قبل الوصي الوصية في حياة الموصي الخ  
يقيد ذلك لان مفهوم الظرف يقيد ذلك مع انهم اعتبروا مفهوم الظرف في قولها فلا  
رجوع له بعد الموت حسبما صرح بذلك ابن هشام في المفيد وابن عرفة وغيرهما والله الموفق  
\* (فرع) \* اذا أنكر القبول حيث لا يكون له الرجوع بعده في اختصار الميضية لابن  
هرون مانصه قال في أحكام ابن بطال وان أنكر القبول حلف وبرئ اه منه بلفظه وفي  
ح مثله عن الميضية والله أعلم (والقول له في قدر النفقة) قول ز وحلف هذا هو  
الصواب وان اقتصر في المفيد على أنه لا يحلف وقول ز فان لم يكن في حضاته لم يقبل  
قوله الابينة الخ هذا هو المشهور ومذهب المدونة خلاف ما يوهمه كلام ابن سلون من أن  
المعتد قبول قوله مطلقا للتصدي به وقد اغتر به من لم يطاع على كلام المدونة وغيرهما من جل  
أهل المذهب ونص المدونة مالك ويصدق في الاتفاق عليهم ان كانوا في حجره مالم يأت بسرف  
وان ولى النفقة غيره ممن يحضنهم من أم أو غيرها لم يصدق على دفع النفقة الى من يليهم الا  
بينه اه منها بلفظها من كتاب الوصايا الاول ومثله لابن يونس عنها فقه في ترجمة في دعوى  
الوصي أموال البتاي والنفقة عليهم مانصه ومن المدونة قال مالك ولو قال أنفق عليهم  
وهم صغار فان كانوا في حجره يليهم قبل قوله مالم يأت بأمر مستنكرا وسرف من النفقة قال  
محمدان كانوا في عياله أو كانوا عند غيره فكان يرى يتفق عليهم ويكسبهم فانه يتصرف فيما زعم  
انه أنفق في تلك المدة فان كان سدا أو الزيادة اليسيرة حلف وكان مصدا وان جابى سرف لم  
يحسب له من تلك الا السداد كالمالك لو كان له على السرف بينه لم يحسب له من ذلك الا السداد وقاله

ابن القاسم عن مالك وفي المدونة وان كان يليم غيره مثل أمهم وأختهم وغيرهما فقال  
أنفق عليهم أو دفعت النفقة إلى من يليم وأنكر والم يصدق الابنية والاعتراف منه  
بلفظه قال أبو الحسن في شرح المدونة مانصه قوله قال مالك ويصدق في الاتفاق عليهم الخ  
الشيخ لأنهم إذا كانوا في حجره يشق الأشهاد عليه في كل وقت عياض مالك وابن القاسم  
وأشهب بعدهم وهذا لا يختلف فيه لأن ما يشبهه قد يكون أو لا يكون وقد يصدق فيه  
أو يكذب أبو عمران ولو أراد الوصي أن يحسب ما لا بد منه ولا شك فيه بحال وأسقط طلبه فيما  
زاد فلا يمين عليه عياض لا بد من اليمين إذ يمكن أن يستغنى الإيتام عن مقدار تلك النفقة  
التي لا شك فيها أياما ممتدة أو متوالية لسبب مرض أو ضلّة من أحد أو غير ذلك ثم قال  
مانصه قوله وان ولي النفقة غيره من بعضهم الخ الشيخ لأنه لا مشقة عليه هناك الأشهاد إذ  
لا يدفع الأشهر أشهراً وعشرة بعشرة أيام بخلاف ما لو كانوا في حجره اللغمي إلا أن يدل  
دليل على صدقه مثل أن تكون الأم فقيرة ويظهر أثر النعمة على الصبيان انظر اه منه  
بلفظه وقال ابن ناجي مانصه قوله وان ولي النفقة الخ ما ذكره هو المشهور وقال اللغمي ان  
كانت الأم فقيرة إلى آخر ما نقله عنه أبو الحسن ثم نقل عن الطرر مانصه وقال أحمد بن  
نصر قوله مقبول فيما دفع من النفقة إذا أشبهه نفقة الإيتام في حضاته كانوا أو عند حاضنتهم  
من غير ينسب فتحصل ثلاثة أقوال لا يقبل قوله مطلقاً وعكسه على ما في الطرر قال ابن  
عبد السلام فهمه بعضهم من بعض ألفاظ المدونة وتفصيل اللغمي اه منه بلفظه  
وقول ز وقال عياض تلزمه اليمين إذ قد يمكن أقل منه هذه عبارة ضحج بعينها  
وفيها قلق يعلم من تأمل كلام عياض السابق وظاهر كلام ز أن القولين على حد السواء  
وهو ظاهر كلام أبي الحسن وضحج وابن ناجي وفي ح مانصه قال الشارح في الكبير  
وهو أي قول عياض الظاهر عندي اه قلت وكلام ابن عرفة يفسد رجحانه فانه قال  
مانصه عياض لا بد من يمينه لاحتمال استغناء اليتيم عن تلك النفقة التي لا شك فيها  
أياماً ممتدة أو متوالية لمرض أو ضلّة من أحد وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم في  
الموازية من قوله ويحلف ما لم يأت بأمر مستنكر اه منه بلفظه وقول مب وظاهر  
ما في ز كاه القطر من المدونة أنه لا يشترط كونه في حضاته مثله في ضحج وهو يومهم  
أنه ليس في المدونة ما يخالف هذا وقد علمت ما فيه وهذا البحث لا يرد على ضحج لأنه  
نسب للمدونة قيد كونهم في حجره وقول مب الاما استحسنه اللغمي هي عبارة  
ضحج بعينها وفيها انظر لما تقدم من نقل ابن ناجي عن الطرر وما نقله عنها هو كذلك فيها  
ذكره في ترجمة وثيقة دفع الوصي النفقة إلى حاضنة اليتيم وزاد متصلاً بقوله من غير  
بينه مانصه وعلى الحاضن إهم أو عليهم أن تقسم البينة أنه لم يتفق عليهم والافاقول قوله  
من غير يمين تلزمه في دعوى الإيتام في ذلك واللحاضن اليمين عليه في دعواه اه منها بلفظها  
ونقله ابن عرفة أيضاً \* (تنبيهان \* الاول) \* قال ابن عرفة مانصه وفيها ويصدق في  
الاتفاق عليهم اذا كانوا في حجره قلت زاد في المدونة بعد قوله في حجره انظروا عليهم ومفهومه  
ان لم يكونوا في حجره يليم لم يقبل قوله ووقع ذلك أيضاً في الموازية الشيخ في كتاب محمد لابن

القاسم ان قال الوصى أنفق على الايتام أموالهم فان كانوا في حجره يلزمهم فالقول قوله في  
 السداد وان كانوا عند أمهم أو أخيهما أو غيرها مالم يصدق الابينة يريد ان أنكر وافي  
 رشدهم اهـ ومثله ذكر عن أشهب اهـ منه بلفظه وقوله زاد في المدونة كذا وجدته فيه  
 فله اهـ أراد بقوله وفيها أى المدونة اختصاراً في سعيد وبقوله زاد في المدونة الامم وقد تقدمت  
 تلك اللفظة في نقل ابن يونس عن المدونة وهي ساقطة من التهذيب وحاصل كلام ابن عرفة  
 ان قيد كونهم في حجره يلزم انما أخذ من المدونة بالمفهوم وانما هو نص الموازية وهو يجب  
 لما رأيت من كلامها والله الموفق \* (الثاني) \* قول ابن عرفة يريد ان أنكر وافي رشدهم  
 لان اقرار غير الرشيد لا يقيده وهذا هو الجاري على القواعد وفي المقيد مانصه هو اذا كان  
 اليتيم بالغاً ودون البلوغ يسيراً فآقر على نفسه بقبض نفقته فان ذلك يلزمه لانه آقر على  
 نفسه بما لا يلبه منه اهـ منه بلفظه \* (مسئله) \* قال أبو الحسن بعد كلامه الذي  
 قدمناه قريبا مانصه سئل ابن زرب عن الوصى يقول دفعت عن اليتيم العشر والمغارم  
 والجعائل للشرط ونائب العامل قال ان كان ذلك معروفاً بالبلد وادعى ما يشبهه أن يؤخذ  
 به عنه صدق اهـ منه بلفظه ونحوه لمق ونصه قال ابن زرب ان قال الوصى دفعت عن  
 اليتيم العشر والمغارم والجعائل للشرط ونائب العامل وكان ذلك معروفاً بالبلد وادعى  
 ما يشبهه أن يؤخذ به عنه صدق اهـ منه بلفظه ونحوه في المعارف انه ذكر ان ابن زرب  
 سئل عن ذلك وقال مانصه فأجاب اذا كان ما ذكره امر معروفاً بالبلد وادعى من ذلك  
 ما يشبهه أن يؤخذ به غيرهم صدق في ذلك اهـ منه بلفظه وظاهر قوله صدق انه دون يمين  
 ولكن اذا كان المشهور أنه لا بد من اليمين على النفقة فهذا آخرى والله أعلم (لا في تاريخ  
 الموت) قول ز قال في توضيحه وهذا وان كان يرجع الخ ما عراه اضح هو كذلك  
 وعلى ذلك ابن شاس بقوله فالقول قول الصبي اذا الاصل عدم ما ادعاه الوصى اهـ وسئل ابن  
 عرفة والظاهر عندي في الفرق أن ما ادعاه يشار به غيره في معرفته فلا يتبعه لعله اثباته  
 كما يؤخذ من فرق أبي الحسن السابق فيما اذا كانوا في غير حجره (لا في دفع مال بعد  
 البلوغ) قول ز وفي الموازية ان طلال الزمان الخ ظاهر كلام ضج و ح أن ما في  
 الموازية تقييده ووافقوه هو ظاهر كلام ابن يونس أيضاً ولكن ما عراه ز لابن عرفة هو  
 كذلك فيه ونصه في قبول قول اليتيم مالم تقم عليه يمتنع مطلقاً ومالم يطل سكوته عشرين  
 عاماً ثالثاً ثمانية أعوام ورابعها مالم يظن كذبه بحسب حالهما وخامسها يصدق الوصى  
 عليه مطلقاً الهامع معروف المذهب وسماح أشهب وقول ابن زرب واختيار ابن رشد وقول  
 عبد الملك اهـ منه بلفظه قلت كلام ابن عرفة يقتضي أنه في المدونة صرح بالاطلاق  
 وليس كذلك انما قال فيها مانصه واذا قال الوصى قد دفعت الى الايتام أموالهم بعد  
 البلوغ والرشد وأنكروا لم يصدق الابينة والاغرم اهـ منها بلفظها ونحوه لابن يونس  
 عنها وزاد مانصه قال ابن المواز قال مالك الا أن يطول زمان ذلك مثل ثلاثين سنة  
 وعشرين سنة يقيمون معه لا يطلبونه ولا يسألونه عن شيء ثم يطلبونه الآن فانما عليه  
 اليمين لقد دفع اليهم أموالهم محمد بن يونس لان العرف قبض أموالهم اذا رشدوا فاذا

أقاموا زماناً طويلاً لا يطلبونه صاروا مدعين لغير العرف وهو مدعى العرف فكان القول  
قوله مع عيونه كما قالوا في البياعات بغيرا ككتاب وثائق إذا مضى من الزمان ما العادة أن  
لا يتأخر البائعون اليه عن قبض أثمانهم أن القول قول المشتري مع عيونه اه منه بلقظه  
ونقله أبو الحسن عند نص المدونة فقال مانصه قوله وإذا قال الوصي قد دفعت إلى الأيتام  
أموالهم الخ تظاهره طال الزمان أم لا ابن يونس ابن المواز قال مالك الآن يطول زمان ذلك  
إلى آخر ما قدمناه عن ابن يونس وزاد متصل به مانصه الشيخ وأما ما كان بوثيقة فالقول  
قول صاحبه وإن طال لقوله عليه السلام لا يطل حق امرئ وإن قدم وقيل أنه كما كان  
بغيرا ككتاب ثم نقل بعض كلام ابن رشد الآتي مختصراً جداً وقال عقبه مانصه النجمي  
لا أرى أن يقبل اليوم قول أحد من الأوصياء لأن الغالب ممن بلى مال اليتيم أن يتسلفه  
ويصير في ذمته الآن تطول المدة بعد الرشد وهو لا يطلب صح نعلم اه منه بلقظه وكلام  
ابن رشد يفيد أنه لا خلاف في قبول قوله مع الطول وإنما الخلاف في حد الطول ففي رسم  
الوصايا من سماع القرنين من كتاب الوصايا الأول مانصه وسمعت بسئل لابن غانم هل  
يقبل قول الوصي قد دفعت إلى يتامى أموالهم أم لا يقبل ذلك منه الإيمنة فقال لا يجوز  
قوله عليهم في ذلك قد دفعت إليهم أموالهم الإيمنة قال الله تبارك وتعالى فإذا دفعتم إليهم  
أموالهم فأنشئوا عليهم فلا يجوز قوله عليهم في ذلك الآن أن يكون رجلاً ادعى على وليه  
أنه يدفع إليه ماله بعد زمان طويل قد خرج فيه عن حال الولاية فيما يعرف من حاله  
وأمره حتى إذا طال الزمان وهلك الشهود قال فلان كان يليق ولم يدفع إلى مالي فليس هذا  
بالذي أريد قال محمد بن رشد هذا كما قال ابن والي اليتيم يصدق مع عيونه في دفع مال اليتيم  
إليه إذا أنكره القبض وقد طالت المدة لأن طول المدة دليل على صدق قوله لأن العرف  
يشهد له فيكون القول قوله كما يكون القول قول المكتري في دفع الكراء إذا طال الأمد بعد  
انقضاء أمد الكراء حتى يجاوز الحد الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه وكما يصدق  
المشتري في دفع ثمن ما اشترى إذا طال الأمد وإن كان قد اختلف في حد ذلك على ما قد  
مضى من تحصيل القول فيه في رسم الاقضية من سماع أشهر من كتاب جامع البيوع كما  
يصدق البائع أيضاً في دفع السلعة إلى المشتري إذا قام عليه بعد أن دفع إليه الثمن بمقتضى  
أنه لم يقبضها منه حسب ما مضى القول فيه في رسم الكراء والاقضية من سماع اصبع من  
كتاب جامع البيوع فالأصل في هذا أن المدعى يصدق في دعواه إذا كان معه دليل يدل على  
صدق قوله ولم يبين في الرواية كم حد الطول الذي يصدق فيه وإلى اليتيم في دفع ماله إليه  
وهو على مذهبه في الرواية ما يصدق فيه الشهود لقوله فيه حتى إذا طال الزمان وهلك  
الشهود وذلك عشرون سنة على ما روى عيسى عن ابن القاسم في رسم البراءة من سماع  
عيسى من كتاب القسمة وهو نص قول أشهر في كتاب ابن المواز في هذه المسئلة بعينها قال  
الآن يكون طال زمان ذلك مثل الثلاثين سنة أو عشرين سنة مقيمين معه لا يدعون  
شيئاً ثم يطلبون الآن فليس عليه في هذا إلا اليمين لقد دفعها إليهم وقال القاضي أبو بكر  
محمد بن يتيق ابن زرب إذا قام على وصيه بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشر أو

الثمان يدعى انه لم يدفع له ماله فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف لقد دفعه اليهم واذالم  
 يكن في حد ذلك سنة يرجع اليها فالذي يوجب النظر أن يكون القول قول اليتيم انه ما قبض  
 حتى يعضى من المدقما يغلب على الظن معها كذبته في انه لم يقبض وصدق وليه في انه قد دفع  
 وذلك يختلف باختلاف ما يعرف من أحوالهما وبالله تعالى التوفيق اه منه بلفظه ومن  
 تأمله أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه وقد حرم الخمي بقبول قوله مع الطول حيث ثبتت  
 العادة بتسلف الاوصياء أموال يتاماهم ولم يحك فيه خلافا وسلمه أبو الحسن كإرأيته  
 في كلامه فكيف اذالم يثبت ذلك وما حرم به ابن عرفة من جعل ذلك خلافا به حرم ابن  
 العطار وزاد أن به العمل كما في التيسية وتختصرها ولكن تعقبه عليه ابن الفخار وأصل  
 ما للتيسية ومن تبعه لابن فروع في وثائقه المجموعة في ترجمة وثيقة بترسيدها بوجوب اطلاق  
 المولى عليه ونصها والاشهاد لازم للوصى في دفع مال اليتيم المنطلق من الولاية اليه لقول  
 الله عز من قائل فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وهو أصل في كل من دفع ما يده  
 من وديعة أو ما يشبهها الى غير اليد التي دفعت ذلك اليه وان كان باهر الدافع اليه فان  
 الاشهاد يلزم المودع عنده على الدفع الى من أمر أن يدفع اليه كما يلزم الوصى وسواء كان  
 قبض الوصى المال بينة أو بغير بينة وروى أبو زيد عن ابن القاسم اذا مضى للاطلاق أمد  
 بعين السنون الكثيرة وادعى الوصى الدفع وثبت الاطلاق ولم تكن له بينة انه يحلف الوصى  
 ويرأى قال محمد بن أحمد والقضاء بما تقدم وقال محمد بن عمر الذي روى أبو زيد عن ابن  
 القاسم هو قول مالك اذا طال الزمان والدليل على صحة هذه المقالة قول الله تقسدت  
 أسيماؤ فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم لا يمنع مما قاله ابن القاسم اذا طال المدة  
 ومضت السنون الكثيرة وبادت البينة فكيف يكلف الوصى البينة بعد ذهاب اولايته  
 وسع ذلك وانما يكلف الانسان ما يمكنه تكلفه وقد يمكن ان يكون قوله عز وجل فاذا  
 دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم على وجه التأديب والتعليم كما قال عز وجله واشهدوا  
 اذا تباعدتم وليس بواجب ولا لازم اه منه باللفظ وهذا هو الظاهر عندى لا مرس  
 أحدهما ان كلام المدونة ظاهر فقط كإرأيته فكيف يحتمل على الخلاف لما صرح به الامام  
 في العتبية والموازاة وقد علمت ما قاله المحققون من ان التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب  
 وذكرنا كلام بعضهم في غير هذا الموضع وفي أثناء جواب لابي حفص القلشاني هو أول  
 جواب في نوازل المعاضات من المعيار مانصة والتوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما يمكن  
 اليه سبيل وهو ممكن ههنا والله المستعان اه محل الحاجة منه بلفظه واذا كان ذلك  
 في كلام الأئمة فكيف بامام واحد كما في مسئلتنا هذه فانهم ما ان قياس هذه المسئلة على  
 مسئلة الديون التي ليست في كتاب أخرى لان الديون لا قائل فيها بانه يقبل قول المدين مع  
 عدم الطول ومسئلتنا الخلاف المذهبي فيها شهر وقد اختار الخمي قول عبد الملك بقبول  
 قوله مطلقا وقال انه الاصل قياسا على المودع يأمر المودع أن يدفع لغير من دفع اليه قائلا  
 مانصه فالقول قول المودع فكذلك الوصى القول قوله ومحمل قول الله سبحانه في الاشهاد  
 ان ذلك لدفع التنازع والايان ليس لانه لو لم يشهد لم يقبل قوله كما أمر الله عز وجل في

المدائنة بالاشهاد لدفع الايمان والتنازع وقيل المعنى في الآية في الاشهاد عند دفع ما كله  
 الوصى بالمعروف وصار في ذمته فانه يأكله على وجه السلف ولا يرى أن يقل اليوم قول  
 أحد من الاوصياء لان الغالب من يلى اليتيم أنه يتسلفه ويصرف في ذمته الآن تطول المدة  
 بعد الرشد وهو لا يطلب اه منه بلفظه وهو كاف في تحقيق الاحروية وعلى تسليم نفى  
 الاحروية تسليم جدياً فلا أقل من المساواة فان كان ابن عرفة يسلم مسئلة الدين فلا وجه  
 لجعله له معروف المذهب في الوصى ماذا كره وان كان لا يسلمه فهو محجوج بكلام غيره من  
 الأئمة وقد تقدم آخر الشهادات في ذلك ما يكفي بل قال ابن عرفة نفسه هناك ما نصه الشيخ  
 روى ابن كثة وأما الدين يقيم عليه الزمان الطويل فلا حوز فيه ولا ينقطع بذلك ملكه  
 قلت ولا بن أبي زمين في اختلاف المتبايعين عن أصبح اذا كان القول قول البايع في عدم  
 قبضه الثمن فالقول قوله لم يطل الزمان كثلاثين سنة وكذا الديون وان عرف أصلها ومن  
 هي له وعليه حاضر لا يقوم بدینه الا بعد هذا الزمان فيقول قضيتك وبادشهودي قلت لعل  
 رواية ابن كثة فيما ذكر حق الدين باق يدر به وقول أصبح فيما لم يكن باقياً بيده والافه  
 خلاف اه منه بلفظه وما نقله عن ابن أبي زمين عن أصبح مثله في مفيد ابن هشام أثناء  
 كلامه على اختلاف المتبايعين وزاد متصلاً به ما نصه انظر في سماع أشهب مثل هذا في  
 الوصى يدعي دفع مال اليتيم اليه بعد بلوغه ويشكر اليتيم فعلى الوصى اقامة البيعة والاغرم  
 الا ان يكون قيامه بعد مدة طويلة بحيث هلك فيه اشهود الوصى فلا تنفى عليه اه منه  
 بلفظه فهذا انصرح منه بان حكم المستثنين سواء وقد ذكر أيضاً ما في سماع أشهب قبيل  
 ترجمة كشف الاوصياء عن تنقيذ ما جعل اليهم تنقيذه وساقه مساق التفسير والتنقيذ  
 للمدونة ونصه وفي المدونة في الوصى يدفع أموال اليتيم بعد بلوغهم ثم أنكر وقاله  
 لا يصدق الا بالبيعة قال في سماع أشهب الا أن يكون اليتيم قام على وصيه بعد زمان طويل  
 بحيث هلك الشهود الذين للوصى بالدفع فلا تنفى عليه اه منه بلفظه وقد نقل ابن فرحون  
 في الباب الثاني والستين في القضاء بشهادة الوثيقة والرهن على استثناء الحق كلام المفيد  
 الاول مختصر بالمعنى وسلم ولم يذكر له سابقاً ولا نقل ح كلام ابن فرحون هذا آخر باب  
 الشهادات في التنييه الخامس وسلمه وذلك والله أعلم أعرض هنا عن كلام ابن عرفة  
 واقتصر على كلام ضجج في تعقب جس عليه وعلى ضجج بكلام ابن عرفة نظراً لمحصل أن  
 الراجح هو خلاف ما جعله ابن عرفة المعروف من المذهب وقد رأيت دليلاً من كلام المحققين  
 القول بل ومن كلام ابن عرفة نفسه فلم يبق لمصنف فيه ما يقول ولحالته وامامته  
 وحفظه أطلت بهذه النقول والله سبحانه أعلم \* (تنبيهات \* الاول) عز وابن عرفة  
 القول بقول قول الوصى مطلقاً لعبد الملك موافق لما تقدم عن اللخمي وعزاه في ضجج و ح  
 لابن عبد الحكم والجمع بينهما ممكن بان يكون كل منهما قائلاً بذلك ولم ينسبه على هذا جس  
 مع نقله كلام ابن عرفة و ضجج والله أعلم \* (الثاني) ما جزم به اللخمي من أن المودع  
 اذا أمر بالدفع للغير يصدق مع عينه مخالف لما جزم به ابن قنوح وما قاله ابن قنوح هو  
 الموافق للنقل والله أعلم \* (الثالث) ما نسب به ابن العطار لرواية أبي زيد عن ابن القاسم



وسلمه ابن الفخار وابن قنوح والمتيطي وصاحب المعين والقاضي المكناشي في مجالسه لم  
أجده في سماع أبي زيد من كتاب الوصايا وفي طرر ابن عات مائنه وعند قوله وروى أبو زيد  
عن ابن القاسم اذا مضى الاطلاق ابن رشد في التعقب هذه رواية أشهب عن مالك وليست  
من رواية أبي زيد عن ابن القاسم وذكر فضل عن أشهب ان ذلك وقع له في ديوانه وحدث في ذلك  
الثلثين سنة أو نحوها اذا كان الوصي حاضرا والذي له المال حاضر أمال كما أمره قال  
ورأيت مثله لسحنون فانظره اه منها بلفظها \* (الرابع) \* ما تقدم عن ابن رشد في البيان  
من عزوه ما في الموازية لا شهب مخالف لما قدمناه عن ابن يونس من عزوه ذلك للمالك وعلي  
مال ابن يونس اقتصر أبو الحسن والمالك في الموازية عزاه أيضا في ضيغ وح والله سبحانه  
أعلم بالصواب \* (خامسة) \* في ذكر مسائل مهمة من هذا الباب يحتاج اليها الطلاب  
(الاولى) قال في رسم الوصايا من سماع القرينين من كتاب الوصايا الاول ما نصه قال وسمعه  
يسئل عن كان يلى يتامى فكان لا يحفظ في أموالهم وبقية اول منها فلما بلغوا سالهم ان  
يحملوه مما بين كذا الى كذا فخلوه على ما قال ثم قالوا له بعد زمان لست في حل فقال أنا أرى  
في مثل هذا أن يحجز الذي يرى انه أصاب من أموالهم ويحتاط فيه حتى لا يشك أو يأتى  
رجلا فيخبره بالمال وبأمره وما كان منه فيه وما تناوله حتى يحجزه له ويحتاط فيه حتى  
لا يشك ان لم يحسن هو حزره ثم يخبرهم بالذى عليه في ذلك من التباعة فيخلونه وهم يعلمون  
من أى شئ خلوه فاما أن يحيى اليهم فيقول لهم خلوني مما بين كذا الى كذا فيخلونه فانهم  
يقولون بعد ظننا انه يسير فأرى أن يحجز ذلك باحتياط ثم يحلهم قال محمد بن رشد هذا كما  
قال أن التحليل لا يلزمهم اذا لم يعلمهم مقدار ما لهم عليهم من التباعة فيما تناوله من أموالهم  
فيلزمه ان يعلمهم بمقدار ذلك حتى يخلوه منه بنفوس طيبة وبالله التوفيق اه منه بلفظه  
قلت لاشك ان تحليلهم له من باب غيبة المجهول وهي جائزة وأما اللزوم فقد تقدم تحرير  
الكلام فيه عند قوله في الهبة وان مجهولا فان لم يبين لهم في هذه المسئلة كثر ما تناوله  
من أموالهم فلا وجه لرجوعهم عليه ولا سيما على ما رجحه ميب تعالى ابن عرفة وفي قول  
الامام فانهم يقولون ظننا انه يسير اشارة الى أنه تبين لهم كثره فيكون رجوعهم عليه هو  
الصواب على ما بيناه في المحل المذكور والله اعلم \* (الثانية) \* قال في الرسم المذكور بعد  
ما قدمناه عنه بمسئلتين مائنه ومثل عن رجل توفي وأوصى الى رجل وترك من الورثة ابنا  
صغيرا وثلاث بنات وأمه وزوجة وترك معهما قيمته خمسة وعشرين دينارا أتت ان  
يستخلصه الوصى للغلام فقال انى لأدرى ما ترك الميت فقبيل له أموال عظام من أصول  
وغيرها فقال ماسن الغلام فقيل ابن ست سنين فقال ما أرى بذلك بأسا ان يستخلصه للغلام  
قد كان من أمر الناس ان يحبس لولده الميت هذا وما أشبهه السيف والمصحف وما أشبهها  
فلا أرى بأسا ان يستخلصه له فقيل له أيستخلصه للغلام والجوارى فانهم رجعا على القراءة  
في المصاحف فقال أحب الى أن يستخلصه للغلام وحده وهو من خير ما يشتري له ان بلغ  
فاحتاج الى ثمنه وجده ثمننا فأرى له ان يستخلصه له ولا أرى بذلك بأسا قال محمد بن رشد  
هذا بين على ما قاله لانه من النظر للقيم الذى لا يخفى وجهه وبالله التوفيق اه منه بلفظه

\* (الثالثة) قال في المسئلة الثانية من نوازل عيسى من كتاب الوصايا ما نصه ومثله عن  
 الوصى يشترى ليسامى منزلا بمواهم ثم يموت فيقول ذكورا ليسامى نقسم المنزل للذ كرمثل  
 حظ الانثيين وكذلك اشترى لنا ويقول الاناث بل للذ كرمثل حظ الانثى ولا يدرى كم اشترى  
 لهم قال ان كان اشترى لهم من عرض أموالهم فذلك بينهم للذ كرمثل حظ الانثى وان كان  
 اشترى لهم بجميع المال فذلك بينهم للذ كرمثل حظ الانثيين كما كانت أموالهم قبل فلو  
 كان الوصى حيا وقد اشترى لهم من عرض أموالهم وليس من جميعها فبلغ الايتام ثم  
 اختلفوا لا يقبل قول الوصى بينهم قال نعم قال القاضي محمد بن رشد اذا اشترى المنزل لهم  
 بجميع المال فلا اشكال ولا احتمال في أنه يكون بينهم للذ كرمثل حظ الانثيين وأما اذا  
 اشترى لهم من حله المال لا بجميعه ففي قوله انه يكون بينهم للذ كرمثل حظ الانثى نظر  
 لان المال الذي اشتراه به ليس للاناث منه الاثله فالظاهر أن لا يكون للاناث منه الا الثلث  
 ولا يحتمل الوصى على أنه تساق للاناث من حظوظ الذكور ألا ترى انه ان كان جميع المال  
 سقما فاشترى المنزل بثلاثمائة يرجع الذكور في ثلاثمائة الباقية بالخمسين التي زادها  
 من حظوظهم للاناث في المنزل فيكون لهم منها مائتان وخمسون وقد ذكر ابن زرب في  
 المسئلة خمسة أقوال على قياس ما ذكره محمد بن حارث من الاختلاف في وصى بمال لجل  
 فولدت المرأة توأمين ذكر وأُنثى أحدهما ان المنزل يقسم بينهما ان كانا ابنا وابنة بنصفين  
 والثاني انه يكون بينهما ما يحسب الميراث على الثلث والثلثين والثالث انه يقسم بينهما  
 على سبعة أسهم للأنثى ثلاثة وللذكر أربعة وذلك أن أقصى ما يمكن أن يكون للذكر  
 الثلثان وأقصى ما يمكن أن يكون للأنثى النصف والرابع أن يقسم بينهما على خمسة أسهم  
 للذكر ثلاثة وللأنثى اثنان وهو أقل ما يمكن أن يكون لكل واحد منهما والخامس أن يكون  
 للذكر ثلثين وستة وللأنثى اثنان من ستة ويقسمان الجزء السادس بنصفين على سبيل  
 التداعي ان ادعى العلم وأوطن ان أحدهما يعلم واستحسن هذا القول وهذا الاختلاف انما  
 يصح اذا جهل كيف كان الشراء ولم يتداعيا في ذلك على التحقيق وأما ان قال الذكرا الثلثان  
 للأنثى والثلث للذكر وعلى ذلك وقع الشراء فاصح وبيان وقالت الأنثى النصف والنصف لأن  
 وعلى ذلك وقع الشراء فاصح وبيان فلا يصح في ذلك الا قولان أحدهما انه يقسم بينهما  
 على حسب عول الفرائض اسباعا بعد أيمانهم المدعى الثلثين أربعة أسهم والمدعى النصفين  
 ثلاثة أسهم وهو المشهور ومن قول مالك والثاني أن يكون للذكر ثلثين وستة اذا تنازعه  
 الأنثى في النصف وللأنثى اثنان من ستة اذا تنازعه الابن في أن لها الثلث ويقسمان الجزء  
 السادس بينهما نصفين لتداعيهما فيه بعد أيمانهما أيضا وهو المشهور من مذهب ابن  
 القاسم وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه وقد عرفت في المقصد المحمود ما استظهره ابن رشد  
 لمطرف وصدر به ثم حكى عن أصبغ من قول عيسى ونصه ولا يغفل في عقد البيع  
 للايتام اذا كان منهم ذكورا واناث عن تبين سبب ملكهم للأنثى وتبين فرائضهم في المبيع  
 أعلى السواء أم على التفضيل لأن في الغفلة عن ذلك اشكالان وقعت فيه الغفلة فقد قال  
 مطرف من رواية ابن حبيب ان مات الوصى واختلف الايتام فادعى الذكور التفضيل

وادعى الاناث التسوية بحكم التفضيل على فرائض الميراث فيما عدا اخوة الام وسواها  
اشترى لهم من عرض أموالهم أو بجهه ما داموا محاجير فان كانوا قد ولوا أنفسهم حلف  
بعضهم لبعض فان نكحوا كان على حكم الميراث وان حلف بعض وكل بعض كان القول  
قول الخالف وان حلفوا جميعا كان بينهم على سبعة أنفسهم أربعة للذكر وثلاثة للأنثى والاشبه  
أن يكون من اثني عشر منهم مالا لا كسبعة ولا اثني خمسة وخالفه أصبغ فقال ما اشترى  
بعرض أموالهم فعلى السواء بينهم وما اشترى بجميع المال فللذكر مثل حظ الانثيين  
اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* انظر ما قاله مطرف وسلمه ابن حبيب والجزيري من التفرقة  
بين نكول جميعهم وحلف جميعهم فانه لم يظهر لي وجهه مع مخالفتهم لاصو عليه في غير ما  
مسئله من التسوية بينهم في الحكم والله أعلم \* (الرابعة) \* قال في الوثائق المجموعة واذا  
ولي الرجل على بنيه الصغار في وصيته ثم بقيت وصيته حتى كبر أولاده وبلغوا في حياته ثم توفي  
ووصيته بمخالفاتهم على الاطلاق الآن يظهر عليهم ما يوجب عمادى الولاية عليهم وذلك  
في الذكران وأما الاناث البكر فهن في ولاية أبيهن حتى يثبت رشدن اه منها بلفظه  
ثم ذكرانه على القول بأن الذكر في ولاية أبيه وان بلغ حتى يثبت رشدن فلو وصية منه سجد  
عليه حتى يسقطها عن نفسه باثبات رشدن وبه المتيقن في اختصار ابن هرون مانصه  
ومن أوصى على بنيه الا صغار ثم بقيت وصيته حتى كبروا في حياته ثم توفي فان كانوا ذكورا  
فهم على الاطلاق الآن يظهر منهم سهفه وأما الاناث البكر ففي ولاية الاب حتى يثبت  
رشدن وعلى رواية يحيى الذي يرى أن الناس على السفه حتى يظهر رشدن يكون الذكور  
والاناث على حال الولاية حتى يثبت رشدن وقال ابن الهندي وغيره اه منه بلفظه  
ولكون الاول هو المعتد اقتصر عليه في المعين ونصه اذا أوصى على بنيه في حال صغرهم  
وطالت حياته بعد ذلك حتى بلغ ولده وكبروا ووصيته على حالها فهم على الاطلاق الآن  
يظهر منهم ما يوجب عمادى الولاية عليهم وأما الاناث ففي ولاية أبيهن حتى يرشدن اه منه  
بلفظه ومراذه بالاناث البكر كما تقدم في كلام غيره \* (الخامسة) \* في ترجمة وثيقة دفع  
الوصى النفقة الى حاضنة اليتيم من طرار بن عات مانصه المشاور اذا كان اليتيم ابن اثني  
عشرة سنة يستطيع الخدمة والعمل ويجد من يستأجره بنفقه وأجره لخدمه فيأبى عن  
العمل وله أصل لطيف يريد بيعه أو كاهه انه يؤاجر في عمل يستطيعه يستقل به غير ثقل على  
رغم أنه وثيق من اجارته ويحبس عليه أصله اه منها بلفظه ونحوه في ابن سلون عن  
الاستغناء والله أعلم

### \* (باب الفرائض) \*

قال المتيقن في نهايته مانصه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تعلموا الفرائض  
فانهم من دينكم وهي أول علم ينسى وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال تعلموا الفرائض  
وعلموها الناس فاني امر ومقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة  
فلا يجدان من يفصل بينهما وقد حض على تعليمها جماعة من الصحابة والتابعين فلا ينبغي

### (الفرائض)

ضبح جمع فريضة وهي من قوله  
تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم  
وأوجبتم وعلما علم شريف وهو  
وان كان جزأ من علم الفقه لكنه  
لامتزاجه بالحساب صار كانه علم  
مستقل فلذلك أفردت له التاليف  
اه وقال المتيقن روى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم تعلموا  
الفرائض فانهم من دينكم وهي أول  
علم ينسى وروى عنه عليه الصلاة  
والسلام تعلموا الفرائض وعلموها  
الحديث الذي في مب قال وقد  
حض على تعليمها جماعة من الصحابة  
والتابعين فلا ينبغي لعالم أن لا يتسع  
فيها اه والحديث الذي في ز  
نسبه في الجامع الصغير لابن ماجه  
وللحاكم في المستدرک وزاد فيه  
وهي تنسى وهي أول شيء ينزع من  
أمتي

وقول مب عن ابن عرفة قال المزي الخ قلت كان مب استغنى به ذا عن زيادة ابن عرفة عقبه وقال ابن عبد البر ضعفه بعضهم وأما أهل المغرب ومصر وأفريقية فيثبتون عليه بالفضل والدين وروى عنه جماعة من الأئمة اه إشارة الى انه راجع له قتل أمه والمزي نسبة الى حمزة بالكسر قرية بدمشق وقول ابن عرفة المتعلق بالارث أى يارث المال اثباتا ونفيا وحجبا وغيره كما هو المتبادر منه فلا يدخل فيه الفقه المتعلق بالدين والوصية ولا ارث الدم وحدث القذف والخيار ونحو ذلك مما ليس من الفرائض وبه يسقط بحث مق وان سلمه هونى وقول مب هو بالرفع الخ أى وما واقعته على الحساب المخصوص وهو الموصل لعرفة قدر الخ اذ صلتها أو وصفها تخصصها لا على الحساب من حيث هو حتى يلزم انه بجميع فنونه من جند وجبر ومقابلة وغير ذلك من الفرائض وهو واضح البطلان وبه يرتد بحث مق ان سلمه هونى وأيضا ولو قال ابن عرفة ومعرفة قدر ما يجب لكل وارث الخ لكان أخصرا وأولى لانه يخرج به ما يستحق بالوصية والدين وهو وارد (٣٠٨) على ابن عرفة وأقرب من ذلك أن يقال علم بطريق يوصل الى قدر ما يورث

من مال الميت ولبن يرثه ومن لا أو يقال علم بقدر ما يورث من مال الميت وبين يرثه ومن لا أو يقال علم بتعلق بمسحق قدر من مال ميت وراثته ومنوع منه وأخصر من ذلك كله أن يقال العلم بالوارث وما يورثه قاله مق وقول ز والخصر في هذه الخ لهم فيه طريق أخرى وهي أن يقال الحق اما للميت أو عليه أولا له ولا عليه الاول التجهيز والثاني اما أن يتعلق بعين أو بالذمة والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وقوله (بعين) أى بذات من التركة أو بجميعها وقوله (وعبد جنى) أى جنابة توجب مالا كالخطا والعمد اذا عفا الولي على مال أو استهلك مالا لشخص لم يأثم عليه قاله ح وقد نظم بعضهم الحقوق المعينة بقوله

يخرج من متروك ميت ابتداء \* جن يتعلق بعين ان بدا \* كل رهن والجاني وأم الولاد \* زكاة ماشية أو ترقد من كذا ما أقر أو باليمينه \* ثبت من أصل وعرض عينه \* وصيرة بكيل عتق لاجل \* هدى مقلد ضحية أجل اذا تعينت وسكنى المدة \* بلك أو كراء تمام العدة

(ثم مؤن تجهيزه) قلت قول ز وغيرها أى من غسل ودفن وحراصة قبره واحتج لها ونحو ذلك ولما قال فى الرسالة ويبدأ بالكفن ثم الدين الخ قال الشيخ يوسف بن عمر يريد آلة الدفن من أجرة الغسال والحمال والحفار والحنوط وغير ذلك اه أبو الحسن لان الغرماء على ذلك عام له فى حياته يأكل ويكسى والكفن وتجهيزه الى قبره من توابع الحياة اه نقله ح وذيلت ذلك بقولى وزد عليها سلعة المفلس \* أى لم تجز أو وقفت ياموتى

وقول مب عن ابن رشد والهذى الخ أى سواء كان تطوعا أو واجبا كما صرح به فى كتاب الحج من المدونة وقوله استخدمته أى بعد التقليد فى رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الاضحية أنه يباع فى الدين المتقدم

لعالم جهلها ولان لا يتسع فيها اه منها بلقطها وفى ضريح الفرائض جمع فريضة وهي من قوله تعالى فذصف ما فرضتم أى قدرتم وأوجبتم وعلم الفرائض علم شريف وهو وان كان جزأ من علم الفقه لكنه لا مزاج نظر الناظر فيه من الفقه والحساب صار كانه علم مستقل فذلك أفرد له العلماء التأليف ولم يخل الفقهاء تأليفهم منه اه منه بلقطه وقول ز قال عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض الخ هذا الحديث نسبة مق لابن ماجه عن أنى هريزة ونسبته فى الجامع الصغير وللها كم فى المستدرک وزاد فيه متصلا بقوله نصف العلم وهي تنسى وهي أول شئ ينزع من أمى اه وقول مب عن ابن عرفة قال المزي الخ ترك من كلام ابن عرفة ما لا ينبغي تركه للاحتياج اليه فإنه زاد متصلا بما نقله عنه مائنه وقال أبو عمر بن عبد البر ضعفه بعضهم وأما أهل المغرب ومصر وأفريقية فيثبتون عليه بالفضل والدين وروى عنه جماعة من الأئمة الثوري وغيره اه منه بلقطه وقول مب وقول ابن عرفة وعلم ما يوصل الخ هو بالرفع عطف على الفقه الخ ظاهره أنه لا يريد على جهله مرفوعا شئ وان حد ابن عرفة سالم وقد سلمه الرصاص وح وعج وخش وطقي وتعقبه مق فإنه قال مائنه وقل من تعرض لحد علم الفرائض وحده الامام أبو عبد الله السطى أحد شيوخ شيخنا فى شرح فرائض الحوفى فقال قد كرده وبحث فيه ثم قال وحد الفرائض شيخنا العلامة الامام فريد دهره ووحيد عصره فى العلوم خصوصاً فى هذا الفن وفى الهندسة والحساب القاضى أبو عثمان سعيد بن محمد العقبالى أبى الله بركته وحرم وجوده ورفعه فقال قد كرده ثم قال وفيه تطويل وقيل يخرج ما ينبغي ان يدخل الخ ثم قال وحدها شيخنا الامام العلامة الحجة أبو عبد الله بن عرفة برآءة الله ضريحه وأسكنه

(ثم تقضى ديونه ثم وصاياه) ابن بونس قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أي ولأبن معهما والابن أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين مبدأ على الوصايا والاجماع على ذلك اه وفي الجامع الصغير الدين قبل الوصية وليس لوراث وصية البيهقي عن علي قلت وقوله ديونه شامل للتي بعوض والتي بغيره لكن يبدأ بالاولى بعد عين القضاء فان قضاه الوصى ديونه ضمن ثم بعدها التي بغير عوض كالزكاة والكفارات والنذر اذا أشهد بذلك في صحته وقول مب واستشكله ح الخ الظاهر من نقول ح ان استشكله انما هو فيما عدا الزكاة لانها لا يجبر عليها كما مر في قوله وكذا هو ان يقتال فكذا أورثته بخلاف غيرها فانه لا يجبر عليه وحاصل جواب طفي انه يتوجه على الورثة ما كان على مورثهم من لزوم الانخراج والتأخير (٣٠٩) عند عدمه مع عدم القضاء بذلك وقول طفي عقبه لكن قال عياض في

اكاله قال الشافعية من مات وعليه حق في ماله من نذر أو عيّن أو كفارة يقضى من رأس ماله كالدين والمالكة والحنفية يخالفونه ويرون أن لا يقضى بشيء من ذلك الآن يوصى به فيقضى من الثلث اه يحمل على ما اذا لم يشهد بذلك في صحته فلا يخالف ما مر ثم مثل الوصية في كونها من ثلث الباقي تبرعات مرضه الذي مات فيه (من ذى الصنف) قلت قول مب لان الورثة منهم ذو فرض وغيره الخ صريح في التبعض وكذا تحييط ز بقوله من الوارث وهو الظاهر وبه جزم مق ونصه أي من الوارث صاحب النصف وأراد بالصاحب الكل والذالك أدخل عليه حرف التبعض اه وانما يصح كون من يائنه بمراعاة العطف الاتي أي لوارثه الذي هو ذو النصف وذو غيره مما يأتي أو مراعاة التوزيع في لوارثه أي لوارثه الخصوص الذي هو أول

من أعلى الجنان فيحبه فقال فذرحده المعلوم وقال بآثره مانصه فقوله المتعلق بالارث ان عني التعلق الخاص وهو العلم بمن يرث ومن لا يرث وما يتعلق بذلك من الحب وعني أيضا الارث المخصوص وهو المتعلق بالمال دخله العناية في الحدود ودوان عني التعلق والارث العامين بأي وجهه كان داخل الفقه المتعلق بالدين والوصية اللذين يتطرق فيهما قبل الميراث ودخل ارث الدم وحد القذف والخيار ونحو ذلك مما ليس من الفرائض وقوله وعلم ان كان مرفوعا عطفًا على الفقه وما المضاف اليها علم واقعة على الحساب لانه الطريق الذي يوصل الى ما ذكر فيتحلص من حده للفرائض انه الفقه المتعلق بالارث وعلم الحساب وليس كذلك والارث ان يكون علم الحساب بجميع فنونه من جذور وجبر ومقابله وغير ذلك من الفرائض في اصطلاح الفقهاء ولا خفاء في بطلانه وانما الذي هو من الفرائض ما يتوصل اليه بعلم الحساب من معرفة حظ الوارث من التركة فكان اللائق على هذا ان يقول بالارث ومعرفة قدر الخ وان كان علم محققا بالعطف على الارث ويكون التقدير والفقه المتعلق بالحساب فلا فقه يتعلق بعلم الحساب الا النظر في تعلمه ما هو من اقسام الاحكام الخمسة من جواز وغيره وهذا القدر ليس من الفرائض في شيء فالاولى لو قال بالارث ومعرفة بالرفع الخ وحينئذ يدخل في قوله ما يجب لكل ذي حق ما ينسحقه أرباب الديون من التركة والموصى لهم لانه لم يقيد هذا الحق بالوارث وفيه غير هذا مما يطول تتبعه فتأمل ثم قال ويمكن ان يرسم بعبارة أقرب من هذه فيقال علم بطريق يوصل الى قدر ما يورث من مال الميت ولمن يرثه ومن لا يورث من مال الميت وعين يرثه ومن لا يورث من مال الميت بمسحق قدر من مال ميت ووراثته ومنوع منه وأخصر من ذلك كله ان يقال العلم بالوارث وما يورث ثم لا تسلم هذه العبارات من الاعتراضات اه منه بلا فقه ونقله في بعض اختصار وقيله والله أعلم (ثم تقضى ديونه ثم وصاياه) قال ابن بونس قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين معناه من بعد وصية لادين معها أو دين لا وصية معه فان اجتمع في مورث فالدين مبدأ أو قال الرسول صلى الله عليه وسلم الدين مبدأ على الوصايا والاجماع على

المراتب وهو ذو النصف ولوارثه المخصوص الذي هو ثلثي المراتب وهو ذو الربع وهكذا فأمه والله أعلم (يساويها) قلت قال مق واختار به أيضا من التي للاب مع الشقيق فانما الارث معهما شيئا اه ومثله الخ ونصه ولو كان شقيقا لم يعصب التي للاب بل يسقطها اه ويأتي مثله لز عند قوله وأخت للاب الخ وأصله قول ابن شاس وكذلك الاخوات للاب فيجبهن الواحدة من الاشقاء اه نقله ق وقال ابن جري في قوانينه وأما الاخ للاب والاخ للاب فيجبهما الشقيق ومن حبيبه ولا تجبهما الشقيقة اه وقال ابن الحاجب ويحبها أيضا يعني الأخت للاب الشقيق ومن حبيبه والشقيقة العصبية وقد قلت في ذلك وفيما يأتي من انها ترث مع أخيها ولا ترث مع أبيه

والاخت للاب مع الشقيق \* محبوبة في سوى الطريق \* مهم ما يرث مساويها فتدخل \* معه ولا تدخل مع من أنزل

وانما ثبت على هذا الاله قديسهم انهم امن ذوات الفروض وهو من العصبية فتقدم عليه في فرضها وعن هذا التوهم احترزت بقولي  
في سؤي الطريق وفي ذلك قلت ايضا ملغزا يا عالم الميراث أي مسئلة \* يختص عن ذى القرض من هو عصبه  
وأى أتى ورثت مع القريب \* وحرمت مع البعيد سدا غريب

وأجبت بقولي

أما الاولى فانها الشقيق \* مع التي للاب هو حقيق ثانية فجل أخ فيستبد \* دون عاتة أخ لا يستبد  
وقوله أي أخ البنيت أي شقيق لها وأولاب في ميراثها من أيهما أو شقيق أو لام في ميراثها من أيهما وقول مب ثم يرد على ما قاله  
عج الخ يعني على نسخة والجد والأوليان الآخرين وكذلك على نسخة والجد والآخرين الأوليان برفع الجد لا على ما استظهره  
مق من نصبه أي وعصب الأوليان الآخرين والجد أي صرتاه عاصبا لما فضل عنهما انظرهم (والأوليان الآخرين) ابن يونس وقال  
ابن عباس لا ارث للابنت مع البنت لقوله تعالى ان امرؤ وهلاك ليس له ولد الخ وأنتم تجعلون لها مع الولد والدليل للجماعة أن الله تعالى  
قال عقب هذا وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فيجب (٣١٠) على قوله ان لا يرث مع البنت لانهم اولدوه وخلاف الاجماع وقد روى

أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث  
الاخت مع البنت وبنت الابن وهو  
ماروى عنه هزيل بن شرحبيل اه  
قلت وحاصل الجواب ان الولد  
في المنطوق شامل للذكر والانثى  
وفي المفهوم تفصيل فان كان الولد  
ذكر افلا شيء للاخت وان كان أنثى  
فلا اخت مفضل (ولتعدد  
الثلاثان) ان جعلت اللام للتعليل  
أي أو بمعنى عندم فيحتاج لجعل المصدر  
بمعنى في اسم الفاعل وانما يحتاج  
اليه ان جعلت للملاب أو للاستحقاق  
وقال ابن عباس البنيتين النصف  
فقط أي أخذنا مفهوم قوله تعالى  
فوق اثنتين ابن يونس والحجة  
للجماعة حديث البخاري عن هزيل  
فذكر هو ما يأتي لز على الاثر قال وهو حجة على أن للبنتين الثلثين لانهما اذا كانا للبنيت مع بنت الابن على  
بعدهما كانا للبنتين أخرى ويحتاج عليه أيضا بغير اثنتين لان الله أوجب لهما على بعدهما الثلثين فهما للبنتين أولى وقد فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا يفتى سعد بن الربيع من أيهما الثلثين قال ابن مخنوق وهو أول ميراث قسم في الاسلام اه بخ  
قلت ويحتاج عليه أيضا كما عند الحلال بأن البنت تستحق الثلث مع الذكر رفع الانثى أخرى قال وفوق قيل له وقيل لدفع توهم  
زيادة النصيب بزيادة العدد لما فهم استحقاق البنيتين الثلثين من جعل الثلث للواحدة مع الذكر اه وأيضا قد عين النصف للواحدة  
في قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف فقوله أنه لا يكون لما فوقها قال في الذخيرة وخطأ القول بزيادة فوق المحققون بأن  
زيادة الطرف بعيدة قال والصواب ان الله تعالى لم يذكّر البنيتين ونص على الاختين ولم يذكّر الزائد عليهما ما اكتفوا بآية البنات في  
الاخوات وبآية الاخوات في البنات لان القرآن كالكلمة الواحدة يفسر بعضها ببعض ولم يفرض البنيتين بالحديث فاستقامت  
الظواهر وقامت الحجة قال والتسوية بين البنيتين والاخت الواحدة خلاف القياس المتقدم اه على أن مق نقل عن بعضهم ان  
ذلك رواية ضعيفة عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال في صحيح عقب ماروى عن ابن عباس مانصه بعض المحدثين وهي رواية

وسنأتي  
بعدهما كانا للبنتين أخرى ويحتاج عليه أيضا بغير اثنتين لان الله أوجب لهما على بعدهما الثلثين فهما للبنتين أولى وقد فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا يفتى سعد بن الربيع من أيهما الثلثين قال ابن مخنوق وهو أول ميراث قسم في الاسلام اه بخ  
قلت ويحتاج عليه أيضا كما عند الحلال بأن البنت تستحق الثلث مع الذكر رفع الانثى أخرى قال وفوق قيل له وقيل لدفع توهم  
زيادة النصيب بزيادة العدد لما فهم استحقاق البنيتين الثلثين من جعل الثلث للواحدة مع الذكر اه وأيضا قد عين النصف للواحدة  
في قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف فقوله أنه لا يكون لما فوقها قال في الذخيرة وخطأ القول بزيادة فوق المحققون بأن  
زيادة الطرف بعيدة قال والصواب ان الله تعالى لم يذكّر البنيتين ونص على الاختين ولم يذكّر الزائد عليهما ما اكتفوا بآية البنات في  
الاخوات وبآية الاخوات في البنات لان القرآن كالكلمة الواحدة يفسر بعضها ببعض ولم يفرض البنيتين بالحديث فاستقامت  
الظواهر وقامت الحجة قال والتسوية بين البنيتين والاخت الواحدة خلاف القياس المتقدم اه على أن مق نقل عن بعضهم ان  
ذلك رواية ضعيفة عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال في صحيح عقب ماروى عن ابن عباس مانصه بعض المحدثين وهي رواية

ضعيفة والصحيح مثل قول الجمهور اه وأصله لابن عبد السلام (تنبيه) قال المبطل يروى أن الجاهلية كانوا لا يورثون الامن قاتل على ظهر الخيل وأول من ورث البنات في الجاهلية وأعطى للبنت نصف مال الذكركر عامر بن جشم اليشكري فلما مات أوس بن ثابت رضي الله عنه ترك أربع بنات ذميات فأخذ بنوعه المال كله فجاءت امرأته الى النبي صلى الله عليه وسلم فشكت اليه فقال ارجعي حتى أنظر ما يحدث الله فأنزل الله تعالى للرجال نصيب الاية فأرسل صلى الله عليه وسلم الى بني عم أوس أن لا يغيروا من المال شيأ حتى أنظر كم نصيب البنات فنزلت آية الموارث فأعطى صلى الله عليه وسلم لهن الثلاث وللزوجة الثمن اه وفي ابن عطية عن عكرمة أن سبب نزول للرجال نصيب الاية أن أم حكة مات زوجها أوس بن سويد وترك لها بنتا فذهب عهها الى أن لا ترث فذهبت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انم يا رسول الله هي لا تقاتل ولا تحمل كليلها ولا تكسب واسم الم ثعلبة فيما ذكر اه يخ ويجمع بأن الاية نزلت في الجميع والقسم بالفعل سبق في متروك (٣١١) سعد على ما نقله ابن يونس والله أعلم (والثانية

الخ) قلت قال الشيخ السنوسي في شرحه علي الحوفي في حديث البخاري كان أباموسى جل الولد في آية أن امرؤ هلك الخ على الذكر وهو بعيد ولعله استشر هذا فلذا لم يعتمد على فتواه وحده بل عضدها بالاحالة على غيره وقول ابن مسعود قد ضللت الخ يعني لوتابعه على رأيه مع أن النص عندي على خلافه بخلاف أبي موسى لانص عنده على خلاف اجتهاده فلا ينسب اليه الضلال وقوله تسكملة الثنتين يحتمل أن يكون نقلا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو رأيا منه باجتهاده اه (أو ثنتين فوقها) قلت يشمل بنت صلب وبنت ابن فتحجان من تحت ما قال في الرسالة وان كانت البنات اثنتين لم يكن لبنات الابن شيء إلا أن يكون معهن أخ فيكون مابقي بينهما وبينه

وستأني الحجة عليه اه وأشار الى ما ذكره بعد في باب من يرث بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ونصه وروى البخاري عن آدم بن أبي اياس عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هزيل بن شرحبيل يقول سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت قال للبنت النصف وللأخت النصف وأما ابن مسعود فانه سئل يعني فسئل ابن مسعود فاخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين أقضى فيما أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولائبة الابن السادس تسكملة الثنتين وما بقي فللاخت وفي هذا الحديث أدلة أحدها توريث بنت الابن مع البنت والثاني توريث الأخت مع البنت فدل ذلك ان الأخوات عصبية للبنات والثالث اثبات الثنتين للبنتين حجة على من قال لهما النصف لانه اذا كان للبنت وبنت الابن على بعده هذه الثلثان كان للبنتين الثلثان أخرى ويحتج عليه أيضا بعيرات الاختين لان الله أوجب للاختين على بعدهما الثلثين فاجابهما للثنتين أولى وقد فرض الرسول عليه السلام لابنتي سعد بن الربيع من أبيهما الثلثين حال ابن مسعود وهذا أول ميراث قسم في الاسلام اه منه بلة ظه قلت وعمما استدله أيضا للجمهور وأن البنت لها مع الابن الثلث فلا تنقص عنه مع البنت وهي أضعف من الابن والله أعلم (تنبيه) انظر قول ابن مسعود وهو أول ميراث قسم الخ وتسلم ابن يونس ذلك مع المبطل في نعم اياته ونصها وروى أن الجاهلية كانوا لا يورثون البنات ولا النساء ولا الصبيان شيأ من الميراث ولا يورثون الامن حاز الغنمة وقاتل على ظهر الخيل وأول من ورث البنات في الجاهلية وأعطى للبنت سهمها والابن سهمين ذوا الحامس اليشكري وهو عامر بن جشم بن حبيب فلما مات أوس بن ثابت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نزول آية الموارث ترك أربع بنات ذميات فأخذ بنوعه المال كله فجاءت امرأته أوس الى

للد كرم مثل حظ الانثيين وكذلك ان كان ذلك الذكركر تحتين كان ذلك بينه وبينهن كذلك وكذلك لو رثت بنات الابن مع الابنة السادس وتحتين بنات ابن معهن أو تحتين ذكركر كان ذلك بينه وبين أخواته ومن فوقه من عماه ولا يدخل في ذلك من دخل في الثلثين من بنات الابن اه (الابن الخ) قلت هذا قول الجماعة هنا وفيما يأتي وذهب ابن مسعود وعلقمة والاسود والنخعي وأبو ثور الى أن ابن الابن أو الاخ للاب أولى من أخته بعد أخذ البنتين أو الشقيقتين الثلثين وانظر الاحتجاج للمذهبين في ابن يونس قاله مق وجتهد ان الاناث لا يزدن على الثلثين فابقي فهو لذ كور العصبه كالوكان مع الثلثين أولاد أخوة أو اعمام وعما فابقي فلذ كور فقط باجماع والجواب انهن لا يزدن بالفرض لا بالتعصيب كما هنا وقاس بنات الابن اذا قارنهن ذكركر بأولاد الاخ غير مستقيم لان الله تعالى لم يفرض لبنات الاخوة ولا للعمات شيأ أصلا كما فرض لبنات الابن وأما حديث فابقت السهام فلاولى رجل ذكركر فعمول على من لا يرث من الله ما يحال بدليل حديث هزيل المتقدم اه يخ من ابن يونس على نقل هو في



(الاولى) يصدق بان أخيها وبخفيدي أخيها او عها وقول ز والثالثة أن يكون أسفل الخ اي سواء كان من فوقه صاحب درجة واحدة أو متعددة وسواء كان معنه في درجته أحداً لا كبنيت ابن بنت ابن ابن ابن فيعصب الجميع في هذه الصور كلها كما يقيد نص الرسالة المتقدم (٣١٣) ومثله قول المقرب الآن يكون مع بنات الابن ذكر وهو من المتوفى بمنزلة من أو بعد منهن فان له ما بقي

من المال مع من هو بمنزلة من في القعد د من هو فوقه للذكر مثل حظ الانثيين اه (الا انه الخ) قول ز لان باب البنوة أقوى الخ احسن منه قول القاصدي ان السنة أحكمت ذلك أي كما أشار له ابن يونس بقوله لان الله لم يفرض الخ اه قت وبعدم معرفة أحكام السنة لذلك فلا بأس بتوجيه بما قاله ز وخيتي وغيره ما لعدم انقطاع النسبة فان ابن الابن ابن الميت بواسطة أبيه وابن الاخ ليس أخا للميت بواسطة أبيه فانقطعت النسبة بينه وبين اخوات الميت في الابوة وانما ورث بنوة اخوة الميت لا باخوته له حتى تدخل معه اخوات الميت وقال مق ان الاخ ليس هو أو ولي عصبه من أخته فانه لا يزيد عليها في القوة وأما في هذه الصورة فانما ورث لسقوط الاخت بالكلية اذ لا تقوى به كما تقوى بأخيها وذلك كما ينتقل عنها الى بيت المال في هذه الصورة اذ لم يكن أخ في درجتها اه فتأمل اه والله أعلم (والربع الزوج) قت تسكين الباء هنا واللام من الثالث والميم من الثمن والdal من السدس لغة قال ابن عاشر اذا تأملت كلام المصنف هنا وجدته لم يجز على اسلوب واحد

النبي صلى الله عليه وسلم فشكت اليه فقال ارجعي الى بناتك حتى أنظر ما يحدث الله فيهن فانزل الله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون الآية ولم يفسر ما هو فارس صلى الله عليه وسلم الى بني عمه ان لا يغيروا من المال شيئاً فانه قد نزل لبنات أو س نصيب حتى أنظر كم هو ثم نزلت الآية آية الموارث فأعطى صلى الله عليه وسلم للبنات الثلثين وللزوجة الثمن اه منها بلفظها وانظر ما قاله المبيطى أيضاً مع ما لابن عطية ونصه قوله عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون قال قتادة وعكرمة وابن زيد وسبب هذه الآية ان العرب كان منها من لا يورث النساء ويقول لا يرث الامن طعن بالراح وقائل بالسيف فنزلت هذه الآية قال عكرمة سببها خبر أم حكة مات زوجها وهو أوس بن سويد وترك لها بنتاً فذهب عم بنته الى أن لا ترث فذهبت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال العم هي يارسل الله لا تقابل ولا تحمل كلا عليهما ولا تكسب واسم الم ثعلبة فيماد كراه منه بلفظه والجمع بين ذلك كله ممكن بأنهم ماؤا كلهم فنزلت الآية في الجميع والقسم بالفعل سبق في متروك سعد على ما قاله ابن سحون وسلمه ابن يونس والله أعلم (أو أسفل فعصب) قول ز الثالثة أن يكون أسفل فيعصب من ليس لها شيء في الثلثين أجل في هذه الثالثة ولها صور احداها ان يكون من فوقه صاحب درجة واحدة متعددة أو متعددة ثانياً ان تكون درجة من فوقه متعددة وهو أسفل من الجميع وليس معه في درجته أحد كان يخلف الهالك بنتين بنت ابن بنت ابن ابن ابن ابن ابن ثلثتها مثل التي قبلها الا أنه في طبقته اثني واحدة أو متعددة وظاهر كلام ز انه يعصب الجميع في الصور كلها ويرث كلهم وهو الصواب ولو أفصح بذلك لاجاد كما فعل عج فان لا مانع ولا يقال ان التي هي أقرب للميت تقدم على غيرها فنزلت هي وابن الابن ولا شيء لغيرهما كما فهمه بعض أشياخه فانه يخالف للنقل والاول هو المطابق لما ذكره صاحب الرسالة وحاشية التلمسانية ثم نقل كلامهما وقد نقله جس بشامه وسلمه وهو حقيق بالتسليم وقد نص في المقرب على ذلك ونصه الا أن يكون مع بنت الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلة من أو بعد منهن فان له ما بقي من المال مع من هو بمنزلة من في القعد د من هو فوقه للذكر مثل حظ الانثيين اه منه بلفظه على نقل ابن الناطم (الا انه اعني يعصب الاخ) قول ز لان باب البنوة أقوى الخ قال نو تأمل هذا الفرق حق التأمل فانه غير ظاهر وما أحسن قول القاصدي فان قلت فأى فرق بين هذا وبين بنتي صلب وبنت ابن وابن ابن قلت السنة أحكمت ذلك انظر ابن يونس اه وأشار والله أعلم بقوله انظر ابن يونس الى قوله في ترجمة ذكر اختلاف المشهور من الصحابة والفقهاء في مسائل مانع ومنها أن يخلف الموروث ابنتين وابن ابن وبنت ابن فقال علي وزيد وابن عباس وعائشة ان للبنتين الثلثين وما بقي بين ابن الابن وبنت

لانه قال أول من ذى النصف الخ ثم جاء على اسلوبهم هذا ثم خالف ذلك بقوله والثلث لها الخ ثم قال والثلث الام الابن الخ والسدس الواحد الخ وهل هذا الاجريان على غير نسق فتأمل ما سر ذلك ولعله خالف في التعبير تنبيهاً على ان الثلث ليس لها بحسب الاصل بل بعارض الحجب وكذا السدس بالنسبة للام أو ما للثلثان فلانه تنبيه فرض لا فرض بالقصد الاول والله أعلم

(والثمن لها الخ) قول مب والثانية منسكوحة في المرض الخ ما جرم به هنا أي تبعاً لحديث و طنى من انه لا صداق لها هو الصواب  
لنص ابن رشد في الاجوبة على تلازم الصداق والميراث وقد قال المصنف وفيه الارث الانكاح المريض خلاف ما لز عند قوله  
وعلى المريض من ثلثه الاقل منه ومن صداق المثل من أن لها ذلك دخل به أم لا وسلمه مب وثق هناك بل من نكح في العجة  
تفويضا وسمى في المرض لم يجز لانه وصية لو ارث كافي المدونة وغيرها واليه أشار المصنف بقوله وان فرض في مرضه فوصية لو ارث  
انظر الاصل قلت وزاد طنى بعد الغز الثاني عند مب وفيه اقبل  
وان يتزوج ابني أم زوجي \* فقبل منهما ابني برسمي فارثي ان أمت ثمن لزوجي \* وباقية أخوها فارغ تظمي  
اه ومثله قوله وقائلة أوص الغداة فاني \* أرى الموت قد حطت لديك ركائبه (٣١٣)

فقلت وقد راع القوادمقالها  
وضافت به خوف الجاه مذهبها  
لأن الثمن ان حانت وفاتي فريضة  
وسائر ما يقي فصولك صاحبه  
وأجاب من قال  
تعلم فان العلم أكبر ملبس  
لمن شرفت أخلاقه ومذهبها  
حليته هذا أمها زوجه ابنة  
فذلك والا لغازجتم بما فيه  
فان ابنة صنول وجهه ومن  
يقتر يعرف العلم تعلم امراته  
فغيرها عن وللصنوماني  
كذلك يقضى من تعالت مناقبه  
قال في شرح المقامات والمتقدم  
للسؤال في هذه المسئلة عبد الملك  
ابن مروان وذلك أنه وقف به رجل  
فقال يا أمير المؤمنين أنا تزوجت  
امراة أو تزوجت ابني من أمها فامدنا  
بشيئ نستعين به فقال له ان أخبرني  
كيف يدعي ابن كل واحد منكم الابن  
صاحبه فانا أرفدك والافلا  
أعطيك شيئا فقال له الرجل فسل

الابن للذكر مثل حظ الانثيين وبه قال مالك وسائر الفقهاء وقال ابن مسعود وما بقي للابن  
دون أخته وكذلك ان خلف الموروث أختين لا بويين وأخا وأختا لا بفقالت الجماعة  
للسقيةتين الثلثان وما بقي بين الاخ والأخت للذكر مثل حظ الانثيين وقال ابن مسعود  
وما بقي للأخ من الاب دون أخته ووافقه على ذلك الاسود وعقمة والخفي وأبو ثور واحتج  
من ذهب الى قول ابن مسعود بأن الله قد فرض للبنات والاخوات الثلثين فلا يزدن على  
ذلك شيئا وما بقي يجب أن يكون لذكور العصابة دون اناتهم لقول الرسول عليه السلام  
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى السهام فلا ولي رجل ذكر وقد أجمعوا أن لو ترك الميت  
ابنتين وبني اخوة وبنات اخوة وعمومات وعمات لكان ما بقي للذكر دون الاناث وذلك  
حكم البنات أن يسقطن مع البنين وان كان معه اخوة فاجواب عن قولهم لا يزدن البنات  
شيئا على الثلثين أن يقال لهم رأيت لو ترك الميت عشر بنات وبنات لابن يقال المال بينهم  
على اثني عشر سهم ما فقد جعلوا للبنات خمسة أسداس المال وأما تسبيعهم بنات الابن اذا  
فارقن ذ كر بنى الاخوة وبنات الاخوة فغير مشتببه لان الله تعالى لم يفرض لبنات الاخوة  
ولا للمعات اذا انفردن أو اذا فارقن ذ كر شيئا كما يفرض لبنات الابن اذا انفردن أو فارقن  
ذ كر وقد أجمعنا أن بنات الابن وبني الابن يرون المال للذكر مثل حظ الانثيين بخلاف بني  
الاخوة وبنات الاخوة اذا اجتمعوا فبان فساد تشبيهم فيحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم  
فما بقى السهام فلا ولي رجل ذ كر على من لا يرث من النساء بحال حسبما بينا دل عليه قول  
النبي صلى الله عليه وسلم في بنت وبنت ابن وأخت ان البنت النصف وبنت الابن السدس  
وما بقي فلاخت فقد جعل ما بقي لغير الذكور وقد اتفقنا على ان لو كان مع الاخ والأخت  
لكان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكان يجب على قولهم أن يكون الباقي للأخ  
دون أخته فقد صرح ما قلناه اه منه بالقطعة (والثمن لها أولهن) قول مب والثانية  
منسكوحة في المرض لم يدخل به الخ جزم في هذه بانه لا صداق لها وكذا فعل نو هنا ولم

(٤٠) رهوني (ثامن) عن ذلك كاتب صاحب شرطك فان أجابك فما تعطيه لي فادفعه اليهم ما والا فانا  
أعذر فسألهم ما لم يعرفوا ذلك فابتدر رجل من آخر الضعوف وقال له رأيت ان أخبرتك أعطيتني ما ذ كرت للسائل فقال نعم فقال  
ابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب فوصله فهذا أخف أمر في الظاهر من التوارث الذي فرض الحريري وأشكل في  
المعنى اه (والثنتين الخ) قول ز لم يستوف الشرط الخ قلت مذهب الجمهور انه غير مقبس سواء وجد الشرط أم لا لأنه مع الشرط  
أكثر ومن قاسه كالسرا في الفراء وجماعة انما اشترطوا وجود مثل المحذوف أو مقابله فيما قبل العاطف لا ما في الخلاصة فقراءة  
ابن جاز والله يريد الاخرة أي ثوابها بما فيه الشرط عندهم لوجود مقابل المحذوف في الجملة الاولى وهو عرض نعم قاسه الكوفيون  
وعليه يخرج المتن والله أعلم

يذكروا في ذلك خلافا مع انهم ما قد سلموا ما قاله ز عند قول المصنف في النكاح وعلى  
 المريض من ثلثه الاقل منه ومن صدق المثل من أن لها ذلك دخل بها أولا ويوافق في  
 المعنى ما ذكره ز عند قوله وتسقط بالفسخ قبله من أن المختلف في فساد لعقده اذا لم يؤثر  
 خلافا في الصداق يتكامل فيه الصداق بالموت قبل الفسخ وقد سلموا ذلك أيضا ولا يخفى أن  
 نكاح المريض من المختلف فيه في المذهب وخارجه كما لا يخفى أنه لا يؤثر في الصداق شيئا من  
 جهالة أو غرر فيوافق كلامه هذا ما صرح به ز وقد سلموا كلامه في الموضوعين ثم جزمنا هنا  
 بخلافه من غير تنبيه منه ما على ما في كلام ز ولكن ما جزمنا به هنا هو الصواب وما صرح  
 به ز غير صحيح كما أشيرنا اليه هناك وقد اعترضه شيخنا ج هنا وان كان سلم القاعدة  
 المتقدمة فإنه كتب بها مش ز مانعه ما ذكره ز ههنا من التفصيل صحيح نص عليه  
 ابن رشد اه من خطه طيب الله ثراه ~~لكن~~ في اعتراضه كلامه الاول وتعميمه الثاني  
 اشكال وجوابه ان نكاح المريض خارج عن تلك القاعدة كما خرج عنها باعتبار الارث فقد  
 صرح المصنف باستثنائه هناك فقال وفيه الارث الانكاح المريض اه فالصداق مثله  
 لتلازمهما كما قاله ابن رشد في الاجوبة ونقل كلامه في ضيق بالمعنى وسلمه ونقله ح  
 بواسطة ضيق وقبله ونص الاجوبة وأما ما فسد لعقده فإنه ينقسم على قسمين نكاح  
 متفق على فساد ونكاح مختلف في فساد فذكر القسم الاول ثم قال مانعه وأما المختلف  
 في فساد فإنه ينقسم أيضا على قسمين قسم لا تأثر لفساد عقده في الصداق مثل نكاح  
 المحرم ونكاح المرأة بغير ولي وما أشبه ذلك فقليل انه لا طلاق فيه ولا ميراث ولا يكون فسخه  
 طلاقا وقليل ان الطلاق والميراث يكون فيفسخه طلاقا مراعاة للاختلاف فمن  
 راعى الاختلاف وأوجب الطلاق والميراث فيه فيجب على أصله ايجاب الصداق المسمى  
 في الموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول اذ لا يصح لاحد أن يفرق بين الميراث والصداق  
 الصحيح المسمى فيموجب أحدهما ويسقط الآخر اذا لمزية لاحدهما على صاحبه في  
 الوجوب لان الله تعالى نص على وجوب الصداق للزوجة على الزوج كما نص على وجوب  
 الميراث بينهما وأجعت الامة على ذلك لا اختلاف بين أحد من أهل العلم ان الصداق المسمى  
 يجب لها نصفه بالطلاق وجميعه بالموت وان لم يدخل بها كما لا اختلاف بينهم في ايجاب  
 الميراث بينهم ما اه منها بلفظها هذا ومن العجب العجيب ومن أغرب الغريب ان ز  
 هناك سوى بين هذه المسئلة ومسئلة من نكح في الصحة تفويضا ثم سمي في المرض فأوجب  
 لها الاقل من المسمى وصداق المثل في الموت قبل الدخول مع أن نصوص المذهب الصريحة  
 القاطعة ترد ما قاله في الثانية فالاولى أخرى قال في المدونة مانعه وان فرض لها في مرضه لم  
 يجز لانها وصية لو ارث الآن يطأها في مرضه فيجوز ذلك ويكون لها ما سمي من رأس ماله ما لم  
 يرد على المثل فيرد ما زادها منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها ونصه ومن المدونة قال مالك  
 فالرجل المفوض اليه يمرض فيمرض وهو مريض قال لا فريضة لها ان مات من مرضه  
 ذلك لانها وصية لو ارث الآن يطأ في مرضه فيجوز ذلك ويكون لها ما سمي من رأس ماله الا  
 أن يكون ذلك أكثر من صداق المثل فترد الى صداق المثل اه منه بلفظه ونقل ابن

(وأخوان الخ) قال ابن يونس بعد ذكره قول ابن عباس والدليل الجماعة أن أصل الجمع عند أهل العربية التثنية والعرب قد تسمى الاثنين باسم الجماعة بدليل الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ودادوسلين اذ يحكمان الى وكلا حكمهم ولم يقل لحكمهما وقال في الخصمين اذ نسورا الحرب الى خصمان ولم يقل تسورا ولا دخلا ولا فالوقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الاثنين وما فوقهما جماعة وأجعت الامة أنه اذا ترك أخا أو اختا الغرام الممال بينهما فأقاموهما مقام الاخوة لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء الآية فلما كان ميراث الاثنين من الاخوة كالجمع كان حكمهما في الجلب كذلك اهـ وقول مب أي اجع قومك الخ أصله لطفي معترض أقول تت أي ان قومك وهم قريش أقل الجمع عندهم اثنان اهـ بأنه لم يره لغيره وأنه يبعد جعل ابن عباس الذي هو ترجمان القرآن لغة قومه كيف وقد روى في الفاص كها في ان ابن عباس قال لعثمان الاخوان ليسا في لسان قومك باخوة فقال يا بني ان قومك حبيوها باخوين ولا أستطيع نقض من كان قبلي فقابلها بالاجماع اهـ لكن ما لتت مثله لابن العربي في أحكامه ونصه فقال له عثمان ان قومك حبيوها يعني بذلك قريشا وهم أهل الفصاحة والبلاغة وهم المخاطبون والقاهمون لذلك والعاملون به فان ابن عباس ان عول على اللغة فغيره من نظرائه ومن فوقه من الصحابة (٣١٥) أعرفهم اوان عول على المعنى فهو لئالان

الاختين كالبنيتين كما بينا وليس في حكمنا خروج عن ظاهر الكلام لا ناقد منا أن في اللغة واردة النظم الاثنين على الجمع اهـ قلت وليس فيه ما زعمه تت ان أقل الجمع عند قريش اثنان خلافا لهوني وانما فيه انهم فهموا الآية على ذلك كما يصرح به قوله وليس في حكمنا الخ فتأمل وقرب منه قول العلامة الايباري وليس ذلك لان أقل الجمع اثنان بل لما استقرئ من قاعدة المواريث ان حكم الاثنين مساو لحكم الثلاثة اهـ وكذا قول الزمخشري المقصود بلفظ الاخوة في الآية الجمعية المطلقة من غير نظر للسكينة اهـ وقد ذكر ابن عطية

الحاجب كلام المدونة مقتصر عليه ونقل ابن عرفة كلامها أيضا وزاد متصلا به ما نصه وسمع عيسى ابن القاسم من قوض اليه في صحته ان فرض في مرضه ذات قبل بناءه بها سقط مهرها وورثته وموته بعد بناءه يوجب لها الاقل مما فرض أو مهر مثلها ولو اخطأ بماله اهـ منه بلفظه وتتبع كلام الأئمة في هذا يطول جدا ولم يذكر في ذلك خلافا ان كانت الزوجة حرة مسلمة وانما ذكر الخلاف في غيرها وقد ذكر ذلك المصنف نفسه اذ قال في فصل التفويض وان فرض في مرضه فوصية لوارث وفي الذمية والامة قولان اهـ فغفلة ز عن ذلك حتى عن كلام المصنف الذي شرحه وسامه لا يخفى ما فيها وسكوت تو ومب عن ذلك هنالك ثم جزمها ههنا بما يخالفه كذلك والله أعلم (واخوان أو أختان مطلقا) قال ابن يونس في الترجمة السابقة ما نصه ومنها أن يخاف الموروث أو أخوين فذهب عمر وعلي وعثمان وزيد وابن مسعود ان اللام السدس وما بقى فلا أخوين وجبهما الاخوان عن السدس الآخر وقاله عامة الفقهاء وذهب ابن عباس ان اللام الثلث وما بقى للأخوين واحتج بقول الله تعالى فان كان له اخوة فلا ماله السدس قال والاخوة ثلاثة فصاعدا والدليل للجماعة ان أصل الجمع عند أهل العربية التثنية والعرب قد تسمى الاثنين باسم الجماعة والدليل لذلك من الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى ودادوسلين اذ يحكمان الى وكلا حكمهم ولم يقل لحكمهما وقال

انه لا حاجة في الايتين المتقدمتين على أن أصل الجمع التثنية لانه قد تسمى في كل منهما بالنص ان المراد اثنان فساغ التجوز بالاثنيان بلفظ الجمع بعد ذلك اذ في الاولى يحكمان وفي الثانية ان هذا أخي وأيضا فالحكم قد يضاف للعاكم والمحكوم وقد يتصور مع الخصمين غيرهما فهم جماعة وأما أطراف النهار فالالف واللام فيهما للجنس والمراد طرفا كل يوم وأما اذا ورد لفظ الجمع ولم يقترب به ما بين المراد فإنه يحمل على الجمع لاعلى التثنية لان اللفظ مالم لا معنى وللبنية حق اهـ \* (تبيينه) \* لتبعضت الاخوة كنصف أخت ونصف أخت أخرى أو أخت ونصف أخ فاختلف في ذلك واستشكل القول بأن اللام السدس ونصف الاثنين نصيب أخت واحدة يجعلهما في الجلب اثنتين وفي الميراث واحدة انظر تت وخيتي قال طقي يتصور هذا في الشر يكون في أمة يطأنها في طهر واحد وتشرکہا فيه القافة أو لم توجد وقتلنا الوالي اذ بلغ أحدهما فابن من الموالاة فنص ابن القاسم على انه يكون ابتالهما يرثانه بنصف أبوة ويرثهما بنصف بنوة وروى سحنون انه عندنا شر الالقافة يبقى ابتالهما الوالي أحدهما اهـ قال خيتي وذ كر بعض الشافعية من فروع ابن القطان منهم لو ولدت ولدين ملتصقين لهما رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وفرجان لكان حكمهما حكم الاثنين في جميع الاحوال اهـ

في الخصمين اذ تسوؤوا المحراب اذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تتخف خصمنا  
 ولم يقل تسوؤوا ولا دخلوا ولا قالوا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 الاثنان وما فوقهما جماعة وقد اجتمعت الامسة أن الموروث اذا ترك أخا وأختا لا يورث  
 أولاب ان المال بينهما لذكر مثل حظ الانثيين فقد أقاموهما مقام الاخوة لقوله تعالى  
 وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الانثيين فلما كان ميراث الاثنين من الاخوة  
 يحكم الجمع كان حكمهم ما في الحجب كذلك اه منه بلفظه \* (تبيينه ان \* الاول) \*  
 قال قت مانه وأخذ ابن عباس بظاهر الآية فلم يحجب بها الاثنين محتجا على عثمان بأن  
 الاخوين ليسا اخوة فقال له عثمان حجها قومك يا غلام أي أن قومك وهم قريش أقل الجمع  
 عندهم اثنان اه فقال طي مانه هذا التفسير لكلام عثمان لم يذكروا الشارح ولا  
 المؤلف في توضيحه ولا ابن عبد السلام ولا العضوف ولا غيرهم ممن وقفت عليه وفيه نظر  
 اذ يبعد أن يجهل ابن عباس الذي هو ترجمان القرآن مع معرفته بكلام العرب نظمها  
 ونثرها لغة قومه حتى يقول ليس الاخوان اخوة وانما أراد بجماد كره أن لغة قريش ما ذكره  
 كيف وقد روى ان ابن عباس قال لعثمان الاخوان ليسا في لغة قومك اخوة ففي الفاكهاني  
 روى انه قال لعثمان لم صار الاخوان يرثان الام الى السدس وانما قوله تعالى فان كان له  
 اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال يا بني ان قومك حججوها بأخوين ولا  
 أستطيع نقض من كان قبلي فقابله بالاجماع اه فعنى قوله حججها قومك أي أجمعوا على حججها  
 بأخوين هذا هو المتعين في تفسير كلام عثمان ولا يصح غيره فتأمل اه منه بلفظه **قلت**  
 خفي عليه رحمه الله كلام الامام أبي بكر بن العربي في الاحكام حين تكلم على هذه الآية  
 فانه قال بعد أن ذكر نحو ما مر عن ابن يونس من الاستدلال بالجمهور مانه ان الكلام  
 في ذلك لما وقع بين عثمان وابن عباس قال له عثمان ان قومك حججوها يعني بذلك قريش اوهم  
 أهل الفصاحة والبلاغة وهم المخاطبون والفاهمون لذلك والعاملون به فاذا ثبت هذا فلا  
 يبقى لنظر ابن عباس وجه فانه ان عول على اللغة فغيره من نظرائه ومن فوقه من الصحابة  
 أعرف به او ان عول على المعنى فهو لنا لان الاختين كالبنتين كما بينا وليس في الحكم عذبهنا  
 خروج عن ظاهر الكلام لا ناقيدين ان في اللغة وارد اللفظ الاثنين على الجمع اه منها  
 بلانظها وكفى به حجة لت والله الموفق \* (الثاني) \* قال ابن عطية بعد ان ذكر  
 الاحتجاج بالآيات المتقدمة في كلام ابن يونس وزاد قوله تعالى وأطراف النهار مانه قال  
 القاضي أبو محمد وهذه الآيات كلها لا حجة فيها عندى على هذه الآية لانه قد تبين في كل آية  
 منها بالنص أن المراد اثنان فساغ التجوز بأن يوثق بلفظ الجمع بعد ذلك اذ معه في الاولى  
 يمكن وفي الثانية ان هذا أخى وأيضا فالحكم قد يضاف الى الحاكم والمحكوم وقد يتصور  
 مع الخصمين غيره ما فهم جماعة وأما النهار في الآية الثالثة فالآلاف واللام فيه للجنس  
 فانما أراد طرفي كل يوم وأما اذا ورد لفظ الجمع ولم يقترب به ما يبين المراد فانه يحمل على الجمع  
 ولا يحمل على التنبيه لان اللفظ مالم للمعنى والبنية حق اه محل الحاجة منه بلفظه  
 فتأمل اه وكلام العلامة الايساري راجع في المعنى لهذا اذ قال مانه وليس ذلك لان أقل

(ولهائلك الباقي الخ) قول ز لان الام غرت فيهما الخ لا يناسب الاشتقاق والظاهر قول مق مقيتا بذلك لشهرتهما وشهرة الخلاف فيهما بين الصحابة رضي الله عنهم كما سميتا بالعمريتين لوقوعهما في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اه <sup>قلت وزاد</sup> مق ولا ينطق بفردهما الا عند تبين الاصل كما فعل عبد الغافر والغراء المقردة هي الاكدرية اه وقول ز في مسئلة الغراوين الاضافة بيانية وهو ثنية غراهم مزة التائيت فابدلت واوا كما في صحراء (٣١٧) وقول ز نقص بالقاعدة الخ أي وتخصيص

القران بالقواعد <sup>يد</sup> صحيح معمول به قال طي والذي يظهر من احتجاج زيد المنة <sup>بدم</sup> انه ابقى الكتاب على ظاهره اه أي لان قوله تعالى وورثه أبواه يتناول ما اذا كانا وحدهما أو معهما ما ذوفرض كما أن قوله تعالى بوضيكم الله في أولادكم الآية وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا الآية كذلك واحتجاج زيد هو قوله لابن عباس انما ذكر الله رجل برثه أبواه فاذا دخلت معهما المرأة فلها الربع وما بقي فعلى ما قال الله ابن يونس فلما اجتمعت الامة اذ دخل مع الابن والابنة أو مع الاخ والاخت زوج أو زوجة أخذ فرضه وكان ما بقي بينهم للذك كرمثل حظ الاثنين كما كانا اذا انفردا فكذلك يكون حكم الابوين مع أحد الزوجين اه (وله مع الاخوة الخ) قول علي كرم الله وجهه جرائم الخ <sup>قلت</sup> قال في القاموس جرئومة الشيء بالضم أصله أهوى التراب المجتمع في أصول الشجر اه (وعاد الشقيق الخ) من صورها جد وشقيقة وأخت أو اختان لاب فلاشي التي للاب في الاولى وله ما نصف النخس في الثانية وقال علي وابن مسعود للتي للاب السدس تكمله الثلثين

الجمع اثنان بل لما استقر من قاعدة المواريث ان حكم الاثنين مساو لحكم الثلاثة اه نقله ت وقال عقبه مانصه وأشار بذلك لمخالفة من قال ان الاخوة في الآية جمع وأقله ثلاثة وقد يعبر به عن الاثنين الزمخشري المقصود بلفظ الاخوة في الآية الجمعية المطلقة من غير نظر لاكمية اه من كبره بلفظه وقول ز في التوطئة سميتا بذلك لان الام غرت فيهما الخ قال نو هذا لا يناسب الاشتقاق ولا يوافقهما فالصواب قول مق مقيتا بذلك لشهرتهما وشهرة الخلاف فيهما بين الصحابة رضي الله عنهم كما سميتا بالعمريتين لوقوعهما في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال والغراوان ثنية غراهم مزة التائيت فابدلت واوا كما في صحراء اه منه بلفظه (ولهائلك الباقي الخ) قول ز نقص بالقاعدة عموم الآية الخ نحوه لت فقال طي مانصه ظاهره ان هذا من تخصيص الكتاب بالقواعد وهو صحيح معمول به والذي يظهر من احتجاج زيد المنة <sup>بدم</sup> انه ابقى الكتاب على ظاهره اه منه وما قاله ظاهر لان قوله تعالى وورثه أبواه يتناول بظاهرهما اذا ورثاه وحدهما أو كان معهما ما ذوفرض كما أن قوله تعالى بوضيكم الله في أولادكم لذك كرمثل حظ الاثنين يتناول حالة الانفرد وحالة اجتماع ذى فرض معهما ما و كما أن قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذك كرمثل حظ الاثنين يتناول الحالتين ولذا قال ابن يونس بعد ما نقله عنه طي مانصه والدليل للبيعة ان الله جعل المال للابوين اذا انفردا للام الثلث وللأب الثلثان كما جعل للابن والابنة اذا انفردا وللأخت وللأخ وللأخت زوج أو زوجة أخذ الزوج أو الزوجة فرضه وكان ما بقي بين الابن والابنة أو الاخ والأخت كرمثل حظ الاثنين كما كانا اذا انفردا فكذلك يكون حكم الابوين مع أحد الزوجين اه منه بلفظه (وعاد الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة الخ) المراد بالشقيقة الجنس فيشمل الواحدة والاثنين وما فوقهما وفي ذلك صور عديدة لانها ان كانت واحدة فالذي من قبل الاب معها اما ان يتعدوا اما ان يتعدد وفي كل منهما ما اذكر وما أنشأوهما معاني حال التعدد وان تعددت الشقيقة فكذلك وقد استوفى ابن يونس الكلام على ذلك وبسط القول فيه ومن صور المسئلة جد وأخت شقيقة وأخت لاب ويؤخذ من كلام المصنف ان الشقيقة فيها النصف وللجد النصف ولاشي للأخت للاب ومن صورها أيضا جد وشقيقة وأختان لاب ويؤخذ من المصنف ان الشقيقة فيها النصف وللجد النصف وللأختين للاب وقد نص على ذلك غير واحد قال ابن يونس مانصه وان ترك أختا شقيقة وأختا للاب وجدا فالمال بينهم على أربعة ثم رجع

فيما ما للجد ما بقي قال السيتاني انما حرم في الاولى لانها لو انفردت لم تأخذ الا ما فضل عن نصف الشقيقة اه أي فرتبة سدسها بعد نصف الشقيقة ولم يفضل بعدها شي فهما حينئذ كالشقيق مع الذي للاب لصيرورتهم معصبة بالجد هذا مراده وبه يسقط بحث هوني فيه وأما اعطاء نصف النخس للتي للاب معهما في الثانية فانما عوا تحسين نظر النص قوله تعالى فلها نصف ما ترك فلا تزد الشقيقة عليه وكذا يقال في أم وأحدة وجد وشقيقة ونخس أخوات لاب مثلا والله أعلم

(ولا يفرض للاخت معه) أى اذا نفذت (٣١٨) السهام فلا يعمل لها الا فى الاكذرية فلا يرد أنه يفرض لها مع نصفها فى مسائل

المعاداة كشقيقة وأربع لآب وجد  
وقول مب عن ألفا كهانى وصاحب  
الفرض لا يعصب الخ فيه نظرفان  
الاخت يعصبها الجدا أيضا كما تقدم وان  
كان ذافرض كما هنا وحيتذ فتأخذ  
الاختان فأكثر السدس تعصبا  
(١) احسن منه أن يقال كون  
صاحب الفرض لا يعصب الا البنت  
مسلم لكن فى صاحبه على التعيين  
كالبت لا كالجدة وانما كان  
هذا احسن لما فيه من تسليم ما نقله  
الفا كهانى كالتفق عليه مع انه  
لا يخفى عليه ولا على الجدة  
كالبت فى تعصبا الاخت بخلاف  
التخصيص فانه قد يخفى وقد  
أفصح بذلك طنى بقوله ولا شك  
ان الاختين فأكثر تأخذان ذلك  
تعصبا وان الجدة معصبا اذ هو  
المانع لهما من أخذ فرضهما ولا يرد  
أن صاحب الفرض لا يعصب اذ  
ليس فرضه السدس بل التخيير كما  
مر اه وهو حسن خلافا لتو  
وهونى وقوله اذ ليس فرضه  
السدس أى على التعيين بل ان كان  
أعطى له كما هنا بدليل قوله بل التخيير  
أى بل فرضه التخيير فهو معصبا  
أى مصر غيره عاصبا وغير معصبا  
أى لا يقاسم لانه لا ينقص عن  
السدس فما ألزمه تو وهونى  
لطفى على قوله اذ ليس فرضه  
السدس الخ من ان الجدة حيث  
يكون مع اخوات فرضه السدس  
قطعا وان فرضه المختار لا ما يختار  
ساقط وذلك لا يخفى على صغار  
الطالبة فضلا عن مثل طنى رحم

الشقيقة على التى للآب فتأخذ ما يدها فيصحب لها النصف والجدة النصف وتصح من اثنتين  
هذا مذهب زيد رضى الله عنه وقال على وابن مسعود للشقيقة النصف وللتى للآب  
السدس تمام الثلثين وما بقى للجدة وان ترك أخا شقيقة وأختين للآب وجد فاما المال بينهما  
على خمسة للجدة اثنتان ولكل أخت واحد ثم ترجع الشقيقة على اللتين للآب فتأخذ منهما  
تمام نصف جميع المال وما بقى بين اللتين للآب تصع من عشرين للجدة ثمانية وللشقيقة  
عشرة وللتين للآب واحد واحد وعلى قول على وابن مسعود للشقيقة النصف وللتين للآب  
السدس فكملة الثلثين وما بقى للجدة تصع من اثني عشر اه محل الحاجة منه بلفظه وقد  
نص على الصورة الاولى فى التمسانية ونصها

فياخذ الشقيق ما أصابا \* فى القسمة ابن الآب ثم جابا

اذ هو مع وجوده ممنوع \* لكنه مثل ل ذا مرفوع

ومثله شقيقة وابنة أب \* تكمل النصف فلا تبق سبب

اه قال السيتانى فى شرحها ما نصه ومثل اجتماع أخوين أحدهما شقيق والاخر للآب فى  
خيبة الاخ للآب أختان أحدهما شقيقة والاخرى للآب وقوله تكمل النصف توجيه  
لخيبة الاخت للآب وفاعل تكمل وتبقى ضمير يعود على الشقيقة فالجدة بمنزلة الاخ  
الاختان كذلك فياخذ الجدة النصف ويبقى النصف وهما لو انفردت لم تأخذ الاخت للآب  
الا ما فضل عن نصف الشقيقة اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قول السيتانى رحمه الله فى توجيه  
حرمان التى للآب وهما لو انفردت لم تأخذ الخ فيه بحث ظاهر لا لورا عين حاله انفرادهما عن  
الجدة لكان للتى للآب أن تخرج على الشقيقة بأنهما لو انفردت لم تأخذ الشقيقة النصف الا  
أخذت التى للآب السدس وليس لنا حالة تأخذ فيها الشقيقة النصف وتحرم التى للآب فلا  
تأخذ شيأ أصلا فما كان جواب الشقيقة فهو جواب التى للآب فالجارية على القياس اذا  
راعىنا حالة الانفراد عن الجدة ان يكون النصف بين الاختين على أربعة للشقيقة ثلاثة وللتى  
للآب واحد لان الواجب للاولى عند الانفراد النصف وللثانية السدس تسكملة الثلثين  
فللشقيقة ثلاثة من ستة وللتى للآب واحد منها فجميع ما لهما أربعة ونسبة الواحد اليها  
ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة أرباع وقد استشكل بعض أعيان مفتى العصر حرمان التى  
للآب مع وجود الجد ووجهه لى سؤالا عن ذلك فاجبته بان سبب حرمانها أن الجد يصير  
الاخوات عصبات وعليه فالشقيقة كالشقيق والتى للآب كالذى للآب فلذلك حرمت ويرد  
عليه انه لو كان الامر كذلك لم يكن للاختين للآب فأكثر مع الشقيقة شئ وهو خلاف  
ما تقدم فى نص ابن نونس وجوابه ان النظر الى نص قوله تعالى فلها انصف ما ترك منع من  
اعطائها أكثر من النصف ومع ذلك فهو استحسان ويجرى هذا الاشكال فى مسائل منها  
من هلك عن أم أو جدة وجد أو أخت شقيقة وأخت لآب فأكثر فان زاد الاخوات للآب على  
أربع كان ثلث ما بقى للجدة خيرا فتأخذ الام أو الجدة السدس وتأخذ الجدة ثلث ما بقى  
وتأخذ الشقيقة نصف جميع المال وما بقى للاخوات للآب وقد نص على ذلك الحونى وغيره  
والله أعلم (ولا يفرض للاخت معه) أى لا يفرض لها مع فرضها يضيق به على من معها



من ذوى القروض حتى يعال بسبب ذلك في القريضة وقد أشار لذلك في الرسالة بقوله  
ولا يعال لاخت مع الجد الا في الاكدرية اه وبهذا يسقط الاشكال الذي ذكره المارديني  
بان قول القراض لا يفرض لاخت معه منقوض بمسائل من جملة ما قدمناه من الصور  
والله اعلم (الافى الاكدرية الخ) قول مب قال عجم وهو غير ظاهر مع الاخوات الخ  
اه لنقل كلام عجم بالمعنى كما يعلم ذلك من الوقوف على كلامه وذلك ان تت لما نقل  
كلام الفا كهاني قال عقبه مانصه وهو واضح ان كان النقل ان الجديا اخذه فرضا وقال  
الكمال الدميري في شرح النهاج له كلام القاضي أبي الطيب يقتضي انه يأخذه بالتعصيب  
اه وعليه فلا اشكال اه فقال عجم مانصه قلت وفيه نظر اذ لو كان كذلك لآخذ  
في جد وأربع اخوات الثلث وهن الثلثين على قاعدة التعصيب وهو انما يأخذ في القرض  
المذكور النصف اللهم الا ان يقال انه انما يرث بالتعصيب لاجل ان يعصب الاخوات اذن  
يرث بالقرض لا يعصب وانما كان يأخذ نصف الباقي في القرض المذكور وان كان  
الاخوات نظر الى انه يرث بالقرض اه منه بلفظه ولا يخفى ما في جوابه وقال طي  
بعد نقله كلام تت مانصه ولا شك ان الاختين فاكثر تأخذان ذلك تعصبا وان الجد  
معصب اذ هو المانع لهما من أخذ فرضيهما ولا يرثان صاحب القرض لا يعصب اذ ليس  
فرضه السدس بل التخبيرين الامور الثلاثة اه منه بلفظه فهو لا الائمة كلهم سلوا أن  
صاحب القرض لا يعصب الا البنات وقال تو بعد نقله كلام طي مانصه وتامله فان  
الجد حيث يكون معه ثلاث اخوات فاكثر فرضه السدس قطعاً وقول المصنف وغيره  
له الخبير من المقامه والسدس وثالث الباقي أى الافضل من كذا وكذا ليس معناه انه يحقر في  
ذلك وانما معناه انه ينظر للاخطى في كل مسألة فيكون ارثه بحسب ذلك فرضاً وتعصبا  
كما قاله غير واحد وفي مسئلته اذا كانتا اختين استوى السدس والمقامه فتقول انهما  
أخذتا السدس تعصبا وهو كذلك ولا اشكال فان كانت الاخوات ثلاثا فاكثر فلا يشك  
ان الجديا يأخذ السدس فرضا وحينئذ فليبق الا ان يقال ان الاخوات أخذن السدس  
تعصبا وعصبن ذوفرض وهو الجد كما تعصبن البنات أو البنات وقول الفا كهاني وصاحب  
القرض لا يعصب الا ان يكون يتامع أخت ثمنه ونقول ان الاخت كما تعصبها البنات  
يعصبها الجد وقد مر والجد والاوليان الآخرين في أخذ الجد فرضه ويكون الباقي  
للاخوات تعصبا كما تأخذ البنات فرضها ويعطى الباقي للاخوات تعصبا فتأمل اه والله  
اعلم اه منه بلفظه قلت وما قاله طيب الله تراه هو الصواب الذي لا يشك فيه  
ولا يرتاب وعن نص على ما قاله من انه ينظر للاخطى الخ المبطل في نهايته ونصه وان شارك  
الاخوة أحد بفريضة مسماة أخذ ذوا القرض فرضه وينظر للجد على مذهب زيد وابن  
مسعود في ثلاث خصال المقامه فيما يبقى ويكون ذكرا منهم أو ثلث ما يبقى أو سدس رأس  
الفريضة أى ذلك كان أفضل للجد اعطيه وكن للاخ ما يبقى اه منها بلفظها والله الموفق  
(وان كان محلها الخ) قول مب عن بب لان حجة الجد عليهم انما تتم اذا كانوا  
اخوة يريدوا وأخوين بدليل قوله وأما الواحد الخ وفي كلامه دليل على أن حكم الواحد عنده

المعنى حينئذ انه يقاسمها الا في  
الاكدرية فلا وهو منافي لقول  
المصنف ثم يقاسمها الا ان يكون  
مراده انه لا يقاسمها هنا في سدسه بل  
يعال لها فيكون كقول ابن جزي  
لا يفرض لاخت مع جد بل ترث  
معه في البقية الا في الاكدرية الخ  
والظاهر ما لا وغيره أى لا يقاسمها  
حيث يسهم له الا في الاكدرية  
فيقاسمها في سهمها كما قال المصنف  
في فرض لها وله أى في سهمها لهما الخ  
وبهذا يظهر لك أنه لا تسكرار بين قوله  
ولا يفرض للاخت الخ وبين قوله  
في فرض لها وله اذ معنى لا يفرض  
لا يعال ومعنى في فرض فيسهم ولذا  
زادوله فتأمل اه والله اعلم (ومعه  
اخوة لأم) أى اثنان فصاعداً وأما  
الواحد فالذى يقسده ابن عرفة  
و في ان في معادة الجد به قولين  
أرجحهما المعادة وعليه فلا مفهوم  
للتعدد في كلام المصنف انظر الاصل

مخالف لحكم ما فوقه ولا يمكنه لم يصرح بحكمه وقد بحثت غاية البحث عن نص في ذلك  
وراجعت الكتب التي وقفت عليها وسميتها غير ما مر فلم أجده من صرح بذلك والذي يفيد  
كلام ابن عرفة في ان في معادة الجدة بالواحد من ولد الام هنا قولين أرجحهما المعادة  
ونص ابن عرفة في معادة الجدة بالاخوة الاشقاء أو لاب بالاخوة للام مطلقا وقصرها على  
المالكية طريقان للصودي مع السهيلي وتابعهما والقرافي عن المذهب مع شرح الرسالة  
للقاضي عبيد الوهاب والاول ظاهر قول مالك في الموطأ حيث قال وكيف لا يأخذ الجد  
الثالث مع الاخوة وبنو الام يأخذون معهم الثالث والجدة الذي يجب الاخوة للام  
ومنهم مكانه الميراث فهو أولى بالذي كان لهم لانهم سقطوا من أجله ولو ان الجد لم يأخذ  
ذلك الثالث أخذ بنو الام فانما أخذ ما لم يكن يرجع الى الاخوة للاب وكان الاخوة للام  
هم أولى بذلك الثالث من الاخوة للاب اه محل الحاجة منه بلفظه ثم قال بعد بقرين ما نصه  
قال ابن خرووف لو ترك جد أو ثلاثة اخوة مفترقين كان للجد الثالث وللأخ الشقيق  
الثلاث لان يأخذ ما بيد الأخ للاب وهو الثالث ولا شيء للأخ للام لان الجد يحجب عنه هذا  
على ان الجد لا يعاد الشقيق أو لاب بالاخوة للام الا في المالكية وشبه المالكية وعلى  
معادته اياهم بالاخوة للام مطلقا نصح فريضتهم من ثمانية عشر يجب للجد منها سدس  
الأخ للام لمعادته الشقيق والأخ للاب به يأخذ ثلث ما بقي وذلك ثمانية وللأخ الشقيق  
ما بقي وذلك عشرة خمسة له بذاته وخمسة بمعادته الجد بأخيه لانيه بمعادته الجد وأخاه لانيه  
بالأخ للام فتأمل اه منه بلفظه وانظر كلام ق فيه فاذا علمت هذا ظهر للثلاثة  
يجري في مسئلتنا أي مفهوم التعدد في مسئلة المصنف قولان فعلى القول بعدم المعادة  
يأخذ الجد واحد والأخ للاب واحدا ونصح المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم واحد  
ويستوي ههنا سدس ما بقي والمقاسمة وكذا يقال في شبه المالكية وهو أن يكون الأخ  
شقيقا وعلى القول بالمعادة فلا شيء للأخ للاب والشقيق لانه يفضل له شيء لأن الواجب  
للجد بالاصالة السدس لانه أحسن له من المعادة وثلث ما بقي والسدس الآخر هو حظ  
الذي للام فيضمه الجد لانه بالاصالة وقد أخذ الزوج ثلاثة والام واحد فلم يفضل للأخ  
للأب أو الشقيق شيء ومسئلة ق شاهدة لهذا فانظر هاهنا متأملا فان قلت بل الجارية  
على المعادة ان يأخذ الجد السدس الواجب للأخ للام على تقدير ارثه ويقسم السدس  
الباقى بين الجد والأخ للاب أو الشقيق ولا يفرض للجد ههنا السدس اذ لو فرض له مع  
الواحد من ولد الام لفرض له مع الاثنين فافوقهما وهم لم يفرضوا له بل يحجبوا المسئلة من  
ستة للزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد اثنان ولو فرضوا للجد السدس لعالت المسئلة لسبعة  
قلت لان سلم انهم لم يفرضوا له السدس مع أخوين لام فافوقهما لانه أخذ وزاد عليه  
وانما لم تل المسئلة لسبعة لان ما وجب للأخوين للام فافوقهما انما هو تقديرى ومع  
كونه تقديرى فالخلاف فيه شبهة فتأمل بانصاف هذا تحقيق المسئلة ان شاء الله فشد عليه  
يديك وادع بخيرين فزبه عليك والله اعلم \* (فرع) \* فان ماتت عن زوج وأم وجد  
وجمل امرأة من ابيها وقف القسم الى وضع الجمل فان وضعت أنى أخذت وان وضعت

(ولعاصب الخ) ثبت عطف على  
لوارثه اه من فكائه قال الباقي  
لوارثه بالفرض وهم كذا ولوارثه  
بالتعصيب وهم كذا ولذا لم يعطفه  
بتم اه وأما على نسخة وعاصب  
بدون لام فهو معطوف على ذى  
النصف مدخول من البياينة وقول  
ز والاخت في الاكدرية فيه تسامح  
بجعل العاصب شاملا للعاصب  
بغيره وان كان التعريف انما هو  
للعاصب بنفسه كما قاله ز بعدوه  
يسقط بحث هوى معه والله  
أعلم (وهو الابن) قال السبتي قال  
ابن ثابت الابن أقرب العصبه وقيل  
لا يسمى عاصبا فاختلف في التسمية  
دون الحكم اه يخ فقول ابن  
عبد السلام ولعله خلاف في  
التسمية قصور وجزم ابن عرفة بأن  
الخلاف معنوي عند ابن ثابت  
خلاف صريح كلامه نعم اختلف  
في باب الولاء خاصة في ابن المرأة هل  
هو من عصبته أم لا فثبت مواليها به قال  
مالك وأولادها يرثهم وبه قال على كرم  
الله وجهه وقال ابن بكير انه النظر  
وكذا اختلف فيه هل يدخل في  
عاقبتها لان البنوة عصابة في نفسها  
أولا وهذا خلاف معنوي لكنه في  
باب خاص وفي بنوة خاصة وهي  
المضافة للمرأة وبه تعلم ما في رد ابن  
عرفة به على من قال انه خلاف في  
التسمية فتأمل اه قلت ولما قال ابن  
الحاجب اما الابن فعصبة قال في  
ضيق ولا اشكال في تعصيب الابن  
واخباره عن الابن بعصبة اما لانها  
تطلق على التردد وان المراد بالابن  
الجنس الجوهرى وعصبة الرجل

ذكر الم بأخذ شيئا قال ابن عرفة وبها أجبت من قال ما فريضة آخر قسمها لجل حتى يوضع  
ان أتى بأشئ ورثت وان أتى بذكر لم يرث وفيها كنت قلت

ولا يأس المفضل من فضله على ه من يذ عليه فضله بالضرورة  
قرب مقام أتيح الامر عكسه \* كحل بأشئ جاء في الاكدرية  
لها رثا فيها وزادت بحداها \* ولذا كر الحرمان دون زيادة

اه منه بلقطه (ولعاصب ورث المال) لم يتعرض عجم ومن تبعه كز و خش لما  
عطف عليه وقال تت عطف على لوارثه اه فبحث فيه ابن عاشر بأنه يؤهم انه قسم  
للوارث مع انه قسم منه قال فالوجه جرعاصب بن عطف على ذى من قوله من ذى النصف  
اه وهذا على تجريد عاصب من لام الجر كما في بعض النسخ ونسخة مق باللام وقد أجاب  
عما ورد عليهم بقوله مانصه فان قلت لا يصح عطف لعاصب على لوارثه لاستلزامه ان  
العاصب ليس بوارث لما يعطيه العطف من التغاير قلت الظاهر ان قوله لوارثه أراد به الوارث  
بالفرض لقوله بعده من ذى النصف الخ فكائه قال الباقي لوارثه بالفرض وهم كذا ولوارثه  
بالتعصيب وهم كذا ولذا لم يقل ثم لعاصب بل عطفه بالواو اه محل الحاجة منه بلقطه  
وقول ز والاخت في الاكدرية الخ انظره مع قوله بعد ثم تعريف المصنف للعاصب  
بنفسه الخ وما قاله ثانيا هو الذي صرح به غير واحد وهو الحق فالصواب حذف قوله  
والاخت الخ (وهو الابن) مق وقيل انه من أهل الفروض وهو ضعيف اه وكائه  
سلم كلام شيخه ابن عرفة واعتراضه على شيخه ابن عبد السلام انظر غ وقد سلم هو وطى  
كلام ابن عرفة وقد اعترض عليهم ما السبتي ونصه قال ابن ثابت الابن أقرب العصبه وقيل  
ان البنين لا يسمىون عصبية فاختلف في تسميتهم ولم يختلف في حكمهم وقد نقل ابن عبيد  
السلام أول كلام ابن ثابت وما في قوله فاختلف الى آخر الكلام تأويلا من عنده بعبارة  
أخرى ونقل ابن عرفة كلام ابن عبد السلام وتأويله ثم رد عليه التأويل وأخرج الخلاف  
على معنى آخر وهذا تحريف منهم النقل ابن ثابت فتأمل اه بلقطه على نقل جس قلت  
واعترضه على ابن عرفة متجه أقوى من اعترضه على ابن عبد السلام ويظهر لك ذلك  
بتأمل كلام ابن ثابت مع كلامه ما نص ابن عرفة ابن عبد السلام ذكر ابن ثابت الفرضي  
خلاف في الابن هل هو عصبه أولا ولا أدري ما معنى هذا الخلاف ولعله خلاف في التسمية  
قلت قوله لا أدري ما معنى هذا الخلاف يرد بان معناه واضح وهو ما قدمناه في كتاب الولاء من  
قولنا قال النعمى وميراث موالى المرأة لعصبتها وعقله على قومها ان لم يكن لها ولد فان كان  
فقال مالك ميراثهم لولدها وحررتهم على قومها وقال ابن بكير النظر أن لميراث لولدها منهم  
وهو قول على رضي الله عنه وقال عبد الوهاب قيل يحمل ولدها مع العاقلة لان البنوة عصابة  
في نفسها قلت فقول ابن بكير ظاهر في أن ولد المرأة ليس من العصبية فالاختلاف اذا معنوي  
لا لفظي فتأمل منصفاه منه بلقطه فالاعتراض على ابن عبد السلام من جهة أن ما ترجمه  
مصرح به في كلام ابن ثابت وعلى ابن عرفة من جهة أن ما ترجمه من أن الخلاف معنوي  
عند ابن ثابت خلاف صريح كلامه قلت وفي كلام ابن عرفة نظير من وجه آخر كما أشار اليه

عصبة كل أخته) قول ز وقد يعصب ابن (٣٣٣) الابن بنت عمه الخ كذا في بعض النسخ وهو واضح وفي بعضها عمته ومثاله

بعضهم فكسب بهما من نسختة من ابن عرفة على هذا المحل مانصه تأمل كيف يصح رده بينوة خاصة وهي المضافة الى المرأة والخلاف المذكور مطلق اه وهو اعتراض جلي على ابن عرفة لا يتوقف فيه منصف فعلى تسليم سقوط اعتراض السيتاني عليه تسليما جديلا لا يصح رده على ابن عبد السلام ففي تسليم غ وطى وغيرهما من المحققين كلام ابن عرفة ما لا يخفى والله الموفق (وعصبة كل أخته) قول ز وقد يعصب ابن الابن عمته الخ صوابه بنت عمه بدل عمته كما يدل عليه بقية كلامه وهذا أولى مما ادعاه مب تأمله والله أعلم (الافى الحاربية والمشتركة) ابن عرفة قال أبو عمر اختلف فيها عن جميع الصحابة الا عن علي لم يختلف عنه انه لم يشركه ووجهه ان الاشقاء عصبة والاخوة للام فرضهم في كتاب الله مفروض والعصبة انما يرون ما فضل عن الفروض ولم يفضل لهم ههنا شي وعما بين ذلك قول الجميع في زوج وأم وأخ لام وعشرة أشقاء ان الاخ للام يختص بالسدس كاملا والسدس الباقي بين الاشقاء نصيب كل واحد منهم أقل من نصيب الاخ ولم يستحقوا بمساواتهم الاخ للام في الام مساواته في الميراث فكذلك ينبغي في المشتركة قلت هذا ميل منه لقول من لم يشركه اه منه بلفظه وكأنه رحمه الله لم يقف على كلام ابن يونس فانه ذكر الخلاف عن سيدنا على أيضا ونصه قال شيخنا أبو بكر الفقيه الفرضي وما علمت أحدا من الصحابة ممن تكلم في الفرائض الا وقد اختلف قوله في المشتركة فمرة أشرك ومرة لم يشركه الآن المشهور عن علي رضي الله عنه انه لم يشركه وبه قال أهل الكوفة وأبو حنيفة قاله ابن اللباد اه منه بلفظه ثم قال بعد أن وجه كلامي القولين مانصه وعما احتج به علي رضي الله عنه أن قال أرأيت لو كان الاخوة للام مائة أكنتم تزيدونهم على الثلث شيئا فقالوا لا فقال كذلك لأنقصهم منه قال غيره يؤيد ذلك لولم يكن في القرينة أم للزمن من أشرك أن يقول للزوج النصف ويشرك بين الاشقاء والذين للام لان الام تجمعهم وهذا لا يقوله أحد الا ترى لو تركت زوجا وأما أو أخا لام وعشرة اخوة للاب والام لكان للزوج النصف وللأم السدس وللأخ للام السدس وما بقي وهو السدس للعشرة الشقائق وهذا الجاع ويلزم من أشرك أن يساوي بينهم لان الام تجمعهم فدل ذلك ان للاخوة للام فرضا لا يشاركهم فيه غيرهم وبالله التوفيق اه منه بلفظه ولا شك ان هذا منه ميل بين لقول من لم يشرك فلم يفرق بذلك أبو عمر كما اقتضاه كلام ابن عرفة والله أعلم (ثم ينوهم) قول مب لو آخره عن الام وقال ثم بنوكل وينوهم لكان أولى فيه نظرا لانه اذ ذلك يومهم أن حرة بنى الاخوة بعد الاعام وليس كذلك نعم لو قال ثم بنوكل يليه لكان حسنا فتأمله وقول مب ما قاله تت هو نص ابن يونس قد نقل طي كلام ابن يونس ولم أجد فيه اللفظ الذي نقله عنه ولكن وجدت فيه ما يوافق في المعنى ونصه ان ترك الهالك ابن ابن وعشرة بنى ابن آخر فالمال بينهم بالسواء وكذلك ابن عم وعشرة بنى عم آخر فالمال بينهم بالسواء لا استواء منزلاتهم ولا يرث كل فريق ما كان يرثه أبوه لانهم انما يرون بأنفسهم لا بأبائهم اه منه بلفظه (ثم عم الجد) قال نو أسقط المصنف ههنا ثلاث مراتب كأنه استغنى عنها بقوله الاقرب

لا يشترط عليه فحمله مب على البئر ليكون كلام ز موفيا بأحوال ابن الابن الثلاثة فهو أولى من قول هو في صواب قوله عمته بنت عمه والله أعلم (ثم الجد الخ) قلت كلامه يوهم انه ينبغي بالابن وابنه كالاخوة مع انه انما ينبغي بالاب خاصة انظر مق ويحجب بانه ينبغي أيضا بالابن وابنه عن التعصيب الذي الكلام فيه وكذا يقال في قوله ثم الاب بجناوحه وابنتاه والله أعلم (الافى الحاربية الخ) ابن يونس المشهور عن علي كرم الله وجهه انه لم يشركه فيها وعما احتج به انه لو كان الاخوة للام مائة لا يرادون على الثلث اجماعا فكذا لا يتفقون منه ويؤيده قول الجميع في زوج وأم وأخ لام وعشرة اخوة أشقاء ان الاخ للام يختص بالسدس وكذا في زوج وأم وأخ لام وعشرة اخوة أشقاء أو أكثر قلت وقد نظمت هذا تقريرا للفظ بقولي

مهما تفضل فضله الشقيق

فلا تشركه لدى التفريق ويلزم من شرك في الحاربية أن يشرك في ذلك كله لورود جهة الشقيق المذكورة فيها فالتشريك فيها انما هو استحسان لانه لم يفضل للشقيق فيها شي أصلا بخلاف غيرها والله أعلم (ثم ينوهم) لو آخره كما قال مب تبعا لطبي لا وهم تقديم الاعام على بنى الاخوة نعم لو آخره وقال ثم بنوكل يليه لكان حسنا قلت فالجد هنا مقدم على بنى الاخوة

بخلاف باب الوالدة والولادة النكاح فانهم فيه أولى من الجد كما مر وقول ز عن تت وغلطه في ذلك شيخنا الخ ما قاله فالأقرب شخصه نص عليه ابن يونس ولم يجل فيه خلافا كما في طي وهو في (ثم عم الجد) أسقط المصنف قبله بنى العيين ثم عمى الاب ثم بنوهم

وكأنه استغنى عن ذلك بقوله الاقرب

قالا قرب ولوا استغنى به أيضا عن قوله ثم عم الحد ومنه يؤخذ أن ابن عم الميت مقدم على عم أبي الميت وقد وقع لمق هنا ما يؤهم خلافه واعتبر به بعضهم وهو غلط فاحش خارق للاجماع وقد ألف هوني في الرد عليه تقييدا احسن اسماء اظهار المحجب عن حجب ابن العم بعم الاب أو كشف الغطاء ورفع الحجاب عن حادثة زعم خارق الاجماع فيها أنه على الصواب ونقله بتمامه هنا فانظره - على ان كلام مق ليس نصافي ذلك بل يحتمله وغيره فيقول بما يوافق كلامه وكلام غيره (وقدم مع التساوي الشقيق) منهومه انه مع عدم التساوي يقدم الاعلى كما قال الاقرب فالاقرب وان غير شقيق مثلاً توفي عبد السلام بن قاسم بن علي بن قاسم عن أبي عمه عبد السلام بن الطاهر بن قاسم الاعلى وهو ابن عم لاب والحسين ابن قاسم بن الحسين بن قاسم وهو ابن عم شقيق فالارث لعبد السلام للاحسين خلافاً لهم (ثميت المال) قلت قول مب وعن الطرطوشي الخ عبارة ابن جزي في قوانينه هي مانصه وحكي الطرطوشي عن المذهب أنه يعصب بيت المال ان كان الامام عدلاً وان لم يكن عدلاً رد على ذوى السهام وذوى الارحام وحكي عن ابن القاسم من مات ولا وارث له تصدق به المال الآن يكون الامام كعمر بن عبد العزيز اه وقال فيها أيضاً من لم يكن له عصبة ولا مولى فعصبه بيت المال عند

قالا قرب والافكان ينبغي له أن يقول ثم العم الشقيق ثم الاب ثم بنوه - ما ثم عم الاب ثم بنوه ما ثم عم الحد اه منه بالنظره \* (تنبيهان \* الاول) \* وقع لمق هنا ما يؤهم ان عم أبي الميت مقدم على ابن عم أبي الميت وقد اغتر به بعض مفتي العصر فوقع في غلط فاحش خرق به الاجماع وكنت قيدت في ذلك تقييداً أردت اثباته هنا امتثالاً الامر من يجب أن يمثل أمره ويطاع وخوفاً عليه ان يبقى في الاوراق أن يضاع ونصه الحد لله العليم الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الواحد الاحد الباسط القابض الحكيم الذي يجرى عن ادراك حكمته الحكماء المعز المذل الرافع الخافض الذي أرسل رسوله بالهدى وأزال به كل غشاوة وعى فأوضح الدين وبين الرغائب والسنن والفرائض وأخبرنا ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء وان أول علم يقبض علم الفرائض صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين ارتقى كل منهم في درجات الكمالات وسما وعلى كل من تبعهم باحسان وخصوصاً الموضحين للمشكلات الكاشفين للقوامض وبعد فيقول أحقر العبيد وأذنبهم وأفقرهم الى رحمة مولاه المجيد محمد بن أحمد بن محمد الرهوني الحامح أصل الله حاله وأقام ما به من الاعوجاج انه قد نزلت حادثة وهي ان شخصاً مات وترك ابن عمه وعم أبيه فتنازع في ارثه فافق بعض أهل العصر بان لارث ثم أبيه ولا شيء لابن العم ورفع الى عم الاب تلك الفتوى وطلب مني ان أوافق عليها لئتم له ما يهوى فابيت ورأيت أن الموافقة عليها من أعظم البلوى فرجع عماراً خائباً ثم بعد شهر رجعت الى طالبها فامتنعت أيضاً ثم اجتمعت مع المفتي وتكلمت معه ليرجع فأبى وقال ان المسئلة نص عليها مق فقلت له كلام مق ليس بحجة ولا بديل لكلامه من التأويل وقد أشار بعض محققى المعاصرين الى اعتراضه فلم يقبل ذلك منى ثم بعد سؤال ابن العم عن النازلة وطلب منى ان أكتب له بما عندي بعد ان أخبر بأن المفتي لم يقتصر على الفتوى بل يمكن عم الاب من الارث لانه الحاكم في تلك الدعوى فقلت لا أكتب حتى اراجع المفتى الحاكم طلباً لما يعلمه رب العباد ثم لما رجعت أبى من الرجوع الى الحق والافتقاد ولولا خوف وعيد الكتمان لتركته وما أراد مع انه قد بطل فيها حق ابن العم وضاع وهذا الحاكم قد خرق بحكمه هذا الاجماع فتعين ان أقيد ما عندي في النازلة وأكشف عنها القناع وأوضحها وان كانت واضحة حتى لا يبقى فيها لحد نزاع \* وسميته كشف الغطاء ورفع الحجاب عن حادثة زعم خارق الاجماع فيها أنه على الصواب وان شئت قلت اظهار المحجب عن حجب ابن العم بعم الاب وان شئت قلت ابرار الاعلى واسماع الاصم في حجب عم الاب بابن العم فأقول مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه ومبتزاً من الحول والقوة اليه ينحصر الكلام في ذلك في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة فالمقدمة في ذكر قاعدة كلية تصير المسئلة بها وحدها جلية والفصل الاول في كلام مق هل هو نص في عين النازلة لا يقبل التأويل بحال أو يقبله فريد الى كلام أهل المذهب والفصل الثاني في ذكر النصوص الدالة على صحة ما قلناه بطريق الموم والفصل الثالث في ذكر النصوص الدالة عليها بالخصوص والخاتمة في ضمان هذا المال الذي أعطيه من لا يستحقه \* (مقدمة) \* من المعام

زيدو الامامين وقال علي وابن مسعود  
 وأبو حنيفة وابن حنبل يرد الباقي  
 على ذوى السهام فان لم يكونوا  
 فاذوى الارحام اه وقال فيه ايضا  
 قبل هذا وزاد علي بن أبي طالب  
 وعبد الله بن مسعود رضي الله  
 عنهما وأبو حنيفة وابن حنبل  
 تورث ذوى الارحام وهن أربعة  
 عشر أولاد البنات وأولاد الاخوات  
 وبنات الإخوة وبنات المم والخال وولده  
 والخاله والعمة وولدهما والجد للام  
 والم للام وابن الاخ للام وبنات الم  
 وأجمعوا انهم لا يرثون مع العصة  
 أصلا ولا مع ذوى السهام الا ما فضل  
 عنهم اه وزيد الجدة أم أبي الام  
 مق والى هذا ذهب جماعة من  
 العلماء خارج المذهب واستدلوا  
 بقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم  
 أولى ببعض في كتاب الله وما خرجه  
 الترمذى من حديث حكيم قال  
 كتب عمر الى أبي عبيدة رضي الله  
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال الله ورسوله مولى من  
 لا مولى له والخال وارث من لا وارث  
 له قال وهذا حديث حسن اه  
 قلت وزاد الترمذى مانصه وفي  
 الباب عن عائشة والمقدام بن  
 معد يكرب وهذا حديث حسن  
 صحيح أخبرنا أحمد بن منصور  
 أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج عن  
 عمر بن مسلم عن طاووس عن عائشة  
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الخال وارث من لا وارث له

يترك الهالك أخا شقيقا وأخا لآب فالآب فالآب للشقيق وان ترك ابن أخ شقيق وأخا لآب فالآب  
للآب للآب لانه أعلى وان ترك ابن أخ شقيق وابن أخ لآب فالآب لابن الأخ الشقيق وان  
كان الشقيق ابن ابن أخ فالآب لابن الأخ للآب هكذا أبدا اذا استوت منزلتهم ما فالشقيق  
أولى وان اختلفت فالأعلى أولى وكذا العمومة في هذا المعنى اه منه بلفظه وقال في باب  
الولاء من ضج مانصه لان القاعدة ان كل من شارك الميت في أب أدنى فهو أقرب اه  
منه بلفظه وقال العلامة أبو العباس القلشاني عند قول الرسالة وابن أخ شقيق أولى من  
ابن أخ لآب وابن الأخ للآب يحجب عم الابوين وعم لابوين يحجب عم الاب وعم لآب يحجب  
ابن عم لابوين وابن عم لابوين يحجب ابن عم لآب وهكذا يكون الأقرب أولى اه مانصه  
ما ذكره ظاهر التصور وانما قدم ابن الأخ على العم لان ابن الأخ يدلي بولادة الاب والعم يدلي  
بولادة الجد ومن لقي الهالك في ظهر أقرب أولى من لقيه في ظهر أبعد قاله مالك رحمه الله  
اه منه بلفظه وقال أبو الوليد الباجي في المنتقى مانصه وكل من أدلى باب أقرب فله الميراث  
دون من أدلى باب أبعد اه منه بلفظه وقال في الشرح الواضح مانصه وانما قلنا ان ابن الأخ  
يحجب العم لان ابن الأخ يقول انا ابن أبي الميت والعم يقول انا ابن جد الميت ومن يدلي  
بالأب أقرب من يدلي بالجد قال ولان الجد يدلي بالأب والاب يسقطه وكذا يسقط من يدلي  
به كل من يدلي بالجد اه منه بلفظه فهذه قاعدة كلية ترجع اليها عند نزول فروعها  
وقالب تفرغ فيه حوادث النوازل عند وقوعها فاذا مات مثلا علي بن زيد بن بكر بن محمد  
وترك ابن عمه أحمد بن عمرو بن بكر بن محمد المذكور وعمه أبيه خالد بن محمد المذكور ورثت  
ذلك لهذه القاعدة وجدت مستحق الارث هو أحمد بن عمرو لا خالد بن محمد كما زعم هذا الزاعم  
وتبين لك ان ما قاله خطأ صراح لا يحل السكوت عليه ولا يباح ويلزم على ما قاله ان يقدم  
العم على الأخ وأخى على ابنه وأخى على ابن ابنه وهو لا يقول بذلك بل يلزمه ان لو فرضنا  
ان أحد مات اليوم عن أخيه أو عمه وفرضنا ان شخصه اجتمع معه في آدم عليه السلام أو في  
نوح أو في ابراهيم أو في اسمعيل عليهم السلام لا يجتمع معه الا هناك ان يقدم في الارث من  
اجتمع معه في آدم على من اجتمع معه في نوح ومن اجتمع معه في نوح مقدم على من اجتمع  
معه في ابراهيم وهكذا ويلزم على ذلك ان أهل البيت رضي الله عنهم المحفوظة أنسابهم  
المعروفة الى سيدتنا فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والى سيدنا علي كرم الله  
وجهه من مات منهم عن أخيه أو عمه أو ابن عمه مثلا وعن يجتمع معه في سيدنا علي فقط أنه  
يقدم المجتمع معه في سيدنا علي على أخيه أو عمه أو ابن عمه وهكذا بالنسبة الى سيدنا الحسن  
السيبط ثم سيدنا الحسن المثنى ثم سيدنا عبد الله الكامل ثم مولانا دريس الا كبر الخ ولا  
يخفى ما في ذلك وهذه القاعدة وحدها كافية بحمد الله في المراد لمن سلم خيمه وتذكري يوم يقوم  
الاشهاد وأما الفصل الاول فيتوقف الكلام عليه على نقل كلام العلامة مق ونصه  
ونقص المصنف أن يذكر في الاعمال بعد عم الجد فيقول ثم نبوههم كما قال في الاخوين ثم  
بنوهما الا ان يقال ان قوله الأقرب فالأقرب لم يقصد به رجوعا الى أعمال الاجداد ولا الى  
بنى الاخوة بل قصد به عقدا الحكم في ميراث العصابة وان الأقرب منهم يقدم على الأبعد

قال أبو عيسى هذا حديث حسن  
غريب وقد أرسله بعضهم ولم يذكر  
فيه عائشة واختلف فيه أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم فوزث  
بعضهم الخال والخالة والعمة والى  
هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم  
في توريث ذوى الارحام وأما زيد  
ابن ثابت فلم يورثهم وجعل الميراث  
في بيت المال اه منه بلفظه ابن  
عبد السلام وأدلة القائلين خارج  
المذهب بتوريث ذوى الارحام من  
غير شرط قوية كقوله تعالى وأولو  
الارحام الاية وغير ذلك من الآي  
وحديث الترمذي المذكور عن  
حكيم وخرج النسائي معناه اه  
وقال مق قبل هذا مانصه ونقل  
ابن شاس عن أبي عمر تقييد ورأته  
أى بيت المال عند من قال به بما  
اذا كان موضوعا في وجهه ونقل  
عن الاستاذ أبي بكر أن أصحابنا قالوا  
هذا اذا كان الامام عدلا لا الخ ونقل  
عنه أيضا أنه رأى لابن القاسم في  
كتاب محمد بن مات ولا وارث له  
نصه في عماله الا أن يكون الوالى  
يخبره في وجهه كعمر بن عبد العزيز  
قيل وهو محال عادة أن يوجد قلت  
ورأيت للغنى في كتاب الوصايا الاول  
ان الاصوب فيمن لا وارث له ان  
يوصى بعماله كذا قلت ومن قال ان



حينئذ لا يحتاج الى ذكر بنى الاعمام وفيه نظر لانه يقول بعد ثم المعتقد فيقتضى أن لا رتبة  
 منه وبين من تقدم فيسقط اعتبار بنى الاعمام من المرات وليس يسديد وبالجملة في كلامه  
 في هذا الفصل قلق كثير كما ترى وبنوا الاعمام وان كانوا أشقاء يحجبهم الاعمام وان كانوا غير  
 أشقاء اه منه بالنظر كذا هو في نسختين عتيقتين منه ولا يخفى على من تأمله وكانت له  
 ممارسة للاصول فأدر كحقيقة النص والصريح وحقيقة الظاهر أنه ليس بنص ولا صريح  
 في عين النازلة هذا على مصطلح أهل الأصول وكذا على مصطلح الفقهاء بناء على تخالف  
 اصطلاحهم ما حجبوا ذكره غ في شفاء الغليل عند قوله فقال وغيره لان نص الخ لكنه  
 يوهم ذلك ولهذا قال صاحبنا وسيدنا الفقيه العلامة القرضي أبو عبد الله سيدي محمد  
 ابن أحمد بنيس القاسي في تأليفه الذي سماه بهجة البصر في شرح فرائض المختصر عند  
 قوله ثم المعتقد ثم للاب ما نصه وكلام متى هنا فيم نظر اه منه بلفظه في تلك كلام أبي  
 عبد الله متى هذا يحتمل وجوها لان قوله ونقص المصنف أن يذكر بنى الاعمام بعد عدم  
 الجدي يحتمل أن يريد بنى الاعمام الذين هم بعد عدم الجدي بناء على الميت نفسه فقط ويحتمل أن  
 يريد بنى بنى أعمام أبي الميت ويحتمل أن يريد بنى أعمام جد الميت وهذا الاحتمال أظهرها  
 لقوله بعده يلبي لم يقصد رجوعه الى أعمام الاجداد ولقوله وان الاقرب منهم يقدم على  
 الابعاد ويحتمل ان يريد ما يشمل الجميع فهذا المعنى حمله على الاحتمال الاول فقال ما قال  
 ويحتمل أن يكون حمله على الاحتمال الرابع فأخذ ذلك من عموم لفظه واذا كان محتملا  
 لهذه الوجوه تعين حمله على الاحتمال الثالث ولا يصح حمله على الاول لانه يكون خرق  
 الاجماع الذي ذكره امامه في موطنه وخالف القاعدة التي قدمناها عن ابن نونس وغيره  
 وعزاهما للقلشاني للإمام أيضا ولا على الثاني لتلك العلة أيضا ولا على الرابع لذلك وزيادة أنه  
 يقتضى ان بنى أعمام الهالك بنى أعمام أبيه وبنى أعمام جدهم كلهم في مرتبة واحدة  
 ولا يقوم بذلك عاقل فضلا عن امام جليل فاضل فتعين حمله على الاحتمال الثالث لوجود  
 القرينتين المتصلتين في كلامه وهما ما قدمناه والمنفصلة وهي ان كلامه في غيره هذا الموضوع  
 يفيد أن ابن عم الميت مقدم على عم أبيه فكيف يتم جده وبيان ذلك انه قال في شرح قوله  
 المصنف في فصل الولاء ثم المعتقد ثم عصيته كالصلاة مانصه وهذا الترتيب المذكور من أول  
 الى هنا هو الترتيب المرامي في أولى الناس بالصلاة على الميت والى هذا أشار بقوله كالصلاة  
 أى هذه الاولوية بين المذكورين كالاولوية بينهم في الصلاة على هذا الميت الذي يرثونه على  
 هذا الترتيب فالذى هو أولى بعمره هو أولى بالصلاة عليه لان الاولوية في البابين انما هي  
 للاقرب فالأقرب وكذا هي في ولاية التكاح أيضا اه منه بلفظه وقال في شرح قول  
 المصنف في باب الدماء والاستيفاء للعاصب كالولاء الاجداد والاخوة فسيان اه مانصه أما  
 ما ذكر من أن الاستيفاء هو للعصبة على مقتضى الأقرب فالأقرب فهو خلاصة انتقال  
 المذهب ثم قال قال ابن رشد في البيان تحصيل القول في هذه كلها ان ترتيب الولاية في القيام  
 بالدم كترتيبهم في ميراث الولاية وفي الصلاة على الجنائز وفي التكاح لا يشذ عن ذلك على  
 مذهب ابن القاسم الا قوله في الجدمع الاخوة وانه عززتهم في العفو عن الدم والقيام به اه

بيت المال لا يرث انما قاله لفساد  
 الزمان ولو كان العدل في الائمة  
 ما اختلف أهل المذهب في أن بيت  
 المال هو الوارث دون ذوى الارحام  
 اه وما نقله عن الطراطوشى مثله في  
 ضيق عنه وقال ابن عبد السلام  
 أطلق المصنف القول الثاني والثالثون  
 به من أهل المذهب انما قالوه  
 استحصانا ومراعاة للخلاف عند  
 فساد بيوت الاموال وأما لو كان  
 التصرف فيه بالعدل فما خالفوا  
 المشهور وأما اشتراط ابن القاسم في  
 الامير أن يكون كهم بن عبد العزيز  
 فذلك محال عادة ولا سيما ان اراد أن  
 يكون مثله في سيرته في بيت المال  
 وغيره اه وقوله وأما اشتراط الخ  
 مثله في ضيق

وانظر غلام كلامه في ترتيب الاولياء فانه كما ذكر المصنف اه منه بلفظه فكللامه هذا  
 قرينة تعين حل كلامه على ما ذكرناه لان مرتبة ابن عم الميت في هذه الابواب تلي مرتبة  
 عمه كما يستتبع الدليله من الفصل الثاني ان شاء الله ويصح حل كلامه على الاحتمال الرابع  
 على تقدير محذوف دل عليه المعنى أى ثم بنو كل يديه كما يأتى في عبارة غيره ويدل على تقدير  
 هذا أيضا قوله الاقرب فالاقرب اذ كلامه صريح في أن الاقرب مقدم على الابعد فكيف  
 يصح أن يحمل كلامه على ماوجب التناقض في كلامه مع خرقه الاجماع وحل كلام الأئمة  
 على الصواب والوفاق مطلوب ما يمكن اليه سبيل كما قاله أبو الوليد بن رشد في غير ما موضع  
 من البيان والتفصيل هذا هو المتعين في فهم كلام الامام أبي عبد الله مق ولولمنا على  
 سبيل القرض وارضاء العنان ان كلام مق نص صريح في عين النازلة لم يكن حجة بمجرد  
 لخالفته للنقل الكثرة الصريحة والنصوص القاطعة الصحيحة المشهورة في غالب  
 الدواوين المتيسرة غالباً للمبتدئين اذ من ابتلاه الله بأموال المسلمين وأقامه مقتبوا ما كافي  
 أمور الدين لا بد له من مراجعة تامة ومن استعمال فكره فيما ينزل به من أمور الخاصة  
 والعامية ولا يتبقى بالقبول كل ما يجده في الكتب وان كان موثقاً بمن جل قدره واشهر بين  
 العلماء ذكره فقد قال شيخ شيوخنا حاتمة الحقين أبو العباس سيدى أحمد بن عبد العزيز  
 في شرحه تلطبة المختصر مانعه لكن لا بد مع ذلك للمفتي والحاكم من اطلاع واسع وفهم  
 ثاقب يميز بين الداني والسامع فقد يكون الشناء على الكتاب باعتبار غالبه ووكلاهما سواء  
 الى غير مطالبه

ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها \* كفى المرنبلا أن تعد معانيه  
 وليحذرا لطالب كل الحذر من الفتوى بكل ما يجده في كتاب من غير تمييز بين ما يكسبه عظيم  
 الثواب وما يلحقه أليم العقاب فقد قال ابن الصلاح اعلم ان كل من يكتب بأن يكون في  
 فتواه أو علمه موافقا لقول أو وجه في المسئلة ويعمل بما شأ من الاقوال والوجوه من غير  
 نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع اه منه بلفظه ثم قال بعد أن ذكر بعض الكتب  
 التي يجوز للمفتي أن يعتمد عليها مانعه وبالجملة لا بد للمفتي من بصيرة يميز بها الفت من  
 السمين ويفصل النور من الدر الثمين والله تعالى الموفق المعين اه منه بلفظه وبالله سبحانه  
 التوفيق \* (الفصل الثاني) في الادلة الشاهدة لصحة ما قلناه من تقديم ابن العم على عم  
 الاب على جهة العموم ومن طريق التضمن وال لزوم وأسلف في جلبها طريق التدلى متبرنا  
 الى الله من قوتي وحولي من المعلوم المقرر والواضح المسطر ان باب الصلاة على الميت  
 وباب التكاح وباب الحضنة حيث تكون للعصبة واستيفاء الدم في القصاص وارث الولاية  
 والوصية للاهل الاقرب فالاقرب وارث المال للعصبة من باب واحد في بيان من هو اقرب  
 ومن هو ابعد الا في الاخوة ونهيم مع الجدوية العلامة الشيخ على عجم في ذلك معروفان  
 يستحضرهما غالباً بالصغار الطلبة وقد تقدم كلام مق الصريح في التسوية وفي التفريق  
 مانعه وابن الميت أولى بالصلاة عليهم من أيم وأخوه وابن أخيه أولى بالصلاة عليهم من جده  
 ثم ترتيب الولاية في ذلك كترتيب الموارث اه منه بلفظه فنقل بعض النصوص في بعض

هذه الابواب ليعلم من ذلك الحق في مسئلتنا والصواب قال ابن عبدوس ومن قول مالك  
 وأصحابه ان الابن وابن الابن أولى بالصلاة على الجنائز من الاب والاب أولى من الاخ والاخ  
 أولى من ابن الاخ وابن الاخ أولى من الجد والجد أولى من العم والعم أولى من ابن العم وابن  
 العم وان بعد أولى من مولى النعمة اه من ابن يونس بلفظه وقال أبو الوليد بن رشد في  
 نوازل مكنون من كتاب الجنائز من التحصيل والبيان مانصه وأولى الاولياء بالصلاة على  
 الميت الابن وابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الاخ ثم ابن الاخ وان سفل ثم الجد ثم العم ثم ابن  
 العم وان سفل ثم أبو الجد ثم بنوه على هذا الترتيب اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن  
 عرفة في باب الجنائز مانصه وأحق الاولياء أقعدهم كالنكاح اه منه بلفظه وقد نص غير  
 واحد على ان بعد العم في النكاح ابنه واليه أشار في المختصر بقوله وقد علم ابن قاتنه قاتح  
 قاتنه بخذ فم قاتنه اه وفي فصل الحضانة من كتاب ارشاء المستور من المقدمات مانصه وأحق  
 الناس بالحضانة من العصبة الاخ ثم الجد ثم ابن الاخ ثم العم كذا في كتاب ابن المواز فيحتمل ان  
 يريد أن الجد وان علا أحق من ابن الاخ ويحتمل أن يريد أحق الناس بالحضانة من العصبة  
 الاخ ثم الجد الادنى ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم وان سفل الاقرب فالأقرب ثم أبو الجد ثم عم  
 العم ثم ابن عم العم وان سفل الاقرب فالأقرب ثم جد الجد ثم ولده على هذا الترتيب أبدا اه منها  
 بلفظه او نقله ابن عرفة مختصرا او الشيخ خليل في توضيحه وأشار اليه في مختصره بقوله ثم العم  
 ثم ابنه اه وقال العلامة الحوفي في فصل الولايا مانصه وابن العم ماسفل يجب أبأ الجد  
 وأبو الجد يجب أعمام الاب وبنهم وجد الاب ثم سليل أعمام الاب وبنهم كالأعمام والاخوة  
 لا فرق بينهم وابن عم الاب ماسفل يجب أعمام الجد ويجب جد الجد اه منه بلفظه وقال  
 ابن عرفة في الولايا مانصه ودرجات التعصيب في القرب فيه كالتعصيب في الارث الا أن  
 الاخ وابن الاخ يقدمان على الجد وزاد الحوفي وابن العم على أبي الجد قلت هو مندرج في  
 الاول فتأمل اه منه بلفظه وفي أول رسم من سماع أصبغ من كتاب الوصايا الثالث مانصه  
 قال أصبغ قال ابن القاسم في رجل يوصي فيقول ثلث مالي للأقرب فالأقرب ويترك بعد  
 أباه وجدوا وأخاه وعمه قال يقسم ذلك عليهم على قدر حاجتهم وجدتهم ويفضل الأقرب  
 فالأقرب فأرى الاخ أقرب ثم الجد قال القاضي أبو الوليد بن رشد قوله ان الاخ أقرب من  
 الجد صحيح لانه يجتمع مع الموصى في أبيه فهو أقرب اليه من جده وكذلك ولد الاخ وولد  
 الاخ وان سفل هم أقرب من الجد وهذا على ترتيب القرب في ميراث الولايا فالأخ أولى ثم بنوه  
 وان سفلوا ثم الجد ثم بنوه وهم الأعمام وان سفلوا ثم أبو الجد ثم بنوه هكذا اه محل الحاجة  
 منه بلفظه فهذه نصوص قاطعة وحجج ساطعة مصرحة بان ابن العم وان سفل أقرب  
 من أبي الجد وأبو الجد أقرب من عم الاب فأبو جد الميت في مسئلتنا هو محمد وعم أبيه هو  
 خالد بن محمد وابن عم الميت هو أحمد بن عمرو بن بكر بن محمد فاحد يجب جدا أبيه محمد ولو  
 فرغنا من حياة أخرى أن يجب عم أبيه وبهذا كله تعلم ان هذا الفصل وحده كاف في  
 المطلوب لما اشتمل عليه من نصوص الأئمة فكيف اذا انضم اليه ما قبله من المقدمة (الفصل  
 الثالث) في جلب النصوص الواقعة في عين النازلة الحاسمة لما دة تلك الفتوى الباطلة

وأصلك فيها مالك الترقى طالباً من الله الحفظ من الزلل والتوقى فلما بدأ ينقل كلامه من  
عاصراً ثم ينقل كلامه شيوخنا ثم كلام شيوخهم ثم من فوقهم إلى أن أنقل كلام الامام  
وبنقله ان شاء الله يقع لهذا الفصل الختام قال صاحب بهجة البصر المتقدم الذكر مانصه  
قوله ثم عم الجد لا شك انه وقع له صنف هنا حذف لان الذي يلي العم الشقيق والذي للاب  
ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم كذلك مع تتابع الاضافات ثم عم الاب كذلك ثم عم الجد  
الخ اه محل الحاجة منه بلفظه وكتب شيخنا أبو عبد الله الجنوي بهامش نسخة من  
الشيخ عبد الباقي عند قول المصنف ثم عم الجد مانصه ترك المصنف هنا مراتب وحقه  
أن يقول بعد الاب ثم بنوه ما ثم عم أبي الميت الشقيق ثم للاب ثم بنوه ما ثم عم الجد الخ اه  
من خطه وقال شيخنا الامام شيخ الجماعة أبو عبد الله بن سودة في طالع الاماني مانصه قوله  
ثم عم الجد أسقط المصنف هنا ثلاث مراتب كانه استغنى عنه بقوله بعد الاقرب فالاقرب  
فكان ينبغي له أن يقول ثم العم الشقيق ثم للاب ثم بنوه ما ثم عم الاب ثم بنوه ما ثم عم  
الجد اه منه بلفظه وقال شيخ شيوخنا العلامة شيخ الجماعة في وقته سندی محمد بن قاسم  
جسوس في شرحه للمختصر مانصه قوله ثم عم الجد بقي على المصنف مرتبتان بل مراتب  
فلو قال ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم كذلك مع تتابع الاضافات وابن العم للاب  
يجب ابن ابن العم الشقيق ثم عم الاب كذلك ثم يقول ثم عم الجد الخ ثم قال بعد كلام  
مانصه فحصل مما ذكر أن بعد عم الميت لا يه ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم عم أبي  
الميت الشقيق ثم عم أبي الميت للاب ثم ابن عم أبي الميت الشقيق ثم ابن عم أبي الميت للاب  
ثم عم الجد الشقيق ثم عم الجد للاب ثم ابن عم الجد الشقيق ثم ابن عم الجد للاب ثم عم  
جد الجد الشقيق ثم عم جد الجد للاب ثم ابن كل يليه اه منه بلفظه وقال الشيخ عجم  
مانصه كلام المصنف يوههم ان ابن كل من الاعمام المذكورين لا يرث ولو قال ثم ابن كل  
يليه سلم من هذا اه انظر بقيته ان شئت وقال العلامة ابن عاشر في حاشيته مانصه  
قوله ثم عم الجد لا شك ان الذي يعقب العم للاب هو ابن العم الشقيق ما سفل ثم ابن العم للاب  
كذلك ثم عم الاب الشقيق ثم للاب ثم ابن الاول ما سفل ثم ابن الثاني كذلك ثم عم الجد  
الذي ذكر المصنف ولذا قال مق في كلامه قص وحذف مراتب اه محل الحاجة منه  
بلفظه وقال أبو عبد الله ق عند قول المختصر ثم العم الشقيق الخ مانصه ابن زكريا  
ميراث العم بالسنة والاباء عيسقطة ابن الاخ للاب وميراث ابن العم وان سفل بهما  
ويسقطه أعلى منه والعم ومن حجبهم وميراث أخي الجد بهما ويسقطه ابن العم ومن حجب  
وميراث ابن أخي الجد وان سفل بهما ويسقطه أعلى منه وأخو الجد ومن حجب اه محل  
الحاجة منه بلفظه وقال في الشامل مانصه كإنه ثم اب ثم جد ثم أخ شقيق ثم لاب ثم  
بنوه ما ثم عم شقيق ثم لاب ثم بنوه ما ثم عم جد الاقرب فالاقرب وان غير شقيق اه منه  
بلفظه وقال في ضيق عند قول ابن الحاجب والاقرب يحجب الابعد فان استواء الشقيق  
اه مانصه هذا ضابط كلي في العصبه وهو ان الاقرب يحجب الابعد فان استواء في القرب  
وأحدهما يدلى بالشاقة قدم فلذلك قدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق والاخ الشقيق

على الاخ للاب وابن العم على عم الاب اه منه بلفظه وقال ابن الحاجب والعم يحجب ابن  
 الاخ ومن يحببه وابن العم يحببه العم الادنى ومن يحببه وعم الاب يحببه ابن العم مطلقا اه  
 ضح هذا مبني على الضابط المتقدم لان ابن الاخ اقرب من العم اذ هو يدلي بالبنوة فانه يجتمع  
 مع الميت في آيةه والعم انما يجتمع معه في جده وكلامه ظاهر اه منه بلفظه وقال في  
 الجواهر مانصه وأما العمومة فيجبهم بنو الاخوة ومن يحبهم وأما بنو العمومة فيجبهم  
 آباؤهم ومن يحبهم هذا ترتيب الذكور في الطبقة فان اختلفت وطبقة واحدة فالاقرب  
 أولى كالاخوة مع أبنائهم والعمومة مع بنينهم اه منها بلفظها وقال ابن أبي زمنين في مقربه  
 مانصه والعم أخو الاب للاب والام يحجب العم أخا الاب للاب والعم للاب يحجب ابن العم  
 للاب والام وابن العم للاب والام يحجب ابن العم للاب وابن العم للاب يحجب ابن ابن العم  
 للاب والام وابن العم للاب وان سفل يحجب عم الاب وعم الاب يحجب ابن عم الاب هكذا  
 أبدا من قرب باب كان أولى اه بلفظه على نقل ابن الناطم عند قول والده

وابن أخ بالحجب للعم وفي \* والعم لابن العم ما كان كني

وقال أبو القاسم بن الجلاب في تفريعه مانصه والعم للاب والام أولى من العم للاب والعم للاب  
 أولى من ابن العم للاب والام وابن العم للاب والام أولى من ابن العم للاب وابن العم أولى من  
 عم الاب وعم الاب أولى من عم الجد وابن عم الاب أولى من عم الجد ثم كذلك الترتيب في  
 سائر العصابات اه منه بلفظه وفي الموطأ مانصه قال مالك الامر المجتمع عليه الذي لا اختلاف  
 فيه والذي أدركت عليه أهل العلم يولد في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام أولى بالميراث  
 من الاخ للاب والاخ للاب أولى بالميراث من ابن الاخ للاب والام وابن الاخ للاب والام أولى  
 بالميراث من بنى الاخ للاب وبنو بنى الاخ للاب أولى من أعمى الاب والعم أخو الاب للاب  
 والام أولى من العم أعمى الاب للاب والعم أخو الاب للاب أولى من ابن العم أعمى الاب للاب  
 والام وابن العم للاب أولى من عم الاب أعمى الاب للاب والام قال مالك وكل شئ مثلت  
 عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفي ومن تنازع في ولايته من عصبته  
 فان وجدت أحدا منهم يلقى المتوفي الى أب لا يلقاه أحدهم الى أب دونه فاجعل ميراثه  
 للذي يلقاه الى الاب الادنى دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدتهم كلهم يلقونه الى أب  
 واحد يجمعهم جميعا فانظر أعمدهم في النسب فان كان ابن أب فقط فاجعل الميراث له دون  
 الاطراف وان كان ابن أب وأم وان وجدتهم مستوين يتسبون من عدد الاتباء الى عدد  
 واحد حتى يلقوا نسب المتوفي جميعا وكنوا كلهم بنى أب أو بنى أب وأم فاجعل الميراث بينهم  
 سواء وان كان والدي بعضهم أخا والدي المتوفي للاب والام وكان من سواهم منهم انما هو أخو  
 بنى المتوفي لايه فقط فان الميراث لبنى أعمى المتوفي لايه وأمهم دون بنى الاخ للاب وذلك أن  
 الله تعالى قال وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شئ عليم اه منه  
 بلفظه وهذا النص وحده كافى شافى قاصم للظهور وانما أضفنا اليه ما سواه ليعلم أن  
 المسئلة ظاهرة للمبتدئين غاية الظهور وأن من خفي علمه أمرها بلغ الغاية القصوى من  
 القصور والله سبحانه المجود على ما ألهمه والمشكور \* (خاتمة) لا يتوقف من عنده أدنى

من قلامة ظفر من الانصاف أنه يجب على عم الاب رد ما أخذه ودفعه لابن العم فما كان  
مثلياً فله وما كان مقوماً فقيمته هذا ان قات وما كان قائماً سيده وجب رده بعينه فان تعذر  
أخذه منه وجب غرمه على من أتلفه اتفاقاً ان ثبت ما ذكرنا من أنه حكم بذلك بعد  
الفتوى وكذا ان لم يثبت ذلك لان هذا المقتضى يزعم أنه عن يرجع الى قوله عند حكام بلده  
والافقولان في كتاب النكاح من الدر المنيرة بعد ان ذكر عن ابن رشد في الاجوبة أنه قال  
ولا ضمان على المفتين اذا لم يكن منهم أكثر من الغرور بالقول مانصه وفي أحكام الشعي  
من أفتى بغرم ما لا يجب غرمه فتضى به غرمه وقاله أصبغ بن خليل وليس بخلاف لابن  
رشد لان القاضي قد حكم بفتواه اذا كان مرجوعاً اليه ومعولاً في الاحكام عليه فكان  
القاضي نائبه وما روي عن سحنون من أن المفتى قاض يلزمه ما أتلف بفتواه مطلقاً هو  
على أحد القولين في الغرور بالقول اه منه بلنظرة ثم ما أردناه وكل ما قصدناه والحمد  
لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد حبيب  
ومصطفاه وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى بهداه آمين آمين آمين وآخردعوانا أن  
الحمد لله رب العالمين \* (التنبيه الثاني) وقع لصاحب جعة البصر هنامانصه فان  
وجدت هم كلهم يلقونه في أب واحد فان كان فيهم من هو شقيق قدم ولاشيء غيره وسواء في  
ذلك الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم اه منه بلنظرة وهو يوجبهم أن من جمعها أب واحد  
يقدم الشقيق منهم ما على ذي الاب ولو كان ذو الاب أعلى وقد اغتر به بعض من يتعاطى  
الفتوى والقضاء وبعض من يتعاطى الفتوى فقط فافتوا في نازلة وهي موت عبد السلام  
ابن قاسم بن علي بن قاسم عن اخي عمه عبد السلام بن الطاهر بن قاسم الاعلى والحسين  
ابن قاسم بن الحسين بن قاسم الاعلى وعبد السلام بن الطاهر بن قاسم ابن عم لاب  
والحسين بن قاسم بن الحسين بن قاسم ابن عم شقيق بأن الارث للحسين لا لعبد السلام  
ورددوا على من أفتى بأن الارث لعبد السلام واحتج أول الرادين بكلام البهجة المذكور  
ولاشك انه بظاهره مفيد لما ذكره ولكن الحق مع غيره لانه مع مراد صاحب البهجة بذلك  
مع استواء الدرجة لانه مع اختلافها وانما أطلق والله أعلم انكالا على ما قدمه من التصريح  
بتقديم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق والم للاب على ابن العم الشقيق وقد كانت رفعت  
الى النازلة حين كثرت فيها الخوض والخصام فقيدت فيما اتقيت مفيداً انقطع به النزاع ولم  
يبق فيها كلام مضمناً أن الارث قطعاً لعبد السلام وترك نقله هنا استغناء عنه بما ذكرناه  
في التنبيه قبل هذا فان من تأمله وجد فيه ما يكفي ويشفي والحمد لله (وان اتفق في المسلمين)  
قول ز وهذا يتفق في المسلمين على وجه الغلط ظاهره سواء وقع الغلط من المسلمين في  
التزوج أو في الوطء فقط وهو كذلك قال عج مانصه تنبيهه قال غ وغيا بما يتفق في  
المسلمين لانه دوره كالغلط في التزوج لا في الوطء اه أراد بهذا ان وقوع الغلط في تزوج  
البنات من المسلمين نادراً بالنسبة لوقوعه من غيرهم كالجوس وأما وقوع الوطء غلطاً فليس  
كذلك اذ هو من المسلمين وغيرهم سواء ولم يرد أن وقوع التزوج غلطاً من المسلمين بخلاف  
لوقوع الوطء غلطاً منهم في الحكم كالفهمه تت في الصغير ومن وافقه بل حكمهما

(وورث ذو فرضين الخ) قول ز  
تزوجاً أي بان يجهل عينها ثم يتبين  
انها محرم منه وهذا يقع في المسلمين  
نادراً بالنسبة لوقوعه عمدًا في غيرهم  
وقوله أو وطأ أي بان يوطأ محرمه غلطاً  
وهذا نادراً في المسلمين وغيرهم وهذا  
مراد غ لا ما فهمه منه تت  
من ان الغلط في الوطء مغاير في  
الحكم للغلط في التزوج

وقول ز فترث الوسطى بالامومة الخ يلغز بهما من وجهين فيقال جسد للام ورثت مع وجود الام ولا مانع بها وقد ورثت النصف والام الثلث والعاصب ما بقي وقد قال هوني رحمه الله فيه

يا أيها الخبير الهام المتبع \* أجب عن أمر غامض هنا وقع  
عن جسد قد ورثت مع بنتها \* من دون مانع بلا ريب بها  
واخذت أكثر منها بسدس \* وأخذ العاصب معهما السدس

٨١ وأجبت بقولي

الغزت فيهن بنته وابنتها \* نكح كلا منهما أولادها  
بنتا فانت ذى عن العليين \* فهما اختان بدون مين  
فالثلث للام وأما هالها \* نصف وعاصب له ما بعدها

(ومال الكتابي الخ) قلت قول مب (٣٣٣) ومنها ان قيد المؤدى الخ هذا بحث لفظي خطبه سهل ولذا أعرض عنه

ز وقول مب عن مق وفي  
التعرض لآخر اجبه نظرا لاجاب  
عنه بان غايته ان في المفهوم تفصيلا  
فلا يعترض به وحاصله ان الحرى ان  
مات يبلده فلا يتعرض له ويولدنا ولم  
يكن مستأنا فله في ذلك ان كان  
مستأنا على الاقامة أو على  
التجهيز وطالت اقامته والا فلا هل  
بلاده كما في ز وغيره وتقدم في  
الجهاد قوله وان مات عندنا  
فماله في ان لم يكن معه وارث ولم  
يدخل على التجهيز الخ فراجع  
(والسدس) لو زاد أو النصف والثلث  
كما أشار له ز (والربع والثلث)  
قلت أي التباين مقاميه - ما فلا  
يجتمعان الا بضرب أحدهما في  
كامل الآخر وقوله (أو والسدس)  
أي لتوافق مقاميه - ما بالانصاف  
فيجتمعان بضرب نصف أحدهما  
في كامل الآخر وقوله (والثلث

مستو والله أعلم ونصه في الصغير عقب قول المصنف في المسائل خطأ بان تزوجها جاهلا  
وأما لو وطئها جاهلا فليس الحكم كذلك اه كلام عجم منه بلانظره ونقله أيضا تو وزاد  
مانصه وقد أغفل المحشيان هذا البحث مع ت وما كان ينبغي لهما ذلك اه منه وقول  
ز فترث الوسطى بالامومة الثالث والعليا بالاختية النصف الخ يلغز بهما من وجهين الاول  
في أي موضع ترث الجسد للام مع وجود الام ولا مانع بها الثاني في أي موضع ترث الجسد  
النصف والام الثلث والعاصب ما بقي وقد قلت في ذلك آياتا وهي هذه  
يا أيها الخبير الهام المتبع \* أجب عن أمر غامض هنا وقع  
عن جسد قد ورثت مع بنتها \* من دون مانع بلا ريب بها  
واخذت أكثر منها بسدس \* وأخذ العاصب معهما السدس

(والسدس من ستة) قول ز أو نصف وثلث وما بقي الخ ظاهر صنيعة ان هذا مما يشبهه  
كلام المصنف وفيه نظر والظاهر ان هذا بقي على المصنف ولو أراد ادخاله لقال والسدس  
أو النصف والثلث الخ كما فعل في التي بعدها والله أعلم (وردت كل صنف) قول ز في  
التوطئة ولا يخفى ذلك ان انقسمت السهام الخ انظر لم عبر هنا بانقسام السهام وفيما بعده  
يليه بمثل الرأس للسهام ما وجهه وقوله لو تدخلت كزوج الخ انظر ما معنى التدخل  
هنا فانه لم يظهر لي وجهه وبالجمله فاختلاف عبارته في الامثلة الثلاثة لم يظهر لي وجهه  
وقوله فردمبني للفاعل للمناسبة لقوله الاتي وقابل الخ ظاهر كلامه أو صريحه انه مبني  
للفاعل مع كونه ماضيا وعليه فلا دليل له في قوله الاتي وقابل لان قابل محتمل لان يكون  
فعلا ماضيا ويحتمل أن يكون فعل أمر فيكون رد هنا كذلك فلما استدل بقوله ترك وقابل  
مع التمه الدليل لبناء على امتناع عطف الخبر على الانشاء وعكسه تأمل وقوله كزوجته

والسدس) أي لتوافق مقاميه ما بالانصاف فيضرب نصف أحد المقامين في كامل الآخر وقوله (أو والثلث) وستة

لوقال أو الثلثان لكان أحسن ومن يله ان مقام الثلثين هو مقام الثلث وبينه وبين مقام الثمن التباين فلا يجتمعان الا بضرب  
أحدهما في كامل الآخر ولو أسقط المصنف الثلث في هذا والذي قبله كما فعل الغزالي في الوحي لكان أنسب بالاختصار لان كل ماله  
سدس له ثلث فتأمل والله أعلم (وما لا فرض فيها) قول ز ونسخة الشارح فيه الخ قلت قال مق الظاهر ان ما حينئذ واقعة  
على الميراث وقوله فأصلها أي فأصل مسئلته أو فريضته عدد عصبية ثلاث المسئلة اه (فالعائل الخ) قال مق وليس لاختصاص  
الثلاثة بالعلول دون غيرها لعل الا لا يستقراء (وردت كل صنف الخ) تعبير ز في التوطئة بانقسام السهام أو لا ونايبا بمثلها وناثنا  
بتدخلها انما هو تفنن ويمكن توجيهه بوجود ذي فرض في الاول وبعده في الثاني وبتعدده مع دخول مقام أحدهما في مقام الآخر  
في الثالث ولا وجه لتوقف هوني في ذلك والله أعلم وقول ز لمناسبة قوله وقابل الخ صريح في أن نسخته ترك بالبناء للفاعل



وقابل بصيغة الماضي وان احقل صيغة الامر كرت وعليه فترك مبنى للمفعول وقابل مستأنف لامعطوف وبه تعلم ما في كلام  
هو في وقول ز كزوجة الخ ومع العول كزوج وأخت لغير أم وأربعة أخوة لام وقوله كبرت الخ ومع العول كزوج وأخت  
شقيقة أولاب وثلاثة أخوة لام وقول م ب قد اخل في الموافقة أي لان المراد به ائنه اطلق التوافق بين العديدين بان يكون  
لكل منهما نصف صحيح مثلاً فتشمل التداخل والتماثل الا انه لا ينكسر (٣٣٣) فيه كتداخل الصنف في السهام ككونه

أربعة وهي ثمانية بخلاف العكس  
وقول م ب قاله ع ج الخ مثله  
في ضجج وأصله في الجواهر  
وحاصله أن الوضرب بناء عدد الرؤس  
في أصل المسئلة تصحت مطلنا لكن  
المطلوب الاختصار وهو ممكن في  
التوافق دون التباين وقول م ب  
وفيه نظر الخ لانظر فيه بل هو صحيح  
كما يظهر بالمثال كام وأخ لام وثمانية  
أخوة لغير أم فلا أخوة أربعة من  
سنة وهي متداخلة مع الثمانية  
وموافقة معها بالنصف والربع فرد  
الثمانية الى أصغر وفقها وضربه  
في أصل المسئلة أخصر بكثير من  
العمل على التداخل بضرب الثمانية  
في أصل المسئلة وبه يعلم ان المطلوب  
هنا الاختصار ما أمكن (أو أكبر  
المتداخلين) انما لم يعتبروا هنا  
الموافقة بالمعنى السابق لان اعتبار  
المتداخلة أقل عملاً لاكتفاء  
بالاربعة في مثال ز من أول الامر  
ولو اعتبرت فيه الموافقة لاحتج  
بضرب أحد الوافقين في كل الآخر  
فتحصل أربعة أيضاً وهو كالعبث  
قلت وهذا يفيد كلام ابن علاق  
الآتي لمب وكلام الجواهر  
الآتي فتأمل (ثم بين الحاصل الخ)  
الظاهر أن الالبس فيصدق

وستة أخوة الخ هذا مثال للملاعول فيها ومثاله مع العول كزوج وأخت لغير أم وأربعة  
أخوة لام أصلها من ستة وتعمل ثمانية ولا يخفى عليك وجه العمل في ذلك (والا ترك)  
قول ز كبرت وثلاث أخوات الخ هذا مثال للملاعول فيها ومثاله مع العول كزوج  
وأخت شقيقة أولاب وثلاثة أخوة لام وقول م ب قلت وفيه نظر بل تصحح المسئلة  
بالموافقة في هذه الصورة مساو لا كنفاء بالا كبر في نظره نظر فان ما قاله شيخ الاسلام وسيله  
ع ج صحيح لاشك فيه ويظهر ذلك بالمثال فنقول اذا هلك هالك عن أم وأخ لام وثمانية أخوة  
لغير أم فالمسئلة من ستة للام واحد وللأخ للام واحد ومابني وهو أربعة للأخوة لغير الأم  
وهم ثمانية والاربعة متداخلة مع الثمانية ومتوافقة معها بالنصف والربع فان علمنا على  
التداخل اكتفينا بالا كبر وهو الثمانية فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة فالخارج ثمانية  
وأربعون وان علمنا على التوافق ردت الثمانية الى أصغر وفقها وهو الربع وربعه الثمان  
فتضرب الثمان في أصل المسئلة ثمان وعشرون ومنها تصحح ولا يتوقف على أن ثمان وعشرون أقل من  
ثمانية وأربعين فلا شك ان هذا سبق قلم منه رحمه الله أو اغترار بما يأتي له عن ابن علاق  
عند قوله أن يقضى أحدهما الآخر مع انه سياتى ما فيه وقد صرح في ضجج بمثل ما قاله  
شيخ الاسلام فانه بعد أن ذكر رد الصنف الواحد الى وقفة قال عقبه ما نصه ولو ضرب بناء عدد  
رؤسهم في أصل المسئلة لحصل المقصود لكن المطلوب الاختصار فلذلك كان خارج المسئلة  
من العدد الكثير مع امكان اخرجها من العدد اليسير ليس يجيد عند الفراض وان كان  
عبد الغافر ربما خالف هذا وقوله ابن الجلاب في كتاب الزكاة في تراجع الخطاء اه منه  
بلفظه وسبقه بذلك صاحب الجواهر ففيها ما نصه القسم الاول أن يقع الانكسار على  
صنف واحد ولو ضرب بناء عدد رؤسهم في أصل المسئلة أو في أصلها بعولها ان كانت عائلة  
لحصل مقصودنا من التصحيح لكننا لطلب الاختصار وتقليل الحساب نعتبر السهام مع  
عدد الرؤس فان كانا متباينين ضرب بناء عدد الرؤس في أصل المسئلة كما تقدم اذ لا طريق  
للاختصار وان كانا متوافقين اجتزأنا بوفق عدد الرؤس عن جعلنا بضرب بناء في أصل  
المسئلة اه منه بلفظه (ثم بين الحاصل والثالث) عبارة فيها قلل لانه ان جاءت اللام في  
قوله الحاصل للعهد والمعهود وقوله قبل وحاصل ضرب أحداه ما كان المصنف ساكناً عن  
صوري المماثلة والمتداخلة وان لم تجعل للعهد ويكون المراد بالحاصل ما تحصل من مدلول  
كلامه أو لامن أخذ أحد الثنتين أو أكثر المتداخلين أو حاصل ضرب أحداه الخ كان في  
اطلاق الحاصل على ذلك نوع خفاء لكن هذا الثاني هو المراد والله أعلم وقول ز وبين

بالحاصل بالمماثلة والمتداخلة والموافقة والمباينة لا للعهد حتى يختص بقوله أو حاصل الخ ولا قل ولا خفا في كلامه خلافاً لهو في  
وقول ز بالموافقة والمباينة صوابه بالانظار الاربعة وانما ينظر بهما فقط في كل صنف مع سواه كما هو واضح وقول م ب فتضرب  
ثلاثة منها الخ أي لان تكنت في الاثنين الاولين باحد الثنتين وبينه وبين الثالث التباين فتضرب به فيه وكذا يقال في قوله في القسم  
الثالث وتضرب ثلاثة في أربعة الخ وقول م ب فتضرب بعضها في بعض الخ فيه اجماعاً فلو قال فتضرب أربعة في خمسة بعشرين

وبيننا وبين الثلاثة التباين فتضربها في مائة وستين فتضربها في خمسة عشر بتسميته وقوله وهي متباينة فتضرب الخ المناسب لكلام المصنف ان لو قال فتضرب الاربعة في الثلاثة باثني عشر وهي مائة للراجع الثالث فتضربها في مائة وستين (ثم كذلك) قول ز فان تماثلت كلها الخ هو وان كان صحيحا في نفسه لا ينبغي شرح المصنف لانه جعل النظر بين الحاصل والثالث فللمناسبة ان يقول فان تماثل الحاصل والثالث الخ وان تداخل ا ك ت في با كبرهما الى اخر الاقطار الاربعة وقول م ب ثم مات الولد عن جدة لامه الخ أي وهي جدة كاملة كما هو ظاهر فلها نصف السدس ولا انكسار فيه وللتين للاب نصفه الاخر وهو منكسر ميان كبرهما الانصباء الباقية وسكت م ب عن ذلك لوضوحه ولا اجمال فيه خلافا لهوني (أو يباينها) قلت ذ ك ر في ضح ان تباين حينئذ الصنفان سميت مباينة المباينة وان توافقا فهي موافقة المباينة وان تداخلها في مداخلها المباينة وان تماثلها فهي مماثلة المباينة (ان يفتي أحدهما الخ) أي بحيث يكون الاصغر منهما باعدا لا كبر وقول ز وليس معناه أول مرة فقط أي لان المقتضى في مرة واحدة هو التماثل وقوله لان الافناء (٣٣٤) أي في التداخل يكون الخ وهذا أولي مما لهوني وقول م ب عن ابن

علاق وكل متداخلين متوافقان أي بالمعنى الاعم السابق في النظر بين كل صنف وسهامه ومعلوم ان الاعم ما زاد فسد او الاخص ما زاد فقيدها وانه يلزم من وجود الاخص وجود الاعم ووجهه هوني على المتوافقين بالمعنى الاخص المراد هنا فاستشكله بتغير حقيقة ما الحقيقة المتداخلين فكيف تصح الكلية المذكورة ولا وجه لما حله عليه مع ان قول ابن علاق الا انه الخ كالمصريح فيما قلناه وهو اشارة الى ما مر من وجه اعتبار المداخله هناك دون مطلق الموافقة فتأمل منصفنا والله أعلم (والافان بقى واحد) أي في حال تسلط الاصغر على الاكبر كالاربعة مع الخمسة

الصنف الثالث بالموافقة والمباينة فيه نظير بل النظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث يكون باربعة أقطار وانما ينظر بالمباينة والموافقة فقط في الثالث مع سهامه كما هو واضح وما تكلفه ز تبعا لت مع عدم صحته بعيد من المصنف فالتظاهر باقائه على ظاهره تأمل ثم قول ز فان تماثلت كلها وان كان صحيحا في نفسه لا ينبغي أن يشرح به كلام المصنف لان المصنف جعل النظر بين الحاصل والثالث فالأولى أن يقول فان تماثل الحاصل والثالث ا ك ت في با كبرهما وان تداخل ا ك ت في با كبرهما وان توافقا تضرب وفق أحدهما في كامل الاخر وان تباينا تضرب أحدهما في الاخر الخ تأمله (ثم كذلك) قول م ب ثم مات الولد عن جدة لامه وجدتين لا يويه الخ فيه اجمال فلو بينه كما فعل تو لكان أحسن لان الانكسار فيما ينوب الحدات انما يقع في نصيب جد في الاب لان ما يأخذ ان النصف والجد للام تأخذ النصف فلا انكسار في حقها تأمله (أن يفتي أحدهما الاخر أولا) قول ز وليس المراد أول مرة فقط الصواب اسقاط قوله فقط ويقول عقب قوله أول مرة مانصه لان الافناء في المتداخلين لا يكون الا في مرتين فأكثر وانما يصور الافناء في مرة واحدة في المقائيل وليس الكلام فيه ما تقدمه ما قلناه والله أعلم (والافان بقى واحد) قال تو قوله والافان بقى واحد يعني ابتداء كالاربعة مع الخمسة أو بعد رد بقية الاكبر على الاصغر كالثلاثة مع الخمسة فانك ترد الاثنين على الثلاثة فيبقى واحد ومراده بقوله ابتداء أي تسلط الاصغر على الاكبر حتى يبقى واحد من الاكبر وان وقع ذلك في أكثر

والثلاثة مع السبعة والاربعة مع احد عشر أو بعد رد بقية الاكبر على الاصغر كالثلاثة مع الخمسة والسبعة مع الستة عشر ابن عاشر والا أي بان عمادى تسلط الاصغر على الاكبر وفضله الاكبر على الاصغر فضلا عن الاكبر الى أن بقى واحد (تنبيه) قال في الجواهر بعد ان عرف الموافقة وما معها بما عند المصنف وغيره ما نصه وعبارة الحساب في ذلك ان كل عددين يعتد بهما عد ثالث فهما متوافقان وكل عددين لا يعتد بهما الا الواحد فهما متباينان ثم قال وقد دخل في هذا الموافقة المداخله والمماثلة وانما أسقطنا اعنى المثل والذي يدخل فيه عدد لا يزيد على نصفه لان المقصود يطلب الوقوف لا يحصل منهما قانا اذا ضربنا وفق أحد المتداخلين في كل الخارج لم يزد الخارج على الاكبر لان الموافقة بينهما يميز من جهة احاد أحدهما أه وقوله وقد دخل في هذا الموافقة الخ يعني عند الحساب لا عند المصنف تبع الاهل المذهب كما فهمه هوني فاستشكله بتغير حقيقة الموافقة حقيقة ما فكيف تداخل في حدها وهو ممتزج ا ه كيف وابن شاش قد ذكر ذلك عقب ما للمصنف وغيره وما ياله من قدم وقوله فهما متوافقان أي لكل واحد منهما ما جرت نسبته اليه كنسبة الواحد الى ذلك العدد الذي يعتد بهما فان كان ثلاثة فان كان أقل عدديعتد بهما هو الاثنين كان لكل واحد منهما نصف وان كان ثلاثة فلكل ثلث وعلى هذا القياس وقوله وانما

فقطنا أي من الموافقة عند الفراض وجعلنا مغايرين لها كالصريح أيضا فيما قلناه فتأمل والله أعلم \* (تنبيه) \* تقدم أنك تنظر بين كل صنف وسهامه ينظرين فقط فيما بين أثبت جميعه وما وافق أثبت وفقه ويسمى كل من المتبين راجع عدد الرؤس قاله مق كما أن ما يضرب فيه المسئلة يسمى جزء السهم لانه هو الواجب للسهم الواحد فاضيف اليه بسبب ذلك قاله ابن عبد السلام مثلا اذا كانت المقرضة من ستة وصحت من أربعائة وعشرين وضربت في الستة حصل ألفان وخمسمائة وعشرون فلا شك أن نسبة أربعائة وعشرين إلى الألفين وخمسمائة وعشرين هي نسبة الواحد إلى الستة فإذا أثبت الراجعين أو الواجعين فان تماثلت كلها اكتفيت بواحد منها وضربته في أصل المسئلة وان تداخلت كلها ضربت أكبرها في أصل المسئلة وان تماثلت كلها ضربت أحد هاتي ثمان ثم ما جمعت فانظر مع الثالث والجمع مع الرابع والجمع مع أكثر ان كان والجمع في أصل المسئلة ولا اختلاف في هذه الوجوه فان توافقت كلها فقال الكوفيون وتسعهم المصنف ينظر (٣٣٥) بين اثنين فقط وما خرج ينظر بينه وبين الثالث وهكذا وقال البصريون

بوقف منها عدد واستحبوا وقف الأكثر ثم يوفق بينه وبين العديدين فيؤخذ وفق كل واحد وينظر بين الوافقين ثم يضرب وفق أحدهما في الآخر وما خرج ضربته في الموقوف من غير نظر مثاله أربع زوجات وأخت شقيقة واثنتا عشرة أختا لأب وعشرة أعمام فلزوجات ثلاثة من اثني عشر وللأخوات اثنتان وللأعمام واحد فعمل أربعة وستة وعشرة فعلى رأى البصريين بوقف العشرة مثلا وتعرض عليها الستة والأربعة فيتوافقان معها بالنصف وهو ثلاثة واثان فنسظر بينهما فتجد هاتين متباينين فتضرب أحدهما في الآخر بستة ثم الستة في العشرة الموقوفة من غير نظر بستين ثم الستين في أصل المسئلة بعشرين وسبعائة وعلى رأى الكوفيين

من مرة واحدة كالثلاثة مع السبعة وكالخمس مع أحد عشر وعبارة ابن عاشر أشمل ونحوه قوله والأفان بقى واحد أي والايقع الانهاء أولا بان وقع غير أول فان عمادى تسليط الأصغر من العديدين على الأكبر وفضله الأكبر على الأصغر وفضله الأصغر مثلا على الأكبر إلى أن بقى واحد فتباين اه محل الحاجة منه بلقطه على نقل جس وادخال غير الصورة الأولى في كلام المصنف فيه خفاء فتأمل ولا شك أنه من التباين \* (تنبيه) \* تحصل من كلام المصنف ومن تكلم عليه أن النظر بين الصنف وسهامه المكسورة عليه أعما هو بالموافقة والمباينة وبين الصنفين فما فوقهما بأربعة المماثلة والمداخلة والموافقة والمباينة وتقدم عند قوله والائرل في نقل مب عن الشيخ زكريا وجه الاقتصار على النظر بين السهام والرؤس ولكن ظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه أن الموافقة هناك هي الموافقة المعروفة هنا وليس كذلك بل الموافقة هناك أعم منها هنا لأنها هناك مطلق التوافق بين العديدين بأن يكون لكل منهما نصف مثلا صحيح من غير تقييد بكون الموافقة بنسبة العدد الهوائي لشيء بخلافها هنا فان قلت اذا كان المراد بالموافقة هناك ما ذكرته فأى الوافقين يضرب في أصل المسئلة اذا كان التوافق بجزأين فأكثر الأربعة مع الثمانية مثلا فانهم متوافقان بالربع والنصف قلت اذا علم ما أصلاه هنام من مراعاة تقليل السهام ما أمكن علم أن الاعتبار هنا أقل الوافقين ووجه ما فعله هنام من الاكتفاء بأكثر المتداخلين ولم يعتبر بالموافقة هنا جمعنا السابق والله أعلم أن العمل بالموافقة السابقة لا يوصل للمقصود إلا بعميل بخلاف العمل بالمداخلة فإنه يحصل المقصود بعمل واحد وما فيه عمل واحد أولى مما فيه عملان لانه عبث ويبان ذلك انه اذا كان التداخل بين الاثنين والأربعة وكان أصل المسئلة من ستة كالمثال الذي مثل به ز لقوله أو أكثر

كما علمت يوفق بين العشرة والستة مثلا بالنصف ويضرب في كامل الآخر بثلاثين ثم ينظر بين الثلاثين والأربعة فيتوافقان بالنصف فيضرب في كامل الآخر بستين فظهر أن مثال الطريقين واحد إلا أن طريقة الكوفيين أسهل كافي ضيغ تبعال ابن عبد السلام قال بعضهم وهي ملائمة للطبع وهي طريقة أقليدس ابن الحاجب وان توافقت الأعداد قال الكوفيون يوفقون عددا ثم يضربون وفق أحد الباقيين في كامل الآخر ثم يوفقون بين ما حصل وبين الموقوف ثم يضربون في الكامل ما لم يكن تداخل فيسقط ثم في أصل المسئلة والبصريون يوفقون عددا ويوفقون بينه وبين كل من العديدين فان كان تداخل سقط ثم يوفقون بين وفقه ثم يضربون وفق في وفق ثم في كامل الموقوف ثم في أصل المسئلة مثل إحدى وعشرين بنتا وعثمان وعشرين أختا وثلاثين جدة فعلى طريقة الكوفيين ان وقتت الأحدى والعشرين سقطت لدخولها في أربعائة وعشرين وان وقتت الثمانية والعشرين كان الحاصل من الباقيين مائتين وعشرة فتوافق الموقوف بجزء من أربع عشرة وهو اثنان فيكون أربعائة وعشرين وان وقتت

الثلاثين فواضع وعلى طريق البصريين ان وقت الاحدى والعشرين وافقتها الثمانية والعشرون بالاسباع وهو أربعة ووافقها الثلاثون بالاثلاث وهو عشرة فتضربهم ما فيكون أربعة وعشرين وان وقت الثمانية والعشرين وافقتها الثلاثون بالانصاف وهو خمسة عشر في ثمانية وعشرين باربعائة وعشرين وان وقت الثلاثين وافقتها الثمانية والعشرون بالانصاف وهو أربعة عشر ووافقها الاحد والعشرون بالاثلاث وهو سبعة فتسقط السبعة لدخولها فتضرب أربعة عشر في ثلاثين باربعائة وعشرين وهو جزء السهم ومثل سبع وعشرين بنتاوست وثلاثين جدوة وخس وأربعين أختالاب اه ضيح والخلاف راجع الى كيفية العمل والافالجميع موصل الى معنى واحد والاحسن عند البصريين وقف العدد الاكبر وقوله سقط لدخولها الخ أى لان بين الثمانية والعشرين والثلاثين التوافق بالنصف فتضرب نصف احدهما فى كل الآخر باربع مائة وعشرين وقوله فواضع أى لان بين الآخرين التوافق بالسبع فيضرب (٣٣٦) فى كل الآخر باربع مائة وعشرين وهى توافق الموقوف بالسدس فتضربها فيه وهو خمسة باربعائة وعشرين وقوله فتضربهم ما أى فتضرب نصف الاربعية فى العشرة أو والعكس بعشرين تضربها فى الموقوف باربعائة وعشرين ومراده بجزء السهم الذى تضرب فيه القرينة فتضرب ستة فى أربعة مائة وعشرين بالفين وخمسة وعشرين وقوله ومثل سبع وعشرين الخ الاعداد الثلاثة فيه متوافقة بالتسع فتبلغ خمسة مائة وأربعين اه بخ أى فيضرب تسع الاول وهو ثلاثة فى كل الثانى بمائة وثمانية تضربها فى تسع الخمس والاربعين بخمسة مائة وأربعين وعلى طريق البصريين توقف الخمس والاربعون ويعرض عاينها الآخران فيوافقان بالتسع وهو ثلاثة وأربعة فتضرب أحدهما فى الآخر باثنى عشر

المتداخلين فان علمنا على التداخل فاكفينا بما كثر المتداخلين كما قاله المصنف وغيره ضربنا أربعة فى ستة وكان الخارج أربعة وعشرين وان علمنا على التوافق فتضربنا وفق أحدهما فى كامل الآخر ثم ضربنا الخارج فى أصل المسئلة كان الخارج من ضرب وفق أحدهما فى كامل الآخر وهو واحد فى أربعة أو اثنان فى اثنين أربعة ثم تضرب الاربعية فى أصل المسئلة كان الخارج أيضا أربعة وعشرين فلم يكن فى ذلك الا لعبث فلذلك غاير وابين الخليلين ولم أر من تعرض لهذا الا أن وتنزل له ولكنه مما ظهر لى بعد طول التأمل واستعمال الفكر وأنه الحق وبه تنقف على التحقيق للمسئلة والتحرير فشهد يدك عليه فانه من منح العلى الكبير (تنبيه) تأمل هذا الذى ذكرناه مع ما نقله مب عن ابن علاق عند قوله فالتداخل الخ من قوله مانصه ابن علاق وكل متداخلين متوافقان الا انه اذا ضرب وفق أحدهما فى كامل الآخر يخرج الخارج فى الضرب مساويا للاكبر ويقسم الاكبر على الاصغر وما ينقسم على أكبرهما ينقسم على الاصغر فلذلك يستغنى بالأكبر عن الاصغر اه ونحوه فى الجواهر فانه بعد أن عرف المماثلة وما معها بما عند المصنف قال عقبه مانصه وعبرة الحساب فى ذلك ان كل عددين بعددهما عدد ثالث فهما متوافقان وكل عددين لا بعددهما الا الواحد فهما متباينان والمعنى فى عبارتين واحد والثانية أوجز والاولى أقرب لاستخراج جزء الموافقة وقد دخل فى حد الموافقة المداخلة والمماثلة وهو كذلك وانما أسقطنا أعنى المثل الذى يدخل فيه عددين لا يزيد على نصفه لان المقصود بطلب الوفاق لا يحصل منه ما فانا اذا ضربنا وفق أحد المتداخلين فى كل الخارج لم يزد الخارج على الاكثر لان الموافقة بينهم ما بجزء من جلة أحاد أحدهما اه منها بلقطها

فتضربها فى الموقوف بخمسة مائة وأربعين كما مر ثم فى أصل المسئلة بثلاثة آلاف ومائتين وأربعين (ولكل من التركة الخ) قلت قول مب ونحوه ثالث الخ هذا الوجه ذكره ضيح وحاصله انك تنظر بين سهام الزوج أو الاخت وبين التركة فتجد هـ متباينين فتضرب أحدهما فى الآخر يستين اقسامها على ثمانية تحصل سبعة ونصف هى حظ كل منهما قال خبتي وأما الام فتضرب سهمها فى التركة يحصل أربعون اقسامها على المسئلة يخرج خمسة اه وانما ضرب السكل فى السكل مع توافقه ما بالنصف بالتبع لسهام الزوج أو الاخت وقول مب فى الاعداد الاربعية الخ يانه الاربعية والستة والثمانية والاشاعشر فنسبة الاربعية الى الستة ثلثان وكذا نسبة الثمانية الى الاثنى عشر وقوله نسبت أى ضربت الاول وهو الاربعية فى الاثنى عشر يخرج ثمانية وأربعون وقسمته على الستة فخرج ثمان وقول مب والمكبل والموزون سبق قلم اذ هما من الماهوم قطعاً (أو تقسم التركة الخ) قلت بقى من العمل ضرب خارج القسم وهو جزء السهم فى سهام كل واحد قاله ابن هاشم

فقد

فتضربها فى الموقوف بخمسة مائة وأربعين كما مر ثم فى أصل المسئلة بثلاثة آلاف ومائتين

وأربعين (ولكل من التركة الخ) قلت قول مب ونحوه ثالث الخ هذا الوجه ذكره ضيح وحاصله انك تنظر بين سهام الزوج أو الاخت وبين التركة فتجد هـ متباينين فتضرب أحدهما فى الآخر يستين اقسامها على ثمانية تحصل سبعة ونصف هى حظ كل منهما قال خبتي وأما الام فتضرب سهمها فى التركة يحصل أربعون اقسامها على المسئلة يخرج خمسة اه وانما ضرب السكل فى السكل مع توافقه ما بالنصف بالتبع لسهام الزوج أو الاخت وقول مب فى الاعداد الاربعية الخ يانه الاربعية والستة والثمانية والاشاعشر فنسبة الاربعية الى الستة ثلثان وكذا نسبة الثمانية الى الاثنى عشر وقوله نسبت أى ضربت الاول وهو الاربعية فى الاثنى عشر يخرج ثمانية وأربعون وقسمته على الستة فخرج ثمان وقول مب والمكبل والموزون سبق قلم اذ هما من الماهوم قطعاً (أو تقسم التركة الخ) قلت بقى من العمل ضرب خارج القسم وهو جزء السهم فى سهام كل واحد قاله ابن هاشم

(ثم اجعل لسهامه الخ) قول ز يخرج لكل سهم الخ كذا هو سهم واحد السهام كابدل عليه قوله هي جزء السهم الخ ووقع في نسخة هوني من ز لكل منهم فقال صوابه منهن أو منها أي الخمسة وقول ز ونصيب الزوج الخ أي سهامه ثلاثة ونسبتهما من سهام غير الخمسة ثلاثة أخماس كالأخت وقول م تبطل إذا استحق الخ غير ظاهر لانه حينئذ يصير العرض كالعدم وتنقض القسمة في غيره فلا فائدة لمعرفة قيمته فتأمل (فان زاد خمسة الخ) قلت قال غ لو زاد فان زيد خمسة فخطها منهن اقسام لم نسجه على منوال ابن الحاجب اه مق ولم يذكر المصنف لانه رأى أن عمله يفهم من عمل زيادته لان هذا ضده وبضدها تبين الاشياء (وان مات بعض الخ) قلت قال ابن عاشر يشترط في الباقي بالنسبة الى العمل المختصر ان يرثوا الثاني بالوجه الذي ورثه الاول سواء كان ورثه الثاني هم جميع ورثه الاول أو بعضهم مق وهو قيد لا بد منه وانما يفهم في عبارته من مثاله خاصة اه وقول ز وهو أن يكون في الورثة وارث من الاول فقط أي ولا يرث من الثاني كالزوج في مثال المصنف ولا حاجة لقول هوني عن نو لوقال القسم الثاني ان يكون فيهم غير وارث الا انه واحد فقط فتأمل (ثم الثانية) قول ز من عدد صحيح ينقسم الخ متعلق بقوله واقسم سهام الخ أي لا بد ان تصير القسمة من عدد صحيح ينقسم به الخ ثم فصل (٣٣٧) ذلك بقوله فان انقسم الخ وبه تعلم سقوط

قول هوني عن نو الصواب حذف قوله من عدد صحيح الخ (وان أقرأ أحد الورثة الخ) قول ز ضعيف الخ سلمه م وبه وفيه نظر بل لا ضعف فيه نعم محله اذا لم يكن له وارث معروف النسب ثابتة وهنا قد ثبت له الوارث فلا معارضة أصلاً لا اختلاف الموضوع والله أعلم \* (تنبيهه) \* قال طي مفهوم قوله بوارث انه لو أقر عدل أو عدلتان بدین علی مؤثرینهم حلف المقر له وثبت دينه فلو نكل أو كان المقر غير عدل فان كان الدين مثل التركة فأكثراً أخذ به نصيب المقر له بلا خلاف وان كان الدين أقل من

فقد اشكل على غاية قول ابن علاق وكل متداخلين متوافقان الخ وقول الجواهر وقد دخل في حد الموافقة المدخل الخ فان تعريف الموافقة والمدخل والمائل بما عرفها المصنف تبعاً لاهل المذهب ومنهم صاحب الجواهر نفسه بوجوب تغيرها لتغير حقائقها وخروج كل واحدة من حد الاخرى فتأمل بانصاف والله أعلم (ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة) قول ز يخرج لكل منهم أربعة صوابه منهن أو منها بادل قوله منهم لان الضمير عائداً على الخمسة المقسوم عليهم المناسب لما شرحه به ان يقول بدل قوله ونصيب الزوج ثلاثة اثر قوله يخرج لكل سهم منها أربعة مائنه وسهام الزوج ثلاثة ونسبتهما السهام غيره وهي خمسة ثلاثة أخماس فلكل خمس منها تلك النسبة وهي أربعة لكل خمس يحصل له اثنا عشر وهي قيمة العرض الخ تأمله (أو بعض معهم) قول ز في نوطته وأشار للقسم الثاني الخ قال نو مائنه نوطته غير مستقيمة ولا ملائمة للموطأه ولوقال مثلاً القسم الثاني ان يكون فيهم غير وارث الا أنه واحد فقط بان يرثه جميع الباقيين ما عدا واحد أو إليه أشار بقوله الخ اه بلفظه (ثم الثانية) قول ز على ورثته من عدد صحيح قال نو الصواب حذف هذا اه (وان أقرأ أحد الورثة) قول ز وقول المصنف في الاستحقاق وعدل بحلف معه وبيرث ضعيف الا ان يجب ان قوله يرث مجاز الخ سلمه نو بسكوته عنه وسلم م قوله ضعيف

(٤٣) رهوني (ثامن) التركة فقال ابن القاسم يأخذ من دينه بما يبد المقر بقدر نصيب المقر من التركة وقال أشهب يأخذ منه الأقل من نصيبه أو الدين اه بخ وهو يفيد ترجيح الاول لتصديره وعزوه لابن القاسم وهو قول الامام أيضاً ومذهب المدونة واختاره ابن المواز كافي ابن يونس بناء على أن ما يبد المنكر كالفقير قال المقر له للمقر له انما لك بيدي بقدر ما ورثت والباقي لك بيد غيري غصبه منك ومبنى قول أشهب على انه كالتالف أي فلم يبق الا ما يبد المقر ولا ارث الا بعد قضاء الدين فتأمل والله اعلم (ثم الاقرار) قلت الاقرار خبر يعوده ضرره على المخبر فيلزمه هنا النقص أو الحجب وما ليس فيه ذلك فليس باقرار أصلاً وفي تعبير المصنف به إشارة الى انه يشترط فيه الرشد فلو صدر من سفيه لم يؤخذ من حصته شيء وقول خش فانك تنطري فريضة الجماعة الى قوله كانه ليس ثم وارث غيره لانك انما تريد الخ هو كلام ابن شاس كما نقله طي واختصره م فوقه له قلب في العبارة والله أعلم (ثم انظر ما بينهما الخ) قول م المستئلة الملقبة الخ قلت واليها اشار في التماسية بقوله

وقد يجتزئ غيرها الاقرار \* فيقع الحصاص لانكار وذلك في قضية منسوبة \* تعرف بالعقرب تحت طوبه وضيف غيرها للثبت المتقدمة في كلامه وقول م وميت بذلك الخ نحوه قول العضوي لغفلة من تلق عليه عما أقرت به للعاصب اه وقال الفارسي ما أقرت الأخت للعاصب شيء ولكن الاقرار لنفسه وهو وشيك بان يغفل عنه فلذا سميت بذلك اه

وهذا كرهت من انهم امثلة

التباين نحوه للفارسي قال وانما تركنا النظر بين الستة والاثنى عشر لان مسئلة الاقرار هنا لا تاخذ المقر فيها شيئا وانما وضعناها للتفخيم منها الخاصة بين البنت والعاصب وهكذا كل مسئلة تعدد فيها المقر بهم ولو كان المقر الزوج أو الام لكنت مسئلة عقرب تحت طوبة لا شترأ كههم في الغفلة عن العصبه ولكن لابد من العمل باقرار الزوج أو الام من رد المسئلتين الى عدد واحد وتقيم العمل كما تقدم في غير هذه المسئلة اه لان الزوج أو الام لا يسقط في فريضة الاقرار ونحوه للشيخ السنوسي أيضا ثم قال واعلم انه اذا أقر الوارث بمن يحجب به فلطريقان احدهما هذه وهي عدم رد الفريضتين لفريضة واحدة كما تقدم والثانية ان تردهما لفريضة واحدة وهي اثنا عشر وتقسماها على الانصاف فلا تخت اثنان منكسران على سبعة فاضرب بها في اثني عشر باربعة وعشرين ومنها تصح ومن له ثمن من اثني عشر ضرب له في سبعة فالبنت والعاصب اثنان في سبعة باربعة عشر والمسئلة متفقة مع سهامها بالانصاف فترجع الى اثنين وأربعين وهو ما في الطريقة الاولى اه وبه يعلم سقوط قول عجم ما ذكره قت غير ظاهر بل هي من أمثلة التداخل وانما يعتبر نصيب المقر من مسئلة الاقرار والامن مسئلة الانصاف (والثالث كابنتين الخ) قلت قول ز ولو أقرت بها الام فقط الخ صوابه أيضا بل فقط كما يدل عليه ما بعده فتأمل

ويبحث في الجواب والصواب ان لامعارضة أصلا لان ما سبق في الاستحقاق محله اذ لم يكن له وارث معروف النسب ثابتة وهما قد ثبت الوارث فلا ضعف في كلامه هناك ولا معارضة بين المحلين فتأمل منه صفا \* (تنبيه) \* قال طي مائنه وأشعر قوله وارث أنه لو أقر أحد الورثة بدين على موروثهم انه لا يكون الحكم كذلك وهو كما أشعر فان كان المقر عدلا رجلا أو امرأتين فأكثر حلف رب الدين وثبت دينه فلو نكل أو كان المقر غير عدل فان كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ رب الدين نصيب المقر كله ولا شيء للمقر ولا خلاف في هذا وان كان الدين أقل من التركة فقال ابن القاسم يأخذ من دينه مما يبد المقر بقدر نصيب المقر من التركة وقال أشهب يأخذ منه الاقل من نصيبه أو الدين قال بعض الشيوخ وبسبب الخلاف ما يبد المنكر هل هو كالقائم أو كالتالف ومثال ذلك ترك ثلاثة بنين وعشرة ذنابرة أو أقل وأقرأ أحدهم بعشرة ذنابرة على أبيه دين فاقرب الدين نصيب المقر فقط ولو كانت التركة خمسة عشر أخذ رب الدين على قول ابن القاسم من نصيب المقر ثلاثة وثلاثا وعلى قول أشهب يأخذ الخمسة كلها اذهي أقل من الدين ولو كانت التركة خمسة وأربعين أخذ على قول ابن القاسم أيضا مما يبد المقر ثلاثة وثلاثا وعلى قول أشهب يأخذ دينه كله من نصيب المقر اه منه بلفظه ونقله نو بتغيير يسير وقال عقبه مائنه اه نقله طي هنا ونقله غيره في غير هذا المحل اه منه بلفظه قلت في اقتصارهم كاهم على هذا القدر مناقشات احدها عدم التصريح ببيان القول المبني على انه كالتالف وربما يسرى الى الذهن أن الاول والثاني والاخر الاول وليس كذلك وكأنتهم اذ كلوا على ادرالك ذلك بالتأمل الصادق مع ان ابن يونس صرح بذلك في أول ترجمته من كتاب الوصايا الثاني ونصه فعند أشهب يعطى المائة التي في يديه كلها صاحب الدين وبعد ما أخذه أخوه كالحاجة طرأت على المال فلم يبق منها الا مائة فالدين أولى بها اذ لا يصح ميراث الابدقضاء الدين وعلى مذهب ابن القاسم انما يعطيه خمسين وبعد ما أخذه بالاحكام كانه قائم لم يتلف فيقول انما لك في يدي خمسون فخذها ولك في يدي أخرى خمسون غصبكها اه منه بلفظه ثانياً هاذ كرههم القولين منسويين لابن القاسم وأشهب فقط من غير ذكر ما يدل على رجحان وليس كذلك بل ما عرّوه لابن القاسم هو قول الامام أيضا واختاره ابن الموارز وهو مذهب المدونة قال ابن يونس في ترجمة من أذن له ورثته في مرضه أو وصيته أن يوصي بأكثر من ثلثه من كتاب الوصايا الثالث مائنه ومن المدونة قال ومن هلك وترك ولدين وألني درهم فأقرأ أحدهما لرجل أن له على الاب ألف درهم فان كان عدلا حلف وأخذها من جميع التركة وان نكل أو لم يكن عدلا فليأخذ من نصيب المقر خمسمائة ويحلف له المنكر فان نكل غرم له خمسمائة وقاله مالك وابن القاسم محمد وقال أشهب له أن يأخذ الالف كلها من نصيب المقر قال لانه لا ميراث لو ارث يزعم أن على الميت دين قال وهو بخلاف اقراره بالوصية لان الموصي له شريك في المال وأما الدين فلا ميراث الابدقضاءه محمد وقول مالك وابن القاسم أولى اه منها بلفظها ثالثاً انهم لم يذكروا في المسئلة استشكال حلفه مع العدل ولا اشكال فيه على قول ابن القاسم وأما على قول أشهب فقال ابن يونس ما كان ينبغي له أن يحلف



(وهي ثمانية) قول ز ثم حذف المضاف الخ لعل أصله ثم لما حذف انفصل الخ (تضرب في ثمانية) قول ز ولا من فريضة انكار ابنها الخ زيادة لفظة انكار سبق قلم (أخذ مخرج الوصية) قلت قول مب وهي أن تزيد الخ أصله لت في كبره والاضافة في قوله بجز ما قبل الخ يمانية أي بجز هو ما قبل الخ بدليل ما بعده وعلى هذا فهمه مب وطني فسلماء وبه يسقط بحث هوني فيه بأنه يقتضي أنه إذا كانت الوصية بالثلث زادوا حد لانه بجز الاثنين اللذين هما قبل مخرج الثلث وهو فاسد وقول مب لان مخرج الوصية الى قوله النصف لم يذكره ت ولا طني فهو من زيادة مب ولو قال لان الجزء الذي قبل الثلث هو النصف زاد ت قبل قوله وهكذا وبالسدس زدت عليهم اجزاء قال وبطرد ذلك في المنطق والاصم قال طني وتماه قول الجواهر فلو كانت الوصية بجز من احد عشر زد العشر ولو كانت بجز من اثني عشر (٣٣٩) أعني نصف السدس زدت جزاً من احد عشر

ثم على هذا الحساب ولو كانت بالنصف لحلت على الفريضة مثلها لان الذي قبل مخرج الوصية واحد ومعلوم أن القسم على واحد كل ولان النصف هو أكبر الاجزاء واول الكسور ولم يكن قبله غير الواحد فجعلنا سهام الفريضة بمنزلة الواحد وزدنا عليها مثلها وعبر بعض الفرضيين عن هذا الطريق بقوله اذا وجدنا البقية بعد اخراج الوصية غير منقسمة نظرنانسبة الجزء المخرج الى البقية فما كان زدنا على الفريضة ما نسبته اليها فلو ترك أربع بنين وأوصى بالثلث فالمخرج من فريضة الوصية بالنسبة الى بقية النصف فيزداد على الفريضة نصفها واذا وقع في الفريضة كسر بسبب حمل الجزء عليها فاضرب المسئلة والكسرى في مخرج ذلك الكسر ومنه نصح فلوا وصى بالسدس فيما ذكر حملنا على الفريضة خمساً وخمس الاربعة

لانه غير مستقيم بينه وانما ينتفع به غيره اه منه بلفظه انظر بقية ان شئت قلت وما قاله ظاهر فان قلت وجه حلقه على قول أشهب ان من حجة القرآن يقول للمقر له انما يكون ما يريد اخي كالتلف اذا لم تكن للقدرة على أخذه وأنت مع عدالتى قادر على أخذه باليمين قلت انما يظهر ذلك اذا كان أشهب يقول انه اذا نكل لا يأخذ ما يده وهو لا يقول بذلك كإتيه فالمتعين أن يقال ان الحلف على قول أشهب حوله ان شاء حلف فأخذ دينه من الجميع وان شئت ترك فأخذ ما يريد المقر فتأمل ما نضاف والله أعلم (يرد الابن عشرة وهي ثمانية) قول ز وهي من خمسة أصلها كما قررنا الى قوله ثم حذف المضاف فانفصل الضمير عبارة فيها قلن والصواب أن يقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه وانفصل حذف عامله والله أعلم (تضرب في ثمانية) قول ز ولا تأخذ الام من فريضة الا قرار ولا من فريضة انكار ابنها الخ تأمل ما معني قوله انكار ابنها فالصواب اسقاطه ويقول من فريضة ابنها كما فعل خش ووجه عدم أخذها من فريضة الا قرار ظاهر لانه اقرار على غيره اذا وجب لها الزيادة والله أعلم (أخذ مخرج الوصية) قول مب وهي ان تزيد على الفريضة بجز ما قبل الوصية هذا يقتضي أن المزيدي على الفريضة هو بجز ما قبل الوصية فاذا كانت الفريضة من ستة مثلاً والوصية بالثلث فانه يزداد على الفريضة وهي ستة بجز ما قبل الوصية وما قبل الوصية اثنان وجزءها واحد فيصير ذلك سبعة ولا يصح ذلك بالضرورة فالصواب أن يقول وهي أن تزيد على الفريضة بجزها الموافق لجزء ما قبل مخرج الوصية فيزداد في هذا المثال نصف الستة لانه بجزها الموافق لجزء ما قبل مخرج الوصية فيكون الحاصل تسعة وهذا صحيح فتأمل فانه يدرك بأدنى تأمل والله أعلم (والاوفق بين الباقي والمسئلة) قول ز أي ما صححت منه عبارة فهم اقلن والاحسن أن يقول أي مسئلة الميت أي فريضة بعد تعميحها أو نحو هذا تأمله (ولا يرث ملاعن وملاعنة) قول ز فعلى القول باعادته ترثه يعني اذا امتنع من التعان بعد التعان وتحت حديثاً وأما اذا لاعت

أربعة أخماس فتمكسر السهام فتضرب الاربعة والاربعة الاخماس في خمسة فاربعة وعشرين اه كلام الجواهر باختصار وقد أتم هذا كله التمساني والحوفي (والمسئلة) قول ز وما صححت منه هو عطف تفسير ولا قلق فيه خلافا لهوني (وان أوصى بسدس الخ) قلت الاولى ان يذكر هذا كلياته تذكر بجزية منه كما في الذي قبله وقد قال ابن شاس فلوا وصى بجزأين ضربت مخرجاً جدهما في مخرج الآخر وفيه ان كان له في اجتماع من الضرب فهو مخرج الوصيتين جميعاً كالأوصى بسدس وبسبع اه يخ أي أو ربع وبسدس أو ثلث وبسبع (ولا يرث ملاعن وملاعنة) قول ز فان مات بعد التعان الواقع بعد التعان الخ أي وامتنعت من اعادتها بعد كاهو ظاهر أو صريح من كلامه أي وتحت حديثاً وقد أغراب فرحون في هذه المسئلة وتنظمه هوني سؤالا بقوله



مازوجة ان ورثت زوجها لها \* ماتت وان تعش فلا ارث لها

في زوجة لاهن زوج وهلك \* قبل التعانها فاقف مازك

وجوابا بقوله

قلت وقول مب خلافا لابن الحاجب الخ اعلم ان هذه الامور التي لا ارث معها غير عنها ابن الحاجب تبع لابن شاس والقراقي بالمواع وكذا التمساني وحاد المصنف عن ذلك اختصارا ولما قاله ابن عبد السلام وتبعه في ضيح قالوا وانما جعل اليعان مانعا من الميراث وسيله لما يذكر من بقاء الارث بين الملاغنة وولدها اه اولانه مانع للسبب ويلزم من منع السبب منع الحكم بخلاف العكس اه واما تعقب ابن عبد السلام على ابن الحاجب قوله المواع ونواقض الوضوء بانو جمع فاعل على فواعل شاذ فوهم منه رحمه الله لان ذلك انما هو في فاعل وصف العاقل واليه اشار في الخلاصة بقوله وشذ في الفارس مع ما ماله اما ان كان وصفا لغير عاقل فقياس وقول ز لا توأما زانية الخ قال في التيسانية

ولوأما البغي للام فقط \* اخوة بينهما ولا شطط وفيه ما قولان في المغتصبة \* نلت من الله علو المرتبة

(واسيد المعتقد بعضه الخ) قول ز بدليل كلام المصنف أي تبعا لاهل المذهب الذين فهموه على ذلك وان أُل للاستغراق للجنس وبه يندفع قول هوني كيف يدعى ان يكون (٣٤٠) كلام المصنف دليلا على مراد التهذيب وقول ز يجوز عبارة ابن

الحاجب تبع لابن شاس سالمة منه ونصه وماله لمن ملك الرق منه (الا المكاتب) قلت قول ز يموت الخ هو اشارة الى ان فيه للعهد والمعهود ما مرق في باب الكفاية من قوله وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه اه فان كان محيطا كالابن أخذ الزائدة على أداء الكفاية وان كان غير محيط كالنبت أخذت فرضها والباقي للسيد قال ابن يونس بالولاة وقال القاضي بالرق (ولا قاتل عمدا الخ) قول مب عليه اقتصر ابن علاق الخ وعليه أيضا اقتصر ق عازياله للمالك وكلام ابن

فلاترته في كلامه ايهام وقد أُلغز ابن فرحون في هذه المسئلة ونظمت مضمين كلامه فقالت مازوجة ان ورثت زوجها لها \* ماتت وان تعش فلا ارث لها ونظمت أيضا جوابه فقالت

في زوجة لاهن زوج وهلك \* قبل التعانها فاقف مازك

(واسيد المعتقد بعضه) قول ز هذا المراد بدليل كلام المصنف تأمل كيف يدعى أن يكون كلام المصنف دليلا على مراد الامام أو ابن القاسم فلو قال بدليل تعريف المال بلام العهد لاجاد والله أعلم (ولا قاتل عمدا عدوانا) قول مب قلت ما ذكره عجم عليه اقتصر ابن علاق الخ قلت عليه أيضا اقتصر ق عازياله للمالك وكلام ابن يونس يفيد ان أهل المذهب كلهم وجل العلماء خارج المذهب عاياه لانه لم ينسب مقابله الا لابي حنيفة ونصه اتفق العلماء أن قاتل العمد لا يرث من مال المقتول ولا من دية وان قاتل الخطا لا يرث من الدية واختلفوا هل يرث من مال المقتول فذهب مالك وأهل المدينة الى أنه يرث من المال دون الدية وذهب سفيان وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم الى أنه لا يرث من مال ولا دية كقاتل العمد قال أبو حنيفة الا أن يكون القاتل صبيا لم يحتلم أو مجنوناً فلا يحرم ما

يونس يفيد ان أهل المذهب كلهم وجل غيرهم عاياه لانه لم ينسب مقابله الا لابي حنيفة حيث قال بعد ذكر الاتفاق الميراث على عدم ارث قاتل العمد مطلقا وعلى عدم ارث قاتل الخطا من الدية مائنه واختلفوا هل يرث من مال المقتول فقال مالك وأهل المدينة نعم وقال سفيان وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم لا كقاتل العمد قال أبو حنيفة الا أن يكون القاتل صبيا أو مجنوناً فلا يحرم الميراث اه بنج قلت يحتمل ان يكون مراده ان أبا حنيفة انفرد بانهم ما يرثان حتى من الدية أو بالتخصيص على ذلك وان كان غير يوافقه على حكمه في الجملة ويعضده قول ابن جزي في قوانينه وقال أبو حنيفة كل قاتل لا يرث الا الثلاثة الصبي والمجنون وقاتل الباغى مع الامام اه ومعلوم اننا وافقه في الثالث لقول المصنف وكرد للرجل قتل ابيه وورثته فتأمله بانصاف والله أعلم وقول مب وأجاب الاستاذ الخ مقتضى هذا الجواب قصر الحكم المذكور على المراهق جده وغير المطبق والظاهر انه مراد ابن علاق ومن وافقه بدليل تسليمهم جواب الاستاذ واقتصارهم عليه فهو كالنص في ذلك وبه يوفق بين القولين فتأمله فانه حسن والله أعلم قال طئي واحترز بالعدوان عن نحو قاتل الخاكم ولده قصاصا وعن الدافع عن نفسه فلو طلب اص رجلا من ورثته فدفعه عن نفسه فهل تأخذ ما ورث المطلب من الطالب لا العكس وعن التأول فلو اقتلت طائفتان على تأويل وفي إحدى الطائفتين قرابة لغيرهم من الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضا فالذي به القضاء انهم يتوارثون كما توارث اهل الجمل وصفين لانهم على تأويل

(تخطي من الديبة) قول ز وألحق به الخ فيه انه لادبية في هذا أصلا وحقه (٣٤١) ان يذكر في محترز عدونا كما فعل طقي

وقول ز ويران معا الولا قلت  
بهذا جزم في القوانين ولم يحل فيه  
خلاف أصلا وقد قال في ديباجته  
واذا سكت عن حكاية الخلاف في  
مسئلة فذلك في الاكثر مؤذن بعدم  
الخلاف فيها أي ولو خارج المذهب  
وقول ز فاقبضت المصلحة الخ  
هو لفظ ابن حجر وأشار بقوله لمظنة  
الاستحجال الى قاعدة من عمل شيئا  
قبل أو انه عوقب بحرمانه (أو غيره)  
قلت أي غير المرتد من سائر الكفار  
وهو شامل للزنديق والظاهر رجل  
ما مر له على ما اذا أظهر عند قتله  
التوبة فقتل حدا وما هنا على ما اذا  
لم يظهرها فقتل كفر او به يحصل  
التوفيق بين القولين كما يظهر من  
توجيه ما لمن تأمل وأنصف والله  
أعلم (وسواهما ملة) عز وهذا لأهل  
المدينة مخالف لقول العضوي  
مذهب مالك وأهل المدينة أنهم ملل  
قلت وقد أشار طقي الى الجمع  
بما نقله عن الفارسي فانه عزأ أولا  
لاهل المدينة أنهم ملل ونقل أخيرا  
ما عند مب عن ابن علاق وقال  
بينهم ما مانصه وقال ابن شعبان  
القولان مدنيان وهما للمالك ورويا  
عن ابن القاسم الا انه رجع الى أنهم  
ملل وبه أخذ أصبغ اه وأما  
نصوب ابن يونس أنهم ملة فهو  
وان نقله طقي عن الفارسي عن  
ابن علاق وسلموه مخالف لما في مق  
وجس وق من انه صوب أنهم  
ملل والظن ان كلاما من الثقلين صحيح  
وانه اختلف تصويبه وان كان

الميراث اه منه بلفظه وقوله وأجاب الاستاذ أبو بكر بأنه يجوز في المراهق ان يتصا به الخ  
سلم هذا الجواب وهو انما يظهر لو كان هذا الحكم مقصورا على المراهق من الصبيان وعلى  
من يفتق أحيانا من المجنونين وليس في كلامهم قصر الحكم على هذين ولا خفاء ان ابن ثمان  
ونحوهما إنما قطع العادة بعدم بلوغه هذه العلة منتفية فيه وكذلك المجنون المطبق طول  
عمره الا أن يقال فعلا ذلك طرد الباب فتأمل (تخطي من الديبة) قول ز وكان لا يندفع الا  
بالقتل الصواب حذف قوله من الديبة اذ لادبية فيه كما ان الصواب تقديم هذا على قوله كتخطي  
من الديبة لانه من محترز قول المصنف عدونا كما فعل طقي (وسواهما ملة) قول مب اعتمد  
المصنف ما حكاه ابن يونس عن أهل المدينة الخ سلم ما نقله عن ابن علاق ونحوه لطفى عن  
الفارسي شارح التلمسانية وسلمه أيضا مع انه نقل قبله عن العضوي أن مذهب مالك وأهل  
المدينة أنهم أهل ملل فلا يتوارثان ثم ما نقله طقي عن الفارسي ومب عن ابن علاق  
مخالف لما نقله جس وقومق من أن ما عزاه ابن يونس لأهل المدينة وصوبه أنهم  
أهل ملل لا يتوارثون وما عزاه له هو كذلك فيه فانه قال مانصه وما ذكره من أن اليهود ملة  
والنصارى ملة وغيرهما من أهل الكفر ملة واحدة هو قول حكاه ابن يونس عن بعض  
العلماء وعزاه ابن عبد السلام للمالك والذي ذكر ابن شاس أن الكفر ملل متعددة فلا توارث  
الى آخر ما نقله عنه ثم قال وكذلك ذكر ابن الحاجب ثم نقل كلام التهذيب وكلام ابن يونس عن  
المدونة وكلام الام وكلام الجلاب وقال متصلا به مانصه وهذا المذهب ذكر ابن يونس انه  
مذهب أهل المدينة وصوبه ان الاسلام ملة والكفر ملل ولا تراث ملة ملة قلت وهذا  
الذي يشبه أن يكون مذهب مالك لانه الذي تدل عليه مسائله اه محل الحاجة منه بلفظه  
ونقله جس بتمامه ونقله بق مختصرا وسلموه لم يعرج على ما نقله طقي عن الفارسي  
ولانه على مخالفته لما لمق ونقل جس كلام طقي ولم ينبه على المعارضة بينهم ما فضلا  
عن أن يشير الى من معه الصواب منهم ما قلت الصواب ما لمق لانه الموجود في ابن يونس  
فانه قال في ترجمة ميراث المسلم الكافر وأهل الملل بعضهم بعضهم من كتاب الفرائض الثاني  
مانصه واختلف في ميراث الكفار المختلفة اديانهم فقبل ان الاسلام ملة والكفر كله ملة  
ثم قال وبه قال ابن شبرمة والثوري وأبو حنيفة والشافعي وقال آخرون الاسلام ملة والكفر  
ملل شتى واحتجوا بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس  
والذين أشركوا وقوله وقالت اليهود ليست النصارى على شيء الآية وبقوله عليه السلام  
لا يتوارث أهل ملتين وبقول عمر لا تراث أهل الكتاب ولا يترثون ثم قال وهو قول أهل  
المدينة ان الاسلام ملة والكفر ملل لا يراث ملة ملة وقال آخرون الاسلام ملة والنصارى  
ملة واليهود ملة والمجوس والصابئون وعدة الاوثان ملة لانهم لا كتاب لهم والصواب  
ما ذهب اليه أهل المدينة ان شاء الله اه منه بلفظه وبه تعلم ما في قول طقي ومب وكلام  
ابن يونس هو معتمد المصنف اعو به تعلم ان ما درج عليه المصنف مرجوح والله اعلم وقد خفي  
هذا كله على صاحب بهجة البصر فقال ما قال في رد عليه ما يرد على متبوعيه رأكثر فتأمل

الذي أثبتته في كتابه هو ما عند مق ومن تبعه فانه بعد ان ذكر فيه القول بأن الاسلام ملة والكفر ملل شتى ورجحه قال وهو قول

والله اعلم (وحكم بين الكفار الخ) قول مب ولذا قال مق لوقال المصنف وحكم بين  
الكفرة الخ بعد أن ذكر عج كلام مق هذا قال مائه وحكم بين الكفار بحكم المسلم  
ان رضوا به كان أسلم بعض وأبو ان لم يكونوا كافرين والافحكمهم لكان أحسن ليفيد  
رجوع ان لم يكونوا كافرين الخ لما اذا أسلم بعض فقط وأبو ان على قاعدته وعلى كل حال  
يفيد أن الكفار بحكم بينهم بحكم الاسلام حيث رضوا به سواء كانوا كافرين أم لا وسواء  
رضى أساقفتهم بذلك أم لا فان قلت هذا يقتضي انه اذا أسلم بعض بحكم بينهم بحكم الاسلام  
حيث لم يكونوا كافرين وان أبي الجميع من ذلك قلت ظاهر كلامهم أنه حيث اطلعنا عليهم  
فانا نحكم بحكم الاسلام سواء رضوا أو أبو انظر الاسلام بعضهم ولان ما هم عليه من الدين  
كالعدم بخلاف دين أهل الكتاب فانا نحكم بينهم بحكمهم الا ان رضوا بحكمنا اه منه  
بلفظه وهو حسن وقد نقله طي ومعه فأنظر لم أعرض عنه مب وقول ز وأما لو أسلم  
جميعهم الخ قال عج بعد ما قدمناه عنه مائه وأما لو أسلم جميعهم قبل القسم وأبو ان  
حكم الاسلام فذكر الرجاء في هذا ثلاثة أقوال الرابع منها انهم ان كانوا أهل كتاب حكم  
بينهم بحكم أهل الكتاب والافحكمنا فانه قال واذا أسلموا جميعا قبل قسم التركة ففيه ثلاثة  
أقوال أحدهما أنه يقسم بينهم على قسم المسلمين وهي رواية أشهب عن مالك وهو قول  
ابن نافع في المدونة ومطرف وابن الماجشون في كتاب ابن حبيب والثاني ان يقسم بينهم  
على قسم الشرك جملة كانوا أهل كتاب أو غيرهم وهو ظاهر قول ابن القاسم في العتبية  
والثالث التفصيل بين أهل الكتاب وغيرهم فاهل الكتاب يقسمون على قسم النصارى اذا  
أسلموا وهو قول مالك في المدونة وبه أخذ ابن القاسم اه منه بلفظه قلت وما عزا للمدونة  
هو في آخر كتاب الولا منهن وقد نقل طي هنا نص التهذيب ونحوه لابن يونس عن ابنه  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وكل  
ميراث أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام قال مالك معناه في غير الكافرين من  
مجنوس وزنج وغيرهم وأما المومات نصراني ثم أسلم وارثه قبل ان يقسم ماله فانه يقسم على  
قسم النصارى ثم قال عنها قال ابن نافع وغيره من كبار أهل المدينة الحديث عام في  
الكافرين وغيرهم من أهل الكفر اه منه بلفظه فاذا علمت هذا ظهر لك ان قول ز  
وقيل يقسم المال بينهم سوية مطلقا كالشركة غير صحيح اذ لم يذكر الرجاء في هذا القول أصلا  
ولم يذكره عج وقد ذكر ابن رشد في سماع محتون من كتاب العتق الاقوال التي ذكرها  
الرجاء مع زيادة ونقل ابن عرفة هنا كلام ابن رشد هذا وقال آخر مائه فيحصل ثلاثة  
أقوال تتفرع الى ستة أقوال اه منه بلفظه ثم قوله سوية كالشركة لا معنى له تأمله  
وهذا القول الذي وقع لز فيه الخلل هو الذي عزا للرجاء في ظاهر كلام ابن القاسم في  
العتبية وقد نقل مق نص العتبية ونصه وفي العتبية لابن القاسم في الذي يموت ويسلم  
أولاده قبل القسمة انه يقسم على قسم الشرك لقوله صلى الله عليه وسلم سنوابعهم سنة أهل  
الكتاب اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قول عج عن الرجاء في أهل الكتاب يقسمون  
على قسم النصارى كذا وجدته في النسخة التي بيدي من عج وفيه نظر ووجدته في  
طى نقلا عن الرجاء في أهل الكتاب النصارى يقسمون على قسم النصارى الخ وهو

أهل المدينة وهو الصواب ان شاء الله  
اه وقول مب وكلام مق الخ  
أصله لطفى أيضا وهو إشارة  
لرجوحية ما مشى عليه المصنف والله  
أعلم (وحكم بين الكفار الخ) قلت  
الظاهر أن كلام المصنف واضح  
لالتعدي فيه وقول مق أو أسلم  
بعض الخ قال عج لوقال بدله كان  
أسلم بعض الخ ليفيد رجوع القيد له  
فقط على قاعدته وقول ز في  
الارث هو وان كان مقتضى السياق  
لا ينبغي قصره عليه بل يحمل أول  
كلامه على العموم الا في المستثنيات  
المجموعة في قول القائل

لاحكم بين الكافرين بخمسة  
بل يرفعونهم الى الكفار  
وهي النكاح وضده ثم الزنا

والنجر زهية من الفجار  
وقول ز الرابع منها الخ وعليه  
فيدخل في قوله الا ان يسلم بعضهم  
الخ بجملة له شاملا للكل وقد ذكر  
مق ان البعض قد يطلق على  
الجميع وقول ز وقيل يقسم  
المال سوية الخ فيه خلل ظاهر  
وعبارة الرجاء وابن رشد وابن  
عرفة وقيل يقسم على قسم أهل  
الشرك جملة كانوا أهل الكتاب  
أو غيرهم

(ووقف القسم للحمل) قلت قول ز وفيهم حمل من زوجة الخ مراده حمل وارث من زوجة للميت أو لغيره أو من أمة كذلك فهو شامل لأقاصر والمتألف في كلامه صحيحة وتصويب مب عليه ساقط مع ما فيه حينئذ من القصور وعدم الشمول فتأمل ابن رشد فان قالت لست بحامل قبل قولها ووقعت التركة وان قالت لا أدري آخر قسم التركة حتى يتبين انهم ليس بها حمل بان تحيض حيضة أو يضي أمدا العدة وليس بهارية من حمل اه فقول المصنف للحمل اي ولو لم يشكوكا فيه أو مدعى وسواء كان وارثا أو حاجبا كبت عن أبوين وأخ واحد ولا ييه أو أمه حمل كائنه عليه جس وصاحب بجهة البصر وقول مب وقال أشهب الخ أي كافي الجواهر عن أبي اسحق أي ابن شعبان كافي ابن عرفة لا التونسي كافي مق \* (تنبيه) \* قال تت في كبره بما يخرط في سلك تأخير القسم وحمل قال لورثته لا تجلوا فان لي زوجة غائبة فان كانت حية (٣٤٣) ورثت دوني والاورثت انامعكم جوابه امرأة

ماتت وترك أم أو أختين شقيقتين وأخا لاب وهو المخاطب للورثة وأختا لام هي زوجته الغائبة فان قال لا تجلوا فان لي زوجة غائبة فان كانت حية ورثت انادونم وان كانت ميتة لم أرث شيأ فهي امرأة تركت زوجها أو أمها أو جد لها إياها وأختها لامها وهي الغائبة وأختها إياها وهو المخاطب ثم نظم في هذا الغرض ونظم جوابه هو في فائظره وقول مب وقد ولدت أم ولد اسمعيل الخ صوابه أي اسمعيل وكذا ما بعده وقوله المازري صوابه المازني كما عند ابن عرفة وزاد ابن عرفة عقب ما في مب عنه مانصه سمعت من غير واحد ممن يوثق به أن بني العشرة الذين بنى والدهم مدينة سلا بارض المغرب كان سبب بنائه إياها أنه ولده عشرة ذكور من حمل واحد من امرأته فجعلهم في مائدة ورفعهم إلى أمير المؤمنين

ظاهر فتأمل والله أعلم (ووقف القسم للحمل) قول مب وقد ولدت أم ولد اسمعيل الخ وقوله آخر رأي بني اسمعيل وقوله المازري كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة وكل ذلك تحريف والصواب أي اسمعيل بالكسبة والمزني بيم مضعومة وزاي مفتوحة ثم نون مكسورة بهـ دهايانا نسب ونص ابن عرفة وقيل يوقف من ميراثه ثراث أربعة ذكور ووجه قائله أن أكثر ما تلد المرأة أربعة وقد ولدت أم ولد أي اسمعيل أربعة ذكور محمد وعمر وعلي واسمعيل بلغ محمد وعمر وعلي الثمانين قلت قال المزني في الطبقة الخامسة من كتابه المسمى بهتذيب السكال في أسماء رجال الكتب الستة محمد بن أبي اسمعيل راشد الكوفي روى عن أنس وسعيد بن جبير وعدة روى عنه يحيى القطان وطائفة ثقة خرج عنه مسلم وأبو داود والنسائي قال شريك رأي بني أبي اسمعيل أربعة ولدا من بطن واحد وعاشوا اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* ظاهر كلام مب ان ابن عرفة لم يذ كر خلاف ما نقله من ان أكثر ما تلد المرأة أربعة وليس كذلك فانه قال متصلا بكلامه هذا مانصه قلت سمعت من غير واحد ممن يوثق به ان بني العشرة الذين بنى والدهم مدينة سلا بارض المغرب كان سبب بنائه إياها أنه ولده عشرة ذكور من حمل واحد من امرأته فجعلهم في مائدة ورفعهم إلى أمير المؤمنين يعقوب المنصور فأعطى كل واحد منهم ألف دينار وأقطع أباهم أرضا بوادي سلا فبنى بهم مدينة تعرف الآن بمدينة بني العشرة وبني يعقوب المنصور مدينة تسامتها الوادي يفصل بينهما ثم رأي في هذا الوقت رجلا يعرف ببني العشرة فسألته عن نسبه وسببه فذ كر لي مثل ما ذكرته اه منه بلفظه ونقله غ وقال عقبه مانصه وكأنه لم يقف على ما في رسم الحسن من قسم الغرياء من تكلمه ابن عبد الملك اذ قال تقول بعض الأغمار ان سبب هذه الشهرة أنهم كانوا أخوة توأم فسئل عن ذلك أحد أعقابهم فقالوا جعلوا أمنا خنزيرة تلد عشرة حسيهم الله اه منه بلفظه ونقله كل واحد منهم ألف دينار وأقطع أباهم أرضا بوادي سلا فبنى بهم مدينة تعرف الآن بمدينة بني العشرة وبني يعقوب المنصور مدينة

نظامها يفصل بينهم الوادي ثم رأي في هذا الوقت رجلا يعرف بابن العشرة فسألته عن نسبه وسببه فذ كر لي مثل ما ذكرته اه ونقله مق وسلمه ونقل غ عقبه عن ابن عبد الملك في تكلمته ان أحد أعقابهم سئل عن ذلك فقال جعلوا أمنا خنزيرة تلد عشرة حسيهم الله اه لا يرده لان من أثبت مقدم على من نفي ومن حفظ حجة على غيره لا سيما مع عضد الأثبات بالسمع من غير واحد ممن يوثق به على ان قوله جعلوا أمنا خنزيرة الخ ليس صريحا في النفي بل يحتمل انه قاله أنفة وانكارا لما يتحقق وقوعه ولا غرابة فيه فقد وقع مثله كذا كرم الذهب في تاريخ الإسلام ان البريدي في سنة ٦٨٠ ان امرأته ولدت عشرة أولاد في بطن واحد فسموهم ببني العشرة اه بل وقع ما هو أغرب منه فذ كر الحافظ السخاوي عن تاريخ بخاري العنجار من حديث محمد بن الهيثم بن خالد الجلي الحافظ قال كان يبيع دأدا قائدا من قواد المتوكل وكانت امرأته تلد البنات فملت مرة فلف ان ولدت هذه المرة بنتا

تو والمتبادر منه أنه أراد دردمان به ابن عرفة وأنه ليس بصحيح وعلى ذلك فهمه تت معبرا عنه ببعضهم فقال عقب نقله كلام ابن عرفة مانصه وتعبه بعضهم بأن ابن عبد الملك في رسم الحبس من قسم الغرباء من تكلمته قال يقول بعض الانصار الى آخر ما مر وسلمه قلت يحتمل أن يكون غ لم يقصد درماتاله ابن عرفة وانما قصد التنبية على انه لم يقف على ما يخالف ذلك ولو سلمنا أنه قصد ذلك لم نسلم رده على ابن عرفة لان ابن عبد الملك انما استند في ذلك لما ذكره عن بعض الاعقاب وقد ذكر ابن عرفة عن بعض الاعقاب عكس ذلك مع موافقته لما سمع من غير واحد ممن يوثق به فبأى وجه يرجح ما حكاه ابن عبد الملك مع ان ذلك الخبر انما قال جملا أو أمنا خنزيرة وليس في ذلك كبير حجة فقد نقل وقوع أغرب من ذلك بكثير وقد قال تت بعد أن ذكر القول بأنه يوقف ميراث أربعة مانصه وقيل خمسة وقيل اثني عشر وقيل أربعين اه منه بلفظه ونقله تو وقال عقبه مانصه قلت وذكر الحافظ السخاوي مانصه قال روي في تاريخ بخارى لغنجا من حديث محمد بن الهيثم بن خالد الجلي الحافظ بخارى قال كان ينفذ قاتل من بعض قواد المتوكل وكانت امرأته تلد البنات فحملت المرأة مرة خلف زوجها ان ولدت هذه المرة بنتا لاقتلها بالسيوف فلما قربت ولادتها وجلست القابلة اليها ألقت المرأة مثل الجريب وهو يضطرب فشقه فخرج منه أربعون ابنا وعاشوا كلهم قال محمد بن الهيثم وأما رأيتهم ينفذ ادركا نا خلف أبيهم وكان اشترى لكل واحد منهم ظئرا اه منه بلفظه \* (فرع) \* قال ابن عرفة مانصه وسمع أشهب قيل من مات زوجها ولم يعلم انها حامل أيؤخر الميراث حتى تستبرأ بحيضه قال ما سمعت به فان كانت حاملا أخر قسمه حتى تضع قيل قد أبطأت حيضها قال لا تؤخر حتى تستبرأ لكن حتى ينظر أمرها اه منه بلفظه وسمع أشهب هذا هو في رسم الاضية الثالث من كتاب القسمة وهي أول مسألة منه والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \* وقع لمق هنا مانصه ونقل ابن شاس عن التونسي ان أشهب قال يجعل للزوجة أدنى سهم مما قال التونسي وهذا الذي لا شك فيه ثم عارض بين نقل ابن شاس وابن الحاجب عن أشهب فانظره ان شئت وفي قوله نقل ابن شاس عن التونسي نظر فانه فهم من قول ابن شاس فذكر الشيخ أبو اسحق انه لا تنفذ وصايا ما الخ انه أراد أبو اسحق التونسي وليس ذلك بمبراهه وانما امراده أبو اسحق بن شعبان في هذا الموضع وفي غيره حسب ما يعلم من الوقوف على الجواهر وقد نبه على هذا جس والله الموفق \* (الثاني) \* ظاهر كلام غير واحد ان الحمل الذي يوقف القسم لاجله هو الذي يرث لو ولد حيا كقول مق لان الحمل يشك معه هل وجد وارث آخر أو لا وعلى تقدير وجوده هل هو متحدا ومتعدد وعلى التقديرين في الوجود هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف اه وليس الحكم كذلك بل الحمل الموقوف له القسم صادق بذلك وبما اذا كان لا يرث أصلا لكنه تعين الحكم بوجوده كوت شخص عن أبو به وله أخ واحد ولا يسه زوجة أو أمة حامل منه وقد نبه على هذا جس قائلا مانصه وقد شغل عن هذه المسئلة شيخنا المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد المساوي فاجاب بأنه يوقف القسم أخذ من مسئلة ذكرها تت في كبيرة في هذا الحمل اه منه بلفظه قلت مبراهه والله أعلم أنه

لاقتلها بالسيوف فلما قربت ولادتها وجلست القابلة اليها ألقت المرأة مثل الجريب وهو يضطرب فشقه فخرج منه أربعون ابنا وعاشوا كلهم قال محمد بن الهيثم وأما رأيتهم ينفذ ادركا نا خلف أبيهم وكان اشترى لكل واحد منهم ظئرا اه نقله تو وغيره وفي تاريخ الاسلام للامام أبي عبد الله الذهبي أن امرأته ولدت ببغداد في أيام الماء ونشأ كالجرب يتحرك ولم تفتح القابلة وجدت فيه أربعين ولدا كالأصابع وكلهم ذكر فرفع خبرها الى المأمون فامر ان يجعل لها امرأاض وعزلها في دار وأجرى عليهم النفقة الى أن أدركوها كلهم وجعلهم من جملة جنوده وزوجهم وأعطاهم الدور عمل واحد وكانوا يسمونهم بنى الأربعين اه وفي تاريخ الام في حوادث ٦٧٦ ان امرأة ببغداد ولدت أربعة أنفس في بطن واحد فطلبهم الخليفة حتى رآهم وتجب منهم وأمر لامهم بستائة دينار

أخذ ذلك من مسئلة تت قياسا لان قت لم يذكر ذلك في الجمل بل في الغائب ونصه في كبريه وما ينخرط في سلك تأخير القسم مسائل كثيرة من المعايه ولندكر بعضها من الشمول كلامه لذلك فمن اجل قال لقوم يقسمون ميراثا لا يتجملوا فان لي زوجة غائبة فان كانت حية ورثت دوني وان كانت ميتة ورثت أنا معكم جوابه امرأه ماتت وتركت أمًا وأختين شقيقتين وأخا لاب وهو مترزوج بأخت الموروثة من أمها وهي غائبة فان كانت حية فلا لام السدس ولها السدس وللشقيقتين الثلثان وسقط الاخ للاب وهو المخاطب للورثة وان كانت الغائبة ميتة قبل موت الموروثة ورث الاخ للاب السدس الناضل بعد نصيب الام والشقيقتين فان قال لا يتجملوا فان لي زوجة غائبة فان كانت حية ورثت أنا دونها وان كانت ميتة لم أرث شيئا فهي امرأه تركت زوجها وأمها وجدها لانيها وأختها لاميها وهي الغائبة وأخاها لانيها وهو المخاطب فان كانت الغائبة حية فلزوج النصف وللأم السدس وما بقي بين الجد والاخت نصفان وان كانت الغائبة ميتة كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ويسقط الاخ المخاطب للورثة ونظمتهما فقلت على لسان القائل

مررت بقوم في اقتسام فريضة \* فقلت لهم لا يتجملوا يا أحمق  
فلي زوجة غابت فان تلك حية \* فلا حظ لي فيها ولا قدر حية  
وان تلك قد ماتت بسبق لاختها \* فلي حصة في الارث أية حصة  
وفي عكسها موتا حياة بعكس ذا \* فأبرز مثالا يا امام الفريضة

ولنقتصر على هذا القدر والله أعلم اه منه بلفظه ولا يخفى أن الثانية هي التي قاس عليها الشيخ المسناوي لان الغائبة فيها التي وقف القسم لاجلها غير وارثة قطعاً فأمه وقد أجبت به بقولي

جوابك من ماتت عن أم وأختها \* لام أخ زوج له ذي الاخيه  
وغابت وعن أختين كل شقيقة \* فهذا جواب تلك فاصغ لقولتي  
ومن مات عن زوج وأم وجدها \* أخ زوج أخت مثلها بالسوية

فتأمل ولا تبادر للمناقشة فانه لا مناقشة لمن تأمل وأنصف (ومال المفقود للحكم عوته) قول مب تباع أجدوا عترضه عجب الخ فيه نظر لان ز لم يتبع الشيخ أحمد لان الشيخ أحمد أطلق وز فصل كآثرى والظاهر أن ز انما قصد بما قاله الجواب عن اعتراض عجب على الشيخ أحمد فكانه يقول ما قاله أحمد صحيح ولكن في بعض المفقودين لاني جميعهم فمغاية أحمد انه أطلق في موضع التقيد وهذا الذي قاله ز صحيح فان من المفقودين من لا يتوقف استحقاق ارثه على حكم الحاكم عوته بل يكفي فيه حكم الشرع بموته وكلام المصنف شامل لجميع المفقودين كما قاله غير واحد قال اللقاني وجهه على المفقودين بيلا لا سلام قصور اه ومن قصره على ذلك تت فقال طفي مانصه مع ان الحكم عام ويكون قوله فان مضت مدة التعمير بحسب تعمير كل أحد مما ذكر بتأويل وان كان لفظ التعمير يقتضي ما فسر به قت واهل هذا هو الحامل له على التخصيص اه ومن لا يتوقف ارثه على حكم الحاكم من فقد زمن المسغبة أو الطاعون ونحوهما كما تقدم في فصل الفقد

(الحكم) قول ز أي في بعض أحواله الخ أشار به للجواب عن اعتراض عجب على د في إطلاقه وحاصله أن ما قاله د صحيح في نحو من فقد زمن المسغبة أو الطاعون كما مر في فصل الفقد وكلام المصنف شامل لجميع المفقودين كما قاله غير واحد قال اللقاني وجهه على المفقودين بيلا لا سلام قصور اه وقال طفي ان الحكم عام ويكون قوله فان مضت مدة التعمير بحسب تعمير كل واحد من المفقودين بتأويل اه وبه تعلم ما في كلام مب فتأمل والله أعلم (قد رخصنا) قول ز اذا حصل الخ فقلت ان جعلت اذا في كلامه حرف جزاء ومكافأة مثل ا اذا أكرمك بدليل ما بعده سقط تصويب مب عليه أي اذا قدر حيا حصل الخ ويكون كتبها بالالف على مذهب البصريين اعتبارا بحالة الوقف ومذهب الكوفيين انها تكتب بالنون اعتبارا باللفظ وكون النون عوضا عن محذوف وفرق بينهما وبين اذا الظرفية قال بعضهم وهو حسن

(الزوج تسعة) قول ز في ثلاثة من الستة الخ لوقال في ثلاثة وفق الستة الخ (فلأخت تسعة الخ) قول ز كاخوين أو عمن الخ التمثيل بهذا ليس في الباب أصلا وإنما فيه لوشم بدو وفاة زيد وان وارثه ابنا عميه فلان وفلان ولا يدري شهوده الا تعد منهم ما من الابعداه وعليه ينزل جميع ما ذكره ز يعد عن الباب دون ما مثل به اذ سبب الارث فيه محقق وإنما جهل عين مستحقه فهو من باب قول المصنف اثر أو التبت (٣٤٦) الخ لان اطلق احدى زوجتيه وجهلت الخ لان شقاقة أحد الاخوين

أو العيين قد وجدت كالنكاح في مسألة الزوجتين ويلزم من ثبوت الاخوة أو العمومة دنس معرفة القعدد قطعاً بل لو عدم الشقيق أو قام به مانع لورث الذي للاب قطعاً بخلاف مسألة الزوجتين كما اشار له المصنف في النكاح بقوله ولا ارث ان تخلف أربع كبايات عن الاسلام أو التبت المطلقة من مسألة وكافية أي لثبوت الشك في زوجيتها كما علل به ز نفسه هناك وقد قال ابن رشد في مسألة وان قال لا ولاد أمته أحدهم ولدى الخ القياس أن يكون حظهم من الميراث بينهم على القول بمتقهم جميعاً الصمة الميراث لواحد منهم لا بعينه اه وما علل به موجود بالأخرى في الاخوين لانهم ما عاينهم تحققان للارث في الجملة وما زاد على الواحد من الاولاد أجنبي من الميت فتأمل والقاعدة المطردة في هذا أنه مهما تحقق وجود سبب الارث وإنما حصل الشك في عين من يستحقه فالارث ثابت ومهما شك في وجود سبب الارث من أصله فلا ارث وبعبارة فالشك المؤثر هو الشك هل حصل الارث من أصله أو لم يحصل بالكلية لا الشك في عين مستحقه مع تحقق وجوده في الجملة قلنا والمؤثر

والله أعلم (الزوج تسعة) قول ز من ضرب ثلاثة له على موت الاب في ثلاثة من الستة قال تو الجارى على الاصطلاح أن يقول من ضرب ثلاثة له على موت الاب في ثلاثة وفق الستة على حياته اه وهو ظاهر (فلأخت تسعة وللأم اثان) قول ز والفرق بينهما واضح لان النكاح سبب في الميراث الخ نسكت عنه مب وقال تو ما نصه ما ذكره من الفرق غير ظاهر لان شقاقة أحد الاخوين قد وجدت أيضاً فتأمل اه قلنا وما قاله ظاهر غاية الظهور مع ان قول ز انظر للباب يقتضى انه في الباب فرض ذلك في أخوين أحدهما شقيق والاخر لأب أو في عين كذلك وليس كذلك وإنما ذكر الاخوين عجم ومع ذلك فلم يفرضهما في أن أحدهما شقيق والاخر لأب ويظهر لك ذلك بحجب كلامه ونصه تنص من موانع الارث الجهل بالقعدد قال في كتاب اللباب الوارث من وجد في حقه المقتضى وهو وجود السبب والشرط وافتاء المانع فالسبب هو النسب والاولاء والشرط هو معرفة القعدد فان جهل فيوقف المال فلو شهد بدو وفاة زيد وأن وارثه ابنا عميه فلان وفلان لا يدري شهوده الا تعد منهم ما من الابعداه لم ير ثاشياً وقد غلط بعض الناس فأفتى بأن الميراث يقسم بينهما وأظنه أخذ ذلك من مسألة من طلق احدى زوجتيه طليقة ومات قبل أن تعرف المطلقة منهما انهم ما يقتسمان الميراث والفرق بينهما واضح لان النكاح سبب في الميراث وقد وجد ولم يشترط في سببته شرط كما شرط في النسب من معرفة القعدد والميراث هناك محقق وحصل الشك في رافعه بالنسبة الى أعيان الزوجين وهما لم يثبت النسب اذ لا يصح أن يكون نسباً لاعم وجود شرط سببته فافترقا اه وقوله وان وارثه ابنا عميه وكذا لو شهدا انهما اخوان ولم يبيناً لانه يحتمل ان يكون أحدهما شقيقاً وألاب فالذى للاب ليس له مع الشقيق شئ فكل منهما محتمل انصافه بالمقتضى وانصافه بخلافه اه منه بلقطه فاذا تأملته ظهر لك منه صحة ما قلناه وظاهر لك ان قياس عجم الاخوين على ابني العم ليس بسديد بل كلام الباب يفيد أن مسألة الاخوين كمسألة الزوجتين لا كمسألة ابني العمين لوجهين أحدهما انه على سقوط الارث ووقف المتروك لجهل القعدد لا محتمل ان يكون أحدهما ابن عم بدرجة والاخر ابن عم بدرجةين وغير ذلك من الاحتمالات والاخوان قد عرف قعددهما من الميت قطعاً الاجتماعهما معاً أي الهالك من غير احتمال أصلاً ثانيه ما قوله في الزوجتين والميراث هناك محقق وحصل الشك في رافعه بالنسبة الى أعيان الزوجتين بان هذا بعينه موجود في الاخوين بل وجود ذلك فيما أحرى لان الاخ للاب ثابت النسب قطعاً ولو عدم الشقيق أو قام به مانع لورث مع تحقق كونه أخاً لالاب ولو عدمت احدى

صادق بالشك في وجود الشرط أو السبب أو في رفع المانع الحاصل وهو محتمل حديث لاميراث بشك وأما الشك في طرق المانع فلا أثر له كما اشار له العلامة المكناسي في جامع مجالسه حيث علل به مسألة لان اطلق احدى زوجتيه وجهلت الخ وهو معنى قول الباب وحصل الشك في رافعه أي الارث بالنسبة الى أعيان الزوجتين ولا يرد عليه النقض بمسألة أو التبت الخ خلافاً لهوفى لانهم من باب الشك في رفع المانع الحاصل وهو الموجب للشك في زوجيتها كما مر عن ز فتأمل والله أعلم



(والغنى الخ) قول ز لانه صار علما الخ اي بالغلبة وعليه فقوله المشكل (٣٤٧) وصف كاشف كما اختاره مق قائلنا ومعنى

فلا اشكال فليس بجنتي اه قلت والمراد علم جنس لا شخص كما لا يخفى او هو من باب قصر اسم الجنس على اكل انواعه كالجوهر للؤلؤ وقول مب عن ح من خنت الخ وفي كبير ت من تخنت وكلاهما صحيح قال في القاموس الخنت ككف من فيه الخنثى اي تكسر وتثن وقد خنت كفرح وتخنت وانخنت ثم قال ومنه الخنث ويقال له خنثانة ثم قال والخنثى من له ما للرجال والنساء جميعا بالجمع كجبالى واثاه وفي المصباح خنت خنثا فهو خنث من باب تعب اذا كان فيه لين وتكسر ويعدى بالتضعيف فيقال خنثه غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل مخنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه الخنثا وخنثانة بالكسر والضم قال بعض الأئمة خنت الرجل كلامه بالتنقيذ اذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخامة فالرجل مخنث بالكسر والخنثى الذى خنث له فرج الرجل وفرج المرأة والجمع خنثا مثل كتاب وخنثى مثل حبلى وجبالى اه فافسر ز به الخنثى صحيح لغة وان كان فى الاصطلاح اعم كفى ح وغير ومادة الخنث تدل على المشابهة والمشاركة اذا التكسر والتثنية تشبه بالنساء ولذا قال ح وغيره خنت أو تخنت الطعام اذا اشتبه امره فلم يخص طعمه المقصود منه وشابه طعمه وشابه طعم غيره اه والطعام انما هو فرض مثال كما هو واضح وبه

الزوجتين المشكوك في طلاقهما بان ماتت قبل زوجها أو قام باحداهما مانع من كثر أو رقل لم يكن للباقية في الاولى ولا للحرمة المسلمة في الثانية ارث كما أشار لهذه الأخيرة المصنف في النكاح بقوله أو التبتست المطلقة من مسلمة أو كناية وعمل ز نفسه ذلك بقوله لثبوت الشك في زوجيتهما اه فكلام الباب شاهد لتو لمن تأمله وأصف وأخذ عجم منه ما ذكر ومتابعة ز له في ذلك لا يخفى ما فهمه والدرك على ز أشد لما ذكرناه قبل ويؤخذ صحة ما قلناه مما قاله أبو الوليد بن رشد رحمه الله في مسئلته من قال لاولاد أمته أحدهم ولدى فانه لما ذكر قولهمون انه لا يرث واحد منهم قال مانصه وفي قوله لا يرثه واحد منهم نظروا القياس أن يكون حظهم من الميراث بينهم على القول بعقوبتهم جميعاً لصحة الميراث لواحد منهم لا بعينه فيقسم بينهم الى آخر كلامه انظر غامه فيما كتبناه في الاستحقاق عند قوله وان قال لاولاد أمته أحدهم ولدى الخ فان قوله لصحة الميراث لواحد منهم الخ موجود بعينه في مسئلتنا بالآخرى لان الاخوين في مسئلتنا كل منهما ثابت نسبة للميت مستحق للارث في الجملة واثنان من الاولاد في مسئلته ابن رشد أجبتان من الميت لارثهما ما فيه بحال لا في الحال ولا في المال ويؤخذ من قوله والقياس الخ أن ذلك قاعدة مطردة يسلمها سحنون وغيره وأنه مأخوذة من وجود سبب الارث وحصل الشك في عين من يستحقه أن الارث ثابت لا بد منه هذا الشك فيشغل مسئلتنا ومسئله الزوجتين المتقدمه في كلام الباب وكل ما أشبههما اذا لولم تكن تلك قاعدة مسلمة عند سحنون وغيره لم يكن وجه الاعتراض على سحنون فالشك المؤثر هو الشك هل حصل لاحد ارث أو لم يحصل ارث لاحد بالكناية لا الشك في عين مستحقه مع تحقق وجوده في الجملة ولهذا القاعدة سلم قول المختصر السابق أو التبتست المطلقة الخ وقوله نازله لان طلق احدى زوجتيه وجهلت الخ فسقط الارث في الاولى وثبت في الثانية لما ذكرناه وبذلك تعلم ما في قول العلامة القاضي المكناسي في جامع مجالسه لما ذكر مسئله المختصر الثانية مانصه ولا يقال هنا لاميراث لواحد منهم ما لاجل الشك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لاميراث بشك لان الشك هنا في المانع لا أثر له منها بلانظها فان هذا التعليل منقوض بالمسئله الأخرى فالصواب لو قال بدل ذلك مثلاً لان الشك هنا في عين مستحق الارث من أصله فتأمل بانصاف والله أعلم (والغنى المشكل) قول ز لانه صار علما على من دام اشكاله أى علم بالغلبة وعلى هذا فقوله المصنف المشكل وصف كاشف له لا يخص وهو الذى اختاره مق قائلنا وما قوله آخر اذا اشكال فعناه فليس بجنتي اه منه بلفظه وقول مب عن ح أصله من خنت الطعام الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من خنت ثلاثين غير بيان هل هو من باب ضرب أو نصر أو علم أو غيرها وكذا هو فيما وقفنا عليه من نسخ ح وكذا نقله عنه جس وفي كبير ت مانصه وهو بالناء المثلثة مأخوذة من قولهم تخنت الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشابه طعم غيره وسعى بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه منه بلفظه كذا وجدته في النسخة التي بيدى منه تخنت بالتأني وأوله لم أجد في الصحاح ولا في القاموس ولا في المصباح ولا في

تعلم ما في كلام هو في فراجه متأملاً ثم رأيت السيد الشريف الجرجاني قال مانصه الخنثى في اللغة من الخنثى وهو البين وفي البشر بعة شخص له آلة الرجال والنساء أو ليس له شيء منهما أصلاً اه والله أعلم

غيرها ما يشهد لواحد منهم - اذ لم يذكروا تحت الطعام ولا تحت أصله ولا قد سلم. م  
ما قاله ح ولما نقل بحس كلام ح قال عقبه ما نصه في القاموس ان اشتقاقه من  
التكسر والانعطاف اه كلام بحس وسلم كلام ابن عاشر وفيه نظراً ما أولاف صوابه أن  
يقول ان اشتقاقه من التخت بمعنى التكسر الخ وأما نانيا فان الذي قال في القاموس انه  
مشتق من ذلك هو المخت لا الخنثي ونصه الخنث ككثف من فيه الخنث أي تكسر وثن  
وقد خنث كفرح وتخت وتخت الخنث وخنثه تخنيثاً عطفاً فخنث ومنه المخت ويقال له  
خنثه وخنثية وخنثه يخنثه هزي به والسقاء كسره الى خارج فشرب منه كأخنثه  
والخنثي من له ما نار رجال والنساء جميعاً الجمع كجبال واث وفرس عمرو بن عمرو بن عدس  
وأخنث الثوب وخنثه مطاويه ومن الدوفر وعه وذو خنثي موضع وخنث بالضم ممنوعة  
اسم امرأة وامرأة مخنثات متكسرة ويقال لها يا خنث وله يا خنث اه منه بلفظه ونقلته  
بقامه ليلظهر صدق ما قلناه فتأمله والله أعلم (نصف نصيب ذكروا ثني) قال ح اختلف  
العلماء في ذلك أي في ميراثه على أحد عشر قولاً الأول وهو المشهور انه يجب له نصف  
الميراثين على طريقة ذكر الاحوال أو ما يساويه من الاعمال الخ قلت من الاعمال التي  
تساويها قسم المال على الدعوى والتسليم قال ابن يونس بعد أن ذكر كيفية الاحوال  
ما نصه وكذا يصح على قول أهل الدعوى لان الذكركي يقول للخنثي لك الثلث بلا منازعة ولي  
النصف بلا منازعة والسدس كل واحد منا يدعيه لنفسه فيقسم بيننا فيكون للخنثي خمسة  
من اثني عشر وللدكر سبعة واعلم أن مذهب أهل الدعوى وأهل الاحوال يرجع الى أمر  
واحد فاستعن بأحد العمليين على الآخر وعمل أهل الدعوى أسهل فاعمل عليه تقف على  
صوابه ان شاء الله اه منه بلفظه (ثم تضرب الوفق) لم يثب له المصنف ولا ز ومثاله على  
تقديرين فقط زوج وأم وأخت شقيقة أولاب وخنثي مثلها فعلى تقدير ان ذكرية تصح  
من ثمانية عشر وعلى تقدير الانوثة من ثمانية وبينها التوافق (وتأخذ من كل نصيب الخ)  
قول ز نصيب ما اجتمع انظر ما عراب ما وماعناه وجعلت من الاثنين متعلقاً  
بمحدوف صفة نصيب فقال ما نصه وتأخذ من كل نصيب حاصل من الاثنين الخ وهو تابع  
في ذلك لمق ونصه فقوله من كل نصيب متعلق بتأخذ من الاثنين صفة نصيب أي كأن  
ذلك النصيب من مسئلة الاثنين أي التقديرين في الخنثي والنصف مفعول تأخذ وأربعة  
معطوف على الاثنين والربع معطوف على النصف أي وتأخذ من كل نصيب من مسئلة  
أربعة تقادير في الخنثي ان كان اثنين الربع وهذا العطف ليس من العطف على معمولي  
عاملين المختلف في جوارز بل هو من العطف على معمولي عامل واحد اه محل الحاجة منه  
بلفظه وقال ح ما نصه فقوله من الاثنين بدل من قوله من كل نصيب ونصيب مجرور  
بإضافة كل اليه وفي الكلام حذف بينه ما به تقديره وتأخذ من كل نصيب بنسبة الواحد  
الى عدة أحوال الخنثي فن الاثنين والنصف وهكذا والله أعلم اه انظر بقية ان شئت  
(وكذلك غيره) قول ز وهو بقيد الحصر أي لا غير لان معناه لا غيره من ليس معه الخ تأمل  
هذا اذ كيف يعقل أن يكون تركيب الكلام في مسئلة مفيد الحصر في مسئلة أخرى

(نصف نصيب الخ) هذا هو المشهور  
من أحد عشر قولاً وهذه طريقة  
الاحوال ابن يونس وكذا يصح على  
طريق أهل الدعوى لان الذكركي  
يقول للخنثي لك الثلث ولي النصف  
بلا منازعة والسدس يدعيه كل  
واحد منا فيقسم بيننا قال وهذا  
أسهل اه بخ (ثم تضرب الوفق)  
كزوج وأم وأخت شقيقة أولاب  
وخنثي مثلها فعلى التذكير تصح  
من ثمانية عشر وعلى التأنيث من  
ثمانية وبينها التوافق (وتأخذ  
من كل نصيب الخ) قول ز مما  
اجتمع كذا فيما رأينا من النسخ من  
الخاتمة لما هو ظاهر وسقطت من  
نسخة هوني من ز فقال انظر  
ما عراب ما وماعناه اه (من  
الاثنين) صفة نصيب كما لمق  
وتت أو بدل من كل نصيب كما  
لخ (وكذلك غيره) قول ز لان  
معناه لا غيره من ليس معه الخ فيه  
انظر اذ كيف يعقل أن يكون الحصر  
في تركيب النسبة لما في غيره على  
ان تقديم الخبر قد يكون لغير الحصر  
كالتبسيه من أول الامر على انه خبر  
لأنعت قلت الظاهر انه للحصر أي  
نصف نصيب الذكروا لاني انما  
هو للخنثي لا لغيره ولو من معه  
ولا يتوهم منافاته لما هنا من اعطاء  
كل من الخنثي وغيره من معه نصف  
ما اجتمع له على التقديرين اذ النصف  
هنا غير النصف فيما مر قطعاً فتأمله

(فان بال) قول ز كما قال ابن يونس يجوز الخ أي مع كراهة في الذي لا يشتمى الا لضرورة وعلى هذا والله أعلم فهمه ح وت  
وخش و ز وطى وتو ومب وغيرهم وأما من يشتمى فيحرم الا لضرورة كافي مق الا انه فهم ما لابن يونس والعقباني على  
شموله لمن يشتمى فنظر فيه فتأمل له وبه تعلم ما في كلام هوني والله أعلم وفي الجواهر تقديم اعتبار الكثرة على السبق وهو خلاف  
ما قاله اللخمي وابن يونس وقبلة أبو الحسن انظر ح وأما المصنف فأنما تكلم على حالة انفرد كل وقول ز فأمر غلامه قنبرا  
الخ هو بوزن جعفر وثوبه أصلية كما في القاموس والذي لمق فأمر الامة فعدت أضلاعها الخ وهو الظاهر المناسب لورع سيدنا على  
كرم الله وجهه وقول ز فقال انك أجز الخ في مق انك لا تجسر قلت قال في مجمع الامثال يقال ان حراثنا كان يحرق فأناه  
أسد فقال ما الذي ذل لك هذا التور حتى بطيعك قال اني خصيته قال وما لخصا قال ادن مني أركه فدانامنه الاسد منقاد اليه علم ذلك  
فشدته وثاقا وخصاه فقبل أجز آمن خاصي الاسداه وقول ز أخذنا (٣٤٩) أخرجه البيهقي الخ قال غ في تكميله وزعم

السطي في شرح الحوفي وتبعه  
العقباني ان الناساني خرجه وليس  
كذلك انما قال عبد الحق الاشيلي  
في الاحكام وذكر أبو حمدي يعني ابن  
عدي الجرجاني عن محمد بن السائب  
الكبي عن أبي صالح عن ابن  
عباس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سئل الخ وقال هذا من أضعف  
استناد يكون وزعم العقباني انه  
ضعيف المتن أيضا فانما كان  
الاستدلال بالبول وغيره انما هو فيما  
يرث لافيابورث عنه وجوابه ان  
بورث من الرباعي أي يجعل وارثا  
لأمن الثلاثي كما ظنه رحمه الله تعالى  
ولما قر بعض من عاصر شيوخنا  
من هذا الوهم ضبطه بفتح الواو  
وشد الراء وهذا الضبط ان وردت  
به رواية وجب المصير اليه والافه  
باسكان الواو وتخفيف الراء المفتوحة  
مؤدلا مراد آتم نادية وأبلغها قال

ليست مثلها ثم كلامه يقتضي ان تقديم الخبر دائما فيفيد الحصر وليس كذلك بل يكون  
تقديمه لغرض آخر كما هو مقرر في محله في ذلك تقديمه للتنبيه من أول مرة على انه خبر  
لأنه ومنه قول حسان رضي الله عنه \* له هم لا منتهى لكبارها \* فالصواب اسقاط  
البحث من أصله فتأمل والله أعلم (أو سبق) قول ز كما قال ابن يونس يجوز تظرة عورة  
الصغير الخ سلم كلام ابن يونس هذا كما سلمت وغير واحد ونقل ح مثله عن العقباني  
وسلمه ونقل جس كلام ح وسلمه كما لم ذلك طي وتو ومب بسكوتهم عنه مع  
أن من قال عقب نعله كلام ابن يونس مانصه وفي هذا الذي قال نظر التحريم النظر  
الى العورة طلقا لا لضرورة قلت وقد رأيت في القاهرة في سنة اثنتين وتسعين طفا  
ذكر لي انه فرج ذ كرو فرج اني وان أباه بأذن من بكشفه ان أعطاه فلبس أوفلسين  
فأدر كنتي رقة لمصابه وسملت النظر اليه فامتعت وحدث الله عز وجل على المعافاة اه  
منه بلانظنه قلت أما ان كان في سن من يشتمى ويطبق الوطه فالتعين فيه ما قاله  
مق لانهم حكموا للصغيرة في هذه الحالة بحكم البالغة فأوجبوا الحد والغسل بشرطهما  
على البالغ بوطئهما فتأمل والله أعلم (تنبيه) قال ح وظاهر كلام المصنف وكلام  
العقباني تقديم اعتبار الكثرة على السبق وهو صريح الجواهر الا في وهو خلاف ما قاله  
اللخمي وابن يونس وقبلة أبو الحسن اه وسلمه جس وقال تو مانصه وما ذكره من أن  
ظاهر المصنف تقديم الاكثر على الاسبق كما هو صريح كلام الجواهر غير ظاهر لان المصنف  
لا كلام له على اجتماع ما وعلى اجتماع نبات اللحية والذى وانما كلامه فيما اذا وجد  
الواحد منهم والله أعلم اه وهو ظاهر والله أعلم (أو تدي) قول ز فأمر غلامه قنبرا كذا  
قال غير واحد والذي لمق هو مانصه فأمر الامة فعدت أضلاعها فأنه ما كاضلاع

الله سبحانه ثم أورثنا السحاب الذين اصطفينا من عبادنا بل ظاهر الجوهرى ان أورثهم مرة التعدية موضوع لما نحن بصدده وان  
ورث المضاعف موضوع لادخال غير الوارث في الورثة قال تقول أورثته الشيء أبوه وورثته تورثا أي أدخله في ماله على ورثته اه  
وأقول كما قال في الاصل الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله والشكر له على ما خوله وأسده والحمد لله  
رب العالمين جدا وبإني نعمه ويكافئ مزيده والحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم  
أعلم عدد خلقه كلها ما علمت منهم وما لم أعلم اللهم لك الحمد بكل شئ تحب أن تحمده به على كل شئ تحب أن تحمد عليه اللهم لك  
الشكر بكل شئ تحب أن تشكر به على كل شئ تحب أن تشكر عليه جدا وشكرا دائبين بدوامك عدد ما علمت وزنة ما علمت ومل  
ما علمت ومداد كلماتك وأضعاف أضعاف ذلك اللهم لك الحمد ولله الشكر بذلك على كل ذلك كذلك نسأله سبحانه أن يثبته به منا بعض  
فضله وكرمه وان كان غير سالم من الشوائب المكدره لصفه الاخلاص التي فلا يحصل معها النجاسة والخالص لكنه سبحانه

مفضل جواد كريم حلیم رحمن رحيم قادر على أن يعاملنا معاملة من عمل ذلك خالصا لوجهه الكريم وأن يجعله لنا موحيا للفوز  
بحلول رضوانه والنظر الى وجهه العظيم وأن يجعله من أعماله التي لا تنقطع بالموت ويدوم لي بها الثواب الجسيم وينتفعني به يوم  
لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وأن ينفع به كل من كتب أو طالع أو غلغله أو سعى في شيء من ذلك النفع العظيم وأن  
يبلغهم من خير الدارين أكمل مراد كما أسأله سبحانه أن ينفع به جميع العباد في جميع الاوقات وكل البلاد وأن يحفظه من أهل  
الفساد والحساد اللهم اغفر لي ولا شيئا من أوليائى ولا شيئا منهم وهم جرا ولولا الدنيا وأحبتنا وكل من أسدى اليها خيرا وجزاهم عنا أفضل  
وأتم وأعم ما جازيت به كل ذى احسان وارزقنا الاستقامة التامة طاهرا وباطنا والثبات على ذلك حتى نلقاك في أعلى درجات  
الاحسان بجاء أفضل خلقك وخاتم أنبيائك ورسلك سيدنا محمد عينا الرحمة الذى تقضى به الحوائج وتنال به الرغائب وتكشف  
به الغمة وتنجي به الشدائد الملهمة اللهم صل على سيدنا ونبينا ومولانا محمد سيد الاولين والاخرين وقائد الغر المحجلين السيد  
الكامل الفاتح الخاتم الحبيب الشفيع الرؤف الرحيم الصادق الامين السابق للخلق نوره ورحمة للعالمين ظهوره عدد من مضى من  
خلقك ومن بقى ومن سعه منهم ومن شقى صلاة تستغرق العبد وتحيط بالحد صلاة لا غاية لها ولا منتهى ولا انقضاء صلاة  
دائمة بدوامك باقية ببقائك وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته وأصهاره وأنصاره وسلم مثل ذلك وأجر يا مولانا طفلك في أمورنا  
وأمر المسلمين آمين آمين آمين وأخرجوا نانا الحمد لله رب العالمين ﴿ قل قد كفى بآخر صفة ما انتشر من أخبار صلحاء القرن  
الحادى عشر عن الشيخ العالم الصوفى أبى ( ٣٥٠ ) عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر القاسى انه قال بلغنا عن شيخ

مشايخ شيوخنا ابن ابراهيم الدكاكى  
ان رجلا من أهل الفاقة والعيلة  
كان مكثرا من الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم فرأى النبي صلى الله  
عليه وسلم ليلة في النوم فشكاه  
الفقر والفاقة فقال له اذهب للشيخ  
سيدى محمد بن يوسف السنوسى  
فقل له عني يعطيك ألف أوقية  
بامارة لا ينالها حتى يصلى على مائة  
ألف مرة فاستيقظ الرجل وذهب للشيخ فاعطاه العدة من غير أن فقال له الرجل يا سيدى أخبرنى كيف يكفك ما يسر  
أن تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة ألف مرة عند النوم وأنا لا أستطيع الا ان اؤجل طول الليل فقال له الشيخ ان أردت أن  
أخبرك فأرشدك الى ما أعطيتك فردده الرجل فقال له الشيخ انما أردت أن أخبرك وما كنت آخذ ما أمرنى عليه السلام باعطائه كنت  
أقول كل ليلة مائة مرة اللهم صل على سيدنا ونبينا الى آخر الصلاة المذكورة وقال فيها أثروا أمور المسلمين والحمد لله رب العالمين  
وذكر الشيخ جس في شرح عقيدة المرشدة أنه روى عن الشيخ أبى عبد الله سيدى محمد بن على الشهير بابن ريسون انه رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم مناما ولقنه هذه الصلاة اللهم صل على سيدنا محمد وآله كالأنهاية لكالك وعدك كاله وأخبره صلى الله عليه وسلم انها  
ب عشرة آلاف وقد نازعه بعض الفقهاء المعاصرين فرأى النبي صلى الله عليه وسلم مناما فنهاه عن ذلك وصدق الشيخ المذكور فى  
روايه وسمع من أخيه الشيخ سيدى الحسن بن ريسون أن من قرأها سبع مرات كانت فداء من النار وروى عن الشيخ أبى  
الحسن على بن أحمد الرسموكى شارح جمل الجراد ان هذه الصلاة تعدل خمسمائة ألف وهى فداء من النار وهى اللهم صل وسلم  
وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله كالأنهاية لكالك وعدك كاله بزيادة وسلم وبارك ومولانا قال وهذا باب متسع جدا وفضل الله  
يطلب بكل ما يمكن اه وقال الشيخ جس أيضا فى شرح تصوف المرشد مانصه ورأيت بخط شيخنا وشيخنا شيخنا أبى عبد الله  
سيدى محمد بن سيدى عبد القادر القاسى اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادى الى  
صراطك المستقيم وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم الواحدة منها تعدل ستمائة ألف اه وذكر الشيخ سيدى عجم فى تأليفه  
فى ليلة النصف من شعبان ان فى حديث حسن من قال اللهم انى أصبحت أشهدك وأشهد حلة عرشك وملائكتك وجميع خلقك

الرجل فالبسمائى بالرجال وأخرجها وسأل ابن عمها عن حل الامة منها فصدقها وقال له  
أصبتها بعد ذلك فقال نعم فقال له انك لا جسر من خاصى الاسد اه منه بلفظه وقوله خاصى  
هو بالياء ولا يه مزوع سيدى ان هذا أولى اذ هو المناسب لورع سيدنا على كرم الله وجهه  
\* ( فائدة ) \* قوله غلامه فقبراه بالقاف والنون والباء الموحدة بوزن جعفر ولا يخفى  
على من له شعور بما يعلم التصريف ان نونه أصلية وان كان الجوهرى فى صحاحه ذكره فى  
مادة ق ب ر فقد نسب فى القاموس الى الوهم ونصه وقبر اسم وذكره الجوهرى فى ق  
ب ر واهما ومولى على رضى الله عنه واليه ينسب المحدثان العباس بن أحمد وأحمد بن  
بشر القنبريان اه منه بلفظه والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا آخر

ما يسر الله لي تهذيبه وتنقيحه عما كنت جعته جاء بفضل الله موافقا لما ذكرته أولا  
 وشروطه فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والشكر له على  
 ما خوله وأسداه والحمد لله رب العالمين جدا وفي نعمه وبكافئ مزيده والحمد لله بجميع  
 محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد خلقه كلهم  
 ما علمت منهم وما لم أعلم اللهم لك الحمد بكل شيء تحب أن تحمد به على كل شيء تحب أن تحمد  
 عليه اللهم لك الشكر بكل شيء تحب أن تشكر به على كل شيء تحب أن تشكر عليه جدا  
 وشكرا دائما بمدوامك عدد ما علمت ووزنة ما علمت وممل ما علمت ومداد كلماتك وأضعاف  
 أضعاف ذلك اللهم لك الحمد ولك الشكر بذلك على كل ذلك كذلك نسأله سبحانه أن  
 يتقبله منا بمحض فضله وكرمه وإن كان غير صالح من الشوائب المكفرة لصفوا الاخلاص  
 التي قلما يحصل معها النجاة والخللاص لكنه سبحانه مفضل جواد كريم حليم رحيم  
 رحيم قادر على أن يعاملنا معاملة من عمل ذلك خالصا لوجهه الكريم وأن يجعله لنا  
 موجبا للفوز بحلول رضوانه والنظر الى وجهه العظيم وأن يجعله من أعمالنا التي  
 لا تنقطع بالموت ويدوم ليوم الثواب الجسيم وبقية يوم لا يتقعر مال ولا ينون الا من  
 أتى الله بقلب سليم وأن يتقعر به كل من كتبه أو طالعاه أو تملكه أو سعى في شيء من ذلك  
 النفع العليم وأن يبلغهم من خير الدارين أكمل مراد كما أسأله سبحانه أن يتقعر به جميع  
 العباد في جميع الاوقات وكل البلاد وأن يحفظهم من أهل الفساد والحساد اللهم  
 اغفر لي ولا شيئا وأصحابهم وهم جواروا لوالدينا وأحبنا وكل من أسدى الينا خيرا وجاهزهم  
 عنا أفضل وأتم وأعم ما جازيت به كل ذي احسان وارزقنا الاستقامة التامة ظاهرا وباطنا  
 والثبات على ذلك حتى نلقاك في أعلى درجاتي الاحسان مجاهدا أفضل خلقتك وخاتم  
 أنبيائك ورسلك سيدنا محمد عينا الرحمة الذي تقضى به الحوائج وتنال به الرغائب  
 وتكشف به الغمة وتبجلي به الشدائد المدلهمه اللهم صل على سيدنا ونبينا ومولانا محمد  
 سيد الاولين والاخرين وقائد الغر المحجلين السيد الكامل الفاتح الخاتم الحبيب  
 الشفيع الرؤوف الرحيم الصادق الامين السابق للخلق نوره ورحمة للعالمين ظهوره عدد  
 من مضى من خلقك ومن بقي ومن ساعدتهم ومن شق صلاة تستغرق العبد وتحيط  
 بالحد صلاة لا غاية لها ولا منتهى ولا انقضاء صلاة دائمة بدوامك باقية يقاتلك  
 وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته وأصحابه وأنصاره وسلم مثل ذلك وأجريا ومولانا  
 لطفك في أمورنا وأمور المسلمين آمين آمين آمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ منه يوم الاثنين الثامن من صفر قرب الزوال

عام تسعة بتقدیم التاء القوقية على السين

وعشرين ومائتين وألف

أنت أنت الله الذي لا اله الا أنت  
 وحده لا شريك لك وأن سيدنا  
 محمد عبدك ورسولك أربع مرات  
 فقد أعتق نفسه من النار وكل مرة  
 تعتق ربعمائة اه نسأل الله تعالى  
 أن ينور بنور العلم الالهي بصائرنا  
 ويحجب عن ظلمات الجهل أضرارنا  
 وأن يستر عيوبنا ويغفر ذنوبنا  
 وأن يصالحنا ويصلح بنا بمجاهدين  
 الرحمة الواسطة العظمى في كل خير  
 وصل أو يصل سيدنا ومولانا  
 وملائنا وشفيعيننا وحبيبتنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم  
 ومجد وعظم كلما ذكره الذاكرون  
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحانه  
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام  
 على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
 يا ناظر اقبه ان أنسبت قائدة  
 فاشكر عليمها ولا تنجس الى الحسد  
 وان عثرت لنافيه على خطا  
 فاعذر فلست بمجبول على الرشد

## (تقاريط)

وجدنا في بعض نسخ هذا الكتاب تقاريط لعقده من فضلاء عصر مؤلفه فأثبتناها كما هي

فتم تقريظ أبي الربيع سليمان بن محمد سلطان المغرب وقتئذ ونصه

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبيه الذي  
من فضله على أمته كل الخيرات صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لقد طالعنا ما جعه  
العلامة الفقيه من انتهت اليه رئاسة الفقه في هذا الوقت وجل ما عجز عنه غير من المذهب  
البركة للناسك سيدي محمد الرهوني حفظه الله في هذه الحاشية التي هي بحسب  
القيوض ماشية نفع الله بها وأبقاه لنفع الامة ألفيناه جامعا لما نرد عن تقديمه حافظا  
متقننا فتمنا فرقنا ما رقتنا وان كالمسنا للنظر فيما يصدر من أمثاله بأهل رجونا لله  
أن يشر كما معه ومع كل من اتقى بها في الاجر لا تاجلناه على اخراجها والعزم على جمع  
دررها كتبه في ربيع الاول عام ١٢١٩ سليمان بن محمد لطف الله به

(ومنها) ما نسب الى الفقيه سيدي جدون بن الحاج رحمه الله ونصه

الحمد لله لما وردت هذه الحاشية التي هي بفيض الله ماشية على السدة السمية والحضرة  
السمية فوجدناها مولانا أمير المؤمنين جنة عالية لا تسمع فيها الاغنية أمر في إدام الله  
أيامه الهنية تفيض فيها العلوم اللدنية ان أكتب عليها أيانا في مدحها فكتبت

هذي حواش طرزت ببيان \* قامت دلائلها مقام عيان  
كلماها درر منضدة بها \* حليت جيد عقال الزرقاني  
وحسبته المارنت الحاظها \* للناسطرين مرانع الغزلان  
مولانا قد أولاك فتحا آتيا \* من جده بقلا تد العقبان  
لله خردك التي زفت لنا \* وبها تمتع ناظر السلطان  
سلطاننا الملك الهمام المرتقى \* في ذورة التحرير والاتقان  
لازال في عز وفي شرف له \* تهدي اليه خرائد الازهان

\*(وله أيضا)\*

لله من طرز ورقم بيان \* أبرزت فيه حواشي البناني  
وغدت موشحة بها الاعطاف من \* خودبت بمنصة الزرقاني  
قد عصت في تيار مذهب مالك \* ورميت بالياقوت والمرجان  
وبها معاله استبان وانجلى \* غراء فهي الشمس في الميزان  
ظهرت بوزان التي يسدوها \* نور النبوة ظاهر المعان  
أرض بها من آل أحمد سادة \* شرفوا على الجوز والسرطان  
لازلت في روح وريحان بها \* مستنشق من نعمة الرحمن

• (وله أيضا) •

هذى حواش تجلت \* بين التصانيف خوده  
في حبسها كل لحظه \* لها شتهاء لعوده  
وزينت بعقود \* حواشيا لابن سوده  
(ومنها) تقرىظ العلامة التهاى ونصه الحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وأزواجه  
وذريته وسلم يقول كاتبه المدسرف على نفسه المرتجى عفوريه محمد بن محمد التهاى  
ابن محمد بن عمر بن قاسم الاندلسى لقباً الاوسى نسباً الرباطى داراً ومنشأ جبر الله صدعه  
عنه لما وقفت على هذه الحواشى التى قيدها شيخنا الامام أبو عبد الله سيدى محمد الرهوفى  
أبقى الله بركته وقضيت منها الحجب دعتنى الرغبة فى صالح دعائه آمنه الله بفضلها الى أن  
قلت فى مدحها وان قصرت

قد زار طيف من بينة فى الكرى \* فجبت مما خسته لن يذكرا  
وبدا الطرف من بديع جمالها \* ما أدهش القلب العيد وأسكرا  
وجلت بحيا الدهر تحت نقابها \* فامتاز ما قد كان قبل منكرا  
واستل من بياض القواضب جفنها \* ما قد فرى ودج العنود فبكرا  
فحسبها شمس الضحى لكنها \* تكسو والشموس محاسننا لن تنكرا  
ولها ينجز البدر عند تمامه \* أو ما ترى منه الحيا أعفرا  
روحى فداهها كم لها من نعمة \* عمت قصارى أمرها أن تشكرا  
ملككت على حكم الهوى رقى كما \* حازت من العليا ما لا يفتري  
فكان لها تاج على هام الهلا \* وكانها ما الحياة لمن سرى  
بل فوق ما أحكمه الأنا \* عقد نفيس بالجمل تصدرا  
قد صاغه حبر الأئمة شيخنا \* المهر دالجمع الجوع الانورا  
العالم النحرير من قد خصه \* مولاه بالتحقيق فضلا محضرا  
وله انتهت فى العلم كل رياسة \* حقا على الاطباق من أهل الثرى  
صدرا الافاضل فى الصدور ومحمدا \* أعنى الرهوفى الامام الاكبرا  
أمست حواشيه الفريدة تحفة \* تبينك عنه بين أساد الشرى  
ترهب بفضة قاض الذبول تجزئه \* ويحق للعساة أن تبضترا  
ولها أريج عاطر يجلى الانى \* عن كل مفود براه مبرى  
تدعو من الاكفاء قرما ماجدا \* هذا جمالى قد بدا فليهررا  
سارت مسير الشمس فى آفاقها \* فاستعظم الاعظام منها الخبرا  
شمس تفوق الشمس الأنا \* فاعجب لها شمس تحلى المنظرا  
تم سيدك للسركم فاعتبط \* بغنى اذا ما نلت به لن تنفرا  
واشدد يد يدك بعروة منها تقي \* ليس الجهالة أن يحوم عن قرا  
واعكف عليها كي تفوز بسرها \* ودع الشواغل تمس فردا فى الورى



جمعت من التحقيق كل غريبة \* أخت لعين الشمس حقاً مظهرها  
 أكرمهم الولم تكن تسبي النوى \* يدائع تنسى المنى والمصدرها  
 وغدت بأجساد الحواشي ذرة \* بنفائس الأرواح بخساستري  
 ومجبهة الشرح المرونق غرة \* غتره تكسوه الجمال الأزهر  
 حوت النحاسن والمفاخر جلة \* فغدت شمال العالمين كازرى  
 سبحان من أولا كهامن فضله \* ذخرا جزىلا بالجزء مؤزرا  
 قاهناً بأجر كمال من ربنا \* وابشر بخلد في الجنان مسورا  
 واسلم لهذا العصر شمس ظلامه \* وامامه المقصود فيما قد عرا  
 بأيمها الشيخ الذي كل الورى \* عن وصفه فتشوا مقاولهم ورا  
 جد للفتى الأوسى منك نظرة \* يحياهم منه ذوات أقفرا  
 وتجلله في جيله حتى يرى \* علمه بقديم الاله مصدرها  
 فلقد كساه الجهل ثوب مهانة \* لولم يشنه بالذنوب تسترا  
 فأرحم بوجه الله برة حاله \* وانظر له نظراً لامة المعتر  
 وعليك من هذا العبيد تحية \* مازا طيف من بيته في الكرى  
 انتهت وليت فذكرنى عن ذلك انتهت اذ من الحال قطعان تفي عداً في هذه الخريدة أو أن  
 تأتي بيهمض كالات هذه الخريدة فانها هي منحة ربانية ونسعة وزانية ودين على العلماء  
 مخلد في الطروس وحلى واجب أن تتزين به كل عروس ووجهة بهيمة ووجهة مرضية  
 والله المسؤول أن يديم بقاء مفتضراً بكارها العين وساقى طلابها سلسيلاً من مامعين  
 ويجزل لهم المشوبة الكاملة ويلحنه أودية العافية الشاملة بحمد وآله عليه وعليهم  
 الصلاة والسلام آمين في ١٧ من صفر الخير عام ١٢٢٩  
 (ومنها) للعلامة الطيب بسير الرباطى مانصه

مارام طرفى نظرة لجمال ما \* جمعت حواشي العالم البناني  
 أوطر زنه يد المحقق شيخنا \* نجبل ابن سودة واحد الاقران  
 الارأيت الحق يظهر فوره \* في ذى الحواشي واضح التبيان  
 ينبي عن العلم المتين لرهبها \* ويريك جد القول رأى عيان  
 ما خلد السباق فى أوراقهم \* مثل الذى أبدى الرضا الوزانى  
 العالم المفضل أوجده دهره \* شيخى الرهونى غنية الظمان  
 أبقاه رب العالمين خلقة \* مبدى الحقائق مبطل البهتان  
 (ومنها) للعلامة سيدى محمد القرشى بن رضوان القادري المباركى البرزوزى مانصه  
 شمس تجلت من سما العرفان \* جلت الغياض عن غطا الاذهان  
 فكأننى عند ابتهاج جمالها \* شخصت ومض البرق من غطفان  
 من فيض ما أدى الخضم محمد \* شيخ الشيوخ بوقته الوزانى  
 لله أسرار تلالاً نورها \* يبراهن من سر ذى سلطان

أحبت قلوب العالمين وأبرزت \* للعالمين دقائق الزرقاني  
باهت حواشي السابقين ولم تدع \* الا لثنا يتو به كل لسان  
لم لا تباهي والرهوف شيخها \* جازاه رب العرش بالاحسان

\* (يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي واليمني) \*

أما بعد جددي الجلال والاكرام والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام وعلى آله وصحبه السادة الاعلام فقد تم طبع هذا الكتاب بطبع الشان واضح المنار مشيد الاركان الجامع غرر الاحكام الشرعية والمسائل الحققة الدينية الفقهية على مذهب عالم المدينة السالك بتابعيه الى الجنة أوضح المسالك سيدنا ومولانا الامام مالك رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثقله ومثواه كتاب ياله من كتاب يسر بحقه ذوى الالباب ويسلك بقارئه سبيل الصواب ويكشف لهم عن مخدراته اللثام ويميط الحجاب وحاشية أى حاشية تزيل عن حسان النفائس الفقهية كل غاشية وهى التى نفعها علم الاسلام وقدوة العلماء الاعلام المحقق الشهير والعلامة التحرير العالم الكبير الرباني سيدنا ومولانا الامام محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوفى الزراني سقى الله تراه صيب الرحمة فى دار النعيم والنعمة وحلى بهما جليل الشرح البديع حسن الوضع والصنيع الذى صنعه الامام الجليل سيدى عبد الباقي الزرقاني على مختصر سيدى أبى المودة خليل رضى الله عنهم وأرضاهم ومن الرخيق المختوم سقاها موشاة الطرر بما طرزه بنان الصنع الشريد والبحر الزاخر الذى ليس على اروائه مزيد ذى التحقيق النائق والعلم المصون والسر المكنون سيدنا وقدوتنا سيدى محمد بن المدنى على كدون أسبل الله عليه غيث احسانه وأفاض عليه شآبيب رضوانه فجاءت بحمد الله تسر الناظرين بها وتشرح الخاطر ازهارا ونبعا وقد بذلنا بحول الله الجهد فى تصحيحها وتمذيبها وتنقيحها غير أننا لم نعتز عند الشروع فى الطبغ الاعلى النسخة المطبوعة لان نسخ هذه الحاشية فى مصر عديمة ممنوعة فخذونا هذه النسخة وقاسينا فى شدة معاناتها الاتين وكنت منافى مرعاتها العين ولاقينا فى مجاراتها عرق القرية ولم يبلغ أخدمنا فى دقة التصحيح غرضه وإربه ولم تهادنا نفوسنا نوع الهدم حتى حضرت لدينا نسخة خط من الغرب فسرنا على بركة الله بالتانى حتى لا تخطى السير والضرب الى أن انتهت طبعها بحمد الله على هذا المنظار البهيج روضانضرا ينعش النفوس بطيب زهره وعرفه الاربع على ذمة كل من الهما مين الشهيرين والبسدرين المنيرين البالغين من عاوا الهمة وكال الرفعة غاية المأمول الجنب الامجد الحاج محمد بن حمادى الازرق وأخيه المحترم المعظم

الحاج فضول التاجرين بحار قاس أدامها الله عامرة بالاسلام زاهرة بالعلماء الاعلام  
 بالمطبعة البهية ببولاق مصر للعزية في ظل الحضرة الفضية الخديوية وعهد الطلعة  
 المهيبة البهية التوفيقية سنة ثمان أفاض على رعيته غيوث الانعام وشملهم بنظر الرأفة  
 والاكرام العزيز الاكرم والداوري الاخفم الملووظ بعين عناية مولانا العظيم العلي  
 افندينا محمد توفيق بن اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي لازالت الايام منيرة بشمس علاه  
 واللبالي مضية ببيدر حلاه ولا برح هني الببال باشباله الكرام فرح القواد بانجلاه  
 الفخام مدى اللبالي والاياام خصوصاً عباسه الشهم الهمام والسياف الصهام ولي  
 عهدا خكومة المصرية الراقي بحسن نشأته وكال هيته المراق العلية ملحوظا هذا  
 الطابع الجليل والشكل الجميل بنظر من عليه حسن أخلاقه ينشئ حضرة وكيل  
 الاشغال الادبية بهذه المطبعة محمد بك حسني وكان تمام طبعه وانجلا بدوره وكال ينعمه  
 وابتسام زهره في أوائل شهر صفر عام تسبيع بعد ثمانمائة وألف من  
 هجرة من خلقه انه على اكل وصف عليه وعلى آله  
 وصحبه فضل الصلاة وأتم السلام ملاح  
 بدر تمام وفاح مسك  
 ختام

حَاشِيَةُ الْإِمَامِ الرَّهْطُونِي  
عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِي  
لْمَخْصَرِ خَلِيلٍ

وَبَهَائِهِ حَاشِيَةُ الْمَدْفِي عَلَى كُنُوتِ

---

الْجُزْءُ الثَّامِنُ

---

قَامَتْ بِإِعَادَةِ طَبْعِهِ بِطَرِيقَةِ التَّصْوِيرِ  
عَنِ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ يُولَايَةِ ١٣٦٦ هـ

دار الفكر

بِئْرُوت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١  
\* فهرسة الجزء الثامن من حاشية العلامة الرهوفى  
على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى \*

صحيحة	
٢	باب الدماء
٧٨	باب الباغية
٨٧	باب الردة
١١٥	باب الزنا
١٢٢	باب القذف
١٣٥	باب السرقة
١٤٩	باب الحراية
١٥٣	باب الشرب
١٧٢	باب العتق
١٩٠	باب التدبير
١٩٥	باب الكتابة
٢١٠	باب أم الولد
٢٢٢	فصل فى الولاء
٢٢٥	باب الوصية
٣٠٧	باب الفرائض

\* (تمت) \*